منهج ابن منده

في

الحديث وعلومه

الطبعة الأولى

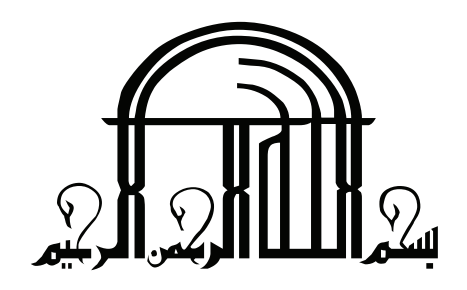
١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م

منهج الحافظ أبي عبد اللّٰه ابن منده في الحديث وعلومه

دراسة موازنة

تأليف
د. عمر بن عبد الله بن محمد المقبل
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة
في جامعة القصيم

دار المنهاج


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض، وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، لا يحصي عددَ نعمه العادون، ولا يؤدي حق شكره المتحمدون، ولا يبلغ مدى عظمته الواصفون، بديع السماوات والأرض، وإذا قضى أمراً، فإنما يقول له كن فيكون، أحمده على آلائه، وأشكره على النعماء، وأستعين به في الشدة والرخاء، وأتوكل عليه فيما أجراه من القدر والقضاء، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأعتقد أنْ لا رب إلا إياه، شهادة من لا يرتاب في شهادته، واعتقاد من لا يستنكف عن عبادته، وأشهد أن محمداً عبده الأمين ورسوله المكين، حسَّن الله به اليقين، وأرسله إلى الخلق أجمعين، بلسان عربي مبين، بلَّغ الرسالة، وأظهر المقالة، ونصح الأمة، وكشف الغمة، وجاهد في سبيل الله المشركين، وعَبدَ ربَّه حتى أتاه اليقين، فصلى الله على محمد سيد المرسلين، وعلى أهل بيته الطيبين، وأصحابه المنتخبين، وأزواجه الطاهرات أمهات المؤمنين، وتابعيهم بالإحسان إلى يوم الدين[١].

أما بعد:

فإن الله تبارك وتعالى قد اصطفى طائفة من عباده، فاختارهم لحفظ الشريعة، والذب عنها، فبذلوا في ذلك الغالي والنفيس، والطارف والتليد، ورحلوا من أجلها الرحلات الطويلة فطوَّفوا البلدان، وفارقوا بسبب ذلك الأهل والأولاد والأوطان، حتى إن الواحد منهم ربما رحل الأيام والليالي للبحث عن حديث واحد بلغه عن المعصوم عليه الصلاة والسلام[٢]،

(١) اقتباس في مقدمة الخطيب البغدادي لكتابه «تاريخ بغداد» ١/٣.
(٢) ومن ذلك ما بوَّب عليه البخاري في كتاب العلم ـ من صحيحه ـ ١/٢٠٨ (مع الفتح)، =

كلُّ ذلك تحقيقاً لوعد الله ﷻ بحفظ شرعه بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فكان من ثمار تلك الرحلات، والجهودِ المضنية: ما نرى بعضَه اليوم، من ثروة علمية عظيمة في جميع علوم الشريعة ـ وخاصةً في علوم السنة ـ يعجب مَنْ قرأها مِنْ علوٍّ هممِ أولئك الرجال الأفذاذ ـ نوّر الله ضرائحهم ـ، ويجزم ـ في الوقت ذاته ـ أن هذا من حفظ الله لشريعته، وهو خير الحافظين ﷻ.

ولقد كان من جملة أولئك الأئمة الأعلام: **الإمامُ الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده،** الذي كان فريداً في زمانه، متميزاً عن أكثر أقرانه، قوةً في الحفظ، وسعةً في الرحلة، والذي أثمر كثرةً في الشيوخ والتصنيف.

ومع شهرةِ هذا الإمام، وكثرةِ تصانيفه ـ والتي فُقِدَ أكثرُها ـ واستفادةِ أهل العلم من تصانيفه ـ كما سيتبين بعد قليل ـ إلا أنه لم يحْظَ ـ حسب السؤال والبحث ـ بدراسة علمية، تبين مكانته في علم السنة، وأثرَه في هذا الميدان.

لذا وقع اختياري على هذا الموضوع، والذي عنونت له بـ: **منهج الحافظ أبي عبد الله ابن منده في الحديث وعلومه، دراسة موازنة.**

* أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

يمكن إبراز جوانب أهمية البحث في النقاط الآتية:

١ ـ أن فيه إبرازاً لمنهج عالم كبير، وحافظ مشهور مِنْ حُفَّاظ الحديث

= باب الخروج في طلب العلم، ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد. وفي «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٤/ ٢٢٢ عن سعيد بن المسيب قال: «إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد». وأسند الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص(٤٠١) قصة عجيبة وقعت للإمام شعبة؛ فقد رحل من البصرة إلى مكة، ثم إلى المدينة، ثم يعود إلى البصرة مرة أخرى، كل ذلك ليتتبع حديثاً واحداً دلَّسه بعض الرواة، وسيأتي ذكر هذه القصة ـ وغيرها ـ في المبحث السابع من الفصل الثاني في الباب الأول، وفي المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.

في زمانه، له مكانته العلمية التي ظهرت في وقته، وبعد وفاته ـ كما سيأتي قريباً عند الحديث عن ترجمته ـ ومع ذلك لم يكتب عنه دراسة تليق بمكانته العلمية.

وقد تبين لي أثناء قراءاتي الأولى، وأنا بصدد إعداد خطة البحث أن للإمام ابن منده أراءً واجتهاداتٍ خاصة في علوم الحديث ورجاله، ثم ترسَّخت هذه القناعة بعد فراغي من البحث، ففي جمع هذه الاختيارات، وتحرير كلامه فيها ما يعين على تقريب علمه، والاستفادة من آرائه في هذا الفن الجليل.

٢ ـ **جلالة المؤلف في علم الحديث**، وهذا يظهر جلياً من خلال النظر في أمرين:

الأمر الأول: ثناء أهل العلم بهذا الشأن عليه، وسيأتي بسط ذلك في ترجمته في التمهيد إن شاء الله.

الأمر الثاني: النظر في أحكامه على الأحاديث، وبيانه لِمَا فيها من اختلاف وعلل، وسيأتي بيان ذلك في الباب الثالث من أبواب هذه الرسالة.

٣ ـ **أن المؤلف** رحمه الله **أثرى المكتبة الإسلامية بكتب كثيرة**، أفاد منها العلماء، وانتفعوا بها، ولا ريب أن كثرةَ النقل عنه، والاحتفاءَ بما يذكره دليل واضح، وبرهان ساطع على مكانة العالم عند أهل العلم.

٤ ـ **أن في البحث إبرازاً لجهود علماء الحنابلة في علم الحديث**، فإن الإمام أبا عبد الله ابن منده رحمه الله معدودٌ منهم، فقد ترجمه جماعة من المصنفين في طبقات الحنابلة وتراجم أصحاب هذه المدرسة الفقهية الكبيرة؛ منهم: ابن أبي يعلى في كتابه «**طبقات الحنابلة**»، وبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح في كتابه «**المقصد الأرشد**»[1].

(١) ستأتي الإحالة إلى مصادر ترجمته في هذين المصدرين وغيرهما من المصادر، عند بسط الكلام على ترجمته في التمهيد بإذن الله، ينظر: ص(٤٤) وما بعدها.

٥ ـ أن المصنف عاش في القرن الرابع، وهو فترة حصل للتصنيف والرحلة في طلب الحديث نوع من الفتور إذا ما قيس بالقرن الثالث، وفي هذه الدراسة إبراز لجهود أحد أئمة هذا القرن في تدوين السنة، وخدمتها.

٦ ـ تبين من خلال قراءتي في الموضوع أن للإمام ابن منده اجتهاداتٍ خاصةً في علم الرجال، هو فيها سائر على نفَسِ كبار الحفاظ، وكثير منها لم ينقله الأئمة المتأخرون الذين ألفوا في علم الرجال، خاصة في «التهذيبين» و«الميزان»، وربما لم يجد الباحث فيها سوى ذكر ابن حبان له في «الثقات» مع أن لابن منده فيه كلاماً له أثره في تبين حال الراوي. وسيتضح هذا ـ بإذن الله ـ من خلال النظر في الفصل الثالث من الباب الأول.

* أهداف الموضوع:

إبراز شخصية هذا الإمام الحديثية والتعريف بمنهجه، فإنه كما عرف إماماً في أبواب السنة وأصول الدين، فإنه إمام في الحديث، وهذا ظاهرٌ جليٌّ لمن تتبع مصنفاته، فأكثرُها في الحديث وعلومه.

* الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع:

وقفت على دراستين لهما بعض الصلة بموضوع البحث:

الدراسة الأولى: «**منهج ابن منده في أصول الإيمان ومسائله**»[(١)]، وهي رسالة للباحث سعد الماجد. وظاهر من العنوان أنه ليس لها علاقة بموضوع البحث، فالبحث تركَّز على جمع آراء ابن منده في الإيمان ومسائله، ولا علاقة لها بجهود ابن منده في علم الحديث.

الدراسة الثانية: «**تحقيق كتاب فتح الباب في الكنى والألقاب**»[(٢)]:

(١) قُدّمت إلى قسم العقيدة والمذاهب والمعاصرة بكلية أصول الدين بالرياض، وقد نوقشت في العام الجامعي ١٤٢١ ـ ١٤٢٢هـ.

(٢) وهذا البحث قدم لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى عام ١٤٠٧هـ، وأشرف عليه د.عبد الوهاب فايد، وتمت في (١٣٦٢) صفحة في ثلاث مجلدات، وقد اعتمد الباحث =

يقول الباحث ـ في مقدمة بحثه ـ: «ومخطوطة الكتاب تشتمل (٢٩٩) ورقةً، كما أفاد الأستاذ سيزكين، إلا أن الموجود منها (٢٠٨) لوحة»[(١)].

وعمل الباحث لم يطبع حتى الآن ـ حسب علمي ـ بل الذي طبع هو بتحقيق نظر الفاريابي، نشرته مكتبة الكوثر.

وبين المطبوع (ط. نظر) والرسالة المحققة (بحث د. الرحماني) فرق، إذ اشتمل المطبوع على (٤٧٤٨)، بينما الرسالة اشتملت على (٥١٢٥) ترجمة، وسبب هذا الفرق أن الرحماني أدخل قرابة (٧٠٠) ترجمة من كتاب الكنى للإمام مسلم، وإلا فإن العدد الكلي للموجود من الكتاب (٤٦٥٠) ترجمة تقريباً، مع اعتبار أن الرحماني حذف قرابة (١٠٠) ترجمة، كما ذكر ذلك نظر الفاريابي في مقدمة تحقيقه للكتاب[(٢)].

وقد تركز جهد الباحث د. الرحماني على ضبط النص، وبيان بعض المواضع التي وهم فيها ابن منده في سَوْقِهِ للتراجم، مع ذكر مزايا الكتاب، ومنهج المؤلف فيه، وقد ظهر لي من خلال قراءة الكتاب أن هناك جوانبَ من منهج ابن منده في الكتاب لم تبرز، ذكرتها عند دراستي للكتاب.

ومن الملحوظات البارزة على الكتاب:

١ ـ أنه لم يعمل معجماً بشيوخ ابن منده من خلال الكتب، مع أن المادة في هذا الكتاب أكثر منها في أي كتاب آخر.

٢ ـ لم يعتن بمسألة السماع والإدراك بين الرواة، مع إكثار ابن منده من ذلك جداً، حتى بلغت التراجم التي وقفت عليها، قرابة (٣٥٤) ترجمة[(٣)]!

٣ ـ إدخاله تراجم ليست من صلب الكتاب؛ إذ بلغت التراجم

= فيه على نسخة خطية وحيدة، وفي أثنائها سقط ونقص في مواضع بينها الباحث في مقدمة رسالته.

(١) ص(٤٠) من مقدمة الرسالة.

(٢) ص(٥).

(٣) وقد فصّلت ذلك في المبحث السابع من الفصل الثاني في الباب الأول.

المدخلة في الكتاب حوالي (٧٠٠) ترجمة من كتاب الكنى للإمام مسلم.

وقد جعلت جهدي ـ في هذه الدراسة ـ مركَّزاً على الاستفادة من كتابه فيما يلي:

١ ـ تتبع شيوخه الذين أخذ عنهم[(١)].

٢ ـ جمع كلامه في مسألة السماع، وهذا ما لم يتعرض له الباحث البتة.

* خطة البحث:

وتشتمل على ما يلي: مقدمة، وتمهيد، وخمسة أبواب، وخاتمة وفهارس.

❍ **التمهيد**، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: لمحة موجزة عن جهود علماء القرن الرابع في تدوين السنة النبوية، ونقدها.

المبحث الثاني: التعريف بالحافظ ابن منده، وبيان مكانته في علم الحديث.

❍ **الباب الأول: منهج ابن منده في علم الرجال**، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: كتبه التي صنفها في علم الرجال، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: معرفة الصحابة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه.

المطلب الثاني: مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه.

المبحث الثاني: فتح الباب في الكنى والألقاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه.

المطلب الثاني: مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه.

---

(١) وقد أفردتهم في جزء، سيطبع مستقلاً بإذن الله.

المبحث الثاني: الأنواع المتعلقة بالحكم على السند من حيث اتصاله وانقطاعه.

المبحث الثالث: الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي.

المبحث الرابع: الأنواع المتعلقة بصفة مَنْ تُقْبل روايته ومَنْ تُرَدُّ.

المبحث الخامس: الأنواع المتعلقة بطبقات الرواة، وبلدانهم، وأسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وصلة القرابة بينهم.

المبحث السادس: الأنواع المتعلقة بمتن الحديث.

○ **الباب الثالث: منهج ابن منده في نقد المرويات**، وفيه فصلان:

الفصل الأول: الطرق التي سلكها في نقد المرويات، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: النقد الصريح للحديث، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: حكاية الإجماع على صحته، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ما كان في الصحيحين أو أحدهما.

المسألة الثانية: ما كان خارج الصحيحين.

المطلب الثاني: تصحيحه لكونه على رسم الشيخين أو أحدهما.

المطلب الثالث: تصحيحه على شرط أحد أصحاب السنن الأربع.

المطلب الرابع: الحكم على الحديث بالصحة.

المطلب الخامس: الحكم على الحديث بالحسن.

المطلب السادس: الحكم على الحديث بالرد.

المطلب السابع: ما اكتفى فيه بالنقل عن الأئمة.

المطلب الثامن: اكتفاؤه بشهرة رواة الإسناد.

المبحث الثاني: منهجه في الاختلاف في الحديث ووجوه الترجيح.

الفصل الثاني: أنواع العلل عند ابن منده في تعليل الأحاديث، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تعارض الوصل والإرسال.

المبحث الثاني: تعارض الرفع والوقف.

المبحث الثالث: التعليل بالانقطاع.

المبحث الرابع: زيادة الثقات في السند والمتن: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الزيادة في المتون.

المطلب الثاني: الزيادة في الأسانيد.

المبحث الخامس: الاختلاف على الراوي في تسمية الشيخ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاختلاف في تسمية الصحابي.

المطلب الثاني: الاختلاف في تسمية غير الصحابي.

المبحث السادس: الإدراج.

❍ **الباب الرابع: منهج ابن منده في فقه السنة**، وفيه فصلان:

الفصل الأول: فقه السنة في تراجمه وسياقه للأدلة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: فقه السنة من خلال تراجمه على الأحاديث.

المبحث الثاني: فقه السنة من خلال طريقة سياقه للأدلة.

الفصل الثاني: فقه السنة من خلال تعليقاته وإيضاح الغريب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعليقاته على الأحاديث.

المبحث الثاني: بيانه لغريب الحديث.

❍ **الباب الخامس: المقارنة**، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مقارنة منهجه في الرواة مع منهج ابن عدي في «الكامل».

الفصل الثاني: مقارنة منهجه في فقه الحديث مع منهج ابن خزيمة في كتاب التوحيد.

الخاتمة: وقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وحاولت تقريب، وتلخيص آراء ابن منده في المسائل التي اتضح لي رأيه فيها، مع ذكر بعض التوصيات تتعلق بالموضوع.

❍ **الفهارس**، وتشتمل على ما يلي:

فهرس الأحاديث الشريفة.

فهرس الأعلام المترجم لهم.

فهرس المصنفات الواردة في البحث.

فهرس الأماكن.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

* منهجي في البحث:

بحكم تعدد محاور البحث، فإنني يمكن إيضاح منهجي في البحث في المحاور التالية:

المحور الأول: منهجي في تراجم شيوخه:

١ ـ أذكر اسم المترجم كاملاً، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، مبيناً تاريخ ولادته ووفاته إن وقفت على ذلك.

٢ ـ أذكر أهم شيوخه وتلاميذه.

٣ ـ أذكر مصنفاته التي وقفت عليها.

٤ ـ أوضِّح مصدري في إثبات كون المترجم شيخاً لابن منده.

المحور الثاني: منهجي في بيان آرائه في علم الرجال:

سأسير ـ بإذن الله ـ على المنهج التالي:

١ ـ أنقل اسم الراوي ـ محل الدراسة ـ كما ذكره ابن منده في الكتاب الذي ترجم له فيه.

٢ ـ أُعقب ذلك بذكر اسمه كاملاً من كتب التراجم، وأُتبعه بالمعلومات المتعلقة به من بيان: مولده، ووفاته، وأشهر شيوخه وتلاميذه، ومصنفاته، إن وجد.

٣ ـ أذكر ما وقفت عليه في الراوي من جرح وتعديل، فإن كان موضع

اتفاق ـ جرحاً وتعديلاً ـ اكتفيت بما يدل على ذلك من كلام كبار النقاد، ثم أختم ترجمته بعبارة ابن منده فيه.

٤ ـ إن كان الراوي مختلفاً فيه، فإني أذكر أقوال النُّقَّاد مبتدئاً بأقوال المعدِّلين ثم أقوال المجرِّحين، ثم أتبع ذلك برأي الإمام ابن منده في الراوي موضع الدراسة.

٥ ـ أقارن رأيه برأي النقاد الذين نقلت كلامهم.

٦ ـ أختم ذلك ببيان ما يظهر لي رُجحانَه في الراوي.

٧ ـ إن كان الرأي الذي توصلت إليه في الراوي مخالفاً لرأي ابن منده، بيَّنت سبب مخالفتي.

المحور الثالث: منهجي في بيان آرائه في علوم الحديث:

لا يخلو رأيه في علوم الحديث من حالين:

الحال الأولى: أن يكون رأيه صريحاً في المسألة، بحيث ينص على ذلك في أحد كتبه، ففي هذه الحال أثبت نص عبارته في المسألة الاصطلاحية، ثم أعرض لأقوال العلماء في المسألة، ثم أبين ما يترجَّح لي، فإن كان ما ترجح لي مخالفاً لِمَا قرَّره ابن منده، بينت ما في قوله من مآخذَ وملاحظاتٍ، مستعيناً بكلام أهل العلم في كل مسألة ـ إن وجدت ذلك صريحاً ـ أو من خلال تطبيقاتهم.

الحال الثانية: أن لا يصرح برأيه في المسألة، وإنما استخدم ذلك المصطلح في كتبه من غير أن أقف له على تعريف له عنده؛ مثل: الصحيح، المدرج، حديث جيد، وغيرها من المصطلحات. فإنني أحاول ـ من خلال تطبيقاته ـ أن أستخرج رأيه في ذلك الموضوع، مستعيناً بكلام أهل العلم في تلك المسألة، إن وجد.

المحور الرابع: منهجي في بيان آرائه في فقه الحديث:

١ ـ أنقل النص الذي تفقه فيه المصنف، وهو ـ في الغالب ـ حديث نبوي.

٢ ـ أذكر نص كلامه الذي يعبِّر عن رأيه وفهمه لذلك النص.

٣ ـ إن كان ما وضَّحه الإمام ابن منده، وتفقَّه فيه متفقاً عليه، ذكرت ما يوضِّح ذلك.

٤ ـ إن كان ما ذهب إليه الإمام ابن منده وتفقه فيه مختلفاً فيه، ذكرت الأقوال في المسألة، وبينت القول الذي يظهر لي رُجحانه.

٥ ـ إن كان ما ظهر لي من الأقوال مخالفاً لِمَا ذهب إليه الإمام ابن منده، فإنني أبين سبب ذلك، مستفيداً من كلام أهل العلم في كل مسألة.

وبعد: فهذا جهد المُقِلِّ، وعمل المعترف بقصوره، ولكن حسبي أني استفرغت فيه وسعي، وبذلت فيه جهدي، ووُكْدي[1]، ولا أدَّعي الكمال، لكنني حاولت الاقتراب منه، وما أعزَّه مِنْ مطلب!

لقد عشت مع بحثي هذا أياماً وشهوراً، ليلاً ونهاراً، حضراً وسفراً، عشت معه أوقاتاً ـ هي من أنفس ساعات العمر ـ مع هذا الإمام الحافظ المجوّد أبي عبد الله ابن منده، فتعلّمتُ منه الشيء الكثير ـ علماً وعملاً ـ، وشامَمْتُه العلمَ، وتنقلتُ معه في رحلاته إلى الأمصار، وخالطتُه مخالطة التلميذ لشيخه، حتى ليُخَيّل إليَّ أني لو رأيته يمشي في طرق أصبهان، أو يتنقل بين المشاعر المقدسة، أو رأيته يكتب الحديث في جامع بني أمية في دمشق أو يحدث في جامع عمرو بن العاص بمصر؛ **لميّزته** من بين سائر الناس، فرحمه الله رحمةً واسعة، ورضي عنه، جزاء ما قدّم وبذل، وجمعني به في دار كرامته ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾ ذَٰلِكَ ٱلْفَضْلُ مِنَ ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٩، ٧٠].

وفي ختام هذه المقدمة، أتقدم بخالص الشكر إلى مستحقِّ الشكر والحمد والثناء، إلى مَنْ لا أحصي ثناءً عليه، إلى ربي الذي تتابعتْ أفضاله، وتواترَ نواله، وعَظُمَ برّه وإحسانُه، وكثُرَ خيره وإنعامُه، وكيف

---

(١) هي بمعنى: الجهد والوسع، ينظر: القاموس المحيط: (٤١٧)، غريب الحديث للخطابي ٣/ ٩٥.

يستطيع لساني أن يفِيَ بشيء مِنْ شكره ـ بَلْهَ كُلِّه ـ وشكري له هو من فضِلِه وإحسانه؟! ولا أقول إلا كما كان يقول ـ مَنْ هدانا الله به سبل السلام، وأخرجنا به من الظلمات إلى النور ـ رسولُ الله ﷺ: «**سبحانك! لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»!

ومن جميل ما يُسْتأنس به في هذا المقام: ما رواه ابن أبي الدنيا في كتابه «الشكر»، أنه جاء في مسألة داود عليه السلام أنه قال: أي رب! كيف لي أن أشكرك، وأنا لا أصل إلى شكرك إلا بنعمتك؟ قال: فأتاه الوحي: أنْ يا داود! أليس تعلم أن الذي بك مِنَ النعم مني؟ قال: بلى يا رب! قال: فإني أرضى بذلك منك[١]!

اللهم إني أبوء لك بنعمتك علي، وأحمدك ربِّ حمداً يليق بجلالك، وعَظَمَة سلطانك، وتتابُع أفضالك، فما هذا البحثُ لولا عونك؟ وأي شيء هو لولا توفيقك؟ لا شيء!

إذا كان شكري نعمةَ اللهِ نعمةً عليَّ ـ وفي أمثالها ـ يجب الشكر
فكيف وقوعُ الشكر إلا بفضله وإن طالت الأيام، واتصل العمر[٢]

وأثني بالشكر لمن أمرني ربي بشكرهما: الوالدان، فشكر الله لهما حسن تربيتهما وكريم رعايتهما، فمن أنا ـ بعد الله ـ لولاهما، ورعايتهما، وتعاهدهما؟!

ومِنْ عجبٍ أن أُناقشَ اليومَ لنيل هذه الشهادة، وأُمْنَحَ اللقب العلمي ـ بإذنه سبحانه وتعالى ـ وهما اللذان زرعا وغرسا، وتعاهدا هذه النبتة، فلما حان وقت القطاف، أتيت أنا ـ وبكل بساطة ـ لأقطف الثمرة، ومن ثَمَّ تنسبُ الشهادة لي! وأعجب من ذلك أنهما فَرِحَان بهذا!! فكيف أجزيهما؟!

اللهم إني أعترف بأني عاجز عن الوفاء التام لهما، ولكنك ـ يا رب ـ رضيت لنفسك من عبادك بالقليل في مقابل عظيم أفضالك، فارض عن قليلنا

(١) كتاب الشكر لابن أبي الدنيا: (٧).
(٢) أوردها ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر: (٣١).

الذين مَنَنْتَ به في حقهما، ووفقنا للمزيد من برِّهما، واعفُ عمَّا قد يقع من تقصير تجاههما، وتولَّ جزاءهما؛ فأنت أكرم مَنْ أعطى، وأجود مَنْ منح، ويا رب ارحمهما كما ربياني صغيراً.

والشكر موصول لفضيلة شيخي الكريم المشرف على هذه الرسالة، **فضيلة الشيخ الدكتور: أبي زياد، عبد الله بن وُكَيِّل الشيخ** ـ الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها في كلية أصول الدين بالرياض، الذي أحاطني بتوجيهه وإرشاده ـ منذ بدء إشرافه على الرسالة حتى قامت على سوقها.

لقد غمرني ـ فضيلته ـ بكريم خلقه، وحميد سجاياه، وسَعة احتماله لكثرة ما أعرضه من أسئلة واستفسارات، وحلِّ لِمَا يواجهني من إشكالات، فاتحاً بذلك جميع قنوات الاتصال الممكنة، بدءً من فتح صدره وبيته، وانتهاء بوسائل الاتصال الحديثة.

ولقد كشف لي الاتصالُ به، والقربُ منه ـ مِنْ خلال هذا البحث ـ ما كان راسخاً عندي من قناعةٍ بدقة تنبيهات الشيخ، وعمقِ ملحوظاته، التي لمست أثرها في هذا البحث، فشكَرَ الله له ذلك، وأجزل له المثوبة، وأعظَمَ له الأجر، وأسأله ـ تعالى ـ أن يجزيه خير ما جزى شيخاً عن تلميذه، وأن يثيبه خير ما أثاب عباده الصالحين، وأن يبارك له في علمه وعمله، وأن يصلح له زوجه وذريته، وأن يرفع درجته في الدارين.

وهذه بطاقات شكر ودعاء، أبعثها ـ في ختام هذه المقدمة ـ لكل من أعانني أو ساعدني على إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر والشكر كلاً من:

البطاقة الأولى: إلى أهلِ بيتي؛ على تحمُّلهم تَبِعاتِ البحث، وظروفَ الأسفار والتنقلات، وتهيئتهم الأجواء المناسبة للبحث، فجزاهم الله خيراً وأثابهم.

البطاقة الثانية: لشيخي فضيلة الشيخ الدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الذي استفدت منه في حلِّ بعض المشكلات العلمية التي واجهتني في البحث، وأثناء إعداد الخطة، وما هي بأول بركاته، فله الفضل عليَّ

ـ بعد الله ـ في تصحيح مساري في هذا الفن، إبان إشرافه عليَّ في رسالة الماجستير، ولن أجزيَه إلا بدعوات أدَّخِرها له في ظهر الغيب، ولكل من له فضل عليَّ في التنشئة العلمية.

وأثني بالشكر لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الغصن، الذي أفادني إبَّان إشرافه العلمي أثناء فترة التسجيل، مُثْنياً على دماثة أخلاقه، وحسن تعامله.

البطاقة الثالثة: أبعثها إلى إخوتي الكرام من أصحاب الفضيلة المشايخ، وغيرهم، ممن أفادوني، أو ساعدوني، داعياً الله أن يتولى جزاءهم بما هو أهله، فهو أهل التقوى، وأهل المغفرة.

البطاقة الرابعة: أبعثها محملةً بالدعاء والثناء للإخوة القائمين على مكتبة المسجد النبوي الشريف ـ على صاحبه أفضل الصلاة والسلام ـ فلقد رأيت منهم كرم الأخلاق وحسن المعاملة طيلة الأشهر التي كنت أبحث فيها، فجزاهم الله تعالى عني خيراً.

البطاقة الخامسة: ـ وبها أختم بطاقات الشكر ـ لهذه الجامعة العريقة، والقلعة العلمية الشامخة، جامعةِ الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ممثلةً بقسم السنة وعلومها في كلية أصول الدين بالرياض، على ما يقدمونه من خدمات كبيرة لطلاب العلم، فجزاهم الله تعالى خير الجزاء وأحسنه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلَّم وبارك على نبينا وإمامنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه أجمعين.

الباحث:

عمر بن عبد الله بن محمد المقبل

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: لمحة موجزة عن جهود علماء القرن الرابع في تدوين السنة النبوية، ونقدها

المبحث الثاني: التعريف بالحافظ ابن منده، وبيان مكانته في علم الحديث

المبحث الأول

لمحة موجزة عن جهود علماء القرن الرابع في تدوين السنة النبوية ونقدها

لم تكن جهود علماء القرن الرابع في تدوين السنة إلا امتداداً لجهود مَنْ سبقهم مِنْ علماء القرون الثلاثة الأولى ـ رحمهم الله تعالى جميعاً ـ؛ لذا فمن الأجدر ـ ليكون التصور أقربَ وأوضحَ ـ أن أشير إلى جهود علماء القرون الثلاثة في هذا الباب، ثم أُتبع ذلك بالحديث عن جهود علماء القرن الرابع.

أولاً: تدوين السنة في القرن الأول[1]:

تتفق كلمة الباحثين في هذه المسألة على بحث الخلاف القديم بين السلف ـ مِنْ متقدمي أهل هذا القرن ـ في كتابة الحديث: هل هي جائزة أم لا؟ وإيراد حجة كل فريق وأوجه الجمع بين النصوص الواردة في هذا الباب التي توهم التعارض، وليس هذا مقصوداً لنا هنا، بل الذي يهمنا هو خلاصة تلك الأبحاث، ونتائجها، والتي يمكن تلخيصُها في الآتي:

١ ـ أن أصل الكتابة كان موجوداً في العهد النبوي، وقد نشِط لها بعض أفراد الصحابة ﵃، ومِنْ صور ذلك ما يلي:

أ ـ إِذْنُه ﷺ ـ في حياته ـ بالكتابة لبعض أصحابه؛ كعبد الله بن عمرو بن العاص ﵄، وأمره بالكتابة ـ في يوم الفتح ـ لأبي شاه.

ب ـ أنه كاد ﷺ في مرض موته ـ بأبي هو وأمي ونفسي ﷺ ـ أن يكتب كتاباً، لكن اقتضت حكمة الله بأن لا يفعل.

(١) المراد بالقرن الأول هنا: عصر النبوة، وعصر الصحابة، وكبار التابعين، وجُلُّ أهل هذا القرن مات قبل المائة الثانية.

ج ـ كُتِبَ كتاب العقل والديات الذي كان عند علي رضي الله عنه، وكتاب عمرو بن حزم بأمرٍ منه صلى الله عليه وسلم.

د ـ كتابة بعض الصحابة رضي الله عنهم إلى بعضٍ بالحديث.

٢ ـ أن الكتابة لم تكن كثيرةً في هذا القرن لثلاثة أسباب رئيسة:

الأول: وجود الخلاف في أصل المسألة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وتفاوُتُ الصحابة ـ ومَنْ بعدهم ـ في فهم النصوص ومقارنته بالواقع العملي إبَّان حياته صلى الله عليه وسلم.

الثاني: أن الكتابة ـ في أصلها ـ لم تكن فاشيةً عند العرب، فلم يكونوا أُمّةَ قَلَمٍ، بل كانوا يعتمدون على حافظتهم كثيراً، وهذا مشهورٌ عنهم.

الثالث: ـ وهو نتيجةٌ لِمَا قبله ـ: قوةُ الحافظة، مَعَ قلة الطرق، وقصر الأسانيد؛ مما جعلهم يستغنون عن الكتابة، ويعتمدون على قوة حافظتهم.

٣ ـ أن سبب الخلاف ـ في أول الأمر ـ بين المجيزين والمانعين، ليس عائداً إلى ذات الكتابة، بل لأسباب أخرى. وخلاصة تلك الأسبابِ: سببان:

الأول: خشية التباس السنة بالقرآن.

الثاني: خشية انشغال الناس بالسنة عن القرآن.

ولهذا صحّ عن بعض المانعين القولُ بالجواز لَمَّا زالت تلك الأسباب.

يقول الخطيب البغدادي رحمه الله بعد أن أورد بعض الآثار عن بعض المانعين الذين نقلت عنهم الرخصة ـ بعد ذلك ـ في الكتابة:

«وفي ذلك دليل أن النهي عن كَتْب ما سوى القرآن إنما كان على الوجه الذي بيّناه، مِنْ أن يُضَاهى بكتاب الله تعالى غيرُه، وأن يُشتَغَلَ عن القرآن بسواه، فلما أُمِنَ ذلك، ودعت الحاجة إلى كَتْبِ العلم، لم يُكرَهْ كَتْبُه، كما لم تكره الصحابة كَتْبَ التشهد، ولا فرق بين التشهد وبين غيره

مِنَ العلوم، في أن الجميع ليس بقرآن، ولن يكون كَتْبُ الصحابة ما كتبوه مِنَ العلم، وأمروا بكَتْبِه إلا احتياطاً، كما كان كراهتُهم لكَتْبِه احتياطاً، والله أعلم»[(١)].

٤ ـ أن دائرة المنع ـ في نهاية هذا القرن ـ كادت تتلاشى، ومَنْ بقي منهم على رأيه، فمأخذه أحد الأسباب التي تقدَّم ذكرها.

٥ ـ في نهاية هذا القرن تحديداً كانت الانطلاقة الحقيقة لتدوين السنة في الكتب من خلال تبنِّي ذلك مِنْ قِبَلِ الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ (ت: ١٠١) حيث أمر أبا بكر بن حزم رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «انظر ما كان مِنْ حديث رسول الله ﷺ فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم، وذَهاب العلماء، ولا تقبَلْ إلا حديثَ النبي ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلمَ مَنْ لا يعلمُ، فإن العلم لا يهلِك حتى يكون سِرّاً»[(٢)].

وقال الإمام ابن شهاب الزهري رَحِمَهُ اللهُ: «أمرنا عمرُ بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دَفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرضٍ ـ له عليها سلطانٌ ـ دفتراً»[(٣)(٤)].

ثانياً: تدوين السنة في القرن الثاني[(٥)]:

كان لأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللهُ أَثرُه الواضح في

(١) تقييد العلم: (٩٣ ـ ٩٤).

(٢) صحيح البخاري ١/٥٢، باب كيف يقبض العلم، وتقييد العلم: (١٠٥ ـ ١٠٦).

(٣) جامع بيان العلم ١/٣٣١.

(٤) ينظر ـ فيما سبق ـ المصادر التالية:
تقييد العلم للخطيب (٢٩ ـ ١١٤) مع مقدمة المحقق (١ ـ ٢٢)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٤٢٢ ـ ٤٣٤، هدي الساري [الفصل الأول]: (٨ ـ ٩)، دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهاته لمحب الدين الخطيب وآخرين: (٨٥ ـ ٨٨)، دراسات في الحديث النبوي للأعظمي ١/٧١ ـ ١٦٧، الحديث والمحدثون لأبي زهو: (٤٦ ـ ٥٥، ١١٩ ـ ١٢٨، ١٩٨ ـ ٢٣٦)، السنة قبل التدوين لعجاج الخطيب: (٢٩٥ ـ ٣٤٢)، تدوين السنة النبوية للزهراني: (٦٥ ـ ٨٠)، دراسات في الحديث الشريف وعلومه: (٢١ ـ ٢٧).

(٥) المراد بالقرن الثاني هنا: عصر صغار التابعين، وأتباع التابعين.

تنشيط حركة تدوين السنة في هذا القرن، حيث شهد التدوين نقلةً منهجيةً بالنسبة إلى القرن السابق، وقد تمثَّلت مظاهر هذه النقلة، والنشاط في التدوين في الآتي:

١ ـ الانتقال مِنْ مجرد التدوين ـ الذي هو الجمع ـ إلى التبويب والترتيب، الذي هو التصنيف(١) حسب أبواب العلم.

وقد أشار بعض أهل العلم إلى الفرق بين التدوين والتصنيف في أثناء حديثهم عن تأريخ التدوين، ومنهم الخطيب البغدادي، حيث قال: «ولم يكن العلم مدوناً **أصنافاً**، ولا مؤلفاً **كتباً وأبواباً** في زمن المتقدمين: مِنَ الصحابة، والتابعين، **وإنما فعل ذلك مَنْ بعدهم**، ثم حذا المتأخرون فيه حذوهم»(٢).

ويقول الحافظ ابن حجر في «الهدي» ـ في معرض تلخيصه لأسباب تدوين السنة في القرون الأولى ـ: «...، ثم حدث في أواخر عصر التابعين(٣) **تدوين** الآثار، **وتبويب** الأخبار، لَمَّا انتشر العلماء في الأمصار، وكثُر الابتداع ـ مِنَ الخوارج، والروافض، ومنكري الأقدار ـ فأول مَنْ جمع ذلك: الربيعُ بن صُبَيْح (ت:١٦٠)، وسعيد بن أبي عَروبة (ت:١٥٦)، وغيرهما.

وكانوا **يصنفون كلَّ باب على حدةٍ**، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة، فدونوا الأحكام؛ فصنف الإمام مالك الموطأ،... وصنف ابن جريج (ت:١٥٠) بمكة، والأوزاعي (ت:١٥٦) بالشام، والثوري

(١) ينظر في الفرق بين التصنيف والتدوين: مقاييس اللغة لابن فارس ٣/٣١٣، القاموس المحيط: (١٥٤٥)، لسان العرب ٩/١٣، ٩/١٩٨، ١٣/١٦٦، تاج العروس ٢٤/٣٦، ٣٥/٣٤، الكليات: (٣٠٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٤٢٣ رقم (١٩١٧).

(٣) وهو النصف الأول من القرن الثاني تقريباً، ولذلك يلحظ أن غالب وفيات المصنفين الذين سيذكرهم في أوائل النصف الثاني من القرن الثاني، وهذا يعني أن غالب حياتهم كانت في النصف الأول من القرن نفسه.

(ت: ١٦١) بالكوفة، وحماد بن سلمة (ت: ١٧٦) بالبصرة، ثم تلاهم كثيرٌ من أهل عصرهم في النسج على منوالهم»[(١)].

٢ ـ أن المصنفات في هذا العصر جمعت إلى جانب الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، أقوالَ الصحابة، وفتاوى التابعين، ويُعَدُّ موطأ الإمام مالك (ت: ١٧٩) نموذجاً واضحاً لهذه المرحلة.

وقد ظهرتْ أسماء المصنفات في هذا القرن بالأسماء التالية: (موطأ، جامع، مصنف، سنن) بالإضافة إلى أسماء ينبئ عنوانها عن موضوعها؛ مثل: (كتاب الزهد، المناسك، الجهاد، المغازي، . . . إلخ).

٣ ـ أخذ التصنيف في هذا القرن منحىً آخرَ في التدوين، حيث تطور التصنيف مِنْ جمع الأحاديث والآثار إلى الكلام في نَقَلَةِ الأخبار، وجرحهم وتعديلهم؛ لكثرة البدع؛ ودخول بعضٍ مِنَ الناس في رواية الحديث ـ وهم ليس مِنْ أهله ـ فظهرت بداية التصنيف في هذا القرن في علم الرجال على يد الليث بن سعد (ت: ١٧٥)، فألَّف كتابه «التأريخ»، وبالاسم نفسه، والموضوع نفسه أيضاً صنّف ابنُ المبارك (ت: ١٨١)[(٢)].

ومِنَ المعلوم أن علم الجرح والتعديل قد بدأت أصوله في عصر الصحابة ﵃، بيد أنه كان مشافهةً، يتناقله الرواة مِنْ غير تدوين، ثم استمر الحال على ما كان عليه في عصر التابعين على يد الإمامين: الشعبي، وابن سيرين ـ رحمهما الله ـ فهما أولُ مَنْ تكلم في الرجال بعد انقراض عصر الصحابة ﵃، كما يقول الحافظ الذهبي[(٣)(٤)].

---

(١) هدي الساري [الفصل الأول]: (٨)، وكلام الحافظ هذا ملخص من كلام الخطيب في الجامع ٢/٤٢٣ ـ ٤٢٧.

(٢) ينظر: فهرست ابن النديم: (٢٥٢، ٢٨٤)، هدية العارفين ١/٤٤٦، وعلم الرجال للزهراني: (٢٦).

(٣) ينظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (١٧٢)، وينظر: مقدمة كل من: ابن عدي لكتابه «الكامل» ١/٤٧ وما بعدها، وابن حبان لكتابه المجروحين: (١٩ ـ ٤٠)، ولمحات من تاريخ السنة لأبي غدة: (٣٩ ـ ٧٤، ٤١ ـ ٨٥).

(٤) وينظر ـ فيما سبق ـ حول التدوين في هذا القرن: الجامع للخطيب ٢/٤٢٣ ـ ٤٢٧، =

ثالثاً: تدوين السنة في القرن الثالث[(١)]:

يعدُّ القرن الثالث أزهى عصور التدوين، لم يسبِقْه ولم يلحقه قرنٌ أزهى منه، وقد تجلّى هذا التطور في مظاهرَ شتى، ألخِّصُها في الآتي:

١ ـ الانتقال بالمصنفات التي تروي الآثار ـ عن النبي ﷺ، والصحابة والتابعين ـ إلى مرحلة التجريد؛ أي: تجريد الحديث النبوي، وفصله عن غيره مما خُلط به[(٢)]، فنشِط العلماء في التصنيف في هذا النوع.

ولعلَّ المسانيد أشهر ما ينطبق عليه هذا التجريد، وأول مسند أُلِّفَ في هذا القرن ـ حسب التتبع ـ مسند عبيد الله بن موسى (ت:٢١٣)، ثم مسند الحميدي (ت:٢١٩)، ثم تتابعت الجهود، وأُلِّفت المسانيد، وتفاوتت في أحجامها، وجوْدة تحريرها، بيد أن أشهر هذه المسانيد على الإطلاق، ومن أكثرها حديثاً مسندُ إمام أهل السنة، وقامع البدعة أبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت:٢٤١)[(٣)].

ومما يدخل في هذا النوع من التصنيف: الصحاحُ، والسنن، والتي رتَّب فيها مصنفوها الأحاديث على أبواب العلم، وهذا ـ بلا ريب ـ مما يُسَهِّلُ الوقوفَ على الحديث في مظِنَّته.

وإذا ذُكرت الصحاحُ لم يسبق إلى الذهن أجودُ، ولا أحسنُ، ولا أصحُّ مِنْ جامعِ الإمامِ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦)، ثم يليه: صحيحُ الإمامِ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت:٢٦١) رحمة الله على الجميع.

ومما يلحق بالمصنفات في الحديث المجرد: كتب السنن. ولعل مِنْ

= هدي الساري [الفصل الأول]: (٨ ـ ٩)، الحديث والمحدثون لأبي زهو: (٢٤٣ ـ ٢٤٥)، ولمحات من تاريخ السنة لأبي غدة: (٩٩)، تدوين السنة النبوية للزهراني: (٨٧ ـ ٩٤).

(١) المراد بالقرن الثالث هنا: عصر تبع أتباعِ التابعين.

(٢) وهذا ـ كما هو معلوم ـ باعتبار أصل تصنيفها، وإلا ففي أكثر هذه الكتب نقولات عن الصحابة والتابعين، لكنها يسيرة، وجاءت تبعاً لا قصداً، كمعلقات البخاري مثلاً.

(٣) ينظر في التفضيل بين المسانيد: الحديث والمحدثون: (٣٦٥).

أشهرها السنن الأربع: سنن الأئمة: أبي داود (ت: ٢٧٥)، والترمذي (ت: ٢٧٩)، والنسائي (ت: ٣٠٣)، وابن ماجه (ت: ٢٧٥)، رحمهم الله تعالى[١].

قال الحافظ ابن حجر ـ في معرض حديثه المجمل عن حركة التصنيف في القرن الثالث ـ: «فقلَّ إمامٌ مِنَ الحُفَّاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨)، وعثمان بن أبي شيبة (ت: ٢٣٩) وغيرهم مِنَ النبلاء.

ومنهم مَنْ صنف على الأبواب، وعلى المسانيد معاً، كأبي بكر بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥).

فلما رأى البخاري ـ رضي الله عنه ـ هذه التصانيف، ورواها، وانتشق ريَّاها واستجلى مُحَيَّاها، وجدها ـ بحسب الوضع ـ جامعةً بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثيرُ منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغثِّه سمين، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح، الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوَّى عزمه على ذلك، ما سمعه مِنْ أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، المعروف بابن راهويه...»[٢].

٢ ـ مِنْ مظاهر تطور التدوين: تنوعُ التصنيف ـ حسب التقسيم السابق، كما ألمح إليه ابن حجر ـ إلى: مسانيدَ، وصحاحٍ مجردة، وسنن وأحكام، بالإضافة إلى المصنَّفات: كمصنفَيْ عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١)، وابن أبي شيبة (ت: ٢٣٥)، رحمة الله على الجميع.

٣ ـ ظهور كتب الردود على أهل البدع، بسبب فشوِّها، بل وتبني بعض الساسة لبعض تلك البدع، وحَمْلِ الناس عليها، ومِنْ أشهرها وأعظمها أثراً: فتنةُ القول بخلق القرآن.

فنتج عن هذه الصراعات العقيدية، والنزاعات الفكرية جوٌّ مِنَ الفتنة،

---

(١) ينظر في الكلام عليها: ما كتبه مؤلف الحديث والمحدثون: (٤٠٩ ـ ٤٢٠).

(٢) هدي الساري: (٨).

وهي فتنة صدِّ الناس عن دينهم، ومنهجِ سلفهم الصالح، مما حمّل العلماءَ مسؤوليةَ التصدي لهذه البدع بالرد عليها: مشافهةً ـ مِنْ خلال المناظرات ـ أو كتابةً ـ مِنْ خلال المصنفات ـ وهذا هو الذي يعنينا في هذا المقام.

وقد اشتهرت الكتب المصنفة في أبواب العقائد باسم: السنة، وذلك رسْماً لها في مقابل البدعة، ومن أشهر هذه المصنفات:

الرد على الجهمية للإمامين: أحمد، والدارمي، والسنة لأسد بن موسى (ت: ٢١٢) والإمام أحمد، وابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧) وغيرهم كثير، وخلق أفعال العباد للبخاري[١].

٤ ـ ومِنْ جنس ما يدخل تحت موضوع الردود على أهل البدع:

ما قام به علماء هذا القرن مِنْ نشاط ملحوظ في التصنيف في «مختلف الحديث»، أو «اختلاف الحديث»، ذبّاً عن السنة، ودفاعاً عن المطاعن التي وجَّهها بعض أهل البدع إلى بعض الأحاديث التي توهَّموا تعارضها وتناقضها، فصنّف الشافعي (ت: ٢٠٤)[٢]، وابن قتيبة (ت: ٢٧٦)، وغيرهما رحمهما الله تعالى.

٥ ـ مما تميز به هذا القرن: الكثرةُ الكاثرة مِنْ أكابر أئمة النقد: حفظاً، ونقداً وكلاماً في العلل والرجال، والذين هم تلاميذ لأئمة القرن السابق. ومِنْ أشهر هؤلاء الأئمة:

أبو مُسهِرٍ (ت: ٢١٨)، وابن معين (ت: ٢٣٣)، وابن المديني (ت: ٢٣٤)، وابن أبي شيبة (ت: ٢٣٥)، وابن راهويه (ت: ٢٣٨)، وأحمد (ت: ٢٤١)، ودُحَيْم (ت: ٢٤٥)، والفلَّاس (ت: ٢٤٩)، والدارمي (ت: ٢٥٥)، والبخاري (ت: ٢٥٦)، ومسلم (ت: ٢٦١)، والعِجْلي

---

(١) ينظر: فهرست ابن النديم: (٣٢١)، وكشف الظنون ١/ ٧٢٢، ٢/ ١٤٢٥، وهدية العارفين ١/ ١٠٩.

(٢) في النفس شيءٌ من جعل الشافعي من علماء هذا القرن، حيث إنه لم يدرك من هذا القرن إلا أقلَّ مِنْ أربع سنوات، حيث توفي في شعبان من سنة (٢٠٤) كما في السير للذهبي ١٠/ ٧٦.

(ت: ٢٦١)، ويعقوب بن شيبة السدوسي (ت: ٢٦٢)، وأبو زُرعة (ت: ٢٦٤)، وأبو داود (ت: ٢٧٥)، وأبو حاتم (ت: ٢٧٧)، ويعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧)، والترمذي (ت: ٢٧٩)، وعبد الله ابن الإمام أحمد (ت: ٢٩٠). ويلحق بهم: البَرْدِيجي (ت: ٣٠١)، والنسائي: (ت: ٣٠٣) نوّر الله ضرائحهم، وجمعنا بهم في دار الكرامة.

ولا شك أن وجود أمثال هؤلاء الأئمة ـ رحمهم الله ـ كان له أثر في إثراء حركة التدوين، وظهور معالم مسألة النقد ظهوراً جلياً.

كما أن ظهور الوضع في الحديث النبوي كان له أثرٌ كبير في إثراء حركة النقد والتمحيص مِنْ قِبَلِ أئمة السنة، تمثَّل ذلك في كثرة التصنيف في الرجال، والعلل[1]، وغيرها مِنْ الأنواع التي قصد بها مؤلفوها الذبَّ عن السنة، والدفاع عنها، حتى بلغت مستوىً كبيراً لم يبلغه أي قرنٍ قبله ولا بعده.

وحَسبُ هذا القرن فخراً أن تكون دواوينُ الإسلام الكبارُ، وأصولُه العظام ـ والتي عوّلت عليها الأمة فيما بعد ـ مِنْ نتاج هذا القرن المبارك![2].

رابعاً: تدوين السنة في القرن الرابع:

وهذا هو بيت القصيد، والمقصود مِنْ ذكر ما سبق كلِّه، ولا تتعجب إن رأيته أقلَّ القرون السابقة حديثاً، فما وُجِدَ مِنْ أنواع التصنيف، إنما هو ثمرةٌ لِمَا سبق، وما حجم الثمرة بالنسبة للشجرة؟!

لذا، فإن المتتبع لعملية التدوين في هذا القرن، سيجد أنه امتدادٌ لأنواع التصنيف في القرن الماضي:

---

(١) ينظر مقدمة كل من: ابن عدي لكتابه «الكامل» ١/ ١١٤ وما بعدها، وابن حبان لكتابه المجروحين: (١٩ ـ ٤٠)، ولمحات من تاريخ السنة لأبي غدة: (٣٩ ـ ٤١، ٧٤ ـ ٨٥)، وكتاب علم الرجال للزهراني.

(٢) وينظر ـ فيما سبق ـ حول التدوين في هذا القرن: هدي الساري [الفصل الأول]: (٨ ـ ٩)، الحديث والمحدثون لأبي زهو: (٣١٦ ـ ٣٣٢)، تدوين السنة النبوية للزهراني: (٩٥ ـ ٩٨).

ـ **ففيما يتصل بالتصنيف على الرجال**: أُلِّفت المعاجم، وأشهرها معاجم أبي القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠) الثلاثة.

ـ **وفيما يتصل بالتأليف في الصحيح**: جاءت ثلاثة كتب، وكأنها منظومةٌ في عِقدٍ واحد، ألَّفها ثلاثة مِنْ أئمة هذا القرن؛ وهي: صحيح ابن خزيمة (ت: ٣١١) الذي هو شيخٌ لابن حبان (ت: ٣٥٤) الذي ألف كتابه «الأنواع والتقاسيم»، الذي اشتهر بـ«الصحيح»، وخاتمتها لتلميذ ابن حبان، وهو أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥) في كتابه المستدرك على الصحيحين.

ـ **وفيما يتصل بالسنن والأحكام**: جاءت سنن الإمام الحافظ أبي الحسن الدارقطني (ت: ٣٨٥).

ـ **وفيما يخصُّ كتب السنة (العقائد)**: فلم تكن أقلَّ شأناً مِمَّا سبق ذكره، بل استمرت جهود أئمة السنة في التصنيف في هذه الأبواب. ومِنْ ذلك:

ـ كتاب التوحيد لابن خزيمة[١].

ـ كتاب الرؤية، والصفات، كلاهما للدارقطني.

ـ التوحيد، والإيمان، والرد على الجهمية، ثلاثتها للإمام أبي عبد الله ابن منده (ت: ٣٩٥)، وغيرها كثير.

إذن، ما الجديد في حركة التدوين في هذا القرن؟!

يمكن أن يحصر الجديد في أنواع التصنيف في هذا القرن في الآتي:

١ ـ كتب المستخرجات[٢]، ومنها:

أ ـ مستخرج الإسماعيلي (ت: ٣٧١) على صحيح البخاري.

(١) ستأتي دراسة جوانب فقه الحديث في هذا الكتاب مقارنةً بفقه الحديث عند ابن منده في الفصل الثاني من الباب الخامس، إن شاء الله.

(٢) **وتعريف «المستخرج»** كما قال الزركشي ـ في «نكته» ١/ ٢٢٩ـ: «وحقيقته: أن يأتي المصنف إلى كتابِ البخاري، أو مسلم، فيخرِّجُ أحاديثه بأسانيدَ لنفسه من غير طريق البخاري، أو مسلم، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه، أو مَنْ فوقَه».

ب ـ مستخرج الطوسي (ت: ٣٤٤) على صحيح مسلم[١].

وما مِنْ شك أن للمستخرجات أثراً في تنمية البحث العلمي؛ لتعلُّقها ـ في الغالب ـ بالصحيحين[٢]، اللذين احتفل العلماء بهما، واعتنوا بهما غاية الاعتناء، وخاصة فيما يتعلق بمتونهما وأسانيدهما التي يقع في بعضها بحث مِنْ قِبَلِ أهل العلم، فأتت هذه المستخرجات لتساعد في حل بعض الإشكالات المتنِيَّة، أو الاسنادية، وهذا ظاهر لِمَنْ طالع شرح البخاري للحافظين: ابن رجب، وابن حجر، رحمهما الله تعالى[٣].

٢ ـ الكتب التي أُلِّفت في علوم الحديث، التي صُنِّفت استقلالاً:

وكلام الأئمة ـ رحمهم الله تعالى ـ في القرنين السابقين، وفي الثالث ـ على الأخص ـ على مسائل المصطلح كثيرٌ، لكنه لم يكن مستقلاً، بل كان متفرقاً ومنثوراً في مصنفات الأئمة: كالشافعي في الرسالة، ومسلم في مقدمة صحيحه، والترمذي في خاتمة جامعه المعروفة بـ«العلل الصغير»، ونحو ذلك.

وإذا ذُكرتْ كتب المصطلح، فإن كتاب القاضي أبي محمد الرامَهُرْمُزِي[٤] (ت في حدود: ٣٦٠) «المحدث الفاصل بين الراوي

---

(١) ينظر في مزيد من أسماء المستخرجات: تدوين السنة للزهراني: (١٧٨).

(٢) وإنما قيدت ذلك بالغالب؛ لوجود بعض المستخرجات على غير الصحيحين، ولكنها قليلة، ولعل مِنْ أشهرها: مستخرج الطوسي على جامع أبي عيسى الترمذي، وهو مطبوع.

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ في الحديث عن فوائد المستخرجات وما يجب عند التعامل معها: التقييد والإيضاح: (٢٨ ـ ٣٢)، النكت لابن حجر ١/ ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٠، ٣٢١ ـ ٣٢٣، ٢/ ٨١٣، فتح المغيث ١/ ٤٤، تدريب الراوي ١/ ١١٧، البحر الذي زخر ٣/ ٨٩٧.

(٤) **الرامهرمزي**، هو: الحسن بن عبد الرحمٰن بن خلاد الفارسي، أبو محمد الرامهرمزي، القاضي، مصنف كتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي في علوم الحديث، قال الذهبي: «وما أحسنه من كتاب! قيل: إن السلفي كان لا يكاد يفارق كمه، يعني في بعض عمره. . .، جمع وصنف، وساد أصحاب الحديث، وكتابه المذكور ينبئ بإمامته»، ونص ابن حجر ـ في شرح النخبة ـ على أنه أول كتاب صنف في علوم الحديث، لكنه لم يستوعب».
ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٧٣، تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٠٥، نزهة النظر ـ مع النكت ـ: (٤٦).

والواعي» يأتي في طليعة المصنفات في هذا الباب، ويليه كتاب أبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥) في كتابه الشهير «معرفة علوم الحديث»[(١)].

ثم تتابعت المسيرة ـ بعد ذلك ـ في القرون التالية، فجزى الله الجميع خيراً على ما قاموا به مِنْ خدمة للسنة، وذَوْدٍ عن حِياضها، وقمعٍ للمتطاولين عليها[(٢)].



---

(١) ولا يشكل على هذا كونه مات سنة (٤٠٥)، فإن جُلَّ حياته كانت في القرن الرابع، فقد كان مولده سنة (٣٢١)، أي إنه عاش تسعاً وسبعين سنة مِنْ حياته في القرن الثالث، ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٢.

(٢) وينظر ـ فيما سبق ـ حول التدوين في هذا القرن: الحديث والمحدثون لأبي زهو: (٤٢١ ـ ٤٢٣)، لمحات من تاريخ السنة لأبي غدة: (١٠٩)، تدوين السنة النبوية للزهراني: (١٤٦ ـ ١٨٠).



المبحث الثاني

التعريف بالحافظ ابن منده
وبيان مكانته في علم الحديث

سأركز الحديث في ترجمة هذا الإمام في العناصر التالية:

أولاً: الإشارة إلى الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصر الإمام ابن منده:

الإنسان ابن زمانه ـ كما قيل ـ وهو يتأثر بالأحداث التي تدور حوله عادةً، لذا فلا غرابةَ أن يشير الباحثون في مقدمات كتبهم وبحوثهم إلى الحالة السياسية، والاجتماعية والعلمية التي عاشها الشخص المترجَم له، والعلَمُ المُتحدث عنه. ومِنْ هنا كان الحديث عن هذه العناصر الثلاثة باختصار، على النحو التالي:

أ ـ الحالة السياسية:

عاش الإمام ابن منده في الفترة من (٣١٠ ـ ٣٩٥) أي: إبَّان الدولة العباسية، وفي العهد الثاني مِنْ عهود الدولة تحديدياً.

وقد أدرك أبو عبد الله ثمانيةً مِنْ خلفائها، وهم على حسب تولِّيهم الخلافة:

١ ـ المقتدر بالله: أبو الفضل جعفر بن المعتضد بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٢٩٥ ـ ٣٢٠).

٢ ـ والقاهر بالله: محمد بن المعتضد بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٢٠ ـ ٣٢٢).

٣ ـ والراضي بالله: أبو العباس محمد بن المقتدر بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٢٢ ـ ٣٢٩).

٤ ـ والمتَّقي لله: أبو إسحاق إبراهيم بن المقتدر بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٢٩ ـ ٣٣٣).

٥ ـ والمستكفي بالله: أبو القاسم عبد الله بن المكتفي بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٣٣ ـ ٣٣٤).

٦ ـ والمطيع لله: أبو القاسم الفضل بن المقتدر بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٣٤ ـ ٣٦٣).

٧ ـ والطائع لله: أبو بكر عبد الكريم بن المطيع لله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٦٣ ـ ٣٨١).

٨ ـ والقادر بالله: أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٨١ ـ ٤٢٢)[١].

وتتفق كلمة المؤرخين أن الفترة التي أدركها الإمام أبو عبد الله ابن منده، هي من فترات وهاءِ الدولة العباسية وضعفها، والتي آلت ـ فيما بعد ـ إلى سقوطها وانطماس معالمها مِنَ الوجود سنة ٦٥٦ على يد التتار. وقد قال المؤرخون:

«في دولة بني العباس افترقت كلمة الإسلام، وسقط اسم العرب من الديوان، وأدخل الأتراك في الديوان، واستولت الدَّيْلَم، ثم الأتراك، وصارت لهم دولة عظيمة، وانقسمت ممالك الأرض عدة أقسام، وصار بكل قطرٍ قائمٌ يأخذ الناس بالعَسْف، ويملكهم بالقهر»[٢].

وفي كلمة السيوطي الآتية ـ وهو يتحدث عن أحداث سنة ٣٢٥ ـ ما يوضح شيئاً مِنَ الضعف الذي لحق بالدولة العباسية، حيث يقول:

«وفي سنة خمس وعشرين اختل الأمرُ جداً، وصارت البلاد بين خارجيٍّ قد تغلَّب عليها، أو عاملٍ لا يحمل مالاً، وصاروا مثلَ ملوك

---

(١) ينظر: الكامل في التاريخ ٧/١٨٧، ٢٠٧، ٤٥٠، وتاريخ الإسلام ٢٦/٣٢٨، ٢٩/١٢، وتاريخ الخلفاء: (٤١٧، ٤٢٣).

(٢) تاريخ الخلفاء: (٢٥٨).

الطوائف، ولَمَّا ضعُف أمر الخلافة في هذه الأزمان، **ووهت أركان الدولة العباسية**، وتغلبت القرامطة والمبتدعة على الأقاليم، **قويت همة صاحب الأندلس**: الأمير عبد الرحمٰن بن محمد الأموي، المرواني، وتسمَّى بأمير المؤمنين الناصر لدين الله، **فصار المُسَمّون بأمير المؤمنين ـ في الدنيا ـ ثلاثة**: العباسي ببغداد، وهذا بالأندلس، والمهدي بالقيروان. . .، وفي سنة سبع وعشرين كتب أبو علي عمر بن يحيى العلوي إلى القرمطي ـ وكان يحبه ـ أن يطلق طريق الحاج، ويعطيه عن كل جمل خمسة دنانير، فأذِنَ وحج الناس، **وهي أول سنة أخذ فيها المكس مِنَ الحجاج**»[(١)].

ومِنْ خلال قراءتي في الأحداث التي واكبت حياة أبي عبد الله ابن منده ـ مِنْ مولده إلى وفاته ـ ظهر لي أن تلك الفترة مِنْ فترات الضعف التي دبت في جسد الخلافة العباسية، ولا يعود القارئ لها ـ مِنَ الناحية السياسية ـ إلا بأسىً وحزنٍ عظيمين على ما آلت إليه أحوال أمة محمد ﷺ في تلك الفترة!

ولعلَّ مِنَ المستحسن أن أشير إلى أهم الأحداث التاريخية على المستوى السياسي؛ وهي:

١ ـ اشتداد فتنة القرامطة عدة سنوات، وما صاحب ذلك مِنَ اعتداءٍ على المقدسات في مكة، حتى تعطَّل الحج سنة ٣١٧، وقُتل على أيديهم آلاف الحجاج، بل وعُطِّلَ الحج مِنْ بعض البلدان بسبب ولايتهم عليها[(٢)].

٢ ـ استيلاء الديْلَم على فارسَ وخُراسانَ، ومِنْ جملتها أصبهان بلد ابن منده[(٣)].

٣ ـ تَغلُّبُ العُبَيْديين ـ الذين يسميهم العوامُ الجَهَلَةُ بالفاطميين[(٤)] ـ

---

(١) تاريخ الخلفاء: (٣٩٢) بتصرف.
(٢) ينظر: المرجع السابق: (٣٨٣، ٤٠١)، وينظر كتاب: «أخبار القرامطة»: (١٠٩ ـ ١٥٨).
(٣) ينظر: تاريخ الخلفاء: (٣٨٦).
(٤) كذا قال السيوطي في تاريخ الخلفاء: (١٢، ٣٣٨)، وهو كما قال.

على بلاد مصر، وحصل بسببهم بلاءٌ على أهل الإسلام عظيم، دام قرابة مائتي سنة، وحصل منهم الشرك الصراح، والكفر البواح، عليهم مِنَ الله ما يستحقون[(١)].

يقول الذهبي: «ولقد لقي المسلمون مِنَ العُبيدية والمغاربة أعظم البلاء في النفس، والمال والدين، فالأمر لله»[(٢)].

ويقول السيوطي: «وكان دَسْتُ[(٣)] الخلافة لبني عبيد الرافضة بمصر أميزَ، وكلمتُهم أنفذَ، ومملكتهم تناطح مملكة العباسيين»[(٤)].

٤ ـ تغلُّب الترك في هذه الحقبة مِنْ حكم الدولة العباسية، حتى إن بعض المؤرخين سماه بالعصر التركي؛ لغَلَبَة هذا العنصر، وانتشاره، وسيطرته على الجيش والإدارة[(٥)].

يقول أحد الباحثين في تاريخ الدولة العباسية ـ وهو يتحدث عن العصر الثاني مِنْ عصور الدولة ـ: «كان فيه الخلفاء العباسيون تحت سيطرة الأتراك، وبني بُوَيه ثانياً، ثم السلاجقة أخيراً، وكان الخلفاء بذلك كالريشة في مهب الرياح، يتوقف بقاء كلٍّ منهم على العرش حسب رغبة المسيطرين

---

(١) ينظر: البداية والنهاية ١٥/ ٥١٠، و١٦/ ٥٤٤ ـ ٥٤٨ أحداث سنة ٥٧٦، وتاريخ الخلفاء: (٤٠٢، ٤٠٦).

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٥، وينظر ـ أيضاً ـ: ١٦/ ١٨١. وقد ذكر الذهبي في السير ١٧/ ٦٦ قصةً تدل على شدة خوف أحد العلماء مِنَ انتسابه إلى عمر، بسبب بطش العبيديين، وخوفه أن يقتلوه بمجرد انتسابه إلى عمر، مع أن ترجمته لا توحي بانتسابه إلى عمر الفاروق رضي الله عنه!

(٣) جاء في تاج العروس ٤/ ٥١٨ ـ بتصرف ـ: «الدَّسْتُ: بالسِّين المهملة لغةٌ في الدَّشْت بالْمُعْجَمة، أَو هو الأَصلُ، ثم عُرِّب بالإِهمال، وهو مِن: الثِّيابِ، والوَرَقِ، وصَدْرِ البَيْتِ، لثلاثةِ معانٍ مُعَرَّباتٌ عن المعجمة. **واستعمله المتأَخِّرون بمعنى الدِّيوان، ومجلس الوزارة والرئاسة**».

(٤) تاريخ الخلفاء: (٤٠٤ ـ ٤٠٥).

(٥) ينظر: تاريخ الدولة العباسية: (٥٩)، وقد ذكر في ص(٤٢٣) قصة طريفة تدل على قوة تغلغل العنصر التركي في ذلك الوقت.

عليهم من الأتراك، وسلاطين البويهيين، والسلاجقة، وكثر التغيير والتبديل في وظائف الحكومة، وانتشرت الرشوة في سبيل الوصول إلى المناصب الكبرى»[(١)].

٥ ـ كثرة النزاع والاختلاف والقتال بين الحكام أنفسهم؛ بسبب غَلَبَةِ حب الدنيا وإيثار حظوظ النفس وشهواتها، حتى كثُر القتل بينهم ـ عياذاً بالله ـ وصاروا أُضحوكةً للروم والقرامطة والعبيديين الرافضة، ولهم في ذلك قصص وأخبار لا تحصى[(٢)].

وقد قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَـٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

فلمَّا تحقق التنازع، وضعُفت طاعة الله ورسوله في نفوس كثير منهم، حصلت النتيجة التي جرت مجرى السنن الكونية، فتفرقوا، وتشتتوا، وصاروا إلى ما صاروا إليه.

٦ ـ فُشُوُّ الظلم في كثيرٍ مِنْ أولئك الحكام، وحرمان الرعية مِنْ كثير مِنْ حقوقهم، فضلاً عن ظهور بعض المنكرات الكبار، كظهور الرفض واستعلانه، وما تبع ذلك مِنْ منكرات عظام؛ كسبِّ الصحابة، ولعنهم ـ لعن الله مَنْ لعنهم ـ[(٣)]، كما سبقت الإشارة إليه.

---

(١) التاريخ الإسلامي العام: (٤٢٠) بتصرف.

(٢) تنظر: المصادر السابقة.
وإليك هذا المثال الذي أورده ابن الأثير في «الكامل» ٧/ ٣٦٦ عن أحد الأمراء، وهو بختيار ـ الذي يجلي دناءة هِمَم أولئك الحكام ـ: فقد ذكر «أنه كان له غلام تركي يميل إليه، فأخذ في جملة الأسرى، وانقطع خبره عن بختيار، فحزن لذلك، وامتنع مِنْ لذاته، **والاهتمام بما رُفع إليه مِنْ زوال ملكه، وذهاب نفسه**، حتى قال ـ على رؤوس الأشهاد ـ: إن فجيعتي بهذا الغلام أعظمُ مِنْ فجيعتي بذهاب ملكي، ثم سمع أنه في جملة الأسرى، فأرسل إلى عضد الدولة **يبذل له ما أحبَّ في رده إليه**، فأعاده عليه، وسارت هذه الحادثة عنه، فازداد فضحيةً وهواناً عند الملوك وغيرهم».اهـ.
بقي أن أذكِّر أن هذا الأسير لم يقع بأيدي الكفار، بل في حرب بين أميرين مسلمين!!
والقصة في تاريخ الإسلام ٢٦/ ٢٦٣ بأطول مِنْ هذا السياق.

(٣) ومِنْ ذلك هذه القصة التي ذكرها السيوطي في تاريخ الخلفاء: (٤١٤)؛ وهي أنه في «سنة =

ولقد كان للانكفاء على الملذَّات الخاصة، والألقاب الذاتية شأنٌ عند كثير مِنْ أولئك الحكام، حتى أصبح الحال على ما قاله ابن رشيق القيرواني[(١)]:

مِمَّا يُزَهِّدُني في أَرْضِ أَنْدَلُسٍ   سَماعُ مُقْتَدِرٍ فيها وَمُعْتَضِدِ
أَلْقابُ مَمْلَكَةٍ في غَيْرِ مَوْضِعِها   كالْهِر يَحْكي انْتِفاخاً صَوْلَةَ الأَسَدِ

٧ ـ كثرة تدخل النساء في إدارة شؤون الدولة، إلى حدٍّ بلغ أن تجلس المرأة للنظر في المظالم بدلاً مِنَ الخليفة، وتنظر في القصص كل جمعة، بحضرة القضاة، وكانت تبرز التواقيع وعليها خطها!![(٢)].

وتفاصيل هذه الأحداث تُطْلَبُ في مظانِّها، وإنما المقصودُ الإشارةُ إلى جملتها.

ب ـ الحالة الاجتماعية[(٣)]:

سأُجمل القولَ في الحديث عن هذه الحالة في الآتي:

١ ـ لو استعرض الباحث خارطة الدولة العباسية، لوجد أن أجناس المنضوين تحت حكمها ينتمون إلى الأجناس التالية: العرب، والفرس، والترك، والمغاربة ـ بما فيهم البربر ـ والدَّيْلَم.

= ثلاث وتسعين أمر نائب دمشق الأسود الحاكمي بمغربي، فطيف به على حمار، ونودي عليه: هذا جزاءُ مَنْ يحب أبا بكر وعمر، ثم ضَرب عنقه رَحِمَهُ اللهُ، ولا رحم قاتله، ولا أستاذه الحاكم».

(١) هو هبة الله بن جعفر بن سناء الملك أبي عبد الله محمد بن هبة الله السعدي أبو القاسم القاضي السعيد، شاعر من النبلاء، مصري المولد والوفاة، كان وافرَ الفضل، رَحْبَ النادي، جيدَ الشعر، بديعَ الإنشاء (٥٤٥ ـ ٦٠٨هـ)، ولاه الملك الكامل ديوان الجيش سنة ٦٠٦هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٨٠.

(٢) ينظر: العبر في خبر من غبر ٢/ ١٣٧، تاريخ الخلفاء: (٣٨١)، التاريخ الإسلامي العام: (٤٣٤).

(٣) قدمت ذكر الحالة الاجتماعية على الحالة العلمية؛ لسببين:
١ ـ الحالة الاجتماعية تتأثر كثيراً بالحالة السياسية أكثر مِنْ تأثُّر الحالة العلمية، ولذا ذكرتُها بعدها.
٢ ـ لأن الحالة الاجتماعية أعمُّ ـ في تأثرها وتأثيرها ـ من الحالة العلمية.

وفي هؤلاء الأجناس عدد كبير ينتمي إلى طبقة الرقيق ـ والذين كثُروا جداً في عصر العباسيين ـ حتى إن أمهات بعض الخلفاء كانت منهم[(١)].

٢ ـ فيما يتصل بالانتماء الاجتماعي إلى المذاهب العقيدية ـ على مستوى العامة ـ فإنَّ الغالب منهم كانوا ينتسبون إلى مذهب أهل السنة، والشيعة[(٢)] ـ على تفاوت بينهم ـ هم الأكثر، وبينهم صولات وجولات[(٣)].

ثم تأتي بقيةُ المذاهب في درجات تالية، على أنها لا تضارع ـ في العدد ـ أعدادَ مِنْ ينتمون إلى السنة والشيعة.

وقد أشرتُ مِنْ قريب إلى فتنة القرامطة، والتي تكاد تكون فتنتُهم مِنْ أعظم الفتن الدينية والسياسية التي مرّت بالمسلمين في تلك الفترة، لا رحمهم الله، ولا ردَّ دولتهم.

وأما فيما يتعلق بالمذاهب الفقهية، فإن المذاهب الأربعة ـ على تفاوت فيما بينها ـ كانت هي السائدةَ، وقد توجد بعض الانتماءات إلى المذاهب الفقهية الأخرى التي هُجرت.

٣ ـ لم تكن الأحوال الاقتصادية ثابتةً، بل كانت متقلبةً، وكان للحروب آثارُها، ولتعاقب الحكام آثارُه ـ أيضاً ـ إلا أن مِنَ المؤكد أن أكثر طبقة الحكام ـ ومِنْ حولهم مِنَ الحُجّاب والوزراء ـ وطبقةِ الأغنياء كانوا في مراتع البذخ والإسراف، والتباهي بكثرة الملاهي واللذات، وتحصيل الشهوات، والتفاخر في طريقة العمران، والبنايات، والقصور والحدائق. **وفي مقابل ذلك**، فقد كان أكثر المسلمين على أحوال متفاوتة ما بين حياة

(١) ومن هؤلاء الخلفاء ـ الذين أدرك ابن منده زمانهم ـ: الراضي، والمتقي، والمستكفي، والمطيع، والقادر، ينظر: الكامل في التاريخ ٧/ ١٨٧، ٢٠٧، ٤٥٠، وتاريخ الإسلام ٢٦/ ٣٢٨، ٢٩/ ١٢، وتاريخ الخلفاء: (٤١٧، ٤٢٣).

(٢) على تفاوت في هذا التشيع، الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى حدّ الرفض.

(٣) وأدنى مطالعة لتأريخ ابن كثير «البداية والنهاية» ـ كمثالٍ ـ يرى كيف كانت المعارك تدور بين السنة والشيعة ـ خاصة في العراق ـ وكيف ذهب ضحيةً لتلك النزاعات أعدادٌ كبيرة. لا حول ولا قوة إلا بالله.

الستر والصيانة إلى حياة الفقر، التي قد تضطر الإنسان إلى الرحيل عن أغنى بلاد الدنيا ـ كبغداد ـ إلى طلب الرزق، وتحصيل المعيشة[١].

وقد مرّ على بعض البلدان، وحواضر الإسلام أمورٌ مِنَ الجوع والفقر، وغلاء الأسعار ما نفقت بسببه أنفسٌ معصومة، فضلاً عن البهائم، والزروع، ولا حول ولا قوة إلا بالله[٢].

ج ـ الحالة العلمية:

رغم تلك الأحوال السياسية والاجتماعية ـ التي سبقت الإشارة إليها ـ إلا أن الحالة العلمية في هذا القرن ـ وإن اعتراها بعضُ الضعف ـ إلا أنها لم تصل إلى حد الإزراء، أو الوهن الذي دبّ في المجال السياسي.

وقد أشار ابنُ ناصر الدين ﷺ ـ في أثناء حديثه عن طبقات النُّقَّاد ـ إلى بداية الضعف في هذا القرن بقوله: «ثم طبقة مَنْ كان بعدهم مِنَ الأعلام إلى حدود أربعمائة عام، وفيها قلَّ الاعتناء بالآثار؛ لِمَا ظهر مِنَ البدع، وثار لاستيلاء آل بويه على العراق، وبني عُبيد الباطنية على مصر، وغيرها مِنَ الآفاق، وكان في هذه الطبقة عدةٌ مِنْ أئمة السنة النُّبُل: كأبي الحسن الدارقطني ـ وبه ختم معرفة العلل ـ وأبي عبد الله ابن منده، وأبي عبد الله الحاكم»[٣].

ولعلّي أُجمِلُ مظاهرَ نشاط الحركة العلمية في هذا القرن:

١ ـ رُبَّ ضارة نافعة؛ فقد كان لنشوء بعض البدع، وانتشارها ـ بسبب فُشُوِّ علم الكلام ـ أثرٌ في نشاط همم بعض العلماء في هذا القرن للرد عليها، فصُنِّفت المصنفاتُ في السنة، والتوحيد[٤]، فضلاً عن النشاط

(١) ينظر: حضارة الإسلام في دار السلام، نقلاً عن «الإمام ابن خزيمة، ومنهجه في كتابه الصحيح» ١/٤٣ ـ ٤٤.

(٢) ينظر: تاريخ الخلفاء: (٤٢٢) ففيه ذكرٌ لعدة حوادث في هذا الباب.

(٣) الرد الوافر: (١٦) بتصرف يسير.

(٤) ومن هذه المصنفات: التوحيد، لابن خزيمة، والتوحيد، والإيمان، والرد على الجهمية كلها لابن منده.

العلمي الملحوظ في جمع السنة والتصنيف فيها، بل وظهور نوعين مِنَ المصنفات في هذا القرن، كما أشرتُ إلى شيءٍ منه في المبحث السابق.

ولا يمكن لباحثٍ منصف أن يتغافل عن الأثر السيئ الذي أحدثتْه تلك المعارك الكلامية والمناظرات في العقائد، في إشغال الناس عن أمورٍ أهمَّ وأعظمَ، والله المستعان.

٢ ـ تنافُس بعض الحكام في اقتناء الكتب، وإنشاء الدور التي تحوي المكتبات، كما فعل الخليفة القادر بالله، والحكم بن عبد الرحمٰن الناصر ـ صاحب الأندلس ـ والوزيرُ سابور بن أردشير[1].

قال الذهبي في ترجمة الحكم ـ الآنف الذكر ـ:

«كان ذا غرام بالمطالعة، وتحصيل الكتب النفيسة الكثيرة، حقِّها وباطلها، بحيث إنها قاربت نحواً مِنْ **مائتي ألف سِفْرٍ**، وكان باذلاً للذهب في استجلاب الكتب، ويعطي مَنْ يتَّجِرُ فيها ما شاء، حتى ضاقت بها خزائنه، لا لَذَّةَ له في غير ذلك.

وكان الحكم موثقاً في نقله، قلّ أن تجد له كتاباً إلا وله فيه نظر وفائدة، ويكتب اسم مؤلفه ونسبه، ومولده، ويغرب، ويفيد»[2].

ولا ريب أن الحكام إذا كانوا بهذه المثابة، فإنَّ ذلك ـ على الأقل ـ سيكون سبباً للحديث في هذا عند عامة الناس الذين يغرمون ـ عادةً ـ بتتبع أخبار ملوكهم، فضلاً عن حثّ أهل العلم ومَنْ سار في ركابهم على التنافس في هذا الباب بسبب تشجيع الدولة.

٣ ـ كان لاتِّساع الفتوحات، واتساع رقعة الدولة الإسلامية أثره الواضح في ازدياد الرحلة في طلب العلم بين الأقطار في مشارق الأرض ومغاربها.

---

(١) ينظر: المنتظم ٧/ ١٧٢، ٢٤٦، ٨/ ٢٢، الكامل ٨/ ١٥٤، ١٧٠، العبر ٣/ ٢٤، السير ١٦/ ٢٣٠، ٥١٣.

(٢) السير ١٦/ ٢٣٠ ـ ٢٣١ بتصرف، وينظر في حرص العلماء والحكام على العلم: بذلاً للكتب، أو بناء لدوره ـ في هذا القرن: السير: ١٦/ ٢٤، ٣١ ـ ٣٢، ٩٥.

وسأذكر ـ إن شاء الله ـ نموذجاً على ذلك مِنْ خلال أمرين:

الأول: تتبع رحلات الإمام ـ صاحب موضوع هذا الكتاب ـ أبي عبد الله ابن منده قدر الطاقة.

الثاني: مِنْ خلال الحديث عن شيوخه الذين تلقى عنهم.

كل ذلك في الفقرة التالية:

ثانياً: السيرة الذاتية، وذلك في ضوء النقاط التالية:

* اسمه ونسبه:

هو محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده(١) إبراهيم بن الوليد بن سَنْدَه(٢) بن بُطَّة(٣) بن أستندار(٤) العبدي(٥)، أبو عبد الله، الأصبهاني(٦).

---

(١) ضبط ابن خلكان في «وفياته» ٤/ ٢٨٩ اسم هذا الجد الذي تنتمي إليه هذه الأسرة، فقال: «ومنده: بفتح الميم، والدال المهملة، بينهما نون ساكنة، وفي الآخر هاء ساكنةٌ أيضاً».

(٢) بمهملتين مفتوحتين بينهما نون ساكنة، كما في توضيح المشتبه ٥/ ٢٣٨.

(٣) بالضم، وهذا مشهور في الأصبهانيين، كما في الإكمال ١/ ٣٣١، والأنساب ١/ ٣٦٩، واللباب ١/ ١٦١، وذكره في توضيح المشتبه ١/ ٥٥٦، ثم تعقَّبه بقوله: «هو بفتح الطاء المهملة مشدداً»، والأكثر ممن اعتنوا بضبطه ذكروه بالضم؛ منهم: ابن ماكولا، وابن نقطة في «التكملة» ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٤، وهو ظاهر صنيع السمعاني في «الأنساب»، وابن الأثير في «اللباب»، وهو ما رجَّحه الباحث المحقق د.عبد الرحمٰن العثيمين في تحقيقه لطبقات أبي يعلى ٢/ ٣٩٠ (حاشية).

(٤) قال أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٢/ ١٩٣: «وأستندار سمةٌ للجيش، وأستندار اسمه الفيرزان بن جهار بخت، أسلم وقت الفتح، وكان على بعض أعمال البلد».

(٥) قال ابن خلكان ـ في «وفياته» ٤/ ٢٨٩ ـ «ولم يكونوا عبديين، وإنما أم الحافظ أبي عبد الله المذكور ـ يعني ابن منده ـ واسمها برة بنت محمد، كانت من بني عبد ياليل، فنُسب إلى أخواله، ذكر ذلك الحافظ أبو موسى الأصبهاني في كتاب زيادات الأنساب»، وينظر: الرسالة المستطرفة: (٣٨).

(٦) ينظر في ترجمته المصادر السابقة: الإكمال ١/ ٣٣١ لابن ماكولا، و«التكملة» لابن نقطة ١/ ٣٠٤، وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٩، السير ١٧/ ٢٨، طبقات الحنابلة ٣/ ٢٩٩، تاريخ الإسلام ٢٧/ ٣٢٠، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٣، البداية والنهاية ١٥/ ٥١٣، المقصد الأرشد =

وقد صرّح ابن منده في كتابه «فتح الباب» ـ في ترجمة جده إبراهيم ـ أن منده لقبُ جده سَنْدَه[١].

*** ولادته ونشأته، وأسرته:**

ولد ابن منده في أصبهان[٢] سنة ٣١٠ أو[٣] ٣١١.

نشأ ابن منده وتربَّى في أسرة عُرفت بالدين والعلم قروناً عديدة، حيث

= ٢/ ٣٧٤، تسهيل السابلة ١/ ٤٤٦، وغيرها كثير، ذكر بعضها محقق السير ـ ١٧/ ٢٨.

تنبيه: وقع لابن خلكان وهمٌ في نسب ابن منده، حيث قال: «محمد بن يحيى»، والصواب هو ما تقدم: محمد بن إسحاق بن محمد، فلعله سقط من المطبوع؛ إذ ابن منده لا يخفى نسبه على مثل ابن خلكان، كيف وهو المؤرخ الوحيد الذي لم أجد ضَبْطَ اسم جده (منده) إلا عنده؟!

(١) فتح الباب: (٤٩) رقم الترجمة (٢٣٤)، وينظر: تاريخ أصبهان ٢/ ١٩٣ [ترجمة محمد بن يحيى بن منده]، نزهة الألباب في الألقاب ٢/ ٢٠٢، رقم (٢٧٤٦).

(٢) تقع أصبهان في جمهورية إيران، وتبعد عن العاصمة (طهران) قرابة ٤٢٠ كم إلى الجنوب، ينظر: مقدمة تحقيق د.عبد الغفور البلوشي لكتاب أبي الشيخ «طبقات المحدثين بأصبهان»، ص(٢٥).

والأكثر على فتح الهمزة في «أصبهان»، وقد تكسر، فتحت سنة ٢٠، وقيل ٢١ من الهجرة، ينظر: معجم ما استعجم للبكري ١/ ١٦٣، معجم البلدان ١/ ٢٠٦، تاريخ أصبهان ١/ ٤٠.

ويقول الذهبي ـ في تاريخ الإسلام ٤٦/ ١٢٩ ـ عن هذه البلد العظيمة: «ولقد كانت إصبهان تكاد أن تضاهي بغداد في علو الإسناد، في زمان أبي محمد بن فارس، والطبراني، وأبي الشيخ، ثم كان بعدهم طبقةٌ أخرى في العلو، وهم: أبو بكر ابن المقرئ، وغيره، ثم طبقة أبي عبد الله بن منده العبدي،... ثم طبقة أبي بكر بن مردويه، وأبي نعيم، ثم طبقة أبي طاهر بن عبد الرحيم، ورواة أبي الشيخ، ثم طبقة أصحاب ابن المقرئ، ثم أصحاب ابن منده، ثم طبقة مَنْ بعدَهم، هكذا إلى أن سلط الله عليهم بذنوبهم العدوَّ الكافر؛ ليكفِّرَ عنهم، ويعوِّضهم بالآخرة الباقية، فنسأل الله العفو والعافية».

ومن أراد الوقوف على نموذج من حب الإنسان لدياره، ومراتع صباه، ومسقط رأسه، فليقف على ما سطره أبو نعيم في مقدمة كتابه «تاريخ أصبهان» ١/ ١٩ ـ ٦٨ ليرى العجب!

(٣) الشك في تأريخ ولادته ـ هل ١٠ أو ١١ قديم، ينظر: جزء الخلال (ت: ٥٣٢)، ص(٣٢)، والذهبي في «الميزان» ٣/ ٤٧٩ لم يحْكِ سوى أن ولادته كانت ٣١٠، والله أعلم.

بقيت الرواية فيهم من خلافة المعتصم وإلى بعد الثلاثين وست مئة، كما ذكر ذلك الحافظ الذهبي[(١)].

وهذا يعني أن بقاء سلسلة العلماء فيهم امتدت أربعةَ قرون؛ فإن المعتصم مات سنة ٢٢٧[(٢)].

وهذا المجد العلمي الزاهر شيءٌ شهد به معاصرو ابن منده، فقد قال أبو علي النيسابوري الحافظ (ت:٣٤٩): «بنو منده أعلامُ الحفَّاظ في الدنيا قديماً وحديثاً»[(٣)].

بل إن أبا نعيم ـ رغم ما كان بينه وبين ابن منده مِنْ مشاحنة ـ لم يسَعْه تجاهل تاريخ أسرة ابن منده، فقال في ترجمته: «حافظٌ، مِنْ أولاد المحدثين»[(٤)].

وقال ابن خلكان ـ عن آل منده ـ: «وهم أهل بيت كبير، خرج منه جماعة مِنَ العلماء»[(٥)].

ولمّا ترجم ابنُ نقطةَ لتقيةَ بنت إبراهيم بن سفيان بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدية الأصبهانية[(٦)] قال: «**وهي مِنْ بيت العلم والرواية**، حدثت عن جماعة، وأجازت لي غيرَ مرةٍ»[(٧)].

وعندما ترجم ابنُ رجب ليحيى بن عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده قال عنه:

«المحدث، ابنُ المحدث، ابنِ المحدث، ابنِ المحدث، ابنِ المحدث، ابنِ المحدث»[(٨)]، هكذا ستَّ مرات، وهذا حقٌّ، كما سيتبين لاحقاً.

---

(١) ينظر: السير ١٧/٣٨.
(٢) الكامل ٦/٧٠.
(٣) السير ١٧/٣٢.
(٤) تاريخ أصبهان ٢/٢٧٨.
(٥) وفيات الأعيان ٤/٢٨٩.
(٦) مولدها سنة (٥٥٢)، كما في المصدر الآتي.
(٧) التكملة ١/٢٤.
(٨) ذيل طبقات الحنابلة ١/١٢٧، ذكر ابن خلكان في ترجمة يحيى هذا ـ ٦/١٦٨ ـ هذه =

لذا؛ فلا عجب أن ينشأ الإمام أبو عبد الله على حب العلم، والرغبة في تحصيله، وجَمْعِ السنة؛ اقتداءً بسيرة آبائه وأجداده ـ رحمهم الله ـ خاصةً وأنه جاء في سلسلة متوسطة الزمن ـ تقريباً ـ في تاريخ أسرته العلمي.

ولا يخفى الأثرُ الجيد الذي يتركه مثل هذا التاريخ العلمي في نفس مَنْ وفَّقه الله، وأراد به خيراً، فسلك به سبيل الطلب، فإذا تُوِّجَ ذلك باهتمامِ الوالدين، أو أحدهما ـ كما ستأتي الإشارة إليه ـ كان ذلك نوراً على نور.

وهذا ما وقع لأبي عبد الله ابن منده، فقد بدأ طلب العلم وعمرُه بين السابعة والثامنة؛ أي في حدود سنة ٣١٨، وكان لوالده عنايةٌ به، فنشأ تحت سمعه وبصره في بلده أصبهان[١] وبدأ بتحصيل علم أهل بلده، كما هي سُنَّة المحدثين في هذا الباب[٢]، وسيأتي الحديث ـ بعد قليل ـ عن رحلاته في الأقطار.

ولكن يحسُنُ ـ قبل إنهاء الحديث عن نشأته ـ أن أشيرَ إلى أهم أعلام هذا البيت المبارك وأشهرهم، الذين ـ لكثرتهم ـ صنّف فيهم الذهبي مصنفاً[٣]:

١ ـ إسحاق بن محمد (ت: ٣٤١):

والد المترجَم. كان مِنَ المحدِّثين المشهورين، قال عنه أبو نعيم: «كان مِنْ أهل بيت الحديث والرواية، قد رأيتُه وشاهدتُه، ولم أُرْزَقْ منه سماعَ حديثه»[٤].

٢ ـ محمد بن يحيى، جدّه الأول (ت: ٣٠١):

قال عنه تلميذه ابنُ أبي حاتم: «حافظ حديث الثوري، وهو صدوق ثقة، مِنَ الحفاظ»[٥].

= الجملة ـ كما سيأتي ـ لكنه اقتصر على تكرارها خمس مرات، لذا رأيت أن كلمة ابن رجب أنسب في هذا المقام.

(١) السير ١٧/ ٢٩.

(٢) ينظر: الجامع للخطيب ٢/ ٣٣٣ وما بعدها.

(٣) ذكر ذلك في السير ١٧/ ٣٨. ولم أقف عليه.

(٤) «تاريخ أصبهان» ١/ ٢٦٦.

(٥) الجرح والتعديل ٨/ ١٢٥.

وقال أبو الشيخ: «كان أستاذَ شيوخنا، وإمامَهم، ومَنْ يأخذوا عنه»[(١)]: وقد روى عنه ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح» في عدة مواضع[(٢)].

وقال عنه الذهبي: «الإمام الكبير، الحافظ المجوِّد، جدُّ صاحب التصانيف الحافظ أبي عبد الله، جمع، وصنف»[(٣)].

٣ ـ يحيى بن منده، جده الثاني:

قال عنه أبو عبد الله في «فتح الباب»: «وجدت في كتاب جدي يحيى بن منده عن أبيه: عن النعمان، قال: كنتُ إذا رأيت سلام بنَ مسكين، كأنه رجلٌ مِنْ أهل الجنة»[(٤)]، وهذا يدل على أنه مِنْ أهل العلم.

٤ ـ عبد الرحمٰن بن يحيى، عم أبيه (ت: ٣٢٠)[(٥)]:

وهو أحد شيوخ ابن منده الذين أكثر عنهم في كتابه «المعرفة»[(٦)]، وأكثرَ عنه ـ أيضاً ـ في كتابه «التوحيد».

أما أولاده، وأحفاده: فوالله كلَّما قرأتُ لهم، ورأيتُ حفاوة أهل العلم بنقل كلامهم والثناء عليهم ـ على تفاوُتٍ بينهم ـ شعرت بالغبطة لهذا الإمام الذي بارك الله في عَقِبِه، وقلت ـ كما أمرني ربي ـ: نسأل الله مِنْ فضله[(٧)]؛ لأن الواقع والتاريخ يشهدان بأنه «**قلّ أن يجتمع الحظّ لامرئ في نسله وتصانيفه معاً**»[(٨)]. وذلك فضل الله يؤتيه مَنْ يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان ٣/ ٤٤٢.

(٢) ينظر ـ مثلاً ـ المواضع الآتية: ٢/ ٨، ٤٧، ٣/ ٥٠٠، ٥/ ١١١، ٦/ ٢٦٨، ٧/ ٢٦، ٨/ ٥٣، ١٢٥.

(٣) ينظر: السير ١٤/ ١٨٨، وله ترجمة مقتضبة في «تاريخ أصبهان» ٢/ ١٩٣.

(٤) فتح الباب: (٤٩) رقم: (٢٣٤).

(٥) له ترجمة في «تاريخ أصبهان» ٢/ ٧٩.

(٦) من إفادات د. عامر صبري في تحقيقه لكتاب المعرفة [لم ينشر بعد].

(٧) استناداً إلى الآية الكريمة ـ في سورة النساء: ٣٢ ـ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۢ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌۭ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌۭ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًۭا﴾.

(٨) كلمة أُثِرَتْ عن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، نقلها عنه تلميذه السخاوي في «الجواهر والدرر» ٣/ ١٢٢٢.

ومِنَ الطريف أن جميع أولاده الأربعة ـ عبد الرحمٰن، وعُبيد الله، وعبد الرحيم، وعبد الوهاب ـ جاؤوا على كِبَرٍ؛ فجميعهم لم يُولَدْ إلا في عشر الثمانين كما يقول الخطيب، والذهبي[(١)].

وسأذكر ـ بإيجاز ـ ترجمة أولاده الأربعة؛ وهم على النحو التالي، مرتَّبين حسب ترتيبهم في الولادة:

١ ـ أبو القاسم، عبد الرحمٰن (٣٨١[(٢)] ـ ٤٧٠):

وهو أكبر[(٣)] أولاد أبي عبد الله ابن منده وأشهرهم. ترجمه غير واحد مِنَ المؤرخين، وأثنوا عليه؛ ومِنْ ذلك قول أبي يعلى: «كان قدوةَ أهل السنة بأصبهان، وشيخهم ـ في وقته ـ وكان مجتهداً، متَّبعاً آثارَ النبي ﷺ، ويحرّض الناس عليها، وكان شديداً على أهل البدع، مبايناً لهم، وما كان في عصره وبلده مثلُه في ورعه، وزهده، وصيانته، وحالُه أظهرُ مِنْ ذلك»[(٤)].

٢ ـ أبو الحسن، عبيد الله (٣٨٢ ـ ٤٦٢)[(٥)]:

وصفه الذهبي بقوله: «الثقة الأمين»[(٦)]. وقد حدّث، وسمع منه جماعةٌ؛ منهم: أبو العلاء حمد بن نصر بن أحمد الهمَذَاني، والحسين بن عبد الملك الخلال، وأبو المظفر محمد بن أحمد الهروي[(٧)].

---

(١) أما عبارة الخطيب، فهي: «. . .، ثم عاد إلى وطنه شيخاً، فتزوج، ورُزِقَ الأولاد»، ينظر: الرحلة في طلب الحديث: (٢١١)، والسير ١٧/ ٣٧.

(٢) ذكر الخلال في جزءه: (٧٠) أنه ولد سنة ٣٨٣، وأكثر المصادر ـ الآتي ذكرها ـ على ما ذكرته، فالله أعلم.

(٣) هذا الصحيح أنه أكبر بني أبي عبد الله، كما قال الذهبي في «سيره» ١٨/ ٣٥٠، وأما ما ذكره الصيرفيني في كتابه «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» ١/ ٣٢١ من أن ابنه الحسن هو الأكبر، فوهم.

(٤) ينظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور ١/ ٣٣٩، طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٢، السير ١٨/ ٣٤٩.

(٥) ذكر الخلال في جزئه: (٧٦) أنه ولد سنة ٣٨٤، فالله أعلم.

(٦) ينظر: «المنتخب» ١/ ٣٢١، والسير ١٨/ ٣٥٥.

(٧) ينظر: «السير» ١٩/ ٢٧٦، ٦٢٠، والتجبير في المعجم الكبير ٢/ ٧٨.

٣ ـ عبد الرحيم (ت: ٤٢٤):

قال الذهبي: «توفي بطريق إِيْذَج[١] بين العيدين[٢]، أظنه كان يتعانى التجارة، سمع من أبيه»[٣].

والظاهر أنه أقلُّ إخوته التفاتاً للعلم، والعناية به؛ وقرينةُ ذلك: ندرة المترجمين له؛ إذْ لم أجد له ترجمة ـ بعد البحث الشديد ـ سوى ما ذكرته مِنْ أحرف يسيرة مِنْ كلام الذهبي في «التأريخ»، ولو كان معروفاً بالعلم ـ كبقية إخوته ـ لتتابع المؤرخون على ذكره، خصوصاً وهو ينتمي إلى هذه الأسرة العلمية العريقة، بل هو ابنُ أبي عبد الله ابن منده!

٤ ـ أبو عمرو، عبد الوهاب (٣٨٨ ـ ٤٧٥)[٤]، وهو أصغر إخوته:

قال عنه صاحب «المنتخب»: «شيخ جليل، نبيل، من بيت العلم والحديث».

وأطراه الذهبي كثيراً، ونقل عن غيره، فقال: «الشيخ، المحدث، الثقة، المُسنِد الكبير... وكان طويلَ الروح على الطلبة، طيبَ الخلق، محسناً، متواضعاً، كان يقال له: أبو الأرامل»[٥].

وأما الأحفاد، وبقية أهل بيته، فهم كثيرون، أكتفي بذكر أشهرهم، وأعلمهم، وهو[٦]:

٥ ـ أبو زكريا، يحيى بن عبد الوهاب (٤٣٤ ـ ٥١٢):

قال عنه ابن خلكان: «كان مِنَ الحُفَّاظ المشهورين، وأحد أصحاب

---

(١) ضبط السمعاني اسم هذه البلدة فقال ـ كما في الأنساب ١/ ٢٣٥ ـ: «بكسر الألف، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح الذال المعجمة، وفي آخرها الجيم».
وعيّنَها ياقوت ـ في «معجمه» ١/ ٢٨٨ ـ فقال: «كورة وبلد بين خوزستان وأصبهان، وهي أجلُّ مدن هذه الكورة، وسلطانها يقوم بنفسه».

(٢) يقصد عيد الفطر والأضحى، سنة ٤٢٤.

(٣) تاريخ الإسلام ٢٩/ ١٣٢.

(٤) ذكر الخلال في جزئه: (٧٣) أنه ولد سنة ٣٨٦، فالله أعلم.

(٥) ينظر: «المنتخب» ١/ ٣٨٨، السير ١٨/ ٤٤١.

(٦) ذكر الخلال في جزئه: (٩٥ ـ ١٠٥) جملة طيبة من الرواة عن ابن منده من الرجال، والنساء، والموالي.

الحديث المبرِّزين وهو محدث، ابنُ محدث، ابنِ محدث، ابنِ محدث، ابنِ محدث، وكان جليلَ القدر، وافرَ الفضل، واسعَ الرواية، ثقةً، حافظاً، فاضلاً، مكثراً، صدوقاً، كثير التصانيف، حسنَ السيرة، بعيدَ التكلف، أوحدَ بيته في عصره، وذكره الحافظ ابن السمعاني في كتاب «الذيل»، وقال: سمعت أبا بكر اللفتواني الحافظ يقول: **بيت ابن منده بُدئ بيحيى، وخُتم بيحيى**، يريد في معرفة الحديث، والعلم، والفضل، ولم يخلف في بيت ابن منده بعده مثله»[(١)].

وقد أثنى على هذا البيت العلمي ـ شعراً ـ محمد بن عبد الملك الكرجي، في قصيدة أنشأها في السنة، فقال:

وفي أصفهانَ آلُ منده كلُّهمُ صَفَوا　　بهدْيِهُمُ، عن جميع الشوائبِ[(٢)]

أما زوجته التي أنجبت هؤلاء الرجال ـ حقاً ـ فهي أسماء بنت أبي

---

(١) وفيات الأعيان ٦/١٦٨ بتصرف، التجبير في المعجم الكبير ٢/٣٧٨ ـ ٣٧٩، السير ١٩/ ٣٩٤. ومن كتبه المطبوعة: جزءٌ فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين، وقد حقق الكتاب كلٌّ من: حسين إسماعيل الجمل، وسليمان مسلم الحرش، ونشرته دار المعراج، ونشرته مكتبة القرآن بالقاهرة، بتحقيق مجدي السيد إبراهيم.
وأسجل هنا إعجابي وثنائي على ذلك الجهد العلمي الكبير، الذي بذله الباحث المحقق، المدقق، د. عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين ـ أثابه الله ـ في تعليقه على ترجمة محمد بن يحيى بن منده ـ جدّ أبي عبد الله ـ من طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٢/٣٨٦ ـ ٣٩١، وألخص جهده هذا فيما يلي:
١ ـ أنه قام بمحاولة حصر أهل العلم ممن ينتسبون إلى محمد بن يحيى، فبلغ عدد الرجال (٢٤) أربعةً وعشرين نفساً، وبلغ عدد النساء ستة أنفس، وهو بهذا الجهد كأنه أعاد لنا ذلك الجزء الذي صنّفه الذهبي فيهم.
٢ ـ أنه نبّه على أمرين مهمين في نسب آل منده، قد يحدث عدم الإحاطة بهما إلى لبس، وهما:
الأول: أن (آل منده) إذا أُطلقوا، فالمراد بهم ذرية محمد بن يحيى ـ الآنف الذكر ـ، وأما غيرهم ممن ينتسبون إلى جد أعلى، فهم يعرفون بآل (بُطّة).
الثاني: أن أسرة المترجم «عبديون» ـ كما تقدم ـ، وهم الأسرة الأشهر في أصبهان، ولكن يوجد مَنْ يسمى بهذا الاسم (منده) أناسٌ غيرهم، ولكنهم ينتمون إلى قبيلة ثقيف، فهم «ثقفيون».
(٢) ينظر: جزء الخلال: (١٠٥) رقم (٧٦).

سعد: محمد بن عبد الله الشيباني، رحمهما الله تعالى، وهنيئاً لهما بهذه الذريّة المباركة[(١)].

وأما حياة أبي عبد الله ابن منده العلمية، فهو ما ستوضحه الفقرة التالية:

* حياته العلمية:

وُصف أبو عبد الله بكثرة الرحلة في طلب الحديث، وقد تحدث عن نفسه، فقال: «طفت الشرق والغرب مرتين»[(٢)].

وقال الذهبي ـ وناهيك به اطلاعاً على أحوال الرجال ـ: «ولم أعلم أحداً كان أوسعَ رحلةً منه، ولا أكثرَ حديثاً منه، مع الحفظ، والثقة، فبلغنا أن عدة شيوخه ألفٌ وسبعُ مئة شيخ»[(٣)].

وقال الحافظ المدقق ابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤) ـ في معرض تفنيده شبهةَ بعض من نسب كتاباً لابن منده؛ لكون مؤلفه يروي عن طبقة شيوخ ابن منده ـ: «والكتاب الذي روى فيه هذا الحديث ـ ووقفت على بعضه ـ يدل على سعة حفظه ورحلته، ولا يجوز أن يكون هو ابنَ منده؛ **لأن ابن منده له شيوخ كثيرة، وهو معروف بكثرة الرواية عنهم**؛ كالأصم، وابن الأعرابي، وغيرهما، ولم يرو مؤلف هذا الكتاب فيه عن واحدٍ منهم فيما وقفت عليه»[(٤)].

وقال السيوطي: «رأيت بخط الحافظ الذهبي: مَنْ كان فرد زمانه في فنِّه: أبو بكر الصديق في النسب، عمر بن الخطاب في القوة في أمر الله، عثمان بن عفان في الحياء، علي في القضاء، . . . إلى أن قال: ابن منده في سعة الرحلة»[(٥)].

(١) السير ١٧/ ٣٩.
(٢) رواه الخلال في جزئه: (٣٥)، وينظر: السير ١٧/ ٣٧.
(٣) السير ١٧/ ٣٠.
(٤) الصارم المنكي: (٢٧).
(٥) تاريخ الخلفاء: (١٠٧).

وإليك البرهان العلمي الذي يُثبت سَعة رحلات أبي عبد الله ابن منده، من خلال استعراض البلدان التي نصّ عليها في كتبه[١]، مرتبةً على حروف المعجم[٢]:

١ ـ **الإسكندرية**: سمع فيها من عبد الرحمٰن بن عمرو البَلَوي[٣].

٢ ـ **أصبهان**: وسمع فيها من محمد بن عبد الرحمٰن التميمي[٤].

٣ ـ **أطرابلس**[٥]: وروى فيها عن جماعة؛ منهم: عبد الله بن محمد بن إسحاق[٦].

٤ ـ **بخارى**: ومن أشهر شيوخه الذين روى عنهم في هذا البلد: الهيثم بن كُلَيب الشاشي، صاحب المسند[٧].

٥ ـ **بغداد**: سمع فيها من جماعة؛ منهم: محمد بن عمرو بن البُختري الرزّاز[٨].

---

(١) إن تنصيص الإمام ابن منده على مواضع تحديث شيوخه بالمدن، أفادنا وأراحنا كثيراً في تتبع رحلاته، ومعرفة الأقطار التي زارها، وسمع بها، فحصل من ذلك فائدتان:
١ ـ توفير الوقت والجهد في تتبع البلدان التي زارها وسمع بها.
٢ ـ معرفة مقدار سعة الرحلة التي وقعت لهذا الإمام.
وبذلك يطمئن الباحث إلى دقة تلك المقولة التي رُويت عنه، وأنه طاف المشرق والمغرب، وحَسْبُ الباحث أن يقارن المسافة بين بلده أصبهان، وبين تِنِّيس ـ مثلاً ـ الواقعة جنوب مصر!

(٢) سأكتفي بالنص على كتاب ـ وربما كتابين ـ ذكر فيه سماعه بتلك البلد، إذْ المقصود الإثبات، وهو حاصلٌ بمصدر واحد. وقد استفدت في هذا العدّ مما كتبه د. عامر حسن صبري في مقدمة دراسته لكتاب «المعرفة»، مع إضافات وتصرف مني؛ لأن ثمة بلدان رحل إليها، ولم يذكرها في «المعرفة»، بل ذكرها في كتبه الأخرى.

(٣) ينظر: معرفة الصحابة، رقم الترجمة (١٠٠) ترجمة بصرة بن أبي بصرة الغفاري.

(٤) ينظر: المرجع السابق، رقم الترجمة (٤٥٦) ترجمة سلمة بن سعد بن صُرَيم العَنَزِّي.

(٥) بفتح الألف، وسكون الطاء، وفتح الراء، وضم الباء المنقوطة، مدينة مشهورة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، من مدن جمهورية لبنان، ينظر: الأنساب ١/ ١٨٣، ومعجم البلدان ١/ ٢١٦.

(٦) فتح الباب في الكنى والألقاب: (٨٣) رقم (٥٠٥).

(٧) المرجع السابق: (٣٨٨)، رقم (٣٤٥٥). (٨) التوحيد ٣/ ٢٢ ح(٣٧٢).

٦ ـ **بيت المقدس**: وهو القدس في فلسطين، روى فيها عن جَمْعٍ؛ منهم: أبو مسعود محمد بن عيسى بن المهنَّا[(١)].

٧ ـ **بيروت**: روى فيها عن موسى بن عبد الرحمٰن المقرئ[(٢)].

٨ ـ **بيكند**[(٣)]: وسمع: محمد بن يعقوب[(٤)].

٩ ـ **تُجِيْب**[(٥)]: روى فيها عن أحمد بن أسامة بن أحمد التجيبي[(٦)].

١٠ ـ **تنِّيْس**[(٧)]: روى فيها عن: عبد الواحد بن أبي الخصيب، وعثمان بن أحمد السمرقندي[(٨)].

١١ ـ **حمص**: روى فيها عن جمْع؛ منهم: الحسن بن منصور الإمام[(٩)].

١٢ ـ **دمشق**: روى فيها عن جمْع؛ منهم: إبراهيم بن محمد بن صالح القَنْطري، وأحمد بن سليمان بن حَذْلَم، ومحمد بن إبراهيم بن عبد الملك القرشي[(١٠)].

---

(١) فتح الباب: (٤٤٢) رقم (٤٠١٢). (٢) المرجع السابق: (٣٣٥) رقم (٢٩٤١).

(٣) بكسر الباء، وفتح الكاف، وسكون النون، بلدة بين بخارى ونهر جيحون، ينظر: معجم البلدان ١/ ٥٣٣.

(٤) معرفة الصحابة، رقم الترجمة: (٣٥٦) ترجمة ذي مخبر ابن أخي النجاشي.

(٥) ضبطها السمعاني في الأنساب ١/ ٤٤٨ فقال: «بضم التاء المعجمة، بنقطتين من فوق، وكسر الجيم وسكون المنقوطة باثنتين من تحتها، في آخرها باء منقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى تجيب، وهي قبيلة، وهو اسم امرأة. وهذه القبيلة نزلت مصر، وبالفسطاط ـ محلة تنسب إليهم ـ يقال لها تجيب». ثم سمّى جماعةً ممن ينتسبون إليها مِنَ الأئمة، وينظر: معجم البلدان ٢/ ١٦.

(٦) فتح الباب: (٣٦١) رقم (٣١٨٩).

(٧) تنيس بكسرتين، وتشديد النون، وياء ساكنة، والسين مهملة، جزيرة في بحر، قريبة من دمياط، كما في معجم البلدان ٢/ ٥١.

(٨) الإيمان لابن منده ٣/ ١٨٢ ح(١٠٢٧)، فتح الباب: (٤٣٢) رقم (٣٩١٤).

(٩) التوحيد ٣/ ٢٥ ح(٣٧٥).

(١٠) فتح الباب في الكنى والألقاب: (١٠١) رقم (٦٢١)، و(٢٥٧) رقم (٢١٩٠)، الإيمان ١/ ١٧٤ ح(٢٤).

١٣ ـ **صيدا**: سمع فيها أبو عبد الله من: محمد بن عبد الوهاب بن الغاز الجُرَشي[(١)].

١٤ ـ **طُوس**[(٢)]: سمع فيها: الحسينَ بن الحسن بن أيوب[(٣)].

١٥ ـ **غزة**: روى فيها عن: علي بن العباس بن الأشعث[(٤)].

١٦ ـ **القُلْزُم**[(٥)]: سمع ابن منده فيها من: غسان بن أبي غسان[(٦)].

١٧ ـ **قيسارِيّة**[(٧)]: سمع فيها أبو عبد الله مِنْ: الحسن بن مروان، وغيره[(٨)].

١٨ ـ **الكوفة**: سمع فيها أبو عبد الله مِنْ: علي بن محمد بن عقبة[(٩)].

١٩ ـ **مرو**[(١٠)]: روى فيها أبو عبد الله عن جماعة كثيرين؛ منهم:

---

(١) فتح الباب: (٢٤٤) رقم (٢٠٦٧).

(٢) بضم الطاء المهملة وفي آخرها السين المهملة، بلدة بخراسان، وهي محتوية على بلدتين، يقال لإحداهما: الطابران، وللأخرى نوقان، ولهما أكثر من ألف قرية، وكان فتحها في خلافة عثمان بن عفان ﵁ في سنة تسع وعشرين من الهجرة.
ينظر: الأنساب ٤/ ٨٠، معجم البلدان ٤/ ٤٩.

(٣) فتح الباب: (٣٤٦) رقم (٣٠٣٤) وفي هذا الموضع قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن العباس الطرسي بها (أي: بطوس).

(٤) الإيمان ٢/ ٨٣ ح(٢٦٠)، والرد على الجهمية: (٣٧) ح(٣).

(٥) قال السمعاني في الأنساب ٤/ ٥٣٦: «بفتح القاف، وسكون اللام، وضم الزاي، وفي آخرها الميم، نسبة إلى القلزم وهي بلدة على ساحل البحر، وينسب بحر القلزم إليها بين مصر ومكة، وهي من بلاد مصر، خرج منها جماعة من أهل العلم وذكر منهم شيخ ابن منده: غسان بن أبي غسان القلزمي»، وينظر: معجم البلدان ٤/ ٣٨٧.

(٦) معرفة الصحابة، رقم الترجمة: (٧) ترجمة الأسود بن وهب.

(٧) بالفتح، ثم السكون، وسين مهملة، وبعد الألف راء، ثم ياء مشددة: بلد على ساحل بحر الشام، تعد في أعمال فلسطين، فُتحت زمن عمر ﵁، ينظر: معجم البلدان ٤/ ٤٢١، والأنساب ٤/ ٥٧٥.

(٨) فتح الباب ١/ ٧٨ رقم (٤٦٨)، الإيمان ٢/ ٢٢٢ ح(٤٥٥).

(٩) معرفة الصحابة رقم الترجمة: (٤٥٤) ترجمة سلمة بن صخر البياضي.

(١٠) بفتح الميم، وهي مرو الشاهجّان، تمييزاً عن مرو الرُّوذ، وهي مرو الصغرى، وهي من أشهر مدن خراسان، وقد خرج منها أعلام كبار، لم تُخرج مدينةٌ مثلها، ينظر: معجم البلدان ٥/ ١١٢.

الحسنُ بن محمد الحَلِيمي، والقاسم بن القاسم السيّاري، ومحمد بن قريش[١].

٢٠ ـ مصر: ويراد بها العاصمةُ؛ وهي القاهرة اليوم. سمع فيها أبو عبد الله ابن منده مِنْ جماعة كثيرين؛ منهم: أحمد بن إسماعيل العسكري، وأحمد بن عمرو أبو الطاهر، والحسن بن يوسف الطَّرائفي، وعبد الله بن جعفر البغدادي[٢].

٢١ ـ مكة ـ شرفها الله ـ: وأشهر شيخ له فيها هو الإمام أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي. ومِمَّن روى عنهم فيها: عبدُ الرحمٰن بن عبد الله بن الجواد، ومحمد بن عبيد الله بن أبي رجاء، وغيرُهم كثير[٣].

٢٢ ـ نيسابور[٤]: روى فيها عن جماعة؛ منهم: محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم[٥].

٢٣ ـ هَمَذَان[٦]: روى فيها أبو عبد الله عن: عبد الرحمٰن بن أحمد بن المَرْزِبان الجلاب، وعبد الرحمٰن بن الحسن بن عبيد[٧].

هذه هي البلدان التي صرح ابن منده بالسماع فيها في كتبه التي وقفت

---

(١) الإيمان ٢/ ٣٧٨ ح(٦٩٣)، فتح الباب: (٥٦) رقم (٣٠٦)، و(٣٩) رقم (١٣٢).

(٢) الإيمان ٢/ ٦٠ ح(٢٣٢)، التوحيد ٢/ ١٤٢ ح(٢٩٢)، فتح الباب: (٧٢) رقم (٤٣٠)، التوحيد ٣/ ٦٧ ح(٤٤٢).

(٣) فتح الباب: (٣٣٥) رقم (٢٩٣٩)، التوحيد ٣/ ١٧٢ ح(٦٢٤)، الإيمان ٣/ ٢٩ ح(٨٠٠).

(٤) بفتح أوله وسكون ثانيه، مدينة مشهورة في إيران، وتقع على بُعد (٩٠) كيلاً من مدينة مشهد عاصمة خراسان الحالية، ينظر: معجم البلدان ٥/ ٣٣١، وبلدان الخلافة الشرقية ص(٤٢٣).

(٥) فتح الباب: (٣٣٦) رقم (٢٩٤٨).

(٦) بتحريك الميم، والذال المعجمة، مدينة مشهورة، تقع في شمال شرق العراق، وهي اليوم في إيران، فتحت في خلافة عثمان رضي الله عنه، قال عنها السمعاني ـ في الأنساب ٥/ ٦٤٩ ـ: «مدينة بالجبال مشهورة، على طريق الحاج والقوافل، أقمت بها في التوجه والانصراف أربعين يوماً، وكان بها، ومنها جماعة من العلماء، والأئمة، والمحدثين عالَمٌ لا يحصى»، وينظر: معجم البلدان ٥/ ٤١٠، وبلدان الخلافة الشرقية ص٢٢٩.

(٧) معرفة الصحابة، رقم الترجمة: (١٠٨)، ترجمة بيرح بن أسد الطاحي.

عليها، والتي لو أراد باحث أن يرسم خريطة هذه المدن، لاستوعب ثلثي بلاد الإسلام آنذاك، فرحمه الله رحمة واسعة.

ولا شكّ أن ابن منده رحل إلى بلدان أخرى كثيرة، لعل كثيراً منها يقع بين هذه البلدان التي سبق ذكرها، كما توحي به عبارة الذهبي السالف ذكرها، في أنه لا يعلم أحداً رحل مثله.

ومن الطريف، والغريب في آن واحدٍ ـ فيما يتصل بسماعاته في البلدان ـ أنه قال في «فتح الباب»: «أخبرنا جعفر بن محمد الموسائي **بمكة**، **وبالمدينة**، **وبمصر**![1]». فهذه ثلاثة مدن متباعدة، والشيخ واحد!

وتتمةً للبحث، أرى مِنَ المناسب أن أذكر بعض الحواضر العلمية التي وقفتُ على التصريح بعدم دخول ابن منده رَحِمَهُ اللهُ إليها:

١ ـ **أنطاكية**: وقد صرَّح الحافظ ابن عبد الهادي بأن ابن منده لم يدخل ثلاثةَ مدن؛ منها أنطاكية[2].

٢ ـ **البصرة**: وفي ذلك يقول الذهبي: «وقيل: كان ابن منده إذا قيل له: فاتَكَ سماعُ كذا وكذا، يقول: ما فاتنا مِنَ البصرة أكثرُ. **قلت**[3]: ما دخل البصرة؛ فإنه ارتحل إليها إلى مسندِها علي بن إسحاق المادرائي[4]، فبلغه موتُه قبل وصوله إليها، فحزن ورجع»[5]. والبصرة إحدى المدن الثلاث التي صرح ابن عبد الهادي بأن ابن منده لم يدخلها[6].

٣ ـ **جرجان**.

٤ ـ **الري**.

٥ ـ **سجستان**.

٦ ـ **قزوين**.

---

(١) ص(٤٣٠) رقم (٣٨٩٥).

(٢) ينظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي: (٢٧).

(٣) وما زال الكلام للذهبي.

(٤) له ترجمة في السير ١٥/ ٣٣٤.

(٥) السير ١٧/ ٣٣.

(٦) ينظر: الصارم المنكي: (٢٧).

٧ ـ **كرمان**: نصَّ على عدم دخوله هذه المدن الخمس (جرجان ـ كرمان) الحافظ الذهبي[١].

٨ ـ **نصيبين**[٢]: وهي ثالث المدن التي لم يدخلها ابن منده، كما صرح بذلك الحافظ ابن عبد الهادي[٣].

٩ ـ **هراة**.

١٠ ـ **اليمن**: نصَّ على عدم دخوله لهما الذهبي[٤].

* مكانته العلمية وثناء الأئمة عليه:

إن رجلاً ينتمي إلى هذه الأسرة المباركة، ويرحل هذه الرحلات ـ التي امتدت قرابة نصف عمره[٥] ـ ويروي عن ذلك العدد مِنَ الشيوخ، وله تلك الأعداد مِنَ التلاميذ ويصنف، ويحقق، لجدير بأن يحظى بالثناء مِنْ أهل العلم.

---

(١) السير ١٧/ ٤٠.

(٢) نسبة إلى البلد المشهورة: نصيبين، وهي ـ كما يقول ياقوت في «معجمه» ٥/ ٢٨٨ ـ: «وهي مدينة عامرة من بلاد الجزيرة، على جادة القوافل من الموصل إلى الشام».

(٣) ينظر: الصارم المنكي: (٢٧).

(٤) السير ١٧/ ٤٠.

(٥) يقول الذهبي في السير ١٧/ ٣٦: «بقي أبو عبد الله في الرحلة بضعاً وثلاثين سنة». وتبعه على ذلك الصفدي في «الوافي» ٢/ ١٣٤، ويبدو لي أن الذهبي اعتمد على كلمتين في هذا التقريب، وكلتاهما للحاكم:

الأولى: قوله ـ كما في «السير» ١٧/ ٣٢: «التقينا ببخارى في سنة إحدى وستين وثلاث مئة، وقد زاد زيادة ظاهرة، ثم **جاءنا إلى نيسابور سنة خمس وسبعين ذاهباً إلى وطنه**».

والثانية: قوله ـ كما في «السير» ١٧/ ٣٦ ـ: «أول خروج ابن منده إلى العراق من عندنا سنة تسع وثلاثين». والفرق بينهما ٣٦ سنة، وهذا ـ عند التأمل ـ إنما هو في خروج ابن منده من نيسابور إلى العراق. أما خروجه مِنْ بلدِهِ أصبهان ـ للرحلة في طلب الحديث ـ فقد كان قبل ذلك قطعاً؛ لأن عمرَ ابن منده عام ٣٣٩ كان ٢٩ عاماً، وبعيد جداً أن يكون ابنُ منده بقي في أصبهان إلى هذا السن، بل الذي أجزم به أنه رحل قبل ذلك بسنين، فتكون رحلته أربعين سنة أو تزيد. ثم بعد كتابتي لهذه الأسطر ـ بمدة ـ وقفت على ما أفرحني، مِنْ موافقة ما توصلتُ إليه لما ذكره الخطيب في جزئه البديع «الرحلة في طلب الحديث»: (٢١١) حيث قال: «**ورحل سنة ثلاثين إلى نيسابور**،... وبقي في الرحلة نحواً من أربعين سنة، ثم عاد إلى وطنه شيخاً، فتزوج ورُزِق الأولاد».اهـ. فالحمد لله على توفيقه.

وقد ظهر لي ـ بما لا يدع مجالاً للشك ـ أنه أشهر أهل بيته، ومِنْ براهين ذلك أنك تجد المترجمين لآبائه، أو أجداده، فضلاً عن أبنائه، إذا أرادوا زيادة التعريف بأحدهم، قالوا: والد الحافظ المشهور أبي عبد الله، أو جده، أو ابنه، أو حفيده(١).

ويمكن النظر إلى الثناء الذي حظِيَ به أبو عبد الله ابن منده باعتبارين:

الاعتبار الأول: الثناء القولي.

والاعتبار الثاني: الاحتفاء بموروثه العلمي.

* **أما الثناء القولي**: فكثير لا يكاد يحصر، سأذكر منه جملةً صالحةً ـ إن شاء الله ـ تدل على ما لم أذكرْ، مرتِّباً هذه الأقوال حسب وفيات قائليها. رحم الله الجميع:

١ ـ قال الحاكم (ت: ٤٠٥) ـ وهو أحد الآخذين عنه ـ: «التقينا ببخارى في سنة إحدى وستين وثلاث مئة، **وقد زاد زيادة ظاهرة**، ثم جاءنا إلى نيسابور سنة خمس وسبعين ذاهباً إلى وطنه، فقال شيخنا أبو علي الحافظ: بنو منده أعلام الحُفَّاظ في الدنيا قديماً وحديثاً، ألا ترون إلى قريحة أبي عبد الله؟»(٢).

٢ ـ وقال أبو نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠) ـ لَمَّا ذُكر له ابن منده ـ: «كان جبلاً مِنَ الجبال»، علق الذهبي قائلاً: «فهذا يقوله أبو نعيم مَعَ الوحشة الشديدة التي بينه وبينه»(٣).

٣ ـ وقال جعفر بن محمد المستغفري (ت: ٤٣٢): «ما رأيت أحداً أحفظَ مِنْ أبي عبد الله ابن منده»(٤).

٤ ـ ويقول الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣): «المحدث، الحافظ، الرحالة، كان مِنْ أئمة هذا الشأن وثقاتهم، . . .، وكان مِنْ دُعاة السنة

(١) ينظر ـ مثلاً ـ ترجمة جده الأول: محمد بن يحيى من السير ١٤/ ١٨٨.
(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٣.
(٣) السير ١٧/ ٣٢.
(٤) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٤.

وحُفَّاظ الأثر، حدَّث بالكثير حتى توفي»[١].

٥ ـ وقال سعد بن علي الزَّنجاني الحافظ (ت: ٤٧١) ـ وسئل عن الدارقطني، وابن منده، والحاكم، وعبد الغني ـ فقال: «أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، **وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً مَعَ المعرفة التامة**، وأما الحاكم فأحسنُهم تصنيفاً، وأما عبد الغني فأعرفُهم بالأنساب»[٢].

٦ ـ وقال شيخ هَراةَ ـ أبو إسماعيل الأنصاري (ت: ٤٨١) ـ: «أبو عبد الله ابن منده سيد أهل زمانه»[٣].

٧ ـ وقال الخلال (ت: ٥٣٢): «الإمام الحافظ، وحيد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وفريد عهده، ديناً، وديانةً، وحفظاً ورواية»[٤].

٨ ـ وقال ابن عساكر (ت: ٥٧١): «الحافظ، أحد المُكثرين، والمحدثين الجوالين»[٥].

٩ ـ وقال ابن الأثير (ت: ٦٣٠) في ترجمة [واقد بن عبد الله] ـ في معرض تعقُّبه على ابن منده في وهْمٍ له في هذه الترجمة ـ: «. . .، فإن هذا لا يخفى على أمثالنا، فكيف يخفى على مثلِ ابن منده؟!»[٦].

١٠ ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨) ـ وهو يتكلم على حديثٍ حَكَمَ عليه بالبطلان ـ: «ويكفيك أن هذا الحديث ليس في شيء مِنْ دواوين الحديث؛ التي يُعتمدُ عليها، لا في الصحاح كالبخاري، ومسلم، وصحيح ابن خزيمة، وأبي حاتم ابن حبان، **وابنِ منده**، والحاكم»[٧].

وقال في موضع آخر ـ وهو يتحدث عن تصحيح الحاكم ـ: «وليس فيمن

(١) الرحلة في طلب الحديث: (٢١١).
(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٦.
(٣) السير ١٧/ ٣٥.
(٤) جزء في ذكر الإمام الحافظ أبي عبد الله ابن منده، ومن أدركهم من أصحابه، الإمامُ أبو عبد الله الخلال: (٣١).
(٥) تاريخ دمشق ٥٢/ ٢٩.
(٦) أسد الغابة ٥/ ٨٠، وينظر ثناؤه عليه في الكامل في التاريخ ٨/ ٣٧.
(٧) تلخيص كتاب الاستغاثة، المعروف بـ«الرد على البكري» ١/ ٥٧.

يصحِّح الحديث أضعف مِنْ تصحيحه، بخلاف أبي حاتم ابن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم، وأجل قدراً، وكذلك تصحيح الترمذي، والدارقطني، وابن خزيمة، وابنِ منده وأمثالهم فيمن يصحِّح الحديث»[١].

وقال أيضاً ـ وهو يتكلم عن ضعف خبرة الثعلبي وأمثاله بالحديث ـ: «وليس لأحدهم مِنَ الخبرة بالأسانيد ما لأئمة الحديث كشعبة، ويحيى بن سعيد القطان ـ وذكر جماعةً مِنَ الأئمة ـ **وأبي عبد الله ابن منده**، وأمثال هؤلاء مِنْ أئمة الحديث، ونُقَّاده، وحكامه، وحفاظه، الذين لهم خبره، ومعرفة تامة بأحوال النبي ﷺ، وأحوال مَنْ نقل العلمَ والحديثَ عن النبي ﷺ مِنَ الصحابةِ والتابعين، وتابعيهم ومَنْ بعدَهم مِنْ نَقَلَةِ العلم»[٢].

١١ ـ وقال الحافظ الذهبي (ت:٧٤٨) في «الميزان»: «الحافظ، الجوال، صاحب التصانيف، كان من أئمة هذا الشأن وثقاتهم»[٣].

١٢ ـ وقال عنه المؤرخ الصَّفدي (ت: ٧٦٤): «أحد الحفاظ المكثرين، والمحدثين الجوَّالين، مِنْ بيت الحديث والفضل»[٤].

١٣ ـ ووصفه العلامة بدر الزركشي (ت: ٧٩٤) بقوله: «الإمامُ، المتقن»[٥].

١٤ ـ وقال الحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢) في سياق ترجمة أحد الصحابة الذين خَفِيت على ابن منده: «ويُتعجَّبُ مِنْ خفاء ذلك على ابن منده مَعَ شدة حفظه»[٦].

---

(١) مجموع الفتاوى ١/ ٢٥٥، وقارن ذلك بما في منهاج السنة ٨/٤١٨، وله ثناء عليه مِنْ هذا القبيل في مواضع مِنَ الفتاوى. ينظر: ١٧/ ٧٥، ١٨/ ٢٤٨.

(٢) منهاج السنة ٧/ ٣١١.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٧٩، وقد تقدم نقل ثنائه عليه في «السير»، وينظر: المغني في الضعفاء ٢/ ٢٦٤، رقم الترجمة (٥٢٨٣).

(٤) الوافي بالوفيات ٢/ ١٣٤.

(٥) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٢٦٤، وينظر: المقنع في علوم الحديث ١/ ٧٠.

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة ٦/ ٥١٠، وله نحو من هذا الثناء في عدة مواضع، ينظر: الإصابة ٥/ ١٧٨، ٦/ ٥٨٥.

١٥ ـ وقال الحافظ السخاوي (ت:٩٠٢): «الحافظ، أحد أكابر هذه الصناعة، مِمَّن جاب وجال، ولقي الأعلام والرجال، وشرّق وغرّب، وبعد وقرب»[١].

والثناء عليه مِنَ الأئمة كثير، أكتفي بما ذكر للدلالة على المراد.

* **أما الاحتفاء بموروثه العلمي**: فهو المتمثل في نقل العلماء عنه، وحفاوتِهم بكلامه: إما اعتماداً عليه، أو تعقُّباً، أو شرحاً، أو غير ذلك مِنْ مظاهر الاحتفاء بميراثه العلمي، وقد تتبعت ما يُجلِّي ذلك ـ مِنْ غير حصر؛ لتعذُّره ـ مِنْ خلال نقل أكابر أهل العلم عنه. ومِنْ ذلك:

١ ـ أن شيخه أبا أحمد العسَّال (ت:٣٤٩)[٢] ـ وهو أحد شيوخه الكبار ـ كتب إلى تلميذه ابن منده ـ وهو بنيسابور ـ في حديث أشكل عليه، فأجابه بإيضاحه وبيانِ علته[٣].

٢ ـ الخطَّابي (ت:٣٨٨) ـ وهو أحد أقرانه ـ نقل عنه في «غريب الحديث»[٤].

٣ ـ الكلاباذي (ت:٣٩٨) ـ وهو معاصرٌ له ـ في كتابه «رجال البخاري»[٥].

٤ ـ أبو نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠)، وقد نقل عنه في كتابه «معرفة الصحابة»، ولكنه ـ لِمَا كان بينهما مِنَ المشاحنة ـ لا يسمِّيه باسمه، بل يقول: قاله المتأخر، أو ذكره المتأخر، أو ذكره مَنْ يدَّعي حفظاً وإتقاناً[٦]، وسيأتي في دراسة كتاب ابن منده «معرفة الصحابة»[٧] ما يوضح مدى استفادة أبي

(١) فتح المغيث ١/ ٩٥.
(٢) ستأتي ترجمته في ثبت شيوخه ـ إن شاء الله ـ يقول عنه الخطيب البغدادي ـ في تاريخه ١/ ٢٧٠ ـ: «**وكان من كبار الناس في الحفظ والإتقان والمعرفة**».
(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٤.
(٤) ١/ ١٩٥.
(٥) رجال صحيح البخاري ١/ ٤٧، وقد نقل عنه في عشرة مواضع.
(٦) ينظر ـ مثلاً ـ: معرفة الصحابة، لأبي نعيم ١/ ٤١٦، ٢/ ١١١٧، ٦/ ٣٠٠٥.
(٧) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول.

نُعيم، مِنْ هذا الكتاب في كتابه الذي حمل نفس الاسم «معرفة الصحابة».

٥ ـ ابن عبد البر (ت:٤٦٣) نقل عنه في «الاستيعاب»[(١)].

٦ ـ الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣) في «تاريخ بغداد» في مواضع[(٢)].

٧ ـ أبو الوليد الباجي (ت:٤٧٤) في «التعديل والتجريح»[(٣)].

٨ ـ أبو الفضل ابن طاهر المقدسي (ت:٥٠٧) في كتابه «إيضاح الإشكال»[(٤)].

٩ ـ القاضي عياض (ت:٥٤٤) في «المشارق»[(٥)].

١٠ ـ ابن عساكر (ت:٥٧١) في «تاريخ دمشق» في مواضعَ كثيرةٍ[(٦)].

١١ ـ ابن الأثير (ت:٦٣٠). وسيأتي في دراسة كتاب ابن منده «معرفة الصحابة»[(٧)] ما يوضح مدى استفادة ابن الأثير، مِنْ هذا الكتاب في كتابه «أسد الغابة».

١٢ ـ النووي (ت:٦٦٧) في شرحه على مسلم[(٨)].

١٣ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨)، وقد سبق في نقل شيء مِنْ كلامه ـ قريباً ـ في معرض الثناء عليه.

١٤ ـ المزي (ت:٧٤٢) في «تهذيب الكمال»[(٩)].

١٥ ـ الذهبي (ت:٧٤٨) في عدةٍ مِنْ كتبه، منها: «الميزان» و«المغني»، ينقل فيهما عنه جَرْحاً وتعديلاً كثيراً، خاصة في «المغني»[(١٠)].

---

(١) الاستيعاب ٤/ ١٧٧٢.

(٢) منها: تاريخ بغداد ٥/ ٣٧٤، ٦/ ٣٧٣.

(٣) ١/ ٣٣١، ٣٣٩، ٣٤١، ٤٢٧، وغيرها.

(٤) في مواضع خمسة: (٤٢، ١١٦، ١٢١، ١٢٤، ١٥٧).

(٥) في موضع واحد ١/ ٦٩.

(٦) منها: ٣٤/ ٣٨٧.

(٧) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول.

(٨) في مواضع، منها: ١/ ١٦٦، ٧/ ٣٥، ١٤/ ٥٠.

(٩) في مواضع كثيرة، منها: ١/ ٥٢٦، ٢/ ٢٩، ٥/ ١٦٣، ٧/ ١٣٣.

(١٠) مثال من: «الميزان» ١/ ٩٥، ٣/ ٤٥٠، ومن «المغني»: أرقام التراجم التالية ـ مثلاً ـ: (٥٦٩، ٧٧٧، ٥٢٧٣، ٥٢٨١، ٥٣٠٠).

١٦ ـ ابن القيم (ت: ٧٥١) في كتابه: «تهذيب مختصر السنن»[١] في عدة مواضع[٢].

١٧ ـ العلائي (ت: ٧٦١) في «جامع التحصيل»[٣].

١٨ ـ ابن كثير (ت: ٧٧٤)[٤].

١٩ ـ ابن رجب (ت: ٧٩٥) في «شرح العلل»[٥].

٢٠ ـ العراقي (ت: ٨٠٦) في ألفية الحديث[٦].

٢١ ـ ابنه أبو زرعه (٨٢٦) في «تحفة التحصيل»[٧].

٢٢ ـ ابن حجر (ت: ٨٥٢) في عدد كبير مِنْ كتبه، أكتفي بأن أقول: إنني تتبعت عدد نقوله عنه في «الفتح»، فإذا هي تقارب مائةً وثلاثين موضعاً.

ولم تخْلُ بقية كتبه مِنَ الاستفادة مِنْ علوم هذا الإمام، وسيأتي في دراسة كتاب ابن منده «معرفة الصحابة»[٨] ما يوضح مدى استفادة ابن حجر مِنْ هذا الكتاب في كتابه «الإصابة» خصوصاً[٩].

---

(١) هذا هو اسم الكتاب الصحيح، والمتداول عند المعاصرين، تسميته بـ(تهذيب السنن)، وهو يخالف حقيقة الكتاب؛ إذ هو ـ بنص ابن القيم في أول كتابه (ص: ١٧ ـ ط. الكتب العلمية) ـ تهذيب لكتاب المنذري المشهور الذي اختصر به سنن أبي داود، رحم الله الجميع.

(٢) منها: ١/٣٢٧، ٢/٢٩٩، ٧/٦٦، ١٣/٦٥.

(٣) ينظر: (٢٢٣، ٣١٥).

(٤) في تفسيره للآية (٨٥) من سورة الإسراء، و(٣١) من سورة الزمر.

(٥) شرح علل الترمذي ٢/٨٣٣.

(٦) ألفية الحديث للعراقي «التبصرة والتذكرة»: (٧٤) البيت رقم (٧٨)، وهو قوله:

كـان أبـو داود أقـوى مـا وُجِـدْ ... يـرويه، والضعيفَ حيثُ لا يجد

فـي البـاب غيـرَه، فـذاك عنـدهْ ... مـن رأيٍ أقوى، قالـه ابنُ منـدهْ

وله ذكر في غير ما موضع من الألفية.

(٧) ينظر: (١٩٥، ٢٠٠، ٢٢٣).

(٨) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول.

(٩) «الدراية»، و«التغليق»، و«التلخيص»، و«تعريف أهل التقديس»، و«اللسان»، و«التعجيل»، و«التقريب»، و«التهذيب»، و«الإصابة»، و«نزهة الألباب في الألقاب».

٢٣ ـ العيني (ت: ٨٥٥) نقل عنه في شرح البخاري، المعروف بـ«عمدة القاري»[(١)].

٢٤ ـ السخاوي (ت: ٩٠٢) نقل عنه في «فتح المغيث »[(٢)].

٢٥ ـ السيوطي (ت: ٩١١) في عدة كتب؛ من أشهرها: «التدريب»[(٣)].

أما المتأخرون ـ أعني مِنْ بعد القرن العاشر ـ فنقلهُمْ عنه كثيرٌ جداً، وهو يعود إلى كتب هؤلاء، ويعوّلون في النقل عليها؛ لذا آثرت الاكتفاءَ بما سبق.

وبعد: فهؤلاء خمسة وعشرون مِنْ أكابر أهل العلم في زمانهم، منذ عصر ابن منده نفسِه إلى يومنا هذا، وإلى ما شاء الله مِنَ الزمان، أفليس ذلك مِنْ أكبر البراهين على منزلته؟ اللهم بلى.

* معتقدُه، ومذهبه في الفروع:

أما معتقدُه في الأصول، فهو على مذهب أهل الحديث، ومصنَّفاتُه طافحةٌ بنُصرة مذهبهم، وتقريرِه، والردِّ على المخالفين في هذا الباب، وما نزاعه مَعَ أبي نعيم[(٤)] في بعض مسائل هذا الباب إلا بسبب هذا[(٥)].

ولعلي أشير هنا ـ بإيجاز ـ إلى حقيقة ما وقع بينه وبين أبي نعيم ـ رحمهم الله تعالى جميعاً ـ وذلك في ضوء النقاط الآتية:

أولاً: إيضاح معتقد أبي نعيم.

ثانياً: المسألة التي اختلف فيها الإمامان، مع الإشارة إلى تأريخها باختصار.

ثالثاً: الإشارة إلى موقف بعض أكابر المحققين مِنَ الخلاف في مثل هذه المسألة.

---

(١) في مواضع كثيرة جداً، منها: ١/١٨، ٢/١٠٢، ٣/٢١٦، ١٠/١١٧.

(٢) فتح المغيث ١/٩٨ ـ ١٠٠، ٤/٨٨. (٣) تدريب الراوي ١/٤٥٢، ٥٣٣.

(٤) إذا ذكر أبو نعيم مع ابن منده، فلا يكاد يُذكر إلا على أنه قرين له ـ وهو كذلك ـ ولكنه قبل أن يكون قريناً، فهو معدود من جملة تلاميذه، كما ستأتي الإشارة إليه قريباً.

(٥) ينظر: ما كتبه أ.د. علي الفقيهي في مقدمة تحقيقه لكتاب «الإيمان» ١/٤٠ ـ ٤٩.

أولاً: إيضاح معتقد أبي نعيم:

إذا تقرَّر أن ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ على طريقة أهل السنة[١] في تقرير المعتقَد، فمِنَ المهم أن يوضَّحَ معتقدُ أبي نعيم؛ لتكون المحاكمةُ بينهما أقربَ إلى الإنصاف، وليتبين مقدار دائرة الاتفاق والاختلاف بينهما.

وأصدق شيءٍ يوضح معتقدَ الرجل أن يكون له كلامٌ يوضح معتقدَه، وهذا ما وقع لأبي نعيم؛ فقد نقل جَمْعٌ مِنْ أهل العلم بعضَ كلماته في أبواب الاعتقاد، وهذا أطول نصٍّ وقفت عليه في ذلك، مبتدئاً بنقله عن ابن القيم؛ لأنه أوفى وأتمَّ، ثم أُتبعه بكلام شيخه ابن تيمية بحروفه عنه، والذي نقلوه من كتاب «الاعتقاد» له[٢]:

«قال في عقيدته: وإن الله سميعٌ، بصيرٌ، عليمٌ، خبيرٌ، يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويضحك، ويعجب، ويتجلَّى لعباده يومَ القيامة ضاحكاً، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف يشاء، فيقول: هل مِنْ داعٍ فأستجيبَ له؟ هل مِنْ مستغفر فأغفرَ له؟ هل مِنْ تائبٍ فأتوبَ عليه؟ حتى يطلع الفجر، ونزول الرب تعالى إلى سماء الدنيا بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، فمَنْ أنكر النزول، أو تأوَّل، فهو مبتدع ضالٌّ، وسائرُ الصفوة العارفين على هذا.

ثم قال[٣]: وإن الله استوى على عرشه، بلا كيف، ولا تشبيه، ولا

---

(١) مِنْ نافلة القول أن يقال: إن العبرة في تقرير معتقد أي عالم بما غلب عليه، ولا يخرجه عن طريقة قوم ما موافقتُه في بعض المسائل القليلة لأقوام مخالفين في الاعتقاد. وإلا، فيلزم على هذا إخراجُ أئمة كبار مِنْ أئمة السنة في زمانهم، وقعَتْ لهم اجتهادات في أبواب العقائد مخالفة لما عليه السواد الأعظم من السلف؛ كمخالفة ابن خزيمة في حديث الصورة ـ ينظر تعليقي على المعلم الخامس من معالم الاتفاق بينه وبين ابن خزيمة في فقه السنة، في الفصل الثاني من الباب الخامس ـ وكمخالفات بعض أئمة السنة المتأخرين كالصنعاني، والشوكاني في بعض المسائل.
ينظر: التنبيهات السنية على الهفوات العقدية في بعض الكتب العلمية، ص(٤٩ ـ ٧٥)، ومقدمة محقق كتاب الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف: (١٣ ـ ١٨).

(٢) صرّح بأن هذا النص من كتاب «الاعتقاد»: الذهبيُّ في كتابه العلو: (٢٤٣).

(٣) هذا من كلام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

تأويل، فالاستواء معقول، والكيف مجهول، وأنه سبحانه بائنٌ من خلقِه، وخلقُه بائنون منه، بلا حلول، ولا ممازجٍ، ولا اختلاط، ولا ملاصقة؛ لأنه البائن الفرد من الخلق، والواحد الغنيٍ عن الخلق.

وقال أيضاً: **طريقنا طريق السلف المتَّبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة**، وساق ذكر اعتقادهم. ثم قال: ومما اعتقدوه أن الله في سمائه دون أرضه. وساق بقيته». انتهى ما نقله ابن القيم عنه[(١)].

ومما نقله شيخهُ ابنُ تيمية عنه بعد هذا، قوله رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ومما اعتقدوه: أن الله لم يزل كاملاً بجميع صفاته القديمة، لا يزول ولا يحول، لم يزل عالماً بعلم، بصيراً ببصر، سميعاً بسمع، متكلماً بكلام، وأحدَثَ الأشياء من غير شيء، وأنَّ القرآن كلامُ الله، وكذلك سائر كتبه المنزلة، **كلامه غيرُ مخلوق**، وأن القرآن من جميع الجهات ـ مقروءاً ومتلُوّاً ومحفوظاً، ومسموعاً، ومكتوباً، وملفوظاً ـ كلامُ الله حقيقةً لا حكاية ولا ترجمة، **وأنه بألفاظنا كلامُ الله غير مخلوق**، وأن الواقفة واللفظية مِنَ الجهمية، وأن مَنْ قصد القرآن ـ بوجه مِنَ الوجوه ـ يريد به خَلْقَ كلام الله، فهو عندهم مِنَ الجهمية، وأن الجهميَّ عندهم كافرٌ. وذكر أشياء، إلى أن قال: وأنَّ الأحاديث التي ثبتت عن النبي في العرش، واستواءِ الله عليه يقولون بها، ويثبتونها، مِنْ غير تكييف، ولا تمثيل، وأن الله بائنٌ مِنْ خلقه، والخلق بائنون منه، لا يحُلُّ فيهم، ولا يمتزج بهم، وهو مستوٍ على عرشه في سمائه دون أرضه. وذكر سائر اعتقاد السلف وإجماعهم على ذلك»[(٢)] انتهى ما نقله شيخ الإسلام.

وقد نقل الحافظ الذهبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بعضاً ممَّا تقدم، في كتابه «العلو»[(٣)].

وبهذا النقل يتَّضح جلياً موافقةَ أبي نعيم رَحِمَهُ اللَّهُ لاعتقادِ السلف في هذا

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية: (٢٧٩).
(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ١٩٠ ـ ١٩١، وهو ضمن الفتوى «المراكشية».
(٣) العلو للعلي الغفار: (٢٤٣).

الباب. وحسْبُك باستشهاد هؤلاء الأئمة الثلاثة بكلامه في حديثهم عن هذه المسائل، فهو نقل المستأنس به بلا ريب.

فإن قيل: إنَّ كتابه «الحلية» مليءٌ بالحديث عن التصوف، والصوفية، وفي بعض ما ينقل عن الصوفية العُبَّاد أشياء تخالف السنة. فما الجواب عن ذلك؟ فيقال:

أولاً: هو ينقل ما وقع له بالأسانيد في هذا الباب، وإذا كان العلماء اختلفوا في جواز رواية الموضوعات بالأسانيد، فما دون ذلك من باب أولى[(١)].

ثانياً: مِنْ خلال قراءتي لكثير مِنْ تراجم الكتاب، تبين لي بجلاء أن التصوف الذي تكلم فيه أبو نعيم في كتابه «الحلية» غالبُه مِنَ التصوف الذي هو بمعنى الورع والزهد ـ كما هو حال التصوف في مراحله الأولى ـ، ولم يكن يعرِّجْ على التصوف البِدْعي الذي حذّر منه العلماء، والذي شطح فيه أصحابه إلى أبوابٍ مِنَ الزندقة، بله البدع.

ومما يدل على هذا: أنه اعتنى بنقل أحوال كبار أئمة الإسلام مِنْ عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى ما قبل وقته بقليل، وفي جملة ذلك تراجم لكبار الأئمة؛ كالثوري، وشعبة، وابن عيينة، والشافعي، وأحمد، وغيرهم. أفهؤلاء متصوفةٌ؟![(٢)].

ثالثاً: ما ينقله أبو نعيم، وما يقوله مِنْ عبارات في مقدمات التراجم مغمورة في بحر الصواب الذي ذكره في كتابه. يقول ابن تيمية رحمه الله في معرض حديثه عن «الحلية»:

«وكتابه «الحلية» مِنْ أجود الكتب المصنَّفة في أخبار الزُّهَّاد، والمنقول فيه أصحُّ مِنَ المنقول في رسالة القُشيري، ومصنفاتِ أبي عبد الرحمٰن

---

(١) سيأتي بسطُ هذه المسألة، وتفصيلها في المطلب الحادي عشر من المبحث الأول في الفصل الثاني من الباب الثاني.

(٢) ينظر ثناء ابن تيمية ـ الفتاوى ١٠/٣٦٦ ـ ٣٦٨، ١٨/٧١ ـ ٧٣ ـ على أبي نعيم وعلى كتابه «الحلية» وطريقته في ذكره لأحوال الصحابة والتابعين، في مقابل نقده لمن اكتفى بالنقل عن متأخري الزهاد كالقشيري، وأبي عبد الرحمٰن السُلَمي، صاحب الطبقات.

السُّلَمي شيخِه، ومناقبِ الأبرار لابن خميس. فإن أبا نُعيم أعلمُ بالحديث، وأكثرُ حديثاً، وأثبتُ روايةً ونقلاً من هؤلاء، ولكن كتاب الزهد للإمام أحمد، والزهد لابن المبارك وأمثالهما أصحُّ نقلاً من «الحلية».

وهذه الكتب ـ وغيرها ـ لا بد فيها من أحاديثَ ضعيفةٍ، وحكاياتٍ ضعيفة، بل باطلة، وفي «الحلية» من ذلك قطعٌ، ولكن الذي في غيرها من هذه الكتب أكثر مما فيها، فإنَّ في مصنفات أبي عبد الرحمٰن السُّلَمي، ورسالة القشيري، ومناقبِ الأبرار، ونحو ذلك من الحكايات الباطلة، بل ومن الأحاديث الباطلة ما لا يوجد مثله في مصنفات أبي نعيم، ولكن صفة الصفوة لأبي الفرج ابن الجوزي نقلها من جنس نقل «الحلية».

والغالب على الكتابين الصحةُ، ومع هذا ففيهما أحاديثُ وحكاياتٌ باطلة... **ومثل هذا يوجد في غالب كتب الإسلام**، فلا يسْلَمُ كتابٌ من الغلط إلا القرآن»[١].

بقي أن أشير إلى أن أبا نعيم طُعن عليه أمران آخرَان في عقيدته؛ وهما: كونه أشعرياً، والثاني: كونه شيعياً، فلننظر في هذين الطعنين:

أ ـ وصفه بأنه أشعري:

وقد اعتمد مَنْ وصفه بذلك على عدة أمور؛ أبرزها:

١ ـ ذكر ابن عساكر له في طبقات الأشاعرة في كتابه «تبيين كذب المفتري»[٢].

٢ ـ قول ابن الجوزي عنه: «كان يميل إلى مذهب الأشعري في الاعتقاد ميلاً كثيراً»[٣]، ونقل ذلك عنه ابنُ كثير في البداية والنهاية[٤].

وبناءً على ذلك، فقد جزم أحد الباحثين[٥] بأنه أشعري، بل هو غالٍ في مذهب الأشاعرة.

(١) مجموع الفتاوى ١٨/ ٧٢.
(٢) تبيين كذب المفتري: (٢٤٦).
(٣) المنتظم ٨/ ١٠٠.
(٤) البداية والنهاية ١٥/ ٦٧٤.
(٥) هو الشيخ د. محمد لطفي الصباغ في كتابه: أبو نعيم وكتابه الحلية: (١٥).

وبالنظر فيما سبق نقْلُه في معتقد أبي نعيم ـ الذي نقل بعضه الأئمة: ابن تيمية والذهبي، وابن القيم ـ نجد أن القول بنسبته إلى الأشاعرة ليس دقيقاً، فضلاً عن أن يكون من غُلاتهم!

وأظهرُ تلك النقول، وأوضحُها في نفي هذه التهمة هو استشهادُ ابن تيمية، وتلميذِه ابن القيم بكلام أبي نعيم في الرد على المعطلة ـ ومنهم الأشاعرة ـ والجهمية؛ كقوله:

«وأن الله سميع، بصير، خبير، يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً، وينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء»(١)، وهذا ما لا تعتقده الأشاعرة البتة، أو تقول به.

وما تقدم مِنَ النص الذي نقله أولئك الأئمة ما يوضح مباينةَ أبي نعيم للأشاعرة في عدة مسائل هي من أشهر ما خالفوا به السلف؛ كالعُلُوِّ، وإثبات الصفات من غير تعطيل، أو تحريف.

وبعد: فقد تبين بما تقدم أن نسبةَ أبي نعيم إلى الأشعرية نسبةٌ غير دقيقة، وعليه: فلا يُسوغُ إخراجُه مِنْ دائرة أهل السنة، ونسبتُه إلى الأشعرية ـ لما تقدم ـ فالعبرة بما عليه الشخص في عموم معتقده، ومنهجه، وإلا لم يكد يسلم لنا أحدٌ من الأئمة.

ب ـ وصفه بأنه شيعي(٢):

نُسبِ أبو نعيم إلى التشيُّع؛ فقد نقل صاحب كتاب «روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات»(٣) عن أحد الشيعة قولَه: «وهو ـ أي: أبو نعيم ـ من محدثي العامة **ظاهراً**، إلا أنه مِنْ خُلّص الشيعة في **باطن أمره**،

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية: (٢٧٩).

(٢) استفدت في تحرير هذه المسألة المتعلقة بتهمة التشيع مِنْ مقدمة بحث أخي الدكتور سعيد بن صالح الرقيب في أطروحته الدكتوراه: (٨٣)، مع بعض التصرف، ولذا لم أذكر مصادره التي نقل منها في قائمة المراجع، إلا ما أضفته أنا مِنْ عندي، كما في «المثل السائر».

(٣) محمد باقر الخونساري الأصبهاني (ت١٣١٣هـ).

والتي يتَّقي ظاهراً على ما وافق ما اقتضته الحال»[١].

وحُجَّتهم أن أبا نعيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد ذكر في ترجمة علي بن أبي طالب كثيراً مِنَ الأحاديث والآثار في مناقبه، والتي لا تُوجدُ في كثير من الكتب المصنفة، وأن كتابه يُعدُّ مرجعاً لعلماء الشيعة في جمع النصوص للرد على المخالفين لهم؛ يقصد أهل السنة.

ويمكن الرد على هذه الدعوى بالآتي:

١ ـ أن أبا نعيم قد ترجم في كتاب «الحلية» قبل علي بن أبي طالب لأبي بكر وعمر، وعثمان، رضي الله عنهم أجمعين.

وهؤلاء الأئمة الخلفاء الراشدون الثلاثة أبغضُ إلى الرافضة ـ قبَّحهم الله ـ من الناقة الجرباء ذات الهناء[٢].

٢ ـ أن أبا نعيم قد صنف كتاباً عنوانه «تثبيت الإمامة، وترتيب الخلافة»، وطُبع بعنوان «تثبيت الإمامة، والرد على الرافضة»، صنفه لتثبيت الإمامة والخلافة الأُولى لأبي بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وأنه الرجل الذي أجمعت عليه الأمة، ثم يعرِض للشبهات التي يثيرها الروافضُ، ويرد على الأحاديث التي يدَّعون زوراً وبهتاناً أنها تنصُّ على خلافة علي بن أبي طالب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ بعد النبي ﷺ.

٣ ـ أن أبا نعيم صنف كتاباً سماه «فضائل الخلفاء الأربعة، وغيرهم»، بدأه بذكر فضائل أبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ فلو كان من أهل التشيُّع، لَمَا فعل هذا.

ونسبته إلى التشيع كِذْبَةٌ ظاهرة، لكنها لائقةٌ بالرافضة، الذين هم من أكذب الناس وأعظم زوراً وبهتاناً.

---

(١) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ١/ ١٧٣.

(٢) جاء في مجمع الأمثال: (١١٦): «يقال: أبغض إلي مِنَ الجرباء ذات الهناء، وذلك أنه ليس شيء أبغض إلى العرب من الجرب؛ لأنه يعدي».

ثانياً: المسألة التي اختلف فيها الإمامان، مَعَ الإشارة إلى تأريخها باختصار:

المسألة التي اختلف فيها الإمامان ـ رحمهما الله تعالى ـ هي مسألة قديمةٌ، وهي من آثار فتنة القول بخلق القرآن، التي انتصر لها المعتزلة، ووقف فيها الإمام أحمد وقفته المشهورة، وهذه المسألة تُعرَفُ عند العلماء بمسألة اللفظ، وهي: هل اللفظ بالقرآن مخلوق أم لا؟

وقد كان أولَ مَنْ تكلَّم في هذه الفتنة هو حسينُ بن علي الكرابيسي[(١)]، وقد أنكر عليه الإمام أحمدُ أشدَّ الإنكار، وتتابع أصحاب الإمامُ أحمد في الإنكار على من سلك طريقة الكرابيسي.

وتلك كانت ـ لعمرُ الله ـ فتنةً أخرى! إن لم تكن ربيبةً لفتنة القول بخلق القرآن، فهي وليدةُ سوءٍ لها، ويكفي ـ لإدراك سوئها ـ أن ينظر في آثارها على علماء الحديث من لَدُنِ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ حتى يومنا هذا[(٢)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومسألة اللفظ بالقرآن قد اضطرب فيها أقوامٌ لهم علمٌ، وفضلٌ، ودينٌ، وعقلٌ، وجرت بسببها مخاصمات ومهاجرات بين أهل الحديث والسنة»[(٣)].

ومِنَ المتقرر في هذا الباب الكفُّ عن إيراد الألفاظ التي لم يتكلم بها

---

(١) نص على ذلك ابن تيمية في الفتاوى ١٢/ ٥٧٣، والذهبي في السير ١١/ ٢٨٩، ١٢/ ٨٠، وينظر: تاريخ بغداد ٨/ ٦٤، فتاوى ابن تيمية ٦/ ١٧٧.

والكرابيسي: هو الحسين بن علي بن يزيد البغدادي، أبو علي، صاحب التصانيف، وكان مِنْ بحور العلم، ذكياً فطناً، فصيحاً، لَسِنَاً، تصانيفه في الفروع والأصول تدل على تبحُّره، إلا أنه وقع بينه وبين الإمام أحمد، فهجر لذلك، وهو أول مَنْ فتق اللفظ، ولمَّا بلغ يحيى بن معين أنه يتكلم في أحمد، قال: ما أحوجَه إلى أن يُضرَبَ، وشتمه... فغضب لأحمدَ أصحابُه، ونالوا مِنْ حسين. سير أعلام النبلاء ١٢/ ٧٩.

(٢) ينظر في تفاصيل تاريخ هذه المسألة، وآثارها في صفوف أهل الحديث: كتاب «لحظ اللحظ في بيان مسألة اللفظ الواقعة بين الإمامين الذهلي والبخاري وأثرها في صفوف المحدثين» لسليمان العسيري، وهو كتاب جيد في الجملة، ولكن يُعاب عليه عدم الترتيب، ويفتقد جودة العرض.

(٣) الفتاوى ١٢/ ٣٣٣.

الصحابة ﵃؛ سداً لباب البدع في هذا المَهْيَع الخطير، والذي ظهرت آثار فتحه فيما بعد[(١)].

إذا تقرر هذا، فإن حاصل الخلاف في هذه المسألة يعود إلى قولين، وقبل أن أذكرهما، أرى مِنَ المهم أن أُورِدَ كلاماً لشيخ الإسلام ابن تيمية، يكشف فيه عن أصل الشبهة، ومنشأ الخلاف فيها، حيث يقول ﵀:

«وسبب ذلك: أن لفظ التلاوة والقراءة واللفظ **مجملٌ مشترك**، يراد به المصدر، ويراد به المفعول:

فمن قال: اللفظ ليس هو الملفوظ، والقول ليس هو المَقُول، وأراد باللفظ والقول المصدر، كان معنى كلامه: أن الحركة ليست هي الكلام المسموع، **وهذا صحيح**.

ومَنْ قال: اللفظ هو الملفوظ، والقول هو نفس المَقُول، وأراد باللفظ والقول مسمى المصدر، صار حقيقةً مُرادةً: أن اللفظ والقول المراد به الكلامُ المَقُولُ الملفوظ، هو الكلام المقولُ الملفوظ، **وهذا صحيح**.

فمَنْ قال: اللفظ بالقرآن، أو القراءة، أو التلاوة مخلوقة، أو لفظي بالقرآن، أو تلاوتي دخل في كلامه نفسُ الكلام المقروء المتلُوِّ، وذلك هو كلام الله تعالى، وإن أراد بذلك مجردَ فعله وصوته، كان المعنى صحيحاً.

لكن إطلاق اللفظ يتناول هذا وغيرَه، ولهذا قال أحمد ـ في بعض كلامه ـ: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، يريد به القرآن، فهو جهميٌّ **احترازاً** عما إذا أراد به فعله وصوته...

ومَنْ قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، أو تلاوتي، دخل في ذلك المصدر ـ الذي هو عمله ـ وأفعال العباد مخلوقة.

---

(١) ينظر: الفتاوى لابن تيمية ١٢/٢٣٨.

وقد نقل ابن تيمية في الفتاوى ٦/١٨٧ عن ابن جرير قوله ـ بخصوص مسألة اللفظ ـ: «**لم نجد فيها كلاماً** عن صحابيٍّ مضى، ولا عن تابعيٍّ قفا، إلا عمَّن في كلامه الشفاء والغناء، ومَنْ يقوم لدينا مقامَ الأئمة الأُولى أبو عبد الله أحمد بن حنبل، فإنه كان يقول:...» ثم ذكر كلامه.

ولو قال: أردت به: أن القرآن المتلوَّ غير مخلوق، لا نفس حركاتي!

قيل له: لفظُك هذا بدعةٌ، **وفيه إجمال وإيهام ـ وإن كان مقصودُك صحيحاً**، كما يقال للأول إذا قال: أردت أن فعلي مخلوق: لفظك أيضاً بدعة، **وفيه إجمال وإيهام ـ وإن كان مقصودُك صحيحاً**. فلهذا منع أئمة السنة الكبارُ إطلاقَ هذا وهذا، وكان هذا وسطاً بين الطرفين.

وكان أحمد، وغيره من الأئمة يقولون: القرآن حيث تصرف كلام الله غيرُ مخلوق، فيجعلون القرآن نفسَه حيث تصرف غير مخلوق، مِنْ غير أن يقترن بذلك، ما يُشعر أن أفعال العباد وصفاتِهم غيرُ مخلوقة». اهـ بتصرف[(١)].

وبعد: فإن حاصل الخلاف بين الفريقين يعود إلى قولين؛ هما:

القول الأول: أنه يجوز أن يقول القائل: لفظي بالقرآن مخلوق.

وهذا الذي تبنَّاه الكرابيسيُّ ـ كما تقدم ـ وتبعه عليه جماعةٌ مِنْ أهل الحديث، ومنهم أبو نعيم، ويُنسب هذا إلى البخاري رَحِمَهُ اللهُ[(٢)].

واستدلوا ـ كما بيَّنه ابن تيمية ـ بأن ما يتلفظ به القارئ مِنْ فعله، وفعله مخلوقٌ.

القول الثاني: أن «مَنْ قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو جهمي، ومن قال: إنه غير مخلوقٌ، فهو مبتدع»[(٣)]. وهذه هي عبارة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ، وهي التي يعلِّلون بها خطأ هذه العبارة.

---

(١) درء التعارض ١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٦ بتصرف. وينظر: الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة: (٤٣) وما بعدها [عن كتاب لحظ اللحظ]، الفتاوى ١٢/ ٣٧٣ ـ ٣٧٥، ٤٢١، ومختصر الصواعق لابن القيم: (٤٨٠).

(٢) وإنما قلت: يُنسب إليه؛ لأن كثيراً مِنَ الناس نسب إليه هذا القول بناءً على أصله ـ الذي هو إجماع السلف ـ في أن أفعال العباد مخلوقة، فركبوا من كلامه أن «لفظي بالقرآن مخلوق»، فالبخاري ـ كما يقول ابن القيم ـ بريء منه، ينظر: مختصر الصواعق: (٤٨٧ ـ ٤٩١)، السير ١٢/ ٤٥٧، شرح علل الترمذي ١/ ٤٩٦، وكتاب «لحظ اللحظ»: (١١٥ ـ ١١٩).

(٣) درء التعارض ١/ ٢٦١، الفتاوى ١٢/ ٢٦٣، ٣٧٣، ٤٢٣.

وقد توسع بعض أتباع أحمد، فصرحوا ـ في مقابل الرد على أصحاب القول الأول ـ فقالوا: بل «لفظي بالقرآن غير مخلوق»، فأخطأوا.

وهذا ما نُسب إلى الإمام محمد بن يحيى الذهلي[(١)]، وبعض أصحاب أحمد، ومنهم أبو عبد الله ابن منده.

وأسوق هنا خلاصة كلام نفيسٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية، فيه مِنَ البيان والإيضاح والإنصاف بين المختلفين في هذه المسألة ما فيه، حيث يقول رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والقول بأن «اللفظ غير مخلوق» نُسِبَ إلى محمد بن يحيى الذهلي، وأبي حاتم الرازي، بل وبعضُ الناس ينسبه إلى أبي زرعة ـ أيضاً ـ، ويقول: إنه هو وأبو حاتم هَجَرا البخاري لما هجره محمد بن يحيى الذهلي، والقصة في ذلك مشهورة.

وبعد موت أحمد وقع بين بعض أصحابه وبعضهم، وبين طوائفَ مِنْ غيرهم بهذا السبب... ومع هذا، فطوائفَ مِنَ المنتسبين إلى السنة، وإلى أتباع أحمد؛ كأبي عبد الله ابن منده، وأبي نصر السِّجزي، وأبي إسماعيل الأنصاري، وأبي العلاء الهمداني، وغيرهم، **يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق**، ويقولون: إن هذا قول أحمد، ويكذبون، أو منهم مَنْ يكذب برواية أبي طالب[(٢)]، ويقولون: إنها مفتعَلَةٌ عليه، أو يقولون: رجع عن ذلك، كما ذكر ذلك أبو نصر السِّجزي في كتابه «الإبانة» المشهور.

وليس الأمرُ كما قاله هؤلاء؛ فإن أعلم الناس بأحمدَ، وأخصَّ الناس، وأصدقَ الناس في النقل عنه، هم الذين روَوْا ذلك عنه، ولكن أهل خراسان لم يكن لهم من العلم بأقوال أحمد ما لأهل العراق، الذين

(١) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب. قال عنه الذهبي ـ في السير ١٢/٢٧٣ ـ: «الإمامُ، العلامةُ، الحافظُ، البارعُ، شيخ الإسلام، وعالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان، أبو عبد الله الذهلي، مولاهم النيسابوري»، وينظر في ترجمته بقية المصادر التي أحال عليها محقق السير.

(٢) يقصدون بها عبارة أحمد التي صَدّرتُ بها القول الثاني.

هم أخص به[١].

وأعظمُ ما وقعت **فتنة اللفظ بخراسان وتعصب فيها على البخاري** ـ مع جلالته وإمامته ـ وإن كان الذين قاموا عليه ـ أيضاً ـ أئمةٌ أجلاءُ، فالبخاري رضي الله عنه مِنْ أجلِّ الناس.

وإذا حَسُنَ قصدُهم، واجتهد هو وهُمْ، أثابه الله وإياهم على حسن القصد والاجتهاد، وإن كان قد وقع منه، أو منهم بعض الغلط والخطأ، فالله يغفر لهم كلِّهم.

لكن **مِنَ الجُهَّال مَنْ لا يدري كيف وقعت الأمور**، . . . ، والبخاري ذكر في كتابه في «خلق الأفعال» أن كلتا الطائفتين لا تفهم كلام أحمد.

ومِنَ الطائفة الأخرى ـ المنتسبة إلى السنة وأتباع أحمد ـ أبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البيهقي وغيرهما ـ مِمَّن يقول إنهم متبعون لأحمد ـ وإن قولهم في مسألة اللفظ موافقٌ لقول أحمد.

ووقع بين ابن منده وأبي نعيم بسبب ذلك مشاجرة، حتى صنف أبو نعيم كتابه في الرد على الحُروفية الحلولية، وصنف أبو عبد الله كتابه في الرد على اللفظية. . .

ومسألة القرآن قد كثُر فيها اضطرابُ الناس، حتى قال بعضهم: **مسألة الكلام حيَّرت عقول الأنام**، وغالبهم يقصدون وجهاً من الحق ويعزب عنهم وجهٌ آخر. . .

واختلاف الناس في هذا الباب وغيره كثير، منه يكون اختلاف تنوع، مثل أن يقصد هذا حقاً فيما يثبته، والآخرُ يقصد حقاً فيما نقضه، وكلاهما صادق، لكن يظنان أن بينهما نزاعاً معنوياً، ولا يكون الأمر كذلك، **وكثير مِنَ النزاع يعود إلى إطلاقات لفظية، لا إلى معانٍ عقلية**.

وأحسنُ الناس طريقةً مَنْ كان إطلاقُه موافقاً للإطلاقات الشرعية،

---

(١) قارن بدرء التعارض ١/٢٦٨، ومختصر الصواعق لابن القيم: (٤٩٠ ـ ٤٩١).

والمعاني التي يقصدها معانٍ صحيحة، تطابق الشرع والعقل»(١).

وقريب مِنْ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، كلامُ تلميذه العلامة ابن القيم، والذي عرض هذه المسألة بإنصاف، وبيّن ما في القولين مِنَ الصواب والخطأ(٢).

وقد حصل بسبب إنكار الإمام أحمدَ على الكرابيسيِّ ومَنْ أخذ بمقالته، انشقاقٌ بين صفوف المحدِّثين، ظهرت أجلى صوره في النزاع الذي وقع بين الإمامين الكبيرين: الذُّهلي وتلميذه أبي عبد الله البخاري، ثم انتشر هذا الخلاف إلى ما شاء الله. ومِمَّن ابتُلي بهذه الفتنة واكتوى بنارها الإمامان: أبو عبد الله ابن منده، وأبو نعيم الأصبهاني ـ رحمة الله عليهما ـ فتكلم كلٌّ منهما في الآخر بكلامٍ لم يكن ينبغي أن يصدُرَ مِنْ مثلهما.

قال الحافظ الذهبي: «كان أبو عبد الله ابن منده يُقذع في المقال في أبي نعيم؛ لمكان الاعتقاد المتنازَع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن، ونال أبو نعيم ـ أيضاً ـ من أبي عبد الله في «تاريخه»، وقد عُرف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض، نسأل الله السماح»(٣).

وقال في موضع آخر ـ بعد أن نقل طعناً لأبي نعيم في ابن منده ـ فأنصف جزاه الله خيراً:

«قلت: لا نعبأ بقولك في خصمك للعداوة السائرة، كما لا نسمع ـ أيضاً ـ قولَه فيك، فلقد رأيتُ لابن منده حَطّاً مُقذِعاً على أبي نعيم، وتبديعاً، وما لا أحب ذكرَه، وكلٌّ منهما، فصَدُوقٌ في نفسه، غيرُ متَّهم في نقله بحمد الله»(٤).

ولم تتوقف شرارة هذه الفتنة عند هذين الإمامين، بل امتدت ـ كالعادة ـ

(١) مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٠٧ ـ ٢١٣ بتصرف واختصار.
(٢) ينظر: مختصر الصواعق: (٤٩٠). (٣) السير ١٧/ ٤٦٢.
(٤) المرجع السابق ١٧/ ٣٤، وقد نقل قصةً في الشغب الذي وقع بينهما، وعلق بتعليق لطيف في ١٧/ ٤٠ ـ ٤١.

إلى أصحابهما، وأتباعهما، والموافقين لمذهبيهما إلى زمان ابن القيم[(١)].

وقد ذكر الذهبي قصةً تدل على الأثر السيئ لهذا الاختلاف، يندَى لها الجبين[(٢)].

إذا تبينت صورةُ الخلاف في المسألة، وأصلُ الشبهة، وحقيقةُ الخلاف، وتأريخُه، فإن هذا وحدَه لا يوجب إخراجَ أبي نعيم ـ بسبب هذه المسألة فقط ـ مِنْ دائرة أهل السنة.

ثالثاً: الإشارة إلى موقف بعض أكابر المحققين مِنَ الخلاف في هذه المسألة:

لعل فيما تقدم مِنْ كلام ابن تيمية ـ الذي لم أجد أحداً أحسنَ منه في الكلام على هذه المسألة ـ ما يبين موقفه منها، ومدى إنصافه في المحاكمة بين الفريقين.

ومِنْ جملة ما قال في هذا المقام بخصوص هذين الإمامين:

«ووقع بين أبي نعيم الأصبهاني وأبي عبد الله ابن منده في ذلك ما هو معروف، وصنَّف أبو نعيم في ذلك كتابَه في الرد على اللفظية والحُلولية، ومال فيه إلى جانب النُّفاة، القائلين بأن التلاوة مخلوقةٌ، كما مال ابنُ منده إلى جانب مَنْ يقول: إنها غيرُ مخلوقة.

وحكى كلٌّ منهما عَنِ الأئمة **ما يدلُّ على كثير مِنْ مقصوده، لا على جميعه**، فما قصده كلٌّ منهما مِنَ الحقِّ وجد فيه مِنَ المنقول الثابت عن الأئمة ما يوافقه»[(٣)].

ومِمَّن أنصف الطائفتين: ابنُ القيم رحمه الله بكلام قريب من كلام شيخه، بل هو كالترتيب له، مَعَ إضافات قيِّمة، ليس هذا مقام ذكرها[(٤)].

وأما الحافظ الذهبي رحمه الله، فإنه لم يتعرَّض لتحرير المسألة، بل أشار

---

(١) مختصر الصواعق: (٤٩٠).

(٢) ينظر: التذكرة ٣/ ١٠٩٥، السير ١٧/ ٤٦٠.

(٣) درء التعارض ١/ ٢٦٨.

(٤) مختصر الصواعق: (٤٨٦ ـ ٤٩٢).

إلى كلمات هي كالضوابط في التعامل مَعَ هذه المسائل، وقد سبق ذكر شيء من ذلك قريباً.

ثم وجدت له تعليقاً لطيفاً ـ حول هذه المسألة ـ في ترجمة الفقيه أبي الوليد حسان بن هارون الشافعي، حيث ساق القصة التي وقعت بين أبي الوليد وتلميذه الحاكم، فقال:

«قال الحاكم: سمعتُ الأستاذ أبا الوليد يقول: قال لي أبي: أيّ شيء تجمع؟ قلت: أُخَرِّجُ على كتاب البخاري، فقال: عليك بكتاب مسلم؛ فإنه أكثرُ بركةً! فإن البخاري كان يُنْسَبُ إلى اللفظ! قال محمد بن الذهلي: ومسلم ـ أيضاً ـ نسب إلى اللفظ، ألا تراه كيف قام من مجلس الذهلي على رأس الملأ، لَمَّا قال: ألا مَنْ كان يقول بقول محمد بن إسماعيل، فلا يقربنا؟!

فهذه مسألة مشكلة، وقد كان أحمد بن حنبل ـ وغيره ـ لا يرون الخوض في هذه المسألة، مَعَ أن البخاري ما صرَّح بذلك، ولا قال: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، بل قال: أفعالُنا مخلوقة، والمقروء الملفوظ هو كلامُ الله تعالى، وليس بمخلوق، فالسكوت عن توسُّع العبارات أسلمُ للإنسان»[1].

وخلاصة القول: أن هذه المسألة التي أحدثت بين هذين الإمامين هذه الوحشةَ، ليست مُوجِبةً لِمَا وقع، بل ولا مسَوِّغةً له، فلقد كان السكوت عنها أوْلَى من الخوض فيها، فشيءٌ لم تتكلم به الصحابة، ولم يتكلم به التابعون، فيسع من بعدهم السكوت عنه.

ولكن أَمَا وقد وقعت، فلم يكن هذا الشقاقُ والتشنيعُ سائغاً في مسألةٍ يمكن التماس العذر فيها لمن عُرِفَ عنه قصد اتباع السنة، والرغبة في نصرتها، مَعَ أن الخلاف ـ كما قرره ابن تيمية ـ في دلالات لفظية، لا في معانٍ عقلية، ولكن لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٩٤.

وأما مذهبه في الفروع:

فابن منده ـ وأسرته ـ معدودون من الحنابلة، ولذا تتابع المصنفون في طبقات الحنابلة على ذكر ابن منده وآله فيهم[١]، وهذا من الغرائب؛ إذ الكثرة الغالبة في تلك النواحي لمذهبين؛ هما: مذهب أبي حنيفة (ت: ١٥٠)، ومذهب الشافعي (ت: ٢٠٤). رحم الله الجميع.

وتأكيداً لِمَا سبق، فقد فتشتُ في بعض كتب طبقات المذاهب الأخرى، فلم أر أحداً ترجم لآل منده في كتبهم.

والذي يظهر أن تأثُّرهم بمذهب الإمام أحمد في الأصول، كان له الأثر الأكبر في تأثُّره هو وأسرته في تقلُّدهم مذهبَ الإمام أحمد في الفروع.

* شيوخه:

سبقت الإشارة إلى أن ابن منده رَحِمَهُ اللهُ كان مكثراً من الشيوخ جداً، وهو ـ بلا ريب ـ أحد آثار سَعة رحلاته، التي شملت بلداناً كثيرةً، ذكرتها فيما سبق.

وقد يسر الله ـ بمنه وكرمه ـ تتبع جميعَ مَنْ وقفت عليه من مشايخه الذين روى عنهم في كتبه التي وصلتنا، مرتباً لأسمائهم على حروف المعجم في ثبت معجميٍّ[٢].

وسأكتفي هنا بذكر أربعة من أكابر شيوخه، صرّح ابن منده بأنه روى عنهم ألف جزءٍ، كما دلّت على ذلك الراوية التي ذكرها ابنه عبد الرحمٰن بقوله: إن والده كتب عن أربعةِ مشايخ أربعةَ آلاف جزء، وهم: أبو سعيد ابن الأعرابي، وأبو العباس الأصم، وخيثمة الأطرابلسي، والهيثم الشاشي[٣]، وها هي تراجمُهم مرتبةً هجائياً:

---

(١) ينظر ـ مثلاً ـ: طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٥، ٣/ ٢٩٩، ٤٧٧، الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ١٠، ٥١، ٨٣، ٢٠١، ٢٩٠، المقصد الأرشد ٢/ ٣٧٤، تسهيل السابلة ١/ ٤٤٦، وغيرها كثير، وينظر: تعليق الذهبي في «السير» ١٨/ ٣٨٢ في ترجمة ابن البناء الحنبلي (ت: ٤٧١).

(٢) سيخرج هذا الثبت مستقلاً، بإذن الله.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٤.

١ ـ **أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم، أبو سعيد ابن الأعرابي، البصري، نزيل مكة**، الإمام المحدث، الصدوق، الحافظ.

وهو من أكثر الشيوخ الذين روى عنهم ابن منده، حتى قال: كتبت عنه ألف جزء، وقد روى عن خلقٍ كثيرين؛ منهم: عباس الدُّوري، والحسن الزعفراني، وروى عنه: أبو الحسن الدارقطني، وأبو سليمان الخطابي، وقد خرّج عن شيوخه معجماً كبيراً، ورحل إلى الأقاليم، وجمع، وصنَّف، وصحِب المشايخ، وحمل السنن عن أبي داود، وله في غضون الكتاب زيادات في المتن والسند ـ كما يقول الحافظ الذهبي ـ، وثّقه الخليلي، والسُّلمي، ومَسْلَمَةُ، وله أوهام بيّن بعضَها تلميذه الناقد الإمام أبو الحسن الدارقطني، توفي ابنُ الأعرابي سنة (٣٤٠)[١].

٢ ـ **خيثمة بن سليمان بن حيدرة، أبو الحسن القُرَشي الشامي الأطرابلسي**[٢]، الإمام الثقة المُعَمَّر. كان رحالاً، جوَّالاً، صاحبَ حديث، مصنِّف فضائل الصحابة وغيره.

روى عن خلق؛ منهم: أبو عُتبة أحمد بن الفرج الحجازي ـ صاحب بقية، ومحمد بن عيسى بن حيان المدائني ـ صاحب ابن عيينة ـ، وإسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، وعنه خلق ـ أيضاً ـ، منهم: تمَّام، وابنُ جُمَيع، وابن أبي الحديد.

قال عنه الخطيب: ثقة، ثقة، وهو من الشيوخ الذين أكثر عنهم ابنُ منده جداً، حتى قال: كتبت عنه بأطرابلس ألف جزء (ت: ٣٤٣)[٣].

---

(١) روى عنه ابن منده في جميع كتبه، وهو مِنْ أكبر شيوخه، وأكثر روايةً عنه ـ كما أشرت إليه في الترجمة ـ ومن ذلك: في فتح الباب، رقم: (٩٩، ٤٦١)، وفي «المعرفة»، ترجمة رفاعة الجذامي، رقم (٤٠٣)، وفي الإيمان، ح(١٣٤، ١٣٥، ١٣٧)، وفي التوحيد، ح(١٢، ١٩٣، ٢٣٤، ٣٤٤)، وفي الرد على الجهمية، ح(٥٩، ٦٢).
ترجم له كثيرون، ينظر: معجم الشيوخ لابن جُمَيع: (١٥٩)، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠٧، تاريخ الإسلام ٢٥/ ١٨٤، لسان الميزان ١/ ٦٧٠.

(٢) نسبة إلى أطرابلس، وقد تقدم التعريف بها، ص(٥٢).

(٣) روى عنه ابن منده في كتبه كلها في مواضع كثيرة، منها: في الفتح الباب، رقم: (٤٣٧، =

٣ ـ محمد بن يعقوب بن يوسف بن مَعْقِل بن سنان، أبو العباس الأموي، مولاهم السِّناني، المَعْقِلي، النيسابوري، المشهور بالأصم[١].

رحل به أبوه إلى الآفاق، فسمع أُسيدَ بنَ عاصم، وعباساً الدُّوريَّ، والصَّغاني، ومن ابنِ عبد الحكم، والرَّبيع بن سليمان المرادي، وغيرهم كثير، وعنه: الإمام أبو بكر الإسماعيليُّ، وأبو عبد الله الحاكم، الذي أفاض في الحديث عن مناقبه، وفضائله، وأخباره[٢]، وهو من أكابر شيوخ ابن منده، فقد روى عنه ألف جزء (ت: ٣٤٦)[٣].

٤ ـ الهيثم بن كُلَيب بن سُريج بن مَعْقِل، أبو سعيد الشَّاشِي، البِنْكَثي[٤]**، التركي صاحب المسند**، الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال، صاحب المسند الكبير.

= ٤٨٠، ١٦٩٧) وفي الإيمان، ح(٣٥، ٤٠، ١٤٧، ٢٦٤)، وفي الرد على الجهمية، ح(٢٤، ٧٠، ٨٦)، وفي «المعرفة»، ترجمة بشير بن أكّال المعاوي: (٦٩)، ينظر: معجم الشيوخ لابن جميع: (٢٦٩)، تاريخ دمشق ١٧/ ٦٨، السير ١٥/ ٤١٢.

(١) قال الذهبي في السير ١٥/ ٤٥٢: «وجميع ما حَدّثَ به إنما رواه مِنْ لفظه؛ فإن الصمم لحقه وهو شاب له بضعٌ وعشرون سنة ـ بعد رجوعه مِن الرحلة ـ ثم تزايد به واستحكم، بحيث إنه لا يسمع نهيق الحمار، وقد حدَّث في الإسلام ستاً وسبعين سنة»، **قلت**: حقاً! إن الإعاقة إنما هي إعاقة العقل والقلب، لا البدن، ولا الجوارح، **فاللهم ارزقنا همةً عليّة، نترقى بها في معالي الرُّتَب**.

(٢) نقل الذهبي مِنْ ذلك شيئاً طيباً في السير ـ وستأتي الإحالةُ إليه ـ ومِنْ مُلَحِهَا، قول الحاكم: «حضرت أبا العباس يوماً في مسجده، فخرج ليؤذن لصلاة العصر، فوقف موضع المئذنة، ثم قال ـ بصوت عال ـ: أخبرنا الربيع بن سليمان، أخبرنا الشافعي، ثم ضحك، وضحك الناس، ثم أذن»!

(٣) روى عنه في «المعرفة»، ترجمة أوسط بن عمر البجلي: (٢)، وفي الفتح ـ في مواضع، منها ـ: (٢٢، ١٢٨، ٥٨٢)، وفي الإيمان ـ في مواضع، منها ـ: ح(٦٦، ١٢٩، ٢٨٢، ٤٧٠، ١٠٥٥)، وفي التوحيد ـ في مواضع، منها ـ: ح(٢٦، ٣٦، ١١٧، ١٥٤، ١٧٠)، ينظر: معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: ١/ ٤٩٨، الإرشاد ٣/ ٨٥٥، تاريخ دمشق ٥٦/ ٢٨٧، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٥٢.

(٤) بكسر الباء الموحدة، وسكون النون، وفتح الكاف، وفي آخرها الثاء المثلثة، هذه النسبة إلى بنكث، وهي قصبة الشاش، منها: أبو سعيد الهيثم بن كُلَيب الشاشي البِنْكَثي. كان أصله من ترمذ، سكن بنكث، فنسب إليها ـ كما في اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ١٨١ ـ، =

سمع أبا جعفر ابن المنادي، وعباس بن محمد الدُّوري، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وطبقتهم. وحدَّث عنه: علي بن أحمد الخُزاعي، ومنصور بن نصر الكاغدي وآخرون، وهو من أكابر شيوخ أبي عبد الله، وأحد شيوخه الأربعة الذين روى عنهم ألف جزء (ت:٣٣٥)[(١)].

* تلاميذه:

تتلمذ على «ابن منده» رَحِمَهُ اللَّهُ عددٌ كبير من العلماء، وكثُرَ الآخذون عنه جداً، وليس هذا بغريب على من عَرف مكانته ومنزلته العلمية.

وسأُورد بعضَ أسمائهم مُعرِّفاً بهم بإيجاز:

١ ـ إبراهيم بن محمد بن حمزة بن عُمارة، أبو إسحاق الأصبهاني، المحدِّث والحافظ الكبير، (ت:٣٥٣)[(٢)].

٢ ـ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، أبو نعيم الأصبهاني، الحافظ الكبير، صاحب التصانيف؛ منها: «حلية الأولياء»، و«دلائل النبوة»، و«معرفة الصحابة»، (ت:٤٣٠)[(٣)]. وقد كان لمسألة اللفظ أثرٌ في وجود وَحشةٍ بينه وبين شيخه ـ كما تقدم إيضاحُه قبل قليل ـ ومن أراد أن يقف على أثر هذه الوحشة، فليقرأ في كتاب «المعرفة» لأبي نعيم.

٣ ـ أحمد بن الفضل، أبو بكر الباطرقاني الأصبهاني، الإمام الحافظ، مُحدِّث جرجان، (ت:٤٦٠)[(٤)].

٤ ـ حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي، أبو القاسم السهمي، الإمام

= وينظر: معجم البلدان ١/ ٥٠٠.

(١) روى عنه ابن منده في فتح الباب، رقم: (١٣١، ٩٩٤)، وفي الإيمان، ح(١٠١٧)، وفي «المعرفة» في مواضع كثيرة ـ أكثرها صرّح فيها بأنه يروي عنه إجازةً ـ منها: ترجمة الأسود اليمامي (١٣)، وفي التوحيد، ح(١٤٤)، إلا أنه تصحَّف اسمه هنا إلى: شريح بن كليب.

(٢) ينظر: السير ١٦/ ٨٣، تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١٧/ ٤٥٣، المرجع السابق ٣/ ١٩٥.

(٤) ينظر: السير ١٨/ ١٨٢.

الحافظ، محدِّث جرجان، (ت: ٤٢٨)[١].

٥، ٦، ٧، ٨ ـ أبناؤه الأربعة ـ الذين سبقت الإشارة إليهم ـ: عبد الرحمٰن، وعبد الوهاب، وعبد الرحيم، وعبيد الله.

٩ ـ محمد بن عبد الله الضَّبِّي الطَّهماني، أبو عبد الله الحاكم، النيسابوري، أشهر من نار على عَلَم، صاحب: «المستدرك»، فهو تلميذه وشريكُه في كثيرٍ من الشيوخ، (ت: ٤٠٥)[٢].

* مؤلفاته:

سبق في أكثرَ من إشارة من إشارات المترجمين له اتفاقُهم على أنه كان كثيرَ التصنيف، حتى قال الذهبي: «صاحبُ التصانيف، طوّف الدنيا، وجمع وكتب ما لا ينحصر»[٣].

ولعل في القصة الآتية ما يؤكد هذا الأمر ـ أيضاً ـ فقد حكى حفيد المترجَم، الحافظ يحيى بن عبد الوهاب هذه القصة، فقال:

«كنت يوماً مَعَ عمي عُبيد الله في طريق نيسابور، فلما بلغنا بئر مِجَنَّة، قال عمي: كنت هاهنا مرةً، فعرض لي شيخٌ جمّال، فقال: كنت قافلاً من خراسان مَعَ أبي، فلما وصلنا إلى هاهنا، إذا نحن بأربعين وِقْراً من الأحمال، فظننا أنها منسوجُ الثياب، وإذا خيمةٌ صغيرة فيها شيخٌ، فإذا هو والدُك، فسأله بعضُنا عن تلك الأحمال، فقال: هذا متاعٌ قلّ من يرغب فيه في هذا الزمان، هذا حديثُ رسول الله ﷺ»[٤].

ولم يكن ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ مجردَ مصنفٍ، بل كان ـ أيضاً ـ شغوفاً بجمع الكتب واقتنائها، ويدلُّ على هذا امتلاكُه خزانةً لكتبه[٥] ـ فقد جاء في ترجمة أبي إسحاق الحبّال[٦] أنه قال: قد تلِفَ بالمطر من كتبي بأكثر من

(١) له ترجمة في السير ١٧/ ٤٦٩.
(٢) له ترجمة في السير ١٧/ ١٦٢.
(٣) العبر ٣/ ٦١.
(٤) السير ١٧/ ٣٧.
(٥) وهذا قليل في ذلك الزمان، ولا يعملها إلا مَنْ ملك كتباً كثيرة.
(٦) ترجمته، والقصة في سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٩٥، ٤٩٩.

خمس مئة دينار، فقال له ابن طاهر: **إن ابن منده عمل خزانة لكتبه!** فقال: لو عملت خزانةً لاحتجت إلى جامع عمرو بن العاص[١]!

وقد بذلت جهداً كبيراً في تتبع مصنفات هذا الإمام من بطون الكتب، والتحقق منها ـ قدر الطاقة ـ والباب مفتوح لإخواني الباحثين لمزيد من البحث والتفتيش، والله الموفق.

والملحوظ أن هذه الكتب ضربت في فنون شتى، فقد صنّف في علوم القرآن، والسنة، والحديث ـ وهي الأكثر ـ والتاريخ، وسأذكر ما وقفت عليه، مرتّباً حسب حروف المعجم، مبيّناً المطبوع منها من غيره، والموجود من المفقود:

وفيما يلي قائمة بأسماء مؤلفاته، مع بيان ما طبع منها، وما هو مخطوط أو مفقود، وما وقع من أوهام في أسمائها (مرتبة على حروف المعجم)[٢]:

١ ـ **أحاديث إبراهيم بن أدهم الزاهد**: ذكره السمعاني، وابن حجر[٣] (مطبوع).

٢ ـ **أحاديث صفوان بن سليم**: ذكره السمعاني[٤] (مفقود).

---

(١) الجامع المشهور في مصر، تنظر أخباره في معجم البلدان ٤/ ٢٦٥.

(٢) والعمدة في ترتيبها على أحد أمرين:
الأول: الاسم الذي طبع به الكتاب.
الثاني: إذا لم يطبع، فالاسم الذي اشتهر به عند أهل العلم.

(٣) ووقع تسميته: مسند إبراهيم بن أدهم، كما في المجمع المؤسس لابن حجر ٢/ ٦٦، وهو مطبوع بهذا الاسم، طبع بتحقيق مجدي السيد إبراهيم، نشر مكتبة القرآن، مصر، وسمّاه في المعجم المفهرس: (٢٢٣) بـ«جزء فيه مسانيد إبراهيم بن أدهم».
وهذا الكتاب من مسموعات السمعاني عن شيخه نوشتكين بن عبد الله الأصبهاني، كما في «المنتخب من معجم شيوخه» ٣/ ١٧٩٧، وينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٣٤٧، والتحبير في المعجم الكبير ٢/ ٣٤٩، ومن مسموعات ابن حجر ـ أيضاً ـ كما في المجمع المؤسس لابن حجر ٢/ ٦٦، والمعجم المفهرس: (٢٢٣).

(٤) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٤٢٧، ١٤٦٧.

٣ ـ **أحاديث عبد العزيز بن رفيع**: ذكره السمعاني[(١)] (مفقود).

٤ ـ **أحاديث عمرو بن دينار**: وهو أحد ما قرأه السمعاني على شيخه تميم بن أحمد البقال[(٢)] (مفقود).

٥ ـ **أسامي مشايخ البخاري**: ويسميه بعضهم: تسمية المشايخ، فهما كتاب واحدٌ لا كتابين، وستأتي دراسة هذا الكتاب قريباً[(٣)] (مطبوع).

٦ ـ **الأشربة**: أشار إليه ابن منده في كتابه «الإيمان»[(٤)] (مفقود).

٧ ـ **الأمالي**[(٥)]: وهي عدة مجالس حديثية أملاها ابن منده، صرّح بذلك السمعاني في ترجمة شيخه محمد بن عمر الأصبهاني[(٦)]، وأكبر رقم وقفت عليه من عدد هذه المجالس هو: سبعة وثمانون، كما يفيده كلام السمعاني في ترجمته لشيخه محمد بن عمر بن محمد الخياط[(٧)].

---

(١) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٢/ ٧٥٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/ ٥٠٢.

(٣) في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الأول.

(٤) ينظر: الإيمان ١/ ١٧٢.

(٥) توجد نسخة منه في مكتبة الظاهرية، مجموع ٣/٣٥ (القسم الثالث، من ٢٤أ ـ ٥٢ب في القرن السادس الهجري)، ٤/٤١، (من ٤٩أ ـ ٥٣أ في القرن السادس الهجري)، ٩/٥٦ (من ١٧٧أ ـ ١٨٠أ، في القرن السابع الهجري).
ينظر: السير (١٨/ ٣٠٢، ١٩/ ٣٣)، وفهرس المكتبة الظاهرية للشيخ محمد ناصر الدين الألباني: (١١٩)، وتاريخ التراث العربي (١/ ٤٤٠).
وعندي صورة من نسخة الظاهرية لبعض أماليه، صورتها عن مصورات الجامعة الإسلامية، وقد أفدت منها في الفصل الثاني من الباب الرابع فيما يتعلق بفقه السنة عند ابن منده.

(٦) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٥١٩، وينظر: التحبير في المعجم الكبير ١/ ٨٦.

(٧) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٥١٩، وقد سمع السمعاني كثيراً من هذه المجالس، ينظر: «المنتخب من معجم شيوخه» ٢/ ١٠٦٦، ١١١٩، ١١٥٨، ٣/ ١٣٠١، ١٤٦٢، ١٥١٢، ١٥١٩، ١٥٧٤، ١٦٩٣، ١٧٤١، ١٨٦٩، ١٨٧٧، ١٩٠٥، ١٩٠٦ [وهذه المواضع الأربعة الأخيرة رواها عن نساء من شيوخه].
وينظر: التحبير في المعجم الكبير ١/ ٨٦، ٢/ ١٠، والأنساب ٤/ ٨٥، و«السير» ١٨/ ٣٠٢ [مهم في ترجمة الوركانية]، والميزان ٢/ ١٤٥ فقال: رواه ابن منده في أماليه =

وأفاد الحافظ الذهبي بنفسه، وبما نقله عن السمعاني، بأن عائشة بنت حسن بن إبراهيم الوركانية كان تكتب الإملاء عن أبي عبد الله ابن منده بخطها[١]، وقد سمع الحافظ العلائي ـ كما في «إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة» ـ[٢]، والحافظُ ابن حجر بعضَ هذه الأجزاء. (أكثره مفقود، وتوجد منه بعض المجالس مخطوطة).

٨ ـ **الإيمان على رسم الاتفاق والتفرد**[٣][٤]: وكأن تصنيفه كان قبل كتاب التوحيد؛ لأنه قال في كتاب التوحيد ـ بعد أن ساق جملة من الأحاديث ـ: وقد تقدم طرقه في كتاب الإيمان[٥] (مطبوع).

٩ ـ **تاريخ أصبهان**: ذكره الحاكم ـ فيما نقله الذهبي[٦] ـ والسمعاني، وابن خلكان، والذهبي ـ ووصفه بأنه كبير جداً، وابن كثير، والصفدي، وابن حجر[٧]، وسماه السيوطي «أخبار أصبهان»، ولم أر مَنْ وافقه على

= (ترجمة سعيد بن صالح)، وفي لسان الميزان ٢/ ٤٩٧، ترجمة جنيد بن حكيم.

(١) السير ١٨/ ٣٠٢.

(٢) ١/ ١٨٥.

(٣) جرت عاد ابن منده: أن يضيف جملة (على الاتفاق والتفرد) في تسمية بعض كتبه، فقد سمى كتابه التوحيد بـ«كتاب التوحيد، ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد»، والإيمان بـ«كتاب الإيمان على الاتفاق والتفرد»، وكذلك سمى كتابه الطهارة، وقد بيّن د.علي الفقيهي ـ في مقدمة تحقيقه لكتاب «الإيمان» لابن منده ١/ ٨٤ ـ وجه هذه التسميات، فقال:

«وبدراسة الكتاب تبين لنا معنى قوله: «على رسم الاتفاق والتفرد»، وأنه **يقصد من الاتفاق**: أن يتفق الشيخان على إخراج الحديث الذي يستدل به.

وكلمة رسم: أن يأتي الحديث على شرطهما، أو على شرط أحدهما، أو على شرط أحد من الأئمة.

ويقصد بالتفرد: أن يخرج الحديث أحدُهما، أو أحدُ الأئمة.

ولذلك نجده يقول عند إخراج الحديث ـ غالباً ـ: هذا حديث مجمَع على صحته، أو أخرجه البخاري ومسلم، أو أحدهما، أو على رسم الجماعة، أو على رسم البخاري، أو على رسم مسلم، أو على رسم أبي عيسى، أو على رسم النسائي، وهكذا».اهـ.

(٤) طبع عدة مرات بتحقيق أ.د.علي بن محمد الفقيهي، وطبع أول مرة في مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ثم نشرته مؤسسة الرسالة. وله عدة طبعات.

(٥) التوحيد ٢/ ٣٢.

(٦) السير ١٧/ ٣٦.

(٧) ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٩، السير ١٧/ ٣٣، الأنساب ٢/ ٢٦٠، البداية والنهاية =

هذه التسمية، فلعله انتقل ذهنه إلى كتاب أبي نعيم المشهور[(١)] (مفقود).

١٠ ـ **تاريخ النساء**: ذكره ابن نقطة، وابن ناصر الدين، وابن حجر، والعيني[(٢)] (مفقود).

١١ ـ **التفسير**[(٣)] (مفقود).

١٢ ـ **التوحيد ومعرفة أسماء الله** ﷻ، وصفاته على الاتفاق والتفرد[(٤)] (مطبوع).

١٣ ـ **الجزء السادس من فوائد ابني أبي دجانة**: وهو من تخريج ابن منده، كما نص عليه الحافظ ابن حجر[(٥)] (مفقود).

١٤ ـ **جزءٌ في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة**: ذكره الزركشي[(٦)]، والعراقي في معرض الرد عليه في وصف الشيخين بالتدليس[(٧)] (مفقود).

١٥ ـ **جزء في الذب عن عكرمة**: وسماه الذهبي «جزء في صحة حديث عكرمة»، وذكره ابن حجر، والسخاوي[(٨)]، وستأتي دراسة هذا الجزء لاحقاً[(٩)] (مفقود).

= ١٥/٥١٣، الوافي بالوفيات ٦/١٢٦، الدرر الكامنة ٣/١٦٠، تهذيب التهذيب ١/٥٨.
(١) ينظر: اللالئ المصنوعة ٢/١٠٨، ١٧٩.
(٢) ينظر: تكملة الإكمال ٣/٥٨٣، ٥٨٤، توضيح المشتبه ٢/٣١، فتح الباري ٧/١٥٠، تهذيب التهذيب ١٢/٥٠٤، عمدة القاري ١٦/٢٩١.
(٣) ذكره ابن منده نفسه في كتابه «الإيمان» ٢/٣٧٧ ح(٦٩٠).
(٤) طبع عدة مرات بتحقيق أ.د. علي بن محمد الفقيهي، وطبع أول مرة في مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ثم نشرته مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية.
(٥) ينظر: المعجم المفهرس: (٢٨٠).
(٦) نكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح ٣/٥٠٧.
(٧) ص(٣٤)، وينظر: تعريف أهل التقديس: (٩٠ ـ ٩٣)، وتعليق ابن حجر على هذه المسألة في فتح الباري ١٠/٥٣ عند شرح الحديث رقم: (٥٥٩٠).
(٨) السير ٥/٣١، هدي الساري: (٤٤٦)، فتح المغيث ٢/٢٧.
(٩) في المبحث الرابع من الفصل الأول في الباب الأول.

١٦ ـ **جزء من حديث عنبسة**: ذكره الحافظ ابن حجر[(١)] (مفقود).

١٧ ـ **جزء من روى هو وولده وولد ولده**: ذكره صاحب كشف الظنون[(٢)] (مفقود).

١٨ ـ **جزء من مسانيد فراس بن يحيى الكوفي، وهارون بن سعد العجلي**: ذكره السمعاني[(٣)] (مفقود).

١٩ ـ **الدعاء**: نص عليه ابن منده في كتابه التوحيد[(٤)] (مفقود).

٢٠ ـ **دلائل النبوة**: ذكره السمعاني، وهو أحد مسموعاته، وابنُ حجر[(٥)] (مفقود).

٢١ ـ **الرد على الجهمية**[(٦)] (مطبوع).

٢٢ ـ **الرد على اللفظية**: ويختصر بعض العلماء اسمه، فيقول: «جزء في مسألة اللفظ». ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع «الفتاوى»[(٧)]، والذهبي في «السير»[(٨)] (مفقود).

٢٣ ـ **الزكاة**: ذكره ابن منده نفسه في كتابه «التوحيد»[(٩)] (مفقود).

---

(١) ينظر المعجم المفهرس: (٧٩، ٣٢٨). (٢) كشف الظنون ١/ ٥٨٩.

(٣) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٣٩٢.

(٤) حيث قال في ٢/ ٢٩٧ بعد ح(١٤٦) ـ بعد أن أشار إلى جملة من طرق الحديث ـ: «... أخرجناها في **كتاب الدعاء**».

(٥) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٢/ ٧٦٦، والتحبير في المعجم الكبير ١/ ٢٦٢، والإصابة ٢/ ١٧٦.

(٦) طبع أكثر من مرة بتحقيق أ.د. علي بن محمد الفقيهي، وأحسن نشرة له نشرة مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية.

(٧) هكذا سماه ابن تيمية في مجموع الفتاوى، فقال في سياق حديثه عن مسألة اللفظ ـ ١٢/ ٢٠٩ ـ: «ووقع بين ابن منده وأبي نعيم ـ بسبب ذلك ـ مشاجرةٌ، حتى صنف أبو نعيم كتابه في الرد على الحروفية الحلولية، وصنف أبو عبد الله كتابه في **الرد على اللفظي**»، بينما لم يسمه في ٧/ ٦٦٠، بل قال ـ في معرض ذكره لمن نقل كلام الإمام أحمد في مسألة اللفظ ـ: «وقد ذكر كثيراً من ذلك: أبو عبد الله ابن منده فيما صنفه في مسألة اللفظ»، وهذا ـ كما هو ظاهر ـ على سبيل الاختصار، والكتاب مفقود.

(٨) السير ١٧/ ٤١. (٩) التوحيد ٣/ ٢٧٢.

٢٤ ـ شروط الأئمة، رسالة في بيان فضل الأخبار، وشرح مذاهب أهل الآثار، وحقيقة السند وتصحيح الروايات. وستأتي دراسة هذا الكتاب لاحقاً، وما يتعلق باسمه الصحيح[(١)] (مطبوع).

٢٥ ـ **السنة**: ذكره ابن تيمية، وابن حجر[(٢)] (مفقود).

٢٦ ـ **شرح الرسالة**: أي رسالته في شروط الأئمة، السالفة برقم (٢٤)[(٣)] (مفقود).

٢٧ ـ **الصفات**: ذكره الذهبي في «العلو»[(٤)] (مفقود).

٢٨ ـ **الصلاة**: أشار إليه ابن منده في كتابيه التوحيد، والإيمان[(٥)] (مفقود).

٢٩ ـ **الطهارة بالاتفاق والتفرد[(٦)] على رسم أهل المعرفة بالآثار وصحيح الأخبار**: ذكر اسمه كاملاً ابن دقيق في «الإمام»[(٧)]، ونقل عنه ابن حجر، والعيني[(٨)] (مفقود).

٣٠ ـ **عوالي سفيان بن عيينة**: ذكره الحافظان: الذهبي، وابن حجر، وغيرهما، وذكر ابن حجر أنه «من تخريج أبي عبد الله ابن منده لنفسه، وفيه ثلاثة عشر مجلساً»[(٩)] (مفقود).

---

(١) في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني، وينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٣٩٢.

(٢) ينظر: العقيدة الأصفهانية: (٤٩)، ومجموع الفتاوى ٥/ ٢٤، ومنهاج السنة النبوية ٢/ ٣٦٥، الدرر الكامنة ٥/ ٢٧٨.

(٣) ينظر: شروط الأئمة: (١٧، ٥٨، ٧١).

(٤) ينظر: «العلو للعلي الغفار»: (٢٣٥)، السير: ١٧/ ٣٣.

(٥) التوحيد ٣/ ٨٣، الإيمان ١/ ٢٨٠.

(٦) ينظر: تعليق محقق الإمام؛ فهو مهم لنقله في موضعه ١/ ٩٨.

(٧) «الإمام» ١/ ٩٨.

(٨) ينظر: فتح الباري: ١/ ٣٠٨، ٣/ ٣٦٥، ٤/ ١٧٨، ٨/ ٣٥٩، ٩/ ٣٠١، تغليق التعليق ٢/ ١٣٦، والعمدة للعيني ٣/ ١١٧.

(٩) ينظر: السير ٨/ ٤٦٦، والمجمع المؤسس ٢/ ١٥٣ ـ وهو أحد مسموعات ابن حجر ـ، والمعجم المفهرس: (٢٩٨)، الرسالة المستطرفة: (١٦٤).

٣١ ـ **غرائب إسحاق بن إبراهيم بن شاذان**: نص الحافظ العلائي على أنه لأبي عبد الله في مشيخته المسومة بـ«إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة»[(١)]، وذكر أنه في جزئين (مفقود).

٣٢ ـ **غرائب شعبة**[(٢)]: وقد حكى الكتاني في «الرسالة» قولاً في أنه لابنه أبي عمر عبد الوهاب[(٣)]، والصواب أنه لوالده؛ لما يلي:

أ ـ أن الحافظ العلائي نصّ على أنه لأبي عبد الله في «إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة»[(٤)].

ب ـ أن الحافظ ابن حجر نصّ في «التهذيب» على نسبته إليه، فقال: «وروينا في «غرائب شعبة» لأبي عبد الله ابن منده»[(٥)].

ج ـ أن الحافظ ابن حجر نص ـ أيضاً ـ على أنه رواها بالإجازة عن فاطمة بنت محمد التنوخية ـ بإسنادها ـ عن عمرو بن أبي عبد الله ابن منده، عن أبيه، كما في المجمع المؤسس، والمعجم المفهرس[(٦)].

د ـ أن الحافظ السخاوي ذكر في ترجمته لشيخه الحافظ أنه رتَّب غرائب شعبة لابن منده. فإذا ضممنا هذا لكلمة ابن حجر في التهذيب، ترجَّح أنه له، ولا يضر عدم تصريح السخاوي بأنه لأبي عبد الله، فقد تبيّن لي من خلال معايشتي لهذا البحث، والنظر الطويل في ترجمته، أنه إذا أطلق ابن منده، فالمراد به أبو عبد الله، والله أعلم[(٧)]، وهو (مفقود).

---

(١) ١/ ١٨٥.

(٢) وقد رتبه الحافظ ابن حجر، كما في «الجواهر والدرر» للسخاوي ٢/ ٦٦٤.

(٣) الرسالة المستطرفة: (١١٣)، حيث قال: «وكتاب غرائب شعبة. . ، ولأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، **وقيل**: **لولد** أبي عمرو عبد الوهاب. وهي في أربعة أسفار».

(٤) ١/ ١٨٥.

(٥) ٣/ ١٢٠.

(٦) المجمع المؤسس ٢/ ٤٢٧، المعجم المفهرس: (٣٢٩).

(٧) وقد جزم محقق «تغليق التعليق» بأنه لأبي عبد الله، ولم يذكر حجته.

وينظر: فتح الباري: ٣/ ٣٦٥، ٤/ ١٧٨، ٨/ ٣٥٩، ٩/ ٣٠١، وعمدة القاري ١١/ ٤١، ١٨/ ٢٩٩، فهرس الفهارس والأثبات ١/ ٣٣٦.

٣٣ ـ **فتح الباب في الكنى والألقاب**: هكذا طبع الكتاب بهذا الاسم، والاسم الأقرب إلى الصواب ـ كما بينته عند دراستي للكتاب[(١)] ـ هو: «الأسامي والكنى» (مطبوع).

٣٤ ـ **الفتن**: ذكره ابن منده في كتابه «الإيمان»[(٢)] (مفقود).

٣٥ ـ **الفوائد**: وهي ثلاثون جزءاً، انتخبها على محمد بن إبراهيم الدمشقي[(٣)]، ذكرها السمعاني، والذهبي[(٤)].

٣٦ ـ **المسند**: ذكره ابن حجر في «الهدي»[(٥)] (مفقود).

ـ **مسند إبراهيم بن أدهم الزاهد**: تقدم في «أحاديث إبراهيم بن أدهم».

٣٧ ـ **معجم شعبة**: كذا سمّاه ابن عبد الهادي. وأما الذهبي، فقد ذكره باسم «الرواة عن شعبة»، وكأن تسمية ابن عبد الهادي أقرب؛ لأن سياق كلمة الذهبي جاء ـ عندما ذكر جملة كبيرة من تلاميذه ـ فقال: «استفدت أسماءهم من خط الحافظ أبي عبد الله ابن منده، فإنه سوّد كتاب الرواة عن شعبة، وخرّج لكثير منهم»، فهو لم يقصد ـ فيما يظهر ـ ذكر اسمه، بخلاف كلمة ابن عبد الهادي، فإنه قال: «ولم يذكر الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده في معجم شعبة»، والله أعلم[(٦)] (مفقود).

٣٨ ـ **معرفة الصحابة**: وهو من أشهر كتبه على الإطلاق، وقد عوّل

---

(١) في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الأول.

(٢) ينظر: الإيمان ٢/١٤٨ في تعليقه على ح(٣٣٩)، وفي ٣/١٥٧ ح(٩٩٤)، وفي ٣/١٥٨ ح(٩٩٦).

(٣) له ترجمة في السير ١٦/٥٩.

(٤) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/١٧٢٠، التحبير في المعجم الكبير ٢/٢٩٩، تاريخ دمشق ٥٢/٢٩، «العبر» ٢/٣١٨، أحداث سنة ٣٥٨، حيث قال: «وفيها توفي محدث دمشق **خرج له ابن منده الحافظ ثلاثين جزءاً**، وأملى مدة»، السير ١٥/٦٢، ١٦/٥٩، شذرات الذهب ٣/٢٧، تهذيب التهذيب ١١/٣٨٧.

(٥) هدي الساري: (٤٦١).

(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/٢٠٥، تعليقةٌ على كتاب العلل لابن عبد الهادي: (١٥٧).

عليه العلماء من بعده، وقد يذكره بعض المؤلفين[١] في أسماء الكتب بـ«أسماء الصحابة»، وهو الكتاب نفسه، فظنه بعض الباحثين ـ تبعاً لمن سرد أسماء كتبه ـ كتاباً آخر، وستأتي دراسته مفصلة إن شاء الله[٢] (مطبوع)[٣].

٣٩ ـ **المنتقى من حديث أبي العباس الجُمَحي**: ذكره الكتاني في «الذيل»[٤] (مفقود).

٤٠ ـ **الناسخ والمنسوخ**[٥]: (مفقود).

٤١ ـ **النفس والروح**: ذكره ابن تيمية، وغيره[٦] (مفقود).

---

(١) كصاحب «كشف الظنون» ١/ ٨٩، ٢/ ١١٠٣، الذي ساقه في جملة ذكره لبعض الكتب المصنفة في «الصحابة»، وذكر أن أبا موسى ذيّل عليه، **وهو كتاب «المعرفة» نفسه قطعاً**، فلا أدري لماذا عدّه بعض الباحثين كتاباً آخر؟!
ولئن كان حاجي خليفة قصّر في عدم ذكر التسمية الصحيحة، أو المشهورة للكتاب، فكان على الناظر في كلامه التحقق من ذلك، خصوصاً وأن المتأخرين قد أكثروا من النقل عن ابن منده في هذا الباب، ولو كان له كتابان، لاحتفَوْا به كما احتفَوْا بكتابه المعرفة، وينظر: فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة: (٧٨)، رقم (٢١٣).

(٢) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول.

(٣) طبع الكتاب لأول مرة ـ سنة ١٤٢٦هـ ـ وأنا في مراحل بحثي الأخيرة. وقد صدر في جزئين، بتحقيق د.عامر حسن صبري، ونشرته جامعة الإمارات العربية المتحدة.

(٤) ذيل مولد العلماء: (٩٦)، وجاء فيه: «وكان ـ الجمحي ـ ثقة نبيلاً، انتقى عليه أبو عبد الله ابن منده الحافظ جزءين».

(٥) ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ١٥/ ٥١٣، وعمر كحالة في «معجمه» ٩/ ٤٢.

(٦) ذكره ابن تيمية ـ كما في مجموع الفتاوى ٤/ ٢١٧ ـ ووصفه بقوله: «وصنف الحافظ أبو عبد الله ابن منده في ذلك كتاباً كبيراً في الروح والنفس، وذكر فيه من الأحاديث والآثار شيئاً كثيراً»، ولابن كثير نحوٌ من هذا الكلام، حيث قال ـ ٣/ ٦٢ في تفسيره للآية (٨٢) من سورة الإسراء ـ: «وقد تكلم الناس في ماهية الروح، وأحكامها، وصنفوا في ذلك كتباً، ومِنْ أحسن مَنْ تكلم على ذلك: الحافظُ ابن منده في كتاب سمعناه في الروح».
وينظر: فتاوى ابن تيمية: ٥/ ٤٤٢، ٤٥١، العلو للعلي الغفار، للذهبي: (٢٣٥)، «الصارم المنكي»: (٢٢٨)، و«الروح»، لابن القيم، نقل عنه عدة نصوص، منها في: (٣٠، ٤٦)، تسلية أهل المصائب للمنبجي (ت:٧٨٥) في: (٢١٧)، «هدي الساري»، لابن حجر: (٧٢)، والألوسي في الآيات البينات في عدم سماع الأموات: (٨٤).

٤٢ ـ نقد لمسند أبي حنيفة[١]: هذا هو الأصح في اسمه، وليس اسمه: (رواية لمسند أبي حنيفة) أو (مسند أبي حنيفة)، فإن هذا الكتاب ليس له، كما سيأتي. (مفقود).

٤٣ ـ الهادي الشادي: ذكره السمعاني في عدة مواضع من كتبه[٢] (مفقود).

وبعد:

فهذا ما استطعت الوقوف عليه من الكتب التي صحَّت نسبتُها إلى ابن منده من كتبه المخطوطة والمطبوعة والمفقودة، وهناك كتابان لم يتبين لي الجزم بأنهما للمصنف، هما:

١ ـ كتاب القنوت[٣]: نسبه إليه العيني في «العمدة»، والسخاوي، والسيوطي، إلا أنهم لم يحددوا لمن هو من آل منده[٤]، وإن كانت العادة جرت ـ كما أشرت سابقاً ـ إلى أنه إذا أُطلق ذكرُ ابن منده، فالمتبادر إلى الذهن هو الإمامُ أبو عبد الله، ولكنني لا أجزم بنسبته إليه، وإن كنت أميل إلى ذلك.

٢ ـ كتاب الأرداف: كذا سماه العيني في «العمدة»، وبعضهم يسميه، فيقول: «أسماء من أردفهم النبي ﷺ»[٥]، ثم تبين لي بعد وقت من كتابة

---

(١) قد ذكر الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في فهرسته لدار الكتب الظاهرية، ص(١٢٠) أنه وجدت منه ورقتان فيها نقد لأبي حنيفة، في الأولى منهما العنوان الآتي: قول الثقات في أبي حنيفة، وشهادتهم عليه، والكشف عن مساويه»، مجموع/ ٦٢، من (ق ١٤٤ ـ ١٤٥)، وينظر: تاريخ التراث العربي لسزكين ٣/ ٢٢٩.

(٢) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٢/ ٧٥٦، ١٠٥٨، والتحبير في المعجم الكبير ١/ ٢٥٥.

(٣) صنّف جماعة من الأئمة كتاباً بنفس هذا الاسم، وهم: الحاكم، والخطيب البغدادي، وأبو موسى المديني، ينظر: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ١/ ٢١٩، السير ٢١/ ١٥٤، نصب الراية ٢/ ١٢٤، ١٣٢، التلخيص الحبير ١/ ٢٤٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦١، عمدة القاري ٧/ ٢١.

(٤) ينظر: عمدة القاري ٧/ ٢٢، فتح المغيث ٣/ ٣٢٦، تدريب الراوي ٢/ ٦٠١.

(٥) ينظر: عمدة القاري ٩/ ١٢٤، ١٤/ ١٦١، ٢٢/ ٧٩، وفتح الباري ١٠/ ٣٩٨.

هذه الأسطر أنه ليس له قطعاً، بل هو لحفيده أبي زكريا يحيى ابن منده، وقد اطلعت عليه مطبوعاً[(١)]، واسمه الكامل: «كتاب فيه معرفة أسامي من أردفهم النبي ﷺ»، وهو جزء صغيرٌ، ذكر فيه مؤلفه ـ بأسانيده ـ سبعةً وثلاثين رجلاً أردفهم النبي ﷺ، ولم يذكر فيه زوجاتِه الطاهرات، رضوان الله عليهن.

ومن أشهر الكتب التي نُسبت إليه، ولا تثبت تلك النسبة، اثنان:

الأول: «مسند أبي حنيفة»:

فقد نسبه بعض الباحثين إليه، بل وخلط بينه وبين كتابه في نقد المسند المنسوب إلى أبي حنيفة رحمه الله[(٢)].

وبرهان الوهم في نسبة هذا الكتاب إلى ابن منده: أن هذا الكتاب إنما هو أحد مرويات ابن منده عن شيخه عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي، وقد نصَّ ابن حجر في أكثرَ من موضع أنه للحارثي، وليس لابن منده.

وإليك عبارة الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس»، فقد قال ـ في ضمن سياق مروياته عن شيخه سراج الدين محمد بن محمد التكريتي ـ: «وقرأت عليه...، وقطعةً من مسند أبي حنيفة، **جمع الأستاذ أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي**»[(٣)]، وقد ذكر صاحب «طبقات الحنفية» الحارثيَّ في طبقات الحنفية[(٤)].

ثم وقفتُ بعد مدة على ما يؤكد ذلك في كلام الذهبي في ترجمة الحارثي من «الميزان»، فقال: «وقد جمع مسنداً لأبي حنيفة»[(٥)]، وقال في السير: «**ألّفَ مسنداً لأبي حنيفة** ـ الإمام ـ وتعب عليه، ولكن فيه أوابد، ما

(١) بتحقيق يحيى مختار غزاوي.
(٢) ينظر ـ مثلاً ـ مقدمة محقق كتاب «أسامي مشايخ البخاري»: (١٣).
(٣) «المجمع المؤسس» ٢/ ٤٨٢، وينظر: المعجم المفهرس: (٢٧١).
(٤) طبقات الحنفية: (٢٨٩).
(٥) الميزان ٢/ ٤٩٧.

تفوَّه بها الإمام، راجت على أبي محمد»[(١)].

الثاني: «جزء في طرق حديث إن لله تسعةً وتسعين اسماً»:

وهذا الجزء نشر وطبع ـ في إحدى نشراته[(٢)] ـ منسوباً إلى ابن منده، وهو غلطٌ بيِّنٌ، والصواب أنه لأبي نعيم الأصبهاني. وقد استوفى محقق الكتاب ـ أثابه الله ـ الأدلة على ذلك[(٣)].

* وفاته:

توفي رحمه الله بعد أربع وثمانين عاماً قضاها في تحصيل العلم، ونشره، والدعوة إلى السنة، والتمسك بها، ومحاربة البدع، في مسقط رأسه، مدينة «أصبهان»، ليلة الجمعة آخر شهر ذي القعدة عام خمس وتسعين وثلاثمائة.

وخالف في ذلك بعضُ المؤرخين، فذكر أنه توفي في صفر عام ستة وتسعين وثلاثمائة. وعلى رأس هؤلاء: أبو عبد الله الحاكم، فيما نقله عنه ابن عساكر[(٤)].

والراجح ـ والله أعلم ـ هو الأول؛ لكون الناقل لوفاته بلدِيُّه وقرينُه: أبو نعيم الأصبهاني، ولهذا ـ والله أعلم ـ لم يذكر ابن أبي يعلى ـ وهو مختص بتأريخ الحنابلة ـ ولا الذهبي ـ في كتبه ـ غيره[(٥)].

وقد ادَّعى أبو نعيم الأصبهاني أنه اختلط في آخر عمره، وقد ردّ هذه الدعوى الحافظ الذهبي، فقال: «قلت: لا نعبأ بقولك في خصمك؛ للعداوة السائرة، كما لا نسمع ـ أيضاً ـ قولَه فيك، فلقد رأيت لابن منده حطاً

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٢٥.

(٢) وهي نشرة مكتبة القرآن بالقاهرة، بتحقيق: مجدي السيد، ومنشورات هذه المكتبة سيئة علمياً، رديئةٌ فنياً.

(٣) التي حققها الأخ الشيخ مشهور بن حسن بن سلمان في طبعته للكتاب التي نشرتها مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة عام ١٤١٣هـ.

(٤) ينظر: المنتظم ٧/ ٢٣٢، تاريخ دمشق ٥٢/ ٣٤، الكامل ٨/ ٣٧.

(٥) ينظر: أخبار أصفهان ٢/ ٢٧٨، طبقات الحنابلة ٣/ ٣٠٠، السير ١٧/ ٣٨، تاريخ الإسلام ٢٧/ ٣٢٠، العبر في خبر من غبر ٣/ ٦١، الوافي بالوفيات ٢/ ١٩١.

مقذعاً على أبي نعيم، وتبديعاً، وما لا أحب ذكره، وكل منهما، فصدوق في نفسه، غيرُ متَّهم في نقله، بحمد الله»[(١)].

ومن حسن الختام الذي قدَّره الله لأبي عبد الله ابن منده: ما نقله الذهبي في «تاريخ الإسلام» عن الباطرقاني ـ راويته، ومن أخص أصحابه ـ قال: «كنت مع جماعة عند أبي عبد الله ـ في الليلة التي توفي فيها ـ ففي آخر نَفَسه قال واحد منا: لا إله إلا الله ـ يريد تلقينَه ـ فأشار بيده إليه دفعتين، أو ثلاثة؛ أي: اسكت، يقال لي مثل هذا!»[(٢)].

وقد أفادتنا بعضُ المصادر أنه بقي يحدث ويملي إلى آخر سنة في حياته، رحمه الله تعالى[(٣)].

وقد رثاه بعد وفاته غيرُ واحد من شعراء وقته وعمره[(٤)].

وصنّفَ أبو موسى المديني كتاباً في مناقبه سماه «الذخيرة والعُدَّة في مناقب أبي عبد الله ابن منده»[(٥)].

رحم الله الإمام أبا عبد الله ابن منده، وجزاه الله تعالى على ما قدم لأمته خير الجزاء، وجمعنا به في دار كرامته ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].



(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٤. (٢) تاريخ الإسلام ٢٧/ ٣٢٤.
(٣) ينظر: جزء الخلال الذي صنفه في ذكر مَنْ أدركهم مِنْ أصحاب أبي عبد الله ابن منده: (٦٠) رقم (٣٢) و(٩٣) رقم (٦٤).
(٤) ينظر: جزء الخلال: (١٠٥) رقم (٧٦).
(٥) ذكره في كشف الظنون ١/ ٨٢٦.

البَابُ الأوَّلُ

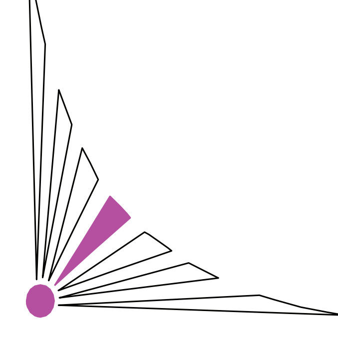
منهج ابن منده في علم الرجال

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: كتبه التي صنفها في علم الرجال

الفصل الثاني: أثره في علم الرجال

الفصل الثالث: دراسة الرواة الذين تكلَّم فيهم جرحاً وتعديلاً



الفَصْلُ الأَوَّلُ

كتبه التي صنفها في علم الرجال

وفيه خمسة مباحث:

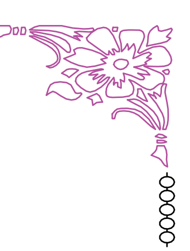
المبحث الأول: معرفة الصحابة

المبحث الثاني: فتح الباب في الكنى والألقاب

المبحث الثالث: أسامي مشايخ البخاري

المبحث الرابع: جزء في الذب عن عكرمة مولى ابن عباس

المبحث الخامس: عنايته بعلم الرجال في مصنفاته الأخرى

المبحث الأول

معرفة الصحابة

المطلب الأول

التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه

من أنواع التصنيف التي قام بها المحدثون: التصنيف في جمع أسماء الجيل المتقدم، والرعيل الأول، الذين صحِبُوا[1] رسول الله ﷺ[2]، لِمَا في تدوين أسمائهم من الأهمية البالغة، والتي يمكن تلخيصُها في الأمور التالية:

الأول: ثبوت شرف الصحبة، والذي يتفرع عنه ثبوت عدالتهم، وما يترتب على ذلك من اعتقاد في شأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وهذا مفصّل في كتب الاعتقاد، وفي صدر بعض الكتب المصنَّفة في الصحابة، وكتب المصطلح[3].

الثاني: تعلق ذلك بمسألة الاتصال والانقطاع، ومن ثم الاحتجاج بما يرويه ذلك الراوي. فمن ثبتت صحبته، فروايته ـ عن النبي ﷺ ـ على

(١) باعتبار أنه مذكور في الصحابة ـ كما هو عُرف أكثر المصنفين في هذا الباب ـ سواءٌ كانت صحبته متفَقاً عليها أو مختلَفاً فيها، أو تبين وهمُ مَنْ ذكره في الصحابة.

(٢) وهذا أبرز، وأشمل صور التأليف في «الصحابة»، وإلا فقد تفنن العلماء في التصنيف الجزئي في هذا الباب، كمن يؤلف في أسماء مَنْ جازوا المائة والعشرين، وفيه جزءٌ صغير ليحيى بن عبد الوهاب ابن منده الأصبهاني (ت:٥١١)، وللحافظ السيوطي جزء في الموضوع نفسه، بعنوان: «ريح النسرين فيمن عاش مِنَ الصحابة مائة وعشرين»، وله «در السحابة فيمن دخل مصر مِنَ الصحابة»، و«مسند المقلين مِنَ الصحابة»، ينظر: كشف الظنون ١/ ٢٣٧، ٣٠٥، ٧٣١، ٩٣٩، ٢/ ١٤٦٤، المعجم المفهرس ١/ ١٤٩، وغير هذا كثيرٌ جداً يصعب حصرها.

(٣) ينظر: فضائل الصحابة، للإمام أحمد، وللإمام النسائي، أصول اعتقاد أهل السنة ٧/ ١٢٣٧، للالكائي، الكفاية: (٤٦)، مقدمة الاستيعاب لابن عبد البر، و«تحقيق منيف الرتبة»، للعلائي، وغيرها كثير.

الاتصال، بخلاف من لم تثبت، فهو في حكم المرسل، والفرق بين حكم النوعين أشهر من أن يشار إليه.

الثالث: وهو بحث أصولي، وهو متعلق بمسألة الاحتجاج بأقوال الصحابة رضي الله عنهم.

الرابع: ثبوت تابعيَّة من روى عن ذلك الذي ثبتت صحبتُه، وهذا له علاقة بمسألة الاحتجاج بمراسيل التابعين رحمهم الله.

ويتبع ذلك ثبوت رتبة تابعي التابعي، فيمن يروي عن هذا التابعي، وهكذا.

من هنا تتابع الأئمة ـ رحمهم الله تعالى ـ منذ القدم على التصنيف في هذا الباب لأهميته البالغة.

وأرى من المناسب ـ هنا ـ أن أورد كلمة الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «الإصابة»، وهو يؤرخ ـ بإجمال ـ للتأليف في هذا الفن، حيث قال:

«وقد جمع في ذلك جمعٌ من الحُفَّاظ تصانيفَ بحسب ما وصل إليه اطلاعُ كلٍّ واحدٍ منهم، فأول من عرفته صنَّف في ذلك: **أبو عبد الله البخاري**[1] أفرد في ذلك تصنيفاً ـ ينقل منه أبو القاسم البغوي وغيره ـ وجمَعَ أسماء الصحابة مضموماً إلى من بعدهم: جماعةٌ من طبقة مشايخه؛ كخليفة بن خياط، ومحمد بن سعد، ومن قرنائه؛ كيعقوب بن سفيان، وأبي بكر بن أبي خيثمة.

وصنَّف في ذلك جمعٌ بعدهم؛ كأبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود، وعبدان.

ومن قبلَهم بقليل؛ كمطَيّن، ثم كأبي علي بن السَّكَن، وأبي حفص بن شاهين، وأبي منصور الماوردي، وأبي حاتم بن حبان، وكالطبراني ضمن

---

(١) وفي إطلاق الأوليَّة هنا تأمُّلٌ، فلابن المديني ـ شيخ البخاري ـ كتاب اسمه «معرفة من نزل مِنَ الصحابة سائرَ البلدان»، قال عنه الكتاني: «في خمسة أجزاء لطيفة»، ينظر: الرسالة المستطرفة: (١٢٧).

معجمه الكبير، **ثم كأبي عبد الله ابن منده**، وأبي نعيم.

ثم كأبي عمر ابن عبد البر، وسمَّى كتابه «الاستيعاب»؛ لظنه أنه استوعب ما في كتب من قبلَه، ومع ذلك، ففاته شيء كثير، فذيّل عليه أبو بكر بن فتحون ذيلاً حافلاً، وذيّل أبو موسى المديني على ابن منده ذيلاً كبيراً.

وفي أعصار هؤلاء خلائقُ يتعسَّر حصرُهم مِمَّن صنف في ذلك ـ أيضاً ـ إلى أن كان في أوائل القرن السابع، فجمع عز الدين ابن الأثير كتاباً حافلاً سمّاه «أسد الغابة»، جمع فيه كثيراً من التصانيف المتقدمة»[(١)].

وكتاب «معرفة الصحابة» للإمام ابن منده ـ كما سبقت الإشارة إليه في كلام الحافظ ابن حجر ـ أحد الكتب المشهورة في هذا الفن، بل وهو أحد الكتب المعتمدة، وقد لقي من الحفاوة والعناية عند أهل العلم شيئاً كثيراً، ما بين مستفيد، ومتعقِّب، ومستدرِك[(٢)].

وسيكون الحديث عن هذا الكتاب في ضوء النقاط الآتية:

أولاً: التعريف بالكتاب:

ويمكن التعريف من حيثُ اسمُه. أما موضوعه، فغنيٌّ عن الإشارة، بله الإيضاح أنه متعلق بتراجم الصحابة رضي الله عنهم[(٣)]، فأقول: لا يشك الباحث أن اسم الكتاب، هو: «معرفة الصحابة». والأدلة على ذلك كثيرة؛ أهمها:

١ ـ أن هذا هو المثبت على النسخة الخطية للكتاب، «فقد جاء بهذا العنوان في القطعتين المخطوطتين المصوَّرتين من المكتبة الظاهرية، وهما الجزء السابع والثلاثون، والجزء الثاني والأربعون»[(٤)].

٢ ـ أن جماعةً من الأئمة والحفَّاظ الذين جاؤوا بعده نصّوا على اسمه

---

(١) الإصابة ١/٢.
(٢) وسيتضح هذا من خلال ما سيأتي، في هذا المطلب، والمطلب الثاني.
(٣) وسيأتي في المطلب الثاني ما يجلي منهج ابن منده في كتابه.
(٤) مقدمة د. عامر حسن صبري لتحقيق الكتاب.

هذا صراحةً؛ إما لكونهم روَوْا من طريقه، أو لكونه أحدَ مسموعاتهم، أو لغير ذلك من الأسباب؛ منهم:

البيهقي في «المعرفة»، و**السمعاني** في «التحبير»، و«المنتخب من معجم شيوخه»، و**الرافعي** في «التدوين»، و**ابن نقطة** في «التقييد»، و**ابن عساكر** في «تاريخ دمشق»، و**النووي** في شرح مسلم، و**الذهبي** في عدة كتب؛ منها: «السير»، و«التذكرة»، و**العراقي** في «طرح التثريب»، و**ابن ناصر الدين** في «التوضيح»، و**ابن حجر** في عدة كتب؛ منها: «الفتح»، و**العيني** في «العمدة»، و**السيوطي** في «التدريب»، وغيرهم كثير[(١)].

ومن نافلة القول أن يقال: إن بعض العلماء قد يذكره مختصراً، إما بقوله: «الصحابة» أو «المعرفة»، وذلك لشهرة الكتاب، وهذا مما جرت به العادة.

٣ ـ أن هذا الاسم «معرفة الصحابة» اسم متداوَل لمن صنّف في الصحابة من الأئمة والحُفَّاظ الذين سبقوه، أو عاصروه، بل لقد امتد استعمال هذا الاسم فيمن أتى بعده.

والذي يهمنا ـ في هذا المقام ـ ذكرُ بعض من سَبَقه، أو من عاصره[(٢)]، فمن ذلك:

(١) ينظر: معرفة السنن والآثار ١/٥٥٨ رقم (٧٨٨)، التحبير في المعجم الكبير ٢/٥٢، ٧٦، و«المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٢/٨٣١، التدوين في أخبار قزوين ١/٩١، التقييد ١/٤٤٥، تاريخ دمشق ٦٥/١٠٤، شرح النووي على صحيح مسلم ١٠/٢، سير أعلام النبلاء ١٩/٣١٠، ٢٠/١٢٢، تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣٣، طرح التثريب في شرح التقريب ٣/٢٢٥، توضيح المشتبه ٧/٢٨، الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع: (٣٤)، وفي فتح الباري ٧/٨٧، وفي «الإصابة» ٤/٩٧، ومواضع أخرى من كتبه، عمدة القاري ٦/٢٥٥، فتح المغيث ٤/٨٨، تدريب الراوي ١/٥٣٣.

(٢) وقد استفدت مما كتبه د. عامر صبري ـ في دراسته للكتاب ـ مع إضافة بعض المصادر، أو حذف بعض أسماء العلماء الذين ذكرهم فيمن له كتاب يطابق اسم كتاب ابن منده، وليس الأمر كذلك عند مراجعة ما أحال عليه من مصادر، كعلي ابن المديني، وكأبي محمد عبد الله بن محمد بن عيسى المروزي، المعروف بعبدان، وغيرهم، فإنني عند مراجعتي لأسماء كتب هؤلاء، لم أجد ما يدل على أن أسماء كتبهم كاسم كتاب ابن منده. =

١ ـ أبو بكر أحمد بن عبد الله بن البرقي (ت: ٢٧٠)[١].

٢ ـ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عيسى المروزي، المعروف بعبدان (ت: ٢٩٢)[٢].

٣ ـ محمد بن سعد البَاوَرْدي (ت: ٣٠١)[٣].

٤ ـ أبو القاسم عبد الصمد بن سعيد الحِمْصِي (ت: ٣٢٤)[٤].

وممن عاصرهم ـ وفيهم بعض شيوخه ـ:

١ ـ سعيد بن عثمان، المعروف بابن السَّكَن (ت٣٥٣)[٥].

٢ ـ أبو حاتم بن حِبَّان البُسْتِي (ت: ٣٥٤)[٦].

= وحينما أذكر استفادتي من د.عامر هنا، فإنني أستغني عن تكرار ذلك في بعض المواضع المتعلقة بدراسة الكتاب، نظراً لتحفُّظي على طريقة عرضه ـ في بعض الأحيان ـ ولأن طريقتي في عرض الدراسة تختلف عن طريقته تماماً.
وبكل حال فقد أحسن كثيراً في عمله ـ جزاه الله خيراً ـ وهو بسَبْقٍ حائزٌ تفضيلاً.

(١) ذكره: الذهبي في «السير» ١٣/٤٧، وتاريخ الإسلام ٢٠/٥٢، والسيوطي في الدر المنثور ٣/٥٢٢.

(٢) ينظر: الرسالة المستطرفة: (١٢٦)، فهو الذي رأيته صرّح بهذا الاسم. وأما مَنْ قبله مِنْ أهل العلم، فإنهم يختصرون اسمه بقولهم: «الصحابة»، وأخشى أن يكون هذا مِنْ تصرف الكتاني في «الرسالة».

(٣) ينظر: لسان الميزان ٣/٥٣٣، ٥/٣٢٧، وفي ٣/٢٥١ ذكره مختصراً بقوله: «الصحابة»، وكذا ذكره السيوطي في الدر المنثور ٧/٢٢٨.

(٤) واسم كتابه: (معرفة الصحابة الذين نزلوا حمص)، ذكره ابن حجر في الإصابة ١/٢٨٦.

(٥) وقد اختلفت المصادر في تسمية كتابه هذا:
فابن حجر في مواضع يسميه: «معجم الصحابة» كما في «اللسان» ٨/٤٦٥، و«الفتح» ١/٣٧.
وسماه في «الفتح» ٦/٥٨٤، و«المعجم المفهرس»: (١٦٨)، والسيوطي في «الدر المنثور» ٦/١٨٩: «معرفة الصحابة».
وذكر ابن حجر في «المعجم» أنه يسمى: «الحروف»، وجاءت التسمية موضحة في فهرسة ابن خير الإشبيلي: (١٨٣) حيث سماه: «الحروف في أسماء الصحابة».
فالظاهر أن تسميته بـ«المعجم» أقرب؛ لأن تسميته التي ذكرها ابن خير الإشبيلي توحي بهذا، وهو ـ فيما يظهر ـ قريب من صنيع أبي القاسم الطبراني في «معجمه الكبير».
وصنيع ابن حجر حين ذكره باسم «معرفة الصحابة» يبدو أنه من باب التسامح، والله أعلم.

(٦) ذكره ابن حجر في الإصابة ١/١٢، وفي المعجم المفهرس: (١٦٨).

٣ ـ أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت: ٣٨٢)[(١)].

٤ ـ أبو نُعَيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت: ٤٣٠)[(٢)].

وقد أكثر أبو نعيم في هذا الكتاب من تعقب ابن منده ولمزه بحقٍ وبغير حق، وسببُ ذلك مشهور، أشرت إليه في ترجمة المصنف في المقدمة.

ثانياً: منهجه في الكتاب:

لا شك أن الحديث عن منهج أي مؤلف يقتضي قراءةً دقيقةً للكتاب، وقد يحتاج أن يعيد القراءة أكثرَ من مرة، خاصةً إذا كان المؤلف لم ينصَّ على شيء من منهجه في كتابه، أو نصّ على منهجه، ولكن مقدمته للكتاب فُقِدَت ـ كما هو الحال مع كتاب «المعرفة»، الذي نحن بصدد الحديث عنه.

وقد ظهر لي من خلال قراءة الكتاب أكثرَ من مرّة، أنه يمكن تقسيم منهجه في الكتاب على ثلاثة اعتبارات:

الأول: باعتبار شرطه في الكتاب.

الثاني: باعتبار ترتيبه للكتاب عموماً.

الثالث: باعتبار سياقه للترجمة.

أما بالنسبة إلى الاعتبار الأول:

فمن المعلوم أن مقدمة المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ[(٣)] للكتاب مع أوله مفقودةٌ ـ حتى كتابة هذه الأسطر[(٤)] ـ لذا، فإن استخراج الشرط يحتاج إلى قراءة دقيقة،

---

(١) ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس: (١٦٧).

(٢) وكتابه مشهور جداً، وقد طبع بهذا الاسم، محققاً عن دار الوطن بالرياض في سبعة مجلدات (السابع فهارس).

(٣) ويغلب على ظني أنه لو وجدت المقدمة، فلن تشفي في بيان منهجه، وشرطِه؛ لأنه ظهر لي من خلال قراءة مصنفاته المطبوعة، أنه: إما أنه لا يذكر مقدمات أصلاً، كما في كتبه: الإيمان، والتوحيد، والرد على الجهمية، وأسامي مشايخ البخاري، وغيرها، أو يقتضب في ذلك جداً كما في كتابه: «فتح الباب».

(٤) أفاده د. عامر صبري، وذكر أن المفقود **أقل من نصف الكتاب**، أي إنه قريب من النصف، لكنه لا يبلغه.

=

ونظرٍ في كلام المصنفين بعد ابن منده ممن لهم تحقيقٌ، وتتبعٌ لأوهام المصنفين في هذا الباب، وعلى رأسهم ابن الأثير، والحافظ ابن حجر، رحمهم الله تعالى.

والظاهر أن ابن منده صرّح بشرطه في هذا الكتاب، أو كاد؛ لأنني وقفت في كلام الحافظ ابن حجر ما يشير إلى هذا، فقد قال في ترجمة نسطور الراهب: «وقد تقدم ـ في الباء الموحدة ـ قصة بحيرا، بنحو قصة نسطور، وهي لبحيرا أشهر، وقد ذكر بحيرا في الصحابة ابنُ منده، **لذلك فهذا على شرطه**»[(١)]، وهذا أصرح نص وقفت عليه في كلام ابن حجر.

= وقد كنت أستبعد صحة هذا التقدير جداً بعد قراءتي للكتاب ـ ومقارنته بكتاب أبي نعيم ـ الذي استفاد من ابن منده كثيراً ـ أن المفقود أكثر من ثلاثة أرباع الكتاب؛ بل هو قريب من أربعة أخماسه، ذلك أن تراجم كتاب أبي نعيم ـ حسب ترقيم المطبوع ـ: ٤٢٣٥ ترجمة، بينما الذي قام د. عامر بتحقيقه بلغ (٦٧٢) ستمائة واثنتين وسبعين ترجمة، أي ما يقارب سدس الكتاب.

ثم تحقق صدق ما توقعته عندما قمت بعدِّ التراجم التي ذكرها ابن الأثير في كتابه، ذلك أنه التزم فيه بذكر كل ما أورده ابن منده وأبو نعيم، وابن عبد البر، كما نص على ذلك في ترجمة زُرارة بن قيس بن الحارث ٢/ ٢٠٢ حيث قال ـ في معرض تعليله لذكر ترجمته مع وجود وهم فيها ـ: لئلا نُخِلَّ بترجمة ذكرها أحدهم! مما يجعل اعتماد العد اعتماداً على كتاب ابن الأثير موثوقاً به.

والأرقام أصدق شاهد، فقد بلغت عدَّة التراجم التي ذكرها ابن الأثير في كتابه (٧٧١٢) ـ سبعة آلاف وسبعمائة واثنتي عشرة ترجمة، كان مجموع ما ذكره ابن منده ـ في كتابه «المعرفة» (٣٦٥٧) ـ ثلاثة آلاف وستمائة وسبعة وخمسين ترجمة، أي إن نسبة ما وُجد من كتاب ابن منده ـ وهو ٦٧٢ ترجمة ـ يعادل ١٨,٣٧٪ من مجموع تراجم الكتاب الذي فرّغه ابن الأثير في كتابه، أي أقل مِنَ الخمس بقليل.

ثم بعد هذا التتبع الدقيق بلغة الأرقام، وجدت ـ بعد عدة أشهر من دراستي للكتاب ـ الحافظ العراقي في «التقييد»: (٣٠٦)، نقل عن أبي موسى الأصبهاني ـ صاحب الذيل ـ ما نصه «وجميع من ذكره ابن منده في الصحابة ـ كما قال أبو موسى ـ قريب من ثلاثة آلاف وثمانمائة ترجمة، مما رآه، أو صَحِبَه، أو سمع منه، أو وُلد في عصره، أو أدرك زمانه، أو مَنْ ذكر فيهم ـ وإن لم يثبت ـ ومَنِ اختلف له في ذلك» انتهى.

وأبو موسى رَحِمَهُ اللهُ قدّر بالتقريب ـ كما هي عبارته ـ فصار الفرق بينه وبين ما ذكرته ـ اعتماداً على كتاب ابن الأثير ـ (١٤٧) ترجمة، فالحمد لله على عونه وتوفيقه.

(١) الإصابة ٦/ ٢٧١.

وله كلام أعمُّ من ذلك في بعض المواضع؛ **كقوله** في ترجمة جبير بن حيّة: «ولم أر من ذكر جُبيراً في الصحابة، وهو من شرطهم»(١)، **وكقوله** في ترجمة حُبيش بن يعلى بن أمية: «ويعلى بن أمية صحابي شهير، وهذه القصة تُشعر أن لولده صحبةً، ولم أر من ذكره في الصحابة، **وهو على شرطهم**، فقد ذكروا أمثاله»(٢).

وذكر نحوَ ذلك في ترجمة جابر بن النعمان، والحارث بن أبي وجزة، وعبد الله بن قتادة بن النعمان الأنصاري، وعبد الرحمٰن بن عُمارة المخزومي، وعلي بن هبار بن الأسود، والقاسم بن أمية بن أبي الصلت الثقفي(٣).

وقد ظهر من خلال قراءة الكتاب، ونظرٍ في كلام المصنفين أنه يمكن إيضاحُ شرطه في الكتاب من خلال المعالم الآتية(٤):

١ ـ ذكر فيه من صحّت صحبتُه ومُجالستُه، ولو كان قد لقيَ النبي ﷺ مرةً واحدة مؤمناً به، وإن لم تُعرف له عن النبي ﷺ روايةٌ، وهذا كثيرٌ(٥).

وقد صرّح الحافظ ابن كثير رحمه الله بأن هذا مذهب ابن منده، فقال:

«وقد نص على أن مجرد الرؤية كافٍ في إطلاق الصحبة: البخاريُّ، وأبو زرعة، وغيرُ واحدٍ مِمَّن صنَّف في أسماء الصحابة: كابن عبد البر، **وابنِ منده**، وأبي موسى المديني وابنِ الأثير...»(٦).

٢ ـ ذكر في الصحابة كلَّ من أدرك زمان النبي ﷺ، وإن لم تثبُت رؤيته، وهو يرى أن ذلك يُدخلهم في طبقة الصحابة رضي الله عنهم، ومنهم: المخضرمون.

---

(١) الإصابة ١/ ٢٣٥.
(٢) المرجع السابق ١/ ٣٢٥.
(٣) المرجع السابق ١/ ٢٧٧، ٤/ ١١٨، ١٧٣، ٢٧٢، ٥/ ٢٢٤.
(٤) استفدت مما كتبه د. عامر صبري لشرط ابن منده في تحقيقه للكتاب.
(٥) ينظر: رقم (٤) من فقرة (ز) عند الحديث عن منهجه في سياق الأحاديث، في ثنايا الحديث عن منهجه في سياق التراجم.
(٦) اختصار علوم الحديث ٢/ ٤٩٢.

وقد وجدت نصاً صريحاً عنه في هذا، نقله عنه الحافظ أبو موسى المديني، حيث يقول:

«فيما يغلب على ظني، أن جماعةً في أحياء العرب كانوا قد أسلموا، ولم يهاجروا، فخضرموا آذان إبلهم؛ ليكون علامةً لإسلامهم، لا يُغار عليهم، ولا يُقاتَلون، فسُمُّوا مُخَضْرِمين، قال: وأصحاب الحديث يفتحون الراء، **قال: هؤلاء صحابة، فإنهم كانوا في زمن النبي ﷺ وإن لم يروه**»[١].

ولأجل ذلك ترجم للأحنف بن قيس، ولأصحمةَ النجاشي، ولسويد بن غَفَلة، ورباح بن قصير، وأمثالِهم[٢].

٣ ـ ذكر في كتابه كلَّ من ذكره من المصنِّفين قبلَه في الصحابة، وإن كان لا يرى ثبوت صحبته، وكأنه يريد بذلك ـ والله أعلم ـ استيعابَ من كان في القرن الأول[٣].

وسيأتي قريباً عند الحديث عن منهجه في سياق الترجمة؛ أنه ينص على من لا تصح صحبته، ويرجِّح ـ عند الاختلاف في صحبته ـ من لا تثبت صحبته[٤].

٤ ـ ضَمَّنَ كتابه من كان صغيراً محكوماً بإسلامه تبعاً لأحد أبويه، وإن لم يقف له على ما يدل على رؤية المترجَم للنبي ﷺ، وكأن الحامل له على ذلك ما اشتهر من حرص الصحابة ﷺ على إحضار أولادهم إلى النبي ﷺ ليُبَرِّك عليهم، ويحنِّكَهم، ويدعوَ لهم، كما نص على ذلك ابن حجر، والسخاوي[٥].

ولذا ترجم ابن منده لمحمد بن طلحة بن عبيد الله، المعروف

---

(١) نقله عن أبي موسى: ابنُ الملقن في «المقنع» ٢/٥٠٩، وستأتي مناقشته في هذا الضابط، في المطلب الأول من المبحث الخامس، في الفصل الثاني من الباب الثاني.
(٢) تنظر تراجمهم في المعرفة: (١، ٢٦، ٣٩٣، ٥٣٤).
(٣) ينظر: فتح المغيث ٤/١٦٠.
(٤) ضمن فقرات الاعتبار الثالث من اعتبارات النظر إلى منهجه في كتابه، فقرة (أ).
(٥) الإصابة ٤/٢١٨، ٨/٢٤، فتح المغيث ٤/٨٩، وقد سبق نقل كلام السخاوي قريباً.

بالسَّجاد[(١)].

٥ ـ أدخل في كتابه مَنْ رأى النبي ﷺ قبل البعثة من مؤمني أهل الكتاب، وعدَّه مِنْ الصحابة، ولذلك ترجم لبَحِيرا الرَّاهب، وقال: «رأى النبيَّ ﷺ قبلَ مَبْعثه، وآمن به»![(٢)]، وكذلك ترجم لورقةَ بنِ نوفل، وقال: «اختُلف في إسلامه»[(٣)].

وبالجملة، فإن ابن منده ـ من خلال قراءتي لكتابه ـ اعتمد على أداتين رئيستين ـ لا ثالث لهما ـ في إثبات الصحبة:

الأداة الأولى: الإسناد، وهذا له صور، أبرزها: كون المترجَم روى عن النبي ﷺ، أو سمع منه[(٤)].

الأداة الثانية: المتن، وهي الأكثر، ولذلك صور كثيرة، منها:

١ ـ كونه أدرك الجاهلية[(٥)].

٢ ـ كونه أدرك مشهداً أو غزوةً، أو حدثاً مشهوراً على عهد النبي ﷺ؛ كغزوة بدر، أو أُحد، أو حَجَّة الوداع، ونحو ذلك[(٦)].

٣ ـ أن يكون له مع النبي ﷺ موقف، كأن يكون مسحَ برأْسِه، أو غيَّر اسمه، أو سماه، أو قدَّم خدمةً له ﷺ، أو وَفدَ على النبي ﷺ، أو أقطعه أرضاً، أو سأل النبي ﷺ، أو تولِّيه مهمة للنبي ﷺ[(٧)].

---

(١) عن الإصابة ٨/ ٥٤.
(٢) معرفة الصحابة، الترجمة رقم (١٢٥).
(٣) عن أسد الغابة ٥/ ٨٨، **ووجه ذكره هنا**: أنه لما ذكر الخلاف في إسلامه، فهو ـ على القول بإسلامه ـ مِنْ مؤمني أهل الكتاب، فكان داخلاً في شرطه كبحيرا، وينظر تحقيق الحافظ ابن حجر في ترجمته: الإصابة ٦/ ٢٧١.
(٤) ولهذا أمثلة كثيرة، فينظر: (٥، ٢٩٤، ٣٤٩).
(٥) ينظر: (٦٢، ١٧٢، ٢٥٣).
(٦) ينظر ما سبق في فقرة المُلَح، رقم (٢).
(٧) ينظر على ترتيب ما تقدم من الصور: ١٣، ١٩، ٢٠، ٢١، ٣٣، ٤٨، ٥٦، ٦٠، ٦٨، ٧٤، ٨٨، ١٠٧، ١١٠، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٥٥، ٢٤٠، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٦٠، ٣٨٠، ٤٠٣، ٤٢٩، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٦١، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠٩، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٧٨، ٥٩٩.

٤ ـ كونه وقع له ذِكْرٌ في حديث[١].

فهذا ما ظهر لي مما يمكن أن يُوضِّحَ شرطَه في كتابه، والله تعالى أعلم.

وأما بالنسبة إلى الاعتبار الثاني:

فقد سبق أن ذكرت أن مقدمة المصنف للكتاب، مع أوله مفقودة ـ حتى كتابة هذه الأسطر ـ لذا، فإنه يمكن استجلاءُ منهجه في ترتيب كتابه من خلال المعالم الآتية:

١ ـ الأصل في ترتيب الكتاب: هو أنه رتَّبه ـ في الجملة ـ على الحروف الهجائية، إلا أنه يُستثنى من ذلك موضعان:

الموضع الأول: في العشرة المبشرين بالجنة، وعلى ذلك قرينتان:

القرينة الأولى: أن أسماء هؤلاء لم ترد في مواضعها التي يُفترض أن تُوجَدَ من الجزء الموجود.

القرينة الثانية: أن هذا الترتيب سار عليه عصريُّه، وبلديّه أبو نعيم في كتابه «المعرفة»، كما سيأتي.

الموضع الثاني: فيمن اسمه محمد؛ فقد قال في ترجمة خليفة أبي سهل[٢]: تقدم فيمن اسمه محمد، وهذا صريحٌ في أنه قدّم من اسمُه محمد، مع أنَّ حقَّه أن يُذكر في حرف الميم.

قال أبو نعيم: «فألفت هذا الكتاب، وبدأت بأخبارٍ في مناقبهم ومراتبهم، ثم **قدمت ذِكْرَ العشرة المشهود لهم بالجنة، وأتبعتُهم بمن وافق اسمُه اسمَ رسول الله ﷺ**، ثم رتبت أسامي الباقين على حروف المعجم»[٣].

٢ ـ لم يُراعِ المصنف الترتيبَ داخل الحرف الواحد[٤].

---

(١) ينظر: ٦، ٣٨، ٤٩، ٦٥، ٢١٠، ٢٤٣، ٣١٨، ٣٤٥، ٣٦٦، ٣٨٥، ٤٤٤، ٤٥٣، ٤٩٣، ٥٧٥، ٥٩٢.

(٢) رقم الترجمة: (٣٣٥).

(٣) معرفة الصحابة ١/٦.

(٤) ويكفي للتدليل على ذلك النظرُ في حرف الألف فقط، فهو بدأ ـ حسب الجزء الموجود ـ بالأحنف، ثم أوسط، ثم آبي اللحم، ثم آزداد، ثم الأسود، وفي بقية الحروف على هذا النسق. وإذا كان الترتيب قد انخرم في الحرف الأول، فهو في اسم الأب من باب أولى.

٣ ـ بدأ بذكر الرجال ـ أسماءً وكنى ـ ثم أتبعهم بالنساء أسماءً وكنى.

وأما الاعتبار الثالث:

الذي يمكن أن يُبَيِّنَ منهجه في الكتاب، فهو باعتبار سياقه للترجمة نفسها، ويمكن إيضاح ذلك في الآتي:

سياق ابن منده للترجمة ـ من حيث الجملة ـ سياق مختصر، ويمكن أن يقال: إن عامة التراجم لا تخلو مِنْ العناصر التالية:

أ ـ بيان موافقة المترجم لشرط الكتاب:

أي: هل تثبت صحبته أم لا؟! وكثيراً ما يبين رأيه[1]، فإن كانت صحبته لا تثبت بيّن ذلك[2]، ولها صلةٌ بمسألة الإدراك والرؤية، وستأتي الإشارة إليها قريباً في عنصر: النسب العلمي.

ومن المهم هنا أن أشير إلى أن بعض العلماء ـ كالسخاوي في «الفتح» ـ أشار إلى شرط ابن منده في كتابه، فقال ـ أثناء حديثه عن حَدِّ الصحبة، ومتى يُوصَفُ الشخص بأنه صحابي ـ:

«وقيل: هو من أدرك زمنه مسلماً وإن لم يره، وهو قول يحيى بن عثمان بن صالح المصري؛ فإنه قال: ومِمَّن دُفن ـ أي بمصر ـ من أصحاب النبي ﷺ ـ ممن أدركه ولم يسمع منه ـ: أبو تميم الجيشاني، واسمه: عبد الله بن مالك، وكذا ذكره الدولابي في «الكنى» من الصحابة، وهو إنما قدم المدينة في خلافة عمر باتفاق أهل السِّيَر، على أنه يجوز أن يكون ذِكْرُهما له في «الصحابة» لإدراكه؛ لكون أمره عندهما على الاحتمال، ولم يطَّلعا على تأخُّر قدومه، ولا يلزم من تصريح أولهما بأنه لم يسمع أن لا يكون عنده أنه رآه، وممَّن حكى هذا القول ـ من الأصوليين ـ القرافي في

---

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٣٦، ٣٩، ٥٥، ٧٠، ٨١، ٩٥، ١٢٤، ١٤١، ١٧٢، ١٧٥، ١٩٣، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٤٩، ٣٦٢، ٣٧٩، ٤٣٠، ٤٧٥، ٤٧٩، ٥١٤، ٥١٥، ٥٨٨، ٥٩٥.

(٢) ينظر: ٣٦، ٩٥ (أشار إشارة قوية)، ١٢٤، ١٤٥، ١٧٥، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٩٣، ٤١٢، ٤٣٠، ٤٧٥، ٤٧٩، ٥١٥، ٥٩٥.

شرح التنقيح، **وعليه عمل ابن عبد البر في الاستيعاب وابن منده في الصحابة**، حيث ذكرا الصغير المحكوم بإسلامه؛ تبعاً لأحد أبويه وإن لم يقفا له على رؤية، وكأن حجَّتهما توفُّرُ همم الصحابة رضوان الله عليهم على إحضار من يُولد لهم إلى النبي ﷺ؛ ليدعُوَ له، بل صرح أولهما بأنه رام بذلك استكمالَ القرن الذي أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «خير الناس قرني»»[١].

ب ـ الاسم:

١ ـ فيذكر اسم المترجَم ثُنائياً ـ إن كان يُعرف ـ إلا أن المصنف رحمه الله لم يعتن ـ كما قال ابن الأثير ـ باستقصاء نسب المترجم، وأحواله، وما يُعرف به[٢].

بل إنه ـ أي ابن الأثير ـ عابه بلطف، فقال: «عادة ابن منده إهمال الأنساب، وتركُ الاستقصاء فيها»[٣]، وما وقع له من ذلك فهو قليل، عطفاً على عدد التراجم[٤].

٢ ـ ومن عادة ابن منده أنه إذا لم يعرف اسمَ أبيه، فإنه يجعل له من اسم صاحب الترجمة كنيته ـ كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر ـ كأن يقول: الأسود بن أبي الأسود، أو عمرو بن أبي عمرو[٥].

٣ ـ يبين إن كان المترجَمُ مختلفَاً في اسمه، أو نسبه إلى قبيلته (نسباً،

---

(١) فتح المغيث ٤/ ٨٨ ـ ٨٩، وينظر للأهمية انتقاده لمذهب الحاكم الذي جعل مَنْ ولدوا في زمانه ﷺ، ولم يسمعوا منه طبقةً بعد المخضرمين ٤/ ١٦٠.

(٢) أسد الغابة ١/ ٥، وينظر: ١/ ٢٣٤ [ترجمة: ثابت بن يزيد بن وديعة].

(٣) المرجع السابق ٥/ ٢٢٢ [ترجمة أبي سنان الأسدي]، وقد لمّح في عدة تراجم إلى أن مِنْ أهم أسباب وهم ابن منده وأبي نعيم عدم جرِّهما للنسب، ينظر ـ مثلاً ـ: ترجمة أم عمارة بنت عمرو بن كعب ٥/ ٦٠٥.

(٤) ينظر أمثلة على ذلك: ٢٧، ١٠٥، ١١٥، ١٩٢، ١٩٩، ٤٨٤، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٦٣.

(٥) الإصابة ١/ ٤٠ [ترجمة الأسود بن أبي الأسود]، ٢/ ١٦٦ [ديلم بن أبي ديلم الحميري]، ٥/ ٨ [ترجمة عمرو بن أبي عمرو]، وقارن بترجمة الأسود من «المعرفة» لابن منده: (١٢).

أو ولاءً)، أو كنيته[١]، وإن كان حليفاً بيّن ذلك[٢].

٤ ـ إن كانت الترجمة من التراجم المتشابهة، فإنه يشير إلى ذلك أحياناً[٣].

٥ ـ يبيّن إن كان في الترجمة التي ساقها وَهْمٌ ـ عنده ـ: إما في اسم المترجم، أو نسبه[٤]، أو كنيته، أو وفاته ـ زماناً أو مكاناً ـ أو ما ذكر عنه من أخبار، أو تبيين وَهْمٌ لأحد العلماء الذين نقل قولهم[٥].

٦ ـ فإن كانت الأوهام وقعت في الأسانيد في الأسماء، أو في صفة الرواية، بيَّن ذلك. ونادراً ما يذكر ما وقع في المتون من أوهام[٦].

٧ ـ قد يجمع أكثر من شخص تحت ترجمة واحدة، وهذا نادر[٧].

ج ـ الكنية:

١ ـ إن كان للمترجَم ـ مِمَّن اشتهر باسمه ـ كنيةٌ معروفة ذكرها، وإن

---

(١) ينظر أمثلة على ذلك: ٢٧، ٤٠، ٥٠، ٥١، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ١٠٥، ١١٥، ١٥٥، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٩، ٢٣٥، ٢٧٣، ٢٩٥، ٣٠٩، ٣٣٠، ٣٤٢، ٣٧٣، ٣٨٣، ٣٩٩، ٤٤٨، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٨٤، ٥٠٨، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٦٣، ٥٦٩، ٥٩٤، ٦٠٤، ٦١١، ٦٦٩.

(٢) ينظر: ١١، ١٠٤، ١٠٩، ١٦١، ١٨٧، ٢٧١، ٢٨٧، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٥٥، ٣٨٤، ٤٨٤، ٥٣٦، ٥٤٢.

(٣) ينظر ـ كمثال ـ: ٢٠٠، ٣٣٣، ٣٥٧، ٣٥٩.

(٤) كأن يكون الرجل مختلَفاً في اسمه: كبشر وبشير، أو تقديماً وتأخيراً: ككعب بن مالك، أو مالك بن كعب، ونحو ذلك، فإنه يترجم له في الموضعين، وينبه على تقدُّم ترجمته، ينظر: ٧٦، ٧٩، ٣٣٥، ٣٦٨، ٤٣٧، ٤٦٨، ٤٧٤، ٥٠٤، ٥٦٦، ٥٧٩، ٥٩٤، ٦٠٤، ٦٠٩، ٦٢٤، ٦٣٦.

(٥) ينظر التراجم الآتية: ٢٩، ٣٣، ٤٧، ٧٠، ١٢٠، ١٣٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٣، ١٦٦، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٨، ٢٢٦، ٣١١، ٣١٥، ٣١٧، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٥٥، ٣٧٥، ٣٨٤، ٣٩١، ٤٣٤، ٤٥١، ٤٧٥، ٤٨٢، ٥٠٤، ٥٠٩، ٥١٥، ٥١٩، ٥٤٥، ٥٦٤، ٦٠٠، ٦٠٥، ٦٧١.

(٦) ينظر: ٣٠، ٣٣، ٥١، ١٠٥، ١٧٢، ١٨٦، ٢٢٦، ٢٧٩، ٣١١، ٣١٣، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٩٢، ٤٨٠، ٥٠٣ (في المتن)، ٥٥٢، ٦٢٥.

(٧) ينظر: ٣٦٠ (ذكر أربعة ممن وفدوا على النبي ﷺ)، ٣٦١ (ذكر رجلين).

كان فيها خلاف ذكره[١].

٢ ـ أما بالنسبة إلى المشهورين بكناهم، فإنه يحرص على ذكر ما قيل في تعيين اسمه ـ إن كان له اسم ـ ويذكر ما يقع من خلاف في ذلك[٢].

د ـ اللقب:

نادراً ما يذكر الألقاب، فضلاً عن بيان أسبابها[٣].

هـ ـ النسب العلمي:

وهذا له جانبان:

الأول: أنه ينص على إدراك المترجم للنبي ﷺ، ورؤيته[٤]، وهذا أشرف ما يكون من النسب العلمي، وهو ثبوت الصحبة لأشرف الخلق ﷺ.

الثاني: عنايته الواضحة بذكر من روى عن المترجَم[٥]، وهذا

---

(١) ينظر: ٢، ٨، ٦٨، ٧٨، ٨٣، ٨٤، ٩٨، ١٠٥، ١٠٦، ١١٨، ١٢٨، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٤، ١٧٤، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٨، ٢٣٤، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٢، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٩٥، ٤١٢، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٦٠، ٤٧٧، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٦، ٥٠٩، ٥٤٢، ٥٧٦، ٦١٧، ٦٢٩، ٦٣٧، ٦٤٣، ٦٥١.

(٢) ينظر ـ مثلاً ـ: ٥٦٣، ٥٩٤، ٦٢٦، ٦٤٣، ٦٤٨، ٦٥٠.

(٣) ولم أقف إلا على ترجمتين فقط، وهما: ترجمة آبي اللحم، رقم (٣)، وترجمة بشر بن المعلَّى، رقم (٤٨).
أما ترجمة ذي الغُرَّة الجهني، فإن ذكر اللقب جاء أثناء السند، مِنْ غير أن ينصَّ عليه ابن منده نفسه.

(٤) ينظر التراجم التالية: ١، ٢، ٤، ٥، ١٠٨، ٣١٤، ٣٦١، ٣٩٣، ٤١٢، ٥٣٤، ٦٤٢.

(٥) وقد ظهر لي ـ من خلال التتبع ـ أن هذا من القرائن التي اعتمدها ابن منده لإثبات الصحبة، ووجه ذلك: أنه إذا كان الراوي عنه من الصحابة، أو من كبار التابعين، كان ذلك قرينةً على صحبته، ما لم يأت ما ينفي ذلك؛ ككونه مخضرماً مثلاً.
ومِنْ فوائد هذا التتبع أنه إذا كان الراوي مِنْ أهل بيته، فهي إشارة إلى أن ذلك البيت بيت علم، فتكون منقبة لهم. ولهذه المسألة صلة بما يعرف عند المحدثين **بمسألة السماع**، وهل تثبت بمجرد المعاصرة التي احتمل اللُّقِيُّ فيها ـ مع أمْنِ التدليس ـ أم لا بد مِنْ ثبوت السماع.

كثير جداً[١].

ويبين ما يقع في ذلك من أوهام أحياناً ـ من حيثُ السماعُ ـ كما تقدم قريباً[٢]. كما أنه ربما أشار إلى السماع بين الرواة عند ذكر مَنْ روى عن المترجَم[٣].

و ـ المولد والوفاة:

١ ـ نادراً ما يذكر سنة الولادة، سواءً على وجه التحديد، أو ربطه بعامٍ مشهور[٤].

٢ ـ قد يحدد زمن وفاة المترجَم، وربما ذكر الخلاف في ذلك[٥]، وقد يذكر عمر المترجَم حين وفاته[٦].

٣ ـ قد يحدد مكان الوفاة، وربما ذكر الخلاف في ذلك[٧].

ز ـ سياق الأحاديث:

١ ـ لا ريب أن العمدة في إثبات الصحبة ـ عند المصنفين الأوائل ـ

---

(١) وقد أحصيت عدد التراجم التي ذكر فيها مَنْ روى عن المترجَم، فبلغت: ٢٨٨ ترجمة، أي قريباً مِنْ نصف التراجم ـ التي وصلتنا ـ، والتي بلغ مجموعها: ٦٧٢ ترجمة.

(٢) ينظر مزيد من الأمثلة: ٣، ٢٦، ٣٠، ٤٥، ٥٠، ٦٩، ٧٨، ٨١، ٩٠، ١٠١، ١١١، ١٢٣، ١٣١، ١٤١، ١٥٠، ١٦٠، ١٧٣، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٤، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٧٥، ٤٠٠، ٤١٠، ٤٢٢، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٥٠، ٤٦٣، ٤٧٥، ٤٨٤، ٤٩٧، ٥٠٥، ٥١١، ٥٢٠، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٥٨، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٧، ٥٨٨، ٥٩٣، ٦٠٤، ٦١٨، ٦٢٥، ٦٣٤، ٦٤٥، ٦٥٠، ٦٦٤، ٦٧٢.

(٣) ينظر: ١، ٢، ٤، ٨، ١٠٨، ٣١٤، ٣٤٣، ٤٦٦.

(٤) ينظر: ١٣٨، ٣٧٧، ٤٩٢.

(٥) ينظر: ٨، ٤٣، ٥٨، ٧٨، ٨٣، ١٦٩، ١٧٤، ١٨٧، ١٩٩، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٩٥، ٣٠٩، ٤٣٢، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٦٠، ٤٧٢، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٩، ٥٠٩، ٥٣٤، ٥٤٣، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦١، ٦٦٣، ٦٦٤.

(٦) وهذه أمثلة على هذا: ٨٣، ٨٤، ١٥٣، ١٨٧، ١٩٩، ٢١٠، ٢٧٢، ٢٩٥، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٨٩، ٥٣٤، ٦٤٣.

(٧) ينظر: ١٥، ٤٢، ٧٨، ٨٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٣٢، ١٧٤، ٢٢٦، ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٨٢، ٣١٨، ٤١٤، ٤٣٩، ٤٩٥.

تعتمد بشكل كبير[١] على الأسانيد، لذا لا تكاد تخلو ترجمة من ذكر حديثٍ يرويه ابن منده بإسناده، وهذا في غالبِ التراجم، وغالبُ هذه الأحاديث من مسند المترجَم.

وبالتأمل تبيَّن لي أن هذه الأحاديث ساقها ابن منده قَصْدُ أن يبرز دليلَه في إثبات صحبة المترجم، وظهر لي أنها لا تخرج عن أحد الأنواع الثلاثة الآتية:

النوع الأول: أن يكون الحديث من مسند المترجَم[٢] وهذا هو الأكثر[٣].

النوع الثاني: أن لا يكون الحديث من مسند المترجَم، ولكن يكون للمترجَم ذِكْرٌ في حديث[٤].

النوع الثالث: أن يكون في السند تنصيصٌ على صحبة المترجم، كقولهم: عن فلان، وكانت له صحبةٌ[٥].

٢ ـ يعتني ببيان أحوال الأسانيد التي أوردها؛ كقوله: صحيح، غريب ـ وهي أكثر الألفاظ استعمالاً عنده ـ، تفرد به، ونحو ذلك[٦].

---

(١) وإنما لم أقل بشكل رئيس؛ لأن من وسائل إثبات الصحبة الشهرةَ.

(٢) بغض النظر عن صحة ذلك الإسناد، أو ما وقع فيه من اختلاف على الراوي في وصله وإرساله ونحو ذلك.

(٣) وهذا أكثر من أن يحصر، بل الأصل والأكثر في التراجم هو هذا النوع، لذا فإنني اكتفيت بالتمثيل للنوعين الآتيين عن التمثيل لهذا النوع.

(٤) ومن أمثلة ذلك: ٦، ٣٨، ٤٩، ٦٥، ٧٩، ٨٠، ١٣٦، ٢١٠، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦٤، ٣١٨، ٣٤٥، ٣٦٦، ٣٨٥، ٤٤٤، ٤٥٣، ٤٥٧، ٤٦٥، ٤٩٣، ٥٥٨، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٨٢، ٥٩٢.

(٥) ينظر التراجم التالية: ٣٨، ٦٤، ٧٣، ٣٧٩، ٤٢٠، ٥٣٢، ٥٥٦، ٥٧١، ٥٩٨، ٦١٢.

(٦) ينظر ـ على سبيل المثال:

* **غريب** ٤، ١٦، ٣٢، ٤١، ٤٤، ٥٤، ٦١، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٧، ١٠٦، ١١٥، ١١٩، ١٢٤، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٩، ١٧٦، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٤٥، ٢٧٠، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٢٤، ٣٢٦، =

ومع كثرة حكمه على الأسانيد، إلا أن كلامه على الرجال ـ تعديلاً أو تجريحاً ـ نادرٌ[(١)].

وكعادته ـ في مصنفاته الأخرى ـ فإنه كان شديدَ العناية ببيان الراوي مدارَ الإسناد[(٢)].

٣ ـ إذا كان الحديث ـ الذي يذكره في الترجمة ـ طويلاً، فإنه يختصره، فيذكر أوله ثم يُحيل على المتن[(٣)].

٤ ـ أحسن ابن منده كثيراً حينما كان يشير ـ على نُدرة ـ أن ذلك الإسناد الذي أورده رويت به عدة أحاديث[(٤)].

٥ ـ ينصُّ على أن المترجَم لا تعرف له روايةٌ، سالكاً في ذلك مسلك الورع والاحتياط، فيتورَّع عن الجزم بكون المترجَم لا روايةَ له، فيقول: لا تُعرف له روايةٌ، أو لا أعرف له روايةً[(٥)].

= ٣٢٩، ٣٥١، ٣٥٨، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٣، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٧١، ٤٧٣، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦١١، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٤، ٦٦٦.

* **تفرد به** ١٦، ٣٢، ٨٦، ١١٥، ١٢٤، ١٢٩، ١٧٦، ٢٠٦، ٢٢٧، ٣٠٢، ٣٥١، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٧٢، ٥٩٨، ٦٥٣، ٦٥٧، ٦٥٨.

* **صحيح** ٢٩٩، ٦٥٨.

(١) ولم يتكلم ـ في الجزء الذي وصلنا ـ إلا على أربعة رواة فقط، وهم: أبو طوالة (٦٩)، أبو عمرو (١٤٠)، سعد بن سعيد (٤٣٣)، العلاء بن الحارث (٦٥٩). وسيأتي الكلام عليهم في الفصل الثالث من هذا الباب.
ويغلب على الظن أن بقية الكتاب على هذا النمط، إذْ إن وجود أربعة رواة فقط في (٦٧٢) ترجمة دليل على أنه لم يُوْلِ هذه المسألة عنايتَه، والله أعلم.

(٢) ينظر: ٢، ٥، ٣٠، ٧٧، ٨٠، ١٩٦، ٢٢٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٣، ٤١٧، ٤٢٨، ٥٠٦، ٥٢٧، ٥٥٣، ٦٥٨، ٦٦٣.

(٣) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٤، ١٠، ٨٩، ١٠٢، ١٨١، ١٩١، ٢٠١، ٢١٦، ٢٧٢، ٢٩٩، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٤٠، ٣٧١، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤١٨، ٤٣١، ٥٣٧، ٥٨٩، ٦٠٠، ٦١٨.

(٤) ولم أره ذكر ذلك إلا في ثلاث تراجم، وهي: ٣٢، ١٤٣، ٣٥١.

(٥) وقد ذكر ذلك في التراجم التالية: ٦٣، ٧٤، ١٧١، ١٨٩، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٦، ٣٤٩، =

ح ـ المُلَح:

ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ إمام واسع الاطلاع، لذا لم يُخْلِ هذه التراجَم من فوائدَ لا تتصل بعناصر التراجم الأساسية، وقد ظهرت هذه الفوائد في الأمور التالية:

١ ـ إن كان للمترجَم صلةُ قرابة بعلَمٍ آخر، فإنه ينبِّه إلى ذلك[(١)].

٢ ـ يذكر ما للمترجَم من منقِبة ـ إن كان له ـ كشهوده بدراً[(٢)]، أو هجرة للحبشة، أو تقدُّم إسلام، أو شهود بيعة العقبة، ونحو ذلك[(٣)].

وإن كان نزل بسببه آية ذكر ذلك[(٤)]، وإن كان في عداد الأعراب نبه على ذلك[(٥)].

٣ ـ يذكر زمن إسلام المترجَم، وله في ذلك عبارات متنوعة، كأن يقول: كان إسلامه متقدماً، أو: من مسلمة الفتح، أو: أسلم قبل بدر، أو:

= ٤٤٥، ٤٤٩، ٥٨٣، ٦٠٥.

(١) ينظر: ٧، ١٠، ١٥، ١٦، ٨٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٦، ١١٨، ١٣١، ١٤٢، ١٥١، ١٥٣، ١٧٨، ٢٠٤، ٢٢١، ٢٣٥، ٣٩٢، ٤٢٢، ٤٣٨، ٤٨٣، ٥٢١، ٥٤٠، ٥٦٣، ٥٨٦، ٦١٠، ٦٢٣، ٦٥٨، ٦٦١، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٢.

(٢) ومنقبة شهود غزوة بدر، أوْلاها عناية خاصةً، وهو ينصُّ على ذلك إما بنفسه، أو بما ينقله عن غيره مِنَ الأئمة المحدثين، أو الإخباريين.
وهذا حصرٌ للتراجم التي نصّ فيها على شهود المترجم بدراً: ٤٢، ٤٣ (ذكر هنا ثلاثة إخوة)، ٥٨، ٨٣، ٩٩، ١٠٤، ١٠٩، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٢، ١٥٣ (نقله عن البخاري وتعقَّبه بأنه وهم)، ١٥٧، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٧، ٢١٠، ٢٦٩، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٦٥، ٣٨٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٦٠، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٩٠ (هو وأبوه)، ٥١٠، ٥٥٤، ٥٦٣، ٥٨٢، ٦٢٣، ٦٤٣، ٦٥٨ (ذكر فيه ستةً ممن شهدوا بدراً مِنْ أقارب المترجم، بعضهم تقدمت ترجمته).

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ: ٦، ٩٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٩٥، ٣٦١، ٤٤٣، ٤٥٩، ٥١٠، ٦٠٠، ٦٢٥، ٦٣٣، ٦٦٠.

(٤) ينظر: ٢٨، ٨٨، ٩٤، ١٣٤، ١٥٥، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ٢١٩، ٢٢١، ٢٨٤، ٣٧٦، ٤٠١، ٤٣٢، ٤٥٨، ٤٦٥، ٥٠٤، ٥٨٠.

(٥) فمثلاً، تنظر التراجم التالية: ١٤، ٢٨، ٣٧، ١١٥، ١٨٥، ٥٩٩.

أدرك زمن النبي ﷺ وأسلم زمن أبي بكر، ونحو هذه العبارات[١].

٤ ـ يعتني بذكر البلد التي سكنها المترجَم، أو نزلها، كأن يقول: عِداده في الشاميين وفي البصريين، أو سكن البصرة، أو نزل الرَّقَّة، ونحو ذلك[٢].

٥ ـ يذكر ـ إما بنفسه أو نقلاً عن غيره من الأئمة ـ إن كان المترجَم تولى ولاية، أو مهنة: كقضاء، أو إمارة، أو أذانٍ، أو إمامة، أو قيادة جيش، أو نجارة، أو شعر، ونحو ذلك[٣].

المطلب الثاني

مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه

* أما مزاياه:

فإن كتاب «المعرفة» أحد كتب ابن منده الكبار[٤] ومن المؤسف أن الجزء الذي وصل إلينا من هذا الكتاب لا يمثِّل إلا رُبُعَ الكتاب على أحسن الأحوال[٥].

---

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ١٥، ٥٦، ١٠٥، ١٩٩، ٢٠١، ٢٧٢، ٣١٩، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٩٣، ٤١٤.

(٢) ينظر: ٩، ١٤، ٢٨، ٣٤، ٤٠، ٤٥، ٥٠، ٦٠، ٦٦، ٧٨، ٨٦، ٩٢، ١١٣، ١٧٢، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٦، ٢٢٦، ٢٥١، ٢٧٤، ٣٢٧، ٣٥٩، ٣٨٢، ٤٠٥، ٤١٧، ٤٤٦، ٤٥٩، ٥٠٠، ٥٢٧، ٥٧٤، ٥٩٧، ٦٢١، ٦٣٤، ٦٥١.

(٣) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٨، ٢٢، ٤٤، ٨٧، ١٠٢، ١٠٣، ١١٤، ١٦٠، ٢٣٠، ٢٩١، ٣٥٦، ٣٦٧، ٤٧٥، ٤٩٥، ٥١٩، ٥٤٤، ٥٨٤، ٦٢٧، ٦٣٣، ٦٢٥.

(٤) وهذا الحكم يتناول أمرين:
الأول: بناءً على مقارنتي بينه وبين كتبه الأخرى التي صنفها، ووصلت إلينا.
الثاني: لمكانة هذا الكتاب الكبيرة عند أهل العلم، والمصنفين في «الصحابة»؛ إذ لا يوجد أحدٌ ـ فيما أعلم ـ صنّف في الصحابة ممن أتى بعده، بل ممن عاصره ـ وهو أبو نعيم ـ إلا واستفاد منه.

(٥) وقد سبق بيان البرهان على هذه المعلومة في أول كلامي على منهج الكتاب بالاعتبار الأول.

ولقد أحسن ابن منده في مصنفّه هذا كثيراً، وأتى بفوائدَ غزيرةٍ، صبَغت كتابه هذا بمزايا كثيرة، ولعل فيما سبق ـ من الحديث عن منهجه في كتابه ـ ما أبان عن كثير من مزاياه، والتي يمكن تلخيصها في الآتي[(١)]:

١ ـ محاولته استيعابَ كثير من التراجم، فذكر من ثبتت صحبتهم، أو غلب على الظن صحبتهم، أو ممن احْتُملت صحبتهم، أو من قيل: إنه صاحبٌ، وسبق تجلية هذه الميزة عند الحديث عن شرطه.

٢ ـ عنايته بتمييز من لم تصحَّ صحبته عنده.

ولا يضير ابنَ منده أن يُخَالِفَه غيره من العلماء في إثبات الصحبة، ولا ينقص من قيمة كتابه، ما دام الأمر محتملاً.

أما إن كان اختياره خطأً محضاً، ووهماً ظاهراً، فهذا ـ بالنسبة إلى مجموع التراجم ـ قليل جداً.

وأما ما يقع من أوهام داخل الترجمة في نسبة، أو كنية، ونحو ذلك، فهذا لا يكاد يسلم منه أحد.

٣ ـ عنايته بذكر حديثٍ أو حديثين للمترجم ـ في الغالب ـ بإسناده.

٤ ـ أنه يبين حال تلك الأسانيد التي يوردها ـ غالباً ـ كقوله: غريب، أو ينصَّ على التفرُّد، ونحو ذلك.

٥ ـ اهتمامه بذكر البلد التي نزلها الراوي، وهذا له أثرٌ في مسألة السماع بين الرواة الذين يروون عن الصحابي، وعلاقته بمسألة إمكان اللُّقِيِّ والسماع ظاهرةٌ جداً.

٦ ـ عنايته بمسألة السماع، وهذا ـ كما سبق ـ أخذ صورتين:

الصورة الأولى: عنايته بتحقيق صحبة المترجَم، ورؤيته للنبي ﷺ؛ لما يترتب على ذلك من مسائلَ كثيرةٍ، سبقت الإشارة إليها في أول هذا المبحث.

---

(١) استغنيت بالإحالات السابقة ـ عند الحديث عن المنهج ـ عن ذكرها هنا منعاً للتكرار، مع قرب العهد.

الصورة الثانية: وهي أقلُّ من سابقتها، وهي: عنايته بذكر مَن روى عن المتُرْجَم ـ الذي ذكر في الصحابة ـ وتنبيهه ـ على ندرةٍ ـ على صحة السماع وعدمه بين المترجَم ومَن روى عنه.

٧ ـ ظهور شخصية ابن منده العلمية، فهو إمام محقق، وليس مجردَ ناقل، وذلك من خلال عنايته بالتعقُّب، وبيان الأوهام التي وقعت من العلماء الذين سبقوه؛ إما: في نسب المترجم، أو كنيته، أو وفاته زماناً، ومكاناً، أو ما ذُكر في ترجمته من الأخبار، أو سوى ذلك.

٨ ـ أنه يترجم لمن اختُلف في اسمه؛ كبشرٍ وبشير، أو تقديماً وتأخيراً؛ ككعب بن مالك، أو مالك بن كعب، ونحو ذلك، فإنه يترجم له في الموضعين، وينبه على تقدُّم ترجمته.

٩ ـ أنه ينص كثيراً على أسماء الأئمة الذين نقل عنهم، وأفاد منهم. وأكثرُ مَنْ رأيته نص على الإفادة منه: شيخُه أبو سعيد ابن يونس بن عبد الأعلى[(١)].

١٠ ـ اهتمامه ببيان صلة القرابة، أو المصاهرة، أو غيرها من أنواع العلاقات بين المترجَم وبين أحد الأعلام، وعلى رأسهم نبينا ﷺ.

ولا يخفى ما في ذلك من فائدة تتعلق بمسألة السماع، وتاريخ ذلك البيت العلمي، وإبراز ما له من منقبة ـ كأن يكون ثلاثة إخوة شهدوا بدراً ـ أو التوصل إلى نسبِ المترجم بصورة أسهلَ، وما يحصل للباحث من توفير جهدٍ ووقت في البحث عن بعض جوانب الترجمة المتعلقة بحياته، اكتفاءً بشهرة قريبه، وغيرِ ذلك من الفوائد.

تلك عشرة كاملةٌ من المعالم التي يمكن من خلالها إبراز

---

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٤٠، ٥٩، ٧٤، ٧٨، ٨١، ١٠٩، ١٢٠، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٧، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٧، ١٨٩، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣١٧، ٣٢٨، ٣٣٩.

مزايا هذا السِّفر المبارك، أسوقها وأنا أتذكر قول الشاعر:

وَكَم لَكَ فينا مِن كِتابٍ مُصَنَّفٍ تَرَكتَ بِهِ وَجهَ الشَريعَةِ مُشرِقا
عَكَفنا عَلَيهِ نَجتَني مِن فُنونِهِ فَعَلَّمَنا هَذا الكَلامَ المُؤَنَّقا[(١)]

* وأما أبرز المآخذ على هذا الكتاب:

فإن طبيعة البشر تقتضي أن تكون أعمالُهم عُرضةً للنقص، وهو فرعٌ عن النقص الذي جُبلوا عليه، والكمالُ التامُّ لا يكون إلا لواهبه ﷻ.

بَيْدَ أن المحاسن إذا غلبت، والفضائلَ إذا كثُرت، كانت تلك علامةَ على كمال بشري ومنقِبةً يستحق صاحبُها الثناءَ والشكرَ على ما أحسن فيه.

ولا يخفى أن إبراز المآخذ يحتاج إلى جهدٍ أبلغ من ذكر المحاسن؛ إذ يحتاج الباحث أن يقرأ قراءةً فاحصةً، وأن يقرأ في كتب العلماء الذين اعتنوْا بالتعقيب على ذلك المؤلف، وهذا ما قمتُ به مع كتاب «المعرفة» لأبي عبد الله ابن منده.

وإنَّ من كمال النصح ـ وخاصة في مقام البحث العلمي ـ أن تُذكر المآخذُ كما ذُكرت المحاسن، وهذا ما سأحاول ذكره فيما يلي:

١ ـ عدم انضباط الترتيب على الحروف، كما سبق التنبيه عليه.

٢ ـ الاقتضاب الشديد في بعض التراجم[(٢)]، فإن كان هذا مبلغَ علمه، فلا لوم عليه، وإن كان أراد الاختصار، فهو نوعُ تقصير.

٣ ـ توسُّعه في إدخال عدد ليس بالقليل ممن ليسوا من الصحابة قطعاً ـ على جميع التعاريف ـ كترجمته للأحنف، وأصحمة، ومن كان على شاكلته، لذا قال العلامة ابن الأثير ـ في ترجمة أصحمة ـ: «وهذا وأشباهه ممن لم يَرَ النبي ﷺ ليس لذكرهم في الصحابة معنى، وإنما اتبعناهم[(٣)]

---

(١) أبيات لبهاء الدين زهير (ت:٦٥٦).

(٢) ينظر بعض الأمثلة في التراجم التالية: ٣، ٥٩، ٧١، ٧٤، ١٠٧، ١٠٩، ١٢٢، ١٢٦، ١٤٩، ٤٧٤.

(٣) يقصد ابن منده، وأبا نعيم، وابن عبد البر.

في ذلك»[(١)].

وفي ترجمة الحارث بن عبد كلال قال: «وهذا ليست له صحبة، وإنما كان موجوداً، فلا أدري لأي معنى يذكرون هذا وأمثالَه، مثل الأحنف؛ ومروان، وغيرهما، وليست لهما صحبةٌ ولا رؤيةٌ؟»[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن صياد: «وفي الجملة، لا معنى لذكر ابن صياد في الصحابة؛ لأنه إن كان الدجال، فليس بصحابيٍّ قطعاً؛ لأنه يموت كافراً، وإن كان غيرَه، فهو حال لُقِيِّه النبيَّ ﷺ لم يكن مسلماً، لكنه إن كان مات على الإسلام يكون ـ كما قال ابن فتحون ـ على شرط كتاب «الاستيعاب»»[(٣)].

وقد أشار ابن حجر في «التعجيل» إلى أن من عادة ابن منده أنه يذكر في كتابه كلَّ مَن أدرك النبي ﷺ ولو لم يره[(٤)].

٤ ـ وقوعه في أوهام ليست بالقليلة في أنساب المترجمين.

وقد ظهر لي هذا من خلال كلام ابنِ الأثير على أوهام المصنفين في الصحابة، ولعل سبب ذلك أنه لا يستقصي في ذلك.

قال ابن الأثير ـ في سياق تعقُّبه لابن منده وأبي نعيم في هذه المسألة رحمه الله ـ: «ولم يكثرا من ذكر نسب الشخص، ولا ذكر شيء من أخباره، وأحواله، وما يعرف به». ثم أثنى ابنُ الأثير على ابن عبد البر في إحسانه في هذه المسألة، ثم قال: «وكان هذا هو المطلوبَ من التعريف»[(٥)].

وكان مما عاب به ابنُ الأثيرِ ابنَ منده قوله ـ في ترجمة أبي قيس الجُهني ـ: «عادة ابنُ منده إهمالُ الأنساب، وتركُ الاستقصاء فيها»[(٦)].

---

(١) أسد الغابة ١/ ٩٩.
(٢) المرجع السابق ١/ ٣٣٩.
(٣) الإصابة ٥/ ١٣٧، وينظر: أسد الغابة ٣/ ١٨٧.
(٤) ينظر: تعجيل المنفعة ١/ ٥٠١ ـ ٥٠٢.
(٥) أسد الغابة ١/ ٥، وينظر: ١/ ٢٣٤ [ترجمة: ثابت بن يزيد بن وديعة].
(٦) المرجع السابق ٥/ ٢٢٢.

وقال ابن الأثير في ترجمة ثابت بن يزيد بن وديعة ـ لما بيّن وهمه في تفريقِه ترجمتَه في ترجمتين ـ: «ولو نسبَ ابنُ منده هذا لظهر له الحق»[١]، في أمثلة كثيرة يطول ذكرها.

والمقصود هنا بيانُ أنَّ من أسباب الأوهام التي لوحظت على ابن منده: تقصيرَه في العناية بنسب المترجمين[٢].

وقال في موضع آخر يعتذر فيه عما وقع لابن منده من الأوهام ـ التي جعلت من أتى بعده يستدرك عليه ـ: «**وإذا أنصفتَ** علمت أن كثيراً مما استدركه عليه حافده[٣]، وأبو موسى هكذا يكون قد تركه؛ لأنه غير صحيح، وقد شذَّ به بعض الرواة، فيستدركونه عليه»[٤].

٥ ـ وقوعه في بعض الأوهام في أسماء الصحابة، وهذا أقل من الأول فيما ظهر لي من قراءتي لتعقُّبات الحافظَيْن: ابن الأثير، وابن حجر[٥].

وبسبب ما تقدم في الفقرتين (٤، ٥) صالَ أبو نعيم الإصبهاني وجال في ساحة الألفاظ القاسية، فبالغ في المؤاخذة في حقِّ ابنٍ منده!

مع أن أبا نعيم ـ عفا الله عنه ـ قد استفاد في كتابه «المعرفة» من ابن منده كثيراً، إلى حد النقل الحرفي، وقد وصفه ابن الأثير ـ وهو الخبير بكتابيهما ـ بأن أبا نعيم كثيراً ما يتبع ابن منده ويوافقه[٦].

---

(١) أسد الغابة ١/ ٢٣٤ [ترجمة: ثابت بن يزيد بن وديعة].

(٢) ينظر بعض الأوهام التي تُعقِّبَ فيها ابنُ منده: أسد الغابة ١/٥٨، ٤/ ٢٣٥، الإصابة ١/ ٣٩، ٣/ ١٣٠، ٤/ ١٣٥، ٥/ ٧٠ (هنا قال ابن حجر: خبط ابن منده ـ وتبعه أبو نعيم ـ في نسبه)، ٦/ ١٣٩.

(٣) يقصد حفيده يحيى بن عبد الوهاب بن أبي عبد الله ابن منده، وهو إمام حافظ، له ترجمة في السير ١٩/ ٣٩٥.

(٤) أسد الغابة ٥/ ٢٥٠، وينظر مثال في: توضيح المشتبه ٦/٤٠٧ لابن ناصر الدين، أنصف فيه ابن منده من أبي موسى.

(٥) ينظر بعض هذه الأوهام: معرفة الصحابة، لأبي نعيم ١/ ٤١٠، ٣/ ١٣١٦، الإصابة ٢/ ١٦٦.

(٦) ينظر ـ مثلاً ـ: ترجمة الحارث بن أوس بن النعمان من أسد الغابة ١/ ٣١٧.

ومن التعصب الذي ظهر من أبي نعيم على ابن منده: أن ابن منده قد ينقل عن بعض المصنفين، **فيقعُ الخطأ منهم**، فيتعقَّب أبو نعيم أبا عبد الله ابن منده، وينسب الوهمَ إليه، مع أن ابن منده لا لومَ عليه؛ لأنه مجرد ناقل، كما تراه في ترجمة آبي اللحم، وركانة [غير منسوب]، وبُسر بن محجن الثقفي، وغيرها كثير[١].

ولئن كان العلمُ رَحِماً بين أهله، وكان من تمامه وكماله أن يتعقب المتأخرُ المتقدمَ بما يسدد النقص، ويظهر الفضل للسابق، إلا أن أبا نعيم ـ عفا الله عنه ـ حمله اختلافُ المشرب العقدي على التشنيع في التعقُّب، والمبالغة في المؤاخذة، حتى أدرك ذلك من جاء بعد أبي نعيم من المصنفين في الصحابة؛ كابن الأثير والحافظ ابن حجر رحم الله الجميع؛ كما ستأتي الإشارة إليه قريباً.

ولئن كانت المعاصرة، والاختلاف في المشرب قد أثّرت في أبي نعيم! فلا أدري ما الذي حمل الحافظَ ابنَ عساكر على تخصيصه كتابَ ابن منده هذا ـ بعد نقله تنبيهاً للدارقطني على وهم لابن منده في إسناد ـ بمثل هذا النقد: «وهذا من أيسر أوهامه، فإن له في معرفة الصحابة أوهاماً كثيرةً»[٢]؟!

مع أن لأبي نعيم، وأبي موسى المديني ـ الذي ألف في الاستدراك على ابن منده خصوصاً ـ من أمثال هذه الأوهام ألوانٌ وصنوف[٣]؟!

وبعد قراءتي لكتاب ابن الأثير وجدت لكلا الرجلين أوهاماً ليست بالقليلة!

نعم هي ليست بحجم ما وقع لابن منده، ولكن هذه هي العادة فيمن يسبق غيره إلى التصنيف ـ ولو كان سبقه نسبياً ـ أن يقع منه قصورٌ يدركه مَنْ يأتي بعده.

---

(١) ينظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم ١/٤١٦، ٢/١١١٧، ٦/٣٠٠٥، أسد الغابة ٢/١٨٧، الإصابة ٤/٧٣، ٧/١٦٨.

(٢) تاريخ دمشق ٥٢/٣٣.

(٣) وقد تتبعه في أوهامه ابنُ الأثير في أسد الغابة، ومِنْ بعده ابنُ حجر في «الإصابة».

ولله در ابن الأثير، فقد أنصف ابنَ منده مِمَّن أتى بعده[(١)] ـ وخاصة من أبي نعيم وأبي موسى ـ في عدة مواضع من كتابه، منها: قوله ـ في ترجمة الحارث بن سهل لَمَّا رمى أبو نعيم ابنَ منده بالتصحيف[(٢)] ـ: «قلت: **ظلمَ** أبو نعيم أبا عبد الله ابن منده، فإنه لم يصحِّف... إلخ»[(٣)].

وقال في ترجمة حجاج بن مسعود لَمَّا وصفه بالوهم في ترجمته[(٤)]: «لم ينصف أبو نعيمٍ أبا عبد الله ابن منده، فإن ابن منده...»[(٥)].

وقال عن أبي نعيم، وأبي موسى لَمَّا رميا ابن منده بالغلط الفاحش في ترجمة أبي قيس الجُهني:

«قلت: هذا قولهما في ابن منده، **ولقد ظلماه**، فإنهما غايةَ ما نقِما عليه أنه لم يفصِّل بين الترجمتين: السهمي، والجهني، إما بقلم غليظ، أو ببياض، **وهذا ليس بشيء**، فهو ـ وإن كان كما ذكره ـ فلا وهمَ فيه، وقد ذكرنا لفظه سواء في الترجمتين، **ليظهر عذره، وأنه لم يغلط، على أن الذي عندي من نسخ كتابه ـ عدة نسخ صحاح ـ** قد جعل الترجمتين منفصلتين، كل واحدة منهما منفردة عن صاحبتها، وجعل الاسم من الترجمتين بقلم غليظ، وإنما أبو نعيم لم ير في النسخة التي عنده فصلاً بين الترجمتين، فحمل الأمر على أنهما واحدةٌ، وأنه خلط، **فَذَكَرَه ليفتح ذِكْرَه، لِمَا له عنده من الكراهة**، ثم جاء أبو موسى **فتبعه، ولم ينظر!** وإلا فالكتاب الذي لابن منده، لا حُجَّةَ عليه فيه، وكلامه الذي ذكرناه يدل عليه، فإنني نقلت كلامه آخر ترجمة السهمي منفرداً، وفي أول ترجمة الجهني **ليظهر عذره**»[(٦)].

---

(١) ممن تعقبه ـ كما هو معلوم ـ: أبو موسى المديني، ولكن لم يحالفه الصواب في بعض تعقُّباته، وقد أنصفه ابن الأثير في مواضع من أسد الغابة، سيأتي الإشارة إلى بعضها بعد قليل.

(٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم ٢/ ٧٥٧.

(٣) أسد الغابة ١/ ٣٣١.

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم ٢/ ٧٣٤.

(٥) أسد الغابة ١/ ٣٨٤.

(٦) أسد الغابة ٥/ ٢٨٠، ولابن الأثير: من هذا الإنصاف شيء كثير، فينظر ـ غير ما سبق ذكره من الأمثلة وما سيأتي ـ: ٢/ ١٨٨، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٨٢، ٣/ ٧٨ ـ ٧٩، ١٠٣، ١٢١، ١٦٨، ٢٢٥، ٤/ ٨٠، ١٢٨، ٥/ ٢٥٠ فجزاه الله خيراً، وغفر الله للجميع.

وكأن ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ ضاق ذرعاً بطريقة أبي نعيم في تعقُّبه لابن منده، واشتد في نقد أبي نعيم على مبالغته في النكير على ابن منده في أوهامه، فقال ـ في ترجمة محمد بن عُلَيّة القرشي ـ: «قلت: قد بالغ أبو نعيم في ذم ابن منده، حيث جعله بهذه المثابة من الجهل ـ أنه جعل من الصحابة مَنْ رآهم، أو خاطبهم[١] ـ فهذا يؤدي إلى أن جميع التابعين يُعدُّون من الصحابة، ولم يفعله ابن منده، ولا غيرُه»[٢].

وقال في ترجمة أبي عتَّاب الأشجعي ـ وقد تقدم قريباً ـ: «**وإذا أنصفتَ**، علمت أن كثيراً مما استدركه عليه حافده، وأبو موسى هكذا يكون قد تركه؛ لأنه غير صحيح، وقد شذَّ به بعض الرواة، فيستدركونه عليه»[٣].

وقد تبين لي ـ أيضاً ـ أن أبا نعيم، وأبا موسى قد يكون من أسباب غلطهما على ابن منده أنهما لم يُمعنا النظر في نُسَخِ كتاب ابن منده كما سبق ذكر مثال على ذلك قريباً.

وقد تبين لي بجلاء ـ من خلال قراءتي لـ«الأُسْد» ـ أن من أبرز أسباب إتقان ابن الأثير وإنصافه: في المحاكمة بين ابن منده وأبي نعيم ـ بالذات ـ أنه اعتنى بجانب النسخ للكتب الثلاثة: «معرفة الصحابة» لابن منده، وأبي نعيم، و«الاستيعاب» لابن عبد البر، والتي تعقب فيها مصنِّفيها[٤].

---

(١) يقصد: من رأى الصحابة، أو خاطبهم، سيتضح هذا من إكمال بقية الكلام، والرجوع إلى ترجمة المذكور.

(٢) أسد الغابة ٤/ ٣٢٧.

(٣) المرجع السابق ٥/ ٢٥٠.

(٤) لقد تعجبت جداً من تدقيق ابن الأثير الشديد، وهو يحاكم بين المصنفين في الصحابة، وحرصه على التتبع والتقصي، وعظيم أدبه في الاعتذار، وهضم نفسه أمام الأئمة الذين سبقوه، ومِنْ ذلك قوله ـ في ترجمة واقد بن عبد الله اليربوعي ٥/ ٨٠ لما وقع ابن منده في وهم عجيب ـ: وهذا مِنْ أعجب ما يُحكى عن عالم، فإن هذا لا يخفى على أمثالنا، **فكيف يخفى على مثل ابن منده؟!**...، ولا بد لكل عالم مِنْ هفوة!.
فما أحوج الباحثين إلى العناية بهذا الأمر، والاجتهاد في تطبيقه عند تحقيقهم لكتب السلف!
ينظر ـ بعض المواضع من «أسد الغابة» التي ذكر فيها اعتماده على عدة نسخ من هذه الكتب ـ: =

فهو حينما يتعقَّب، يتعقَّب وبيده عدة نسخ صحاح من كل كتاب، وهذا كله يجعل الباحث يطمئن لِمَا ينقله عن هذه الكتب، وكذلك يطمئن الباحث حينما يبين أوهام من سبقه أنها بعد مراجعة، والكمال عزيز.

وقد أدرك الحافظ ابن حجر هذه الشدة من أبي نعيم على ابن منده ـ كما أشرت آنفاً ـ فقال: «أبو نعيم لا يزال ينسب ابن منده إلى الغلط، فيصيب في ذلك تارة ويخطئ تارة، **ولو سَلِمَ من التحامل عليه**، لكان غالبُ ما يتعقبه به صواباً»[(١)].

ولذا، فإن مما يُذكر للحافظ ابن حجرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إنصافُه لابن منده من أبي نعيم[(٢)]، وقد استفاد من ابن الأثير كثيراً، فرحم الله الجميع، وغفر لنا ولهم.

٦ ـ لئن كان ذِكْرُ الأحاديث مسندةً في الترجمة ميزةً ومنقبة، فإن الاستطراد في ذكر الطرق، والمتابعات، والتي تصل ـ في بعض الأحيان ـ إلى أكثرَ من عشرة طرق[(٣)]، ليس مناسباً ـ فيما يظهر ـ ويخرج عن موضوع الكتاب؛ لذا قال ابن الأثير: «ورأيتُ ابن منده وأبا نعيم قد أكثرا من الأحاديث والكلام عليها، وذكرا عِلَلها! ثم تعقَّبهما بقوله: أما ذكر الأحاديث وعللها وطرقها، فهو بكُتب الحديث أشبه»[(٤)].

٧ ـ اعتماده في إثبات الصحبة على أسانيدَ لا تصحُّ.

= **فلكتاب ابن منده**: ٢/ ٢٣٥، ٣/ ١٨١، ٥/ ٢٢٢، **ولكتاب أبي نعيم**: ٢/ ٢٤٧، ٣/ ١٥٤، **ولكتاب ابن عبد البر**: ٣/ ١٥٢، ٣/ ٤٠٨ [قال هنا: «وأما أبو عمر، فرأيته في كتابه «الاستيعاب» في عدة نسخ صحاح **لا مزيد على صحتها**»]، ٤/ ٢٧٢.
مع التنبيه على أن الأمثلة الماضية في بعضها اشتراك، بحيث يشير إلى نسخ جميع هذه الكتب.

(١) الإصابة ٧/ ١٨٠، في ترجمة أبي مكعت.

(٢) ينظر ـ مثلاً ـ: الإصابة ٥/ ١٢، ١٣١، ٢٠٧، ٢١٧، ٦/ ٢٦، ٥٥، ٦٠، ١٤٦، ٢٣٣، ٧/ ١٢٨.

(٣) ينظر ـ أمثلة على ذلك ـ في «المعرفة» التراجم التالية: ٤٤٤، ٤٨٢ [ذكر هنا أربعة عشر طريقاً]، ٥٢١، ٥٤٣، ٦٢٥، ٦٤٩، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٦٥.

(٤) أسد الغابة ١/ ٥.

ومن ذلك ما ذكره الذهبي في ترجمة يزيد بن الأصم في «تاريخه»؛ حيث أورد حديثاً رواه ابن منده في «المعرفة» من طريق عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصم عن عمه، قال: دخلت على خالتي ميمونة، فوقفت في مسجد رسول الله ﷺ أصلي، فبينا أنا كذلك، إذ دخل رسول الله ﷺ فاستحيت خالتي لوقوفي في مسجده، فقالت: يا رسول الله، ألا ترى إلى هذا الغلام وريائه؟! فقال: دعيه، فلأن يرائي بالخير، خيرٌ من أن يرائي بالشر.

علّق الذهبي على هذا الحديث بقوله: «هذا حديث منكرٌ لا يصح بوجهٍ، وقد أخرج ابن منده يزيدَ في الصحابة **معتمداً على هذا الخبر الساقط**»[(١)].

وبعد: فهذه هي المؤاخذات التي يمكن أن يؤاخَذَ بها المصنف رحمه الله، وهي لا تقلّل من قيمة الكتاب، فإنّ جنس التعقُّبات التي أُخذت على ابن منده يقع في مثلها كلُّ من صنّف في هذا الباب، وقد أشار إلى كثيرٍ من أوهامهم الحافظان: ابن الأثير، وابن حجر[(٢)].

وكأني بالإمام أبي عبد الله ابن منده، لو رأى هذه الملحوظات التي ذُكرتْ في كتابه لأَنْشَدَ البيت الذي يقول:

أردتُ لكيما لا تُرى ليَ عثرةٌ ... ومنْ ذا الذي يُعطى الكمالَ فيكمُلُ؟[(٣)]

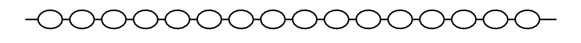
والله تعالى أعلم.

❖ ❖ ❖

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ٧/ ٢٧٦.

(٢) تنظر: «موارد ابن حجر في الإصابة» ٢/ ٢١٠، فقد نقل مواضعَ نقدِ الحافظ ابنِ حجر لهؤلاء المصنفين وغيرهم بالجزء والصفحة.

(٣) عن الأمالي في لغة العرب ٢/ ٤٦.





المبحث الثاني



فتح الباب في الكنى والألقاب

المطلب الأول

التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه

حَفَلَتْ دواوين السنة المطهرة بأسماء نَقَلَةِ الآثار، الذين تنوعت أساليب التعريف بهم فمنهم من يُذكر باسمه الصريح، ومنهم من يُذكر بكنيته، ومنهم من يُذكر اسمه مُدَلساً، فيكنى من اشتُهِرَ باسمه، أو العكس، هذا عدا من قيل فيه: إن اسمَه كنيتُه، أو لا يعرف له اسم.

ولمّا كان بعض الرواة مشهوراً بكنيته واسمه، وبعضُهم غلب اسمه على كنيته أو العكس، وكان بعضُهم قد يشتبه اسمُه باسم راوٍ آخر، ويفترقان في الكنية، وآخرون قد اختلف الأئمة في أسمائهم وكناهم، **لهذه الأسباب** ولغيرِها عمَدَ الأئمة إلى التصنيف في علم الكنى، الذي هو أحد أنواع التصنيف في علم الرجال.

وتأتي أهمية التصنيف في هذا الباب من ضرورة تمييز الرواة، وصيانة السنة؛ إذ قد يختلط ثقة بضعيف، أو العكس؛ نظراً لاشتباه اسميْهما، ولا يحصل تحرير الراوي ـ أحياناً ـ إلا بمعرفة كنيته[(١)].

يقول ابن الصلاح: «وهذا فنٌّ مطلوب، لم يزل أهل العلم يُعَنْون به ويتحفَّظونه ويتطارحونه فيما بينهم، ويتنقَّصون من جَهِلَه»[(٢)].

---

(١) ينظر في عناية المحدثين بالكنى: مقدمة تحقيق د. محمد صالح المراد لكتاب الذهبي «المقتنى» ١/١٩، وفي بيان مناهجهم في التصنيف في هذا الباب مقدمة د. عبد الرحيم القشقري لتحقيق كتاب الإمام مسلم «الكنى» ١/١١.

(٢) علوم الحديث: (٣٣٠)، وينظر: فتح المغيث: ٤/٢١٢.

ويقول السيوطي: «وينبغي العنايةُ بذلك؛ لئلا يذكر مرة الراوي باسمه، ومرة بكنيته، فيظنها من لا معرفةَ له رجلين، وربما ذُكر بهما معاً، فيتوهم رجلين»[(١)].

ولما كان هذا العلم بهذه المثابة قام جماعة من الأئمة ـ جزاهم الله عن الإسلام وأهله خيراً ـ بالتصنيف في هذا الباب. وأقدم كتاب وقفت عليه في هذا الباب هو كتاب «الكنى» لابن الكلبي (ت:٢٠٤)، ثم تتابع التصنيف في ذلك حتى قلَّ جداً في أواخر القرن التاسع أو بدايات القرن العاشر، فكان آخر من وقفت عليه ممن صنّف في هذا الباب هو المرتضى الزبيدي[(٢)] (ت:١٢٠٥)[(٣)].

وكان من جملة الأئمة الذين صنفوا في هذا الباب: الإمام أبو عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللهُ، وسيكون الحديث عنه والتعريف به في هذا المطلب في ضوء النقاط الآتية:

أولاً: التعريف بالكتاب:

يمكن التعريف بالكتاب من جهتين:

الجهة الأولى: اسم الكتاب:

لم ينصَّ ابن منده في كتابه على اسمٍ محدد له، بل قال: «ذكر ما

---

(١) تدريب الراوي ٢/٧٦٣ (النوع: ٥٠).

(٢) **واسمه**: «مزيل نقاب الخفاء من كنى سادات الوفاء»، وللزبيدي كتاب اسمه: «**إنالة المنى في سر الكنى**» الذي ذكره عنه تلميذه ـ بالإجازة ـ صديق حسن خان في «أبجد العلوم» ٣/١٨، ٢٥ ـ وإن لم أقف عليه ـ إلا أن الظاهر أن منحى التأليف فيه هو بيان أسرار ومعاني الكنى؛ لأن الشيخ صديق حسن نقل في ص(٢٤ ـ ٢٥) من الجزء نفسه ـ في معرض نقله لكلام الزبيدي نفسه في رسالة كتبها إلى أحد أصدقائه يشرح فيها بعض أحواله، وما منَّ الله عليه به مِنَ المصنفات ـ: «... وكتبت في هذه المدة عدة رسائل، ما بين مختصر ومطول، فمن ذلك...، **ومعارف الأبرار فيما للكنى والألقاب من الأسرار**...»، فهذا يدل على أنه ليس مِنَ التصنيف المعروف في باب الكنى.

(٣) ومِنْ أوسع مَنْ رأيته تكلم على الكتب المؤلفة في الكنى، هو: د.عبد العزيز الرحماني في مقدمته لتحقيق كتاب ابن منده «فتح الباب» ـ على الآلة الكاتبة ـ: (٢٨ ـ ٣٦) فقد ذكر أكثر مِنْ ستين مؤلفاً في الباب.

انتهى إلينا من كنى المحدثين من الصحابة والتابعين، على مراتبهم، وطبقاتهم، مَنْ عُرِفَ باسمه وخفيت كنيته، أو عُرف بكنيته وخفي اسمه، أو مُخْتَلَفٌ في اسمه على ما بلَغَنا، وبالله التوفيق»[١].

ولهذا السبب ـ والله أعلم ـ تعددت أسماء هذا الكتاب، فكان من آثار ذلك أن بعض الباحثين نسب هذا الكتاب ـ في أحد أسمائه ـ إلى أحد أولاد ابن منده، وهو أبو القاسم عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق بن منده، وهو وهمٌ[٢].

أما أسماء الكتاب التي وقفت عليها، فهي على النحو التالي:

١ ـ «**الكنى**»، سماه بهذا الاسم: أحد تلاميذ الإمام ابن منده، وهو: شجاع بن علي[٣]، والمزي[٤]، والذهبي[٥]، وذكره ابن ناصر الدين الدمشقي في كتابه «توضيح المشتبه»[٦]، وقد تكرر ذكره في مخطوطة الكتاب ـ الوحيدة ـ في بداية بعض الأجزاء[٧]، وأكثرُ من ألّف في المصطلح يذكرون هذا الكتاب مختصراً في جملة من الكتب المؤلفة في الباب.

والظاهر أنَّ هذا منهم على سبيل الاختصار، وهذا معروف في تسميتهم لكتبٍ أُلِّفت في الكنى، غير كتاب ابن منده.

---

(١) ص(١٧).

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق د. محمد صالح المراد لكتاب الذهبي «المقتنى» ١/ ٣٠، فقد جعل «فتح الباب في الكنى والألقاب» لأبي القاسم أحد أبناء ابن منده وقد تقدمت ترجمته في ذكر تلامذته.

(٣) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٢/ ١٩٩ فقال: أخبرنا أبو الفتح: يوسف بن عبد الواحد، أنا شجاع بن علي، أنا أبو عبد الله ابن منده ـ قال: «في كتاب الكنى ـ . . .».

(٤) في مواضع من تهذيب الكمال، منها: ٧/ ٢١٤، ٢٠/ ٣٩٧، ٣٤/ ٣٤٤، ٣٨١.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٣.

(٦) ينظر ـ مثلاً ـ: ٢/ ٣٨٧، ٣/ ٩٠، ٩٤.

(٧) وهو محفوظ في برلين برقم (٧/ ٩٣)، وتوجد منه مصورة في مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث العلمي في جامعة أم القرى بمكة شرفها الله، كما أفاده د.الرحماني في تحقيقه لكتاب ابن منده ص(٣٧، ٣٩) [على الآلة الكاتبة].

٢ ـ «**الأسماء والكنى**»، وممن سماه بذلك: الخطيب البغدادي[(١)]، وابن حجر[(٢)].

٣ ـ «**كنى من يعرف بالأسامي**». ذكره الكتاني في «الرسالة»، فإنه قال ـ في جملة سياقه للكتب المؤلفة في الكنى ـ: «ولابن حبان، له كتاب اسمه «أسامي من يعرف بالكنى»، في ثلاثة أجزاء، وكتاب «كنى من يعرف بالأسامي» في ثلاثة أيضاً، ولأبي القاسم عبد الرحمٰن بن منده، **ووالده أبي عبد الله محمد بن إسحاق**»[(٣)].

٤ ـ «**فتح الباب في الكنى والألقاب**». ذكره بهذا الاسم بروكلمان في «تاريخه»، وفؤاد سزكين في «تاريخه»[(٤)]، وكحاله في «معجمه»، والزركلي في «أعلامه»[(٥)]، وعلى هذا الاسم اعتمد ناشر الكتاب[(٦)].

---

(١) في تاريخ بغداد، في عدة مواضع، فيقول: «قال ذلك أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني في كتاب **الأسماء والكنى**»، ومن هذه المواضع: ٥/ ٣٧٤، ٦/ ٣٧٣، ٧/ ٤١١، ١٠/ ٤٦، ١٨١، ١١/ ٢١٣، ٣٩٤، ١٢/ ٢٩١.

(٢) كما في لسان الميزان ١/ ٣٦٢، وأما قوله في «الإصابة» ٧/ ١٠٨ في ترجمة أبي ضميرة الحميري: ذكره ابن منده في الكنى! فهذا من باب الاختصار، كما سأوضح هذا بعد قليل.

(٣) الرسالة المستطرفة: (١٢١).

(٤) وقد وقع للدكتور «سزكين» وهمٌ في ترجمته لابن منده، حيث نسب إليه كتاباً آخر اسمه: «الأسامي والكنى»، والصحيح أن هذا الكتاب ليس لابن منده، وقد نبّه الشيخ عبد الله الجديع على ذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب «الأسامي والكنى» للإمام أحمد بن حنبل ص(٩ ـ ١٠)، كما بيّن سبب الوهم الذي وقع له، فقال ما حاصله:
أن الكتاب وقع ضمن مجموع يحتوي على كتابين:
الأول منهما: مُؤَلّفٌ لابن منده، وهو: «تسمية المشايخ»، **والثاني** اسمه: «الأسامي والكنى».
فلمّا رأى مفهرس مكتبة «تشسربيتي» أن الكتاب الأول لابن منده، ظنَّ أن الآخر لابن منده ـ أيضاً ـ، خاصة أن خط الكتابين واحد، ولم ينظر إلى مضمونه، فوقع الوهم في نسبته لابن منده بهذا الترقيم.
ينظر: مقدمة المحقق: (٩ ـ ١٠).

(٥) انظر: تاريخ الأدب العربي ٣/ ٢٢٩، تاريخ التراث العربي ١/ ٤٣٩، وذكر ـ عن مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ـ أن «ددرنج» نشر قسماً منه، معجم المؤلفين ٩/ ٤٢، الأعلام ٦/ ٢٩، والظاهر لي أنهم تابعوا في ذلك بروكلمان، وفؤاد سزكين.

(٦) الكتاب طبع بتحقيق: نظر الفاريابي، نشرته دار الكوثر.

ولعل بروكلمان ومن تابعه اعتمدوا في هذه التسمية على وجود هذا الاسم على صفحة العنوان من المخطوط الوحيد لهذا الكتاب.

وبهذا العرض يتضح أن تسمية الكتاب بهذا الاسم تسمية متأخرة.

والأقرب ـ في نظري ـ من حيث صحة اسم الكتاب، هو: «الأسامي والكنى» وذلك لما يلي:

١ ـ أن هذا ما نصَّ عليه الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣)، أي إنه ليس بين وفاته ووفاة ابن منده سوى ثمان وستين سنة، وعلى هذه التسمية جرى الحافظُ ابن حجر.

ومن نصّ على هذه التسمية مع قرب العهد، فقوله أولى من غيره بالاعتبار حتى يأتي ما ينقضه.

٢ ـ أن التسميات الأخرى التي أُطلقت على الكتاب، يمكن الجواب عنها، فيقال:

فأما تسميته بـ«**الكنى**»، فإن هذا ـ كما هو ظاهر ـ من باب الاختصار، وهذا يصنعه العلماء كثيراً، ولذلك قد تجد العالم يذكر الكتاب باسمه كاملاً، ثم يذكره في موضع آخرَ مختصراً[(١)].

وأما تسميته بـ«**كنى من يعرف بالأسامي**» ـ الذي ذكره الكتاني في «الرسالة» ـ فإنه لا يمكن الجزم أصلاً بأن هذه هي تسميته، فإن الكتاني ذكر الكتاب في جملة سياقه للكتب المؤلفة في الكنى ـ فقال: «وكتاب «الكنى» للبخاري، ومسلم...، ولابن حبان، له كتاب اسمه «أسامي من يعرف بالكنى»، في ثلاثة أجزاء، وكتاب «كنى من يعرف بالأسامي» في ثلاثة أيضاً، **ولأبي** القاسم عبد الرحمٰن بن منده، **ووالده أبي عبد الله محمد بن إسحاق**».

(١) مثاله: أن المزي في «تهذيبه» سمّى كتاب الإمام مسلم باسمه المشهور «الأسامي والكنى»، وفي مواضع كثيرة يذكره اختصاراً، فيقول: «الكنى»، ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٩/ ١٩٠، ٢١/ ٥٦٧.

والمعنى ـ كما هو ظاهر من قراءة كلامه في «الرسالة» ـ هو العطف، فكأنه قال:

وكتاب الكنى لأبي القاسم عبد الرحمن بن منده، ووالده أبي عبد الله محمد بن إسحاق.

فعادت التسمية إلى التسمية الأولى: «الكنى»، وقد سبق الجوابُ عنها آنفاً.

وأما التسمية التي طُبعَ بها الكتاب، فهي تسمية متأخرة، لم أجد لها أصلاً إلا في كتب المفهرسين المعاصرين، أما كتب الأقدمين، فلم أجد لها أصلاً فيها، وكفى بهذا برهاناً على ردّها، والله أعلم.

وبعد:

فالكتاب مع هذا لم يصلنا كاملاً، بل الذي وُجِدَ قطعة منه[١]، تنتهي عند ترجمة أبي عبد الله محمد بن عمرو السواق البلخي[٢].

وقد أفادتنا النقول التي نقلها المزي في كتابه «التهذيب» أن الكتاب كان عنده كاملاً؛ فقد ترجم في أحرف متأخرة من الكنى، كحرف النون[٣].

الجهة الثانية: موضوع الكتاب:

ظاهرٌ من اسم الكتاب الصحيح، أو الذي طبع به ما يبين موضوعه، وهو: أنه في الأسماء والكنى.

وهو حافلٌ بهذين الأمرين: الأسماء والكنى، بالإضافة إلى ذكر مَنْ عُرف بلقبٍ، لكن هذا ـ أعني ذكر الألقاب ـ بالنسبة إلى مجموع الكتاب قليلٌ لقلة من اشتُهر باللقب.

وانطلاق المؤلف في بناء تراجم الكتاب وترتيبه كان من الكنية، كما سيأتي توضحيه في منهجه في الكتاب.

---

(١) تقع هذه القطعة في (٢٩٩) ورقة كما أفاده: د. فؤاد سزكين في «تأريخه» ١/ ٤٣٩، لعلها تمثل أقل من نصف الكتاب بقليل.

(٢) فتح الباب: (٥١٤) رقم (٤٧٤٨).

(٣) تهذيب الكمال ٣٤/ ٣٤٤، ٣٨١.

ثانياً: منهجه في الكتاب[(١)]:

لا شك أن الحديث عن منهج أي مؤلف يقتضي قراءةً دقيقة للكتاب، وقد يحتاج أن يعيد القراءة أكثرَ من مرة، خاصةً إذا كان المؤلف لم ينصَّ على شيء من منهجه في كتابه.

وقد ظهر لي من خلال قراءة الكتاب ـ أكثر من مرة ـ أنه يمكن تقسيم منهجه في الكتاب باعتبارين:

الأول: باعتبار ترتيبه للكتاب عموماً ومادته التي ضمَّنها إياه.

الثاني: باعتبار سياقه للترجمة.

أما بالاعتبار الأول: فإن المصنف رَحِمَهُ اللهُ قد أبان عن بعض منهجه في ذلك؛ حيث قال: «وقد بدأنا بكنية المصطفى ﷺ، ثم من تكنَّى بكنيته بعده، وقدمنا نهي النبي ﷺ أن يكتنى بكنيته في حياته، والسبب الذي أوجب نهي النبي ﷺ عن ذلك، وإباحته لجماعة من أصحابه أن يسمُّوا أولادهم باسمه، ويكنُّوهم بعده»[(٢)]، ثم ذكر أدلة النهي عن ذلك، ثم إباحته، ثم بين من كنيته أبو القاسم من الصحابة، ثم التابعين ومن بعدهم[(٣)].

هذا ما صرّح به الإمام ابن منده من منهجه، ويمكن استجلاء بقية **منهجه العام** في ترتيب الكتاب من خلال الآتي:

١ ـ راعى في ترتيب التراجم ـ باستثناء من كنيته أبو القاسم ـ الحروف الهجائية، فبدأ بمن كنيته تبدأ بحرف الألف، ثم من تبدأ كنيته بحرف الباء.

٢ ـ لم يراعِ المصنف الترتيب داخل الحرف الهجائي، بل كان الترتيب غيرَ دقيق[(٤)].

---

(١) ستكون الإحالة في أرقام الصفحات والتراجم لكتاب «فتح الباب» على ط. نظر الفاريابي ـ إلا ما يتعلق بالمواضع المتصلة بتحقيق الباحث ـ؛ لأن رسالة الباحث الرحماني لم تطبع، والإحالة على المطبوع أقرب، وأيسر على من يريد المراجعة والتأكد.

(٢) فتح الباب: (١٧).

(٣) فتح الباب: (١٧ ـ ٣٥).

(٤) ففي حرف الألف ـ مثلاً ـ بدأ بمَنْ كنيته **أبو إبراهيم**، ثم أتبعه بمَنْ كنيته **أبو إسماعيل**، ثم أتبعه بمن كنيته **أبو إسحاق**، ثم من كنيته أبو أحمد، ثم **أبو أيوب**، ثم **أبو أمية**، . . . إلخ.

٣ ـ لم يسلك المصنف داخل من يشتركون في كنية واحدة ترتيباً واضحاً للمترجمين[(١)].

٤ ـ يبدأ المصنف بتراجم الصحابة، ثم التابعين. هذا هو الأصل، وقد ينخرم هذا الترتيب في بعض المواضع[(٢)].

وهو لا يعنون لذلك بعنوان مستقل إلا فيما يتصل بالأفراد ـ على اضطراب في هذا ـ كما سأذكره في الفقرة التالية.

وقد يذكر تراجمَ رواةٍ في طبقة تبع أتباع التابعين، أو أتباع التابعين، ولا يُعَنْوِن لذلك بما ينبه عليه كما يفعل في تراجم الصحابة والتابعين[(٣)].

٥ ـ إذا انتهى من ذكر كنى الباب الواحد ـ كحرف الألف مثلاً ـ فإنه يُتبع هذا الباب بذكر الأفراد فيه؛ أي الذين لا يعرف غيرهم بتلك الكنية، وهذا في الغالب، إذ قد يذكر تحت هذا الباب أكثر من شخص، كما وقع له في حرف الألف[(٤)]، وهذا إن وجد[(٥)]. ويقسم ذلك قسمين:

القسم الأول: الأفراد من الصحابة.

القسم الثاني: الأفراد من التابعين[(٦)].

---

(١) **فمثلاً**: في من كنيته أحمد بدأ بترجمة راوٍ اسمه عبد الله، ثم أتبعه بمن اسمه خلف، ثم بمن اسمه عيسى، ثم الحكم، ثم محمد، . . . إلخ.
ومما ينبه عليه، أنه عند ذكره لمن يكنى أبا بكر، ص(١٠٨) عقد عنواناً: ومن التابعين من كنيته أبو بكر واسمه محمد، وكذا فيمن يكنى أبا عبد الله، ص(٤٩٢)، عقد عنواناً فيمن في كنيته أبو عبد الله واسمه محمد، وهذا ما لم يفعله إلا في هذين الموضعين.

(٢) مثاله: في ترجمة أبي أحمد صابر بن سالم بن حميد البجلي رقم (٣١٦)، قال عنه: «**وله صحبة**»، مع أنه ذكره بعد خمس عشرة ترجمة في باب من كنيته (أبو أحمد)، وقبل هذه الترجمة تراجم لمن هم في طبقة أتباع التابعين، فضلاً عمن هم فوقهم.

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ: تراجم من كنيته أبو أمية: (٦٩ ـ ٧٦).

(٤) ص(١٠٥) فيمن يكنى أبا إياس، فقد ذكر ستةً كلهم يكنى أبا إياس! بالأرقام الآتية (٦٥٦، ٦٦١، ٦٦٤).

(٥) لأن بعض الأحرف الكنى فيها قليلة جداً؛ كحرف التاء، والثاء، والخاء، والذال، والظاء، فالقارئ يدرك ـ من غير عناءٍ ـ الأفرادَ من غيرها.

(٦) ينظر مثلاً: فتح الباب: (٩٩) حرف الألف، (١٧٠) حرف الباء، (٢٠٥) حرف الجيم، =

٦ ـ يحاول استيعاب جميع من وقف على كناهم في كل باب ـ وخصوصاً من كانوا في مشرق العالم الإسلامي آنذاك ـ سواءٌ كانوا من حَمَلة العلم ـ وهم الأصل ـ أو من غيرِهم من مشاهير الأعلام كالخلفاء والأمراء ونحوهم[١]، وسواء كانوا من المتقدمين، أو من المعاصرين له[٢].

٧ ـ يقع في سياقه للتراجم تكرار لبعضها، وهو قليل، وهو أحياناً ينبه على ذلك، وأحياناً لا ينبه[٣].

٨ ـ اعتمد في مادة كتابه على نوعين من طرق الإفادة:

النوع الأول: كتب من تقدمه من الأئمة، وهي كتب كثيرة، لكن يمكن القول: إن ثمة كتباً اعتمد عليها بكثرة، وأفاد منها بشكل ظاهر، وهي على النحو التالي:

- تاريخ الدوري عن ابن معين.
- التاريخ الكبير، للبخاري.
- الكنى، لمسلم بن الحجاج.

= (٢٧٥) حرف الحاء، (٣٥٣) حرف الزاي.

(١) ينظر ـ مثلاً ـ التراجم الآتية: (١٣٢، ٣٦١، ١٤٦١)، فهي ـ على التوالي ـ لـ: إسماعيل بن أحمد أمير خراسان، وسليمان بن عبد الملك، وهارون الرشيد.
ومن اللطائف: أنه ساق في ترجمة إسماعيل بن أحمد أمير خراسان ـ المشار إليه ـ عقيدتَه في الإيمان، فقال ـ أي إسماعيل ـ: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، على هذا أعيش، وعليه أموت!».

(٢) أما المتقدمون، فالأمر فيهم ظاهر وبيّنٌ. وأما المعاصرون، فإنه قال في آخر ترجمة لمن يكنى بأبي سعيد ص(٣٧٨) بعد ترجمة رقم (٣٣٦٢): «وفي المتأخرين جماعة كثيرة منهم كنيته: أبو سعيد تركناها».
ومما يدل على عنايته بتراجم المتأخرين: أنه ذكر كنى كثير من شيوخ شيوخه.

(٣) ينظر ـ على سبيل المثال التراجم الآتية ـ: (٩)، (٢٣٢٧)، (٢٥٧٢)، (٣٣٦٦)، (٣٣٨٣)، (٣٣٨٩)، (٣٤١١)، (٣٥٠٩)، (٣٦١٦)، (٣٨٤٣)، (٤٠١١)، (٤٢٨٥) ففيها قوله: تقدم ذكره.
وفي التراجم الآتية: (٥٦٥، ٦١٣، ١٠٦٣) لم ينبه على تكرارها، مع أنها تقدمت في (٥٥٨، ٥٩٨، ٦٧٧) على التوالي، بل إنه كرر ترجمة ابن المنكدر ثلاث مرات في: (٦٧٦) و(٤٢٢٥) و(٤٥٠٥) ولم ينبه على ذلك.

- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم.
- طبقات خليفة بن خياط العصفري.
- تاريخ مصر، لأبي سعيد بن يونس[١].
- تاريخ بلخ، لمحمد بن عقيل البلخي[٢].
- محمد بن إسحاق السراج في «تاريخه»[٣].

النوع الثاني: معلومات جمعها مِنْ أفواه الشيوخ والعلماء الذين لقيهم.

وأكثر شيوخه الذين صرّح بالنقل عنهم: شيخه أبو سعيد بن يونس صاحب «تاريخ مصر»[٤]، وأما عن غيره فقليل[٥].

أما الاعتبار الثاني ـ الذي يمكن أن يُبَيِّنَ منهجه في الكتاب ـ فهو باعتبار سياقه للترجمة نفسها:

١ ـ سياقه للترجمة ـ في غالب الكتاب ـ يتضمن العناصر التالية:

أ ـ الاسم:

يذكر اسم المترجم ـ إن كان يُعرف ـ فإن لم يكن له اسم، أو لم يقف

(١) له ترجمة في: السير ١٥/٥٧٨، والبداية والنهاية ١٥/٢٣٥، وقد جمعت أقواله من بطون الكتب، وطبعت مؤخراً في مجلدين، نشرته دار الكتب العلمية، عام ١٤٢١هـ، (تنظر: قائمة المراجع).

(٢) له ترجمة في: السير ١٤/٤١٥، تذكرة الحفاظ ٣/٧٩١، وينظر: شذرات الذهب ٢/٢٧٤.

(٣) له ترجمة في: السير ١٤/٣٨٨، تذكرة الحفاظ ٢/٧٣١.

(٤) ينظر بعض المواضع التي نقل فيها عن أبي سعيد، **وأكثرها مشافهة**: ١١١، ١١٤، ٦٣٥، ١٠٣١، ١٠٣٥، ١٠٣٧، ١٠٥٥، ١٦٩٠، ٢١٨٦، ٢٤٥٠، ٢٥٣١، ٢٥٨٨، ٣١١٥، ٣٢١٦، ٣٤٢٩، ٣٤٦٥، ٣٦١٨، ٣٦٣١، ٣٦٨٧، ٣٨٠٥، ٣٨٠٦، ٤٠٢٤، ٤٠٧٣، ٤١٩٣، ٤٤٩٥.

ومن مظاهر اتصاله القوي بشيخه: أنه طالع كتابه «**تاريخ مصر**»، وأفاد منه ـ أيضاً ـ، بل وصار يتعقب شيخه فيما فاته مِنْ تراجم المصريين؛ ففي ترجمة أبي إبراهيم المصري ـ رقم (١١٧) ـ قال: **ولم يذكره أبو سعيد بن يونس في المصريين**.

(٥) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٥٥، ٦٦، ٧٠، ٧٣، ٧٩، ٩٤، ١٣٤، ٤٩٥، ٧٢٤، ٧٣١، ٨٨٠، ٩٧٦، ٩٩٥، ٢٤٢٣.

عليه مسمى، أو أنه هو لا يعرف اسم المترجم بيّن ذلك[١]، وإن كان في اسم المُكنّى خلافٌ ذكره[٢].

ب ـ النسب:

يبين نسب المترجم، إلى قبيلته ـ صليبةً أو ولاءً ـ وقد يطيل في ذلك[٣]، أو بلدِه، أو حرفتِه، وقد يجمع بينها كلِّها، أو غير ذلك من أنواع النسبة التي يعرف بها المترجم، ويحصل تمييزه عن غيره.

وإذا كانت النسبة على غير ظاهرها نبه على ذلك[٤].

وأبلغ من ذلك أنه إذا كان والد المترجم مكنى، فإنه يبين اسمه غالباً، وإن كان فيه خلافٌ ذكره[٥].

وإذا كانت النسبة إلى بلد غير معروفة، أو قبيلة غير مشهورة، فإنه يبين ذلك[٦].

وهو يدقق في تعيين بلد الراوي تدقيقاً بالغاً؛ ففي ترجمتين متتاليتين: قال عن الأول: بلخي، وقال عن الذي يليه: من ناحية بلخ[٧].

ج ـ النسب العلمي:

يذكر بعض شيوخ المترجم، وبعض تلاميذه، وغالباً ما يقتصر على

---

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٢٦، ٤٤٧، ٥٥٥، ٦٢٠، ٦٣١، ١١١٠، ١١١٧، ١٤٠٤، ١٦٢٦، ٢٠٧١، ٢١٥٢، ٢١٥٨، ٢٢٣٨، ٣٦٢٨، ٣٨٩٥، ٤٠٥٦، ٤١٠٠.
وفي ص(٧٩) عقد في باب أبي الأسود عنواناً، بـ(ومن لم يعرف اسمه)، ثم ذكر فيه اثنتي عشرة ترجمة.

(٢) ينظر الأمثلة التالية: ٥٣٩، ٦٢١، ٦٥٩، ١٣٠٥، ١٣٣٧، ١٣٣٩، ١٤٠٩، ٢٢٧٩، ٢٣٨٢، ٣٧٤٠، ٣٧٦٦، ٣٩٤٢، ٤٠٧٥، ٤١٦١، ٤١٦٨.

(٣) ومن أمثلة ذلك: ٣، ٤٢، ٦٩، ٨٤، ١٠٣، ١٢٨، ٢٣٢، ٢٩٩، ٣٥٧، ٤١٧، ٤٥٩، ٤٦٩، ٥٣٤، ٥٩٠، ٦١٥، ٦١٨، ٦٥٦، ١٧٠٢.

(٤) مثاله: ٣٠٣، ٩٧٤، ٢٩٣٥.

(٥) وهذه أمثلة على هذا: ٩٧٤، ٩٨١، ٢٤٥٦، ٢٥٧٥، ٣١٤٤، ٣٢٠٧، ٣٣٧٣، ٤٠٦١.

(٦) ومن الأمثلة على ذلك: ١١٢، ١٢٥، ٣٨٤، ١٤١٥، ١٨٣٩.

(٧) ينظر: ٢١٢، ٢١٣، وينظر: ٤٣٣.

اثنين منهما، وقد يقتصر على ذكر الشيوخ دون التلاميذ، وبالعكس، ونادراً ما يغفل ذكر ذلك[١]، ولا ريب أن ذلك مفيد في بيان طبقات الرواة، وتمييز الرواة الذين تتشابه أسماؤهم.

ومن تدقيق المصنف رحمه الله: أنه يبين نوع العلم الذي أخذه التلميذ عن شيخه، فيقول: أخذ عنه القراءات، بل يعيّن القراءة التي أخذها عن شيخه[٢].

بل إنه ـ من تدقيقه ـ يبين طبيعة علاقة المترجم بشيخه ـ إذا كانت علاقةً غير علمية ـ كأن يقول: كان خادماً للثوري، أو صَحِبَ معروفاً الكرخيَّ، ونحو ذلك[٣].

د ـ تعيين المكنى، والخلاف في الكنية:

ويمكن تجلية منهجه في هذا الموضوع فيما يلي:

١ ـ يحاول تعيين المكنى، وله في ذلك طريقان:

الأول: تعيينه بنفسه، ومن أساليبه في التعيين: أن يرد ذكر المكنى في إسناد، فيقول: أراه هذا؛ أي: إن فلاناً هو الذي جاء ذكره مكنىً في الإسناد، أو يقول: ويقال: إنه فلان.

ومن أمثلة ذلك: قوله في ترجمة أبي إبراهيم الأشهلي: «حدث عن أبيه، روى عنه: يحيى بن أبي كثير، **ويقال: إنه عبد الله بن أبي قتادة**»[٤].

الثاني: أن يعيِّنه بكلام من سبقه من الأئمة.

ومن أمثلة ذلك: قوله في ترجمة أبي أمية: يُحْمد الشعباني: «وقال

(١) ومن الأمثلة التي تركها المصنف غُفلاً من ذكر الشيوخ والتلاميذ ـ وهي نادرة ـ: ١٠٤، ٤٠٨، ٥١٢، ١٣٩٧، ١٤٢٠، وغيرها، **أما التراجم** التي يقتصر فيها على ذكر الشيخ، أو التلميذ فكثيرة.

(٢) ومن الأمثلة: أو قرأ عليه بقراءة ورش، ٢٣٨ (حدث عن... بالقراءات)، ٥٨٥، ١١٩٢ الحديث والقرآن، ٣٤٩٥.

(٣) ومن أمثلة ذلك: ٢٣٩، ١١٤٧، ١٩٣٨، ٣٠٨٣، ٣١٢٣، ٤٢٩٦.

(٤) فتح الباب: (١٠٧).

البخاري: اسم أبي أمية: يحمد»[(١)].

٢ ـ إن كان هناك خلاف في **تعيين المُكنّى** ذكره، ومن أساليبه في ذكر الخلاف، أو الإشارة إليه، أن يقول: قيل: إنه فلان، ويقال: إنه فلان، ونحو هذه العبارات[(٢)].

٣ ـ إذا كان غير جازم يقول: أراه فلان بن فلان، ولا يجزم[(٣)]، وهذا من ورعه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٤ ـ إن كان في الكنية خلافٌ ذكره[(٤)].

---

(١) الفتح: (٤١٩).

(٢) ومن أمثلة ذلك لهاتين الطريقتين: ١٠٧، ١١٦، ٣٤٩، ٣٧٤، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٣٢، ٥٢٣، ٥٥٩، ٥٧٣، ٦٢٠، ٦٨٤، ٩٩٣، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١١٠١، ١٤٤٥، ١٦٤٦، ١٧٦٣، ١٨٤٣، ١٨٥٢، ١٨٩٧، ٢٠٩٠، ٢١٩٤، ٢١٩٧، ٢٢٢٥، ٢٢٣٥ [رجح أن الترجمة هذه هي نفسها التي تليها برقم (٢٢٣٦)]، ٢٢٨١، ٢٣٦٢، ٢٣٨٦، ٢٤٠٦، ٢٤٦٤، ٢٥٧٩، ٣١٦٨، ٣١٧٣، ٣٢٣٩، ٣٢٧٩، ٣٤١٥، ٣٤٤٢، ٣٥٦٣، ٣٥٩٩، ٣٦٣٣ (قال: متأخر ليميز بينه وبين من يشترك معه في الكنية نفسها)، ٣٦٩٤، ٣٧١٧، ٣٧٧٨، ٣٨٣٩، ٣٨٨٤، ٣٨٩٤، ٣٨٩٨، ٣٩٩٨، ٤٠٠٣، ٤٠٥٦، ٤٠٩٧، ٤٢١٩، ٤٢٤١.

(٣) ومن الأمثلة على ذلك: ٣٨١، ٤٠٦، ٤٢٤، ١٧١٦، ٢٣٦٩، ٢٤٦٤، ٢٤٧٢، ٢٤٩٢، ٣٣٠٥، ٤٠٦٥، ٤٠٩٣، ٤١٢٦، ٤٢٤٨، ٤٢٥٣ (مثال دقيق جداً وغريب)، ٤٢٦٠، ٤٢٨٩.

ومن أغرب الأمثلة ـ التي وقفت عليها ـ وأدقها: أنه في ترجمة أبي عبد الله رقم: (٤٢٥٣) قال: حدّث عن أبي هريرة، ومعقل بن يسار، روى عنه سعيد الجريري، **أراه الحسن البصري!، ووجه الغرابة**: أن الحسن البصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ مشهور بأن كنيته: أبو سعيد، بل إن بعض من ترجم له لا يذكر غير هذه الكنية، فكونه يميل إلى أنه الحسن يدل على اطلاع وحفظ، والله أعلم.

(٤) ومن الأمثلة على التراجم الذي ذكر فيها خلافاً في كنية المترجم: (٥٢، ٨٣، ١٠٣، ١٨٨، ٢٨٥، ٣٥٧، ٣٦٨، ٣٩٢، ٤٢٤، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٩٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٣، ٦٥٦، ٦٧٦، ٦٧٧، ٩٣٦، ٩٩١، ١١٢٦، ١٢٠٠، ١٢٩٣، ١٣٣٣، ١٣٨٨، ١٤٣٤، ١٦٧٦، ١٧٢٢، ١٧٢٦، ١٧٩١، ١٨٣٠، ١٨٩٨، ١٩١٨، ٢٠٥٤، ٢٠٧٢، ٢١٢٩، ٢١٣٣، ٢١٣٦، ٢١٩٣، ٢٢٢٣، ٢٢٢٨، ٢٢٣٣، ٢٢٦٦، ٢٢٩٨، ٢٣٢٣، ٢٣٣٧، ٢٣٤١، ٢٣٥٩، ٢٣٩٤، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٥٤٩، ٣٠٣٥، ٣١٤٢، ٣١٩٠، ٣١٩٤، ٣١٩٦، ٣١٩٨، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢١٤، =

٥ ـ أنه نادراً ما يرجح[(١)].

٦ ـ أنه قليلاً ما يكرر الترجمة بسبب الاختلاف في كنية المترجَم[(٢)]، بل إنه في أحد المواضع نبَّه على من تغيرت كنيته[(٣)]، كما أنه نبَّه على من اختُلف في كنيته بناءً على الاختلاف في رسمها من جهة الخط[(٤)].

٧ ـ إذا كان المترجَم له أكثر من كنية نبَّه على ذلك[(٥)].

٨ ـ إذا لم يعيّن من الذي كناه، فإنه يسوق ما وقع له من الأسانيد التي وقع فيه تكنية المُترجَم، وهو بهذا يبيِّنُ للقارئ مصدرَه في اعتماد الكنية.

وهو مع هذا كلِّه لا ينقل نقلاً مجرداً من غير تمحيص، بل هو ينقل نقل الإمام الناقد الممحِّص، ويظهر ذلك في الآتي:

١ ـ يتعقب من سبقه من الأئمة مما يراه وهماً، أو خطأً.

٢ ـ أنه ربما صرّح بترجيح أحد الرأيين في كنية المترجم أو اسمه[(٦)].

= ٣٣٧٢، ٣٣٧٤، ٣٣٨٧، ٣٣٨٩، ٣٤٠٤، ٣٤٠٦، ٣٤١١، ٣٤١٣، ٣٤٣٧، ٣٤٥٢، ٣٤٧٩، ٣٤٩٧، ٣٤٩٨، ٣٥٠٣، ٣٥٢٦، ٣٥٩٢، ٣٥٩٦، ٣٦٣٧، ٣٦٣٩، ٣٦٤٨، ٣٦٦٥، ٣٦٨٠، ٣٦٩٦، ٣٩٤٣، ٤٠٥٠، ٤٠٦١، ٤٠٦٩، ٤٠٧٤، ٤١٣٧، ٤١٤٢، ٤١٤٧، ٤١٤٨، ٤١٥٥، ٤١٥٦، ٤١٦٢، ٤١٦٩، ٤١٧٤ ٤١٨٠، ٤١٨٢، ٤٢٠٣، ٤٢١٢، ٤٢١٥، ٤٢٢٥، ٤٢٣٤، ٤٣٠٩، ٤٣١١، ٤٣١٢، ٤٣١٨، ٤٣٢٢، ٤٣٢٧، ٤٣٤١، ٤٣٥٦، ٤٣٧١، ٤٤٠٠، ٤٥٠٥).

(١) ومن الأمثلة على التراجم التي رجح فيها: ٤٣٤١، ٤٣٧١.

(٢) سبق الحديث عن التراجم المكررة، وهنا أشير إلى بعض الأمثلة التي تكررت ـ غير ما سبق ـ بسبب الاختلاف في كنية المترجم: ترجمة هشام الدستوائي؛ ذكره فيمن يكنى أبا بكر (٩٧٤) ثم أعاده فيمن يكنى أبا عبد الله (٤٣٧١)، وترجمة ابن إسحاق ـ المؤرخ ـ ذكره فيمن يكنى أبا بكر، ثم ذكره فيمن يكنى أبا عبد الله في (٤٥١٥).

(٣) ولم أقف إلا على مثال واحد، وهو في ترجمة أبي القاسم مكي بن عبدان النيسابوري رقم (٨٦) فقد قال: وكان قديماً يكنى أبا القاسم، ثم تكنّى بعد ذلك بأبي حاتم!

(٤) ومن ذلك: ٥٢٦، ٣٠١٨.

(٥) ومن الأمثلة على ذلك: ٦٧٢، ٣٦٥٨، ٣٦٩٨ (هنا لم يصرِّح بأن له أكثرَ من كنية، ولكن سياقه يدل على ذلك)، ٤١٣٧، ٤١٦٦.

(٦) ومن أمثلته: ٤٣٢، ٥٣٨، ٦٤٤، ١٠٩٠ مع ١٠٩١، ١٤٠٩، ١٤٢٩، ١٦٥١، ١٦٥٥، =

٣ ـ أنه قد يكتفي بنقل تعقُّب إمام على إمام في المترجم[(١)].

هـ ـ مصدره في الكنية:

يبين من الذي كناه في جُلِّ التراجم، وقليلاً ما يغفل ذلك، فيقول مثلاً: كناه ابن معين البخاري، أو الفلاس، أو كناه لي ولده فلان.

و ـ اللقب:

حديثه عن الألقاب لم يكن بالكثير؛ إذ مجموع التراجم التي وقفت على ذكر لقبٍ فيها (٦٤ أربعٌ وستون ترجمة فقط)[(٢)]، فهو ـ فيما يظهر ـ لي يذكر عَرَضَاً[(٣)]. ومع هذا، فإنه يمكن تلخيص منهجه في ذكر الألقاب في أمرين:

الأول: إن كان له لقب ذكره[(٤)].

الثاني: نادراً ما يبين سبب اللقب[(٥)].

ز ـ المُلَح:

فقد يذكر في الترجمة بعض اللطائف المتعلقة بالمترجم؛ كاسم أمه[(٦)]، أو وظيفته التي تقلَّدها كالقضاء، أو الأذان، أو الإمامة ـ وقد يعين

= ٢١٣٠، ٢٢١٩، ٢٢٥٧، ٣٢٨٨، ٣٨٠١، ٣٨٧٧، ٤٠٢٤، ٤٠٤٧، ٤١٣١، ٤٥١٢.

(١) من أمثلته: ٣٥٠١ (تعقب على ابن معين من قبل بعض الأئمة)، ٣٩٨٥ (تعقب القطان على الثوري في اسم أحد المكنين).

(٢) وتراجم الكتاب تبلغ: (٤٧٤٨) أربعة آلاف وسبعمائة وثمانية وأربعين ترجمة، فيكون مجموع التراجم التي ذكر فيها لقبٌ ١,٣٤٪، وهي نسبة ضيئلة جداً.

(٣) وهذا مما يقوي أن تسميته بـ «فتح الباب في الكنى والألقاب» غير مُرَجّحةٌ.

(٤) ينظر على سبيل المثال: ٢، ٤٠، ٧٣، ١٢٠، ١٥٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٢، ٢١١، ٢١٤، ٢٢٨، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٨٥، ٣٠١، ٦٢٠، ٦٧١، ٧٠١، ٧١٥، ٧٣٤، ٧٤٢، ٧٤٥، ٧٥٠، ٧٩٠، ٨٧١، ٨٧٥، ٩٠٨، ١١٢٠، ١١٢٦، ١١٤٠، ١١٩٧، ١٢١٣، ١٢٤١، ١٢٧٢، ١٣٢٧، ١٤٧٥، ١٧٢٨، ١٩٣٩، ١٩٩١، ٢٠١١، ٢٠٢٥، ٢٠٣٦، ٢٠٤١، ٢٠٥٠، ٢٠٩٤، ٢٠٩٨، ٢١٣٩، ٢٢٥٣، ٣١٤٨، ٣٢٢٤، ٣٦٦٣، ٣٧٧٥، ٣٩٣٣، ٤٤٨٨، ٤٥٢٠، ٤٥٢٦، ٤٥٣٧، ٤٥٤٦، ٤٥٧٠، ٤٦٨٤، ٤٧١٦.

(٥) مثاله: الترجمتان: (١٤٣، ١٤٦٦).

(٦) ينظر ـ مثلاً ـ: ٢، ٣، ٥، ٦، ٨، ٤٠٧، ٥٣٦، ٥٧٤، ٥٩٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦٢١، =

المسجد ـ أو الإمارة، أو غيرها من الوظائف والمناصب[١].

ونادراً ما يذكر مناقب المترجم، إن كان له مناقب[٢].

٢ ـ ومع ما تقدَّم من العناصر التي تشتمل عليها الترجمة ـ غالباً ـ إلا أنها ـ من حيثُ العموم ـ قصيرةٌ في سياقها، لا تكاد تتجاوز السطرين أو الثلاثة، وقد يطيل في بعض التراجم، ولكنه قليلاً ما يفعل ذلك[٣]، وأحياناً لا يزيد على كلمة أو كلمتين في المُتَرجم[٤].

٣ ـ يحرص المصنف على إيراد إسناده الذي أثبت فيه كنية المترجم، فإن لم يسق السند، نصَّ على مَنْ كناه[٥].

٤ ـ نادراً ما يذكر سنة الوفاة[٦]، وأندر منه ذكر سنة الولادة[٧].

وقد تبين لي أنه سلك في ذكر التواريخ مسلكين ـ من حيث الجملة ـ:

= ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ١٢٥١، ٣٥٠٣، ٤٣٣٩، بل إنه في ترجمة أبي أُبَيٍّ عبد الله بن كعب: (١٠١) رقم (٦٢١) أطال في ترجمة نفس الأم.

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٥، ٣٩، ٦٠، ٦٤، ١٤٠، ١٤٣، ٢٠٨، ٢٣٣، ٣٠٩، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤٧٣، ٥٩٠، ٦٢٧، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٧٠١، ٨٦٩، ٩٣٤، ٩٦١، ١٠٩٠، ١٢٣٣، ١٢٤٩، ١٢٨٠، ١٣٤٧، ١٦٣٢، ١٨٤٨، ١٩٩٣، ٢٠٢١، ٢٠٥١، ٢٠٨٨، ٢٢٤٠، ٢٣١٢، ٢٣٨٧، ٢٣٨٩، ٢٤٤٤، ٢٤٧٩، ٢٥٢٠، ٣٢١٥، ٣٤١٢، ٣٤٣٣، ٣٤٧٥، ٣٥٨٣، ٣٦٣٦، ٤٤٨٠، ٤٧٢٩.

(٢) ولم أقف ـ باستثناء عبارات الجرح والتعديل ـ إلا على مثالين: ٦١٧، ٦١٨.

(٣) كترجمة أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه (٤١٣٧)، وأبي رجاء العطاردي (٢٧٣٤)، وأبي الأسود الدؤلي (٤٦٤).

ومن الأمثلة أيضاً: ١٠٣، ٣٤٩، ٤٠٦، ٦١٤، ٦١٥، ٦٧١، ١٣٦٤، ١٦٧٤، ٣١٥٥.

(٤) انظر ـ مثلاً ـ: التراجم (٧٤٥ ـ ٨٧١)، وقد ظهر لي أن أغلب التراجم القصيرة جداً هي في شيوخه.

(٥) وأمثلة هذا جُلُّ تراجم الكتاب، فلا تكاد تخلو ترجمة من ذلك.

(٦) **ومن الغرائب** أنه قد يذكر سنة وفاة رجلٍ في غير ترجمته، وهذا نادر جداً، ولم أقف إلا على مثالين فقط، هما: ٤٠٧، ٦١١.

(٧) وهذه الأمثلة هي التي وقفت عليها مما نصّ فيها على تاريخ الولادة: ٤، ٥ (حجة الوداع)، ٦٧٣ (خلافة عمر)، ٢١١٩.

المسلك الأول: التنصيص الدقيق للتاريخ(١).

المسلك الثاني: استخدام أسلوب غير دقيق للتأريخ، كأن يقول: مات بعد سنة كذا، أو مات في خلافة كذا، أو تأخر موته(٢).

٥ ـ قد يذكر مكان الوفاة، وهذا قليل(٣).

٦ ـ يحرص كثيراً على تمييز البلد التي نزل بها المترجَم، أو نُسِب إليها ـ غير بلده الأصلي ـ(٤)، أو رحل إليها وحدَّث بها وإن لم يستقرَّ بها؛ كأن يقول: فلان البغدادي نزل الثَّغْر، أو أصلُه أصبهانيٌّ نزل الكوفة، بغدادي كان ينزل الخريبة، أو كوفي نزل همَذَان، ونحو هذه العبارات(٥).

٧ ـ كثيراً ما يبين صلة القرابة بين المترجَم وبين أحد الرواة(٦)، أو

---

(١) وهذه أمثلة لذلك: ١٩، ٢٧٢، ٤٨٩، ٦١١، ١١٥٣، ١١٦٧، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٩١، ٢١١٩، ٣٥٥٠، ٣٥٩٥ [توفي والنبي ﷺ محاصر قريظة]، ٣٨٦٧ [هنا ذكر عُمر المترجم حال الوفاة]، ٤٠٤٩، ٤١٦٥ [قتل يوم الجمل].

(٢) وهذه بعض الأمثلة: ٢٧٠، ٤٠٧، ٤٠٨، ٥٣٦، ٥٩٣، ٦١٠، ٦٢٧، ١١٦٦، ١١٧٢، ٢٤٤٣، ٤٥٣٧.

(٣) وهذا ما وقفت عليه من الأمثلة في ذلك: ٥، ٥٩٠، ٦٥١، ٦٧٢، ٧١٦، ١١٣٤، ١١٩٥، ٢٠٦٣، ٢٥٢٦، ٣٠٦٥، ٤١٥٣.

(٤) وهذا يفيد في تحديد المهملين عند نسبتهم إلى غير بلدانهم الأصلية، أو النسب التي على غير ظاهرها.

(٥) **ومن أمثلة ذلك**: ١٩، ٢٠، ١٤٠، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٢، ١٨٥، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٨٤، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٠٧، ٤٧٦، ٥٧٢، ٥٩٧، ٥٩٩، ٧٠٣، ٧٢٦، ٧٥٠، ٧٧٥، ٧٨٠، ٧٩٨، ٨١١، ٨١٨، ٨٢٦، ٨٤٠، ٨٥١، ٨٧٨، ٩١٠، ٩١١، ٩١٧، ٩١٨، ٩٢٠، ٩٢١، ١١٠٨، ١١٥٥، ١١٩٥، ١٢٤٧، ١٢٦٦، ١٢٨٧، ١٣٢٥، ١٣٤٦، ١٥٠٥، ١٥٤٨، ١٥٦٠، ١٥٨٦ ـ ١٥٨٨، ١٧٩٦، ١٩٠٢، ١٩٦٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ٢٠١٤، ٢٠٤٣، ٢٠٤٥، ٢٠٥٦، ٢٠٨٢، ٢٠٩٣، ٢١٢٤، ٢١٤٠، ٢١٤٧، ٢٢٧٥، ٢٤٠٩، ٢٥١٦، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٨٧، ٣٠٣٠، ٣١٤٥، ٣٢٨١، ٣٣٣٤، ٣٣٣٨، ٣٣٣٩، ٣٣٥٨، ٣٤٧٨، ٣٤٩٣، ٣٤٩٧، ٣٥٦٠، ٣٦٠٦، ٣٦٢٢، ٣٦٦٤، ٣٧٤٢، ٣٨١٤، ٣٨٢٣، ٣٩٠٣، ٣٩٦٣، ٤٠١٥، ٤٣٦٧، ٤٣٧٨، ٤٣٧٩، ٤٣٩٨، ٤٤١٩، ٤٤٣٨، ٤٤٥٦، ٤٤٩٧، ٤٥٢٩، ٤٥٣٣، ٤٥٤٨، ٤٥٥٣، ٤٥٧٠، ٤٥٧٧، ٤٥٨٨، ٤٦٥٠، ٤٦٦١، ٤٦٦٢، ٤٦٦٣، ٤٦٦٥، ٤٦٧٠، ٤٧٠٧، ٤٧٢٥.

(٦) وهذا له علاقة بالمصطلح في نوع معرفة الإخوة والأخوات وأمثاله من أنواع علوم الحديث.

أعيان المشاهير[1].

٨ ـ يشير إلى بعض حديث المترجم، أو أشهر حديثه إشارةً عابرةً، وقد يوجز إلى حدِّ الإبهام؛ فيقول ـ مثلاً ـ: له حديث في «التشبيك في الصلاة»، أو في «المناسك»، أو«التجارة» ونحو ذلك[2]، وقد يقول: وذكر حديثاً، ولا يعيِّن متنَه أو موضوعَه[3].

وإذا كان المترجم لا تُعرف له روايةٌ، ذكر ذلك[4].

وقد ينقل ـ بشكل نادر ـ أحكام بعض الأئمة على الأحاديث التي يوردها[5]، أو بعض الفوائد المتعلقة بعلم العلل[6].

وأما عدد أحاديث المترجَم، فلم أجد إلا مثالاً واحداً[7].

---

(١) وهذا له أمثلة كثيرة، منها: ٤٢، ٤٩، ٥٥، ١١٥، ٢٠٩، ٢٢١، ٢٣٠، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٨٢، ٤٠٧، ٤٢٢، ٥٠٩، ٥١٧، ٥٩٣، ٦١١، ٦٢١، ٦٢٧، ٦٧٩، ٦٩٥، ٦٩٩، ٩٢٤، ١٠٧٦، ١١٢١، ١١٤١، ١١٩٤، ١١٩٥، ١٣٩٧، ١٤٠٤، ١٤١٨، ١٦١٩، ١٦٢٤، ١٧٧٤، ١٩٧٦، ٢٢٥٩، ٢٢٩٤، ٢٣٣٨، ٢٣٤٩، ٢٥١٤، ٣١٠٣، ٣١٩١، ٣٣٩٦، ٣٤١٦، ٣٥٥٦، ٣٦٤٢، ٣٦٥٥، ٣٦٧٣، ٣٦٧٩، ٣٨١١، ٣٩٠٨، ٣٩٣٨، ٤٢٦٦، ٤٥٥٨، ٤٧٠٧.

(٢) ومن أمثلة ذلك: ٥١، ٧٧، ١٠٣، ١١١، ٣٨٠، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٦، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٨، ٩٩٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٤٧، ١٠٥٤، ١٠٦٥، ١٠٦٧، ١١٠٠، ١١٠٣، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٣، ١٢٣٢، ١٢٨٤، ١٣١١، ١٣١٣، ١٤١٤، ١٤٣٠، ١٤٤١، ١٤٤٩، ١٤٥٤، ١٦٨٨، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٦، ٢١٣٠، ٢١٣٢، ٢١٥٣، ٢١٨٥، ٢٢٠٠، ٢٢٣٦، ٢٣٦٧، ٢٣٨٧، ٢٣٩٢، ٢٤٥١، ٢٤٥٣، ٢٥٥٨، ٣١١٧، ٣٢١٩، ٣٢٥٤، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٣٦٦، ٣٤١٧، ٣٤٢١، ٣٤٢٦، ٣٨٦٩، ٣٨٩٥، ٤٠٢٧، ٤٠٤٤، ٤٠٤٧، ٤٠٨٣، ٤١٢٩، ٤٢٧٨، ٤٢٨٤.

(٣) كقوله في ترجمة أبي القاسم الحمصي ص(٣٤) رقم (٩٩): ثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، ثنا سعيد بن أبي أيوب، عن **أبي القاسم الحمصي**، عن عمرو بن قيس السَّكوني، عن أبي بردة، **وذكر حديثاً**».اهـ. فلم يذكر ما الحديث، ولم يشر إلى موضوعه!

(٤) ومن ذلك: ١٥٩٢، ٣١١٤، ٣١٢٧.

(٥) وهذه هي الأمثلة التي ذكرها في كتابه: ١٣٣، ١٤٣٠، ٣٥٠٤.

(٦) ومجموع ما وقفت عليه في كتابه الأمثلة التالية: ١٤٠، ٣٢٧، ٦٠٦، ١٣٥٣، ١٤٣٠، ٣٨٨٦، ٣٩٠٦.

(٧) رقم (٥٣٨)، في ترجمة أبي أمامة الحارثي رضي الله عنه، حيث قال: روى عن النبي ﷺ ثلاثة =

٩ ـ رغم أن لابن منده كتاباً حافلاً في «الصحابة» ﷺ، إلا أنه ـ مع هذا ـ اعتنى بتراجم الصحابة بالتنصيص على من ثبتت له الصحبة، أو قيل فيه ذلك، ويبين تاريخ إسلامه ـ أحياناً ـ كما يتعقب بعض التراجم التي أدخلت في الصحابة وليست كذلك في نظره[١].

وقد يشير ـ خاصةً إذا كان الصحابيُّ غيرَ مشهور ـ إلى ما روي عنه، فيقول: له حديث في «الصلاة»، أو في «التجارة» ونحو ذلك مما تقدمت الإشارة إليه قريباً[٢].

١٠ ـ يبين ـ أحياناً قليلة ـ حال المترجَم جرحاً أو تعديلاً؛ كقوله: أحد الأئمة، أو مجهول، أو له مناكير، ونحو ذلك[٣].

وهو عند الحديث عن الراوي جرحاً وتعديلاً: إما أن يصرح برأيه؛ كأن يقول: ثقة، أحد الأئمة، مجهول، يروي المناكير، وإما أن يستخدم عبارات هي حاصل نقد الأئمة في نظره؛ كأن يقول: ليس بالقوي **عندهم**، أو ليس بالمتين **عندهم**[٤].

وقد ينقل كلام بعض الأئمة الذين سبقوه[٥] على الراوي؛ كابن معين،

= أحاديث..! ثم ساقها.

(١) ومن أمثلة ذلك: (٢٧٥٤، ٢٨١٨، ٢٨٧٧، ٣٣٧٢، ٣٨٤١، ٣٨٦٩).

(٢) يمكن النظر في تراجم أول حرف؛ ففيها أمثلة كثيرة على هذا، وسيأتي في الفصل الثالث ـ من هذا الباب ـ دراسة جميع الرواة الذين ذكرهم بجرح أو تعديل في هذا الكتاب.

(٣) وسيتبين هؤلاء كلهم في المبحث الخاص بالرجال الذين تكلم عليهم: في الفصل الثالث مِنَ الباب الأول.

(٤) ينظر الأمثلة التالية: ٩٧، ١٧٤، ٣٥٥، ٣٩٨، ٤٣٠، ٥١٦، ٥٥٤، ٥٩٩.
وسيأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام بالتفصيل على ألفاظه في الجرح والتعديل في المبحث الرابع من الفصل الثاني من هذا الباب.

(٥) ولا شك أن لذلك فائدةً مهمةً، **فنقله هذا له فوائد**، أبرزها:
١ ـ أنه يعدُّ نسخةً أخرى لما يوجد مِنَ الكتب أو الروايات عن هؤلاء الأئمة، وهذا يعين على إزالة الإشكال الذي يقع في تراجم بعض الرواة؛ إما بسبب التصحيف أو غيره.
٢ ـ أنه قد ينقل لنا ما لا نجده في الكتب التي وصلتنا عن الأئمة الذين نقل عنهم. وهذا نادر.

والبخاري[(١)].

١١ ـ قد ينقل ـ على ندرة ـ عن معاصريه[(٢)].

١٢ ـ كثيراً ما يذكر اسم البلد التي حدّثه بها شيخه بالحديث الذي ساقه في الترجمة[(٣)]، وهذا له أثر واضح في أمرين:

الأول: تتبع رحلات المصنّف العلمية.

الثاني: فيه إشارة ـ أيضاً ـ إلى ضبطه، وتمام حفظه.

بل إنه ـ على ندرة ـ قد يحدد سنة تحديث شيخه بذلك الحديث[(٤)].

١٣ ـ يبين البلد التي يعد الراوي منها، فيقول: يُعَدُّ، أو عِداده في البصريين، أو الشاميين، ونحو ذلك[(٥)] وهذا يفيد في تعيين الرواة الذين تشتبه أسماؤهم، وتختلف بلدانهم.

---

(١) ومن الأمثلة: ٣٢، ١١٦، ١٢٤، ١٣٧، ١٤٢، ١٧٤، ٣٦٩، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٩٨، ٥٠٦، ٥٤٦، ٥٥٨، ٥٦٨، ٦٥٣، ٦٦٢، ٩٩٧، ١٢٣٠، ١٣٠١، ١٤٥٦، ١٨٨٨، ٢٣٨٨، ٣١٢٨، ٣١٥٣، ٣٩٨٥، ٣٩٨٩، ٤٠٢٣، ٤٤١٨.

(٢) سبق الإشارة إلى كثرة نقله عن أبي سعيد بن يونس، ومن المعاصرين الذين صرّح بالنقل عنهم: أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨) صاحب «الكنى»، فقد نقل عنه في موضعين: (١٩، ٤٣٢).

(٣) ومن أمثلة ذلك: ٢٨٩، ٣٤٠، ٤٢٣، ٤٣٠، ٤٥٢، ٥٤٤، ١٢٤٥، ١٢٦٥، ١٥٥٢، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٨١٠، ١٨٦١، ١٩٨٧، ٢٠٧٦، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢١٠٠، ٢١١٠، ٢١٧٤، ٢١٩٠، ٢٢٣٠، ٢٢٨٩، ٢٣٩١، ٢٥٢٥، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٦٣، ٣١٨٩، ٣١٩١، ٣٢٢٧، ٣٢٣٤، ٣٢٣٨، ٣٣٣٨، ٣٣٦٣، ٣٣٩٦، ٣٤١٨، ٣٤٥٥ [هنا حدد سنة التحديث أيضاً]، ٣٤٨٢، ٣٥٠١، ٣٨٧٦، ٣٨٩٥، ٣٩١٤، ٣٩٥٤، ٣٩٨٦، ٤٠١٢، ٤٠٢٧، ٤٠٤٢، ٤٠٣٩، ٤١٣٧، ٤٤٧١، ٤٤٧٢، ٤٠٤٧.

ومن أغرب الأمثلة التي وقفت عليها: أنه في الترجمة رقم (٣٨٩٥) قال فيها: أخبرنا جعفر بن محمد الموسائي **بمكة، وبالمدينة، وبمصر!** فهذه ثلاثة مدن متباعدة، والشيخ واحد.

(٤) ولم أقف إلا على مثال واحد، وهو الترجمة رقم:(٣٤٥٥).

(٥) وأمثلة ذلك: ٥٥٤، ٥٥٧، ٦١١، ٦١٧، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٥، ٦٤٣، ٦٥١، ١٠٣١، ١٠٣٥، ١٠٣٧، ١٠٥٥، ١٠٥٩، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٧٥، ١٢٩٤، ١٦٧٥، ١٦٩٠، ١٧١٢، ١٨٤٢، ٢٠٦٩ ٢١٠١، ٢١٠٦، ٢١٨٦، ٢٢٦٧، ٢٣١٦، ٢٣٢٨، ٢٤٢٢، ٢٤٥٠، ٢٥٣١، ٢٥٨٨، ٢٥٩٦، ٢٥٩٨، ٣١٠٠، ٣١٠٥، ٣١١٥، =

وربما دقق في العبارة، فقال: حديثه في الشاميين، أو في البصريين[١].

١٤ ـ ينص على الفصل بين التراجم المتشابهة[٢].

المطلب الثاني

مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه

* مزايا الكتاب:

لعل فيما تقدم من بيان منهج الإمام ابن منده في كتابه «فتح الباب» ما ينبئ عن مزايا جليلة لهذا المصنَّف الجليل في بابه، ويمكن إجمالُها فيما يلي، مكتفياً بالإحالة على الأمثلة المتقدمة:

١ ـ **استيعاب** عدد كبير ممن وقف على كناهم في كل باب، من غير حصرٍ لذلك في تراجم أهل العلم[٣]، حتى إنه ذكر كثيراً من كنى المعاصرين له، وكأنه أوسع كتاب في هذا الباب، والله أعلم.

وتتجلى هذه الحقيقة بالمقارنة بينه وبين أشهر كتب الكنى التي وصلتنا، أو وصلنا بعض مختصراتها، ومن ذلك:

عدد التراجم فيمن يكنى أبا بكر في «الفتح» (٥٢٨) خمسمائة وثمانية وعشرون ترجمة، بينما هم في كتاب «الكنى» للإمام مسلم لا تتجاوز مائة وخمسة (١٠٥) تراجم، وفي «المقتنى» للحافظ الذهبي ـ الذي هو اختصار

= ٣١٢٤، ٣١٩٥، ٣٢٠٣، ٣٢١٦، ٣٢٢٤٠، ٣٢٦٧، ٣٣٣٥، ٣٣٩٦، ٣٤٠٣، ٣٤٢٩، ٣٤٤٩، ٣٤٦٥، ٣٦٠٨، ٣٦١٨، ٣٦٣١، ٣٦٣٤، ٣٦٨٧، ٣٦٩٦، ٣٨٠٥، ٣٨٠٦، ٤٠٢٤، ٤٠٧٣، ٤١٩٣، ٤٢٣٩، ٤٤٩٥.

(١) فمثلاً: لَمَّا أورد التراجم: ٣٦٣، ٥٠٠، ٥٢٦، ٦١٢، ٦١٨، ٦٣٠، ٦٥٠، ٦٦٧، قال عن المترجم: حديثه في **الكوفيين**، وفي: ٤٩٠، ٥٣١ حديثه في الشاميين، وفي ٤٩١، حديثه في أهل **مصر**، وقال في: ٥٥٥ حديثه في **البصريين**، وفي ٥٩٣، ٦٣١، ٦٦١ حديثه في أهل المدينة، وفي: ٦٥١ حديثه في أهل الجزيرة.

(٢) ومن ذلك: ٢٤٨١، ٤٠٠٥ (نقلاً عن أبي موسى الزَّمِن)، ٤٢٦٧.

(٣) كما تقدمت الإشارة إلى نماذج مِنْ ذلك في الفقرة من رقم (٦) في حديثي عن ترتيب الكتاب.

لكتاب أبي أحمد الحاكم[(١)] ـ لم تتجاوز قرابة مائتي ترجمة.

وفيمن يكنى **أبا حفص**، ذكر ابن منده في «الفتح» مائة وسبع عشرة ترجمة (١١٧)، بينما هي في كتاب «الكنى» للإمام مسلم لا تتجاوز سبعةً وخمسين (٥٧) ترجمة، وفي «المقتنى» لم تتجاوز تسعين (٩٠) ترجمة.

وتظهر هذه الحقيقة بصورة أجلى عندما نقارن مجموع الكنى الواردة في هذه الكتب الثلاثة:

فمجموع ما ورد في كتاب الإمام مسلم ـ وقد طبع كاملاً ـ بلغ ثلاثةَ آلاف وثمانمائة وأربعة تراجم (٣٨٠٤).

وأما كتاب «المقتنى» ـ وهو مطبوع كاملاً ـ فقد بلغت تراجمه ستةَ آلاف وتسعمائة وخمسة وتسعين ترجمة (٦٩٩٥).

وقد بلغت التراجم التي وصلت إلينا ـ مع أن الكتاب المطبوع توقف في أثناء من يُكنى أبا عبد الله ـ أربعةَ آلاف وسبعمائة وثمانية وأربعين (٤٧٤٨).

ويمكن تصور بقية الكتاب بالمقارنة مع بداية من يُكنى بأبي عبد الله في «المقتنى» مع بدايتها في «الفتح»:

ففي «المقتنى» بدأ الترقيم فيمن يكنى أبا عبد الله برقم (٣٥١٨) ـ وهو يقارب منتصف الكتاب بالنظر إلى مجموع التراجم الذي قارب (٧٠٠٠) ـ، بينما بدأت في «الفتح» برقم (٤١٣٧)، فيمكن أن تكون تراجم الكتاب ـ بناءً

(١) وهذا الكتاب نال من الثناء والشهرة عند أهل العلم ما لم ينلْه كتاب آخر ـ فيما أعلم ـ فهذا الحافظ الذهبي يقول في مقدمة «المقتنى» ـ الذي اختصر به كتاب أبي أحمد ـ (٤٧): وقد جمع الحفاظ في الكنى كتباً كثيرة، ومِنْ أجلِّها وأطولها كتاب النسائي، ثم جاء بعده **أبو أحمد الحاكم**، فزاد وأفاد، وحرر وأجاد، وعمل في ذلك أربعة عشر سفراً...!
فإذا كان كتاب النسائي أجلُّها وأطولها، ثم زاد عليه أبو أحمد الحاكم، فهو بهذا أجلَّها وأطولُها على الإطلاق، حسب كلام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ.
إلا أن المقارنات التي ذكرت طرفاً ترشح كتاب ابن منده لأن يكون هو أوسعَ كتب الكنى.

على هذه المقارنة ـ قرابة ثمانية آلاف ترجمة، أو تزيد قليلاً، والله أعلم.

وإنني ـ بعد هذا ـ يحقُّ لي أن أعجب من عدم احتفاء أهل العلم بهذا الكتاب احتفاءَهم بغيره من الكتب التي لا تسامي مزاياه!

٢ ـ **التزام** منهج عامٍّ ـ في الأعم الأغلب ـ في سياق التراجم، فيسوق النسب البشري، ثم النسب العلمي، وبيان بلد المترجم، فإن كان انتقل عن بلده ميّز بلده الأصلي من البلد التي نزلها، كما أنه يحرص على إبراز ما يميز المترجَم من لقبٍ، أو وظيفة، أو منصب، ونحو ذلك.

٣ ـ **العناية** بذكر الألقاب للمترجم، وهذا له فائدة في معرفة من قد يلقب بلقب، وهو غير مشهور.

٤ ـ **عنايته** بذكر النسب العلمي للمترجم، فيذكر واحداً من شيوخه أو أكثر، وكذا في التلاميذ، ولا ريب أن هذا يفيد كثيراً في معرفة طبقات الرواة.

٥ ـ **اهتمامه** بمسألة السماع، والإدراك، والرؤية بين الرواة، وهذا ظاهر جداً لكل من طالع الكتاب، فقد بلغت التراجم التي تحدث فيها عن هذا الموضوع قرابة ثلاثمائة وأربعين ترجمة.

وهذا الموضوع ـ أعني موضوع الاتصال ـ من أخطر المواضيع التي اعتنى بها الأئمة، فألَّفوا فيها الكتب المعروفة بـ«المراسيل»؛ لتوقف الحكم على الأحاديث بالصحة على تحقُّق الاتصال، وإن كان الأئمة قد يختلفون في كيفية تحقق هذا الاتصال، إلا أن المقطوع به أن ثبوت السماع بين الرواة هو أعلى صور الاتصال عند الجميع[1].

٦ ـ **تنصيصه** على من كنّى المترجم ـ غالباً ـ لا يكاد يفوته في ذلك إلا اليسير، واهتمامه بسياق الأسانيد التي وقعت له في كل معلومة يثبتها.

٧ ـ **حصره** للأفراد من الكنى بباب مستقل في آخر كل حرف.

(١) وسيأتي في المبحث السابع من الفصل الثاني من هذا الباب.

٨ ـ **تصديره** لكنى الصحابة ﷺ في أول كل باب، واتباعه كناهم بكنى التابعين والتزامه ذلك في أغلب التراجم.

٩ ـ **عنايته** بذكر الاختلاف في كنية المترجم أو اسمه أو تعيينه، والترجيح في أحيانٍ كثيرة.

١٠ ـ **أنه يذكر** ـ في أحيان كثيرة ـ صلة القرابة بين المترجم وبين أحد الرواة المشهورين، وهذا بالإضافة إلى إثراء الباحث بمثل هذه المعلومة، فهو يوفر عليه شيئاً من الوقت في البحث عن بعض جوانب الترجمة المتعلقة بحياته، اكتفاءً بشهرة قريبه الذي ذكره المصنف.

تلك عشرة كاملة، تبين جوانب التميز في هذا الكتاب الجليل.

* أما أبرز المآخذ على الكتاب:

فإني أجد ذلك الحديث المرويَّ عن النبي ﷺ ـ الذي سار مثلاً عند أهل العلم ـ حاضراً أمامي، ألا وهو: «إذا بلغ الماءُ قلتين لم يحمل الخبث»[1]، ذلك أن الكتاب مصنَّف جليل في بابه، تقدمت بعض مزاياه، ولكنه يبقى جهداً بشرياً، يعتريه ما يعتري كتب البشر من نقص، ولم يقضِ الله السلامةَ لكتابٍ سوى كتابه سبحانه وتعالى.

ومن خلال معايشتي للكتاب، ظهرت لي بعضُ المؤاخذات، أُجمِلُها فيما يلي:

١ ـ **أنه لم يبيِّن في المقدمة** اسم الكتاب، ولا منهجه الذي سار عليه في كتابه، سواءٌ في كيفية إيراد التراجم، أو طبيعة الأشخاص المقصودين بالترجمة.

وقد كان من آثار ذلك: الاختلافُ ـ الذي سبقت الإشارة إليه ـ في اسم الكتاب.

---

(١) هذا جزء من حديثٍ روي عن النبي ﷺ، سار مثلاً من الأمثال، ينظر: المثل السائر لابن الأثير ١/ ٣١٠.
والحديث رواه أبو داود ١/ ٦٤ ح(٦٣)، كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء، وأخرجه غيره من الأئمة.

وإن كان يمكن الاعتذار للمصنف في ذلك أنَّ أكثرَ المتقدمين على هذا المنهج.

٢ ـ **أن المصنف لم يرتِّبْ كتابه** على حروف المعجم، لا داخل الحرف الواحد، ولا داخل الكنية الواحدة، ويبدو أن هذا مسلكٌ سلكه عموم المصنفين في الكنى؛ كالإمام مسلم، وأبي أحمد الحاكم.

وقد ظهرت معاناة من جاؤوا بعد هؤلاء الأئمة من عدم الترتيب، فعمدوا إلى تأليف بعض الكتب لأغراضٍ؛ من أهمها: ترتيب هذه الكتب على حروف المعجم.

فهذا العلامة أبو الوليد هشام بن أحمد الوَقَّشي[1] يعمَد إلى تأليف كتابٍ يزيل هذا الإشكال الذي وقع في كتاب الإمام مسلم، وسماه: «عكس الرتبة، وقلب المعنى في الأسماء والكنى»[2].

وهذا الحافظ الذهبي يقول في مقدمة كتابه «المقتنى» ـ الذي اختصر به كتاب أبي أحمد الحاكم ـ: «. . .، ولكنه يتعب الكشف منه؛ **لعدم مراعاته ترتيب الكنى على المعجم**، فرتبتُه واختصرتُه، وسهّلتُه، وشهّلتُه[3]، ولا قوة إلا بالله تعالى»[4].

٣ ـ **خلوُّ أكثر التراجم** من بيان حال المترجم جرحاً وتعديلاً.

ويمكن الاعتذار عن ذلك بأنَّ ابن منده لم يصنف هذا الكتاب ابتداءً لهذا الغرض.

٤ ـ **عدم عنايته بتأريخ الوفاة**، ولا ريب أن تأريخ الوفيات له من الأهمية البالغة عند أهل الاختصاص، فبه يُعرف الاتصال والانقطاع، وتتميز الطبقات، إلى غير ذلك من الفوائد الكثيرة.

---

(١) له ترجمة في: السير ١٩/ ١٣٤.

(٢) ينظر: معجم البلدان ٥/ ٣٨١، ومقدمة د.عبد الرحيم القشقري في تحقيقه لكتاب الإمام مسلم ١/ ٢٤.

(٣) من معانيها: مراجعة القول، كما في «اللسان» ١١/ ٣٤٧.

(٤) المقتنى ١/ ٤٨.

٥ ـ **اقتضابه الشديد** في بعض التراجم، بحيث لا يخرج القارئ من الترجمة بمعلومات دقيقة ومميزة للمترجم[١]، والله أعلم.

❖ ❖ ❖

---

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: التراجم من (٧٦٥ ـ ٨٧١).



أسامي مشايخ البخاري، وفيه مطلبان

المطلب الأول

التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه

منذ ألّف الإمام الكبير ـ جبل الدنيا في الحفظ[(١)] ـ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللهُ كتابَه الجامع الصحيح، وهو محل عناية بالغة من أهل العلم الذين جاؤوا بعده.

وقد أخذت هذه العناية ـ بهذا الجامع ـ صوراً كثيرة؛ منها:

شرحُ هذا الكتاب، **واختصارُه**، **وتعقُّبُ** البخاري في تخريجه بعضَ الأحاديث في «جامعه الصحيح»، **وتعقُّبُه** في الرجال الذين خرّج عنهم.

ومن صور العناية به ـ أيضاً ـ: **التأليفُ** في رواة البخاري الذين خرّج لهم في صحيحه عموماً، أو **التأليفُ في طبقة معينة** من رجال الصحيح؛ كالتأليف **في شيوخ البخاري** الذين روى عنهم في الصحيح[(٢)].

وصور العناية بهذا الصحيح أكثر من أن تُحصر. فلو قال قائل: إنه لا يوجد كتاب في الإسلام ـ بعد القرآن ـ لقي من العناية ما لقيه صحيح البخاري لم يكن مبالغاً، وهو خَليق بذلك.

وإذا ذُكرت المصنفات التي أُلِّفت في شيوخه ـ الذين روى عنهم في كتابه جامعه الصحيح ـ جاء كتاب الإمام ابن منده «**أسامي مشايخ الإمام**

---

(١) كما وصفه بهذا الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٥٧٢٧) حينما ترجم له، وهو خليق بذلك.

(٢) وحول الكتب المؤلَّفَة في رجال البخاري عموماً أو خصوصاً، يُنظر ما كتبه محقق كتاب ابن عدي ـ «**أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح**» ـ: (٤٦ ـ ٥٣) فقد أجاد وأفاد، أثابه الله.

البخاري»[(١)] في طليعتها؛ إذ هو من أوائل ما أُلِّف في هذا الباب ـ بعد كتابي ابن عدي (ت: ٣٦٥)، والدارقطني (ت: ٣٨٥)[(٢)]، رحمهم الله تعالى جميعاً.

وقبل الحديث عن هذا الكتاب، أرى أنه من المهم أن يُحَرَّرَ اسمُ

---

(١) بهذا الاسم نُشِرَ الكتاب! وسأذكر ـ بعد قليل ـ ملحوظاتي على هذا الصنيع من المحقق، ولذا ذكرته تنزُّلاً هنا. ومن العجيب أن المحقق اعتمد ـ عند طباعة الكتاب ـ على النسخة الخطية في إثبات النص، ولم يعتمدِ الاسمَ المثبت على طرة تلك النسخة، مع أنه أدق وأقرب إلى واقع الكتاب ـ كما سيأتي ـ لأن عنوانه الذي طُبع به يوحي بأنه في شيوخ البخاري عموماً، وليس خاصاً بشيوخه في الجامع الصحيح.
أما عنوانُه الذي وُجد على النسخة الخطية ـ التي اعتمد عليها ناشر الكتاب ـ فهو: «**الجزء فيه تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: في كتاب الجامع الصحيح الذي صنّفه**». وهذا الاسم قريبٌ مِن اسم كتاب ابن عدي رحمه الله، وجاء في آخر النسخة الخطية للكتاب: «**آخر كتاب تسمية مشايخ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الذين روى عنهم في كتاب الصحيح**»، مع ملاحظة أن الكتاب عليه سماعات، فهو إذن متداوَلٌ بهذا الاسم بين رواة هذا الجزء.
وهنا يحقُّ لكل مطالع للكتاب أن يتساءل: ما الذي جعل ناشر الكتاب ينشره بغير العنوان الذي وُجد على النسخة الخطية؟ خاصة وأن العنوان الذي نُشر به الكتاب غيرُ دقيق كما ذكرت!.
وبعد تحريري لهذا الكلام، وجدت النتيجة نفسها قد توصل إليها الباحث د. حاتم العوني في كتابه القيم: «العنوان الصحيح للكتاب» ص(٧٨).
وبعد البحث لم أجد للمحقق عذراً إلا أنه أخذ اسم الكتاب مما جاء فيه ـ بعد ذكر إسناد هذا الجزء ـ حيث قال راويا الكتاب ـ أبو القاسم وأبو محمد ابنا الإمام ابن منده ـ: «هذه تسمية المشايخ الذين يروي عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله على حروف المعجم».
وحتى هذه لا توافق تماماً الاسم الذي نُشر الكتاب به، وإن كانت من حيثُ المعنى توافقه!

(٢) أما كتاب ابن عدي، فقد سبق ذكره، وأما كتاب الدارقطني، فاسمه: «**ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند البخاري**». طبع بتحقيق: كمال الحوت، وبوران الضناوي في مجلدين.
يقول الدارقطني في مقدمة كتابه: ١/ ٤٧: ذكر أسماء من أشتمل عليه كتاب محمد بن إسماعيل البخاري الجامع للسنن الصحاح عن رسول الله ﷺ من التابعين فمن بعدهم **إلى شيوخه**، على حروف المعجم!

الكتاب الذي هو محلُّ الدراسة، فأقول، مستعيناً بالله:

بهذا الاسم ـ أسامي مشايخ البخاري ـ نُشِرَ الكتاب! ولي على اعتماد محقق الكتاب لهذه التسمية ملحوظتان:

الأولى: أنها لا توافق التسمية الحرفية التي ذكرت في صلب الجزء، الذي روي عن ابن منده بالسند[١]، والتسمية المثبتة في نفس الجزء هي:

«**تسمية المشايخ الذين يروي عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ **على حروف المعجم**».

فإن قيل: هذا لا يخالف معنى العنوان الذي نشره به المحقق للجزء؟!

فالجواب: أن أصول التحقيق العلمي تقتضي إثباتَ اسم الكتاب كما سمَّاه به مصنفه، إذِ المصنفُ أحقُّ الناس بتسميته، فهو كالولد له، وصاحب الدار أدرى بما فيها، وليس من حقِّ أحدٍ أن يغير في العنوان الذي وضعه به مؤلفه، وإذا كان للمحقق رأيٌ في العنوان، فليثْبِتْه في تعليقه على الكتاب[٢].

الثانية: أن المحقق لم يُشِرْ ـ لا من قريب ولا من بعيد ـ إلى وجود تسمية أخرى على طُرة النسخة الخطية، وفي آخر هذا الجزء.

وهذه التسمية ـ من حيث المعنى ـ أخصُّ من العنوان الذي ذُكِرَ في أول الجزء ـ المشار إليه في الملحوظة الأولى ـ وأقرب إلى مضمون الكتاب ـ كما سيأتي ـ فقد كُتِب على طرة هذا الجزء من النسخة الخطية ـ التي اعتمدها المحقق[٣] ـ العنوان التالي:

«**الجزء فيه تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ **في كتابِ الجامع الصحيح الذي صنفه،**

(١) ينظر: ص(٢٣) من الجزء المطبوع، واللوحة (٢) من المخطوط.
(٢) ينظر: كتاب «العنوان الصحيح للكتاب» لحاتم العوني (١٧ ـ ٢١).
(٣) وعندي صورة منها.

تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني، مما ألفه على حروف المعجم وذكر أنسابهم وبلدانهم وموتهم رَحِمَهُ اللَّهُ».

وجاء في آخر الجزء[١] التسمية التالية:

«**تسمية مشايخ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الذين روى عنهم في كتابِ الصحيح رحمهم الله أجمعين**».

وهاتان التسميتان تلتقيان على تخصيص الكتاب بشيوخ البخاري في كتابه الجامع الصحيح.

والسؤال: أي التسميتين أصحُّ، وأقرب إلى مضمون الكتاب؟!

وجواب ذلك أن يقال:

سبق ـ في الملحوظة الأولى ـ أن الأصل هو اعتماد التسمية التي وضعها المؤلف، وقد تقدَّم ذكرُها، ولكن يبقى السؤال: مَنْ يجزم بأن المؤلف هو الذي وضع هذه التسمية المختصرة؟!

وإذا ثبت أن الذي وضعها ـ أعني التسميةَ ـ هو المؤلف، أفلا يمكن أن يكون ذكرَها اختصاراً؟!

والجواب: أن احتمال الاختصار ـ سواءٌ من المؤلف نفسه، أو من أحدِ رواة هذا الكتاب ـ واردٌ جداً، والقرائن على ذلك كثيرة؛ ومنها:

القرينة الأولى: أنه وُجد على طرة النسخة الخطية، وفي آخر الجزء تقييد هذا الإطلاق في التسمية ـ كما سبق ـ وهذا التقييد مثبتٌ بالسماع من كاتب الجزء إلى مصنفه ابن منده على طرة النسخة[٢].

---

(١) وهذا قد أثبته المحقق! ينظر: ص(٨٢).

(٢) وإسنادها كما يلي: كتب النسخة: محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد البغدادي، وقد رواها سماعاً من شيخه أبي الحسن علي بن أبي عبد الله بن المقيّر البغدادي، عن الحافظ أبي الفضل السّلامي إجازةً، عن أبي القاسم عبد الرحمٰن ـ سماعاً ـ وأبي محمد عبد الوهاب ـ إجازةً ـ ابني الحافظ ابن منده، عن والدهما الإمام الحافظ ابن منده إجازة، ينظر: اللوحة رقم (١، ٢) من المخطوط.

القرينة الثانية: أن مضمون الكتاب مطابق للتسمية التي تقيِّد موضوع الكتاب بشيوخ البخاري في صحيحه فقط.

وبرهانُ ذلك أنني وجدت تراجمَ كثيرةً لشيوخ البخاري، يروي عنهم في كتبه الأخرى، ولم يذكرهم ابن منده في كتابه هذا.

فإن قيل: قد يكون ذلك من جملة ما فاته من التراجم؟!

فيقال: هذا يكون مقبولاً ومحتملاً لو كانت التراجم قليلةٌ، وفيها احتمالٌ ـ لاختلاف نسخ البخاري ـ أَمَا والتراجمُ بأعداد كثيرةٍ تبلغ العشرات[1] فهذا بعيدٌ جداً، خصوصاً وأن ابن منده له عنايةٌ ظاهرةٌ برجال الصحيحين، كما سيتضح هذا جلياً في الفصل الأول من الباب الثاني.

وهذه نماذجُ لشيوخٍ روى عنهم البخاري في بعض كتبه؛ وهي:

١ ـ التاريخ الكبير.

٢ ـ الأدب المفرد.

٣ ـ خلق أفعال العباد.

٤ ـ جزء القراءة خلف الإمام.

ولم يرو عنهم في كتابه «الجامع الصحيح»:

١ ـ إبراهيم بن بشار الرمادي[2].

٢ ـ إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد بن هانئ الشجري[3].

٣ ـ إسماعيل بن موسى الفزاري[4].

٤ ـ أحمد بن أيوب بن راشد الضبي الشعيري[5].

٥ ـ بشر بن الوضاح البصري[6].

---

(١) وقد أحصيتُ الشيوخ الذين روى عنهم البخاري، وليس لهم رواية في الصحيح، وهم من رجال «التقريب» فقط، فبلغوا قُرابة الثلاثين ـ كما سيأتي ـ فكيف بمن روى عنهم خارج الصحيح، وهم ليسوا من رجال «التقريب»؟! لا شك أن العدد سيتضاعف.

(٢) «التقريب» (١٥٥).

(٣) المرجع السابق (٢٦٨).

(٤) المرجع السابق (٤٩٢).

(٥) المرجع السابق (١١).

(٦) المرجع السابق (٧٠٨).

٦ ـ جندل بن والق التغلبي[١].

٧ ـ الحسن بن جعفر البخاري[٢].

٨ ـ الحسن بن عطية بن نجيح القرشي أبو علي الكوفي[٣].

٩ ـ الحسن بن واقع بن القاسم أبو علي الرملي[٤].

١٠ ـ الحكم بن محمد[٥] أبو مروان الطبري[٦].

١١ ـ خلف بن موسى بن خلف العمي البصري[٧].

١٢ ـ سليمان بن داود بن داود بن علي الهاشمي[٨].

١٣ ـ شهاب بن المعمر بن يزيد العوفي أبو الأزهر البلخي[٩].

١٤ ـ ضرار بن صُرَد التيمي[١٠].

١٥ ـ عبد الرحمٰن بن شريك بن عبد الله النخعي الكوفي[١١].

١٦ ـ عبد الرحمٰن بن هانئ بن سعيد الكوفي[١٢].

١٧ ـ عبد الله بن أبي بكر ـ واسمه السكن ـ بن الفضل العتكي[١٣].

١٨ ـ عبدة بن عبد الرحيم بن حسان المروزي[١٤].

١٩ ـ عبيد بن يعيش المحاملي[١٥].

٢٠ ـ عثمان بن سعيد، ويقال: بن عمار الأزدي، الزيات، الطبيب[١٦].

---

(١) «التقريب» (٩٧٩).

(٢) المرجع السابق (١٢٢١).

(٣) المرجع السابق (١٢٥٧).

(٤) المرجع السابق (١٢٨٩).

(٥) وقع في «التقريب» ـ وفي أكثر من نسخة من «التقريب» كما في التعليق على خلاصة الخزرجي (٩٠) ـ: الحكم بن مروان، وهو خطأ، وصوابه ما أثبته كما في الكنى لمسلم ١/٧٩٦: (٣٢٣٠)، و«الثقات» لابن حبان ٨/١٩٥، وتهذيب الكمال ٧/١٣٣، و«المقتنى»٢/٧١ (٥٦٨٠)، وتهذيب التهذيب ٢/٣٧٧.

(٦) المرجع السابق (١٤٥٩).

(٧) المرجع السابق (١٧٣٦).

(٨) المرجع السابق (٢٥٥٢).

(٩) المرجع السابق (٢٨٢٩).

(١٠) المرجع السابق (٢٩٨٢).

(١١) المرجع السابق (٣٨٩٣).

(١٢) المرجع السابق (٤٠٣٢).

(١٣) المرجع السابق (٣٢٨٨).

(١٤) المرجع السابق (٤٢٧٣).

(١٥) المرجع السابق (٤٤٠٣).

(١٦) المرجع السابق (٤٤٧٣).

٢١ ـ عمرو بن منصور القيسي البصري القداح[1].

٢٢ ـ فُدَيْك بن سليمان، ويقال: ابن قيس بن سليمان القيسراني[2].

٢٣ ـ محمد بن أمية بن آدم الساوي، مولى المعيطيين[3].

٢٤ ـ محمد بن عمران بن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى[4].

٢٥ ـ محمد بن الطفيل بن مالك النخعي الكوفي[5].

٢٦ ـ محمد بن عقبة بن هرم السدوسي البصري[6].

٢٧ ـ هارون بن حميد الدهكي، الواسطي[7].

٢٨ ـ هناد بن السري بن مصعب التميمي[8].

القرينة الثالثة: أن الذين اعتنوْا بالتنصيص على شيوخ البخاري، ومن يروي عنهم في «صحيحه» ـ كالحافظيْن المزي وابن حجر رحمهما الله ـ إنما كانوا يتعقَّبون ابنَ منده ـ سواء في فواتِ شيخ، أو وهمٍ في ذكره لشيخٍ ما في شيوخ البخاري ـ إذا كان الأمر متعلقاً بالجامع الصحيح[9].

ويؤكد هذا أنهم لم يتعقَّبوا ابنَ منده في جميع التراجم السالفة الذكر.

القرينة الرابعة: أن احتمال الاختصار، وإطلاق الاسم على إرادة الموضوع الخاص غيرُ بعيد، فهذا عصريُّه الحافظ أبو أحمد ابن عدي (ت: ٣٦٥) ألف كتاباً خصّه بشيوخ البخاري في الجامع.

فيحتمل أن غرض ابن منده بهذا الكتاب ـ مع القرائن السابقة ـ إنما هو التصنيف في شيوخ البخاري في الجامع كما صنع ابن عدي.

القرينة الخامسة: أن عدد الشيوخ الذين ذكرهم ابنُ عدي في كتابه

---

(١) «التقريب» (٥١١٨).

(٢) المرجع السابق (٥٣٧٧).

(٣) المرجع السابق (٥٧٤٩).

(٤) المرجع السابق (٥٠٠٦).

(٥) المرجع السابق (٥٩٧٨).

(٦) المرجع السابق (٦١٤٤).

(٧) المرجع السابق (٧٢٢٤).

(٨) المرجع السابق (٧٣٢٠)، ومن اللطائف التي تذكر هنا أن الذهبي قال في ترجمته من «السير» ١١/ ٤٦٥: «حدث عنه الجماعة، لكن البخاري في غير صحيحه **اتفاقاً لا اجتناباً**».

(٩) ينظر ـ مثلاً ـ: ترجمة حماد بن حميد من تهذيب التهذيب ٣/ ٧ فهي جلية في هذا.

ـ الذي نص على أنه خاصٌّ بالجامع الصحيح ـ: مائتان وتسعة وثمانون شيخاً[(١)] ـ في إحدى النسخ ـ وقد زادت نسخةٌ أخرى ستةَ شيوخ[(٢)]، فيكون المجموع: مائتين وخمسة وتسعين شيخاً، وهو مقارب جداً لعدد الشيوخ الذين ذكرهم ابن منده في كتابه، وهو ـ مع تكرار بعض التراجم ـ: ثلاثمائة وست تراجم.

فهذه القرائن مجتمعة ترجح ـ عندي ـ أن العنوان المثبت على طرة النسخة، وفي آخر الجزء أصحُّ من العنوان الذي ذُكِرَ في أول الكتاب، لاحتمال الاختصار فيه.

وبعد:

فقد ظهر لي من خلال قراءة الكتاب ـ أكثر من مرة ـ أنه يمكن تقسيم منهجه في الكتاب باعتبارين[(٣)]:

الأول: باعتبار ترتيبه للكتاب عموماً ومادته التي ضمَّنها إياه.

الثاني: باعتبار سياقه للترجمة.

أما بالاعتبار الأول: فيمكن إيضاحه في المعالم الآتية:

١ ـ **رتّب** المصنف كتابه على حروف المعجم، ولم ينخرم عليه ذلك إلا في حرف واحد، وهو تقديمُه لحرف الواو على الهاء[(٤)]، لكنه لم يراع الترتيبَ داخلَ الحرف الواحد، لا من حيثُ الحرفُ الثاني وما بعده[(٥)]، ولا

---

(١) أسامي مشايخ البخاري: (١٧٨).

(٢) ينظر تعليق محقق كتاب ابن عدي: (١٧٨).

(٣) كما تقدم في الحديث عن فتح الباب في المبحث الماضي.

(٤) ينظر: ص(٧٨). أقول: ليس ابن منده بدعاً في ذلك، فبعض المعاجم اللغوية قدَّمت الواو على الهاء مثل القاموس، جميعاً للفيروزآبادي.

(٥) فهو مثلاً في ص(٢٣) بدأ بآدم بن أبي إياس، ثم أتبعه بأيوب بن سليمان بن بلال. وحَقُّ أيوب أن يكون ـ حسب ترتيب حروف المعجم ـ آخر اسم في حرف الألف.

وقد قمت بكتابة أسماء شيوخ البخاري، ورتبتُهم حسب حروف المعجم، فظهر بذلك خلل واضح في الترتيب؛ سواءٌ كان ذلك في الباب الواحد ـ كحرف الألف مثلاً ـ أو في أسماء الآباء، بعد اتحاد اسم المترجم.

في اسم والد المترجم إذا كان الباب واحداً[١].

٢ ـ **يُبْرِزُ** ـ أحياناً ـ عنواناً داخل الحرف الواحد لمن يشتركون في اسم واحد، فيقول: مَنِ اسمه أحمد، منِ اسمه إسماعيل، ونحو ذلك[٢]، وأحياناً لا يفعل ذلك.

ولعل السبب الذي حمله على الإفراد، كون ذلك الحرف تكثُر فيه أسماء الرواة، والله أعلم.

٣ ـ **يفرد** كلَّ حرف بباب، حتى ولو لم يكن في الباب (الحرف) أيُّ اسم، فإنه يذكره، ويقول: ليس فيه شيء[٣].

وفائدة هذا التعيين: أن القارئ يطمئن أن هذا الحرف لم يتركْه المصنف سهواً، وأن ذلك الحرف لا يوجد من يبتدئ اسمُه به من شيوخ البخاري، وهو مُعِينٌ لمن يريد أن يحفظ أسماء شيوخ البخاري، إلا أنَّ ذلك فاتَه في أربعة أحرف، فإنه لم يذكرْها أصلاً[٤].

وإذا لم يكن في الحرف سوى اسمٍ واحدٍ، فإنه ـ أحياناً ـ يجعله مستقلاً. وهذا هو الأصل، وأحياناً يجمع عدة أبواب، فيقول: باب الشين والصاد والضاد والطاء[٥].

---

(١) أي إنه داخل من اسمه أحمد لا يراعي الترتيب في اسم الأب، **فمثلاً**: قدّم ترجمة أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي. وجاءت برقم (٢٢)، على ترجمة من اسمه أحمد بن سعيد ـ وهما رجلان ـ وأحمد بن شبيب، وأحمد بن صالح!

(٢) والأسماء التي أبرزها بعنوان مستقل **ثمانية فقط**، وهي: إسماعيل، إسحاق، أحمد، أزهر (وهو شخص واحد) الحسين، الحكم (وهو شخص واحد)، داود، زهير.

والجزم بأن هذا من عمل المصنف يحتاج إلى تأمُّل، فإن النسَّاخ قد يقع منهم شيء من هذا، اللهم إلا أن يكون المصنف لم يبيض كتابه ويراجعه مراجعةً نهائية.

والسبب الذي دعاني إلى هذا القول: أن هذا العمل فيه خلل واضح؛ لأن هناك أسماءً أولى بمثل هذا؛ كمحمد وعبد الله، فكيف يعنون لرجلٍ لا يشاركه في اسمه أحد ـ كما سبق ـ؟! ويترك مَنْ اسمه **محمد**، الذين بلغت تراجمُهم قُرابة ستين ترجمةً؟!

(٣) أما الحرفان اللذان نبه عليهما، فهما حرفان فقط، وهما: التاء، ص(٣٩)، والذال، ص(٤٨).

(٤) وهي حروف: الظاء، ينظر: ص(٥٢)، والغين، ص(٦٤)، والكاف واللام، ينظر: ص(٦٦).

(٥) وينظر: باب الواو والهاء ـ هكذا بتقديم الواو على الهاء ـ ص(٧٨).

هذه أبرز معالم منهجه العام في هذا الكتاب.

أما بالاعتبار الثاني ـ وهو باعتبار صياغة الترجمة ـ: فيمكن إيضاحه في المعالم الآتية:

١ ـ يذكر اسم المترجم ـ فإن كان في اسمه خلافٌ ذكره مختصراً[(١)]، وقد لا يذكره[(٢)] ـ ونسبَه، وكنيته ـ غالباً[(٣)] ـ، ولقبه ـ إن كان له ـ وهو يعبر عن ذلك ـ غالباً ـ بقوله: ويعرف بكذا، أو بابن كذا[(٤)].

فإن كان والد المترجَم مكنى، فقد يذكر اسمه، وقد لا يذكره، وهو الأكثر[(٥)].

٢ ـ يوضح بلدَ المترجم[(٦)]، فإن كان أصله من بلد، وسكناه في بلد بيّن ذلك[(٧)].

٣ ـ يعيِّن سنة وفاة المترجم[(٨)]، فإن كان في وفاته خلاف ذكره[(٩)]، وقد يعيِّن مكان الوفاة[(١٠)].

---

(١) ينظر التراجم الآتية: ١٦٩، ٢٥٣، ٢٥٤.

(٢) ومن الأمثلة التي وقع فيها خلاف ولم يبينه: ٤٧ (ترجمة أحمد بن أبي داود، أبو جعفر المنادي).

(٣) وقد فاته ذكرُ الكنية في عدد من التراجم، منها: ٢، ٦، ١١، ١٢، ١٥، ١٦.

(٤) ينظر: ١١، ٢٠، ٢٩، ٤١، ٤٣، ٩٩، ١٠٦، ٢٢٣، ٢٤٩، ٢٩٥.

(٥) وهذه أمثلة لمن بيّن أسماءهم: ٦، ١٢، ٢٣، ٢٤، ٨٠، ١٧٢.
وأما التراجم التي لم يبين فيها اسم والد المترجم؛ فهي: ٣٤، ٤٦، ٤٧، ١٠٢، ١٨٢، ١٩٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٨٦.

(٦) فيقول: مدني، أو واسطي، أو مصري.

(٧) وهذا كثير عنده، ومن ذلك: ٢١، ٢٨، ٣١، ٦٥، ٦٩، ٨٠، ٩٢، ١٠٦، ١١٤، ١٧١، ١٧٩، ١٨٣، ١٩٠، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٤٩، ٢٦٨، ٢٨٢، ٣٠٢.

(٨) **وقد فاته ذكر وفيات أربع عشرة ترجمة**، وهي ذات الأرقام التالية: ٤، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨ ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣١، ولا أدري، هل هو سهو، أم لم يقف على ذلك؟.
ومن دقائق عنايته بهذا الأمر: أنه في ترجمة أحمد بن سنان بن أسد، رقم (٣٠) قال: **توفي بعد البخاري، لا شك أنه مات بعد البخاري** من سنة ست إلى ثمان وخمسين.

(٩) ينظر ـ مثلاً ـ: ٢١.

(١٠) ومن أمثلة ذلك: ٣، ١٠، ١٧، ١٣٥، ١٦٤، ١٧٠، ١٨٠، ١٩٠.

٤ ـ يذكر صلة القرابة ـ أحياناً ـ بين المترجَم وبين بعض الرواة المشاهير[(١)].

٥ ـ يبين إن كان المترجم يذكر بغير اسمه المشهور، كأن يُنسَب إلى جده[(٢)].

٦ ـ لا يعتني بذكر بعض شيوخ المترجم، ولا تلاميذه، وإنما ذكر ذلك نادراً[(٣)].

٧ ـ قد يذكر ـ على ندرة ـ بعضَ عبارات الجرح أو التعديل في المترجَم[(٤)].

٨ ـ يبين كيف روى البخاري عنه ـ أحياناً ـ هل روى عنه مباشرة أم بواسطة[(٥)].

---

(١) **فمثلاً**: في ترجمة إسماعيل بن أبي أويس رقم (٦) قال: ابن أخت مالك بن أنس، وفي ترجمة أحمد بن حميد القرشي (٢٥): **ختَن** عبيد الله بن موسى، وقال في ترجمة محمد بن المنهال الضرير رقم: (٢٤١): **أخو** حجاج بن منهال، وفي ترجمة معلى بن أسد (٢٦٦) قال: **أخو** بهز بن أسد.
وينظر مزيد من الأمثلة: ٦٢، ٢١٥، ٣٠٠.

(٢) ينظر الأمثلة: ١٤، ١٦٩، ٢٥٣.

(٣) وهذه التراجم التي ذكر فيها أحد شيوخ المترجم. وقد يعبر عن ذلك بقوله: صاحب فلان: ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ١١٩، ١٦٧، ١٨٣، ٢٢٢.
وهذه التراجم التي ذكر فيها بعض تلاميذه: ١٢، ٧٠، ٧٨، ٨٤، ١٦٩.

(٤) أما عبارات التعديل؛ فهي ثلاث: أحد الحفاظ (٢٧)، الحافظ (٤٨)، مأمون (٢٢٤).
وأما عبارات الجرح، فلم يذكر سوى كلمة واحدة فقط، وهي: مجهول، في ترجمة محمد بن النضر: (٢٤٥).

(٥) ذكر ذلك في خمس تراجم فقط، وهي كما يلي:
الأولى: ترجمة أحمد بن حنبل: (١٩) قال: **سمع** منه، وروى عنه في كتابه عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه حديثاً واحداً!
الثانية: في ترجمة الربيع بن نافع: (٩٧): قال «روى عن الزعفراني **عنه**».
الثالثة: في ترجمة سعيد بن سليمان الواسطي «سعدويه»: (١٠٦) قال: وحدّث عن رجل عنه!، **ومراده بذلك**: أنه مع روايته عنه مباشرة، إلا أنه أيضاً روى عنه في الصحيح بواسطة رجل آخر، **وقد تتبعت** أحاديثه عند البخاري لأنظر هذه الواسطة، فإذا هو رجلٌ واحد، وهو محمد بن عبد الرحيم، المعروف بصاعقة. =

٩ ـ يشير ـ في أحيانٍ قليلة ـ إلى عدد أحاديث الشيخ التي رواها البخاري عنه[(١)]، وقد يعيِّن ـ نادراً ـ مكان الحديث في أي كتاب من الصحيح هو؟[(٢)].

١٠ ـ أشار في موضع واحدٍ فقط إلى طبيعة رواية البخاري: هل هي على سبيل الاحتجاج أم الاستشهاد، وذلك عند ترجمته لنُعيم بن حمَّاد المروزي[(٣)].

١١ ـ إذا ورد اسم الشيخ مهملاً، ذكر ما قيل في تعيينه[(٤)].

المطلب الثاني

مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه

الحديث عن مزايا هذا الكتاب، يمكن إجمالها في الآتي[(٥)]:

١ ـ كونه من أوائل المصنفات في هذا الباب؛ إذ لا أعلم أنه سُبِقَ إلا من قبل عصريَّيْه الإمامين: ابن عدي الجرجاني، وأبي الحسن الدارقطني، كما سبقت الإشارة إليه.

ويغلب على ظني أنه لم يطَّلع على كتاب ابن عدي؛ لأن في كتابه مواضعَ تدل على هذا، وأما كتاب الدارقطني فلم يتبين لي شيءٌ في كونه اطلع عليه أم لا.

= **الرابعة**: في ترجمة سريج بن يونس: (١١٧) قال: «**سمع** منه، **وروى** عن صاعقة عنه! **ومراده بذلك**: إثبات أصل سماع البخاري منه، إلا أنه لم يرو عنه في كتابه «الصحيح» إلا بواسطة شيخه محمد بن عبد الرحيم، المعروف بصاعقة.

الخامسة: في ترجمة محمد بن عيسى ـ هو الطباع ـ: (٢٣٠) قال: «ذكر عنه **غير سماع**»، **ومراده في ذلك**: أنه لم يصرح بالسماع منه، بل قال في روايته عنه: «**وقال** محمد بن عيسى»، كما في كتاب «الأدب»، باب الكبر ح(٥٦١٠).

(١) ينظر التراجم: (١٩، ٤٤، ٦٠) وقد وجدت الأمر في عدِّه رَحِمَهُ ٱللَّهُ دقيقاً فيمن نص عليهم.

(٢) ينظر الترجمة رقم: (٦٠) حيث قال: روى عنه في «الجهاد».

(٣) ص(٧٧) رقم (٢٧٧).

(٤) ينظر التراجم: ٤٨، ٣٠٥.

(٥) سأكتفي ـ بالنسبة إلى الأمثلة ـ بالإحالة على الأرقام التي تقدَّم ذكرها في المنهج، إلا في بعض المواضع اليسيرة التي يقتضي المقام ذكرها.

ويمكن إيضاح قرائن عدم اطلاع ابن منده على كتاب ابن عدي وعدم استفادته منه بما يلي:

أولاً: الاختلاف العام بينهما في سياق التراجم.

ثانياً: عدم استفادة ابن منده من بعض التراجم التي كان كلامُ ابن عدي فيها أكثرَ بياناً وتحريراً، مثل قوله ـ أي ابن منده ـ في ترجمة محمد بن عيسى (٢٣٠): غير منسوب. أما ابن عدي، فقد بيّن أنه ابنُ الطَّبَّاع ص: (١٤٧) رقم (٢١٧)، بل إن في كتاب ابن عدي قُرابةَ **ثلاثين ترجمة** لم يذكرها ابن منده أصلاً، وكثيرٌ من هؤلاء هم من شيوخ البخاري قطعاً، وبعضهم تُعُقِّبَ ابنُ عدي في ذكرهم في جملة شيوخه.

٢ ـ كونه من الكتب التي استفاد منها المصنفون في الرجال، وكذا شُرَّاح الحديث، في تعيين شيوخ البخاري، أو في تعيين بعض المهمَلين من شيوخه[1].

ويمكن تلخيص عناية مَنْ جاؤوا بعد ابن منده بهذا الكتاب بأمرين:

الأمر الأول: اعتماد قوله في إثبات كون المترجَم من شيوخ البخاري[2].

الأمر الثاني: التعقب على ابن منده في إثبات المشيخة، وبيان وهمه في ذلك، وهي ليست كثيرةً حسب تتبُّعي[3].

٣ ـ إبداء رأيه في المهملين من شيوخ البخاري، ومحاولة تعيينهم[4].

---

(١) انظر ـ مثلاً ـ: هدي الساري: (٢٥٤، ٤٧٧)، وفتح الباري ٥/ ٣٥٥ ح(٢٦٩٧)، وتهذيب التهذيب ١/ ٤٤ ترجمة: أحمد بن أبي شعيب الحراني، وفي ١/ ٨٢ ترجمة: أحمد بن يزيد بن إبراهيم بن الورتنيس، وفي ٢/ ٢٢٩ ترجمة حسان بن حسان البصري، وفي ٧/ ٢٤١ ترجمة علي بن إبراهيم، وفي ١٠/ ١٦٩ ترجمة مظفر بن مدرك ـ **وهو غير موجود في النسخة المطبوعة من شيوخ ابن منده** ـ وعمدة القاري ٢٠/ ٤٢ ح(٦٢٠٥).

(٢) وهذا هو الأكثر، والأمثلة السابقة التي أحلتُ عليها من هذا القبيل.

(٣) ومن أمثلة ذلك: في جزء الأوهام في المشايخ النبل ص(٣٦) رقم (٣)، وتهذيب التهذيب: ١/ ٨٢، ٢/ ٢٢٩، ١٠/ ١٦٩.

(٤) ينظر التراجم الآتية: ٤٨، ٧٨، ٢٥٣، ٣٠٥.

٤ ـ عنايته بتمييز الشيخ، من حيثُ ذكرُ اسمه، ولقبه ـ إن وجد، وكنيته ـ في الغالب ـ، وبلده، وصلة قرابته بأحد الرواة المشهورين.

٥ ـ إن كان الراوي ـ عنده ـ ليس بقويٍّ، بيّن رأيه فيه، ولم يقع هذا إلا في راوٍ واحد[1].

وإنما قلتُ هذا مع ندرة ذلك في كتابه؛ لأن الأصل في رواة البخاري أنهم من المحتجِّ بهم، أو من المقبولين ـ على الأقل ـ وهذا كلُّه لا يحتاج إلى بيان في مثل هذا الكتاب، بل الذي يحتاج إلى بيان هم مَنْ كانوا على خلاف الأصل.

٦ ـ إشارته ـ على ندرة ـ إلى كيفية رواية البخاري عنه: هل روى عنه مباشرة أم بواسطة[2]، وهل هي على سبيل الاستشهاد أم لا ـ وهذا وقع له في ترجمة واحدةٍ فقط ـ كما سبق ـ وهي ترجمة: نُعيم بن حمَّاد المروزي!

هذه أبرز جوانب التميز التي ظهرت لي من خلال تفحُّصي لهذا الكتاب.

---

(١) وذلك في ترجمة محمد بن النضر: (٢٤٥)، حيث قال عنه: **مجهول**.

(٢) ذكر ذلك في خمس تراجم فقط، وهي كما يلي:

الأولى: ترجمة أحمد بن حنبل: (١٩) قال: «**سمع** منه، وروى عنه في كتابه عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه حديثاً واحداً».

الثانية: في ترجمة الربيع بن نافع: (٩٧): قال روى عن الزعفراني **عنه**».

الثالثة: في ترجمة سعيد بن سليمان الواسطي «سعدويه»: (١٠٦) قال: وحدّث عن رجل عنه»، **ومراده بذلك**: أنه مع روايته عنه مباشرة، إلا أنه أيضاً روى عنه في الصحيح بواسطة رجل آخر.

وقد تتبعت أحاديثه عند البخاري لأنظر هذه الواسطة، فإذا هو رجلٌ واحد، وهو محمد بن عبد الرحيم، المعروف بصاعقة.

الرابعة: في ترجمة سريج بن يونس: (١١٧) قال: «**سمع** منه، **وروى** عن صاعقة عنه»، **ومراده بذلك**: إثبات أصل سماع البخاري منه، إلا أنه لم يرو عنه في كتابه «الصحيح» إلا بواسطة شيخه محمد بن عبد الرحيم، المعروف بصاعقة.

الخامسة: في ترجمة محمد بن عيسى ـ هو الطباع ـ: (٢٣٠) قال: ذكر عنه **غير سماع**»، **ومراده في ذلك**: أنه لم يصرح بالسماع منه، بل قال في روايته عنه: «**وقال** محمد بن عيسى»، كما في كتاب «الأدب»، باب الكبر ح(٥٦١٠).

وأما المؤاخذات التي ظهرت لي، فإني أُجملها فيما يلي[١]:

١ ـ أنه لم يستقْصِ شيوخ البخاري في «الجامع»؛ إذ فاته بعضُ المشاهير كمحمد بن الفضل المشهور بعارم، وعبدة بن سليمان، وغيرهما من المشاهير، فضلاً عن غيرهم من شيوخ البخاري الذين ليست لهم شهرة هؤلاء!

وبعد عدِّ شيوخ البخاري من خلال النسخة المطبوعة، وهم (٣٢١) ثلاثمائة وواحد وعشرون شيخاً[٢]، يتبين أنه قد فاته خمسةَ عشرَ شيخاً، وهذا مع اعتبار ما وقع له في كتابه من أوهام وأخطاء، وشيوخ لم يجزم بهم، وإلا فهم أكثر من ذلك.

وهذه ـ في نظري ـ **أكبر المؤاخذات** على الكتاب، ولهذا بدأت بها.

وقد قمت بمقارنة بين كتاب ابن منده، وكتاب ابن عدي، فظهر لي أن ابنَ عدي ذكر في كتابه قُرابةَ الثلاثين ترجمة لم يُورِدْها ابن منده، وإن كان بعضُ هذه التراجم مما أُخِذَ على ابن عدي تفرُّده بها من بين المصنفين في رجال البخاري، إلا أن أكثرَها لا تعقب عليه فيها[٣].

وفي مقابل ذلك زاد ابن منده ستة وأربعين ترجمةً على ابن عدي، وفي بعضها ـ أيضاً ـ أوهامٌ؛ سواءٌ من جهة تفرُّدِه ببعضها، أو ذكره من ليس على شرط الكتاب[٤].

أما تتبع ما انفرد فيه ابنُ منده بذكره من شيوخ البخاري، أو ما وقع له

---

(١) الملحوظات على الكتاب هي: أن تسمية الكتاب غير دقيقة؛ **لأن عنوانه** الذي طبع به يوحي بأنه في شيوخ البخاري عموماً، وليس ذلك خاصاً بشيوخه في الجامع الصحيح، ولكن تبين ـ كما سبقت الإشارة إليه في أول المبحث ـ أن ذلك من تصرف الناشر غفر الله له!

(٢) قام بذلك الباحث د.عامر حسن صبري في كتابه معجم شيوخ البخاري.

(٣) وقد بيّن محقق كتاب ابن عدي ذلك بياناً شافياً، فجزاه الله خيراً، وأما لو أردنا أن نتتبع ما زاده الدارقطني، والكلاباذي، والجياني، وغيرهم ممن ألَّف في هذا الباب، لربما تجلّى الأمر بشكل أكبر.

(٤) وقد تقدم قريباً بعضُ الأمثلة على ذكر من ليسوا من شرط الكتاب.

فيه من أوهام ـ على سبيل التتبع ـ فهذا ليس من شأننا هنا؛ لأن المقصد بيانُ أوجه التميز والقصور بشكل منهجي، وليس المقامُ مقامَ دراسةٍ فاحصة لأفراد التراجم ومقارنتها بغيرها[١].

٢ ـ أن تراجمه للشيوخ مقتضبةٌ، وفيها اختصارٌ ظاهر، يتجلّى ذلك في مقارنة كتاب ابن منده مع كتاب ابن عدي المصنَّف في الموضوع نفسه.

ومِنْ مظاهر هذا الاختصار: ندرةُ ذكره لشيوخ المترجم وتلاميذه[٢]، وهذا من أبرز الفروق بينه وبين كتابه **فتح الباب** الذي سبقت دراسته في المبحث السابق.

٣ ـ أن منهجه في سياق التراجم غير منضبط بشكل دقيق، فمرةً يذكر أحدَ شيوخه، ومرةً يقتصر على أحد تلاميذه، وحيناً يذكر سنة وفاة المترجم، وحيناً لا يذكرها، وهكذا.

٤ ـ أنه قد يورد الشخص بغير ما أورده به البخاري في الصحيح؛ إذ الأنسب ـ في نظري ـ أن يورد اسمَه كما ذكره في الصحيح، ثم يذكر ـ بعد ذلك ـ بقية المعلومات المتعلقة به[٣].

٥ ـ أنه لم يعتنِ ببيان مواضع رواية البخاري للمترجَم إذا كان مقلاً، كمن لم يرْوِ عنهم إلا حديثاً، أو حديثين، أو ثلاثة.

---

(١) وإن كنت أرى أن الكتاب بحاجة إلى ذلك؛ لأن ناشر الكتاب ـ أثابه الله على سابقة نشره ـ قصّر في تحقيق هذا الجزء كما ينبغي على الأصول المعروفة في باب التحقيق، خصوصاً أن الجزء صغير.

(٢) وهذه التراجم التي ذكر فيها أحد شيوخ المترجم ـ وقد يعبر عن ذلك بقوله: صاحب فلان ـ: ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ١١٩، ١٦٧، ١٨٣، ٢٢٢.
وهذه التراجم التي ذكر فيها بعض تلاميذه: ١٢، ٧٠، ٧٨، ٨٤، ١٦٩.

(٣) مثاله: **ترجمة بور بن أصرم**، فإن البخاري إنما قال عنه: أبو بكر بن أصرم، وهو بكنيته أشهر من اسمه، كما يتضح من مطالعة كتب التراجم.
وكذلك: في ترجمة أبي هاشم الرماني (٢٨٦)؛ فإنه رغم شهرة أبي هاشم بكنيته ـ بحيث لم يورده البخاري في صحيحه بغيرها ـ إلا أن ابن منده ذكره بغير ما اشتهر به، فإنه لم يزد على قوله: «يحيى بن أبي الأسود، أصله واسطي»، ولم يورد كنيته مطلقاً!

ومثل هذا مهم جداً، خاصة أن بعض الرواة قد يقع في تعيينهم نزاع بين الشُّرَّاح والمؤلفين في رجال البخاري أو شيوخه[1].

٦ ـ أن منهجه في بيان كيفية رواية الإمام البخاري عن المترجم: هل هي مباشرة أم بواسطة؟ وهل هي على سبيل الاحتجاج أم الاستشهاد؟ لم تَطَّرد في جميع التراجم ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ إذ إنه ـ بعد التتبع ـ أغفل عدداً من الرواة لم يبين كيفية رواية البخاري عنهم من جهة المباشرة وعدمها.

وإذا كان الأصل فيما يورده في كتابه هذا من الشيوخ أنهم ممن روى عنهم مباشرةً، فإن الواجب أن يبين من تفاوتت رواية البخاري عنه بروايته عنه مرةً مباشرة ومرة بواسطة.

٧ ـ أما الذين لم يرْوِ عنهم أصلاً، ففي إدخالهم في هذا الكتاب نظرٌ بيِّن؛ لأن الكتاب في شيوخ البخاري لا في رجاله عموماً!

وممن ذكرهم ـ وليسوا من شرط الكتاب ـ:

١ ـ أحمد بن أبي شعيب الحراني[2].

٢ ـ سريج بن يونس.

٣ ـ عبد الأعلى بن مسهر.

٤ ـ عبد العزيز بن عثمان بن جبلة.

٥ ـ محمد بن وهب بن عطية.

---

(١) مثال ذلك: ترجمة أحمد (غير منسوب) عن محمد بن أبي بكر المقدمي، وعبيد الله بن معاذ رقم (٤٨) قال ابن منده: يقال: «إنه أحمد بن النضر النيسابوري الحافظ».

فلو أنه عيّن موضع الرواية في أيِّ كتابٍ من «الصحيح» لاختصر على الناظر البحث في الكتاب والأبواب لينظر في الموضع المقصود.

(٢) لم تقع لأحمد بن أبي شعيب ـ في «الصحيح» ـ إلا رواية واحدة في قصة الثلاثة الذين خُلِّفوا ح(٤٦٧٧)، وقد وقع في أكثر النسخ ـ كما يقول الحافظ في «الفتح» ٨/ ١٩٤ ـ أن البخاري روى عن محمد ـ وهو مختلَف في تعيينه ـ عن أحمد بن أبي شعيب ـ أي إن روايته عن ابن أبي شعيب **بواسطة**، وسقطت هذه الواسطة في رواية ابن السكن، **فيحتمل** أن ابن منده اعتمد عليها، فحينئذٍ يكون معذوراً، والله أعلم.

٦ ـ محمد بن المبارك.

فقد روى عنهم حديثاً واحداً فقط بواسطة. وعليه، فليسوا من شرط الكتاب.

وأبعد مثال عن شرط الكتاب هو ذِكرُه ليحيى بن أبي الأسود[(١)]، أبي هاشم الرماني؛ لأن أبا هاشم متقدم؛ إذ أقصى ما قيل في وفاته سنة ١٤٥[(٢)].

أما الرواة الذين روى عنهم مباشرة وبواسطة ولم ينبه على ذلك أصلاً، فهم ثلاثة:

١ ـ يحيى بن حماد الشيباني.

٢ ـ يحيى بن صالح الوُحَاظي.

٣ ـ يحيى بن معين.

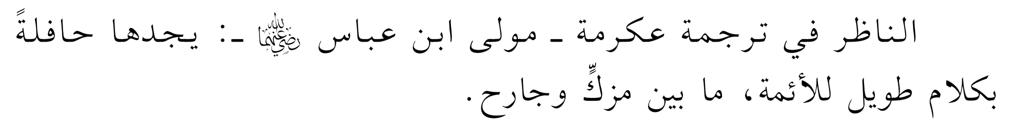
❖ ❖ ❖

(١) وقد وقع في اسمه اختلاف، ينظر: تهذيب الكمال ٣٤/ ٣٦٢.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٣٤/ ٣٦٣، «التقريب» (٨٤٢٥).



المبحث الرابع



جزء في الذب عن عكرمة

الناظر في ترجمة عكرمة ـ مولى ابن عباس رضي الله عنهما ـ: يجدها حافلةً بكلامٍ طويل للأئمة، ما بين مزكٍّ وجارح.

أما الثناء عليه، فهو أشهر من أن يذكر؛ فقد تنوعت عبارات الأئمة في الثناء عليه، وهو مبسوط في كتب التراجم[(١)].

وأما الجرح الذي توجه له، فقد تنوعت عبارات الأئمة فيه، إلا أن الحافظ ابن حجر لخص هذه الطعون في أمور ثلاثة:

١ ـ رميه بالكذب.

٢ ـ رميه برأي الخوارج.

٣ ـ قبوله جوائز الأمراء[(٢)].

ولمَّا كان عكرمة بالمنزلة التي لا تخفى من العلم، وكثُرَ الكلامُ فيه، صنّف جماعةٌ من الأئمة: كابنِ جرير، وابنِ نصرٍ المروزي، وابنِ حبان، وابنِ عدي، وابنِ عبد البر، وغيرهِم من الأئمة مصنفاتٍ في الذب عنه[(٣)].

ومن جملة من دافع عنه، وانتصرَ لتعديله والذبِّ عنه: الإمامُ الحافظ أبو عبد الله ابن منده في جزءٍ له في هذا الموضوع[(٤)].

---

(١) ينظر مثلاً: التاريخ الكبير ٧/ ٤٩، الجرح والتعديل ٧/ ٧، الكامل ٥/ ٢٧١، التمهيد ٢/ ٢٦، بيان الوهم والإيهام ٥/ ٤٠٩، تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٦٤، الكاشف ٢/ ٣٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣٣، هدي الساري: ٤٤٦، ٤٥٠، التقريب: ٤٦٧٣.

(٢) هدي الساري: ٤٤٦، ٤٥٠.

(٣) وقد بسط الحافظ ابن حجر القول فيه، ودافع عنه دفاعاً كبيراً، ولخّص ما قيل فيه جرحاً وتعديلاً في «الهدي»: ٤٤٦، ٤٥٠ و«التهذيب» ٧/ ٢٣٣، ثم بيّن رأيه فيه بعبارة مختصره في «التقريب» (٤٦٧٣) فقال: «ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة».

(٤) والظاهر أن لابن منده عنايةً خاصة بحديث عكرمة، يتضح ذلك من خلال تأمل هذا =

وقد وصفه الحافظ الذهبي ـ في ترجمة عكرمة ـ بأنه «جزء»، فقال: «وقد جمع ابن منده فيه جزءاً سماه صحة حديث عكرمة»(١).

وكذلك وصفه ابن حجر في «الهدي»(٢) ـ في معرض دفاعه عن عكرمة مولى ابن عباس، وذكرِه جملةً من الأئمة الذين صنَّفوا في الذب عنه ـ بأنه «جزء»، ونقل عبارته بالمعنى تلميذُه الحافظ السخاوي في فتح المغيث(٣).

وبعد التتبُّع والبحث لم أقف لهذا الجزء على أثر، والظاهر أنه مفقود(٤)، إلا أن الحافظ المنذري نقل منه مقطعاً يبلغ قُرابةَ صفحةٍ كاملة، لخّصه الحافظ ابن حجر في الهدي! والتهذيب!(٥) وأضاف على ما في الجزء قطعةً تبلُغ ثلثَ صفحة، وهذا يدل على أن الحافظ وقف على مصنف ابن منده هذا.

أما النص الذي نقله المنذريُّ، فهو قوله:

«أما حال عكرمة مولى ابن عباس رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نفسه، فقد عدّله أئمة من نبلاء التابعين ومن بَعدهم، وحدّثوا عنه، واحتجُّوا بمفاريده في الصفات والسنن والأحكام.

روى عنه زُهاء ستمائة رجل من أئمة البلدان، فيهم زيادة على سبعين رجلاً من خيار التابعين ورُفعائهم، وهذه منزلةٌ لا تكاد توجد لكبير أحدٍ من التابعين إلا لعكرمة مولى ابن عباس رحمة الله عليه.

على أن من جرَّحه من الأئمة لم يمسكوا عن الرواية عنه، ولم يستغنوا

= السؤال الذي سأله الحسينُ بن عبد الله بن منجويه ابنَ منده عن روايات عكرمة عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، فقال: خمسون حديثاً، رواه الخلال في جزئه عن ابن منده: (٣٧).

(١) السير ٥/ ٣١.
(٢) ص(٤٥٠).
(٣) ٢/ ٢٧ في نوع: من تقبل روايته ومن ترد.
(٤) وينظر مقدمة محقق «جزءٌ فيه ذكر حال عكرمة» للمنذري، والذي سيأتي الحديث عنه قريباً.
(٥) ٧/ ٢٣٣، وقد وقع في نسختي المطبوعة: «وقال ابن منده في **صحيحه**...»، وهو هكذا في الطبعة الهندية ٧/ ٢٧٢، والظاهر لي أنه تصحيف، وصوابه في «**جزئه**»، فإنه لا يعرف أن ابن منده له كتاب اسمه «الصحيح».

عن حديثه، مثل: يحيى بن سعيد بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس، وأمثالهما رحمهم الله.

وكلٌّ يتلقّى حديثَه بالقبول، ويحتجُّ به، قرناً بعد قرن، وإماماً بعد إمام، إلى وقت الأئمة الأربعة ـ الذين خرّجوا الصحيح، وميّزوا ثابت الحديث من سقيمه، وخطئه من صوابه، وخرّجوا رواته ـ: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عبد الرحمٰن بن شعيب النسائي، رحمة الله عليهم أجمعين. فأجمعوا على إخراج حديثه، واحتجوا به، على أن مسلم بن الحجاج كان أسوأهم رأياً فيه، فأخرج عنه ما يقرنه في كتابه الصحيح، وعدّله بعدما جرحه.

وقال رجلٌ لأيوب: أكان عكرمةُ يتَّهمُ؟ فسكت هنيهةً، فقال: أمّا أنا، فلا أتهمه.

وقال أحمد بن عبد الله بن صالح[١]: عكرمة مولى ابن عباس ثقة»[٢].

ومما نقله الحافظ في الهدي! ـ مما ليس في جزء المنذري ـ:

«وقال ابن منده: قال أبو حاتم: أصحابُ ابنِ عباس عيالٌ على عكرمة.

---

(١) هو الحافظ العجلي ـ صاحب الثقات ـ والنص المشار إليه في ثقاته (٣٣٩) رقم (١١٦٠) وتتمة كلام العجلي فيه: «وهو بريء مما يرميه الناس به من الحرورية، وهو تابعي».

(٢) إلى هنا انتهى ما نقله المنذري في جزئه، خلافاً لما يوحيه صنيع محقق «الجزء» ـ وفقه الله ـ فإنه وضع رقماً مستقلاً لكلمة أيوب، وكأنه يشير إلى أن النقل عن ابن منده قد انتهى. والظاهر أن الأمر ليس كذلك، فإن المنذري نقل قبلَ كلام ابن منده كلاماً لابن عدي (ت: ٣٦٥)، ثم نقل **بَعْدَ** كلمة العجلي مباشرةً كلاماً للإمام محمد بن نصر المروزي في الذب عن عكرمة، وهو ـ أي ابن نصر ـ أحدُ الأئمة الذين صنفوا في الذب عنه ـ كما ذكر ذلك الحافظ في «الهدي» (٤٤٦) ـ، فكأن هذا إعلامٌ بابتداء النقل عن ابن منده وانتهائه؛ لأن الظاهر أن المنذري لخّص ما وقف عليه في كتب هؤلاء الأئمة، من دون أن يميز انتهاء النقول التي جمعها، فصار الأمر غير واضح للقارئ من أول وهلة، لكن عند التأمُّل يظهر المبتدأ والمنتهى، والله أعلم.

وقال البزار: روى عن عكرمة مائة وثلاثون رجلاً من وجوه البلدان، كلُّهم رضُوا به.

وقال العباس بن مصعب المروزي: كان عكرمةُ أعلمَ موالي ابن عباس وأتباعِه بالتفسير.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: كان عكرمة من أثبت الناس فيما يروي، ولم يحدِّث عمَّن هو دونَه أو مثلَه، أكثرُ حديثه عن الصحابة رضي الله عنهم». انتهى ما نقله الحافظ ابن حجر[1].

ومما سبق نقله عن المنذريِّ وابنِ حجر، يمكن استنتاج ما يلي:

أولاً: أن هذا الجزء صغير ومختصر، لم يُطِلْ فيه المؤلف. وبرهان هذا اقتصار الحافظين المنذري وابن حجر على ما سبق نقله.

ثانياً: أن ابن منده من الأئمة الذين يحتجون بحديث عكرمة، وهذا ظاهر من تصنيفه للجزء، ومن كلامه الذي نقله المنذري.

ثالثاً: أن «الجزء» كان موجوداً ـ فيما يظهر ـ إلى وقت الحافظ ابن حجر؛ لأن الحافظ نقل في «الهدي» ـ كما تقدم قريباً ـ نقلاً لم أجدْه في جزء المنذري، فهذا يدلُّ على أنه اطَّلع عليه، وأفاد منه.

رابعاً: حسب اطلاعي وسؤالي، فليس لابن منده جزءٌ في الذب عن راوٍ معيّن ـ كعكرمة ـ غير هذا الجزء، والله أعلم.



(١) قارن بما في تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٠.

المبحث الخامس

عنايته بعلم الرجال في مصنفاته الأخرى

تبين من خلال المباحث الأربع السابقة عنايةُ الإمام ابن منده بعلم الرجال، وأن له من هذا الفن ـ أعني الكتب المصنفة في علم الرجال ـ نصيباً وافراً.

ففي الكتب المتعلقة بتراجم الصحابة رضي الله عنهم صنّف «**المعرفة**».

وفي أبواب الكنى والألقاب صنّف «**فتح الباب**».

وفي التراجم الخاصة، صنّف في رجال البخاري كتابه «**الأسامي**».

وفي التراجم المفردة ـ في بيان حال بعض الرواة ـ صنّف جزأه في «**الذب عن عكرمة**» رحمه الله.

وهو في ذلك كلِّه: مصنِّفٌ ناقدٌ، لا ناقل مجرد، برزت شخصيتُه العلمية، وتجلت إمامتُه[1]، وظهر حفظُه واطلاعُه، كما تبين من خلال عرض منهجه في كتبه السالفة الذكر مع بيان مزايا تلك الكتب.

وإذا كانت هذه عنايته ـ فيما أفرده من المصنفات في هذا الباب ـ فلا غَرْوَ أن يمتد هذا الاهتمام إلى كتبه الأخرى، ويسير معه هذا الحسُّ النقدي في بقية مصنفاته.

وبما أن للرجال الذين تكلم عليهم ابن منده فصلاً خاصاً ـ وهو الفصل الثالث ـ فإني سأركز الحديث في هذا المبحث على مظاهر عنايته بعلم الرجال في كتبه الأخرى ـ على سبيل الإجمال ـ في المظاهر الآتية:

١ ـ **أنه يتكلم** ـ في أحيان كثيرة ـ على رُواة الإسناد الذين يروي من طريقهم ـ واهتمامه يتركز على **ثلاثة أمور**:

(١) سيتضح هذا المعنى جلياً في المبحث الثاني من الفصل الثاني في هذا الباب ـ إن شاء الله ـ عند الحديث عن استدراكه على مَنْ قبله من الأئمة.

الأول: التعريف بالراوي غير المشهور:

إما ببيانِ اسمه وبعض تلاميذه، أو بذكرِ بلده، أو ذكرِ ما حضره جرحاً أو تعديلاً على سبيل الاختصار. ومن أمثلة ذلك: قوله ـ بعد حديث رواه من طريق صهيب مولى العتواري: «صهيب مولى العتواري، مكي مشهور، روى عنه عمرو بن دينار، وهذا من رسم النسائي»[(١)].

الثاني: بيان حال الراوي الذي ربما تُكُلِّمَ في الحديث بسببه.

ومن أمثلة ذلك: قوله عقب سياق إسناد له في «التوحيد»: «وثابت بن الحجاج، جَزَرِيٌّ مشهور، وهذا على رسم الترمذي والنسائي»[(٢)].

الثالث: التنبيه ـ في الغالب ـ على أن هذا الإسناد الذي رواه موافق لشرط أحد **الأئمة الخمسة**: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، رحمهم الله جميعاً.

وهو يعبر ـ في الأعم الأغلب ـ عن الشرط بقوله: على **رسم** مسلم، أو على **رسم** أبي عيسى، أو على **رسم** الجماعة، ونحو هذه العبارات، وقد تقدم قريباً التمثيلُ على ذلك في الفقرتين الماضيتين[(٣)].

٢ ـ **عنايته برجال الشيخين**: البخاري ومسلم رحمة الله عليهما، ولهذا

---

(١) الإيمان ٢/٢٣٧، وينظر ـ مثلاً ـ:
كتاب الإيمان ١/١٥٧.
كتاب التوحيد ١/١٣٩، ١٧٨، ١٨٧، ١٩٣، ٢٧٤، ٢/٤٥، ٩٧، ١٠٧، ١٤٤، ١٨٠، ٢٠٢، ٣/٦٣، ١٥٨، ٢٠١، ٣٠١.

(٢) التوحيد ٣/٦٣، وينظر ـ مثلاً ـ:
كتاب الإيمان ١/١٥٢، ١٧٢، ١٨٦، ٢/٣٢.
كتاب التوحيد ١/١٩٣، ٢١٤، ٢/٤٥، ٩٦، ١٤٤، ٢٠٢، ٣/٦٣، ٢٠١.

(٣) وهذا له أمثلة كثيرةٌ جداً، ينظر ـ مثلاً ـ:
كتاب الإيمان ١/١٧٢، ١٩١، ١٩٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٣١٨، ٣٢٦، ٢/١٨، ٣٤، ٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٠٠، ٣/٤٢، ١٠٠، ١١٥، ١٤١، ٢١١.
كتاب التوحيد ١/١٣٨، ١٣٩، ١٦٤، ١٩٢، ٢٣٢، ٢/٤٢، ٤٥، ٨٨، ٩٠، ٩٦، ١٤٤، ١٨٠، ١٨٥، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٢، ٣/٢٨، ٣٧، ٥٩، ٦٣، ٧٦، ٩٣، ٩٤، ١٤١، ١٥٨، ١٨٨، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٦٥، ٣٠١.

مبحث خاص، سيأتي ـ إن شاء الله ـ في المبحث الخامس من الفصل الثاني من هذا الباب[(١)].

٣ ـ **عنايته** بمسائل السماع والإدراك بين الرواة[(٢)].

وسيأتي بسط الكلام على عنايته، وجهوده في هذه المسألة ـ أعني مسألة السماع ـ في المبحث السابع من الفصل الثاني في هذا الباب إن شاء الله.

٤ ـ **اهتمامه** بطبقات الرواة، ونَقَلَةِ الآثار، وهذا ظاهرٌ جداً في كتابه «**شروط الأئمة**»، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام عليه مفصلاً في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثاني[(٣)].



(١) وقد بلغ مجموع الرواة الذين نصّ على ارتباطهم بالصحيحين أو أحدهم **إخراجاً أو تركاً** ـ خارج كتبه في الرجال ـ تسعين راوياً، ستة منهم في كتاب **التوحيد**، وثمانية عشر في كتاب **الإيمان**، والبقية (٦٦) في كتاب «**شروط الأئمة**».

(٢) ينظر أمثلة على ذلك:
كتاب الإيمان: ١/ ٢٤٨ ـ ٢٥١، ٢٥٦، ٣/ ١٢٠.
كتاب التوحيد: ٢/ ١٩٣، ٣/ ٥٨.
كتاب شروط الأئمة، ص(٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤).
الرد على الجهمية، ص(٤٦).

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ: ٢٩، ٣٢ ـ ٧٠. وهذا يعني أن أفرد قرابة أربعين صفحة متصلة ـ من المطبوع ـ للحديث عن طبقات الرواة.

الفَصْلُ الثَّانِي

أثره في علم الرجال

المبحث الأول: نقله عمَّن قبله من الأئمة

المبحث الثاني: استدراكه على من قبله

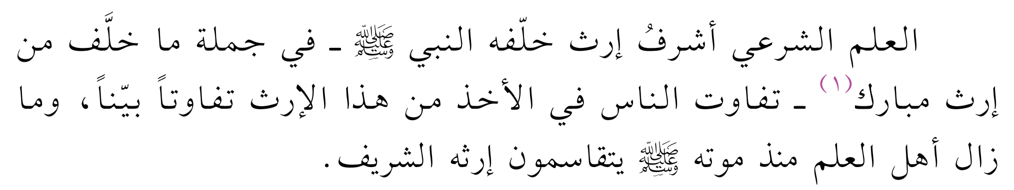
المبحث الثالث: نقل الأئمة مِنْ بعده عنه

المبحث الرابع: دراسة اصطلاحاته في الجرح والتعديل

المبحث الخامس: عنايته برجال البخاري ومسلم

المبحث السادس: عنايته بطبقات الرواة

المبحث السابع: جهوده في البحث عن السماع بين الرواة



المبحث الأول

نقله عمَّن قبله من الأئمة

العلم الشرعي أشرفُ إرث خلّفه النبي ﷺ ـ في جملة ما خلَّف من إرث مبارك[(١)] ـ تفاوت الناس في الأخذ من هذا الإرث تفاوتاً بيّناً، وما زال أهل العلم منذ موته ﷺ يتقاسمون إرثه الشريف.

ولئن كان الإرث الدنيوي يتناقص إذا وُزِّعَ على الورثة ـ غالباً ـ ويؤول إلى نقص، فإن الإرث النبوي لا تزيده القسمةُ ولا المذاكرةُ، ولا بذْلُه إلا نماءً وبركةً، وكلُّ هذا من بركةِ مورِّثه، بأبي هو وأمي ونفسي ﷺ.

وقد عبّر عن هذا أبو إسحاق الألبيري[(٢)] في وصيته المشهورة لابنه ـ وهو يحضه على العلم ـ بقوله:

وَكَـنـزاً لا تَـخـافُ عَـلَـيـهِ لِـصّـاً ... خَفيفَ الحَملِ يوجَدُ حَيثُ كُنتا

يَـزيـدُ بِـكَـثْـرةِ الإنـفـاقِ مِـنْـه ... وَيـنْـقُـصُ إنْ بـه كَـفّـاً شَـدَدْتَـا[(٣)]

---

(١) كثيرٌ من الناس يظن أن الإرث النبوي محصور في العلم، وهذا خطأ، فالأنبياء ورّثوا لأممهم خيراً كثيراً، فأرَّثوا: العلم، والأخلاق، والعبادات، وغيرها من أنواع الإرث المبارك.
ولهذا؛ فالكرماء والأجواد لهم نصيب من إرثه ﷺ، والصادقون في معاملاتهم وأقوالهم لهم نصيب من إرثه، والعُبّاد المقتفون طريقته في التعبُّد، والمحسنون إلى أهليهم وأزواجهم لهم نصيبٌ من إرثه ﷺ، وإن لم يكن هؤلاء من أهل العلم.
وجاء النص على العلم؛ لكونه أشرف ما ورّثه الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، وهذا ظاهرٌ، وإنما نبهتُ عليه لكثرة الوهم ـ فيما أرى ـ في فهم الحديث المشهور ـ الذي تنازع العلماء في صحته وضعفه ـ: «وإن العلماء ورثة الأنبياء... الحديث».
ينظر في هذا الحديث: التاريخ الكبير ٨/ ٣٣٧، سنن الترمذي ٥/ ٤٨، صحيح ابن حبان ١/ ٢٨٩، الترغيب والترهيب ١/ ٥١، الآداب الشرعية ٢/ ٣٧، التلخيص الحبير ٣/ ١٦٤، عمدة القاري ٢/ ٤٠، المقاصد الحسنة، رقم الحديث: (٧٠٣)، كشف الخفاء ٢/ ٢٢ رقم (١٥٧٦).

(٢) له ترجمة في «التكملة لكتاب الصلة» ١/ ١١٨.

(٣) ديوان الألبيري: (٢٦).

وهكذا، فما زالت شجرة علم الشريعة ـ بعد موته ﷺ ـ تُسقى بماء المذاكرة والبحث، من لدُنِ الصحابة ﷺ إلى ما شاء الله من الأزمان، حتى امتدت فروعها في الأرض، وبسَقت أصولها في السماء، ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤، ٢٥].

ولقد كان لابن منده نصيبٌ طيبٌ من هذا الإرث، فظهرت استفادتُه من علم مَنْ قبله من أهل العلم، رحمهم الله جميعاً.

وما دام هذا المبحث محصوراً في علم الرجال، فيمكن تقسيم صور استفادته ممن سبقه قسمين:

القسم الأول: النقل عن الكتب التي رواها بالإسناد عن أئمتها:

فقد نقل ابن منده عن كتبِ من تقدمه من الأئمة، وهي كتب كثيرة، لكن يمكن القول: إن ثمة كتباً اعتمد عليها بكثرة، وأفاد منها بشكل ظاهر ـ في كلامه في باب الرجال[1] ـ، وهي على النحو التالي:

١ ـ تاريخ الدوري عن ابن معين.

٢ ـ التاريخ الكبير، للبخاري.

٣ ـ الكنى، لمسلم بن الحجاج.

٤ ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم.

٥ ـ طبقات خليفة بن خياط العصفري.

٦ ـ الكنى، لأبي أحمد الحاكم[2].

---

(١) وإذا أردنا أن نحدد أكثر كتبه اشتمالاً على نقوله عن الأئمة، فيمكن القول بأنها تكاد تنحصر في كتابين:

الكتاب الأول: «**فتح الباب في الكنى والألقاب**»، وهو أكثرها على الإطلاق، وقد اتَّضح هذا جلياً عند الحديث عن منهج المصنف فيه في المبحث الثاني من الفصل السابق.

الكتاب الثاني: «**معرفة الصحابة**»، وهو أقلُّ من سابقه، وقد تقدم أن الذي وصل إلينا من كتابه قريب من الخمس، إلا أن القطعة الموجودة تدل على منهجه في بقية الكتاب، الذي سبقت دراسته في المبحث الأول من الفصل السابق.

(٢) ولم يصرح بذكره إلا في موضعين: (١٩، ٤٣٣)، وإن كان ينقل منه كثيراً من غير =

٧ ـ تاريخ مصر، لأبي سعيد بن يونس[١].

٨ ـ تاريخ بلخ، لمحمد بن عقيل البلخي[٢].

٩ ـ محمد بن إسحاق السراج في «تاريخه»[٣].

وغالبُ نقْلِه عن الأئمة مرسلٌ[٤]، كأن يقول: قاله الزهري، أو ابن إسحاق، أو الواقدي. وقد كثُر هذا في كتابه «المعرفة» جداً[٥].

وهذا النقل عن الأئمة يتناول أمرين من حيثُ الجملة[٦]:

= تصريح، **وهذا وجه** إدخالي له ضمن الأئمة المكثرين.

ومن خلال تتبعي لأحكام أبي أحمد الحاكم (ت:٣٧٨) على الرواة، ومقارنتها بكلام ابن منده، تبين لي أن ابن منده يستفيد كثيراً من أبي أحمد من غير أن يصرح باسمه، ولعل **المعاصرة** لها أثرٌ في ذلك، وهذا مسلك معروف من قديم، وقع فيه أئمة في باب الرواية، فضلاً عن النقل في هذا الباب.

وعلةُ المعاصرة أثّرت على ابن منده في كلامه على بعض شيوخه، الذين هم أئمة في أزمانهم؛ كابن حبان، وأبي حمزة الكناني، كما سيتضح ذلك في تراجمهم التي فصّلتها في دراسة الرواة الذين تكلم عليهم ـ وهم ليسوا من رواة الستة ـ وذلك في المبحث الثاني من الفصل الثالث من هذا الباب.

(١) له ترجمة في: السير ١٥/٥٧٨، والبداية والنهاية ١٥/ ٢٣٥.

(٢) له ترجمة في: السير ١٤/ ٤١٥، تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٩١، وينظر: شذرات الذهب ٢/ ٢٧٤.

(٣) له ترجمة في: السير ١٤/٣٨٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٣١.

(٤) ومرادي بـ«مرسلاً»؛ أي: إنه لا يذكر إسناده في ذلك النقل في موضعه، كما هي عادته في «فتح الباب».

وأنا أذكر هذا ومقدمة الكتاب بين يدي؛ إذ يحتمل أنه ذكر في مقدمتها أسانيده إلى أئمة المغازي، ومَنْ ينقل أقوالهم في كتابه، كما صنع الترمذي في كتابه «العلل» الصغير.

(٥) ينظر بعض الأمثلة: ٤٠، ٥٩، ٧٨، ٨١، ١٠٩، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٧، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٧، ١٨٩، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٤١، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣١٧، ٣٣٤، ٣٥٥، ٣٨٤، ٤٣٤، ٤٥١، ٤٧٥، ٤٨٢، ٥١٥، ٥١٩، ٥٢٧، ٥٤٥، ٥٦٤، ٥٧١.

(٦) ولا شك أن لهذه النقول فوائد مهمة، أبرزها:

١ ـ أنه يعدُّ نسخة أخرى لما يوجد من الكتب أو الروايات عن هؤلاء الأئمة، وهذا يُعين على إزالة الإشكال الذي يقع في تراجم بعض الرواة، إما بسبب التصحيف أو غيره.

٢ ـ أنه قد ينقل لنا ما لا نجده في الكتب التي وصلتنا عن الأئمة الذين نقل عنهم. وهذا نادر.

الأمر الأول: الجرح والتعديل: وهذا له أمثلة كثيرة ـ عن كبار الأئمة ـ في كتابه «فتح الباب» بالذات[١]، وفي غيره قليل»[٢].

الأمر الثاني: ما سوى الجرح والتعديل: كذكر سنة الولادة، أو الوفاة، أو الكنية ونحو ذلك من عناصر التراجم ـ والتي قد يقع فيها اختلافٌ بين أهل السير أحياناً ـ، وما يتبع ذلك من مُلَحِ التراجم[٣].

وهو في هذا حيناً يصرح باسم مَن استفاد منه، وحيناً لا يصرح، وهو الأكثر، كما هي عادة المصنِّفين في الأمر الذي يكثر تداوُلُه.

وهو ـ فيما سبق ـ ينقل عن غيره نَقْلَ الناقد المحقِّق، لا نقلَ المُقَلِّد، فهو يتعقَّب، ويرجِّح، كما بيّنت ذلك عند الحديث عن منهجه في هذا الكتاب[٤].

القسم الثاني: معلومات جمعها من أفواه الشيوخ والعلماء الذين لقيهم:

وأكثر شيوخه الذين صرّح بالنقل عنهم على الإطلاق: شيخه أبو سعيد بن يونس صاحب «تاريخ مصر»[٥]. وأما عن غيره، فقليل[٦]، والله أعلم.

---

(١) وقد سبق ذكر أمثلة على ذلك عند دراسة الكتاب في الفصل السابق، وهي ـ من حيث الجملة ـ أكثر ما تكون في كتابه «الفتح»، وقد بلغ ما صرّح به (٢٨) موضعاً.

(٢) وقد تتبعتُها، فلم أجده نقل في كتبه الأخرى ـ سوى الفتح ـ إلا خمسةَ مواضع، **وأعني بذلك** ما صرّح بنسبته إلى قائله.

(٣) وبمراجعة ما ذكرته في دراستي لكتابيه: «المعرفة»، و«الفتح» بالذات، في الفصل السابق يتضح هذا جلياً.

(٤) في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.

(٥) وقد جُمعت أقواله، وطبعت مؤخراً في مجلدين ضخمين (تنظر قائمة المراجع).

وينظر بعض المواضع التي نقل فيها عن أبي سعيد في كلامي عن منهجه في كتابه في الفصل السابق، إلا أنني أود أن أنبه إلى أن كتابه «فتح الباب»، هو أكثر كتبه التي ملأها بالنقل عن شيخه أبي سعيد، يليها كتاب «معرفة الصحابة». وقد بلغت في القطعة التي وصلت إلينا: (١٣) ثلاثة عشر نقلاً.

وأما بقية كتبه الأخرى، فنقْلُه عنه نادر؛ ففي كتابه «الإيمان» لم ينقل عنه إلا في موضع واحد، وهو: ١/٢٥٨.

وقد خلت بعض كتبه من النقل عنه، ككتابه الرد على الجهمية.

(٦) ينظر ـ على سبيل المثال في «الفتح» ـ: ٥٥، ٦٦، ٧٠، ٧٣، ٧٩، ٩٤، ١٣٤، ٤٩٥، ٧٢٤، ٧٣١، ٨٨٠، ٩٧٦، ٩٩٥، ٢٤٢٣.

=

المبحث الثاني

استدراكه على من قبله

لئن كان ابن منده أفاد مِمَّن قبله من الأئمة ـ رحمهم الله جميعاً ـ، فإن إفادته منهم لم تكن على سبيل التقليد، ومجردِ الجمع فقط، بل نَقْلُهُ عنهم كان نَقْلَ الناقدِ البصيرِ الذي يمُحِّصُ ويُمَيِّزُ، ويبدي رأيه، وهذه هي ميزة العلماء المحقِّقين الكبار، وإلا فمجرد النقل يُحسِنُه كلُّ أحد.

ومن المتقرر أن العالم إذا كان بهذه المثابة، فإنه إذا نقل عن غيره وسكت، فإن ذلك يُعَدُّ إقراراً منه.

وبالنظر في كتب ابن منده، نجد أن ما يعبَّر عنه بظهور شخصية المؤلف في كتبه ظاهرةٌ جداً.

وما دام البحث مرتكزاً على علم الرجال، فقد ظهر لي ـ بالتتبع ـ أن طرق ابن منده في الاستدراك على مَنْ سبقه لا تخرج عن قسمين:

القسم الأول: الاستدراك الصريح.

القسم الثاني: الاستدراك غير الصريح.

فأما القسم الأول: فيمكن القول بأنه لا يخرج عن حالين:

❐ **الحال الأولى**: الاستدراك المفصّل: ومن صور هذا النوع من الاستدراك[1]:

= وفي كتاب الإيمان: الأحاديث ذوات الأرقام: (١٢٤ مع ١٢٦، ٦٥١، ٧٢٦).
وفي أماليه التي أملاها في شهر رمضان من سنة ٣٨٨هـ (٥١/ب ـ ٥٢/أ) نقل عن شيخه الحسين بن علي النيسابوري، عن ابن خزيمة كلاماً مطولاً في موضوع الصفات.

(١) **تنبيه**: هناك بعض الأمثلة تصلح لأن تندرج تحت أكثر من صورة؛ نظراً لتداخل بعض الأمثلة، والمقصود هو الدقة في التقسيم، لتقريب منهجه من خلال الأمثلة.

١ ـ الاستدراك في موضوع التصحيف، وتحريف الأسماء، وقلبها، ومن ذلك:

* قوله في ترجمة أبي الأسود، سهل الجَزَرِي: صحَّف شعبةُ اسمَه، فقال: علي[(١)].

* قوله في ترجمة أبي ثور، مسلم، ويقال: مسلمة بن عكرمة: «**حدث عن جده: جابر بن سمرة، رواه شعبة عن سماك، وأشعث عنه، ووهم فيه شعبة، وإنما هو جعفر بن أبي ثور**»[(٢)].

* قوله في ترجمة أبجر س: «أو ابن أبْجَر المُزَني، **وَهِمَ فيه شعبة، والصَّواب**: غالب بن أبْجَر». ثم ساق طرقاً فيها تسميةُ المترجم بأبجرَ، ثم قال: «**كلُّها وَهْمٌ، والصَّوابُ**: ما رواه مِسْعَر، وأبو العُمَيس عن عبيد بن الحسن، عن ابن مَعْقِل، **عن غالب بن أبجر**»[(٣)].

* قوله ـ عند تخريجه حديث معاوية بن الحكم السُّلَمي س المشهور «**أين الله؟**» ـ: «ورواه عن هلال بن أبي ميمونة عن مالك بن أنس، وفُليح بن سليمان، إلا أن مالكاً قال: عمر بن الحكم، **والصواب: معاوية بن الحكم**»[(٤)].

٢ ـ الاستدراك في موضوع التراجم المتشابهة، ومن ذلك:

* قوله في ترجمة أبي بكر بن الفضل ـ الذي حدّث عن قبيصة بن مروان ـ بعد أن ذكر ترجمة أبا بكر بن الفضل ـ الذي حدّث عن أبيه ـ: «**أُراه الأول، وفرّق بينهما البخاري**»[(٥)].

* قوله في ترجمة رُكانةَ أبي محمد ـ بعد أن ذكر قبله ترجمةَ رُكانةَ بن عبد يزيد ـ: «فَرَّقَ ابنُ أبي داود بينه وبين الأول، وأرَاهُما وَاحِداً»[(٦)].

---

(١) ينظر: فتح الباب: (٦٤٤). (٢) الفتح: (١٤٠٩).
(٣) معرفة الصحابة: (٣٣)، وتنظر التراجم الآتية: (١٢٠، ١٦٦، ٣١١، ٣١٣).
(٤) كتاب التوحيد ٣/ ٢٧٥ ح(٨٤٣). (٥) الفتح: (١٠٩٠، ١٠٩١).
(٦) معرفة الصحابة: (٤١٤ مع ٤١٥)، وينظر: (٦١٤ مع ٦١٥).

٣ ـ الترجيح بين أقوال الرواة، أو النقاد إذا اختلفوا في اسم راوٍ، أو كنيته، ومن ذلك:

* قوله في ترجمة أبي الجلاس، عُقبة بن سيار البصري: «قال شعبة: جلاس بن عثمان، وكذلك قاله أبو بلج يحيى بن أبي سليم، **والصواب ما قاله عبد الوارث**»[١].

* قوله في ترجمة أبي حبيب ـ هكذا من غير نسبة ـ: «حدث عن أبيه، عن علي، روى عنه المختار بن نافع، **وهو وهمٌ**، ذكره مسلم بن الحجاج، والحسين بن محمد القباني، **والصواب عن المختار بن نافع عن أبي حيان عن أبيه عن علي**»[٢].

* أنه ذكر في ترجمة حاطب بن الحارث قولَ ابن عباس في أن محمد بن حاطب وُلِدَ في أرض الحبشة، وقولَ ابنِ إسحاق: إنه كان قد وُلِد لمَّا هاجر أبوه، وصوَّب قولَ ابنِ إسحاق[٣].

٤ ـ استدراكه على الأوهام التي تقع لبعض الرواة في الأسانيد، ومن ذلك:

* قوله في ترجمة أبي شعيب الحنظلي: «سمع طاوساً، وسعيدَ بن جبير، روى عنه: الثوري، أخبرنا خيثمة وغيرُه، قالا: ثنا إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن أبي شعيب الحنظلي، عن أبي سعاد، عن سعيد بن جبير في العزل[٤]، **رواه وكيع، عن سفيان، فقال: عن أبي سعاد، عن[٥] سعيد بن جبير، ووهم فيه**»[٦].

---

(١) الفتح: (١٦٥٥).

(٢) الفتح: (٢٢٥٧)، وينظر مزيد من الأمثلة: الفتح: (٣٨٧٧، ٤٥١٢).

(٣) ينظر: معرفة الصحابة: (١٨٨)، وينظر: (٥٠).

(٤) وقع في المطبوع: الغزل! والصواب ما أثبته كما يتبين من مراجعة كتب الآثار.

(٥) سقط من المطبوع: (عن) بين أبي سعاد، وسعيد!!

(٦) الفتح: (٣٨٠١)، ووجه الوهم عند ابن منده: أن رواية وكيع مرجوحة، والصواب رواية عبد الرزاق أنه: عن الثوري، عن أبي شعيب، عن أبي سعاد، عن سعيد، وأن إسقاط ذكر أبي شعيب بين الثوري وأبي سعاد وهمٌ من وكيع.

* قوله في ترجمة أنجشة ﵁ ـ لمَّا ساق حديثاً في ترجمته من طريق سفيان، عن سليمان عن أنس: كان أبو طَلْحَةَ يسوق بأزواجِ النبيِّ ﷺ، قال: «وسفيان هذا هو ابنُ عُيينة، ومَنْ ذَكَرَهُ في الثَّوريِّ، **فَقَدْ وَهِمَ**»(١).

٥ ـ استدراكه على من قبله في ذكر بعض التابعين ـ رحمهم الله ـ في عِداد الصحابة ﵃، ومن ذلك:

* قوله في ترجمة بشير بن الحارث: «ذكره عبدُ بن حُميد فيمن أدرك النبيَّ ﷺ، **وهو وَهَمٌ، وعِدَاده في التابعين**». وهذا كثيرٌ في كتابه «المعرفة»(٢)، ونادرٌ في غيره(٣).

* قوله عند تخريجه حديثاً من طريق شعبة عن محمد بن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب: «تعبد الله ولا تشرك به شيئاً...»:

«أنبأ حمزة، ثنا النسائي أبو عبد الرحمٰن، قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أخشى أن يكون محمدٌ هو عمرو بن عثمان، ولا أعرف محمداً، **وهم شعبة في اسمه**»(٤).

ثم قال بعد ذلك: «وتكلم في رواية شعبة، فقال: محمد بن عثمان، وهمٌ من شعبة، وإنما هو عمرو بن عثمان بن موهب،...، **وتركُ رواية شعبة أولى**»(٥).

٦ ـ استدراكه على من سبقه في تأريخ وفاة المترجم ـ زماناً أو مكاناً ـ أو ما ذُكر في سيرته من أخبار؛ ومن ذلك:

* قوله في ترجمة ثابت بن الضحاك: «وقال البُخَاري: شَهِد بَدْراً مع

---

(١) معرفة الصحابة: (٣٠)، وينظر أمثلة أخرى في: (١٧٢، ١٨٦، ٢٢٦، ٤٣٨).
(٢) معرفة الصحابة: (٧٠)، ولهذا نظائر تنظر في التراجم ذوات الأرقام: (٩٥، ١٢٤، ١٤٥، ١٧٥، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٣، ٤٣٠، ٤٧٥).
(٣) ينظر «فتح الباب» الترجمتان: (٣٨٤١، ٣٨٦٩).
(٤) كتاب الإيمان ١/٢٧٦ ح(١٢٤).
(٥) كتاب الإيمان ١/٢٧٨ ح(١٢٦)، وينظر مثالٌ آخر في الإيمان: ٢/٤٢٣ ح(٧٢٦).

النبي ﷺ، وأُرَاهُ وَهْمٌ»[(١)].

❏ الحال الثانية: **الاستدراك المجملُ**: وهذا له صورٌ؛ وهي:

١ ـ استدراكه على أوهام ذُكرت في أسماء المترجمين أو كناهم؛ ومن ذلك:

* قوله في ترجمة أبي أُمامة، إياس بن ثعلبة الأنصاري: «ويقال: ابن سهل، **ولا يصح ذلك**»[(٢)].

* قوله في ترجمة أبي جندل، سهيل بن عمرو، قال: «وقيل: أبو زيد، **وهو وهم. والصواب: أبو جندل**»[(٣)].

* قوله في ترجمة أَقْعَس بن سَلَمَة: «عِدَاده في أهل اليَمَامة، وقيل له: الأُقيصر، **وهو وَهْمٌ**، ...، ثم ساق طريقين؛ في الأول منهما أن اسمه: أقعس، والثاني أن اسمه: الأقيصر، ثم قال: «**وهو وَهْمٌ، والأوَّلُ هو الصَّوابُ**». ثم علل تصويبه لهذا بقوله: «**حدَّثَ به أبو حاتم، وأبو زُرْعةَ، وغيرُهما،...، وقالوا: الأقعس**»[(٤)].

* قوله في ترجمة أبي الضبار العبدي: «أخبرنا إبراهيم بن محمد الدَّيبُلي بمكة، ثنا إبراهيم بن عيسى، ثنا بشر بن الوليد، ثنا عبد الرحمٰن بن الغسيل، عن **أبي الضبار العبدي**، عمَّن حدَّثه، عن العباس؛ أن النبي ﷺ قال له: اجمع لي بنيك، فذكر الحديث. **هكذا قال، وهو وهم**»[(٥)].

٢ ـ أن يذكر أن هناك وهماً، لكنه لا يوضحه؛ لا تصريحاً، ولا إشارةً؛ ومن ذلك:

* قوله لمَّا ذكر ترجمةَ حرملة بن زيد الأنصاري: «وهو وهمٌ»[(٦)]، ولم يذكر بعد ذلك أيَّ شيء يوضح مراده!

---

(١) معرفة الصحابة: (١٥٣)، ولهذا نظائر في المعرفة: (٢٢٦).
(٢) الفتح: (٥٣٨).
(٣) المرجع السابق: (١٦٥١)، وينظر: (٢١٣٠)، (٤٠٢٤).
(٤) معرفة الصحابة، رقم: (٢٩)، وينظر ـ أيضاً ـ: (٣٣٩).
(٥) الفتح: (٤٠٤٧)، ولم يبين ابن منده مراده بالوهم: هل هو في الإسناد، أم في الكنية! وينظر: الفتح: (٤١٣١).
(٦) معرفة الصحابة: (١٩٨)، وينظر: (٣١٥).

وأما القسم الثاني: فهو الاستدراكُ غيرُ الصريحِ.

وقد ظهر لي أن صورة ذلك عنده، هي: عندما ينقل تعقب إمام على إمام في المترجم وهو لا يخرج عن حالين:

▫ الحال الأولى: **التنبيه على ما يقع من أوهام في الأسانيد؛ ومن ذلك:**

* قوله في ترجمة أبي سهل: عبد الله بن بريدة الأسلمي: «حدث عن علي بن أبي طالب، وعن أبيه بريدة رضي الله عنهما، روى عنه: يحيى بن يعمر، وسعيد الجُرَيري.

أخبرنا القاسم بن محمد السياري بمرْوَ، ثنا عيسى بن محمد، ثنا العباس بن محمد بن مصعب، قال[١]: وعبد الله بن بريدة: أبو سهل، **وخَطَّأَ قولَ يحيى بن معين في أن[٢] بريدة كنيته أبو سهل، وقال[٣]: بُريدة الأسلمي كنيته: أبو عبد الله**، وعند أهله: أبو ساسان»[٤].

* أنه نقل في ترجمة أبي الصباح: سليمان بن يسير، قولَ علي بن المديني: «سمعت يحيى بنَ سعيد يقول: سألت سفيان الثوري عن قول إبراهيم: «يصلي ويداه في ثيابه»، فمطلني أياماً، ثم قال: حدَّثني به أبو الصباح، قال: قلت: مَنْ أبو الصباح؟ قال: سليمان بن قاسم، **قال يحيى: وإنما هو سليمان بن يسير**»[٥].

* قوله في ترجمة التَّلب بن ثعلبة العَنْبَري: «قال ابنُ أبي خيثمة عن يحيى بن معين: كان شعبة يقول: بالثاء، وإنما هو بالتاء»[٦].

* قوله عند تخريجه: حديثاً من طريق شعبة، عن محمد بن عثمان بن

---

(١) الظاهر أنه يريد أن يحيى بن معين قال: وعبد الله... إلخ.
ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٣/ ٩، ٤٦، فالظاهر أن ابن معين اشتبهت عليه كنية الابن بالأب، فالكنية (أبو سهل) لبريدة، لا لابنه، وقارن بـ«المقتنى» ١/ ٢٥٧.

(٢) في المطبوع: (ابن)، ولعل الصواب: (أَنَّ)، وبها يستقيم الكلام.

(٣) أي: عباس الدوري.

(٤) فتح الباب: (٣٥٠١).

(٥) المرجع السابق: (٣٩٨٥).

(٦) معرفة الصحابة: (١٤٣)، وقارن بتاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ٨٦.

عبد الله بن موهب، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب: «تعبد الله ولا تشرك به شيئاً...»:

«أنبأ حمزة، ثنا النسائي أبو عبد الرحمٰن، قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أخشى أن يكون محمد هو عمرو بن عثمان، ولا أعرف محمداً، **وهِمَ شعبة في اسمه**»[1].

فعمل ابن منده هذا ـ أي: ذكر كلام إمام في التعقُّب على إمام آخر ـ هو منه كالاستدراك، إلا أنه حكاه عن غيره من الأئمة، والله تعالى أعلم.

◻ الحال الثانية: **نقل تنبيه الأئمة على ما يقع من أوهام في الأسانيد؛ ومن ذلك:**

* قوله عند تخريجه حديث أبي هريرة ﵁: «خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبرَ...»: «سمعت محمد بن عبيد الله بن أبي رجاء يقول: سمعت موسى بن هارون يقول: **في هذا الحديث وهم**، والوهم من ثورٍ؛ لأن مالكاً وافق الدراورديَّ في لفظ الحديث، **وموضع الوهم** أن أبا هريرة قال: خرجنا مَعَ النبي ﷺ إلى خيبرَ، وإنما قدم أبو هريرة المدينةَ بعد خروج النبي ﷺ إلى خيبرَ، فأدرك النبيَّ ﷺ، وقد فتحَ خيبرَ»[2]، والله تعالى أعلم.



(١) كتاب الإيمان ١/ ٢٧٦ ح(١٢٤)، وينظر أمثلة أخرى في كتاب الإيمان: ١/ ٣٠٧ ح(١٤٧).
(٢) المرجع السابق ٢/ ٣٤٢ ح(٦٥١).



المبحث الثالث

نقلُ الأئمة من بعده عنه

لئن كان ابن منده أفاد مِمَّن قبله من الأئمة، فإنه كذلك ـ وبسبب الجد والاجتهاد في تحصيل العلم وبذله ـ حفظ الله كثيراً من علمه، فتلقَّاه أصحابُه عنه، ونقلوه إلى الأجيال من بعدهم حتى وصل إلينا من خلال ما وقفنا عليه في كتب أولئك الأئمة الأعلام جزاهم الله تعالى خيراً.

أَلا وإن مِنْ أكبر ما يميِّز منزلة العالم بين أهل العلم كثرةَ النقل عنه، وهذا ما وقع لإمامنا أبي عبد الله رَحِمَهُ اللهُ.

ولن أتحدَّثَ في هذا المقام عن إمامته في أبواب العلم الأخرى؛ كعلم العقائد ـ والتي تُعرف عند الأئمة بالسنة[١] ـ ولا عن سَعَة روايته في الحديث، فليس هذا موضع الدراسة.

ولكن البحث سينصبُّ على استفادة الأئمة من بعده عنه في باب علم الرجال، والذي يمكن تقسيمه سبعةَ عشرَ قسماً:

القسم الأول: نقل الأئمة عنه ما يتعلق بالجرح والتعديل، وهذا النوع كثيرٌ جداً، وأمثلتُه وافرة وكثيرة؛ ومن ذلك:

١ ـ أن الخطيب البغدادي نقل عن الحسين بن عثمان الشيرازي أنه سأل ابن منده عن عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، فذكر أنه أثنى عليه ووثقه[٢].

٢ ـ قال الذهبي في «المغني»: «إسحاق بن عبد الله الجَزَرِي البوقي عن مالك، وهشيم. **قال ابن منده**: له مناكير»[٣].

---

(١) وقد كانت رسالة الباحث: سعد الماجد عن جهوده في تقرير أصول الدين، وقد سبقت الإشارة إليها عند الكلام على ترجمته في التمهيد.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٩/٤٢٨.

(٣) المغني في الضعفاء ١/٧٢، وينظر أمثلة: تهذيب الكمال ٤/٣٧٢، ٧/١٣٣، ١٩/٤٢١، =

٣ ـ وقال الحافظ السخاوي في «المقاصد» ـ وهو يتحدث عن تخريج حديث: «لو كان جُريجٌ فقيهاً، عالماً؛ لعلم أن إجابته دعاءَ أُمِّه أوْلى من عبادة ربَّه ﷻ».

«وقال ابن منده: إنه غريب، تفرَّد به الحَكَم بن الريان عن الليث»[(١)].

٤ ـ وقال الحافظ السيوطي في «اللالئ»: «وقال ابن منده: صخر بن قُدامة مختلَفٌ في صحبته»[(٢)].

القسم الثاني: تعقُّب الأئمة عليه، واستدراكهم على كلامه في التراجم:

وهذا القسم يأتي النقل فيه على صورتين:

الصورة الأولى: أن يتعقَّب المؤلف كلام ابن منده بنفسه، ولهذا أمثلة كثيرة؛ منها:

١ ـ ما صنعه أبو نعيم في كتابه «معرفة الصحابة» في تعقُّبه الكثير على كلام ابن منده، وأن ذلك منه ما هو حقٌّ، ومنه ما هو بسبب المنافسة التي تقع بين الأقران، وقد سبق الحديثُ مفصّلاً عن هذه المسألة[(٣)].

٢ ـ قول الإمام ابن القيم ـ لَمَّا ذكر أن ابن منده ادَّعى الإجماعَ على ترك حديث ابن عقيل ـ: «ودعوى ابن منده الإجماع على ترك حديثه، غلطٌ ظاهر منه»[(٤)].

٣ ـ قال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن الأشعث بن قيس الكندي: «وأما ابن منده، فذكر أنه وُلِدَ على عهد رسول الله ﷺ، وهذا لا يصح؛ لأن...»[(٥)].

= المغني في الضعفاء ٢/٣٧٦، ٥٤٥، ٥٥٤، ٥٦٥، ٥٨٠، الميزان ١/١١٠، تاريخ الإسلام ٢٠/٤٢٨، ٢٢/٢٥٢، تهذيب التهذيب ٢/١٢، ٩٢، ٩/١٤٨.

(١) المقاصد: (٣٤٧).

(٢) اللآلئ المصنوعة ٢/٣٢٤.

(٣) ينظر: المبحث الأول من الفصل الأول في هذا الباب.

(٤) تهذيب السنن ١/١٨٤.

(٥) تهذيب التهذيب ٩/٥٥، وينظر ـ أمثلة ـ: تاريخ دمشق ٥٠/٢٧٧، تهذيب التهذيب =

الصورة الثانية: أن ينقل المؤلف كلامَ أحد الأئمة في التعُّقب على كلام ابن منده. ولهذا أمثلة؛ منها:

١ ـ قال الحافظ ابن حجر في ترجمة يونس الأنصاري ـ من الإصابة ـ: «يونس الأنصاري، أبو محمد، يُعَدُّ من أهل المدينة، **قاله ابن منده**، وذكره ابن شاهين، وأخرج هو وابن منده، وأبو نعيم من طريق ابن أبي فديك، عن إدريس بن محمد بن يونس الظفري، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: «جُزُّوا الشوارب»، **قال شيخ شيوخنا العلائي: هذا وهم. والصواب:** إدريس بن محمد بن يونس بن أنس بن فضالة، عن أبيه، عن جده يونس، عن أبيه محمد بن أنس بن فَضالَةَ»[١].

٢ ـ وقال الحافظ ابن حجر ـ في ترجمة عبد العزيز أخي حذيفة، ويقال: ابن أخي حذيفة ـ «... قلت: صحّح أبو نعيمٍ أنه ابن أخي حذيفة، **ووهّمَ** ابنَ منده بذكره إياه في الصحابة»[٢].

القسم الثالث: نقل الأئمة عنه ما يتعلق بالتراجم المتشابهة، والنقل عنه في هذا كثير؛ ومن ذلك:

١ ـ قول الكلاباذي: «وقال لي أبو عبد الله ابن منده: كل ما قال البخاري في «الجامع»: نا أحمد بن وهب، فهو ابن صالح المصري، ولم يخرِّج البخاري عن أحمد بن عبد الرحمٰن في الصحيح شيئاً، وإذا حدّث عن أحمد بن عيسى نَسَبَه»[٣].

٢ ـ قال ابن ناصر الدين: «وأما يسار بن أزهر، فهو صحابي آخرُ، **فرّقَ** ابن منده بينه وبين يسار بن سبع»[٤].

= ١/٣١٨، ٢/١٢٠، ٢١٧، ٩/١٤٤، ١٠/١٦٧، ١٢/٥٠٣.

(١) الإصابة ٦/٣٧٢ [وهي آخر ترجمة في كتاب ابن حجرٍ هذا].

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب ٦/٣٢٥. (٣) رجال صحيح البخاري ١/٤٧.

(٤) توضيح المشتبه ٦/٤٠٨، وينظر أمثلة أخرى: تاريخ دمشق ٧/٣٦٤، توضيح المشتبه ١/١٦٨، ٤/١٠٧، ٦/١٩٩، تعجيل المنفعة ١/٦٠٨، ١/٧٢٤، تهذيب التهذيب ٢/٢٢، ٨/٣٦٢، ٤٠٦، ١٢/١٧٢، ١٨٥.

القسم الرابع: نقل الأئمة عنه ما يتعلق بضبط الأسماء، وهذا ـ أيضاً ـ كثيرٌ، ومن ذلك:

١ ـ ما ذكره المزي في «تهذيبه» في ترجمة المقداد بن الأسود، حيث قال: «وقال أبو عبد الله ابن منده يقال فيه: أبو طيبة بالطاء المهملة وبالمعجمة، وذكره مسلم بن الحجاج والحسين بن محمد القباني وأبو بشر الدولابي والحاكم أبو أحمد وغير واحد في الكنى في باب الظاء المعجمة، وكذلك قيَّده أبو الحسن الدارقطني»[(١)].

٢ ـ قال ابن ناصر الدين: «فقال ابن منده وأبو نعيم عبيد بن رُحَي، بالراء المضمومة والمهملة المفتوحة كما تقدم»[(٢)].

القسم الخامس: نقل الأئمة عنه ما يتعلق بالأنساب، والصلة بين أصحاب التراجم:

١ ـ قال المزي في ترجمة إبراهيم بن أدهم: «وقال أبو عبد الله ابن منده الحافظ إبراهيم بن أدهم بن منصور بن يزيد بن جابر بن ثعلبة بن سعد بن حلام بن غزية بن أسامة بن ربيعة بن ضبيعة بن عجل بن لجيم. نسبه إبراهيم بن يعقوب عن محمد بن كناسة»[(٣)].

٢ ـ قال ابن ناصر الدين: «والغَنْفري ـ بمعجمة مفتوحة، ونون ساكنة، ثم فاء مفتوحة، تليها الراء المكسورة ـ الحسن بن بشر بن إسماعيل بن غدق بن حبتر بن غنفر الغنفري، شيخ لعبد الغني بن سعيد، قال غَنَمَة المزني: له صحبة، فروى محمد بن إبراهيم بن غنمة، عن أبيه، عن جده. **قلت**: كذا قيَّده عبد الغني بن سعيد، وابن ماكولا، وغيرهما بالنون، ونسبوه إلى مزينة، كما نسبه إليها ابنُ يونس في تاريخه، **وذكره**

(١) تهذيب الكمال ٣٣/٤٤٨.

(٢) توضيح المشتبه ٤/١٦٤، وينظر: توضيح المشتبه ٥/٢١٠، ٧/٢٧٣، ٢٨٤، ٨/١٧٩، ١٩٧ ـ ١٩٨، ٩/٩١، تهذيب التهذيب ١٢/١٥٦.

(٣) تهذيب الكمال ٢/٢٩.

بالنون ـ أيضاً ـ ابن منده في «المعرفة» لكنه نسبه إلى جهينة...»[(١)].

القسم السادس: **نقل الأئمة عنه فيما يتعلق بالصحابة:**

ومطالعةُ كتاب «معرفة الصحابة» لأبي نعيم، و«أسد الغابة» لابن الأثير، و«الإصابة» لابن حجر، وغيرها من كتب الرجال غير المتخصصة في «الصحابة» يدرك أثرَ هذا الإمام الجليل في هذا الباب، بحيث يقطع بأنه أحد الأئمة الذين لهم أثرٌ كبير في هذا الباب، كما تبيَّن هذا من خلال دراستي للكتاب التي تقدمت في الفصل السابق.

ورغم ما كان بين أبي نعيم وبين ابن منده من خصومة ونزاع، إلا أنه لم يجد بداً من تقليده في كثيرٍ من التراجم، بحيث ينقلها عنه حرفياً، لا يزيد ولا ينقص[(٢)].

القسم السابع: **نقل أقواله فيما يتصل بموضوع المراسيل، والأمثلة على هذا كثيرة؛ منها:**

١ ـ قول العلائي في «الجامع»: «أبو قتادة العدوي البصري، مختلف في صحبته، أثبتها له ابن منده، وابنُ معين جعله من التابعين، ووثَّقه، وهو الأصح. والله أعلم»[(٣)].

٢ ـ قول أبي زرعة العراقي في «التحفة»: «عبد الرحمٰن بن أبي بكر عن الأسود بن سريع، روايته عنه في الأدب للبخاري، **وقال أبو عبد الله ابن منده: لا يصح سماعه منه،...**»[(٤)].

(١) توضيح المشتبه ٣٨٦/٦، وينظر ـ أمثلة أخرى ـ: تاريخ دمشق ١١٠/١١، توضيح المشتبه ١٦٣/٨، تهذيب التهذيب: ٣٣٢/١، ٩٤/٢، ٣٢٣، ١٣٧/٦.

(٢) وقد سبق ما يوضح هذه المسألة في الحديث عن منهجه في المبحث الأول من الفصل السابق.

(٣) جامع التحصيل: (٣١٥).

(٤) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: (١٩٥)، ينظر ـ أمثلة أخرى ـ: تحفة التحصيل: (٤١، ١٩٩، ٢٠٠، ٣٧٢)، تعجيل المنفعة ٧٩٤/١، تهذيب التهذيب ٢٣٤/٢، ٥/ ٢٨٣، ٤٥٩/١٢.

القسم الثامن: نقل أقواله فيما يتصل بموضوع التدليس:

ولم أقف له إلا على موضعين، والعجيب أنهما في وصف الشيخين: البخاري ومسلم.

قال الحافظ العراقي: «وليس البخاري مدلساً، ولم يذكره أحدٌ بالتدليس ـ فيما رأيت ـ إلا أبا عبد الله ابن منده، فإنه قال ـ في جزءٍ له في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة ـ: «أخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها قال لنا فلان، **وهي إجازة**، وقال فلان، **وهو تدليس**، قال: وكذلك مسلم أخرجه على هذا. انتهى كلام ابن منده، **وهو مردود عليه، ولم يوافقه عليه أحدٌ علمتُه**»[(١)].

ولمَّا أورد الحافظ ابن حجر قولَ شيخه العراقي هذا، قال: «وهو كما قال»[(٢)].

القسم التاسع: نقل كلامه في تعيين المهملين، ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قال الكلاباذي في ترجمة أحمد بن عبد الملك بن واقد الحرَّاني: «روى عنه البخاري في...، وفي كتاب «الصلاة» في باب الخدم للمسجد، إلا أنه نسبه في هذا الموضع، وفي مناقب خالد بن الوليد إلى جده واقد، ولم يذكر أباه فيه، **قال ابن منده**: أحمد هو مولى بني أسد»[(٣)].

٢ ـ قال ابن حجر: «ابن سفينة، عن أم سلمة، **جزم ابن منده** بأنه عمر»[(٤)].

القسم العاشر: نقل كلامه في تواريخ ولادة المترجمين أو وفاتهم:

١ ـ نقل الخطيب البغدادي في «تاريخه» في ترجمة العباس بن الحسين

(١) ص(٣٤)، وسيأتي بسط هذه المسألة في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.

(٢) تعريف أهل التقديس: (٩٠ ـ ٩٣).

(٣) رجال صحيح البخاري ١/ ٣٩ ـ ٤٠.

(٤) «التقريب»: (٦٩٣)، وقد أحال المحقق على رقم: (٤٩٠٨)، وينظر أمثلة أخرى: تهذيب التهذيب ١/ ٨٠، ١٢/ ٣٢٢.

القنطري قولَ ابن منده أنه توفي سنة أربعين ومائتين[(١)].

٢ ـ قال ابن عساكر: «قرأت بخط أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، قال: أخطل بن الحكم بن معمر النحاس، أبو القاسم الدمشقي، حدث عن الوليد بن مسلم، مات سنة ستين ومائتين، قاله ابن منده»[(٢)].

القسم الحادي عشر: نقل كلامه في النسب العلمي. وهذا له صورتان:

الأولى: أن يذكر قوله في أنه لم يرْوِ عن المترجم سوى راوٍ واحدٍ؛ ومن ذلك:

قول المزي ـ في ترجمة أبي داود: سعيد بن بشير الأنصاري النجاري ـ: «روى عن محمد بن عبد الرحمٰن بن البيلماني، وعنه: الليث بن سعد، **ولم يرْوِ عنه غيره فيما قاله ابن منده**»[(٣)].

الثاني: أن يذكر قوله في التعقُّب على من زعم أنه لم يرو عن المترجم سوى راوٍ واحدٍ؛ ومثاله:

قول ابن حجر ـ في ترجمة أبي داود: أحمد بن علي النميري ـ: «قال أبو حاتم: لم يرو عنه غيرُه، وأرى أحاديثه مستقيمةً، . . .، قلت: **ذكر ابن منده أنه روى عنه ـ أيضاً ـ يزيدُ بن عبد ربه، ومحمد بن أبي أسامة**»[(٤)].

القسم الثاني عشر: نقل كلامه في تعيين أسماء شيوخ البخاري:

وقد تقدم الحديث عن ذلك عند الكلام على منهجه في كتابه «أسامي مشايخ البخاري»[(٥)].

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد ١٢/ ١٣٧.

(٢) تاريخ دمشق ٧/ ٣٦٣، وينظر: تهذيب الكمال ١٣/ ١٢١، ١٥/ ١٤١، ١٦/ ٥١٤، تاريخ الإسلام ١٧/ ٢٠٩، تهذيب التهذيب ١/ ٢٧، ٤٠١، ٤/ ٣٦١، ٥/ ٢٣٧، ٦٣، ٦/ ١٢٣، ٧/ ١٧٥، ٣٧٧، ٨/ ٢٦٤، ٩/ ٣٨٩، ١١/ ٣٦٤.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/ ٣٥٦، وينظر: تهذيب التهذيب ٤/ ١٠.

(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٥٤.

(٥) في المبحث الثالث في الفصل الأول من هذا الباب، وينظر: تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٨.

القسم الثالث عشر: **نقل كلامه في الترجيح بين أقوال النُّقَّاد في باب الرجال؛ ومن ذلك:**

ما نقله الحافظ ابن حجر في ترجمة سهل بن أبي حَثْمَةَ: «قال ابن أبي حاتم عن أبيه: بايع تحت الشجرة، وشهد المشاهد كلَّها إلا بدراً، وكان دليلَ النبي ﷺ ليلةَ أُحُد، قال ابن أبي حاتم: سمعت رجلاً من ولده سأله أبي عن ذلك وأخبره به، وقال الواقديُّ: مات النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين، وقد حفظ عنه، قلت: **قال ابن منده: قولُ الواقدي أصحُّ**»[(١)].

القسم الرابع عشر: **نقل كلامه في تصحيف الأسماء وقلبها:**

١ ـ قال ابن ناصر الدين في «التوضيح»: «شِجَار، بالتخفيف، قلت: وكسر أوله وفتح الجيم، قال: علاثة بن شجار، له صحبة: قلت: في اسمه واسم أبيه اختلاف، فقيل: العلاء بن صحار، وبه صدّر أبو موسى المديني كلامَه في التتمة، وتبعه المصنفُ في «التجريد»، وقيل: علاقة بن صحار بقاف قبل الهاء، سماه كذلك أبو بكر بن أبي خيثمة، عن أبي عبيد القاسم بن سلام، **وبه جزم ابنُ منده**، وابن عبد البر...»[(٢)].

٢ ـ قال الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» في ترجمة طارق بن سُويد الحضرمي: «وقال ابن منده: سُويد بن طارق وَهْمٌ»[(٣)].

القسم الخامس عشر: **نقل كلامه في تعيين المبهمات؛ ومن ذلك:**

قول ابن حجر في ترجمة عُبيد بن معاذ ـ **عَمِّ** عبد الرحمٰن بن خبيب الجُهني ـ «سماه ابن منده في روايته، وقد ذكرته في **عَمِّ** عبد الرحمٰن بن خبيب في المبهمات»[(٤)].

القسم السادس عشر: **نقل كلامه في تسمية المكنين:**

١ ـ قال ابن عبد البر في ترجمة أبي هند الحجام: «قيل: اسمه

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٨، وينظر مزيد من الأمثلة: تهذيب التهذيب ١/ ٢٣١، ٦/ ١٨٤.
(٢) توضيح المشتبه ٥/ ٣٠٥.
(٣) تهذيب التهذيب ٥/ ٤.
(٤) المرجع السابق ٧/ ٦٨.

عبد الله، ويقال: اسمه يسار، ذكره ابن وهب في موطِّئه في حجامة المُحْرِمِ، **وقال ابن منده**: سالم بن أبي سالم الحجَّام، يقال له: أبو هند»[(١)].

٢ ـ قال المزي في ترجمة أبي عون الأنصاري، الشامي، الأعور: «قال أبو عبد الله ابن منده: اسمه عبد الله بن أبي عبد الله...»[(٢)].

القسم السابع عشر: **نقل تراجم كاملة عنه:**

وقد فعل هذا الخطيب البغدادي في عدة تراجم من كتابه «التاريخ»، بل إنه أحياناً لا يزيد على نقل كلام ابن منده فيها[(٣)].



---

(١) الاستيعاب ٤/ ١٧٧٢.
قلت: ولا ريب أن نقل ابن عبد البر عنه ـ رغم تُباعد المسافة بين البلدين وقرب وفاته من وفاة ابن منده ـ دليلٌ ظاهر على بعد صيت ابن منده، وانتشار ذكره في زمنٍ مبكِّر.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٣٤/ ١٥٤، وينظر: تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٥.

(٣) في تاريخ بغداد، في عدة مواضع، منها: ٣/ ١٩٥، ٥/ ٣٧٤، ٦/ ٣٧٣، ٧/ ٤١١، ١٠/ ٤٦، ١٤٧، ١٨١، ١١/ ٢١٣، ٣٩٤، ١٢/ ٢٩١.



المبحث الرابع

دراسة اصطلاحاته في الجرح والتعديل[(١)]

أولاً: عبارات التعديل:

١ ـ أحد الأئمة:

أطلق أبو عبد الله ابن منده هذه الكلمة في حقِّ جماعة من الأئمة ـ على تفاوتٍ بينهم في منازلهم واختلاف طبقاتهم الزمنية ـ، وهم: أحمد بن الحسن الترمذي، ودُحَيم، ويحيى بن آدم، وابن معين، ويحيى بن يحيى، وأبو حاتم، وأبو زُرعة الرازيان، وأبو زرعة الدمشقي، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو داود السجستاني، وابن خزيمة، وشيخه أبو أحمد العسال.

وبالنظر في تراجم هؤلاء ـ الذين أطلق عليهم ابنُ منده هذا الوصفَ ـ يتبين أنه أطلقها على من بزّ أقرانه، وفاق أترابَه في هذا الفن، وعُرف بالحفظ، وسَعَة الرواية، على تفاوتهم في ذلك.

٢ ـ لم يخرِّج عنه أحدُ الشيخين، ومحله الصدق:

أطلقها ابن منده في حق ثلاثة من الرواة التي ستأتي دراسة تراجمهم؛ وهم: آدم بن سليمان. وبالنظر في ترجمته يتبين أن الأمر فيه كما قال.

كما أطلقها على المنذر بن مالك بن قُطَعَةَ، وأبي مالك، والجمهور على توثيقهما. والظاهر لي أن ترْكَ **البخاري للإخراج عنه مما يؤثر فيه عند ابن منده.**

ومما يقوي هذا التعليل: أنه أطلق كلمة (أحد الثقات) على أناس ليسوا من رجال الستة، وهم ـ بلا ريب ـ أنزَلُ من رتبة هؤلاء المذكورين،

---

(١) **تنبيه**: كل من سأذكرهم، فقد تمت دراسة تراجمهم مفصلةً في الفصل الثالث من هذا الباب، لذا فقد اكتفيت بدراستهم هناك عن الإحالة إليهم خشية التكرار.

كما يتَّضح من النظر في تراجمهم. ومنهم: سلم بن عصام، كما سيأتي إن شاء الله.

٣ ـ ثقة، أحد الثقات:

وصف ابن منده ثلاثةً من الرواة بكلمة: (ثقة)؛ وهم: عمرو بن أبي قيس، ولعله ثقةٌ له أوهام، ومحمد بن سعيد بن سابق، وإبراهيم بن العلاء، وهما كما قال.

وأطلق ابنُ منده قولَه: (أحد الثقات) على جماعة من الرواة، وهم ـ ممن ستأتي دراسةُ تراجمهم ـ: جرير بن حازم، وسليم بن عامر، ومحمد بن أبي يعقوب الكرماني، وسلم بن عصام، وحمد بن يحيى بن زكريا.

إذا نظرنا في التراجم التي أطلق فيها ابن منده هذا الحكم، نجده حكماً مقارباً للدقة.

ولا يُعترض على ابن منده في أن بعض من أطلق عليهم هذه الكلمة ضُعِّف في شيخ معيّن ـ مثلاً ـ[1]، فإن الأئمة يطلقون التوثيق باعتبار وصف الراوي عموماً، ولا يتعرَّضون للتفاصيل الدقيقة في مقام التوثيق العام؛ خاصةً إذا كان الجرح المقيد نادراً.

٤ ـ صالح:

لم يطلق ابنُ منده هذه الكلمةَ ـ فيمن درست تراجمهم ـ إلا على راوٍ واحد، وهو حماد بن نجيح؛ حيث قال فيه: «البخاري استشهد بحماد، وهو صالح»[2].

وإذا نظرنا إلى ترجمته وجدنا أن كبار النُّقَّاد: وكيع، وابن معين، والإمام أحمد، وأبو حاتم قالوا عنه: ثقةٌ، زاد أحمد: مقارب الحديث، وزاد أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن عدي في الكامل، ثم قوَّاه، **ولم**

(١) كجرير بن حازم، الذي ضعف في شيخه قتادة.
(٢) الإيمان ٢/ ٣٦ ح(٢٠٨).

يتكلم فيه سوى عثمان بن أبي شيبة، وسيأتي تعليقُ ابن شاهين على كلمته تلك.

فالظاهر لي أن عدم احتجاج البخاري به، مَعَ تعليقه عنه، مما أنزل رتبته عند ابن منده من أن يقول فيه ما قاله كبار النقاد من توثيقه، والله أعلم.

٥ ـ أحد الحفاظ:

خمسةٌ من الرُّواة أطلق عليهم ابن منده هذا الوصفَ، وهم: محمد بن صالح البغدادي ـ وعبارة أكثر النقاد في وصفه بأنه ثقة، ولم أقف على من وصفه بالحفظ إلا مسلمةَ بن قاسم ـ وإبراهيم بن محمد بن حمزة، وأحمد بن علي بن الحسين الرازي، وأحمد بن محمد بن الأصفر (هو حافظ، لكن له غرائب)، وأحمد بن هارون البرديجي. وكلُّ هؤلاء موصوفون بالحفظ ـ كما قال ابن منده ـ إلا أن ابن الأصفر عنده غرائبُ عُرف بها، ولو قيل فيه أحد الحفاظ، وعنده غرائب، لكان أدقَّ، كما بينت ذلك في ترجمته الآتية.

٦ ـ الحافظ:

هذا الوصف قريب جداً من قوله: أحد الحفاظ، ويبدو لي أن هذا من قبيل التفنُّن في العبارة، كما يتبين من إطلاقه هذه الكلمة على إبراهيم بن عمر بن حفص بن معدان، وعلي بن عبد الصمد، ومحمد بن عمر الجِعابي، وأبي الحجاج الفرساني.

ومما يلحظ أن هذه الكلمة لا تعرّض لها لمسألة عدالة الراوي من جهة الديانة، فالجِعابي ـ مع أنه حافظ ـ إلا أنه متَّهمٌ في دينه، **وقد بيّنت** في الدراسة ـ كما سيأتي ـ وجهَ تخريج الأئمة عن أمثال هؤلاء.

٧ ـ أحد المذكورين بعلم الحديث:

لم يُطلق ابنُ منده هذه الكلمة ـ فيما وقفت عليه ـ إلا في راوٍ واحد، وهو الإمام الحافظ حمزة بن محمد الكناني، وهي تنبئ عن مكانة حمزة في هذا العلم، وهو أمر مشهور، وسيتبيَّن ذلك بالنظر في ترجمته.

٨ ـ يجمع حديثه:

هذه العبارة قليلة الاستعمال في كلام ابن منده، ولم أره أطلقها ـ في الرجال موضع الدراسة ـ إلا في ثلاثة رواة؛ وهم: سعد بن سعيد الأنصاري، وأبو طُوالة عبد الله بن عبد الرحمٰن، والعلاء بن الحارث. فما مرادُه بهذه العبارة؟

وقبل أن أبيِّنَ ذلك، أودُّ أن أشير إلى أن لشيخ أبي عبد الله ابن منده أبي أحمد العسّال كتاباً اسمه: «كتاب من يجمع حديثه»[(١)].

وقد ظهر لي أن هذا المصطلح استخدمه أئمةُ القرن الرابع أكثرَ من غيرهم ـ كما سيأتي قريباً ـ بل لا يكاد يستخدمه أحدٌ من أهل القرن السابق.

وبتتبُّع إطلاقها عند الأئمة الذين استعملوها ـ ممن عاصروه ـ وعلى رأسهم: ابن عدي، والدارقطني، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو نعيم الأصبهاني، يتضح أنها تطلق ويراد بها معنيان:

المعنى الأول: إطلاقها على الإمام المكثر المتقن؛ كالزهري، مِمَّن تدور الأسانيد عليهم.

وهذا المصطلح بهذا قليل الاستعمال، ومن ذلك قول ابن منده نفسه ـ في تعريف الغريب والمشهور والعزيز ـ: «الغريب من الحديث: كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ـ **ممن يُجمَعُ حديثُهم** ـ إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث، يُسمَّى: غريباً، فإذا روى عنهم رجلان، وثلاثة ـ واشتركوا في حديث ـ يسمى: عزيزاً، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً، سُمِّي: مشهوراً»[(٢)].

ومن ذلك ـ أيضاً ـ قول أبي عبد الله الحاكم: «هذا حديث غريب

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/١٦، روى ابن عساكر في تاريخ دمشق شيئاً منه ٧٠/١٥٠.

(٢) علوم الحديث: (٢٧٠)، وسيأتي في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذا الباب، شرح عبارته هذه.

لمالك بن أنس عن نافع، وهو إمام يُجمَعُ حديثُه»[(١)].

المعنى الثاني: إطلاقها على الراوي الذي ليس له كثير حديث، بغضِّ النظر عن الراوي: هل ثقة أم لا، ومن ذلك:

قول أبي حاتم[(٢)] ـ لمَّا سأله ابنه عن عبد الواحد بن أبي عون الأويسي ـ «من ثقات أصحاب الزهري، ممن يُجمع حديثه»[(٣)].

وعبد الواحد هذا ليس له في الكتب الستة سوى حديثين: أحدهما معلق عند البخاري، والآخر عند ابن ماجه[(٤)].

وقال ابن عدي في ترجمة خالد بن سلمة المخزومي ـ «هو في عِداد من يُجمع حديثُه، وحديثه قليلٌ، ولا أرى برواياتِه بأساً»[(٥)].

وقال الدارقطني ـ لمَّا سأله الحاكم عن علي بن الحكم البناني ـ «ثقة، يُجمع حديثُه»[(٦)]، وعليٌّ هذا ليس له في الستة سوى سبعةِ أحاديث.

وقال الحاكم: «سعيد بن عمرو بن أشوع، شيخ، من ثقات الكوفيين، يُجمع حديثه ويَعِزُّ وجوده»[(٧)].

وقال الخليلي: «وداود الطائي، زاهدٌ، عابد، عزيز الحديث، يُجمع حديثُه، وهذا لم نكتبه إلا من هذا الوجه»[(٨)].

وقال ابن منده ـ في العلاء بن الحارث ـ: «عزيز الحديث،

---

(١) معرفة علوم الحديث: (٩٥).

(٢) الإمام أبو حاتم هو أشهر من وقفتُ عليه ممَّن تكلم بهذا المصطلح من أئمة القرن الثالث، والله أعلم.

(٣) الجرح والتعديل ٦/ ٢٢.

(٤) ينظر: صحيح البخاري ٢/ ٢٦٧ ح(٢٦٩٧)، والفتح ٥/ ٣٠٢، وفيه يقول الحافظ ابن حجر: «وليس لعبد الواحد في البخاري سوى هذا الموضع»، وسنن ابن ماجه ٢/ ١٣٠١ ح(٣٩٤٥).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢٢، ٣٩٢، ٤٤٥، ٦/ ٣١٦، ٣٩٢، ٣٩٦.

(٦) سؤالات الحاكم، رقم: (٤١٢)، وينظر: (٣٤٣، ٣٧٢).

(٧) معرفة علوم الحديث: (١٠٠).

(٨) الإرشاد ٢/ ٦٣٤، وينظر مثال آخر فيه: ٣/ ٩٠٠.

يجمع حديثه»[١].

وإذا أردنا أن نطبق المعنيين السابقين، فسنجد أن المعنى الثاني هو المراد، وخاصة أن ابن منده قرن بينها وبين عبارة: (عزيز الحديث)؛ إذ ليس لسعد بن سعيد الأنصاري سوى بضعة عشر حديثاً في الكتب الستة، وكذا أبو طُوالة، فليس له في الكتب الستة سوى أحدَ عشرَ حديثاً، والعلاء ليس له في الستة سوى بضعة عشر حديثاً.

وسعد ـ كما سيأتي في ترجمته إن شاء الله ـ ليس بالقوي، لكنه ممن يُعتَبَرُ به، وأبو طُوالة، والعلاء، كلاهما ثقة على الصحيح ـ كما سيأتي ـ ومَعَ ذلك أطلقها ابن منده عليهم؛ لاشتراكهما في قلة الحديث، وهذا هو الموافق لِمَا تم تحريره ـ قريباً ـ في معنى هذا المصطلح، والله أعلم.

٩ ـ من أهل المعرفة:

هذه إحدى العبارات التي أطلقها ابن منده في التوثيق، لكن لفت نظري أنه يطلقها في معاصريه، مَعَ أنهم مشهورون في زمانهم بالعناية بالحديث، بل بعضُهم معدودٌ ـ عند من أتى بعدهم ـ من الأئمة، فقد أطلقها في حق: سهل بن السَّري البخاري، وابن حبان صاحب الصحيح، ومحمد بن علي النقاش.

وقريب من هذه الكلمة قولُه في حق سليمان بن معبد السّنجي (ت:٢٥٧): «إنه صاحب عربية، ومعرفة»، وهي تشير إلى مشاركته في علم الحديث، وإن كان بعلم العربية ألصقَ.

ثانياً: عبارات الجرح:

١ ـ ليس بالقوي عندهم، وليس بالمتين عندهم:

هذا الوصف للراوي بأنه: (ليس بالقوي عندهم) أطلقه ابنُ منده في حقِّ جمع من الرُّواة، بلغوا ـ فيمن تمت دراستهم ـ اثنيْ عشر راوياً، وهم:

---

(١) معرفة الصحابة رقم (٦٥٩)، في ترجمة أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها.

إبراهيم بن الحكم بن أبان، وإسماعيل بن يعلى، وبشر بن رافع، والحجاج بن أرطاة وسليمان بن زيد المحاربي، وسليمان بن سَلَمَةَ الخبائري، وعبد الرحمٰن بن زياد الإفريقي وعبد الكريم بن أبي المخارق، والمبارك بن مجاهد الخراساني، والمتوكل بن فضيل الحداد، ومحمد بن القاسم، ويزيد بن أبي يزيد الرّشك.

وبالنظر فيمن أطلق عليهم هذه العبارة، يتبين أنه أطلقها على رُواةٍ اختلفت درجاتُهم ومراتبهُم في الضعف.

وبمراجعة كلام الحُفَّاظ الآخرين في هؤلاء الرواة يتبين مراد ابن منده عند إطلاق هذه العبارة، وهذا عرض مجمل لِمَا فصّلتُه في دراسة هؤلاء الرواة[1]:

١ ـ إبراهيم بن الحكم بن أبان: فجمهور النُّقَّاد على توهينه وتضعيفه، بل هو ممَّن قال فيهم البخاري ـ في رواية ـ: متروك الحديث.

٢ ـ إسماعيل بن يعلى: هو كسابقه، فجماهير النُّقَّاد على تضعيفه، بل هو في عِداد المتروكين.

٣ ـ بشر بن رافع: ضعّفه الجمهور، ولكنه أحسنُ حالاً من سابقيَه، على ضعفه.

٤ ـ الحجاج بن أرطاة: من خلال النظر في ترجمته المطوَّلة، يتبين أنه واسعُ الرواية، لكنه مدلسٌ، وجمهور النُّقَّاد على أنه ليس مِمَّن يحتجُّ به ـ خاصةً إذا انفرد ـ وبعضهم نصّ على ضعفه، وقليلٌ منهم من مشّاه، ويتبيّن أن الذين أثنَوْا عليه أن ثناءهم متَّجه إلى فقهه وسَعَة روايته، لا إلى ضبطه، وهذا وحده لا يكفي في تعديل الراوي عند المحدثين.

٥ ـ سليمان بن زيد المحاربي: ضعّفه النُّقَّاد، ورماه ابن معين بالكذب، ولم يوافقه أحدٌ على هذا النقد الشديد، وقد نقل ابن منده كلمته فيه، ولم يتعقَّبها بشيء.

---

(١) فصّلتها ـ كما بيّنت في أول الفصل ـ في الفصل الثالث من هذا الباب.

وبقية النُّقَّاد على تضعيفه، لكن لا يظهر من عباراتهم أنه شديد الضعف، بلْهَ أن يكون كذّاباً.

٦ ـ سليمان بن سَلَمَةَ الخبائري: وقد رُمي بالكذب من أكثرَ من ناقد، ومع ذلك اقتصر ابن منده على هذه العبارة فيه، ولعله تابَعَ في ذلك أبا أحمد الحاكم، فإن هذه هي عبارته حرفاً بحرف.

٧ ـ عبد الرحمٰن بن زياد الإفريقي: جمهور الأئمة على تضعيفه، واستنكارِهم تفرده بأحاديث لا يتابع عليها، كما نصَّ على ذلك الثوري، وابنُ المديني وأشار إليه غيرهما.

ولم يسرف في جرحه إلا ابنُ حبان، وأجاب عن ذلك الذهبي.

وقد وثَّقه أئمةٌ آخرون، وخلاصة الجواب عن ذلك: أنَّ كلَّ من نقل توثيقَه له، أو تقويةَ أمره نقل عنه تضعيفه، ولذلك ينبغي أن ترجح الروايات التي تضعفه ـ عنهما ـ لتلتقي مع قول جمهور النقاد، بحيث يحمل توثيقهم له على أنهم ذكروا ذلك قبل أن يتبين لهم حاله، فلمَّا تبين لهم حالُه ضعفّوه.

٨ ـ عبد الكريم بن أبي المخارق: أكثر الأئمة يضعِّفُه جداً، وينص على أنه متروك الحديث، وبعضهم سهّل في العبارة.

٩ ـ المبارك بن مجاهد الخراساني: وأكثر الأئمة على تضعيفه وتجريحه، لكن ليس جرحُهم شديداً سوى ابن حبان ـ كعادته ـ، بينما مشّاه أبو حاتم.

١٠ ـ المتوكل بن فضيل الحداد: رماه أبو حاتم، وابن عدي بالجهالة، ولكن عرفه الشيخان والدارقطني؛ إذ ضعفّوه، وعبارة الشيخين تدل على ضعف شديد. أما ابن منده، فاتفقت عبارتُه مع عبارة أبي أحمد الحاكم.

١١ ـ محمد بن القاسم: نقل ابن منده أن الإمام أحمد كذّبه، وتبيّن من ترجمته أن بعض أكابر الحُفَّاظ تركوه؛ كالبخاري والدارقطني، ووثقه آخرون، وعلى رأسهم ابنُ معين.

وبين ذلك عبارات مبسوطة في ترجمته، والمقصود هنا أن ابن منده قال فيه: ليس بالقوي عندهم، مَعَ نقله كلمةَ الإمام أحمد في تكذيبه.

١٢ ـ يزيد بن أبي يزيد الرّشك: الكلام فيه كثير، ويمكن حصره في قولين:

الأول: تضعيفُه، والثاني: تقويتُه، وهو قول الجمهور، ومنهم الشيخان، فقد احتجا به.

وأما عبارة: (ليس بالمتين عندهم) فلم يطلقْها إلا في حق راويين:

أحدهما: يوسف بن بحر، والكلام فيه قليل جداً، وهو ليس بالمتين كما قال ابن منده.

والثاني: أبو الأحوص، مولى بني ليث، وهو مِمَّن اختُلف فيه، وكلمة ابن منده فيه ككلمة أبي أحمد الحاكم؛ سواءٌ بسواء.

فتحصّل بهذا: أن ابنَ منده أطلق هاتين العبارتين في رُواة اختلفت درجاتهم عند أئمة النقد، فما بين من وثَّقه الجمهور إلى مَن رُمي بالكذب، فالظاهر أنه في هذا يتفق مَعَ منهج أبي أحمد الحاكم[١] الذي يطلق هذه العبارة ـ أحياناً كثيرة ـ على من اختلف فيهم من الرواة، بغضِّ النظر عن قوة هذا الاختلاف وتفاوته.

وإنما قلت: إن هذا كمنهج الحاكم، فإن هذا مبنيٌّ على تتبُّع صنيع ابن منده، فإنه يتفق مع أبي أحمد كثيراً في أحكامه ـ كما سيتبيَّن من خلال دراسة التراجم ـ وإن كان ابن منده لا يقول ذلك مجرَّد نقل، بدليل أنه يخالفه في بعض أحكامه، أو يستقل بنقده في بعض التراجم التي يُوردها أبو أحمد في «الكنى»، ولا يذكر فيها جرحاً ولا تعديلاً[٢]، والله أعلم.

---

(١) أفاد بتتبع اصطلاح أبي أحمد الحاكم محقق كتابه «الكنى» ١/٤١٣، فجزاه الله خيراً.

(٢) ينظر: ترجمة أيوب بن خوط، محمد بن يحيى بن زكريا الحراني، يزيد بن عياض بن جعدبة، أبي بشر الفقيمي، أبي جعونه، أبي الجهو بن صخير.

٢ ـ في حديثه بعض المناكير:

هذه العبارة أطلقها ابنُ منده على راويين، هما: سليمان بن موسى القرشي، وسليمان بن أبي داود الجَزَرِي.

فأما سليمان بن موسى، فهو متفق على أنه فقيه، لكن أُخِذَتْ عليه بعضُ المناكير التي وقعت في حديثه.

وأما سليمان الجَزَرِي، فلم يوثقه أحدٌ، بل قال عنه البخاري: منكر الحديث.

فالتسوية بين هذين الراويين غريبةٌ من ابن منده، فأين سليمان بن موسى من سليمان الجزري، لكن لعلَّ ابن منده تأثَّر بحكم البخاري عليهما، فإنه قال عن ابن موسى: عنده مناكيرُ، وقال عن الجَزَرِي: منكر الحديث، والله أعلم.

٣ ـ صاحب مناكير، أو صاحب غرائب:

هاتان عبارتان أطلقهما ابنُ منده على جملة من الرواة، تبيّن ـ بعد دراسة التراجم ـ أن معناها متقارب عنده، لكونه أطلقها على رُواةٍ متقاربين في الجملة.

فأما قوله: صاحب مناكير، فأطلقها على أربعة من الرواة؛ وهم:

١ ـ إسحاق بن بشر: وهو ضعيف جداً، ورماه غيرُ واحد بالكذب.

٢ ـ روح بن صلاح المصري: ضعَّفه الأئمة، ولم يوثِّقْه سوى أبي عبد الله الحاكم، وقد قال فيه ابنُ يونس ـ شيخ ابن منده ـ: رُويت عنه مناكيرُ.

٣ ـ معاوية بن يحيى الصَّدَفي: الأكثر على تضعيفه، ونصّوا على كثرة المناكير في حديثه. وأما الإمام البخاري، فقد فصّل فيه، فجوّد ما رواه عنه هِقْل بن زياد، بخلاف رواية غيره.

٤ ـ وهب بن وهب: كذاب، متفق عليه.

وأما عبارة: صاحب غرائب: فقد أطلقها ابن منده على راويين؛ هما:

١ ـ ثابت بن عامر السِّنجاري: وهذا لم أقف فيه على غيرِ كلام ابن منده فيه.

٢ ـ عدي بن الفضل: قال عنه خمسةٌ من كبار الأئمة إنه: متروك، ونصَّ ابن حبان وابن عدي على ظهور المناكير في حديثه.

فإذا ما قارنّا بين هذا العرض المجمل للتراجم، فسيتبيَّن أن مراده بهما متقاربٌ، فهو يطلقهما على مَن رُمي بالكذب، أو كثُرت المناكير في حديثه، وضُعِّفَ جداً، والله أعلم.

٤ ـ حدث عن فلان بموضوعات:

لم يختلف قولُ ابن منده فيمن أطلق عليهم هذه العبارة، حيث أطلقها فيمن حدّثوا بموضوعاتٍ وبواطيلَ عن شيوخهم، وهما راويان اثنان: أحمد بن محمد بن مصعب المروزي وعمر بن رياح الأزدي.

٥ ـ ضعيف الحديث:

لم أقف إلا على راوٍ واحد أطلق عليه ابن منده هذا الوصف، وهو عبد العزيز بن الحصين المروزي، وهو كما قال ابن منده، وأن المترجَم ضعْفُه ليس مما يعتَبَرُ به، كما يتبين من ترجمته.

٦ ـ حديثه ليس بالقائم، أو حديثه ليس بالمعروف:

أطلق ابن منده اللفظةَ الأولى على راويَيْن؛ وهما: نوح بن ذكوان، وأبو الأسود المالكي، وأطلق اللفظة الثانية على راوٍ واحد، وهو: عمران بن أنس.

فأما نوحٌ، فقد نصّ الأئمة على تضعيفه جداً، وخاصة فيما يرويه عن الحسن البصري.

وأما أبو الأسود المالكي، فلم أقف في ترجمته سوى على كلمةِ أبي أحمد الحاكم، وهي بعينها كلمةُ ابن منده فيه.

وأما عمران، فهو لا يبعُد من حال نوح، وحسبُه ضعفاً أن يقول فيه البخاري: منكر الحديث!

وبتتبُّع إطلاقات الأئمة لهاتين العبارتين، تبيّن لي أنهم يطلقونها كثيراً في الراوي المجروح، أو غير المشهور بهذا العلم، وليس له إلا حديثٌ قليل جداً، واحدٌ أو اثنان، وهذا ظاهرٌ جداً لمن تتبَّع كلام البخاري[١]، والعُقيلي[٢]، وابن عدي[٣]، وغيرهم من الأئمة.

فلعل هذا مرادُ ابن منده في صنيعه مَعَ نوح، وعمران، ولعله هو ـ أيضاً ـ مرادُه في حكمه على أبي الأسود المالكي.

٧ ـ حدث عن فلان بمناكيرَ، أو بغرائبَ:

هذه الجملة من ألفاظ الجرح أطلقها ابن منده في عدد من الرواة، كلهم يشتركون في كونهم مُضَعَّفُون؛ إمَّا بالاتفاق، أو على قول الأكثر.

والملحوظ أنَّ ابن منده يخصص النكارة في بعض شيوخ المترجَم، مع أن بعض الأئمة ـ الذين سبقوه ـ يُطلقون النكارة في حديثه كلِّه ـ في بعض الرواة ـ وبيان ذلك فيما يلي:

١ ـ إبراهيم بن حيان بن حنظلة الأنصاري: نصَّ ابن منده على أنه حدّث عن أبيه وشريك بمناكيرَ، ولم يحدِّد ابنُ عديٍّ ـ الذي لم أجد كلاماً لغيره فيه ـ النكارة براوٍ معيّن، بل أطلقها.

والظاهر أنه لا تعارُضَ بين كلمتي الإمامين؛ فابن عدي حكم بحكم عام ـ بعد سبْرِها ـ فوجدها جميعاً منكرة وموضوعةً، بينما عبارةُ ابن منده خصَّت النكارة بروايته عن أبيه وشريك، فكأنه ـ لكثرة رواية المترجم عن هذين الراويين ـ خصَّهما بالذكر، ولا يعني ذلك أن هذا الحكم لا يسري

(١) كقوله في درست بن زياد ـ كما في التاريخ الكبير ٣/ ٢٥٣ ـ: «حديثه ليس بالقائم»، وينظر ـ أيضاً ـ: التاريخ الكبير ٥/ ٢٥٢، ٨/ ٢٩٦.

(٢) كقوله في ترجمة عمر بن صبيح الكندي ـ كما في «الضعفاء» ٣/ ١٧٥ ـ «حديثه ليس بالقائم»، وينظر: ٢/ ٦١.

(٣) كقوله في ترجمة حصين بن عمر الأحمسي ـ في الكامل ٢/ ٣٩٦ ـ: «وهو مدني حديثه ليس بالقائم»، وينظر ـ أيضاً ـ: ٧/ ٢٣١.

إلى بقية مروياته. **ويحتمل** أنَّ مراد ابن منده أن روايته عن هذين الشيخين أشدُّ نكارة من غيرهما، والله أعلم.

٢ ـ أحمد بن عيسى العلوي: قال فيه ابن منده: حدّث عن محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيك بغرائبَ، وأحمد هذا كذّبه الدارقطنيُّ، وكأن الذهبي أبى ذلك، محتجّاً بإيراد ابن أبي حاتم، وأبي أحمد الحاكم له، ولم يضعِّفاه.

والذي يظهر أن أعدل ما يقال فيه: إن الغرائب والمنكرات إنما هي في روايته عن ابن أبي فديك، وهو ما تدلُّ عليه كلمةُ ابن منده؛ لأنه يبعُد ـ مع هذا الجرح الشديد من الدارقطني ـ خفاءُ حاله على ابن أبي حاتم، والحاكم، والله أعلم.

٣ ـ أيوب بن خَوْط: أجمعُ أهل العلم على ترك حديثه ـ كما يقول الساجي ـ، ورماه بعضهم بالوضع.

وتنصيص ابن منده على نكارة ما يرويه عن قتادة سببُه ظاهر، وهو أن أكثر روايته[(١)] عنه، وقد سبقه ابنُ عدي، فنصّ على أنه روى عن قتادة مناكيرَ.

٤ ـ عبد العظيم بن حبيب الفِهْري: اتَّفقوا على ضعْفه، حتى إن ابن حبان لمَّا أورده في الثقات قال: ربما خالف.

وقد نصَّ ابنُ منده على أنه حدّث عن الإمام مالك، والزبيدي، والأعمش بمناكيرَ، بخلاف أبي أحمد الحاكم؛ فإنه لم يقيِّد ذلك بشيء، بل قال: منكر الحديث.

والظاهر ـ كما سبق ـ أن غرضَ ابن منده التمثيلُ بأبرز من ظهرت النكارة فيمن روى عنهم الراوي، وظهرت المناكيرُ في حديثه عنه.

---

(١) ينظر ـ مثلاً ـ: المعجم الأوسط: ٦/ ٥٧ ح(٥٧٨٤)، ٨/ ٣٦٣ ح(٨٨٨٢)، ٨/ ٣٦٥ ح(٨٨٨٥)، ٩/ ١٥٠ ح(٩٣٨٥)، ٩/ ١٥٠ ح(٩٣٨٥)، سنن الدارقطني ١/ ١٦٣.

٥ ـ محمد بن إبراهيم بن العلاء الشَّامي: متَّفق على تركه، ورماه جَمْعٌ من الأئمة بالكذب؛ قال عنه ابن منده: حدّث عن بقيةَ بمناكيرَ، وهذه الكلمة تتضح بضمها إلى قول ابن حبان الذي نصَّ على أنه يضع الحديث على الشاميين، ونحوه عن أبي نُعيم.

فيكون مرادُه بالمناكير: الموضوعات، واقتصر على بقيةَ؛ لكونه أبرزَ من روى عنه.

٦ ـ محمد بن مخلد الرُّعيني: أكثر النقاد على رميه برواية البواطيل.

قال ابن منده: «حدث عن مالك بن أنس بمناكيرَ»، ولابن عدي والخليلي نحوُها، إلا أن ابن عدي نصَّ على نكارة كلِّ حديثه.

وإذا تقرر أن ابن منده يكتفي بذكر أبرز شيوخ الراوي، لم يكن بين العبارات تعارُضٌ، وهي تؤكد أنه يطلق هذه العبارة فيمن يروي المنكراتِ والموضوعاتِ.

وخلاصة القول: أن ابن منده يعبِّر بمثل هذه العبارة، ويمثِّل بأبرز شيوخ المترجم الذين أكثر المترجم عنهم.

٨ ـ متروك:

هذه اللفظ من ألفاظ الجرح، أطلقه ابن منده على سبعة من الرواة موضع الدراسة:

١ ـ إبراهيم بن ناصح الأصبهاني: اتفق معاصروا ابن منده[(١)] على تركه.

٢ ـ إسماعيل بن أبي إسحاق الملائي: جمهور النُّقَّاد ـ ومنهم ابن منده ـ على تركه، ومن لم ينصَّ على تركه صرَّح بأنه ليس بحجة، وإنما هو في عِداد من يكتب حديثه.

قال ابن منده: متروك الحديث، وكان يشتُم عثمانَ! ورأي الجمهور أصحُّ، كما بينت ذلك في الدراسة.

(١) وإنما نصصت على معاصريه؛ لأني لم أجد لمن تقدم كلاماً فيه.

٣ ـ بشر بن إبراهيم: اتفق الأئمة على تركه، وهذا أحسن أحواله.

٤ ـ عمر بن عمرو العسقلاني: متَّفق على ضعفه، ورماه ابن عدي بالوضع.

٥ ـ محمد بن عبد الله الأنصاري: قال عنه ابنُ منده: «متروك الحديث». وهو كذلك على أحسن أحواله، وإلا فقد رماه غير واحد بالكذب.

٦ ـ نهشل بن سعيد: متروك، ورماه بعضهم بالكذب.

٧ ـ الوليد بن جميل: والأرجح في حاله أنه في عداد الشيوخ؛ إذ لا يصل إلى حد الترك، وقد تبيّن ـ في الدراسة ـ أن ابن منده وافق أبا حاتم، الذي وصف أحاديثَه عن القاسم بالنكارة.

وبهذا تبيّن أن جميعَ من وصفهم ابن منده هم من المتروكين، الذين كثُرت المناكيرُ في رواياتهم، فاستحقُّوا الترك، سوى الوليد، فحالُه أرفع، إلا أن ابن منده لم يتفرد بهذا الحكم، بل سبقه إلى وصف أحاديثه بالنكارة أبو حاتم الرازي.

٩ ـ ذاهبُ الحديث:

وصف ابن منده بهذا اللفظ راوياً واحداً ـ مِمَّن شملتهم الدراسة ـ وهو: محمد بن الحجاج اللخمي، المشهور بوضع حديث الهريسة.

وكَلِمَةٌ لم يطلقها الإمام إلا في راوٍ واحد يصعبُ الجزم بمراده منها، لكن يحتمل أنه يريد بها أحد معنيين:

الأول: أنه يريد بها أنه كذاب.

الثاني: أنه يريد بها أنه: متروك الحديث.

وكأن الاحتمال الثاني أقربُ؛ لأن ابن منده في سياق ترجمة محمدٍ هذا، أورد فيه كلمةَ ابن معين: ليس بثقة، ولم يورد كلمةَ ابن معين الأخرى فيه، وهي: كذاب، فكأنه يميل إلى أنه لا يصل إلى أن يصنَّف بالوضع، والله أعلم.

١٠ ـ منكر الحديث:

هذه اللفظة من العبارات التي لم يُكثِرْ ابن منده من استعمالها، ولم أقف إلا على راويين أطلق عليهما هذه اللفظة؛ وهما: سليمان بن داود الشاذَكوني، ومحمد بن عبد الرحمٰن البياضي.

أما الشاذَكوني، فهو، على سَعة حفظة، إلا أنه متهم بالكذب، وجزم غيرُ واحد برميه بالكذب، وقد اختار ابن منده فيه عبارةَ أبي أحمد الحاكم.

ومثله البياضي؛ فقد اتهم بالكذب، ورماه بعض النقاد بالكذب، وقد اختار ابن منده عبارة الإمام أحمد والفلاس فيه، فتبين أنه يطلقها على من اتُّهم بالكذب.

١١ ـ فيه نظر:

هذه اللفظة أطلقها ابن منده على ثلاثة من الرواة، كلهم ماتوا في القرن الرابع، ولهذا فإن الكلام فيهم قليل، لتأخُّرهم عن عصر الرواية الذهبي، خاصة وأنهم غيرُ مشاهير بهذا الفن، وهم ـ على وجه التقريب ـ من طبقة شيوخِ شيوخ ابن منده.

والملحوظ أن هذه اللفظة هي بعينها كلمةُ أبي أحمد الحاكم في هؤلاء الثلاثة؛ وهم:

١ ـ إبراهيم بن محمد العمري الكوفي: نقل فيه كلمة أبي أحمد، وكلمةً للخطيب نقلها عن أحد الحُفَّاظ، وهي أنه تكلم فيه.

٢ ـ سليمان بن محمد الخزاعي: قال أبو أحمد: فيه نظر، وقال ابن عبد البر: سليمان لا يحتج به.

٣ ـ عبد الله بن محمد بن العباس بن بَيَان الكوفي: لم يزد فيه على كلمة أبي أحمد.

وبعد: فهل مراده بقوله في الرواة هنا: فيه نظر، هي كمراد البخاري، وهي أنه يعبر بها عمَّن تُرك حديثه[1]؟!

---

(١) ينظر: الرفع والتكميل: (١٤١) مع تعليق المحقق.

والجواب: أن هذا ليس بظاهر، بل الظاهر أنه يطلقها في الرواة الذين لا يُحتَجُّ بمثلهم، أو تكلم فيهم بما لا يوجب ترْكَهم، والله أعلم.

١٢ ـ مجهول:

لعل هذه اللفظةَ أكثرُ لفظة استعملها ابن منده في كلامه في هذا الباب ـ باب الجرح ـ ذلك أن الرواة الذين أطلق عليهم هذه اللفظة بالعشرات، وهم على قسمين:

القسم الأول: مَنْ ترجم لهم في كتابه «معرفة الصحابة» على أنهم من شرط كتابه «معرفة الصحابة».

القسم الثاني: مَنْ ذكرهم في كتبه الأخرى، أو ورد ذكرُهم في «المعرفة» عَرَضاً، لا أنهم على شرط الكتاب.

أما أهل القسم الأول ـ وهم الذين ذكرهم في «المعرفة» ـ فقد بلغوا ثلاثةَ عشرَ نفساً؛ وهم: أسود بن أبي الأسود النَّهدي، والأضبط السَّلَمي، وتميم بن يزيدَ، والتَّيِّهان، وحنظلة الثَّقفي، وحَوْشَبُ، وحيْدةُ، والخزْرج أبو الحارث، وخصَفة أو ابن خصَفَة، ورَكْب المصري، وسالم بن وابصةَ، وسُليم بن أُكَيمة الليثي، وأبو يزيد الفهري[١].

وسبب حكم ابن منده على أهل هذا القسم بالجهالة: هو أن عنده أصلاً قرَّره في هذا الباب، وهو: **أن الصحابي إذا لم يرْوِ عنه إلا راوٍ واحدٍ، فإنه مجهول عنده، ولو كان الراوي عنه مشهوراً، كما نصَّ على ذلك جماعةٌ من المصنفين في المصطلح.**

قال العلامة بدر الدين الزركشي: «وقد صرَّح الإمامُ المتقن، أبو عبد الله محمد بن منده بأن شرطهما ـ أي: البخاري ومسلم ـ خلافُ ما قاله الحاكم، فقال: ومن حُكْمُ الصحابيِّ إذا روى عنه تابعي ـ وإن كان مشهوراً، مثل: الشعبي، وسعيد بن المسيب ـ **يُنسب إلى الجهالة**، فإذا روى

(١) وقد ذكرت تراجمهم مفصلةً في الدراسة الآتية قريباً في الفصل الثالث.

عنه رجلان صارَ مشهوراً، واحتُجَّ به، وعلى هذا بنى البخاري ومسلم كتابيهما الصحيحين، إلا أحرفاً تبيَّن أمرُها، انتهى»[(١)].

وبهذا يتبين مرادُه بمصطلح الجهالة فيمن ذكر في «الصحابة»، ويبقى التعقُّب عليه في إثبات راوٍ آخر عن غير من ذكره، فإن وُجد كان وصفه بالجهالة متعقُّباً، وإلا فلا تعقُّب عليه، **وإن كان التعقُّب عليه** مشروطٌ ـ فيما أرى ـ بعلم ابن منده بوجود العدد الكافي لرفع حدِّ الجهالة عن الراوي، وأما كونُ أحدِ أهلِ العلم يتعقَّبُه بوقوفه على راوٍ أو أكثر، فإن هذا لا يلغي الحدَّ عنده ـ فهو اصطلاحٌ رآه ـ لكنه يتعقَّب عليه في المترجم نفسه، بأن الصواب أنه ليس مجهولاً على اصطلاح ابن منده.

ويحسُن هنا أن أبين أمراً مهماً؛ وهو أنه **لا أثر** لمصطلح «مجهول» عنده في ردّ رواية من وصفه بذلك؛ لسببين:

الأول: أنني لم أقف على حرفٍ واحد في كتابه صرّح فيه بردِّ حديث هذا الضرب، ولم أجد ذلك في كتابَي ابن الأثير، وابن حجر، اللذين اعتنيا بنقل اختيارات ابن منده في الصحابة.

الثاني: أنني لم أقف ـ أيضاً ـ على من ذكر هذا من علماء المصطلح، مَعَ عنايتهم بنقل كلام هذا الإمام في أنواع مختلفة من أنواع علوم الحديث.

وأما أهل القسم الثاني، فقد بلغوا عشرة أنفس، وهم: عنبسةُ، وأبو أمية الثقفي، وأبو أيوب اليمامي، وأبو بشر الفقيمي، وأبو بشر الموصلي، وأبو جارية الأنصاري، وأبو جعونة، وأبو الجهم بن صخير، وأبو الحكم، وأبو عمرو.

فهل هم على شرطه في الصحابة من حيث الحكم عليهم بالجهالة؟
بالنظر في تراجمهم ـ كما سيأتي ـ يتَّضح أن شرطه في حد الجهالة،

---

(١) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٢٦٤، وينظر: شروط الأئمة لابن طاهر: (١٨)، المقنع ١/ ٧٠، فتح المغيث ٤/ ١٠١.

ليس خاصاً بالصحابة، بل هو عام، فكلُّ مَنْ ذكرهم لم يذكر عنهم سوى راوٍ واحد فقط، وبعد التتبُّع والبحث، لم أجد مزيداً على ما قال، إلا فيما ندر، كما بيّنت ذلك في الدراسة.

وبهذا يتبيّن أن حدّ الجهالة عند ابن منده، مطابق ـ في الجملة ـ لِمَا ذكره محمد بن يحيى الذهلي ـ وهو: أن الراوي يكون مجهولاً ما لم يرْوِ عنه اثنان، فأكثر[1].

فتحصَّل من هذه الدراسة ما يلي:

١ ـ أن ابن منده يستعمل عباراتِ الأئمة الذين سبقوه في الجرح والتعديل؛ أي إنه لم يتفرد بلفظة من الألفاظ لم يسبق إليها حسبما وقفت عليه.

ولعل أكثرَ الأئمة الذين تأثَّر باصطلاحاتهم وأحكامهم هو أبو أحمد الحاكم، وهذا عجيب؛ لكون أبي أحمد معاصراً له تقريباً؛ إذ توفي سنة: ٣٧٨هـ.

٢ ـ أن مجموع عبارات التعديل التي وقفتُ على استخدامه لها **عشر عبارات**.

٣ ـ بالنظر في الألفاظ التي أطلقها في باب التعديل ـ وبعد دراستها ـ يمكن تقسيم هذه الألفاظ على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: أحد الأئمة، أحد الحفاظ، الحافظ، ثقة، أحد الثقات.

المرتبة الثانية: لم يخرِّج عنه أحد الشيخين ومحله الصدق، صالح، من أهل المعرفة.

المرتبة الثالثة: أحد المذكورين بعلم الحديث، يُجمع حديثُه.

---

(١) سيأتي مزيد إيضاح لهذه المسألة عند دراسة اصطلاح المجهول في المبحث الرابع من الفصل الثاني في الباب الثاني.

٤ ـ أن مجموع عبارات الجرح التي وقفت على استخدامه لها ستَّ عشرةَ عبارةً.

٥ ـ أن مراتب الجرح ـ بالنظر في الألفاظ التي أطلقها ـ وبعد دراستها وتطبيقها على الرواة الذين وُصفوا بها ـ يمكن تقسيم هذه الألفاظ على خمسِ مراتب، أذكرها من الأخفِّ إلى الأشدِّ[(١)]:

المرتبة الأولى: مجهول، فيه نظر.

المرتبة الثانية: ليس بالقوي عندهم، ليس بالمتين عندهم، حديثه ليس بالقائم، حديثه ليس بالمعروف.

المرتبة الثالثة: ضعيف، في حديثه بعض المناكير.

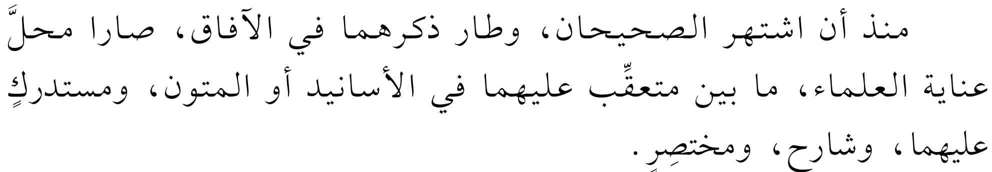
المرتبة الرابعة: متروك، ذاهب الحديث، صاحب مناكير، صاحب غرائبَ، حدث عن فلان بمناكيرَ، حدث عن فلان بغرائبَ، منكر الحديث.

المرتبة الخامسة: حدث عن فلان بموضوعات، والله تعالى أعلم.



---

(١) ولا يخفى أن توزيع بعض الألفاظ اجتهاديٌّ؛ نظراً إلى تقارب بعض المراتب من بعض، خاصة كلَّما زاد عددها ـ كما صنع السخاوي حينما جعلها ثنتي عشرة مرتبةً ـ فإن دائرة الاجتهاد تتسع، ولذا قد تُوجَدُ عبارة يذكرها بعض الحفاظ في أدنى مراتب التعديل، وآخرون يضعونها في أول مراتب الجرح.



المبحث الخامس

عنايته برجال البخاري ومسلم

منذ أن اشتهر الصحيحان، وطار ذكرهما في الآفاق، صارا محلَّ عناية العلماء، ما بين متعقِّب عليهما في الأسانيد أو المتون، ومستدركٍ عليهما، وشارحٍ، ومختصِرٍ.

ولقد كان من صور العناية التي أُحيطت بالصحيحين: العنايةُ برجالهما، أو رجال أحدهما[١]، ويمكن تلخيصُ صور العناية بهما فيما يلي:

١ ـ التأليف في جمع أسماء رجالهما، وهذا كثيرٌ؛ ومن ذلك:

أ ـ «رجال البخاري ومسلم» للدارقطني[٢].

ب ـ «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» لأبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥)[٣].

٢ ـ التأليف في جمع رجال أحد الصحيحين؛ ومن ذلك:

أ ـ «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد» المشهور بـ«رجال

---

(١) وفي ضمن ذلك: عنايةٌ بضبط الأسماء ـ وفيه كتب خاصة ـ وبيان المهملين منهم، وأنسابهم، وكناهم.
وقد حظي رجال الشيخين، ثم رجال البخاري بالذات بنصيب الأسد من هذه العناية، كما يتبين من قراءة ما كتبه:
١ ـ عبد الله الليثي في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن منجويه «رجال صحيح مسلم».
٢ ـ محقق كتاب «أسامي من روى عنهم البخاري» لابن عدي: بدر بن محمد العماش (٤٦ ـ ٥٣).
وينظر: الرسالة المستطرفة، ص(٢٠٥)، كشف الظنون ١/٧٨.

(٢) طبع في المجلد الأول من كتاب «ذكر اسماء التابعين عند البخاري ومسلم» بتحقيق كمال الحوت، وبوران الضناوي.

(٣) طبع الكتاب بتحقيق كمال الحوت، ويقع في مجلد.

صحيح البخاري» للكلاباذي (ت:٣٩٨)[١].

ب ـ «التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البخاري في الجامع الصحيح» لأبي الوليد الباجي (ت:٤٧٤)[٢].

وقد سبقت الإشارة[٣] إلى شيء مما يتصل بصحيح البخاري عند الحديث عن كتاب ابن منده «أسامي مشايخ البخاري»[٤].

ج ـ «رجال صحيح مسلم» لابن منجويه (ت:٤٢٨)[٥].

د ـ «تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري» للحافظ المتقن أبي عبد الله الذهبي (ت:٧٤٨)[٦].

٣ ـ التأليف في الدفاع عمن انتقد على الشيخين إخراجَهما ـ أو أحدهما ـ عن ذلك الراوي:

ويمكن التمثيل لهذا الموضوع بكتاب، وبجزء من كتاب: أما الكتاب فهو:

أ ـ «رفع التماري فيمن تُكُلِّم فيه من رجال البخاري» لابن خلفون (ت:٦٣٦)[٧].

ب ـ الفصل الذي عقده الحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢) في كتابه

---

(١) طبع الكتاب في مجلدين، بتحقيق عبد الله الليثي، سنة ١٤٠٧هـ، نشرته دار المعرفة، بيروت.

(٢) طبع الكتاب في ثلاث مجلدات، بتحقيق د.أبو لبابة حسين، سنة ١٤٠٦هـ، نشرته دار اللواء بالرياض.

(٣) في المبحث الثالث من الفصل الأول في هذا الباب.

(٤) وحول الكتب المؤلَّفَة في رجال البخاري، ينظر ما كتبه بدر العماش في تحقيقه لكتاب ابن عدي ـ «**أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح**» ـ: (٤٦ ـ ٥٣) فقد أجاد وأفاد، أثابه الله.

(٥) طبع الكتاب في مجلدين، بتحقيق عبد الله الليثي، سنة ١٤٠٧هـ، نشرته دار المعرفة.

(٦) ذكره عبد الله الليثي في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن منجويه «رجال صحيح مسلم» ١/١٧، وبيّن مكان النسخة الخطية.

(٧) ذكره الزركلي في الأعلام ٦/٣٦.

«الهدي» ـ وهو الفصل التاسع ـ في الدفاع عمَّن أخرج لهم البخاري، وطعن عليهم بنوع من أنواع الطعون، وغالبهم ممن اشترك الشيخان في الرواية عنهما.

وبعد: فليس غريباً أن يسهم ابنُ منده ﷺ في هذا المجال، وهو الذي عرف قيمة الصحيحين في الإسلام، وما وضع الله لهما من المكانة في نفوس أهل العلم.

وإن الناظر في قول الكلاباذي: «وقال لي أبو عبد الله ابن منده: كلُّ ما قال البخاري في «الجامع»: نا أحمد بن وهب، فهو ابن صالح المصري، ولم يخرِّج البخاري عن أحمد بن عبد الرحمٰن في الصحيح شيئاً، وإذا حدّث عن أحمد بن عيسى نسَبَه»[(١)] لَيُدْرِك تماماً عناية هذا الإمام برجال الشيخين، حتى أدرك ذلك منه معاصروه ـ ومنهم الكلاباذي ـ فصاروا يسألونه عنه، فيجيبهم جوابَ المطَّلع المتفحِّص، الضابط.

ومن هنا، فقد ظهرت عنايةُ ابن منده برجال الشيخين في كتبه بشكل ظاهر، ويمكن إبراز مظاهر اهتمامه برجال الشيخين في المعالم الآتية:

١ ـ التنصيص على أن الراوي مِمَّن أخرج له الشيخان، أو أحدُهما، وهذا ظاهر جداً في كتابيه: التوحيد، والإيمان[(٢)].

٢ ـ يبيّن ـ أحيانا[(٣)] ـ كيفية رواية الشيخين عن الراوي الذي يذكره.

---

(١) رجال صحيح البخاري ١/ ٤٧.

(٢) ينظر أمثلة على ذلك:

في كتاب الإيمان: ١/ ١٥٧ ح(١٣)، ١/ ١٧٢ ح(٢٢)، ١/ ١٨٦ ح(٣٤)، ١/ ١٩٠ ـ ١٩١ ح(٣٩، ٤٠)، ١/ ٢١٤ ح(٨١)، ٢/ ٣١ ح(٢٠٣)، ٢/ ٣٢ ح(٢٠٤)، ٢/ ٣٦ ح(٢٠٨)، ٢/ ٣٠١ ح(٥٧٩)، ٣/ ١٤١ ح(٩٧٦)، ٣/ ٢١١ ح(١٠٦٤).

وفي كتاب التوحيد: ١/ ٢١٤ ح(٨١) [أربع رواة]، ١/ ٢٢٣ ح(٨٤)، ٣/ ١٠٤ ح(٥٠٦) [ثلاث رواة]، ٣/ ٢٠٢ ح(٦٦٥)، ٣/ ٢٣١ ح(٧٣٥).

وينظر ما سيأتي في التعليق على رقم (٣) من مظاهر عنايته برجال الشيخين.

(٣) وإنما قلت: أحياناً؛ لأنه بتتبعي لأحكامه على الرواة، قد يبين أن أحد الشيخين احتج به، ولا يذكر كيفية رواية الإمام الآخر عنه، ومثال ذلك: =

والأصل فيمن يذكرهم من رجال الشيخين أنهم ممَّن احتجوا بهم، فإنْ كانت روايتهم عنه على سبيل الاستشهاد، بيّن ذلك[(١)].

مع التنبيه إلى أنه يعبِّر عن الاحتجاج ـ أحياناً ـ بقوله: روى عنه ـ البخاري، أو مسلم ـ **ما تفرَّد به**[(٢)].

٣ ـ يبيّن سببَ ترك الشيخين أو أحدهما للرواية عنه.

قال في كتابه (رسالة في بيان فضل الأخبار) المعروفة بـ«شروط الأئمة»[(٣)]:

«وقد ذكرتُ في **شرح الرسالة**[(٤)] جميع **مَنِ اتفق** محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج على الإخراج عنهما في كتابيهما الصحيح، **ومَنْ تفرد** البخاري بالإخراج عنه ممن لم يخرِّج عنه مسلم بن الحجاج، **أو أخرج عنه مسلم** ولم يخرج عنه البخاري، **أو أخرج عنه واحد منهما** واستشهد به الآخر»[(٥)].

وله إشارات على هذا النحو، لكنها ليست بالكثيرة في بعض كتبه[(٦)].

= قال عن أسباط بن نصر ـ في ١/ ٢١٤ ح(٨١)، وفي ٣/ ٢٠٢ ح(٦٦٥) ـ: «أخرج له مسلم» فقط، ولم يزد على ذلك، مع أن البخاري علق عنه في صحيحه ١/ ٣٤٦، باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط ح(٩٧٤).

(١) وهو يعبر عن ذلك بأحد أمرين: كما قال في حماد بن نجيح: استشهد البخاري بحماد، وهو صالح ـ كما في الإيمان ٢/ ٣٦ ح(٢٠٨)، وقال نحواً من ذلك في زيد بن أسلم، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه، ومسلم بن إبراهيم، كما في التوحيد ٣/ ١٠٤ ح(٥٠٦).

(٢) والذي وقفت عليه في تطبيقاته في كتبه، ثلاثة رواة:

الأول: **زهير بن محمد**، قال عنه ـ في الإيمان ٣/ ١٤١ ح(٩٧٦) ـ: «أخرج مسلم عنه ما تفرد به»، وينظر: هدي الساري: (٤٢٣) ترجمة زهير.

الثاني: **سهيل بن أبي صالح**، قال عنه ـ في الإيمان ٣/ ١٤١ ح(٩٧٦) ـ: «أخرج مسلم عنه ما تفرد به»، وينظر: هدي الساري: (٤٢٨) ترجمة سهيل.

الثالث: **المنهال بن عمرو الأسدي**، قال عنه ـ في الإيمان ٣/ ٢١١ ح(١٠٦٤) ـ: «أخرج له البخاري ما تفرد به»، وينظر: هدي الساري: (٤٦٨) ترجمة عمرو.

(٣) سيأتي الحديث عنها مفصلاً ـ إن شاء الله ـ في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثاني.

(٤) سيأتي الحديث عنها ـ إن شاء الله ـ في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني.

(٥) ص(٧١).

(٦) ومن أمثلة ذلك التي وقفت عليها في كتبه: =

وذكر في «شروط الأئمة» ـ أيضاً ـ كلاماً مجملاً، فقال:

«**الطبقة الثانية من طبقات الرواة ـ الذين قَبِلَهم جماعة من أهل المعرفة والتمييز، وردَّهم آخرون ـ** ثم ذكر سبعةَ عشرَ راوياً، ثم قال ـ: **وغيرهم جماعة يكثُر تَعدادُهم لكثرتهم**، قد أخرج عنهم محمد بن إسماعيل البخاري، وتركهم مسلم بن الحجاج، أو أخرج عنهم مسلم وتركهم البخاري، لكلام في حديثه، أو غُلُوٍّ في مذهبه»[(١)].

٤ ـ أنه بيّن على وجه التفصيل جميعَ من اتفق البخاري ومسلم على الإخراج عنهما في كتابيهما الصحيح، ومن تفرَّد البخاري بالإخراج عنه ممن لم يخرج عنه مسلم، أو أخرج عنه مسلم ولم يخرِّج عنه البخاري، أو أخرج عنه واحد منهما، واستشهد به الآخر[(٢)].

٥ ـ ربطُه طبقةَ المتروكين من الرواة بترك الشيخين لهما.

قال في رسالته «شروط الأئمة»:

«الطبقة الثالثة: **وهي المتروكة باتفاقٍ من محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج وغيرهما**؛ لأحوال شتى.

هذه الطبقة متروكة؛ إما: **لكثرة الوهم** في حديثهم، **أو لسوء حفظهم**، **أو لعلة دخلت عليهم**، فاضطربوا في الروايات، **أو لجهالة** فيهم، **أو للتُّهمة** الواقعة عليهم، **أو لشهرتهم** بالكذب، وهم...، ثم سردهم، وهم تسعةٌ وأربعون راوياً، ثم قال: وقد اقتصرنا على ذكر جماعة منهم، ومِلنا إلى الإيجاز والاختصار، وبالله التوفيق»[(٣)]، والله تعالى أعلم.

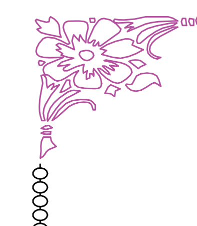
= قوله عن المنذر بن مالك بن قُطَعَة ـ في كتاب الإيمان ١/ ١٧٢ ح(٢٢) ـ: «لم يخرِّج عنه البخاري؛ **لمذهبه**، ومحلُّه الصدق».

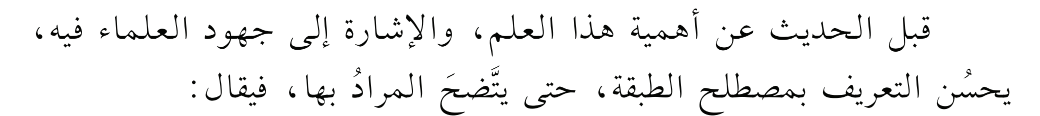
وقوله ـ عن يزيد بن كيسان ـ: «لم يخرِّج له البخاري **استغناءً بغيره**» كما في الإيمان ١/ ١٩٢ ح(٤٠).

(١) شروط الأئمة: (٦٨).

(٢) وقد تقدم نقل كلامه قريباً من كتابه «شروط الأئمة» في الفقرة السابقة.

(٣) شروط الأئمة: (٧٤ ـ ٨٠).





المبحث السادس

عنايته بطبقات الرواة

قبل الحديث عن أهمية هذا العلم، والإشارة إلى جهود العلماء فيه، يحسُن التعريف بمصطلح الطبقة، حتى يتَّضحَ المرادُ بها، فيقال:

الطبقة لغةً:

قال ابن فارس: «الطاء، والباء، والقاف **أصلٌ صحيح واحد**، وهو يدل على وضع شيءٍ مبسوطٍ على مثله، حتى يغطِّيَه؛ من ذلك:

الطبق، تقول: أطبقتُ الشيءَ على الشيء، فالأول طبق للثاني، وقد تطابقا.

ومن هذا قولهم: أطبق الناس على كذا، كأن أقوالهم تساوت، حتى لو صيَّر أحدهما طبقاً للآخر لصلُح...»[(١)].

وفي الاصطلاح:

قال الحافظ ابن حجر: «الطبقة في اصطلاحهم، عبارة عن: جماعة اشتركوا في السن، ولقاء المشايخ»[(٢)].

وقد فصّل بعضُ المصنفين في علوم الحديث في مصطلح الطبقة، فقال ابن الصلاح:

«**والطبقة** في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين، وعلى هذا:

فرُبَّ شخصين يكونان من **طبقة واحدةٍ**؛ لتشابههما بالنسبة إلى جهة، **ومن طبقتين** بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها، فأنس بن مالك

(١) معجم مقاييس اللغة ٣/٤٣٩، وينظر: العين ٥/١٠٨، لسان العرب ١٠/٢٠٩، تاج العروس ٢٦/٥٠.

(٢) نخبة الفكر مع شرحها، ص(١٨٥)، وينظر: المنهل الروي: (١١٥).

الأنصاري وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة، إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصحبة. وعلى هذا، فالصحابة بأسرهم طبقةٌ أولى، والتابعون طبقةٌ ثانية، وأتباع التابعين ثالثة، وهلمَّ جراً.

وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومراتبهم، كانوا ـ على ما سبق ذكره ـ بضعَ عشرةَ طبقةً، ولا يكون عند هذا أنس ـ وغيره من أصاغر الصحابة ـ من طبقة العشرة من الصحابة، بل دونهم بطبقات[(١)].

والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد، والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم، ونحو ذلك، والله أعلم»[(٢)].

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة:

فإن الجامعَ بينهما هو الانطباقُ؛ لقوة التشابه والتقارب، فلوجود التشابه في الأسماء، أو الكنى، مَعَ توافقهما في الزمن، مَعَ احتمال خلط الباحث بينهما، صار تسميةُ الطبقة متفقاً مع معناه اللغوي.

ولعل الأصل الذي بنى عليه العلماء تقسيمَ الرواة إلى طبقات قوله ﷺ ـ فيما رواه الشيخان من حديث ابن مسعود، وعمران بن حصين رضي الله عنهم[(٣)] ـ:

---

(١) وقد عبّر السيوطي عن ذلك، فقال في ألفيته:

والطبقات للرواة تعرفُ ... بالسنِّ، والأخذِ، وقد تختلفُ
فالصاحبون باعتبار الصحبهْ ... طبقةٌ، وفوقَ عشرٍ طبقهْ

ينظر: ألفية السيوطي مع شرحها للأثيوبي ٢/ ٣٧٤.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح مع المحاسن للبلقيني: (٦٦٥)، وينظر: المنهل الروي: (١١٥)، التبصرة والتذكرة ٣/ ٢٧٤، المقنع في علوم الحديث ٢/ ٦٦٨، الشذا الفياح ٢/ ٧٨١، التوضيح الأبهر للسخاوي، ص(١٠٨)، اليواقيت والدرر ٢/ ٣٤٤، شرح ألفية السيوطي ٢/ ٣٧٤.

(٣) حديث ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه البخاري ٢/ ٩٣٨ ح(٢٥٠٩)، ومسلم ٤/ ١٩٦٣ ح(٢٥٣٣).

وحديث عمران رضي الله عنه أخرجه البخاري ٢/ ٩٣٨ ح(٢٥٠٨)، ومسلم ٤/ ١٩٦٤ ح(٢٥٣٥). وفي الباب عن غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، ينظر: صحيح مسلم ٤/ ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤.

«خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. فذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة»[(١)].

وبعد:

فإن علم طبقات الرواة علمٌ مهمٌ، أوْلاه العلماء عنايتَهم واهتمامَهم، لِمَا يترتب على ذلك من فوائدَ عظيمةٍ، سيأتي الإشارة إليها في كلامهم بعد قليل، وقد صنّفوا فيه المصنفات[(٢)].

وفيما يتصل بأهميته، فيمكن أن نستخلص من كلام المصنفين في علم الاصطلاح أن لمعرفة علم الطبقات فوائدَ أربعَ:

١ ـ تمييز ثبوت السماع بين الرواة، أو غلبة الظن بذلك.

٢ ـ تمييز الانقطاع في الإسناد، وهذا ظاهرٌ فيمن يروي عن طبقة لم يدرِكْها الراوي كما لو روى راوٍ من طبقة الإمام أحمد عن راوٍ من طبقة الثوري، أو راوٍ من طبقة شعبةَ عن صحابيٍّ.

---

(١) ينظر: الباعث الحثيث ٢/ ٦٧١.

(٢) وهي عند التأمل على قسمين:

القسم الأول: ما سُمي بهذا الاسم صراحةً، ككتاب الطبقات لابن سعد (ت: ٢٣٠)، وخليفة بن خياط (ت: ٢٤٠)، ومسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١). وهذه أقدم ما وصلنا من الكتب المؤلفة في الطبقات، **وأجمعها** كتاب ابن سعد كما يقول ابن حجر في شرح النخبة: (١٨٦).

وقد يوجد في كتب الطبقات ما أُلِّف في طبقات راوٍ معين، كما فعل عبد الله بن جعفر بن محمد، أبو محمد البغدادي ثم المصري؛ فقد ألف كتاباً في طبقات الرواة عن مالك، كما ذكر الذهبي ذلك في تاريخ الإسلام ٢٦/ ٥٧.

القسم الثاني: مَنْ بنى كتابه على الطبقات من غير أن يسميه بالطبقات، وعلى هذا بنى ابن حبان كتابه الثقات، والذهبي في السير، وتاريخ الإسلام.

وللتفصيل في علم الطبقات وما كتب حوله، ينظر ما كتبه كلٌّ من: د.أكرم العمري في مقدمة كتاب «الطبقات» لخليفة، ومقدمة طبقات ابن سعد لإحسان عباس، ومقدمة د.زياد منصور للقسم المتمم لطبقات ابن سعد، ومقدمة الشيخ مشهور بن حسن لكتاب الطبقات لمسلم.

ومن الجدير بالذكر: أن من العلماء من تعرّض لهذا العلم ضمن كتبه، من غير تصنيف مستقل، كما صنع الحافظ ابن رجب في أواخر شرحه لعلل الترمذي.

٣ ـ كشف دعوى السماع؛ إما بسبب غلط الراوي، أو كذبه[(١)].

٤ ـ وهي ثمرة لِمَا سبق: جرح الرواة، أو تعديلهم، وذلك من خلال ثبوت دعوى الراوي لسماعه، أو بطلانها[(٢)].

إذا تبيّنَتْ هذه الفوائد، فلا غَرْوَ أن يكون لابن منده ـ وهو أحد كبار المحدثين ـ هذا الاهتمامُ، وتلك العناية التي ظهرت في بعض كتبه.

ولعلي أُجمل مظاهر عنايته بعلم الطبقات في كتبه فيما يلي[(٣)]:

١ ـ **اهتمامه** بمسألة السماع والإدراك والرؤية بين الرواة.

وقد برز هذا جلياً في كتابه «فتح الباب في الكنى والألقاب»، فقد بلغت التراجم التي تحدث فيها عن هذا الموضوع قُرابةَ ثلاثمائة وأربعين ترجمةً.

٢ ـ **وهو متصلٌ** بما سبق: أنه كان مهتماً جداً ـ في كتابه «الفتح» ـ بذكر بعض شيوخ المترجَم، وبعض تلاميذه.

وغالباً ما يقتصر على اثنين منهما؛ لأن الغرض من ذكرهما يحقق المقصود، وهو بيان الطبقة لو قُدِّر أن هناك اشتباهاً.

وقد يقتصر على ذكر الشيوخ دون التلاميذ، وبالعكس، ونادراً ما يغفل

---

(١) **ومن طريف ما يذكر هنا**: ما ذكره الذهبي ـ في «الميزان» ١/ ٤٥ ـ في ترجمة رَتَن الهندي؛ حيث قال: رَتَن الهندي، وما أدراك ما رَتَن؟! شيخ دجال بلا ريب! ظهر بعد الستمائة، **فادَّعى الصحبة!** والصحابة لا يكذبون وهذا جريء على الله ورسوله! وقد ألّفت في أمره جزءاً، وقد قيل: إنه مات سنة اثنتين وثلاثين وست مائة!

(٢) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: (٣٩٨)، وينظر: المنهل الروي: (١١٥)، الشذا الفياح ٢/ ٧٨١، فتح المغيث ٤/٣٩٦، التوضيح الأبهر للسخاوي، ص(١٠٨)، اليواقيت والدرر ٢/ ٣٤٤، تحرير علوم الحديث ١/ ١٠٩.

(٣) وسيكون البحث محصوراً بعلم الطبقات حسب التعريف الاصطلاحي الذي تقدم تقريره آنفاً.

وإنما ذكرت ذلك؛ لأن ابن منده: تحدث عن أنواع من الطبقات ـ في كتابه «شروط الأئمة» ـ تتصل بالقبول والرد، وتحدث عن طبقات النَّقلة بحسب عنايتهم بالكتاب والسنة، كما بيّنت ذلك تفصيلاً عند دراسة كتابه هذا في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثاني.

ذكرَ ذلك[(١)].

ومن تدقيقه رَحِمَهُ اللهُ في هذا الباب: أنه يبين نوع العلم الذي أخذه التلميذُ عن شيخه، فيقول: أخذ عنه القراءات، بل إنه يعيّن القراءة التي أخذها عن شيخه[(٢)].

ومن صور تدقيقه: أنه يبين طبيعة علاقة المترجم بشيخه ـ إذا كانت علاقةً غير علمية ـ كأن يقول: كان خادماً للثوري، أو صحب معروفاً الكرخي، ونحو ذلك[(٣)].

وهذا كلُّه ـ بلا شك ـ يقلل نسبة الوهم في المترجَم، ويدل على ضبط الترجمة.

٣ ـ **أشار** ـ على سبيل التمثيل ـ في آخر كتابه «الشروط» لبعض طبقات الرواة الخاصة بالرواة عن بعض الصحابة المشاهير رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

وهو في ذلك ناقلٌ لكلمة ابن المديني المشهورة التي ذكرها في كتابه «العلل»[(٤)]، ورواها في كتابه «الشروط» بإسناده إلى علي ابن المديني[(٥)].

وقد نقل ـ أيضاً ـ كلمة الإمام ابن المديني ـ المشهورة ـ في الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد، وابتدأ بالستة المشهورين في زمانهم؛ وهم:

الزهري (ت:١٢٤) في المدينة، وعمرو بن دينار (ت:١٢٦) بمكة، وقتادة (ت:١٢٦)، ويحيى بن أبي كثير (ت:١٢٩) بالبصرة[(٦)]، وأبو إسحاق

(١) وقد بيّنت هذا مفصّلاً من الأمثلة التي تركها المصنف غُفلاً من ذكر الشيوخ والتلاميذ ـ وهي نادرة ـ: ١٠٤، ٤٠٨، ٥١٢، ١٣٩٧، ١٤٢٠، وغيرها، أما التراجم التي يقتصر فيها على ذكر الشيخ، أو التلميذ فكثيرة.

(٢) ومن الأمثلة: أو قرأ عليه بقراءة ورش، ٢٣٨ (حدث عن... بالقراءات)، ٥٨٥، ١١٩٢ الحديث والقرآن، ٣٤٩٥.

(٣) ومن أمثلة ذلك: ٢٣٩، ١١٤٧، ١٩٣٨، ٣٠٨٣، ٣١٢٣، ٤٢٩٦.

(٤) ينظر: العلل لابن المديني، ص(٣٩) وما بعدها.

(٥) شروط الأئمة من (٨٥ ـ ٩٦).

(٦) وقع في المطبوع والمخطوط، ص(٣٤): «ولأهل مكة عمرو بن دينار...، ويحيى بن أبي كثير...، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي...، ولأهل الكوفة أبو إسحاق...». =

السَّبيعي (ت:١٢٧) والأعمش (ت:١٤٨) بالكوفة[١].

ثم ساق بقية كلمة ابن المديني التي انتهت عند ذكر مَن انتهى إليهم علم مَن سبقهم إلى أن بلغ طبقة عصره، وهم ستةٌ من شيوخه أو مَن كان في طبقتهم؛ وهم:

يحيى القطان (ت:١٩٨)، ويحيى بن أبي زائدة (ت:١٨٢)، ووكيع (ت:١٩٩)، وابن المبارك (ت:١٨١)، وابن مهدي (ت:١٩٨)، ويحيى بن آدم (ت:٢٠٣)[٢].

ـ **ثم قال بعد ذلك**: «وفيما بيَّنَّا من أمر الناقلين للآثار كفايةٌ لمن أراد معرفة أهل النقل، وتدبَّر أحوالهم، وسنذكر من أحوال الناقلين للآثار في الشرح ومراتبهم في الأخذ والسماع والجرح والتعديل ما يكتفي به الناظر إذا أراد الله رُشدَه، وبالله التوفيق»[٣].

وعند تأمُّل كتب الطبقات المتقدمة، نجد أنها بُنيت على طبقات الرواة من جهة **الأماكن والبلدان** ـ وهو الغالب ـ وقد يذكر بعضهم الطبقة من حيث **الزمن**، وهذا وجه إدخال كلام ابن منده الذي نقله عن ابن المديني على وجه التقرير له.

٤ ـ **وله في كتابه** «أسامي مشايخ البخاري» إشاراتٌ في هذا الموضوع من جهة تبيين من اشتبهت أسماؤهم من شيوخ البخاري، كما بيَّنتُه مفصّلاً في الحديث عن منهجه في هذا الكتاب، في المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا الباب.

= والملحوظ أنه لم ينسب علم يحيى إلى بلد كبقية الرواة، والظاهر أن هذا وهمٌ من الناسخ، والصواب ذكر يحيى بعد قتادة، ليكونا الراويين اللذين يدور إسناد أهل البصرة عليهما، فإن النص في عدة مصادر ـ ومنها العلل لابن المديني نفسه ـ يجعل يحيى بعد قتادة.
ينظر: العلل لابن المديني (٣٩ ـ ٤٥)، الجرح والتعديل ١/٣٣، ٥٩، ١٢٨، ١٨٦، ٢٣٤، المحدث الفاصل (٦١٤ ـ ٦١٥)، تذكرة الحفاظ ١/٣٦٠، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٢٦.

(١) ينظر: شروط الأئمة (٣٤).
(٢) ينظر: المرجع السابق (٣٥ ـ ٤٠).
(٣) ينظر: المرجع السابق (٨٣).

٥ ـ **من مظاهر** عنايته بطبقات الرواة: تنصيصُه على بلد المترجم[١]، وهذا برز بشكل جلي في كتابين متخصصين في الرجال، وهما:

١ ـ فتح الباب.

٢ ـ معرفة الصحابة[٢].

٦ ـ **عنايته** ببيان سنة الوفاة في بعض الأحيان، وهذا ظهر في كتبه: «فتح الباب»، و«معرفة الصحابة»، «وأسامي مشايخ البخاري»[٣].

❖ ❖ ❖

---

(١) كقوله عن الراوي: **عِداده** في الشاميين، **عِداده** في البصريين، نزل مصرَ، أصلُه من كذا، نزل بلد كذا، ثم انتقل عنها، ونحو هذه العبارات.

ومن المعلوم أن كتب الطبقات بُنيت **على أمرين أساسيين**:

الأول: الزمان (ولادة الراوي ووفاته).

الثاني: المكان الذي سكنه المترجَم، وهذا في كتب الطبقات أبرز وأظهر كما يتبين لمن طالع كتب الطبقات التي تقدمت الإشارة إليها.

(٢) وقد سبق عند دراسة الكتابين إبرازُ هذه المسألة، كما تقدم.

(٣) وقد ذكرتُ ـ أثناء دراستي لهذه الكتب، في الفصل الأول ـ بعضَ الأمثلة هناك، بما يغني عن الإعادة.



المبحث السابع

جهوده في البحث عن السماع بين الرواة

لم يكن البحث عن سماع الرواة، والتأكد من تحقُّقه ـ بين الراوي ومَنْ روى عنه ـ شيئاً أفرزَتْه عملية النقد التي ابتدأت فروع شجرتها في الإيراق في منتصف القرن الأول، حتى بلغ أوجُ مجدِها في منتصف القرن الثاني إلى منتصف القرن الثالث، كلا! ولكن كانت بداية العناية بهذا الأمر ظاهرةً منذ عهد الخلفاء الراشدين ﭫ.

فهذا عمر الفاروق ﭬ يسمع حديثاً لأول مرةٍ ـ وهو حديث الاستئذان ثلاثاً ـ من أبي موسى الأشعري ـ وهو أقل صُحبةً منه للرسول ﷺ ـ فيأمره بإقامة البيّنة على ثبوت سماعه لذلك الحديث[1].

وبغضِّ النظر عما وقع من اعتراض بعض الصحابة على أمير المؤمنين عمر ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ في الطريقة التي سلكها مع أبي موسى، إلا أنَّ المقصود أن في تلك القصة ما يدل على الحرص على السماع، والتثبُّت من اتصال الخبر.

وفي السياق ذاته، يأتي ما رواه مسلمٌ ـ في مقدمة صحيحه ـ من طريق مجاهد بن جبر، قال:

«جاء بُشَيْر العدويُّ إلى ابن عباس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن[2] لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس! ما لي لا أراك تسمع لحديثي! أحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟! فقال ابن عباس: إنا كنا مرةً إذا سمعنا

---

(١) ينظر: صحيح البخاري ٥/ ٢٣٠٥ ك: الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً ح(٥٨٩٠)، صحيح مسلم ٣/ ١٦٩٤ ح(٢١٥٣).

(٢) أي: لا يستمع، ولا يصغي، ينظر: شرح النووي على مسلم ١/ ٨١.

رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرَتْه أبصارُنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناسُ الصَّعبَ والذَّلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[(١)].

قال الحافظ العلائي في تعليقه على هذا الحديث: «فهذا ابن عباس رضي الله عنهما لم يقبل مراسيلَ بُشير بن كعب، وهو من ثقات التابعين الجِلَّةِ الذين لم يتكلم فيهم أحدٌ، واحتجَّ به البخاري في صحيحه، فكيف بغيره؟»[(٢)].

وهكذا استمرت مسيرة أهل العلم في التثبُّت والتحرِّي، والتأكيد على شأن الاتصال الذي هو أحدُ أهم شروط الحديث الصحيح، فأخذها عن الصحابة: التابعون، وأخذها عن التابعين: أتباعُهم، حتى صار هذا الأمر من أهم، وأشق ما يحرص عليه أهل الحديث من أئمةٍ وطلابٍ.

حتى إن ذلك ربما كلّف أحدَهم مسيرةَ أيامٍ وليالٍ ليتثبَّت من اتِّصال حديثٍ بلغه. وأخبارُهم في هذا كثيرةٌ؛ لعل من أشهرها قصةُ الإمام النقاد: شعبة بن الحجاج رحمه الله، التي أرى من الأهمية بمكان أن أذكرها هنا، لِمَا تشتمل عليه من دلالات كثيرة.

روى الخطيب في «الكفاية» من طريق نصر بن حماد الوراق، قال: كنا قعوداً على باب شعبة نتذاكر، قال: فقلت: حدَّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، قال: كنا نتناوب رعاية الإبل على عهد رسول الله ﷺ، فذكر الحديث... قال: فخرج إليَّ شعبة، فلطمني، ثم دخل، ثم خرج، فقال: ما له بَعْدُ يبكي؟! فقال له عبد الله بن إدريس: إنك أسأتَ إليه، فقال: أما تنظر ما يحدِّث عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عُقبةَ؟ أنا قلت لأبي إسحاق: من حدَّثك؟ قال: حدثني عبد الله بن عطاء عن عقبة. قلت: سمع عبد الله بن عطاء من عقبةَ؟ قال: فغضب ومِسْعَرُ بن كَدام حاضرٌ، فقال: أغضَبْتَ الشيخَ! فقال مسعرٌ: عبد الله بن عطاء بمكة، **فرحلت إلى مكة** لم أُرِد

(١) ينظر: صحيح مسلم ١/ ١٣.
(٢) ينظر: جامع التحصيل: (٥٨).

الحجَّ، أردتُ الحديثَ، فلقيتُ عبدَ الله بن عطاء، فسألته، فقال: سعد بن إبراهيم حدَّثني! فقال لي مالك بن أنس: سعد بالمدينة، لم يحجَّ العام، فرحلت إلى المدينة، فلقيتُ سعداً، فقال: الحديث من عندكم! زياد بن مِخْراقٍ حدثني، قال شعبة: فقلت أيشٍ هذا الحديث؟ بينا هو كوفي، إذ صار مدنياً، إذْ رجع إلى البصرة ـ قال أبو يحيى هذا الكلام، أو نحوه ـ قال: **فرجعت إلى البصرة** فلقيت زياد بن مخراق، فسألته؟ فقال: ليس هو من بابتك، قلت: حدِّثني به! قال: لا تريدُه! قلت: حدِّثني به، قال: حدثني شهر بن حوشب، عن أبي رَيْحانَةَ، عن عقبةَ! قال شعبة: فلما ذكر شَهْراً، قلتُ: دمَّرَ عليَّ هذا الحديث، **لو صحَّ لي مثلُ هذا الحديث، كان أحبَّ إلي من أهلي، ومالي، ومن الناس أجمعين**[(١)].

فهذه القصة ـ من جملة قصص كثيرة في هذا الباب ـ فيها دلالة بالغة على عناية الأئمة بهذه المسألة، وتكبُّدهم في سبيلها المشاقَّ العظيمة، بحيث لا يملك معها الناظر إلا أن يترحم عليهم، ويدعو لهم، وفي الوقت ذاته تطمئن نفسه إلى حد اليقين بما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ولقد بلغت عنايةُ الأئمة بهذه المسألة، بحيث لو قال قائل: إنه لا توجد مسألةٌ أوْلاها الأئمةُ من العناية مثلُ ما أوْلَوْا هذه المسألةَ، لم يكن مبالَغاً؛ ذلك أن الأئمة درسوا كلَّ راوٍ تقريباً، ودرسوا رواياتِه عن شيوخه، وبيّنوا المتصلَ منها والمنقطعَ، بل إنهم يدقِّقون في العبارات، حتى يقولون: فلانٌ رأى فلاناً ولم يسمع منه[(٢)]، ونحو هذه العبارات التي تدل على تدقيق

---

(١) الكفاية: (٤٠٠).

(٢) وهذا له أمثلة كثيرة، منها:

١ ـ قول يحيى بن معين في عيسى بن يونس: «قد رأى عيسى بن يونس أبا إسحاق، ولم يسمع منه شيئاً»، كما في رواية الدوري عن ابن معين ٣/ ٣١٣.

٢ ـ قول أبي داود عن طارق بن شهاب: «قد رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً»، كما في السنن ١/ ٦٤٤ ح(١٠٦٧).

٣ ـ قول أبي حاتم الرازي في الأعمش: «رأى أنس بن مالك يصلي، ولم يسمع منه» =

بالغ في تحقيق شرط الاتصال، ومن ثَمَّ حكموا على كثيرٍ من الأحاديث بالضعف بسبب الانقطاع.

ومِنْ ثَمَّ دققوا ـ أيضاً ـ في صِيَغِ الأداء، وكثُر الحديث عن التدليس والمدلسين، كُلُّ ذلك رغبةً في التحقق من ثبوت الاتصال من عدمه.

وكان من مظاهر عنايتهم بهذه المسألة: التصنيفُ فيما عُرف بـ«المراسيل»، والتي بيّنوا فيها ما بلغهم من كلامٍ في سماع الراوة من شيوخهم؛ إما بحثاً في ثبوت أصل السماع، أو في بيان انتفاء السماع في بعض الأحاديث، وهذا ظاهرٌ فيما سطَّره الحُفَّاظ: ابن أبي حاتم[1] والعلائي[2]، وأبو زرعة العراقي[3].

هذا فضلاً عن تلك الأسئلة المنثورة في كتب الرجال، والسؤالات، التي يُسأل فيها الأئمة عن سماع الرواة بعضهم من بعض.

لذا؛ فلا غرو أن يكون لإمامنا أبي عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللهُ اهتمامٌ وعنايةٌ بهذا الباب. كيف، وهو أحد أئمة زمانه، الذين أدركوا خطورة هذه المسألة في علم الرواية، وبلَغَه من جهود من سبقه من الأئمة في هذا الباب ما جعله يحثّ الخُطا للسير في ركابهم ـ وأنعِمْ به من ركاب! ـ فأبان بكلامه في هذا الباب عن اطِّلاع واسعٍ، وحفظ بالغ، فجزاه الله تعالى خيراً.

ويمكن أن أجلِّي جهود هذا الإمام في هذا الموضوع في ضوء المعالم الآتية:

= كما في الجرح والتعديل ٤/١٤٦.

(١) في كتابه: المراسيل. (٢) في كتابه: جامع التحصيل.

(٣) في كتابه: تحفة التحصيل في أحكام المراسيل.

وللمعاصرين جهود متفرقة في بحث مسائل السماع، والنظر في تطبيقات الأئمة، ومن أقوى ما وقفت عليه في هذا الباب كتابان:

الأول: «الاتصال والانقطاع» لشيخنا د.إبراهيم اللاحم، حفظه الله.

الثاني: «المرسل الخفي، مع تطبيقات على مرويات الحسن البصري» للدكتور حاتم الشريف.

وكلا الكتابين مطبوع.

أولاً: في بيان كتبه التي اعتنى فيها بهذه المسألة، وترتيبها حسب بروز هذه المسألة فيها:

١ ـ كتابه «فتح الباب»:

وهو أكثر كتبه على الإطلاق؛ إذ بلغت التراجم التي تحدث فيها عن هذا الموضوع قُرابةَ ثلاثمائة وأربعين ترجمة ـ كما بيّنتُ ذلك في الكلام على منهجه في كتابه[١]. وسيأتي ذكرهم في نهاية هذا المبحث.

وطريقته في هذا الموضوع في كتابه هذا، بإجمال[٢]:

أنه يذكر بعض شيوخ المترجم، وبعض تلاميذه، وغالباً ما يقتصر على اثنين منهما، وقد يقتصر على ذكر الشيوخ دون التلاميذ، وبالعكس، ونادراً ما يغفل ذكر ذلك. ولا ريب أن ذلك مفيد في بيان طبقات الرواة، وتمييز الرواة الذين تتشابه أسماؤهم.

ثم إنه ـ بعد ذلك ـ يتفنن في إيراد الصِّيغ لبيان طبيعة العلاقة بين الراوي وبين مَنْ روى عنه: هل هي علاقة رواية (تحديث)[٣]، أم سماع، أم مجرد إدراك، أم غير ذلك.

وهذه بعض الأمثلة التي تدل على تدقيقه في التعبير عن هذه العلاقة:

١ ـ في ترجمة أبي الحسن، علي بن أبي طلحة، قال: «عن ابن عباس **مرسل**، **سمع** قزعةَ بن يحيى، وأبا الوداك»[٤].

٢ ـ في ترجمة أبي الزناد، عبد الله بن ذكوان، قال: «**أدرك** عبد الله بن عمر، **وسمع** أنسَ بن مالك، وعبدَ الرحمٰن الأعرج»[٥].

٣ ـ وفي ترجمة شُريح بن الحارث (القاضي)، قال: «**أدرك** النبي ﷺ،

(١) في المبحث الثاني من الفصل الأول في هذا الباب.
(٢) وقد سبق تفصيل منهجه في ذكر النسب العلمي، في المبحث الثاني من الفصل الأول في هذا الباب.
(٣) سيأتي في حديثي عن أنواع الصيغ التي يوردها في هذا الباب أنه حدّث عنه روى عن...
(٤) الفتح: (١٨٣٤).
(٥) الفتح: (٣٠٠٤).

ولم يره، سمع عمرَ، وعلياً رضي الله عنهما»[١].

٤ ـ في ترجمة أبي القاسم، عبدة بن أبي لبابة، قال: «**حدّث** عن عبد لله بن عمر، **ولا يصح، سمع** من أبي سلمة، والقاسم بن مخيمرة»[٢].

٥ ـ في ترجمة موسى بن عبد الله الجهني: «**روى** عن أنس، **وسمع** مصعبَ بن سعد، وعامراً الشعبي»[٣].

٢ ـ كتابه: «معرفة الصحابة»:

وهو يلي كتاب «الفتح»، بل يضارعه[٤] في كثرة التراجم التي لها صلة في موضوع السماع.

وتركيزُه في الأعمِّ الأغلب متَّجه إلى ما يتعلق بإثبات الصحبة من عدمها للمترجم ـ لِمَا يترتب على ذلك من أحكام، كما بيّنتُ منهجه في ذلك، مفصّلاً في حديثي عن منهجه في كتابه[٥]، وإن كان يشير ـ في النادر ـ إلى بعض السماعات بين التابعين، وبين أصحاب التراجم[٦].

ويمكن أن أجملَ[٧] مظاهر عنايته بهذه المسألة في هذا الكتاب في ثلاثة معالم:

- **الأول**: عنايته بالنسب العلمي، وقد ظهر هذا في صورتين:

الأولى: أنه ينصُّ على إدراك المترجَم للنبي ﷺ، ورؤيته[٨]، وهذا

(١) الفتح: (٤١٧).
(٢) المرجع السابق: (٥٩).
(٣) المرجع السابق: (٣١٤٢).
(٤) وإنما قلت هذا؛ لأن الجزء الذي أحكم من خلاله على صنيعه لا يمثل سوى خمس الكتاب، كما بيّنت ذلك عند تعريفي بالكتاب في المطلب الأول من المبحث في الفصل الأول من الباب الأول.
(٥) في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.
(٦) ينظر: معرفة الصحابة، ترجمة الأسود بن سريع: (٨)، فقد نص على عدم سماع الحسن البصري، وعبد الرحمٰن بن أبي بكرة من الأسود.
(٧) مكتفياً في التفصيل والتوثيق بما كتبته عن منهجه في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.
(٨) وهذا التنصيص فيمن لم يشتهر؛ كالعشرة وغيرهم، ممن لا يختلف في صحبتهم، أو فيمن في صحبتهم خلاف.

أشرف ما يكون من النسب العلمي، وهو ثبوت الصحبة لأشرف الخلق ﷺ.

ومثال ذلك: قوله في ترجمة الأسود بن خلف بن عَبْد يَغُوث الزُّهري القُرَشي: «**أَدْرَكَ** النبيَّ ﷺ، **وسَمِعَ** منه أحاديثَ»[١].

الثانية: عنايته الواضحة بذكر من روى عن المترجم[٢]، وهذا كثير جداً.

ويبين ما يقع في ذلك من أوهام ـ أحياناً ـ في مسألة السماع[٣].

كما أنه ربما أشار إلى السماع بين الرواة عند ذكر مَنْ روى عن المترجَم[٤].

• **الثاني**: اهتمامه بذكر البلد التي نزلها الراوي، وهذا له أثرٌ في مسألة السماع بين الرواة الذين يروون عن الصحابي، وعلاقته بمسألة إمكان اللُّقِيِّ والسماع ظاهرةٌ جداً.

• **الثالث**: عنايته بمسألة السماع وتدقيقه في ذلك، وهذا ـ كما سبق ـ أخذ صورتين:

الصورة الأولى: عنايته بتحقيق صحبة المترجَم، ورؤيته للنبي ﷺ من عدمها، وهل أدرك النبيَّ ﷺ أم لا؟ فإن كان أدركه: هل رآه أم لا؟ لِمَا يترتب على ذلك من مسائل كثيرة لا تخفى، ولهذا أمثلة كثيرة؛ منها:

١ ـ قوله في ترجمة بَيْرح بن أسد الطَّاحي: «هاجر إلى النبي ﷺ، **أدركَ** وفَاتَه **ولم يره**»[٥].

٢ ـ قوله في ترجمة رَوْح بن زِنْباع بن سَلَامة الجُذَامي: «يُكْنى أبا زُرعةَ، عِداده في أهل مصر، أدرك النبيَّ ﷺ، **ولا تَصحُّ** له صحبة، ولأبيه

(١) معرفة الصحابة: (٥).

(٢) وقد ظهر لي ـ من خلال التتبع ـ أن هذا من القرائن التي اعتمدها ابن منده لإثبات الصحبة، كما بيّنت ذلك مفصلاً في الحديث عن منهجه.

(٣) سيأتي مزيد توضيح لهذه المسألة قريباً في بيان مظاهر عنايته بهذه المسألة من حيث العموم.

(٤) ينظر: ١، ٢، ٤، ٨، ١٠٨، ٣١٤، ٣٤٣، ٤٦٦.

(٥) معرفة الصحابة: (١٠٨).

زِنْباع رُؤية»[١].

٣ ـ قوله في ترجمة أوسط بن عمرو البجلي: «**أدرك** النبيِّ ﷺ **ولَمْ يره**، قدم المدينة بعد وفاته بعام»[٢].

٤ ـ في ترجمة الأحنف بن قيس التَّميمي، قال: «**أَدْرَكَ** النبيَّ ﷺ، **ودعا له، ولم يره**»[٣].

٥ ـ في ترجمة سويد بن غَفَلَةَ: «**أَدْرك** النبيَّ ﷺ، **وهاجر** إليه، **وأدْرَكَ دَفْنَ** النبيِّ ﷺ حين نَفَضُوا أيديَهم عنه، وذكر أنه وُلد عام الفيل»[٤].

الصورة الثانية: وهي أقل من سابقتها، وهي: عنايته بذكر مَن روى عن المتُرْجَم ـ الذي ذكر في الصحابة ـ وتنبيهه ـ على ندرة ـ على صحة السماع وعدمه بين المترجَم ومَن روى عنه[٥].

٣ ـ كتابه «الإيمان»:

وهذا الكتاب لم يذكر فيه إلا شيئاً يسيراً، وقد بلغت بالتتبع أربعة مواضعَ فقط[٦].

٤ ـ كتابه: «الرد على الجهمية»:

وهذا الكتاب هو أقلُّ كتبه ـ التي وقفت عليها ـ على الإطلاق في ظهور هذه المسألة فيه[٧]، إذ لم يذكر فيه سوى راوٍ واحد[٨].

٥ ـ كتابه: «شروط الأئمة»:

أما هذا الكتاب، فليس فيه شيء من كلامه، بل كلُّ ما فيه نقلٌ عن

---

(١) معرفة الصحابة: (٤١٢).
(٢) المرجع السابق: (٢).
(٣) المرجع السابق، رقم (١).
(٤) ينظر: المرجع السابق، رقم (٥٣٤).
(٥) وقد سبق قريباً الإشارة إلى تنصيصه في ترجمة الأسود بن سريع: (٨)، فقد نص على عدم سماع الحسن البصري وعبد الرحمٰن بن أبي بكرة من الأسود.
(٦) ينظر: ١/٢٤٨ ـ ٢٥١ ح(١٠٠ ـ ١٠٤)، ١/٢٥٦ (١١٠)، ١/٣١٩ ح(١٥٦)، ٣/١٢٠ ح(٩٣٢).
(٧) ولعل صغر حجم الكتاب أبرزُ هذه الأسباب؛ إذ لا تتجاوز صفحاته في النسخة المحققة ـ مع كبر حرف الكتاب ـ (٦٨) ثمانياً وستين صفحة.
(٨) هو كلامه عن عدم سماع الضحاك بن مزاحم من ابن عباس.

الإمام علي بن المديني، كما تقدم في المبحث السابق من هذا الفصل.

أما بقية كتبه ـ التي وقفت عليها ـ فقد خلت من ذلك.

ثانياً: مظاهر عنايته بهذه المسألة من حيث العموم، والتي يمكن إيضاحها في الآتي:

١ ـ اهتمامه الشديد بالتنصيص على طبيعة العلاقة بين الراوي وبين مَنْ روى عنه: هل هي علاقة سماع، أم إدراك، أم أنها رواية وتحديث لا لُقِيّ فيه ولا إدراك، أم هو ـ أي: الرواية والتحديث ـ بإدراك دون لُقِيّ، وقد تقدمت الإشارة ـ قريباً ـ إلى بعض الأمثلة من كتبه.

٢ ـ تعقّب السماعات، أو الإدراكات التي يذكرها عن بعض الأئمة، ولهذا أمثلة كثيرة؛ منها:

أ ـ قوله في ترجمة بشير بن الحارث من معرفة الصحابة: «ذكره عبدُ بن حُميد فيمن أدرك النبيَّ ﷺ، **وهو وَهمٌ**، وعِداده في التابعين»[(١)].

ب ـ قوله في ترجمة دُخَان، أبي شعبة الهُذَلي: «**لا تصح** له رؤيةٌ، ولا صحبةٌ، وفي إسناد حديثه وهم»[(٢)].

ج ـ قوله في ترجمة عبدة بن أبي لبابة: «حدث عن عبد الله بن عمر، **ولا يصح**»[(٣)].

د ـ قوله عن إسناد رواه ابن أبي ليلى عن معاذ: «**لا يصح** سماعه من معاذ»[(٤)].

وقد أكثر في كتابه «معرفة الصحابة» ـ بالذات ـ من تبيين ما وقع من أوهام في هذه المسألة، إما بنفسه، أو بما ينقله عن غيره من الأئمة[(٥)].

---

(١) معرفة الصحابة: (٧٠).
(٢) المرجع السابق: (٣٤٤).
(٣) الفتح: (٥٩).
(٤) الإيمان ١/٢٥٦ ح(١١٠).
(٥) ينظر مزيد من الأمثلة، بأرقام التراجم الآتية من «المعرفة»: ٣، ٢٦، ٣٠، ٤٥، ٥٠، ٦٩، ٧٨، ٨١، ٩٠، ١٠١، ١١١، ١٢٣، ١٣١، ١٤١، ١٥٠، ١٦٠، ١٧٣، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٤، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٩، =

٣ ـ من مظاهر عنايته بهذه المسألة: تعليقه على ما يقع في الأسانيد مما له صلةٌ بهذه المسألة، وهذا قليل جداً، ومن الأمثلة التي وقفتُ عليها في كتبه المطبوعة:

الأول: قوله ـ في تعليقه على حديث رواه زيد بن أسلم عن جابر رضي الله عنه ـ: «وزيد بن أسلم أدرك زمان جابر بن عبد الله، وروى عن الشَّعبي، عن جابر مثله»[(١)].

الثاني: قوله ـ في تعليقه على حديث رواه قتادة عن ابن المسيب، وعكرمة، عن ابن عباس، وهو أحد طرق حديث وفد عبد القيس ـ: «وقال[(٢)] قتادة في هذا الحديث: حدّثني غير واحد **لقي الوفد**، يدل على أنه سمعه من جماعة»[(٣)].

٤ ـ من مظاهر عنايته بمسألة السماع: نقلُه لكلام الأئمة في هذا الباب.

وأكثر ما وقع له ذلك في كتابه «شروط الأئمة»، وخاصةً فيما نقله عن الإمام علي بن المديني رحمه الله ـ كما تقدم ـ وأما غيره من الكتب، فهو نادرٌ جداً، كما سيتبين بالتفصيل من الجدول الآتي بعد قليل.

ثالثاً: بيان مراده بالصيغ التي يوردها في هذا الباب:

يحسُن ـ في البداية ـ أن أذكر مجموع الصيغ التي استخدمها الإمام ابن منده في هذا الباب، ثم بعد ذلك أوضِّح مرادَه بها حينما يذكرها:

١ ـ روى عن، حدث عن، روى عنه.

= ٣١٣، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٧٥، ٤٠٠، ٤١٠، ٤٢٢، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٥٠، ٤٦٣، ٤٧٥، ٤٨٤، ٤٩٧، ٥٠٥، ٥١١، ٥٢٠، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٥٨، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٧، ٥٨٨، ٥٩٣، ٦٠٤، ٦١٨، ٦٢٥، ٦٣٤، ٦٤٥، ٦٥٠، ٦٦٤، ٦٧٢.

(١) كتاب التوحيد ٣/٥٨ ح(٤٢١).

(٢) كذا في المطبوع، ولعل الأجود أن يقال: «وقول قتادة...».

(٣) كتاب الإيمان ١/٣١٩ ح(١٥٥).

٢ ـ سمع، لم يسمع.

٣ ـ قرأ على فلان.

٤ ـ أدرك.

٥ ـ لم يرَ، رأى.

٦ ـ سأل فلاناً.

٧ ـ روى عن فلان، مرسلٌ.

٨ ـ الألفاظ النادرة[1].

أولاً: قوله: (روى عن، حدث عن[2]، روى عنه):

هذه ألفاظ ثلاثة يطلقها ابن منده: ـ وهي بمعنى واحد ـ ويريد بها صورةَ الرواية بين الراوي ومَنْ روى عنه، ولا يريد بها أنها دالةٌ على السماع.

وأمثلة هذا لا تكاد تُحصى كثرةً، وهي من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى تمثيل، إذِ استعمالها بهذا الاصطلاح مشهور ومعروف عند الأئمة رحمهم الله تعالى.

ومما يؤيد أنه لا يراد بها الاتصالُ: أن ابن منده يذكر هذه الصِّيَغَ مع صِيَغٍ أخرى توضح مراده. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قوله في ترجمة عبد الكريم بن مالك الجَزَرِي: «**أدرك** أنس بن مالك، **وروى** عن سعيد بن جبير وعكرمة»[3].

٢ ـ قوله في ترجمة موسى بن عبد الله الجهني: «**روى** عن أنس، **وسمع** مصعب بن سعد، وعامراً الشعبي»[4].

---

(١) وشرطي في هذه الألفاظ ألا تدخل دخولاً تحت أحد الألفاظ السابقة دخولاً ظاهراً، ومرادي بالندرة هنا التي لم يستخدمها سوى مرةٍ أو مرتين.

(٢) وقد تتبعت ألفاظه، فلم أره جمع بين لفظة: روى عن، وحدث عن في سياق واحد، مما يدل على تساويهما عنده.

(٣) الفتح: (٣٢٤٧).

(٤) المرجع السابق: (٣١٤٢).

وربما أطلق ابن منده كلمة (روى عن، أو حدث عن) مريداً بها عدمَ السماع، ولكن هذا لا يفعله ـ مع قلته ـ إلا بقرينة، ومن ذلك:

١ ـ قوله في ترجمة عبدة بن أبي لبابة: «حدث عن عبد الله بن عمر، ولا يصح، **سمع** من أبي سلمة، والقاسم بن مخيمرة»[(١)].

٢ ـ قوله في ترجمة أبي القاسم مولى النبي ﷺ: «**حدّث عن النبي** ﷺ **مرسلاً**»[(٢)].

ومما يؤيد أنه لا يفعل ذلك إلا بقرينة: الأمثلة الآتية:

١ ـ قوله في ترجمة حبان بن مهير: «**حدث عن** أنس بن مالك، **وسمع** محمد بن سيرين»[(٣)].

٢ ـ قوله في ترجمة أبي جعفر، شهاب ـ رجل من عبد القيس ـ: «**حدّث عن** عمر، **سمع** علياً»[(٤)].

ثانياً: قوله: (سمع، لم يسمع):

هاتان اللفظتان استعملهما ابن منده على طريقة الأئمة لإثبات السماع بين الراوي ومَنْ روى عنه، أو نفيه عنه.

وهما أكثر عباراته استعمالاً في هذا الباب، وفيما سبق من الأمثلة ما يغني عن التمثيل.

ومِمَّا يتصل بقوله: (لم يسمع)، قوله ـ على ندرة ـ: (وفي سماعه من فلان نظر) فلم أقف له سوى على مثال واحدٍ، قال فيه هذه العبارة، وهو قوله في ترجمة جُويبر بن سعيد الأزدي البلخي: «يروي عن ابن عباس، وابن عمر، وزيد بن أرقم، **وفي سماعه منهم نظر**»[(٥)].

---

(١) الفتح: (٥٩).
(٢) المرجع السابق: (٩٨)، وينظر مزيد من الأمثلة: الفتح: (٥٧٠، ٢١٦٦، ٢٥٨٠، ٤٠٦١).
(٣) المرجع السابق: (٩٨١).
(٤) المرجع السابق: (١٤٤٦)، وينظر مزيد من الأمثلة: الفتح: (٣٦٧٣، ٤٣٣٦).
(٥) المرجع السابق: (٢٢).

ولا ريب أن قوله: (فيه نظر) ليست كقوله: (لم يسمع)؛ لأن قوله: (فيه نظر) تشكيك معه ميلٌ إلى النفي، بعكس دلالة (لم يسمع).

ثالثاً: قوله: (قرأ على فلان):

هذا اللفظة استعملها ـ أيضاً ـ لإثبات السماع بين الرواة، لكن اختص تعبيره بهذه اللفظة في التلاميذ الذين أخذوا عن شيوخهم القرآنَ الكريم. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قوله في ترجمة محمد بن أحمد بن عبد الوهاب المقرئ: «**حدث** عن جعفر بن عبد الله بن الصباح، ومحمد بن عبد الرحيم بن شبيب، **وقرأ عليهما القرآن** فيما ذكر»[(١)].

٢ ـ قوله في ترجمة أبي الزعراء المقرئ: «حدث عن أبي عمر بن حفص بن عمر الدُّوري، والمقرئ، **وقرأ عليه القرآن**»[(٢)].

رابعاً: لفظة: (أدرك):

هذه اللفظة ـ كما هو معروف ـ يعبِّر بها الأئمة ـ ومنهم ابن منده ـ ويريدون بها إدراكَ الزمان، وعدم حصول السماع، **هذا هو الأصل**. والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، ومن ذلك:

قوله في ترجمة أبي الزناد، عبد الله بن ذكوان: «**أدرك** عبد الله بن عمر، **وسمع** أنس بن مالك، وعبد الرحمٰن الأعرج»[(٣)].

فقوله: أدرك ابن عمر، وسمع أنساً، فهو دليل واضح على أن الإدراك ـ في الأصل ـ لا يدل على السماع، ولهذا كان ابن منده لا يحتاج أن ينصَّ على نفي السماع في كلِّ موضع، بل يقول: أدرك فلاناً، أو أدرك زمان فلان[(٤)].

---

(١) الفتح: (١٥٣).

(٢) المرجع السابق: (٣٣٨)، وينظر مزيد من الأمثلة: الفتح: (٩٦ [هنا حدد نوع القراءة التي أخذها عن شيخه، وأنها قراءة ورش]، ١٩٣٥).

(٣) المرجع السابق: (٣٠٠٤).

(٤) ينظر بعض الأمثلة: الفتح: (١٣٠٥، ٢٧٣٥، ٤١٩٨).

فإن كان إدراكُه يوهمُ السماعَ نفاه، وظهر هذا في المخضرَمين، فيقول في حق أحدهم: أدرك الجاهلية، ثم يسوق عبارةً تدل على عدم سماعه من النبي ﷺ. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قوله في ترجمة التابعي المشهور عمرو بن ميمون الأودي: «أدرك الجاهلية، وسمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه»[(١)].

فقوله: أدرك الجاهلية، ثم إثباته لسماعه من عمر، فهو إشارة واضحة لعدم سماعه من أبي بكر الصديق، فضلاً عن النبي ﷺ.

٢ ـ قوله في ترجمة شريح القاضي: «**أدرك** النبيَّ ﷺ **ولم يره، سمع** عمر، وعلياً رضي الله عنهما»[(٢)].

فإن كان أدرك، وسمع فإنه ينصُّ على ذلك، وهذا نادر[(٣)]، ولم أقف إلا على مثال واحد؛ وهو قوله في ترجمة محمد بن علي النقاش: «أدرك أبا عبد الرحمٰن النسائي، وسمع منه»[(٤)].

والحاصل: أن الاستعمال المطَّرد لكلمة: أدرك، هي إدراك الزمن، وعدم السماع، ولا يلتزم نفي السماع لظهور استعمالها في ذلك.

وقد يؤكد نفي السماع إن كانت العبارة قد توهم ذلك، أو يثبته ـ في النادر ـ كما سبق بيان ذلك بالأمثلة.

وهاهنا تنبيهان حول هذه اللفظة:

الأول: أحياناً يتوسع ابن منده في التعبير عن زمن الإدراك؛ كقوله: أدرك زمان فلان ـ كما أشرت إلى ذلك آنفاً ـ، ومن ذلك:

---

(١) الفتح: (٤١٩٦).

(٢) المرجع السابق: (٤١٧)، ينظر مزيد من الأمثلة في المواضع التالية من «الفتح»: (٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ١٢٧٧، ١٤٣٨، ٢٧٣٤، ٤١٩٨).

(٣) وسبب ندرتها ظاهر، هو اكتفاء الأئمة في التعبير بلفظة (أدرك) على عدم السماع، مع إدراك الزمان.

(٤) المرجع السابق: (١١٩٨).

قوله في ترجمة أبي طلحة، ميمون ـ هكذا مهملاً ـ: «أدرك زمان عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ»(١).

وهي ـ عند التأمل ـ لا تخرج عما سبق، لكنها توحي بعدم ضبطٍ لوقت الإدراك: هل أول زمان المذكور أم آخرُه، والله أعلم.

الثاني: أنه كما يتوسع في التعبير عن الزمان، فإنه كذلك يُوسِّعُ العبارة فيمن أدركهم المترجَم من الشيوخ، فيذكر بعضَهم، ويُبهم الآخرين، ومن ذلك:

١ ـ قوله في ترجمة إبراهيم بن أبي عبلة العُقيلي: «**أدرك جماعةً من الصحابة**؛ منهم: أنس بن مالك، وواثلة بن الأسقع، **وغيرهم**»(٢).

٢ ـ قوله في ترجمة أبي الحارث إسحاق(٣): «**أدرك رجلاً من الصحابة**»(٤).

خامساً: قوله: (لم ير، رأى):

أما لفظة (**لم ير**)؛ فهي صريحة في نفي اللُّقِيِّ، ويكاد ينحصر استخدام ابن منده لها في شأن من ذُكر له إدراكٌ للنبي ﷺ ولم تكن له رؤيةٌ، وقد تقدمت أربعة أمثلة ـ قريباً ـ في ترجمة شريح، وبيرح، وأوسط بن عمرو البجلي، والأحنف بن قيس.

وأما لفظة (**رأى**)، فمن المعلوم أن هذه اللفظة تطلق ويراد بها **لُقِيُّ**(٥) التلميذ للشيخ.

وقد أفاض أهل الاصطلاح في هذه المسألة عند حديثهم عن معرفة

(١) الفتح: (٤٠٥٤)، وينظر بقية الأمثلة: الفتح: (١٤٣٨، ٢٧٣٤)، كتاب التوحيد ٣/٥٨ ح(٤٢١)، معرفة الصحابة: (٤١١).
(٢) المرجع السابق: (١٤١).
(٣) هكذا مهملاً.
(٤) المرجع السابق: (٢١٢١).
(٥) والتعبير باللقي ليشمل المبصر والكفيف.

الصحابة، وعن معرفة التابعين بالذات، حينما تكلموا في ثبوت وصف التابعي: هل يكفي فيه الرؤية، أم لا؟ وهو متصلٌ باختلافهم في حدِّ الصحبة[١].

ومن خلال النظر في صنيع كبار الأئمة ـ كما في كتب المراسيل ـ يتبين أنهم لا يُثبتون سماعاً بمجرد الرؤية، فليس كلُّ من رأى، فقد صحّ له السماع[٢]، والأمثلة على هذا كثيرة؛ منها:

١ ـ قول ابن المديني عن الحسن البصري: «الحسن **رأى** أم سلمة، **ولم يسمع** منها، وكان صغيراً»[٣].

٢ ـ قال الإمام أحمد: «عمران بن عمير. وقد **رآه** شعبة، **ولم يسمع منه**، . . .، وجواب التيمي **رآه** سفيان، **ولم يسمع** منه شيئاً»[٤].

٣ ـ قول أبي حاتم عن إبراهيم النخعي: «**رأى** أبا جُحيفة، وزيدَ بن أرقم، وابنَ أبي أوفى ـ يعني: عبد الله ـ **ولم يسمع منهم**»[٥].

والمقصود من إيراد هذه الأمثلة التأكيدُ على ما تقدم من مجرد الرؤية لا يَثبُت بها سماع.

وأبو عبد الله ابن منده ـ وهو يعبر بهذا اللفظ ـ جارٍ على طريقة الأئمة، ويؤكد هذا من كلامه هذه الأمثلةُ:

١ ـ قوله في ترجمة الزهري: «**سمع** جابرَ بن عبد الله، وأنسَ بن مالك، وسهلَ بن سعد، والسائبَ بن يزيد، **ورأى** عبد الله بن عمر، وروى عنه حديثين»[٦].

---

(١) وهذا مبسوط في مبحثَيْ معرفة الصحابة، ومعرفة التابعين من كتب المصطلح.

(٢) وليس للبحث صلةٌ بمدى الاحتجاج بهذا النوع من العلاقة، وهل لها حكم المتصل أم لا؟ وهل يثبت بها وصف التابعية أم لا؟ فالغرض هنا تحرير مراد ابن منده بهذه اللفظة، وكيف استخدمها، وما مراده بها؟

(٣) العلل لابن المديني: (١٠٤). تأكد من طبعة أبو قريص.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ١/٤٧١.

(٥) المراسيل: (٩).

(٦) الفتح: (٦٧٥).

٢ ـ قوله في ترجمة خلف بن خليفة الأشجعي: «**رأى** عمرو بن حُريث، **وسمع** محارب بن دِثار»[(١)].

٣ ـ قوله في ترجمة ابن إسحاق ـ صاحب السيرة ـ: «**رأى** القاسم بن محمد، **وسمع** الزهريَّ، ونافعاً مولى ابن عمر»[(٢)].

ففرق في هذه الأمثلة بين الرؤية والسماع، وهذا ظاهر.

وثمة لفظةٌ، هي بمعنى **(رأى)**، لم يستعملها سوى مرتين؛ وهي قوله: **(شهد)**، حيث قالها في ترجمة أبي دكان[(٣)]، وأنه شهد عبد الله بن عامر[(٤)]، وفي ترجمة أبي طالب الجديدي[(٥)]، وأنه شهد الحسن[(٦)].

سادساً: لفظة: (سأل فلاناً):

وهي صريحة في السماع كما هو ظاهر، وقد استعملها ابن منده في إثبات السماع، وهو من التدقيق في بيان كيفية ثبوت السماع.

وقد استعملها في إثبات الصحبة، وفي غير ذلك. ومن الأمثلة:

١ ـ قال في ترجمة الأسود الحبشي رضي الله عنه: «سأل النبيَّ ﷺ»[(٧)].

٢ ـ قوله في ترجمة مهاجر التميمي: «سأل عبد الله بن عباس»[(٨)].

---

(١) الفتح: (٣٠٠).
(٢) المرجع السابق: (٦٧٩).
(٣) لم أقف له ـ بعد البحث ـ على ترجمة.
(٤) المرجع السابق: (٢٧٠٦).
(٥) جهدت في البحث عن ترجمة لأبي طالب، فلم أظفر بشيء، وكان ذلك مهمّاً في ضبط نسبته، هل هي: بفتح الجيم، وبالياء الساكنة، المثناة من تحتها، بين الدالين المهملتين ـ وهي نسبة إلى سكة الجديد ببخارى ـ أم هي: بضم الجيم، وفتح الدال المهملة، وبعدها ياء تحتها نقطتان، ودال مهملة ـ نسبة إلى جديد بن حاضر بن أسد؟ فعسى الله أن يأتي بفتح من عنده.
ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٢٦٤، وتوضيح المشتبه ٢/ ٢٥٣.
(٦) الفتح: (٤٠٨٩).
(٧) معرفة الصحابة: (١٩)، وينظر: (٢٠).
(٨) الفتح: (١٨٢٢)، وينظر مزيد من الأمثلة: (٤٦٦، ٥٢٩ [حدد نوع السؤال، وأنه سأل أبا هريرة عن السهو]، ٥٧١، ٤٠٢٠، ١٦٨٠، ٣١٢٢، أثناء ترجمة ٢٧٤٣).

سابعاً: لفظة: (روى عن... مرسل):

وهذه اللفظة صريحة ـ أيضاً ـ في التعبير عن الانقطاع بين الراوي ومَنْ روى عنه، وهو في ذلك جارٍ على طريقة الأئمة الذين يعبرون بهذه اللفظة.

ومن الأدلة على ذلك: تصرُّفه ـ في سياق هذه اللفظة ـ أثناء التراجم، ويوضح ذلك قوله في ترجمة علي بن أبي طلحة: «عن ابن عباس **مرسل**، **سمع** قزعة بن يحيى، وأبا الوداك»[١]، فقد فرّق بين روايته عن ابن عباس، وبين روايته عن قزعة[٢].

ثامنًا: ألفاظه النادرة[٣] في هذا الباب:

اللفظ الأول: **قديم**:

ولم يطلق ابنُ منده هذا اللفظ ـ فيما وقفتُ عليه ـ إلا في موضعٍ واحدٍ مقروناً بلفظة أخرى توضِّحُ مرادهُ بها، وهو قوله ـ عقب حديثٍ رواه من طريق عبد الله بن بريدة، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ـ: «وابن بريدة قديم، **أدرك** علي بن أبي طالب»[٤].

وهو يريد بذلك ـ كما هو ظاهر ـ أن **يقوّي** سماع ابن بريدة المولود سنة (١٥)، والمتوفى سنة (١٠٥)، وقيل: (١١٥)[٥] من أبي موسى رضي الله عنه (ت: ٥٠)، وقيل: بعدها[٦]؛ لكون ابن بريدة أدرك علياً رضي الله عنه (ت: ٤٠).

---

(١) الفتح: (١٨٣٤).
(٢) ينظر أمثلة أخرى لتعبيره بهذه اللفظة: المعرفة: (٤١٨)، الفتح: (٩٨، ٣٧٤، ٤٧٥، ٥٠٣، ٥٣٣، ٥٧٠، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ٢١٣٢، ٢٢١٦، ٢٥٨٠، ٢٦١٢، ٢٩٤٩، ٣٠٠١، ٣٢٧٣، ٣٤٨٧، ٤٠٦١).
(٣) بيّنت مرادي بالندرة قريباً.
(٤) كتاب التوحيد ٢/ ١٩٣ ح(٣٤٧).
(٥) سير أعلام النبلاء: ٥/ ٥٠، التقريب: (٣٢٢٧).
(٦) التقريب: (٣٥٤٢).

اللفظ الثاني: **خدم فلاناً:**

وهذا اللفظ لم يطلقْه ابن منده ـ فيما وقفتُ عليه ـ إلا في موضع واحدٍ، في ترجمة رجاء بن نوح البلخي: «**خدم** سفيان الثوري سبع سنين»[(١)].

وغني عن البيان أن هذه اللفظة دالةٌ بوضوح على سماعه من شيخه.

اللفظ الثالث: **زامل فلاناً؛ أي: صحبه:**

ولم يطلقه ـ فيما وقفتُ عليه ـ إلا في ترجمة علي بن حبيب البلخي، حيث قال: «كان زامَلَ حمَّادَ بن سلمة من البصرة إلى مكة»[(٢)].

وهي كالصريحة في ثبوت السماع كما هو ظاهر.

اللفظ الرابع: **قول الراوي: (كنت مع فلان):**

وهذا اللفظ لم يورِدْه ابن منده سوى مرتين، في ترجمة كلٍّ من:

١ ـ أبي عبد الله الأَسدي: «قال: كنت مع أبي الدرداء، روى حديثه موسى بن عبيدة، عن ابن شهاب الزهري، **عنه**»[(٣)].

٢ ـ أبي بكر ابن أبي شيخ السَّهمي، حيث ساق بإسناده من طريق: «**يعقوب بن أبي عباد**، ثنا نافع بن عمر، عن أبي بكر ابن أبي شيخ، قال: كنت مع سالم[(٤)]، رواه ابن أبي الوزير وغيره، عن نافع بن عمر نحوه، **وقال أبو سلمة موسى بن إسماعيل، ويزيد بن هارون**، عن نافع بن عمر، عن ابن أبي موسى، عن سالم، عن أبيه، **وقال أبو هشام المخزومي**، عن نافع بن عمر[(٥)]، عن بكر بن موسى، عن سالم، عن أبيه»[(٦)].

---

(١) الفتح: (١١٤٧).
(٢) الفتح: (١٩٣٩).
(٣) المرجع السابق: (٤٢٧٣).
(٤) هو ابن عبد الله بن عمر.
(٥) في المطبوع: نافع، عن عمر، وهو تصحيف.
(٦) الفتح: (١٠٥٦).

وهو ـ كما يُلحظ ـ لم يحكِه من حُرِّ لفظه، بل هو يحكي ما وقع في الرواية، وهذا يحتمل ـ في نظري ـ أحدَ أمرين:

الأول: إما أنه أراد بذلك أن يعين طبقة الراوي، وخاصة أن اللفظة أطلقها في حقّ راويين مغمورين، كما تبين.

الثاني: أنه ـ مع الحكاية ـ فهو يريد بذلك إثبات السماع، وهذا ليس ببعيد.

إلا أن الاحتمال الأول ـ في نظري ـ أقرب؛ لأنه حكى في الترجمة الثانية اختلافاً في سماعه من سالم ـ كما تبين من سياقه للإسناد ـ وهذا منه إشعار للقارئ بأن هذا غاية ما وقفت عليه في مسألة السماع في هذه الترجمة، وكأنه يحيل القارئ على ما نقله له، فإن شاء، فليبحث حتى يتبين له الأمر، والله أعلم.

اللفظ الخامس: صلى إلى جنب فلان:

ولم أره استعمل هذه اللفظة سوى مرةٍ واحدة في ترجمة أبي بكر بن الورد، فقال عنه: «صلى إلى جنب ابن عمر»[1].

وهذه اللفظة قطعيةٌ في اللُّقِيِّ، بَلْهَ الإدراك، وهي وإن كانت ليست صريحةً في السماع، لكنها تدلُّ عليه بقوة، إذْ يبعُد أن يصلي أحدٌ إلى جانب هذا الإمام الجليل[2] ـ أعني: ابنَ عمر ـ ولا يسمع منه، والله أعلم.

اللفظ السادس: أدرك فلاناً، وعن فلان بالكتب:

واللفظ المقصود بالذكر هنا، هو قوله: (وعن فلان بالكتب)، ولم يذكر هذا ـ فيما وقفت عليه ـ إلا في ترجمة أبي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج، حيث قال: «أدرك عبدَ الله بن النعمان، وعن ابن أبي عاصم بالكتب»[3].

---

(١) الفتح: (١٠٥١).

(٢) وهذا الكلام يصدق على كل من عرف بحمل العلم وروايته.

(٣) المرجع السابق: (١١٨٩).

وقد حاولت جاهداً أن أقف على ترجمة أبي بكرٍ هذا؛ لأعرف طبقته، وطبيعة العلاقة بينه وبين ابن أبي عاصم، فلم أستطع، إلا أن يكون أبا بكر المروذي ـ صاحب الإمام أحمد ـ فإن اسمه أحمد بن محمد بن الحجاج[1]، والله أعلم.

❖ ❖ ❖

(١) تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤/٤٢٣، طبقات الحنابلة ١/١٣٧، سير أعلام النبلاء ١٣/١٧٣.

الفَصْلُ الثَّالِث

دراسة الرواة
الذين تكلم فيهم جرحاً وتعديلاً

المبحث الأول: الرواة الذين تكلم فيهم، وهم من رواة «الستة»

المبحث الثاني: الرواة الذين تكلم فيهم من غير رواة «الستة»

المبحث الأول

الرواة الذين تكلم فيهم، وهم من رواة الستة

لم تخلُ عامةُ كتب ابن منده رَحِمَهُ اللهُ من كلامٍ في الرواة، وهذا ليس بغريب على إمامٍ مطلعٍ مثله.

وقد كان حكمه على الرواة ـ بعد التتبع ـ ينحصر في طريقتين:

❐ الطريقة الأولى:

حكمٌ عام على طبقةٍ كاملة من الرواة، كونهم من الثقات، أو ممن يحتج الأئمة بحديثهم، أو كونهم مشاهيرَ[١]، ونحو هذه العبارات، وعكس هؤلاء: ككونهم من المعروفين بوضع الأحاديث، أو طبقة متوسطة: كمن وقع في حديثهم أخطاء وأوهام، فَقَبِلَ حديثُهم أئمةٌ، وردّهم آخرون.

ولم يفعل ذلك ـ أعني حكمه على الطبقات ـ إلا في رسالته في فضل الأخبار، والمعروفة بـ«شروط الأئمة»[٢].

قال رَحِمَهُ اللهُ بعد أن فرغ من بيانِ أحوال نَقَلَةِ الآثار والسنن من جهة الفهم، أخذ في بيان مرتبهم ومنازلهم من جهة الإتقان والضبط، وقسّمهم إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: طبقةٌ «**مقبولة باتفاق**، وهم على رُتَبٍ ومنازلَ، فليس الحافظ المتقن، المؤدي كما سمع، كالمؤدي على المعنى، الواهم في بعض ما يؤدي ويحدِّث، ولا المؤدي الثقة من كتابه ـ ممن لا معرفة له بما يؤدي ـ كالحافظ المتقن»[٣].

(١) مع أن الشهرة لا تعني توثيقاً ـ كما هو ظاهر ـ فقد يشتهر الراوي الكذاب أكثر من شهرة بعض الثقات.

(٢) سيأتي الحديث عنها بالتفصيل ـ إن شاء الله ـ في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثاني.

(٣) شروط الأئمة (٣٢).

الطبقة الثانية: طبقةٌ «قبِلَها قومٌ، وتركها آخرون؛ لاختلاف أحوالهم في النقل والرواية»[١].

الطبقة الثالثة: طبقةٌ «متروكةٌ، وهم على مراتبَ في الضعف، فليس الواهم المخطئ الذي دخل الوهمُ والخطأُ عليه من سوء حفظه، أو علةٍ لَحِقَتْه، فتُرِكَ حديثُه لكثرة اضطرابه فيها كالمتهم، ولا المتهمُ منهم كالمصرح بالكذب والوضع»[٢].

ثم انتقل بعد هذا العرض المجمل لهذه الطبقات إلى حديثٍ مفصّل عن الطبقة الأولى ـ المقبولة باتفاق ـ واستطرد كثيراً في الحديث عن هذه الطبقة، بحيث استغرق كلامُه فيها قريباً مِنْ نصف الرسالة[٣].

وقد وصفهم رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «هم أئمةُ الدين، وحُفَّاظُه، الذين تقدم ذكرهم وصفتهم، وإليهم انتهى علم الأسانيد، وبهم تلزم الحجة على من خالفهم، ويقبل انفرادهم؛ إذ كانوا المقدَّمين في عصرهم لمعرفتهم بما جاء عن الرسول ﷺ، ثم عن الصحابة بعده، وعن التابعين ومَنْ بعدَهم بإحسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم!»[٤]، ثم سمّى قرابة **مائتي** إمام ممن يدخلون تحت وصف الطبقة الأولى[٥].

وسمّى **سبعة عشر** راوياً مِمَّن يشملهم وصف الطبقة الثانية[٦].

وسمّى **تسعةً وأربعين** راوياً مِمَّن يشملهم وصف الطبقة الثالثة[٧].

ثم أتبع هذه الطبقات الثلاث بذكر جملة من الرواة اشتهروا بوضع الأسانيد، وقد مثّل بسبعة من الرواة[٨]، علماً بأنه لم يفرد هؤلاء بطبقة مستقلة، بل ذكرهم تبعاً للطبقة السابقة، إلا أنه ميّزهم بقوله ـ بعد فراغه من الطبقة الثالثة ـ: والمشهورون بوضع الأسانيد والمتون... ثم ذكرهم»[٩].

---

(١) شروط الأئمة (٣٢).
(٢) المرجع السابق (٣٢).
(٣) من ص(٣٢ ـ ٦٨).
(٤) المرجع السابق (٣٢).
(٥) المرجع السابق (٤٤ ـ ٦٨).
(٦) المرجع السابق (٦٨ ـ ٧١).
(٧) المرجع السابق (٧٤ ـ ٨٠).
(٨) ينظر: المرجع السابق (٨١).
(٩) المرجع السابق (٨١).

ومن المعلوم أن هذه الطريقة في الحكم لا يمكن أخذ حكم ابن منده منها على وجه الدقة؛ لأن من المقطوع به أن من سمّى من رواة كل طبقة ليسوا على درجة واحدةٍ في الحفظ والإتقان.

ولا يخفى أن مثل هذا لا يصح التعويل عليه؛ لأن ابن منده أشار في تعريفه في الطبقة الأولى ـ على سبيل المثال ـ إلى أن هذه الطبقة، مع كونها **مقبولة باتفاق**، إلا أنه نصّ على أنهم على رُتَبٍ ومنازلَ، فليس الحافظ المتقن، المؤدي كما سمع، كالمؤدي على المعنى، الواهم في بعض ما يؤدي ويحدث، ولا المؤدي الثقةُ من كتابه ـ ممن لا معرفة له بما يؤدي ـ كالحافظ المتقن(١).

ولهذا نجده ذكرَ في هذه الطبقة أناساً لا يختلف اثنان لهما أدنى اشتغال بهذا العلم الشريف، أن ذكرهما في طبقة واحدة فيه نظرٌ بيِّن. ومن الأمثلة:

أنه ذكر فيها ـ من أهل المدينة ـ: الزهري، مع شريك بن عبد الله بن أبي نَمِر(٢)!

وذكر في الطبقة التي تلي طبقة الزهري مِن حيثُ الزمن: مالك بن أنس، وفُليح بن سليمان(٣)!

وذكر من ثقات أهل البصرة الذين احتج الأئمة بحديثهم: يحيى القطان مع محمد بن بكر البرساني(٤)!

وهذه مجرد أمثلة توضح أن الاعتماد على أحكامه العامة لا يصح!

❑ **الطريقة الثانية:**

وهي حكمه الذي ينص فيه على رأيه في الراوي جرحاً أو تعديلاً،

---

(١) ينظر: شروط الأئمة (٣٢).

(٢) وشريك لا يختلف اثنان أنه لا يقارب الزهريَّ في جلالته وإتقانه، كما يتضح من ترجمة شريك من تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩٦.

(٣) والجمهور على تضعيفه، كما يتبين من ترجمته في تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧٢.

(٤) ويحق للناظر أن يقول عندما يقرأ ترجمة البرساني ـ من تهذيب التهذيب ٩/ ٦٧ ـ أن يقول: وأين البرساني من القطان؟!

وهي المقصودة بهذه الدراسة في هذا الفصل، وهي التي يجزم الباحث فيها بحكم الناقد على الراوي، وعليها تبنى الدراسة الدقيقة، ومناقشة ما يحتاج إلى مناقشة في كلامه من خلال مقارنة كلامه بكلام بقية النقاد، وهذا أوان الشروع في المقصود.

١ ـ أحمد بن أزهر بن منيع[(١)] (... ـ ٢٦١[(٢)]) [س، ق]:

قال ابن منده: «**أبو الأزهر، أحمد بن أزهر بن منيع بن سليط بن إبراهيم العبدي النيسابوري، روى عن الجارود بن يزيد، وكان أبو بكر بن خزيمة إذا حدّث عنه قال: حدثني أبو الأزهر من أصله[(٣)]، وأخبرني بعض أصحابه عنه[(٤)] أنه كان يكتب في كتابه: ثنا أبو الأزهر من أصله، ثنا أبو الأزهر تلقين[(٥)]، وذلك أنه قد كبر فربما يُلَقَّن ما يخشى عليه، حدث عن عبد الرزاق، ومحمد بن يوسف الفريابي**»[(٦)(٧)].

قال أبو حاتم: صدوق.

وقال أبو عمرو المستملي: سألت محمد بن يحيى ـ يعني: الذهلي ـ عن أحمد بن الأزهر، فقال: أبو الأزهر من أهل الصدق والأمانة، نرى أن نكتب عنه، قالها مرتين.

---

(١) وجه إيراد ترجمة أبي الأزهر هنا؛ لأن الذين صنفوا في المختلطين لم يذكروه في كتبهم التي وقفت عليها، مع أن ابن خزيمة، وابن منده، والحاكم ـ كما سيأتي ـ كلهم ذكروا هذا عنه.

(٢) كذا أرخ وفاته ابن حبان، وخالفه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: (٥)، فأرخ وفاته سنة (٢٦٣)، فالله أعلم، تنظر المصادر في آخر الترجمة.

(٣) انظر مثالاً لذلك في: صحيح ابن خزيمة ١/٣٥١، ٢/٣٠٢، ٣٢٨، وصحيح ابن حبان ٥/٢٨٩.

(٤) الظاهر أن مراده بذلك: أصحاب ابن خزيمة عن ابن خزيمة، وسيأتي ما يوضح ذلك من كلام الحاكم، وفي كنى أبي أحمد الحاكم جاء النص هكذا: «وأخبرني بعض أصحابنا عنه أنه كان كتب في كتابه... إلخ».

(٥) هكذا في المطبوع.

(٦) فتح الباب (٩٢) رقم (٥٦٣).

(٧) روى عنه أبو حاتم الرازي، وابن ماجه، والنسائي، وابن خزيمة، تنظر المصادر الآتية في نهاية ترجمته.

وقال مكي بن عبدان: سألت مسلماً عن أبي الأزهر؟! فقال: اكتب عنه.

وقال النسائي، والدارقطني: لا بأس به.

وقال ابن الشرقي: قيل لي: لم لا ترحل إلى العراق؟ قلت: ما أصنع بها وعندنا من بَنَادرة(١) الحديث الذهلي، وأبو الأزهر، وأحمد بن يوسف؟!

وقال ابن حبان ـ لمَّا ذكره في الثقات ـ: يخطئ.

وقال ابن عدي: وأبو الأزهر هذا شبيه بصورة أهل الصدق عند الناس، وقد روى عنه الثقات من الناس.

وقال الدارقطني: قد أخرج في الصحيحين عمن هو دونه، وشرٌّ منه!

أنكر عليه ابن معين حديثه عن عبد الرزاق في الفضائل(٢)، ثم تبين لابن معين أن الخطأ فيه من غيره(٣).

وقال أبو عبد الله الحاكم: ولعل متوهماً يتوهم أن أبا الأزهر فيه لين؛ لقول ابن خزيمة في مصنفاته: حدثنا أبو الأزهر وكتبته من كتابه، وليس كما

---

(١) قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٤/ ١٧٣: «(بندر) وقال الليث: البَنَادرَةُ دَخيلٌ، وهم التُّجار الذين يلزمون المدائن، واحدهم بُنْدَارٌ»، وينظر: القاموس المحيط: (٤٥٢).

(٢) يقصد في فضائل علي رضي الله عنه، والخبر في الكامل ١/ ١٩٢، المستدرك ٣/ ١٢٨، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول ﷺ نظر إلى علي، فقال: أنت سيدٌ في الدنيا، وسيدٌ في الآخرة، من أحبك فقد أحبني، ومن أبغضك فقد أبغضني!

(٣) ينظر الخبر، ودفاعُ ابن عدي عن تحديث أبي الأزهر به في «الكامل» ١/ ١٩٢ حيث قال: «وأما هذا الحديث عن عبد الرزاق، وعبد الرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيُّع، فلعله شُبِّه عليه؛ لأنه شيعي».

وينظر: دفاعُ الحاكم عنه، وبيان رجوع ابن معين عن الطعن في أبي الأزهر في المستدرك ٣/ ١٢٨، وتاريخ بغداد ٤/ ٤٢، و«السير» ٩/ ٥٧٥، وبمطالعة ذلك تتبين مجازفة ابن الجوزي في حكاية قول ابن معين فيه في «الضعفاء» ١/ ٦٥: كذَّبه يحيى بن معين! وكأنه أحد المتروكين أو الكذابين.

وانظر: تعليقاً لطيفاً للحافظ الذهبي ـ السير ١٢/ ٣٦٧ ـ على سبب عدم تحديث عبد الرزاق بهذا الحديث لأحمد وابن معين.

يتوهم، فإن أبا الأزهر كُفَّ بصرُه في آخر عمره، وكان لا يحفظ حديثَه، فربما قُرئ عليه في الوقت بعد الوقت، فقيَّد أبو بكر بسماعاته منه بهذه الكلمة.

وقال ابن حجر: صدوق كان يحفظ، ثم كبر، فصار كتابه أثبتَ من حفظه[١].

❐ التعليق:

لم يذكر ابن منده في أبي الأزهر حكماً يبيِّنُ فيه رأيه؛ إلا أن سياقه لكلمة ابن خزيمة توحي ـ والله أعلم ـ بأن هذا مطعنٌ فيه عنده.

إذا تقرر هذا، فإن أبا الأزهر لا تثبُت عليه تهمة الكذب، كما تقدم إيضاحُه.

بقي النظر فيمن وثَّقه، وفيمن قال عنه: إنه صدوق أو نحو ذلك:

إذا نظرنا في كلمات الأئمة: أبي حاتم، ومسلم، والذهلي، والنسائي، وابن عدي والدارقطني، فغاية ما تفيده أن الرجل ليس في عداد الثقات المشهورين، وليس هو مِمَّن يضعَّف حديثُه، وهي توضح مراد ابن حبان ـ في قوله يخطئ ـ أي: إن له أوهاماً، لكنها ليست بالكثيرة التي تُخرجه عن حد الاحتجاج.

لذا، فإن أعدل ما قيل فيه ـ في نظري ـ ما قاله الحافظ ابن حجر السابقة، فهي عبارة تجمع كلام الأئمة المتقدم فيه.

وأما قول الذهبي عنه ـ في «التذكرة» ـ: ثقة، وقوله عنه في «السير»: الإمام، الحافظ، الثبت، وفي موضع آخر من «السير»: «وهو ثقة بلا تردد»، ففيه نظر لِمَا تقدم.

والعجيب أنه أورد ابن الأزهر في «الديوان»، وقال: غمزه ابن معين!

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٢/ ٤١، الثقات ٨/ ٤٣، «الكامل» ١/ ١٩٢، سؤالات السلمي للدارقطني، رقم (٦)، تاريخ بغداد ٤/ ٤١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٤٥، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٧٥، ١٢/ ٣٦٣، ديوان الضعفاء ١/ ٢١، «التقريب»: (٥).

٢ ـ أحمد بن الحسن الترمذي (... ـ ٢٥٠ تقريباً) [خ، ت]:

قال ابن منده: «**أبو الحسن، أحمد بن الحسن الترمذي، أحد الأئمة، حدث عن عبيد الله بن موسى، روى عنه: محمد بن إسحاق بن خزيمة، وكناه**»[(١)].

قال أبو حاتم: صدوق.

وقال ابن خزيمة: أحد أوعية الحديث.

ذكره ابن حبان في ثقاته، وخرَّج له في صحيحه.

وقال الحاكم أبو عبد الله: أحد حُفَّاظ خراسان، قدم نيسابور، وأقام بها سنة يحدث، فكتب عنه كافَّةُ مشايخنا، وسألوه عن علل الحديث، والجرح والتعديل.

وقال ابن حجر: ثقة، حافظ[(٢)].

❐ **التعليق:**

وصف ابن منده أحمد بن الحسن الترمذي بأنه أحدُ الأئمة، ولا شك أن هذا توثيق عالٍ، وهو قريب من وصف تلميذه الإمام ابن خزيمة، وتأتي شهادة الحاكم في السياق نفسه، وهو ما اختاره ابنُ حجر في قوله عنه: ثقة حافظ.

وأما قول أبي حاتم عنه: إنه صدوق، فقد علم عنه التشدد في التعديل، وإذا كان أبو حاتم قال عن الإمام مسلم بن الحجاج: صدوق[(٣)]، فمن الناس بعده؟!

٣ ـ آدم بن سليمان[(٤)] [م، ت، س]:

قال ابن منده: «**لم يخرج عنه البخاري، ومحله الصدق**»[(٥)].

---

(١) فتح الباب (٢٣٦) رقم (١٩٨٣).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٢/ ٤٧، صحيح ابن حبان ٢/ ٤٩٨، ٤/ ٢٦١، تهذيب الكمال ١/ ٢٩٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٣٤، «التقريب»: (٢٥).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٨/ ١٨٢.

(٤) هو: آدم بن سليمان، القرشي، الكوفي، والد يحيى، روى عن سعيد بن جبير، ونافع، وعطاء، وعنه: الثوري، وشعبة، وإسرائيل، ينظر: تهذيب التهذيب ١/ ١٧٢.

(٥) الإيمان ٢/ ٣٢ ح(٢٠٤).

قال أبو حاتم: صالح.

وقال النسائي: ثقة.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: صدوق[1].

❑ **التعليق:**

حُكْمُ ابنِ حجر على آدم بأنّه صدوق قريبٌ من حكم ابن منده عليه بأنه محلُّه الصدق، وهو خليق بذلك؛ لأنه مقلٌّ من الرواية جداً، كما نص على ذلك ابن معين بقوله: قد روى آدم بن سليمان أحاديثَ خمسةَ، أو أربعةَ[2].

وأما رواية مسلم عنه، فإنما أخرج له متابعةً، كما نص عليه مغلطاي[3]، وابن حجر[4] والله أعلم.

٤ ـ جرير بن حازم (... ـ ١٧٠) [ع]:

قال ابن منده: «**أحد الثقات**»[5].

قال قُراد: سمعت شعبة يقول: عليك بجرير بن حازم، فاسمعْ منه.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٢/ ٢٦٨، الثقات ٦/ ٨٠، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٢، «التقريب»: (١٣٣).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ٢٠.

(٣) قال مغلطاي في «الإكمال» ٢/ ٣١: «روى له مسلمٌ حديثاً واحداً متابعةً في كتاب الإيمان، كذا ألفيته في غير ما نسخة جيدة من صحيح مسلم، فإطلاق المزي تخريج مسلم له من غير تقييد، فيه نظر».

قلت: ولعل المزي اعتمد على نسخة لا ذكر فيها لمن تابع آدمَ، وهذا هو الذي وجدته في المطبوع، فآدم ليس له إلا حديث واحد في صحيح مسلم، وهو ـ كما في المطبوع ـ غير متابع.

وينظر: «رجال صحيح مسلم» ١/ ٧٥ ـ لابن منجويه ـ فلم يَذْكُرْ له غيرَ هذا الحديث الواحد، ولم يبين نوع رواية مسلم عنه.

(٤) وهو حديث واحد في كتاب الإيمان ح(١٢٦).

(٥) الرد على الجهمية: (٥٨).

وقال وهب بن جرير: كان شعبة يأتي أبي، فيسأله عن أحاديث الأعمش، فإذا حدثه قال: هكذا والله سمعته من الأعمش.

وقال ابن مهدي: اختلط، وكان له أولادٌ أصحابُ حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحدٌ في اختلاطه شيئاً.

وقال القطان، وابن معين، والدارقطني: ثقة.

وقال أبو سلمة التَّبُوذكي: ما رأيت حماد بن سلمة يكاد يعظِّمُ أحداً تعظيمَه جريرَ بن حازم.

وقال ابن معين مرةً: ليس به بأس، فقيل له: إنه يحدث عن قتادة، عن أنس أحاديثَ مناكيرَ، فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف.

وقال الإمام أحمد: كان يحدثهم بالتوهُّم أشياءَ عن قتادة يسندها بواطيلَ.

وقال ـ أيضاً ـ: كأن حديثه عن قتادة غيرُ حديث الناس، يسند أشياء ويوقف أشياء. وقال ـ أيضاً ـ: يروي عن أيوبَ عجائبَ.

وقال البخاري: صحيح الكتاب، إلا أنه ربما وهم في الشيء.

وقال مسلمٌ: وجريرٌ لم يُعْنَ في الرواية عن يحيى ـ يعني ابن سعيد الأنصاري ـ إنما روى من حديثه نزراً، ولا يكاد يأتي بها على التقويم والاستقامة.

وقد ساق ابنُ عدي جملةً من غرائب جرير عن قتادة، ثم قال: «وجرير بن حازم له أحاديثُ كثيرةٌ عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث، صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيرُه، وجرير عندي من ثقات المسلمين، حدَّث عنه الأئمة من الناس».

وقال ابن رجب: ثقة متَّفقٌ على تخريج حديثه.

وقال ابن حجر: ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعفٌ، وله أوهام إذا حدَّث من حفظه[1].

---

(١) ينظر: التمييز: (٢١٧)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): (٨٧)، تاريخ ابن معين =

❐ التعليق:

جرير بن حازم ـ كما قال الذهبي ـ: أحد الأئمة الكبار الثقات[١]، ولكن أخذ عليه أوهامٌ في روايته عن بعض شيوخه، وعلى رأسهم قتادةٌ، وهذا لا يخرجه عن حد الثقات الذين يحتج بمثل حديثهم.

ومن عادة الأئمة المعتنين بالانتقاء، وعلى رأسهم الشيخان أن ينتقوا من حديث هذا الضرب ـ كما هو معلوم ـ ولم يحتج ابنُ منده إلى تقييد ما ضعف فيه جرير؛ لأنه يحتمل أنه أرادَ مطلقَ التوثيق؛ ولأن الحديث الذي ساقه بإسناده ليس من رواية جرير عمن ضعف في شيوخه كقتادة، وأيوب، والله أعلم.

٥ ـ جعفر بن أبي المغيرة[٢] د، ت، س[٣]:

قال ابن منده: «**ليس بالقوي في حديث سعيد بن جبير**»[٤].

قال الإمام أحمد: ثقة، وقال مرةً: ليس هو بالمشهور.

وقال ابن حجر: وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، ونقل ـ أي: ابن حبان في «ثقاته» ـ عن أحمد بن حنبل توثيقه[٦].

وقال ابن حجر: صدوق يهم[٧].

= (رواية الدوري) ٤/ ١١٤، ٣٤٧، علل الترمذي رقم (٢٢٤)، العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٠، الجرح والتعديل ٢/ ٥٠٤، «الكامل» ٢/ ١٢٥، سنن الدارقطني ١/ ١٩٣ ح(٣٨٠)، «التقريب»: (٩١١).

(١) «الميزان» ١/ ٣٩٢.

(٢) واسم أبي المغيرة: دينار، ينظر: «التقريب»: (٩٦٠).

(٣) قال ابن حجر في «التهذيب» ٢/ ٩٢: أن البخاري ذكره ضمناً في «التيمم»: وأمَّ ابنُ عباس وهو متيمم.

(٤) الرد على الجهمية: (٤٥)، وقد نقل الذهبي كلمة ابن منده فيه في «الميزان» ١/ ٤١٧.

(٥) لم أجده في الثقات لابن حبان. ولعل هذا سبق قلم من الحافظ رَحِمَهُ اللهُ؛ فإن الذي نقل توثيقه عن الإمام أحمد، هو ابن شاهين في الثقات: (٢٩).

(٦) وهذا ذهول من الحافظ رَحِمَهُ اللهُ، فإن توثيق أحمد لجعفر ذكره عبد الله ابن الإمام أحمد في «العلل» ـ كما سيأتي ـ.

(٧) ينظر: العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٠٢، ٢٨٣، «الميزان» ١/ ٤١٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٢، «التقريب»: (٩٦٠).

❐ **التعليق:**

ظهر مما سبق أن لأحمد فيه روايتين: **الأولى**: توثيقه، **والثانية**: تذكر أنه ليس بالمشهور.

ولعلّ الثانية أقربُ إلى حال جعفر، وهي لا تنافي الأولى؛ لأن الثانية تدل على أن جعفراً، وإن كان ثقة، إلا أنه غير مشهور.

ولم أقف ـ بعد البحث ـ على أحدٍ نصّ على ما ذكره ابن منده، فلعل ابن منده حكم عليه من خلال تتبُّعه لأحاديثه، فإنَّ جعفراً هذا ليس له في الكتب الستة إلا ثلاثة أحاديث، أحدها مِمَّا استغربه الترمذي[1].

وسيتَّضح وجهُ اختيار ابن منده لهذا التفصيل عندما أذكر الأثر الذي سبقَ حكمَ ابنِ منده على جعفر:

فقد ذكر في كتابه «الرد على الجهمية» ـ في معرض سياقه للأحاديث، والآثار الواردة في قدم الرب ﷻ[2] ـ أثر ابن عباس ـ من رواية مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما ـ في قول الله ﷻ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال: كرسيُّه: موضع قدمه، والعرشُ لا يقادر قدره.

ثم بيّن الاختلاف في رفعه ووقفه، وفي متنه ـ أيضاً ـ ومن جملة ذلك: أن جعفر بن أبي المغيرة رواه عن ابن جبير، عن ابن عباس، قال: **الكرسيُّ: علْمه.**

علق ابن منده على هذا اللفظ ـ «علمه» الذي رواه جعفر ـ فقال: «ولم يتابَعْ عليه جعفر، وليس هو بالقوي في سعيد بن جبير».

وهذا ـ فيما يظهر ـ أحد الأسباب التي جعلته يحكم عليه بأنه ليس بالقوي في سعيد؛ ذلك أن كل من رواه عن ابن جبير ـ من أصحابه ـ لا يذكرون هذا اللفظ، وهذا حكمٌ من ابن منده عليه بالتفرُّد، وهذا الأسلوب

---

(١) ينظر: جامع الترمذي ٥/٨٨ ح(٢٩٨٠). (٢) الرد على الجهمية: (٤١ ـ ٤٦).

ـ كما هو معلوم ـ مما يستدل به الأئمة على غلط الراوي، وبذلك يتبين دقة اختيار ابن منده في الراوي، والله أعلم.

٦ ـ الحجاج بن أرطأة الكوفي (... ـ ١٤٥) [م[١]، ٤]:

قال ابن منده: «**أبو أرطاة، الحجاج بن أرطاة بن ثور بن هُبيرة بن شراحيل بن كعب بن سلامان بن عامر بن حارثة بن سعد بن مالك النخعي، الكوفي، مات مع المهدي بالريِّ. ليس بالقوي عندهم، حدَّث عن عامر الشعبي**» .اهـ[٢].

كلام الأئمة في الحجاج طويلٌ جداً، ولعلِّي ألخصه في الآتي:

١ ـ وصفه جماعة بالإرسال، والرواية عمَّن لم يلقهم، وممن وصفه بذلك من الأئمة:

ابن المبارك، وابن معين، والإمام أحمد، والجوزجاني، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي.

٢ ـ من قوّاه، ورأى أنه لا بأس به، أو وصفه بأنه صدوق:

فقد أوصى شعبةُ أحدَ أصحابه، فقال: عليك بحجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق، واكتم عليَّ عند البصريين في خالد وهشام.

وقال مرةً ـ أي: شعبة ـ: اكتبوا عن حجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق؛ فإنهما حافظان.

وكان حماد بن سلمة ـ إذا ذكر الحجاج بن أرطاة ـ يقول: كان والله ظريفاً، نظيفاً.

وقال حفص بن غياث: قال لي سفيان الثوري: من تأتون اليوم؟ قلت: الحجاجَ بنَ أرطاة! قال: شُدَّ يدكَ، فما أول من يأتي أعلم بما

---

(١) الإمام مسلمٌ لم يحتج به، بل أخرج له مقروناً في موضع واحد فقط، وفي سياق المتابعات لحديث عائشة رضي الله عنها: «إن حيضتك ليست في يدك»، كما في صحيح مسلم ١/ ٢٤٥ ح(٢٩٨).

(٢) فتح الباب (٩٦) رقم (٥٩٠).

يخرج من رأسه[1].

وقال الثوري مرةً: ما رأيت أحفظَ من حجاج بن أرطاة!!

وقال ابن معين: الحجاج بن أرطاة، كوفي، صدوقٌ، وليس بالقوي، وقال مرةً: صالح.

وقال أبو حاتم: صدوق، يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا، فهو صالحٌ لا يُرتاب في صدقه وحفظه، إذا بيّن السماع، ولا يحتج بحديثه.

وقال العجلي: كوفي جائز الحديث، إلا أنه صاحب إرسال، فإنما يعيب الناسُ منه التدليس، روى نحواً من ستمائة حديث، وهو من ثقات شيوخ الكوفيين، وليس بكثير الحديث، إلا أنه شيخ عال.

٣ ـ حكم عليه جماعة من الأئمة بالضعف، والاضطراب، وقد يقول بعضهم: لا يحتج به، ونحو هذه العبارات، وهذه عباراتهم:

فقد تركه يحيى القطان، بل قال ابن حبان ـ بالإضافة إلى القطان: «تركه ابن المبارك وابن مهدي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل رحمهم الله أجمعين»[2].

وقال عبد الله بن أحمد، حدثني أبي[3] قال: سمعت يحيى يذكر أن حَجاجاً لم ير الزهري وكان سيِّئَ الرأي فيه جداً، ما رأيتُه أسوأَ رأياً في أحدٍ منه في حجاج، ومحمد بن إسحاق، وليث، وهمام، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم!

---

(١) هكذا في «الكامل»، وفيه تصحيف وتحريف، وقد جاء في تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٢ أوضح منه من «الكامل»، ففيه: قال حفص بن غياث: قال لنا سفيان الثوري يوماً: من تأتون؟ قلنا: الحجاج بن أرطاة، قال: عليكم به، فإنه ما بقي أحدٌ أعرف بما يخرج من رأسه منه.

(٢) علّق الذهبي على كلمة ابن حبان هذه فقال: «وهذا القول فيه مجازفة»، ينظر: «الميزان» ١/ ٤٦١.

(٣) اختلفت المصادر في تعيين شيخ عبد الله بن أحمد، ففي ضعفاء العقيلي ١/ ٢٧٩، والميزان ١/ ٤٥٨ كما أثبته، وفي تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٤: عن ابن خلاد.

وقال ابن المديني: قال يحيى: رأيتُ الحجاج يفتي بمكة، فلم أحمل عنه، ولم أحمل عن رجل عنه، كان عنده مضطرباً[(١)].

وقال ابن المديني ـ أيضاً ـ: قلت ليحيى بن سعيد: تركت الحجاج بن أرطاة متعمداً؟ قال: كان بمكة، وأنا بها، ولم أكتب عنه حديثاً قط، ولا عن أبي إسحاق حديثاً قط ـ يعني: عن رجل عنهما ـ سمعت يحيى يقول: يحيى بن أبي أنيسة أحب إليَّ من هؤلاء الذين يذكرون، يعني: حجاجاً، وأشعث بن سوار، ومحمد بن إسحاق.

وقال ابن عيينة لأناس روَوْا عن الحجاج: والحجاج يكتب عنه؟! قالوا: نعم، قال: لو سكتُّمْ، لكان خيراً لكم.

وقال يحيى بن يعلى المحاربي: طرح زائدةُ حديثَ حجاج بن أرطاة.

وقال ابن معين: ضعيف، وقال مرةً: صالح في قتادة، وقال مرةً: لا يُحتج بحديثه.

وقال ابن معين مرةً: ضعيف، ضعيف، وقال مرةً: ابن معين: مجالدٌ، والحجاج بن أرطاة لا يحتج بحديثهما.

وقال أحمد ـ وسأله رجل عن الحجاج ـ: ما شأنه؟! قال: شأنه أنه يزيد في الأحاديث! وقال مرةً ـ لَمَّا سئل عنه ـ: يحتج بحديث حجاج بن أرطاة؟ فقال: لا.

وقال النسائي: حجاج بن أرطاة، كوفي ليس بالقوي، وقال مرةً: ضعيف، ولا يُحتجُّ بحديثه.

وقال ابن حبان: كان الحجاج مدلساً عمَّن رآه، وعمَّن لم يره، وكان يقول: إذا حدثتني أنت بشيء عن شيخ، لم أبالِ أن أرويَه عن ذلك الشيخ، وكان يروي عن أقوام لم يرهم.

---

(١) جملة: كان عنده مضطرباً، هذا تعليل من ابن المديني لترك شيخه القطان للرواية عن الحجاج، والله أعلم.

وقال ابن عدي: والحجاج بن أرطاة إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري، وعن غيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه.

وقال الدارقطني: لا يُحتجُّ بحديثه، وقال مرةً: كثير الوهم، وقال مرةً: ضعيف، وقال مرةً: ليس بحافظ.

وقال البيهقي: الحجاج بن أرطاة لا يُحتجُّ به فيما يسنده، فكيف بما يرسله عمن لا يعرف؟ وقال في موضع آخر: والحجاج بن أرطاة ليس بحجاج، والله يغفر لنا وله.

وقال ابن حجر: أحد الفقهاء، صدوقٌ، كثير الخطأ والتدليس[(١)].

❐ التعليق:

تقدم من هذا العرض الذي بيّن حال الحجاج أنه: حافظٌ، لكنه مدلسٌ، وجمهور النُّقَّاد على أنه ليس مِمَّن يحتج به ـ خاصةً إذا انفرد ـ وبعضهم نصّ على ضعفه، وقليل منهم من مشّاه.

والذين أثنوْا عليه، يلحظ أن ثناءهم متجه إلى فقهه وسَعة روايته، لا إلى ضبطه، وهذا وحده لا يكفي في تعديل الراوي عند المحدثين.

وأما قول ابن معين: صدوقٌ، وليس بالقوي، وقوله مرةً: صالح، فالجواب عنه من وجهين:

الأول: أن لابن معين رأياً يوافق فيه رأيَ الجمهور في تليين الحجاج.

---

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ٤٩، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية ابن طهمان): (٧٦)، علل الحديث ومعرفة الرجال ١/ ١٩٨، سؤالات ابن هانئ، رقم (٢٢١٦)، التاريخ الكبير ٢/ ٣٧٨، أحوال الرجال: (٧٨)، الجرح والتعديل ٣/ ١٥٦، ثقات العجلي: (١٠٧)، سؤالات البرذعي (٢/ ٥١٠)، سنن النسائي ٨/ ٩٢، ضعفاء العقيلي ١/ ٢٧٩، «الكامل» ٢/ ٢٢٣، سنن الدارقطني ١/ ١٣٤ ح(٢٥٥)، ٢/ ١١٤ ح(١٢٤٠)، ٢/ ٥٠٢ ح(١٩٦١)، ٣/ ١٩٧ ح(٢٣٨٣)، علل الدارقطني ٥/ ٣٤٧، ٦/ ١٢٣، ٢١٠، سنن البيهقي ١/ ٣٥٥، ٣٩٥، ٧/ ١٦٩، تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٠ ـ ٢٣٤، الميزان ١/ ٤٥٨، «التقريب»: (١١٩).

الثاني: أن عباراته هذه ليست صريحةً في التوثيق، فقد قال عنه ـ لَمَّا وصفه بأنه: صدوق ـ: ليس بالقوي. وهي تبين مراده بأنه ليّن، لا يستحق الترك.

وبهذا الجواب ـ أعني: الثاني ـ يُجاب عن كلمة أبي حاتم الرازي.

وأما العجلي، فتساهلُه في التوثيق مشهور، ومثله لا يعارَضُ قولُه بقول كبار النقاد الذين خبروا حديثه، وفَلَوْه، وعرفوه.

وأما بالنسبة إلى الإمام ابن منده، فقد اختار هذه العبارة المتوسطة التي توافق قول جمهور الأئمة، ويلحظ عليها أنها خلت من وصفه بما اشتهر عنه من تدليسه.

ولهذا كانت عبارة ابن حجر في «التقريب»[(١)] ـ التي سلفت ـ أدق، والله أعلم.

ورغم حفظه، وفقهه، وشهرته، إلا أن الشيخين لم يحتجَّا به، وهذه قرينة أخرى تدل على تليينه.

٧ ـ الحكم بن المبارك (... ـ في حدود ٢١٣) [بخ، ت]:

قال ابن منده: «**أبو صالح، الحكم بن المبارك الخاشِتِي**[(٢)]**، البلخي، أحد الثقات**[(٣)] **حدث عن مالك بن أنس، ويعلى بن شبيب**»[(٤)].

---

(١) وللحافظ آراء أُخَر بثّها في بعض كتبه؛ فمنها قوله عنه: إنه ضعيف، كما في «الفتح» عند شرحه ٣/ ٥٩٧، ٤/ ٣٦، ١٠/ ٤١، ١٢/ ١٠٣، ومرة قال: فيه ضعف، كما في «الفتح» ٣/ ٥٨٠.
ولا ريب أن مقام التطبيق على أحاديث الراوي أدقُّ في الحكم على الراوي من الرأي الذي يكون عبارة استخلاص آراء الأئمة المتقدمين، رحمهم الله.

(٢) قال ابن حبان في الثقات ٨/ ١٩٥ ـ في ترجمة الحكم نفسه: وخاشت ناحية المصلى بها.
وفي معجم البلدان ٢/ ٣٣٨، وهّم ياقوت قول السمعاني ـ في «الأنساب» ٢/ ٣٠٧، ٣٠٩ ـ في ظنه أن اسم البلد «خوشت»، أو (خاشت)، وصوّب كونها (خاست) بالسين المهملة.

(٣) نقل كلمة ابن منده فيه: المزي في تهذيبه ٧/ ١٣٣، والذهبي في «ميزانه» ٤/ ٢٦٨.

(٤) فتح الباب (٣٩٠) رقم (٣٤٨٥).

نقل أبو سعد السمعاني، عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال فيه: هو عندنا ثقة، فقيل له في مالك؟ فقال: في مالك وغير مالك، وقد وثقه أبو سعد، وقال: وقال: كان من الحفاظ.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

وقد ذكر ابن عدي ـ في ترجمة أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب ـ حديثاً من رواية نعيم بن حماد، عن عيسى يونس:

«وهذا حديث رواه نعيم بن حماد، عن عيسى، والحديث له[1]، وأنكروه عليه[2] وسرقه منه جماعة، منهم: عبد الوهاب بن الضحاك، وسويد بن سعيد، وأبو صالح الخراساني الخاستي الحكم بن المبارك...».

وقال في ترجمة سويد بن سعيد الحدثاني ـ عن نفس الحديث الذي أورده في ترجمة أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب ـ:

«وهذا إنما يعرف بنعيم بن حماد، ورواه عن عيسى بن يونس، فتكلم الناس فيه مجراه، ثم رواه رجل من أهل خراسان يقال له الحكم بن المبارك يكنى أبا صالح الخواشتي، يقال: إنه لا بأس به، ثم سرقه قوم ضعفاء ـ ممن يعرفون بسرقة الحديث ـ منهم: عبد الوهاب بن الضحاك، والنضر بن طاهر، وثالثهم سويد الأنباري».

علق الذهبي على هذه الكلمة الأخيرة فقال:

«قلت: هؤلاء أربعة، لا يجوز ـ في العادة ـ أن يتفقوا على باطل، فإن كان خطأ فمِنْ عيسى بن يونس».

وقال الذهبي ـ في الكاشف ـ: ثقة، وفي الميزان: صدوق.

ـ وقال ابن حجر: صدوق، ربما وهم[3].

(١) أي: أن مداره عليه، وسيأتي ما يوضح ذلك في كلام الذهبي.
(٢) أي: أنكروه على نعيم بن حماد.
(٣) ينظر: «الكامل» ١/ ١٨٤، ٣/ ٤٢٨، الأنساب ٢/ ٣٠٩، تهذيب الكمال ٧/ ١٣٣، الميزان ١/ ٥٧٩، ٤/ ٢٦٨ الكاشف ١/ ٣٤٥، «التقريب»: (١٤٥٨).
وليس للمترجم في الكتب الستة سوى حديث واحد أخرجه الترمذي ٤/ ٥٠٩، باب ما =

❐ **التعليق:**

تبين مما سبق أن أكثر النقاد على توثيق الحكم، كما قاله أحمد، والسمعاني، والذهبي في أحد قوليه.

وأما ابن عدي، فإن كلمته التي رمى بها الحكمِ بالسرقة، فيُجاب عنها بجوابين:

الأول: أن قوله هذا إنما قاله في سياق حديث استنكر، ورمى بسرقته جماعةً من الرواة. وقد أجاب الذهبي عن هذا الطعن باحتمال أن يكون الخطأ ـ إن وجد ـ بأنه من الشيخ الذي عليه مدارُ الإسناد، وهو عيسى بن يونس.

الثاني: أن ابن عدي نفسه ـ في ترجمة نُعَيْم بن حماد ـ أشار إلى توثيقه، فقال: ويقال: إنه لا بأس به، ثم أحال تُهمةَ سرقة ذلك الحديث على جماعة ليس منهم الحكم».

وبكلِّ حال تهمة السرقة التي ذكرها ابن عدي محتملة ـ كما سبق ـ ولا يمكن الجزم بها في راوٍ وثقه جماعة إلا ببرهان واضح.

ولعل كلمة ابن عدي هذه هي التي جعلت الذهبي ـ في قوله الآخر ـ وابن حجر يقولان: إنه صدوق.

والأقرب في حال هذا الراوي هو ما قرره ابن منده، من أنه أحد الثقات.

وما أجمل ما قاله الذهبي في ترجمة حسين المعلم:

«فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً، فقد غلِط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقة ونبلاً».

في ترجمة أبي بكر بن أبي داود ـ: وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ

= جاء في علامات خروج الدجال، ح(٢٢٣٨)، وقال عنه الترمذي: حديثٌ حسنٌ، غريبٌ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

ولا يغلط ولا يسهو[١].

٨ ـ حماد بن نجيح[٢] [خت، س، ق]:

قال ابن منده: «**البخاري استشهد**[٣] **بحماد، وهو صالح**»[٤].

قال وكيع، وابن معين، والإمام أحمد: ثقةٌ، زاد أحمد: مقارب الحديث.

وقال أبو حاتم: لا بأس به، ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن حجر: له عند البخاري تعليقاً[٥]، وعند النسائي حديثٌ واحد في أكثر أهل الجنة والنار[٦] وعند ابن ماجه آخر في تعلُّم الإيمان قبل القرآن[٧]، وذكره ابن عدي في الكامل، ثم قوَّاه[٨].

وقال عثمان بن أبي شيبة: ضعيف، ليس يروي عنه أحدٌ.

علق ابن شاهين على كلمة ابن أبي شيبة هذه، فقال:

---

(١) ينظر: السير ٦/٣٤٦، وينظر نحو هذه الكلمة في ترجمة أبي بكر بن أبي داود ١٣/ ٢٣٣، وله كلام نفيس، هو كالقاعدة في هذا الباب في ترجمة علي بن المديني من «الميزان» ٣/ ١٤٠، ولولا طولها لنقلتها.

(٢) هو: حماد بن نجيح الإسكاف، السدوسي، أبو عبد الله البصري، روى عن أبي رجاء العطاردي، وابن سيرين، وعنه: وكيع، وأبو داود الطيالسي، ينظر: تهذيب التهذيب ٣/ ١٨.

(٣) ومراده بهذا: أنه علّق عنه ـ كما سيأتي ـ وقد استعمل المزي في «تهذيبه» هذا الاصطلاح في عشرات التراجم، يريد به التعليق، **فأخطأ محقق الكتاب** في التعقُّب عليه حينما حاكمه إلى معنى الاستشهاد المشهور عند المتأخرين وهو الرواية عن الراوي من غير احتجاج به.

(٤) الإيمان ٢/ ٣٦ ح(٢٠٨).

(٥) ينظر: صحيح البخاري ٥/ ٢٣٦٩ كتاب الرقاق، باب فضل الفقر ح(٦٠٨٤)، تغليق التعليق ٥/ ١٦٨.

(٦) ينظر: سنن النسائي الكبرى ٥/ ٣٩٩ ح(٩٢٦٤).

(٧) ينظر: سنن ابن ماجه ١/ ٢٣ ح(٦١).

(٨) وهذه العبارة ذكرها الذهبي في «الميزان» ١/ ٦٠٠، بل وقال: «ذكره ابن عدي في «الكامل» وصلّحه وقواه»، وقد راجعت الكامل ٢/ ٢٥٠، فلم أجد فيه ما يدل على تقويته، بل غاية ما وجدته، قوله: «وليس هو بكثير الرواية»، فالله أعلم.

«وهذا الكلام والخلاف في حماد بن نجيح مقبولٌ من أحمدَ ويحيى؛ لأنهما إذا اجتمعا في الرجل بقول واحد، فالقولُ قولهما، وهو في عِداد الثقات، ولا يرجع إلى قول أحدٍ معهما».

وقال ابن حجر: صدوق(١).

❐ التعليق:

حمادٌ مُقِلٌّ من الرواية جداً؛ إذ ليس له في الكتب المشهورة إلا حديثان ـ كما تقدم ـ وهما غاية ما له من الأحاديث حسبما وقفتُ عليه(٢).

وقد وثَّقه أربعة من كبار النقاد، وإن كان أحمد وأبو حاتم أشارا في عبارتيهما إلى أنه ليس في مراتب الثقات الحفاظ، والشيخان لم يحتجا به؛ لذا ـ والله أعلم ـ اختار ابن منده هذه العبارة المتوسطة فيه، حيث قال: «صالح»، وعبارة ابن حجر قريبة منه، حيث قال: «صدوق».

والظاهر أن حماداً أرفعُ من ذلك، خاصةً مَعَ توثيق هؤلاء الأكابر، ومنهم وكيع ـ تلميذه ـ(٣)، ومنهم أبو حاتم الذي عُرف عنه التشدُّد في هذا الباب.

فلو قيل بأنه ثقة لكان أقربَ، وهذا ما اختاره الذهبيُّ في أكثر من كتاب(٤).

٩ ـ سعد بن سعيد الأنصاري(٥) (... ـ ١٤١) [خت، م، ٤]:

قال ابن منده: «**مديني، يُجمَعُ حديثه**»(٦).

---

(١) ينظر: سنن ابن ماجه كتاب الإيمان، باب في الإيمان ح(٦١)، الجرح والتعديل ٣/ ١٤٩، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: (٤٦)، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨، «التقريب»: (١٥٠٦).

(٢) وقد سبقت قريباً كلمة ابن عدي من كونه: ليس بكثير الرواية.

(٣) وحسبك بهذا النوع من التعديل، وهو صدوره من تلميذ الموثق، والموثق إمام.

(٤) ينظر: المغني في الضعفاء ١/ ١٩٠، الكاشف ١/ ٣٥٠، وعبارته في «الميزان» ١/ ٦٠٠ توحي بهذا.

(٥) أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، الإمام المشهور، روى عن أنس بن مالك، والسائب بن يزيد، روى عنه: عبد العزيز الدراوردي، وعبد الله بن نمير، وأبو أسامة، تنظر: المصادر الآتية.

(٦) معرفة الصحابة: رقم (٤٣٣) في ترجمة سهيل بن سعد الساعدي.

قال ابن معين ـ في رواية ـ: صالح.

وقال ـ في رواية ـ وكذا الإمام أحمد: ضعيف، وقال ـ أي: أحمد ـ مرةً: ليس بحكم الحديث.

وقال أبو حاتم: مؤدي. فسّر هذه اللفظة ابنه، فقال: يعني: أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع.

وقال الترمذي: تكلم بعض أهل الحديث فيه من قِبَلِ حفظه.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال الطحاوي: ليس عند الناس كواحدٍ من أخويه: يحيى، وعبد ربه، وهم يتكلمون في حديثه.

ومن الغريب أن ابن حبان ذكره في «**الثقات**» مرتين، ومرتين في «المشاهير»، فقال في الثقات ـ في الموضعين: كان يخطئ، زاد في الموضع الآخر: لم يفحش خطؤه، فلذلك سلكناه مسلك العدول، بينما قال في «**المشاهير**»: «مِنْ جِلَّة الأنصار، وكان رديء الحفظ»، وقال في الموضع الآخر: «كان يخطئ إذا حدَّث من حفظه».

وقال ابن عدي: «ضعيف الحديث... ولسعد بن سعيد أحاديثُ صالحةٌ تقرُب من الاستقامة، ولا أرى بأساً بمقدار ما يرويه».

وقال ابن حجر: «صدوق سيئُ الحفظ»[1].

❐ **التعليق:**

مجموع كلام الأئمة يدل على أن سعداً فيه ضعف، لكنه ليس ضعفاً يسقطه عن حد الاعتبار، بل هو ممن يُكتبُ حديثُه.

وكلمة ابن منده فيه: يُجمَعُ حديثه، إنما تدل على قلة روايته ـ كما

---

(١) ينظر: العلل لأحمد، رقم (١٢٠٠)، سؤالات أبي داود لأحمد، رقم (١٨٢)، سنن الترمذي ٣/ ١٣٢، ضعفاء النسائي، رقم (٢٨٣)، الجرح والتعديل ٤/ ٨٤، شرح مشكل الآثار ١٠/ ٣٢٧، «الثقات» ٤/ ٢٩٨، و٦/ ٣٧٩، مشاهير علماء الأمصار ص(٧٥، ١٣٦)، «الكامل» ٣/ ٣٥٢، «التقريب»: (٢٢٣٧).

تقدم تحريرُه[(١)]، والله أعلم.

١٠ ـ سليم بن عامر[(٢)] (... ـ ١٣٠) [م، ٤]:

قال ابن منده: «**أحد ثقات الشاميين، أدرك أبا بكر الصديق** رضي الله عنه»[(٣)].

وقال ابن سعد: كان ثقةً، قديماً، معروفاً.

وقال العجلي، ويعقوب بن سفيان، والنسائي: ثقة، زاد يعقوب: مشهور.

وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: ثقة[(٤)].

❑ التعليق:

سليمٌ ـ كما قال الأئمة ـ ثقة، لم يختلف فيه، وهو اختيار ابن منده، ووافقه الحافظُ ابن حجر. وأما أبو حاتم، فقد عرف تشدده في التعديل.

١١ ـ سليمان بن موسى القرشي، الدمشقي [م ٤]:

قال ابن منده: «**أبو أيوب، سليمان بن موسى القرشي الدمشقي، مولى بني أمية الأشدق، عن عطاء بن أبي رباح، وأبي بكر محمد بن مسلم الزهري، وعمرو بن شعيب**[(٥)]**... في حديثه بعض المناكير، روى عنه: أبو خالد عبد الملك بن عبد العزيز بن صالح**[(٦)]**، وأبو العلاء**[(٧)]**... بن سنان**

(١) عند دراسة اصطلاحاته في الجرح والتعديل في المبحث الرابع من الفصل الثاني.

(٢) هو: سليم بن عامر الكلاعي، ويقال: الخبائري، بخاء معجمة، وموحدة، أبو يحيى الحمصي، روى عن أبي الدرداء، وأبي أمامة، روى عنه: صفوان بن عمرو، وحريز بن عثمان، ومعاوية بن صالح، ينظر: الجرح والتعديل ٤/ ٢١١، «التقريب»: (٢٥٢٧).

(٣) الإيمان ٣/ ١٢٠ ح(٩٣٢).

(٤) ينظر: ثقات العجلي: (١٩٩)، «الثقات» ٤/ ٣٢٨، تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٦، «التقريب»: (٢٥٢٧).

(٥) هكذا كتبها محقق الكتاب، ولم يعلِّق في الهامش بأي شيء يوضح سبب ذلك!

(٦) هو ابن جريج، كما نص عليه أبو أحمد الحاكم في «الكنى»، ينظر: «الكنى» ١/ ٢٩٠: (١٨٠).

(٧) هكذا في المطبوع منقطاً، وبدون أي تعليق أيضاً! وقد أكملته من كنى الحاكم؛ لأن =

الشامي، وأبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي»[(١)].

قال الزهرى: إنَّ مكحولاً يأتينا، وسليمان بن موسى، وايم الله لسليمان أحفظُ الرجلين.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، أثنى عليه ابن جريج.

وقال علي بن المديني: سليمان مطعونٌ عليه.

وقال ابن معين: ثقة في الزهري، وقال مرةً: ثقة، وحديثه صحيح عندنا.

قال دُحيم: أوثقُ أصحابِ مكحول: سليمان بن موسى.

وقال البخاري: عنده مناكيرُ.

وقال النسائي: أحد الفقهاء، وليس بالقوي في الحديث، وقال ـ في موضع آخر ـ: في حديثه شيء.

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقهَ منه، ولا أثبتَ منه.

وقال ابن عدي: وسليمان بن موسى فقيه، راوٍ، حدث عنه الثقات، وهو أحدُ علماء أهل الشام، وقد روى أحاديثَ ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت، صدوق.

وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير.

وقال الدارقطني ـ في العلل ـ: من الثقات، أثنى عليه عطاءٌ والزهريُّ.

وقال ابن حجر: صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل[(٢)].

= ابن منده ينقل منه ـ فيما يغلب على الظن ـ ينظر: ١/ ٢٩٠: (١٨٠).

(١) فتح الباب (٦٧) رقم (٣٩٠).

(٢) ينظر: «الطبقات» ٧/ ٤٥٧، «ضعفاء» البخاري الصغير رقم (١٤٦)، الجرح والتعديل ٤/ ١٤١، «الكامل» ٣/ ٢٦٩، علل الدارقطني [المخطوط ٥/ ١١٠ ـ ١١١]، العلل المتناهية ١/ ٣٣٨، «التقريب»: (٢٦١٦).

❐ التعليق:

سليمان بن موسى متَّفق على أنه من فقهاء الشام الكبار، ولكن تكلم أكثر الأئمة في حفظه وإتقانه، ووُجد في بعض حديثه مناكيرُ وتفرداتٌ، أنزلت رتبة حديثه من درجة الثقات إلى مرتبة أقل، لكنها لا تنزله عن حد الاحتجاج، وهذا ما تعبر عنه كلمة ابن المديني، والبخاري، وأبي حاتم، والنسائي ـ في الرواية الثانية ـ، وابن عدي، والحاكم، وابن منده.

وأما التوثيق المطلق الذي أطلقه بعض الأئمة، فهو متعقَّبٌ بقول مَنْ عرف الخطأ في حديثه.

ولأجل ذلك كانت عبارةُ الحافظ ابن حجر في «التقريب» أقربَ وأدقَّ ـ في بيان حاله ـ من كلمة ابن منده فيه.

وابن منده أطلق جملة: «في حديثه بعض المناكير» ـ حسب التتبع ـ على راويين فقط، فلم يتحرر لي مرادُه بها، خاصةً أنه أطلقها على سليمان صاحب الترجمة، كما أطلقها على راوٍ آخر لم يوثِّقْه أحد، بل قال فيه البخاري: منكر الحديث!

١٢ ـ عبد الرحمٰن بن إبراهيم الدمشقي «دحيم» (١٧٠ ـ ٢٤٥) [خ، د، س، ق]:

قال ابن منده: «**أبو سعيد، عبد الرحمٰن بن إبراهيم بن ميمون الدمشقي، حدَّث عن مروان بن معاوية الفزاري، والوليد بن مسلم، أحد الأئمة**»[١].

أثنى عليه الإمام أحمد، وقال: هو عاقلٌ، ركين.

وقال أبو داود: دُحيمٌ حجة، لم يكن بدمشقَ في زمانه مثلُه.

وقال أبو حاتم: كان دحيم يميز، ويضبط حديث نفسه، وهو ثقة.

وقال ابن حبان: من المتقنين الذين يحفظون علماء أهل بلده بشيوخهم، وأنسابهم.

---

(١) فتح الباب (٣٧٧) رقم (٣٣٤٥).

وقال ابن حجر: ثقة، حافظ، متقن[١].

❐ التعليق:

دحيمٌ إمامٌ، حافظٌ ـ كما ظهر من ثناء الأئمة عليه ـ وكلمة ابن منده تتوافق مع ما دلت عليه كلمات الأئمة فيه، والله أعلم.

١٣ ـ عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعُم الأفريقي [د، ت، ق]:

قال ابن منده: «**أبو أيوب، وقيل: أبو خالد، عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعُم، الشعباني المعافري، الأفريقي، ويقال: أول مولود وُلِدَ في الإسلام، وكان قد جاوز المائة**[٢]**، عِداده في أهل مصر، روى عن أبيه، وأبي عبد الرحمٰن عبد الله بن يزيد الحُبُلي، وبكر بن سوادة ليس بالقوي عندهم، روى عنه: سفيان الثوري، وعبد الله بن لهيعة الحضرمي**»[٣].

قال الثوري: جاءنا عبد الرحمٰن بستة أحاديث يرفعها إلى النبي ﷺ، لم أسمع أحداً مِنْ أهل العلم يرفعها.

وقال يحيى القطان ـ في رواية ـ: ثقة، ونقل عنه ابن المديني قولاً بتضعيفه، فقال: ضعَّف يحيى بنُ سعيد عبدَ الرحمٰن بن زياد الإفريقي، وقال: كتبت عنه بالكوفة كتاباً، ونقل الفلاس أن يحيى، وابن مهدي لا يحدثان عنه، وقال مرةً ـ أي: القطان ـ: لا يسقط حديثه، وهو ضعيف.

وقال ابن مهدي: ما ينبغي أن يُروى عنه حديثٌ.

قال ابن معين: ليس به بأس، وفيه ضعف.

وقال ابن المديني: كان أصحابنا يضعِّفونه، وأنكر أصحابنا أحاديث

---

(١) ينظر: سؤالات المروذي: (٢٤٦)، الجرح والتعديل ٥/ ٢١١، سؤالات الآجري رقم (١٥٦٨)، الثقات ٨/ ٣٨١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٨٠، «التقريب»: (٣٧٩٣).

(٢) ذكر في ترجمته: أنه أول مولود يولد في الإسلام! فأشكلت هذه العبارة جداً، ثم تبين بمراجعة التاريخ الكبير للبخاري أنها مبتورة، وتمام العبارة: جاز المائة، وبها يتضح المعنى، وفي تاريخ بغداد ١٠/ ٢١٥ أن المراد: أول مولود في الإسلام بأفريقية.

(٣) فتح الباب (٦٢) رقم (٣٥٥).

كان يحدث بها، لا تُعرفُ[(١)].

وقال الفلاس: هو مليح الحديث، ليس مثلَ غيره في الضعف.

وقال الإمام أحمد: ليس بشيء، وقال مرة: منكر الحديث.

قال البخاري: في حديثه بعض المناكير، وقال مرة ـ هو والنسائي، والدارقطني ـ: ضعيف، ونقل عنه الترمذي أن البخاريَّ كان يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث.

وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث، وكان صادقاً، خشناً.

وقال أبو زرعة، والدارقطني: ليس بالقوي.

قال الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، وقال مرة: ضعفه بعض أهل الحديث؛ منهم يحيى بنُ سعيد القطان، وأحمدُ بن حنبل.

وقال ابن حبان ـ في ترجمة والد عبد الرحمٰن في «الثقات» ـ: الأب ثقة، والابن ضعيف.

وقال ـ في ترجمة عبد الرحمٰن بن رافع التنوخي ـ: لا يَحْتَجُّ بخبره إذا كان من رواية عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعُم الإفريقي، وإنما وقع المناكيرُ في حديثه من أجله[(٢)].

وقال فيه ـ في «المجروحين» ـ: يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم، وكان يدلس على محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوبِ[(٣)].

وقال في ـ ترجمة عُمارة بن عزاب ـ: يُعتبرُ حديثُه مِنْ غير رواية الإفريقي.

وقال ابن عدي: عامة حديثه وما يرويه لا يُتابَعُ عليه.

---

(١) لعله يشير بذلك إلى كلمة الثوري السابقة.

(٢) وأعاد ذلك في مشاهير علماء الأمصار: (١٢١).

(٣) سيأتي ـ قريباً ـ نقد الذهبي لهذه الكلمة.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.
وقال ابن حجر: ضعيف في حفظه(١).

❐ التعليق:

اتضح بهذا العرض لأقوال هؤلاء النقاد، أن جمهورهم على تضعيفه، واستنكارهم تفرده بأحاديثَ لا يُتابَعُ عليها، كما نص على ذلك الثوريُّ، وابن المديني، وأشار إليه غيرُهما.

وأما كلمة ابن حبان في «المجروحين»، فقد تعقبها الذهبي بقوله ـ في الميزان ـ: «أسرف».

بقي الجواب عن توثيق بعض الأئمة له، فيقال: إنَّ كلَّ مَنْ نقل توثيقه له، أو تقويةَ أمره، نقل عنه تضعيفَه، وهما الإمامان: القطان، والبخاري. ولذلك ينبغي أن ترجَّح الروايات التي تضعِّفه ـ عنهما ـ لتلتقي مع قول جمهور النُّقَّاد، بحيث يحمل توثيقهم له على أنهم ذكروا ذلك قبل أن يتبين لهم حالُه، فلمَّا تبين لهم حاله ضعفّوه.

وأما كلمة ابن منده فيه، فظاهرة في موافقتها لكلام أكثر الأئمة، وكذا الحافظ ابن حجر الذي قال عنه: ضعيف في حفظه.

١٤ ـ عبد الكريم بن أبي المخارق (... ـ ١٢٦) [خ، م، ت، س، ق]:

قال ابن منده: «**أبو أمية، عبد الكريم بن أبي المخارق المعلم، وهو ابن قيس، المصري ليس بالقوي عندهم، حدث عن الحسن وطاووس، روى عنه: عبد الملك بن جريج ومالك، والثوري، وابن عيينة**»(٢).

---

(١) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة: (٢٢٠)، «الضعفاء» للبخاري: (٦٦)، أحوال الرجال: (١٥٣)، سؤالات البرذعي: (٣٨٩)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ٤٢١، سنن الترمذي ١/ ٧٦، ٢/ ٢٦٢، ٤/ ٣٥٢، «العلل الكبير» للترمذي: (٣٨٩)، ضعفاء العقيلي ٢/ ٣٣٢، الثقات ٤/ ٢٥٢، ٥/ ٩٥، ٧/ ٢٦٢، المجروحين ٢/ ٥٠، «الكامل» ٤/ ٢٨٠، «الكنى» للحاكم ١/ ٢٧٥: (١٦٩)، «الضعفاء» للدارقطني: (٣٣٧)، العلل للدارقطني: ١/ ٢٣٦، السنن للدارقطني ١/ ٣٧٩، «الميزان» ٢/ ٥٦٢، تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٨، «التقريب»: (٣٨٦٢).

(٢) فتح الباب (٧٢) رقم (٤٣٠).

قال أيوب السختياني: والله إنه لَغيرُ ثقة.

وقال ابن معين: كل من روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة، إلا عبد الكريم البصري أبو أمية، وقال مرة: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف.

وقال أحمد ـ لَمَّا سأله ابنه عبد الله ـ: كان ابن عيينة يستضعفه، قلت له: هو ضعيف؟ قال: نعم، وقال مرة: ليس بشيء، شبه المتروك، كان يدعو إلى الإرجاء.

وقال الترمذي: هو ضعيف عند أهل الحديث، ضعَّفه أيوب السختياني، وتكلم فيه.

وقال الجوزجاني: غير ثقة، فرحم الله مالكاً غاص هناك في المثل، فوقع على خزفة منكسرة، أظنه اغترَّ بكسائه.

وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ليس بالقوي.

وقال ابن عدي: الضعف بيِّنٌ على كل ما يرويه.

وقال الدارقطني: متروك، وقال مرة: لا نعلم مالكاً روى عن أحد يُتركُ حديثُه غيره.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن حجر: «ضعيف، له في البخاري زيادة في أول قيام الليل، من طريق سفيان، عن سليمان الأحول، عن طاوس، عن ابن عباس ـ في الذكر عند القيام ـ قال سفيان: زاد عبد الكريم، فذكر شيئاً، وهذا موصول، وعلّم له المزي علامة التعليق[(١)]، وله ذكرٌ في مقدمة مسلم، وما روى له النسائي إلا قليلاً، وقد شارك الجزري في بعض المشايخ، فربما التبس به على من لا فهم له»[(٢)].

---

(١) وقد انتقده ابن حجر في تعليمه ذلك في «الهدي»: (٤٤٢).

(٢) ينظر: أحوال الرجال: (٩٧)، سنن الترمذي ١/ ١٨، سنن النسائي ٦/ ٦٨، «الضعفاء» للنسائي: (٤٢٢)، «الكامل» ٥/ ٣٣٨، «الكنى» للحاكم ١/ ٣٣٩: (٢٥٩)، سنن الدارقطني ١/ ٣٠١ ح(٦١٠)، سؤالات الحاكم للدارقطني: (٥٢٣)، «التقريب»: (٤١٥٦).

❐ التعليق:

كلمة ابن منده تتفق مع ما قرَّره الأئمة في تضعيف عبد الكريم، وأكثرهم يضعفه جداً؛ كأيوب، وأحمد، والنسائي، والدارقطني، وابن عدي.

أما الحافظ ابن حجر، فقد كانت عبارته دون ما يليق بحال عبد الكريم ـ وقد تقدمت كلمته ـ بعكس عبارته في هدي الساري[(١)]، فإنه قال: «وأبو أمية **متروك** عند أئمة الحديث». فهذه أليق به من عبارته في «التقريب»، والله أعلم.

وبالنظر في كلام من سبق من الأئمة، يتبين أنَّ ضعْفَه بيّن، وأن عبارة ابن حجر في «الهدي» أقربُ إلى الصواب من عبارته في «التقريب»، والله أعلم.

١٥ ـ عبد الله بن عبد الرحمن هو أبو طَوالة[(٢)] (... ـ ١٣٤) [ع]:

قال ابن منده: «**يُجمع حديثه**»[(٣)].

قال ابن سعد، وابن معين، والإمام، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، وابن عبد البر[(٤)]: ثقة، زاد محمد بن سعد: كثير الحديث.

وذكره ابن حبان[(٥)] في «الثقات»، وقال في «المشاهير»: من خيار أهل المدينة، على رداءة حفظ.

---

(١) ينظر: «هدي الساري»: (٤٤٢).

(٢) وقع في النسخة التي حققها د. عامر صبري: أبو طلحة، والصواب ما أثبته كما في كتب التراجم الآتي ذكرها بالإضافة إلى معجم الصحابة ٩٦/١ لابن قانع، و«الإصابة» ١/ ٣٠٩، فقد جاءت فيه كنيته على الصواب، في نفس الإسناد الذي خرّجه ابن منده.
روى عن أنس، وعامر بن سعد، وسعيد بن يسار، وعطاء بن يسار، روى عنه: مالك، وزائدة، والدراوردي، وغيرهم. تنظر المصادر الآتية.

(٣) معرفة الصحابة، أثناء ترجمة بشير بن أكَّال المُعَاوي، رقم (٦٩).

(٤) وقد أشار ابن عبد البر إلى ما وقع في اسمه من اختلاف.

(٥) صرّح الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» ٢٥٩/٥ بأن ابن حبان قال عنه: ثقة، ولا أدري ما مصدره في هذا؟!
فإن كان مجرد ذكره في «الثقات» فليس هذا من عادته، وخاصة أنه صرّح ـ أي: ابن حبان ـ بضعف حفظه في كتابه «المشاهير»!

وقال ابن حجر: ثقة[(١)].

❐ التعليق:

أبو طوالة ثقة، وكلمة ابن حبان لا تؤثر فيه؛ للأسباب التالية:

الأول: أن أكابر الأئمة وثّقوه، وهم جمعٌ كثير.

الثاني: أن ابن حبان، لم يفسِّر جرحه، وابن منده لم يبين سبب تليينه.

الثالث: أن الشيخين وثّقاه عندما احتجَّا به، وكذا بقية أصحاب السنن خرّجوا له.

الرابع: أنه ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز، وهذا ـ أيضاً ـ من التوثيق الذي يُضَمُّ إلى ما سبق، وقد قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في «البداية»: «وقد صرَّح كثيرٌ من الأئمة بأن كلَّ من استعمله عمر بن عبد العزيز: ثقة»[(٢)].

وأما كلمة ابن منده، فقد تقدم أنه يطلقها ويريد بها قلةَ رواية المترجَم بغضِّ النظر عن حاله: هل هو ثقة أم لا؟

وقد ذكره ابن منده ضمن الطبقة الأولى بعد التابعين الأولين الذين أُخرج حديثهم عند الأئمة، واحتجوا به[(٣)].

١٦ ـ عدي بن الفضل (... ـ ٢٧١) [ق]:

قال ابن منده: «**أبو حاتم، عدي بن الفضل البصري، حدث عن إسماعيل بن أبي خالد، وداود بن أبي هند، صاحب غرائب، كناه البخاري**»[(٤)].

قال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرةً: ليس بشيء، وسُئِل عنه مرةً أخرى: يُكتب حديثه؟ قال: لا، ولا كرامة.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٥/ ٩٤، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٧٩، مشاهير علماء الأمصار: (٧٩)، «الثقات» ٥/ ٣٢، سؤالات البرقاني رقم (٢٥٩)، التمهيد لابن عبد البر ١٩/ ٢١٦، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٥٩، «التقريب»: (٣٤٣٥).

(٢) ينظر: البداية والنهاية ١٢/ ٧١٠.

(٣) ينظر: شروط الأئمة (٤٥).

(٤) فتح الباب (٢٥٥) رقم (٢١٧٠).

وقال البخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن أبي حاتم، والدارقطني: متروك الحديث.

وقال أبو داود: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء، وقال مرةً: لا يكتب حديثه.

وقال ابن حبان: روى عنه ورد بن عبد الله والعراقيون، كان مِمَّن كثُر خطؤه حتى ظهر المناكيرُ في حديثه، فبطَل الاحتجاجُ بروايته.

وقال ابن عدي: ولعدي بن الفضل أحاديثُ صالحةٌ عن شيوخ البصرة؛ مثل أيوب السختياني، ويونس بن عُبيد، وغيرهما، مناكيرُ مما لا يحدِّث به عنهم غيره.

وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن حجر: متروك[(١)].

❐ التعليق:

عدي بن الفضل اتفقت كلمة الأئمة فيه على أنه متروك الحديث، وأنه مِمَّن لا يُحتجُّ به بسبب ما في حديثه من الغرائب والمناكير، وهي ما عبّر عنه ابن منده بقوله: صاحب غرائب.

وكلمة ابن حجر ظاهرةٌ في الاتفاق مع ما ذكره الأئمة، ومنهم ابن منده.

١٧ ـ عكرمة مولى ابن عباس:

تقدم في المبحث الرابع من الفصل الأول من هذا الباب، أن الإمام

---

(١) ينظر: الضعفاء والمتروكين للبخاري (٧٨) ص(٤٤٠)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ١٨٣، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): ١٦٢، سؤالات الآجري رقم: (٧٩٨، ٨٠٥، ١٠٥١)، الجرح والتعديل ٧/ ٤، ٩/ ٣٢٦، ضعفاء العقيلي ٣/ ٣٧٠، المجروحين ٢/ ١٨٧، الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣٧٥، «الكنى» للحاكم ٤/ ٦٤: (١٧٢٤)، سؤالات البرقاني رقم: (٤٠٠، ٥١٨)، علل الدارقطني ٤/الورقة ٣٥، «التقريب» (٤٥٤٥).

أبا عبد الله ابن منده ألّف جزءاً في الذبِّ عن عكرمة رَحِمَهُ اللَّهُ واختار فيه التوثيقَ المطلق، وعدمَ الالتفات إلى قول من جرَّحه.

١٨ ـ عمر بن صالح الأزدي [ق]:

قال ابن منده: «**أبو حفص، عمر بن صالح الأزدي، حدث عن أبي جمرة: نصر بن عمران بموضوعات، كناه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، والبخاري**»[(١)].

قال الفلاس: دجال.

وقال البخاري، والنسائي: متروك الحديث.

وقال أبو حاتم: هو رَدٌّ.

وقال الساجي: يحدث ببواطيلَ ومناكيرَ.

وقال ابن حبان: كان مِمَّن يروي الموضوعاتِ عن الأثبات، لا يحل كتابةُ حديثه إلا على جهة التعجُّب.

وقال ابن عدي: يروي عن ابن طاوس البواطيلَ ما لا يتابعه أحد عليه، والضعف بيِّن على حديثه.

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث.

وقال ابن حجر: متروك، وكذَّبه بعضُهم[(٢)].

❐ التعليق:

حاصل حال هذا الرجل أنه متروك، وكذَّبه بعضهم ـ كما عبّر عن ذلك ابن حجر ـ وعبارةُ ابن منده لا تخرج عن ذلك.

وابن منده ـ في تعبيره ـ سائرٌ على طريقة الأئمة في التعبير عن حال الراوي بمثل هذه العبارات، والله أعلم.

---

(١) فتح الباب (٢١٤) رقم (١٧٥٢).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير ٦/١٥٦، الضعفاء للبخاري، رقم: (٤٦٨)، الجرح والتعديل ٦/١٠٨، المجروحين ٢/٨٦، «الكامل» ٥/٥١، تهذيب التهذيب ٧/٣٩٣، «التقريب»: (٤٨٩٦).

١٩ ـ عمران بن أنس [د، ت]:

قال ابن منده: «**أبو أنس، عمران بن أنس المكي، حديثه ليس بالمعروف، حدث عن ابن عمر، كناه أبو تميلة يحيى بن واضح**»(١).

قال البخاري: منكر الحديث.

وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه.

وقال ابن حبان ـ لَمَّا ذكره في «الثقات» ـ: يخطئ.

وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالمعروف، ثم ساق له في ترجمته حديثاً حكم عليه بأنه منكر.

وأما الحافظ ابن حجر، فقد حكم عليه بقوله: ضعيف(٢).

❐ التعليق:

وبهذا يتبين أن ابن منده تابع أبا أحمد الحاكم في هذه الكلمة، ويمكن أن يتَّضح مرادُهما بها، بحيث يقال: إن مرادهما: أنه يحدث بالأحاديث التي لا تعرف ويتفرد بها؛ أي: بالأحاديث المنكرة، كما يفهم من مجموع كلام الأئمة المتقدم ذكرهم.

والظاهر أن المترجَم دون ما ذكره ابنُ حجر بكثير؛ فإن البخاري، والعُقيليَّ، والحاكم حكموا على حديثه بالنَّكارة، ومثله ينبغي أن يوصف بوصف أشدَّ مما ذكره الحافظ رَحِمَهُ اللهُ.

٢٠ ـ عمرو بن أبي قيس [ق]:

قال ابن منده: «**كوفي، ثقة، نزل قزوين**»(٣).

قال عبد الصمد بن عبد العزيز المقرئ: دخل الرازيون على الثوري،

---

(١) فتح الباب (٨٥) رقم (٥١٨).

(٢) ينظر: سنن الترمذي ٣/ ٣٣٩، ضعفاء العقيلي ٣/ ٢٩٦، «الثقات» ٧/ ٢٤٠، «الكنى» للحاكم ١/ ٤٢٣: (٣٦٨)، «التقريب»: (٥١٤٤).

(٣) التوحيد ٣/ ٢٠١ ح(٦٦٣).

فسألوه الحديث، فقال: أليس عندكم ذلك الأزرق؛ يعني: عمرو بن أبي قيس؟!

وقال أبو داود: في حديثه خطأ، وقال في موضع آخر ـ وعثمان بن أبي شيبة ـ: لا بأس به، زاد ابن أبي شيبة: كان يهِمُ في الحديث قليلاً.

وقال البزار: مستقيم الحديث.

وذكر ابن حجر أن ابن حبان ذكره في «الثقات»[1].

وقال الذهبي ـ في الكاشف ـ: وُثِّقَ وله أوهام.

وقال في «الميزان» ـ وابن حجر في «التقريب» ـ: صدوق، له أوهام[2].

❑ التعليق:

المترجَم لا تنزل رتبتُه عن حدِّ الاحتجاج، ولكن ابن منده حكم بتوثيقه، بينما رأى ابن حجر ـ ومن قبله الذهبي ـ أنه دون ذلك، فأيُّ القولين أرجح؟

قد يقال: إن لرأي الذهبي وابن حجر وجاهةً من جهة أن ابن أبي شيبة، وأبا داود أثبتا ما يدلُّ على أنه ليس من طبقة الحفاظ الثقات.

وقد يقال: إن ابن منده رأى أنَّ مثل هذه الأوهام لم تكثر في حديثه حتى تنزله عن مرتبة الثقات، ويقوي ذلك الرواية المحكيةُ عن الثوري، فهي ـ لا شك ـ أنها تقوِّي من حال عمرٍو وتدل على حفظ وضبط، مع شهادة البزار بأن حديثه مستقيم، والرواية الأُخرى عن أبي داود بأنه: لا بأس به.

ولو قيل بأنه ثقة له أوهام، لكان أقربَ، وفيه جمعٌ بين أقوال النقاد، والله أعلم.

---

(١) لم أجده في «الثقات» اللهم إلا أن يكون مراد الحافظ ابن حجر من ترجم له ابن حبان بقوله ـ ٧/ ٢٢٠ ـ: «عمرو بن قيس بن يسير بن عمرو الكوفي، يروي عن الكوفيين، وأبيه، روى عنه أبو نعيم». فهذا عمرو بن قيس، والمترجم: ابن أبي قيس، والله أعلم.

(٢) ينظر: مسند البزار ٤/ ١٢٥، التدوين في أخبار قزوين ٣/ ٤٦٤، الثقات لابن شاهين (١٥٢)، الكاشف ٢/ ٨٦، «الميزان» ٣/ ٢٨٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٨٢، «التقريب»: (٥١٠١).

٢١ ـ العلاء بن الحارث[(١)] (... ـ ١٣٦) [م، ٤]:

قال ابن منده: «**عزيز الحديث، يُجمع حديثه**»[(٢)].

قال ابن سعد: كان قليلَ الحديث، ولكنه أعلمُ أصحاب مكحول، وأقدمهم، وكان يفتي حتى خُولِطَ.

وقال ابن معين، وابن المديني، وأبو داود، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان: ثقة. زاد أبو حاتم: لا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أوثقَ منه، ولمَّا روجع فيه ابنُ معين، فقيل له: في حديثه شيء؟ قال: لا، ولكن كان يرى القدر، وزاد أبو داود: تغيَّر عقله، وكان يرى القدر.

وقال الإمام أحمد، والمفضَّل الغلابي: صحيح الحديث.

وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لدُحيم: العلاء بن الحارث، وثابت بن ثوبان: أيهما أثبتُ؟ قال: العلاء أفقه حديثاً، وثابت بن ثوبان قليلُ الحديث.

وقال أبو حاتم: سمعت دُحيماً ـ وذكر العلاء بن الحارث ـ يقول: فقدَّمه، وعظَّم شأنه.

وقال يعقوب بن سفيان: سألت هشام بن عمار أي أصحاب مكحول أرفع؟ قال: سليمان بن موسى، قلت: فمن يليه؟ قال: العلاء بن الحارث.

وذكره ابن حبان في «الثقات» ـ في موضعين ـ قال في الآخر منهما: يعتبر.

وقال ابن حجر: صدوق، فقيه، لكن رُمِيَ بالقدر، وقد اختلط[(٣)].

---

(١) روى عن مكحول، وربيعة بن يزيد، وسليمان بن موسى الأشدق، روى عنه: معاوية بن صالح، والهيثم بن حميد، ويحيى بن حمزة. تنظر المصادر الآتية.

(٢) معرفة الصحابة رقم (٦٥٩)، في ترجمة أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها.

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى ٧/٤٦٣، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/٤٣٥، ٤٥٣، الجرح والتعديل ٦/٣٥٣، المعرفة والتاريخ ٢/٢٦٦، سؤالات الآجري ٢/٢٠٦ (١٦٠٥)، «الثقات» ٥/٢٤٨، ٧/٢٦٤، الميزان ٣/٩٨، شرح علل الترمذي ٢/٧٢٧، تهذيب التهذيب ٨/١٥٨، «التقريب»: (٥٢٣٠)، الكواكب النيرات: (٦٥).

❐ التعليق:

كلمة ابن منده في العلاء ـ كما سبق تحرير مراده بمثل هذه الكلمة ـ إنما يريد بها قلةُ الرواية، ويدل لذلك قولُه هنا: عزيز الحديث، وهي بهذا تلتقي مع قول ابن سعد.

والظاهر أن حاله كما قال ابن حجر، والله أعلم.

تنبيه: ذكر الذهبي ـ وتابعه صاحبُ الكواكب ـ أن البخاري قال فيه: منكر الحديث.

وهذا وهمٌ، وسببه أن البخاري قال هذا النقد الشديد في العلاء بن كثير أثناء ترجمة العلاء بن الحارث في تاريخه الكبير، فالتبس هذا على الذهبي، وتبعه عليه صاحب «الكواكب»، ولذا لم يذكره الحافظان المزي، وابن حجر في «تهذيبيهما» إلا في ترجمة ابن كثير[(١)].

٢٢ ـ محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي [ق]:

قال ابن منده: «**أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن العلاء بن الضحاك بن المهاجر بن عبد الرحمٰن الحمصي. حدَّث عن بقية بمناكيرَ، كناه لي بعض أهله**»[(٢)(٣)].

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير ٦/٥١٣، وينظر: الضعفاء له، رقم (٢٨٤)، تهذيب الكمال ٢٢/ ٥٣٦.

(٢) فتح الباب (١١٣) رقم (٧٢٤).

(٣) في تعيين هذا المترجم خلافٌ عند العلماء على قولين:

فذهبت طائفة منهم إلى أنهما اثنان: الأول: محمد بن إبراهيم الشامي، والآخر: محمد بن إبراهيم بن العلاء ـ ويلقب: زبريق ـ الحمصي، وممن اختار هذا القول: أبو أحمد ابن عدي، وابن الجوزي، وابن حجر، حيث ترجما للاثنين بترجمتين منفصلتين.

وذهبت طائفة أخرى إلى أنهما شخص واحد، وهو ظاهر صنيع ابن حبان في «المجروحين»، والذهبي، وسبط ابن العجمي.

قال ابن حجر ـ في تعليله لتعقُّبه الذهبي في خلطه بين ترجمتين ـ «قلت: أكثر ما يأتي في الروايات: محمد بن إبراهيم الشامي، من غير مزيد، وبذلك ترجمه ابن عدي، وابن حبان في «الضعفاء»، وظن الذهبي ـ لما رأى في التهذيب أن اسم جده العلاء ـ أنه حفيد =

قال ابن حبان: يضع الحديث على الشاميين، لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار.

وقال أبو أحمد الحاكم[(١)]: ليس بالمتين عندهم.

وقال الدارقطني: كذاب.

وقال أبو نعيم: محمد بن إبراهيم الشامي، عن الوليد بن مسلم، وشعيب بن إسحاق، وبقية، وسويد بن عبد العزيز، موضوعات.

وقال الحاكم أبو عبد الله، وأبو سعيد النقاش: روى أحاديثَ موضوعةً.

وقال الحافظ: منكر الحديث[(٢)].

= العلاء بن زبريق الحمصي، فقال: تكلم فيه ابن عدي، فوهم في ذلك، فإن ابنَ عدي إنما ذكر الشامي فقط، ولم يسمِّ جدَّه».

وعندي أن الوهم إلى من فرَّق بينهما أقرب، فإن ما ذُكِرَ لا يكفي في توهيم الحافظ الذهبي. ومما يدل على أن الصواب مع الذهبي ـ ومن قبله: ابن حبان في كونهما ترجمة واحدة ـ: أن بعض مَنْ ترجم لمحمدٍ هذا من متقدمي المصنفين في «الكنى» ـ منهم: أبو أحمد الحاكم، وابن منده ـ نسبوه إلى حمص، بل ونص أبو أحمد الحاكم على أن لقب العلاء: زبريق.

فهاتان قرينتان: **الأولى**: كونهم نسبوه إلى حمص، **والثانية**: أن بعضهم نصّ على أن لقب جده: زبريق.

وكونه ينسب في أكثر الروايات إلى الشامي، لا ينافي ذلك النسبة إلى بلد آخر، فهذا ابن أبي حاتم ـ الذي نقل عنه ابن حجر في «التهذيب» أن أباه سمع منه بمكة ـ يقول عنه: الواسطي! وهو ـ أيضاً ـ قد سكن عبادان، والله أعلم.

وبالجملة، فكلا الرجلين ـ على افتراض صحة التفرقة بينهما ـ معدود في جملة الضعفاء والمتروكين، كما يتبين من مراجعة ترجمتهما عند من فرَّق بينهما في المصارد الآتية.

ينظر: الجرح والتعديل ٧/١٨٦، «المجروحين» ٢/٣٠١، «الكامل» ٦/٢٧١، ٢٨٨، «الضعفاء» لابن الجوزي ٣/٣٨، «الميزان» ٣/٤٤٧، المغني ٢/٥٤٤، ٥٤٦، الكشف الحثيث: (٢١٤)، لسان الميزان ٦/٤٧٢، «التهذيب» ٩/١٣.

(١) لم أجد كلمة أبي أحمد في «الكنى» لكن نقلها الحافظ في «التهذيب» ٩/١٣.

(٢) ينظر: سؤالات البرقاني رقم: (٤٢٣)، «المجروحين» ٢/٣٠١، «الضعفاء» لأبي نعيم رقم: (٢٢٩)، «التهذيب» ٩/١٣، «التقريب»: (٥٦٩٨).

❐ التعليق:

ظاهر من كلام من ذكرتُهم من النقاد أنهم متفقون على أنه متروك الحديث، وأنه روى بعض الموضوعات، ولعل هذا مرادُ ابن منده في قوله: حدَّث عن بقيةَ بمناكيرَ؛ أي: بموضوعات.

وقد تقدم في دراسة اصطلاحاته في الجرح والتعديل[(١)] أنه يطلق هذه اللفظة: (حدث عن فلان بمناكيرَ) في الرواة الذين تضعيفهم متَّفقٌ عليه، أو على رأي الأكثر، وأن ابن منده يعبِّر بمثل هذه العبارة، ويمثل بأبرز شيوخ المترجَم الذين أكثر المترجِم الرواية عنه.

٢٣ ـ محمد بن أبي يعقوب[(٢)(٣)] (... ـ ٢٤٤) [خ]:

قال ابن منده: «**أحد الثقات، ممن روى عنه محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع واعتمده**»[(٤)].

وثّقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: مجهول.

وقال الدارقطني: ثقة.

قال ابن حجر: روى عنه البخاري أربعين حديثاً، وقال عنه: ثقة[(٥)].

❐ التعليق:

تبين من العرض السابق أن محمد بن أبي يعقوب لم يطعن فيه إلا الإمام أبو حاتم الرازي بالجهالة، ولكن عدم معرفة أبي حاتم لا تضرُّه هنا؛ لأن بعض أكابر الأئمة عرفه، وعلى رأسهم البخاريُّ، فقد

(١) في المبحث الرابع من الفصل الثاني، من هذا الباب.

(٢) واسم أبي يعقوب: إسحاق، تنظر المصادر الآتية.

(٣) روى عن ابن عيينة، ووكيع، وابن مهدي، وعنه: البخاري، وعمر بن الخطاب السجستاني، ينظر: تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤.

(٤) الإيمان ١/ ١٥٧ ح(١٣).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل ٨/ ١٢٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤، «التقريب»: (٥٧٢٤).

روى عنه واعتمده ـ كما قال ابن منده ـ وحسبك بهذا توثيقاً.

بالإضافة إلى ابن معين، والدارقطني، رحم الله الجميع.

٢٤ ـ محمد بن سعيد بن سابق[(١)] (... ـ ٢١٦) [د، س]:

قال ابن منده: «**ثقة**»[(٢)].

قال يعقوب بن شيبة: ثقة، صدوق.

وقال أبو يعلى الخليلي: ثقة كبير المحل، ارتحل إليه أبو زرعة، وأبو حاتم، وروى عنه القدماء من أهل قزوين.

وذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن حجر: ثقة[(٣)].

❐ **التعليق:**

لم تخرج كلمة ابن منده في ابن سابق عما دلّت عليه كلمة من سبق ذكرهم من الحفَّاظ، فهو أحد الثقات.

٢٥ ـ محمد بن صالح البغدادي [ق]:

قال ابن منده: «**أبو بكر، محمد بن صالح البغدادي، أحد الحفاظ، حدَّث عنه يحيى بن صاعد**»[(٤)].

قال أبو داود: صدوق.

وقال أبو حاتم: لم أر بالعراق مثلَه.

وقال النسائي والدارقطني: ثقة.

وقال مسلمة: ثقة حافظ[(٥)].

---

(١) قال ابن حبان في الثقات ٩/ ٦٢: «محمد بن سعيد بن سابق الرازي، أبو سعيد، يروي عن عمرو بن أبي قيس عن سماك، روى عنه: محمد بن مسلم بن وارة، وأهل بلده».

(٢) التوحيد ٣/ ٢٠١ ح(٦٦٣).

(٣) ينظر: الثقات ٩/ ٦٢، الإرشاد ٢/ ٦٩٨، تهذيب التهذيب ٩/ ١٦٥، «التقريب»: (٥٩١٠).

(٤) فتح الباب (١١٢) رقم (٧١٧).

(٥) ينظر: سؤالات الآجري ٢/ ٢٨٤، تاريخ بغداد ٥/ ٣٥٨، الإرشاد ٢/ ٦٠٠، تهذيب =

❐ التعليق:

اتضح أن محمد بن صالح البغدادي ثقةٌ كما قال أكثر الأئمة، وابن منده لم يزد على قوله: «أحد الحفاظ»، ومراده في هذا ظاهر، وهو توثيق هذا الحافظ.

٢٦ ـ مطر الورّاق (... ـ ١٢٥) [خت[١]، م، ٤]:

قال ابن منده: «**محله الصدق**»[٢].

وقال ابن سعد: كان فيه ضعف في الحديث.

وقال ابن المديني: كان صالحاً، وسطاً، ولم يكن بالقوي.

وقال ابن معين ـ في رواية ـ: صالح.

وقال الإمام أحمد: كان يحيى القطان يضعف حديث مطر عن عطاء.

وقال ـ أيضاً لَمَّا سأله ابنُه عبد الله عنه ـ: كان يحيى بن سعيد يشبِّه مطر الوراق بابن أبي ليلى في سوء الحفظ[٣]، قال عبد الله: فسألت أبي عنه؟ فقال: ما أقربَه من ابن أبي ليلى في عطاءٍ خاصّةً، وقال: مطر في عطاء ضعيف الحديث.

قال عبد الله: قلت ليحيى بن معين: مطر الوراق؟ فقال: ضعيف في حديث عطاء بن أبي رباح.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث، أحبُّ إليَّ من عقبة الأصم، ومن سليمان بن موسى بن الأشدق.

وقال أبو زرعة: صالح؛ كأنه ليَّن أمره.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

= التهذيب ٩/ ٢٠٠، «التقريب»: (٥٩٦٢).

(١) ذكره البخاري تعليقاً في كتاب التوحيد، باب [رقم: ٥٤] قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ﴾ [القمر: ١٧]، وينظر: تغليق التعليق ٥/ ٣٧٩.

(٢) الإيمان ١/ ١٥٢ ح(١٠).

(٣) في بعض روايات هذه الرواية عن الإمام أحمد ـ وهي رواية ابن عدي في «الكامل» ٦/ ٣٩٦ ـ أن الإمام أحمد قال: وابن أبي ليلى مضطرب الحديث.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، وقال في مشاهير علماء الأمصار: كان رديءَ الحفظ على صلاح فيه.

وقال ابن عدي: ولمطر عن قتادة، وعطاء، وسائر شيوخه أحاديثُ صالحةٌ، وهو ـ مع ضعفه ـ يُجمعُ حديثه ويُكتبُ.

وقال الدارقطني: ثقة، وقال مرةً: ليس بالقوي.

وقال ابن حجر: صدوق، كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف[١].

❏ **التعليق:**

مطر الوراق من مشاهير الرواة، وقد تفاوتت فيه أقوال النقاد، وهي على سبيل الإجمال ثلاثة أقوال:

القول الأول: توثيقُه. ولم أقف على من نصَّ عليه سوى الإمام الدارقطني في أحد قوليه.

القول الثاني: تضعيفه. وإليه يشير قول النسائي: ليس بالقوي، وقد عُرِفَ بالتتبع أنه يطلق هذه العبارة، ويريد بها تضعيف الراوي[٢].

القول الثالث: أنه متوسط الحال، من أهل الصدق، وفي روايته عن عطاء ضعف خاص.

وأكثر النقاد على هذا القول، وإن كان بعضُهم لم ينصَّ على خصوص ضعف روايته عن عطاء، وهذا هو الذي اختاره الإمام ابن منده رحمه الله، ولو أنه نصّ على ضعف روايته عن عطاء ـ كما صنع الحافظ ابن حجر ـ لكان أحسنَ، والله أعلم.

---

(١) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة رقم (٣)، طبقات ابن سعد ٧/ ٢٥٤، الجرح والتعديل ٨/ ٢٨٧، ضعفاء النسائي رقم (٥٦٧)، الثقات ٥/ ٤٣٥، مشاهير علماء الأمصار: (٩٥)، علل الدارقطني ٧/ ١٣، الإلزامات والتتبع: (١٦٨)، «التقريب»: (٦٦٩٩).

(٢) وإدراك هذا سهلٌ من خلال تتبع الرواة الذين أودعهم كتابه: الضعفاء والمتروكين، فقد أطلق هذه العبارة على عشرات الرواة، ينظر ـ مثلاً ـ التراجم الآتية: (٧، ١٦، ١٧، ٢٣، ٣٣، ٣٥، ٤٠، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٦٣، ٤١٠، ٤٥٩، ٥٧٧، ٦٣٠).

٢٧ ـ معاوية بن يحيى الصدفي [ت، ق]:

قال ابن منده: «**أبو رَوْح، معاوية بن يحيى الصدفي، الدمشقي، حدث عن الزهري ومكحول، روى عنه: إسحاق بن سليمان الرازي، وعيسى بن يونس، وبقيةُ، صاحب مناكير، كناه البخاري**»(١).

قال ابن المديني: ضعيف.

وقال ابن معين: لا شيء، وقال في رواية: مصريٌّ، هالكٌ، ليس بشيء.

وقال الجوزجاني: واهي الحديث.

وقال البخاري: روى عنه هِقْلٌ أحاديثَ مستقيمة، كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس، وإسحاق بن سليمان أحاديثَ مناكيرَ، كلُّها من حفظه.

وقال أبو حاتم: روى عنه هِقْل بن زياد أحاديثَ مستقيمة كأنها من كتاب، وروى عنه عيسى بن يونس، وإسحاق بن سليمان أحاديثَ مناكيرَ، كأنها من حفظه، هو ضعيف الحديث، في حديثه إنكار.

وقال أبو زرعة: ليس بقوي، أحاديثه كلُّها مقلوبة ما حدَّث بالري، والذي حدث بالشام أحسن حالاً.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، كان يشتري الكتب، ويحدث بها، ثم تغير حفظه، فكان يحدث بالوهم فيما سمع من الزهري وغيره، فجاءت رواية الراوين عنه: إسحاق بن سليمان، وذويه، كأنها مقلوبةٌ، وفي رواية الشاميين عنه: الهِقْل بن زياد وغيره أشياء مستقيمةً تشبه حديث الثقات.

وقال ابن عدي ـ بعد أن ساق جملةً من أحاديثه ـ: وهذه الأحاديث

(١) فتح الباب: (٣١٦) رقم (٢٧٦٨).

التي أمليت غيرُ محفوظة، ولمعاويةَ غيرُ ما ذكرت عن الزهري وغيره، وعامة رواياتها فيها نظر.

وقال ابن حجر: ضعيف، وما حدَّث بالشام أحسنُ مما حدث بالري[(١)].

❒ **التعليق:**

أطلق ابن منده ـ كأكثر الأئمة ـ تضعيف الراوي، ووصفه بأنه صاحب مناكير، وهي كلمة توحي بأن المناكير غالبة على حديثه، ولأجل ذا استحق الترك، وهذه العبارة لا تنفي أن يكون له أحاديث لا بأس بها، كما صرّح بذلك البخاري، وأبو حاتم، وابن حبان وذلك فيما رواه الشاميون عنه.

وبهذا يتبين أن عبارة ابن حجر أدق في التعبير عن حال معاوية، فهو لا يخرج عن طبقة الضعفاء، ولكن بعض حديثه أحسن من بعض، مع ضعفه، والله أعلم.

٢٨ ـ المنذر بن مالك بن قِطْعَة[(٢)] (... ـ ١٠٨، أو ١٠٩) [خت، م، ٤]:

قال ابن منده: «**لم يخرِّج عنه البخاري لمذهبه**[(٣)]**، ومحله الصدق**»[(٤)].

---

(١) ينظر: من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية ابن طهمان): (١١٢)، الضعفاء الصغير، رقم (٣٥٠)، الجرح والتعديل ٨/ ٣٨٣، أحوال الرجال: (١٦٨)، ضعفاء النسائي رقم (٥٦١)، ضعفاء العقيلي ٤/ ١٨٢، المجروحين ٣/ ٣، «الكامل» ٦/ ٣٩٩، «التقريب»: (٦٧٧٢).

(٢) هو: المنذر بن مالك بن قِطْعة ـ بكسر القاف، وسكون الطاء، وبالعين المهملة ـ العبدي، العَوَقي ـ بفتح المهملة، والواو، ثم قاف ـ البصري، أبو نَضرة، مشهور بكنيته.
ينظر: شرح النووي ١/ ١٩٠، ٣/ ٣٩، الإكمال ٧/ ٩٤، المؤتلف والمختلف للدارقطني ٣/ ١٧٢٠، توضيح المشتبه ٦/ ٣٩٢، «التقريب»: (٦٨٩٠)، «الخلاصة» للخزرجي: (٣٨٧)، تاج العروس ١٤/ ٢٣٩ ـ وضبط اسمه في هذا الكتاب ضبط قلم ـ.
وقد وقع في «التقريب» ضبط قطعة: بضم القاف، وفتح المهملة، وهو خلاف كل المصادر التي ذكرتها، ولعل الحافظ وهم، وقد راجعت كتابه «التبصير»، فلم أجد هذا الاسم من مفردات الكتاب، والله أعلم.

(٣) حاولت جاهداً أن أقف على مراد ابن منده: في إشارته إلى مذهبه، فلم أستطع، اللهم إلا أن يريد أنه كان عريفاً لقومه، فهذه ولاية وليست مذهباً، والله أعلم.

(٤) الإيمان ١/ ١٧٢ ح(٢٢)، وقد عدّه ابن منده ـ في شروط الأئمة (٦٩) ـ من الطبقة الثانية =

قال ابن سعد: كان ثقة ـ إن شاء الله ـ كثيرَ الحديث، وليس كل أحدٍ يحتج به.

وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان ممن يخطئ، وذكره في مشاهير علماء الأمصار، وقال: كان من فصحاء أهل البصرة، أفلج في آخر عمره، فتغيَّر عليه حفظه.

قال الإمام أحمد: ما علمت إلا خيراً، وقال مرةً: ثقة.

وقال ابن معين: ثقة، وكذا قال أبو زرعة، والنسائي.

وقال ابن عدي: ولأبي نضرة العبدي حديثٌ صالحٌ عن أبي سعيد الخدري، وعن جابر بن عبد الله، وغيرهما، وإذا حدَّث عنه ثقة، فهو مستقيم الحديث، ولم أر له شيئاً من الأحاديث المنكرة؛ لأني لم أجد له إذا روى عنه ثقةٌ حديثاً منكراً، فلذلك لم أذكر له شيئاً.

وقال الذهبي: وقد أورده العقيليُّ، وابن عديٍّ في كتابيهما، فما ذكرا له شيئاً يدل على لين فيه، بلى قال ابن عدي: كان عريفاً[(١)] لقومه.

وذكر نحوه ابنُ حجر في «تهذيبه»، وقال: وأظن ذلك لما أشار إليه ابن سعد، ولهذا لم يحتجَّ به البخاري.

وقال ابن حجر: ثقة[(٢)].

= التي قَبِلها قوم من النقاد، وردّها آخرون، وهو يتفق مع قوله هنا ـ في «الإيمان» ـ: محله الصدق.

(١) لم أجد هذا في المطبوع من «الكامل».
والعريف هو: القيِّمُ بأمور القبيلة، أو الجماعة من الناس، يلي أمورَهم، ويتعرف الأمير منه أحوالهم، قال عَلْقَمَةُ بنُ عَبْدَةَ:

بل كُلُّ حَيٍّ، وإنْ عَزُّوا وإنْ كَرُمُوا عَرِيفُهم بأَثافِي الشَّرِّ مَرْجُومُ

ينظر: النهاية ٣/ ٢١٨، تاج العروس ٢٤/ ١٤٥.

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٢٠٨، الجرح والتعديل ٨/ ٢٤١، «الثقات» ٥/ ٤٢٠، مشاهير علماء الأمصار: (٩٦)، «الكامل» ٦/ ٣٦٧، سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٣١، تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٦٨، «التقريب»: (٦٨٩٠).

❐ التعليق:

كبار النقاد على توثيق المنذر، وقد احتج به مسلمٌ، فهو ـ فيما يظهر ـ لا ينزل عن مرتبة الثقات. نعم، ليس هو في الذروة من طبقات الثقات، لكن مثله لا ينزل عن هذه الرتبة.

فالذي يظهر أن رأي ابن حجر في حكمه أقربُ من رأي ابن منده، وإن كان لرأي ابن منده حظٌّ من النظر؛ من أجل ما ذكر عنه من ولايته أمر عرافة قومه، فهي لا تليق بمثله، ومن أجل كلمة ابن سعد، وابن حبان، والله تعالى أعلم.

٢٩ ـ نهشل بن سعيد[١] [ق]:

قال ابن منده: «**متروك**»[٢].

وقال أبو داود الطيالسي، وابن راهويه: كذاب.

وقال ابن معين: ليس بشيء.

وقال النسائي: متروك الحديث.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي، متروك الحديث، ضعيف الحديث.

وقال أبو زرعة: خراساني ضعيف.

وقال ابن حبان: كان مِمَّن يروي عن الثقات ما ليس مِن أحاديثهم، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

وقال ابن حجر: متروك، وكذَّبه إسحاق بن راهويه[٣].

❐ التعليق:

اتفقت كلمة الأئمة على تركه، ورماه غير واحد بالكذب، وقد اتفقت

---

(١) هو: نهشل بن سعيد بن وَرْدان الورداني، بصري الأصل، سكن خراسان، ينظر: «التقريب»: (٧١٩٨).

(٢) الرد على الجهمية: (٤٦).

(٣) ينظر: التاريخ الأوسط ٢/٢٠٦، الضعفاء والمتروكين للبخاري، رقم (٥٩٩)، الجرح والتعديل ٨/٤٩٦، المجروحين ٣/٥٢، «الكامل» ٧/٥٧، «التقريب»: (٧١٩٨).

كلمة ابن حجر مع كلمة ابن منده في الحكم عليه بالترك.

٣٠ ـ نوح بن ذكوان [ق]:

قال ابن منده: «**أبو أيوب، نوح بن ذكوان، حديثه ليس بالقائم**»[(١)].

قال أبو حاتم: ليس بشيء، مجهول.

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً.

وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم.

وقال أبو عبد الله الحاكم: يروي عن الحسن كلَّ معضلة.

وقال أبو نعيم: روى عن الحسن المعضلات، وله صحيفة عن الحسن لا شيء.

وقال أبو سعيد النقاش: روى عن الحسن مناكير.

❐ **التعليق:**

من خلال كلام النقاد يتبين أن نوحاً ـ كما قال ابن منده ـ: حديثه ليس بالقائم، وخصوصاً فيما يرويه عن الحسن البصري، وهي قريبة من حكم الحافظ ابن حجر عليه؛ حيث قال: «ضعيف»[(٢)].

وفي نظري أنه ينبغي أن ينصَّ على نكارة ما يرويه عن الحسن البصري بالذات؛ لأنه يروي عن غير الحسن، والله أعلم.

٣١ ـ الوليد بن جميل [ت، ق]:

قال ابن منده: «**أبو الحجاج، الوليد بن جميل القرشي، تُرك حديثُه، حدث عن القاسم أبي عبد الرحمن، عداده في أهل فلسطين، روى عنه: يزيد بن هارون وغيره**»[(٣)].

---

(١) فتح الباب (٦٣) رقم (٣٦٤).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٨/٤٨٥، «المجروحين» ٣/٤٧، «الكنى» للحاكم ١/٣٠٤: (١٩٦)، المدخل إلى الصحيح: (٢١٧)، «الضعفاء» لأبي نعيم رقم (٢٥٠)، تهذيب التهذيب ١٠/٤٣١، «التقريب»: (٧٢٠٦).

(٣) فتح الباب (٢٦٦) رقم (٢٢٦٧).

قال ابن المديني: تشبه أحاديثُه أحاديثَ القاسم أبي عبد الرحمٰن، ورَضيه.

وقال البخاري: مقارب الحديث.

وقال أبو زرعة: شيخ، ليِّن الحديث.

وقال أبو داود: دمشقي ليس به بأس.

وقال أبو حاتم: شيخ يروي عن القاسم أحاديثَ منكرةً.

وقد تتبعت أحكام الترمذي على الأحاديث التي رواها الوليد ـ وكلُّها عن القاسم أبي عبد الرحمٰن ـ وهي أربعة أحاديث في «جامعه» ـ فوجدتُه وصفها بالغرابة[1].

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ»[2].

❑ **التعليق:**

تتفق كلمة النُّقَّاد على أنه ليس في عداد الثقات، ولا يعارِض هذا أن ابن المديني رضيه، أو كلمة البخاري، وأبي داود فيه؛ فإن هذه الكلمات تحتمل ـ خاصة مع إعمال النظر في بقية كلام الأئمة ـ أنه لم يصل إلى حدِّ الضعف الذي يُرَدُّ به حديثُه، بل هو مما يحتمل حديثه في المتابعات، ونحو ذلك.

وأما كلمة ابن منده فيه، فيبدو أنه مال إلى ترجيح كلمة أبي حاتم فيه.

والظاهر أنه دون كلمة ابن المديني ومن وافقه، وفوقَ كلمة ابن منده، فهو في عداد الشيوخ، وعليه تدل كلمة أبي زرعة: ليِّن الحديث، وابنِ حجر الذي قال: «صدوق يخطئ».

---

(١) وقد يذكر مع الغرابة حكماً آخر على الإسناد، لكن المقصود أنها من قبيل الغريب عند الترمذي، ينظر الأحاديث الآتية: (١٦٢٤، ١٦٢٧، ١٦٦٩، ٢٦٨٥).

(٢) ينظر: العلل لابن المديني: (٩٢)، سؤالات البرذعي ٢/ ٥٣٤، علل الترمذي: (٢٧٠)، سؤالات الآجري، رقم (١٦٣٩)، الجرح والتعديل ٩/ ٣، «الثقات» ٧/ ٥٤٩، «الكامل» ٧/ ٨٠، «التقريب»: (٧٤١٩).

وسبب اختيار هذا الرأي ـ قول أبي زرعة وابن حجر ـ أمران:

الأول: أنه لا تُعرف له رواية عن غير القاسم، وقد أشار إلى ذلك ابن عدي، حيث قال: وهو رَاويةٌ عن القاسم، ولم أر له عن غير القاسم شيئاً.

الثاني: إشارة ابن المديني إلى عدم ضبطه بقوله: تشبه أحاديثُه أحاديثَ القاسم، وما تقدم من أن أحاديثه كلَّها غرائبُ، وهذا ما توحي به كلمة أبي حاتم، والله أعلم.

٣٢ ـ يحيى بن آدم (... ـ ٢٠٣) [ع]:

قال ابن منده: «**أبو زكريا، يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، حدث عن الثوري، أحد الأئمة**»[(١)].

قال ابن معين ـ لمَّا سأله الدارمي ـ قلت: فيحيى بن آدم ما حالُه في سفيان؟ فقال: ثقة.

وقال العجلي: كوفي، ثقة، وكان جامعاً للعلم، عاقلاً، ثبتاً في الحديث.

وقال أبو حاتم: كان يفقه، وهو ثقة.

وقال أبو داود: يحيى بن آدم واحد الناس.

وقال عثمان بن أبي شيبة: ثقة، صدوق، ثبت، حجةٌ ما لم يخالِفْه من هو فوقه، مثل: جرير، ووكيع.

وقال ابن حبان: كان متقناً يتفقه.

قال ابن حجر: ثقةٌ، حافظٌ، فاضل[(٢)].

❐ التعليق:

كلمة ابن منده غاية في التوثيق، وهي تتفق مع كلمات الأئمة الذين أوردت بعض كلماتهم فيه.

---

(١) فتح الباب (٣٣٧) رقم (٢٩٥٥).

(٢) ينظر: ثقات العجلي: (٤٦٨)، سؤالات الآجري رقم (١١٤)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): (٢٢٦)، الجرح والتعديل ١٢٨/٩، الثقات ٢٥٢/٩، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين: (٢٦٣)، «التقريب»: (٧٤٩٦).

٣٣ ـ يحيى بن معين (١٥٨ ـ٢٣٣) [ع]:

قال ابن منده: «**أبو زكريا، يحيى بن معين بن عون، أحد الأئمة**»[(١)].

يحيى! وما أدراك ما يحيى؟! إذا ذكر الرجال ذكر يحيى بن معين، فبه تُسْتَبْرأُ أحوالُ عامة الرواة، كما قال ابن عدي رَحِمَهُ اللهُ[(٢)].

ويحيى هو يحيى! علماً، وحفظاً، واطِّلاعاً، وإمامةً في هذا الباب، وما سؤالات تلاميذه عنه إلا أكبرُ شاهد على حفظه واطِّلاعه.

وقد عقد ابن أبي حاتم ترجمة مستقلة، أفرد فيها ابنَ معين بالحديث، وبيان مكانته في هذا العلم، فقال: «ومن العلماء الجهابذة، النقاد ـ من الطبقة الثالثة ببغداد ـ: يحيى بن معين، أبو زكريا».

ثم قال: ما ذُكر من علم يحيى بن معين رَحِمَهُ اللهُ بناقلة الآثار، ورواة الأخبار، وعلل الحديث... ثم ساق من أخباره شيئاً طيباً.

وقد أطال الخطيب في ترجمته جداً، ونقل من أخباره، وثناء الأئمة عليه ما لم أقف عليه في غيره.

وها أنا ذا أذكر نُتفاً يسيرةً، تنبئ عما سواها في بيان مكانة هذا الإمام من هذا العلم:

وقال ابن المديني: ما رأيت يحيى بن معين استفهم حديثاً قط، ولا ردّه.

وقال الإمام أحمد: ها هنا رجلٌ خلقه الله لهذا الشأن يُظهر كذبَ الكذَّابين، يعني: يحيى بن معين.

وقال الإمام أحمد مرةً: كلُّ حديثٍ لا يعرفه يحيى بن معين، فليس هو بحديث، وفي رواية: فليس بثابت.

وقال أبو حاتم: إذا رأيت البغدادي يحب أحمد بن حنبل، فاعلم أنه

---

(١) فتح الباب (٣٤٩) رقم (٣٠٦٣).

(٢) «الكامل» ٢/٣٦٨، وينظر: اللسان ٣/١٥٩.

صاحبُ سنة، وإذا رأيته يبغض يحيى بن معين، فاعلمْ أنه كذاب.

وقال النسائي: الثقةُ، المأمونُ، أحدُ الأئمةِ في الحديث[(١)].

❐ التعليق:

ابن معين ـ كما تقدم ـ إمامٌ غير منازَع، وقد جاز القنطرة، ومثله لا يُسأل عنه.

٣٤ ـ يحيى بن ميمون البصري [د]:

قال ابن منده: «**أبو أيوب، يحيى بن ميمون بن عطاء بن زيد، القرشي، البصري. حدَّث عن عاصم الأحول، وعلي بن زيد صاحب مناكير، سكتوا عنه، روى عنه: المعتمر بن سليمان، أخبرنا علي بن محمد، ثنا الحسين، قال: سمعت عمرو بن علي يقول: يحيى بن ميمون التمار، يكنى: أبا أيوب، كتبت عنه، وكان كذاباً، وحدَّث عن علي بن زيد أحاديث موضوعة[(٢)]، وروى عنه المعتمر بن سليمان، ورأيته يكتب عنه**»[(٣)].

قال أحمد: ليس بشيء، خرقنا أحاديثه، كان يلقِّنُ الأحاديث.

وقال مسلم: منكر الحديث.

وقال ابن حبان: عند أهل العراق منه العجائب ـ التي يرويها ـ مما لم يتابَعْ عليها، حتى إذا سمعها مَنِ الحديثُ صناعتُه لم يشكَّ أنها معمولة، لا تحلُّ الرواية عنه، ولا الاحتجاج به بحال.

وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه ليس بمحفوظ.

قال أبو أحمد الحاكم: سكتوا عنه.

وقال الدارقطني وابن حجر: متروك[(٤)].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ١/ ٣١٤ ـ ٣١٨، ٩/ ١٩٢، تاريخ بغداد ١٤/ ١٧٧.

(٢) هذا النص بعينه في الجرح والتعديل ٩/ ١٨٨، و«الكنى» للحاكم ١/ ٢٩٦: (١٨٤) وفيه زيادة مهمة، وهي: روى عن عاصم الأحول أحاديث منكرة.

(٣) فتح الباب (٦٤) رقم (٣٦٩).

(٤) ينظر: «الكنى» لمسلم ١/ ٦٩، المجروحين ٣/ ١٢١، «الكامل» ٧/ ٢٢٧، علل الدارقطني [مخطوط ٤/ ٢٢]، «الكنى» للحاكم ١/ ٢٩٥: (١٨٤)، «التقريب»: (٧٦٥٦).

❐ **التعليق:**

كلمة ابن منده تلتقي مع كلام النقاد في توهين يحيى وتضعيفه، وإن كانت كلمته: سكتوا عنه، ليست صريحةً في أنه متروك عند ابن منده.

وبالجملة، فحاصل كلام الأئمة فيه أنه متروك الحديث، كما عبَّر عن ذلك الدارقطني وابن حجر، والله أعلم.

٣٥ ـ يحيى بن يحيى التميمي (... ـ ٢٢٦) [خ، م، ت، س]:

قال ابن منده: «**أبو زكريا، يحيى بن يحيى بن عبد الرحمن الحنظلي، النيسابوري، حدث عن: مالك بن أنس، وسليمان بن بلال، أحد الأئمة**»[(١)].

أثنى عليه الإمام أحمد خيراً، وقال: ما أخرجت خراسان ـ بعد ابن المبارك ـ مثلَ يحيى بن يحيى.

وقال أبو زرعة: سمعت أحمد بن حنبل ـ وذكر يحيى بن يحيى النيسابوري ـ فذكر من فضله وإتقانه أمراً عظيماً.

وقال أحمد ـ أيضاً ـ: كان يحيى بن يحيى عندي إماماً، ولو كانت عندي نفقةٌ لرحلت إليه[(٢)].

وقال إسحاق بن راهويه: مات يحيى يوم مات، وهو إمامٌ لأهل الدنيا.

وقال الذهلي: لو أشاء لقلت هو رأس المحدثين في الصدق.

وقال ابن حجر: ثقة، ثبت، إمام[(٣)].

❐ **التعليق:**

الثناء على يحيى بن يحيى أكثرُ من أن يُحصر، وهو كما قال ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ أحد الأئمة.

---

(١) فتح الباب (٣٤٩) رقم (٣٠٦٣).

(٢) والإمام أحمد: من أكثر من رأيت من الأئمة ثناءً عليه، ينظر: موسوعة أقوال الإمام أحمد في الرجال ٤/١٤٠.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٩/١٩٧، تذكرة الحفاظ ٢/٤١٥، «السير» ١٠/٥١٤.

٣٦ ـ يزيد بن أبي يزيد الرشك الضبعي (... ـ ١٣٠) [ع]:

قال ابن منده: «**أبو الأزهر، يزيد بن أبي يزيد الرشك الضبعي، يعد في البصريين، ليس بالقوي عندهم، حدث عن عمر، روى عنه: شعبة، وعبد الوارث، كناه مسلم بن الحجاج**»(١).

روى عبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه، قال: قال رجل لإسماعيل بن علية: حديث يزيد الرشك؟ فقال إسماعيل: حدثنا إسحاق بن سويد، قال: يا أبا بشر! إنما أريد حديث يزيد الرشك؟ قال: أقول لك: حدثنا إسحاق بن سويد، وتقول: يزيد الرشك؟!(٢).

وقال ابن معين: صالح، وفي رواية: ليس به بأس، وفي رواية ـ حكاها أبو أحمد الحاكم، وابن شاهين ـ: ضعيف.

وقال الإمام أحمد: صالح الحديث، شعبةُ يروي عنه.

وقال أبو حاتم، وأبو زرعة: ثقة.

وقال أبو زرعة ـ لما سأله ابن أبي حاتم عن حديث وقفه يزيد، ورفعه قتادة، ثم صحَّح ما رواه قتادة ـ: قتادةُ أحفظ، ويزيد الرشك ليس به بأس.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم.

وقال ابن حجر: ثقة، عابد، وَهِمَ من لَيَّنَه(٣).

❐ التعليق:

تحصَّل من مجموع ما مضى أن الأئمة فيه على قولين:

القول الأول: تضعيفُه، وهو صريحُ إحدى روايات ابن معين،

---

(١) فتح الباب (٩١) رقم (٥٥٤).

(٢) فظاهر كلام ابن علية ـ وليس بصريح ـ أنه يضعِّفه.

(٣) ينظر: رواية الدارمي عن ابن معين ١: (٢١٤، ٢٣٢)، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية ابن طهمان): (٧٠)، العلل ومعرفة الرجال ١/٣٥٦، ٣/١١٦، «العلل» لابن أبي حاتم ١/٢٤٧، الجرح والتعديل ٩/٢٩٧، الثقات ٧/٦٣١، «الكنى» للحاكم، «المقتنى» ١/٨٤، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين:(٢٥٤)، سير أعلام النبلاء ١٦/٤٣٤، المغني في الضعفاء ٢/٧٥٥، «الميزان» ٤/٤٤٤، هدي الساري: (٤٧٧)، «التقريب»: (٧٧٩٣).

وكلمة أبي أحمد الحاكم وابن منده، وظاهر كلام ابن علية.

وأما كلمة أبي أحمد ـ وتبعه ابن منده ـ فقد علَّق الذهبي على كلمة الحاكم بقوله: «وانفرد أبو أحمد الحاكم بقوله: ليس بالقوي عندهم، فأخطأ أبو أحمد».

وعلَّق ابن حجر ـ في «الهدي» ـ على كلمة الذهبي هذه، فقال: «قلت: موضع خطئه **تعميمُ النقل**، وإلا فقد اختلف فيه كما ترى، وليس له في البخاري سوى حديث واحد».

والذي يظهر لي أن في تعقُّب كلا الحافظين تأمُّلاً، إذ إن أبا أحمد أورد في ترجمة يزيد في «الكنى» قولي ابن معين فيه ـ ليس به بأس، وضعيف ـ فهو يدرك اختلاف النقل فيه عند النقاد، إلا أنه عبّر عن رأيه فيه ـ وهو أحد النقاد ـ فهو أطلق مريداً بذلك بعضَهم، وهذا يستعمله أبو أحمد كثيراً في التعبير عمَّن اختُلف فيه[1].

وأما كلام ابن علية، فهو غير صريح، ويحتمل ـ والله أعلم ـ أنه استغرب مقارنةَ السائل بين إسحاق ويزيد، فكان ابنُ علية يرى أن إسحاق أحفظُ وأوثقُ من يزيد، ولا ريب أن باب المقارنة أوسعُ من الكلام المجرد؛ إذ لا ينبغي حملُ كلام الإمام على التضعيف والتوهين إلا بقرينة، وسيأتي في توجيه كلام أبي زرعة ـ في إحدى الروايتين عنه ـ في يزيد بعد قليل.

القول الثاني: توثيقُ يزيد، وتقويتُه، وهو قول الجمهور: ابن معين في أشهر الروايات عنه، وأحمد ـ وقد احتج برواية شعبة عنه ـ وأبو حاتم، وأبو زرعة: ثقة.

وأما قول أبي زرعة ـ لَمَّا سأله ابن أبي حاتم عن حديثٍ وَقَفَه يزيد، ورفعه قتادة، ثم صحَّح ما رواه قتادة ـ: قتادةُ أحفظ، ويزيدُ الرشك ليس به

---

(١) أفاد بهذا التتبع لاصطلاح أبي أحمد الحاكم محقق كتابه «الكنى» ١/ ٤١٣.

بأس، فلا يعارض توثيقه؛ لأنه في باب المقارنة بين يزيد وقتادة، ولا ريب أن قتادة أحفظُ من يزيد بمراحلَ.

وهذا القول هو الذي اختاره الحافظ ابن حجر في «التقريب»؛ حيث قال: «ثقة، عابد، وَهِمَ من لَيَّنَه»، وهو الراجح عندي، لما سبق بيانه، ويكفي في توثيقه أن الجماعة ـ الشيخين وأصحاب السنن ـ احتجوا به.

❖ الكنى ❖

٣٧ ـ أبو الأحوص، مولى بني ليث، ويقال: مولى بني غفار [٤]:

قال ابن منده: «**أبو الأحوص، مولى بني ليث، ويقال: مولى بني غفار، عن أبي ذر جندب بن جنادة الغفاري، روى عنه: محمد بن مسلم بن شهاب، ليس بالمتين عندهم**»(١)(٢).

قال ابن معين: ليس بشيء(٣)، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن عيينة: لَمَّا روى الزهري حديث مسح الحصى(٤) قال له سعد بن إبراهيم: من أبو الأحوص؟! ـ كالمغضب حين حدَّث عن رجل مجهول ـ فقال له الزهري: أمَا تعرف الشيخ مولى بني غفار المدني؟! كان يصلي في الروضة الذي، وجعل يصفه له، وسعد لا يعرفه.

---

(١) فتح الباب (٨٤) رقم (٥١٦).

(٢) روى عن أبي أيوب، وأبي ذر، وعنه الزهري وحده، قال النسائي: لم نقف على اسمه، ولا نعرفه، ولا نعلم أن أحداً روى عنه غير ابن شهاب، تنظر المصادر الآتية.

(٣) قال ابن عبد البر: قد تناقض ابن معين في هذا، فإنه سُئل عن ابن أكيمة، وقيل له: إنه لم يرو عنه غير ابن شهاب؟ فقال: يكفيه قول ابن شهاب: حدثني ابن أكيمة، فيلزمه مثل هذا في أبي الأحوص، ينظر: التمهيد ١١/ ٩٠، **قلت**: وقد عمل ابن عبد البر بقاعدة ابن معين في ابن أكيمة، فقد قوّى حالَ راوٍ لم يجد فيه سوى رواية الزهري عنه كما في التمهيد ١١/ ٩٠ في راوٍ اسمه: عثمان بن إسحاق.

(٤) وهو حديث أبي ذر ﵁ أن النبي ﷺ: «إذا قام أحدكم في الصلاة، فإن الرحمة تواجهه، فلا يحرِّك الحصى أو لا يمسَّ الحصى». رواه ابن خزيمة ١/ ٢٤٣، وابن حبان ٦/ ٥٠ وغيرهما.

وقد فهم الحافظ العراقي من مناظرة الزهري لسعدٍ هذه أنها توثيقٌ من الزهري لأبي الأحوص، فقال ـ في «أماليه» ـ: «وثَّقه الزهري».

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم.

وقد حسّن له الترمذي، وصحح له ابن خزيمة، وابن حبان[١].

❑ **التعليق:**

بالنظر في الأقوال المتقدمة يتَّضح أن الراوي خرج عن حدِّ الجهالة ـ التي وصفه بها النسائي، ومن قبله: سعدُ بن إبراهيم ـ لأن ثناء الزهري عليه كافٍ في رفع الجهالة، فكيف وقد أضيف إليه أمران:

الأول: تحسين الترمذي، وتصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، مع ذكره له في الثقات.

الثاني: جرح ابن معين[٢]، وأبي أحمد الحاكم، وابن منده له، فكلاهما ـ المجرح والمعدل ـ قد عرفه.

وإذا أُضيف إلى ذلك الضابط الذي طرده ابن عبد البر ـ فيمن روى عنهم الزهري ـ وألزم به ابنَ معين، فإن في رواية الزهري عنه ما يؤكد رفع الجهالة عنه.

---

(١) ينظر: مسند الحميدي ١/ ٧٠، الكنى لمسلم ١/ ٩٢، سنن الترمذي ٢/ ٢١٩، صحيح ابن خزيمة ١/ ٢٤٣، ابن حبان ٦/ ٥٠، «الكنى» للحاكم ١/ ٤٠٠: (٣٤٥)، التمهيد ١١/ ٩٠، تحفة الأشراف ٨/ ١٩١، تهذيب الكمال ٣٣/ ١٧، الميزان ٤/ ٤٨٧، أمالي الحافظ العراقي (٨٧)، تهذيب التهذيب ١٢/ ٦، «التقريب» (٧٩٢٦).

(٢) أَضفت ابن معين مع الجارحين؛ لأنه ثبت بالتتبع أن إطلاقه لهذه الكلمة يريد بها الجرح غالباً، كما بيّن ذلك ـ بالأمثلة ـ الأخ الشيخ هشام بن عبد العزيز الحلاف، في رسالته الماجستير التي كانت بعنوان: الأحاديث التي أعلَّها الإمام يحيى بن معين في سؤالات تلاميذه [نسخة خاصة على قرص مدمج (سي دي)].
وأما الاحتمال الذي ذُكِرَ في تفسير كلمة ابن معين: (ليس بشيء)، وأن المراد بها قلة الرواية جداً ـ كما صرّح بذلك ابن القطان فيما نقله ابن حجر في «الهدي» (٤٤١) في ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري ـ فهذا لا ينافي ما سبق، فقد يكون قليل الحديث، وهو ـ مع ذلك ـ ضعيف، أو شديد الضعف.

بقي النظر في جرحه، فالذي يظهر أن قول الموثِّقين أقربُ إلى الصواب؛ لأمرين:

الأول: ثناء تلميذه عليه، بل ودفاعُه عنه لما أورد عليه في روايته عنه، وهو الإمام الزهري، وحسبك به إماماً ناقداً، عضَّد هذا تحسين الترمذي، وتصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، مع ذكر ابن حبان له في الثقات.

الثاني: أن من جرَّحه لم يفسّر جَرْحَه، وكلمة ابن معين يمكن حملُها هنا على أن المراد بها: قلةُ الرواية، كما تقدم التنبيهُ عليه قريباً.

وعليه، فإن في قول الحافظ ابن حجر عنه «مقبول»[(١)] ـ أي: حيث يتابع وإلا فلين[(٢)] ـ فيه نظر، والله أعلم.

٣٨ ـ أبو حاتم الرازي (١٩٥ ـ ٢٧٧) [د س فق]:

قال ابن منده: «**أبو حاتم، محمد بن إدريس بن المنذر الرازي، أحد الأئمة، ابن عبد الملك**»[(٣)(٤)].

الإمام أبو حاتم أحد كبار الأئمة في هذا الشأن، بل هو من الأفراد القلائل الذين عُرفوا بالإمامة في علم العلل.

وإني لأستحي ـ في هذا المقام ـ أن أذكُرَ كلماتِ الأئمة في توثيقه، فهو أشهر من نار على عَلَم، وقد أحسن ابنُه عبد الرحمٰن حينما أبرز تلك المعالم المشرقة من ترجمة والده، والتي عقدها في كتابه «الجرح» في بابٍ مستقلٍّ في ترجمته، وجمعِ أخباره، فقال: «باب ما ذُكِرَ من عِلمِ أبي رَحِمَهُ اللَّهُ وفقهِه، ومعرفتِه بناقلة الآثار». ثم ذكر جملةً من أخباره[(٥)].

وله أخبارٌ تطول، لا يملك معها المرء إلا التعجُّبَ، والترحُّم على

(١) «التقريب»: (٧٩٢٦).
(٢) ينظر: مقدمة «التقريب»: (٧٤).
(٣) في المطبوع: (ابن عبد الملك) ولم يتبين لي المراد.
(٤) فتح الباب (٢٥٦) رقم (٢١٨٠).
(٥) ينظر: الجرح والتعديل ١/ ٣٥٥.

هؤلاء الأكابر، وفي الوقت نفسه يعجب من تطاول بعض المعاصرين، الذين ما بلغوا عُشر مِعشار ما بلغ هذا الإمام الجِهبذ من الحفظ والاطلاع!!

كما يعجب من عدم التأدُّب مع أحكام هؤلاء الأئمة وأقوالهم، ومنهم: الإمام أبو حاتم بعبارات أستحي من إيرادها هنا؛ لأن إيرادها عيبٌ على مورديها، ورحم الله امرأً عرف قدر نفسه(١).

٣٩ ـ أبو زرعة الدمشقي (قبل ٢٠٠ ـ ٢٨١) [د]:

قال ابن منده: «**أبو زرعة، عبد الرحمـٰن بن عمرو بن صفوان الدمشقي، النصري، من بني نصر بن معاوية، أحد الأئمة، حدّث عن سوّار بن عمارة، قال: كنت مع يحيى بن معين، وسمع: أبا اليمان، ويحيى بن عمرو بن عمارة، وأبا(٢) مسهر عبد الأعلى بن مسهر، توفي بعد الثمانين**»(٣).

قال أبو حاتم: صدوق.

وقال ابن أبي حاتم: وكان رفيقَ أبي، وكتب عنه، وكتبنا عنه، وكان صدوقاً ثقةً.

وقال أبو بكر الخلال: إمام في زمانه، رفيع القدر، حافظٌ، عالمٌ بالحديث والرجال، وصنَّف من حديث الشام ما لم يصنِّفْه أحدٌ، وجمع كتباً لنفسه في التاريخ، وعِلَل الرجال.

وكان عالماً بأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وسمع منهما سماعاً

---

(١) ومن طريف ما يذكر هنا ـ بمناسبة الحديث عن عدم معرفة قدر الأصاغر للأكابر ـ ما جاء في مجمع الأمثال ١/٥٢ قولهم في المثل: (إنك بعد في العزاز فقم).
فقد جاء في شرحه ـ بتصرف ـ: العزاز الأرض الصلبة، وإنما تكون في الأطراف من الأرضين، يضرب لمن لم يتقصَّ الأمر، ويظن أنه قد تقصاه، قال الزهري: كنت أختلف إلى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، فكنت أخدُمه، وذكر جهده في الخدمة، ثم قال: فقدّرت أني استنطقت ما عنده، فلما خرج لم أقم له، ولم أُظْهِر له ما كنت أظهره من قبل، قال: فنظر إلي، وقال: **إنك بعدُ في العزاز فقم، والمعنى**: أنك ما زلت في طرف من العلم لم تتوسطه بعد.

(٢) في المطبوع: أبو مسهر، والصواب ما أثبته.

(٣) فتح الباب (٣٣٧) رقم (٢٩٥٦).

كثيراً، وسمع من أبي عبد الله خاصَّة مسائلَ مشبعة محكمة سمعتها منه.

وقال ابن حجر: ثقة، حافظ، مصنف[١].

❐ التعليق:

أبو زرعة إمام من الأئمة كما قال ابن منده، وغيره من الأئمة.

٤٠ ـ أبو زرعة الرازي (٢٠٠ ـ ٢٦٤) [م، ت، س، ق]:

قال ابن منده: «**أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، أحد الأئمة، حدّث عن أبي نعيم، وقبيصة**»[٢].

ما ذكرتُه في شأن أبي حاتم يُذكر هنا؛ فإن الإمام أبا زرعة أحدُ كبارِ الأئمة في هذا الشأن، ومن الأفراد القلائل الذين عُرفوا بإمامتهم في علم العلل.

وهو أشهر من نار على عَلَم، وإني لمُحيل على مليء ـ أعني: على كتاب ابن أبي حاتم ـ ومن أحيل على مليء فليتبع، فإنَّ ابن أبي حاتم: أحسنَ وأفادَ بإبراز مناقب هذا الإمام، وذكرِ شيء من أخباره في كتابه «الجرح»[٣].

❐ التعليق:

أبو زُرعة ـ كما قال ابن منده ـ: أحد الأئمة، وكفى بهذا شهرةً وتعديلاً.

٤١ ـ أبو مالك الأشجعي[٤] (... ـ في حدود ١٤٠) [خت، م، ٤]:

قال ابن منده: «**لم يخرِّج عنه البخاري، ومحلُّه الصدق**»[٥].

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٥/٢٦٧، طبقات الحنابلة ١/٢٠٥، سير أعلام النبلاء ١٣/٣١٤، «التقريب»: (٣٩٦٥).

ومن اللطائف ـ في ترجمته ـ ما ذكره الذهبي من أن تكنية أبي زرعة الرازي الإمام المشهور كانت بسبب إعجاب أهل الري بعلم أبي زرعة الدمشقي؛ لمَّا قدموا دمشق.

(٢) فتح الباب (٣٣٧) رقم (٢٩٥٥).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ١/٣٢٨، ٣٣٤، ٣٤١، ٥/٣٢٥، تاريخ بغداد ١٠/٣٢٩، «التقريب»: (٤٣١٦).

(٤) واسمه سعد بن طارق، ينظر: «التقريب»: (٢٢٤٠).

(٥) الإيمان ١/١٧٢ ح(٢٢)، وقد عدّه ابن منده ـ في شروط الأئمة (٦٩) ـ من الطبقة الثانية =

قال ابن معين، والإمام أحمد: ثقة.

وقال أبو حاتم: هو صالح الحديث، يُكتب حديثُه.

وقال العجلي: كوفي، تابعي، ثقة.

وقال النسائي: ليس به بأس.

وذكره العقيليُّ في «الضعفاء»، وذكر له حديث القنوت، وقال: ولا يتابع عليه، وذكر أن يحيى بن سعيد أمسك عن الرواية عنه[(١)].

ذكره ابنُ حبان في «الثقات»، وقال في «المشاهير»: من جِلَّةِ الكوفيين، وكان متقناً.

وقال ابن حجر: ثقة[(٢)].

❐ **التعليق:**

أبو مالك احتج به مسلم، ووثَّقه جماعة، ونزل به آخرون عن هذه الدرجة.

وظاهِرٌ من اختيار ابن منده أنه ميلٌ منه إلى رأي من نزلت درجتُه عندهم عن رتبة الثقات، والظاهر أنه أعلى مِمَّا وصفه به ابن منده، نعم! ليس هو في الذروة من الثقات، ولكنه لا ينحطُّ عن رتبتهم.

= التي قبلها قوم من النُّقَّاد، وردّها آخرون، وهو يتفق مع قوله هنا ـ في «الإيمان» ـ: محله الصدق.

(١) هكذا أطلق الحافظ ابن حجر هذه الكلمة في ترجمة أبي مالك، وعند الرجوع إلى كتاب العُقيلي ٢/ ١١٩ نجد أنه روى من طريق القاسم بن معن قال: سألت بعض ولد أبي مالك: أَلَقِيَ أبو مالك رسول الله ﷺ؟ فقال: لا، فذكرت ذلك ليحيى بن سعيد، فأمسك عن الرواية عنه، يعني: أبا مالك.
فهذه الرواية ليست ظاهرةً في تضعيف أبي مالك، ويحيى يمسك لأدنى أمر، فلا يصح اعتبار هذا الموقف من يحيى تضعيفاً. ولذا قال ابن عبد البر ـ فيما نقله عنه ابن حجر في «التهذيب» ٣/ ٤١٠ ـ: لا أعلمهم يختلفون في أنه ثقة عالم، وحسبك أن مسلماً احتج به.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٤/ ٨٦، الثقات للعجلي: (٣٩١)، ضعفاء العقيلي ٢/ ١١٩، «الثقات» ٤/ ٢٩٤، مشاهير علماء الأمصار: (١٠٧)، تهذيب التهذيب ٣/ ٤١٠، «التقريب»: (٢٢٤٠).

وأما ما ذكره العقيلي، فإن كلمته هذه أدلُّ على توثيقه منه على تضعيفه؛ ذلك أن راوياً يروي عشراتِ الأحاديث لا يُذكر له إلا هذا الحديث، فإنَّ هذا دليلٌ على ما ذكره ابن حبان من أنه كان متقناً، ومن هو الحافظ الذي لم يغلط في حديث؟!

وما أحسنَ قول الحافظ الذهبي في ترجمة أبي بكر بن أبي داود ـ في معرِض دفاعه عنه ـ: «وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ، ولا يغلط، ولا يسهو»[1].

وعليه، فإن كلمة الحافظ ابن حجر فيه أقربُ إلى الصواب، والله أعلم.



(١) ينظر: السير ١٣/ ٢٣٣. وله كلام نفيس، هو كالقاعدة في هذا الباب، في ترجمة علي بن المديني من «الميزان» ٣/ ١٤٠.

المبحث الثاني

الرواة الذين تكلم فيهم، وهم من غير رواة الستة

١ ـ إبراهيم بن أبي طالب (... ـ ٢٩٥):

قال ابن منده: «**أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن نوح بن عبد الله بن خالد بن أشرس النيسابوري ـ يعرف ـ بابن أبي طالب، أحد الأئمة في علم الحديث، حدَّث عن بشر بن الحكم، وحامد بن عمر، وإسحاق بن راهويه، حدثنا الحسين بن علي عنه وكناه**»[(١)].

قال أبو حامد بن الشَّرقي: إنما أخرجت خُراسانُ من أئمة الحديث خمسةً: الذهلي، والدارمي، والبخاري، ومسلم، وإبراهيم بن أبي طالب.

ذكره أبو أحمد الحاكم في «الكنى»، ولم يذكر فيه جرحاً، ولا تعديلاً.

وقال أبو عبد الله الحاكم: إمام عصره بنيسابور في معرفة الحديث والرجال، جمعَ الشيوخ، والعلل، ودخل على أحمد بن حنبل وذاكره، وعلَّق عنه.

وروى ـ أي: أبو عبد الله الحاكم ـ عن شيخه أبي الفضل، قال: سمعت أبا علي النيسابوري يقول: كنت أختلف إلى الولي، بباب معمر، فقال لي بعض مشايخنا: ألا تحضر مجلس إبراهيم بن أبي طالب، فترى شمائله ومحاسنه؟ فأحضرني، فرأيت شيخاً، لم تر عيناي مثلَه.

وروى ـ أي: أبو عبد الله الحاكم ـ عن شيخه عبد الله بن سعد أنه قال: ما رأيت مثل إبراهيم بن أبي طالب، ولا أُرِي مثلَ نفسه، اختلفتُ إليه ستَّ سنين[(٢)].

---

(١) فتح الباب (٤٣) رقم (١٦٥).

(٢) ينظر: موضح أوهام الجمع والتفريق ٤٠٦/١، تذكرة الحفاظ ٦٣٨/٢، سير أعلام النبلاء ٥٥٠/١٣.

❐ التعليق:

لم تخرج كلمة ابن منده عما دلّت عليه كلماتُ من سبق ذِكرُهم من الحُفَّاظ.

٢ ـ إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني[(١)]:

قال ابن منده: «**أبو إسحاق، إبراهيم بن الحكم بن أبان العدني، عن أبيه، ليس بالقوي عندهم، روى عنه: أبو عبد الرحمٰن سلمة بن شبيب المكي، وأبو الأزهر أحمد بن الأزهر العبدي، كناه مسلم، قال يحيى بن معين: هو ضعيف**»[(٢)].

قال ابن معين: لا شيء، وقال مرةً: ضعيف.

وقال أبو زرعة: ليس بقوي، ضعيف.

وقال أحمد: في سبيل الله دراهم أنفقناها في الذَّهاب إلى عدن إلى إبراهيم بن الحكم.

وقال مرةً: وقت ما رأيناه لم يكن به بأس، ثم قال: إني أظنُّ كان حديثه يزيد بعدنا ولم يحمده.

وقال البخاري: سكتوا عنه، وقال مرةً: متروك الحديث.

وقال النسائي: متروك الحديث، ليس بشيء.

وقال الجوزجاني: ساقط.

ونقل العُقيلي عن محمد بن رافع أنه قال ـ لَمَّا سُئل عنه ـ: بعهدنا لم يكن به بأس، ولكن اختلط بعدُ.

وقال ابن عدي ـ بعد أن ساق عدةَ أحاديث له ـ: ولإبراهيم بن الحكم غيرُ هذه الأحاديث عن أبيه، وبلاؤه مِمَّا ذكروه أنه كان يوصل المراسيل عن أبيه، وعامَّة ما يرويه لا يُتابَعُ عليه.

---

(١) روى له ابن ماجه في «التفسير»، ينظر: «التقريب»: (١٦٦).

(٢) ينظر: فتح الباب (٤٤) رقم (١٧٤).

وقال ابن حبان: وكان يخطئ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد.

وقال الحافظ ابن حجر: «ضعيف، وَصَلَ مراسيلَ»(١).

❐ التعليق:

بهذا العرض يتَّضح أن كلمة ابن منده توافق ـ في الجملة ـ كلماتِ أولئك الأئمة، إلا أنها لا تدل على ضعف شديد، وهي ـ أيضاً ـ عبّر بها عن خلاصة أقوال الأئمة فيه.

٣ ـ إبراهيم بن العلاء(٢):

قال ابن منده: «**ثقة، حدَّث مِنْ كتاب أبيه، روى عنه ابن عوف، وأبو زرعة ويعقوب بن سفيان**»(٣).

قال النسائي: ليس بثقة(٤).

وقال ابن حجر: روى عنه البخاري في غير الجامع، وذكره ابنُ أبي حاتم، فلم يضعِّفْه، وذكره ابن حبان في «الثقات»(٥).

❐ التعليق:

ابن منده وثّق إبراهيم بن العلاء، ولعلَّه اعتمد ـ والله أعلم ـ على أمرين:

---

(١) ينظر: العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٠، الجرح والتعديل ٢/ ٩٤، التاريخ الكبير ١/ ٢٨٤، الضعفاء والمتروكين للبخاري (١٢)، أحوال الرجال (١٤٧): رقم (٢٥٧)، ضعفاء العقيلي ١/ ٥٠، «الكامل» ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢، المجروحين ١/ ١١٤، «التقريب»: (١٦٦).

(٢) هو: إبراهيم بن عبد الله بن العلاء بن زَبْر، روى عن أبيه، وسعيد بن عبد العزيز، روى عنه: أبو حاتم، وغيرهم ممَّن ذكرهم ابن منده، ينظر: الجرح والتعديل ٢/ ١٠٩، تاريخ دمشق ٧/ ١٤.

(٣) الإيمان ٣/ ١٦١ ح(٩٩٩).

(٤) وقد شكك د. قاسم علي سعد في ثبوت هذه الكلمة عن النسائي ـ كما سيأتي ـ وإنما أثبتها؛ لأن الذهبي نقلها عنه، ونفيُها عنه لا يخرُج عن حدِّ الاحتمال، وإن كنتُ أرى أنه قوي، كما سيأتي وجه ذلك فيما نقلتُه عن د. قاسم.

(٥) ينظر: الثقات ٨/ ٦٦، تاريخ دمشق ٧/ ١٤، المغني في الضعفاء ١/ ١٧، تاريخ الإسلام ١٦/ ٦٥، لسان الميزان ١/ ٣٠١.

الأول: أنه حدّث مِنْ كتاب أبيه[١].

الثاني: رواية أبي حاتم، وأبي زرعة، وغيرهما مِنَ الأئمة عنه، حتى قال الذهبي: قد روى عنه سادةٌ[٢]، وعدم تضعيفهم له ـ كما يتَّضح مِنْ سياق ابن أبي حاتم لترجمته في «الجرح» ـ مشعر بأنهم لم يعرفوا فيه جرحاً.

فكيف يمكن الجواب عن قول النسائي؟

فيقال: ثمّةَ جوابان عن هذه الكلمة:

الأول: أن يقال: إن في نسبةِ هذه الكلمة إلى النسائي نظراً[٣].

الثاني: أن جرحَ النسائي جرحٌ مجملٌ، عُورض بتوثيقٍ احتفَّت به قرائنُ، فينبغي حينئذٍ أن يقدم التوثيق.

مع اعتبار أن النسائي ـ في الجملة ـ معدودٌ في المتشددين[٤].

وقد تتبعت عدداً مِنَ التراجم[٥] التي قال فيها النسائي هذه العبارة

---

(١) ومرادي أن ابن منده ذكر هذا وكأنه يريد بذلك أن يجعلَه من أسباب توثيقه، وتعديله.

(٢) ينظر: المغني في الضعفاء ١/ ١٧.

(٣) شكّك د. قاسم علي سعد في كتابه «منهج الإمام أبي عبد الرحمٰن النسائي في الجرح والتعديل» ٣/ ١٠٥٠ في ثبوت هذه الكلمة عن النسائي، ومأخذه في هذا التشكيك أن هذا الراوي عبّر عنه بأنه:
«لم يجد لأحد ـ غير النسائي ـ فيه جرحاً أو تعديلاً، إلا ذِكْرُ ابن حبان له في الثقات، ولم يُوردْ في كتب الضعفاء الموجودة والمتقدمة على الذهبي؛ ككتاب البخاري، والجوزجاني، وأبي زرعة، والنسائي، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وابن الجوزي.
ومَنْ ذكر قول النسائي فيه من المتأخرين؛ كابن حجر، وابن قطلوبغا، فإنما أخذوا ذلك عن كتب الذهبي.
ومما يدعو إلى الشك في صحة قول النسائي، أو صحة نسبة هذا الكلام إليه: أنَّ ابن حبان ذكر هذا الرجل في الثقات، وأورده البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يذكرا فيه جرحاً، وقال الذهبي في «الميزان»: وقد روى عنه أئمة.
لذا أتوقَّف في استخلاص الحكم عليه حتى يتَّضح لي أمره». انتهى كلام د. قاسم.

(٤) وهذا ما توصل إليه د. قاسم علي سعد في أطروحته للدكتوراه المشار إليها قريباً ٤/ ١٨٣٧ ـ ١٨٣٨.

(٥) وذلك من خلال كتاب «المغني في الضعفاء» للذهبي.

ـ ليس بثقة ـ فإذا هو يطلقها أحياناً في أُناسٍ يقوِّيهم جماعةٌ مِنَ الأئمة.

ومع هذا، فلا يعني أنه ـ أي: المترجَم ـ مِنَ الحُفَّاظ، فإني ـ وبتتبعي الشديد لترجمة إبراهيم هذا ـ لم أجد له رواية في دواوين الإسلام، فهو مقلٌّ.

ويمكن توجيه جرح النسائي بقلة الرواية[(١)] توفيقاً بين عبارته، وبين قول ابن منده، والله تعالى أعلم.

٤ ـ إبراهيم بن حيان بن حنظلة الأنصاري:

قال ابن منده: «**أبو إسحاق، إبراهيم بن حيان بن حنظلة**[(٢)] **بن سويد بن علقمة بن سعد بن معاذ، الأنصاري، الأشهلي. حدَّث عن أبيه وشريك بمناكيرَ، روى عنه عمرو بن سالم الأصبهاني وغيره**»[(٣)].

قال ابن عدي: مدنيٌّ ضعيف الحديث، ثم ساق له حديثين في ترجمته، ثم قال: وهذان الحديثان مَعَ أحاديث غيرها ـ بالأسانيد التي ذكرها إبراهيم بن حيان ـ عامَّتُها موضوعة مناكيرُ، وهكذا سائر أحاديثه[(٤)].

ولم أجد له غيرَ كلمة ابن عدي، حتى إن ابن حجر لم يورد غيرَها في «اللسان»[(٥)].

❐ التعليق:

عبارة ابن منده في المترجم: «حدَّث عن أبيه، وشريكٍ بمناكيرَ»، وهي أخصُّ مِنْ عبارة ابن عديٍّ، إذ كلمة ابن عدي عامةٌ في أحاديث إبراهيم كلها، بينما حكم ابن منده خاصٌّ في روايته عن أبيه وشريك.

وعند التأمُّل، فلا تعارُضَ بين كلمتيِ الإمامين؛ فابن عدي حكم

(١) ينظر: قواعد في علوم الحديث للتهانوي (٣٩٤، ٤٠٣).
(٢) وقع في «اللسان»: علقمة، ينظر: ١/ ٢٧٠.
(٣) فتح الباب (٤٩) رقم (٢٣٢).
(٤) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٥٤، ونقل كلمةَ ابن عدي فيه: ابنُ الجوزي في «الضعفاء» ١/ ٣١، والذهبي في «المغني» ١/ ١٣.
(٥) ينظر: اللسان ١/ ٢٧٠.

بحكم عامٍّ ـ بعد سبرها ـ فوجدها جميعاً منكَرَةً وموضوعةً، بينما عبارةُ ابن منده خصَّت النكارة بروايته عن أبيه وشريك، فكأنه ـ لكثرة رواية المترجم عن هذين الراويين ـ خصَّهما بالذِّكر، ولا يعني ذلك أنَّ هذا الحكم لا يسري إلى بقية مروياته، والله أعلم.

٥ ـ إبراهيم بن عمر بن حفص بن معدان (... ـ ٢٥١):

قال ابن منده: «**أبو إسحاق، إبراهيم بن عمر بن حفص بن مَعْدان، الحافظ، حدث عن ثابت بن محمد، ومحمد بن أبان العنبري، أخبرنا محمد بن عبد الله بن أسيد، ثنا أبي: أبو إسحاق إبراهيم بن حفص بن عمر بن معدان**»[١].

قال أبو الشيخ: كان حافظاً.

وقال أبو نُعيم: الحافظ، ثقة[٢].

❐ التعليق:

وصف ابن منده المترجَم بأنه حافظ، وهو ما يتفق مع كلمتيْ أبي الشيخ وأبي نعيم، وأفادت كلمةُ أبي نعيم توثيقَ المترجَم.

٦ ـ إبراهيم بن محمد العمري، الكوفي (... ـ ٣٢٠):

قال ابن منده: «**أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد العمري، الكوفي، يروي عن أبي كريب محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، وأبي سعيد عباد بن يعقوب الرواجني[٣]، فيه نظر**»[٤].

---

(١) فتح الباب (٥٠) رقم (٢٤٣).

(٢) ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان ٣/ ٩٢، تاريخ أصبهان ١/ ٢٢٢.

(٣) وقع في المطبوع: الروا، والصواب: الرواجني، وقد وقع في المطبوع خطأ آخر، حيث وقع فيه: وعن أبي سعيد بن عباد، والصواب، ما أثبتُّه، تنظر ترجمته في: السير ١١/ ٥٣٦.
وقد قال الخطيب البغدادي: قدِم بغداد، وحدث بها عن أبي كريب محمد بن العلاء، وسليم بن جُنادة، ومحمد بن إسماعيل الأحمسي ـ وذكر جملة من شيوخه ـ، روى عنه محمد بن المظفر، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو حفص بن شاهين، ينظر: تاريخ بغداد ٦/ ١٥٨.

(٤) فتح الباب (٥٤) رقم (٢٩٧).

قال عنه أبو أحمد الحاكم ـ وهو أحد مَنْ روى عنه[١] ـ: فيه نظر.

ونقل الخطيب البغدادي عن محمد بن أحمد بن حمَّاد الحافظ: كان أحدَ الوجوه، تكلم فيه بالكوفة، وببغداد[٢].

❐ التعليق:

قول ابن منده: **فيه نظر**، هي بعينها عبارة أبي أحمد الحاكم.

وهذه الكلمة تدلُّ على توهينه وضعفه كما هو ظاهر، خاصة وأن كلمة ابن حماد ـ وإن كانت لم تحدِّد العبارةَ بدقة ـ إلا أنها تُشِعر بأن الكلام فيه انتشر بعض الشيء، ومِنْ أكثر مِنْ شخص؛ لأنه نسب ذلك إلى أكثر مِنْ بلد.

واعتماد هذا الجرح واجبٌ حتى يثبُتَ خلافه، ولم أقف على ما يخالفه.

٧ ـ إبراهيم بن محمد بن حمزة (... ـ ٣٥٣):

قال ابن منده: «**أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن حمزة بن عمارة بن يسار، أحد الحُفَّاظ، حدَّث عن أحمد بن يحيى الحلواني**[٣]»[٤].

---

(١) تنظر المصادر الآتية.

(٢) نقل كلمة الحاكم: الذهبيُّ في «المقتنى» ١/ ٧٢ ـ الذي هو تلخيص لكتاب «الكنى» لأبي أحمد الحاكم، وفي «الميزان» ١/ ٦٢، وينظر: تاريخ بغداد ٦/١٥٨، وقد أطال في ترجمته، تاريخ دمشق ١/ ١٣٥، ١٣/ ٢٠٣، «المغني» ١/ ٢٤.

(٣) وهو أخي صاحب الدولة أبي مسلم الخراساني، الأصبهاني.
أفاد بهذه النسبة والفائدة المتعلقة بصلة القرابة: أبو نعيم في تاريخ أصبهان ١/ ٢٤١، ونقله عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ ٣/ ٩١٠.
وقد سمع أبا شعيب الحراني، ومحمد بن عبد الله مطيناً، ويوسف بن يعقوب القاضي، ومحمد بن عثمان العبسي وطبقتهم، وحدث عنه: أبو عبد الله ابن منده، وأبو بكر بن مردويه، وأبو نعيم الحافظ وغيرهم.
وقد أرّخ أبو نعيم وفاته في سنة (٣٥٣)، وخالفه ابن منده، فقال ـ فيما نقله الذهبي عن الحاكم عنه ـ: توفي سنة (٣٥٩)، قال الذهبي: الأول أصح، وقد عاش ثمانين سنة أو نحوها، وهذا يعني أن ميلاده كان في حدود ٢٧٣ تقريباً، ينظر: تذكرة الحفاظ ٣/ ٩١٠.

(٤) فتح الباب ص(٥٣) رقم (٢٧٥).

وفيما يتصل بثناء المحدِّثين على المترجم، فهو متوارد على وصفه بالحفظ، وكثرة التصنيف.

قال أبو العباس ابن عُقدةَ: ما رأيتُ مثل ابن حمزة في الحفظ!

وقال الحاكم: قد كان في عصرنا جماعةٌ بلغ المسند المصنَّف على تراجم الرجال لكل واحدٍ منهم ألفُ جزءٍ؛ منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة الأصبهاني.

وقال ـ أيضاً ـ في «مزكي الأخبار»: كان ابنُ حمزةَ يفي بمذاكرة مسانيد الصحابة ترجمةً ترجمة، اعترَف له بالتفرُّد بحفظ المسند: أبو بكر بن الجِعابي، وأبو علي النيسابوري، ومشايخُنا.

وقال أبو نعيم ـ وهو أحد تلاميذه ـ: كان أحدَ الحُفَّاظ، ومن عني بالمسند والشيوخ لم يُرَ بعدَ ابن مظاهر[1] مثله[2].

❐ التعليق:

تقدمت كلمة ابن منده فيه، وهي قوله عنه: أحد الحفاظ، وهذه عبارته في «الفتح» والذي نقله عنه الذهبي في التذكرة؛ أنه قال ـ وهو أحد تلاميذه ـ: لم أر أحفظ من أبي إسحاق بن حمزة!

وبين العبارتين فرقٌ ظاهر، وهي على كل حال لا تخرج عن كلام من تقدم ذكرهم من الحفاظ في الثناء عليه.

٨ ـ إبراهيم بن ناصح الأصبهاني:

قال ابن منده: «**أبو بشر، إبراهيم بن ناصح الأصبهاني، متروك، حدث**

---

(١) وابن مظاهر هذا هو: أبو محمد عبد الله بن مظاهر، قال عنه أبو نعيم: من كبار أهل الحديث وحُفَّاظهم، ارتفع أمرُه ببغداد، وفاق وعلا صيته، سمعته يقول: أحفظ المسند كلَّه، وقد عزمت أن أحفظ الأبواب المقطوعة، مات بطرابة ببغداد، سنة أربع وثلاثمائة.
له ترجمة في: طبقات المحدثين بأصبهان ٤/٢٢٩، وتاريخ أصبهان ٢/٣٣ (٩٩٧)، وغيرها.

(٢) ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان ٤/٢٣٠، تاريخ أصبهان ١/٢٤٠ (٣٨٥)، تاريخ دمشق ١٤/٢٩٣، تذكرة الحفاظ ٣/٩١٠.

عن النضر بن شميل، ثنا عنه: محمد بن عمر»[١].

❐ التعليق:

لم أجد لأحدٍ ممن سبق ابنَ منده كلاماً فيه، بل وجدت كلاماً لإمامين عاصرا ابنَ منده ـ وماتا بعده بعشرات السنوات ـ ألا وهما: الحافظ أبو بكر ابن مردويه (ت: ٤١٠)[٢]، والحافظ أبو نعيم (ت: ٤٣٠).

فأما ابن مردويه، فقد قال فيه: حدَّث عن ابن عيينة، والنضر بن شميل بمناكيرَ.

وأما أبو نعيم، فقال فيه: كان ضعيفاً، يحدِّث بالبواطيل، متروكَ الحديث[٣].

وقد اقتصر الحافظان الذهبي، وابن حجر على نقل كلمة أبي نعيم، وابن مردويه[٤] فيه.

٩ ـ أحمد بن علي بن الحسين الرازي:

قال ابن منده: «**أبو بكر، أحمد بن علي بن الحسين الرازي، أحد الحُفَّاظ، نزل نيسابور**»[٥].

قال أبو العباس ابن عُقدةَ: كان مِنَ الحُفَّاظ.

قال الذهبي: أثنى عليه الحاكم[٦]، وبالَغ في تعظيمه.

ترجم له أبو أحمد الحاكم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٧].

---

(١) فتح الباب (١٦٢) رقم (١٢٧٣).

(٢) له ترجمة في «السير» ١٧/ ٣١٠، قال عنه الذهبي: «وكان من فرسان الحديث فهماً، يقظاً، متقناً، كثيرَ الحديث جداً، ومن نظر في تواليفه، عرف محلَّه من الحفظ».

(٣) ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان ٢/ ٣٣٤، «الميزان» ١/ ٦٩. . . .، و«اللسان» ١/ ١١٦.

(٤) كلمة ابن مردويه من زوائد ابن حجر في «اللسان» على «الميزان».

(٥) فتح الباب (١٢٥) رقم (٩٠٠).

(٦) لعله أبو عبد الله، فإن أبا أحمد لم يذكر فيه شيئاً كما سيأتي.

(٧) ينظر: «الكنى» للحاكم ٢/ ٢١٤: (٦٧٤)، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٤٦.

❐ التعليق:

اتفقت كلمة ابن منده في المترجَم مَعَ كلمة النُّقّاد الآخرين، كونه أحدُ الحفاظ.

١٠ ـ أحمد بن عيسى العلوي:

قال ابن منده: «**أبو طاهر، أحمد بن عيسى العلوي، حدَّث عن محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيك بغرائبَ**»[١].

قال الدارقطني: كذاب.

قال الذهبي ـ في السير ـ: وقد ذكره ابن أبي حاتم، وأبو أحمد الحاكم وما ضعَّفاه، ثم ذكر له حديثاً في «الميزان»، واستنكره[٢].

❐ التعليق:

كلمة الذهبي التي ذكرها في «السير» ـ في أن ابن أبي حاتم والحاكم ذكراه ولم يضعِّفاه ـ تلوِّحُ بالإشارة إلى أن في كلمة الدارقطني مبالغةً، وأنه عنده دون ذلك.

والذي يظهر أن أعدل ما يُقال فيه: إن الغرائب والمنكرات إنما هي في روايته عن ابن أبي فُدَيك، وهو ما تدلُّ عليه كلمةُ ابن منده؛ لأنه يبعُد ـ مع هذا الجرح الشديد مِنَ الدارقطني ـ خفاءُ حاله على ابن أبي حاتم، والحاكم، والله أعلم.

١١ ـ أحمد بن محمد بن الأصفر:

قال ابن منده: «**أبو بكر، أحمد بن محمد بن الأصفر، الأُجَاني**[٣] **أحد**

(١) فتح الباب (٤٥٣) رقم (٤١٠٥).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٢/ ٦٥، ضعفاء الدارقطني رقم (٥٣)، السير ١٢/ ٧٢، الميزان ١/ ١٢٧.

(٣) نسبة إلى (أُجَان). قال ياقوت في «معجمه» ١/ ١٠٠: «بضم الهمزة، وتخفيف الجيم، وآخره نون، بُلَيدة بأذربيجان، وبينها وبين تبريز عشرة فراسخ في طريق الري، **رأيتها**، وعليها سور، وبها سوقٌ، إلا أن الخراب غالبٌ عليها».

الحُفَّاظ، حدَّث عن أبي اليمان، قدم أصبهان، وكناه إسحاق بن شاذة»[(١)].

قال الدارقطني: يروي عن الكوفيين، غيرُه أثبتُ منه[(٢)].

وقال أبو نعيم: صاحب غرائبَ، مِنَ الحُفَّاظ[(٣)].

□ التعليق:

تبين مِنْ كلام ابن منده وأبي نعيم أنهما يتفقان على أنه حافظ، واتفقت كلمة الدارقطني وأبي نعيم على أن له غرائبَ، وكونه حافظاً له غرائب هو الوصف الأَلْيَقُ به، وهو ما عبَّر عنه أبو نعيم، والله أعلم.

١٢ ـ أحمد بن محمد بن مصعب المروزي:

قال ابن منده: «**أبو بشر، أحمد بن محمد بن مصعب المروزي، حدَّث عن علي بن خشرم ـ وغيره ـ بموضوعات**[(٤)]»[(٥)].

قال ابن حبان: كان ممن يضع المتون للآثار، ويقلب الأسانيد للأخبار، حتى غلب قلبه أخبار الثقات، وروايته عن الأثبات بالطامَّات على مستقيمِ حديثُه، فاستحقَّ التَّرك... ثم آخر عمره جعل يدَّعي شيوخاً لم يرهم، وروى عنهم. وذكر منهم علي بن خشرم.

وقال الدارقطني: متروك، وقال مرةً: كان مجوداً في السنة، وفي الرد على أهل البدع وكان حافظاً عذبَ اللسان، ولكنه كان يضع الأحاديث عن أبيه، عن جده، وعن غيرهم، متروك، يكذب.

وقال أبو سعد الإدريسي[(٦)]: سمعت أبا عبد الله محمد بن أبي سعيد

---

(١) فتح الباب (١٥٠) رقم (١١٥٦).

(٢) ومن الأمثلة التطبيقية لكلام الدارقطني هذا، أنه حكم على أكثر من حديث روي من طريق ابن الأصفر هذا بتفرُّده بها، ينظر: «الأفراد» ٤/ ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٩، ٥/ ١١٥.

(٣) ينظر: تاريخ أصبهان ١/ ١٣٤، تاريخ بغداد ٤/ ٣٩٦.

(٤) له ترجمة في تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٠٣، والمجروحين ١/ ١٥٦.

(٥) فتح الباب (١٦٢) رقم (١٢٧٦).

(٦) له ترجمة في «السير» ١٧/ ٢٢٦، قال عنه الذهبي: «الحافظ، الإمام، المصنف أبو سعد: عبد الرحمٰن بن محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الإدريسي الإستراباذي، محدث =

الحافظ[١] يقول: كان أبو بشر المروزي يضع الحديث.

❐ التعليق:

تبين مِنْ نقل كلمات هؤلاء الأعلام أنهم متفقون على أنه وضَّاع، كذَّاب، وهو ما يتفق مع ما ذكره ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد تتابع على وصفه بذلك جماعة مِنْ معاصري ابن منده ومَنْ جاء بعده[٢].

١٣ ـ أحمد بن هارون البرديجي:

قال ابن منده: «**أبو بكر، أحمد بن هارون بن نوح البرديجي، أحد الحُفَّاظ، توفي ببغداد سنة إحدى وثلاثمائة**»[٣].

قال صالح بن أحمد الحافظ[٤]: صدوق مِنَ الحُفَّاظ.

وقال الدارقطني: ثقة، مأمون، جبل.

وقال أحمد بن كامل القاضي[٥]: كان مِنْ حُفَّاظ الحديث المذكورين بالحفظ، والفقه.

وقال أبو عبد الله الحاكم: الحافظ، سمع نصرَ بن علي الجهضمي،

سمرقند، وكان حافظ وقته فيها، مات بسمرقند في سنة ٤٠٥». انتهى بتصرف واختصار.

(١) لم أهتد إلى تعيينه ومعرفته، لكنه بالتأكيد من شيوخ الإدريسيُّ؛ لأنه إذا كان الإدريسيُّ مات سنة (٤٠٥)، فالظن أن شيخَه هذا مات قبل ابن منده، وهو الذي دعاني لذكر كلمته هنا التي نقلها الخطيب في تاريخ بغداد.

(٢) ينظر: «المجروحين» ١/١٥٦، طبقات المحدثين بأصبهان ١/١٦٦، تاريخ بغداد ٥/٧٣، «الإصابة» ٢/٣١٩.

(٣) فتح الباب (١٥١) رقم (١١٦٩).

(٤) ترجم له الحافظ السيوطي «طبقات الحفاظ» ص(٣٩٢) فقال عنه: «صالح بن أحمد بن محمد بن أحمد بن صالح الحافظ الكبير، الصدوق، المعمَّر، أبو الفضل التميمي الهمَذاني السمسار، وكان ركناً من أركان الحديث، ثقةً ثبتاً حافظاً، فهماً، ديناً، لا يخاف في الله لومة لائم، توفي في شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة». انتهى بتصرف.

(٥) قال عنه الذهبي ـ لمَّا ترجم له في «السير»: ١٥/٥٤٤ ـ: «الشيخ، الإمام، العلامة، الحافظ، القاضي» (ت: ٣٥٠).

وأقرانه مِنَ الشيوخ. ورد نيسابور على محمد بن يحيى، فاستفاد وأفاد، وكتب عنه مشايخنا في ذلك العصر[١].

❐ التعليق:

اتفقت كلمة الحُفَّاظ على الثناء على أبي بكر البرديجي بالحفظ، والضبط، وهو ما عبَّرت عنه كلمةُ ابن منده.

ولذا لم يكن غريباً أن يصبح البرديجيُّ مِنْ كبار الحفاظ والنقاد الذين يُعتمد قولهم في الجرح والتعديل[٢].

١٤ ـ إسحاق بن بشر (... ـ ٢٠٦):

قال ابن منده: «**أبو حذيفة، إسحاق بن بشر البخاري، حدَّث عن الثوري والأوزاعي، صاحب مناكير**»[٣].

قال محمد بن عمر الداربجردي[٤]: ثقة.

وقال ابن المديني: كذاب.

وقال مسلم: ترك الناس حديثَه.

وقال ابن حبان[٥]: كان يضع الحديث على الثقات، ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات.

وقال ابن عدي: روى عن ابن جريج، والثوري وغيرهما ما لا يرويه غيره، ثم ساق نماذجَ مِنْ تفرُّداته، ثم قال: وهذه الأحاديث ـ مع غيرها ـ

---

(١) ينظر: سؤالات السهمي رقم: (٣)، تاريخ بغداد ٥/ ١٩٤، تاريخ دمشق ٦/ ٦٦، «السير» ١٤/ ١٢٣.

(٢) ينظر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» للذهبي: (٢٠٢)، و«المتكلمون في الرجال» للسخاوي: (١٠٩).

(٣) فتح الباب (٢٥٦) رقم (٢١٨٢).

(٤) لم أقف له ـ بعد البحث ـ على ترجمة، ولكن تتابع بعض الحُفَّاظ على ذكر توثيقه في ترجمة إسحاق، كما تتابعوا على ردِّه، كما سيأتي.

(٥) خلط ابن حبان بين المترجَم، وبين إسحاق بن بشر الكاهلي، كما نبَّه على ذلك الحافظ الذهبي في «الميزان» ١/ ١٨٤ كما نبه الذهبي ـ أيضاً ـ على وهم ابن الجوزي ـ كما في الضعفاء والمتروكين ١/ ١٠٠ ـ في قوله عن المترجم: إنه الكاهلي.

مما يرويه إسحاق بن بشر هذا غيرُ محفوظة كلُّها، وأحاديثه منكرة، إمَّا إسناداً، أو متناً، لا يتابعه أحد عليها.

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث.

وقال الدارقطني: بخاري، كذاب، متروك.

❐ التعليق:

تتفق كلمة ابن منده مع كلمة مَنْ تقدَّم ذكرهم مِنَ الأئمة.

وأما توثيق الداربجردي، فقد ردّه عليه الحافظان: ابن عساكر، والذهبي.

قال ابن عساكر: لم يتابَع الداربجردي على توثيق أبي حذيفة.

وقال الذهبي: تفرَّد الداربجردي بتوثيق أبي حذيفة، فلم يلتفت إليه أحد؛ لأن أبا حذيفة بيّن الأمر، لا يخفى حاله على العميان![1].

١٥ ـ إسماعيل بن أبي إسحاق الملائي العبسي (٨٤ ـ في حدود ١٦٤):

قال ابن منده: «**أبو إسرائيل، إسماعيل بن أبي إسحاق الملائي، العبسي، الكوفي، مولى سعد بن حذيفة، متروك الحديث، وكان يشتُم عثمانَ، حدث عن الحكم، وفُضيل بن عمرو الفُقيمي**»[2][3].

قال ابن المبارك: لقد منّ الله على المسلمين بسوء حفظ أبي إسرائيل.

وقال الفلاس: أبو إسرائيل الملائي، ليس مِنْ أهل الكذب.

وقال أبو حاتم: حسن الحديث، جيِّد اللقاء، له أغاليطُ، لا يُحتجُّ بحديثه، ويُكتب حديثه، وهو سيِّءُ الحفظ.

---

(١) ينظر: «الكنى» لمسلم ١/٢٦٥، المجروحين ١/١٣٥، «الكامل» ١/٣٣٧، «الكنى» للحاكم ٤/١١٣: (١٧٩٠)، «الضعفاء» للدارقطني رقم (٩٢)، تاريخ بغداد ٦/٣٢٦، تاريخ دمشق ٨/١٨٩، «الميزان» ١/١٨٤.

(٢) فتح الباب (٨٣) رقم (٥٠٥).

(٣) روى عن الحكم بن عُتيبة، وعطية، وعنه: الثوري وأبو نعيم.
حدَّث عن نفسه أنه وُلد بعد الجماجم بسنة ـ وكانت الجماجمُ سنة ثلاث وثمانين ـ ولي ثمان وسبعون سنة، وقال ابن حبان: مات وقد قارب الثمانين، تنظر المصادر الآتية.

وقال أبو زرعة: صدوق، كوفي، إلا أنه كان في رأيه غُلُوٌّ.

ونقل البخاري عن أبي الوليد الطيالسي أنه ضعَّفه[(١)]، وأن ابن مهدي تركه.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال الترمذي: ليس بالقوي عند أصحاب الحديث.

وقال العقيلي: في حديثه وهمٌ واضطراب، وله ـ مَعَ ذاك ـ مذهبُ سوءٍ.

وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال ابن حبان: كان رافضياً، يشتم أصحاب محمد ﷺ[(٢)]، تركه ابن مهدي، وحمل عليه أبو الوليد الطيالسي حملاً شديداً، وهو ـ مَعَ ذلك ـ منكر الحديث[(٣)].

❐ **التعليق:**

اتَّضح مِنَ الأقوال السالفة الذكر أن الأئمة يكادون يتفقون على تضعيفه، وأنه صاحب مذهبٍ سيِّئٍ؛ وهو شَتْمُ الصحابة، وهم على فريقين:

الفريق الأول: مَنْ صرّح بأنه متروك الحديث، وأن في حديثه

---

(١) وسيأتي في كلام ابن حبان ما يبين هذا الإجمال في تضعيفه ـ الذي حكاه البخاري ـ.

(٢) وقد وضّح الذهبي ـ في «الميزان» ٤/ ٤٩٠ ـ صفة هذا الشتم، بأنه كان يكفِّرُ عثمان رضي الله عنه ـ عياذاً بالله ـ وقبّح الله من شتم الصحابة رضي الله عنهم وسبَّهم!

فائدة: ذكر أبو العرب الصِّقِلِّيُّ كلاماً يصحُّ أن يكون ضابطاً عنده، فإنه قال في «الضعفاء» ـ كما في تهذيب التهذيب ١/ ٢٠٦ ترجمة إسحاق بن سويد ـ لمَّا ذكر قول إسحاق: لا أحب علياً، قال: «ومن لم يحبَّ الصحابة، فليس بثقة ولا كرامة».

(٣) التاريخ الكبير ١/ ٣٤٦، الضعفاء الصغير للبخاري رقم: (١٥)، الكنى لمسلم ١/ ٩٣، سنن الترمذي ١/ ٣٧٩، ضعفاء النسائي، رقم (٤٣، ٦٥٧)، ضعفاء العقيلي ١/ ٧٥، الجرح والتعديل ٢/ ١٦٦، المجروحين ١/ ١٢٤، الضعفاء لابن الجوزي ١/ ١٠٩، المغني في الضعفاء ٢/ ٧٧٠، الميزان ٤/ ٤٩٠.

اضطراباً، ووهماً، أو أنه سيِّئُ الحفظ، وعلى رأسهم ابنُ المبارك، وأبو الوليد الطيالسي، وابن مهدي، والترمذي، والنسائي، والعُقيلي، وابن حبان، وكلمة الفلاس توحي بذلك، وابنُ منده يختار هذا الرأي كما هو صريحُ كلمتِه.

وفي كلمة أبي حاتم ما يدلُّ على موافقته لهذا الرأي في جملة قولهم، إلا أنه لا يرى أنه يستحقُّ الترك.

الفريق الثاني: مَنْ لم يصلِ الأمرُ عنده في حاله إلى حدِّ الترك، إلا أنه لا يُحتجُّ بحديثه، ولكنه يُكتب للمتابعة، وهذا مذهب الإمامين الرازيين: أبي زرعة، وأبي حاتم.

ورأي الجمهور أقربُ إلى الصحة، فإن جَرحَهم مفسَّرٌ، وإذا أضيف إلى ذلك ثبوتُ شتمه لعثمانَ رضي الله عنه، فلا كرامة له، وليس بأهلٍ أن يُوثَّقَ[1].

١٦ ـ إسماعيل بن يعلى، ويقال: ابن يحيى:

قال ابن منده: «**أبو أمية، إسماعيل بن يعلى، ويقال: ابن يحيى، بصري، ليس بالقوي عندهم، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، حدَّث عن نافع، وأبي الزناد، روى عنه: يزيد بن مروان، وجماعة**»[2].

قال شعبة: اكتبوا عن أبي أمية بن يعلى، فإنه رجلٌ شريفٌ لا يكذب.

وقال ابن معين: ضعيف، ليس بشيء.

(١) ينظر في المصادر الآتية نماذجُ لرواةٍ ترك بعض الأئمة الرواية عنهم، وأعرضوا عنهم بسبب شتمهم للسلف: صحيح مسلم ١/١٦، الكامل ١/٣٢٥، تهذيب التهذيب ١/٤٤٧، فقد جاء في ترجمة تليد بن سليمان أن ابن معين قال فيه: «كذابٌ، كان يشتُم عثمانَ، وكل من شتم عثمانَ، أو طلحةَ، أو واحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، دجالٌ لا يكتب عنه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين».

(٢) فتح الباب (٧٤) رقم (٤٤١).

وقال البخاري: سكتوا عنه.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، أحاديثه منكرة.

وقال أبو زرعة: واهي الحديث، ضعيف الحديث، ليس بقوي.

وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث.

وقال ابن حبان: كثير الخطأ، فاحش الوهم.

وقال ابن عدي: هو في جملة الضعفاء، وهو مِمَّن يُكتب حديثه[(١)].

❐ التعليق:

تبين أن أبا أمية مِنْ جملة الضعفاء المتروكين، كما قال الأئمة، وكلمة ابن منده لا تخرج عن مرادهم في تضعيفه.

ويبقى الجواب عن كلمة شعبة؛ فيقال: إن شعبة إنَّما نفى عنه تهمة الكذب لشرفه، وهذا لا يعني نفيَ الضعف والخطأ عنه الذي خبَرَه بقيةُ الأئمة في حديثه.

١٧ ـ أسود بن أبي الأسود[(٢)] النَّهدي[(٣)]:

قال ابن منده: «**مَجْهُولٌ، أدرك النبيَّ ﷺ**».

أخبرنا أحمد بن محمد بن زياد بمَكَّةَ، ومحمد بن يعقوب، قالا: حدثنا أحمد بن عبد الجبار، قال: حدثنا يونس بن بُكير، قال: حدثنا عنبسة بن

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير ١/ ٣٧٧، الجرح والتعديل ٢/ ٢٠٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي: (٤١)، «الكامل» ١/ ٣١٥، سنن الدارقطني ٥/ ٣٦٠ ح(٤٤٥٦).

(٢) سبق أن ذكرت في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول ـ عند الحديث عن منهج الإمام ابن منده في كتابه ـ: أنه من عادته أنه إذا لم يعرف اسم أبي المترجم، فإنه يجعل له من اسم صاحب الترجمة كنية ـ كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر ـ كأن يقول: الأسود بن أبي الأسود، أو عمرو بن أبي عمرو [الإصابة ١/ ٦٨ [ترجمة الأسود بن أبي الأسود]، ٢/ ٣٩٣ [ديلم بن أبي ديلم الحميري]، ٤/ ٦٦٣ [ترجمة عمرو بن أبي عمرو]، وقارن بترجمة الأسود من «المعرفة» لابن منده: (١٢)].

(٣) ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ١/ ٢٧٤، أسد الغابة ١/ ٨٢، الإصابة ١/ ٦٨.

الأزهر، عن ابن الأسود النَّهْدي، عن أبيه، قال: رَكِبَ رَسُولُ الله ﷺ إلى الغَارِ، فأُصِيبَ إصْبَعُ رِجْلِه، قالَ:

هــل أنــتِ إلَّا إصــبــعٌ دَمَــيــتِ وفــي ســبــيــلِ الله مــا لَــقِــيــتِ

قال محمد بن يعقوب في حديثه: عن الأسود ـ وقال أحمد: عن ابن الأسود ـ وهو الصواب.

ورواه عبدان، عن إسحاق بن موسى الأنصاري، عن يونس بن بُكير مثله».

❒ التعليق:

لم أجد لأسودَ هذا ترجمةً في غير المصادر التي استطعت الوصول إليها.

وقد تعقب أبو نعيم ابنَ منده في هذه الترجمة، فقال:

«ذكره بعض الواهمين ـ يعني: ابن منده ـ **والصحيح**: ما رواه الثوري وشعبة، وابن عيينة، وأبو عوانة، وإسرائيل، والحسن وعلي ابنا صالح، **عن الأسود بن قيس، عن جندب البجلي**، قال: كنت مع النبي ﷺ في الغار، فدَمِيَتْ إصبَعُه، فقال: . . . مثله».

وتعقبَ ابنُ الأثير أبا نعيم، فقال: «وهذا ـ أيضاً ـ وهم، فإن جندباً لم يكن مَعَ النبي ﷺ في الغار، ولا كان مسلماً في ذلك الوقت، فلو لم يقل: كنت مَعَ النبي ﷺ لكان الأمرُ أسهلَ، إلا أن يكون أراد غاراً آخر، فتُمكن صحته، على أنه إذا أُطلق لم يُعرف إلا الغار الذي اختفى فيه النبيُّ ﷺ لَمَّا هاجر!».

وقال ابن حجر: «وصواب العبارة: كنت مَعَ النبي ﷺ في غارٍ، كذا ثبت في الطرق الصحيحة، وأراد غاراً مِنَ الغِيران لا الغارَ المعهود، والله أعلم».

فتبيَّن ـ مِنَ العرض السابق ـ أن الصواب في الإسناد هو كونُه مِنْ

مسند جندب بن عبد الله، وهو الذي اعتمده الشيخان مِنْ طريق الأسود بن قيس عن جندب به.

بقي النظر في حكم ابن منده على المترجَم بالجهالة، فيقال:

إن حكم ابن منده هذا مبنيٌّ على أصلٍ قرَّرَه، وهو أن الصحابي إذا لم يرْوِ عنه إلا راوٍ واحدٍ، فإنه مجهول عنده، ولو كان الراوي عنه مشهوراً، كما نصَّ على ذلك جماعةٌ مِنَ المصنِّفين في المصطلح(١).

قال العلامة بدر الزركشي: «وقد صرح الإمامُ المتقن، أبو عبد الله محمد بن منده بأن شرطهما ـ أي: البخاري ومسلم ـ خلافُ ما قاله الحاكم، فقال: **ومِنْ حُكْم الصحابيِّ إذا روى عنه تابعي ـ وإن كان مشهوراً، مثل: الشعبي، وسعيد بن المسيب ـ يُنسب إلى الجهالة، فإذا روى عنه رجلان صارَ مشهوراً، واحتُجَّ به، وعلى هذا بنى البخاري ومسلم كتابيهما الصحيحين، إلا أحرفاً تبيَّن أمرُها**، انتهى»(٢).

وبهذا يتبين مرادُه بمصطلح الجهالة فيمن ذُكر في «الصحابة»، ويبقى التعقُّب عليه في إثبات راوٍ آخر عن غير مَنْ ذكره، فإن وُجد كان وصفُه بالجهالة متعقَّباً، وإلا فلا تعقُّب عليه.

١٨ ـ الأضبط السَّلَمي(٣):

قال ابن منده: «**لَهُ ذِكْرٌ في الصَّحَابَةِ، مَجْهُولٌ.**

أخبرنا علي بن إبراهيم الورَّاق، قال: حدثنا أحمد بن جعفر الجَمَّال الرازي، قال: حدثنا سهل بن سُقير، قال: حدثنا مُكْرَم بن عبد العزيز

(١) سيأتي إيضاح ذلك بشكل أكثر ـ إن شاء الله ـ عند الحديث عن آرائه في علم المصطلح في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.

(٢) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٢٦٤، وينظر: شروط الأئمة لابن طاهر: (١٨)، المقنع ١/ ٧٠، فتح المغيث ٤/ ١٠١.

(٣) ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ١/ ٣٥٩، وأسد الغابة ١/ ١٠٢، والإصابة ١/ ٩٤.

السَّلَمي، قال: حدثنا عبد الرحمٰن بن حارثة بن الأضبط السَّلَمي، قال: حدثني جدِّي الأضبط السَّلمي ـ وكانتْ لَهُ صُحْبةٌ ـ قال: سَمِعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: اطَّلعتُ في النَّارِ، فرأيتُ أكثرَ أهلِها النِّسَاءَ»[(١)][(٢)].

❐ التعليق:

أفاد أبو نعيم أن كنيته: أبو حارثة.

ولم أقف على ما يبيِّن حالَه بأكثرَ مِمَّا ذكره ابن منده، وأبو نعيم.

وتبين مِنَ التخريج أن الحديث لا يصحُّ مِنْ هذا الوجه، بل هو محفوظ في الصحيحين مِنْ غيرِ ما وجهٍ عن ابن عباس، وعمرانَ بن الحصين رضي الله عنهم.

١٩ ـ الخَزْرج أبو الحارث[(٣)]:

قال ابن منده: «**مجهولٌ، وفي إسناد حَدِيثه نَظَرٌ**».

أخبرنا محمد بن أحمد بن إسحاق المَدِيني، قال: حدثنا علي بن سعيد، قال: حدثنا إسحاق بن وهب العَلَّاف، قال: حدثنا إسماعيل بن أبان، قال: حدثنا عمرو بن شِمْر[(٤)] عن جعفر بن محمد، عن أبيه، قال: سمعت الحارث بن الخَزْرج يقول: حدثني أبي: أنَّه سَمِعَ النبيَّ ﷺ ـ ونَظَرَ إلى

---

(١) وفي إسناد هذا الحديث سهل بن صُقير ـ ويقال: سقير ـ منكر الحديث، اتهمه الخطيب بالوضع، روى له ابن ماجه، كما في «التقريب»: (٢٦٦٢).
والحديث محفوظ من حديث ابن عباس في الصحيحين: البخاري ـ في مواضع منها: ـ ١/ ١٩ ح(٢٩)، ومسلم ٤/ ٢٠٩٦ ح(٢٧٣٧)، وعمران بن حصين عند البخاري ٣/ ١١٨٤ ح(٣٠٦٩).

(٢) معرفة الصحابة، رقم (٣٨).

(٣) الآحاد والمثاني ٤/ ٢٥١، معرفة الصحابة ٢/ ١٠٠٢، أسد الغابة ٢/ ١١٣، الإصابة ٢/ ٢٧٧.

(٤) الجعفي الكوفي، متروك الحديث، واتهمه بالكذب الجرجانيُّ، وابن حبان، وقال عنه البخاري: منكر الحديث، وكان رافضياً غالياً يشتم الصحابة، قبَّحه الله، ينظر: لسان الميزان ٦/ ٢١٠.
وقد قال الحافظ ـ بعد أن أورد الحديث في «الإصابة» ـ: وعمرو بن شمر متروك.

مَلَكِ المَوْتِ عندَ رَأسِ رَجُلٍ منَ الأنصَارِ ـ فقالَ: يَا مَلَكَ المَوْتِ ارْفِقْ بِصَاحِبِي، فإنَّهُ مُؤمِنٌ، فقالَ لهُ مَلَكُ المَوْتِ: يا مُحَمَّدُ، طِبْ نَفْسَاً، وَقَرَّ عَيْناً، فإنِّي بِكُلِّ مُؤمِنٍ رَفِيقٌ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثاً طَوِيلاً»[1][2].

❐ **التعليق:**

أفاد ابن منده أن المترجَم مجهولٌ، وفي إسناد حديثه نظر.

أما جهالتُهُ؛ فسببها؛ معروف ـ كما تقدم ـ، وأما كون الحديث فيه نظر، فلأن في إسناده عمرو بن شمر، وهو متروك، ورماه بعضُهم بالكذب، كما أوضحتُه في التخريج.

وقد ساق أبو نعيم الحديثَ بطوله في ترجمته، إلا أنه لم يحكم على المترجَم بالجهالة كعادته في متابعة ابن منده في مثل حكمه هذا، والله أعلم.

٢٠ ـ أيوب بن خُوط[3] البصري:

قال ابن منده: «**أبو أمية، أيوب بن خوط البصري، الحبطي، حدَّث عن قتادة وغيره المناكير، أخبرنا علي بن محمد بن نصر، ويونس بن محمد المقرئ، قالا: ثنا الحسين بن محمد، قال: سمعت عمرو بن علي[4] يقول: أيوب بن خوط يكنى بأبي أمية، كان خرَّازاً بالبصرة في دار عمرو بن مسلم، وكان أمِّياً لا يكتب، فوضع كتاباً على ما يريد، وكان يعامل به الناس ـ يعني ـ**

---

(١) رواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤/ ٢٥١، والبزار ـ كما في كشف الأستار ١/ ٣٧٢ ـ والطبراني في الكبير ٤/ ٢٢٠، من طرق عن إسماعيل بن أبان، به.

تنبيه: وقع في رواية ابن أبي عاصم روايته الحديث من طريق إسماعيل بن أبان عن عمرو بن أبي عمرو، عن جعفر بن محمد، . . . إلخ، وقد يُظَنُّ أن عمراً هذا رجلٌ آخر غير عمرو بن شمر، وليس كذلك، بل هو عمرو بن شمر نفسه، ينظر: الكامل لابن عدي ٥/ ١٣١، لسان الميزان ٦/ ٢٢٠.

(٢) معرفة الصحابة، رقم (٣٣١).

(٣) بضم المعجمة، ينظر: توضيح المشتبه ٣/ ٣٨٨، تبصير المنتبه ١/ ٤٧٢.

(٤) هو الفلاس، الإمام المشهور.

يحدِّث به»[١][٢].

قال ابن معين: لا يُكتب حديثه.

قال البخاري: تركه ابن المبارك، وقال ـ في «الضعفاء» ـ ومسلمٌ، والنسائي: متروك الحديث.

وقد ذكر ابنُ قتيبة له حديثاً في «مختلف الحديث»، ورماه بوضعه.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، واهٍ، متروكٌ، تركه ابن المبارك، لا يكتب حديثه.

وقال الأزدي: كذاب.

وقال أحمد: كان عيسى بنُ يونس يرميه بالكذب، قيل له: فأيشٍ حالُه كان؟ قال: رأوْا لُحوقاً في كتابه.

وقال الساجي: أجمع أهل العلم على ترك حديثه، كان يحدِّث بأحاديثَ بواطيلَ، وكان يُرمَى بالقدر، وليس هو بحجة؛ لا في الأحكام، ولا في غيرها.

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكيرَ عن المشاهير، كأنه مما عملت يداه.

---

(١) وقد روى ابن عدي هذا النص في «كامله» ١/٣٤٨ وعبارته أتمُّ مما نقله ابن منده، حيث قال: «كان خرازاً في دار عمرو، وكان أمياً لا يكتب، فوضع كتاباً، فكتبه على ما يريد، فكان يعامل به الناس، ولم يكن مِنْ أهل الكذب، كان كثيرَ الغلط، كثيرَ الوهم، يقول بالقدر، متروك الحديث». اهـ.

ورواه ابن أبي حاتم بنحو ما رواه ابن منده في «الجرح» ٢/٢٤٦، وهذا نصه: «كان أيوب أمياً لا يكتب، وهو متروك الحديث، ولم يكن من أهل الكذب، كان كثيرَ الغلط، كثيرَ الوهم».

فرواية ابن عدي للنص أوضحتْ أن ابن منده ترك نقداً مهماً في أيوب، وهو أن الفلاس نفسه ـ مع حكمه عليه بأنه وضع كتاباً ـ إلا أنه نفى عنه تعمُّدَ الكذب!

وكذا رواية ابن أبي حاتم أسقطت ذِكْرَ وضعه للكتاب، وهو مؤثِّرٌ في الحكم عليه ـ بلا شك ـ إذْ يقال: ليس بعد وضع الكتب للتحديث بها شيء حتى يُوصف الراوي بالكذب، فلماذا تُنفى عنه تهمة الكذب كما قال أبو علي الفلاس؟ والله أعلم.

(٢) فتح الباب (٧٤) رقم (٤٤٤).

وقال ابن عدي: روى عنه أسد بن موسى عن قتادة، عن أنس أحاديثَ مناكيرَ أيضاً. وهو عندي ـ كما ذكره عمرو بن علي[(١)] ـ: أنه كثير الغلط والوهم، وليس مِنْ أهل الكذب.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

قال الدارقطني: ضعيف، وقال مرة: متروك.

وقال ابن حجر: متروك[(٢)].

❐ التعليق:

بالنظر في كلام ابن منده فيه، فإنه موافق لقول جماهير النُّقَّاد في وصفه بأنه متروك؛ إذ وصف أيوبَ بأنه يحدث بالمناكير، وهو ما خلص إليه ابن حجر في «التقريب» كما تقدم[(٣)].

٢١ ـ بشر بن إبراهيم:

قال ابن منده: «**أبو سعيد، بشر بن إبراهيم الدمشقي. متروك، حدث عن عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي، روى عنه سويد بن سعيد، وغيره**»[(٤)].

قال أبو حاتم: شيخٌ كان يكون بالبصرة، ضعيف الحديث.

وقال العقيلي: حدث عن الأوزاعي بأحاديثَ موضوعةً لا يُتابَعُ عليها.

وقال ابن عدي: منكر الحديث عن الثقات والأئمة، . . . وبشر هذا لا

(١) يريد به: الإمام الفلاس، الذي سبق مناقشة مقولته فيه، وهي ـ أيضاً ـ مناقشة لقول ابن عدي فيه.

(٢) ينظر: التاريخ الكبير ١/ ٤١٤، «الضعفاء» للبخاري: (١٥)، «الكنى» لمسلم ١/ ٨٤، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ١٤٤، لا يكتب حديثه، مختلف الحديث لابن قتيبة: (٧٥)، «المجروحين» ١/ ١٦٦، «الكامل» ١/ ٣٤٨، الجرح والتعديل ٢/ ٢٤٦، «الكنى» للحاكم ١/ ٣٤٧: (٢٧٠)، سنن الدارقطني ١/ ٢٩٩ ح(٦٠٣)، «الضعفاء» للدارقطني: (١٠٨)، تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٢، «التقريب»: (٦١٢).

(٣) يجدر التنبيه هنا إلى أن ابن حجر تعقَّب المزيَّ في تركه ترجمةَ أيوب بن خوط في «التهذيب»، والظاهر أن في تعقُّبِ ابن حجر تعقُّباً؛ إذ لا تُوجد لأيوب روايةٌ في الستة مطلقاً، ولهذا لم يورده الذهبي في الكاشف، والله أعلم.

(٤) فتح الباب (٣٧٣) رقم (٣٣٠٣).

أدري كيف غفل مَنْ تكلَّم في الرجال عنه؛ فإني لم أجد لهم فيه كلاماً، وهو بيِّنُ الضَّعف جداً، ورواياته التي يرويها عمَّن يروي غيرُ محفوظة، وهو عندي مِمَّن يضع الحديث على الثقات... وفي مقدار ما ذكرته يتبيَّن ضعفه، وما ذكرته عنه عن الأوزاعي، وثور بن يزيد، ومبارك بن فَضالة، وأبي حرة، وغيرِهم كل ذلك بواطيل، وضعها عليهم، وكذلك سائر أحاديثه التي لم أذكرْها موضوعاتٌ عن كلِّ مَنْ روى عنهم[1].

ولمَّا ذكر ابنُ حبان جملةً مِنْ أحاديثه المنكرة، قال: فيما يشبه هذا ـ أي: مِنْ هذه الأحاديث المنكرة ـ مما ينكره مِنَ الحديث صناعته يطول ذكرها.

وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن الأوزاعي الموضوعات[2].

❐ التعليق:

تبين مِنْ كلام الأئمة أن بِشْراً هذا معروف برواية المنكرات، بل والموضوعات، كما قال ابنُ عدي، ولذا فلم تخرُجْ كلمة ابن منده عن كلمة هؤلاء الأئمة حينما حكم عليه بأنه متروك الحديث، فهذا أقلُّ ما يستحقه.

٢٢ ـ بشر بن رافع، الحارثي، النجراني:

قال ابن منده: «**أبو الأسباط: بشر بن رافع الحارثي النجراني، من أهل اليمامة، إمام أهل نجران ومفتيهم، ليس بالقويِّ عندهم، حدَّث عن يحيى بن أبي كثير، روى عنه: يحيى بن أبي كثير، وحاتم بن إسماعيل، وعبد الرزاق**»[3].

قال ابن معين: ليس به بأس، وفي رواية قال: حاتم بن إسماعيل

(١) وقع في المطبوع أخطاء فاحشة، صوبتها من «اللسان» ٢/٢٨٩.
(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٢/٣٥١، ضعفاء العقيلي ١/١٤٢، المجروحين ١/١٨٩، «الكامل» ٢/١٣، «الضعفاء» ص(٦٦) لأبي نعيم.
(٣) فتح الباب (٩٨) رقم (٥٩٩).

يروي عن أبي أسباط الحارثي، شيخ كوفي، وهو ثقة، قلت له: هو ثقة؟! قال: يحدِّث بمناكيرَ.

وقال أحمد: ليس بشيء، ضعيف الحديث، وقال مرة: ما أراه قوياً في الحديث.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا ترى له حديثاً قائماً.

وقال الفَسويُّ: ليِّن الحديث.

وقال الترمذي: ليس بالقوي في الحديث(١).

وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: ضعيف.

وقال ابن عدي: مقارب الحديث، لا بأس بأخباره، ولم أجد له حديثاً منكراً.

وقال ابن حبان: «يأتي بالطامَّات، يروي عن يحيى بن أبي كثير أشياءَ موضوعةً، يعرفها مَنْ لم يكن الحديث صناعته، كأنه كان المتعمِّدَ لها».

ولمَّا ذكر العقيليُّ بعض أحاديثه قال: «وكلُّها لا يُتابعُ عليها بشرَ بن رافع إلا مَنْ هو قريبٌ منه في الضعف»(٢).

وقال ابن حجر: فقيه، ضعيف الحديث.

❑ **التعليق:**

تبيَّن مما سبق أن عامة النُّقَّاد على تضعيفه، ولم يخالف في ذلك إلا ابنُ معين ـ في رواية ـ وابنُ عدي، وأما بقية النقاد ـ ومنهم ابن منده ـ على توهينه وتضعيفه.

---

(١) وليس له في الترمذي إلا حديثين، وقد استغربَهما الترمذيُّ.

(٢) ينظر: العلل ومعرفة الرجال ١/٥٤٦، علل الحديث ومعرفة الرجال: (١٨٨)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٣/١٣٣، سنن الترمذي ٣/٣٤٠، المعرفة والتاريخ ٣/٢١٠، ضعفاء العقيلي ١/١٤٠، الجرح والتعديل ٢/٣٥٧، «المجروحين» ١/١٨٨، «الكامل» ٢/١١، «التقريب»: (٦٨٥).

وقول المضعِّفين أرجحُ؛ لأنهم أكثرُ، ولأن جرحَهم مفسرٌ ـ كما تقدم في كلام أبي حاتم، والعُقيلي، وابن حبان ـ، وهذا هو الذي اختاره ابن حجر في «التقريب» كما سبق آنفاً.

٢٣ ـ تميم بن يزيد[(١)]:

قال ابن منده: «**وقيل: ابن زيد، مجهولٌ.**

أخبرنا سَلْم بن الفضل أبو قتيبة بمكة، قال: حدثنا محمد بن اللَّيث الجَوْهري، قال: حدثنا مَخْلد بن الحسن، قال: حدثنا أبو المَلِيح الرَّقّي، قال: حدثنا أبو هاشم الجُعْفي[(٢)]، عن تميم بن يزيد، قال: دخَلْنا مسجد قُباء وقد أسْفَروا، وكانَ النبيُّ ﷺ أمرَ مُعَاذاً أنْ يُصَلِّي بهم، ثم ذكر الحديث[(٣)]. لا يُعرف هذا الحديث إلَّا مِنْ هذا الوجه»[(٤)].

❐ التعليق:

ذكر أبو نعيم هذه الترجمة، فلم يزد على ما ذكره ابن منده، وجاء ابن الأثير، وابن حجر، فنقلا قولَ ابنِ منده، وأبي نعيم، إلا أنه وقع في رواية عمر بن شَبَّة للحديث نسبة المترجم لَلأنصار[(٥)].

---

(١) ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ١/ ٤٥٨، أسد الغابة ١/ ٢١٩، الإصابة ١/ ٣٧٤.

(٢) بحثت عن ترجمته فلم أظفر بشيء.

(٣) قال ابن حجر في «الإصابة» ١/ ٣٧٢: «قلت: فيه انقطاع»، ولم يبيِّن الحافظ موضعَ الانقطاع، فلعلَّ مرادَه بذلك أن الانقطاع بسبب رواية أبي هاشم الجُعفي لهذا الخبر من قوله حيث قال: دخلنا مسجد قباء...؛ لأن المعروف أن مخرَجَه عن تميم بن يزيد.
قلت: وهذا الطريق الذي عزاه الحافظ إلى ابن منده يبدو أنه في نسخة ابن حجر، أو أنه وقع للحافظ سبق نظر.
والأول عندي أقربُ؛ لأن الحافظ لما ذكر هذه العلة، أعقبها بذكر الإسناد من رواية عمر بن شبة لهذا الخبر من طريق أبي هاشم، قال: جاء تميم بن زيد الأنصاري... فذكر الخبر بنحوه.
والذي بيدي مِنْ كتاب «المعرفة» لابن منده، وأبي نعيم أنه من رواية تميم، لا أبي هاشم، وكذا نقله ابن الأثير في أسد الغابة، وقد تقدم أن ابن الأثير اطلع على عدة نسخ من كتاب ابن منده، وأبي نعيم كما تقدم في الحديث عن منهج ابن منده في «المعرفة».

(٤) معرفة الصحابة، رقم (١٣٥).

(٥) أخبار المدينة ١/ ٣٤.

وقد أفادنا ابن منده بذكر رأيه في هذا الطريق بقوله: «لا يُعرفُ هذا الحديث إلا مِنْ هذا الوجه»، وهذا تعليلٌ للطريق التي رُوي بها الخبر.

وفي الخبر علة أخرى، وهي أن أبا هاشم ـ مع عدم معرفة حاله بعد الاجتهاد في البحث عنه ـ لم يبيِّنْ السماع مِنْ تميمٍ ـ على جهالته ـ فاحتمال الإرسال قويٌّ.

فهذه ثلاثُ عِلَلٍ ـ تُسقط الاحتجاج بالخبر ـ: غرابةُ الحديث، وجهالةُ أبي هاشم، وتميم، مَعَ الشكِّ في سماع أبي هاشم مِنْ تميم، والله أعلم.

٢٤ ـ التّيِّهان[(١)]:

قال ابن منده: «**مجهول، وفي إسناد حديثِهِ نَظَر.**

أخبرنا عمر بن الحسن بن مالك، قال: حدثنا جعفر بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا مخول بن إبراهيم، قال: حدثنا أبو عبد الله عمرو الجعفي، عن محمد بن سُوقةَ، قال: حدثني أسعد بن التَّيِّهان الأنصاري، عن أبيه: أنَّه سَمِعَ رَسُولِ الله ﷺ وسمع المؤذِّن، فقال مثل قوله، هذا حديثٌ غريبٌ، لا يُعرف إلَّا مِنْ هذا الوجه»[(٢)].

❐ التعليق:

هكذا ذكر ابنُ منده التَّيِّهَان مِنْ غير نِسْبة، وذكر فيه ما تقدم، والغريب أن السند نصّ على أنه أنصاري، فلا أدري لِمَ لَمْ ينسبه؟ مَعَ أن عادته أن يفعل ذلك.

ثم أتبع هذه الترجمة بترجمة أخرى، وسمّاه: التَّيِّهان أبو الهيثم، وقال: «ذكره المُطَيَّن[(٣)] في الصحابة، وهو خطأ، أخبرنا محمد بن سعد

---

(١) ينظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم ١/ ٤٦٢، أسد الغابة ١/ ٢١٩، الإصابة ١/ ٣٧٤.
أما أبو نعيم فقد جعل المُتَرْجَم والذي يليه ـ عند ابن منده: وهو التَّيِّهان أبو الهيثم ـ واحداً، وفرّق بينهما ابن منده كما هو ظاهر من صنيعه في الكتاب.

(٢) معرفة الصحابة، رقم (١٤٤).

(٣) هو محمد بن عبد الله الحضرمي الكوفي، الملقَّب بمطيَّن، إمام، حافظ، ثقة، توفي سنة ٢٩٧، له ترجمة في «السير» ١٤/ ٤١، وهو من طبقةِ شيوخِ شيوخ ابن منده؛ والإسناد الآتي برهان على ذلك.

الأبيوردي، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، قال: حدثنا هنَّاد، عن يونس بن بكير، قال: قال محمد بن إسحاق: حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيمي، عن أبي الهيثم بن التَّيِّهان، عن أبيه: أنه سمع النبيَّ ﷺ يقول ـ في مسيره إلى خيبر ـ لعامر بن الأكوع: خُذ لنا هُنَيَّاتِكَ، فنزل يرْتجز، **هذا حديث خطأ، والصَّواب**: عن ابن أبي الهيثم، عن أبيه[(١)]، وأخرجه المطَيَّن على الخَطأ»[(٢)].

وبمراجعة طرق هذا الحديث الذي أورده في الترجمة الثانية، تبيَّن أن أبا الهيثم في هذا السند **أسلميٌّ**، لا **أنصاريٌّ**، فلو صحَّ هذان الحديثان، لكان للتفريق بينهما وجهٌ، ولكن الأمر على خلاف ذلك، فكلا الطريقين غير محفوظ كما نصّ على ذلك ابن منده، كما تقدم.

ولم يرتضِ أبو نعيم هذا التفريقَ، بل رأى أنهما ترجمةٌ واحدة، فقد ذكر هذين الحديثين ـ اللذين فرقهما ابن منده على الترجمتين ـ في ترجمةٍ واحدة، وهي ترجمة التَّيِّهان، والد أبي الهيثم بن التَّيِّهان.

وقال أبو نعيم ـ عن الحديثين السابقين ـ: «هذا الحديث والذي قبله[(٣)] فيه مقال ونظر»[(٤)].

وأما ابن حجر، فقد رجَّح أن التَّيِّهان الذي ذكره ابن منده أولاً هو: نهيك بن التَّيِّهان الأنصاري، كما صوَّب أن التَّيِّهان ـ والد أبي الهيثم ـ لم يدركِ الإسلامَ[(٥)].

والحاصل: أن التَّيِّهان اختلفت فيه أقوالُ المصنفين في الصحابة،

---

(١) والحديث رواه أحمد ٢٤/ ٣٢٣، والبخاري في التاريخ الكبير ٨/ ١٠٠ وغيرهما من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن أبي الهيثم بن نصر بن دهر الأسلمي، عن أبيه، به.

(٢) معرفة الصحابة، رقم (١٤٥).

(٣) يقصد بهذا الحديث: حديث الأذان، وبالذي قبله: قصته ﷺ مع سلمة بن الأكوع رضي الله عنه.

(٤) معرفة الصحابة ١/ ٤٦٢.

(٥) ينظر: الإصابة ١/ ٣٧٤، ٣٨٢، ٦/ ٤٧٦.

ويترجح أن تفريق ابن منده فيه نظر، وأن الصواب كون الترجمتين اللتين فرَّقهما ابن منده واحدة، كما قال أبو نعيم، ورجَّحه ابن حجر، وأن التَّيِّهان والد أبي الهيثم لم يدركِ الإسلامَ كما قال الحافظ.

إذا تقرَّر هذا، فإن ابن منده حكم على الراوي ـ التي ذُكِرتْ ترجمته ـ بالجهالة، كما حكم على الطريق بالغرابة، وذلك بيِّنٌ مِنْ قوله: «هذا حديث غريبٌ، لا يُعرف إلَّا مِنْ هذا الوجه».

ويمكن أن يكون سبب هذا التعليل هو جهالة أبي عبد الله عمرو الجعفي، فقد جهدتُ في البحث عنه في شيوخ مُخول، وفي الرواة عن محمد بن سُوقةَ، فلم أظفر بشيء.

وقد تقدَّم أن ابن منده يحكم بالجهالة على الراوي إذا لم يرْوِ عنه إلا راوٍ واحد، والله تعالى أعلم.

٢٥ ـ ثابت بن عامر السنجاري[(١)]:

قال ابن منده: «**أبو الزبير، ثابت بن عامر السنجاري، صاحب غرائب، روى عنه: محمد بن عمرو المكي**»[(٢)].

بحثت عنه كثيراً في كتب التراجم، والتواريخ، وغيرها، فلم أجد ما يبين حاله، وقد ذكره الذهبي في «المقتنى»، ولم يذكر فيه شيئاً، والأصل أن يعتبر قول ابن منده فيه حتى يثبُتَ خلافُه[(٣)].

ولما ذكر السمعاني هذه البلدة في «الأنساب» قال: «خرج مِنْ هذه

(١) قال السمعاني في «الأنساب» ٣/ ٣١٣: «هذه مدينة بالجزيرة يقال لها: سِنْجار، بكسر السين، وسكون النون وفتح الجيم والراء، أقمتُ بها يومين في توجهي إلى حلب، والسلطانُ سنجر بن ملكشاه، ولد بهذه البلدة وقتَ توجه والده إلى غزو الروم، فقيل له: سنجر، باسم هذا البلد، على ما جرت به عادة الأتراك؛ فإنهم يسمون أولادهم بأسماء المواضع، وهذه المدينة سميت باسم بانيها، وهو: سنجار بن مالك بن ذعر، وهو أخو آمد الذي بني آمد».

(٢) فتح الباب (٣٤٣) رقم (٣٠١١).

(٣) المقتنى في سرد الكنى ١/ ٢٤٤.

البلدة جماعةٌ من المحدثين، قديماً وحديثاً، منهم...»[(١)]، ولم يذكر المترجم منهم، وهذا قد يُوحي بأنه غيرُ مشهور بالرواية، فالله أعلم.

٢٦ ـ حمزة بن محمد الكناني (٢٧٥ ـ ٣٥٧):

قال ابن منده: «**أبو القاسم، حمزة بن محمد بن العباس، الكناني، المصري، أحد المذكورين بعلم الحديث، حدث عن زغبة، وإسحاق بن إبراهيم، وغيرهما**»[(٢)(٣)].

قال أبو عبد الله الحاكم: هو ـ على تقدُّمه في معرفة الحديث ـ أحد مَنْ يُذكر بالزهد، والورع، والعبادة.

وقال الصوري: كان حمزة حافظاً، ثبتاً

وقال السمعاني: حافظ ديار مصرَ في عصره

وقال الذهبي: كان حافظ ديار مصرَ بعد أبي سعيد بن يونس، وكان ثقةً، ثبتاً، صالحاً ديناً[(٤)].

❐ **التعليق:**

حمزة إمام حافظ، بشهادة مَنْ تقدَّم ذكرهم، وهو أحد الأئمة الذين يُعتمدُ قولُه في الجرح والتعديل، والتعليل[(٥)].

وإذا تبين أن حمزة الكنانيَّ أحدُ شيوخ ابن منده، تجلَّت قيمةُ كلمته فيه، مَعَ ما تقدَّم مِنْ ثناء الحاكم، والصوري عليه.

٢٧ ـ حنظلة الثَّقَفي[(٦)]:

قال ابن منده: «**غير منسوب، عِدادُه في أهل حمْص، مجهول.**

---

(١) الأنساب ٣/ ٣١٤.
(٢) فتح الباب (٢٦) رقم (٢٨).
(٣) ومن شيوخه الأعلام: النسائي، وأبو يعلى، وروى عنه: ابن منده، والدارقطني، وعبد الغني بن سعيد، وتمام الرازي، وغيرهم، ينظر: السير ١٦/ ١٧٩.
(٤) ينظر: الأنساب ٥/ ٩٨، سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٧٩، تاريخ الإسلام ٢٦/ ١٦١.
(٥) ينظر: رسالة «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» للذهبي: (٢٠٨).
(٦) ينظر: معرفة الصحابة ٢/ ٨٦٠، أسد الغابة ٢/ ٥٦، الإصابة ٢/ ١٣٤.

أخبرنا محمد بن عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن زبْريق الحمصي، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا أبو علقمة نصر بن خزيمة، أنَّ أباه حدَّثه عن عمِّه نصر بن علقمة، عن أخيه محفوظ بنِ علقمة، عن عبد الرحمٰن بن عائذ، عن حديث غُضَيف بن الحارث، عن قُدامةَ وحنظلةَ الثقفيَّيْن، قالا: كان رسول الله ﷺ إذا ارتفع النَّهار، وذهب كُلُّ أحدٍ، وانقلب النَّاسُ، خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد، فركع ركعتين أو أَربعاً، ينظر هل يرى أحداً، ثُمَّ ينصرف. هذا حديث غريب لا يُعْرفُ إلَّا بهذا الإسناد، ورواه سليمان البَهْرَاني عن نَصْر بن خُزَيمةَ نحوه»[1].

❐ التعليق:

ذكر أبو نعيم هذه الترجمة، ولم يزد على قول ابن منده، بل إن ابن منده حكم على الإسناد بالغرابة.

وحُكْمُ ابن منده عليه بالجهالة جارٍ على أصله المتقدِّم، وهذا بناءً على ثبوت السند، وإلا فقد استغربه، وهذا تضعيفٌ منه للخبر.

وقد نقل ابن حجر عن عبد الصمد بن سعيد[2] ـ قاضي حمص ـ أنه ذكره في الصحابة، وذكر ـ أيضاً ـ عن ابن السكن ما يؤيد قولَ ابن منده فيه، حيث قال: **سنده حمصيٌّ، وهو غير مشهور**.

والحاصل: أن المترجم لم يثبت كونُه صحابياً لِمَا سبق ذكره، ولم أقف ـ بعد البحث ـ على غير هذا الطريق الذي استغربه ابنُ السَّكن ـ كما توحي عبارته بذلك ـ وابن منده.

٢٨ ـ حَوْشب، أبو يزيد الفِهْرِي[3]:

قال ابن منده: «**مجهولٌ، روى عنه ابنه.**

أخبرنا محمد بن عبد الله بن يوسف العُمَاني، قال: حدثنا محمد بن

---

(١) معرفة الصحابة، رقم (١٩٥).
(٢) له ترجمة في: السير ١٥/ ٢٦٦.
(٣) ينظر: معرفة الصحابة ٢/ ٨٨٠، أسد الغابة ٢/ ٦٤، الإصابة ٢/ ١٤١.

موسى السَّامي قال: حدثنا الحَكَم بن الرَّيان، قال: حدثنا اللَّيث بن سعد، قال: حدثني يزيد بن حَوْشب[(١)]، عن أبيه، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: لَوْ كَانَ جُرَيجٌ الرَّاهِبُ فَقِيهَاً عَالِمَاً، لَعَلِمَ أنَّ إجابتهُ أمَّه أفضل مِنْ عبادته ربِّه ﷻ[(٢)]. هذا حديثٌ غريبٌ لا يعرف إلَّا من هذا الوجه، تفرَّد به الحكم، وعنه مشهورٌ، رواه إبراهيم بن المُسْتَمر وغيره»[(٣)].

❐ التعليق:

تبين مِنْ سياق ابن منده للترجمة أن السند لا يثبتُ؛ لغرابته، ولتفرُّدِ الحَكَم به عن الليث.

وقد ذكر ابن حجر أن الحسن بن سفيان في مسنده، والحكيم الترمذيَّ في النوادر أخرجاه مِنْ طريق الليث.

ولم يزد أبو نعيم على ما ذكره ابنُ منده، بل زاد ابنُ منده ـ كعادته ـ حُكمَه على الطريق بما تقدَّم ذكره، وبه يتبين وجه حكمه على المترجَم بالجهالة.

٢٩ ـ حَيْدَة[(٤)]:

قال ابن منده: «**مجهول، روى عنه طلق بن حبيب.**

أخبرنا محمد بن أحمد بن إسحاق المديني، قال: حدثنا علي بن سعيد، قال: حدثنا عبد الله بن عبد الصمد بن أبي خِداش، قال: حدثنا أبو مسعود الزجَّاج، عن حبيب بن حسان، عن طلق بن حبيب، أنه سمع حيدة:

---

(١) قال الحافظ في الفتح ٣/ ٧٨: «ويزيد هذا مجهول».

(٢) رواه أبو نعيم في المعرفة، والخطيب في تاريخ بغداد ١٣/ ٣ ـ ٤، من طريق الحكم بن الريان به، وعزاه ابن حجر إلى الحسن بن سفيان، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول.
والحديث ـ كما تقدم ـ لا يصحُّ؛ فالحَكَم بن الريان في عداد المجاهيل؛ إذ لم أجد له ترجمةً في كل ما وقع بيدي من الكتب، ومع ذلك تفرد به عن الليث، بالإضافة إلى جهالة يزيد كما قال الحافظ!

(٣) معرفة الصحابة، رقم (٢٢٧).

(٤) المرجع السابق ٢/ ٩٠٤، أسد الغابة ٢/ ٧٩، الإصابة ٢/ ١٤٨.

أنه سمع رسولَ الله ﷺ يقول: تُحشرون يوم القيامة حفاةً، عُرَاةً، غُرْلاً، وأوَّلُ مَنْ يُكْسَى إبراهيمُ الخليل ﷺ، يقولُ اللهُ تعالى: اكسوا إبراهيمَ خليلي، ليعلم النَّاسُ فضلَه، ثمَّ يُكْسى النَّاسُ على قدر الأعمالِ!»[(١)].

❑ التعليق:

الرواية التي ساقها ابن منده تدل على أن الحديث مِنْ مسند «حَيْدَةَ»، وهو ـ بهذا الاعتبار ـ مجهول لا يعرف، كما قال ابن منده، لكن تبين مِنَ التعليق على تخريج الحديث أن الإسناد يحتمل أن يكون فيه وهمٌ، صوابه: عن طلق أنه سمع معاوية بن حيدة؛ لشهرة الحديث عن معاوية بن حيدة، والله أعلم.

٣٠ ـ خَصَفَة أو ابن خَصَفَة[(٢)]:

قال ابن منده: «**مجهول**.

أخبرنا خيثمة بن سليمان، قال: حدثنا أبو قِلَابة عبد الملك بن محمد الرقاشي، قال: حدثنا وهب بن جرير، قال: حدثنا شعبة، عن يزيد[(٣)]، عن

---

(١) رواه أبو نعيم في المعرفة ـ وقال: إن كان محفوظاً ـ، وذكره ابن حجر في «الإصابة»، وعزاه إلى ابن السكن والإسماعيلي، ثم قال: والذي أظنه، أنه سقط بين طَلْقٍ وَحَيْدَةَ شيءٌ، فإنَّ هذا الحديث معروف من رواية معاوية بن حيدة، رواه عنه ابنه حكيم بن معاوية من رواية بَهْزِ بن حكيم عن أبيه، ومن رواية غير بَهْزِ بن حكيم ـ أيضاً ـ فالله أعلم!
قلت: الحافظ ابن حجر يشكِّك في السماع، مع أن الرواية وقع فيها التصريح بسماع طارق مِنْ حَيْدَةَ، كما وقع في رواية ابن منده، وأبي نعيم، اللهم إلا أن يكون الحافظ يرى أن التصريح بالسماع نفسه فيه نظر، وفي الإسناد سقطٌ صوابه: عن طلق، عن معاوية بن حيدة، فهذا محتمل، وكأنه أخذ ذلك من كلمة أبي نعيم، فإن أبا نعيم قال في صدر ترجمة حيدة: «حديثه عند طلق بن حبيب، إن كان محفوظاً».
والظاهر أن ما ذكره الحافظان أبو نعيم، وابن حجر أقربُ؛ لأن الحديث معروف من حديث معاوية بن حيدة رضي الله عنه كما أخرجه الترمذي ٤/ ٦١٦ ح(٢٤٢٤) ٥/ ٣٠٥ ح(٣١٤٣)، وأحمد ـ في مواضعَ؛ منها: ـ ٣٣/ ٢١٣ ح(٢٠٠١١) [تنظر بقية المواضع في تعليق المحقق]، والحاكم ٤/ ٥٦٤، بنحوه مطولاً، ومختصراً من طريق بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة، عن أبيه، عن جده.

(٢) معرفة الصحابة ٢/ ١٠٠٧، أسد الغابة ٢/ ١١٧، الإصابة ٢/ ٢٨٥، وقد وقع في اسمه اختلافٌ ستأتي الإشارة إليه قريباً إن شاء الله.

(٣) هو يزيد بن عبد الله بن خُصيفة الكِندي المدني، وقد يُنسب إلى جدِّه، ثقة، أخرج حديثه =

المغيرة بن عبد الله الحنفي[(١)]، قال: كنت جالساً إلى رجل مِنْ أصحاب

= الجماعة، «التقريب»: (٧٧٣٨).

(١) قال د. عامر صبري ـ في تحقيقه للكتاب ـ: «كذا في الأصل، وفي كتاب أبي نعيم، وجاء في المتفق والمفترق للخطيب البغدادي: الجعفي، وقال: حدث عن رجل من الصحابة، سماه: خصيفة أو ابن خصيفة، روى عنه: يزيد بن خصيفة، ثم قال: لم يذكر البخاري في تاريخه المغيرة هذا». اهـ.

قلت: والاختلاف في أسماء رجال هذا السند أوسعُ مما أشار إليه د. عامر، وبيانه كالتالي:

أولاً: الاختلاف في اسم المترجَم على النحو التالي:

١ ـ وقع في رواية ابن منده، وأبي نعيم، وقد نقله كذلك ابنُ الأثير في أسد الغابة: خَصفة، أو ابن خصفة.

٢ ـ وقع في بعض النسخ عند أحمد ٥/٣٦٧: أبو حصْبة، أو ابن حصْبة ـ بسكون الصاد المهملة، بعدها موحدة ـ كما ضبطها ابن حجر في «التبصير» ١/٤٤٤، علماً أنه لم يذكر سوى هذا الاسم، ولكنه ذكره في «التعجيل» ٢/٤٣٧.

٣ ـ وهو محتمل: وقع في «المجمع» للهيثمي ٣/١١: «أبو حَصَنَة، أو ابن حصنة» بالنون، ولم يضبطه الهيثمي، فلعله تصحيف في المطبوع، ويحتمل أنه وقع في نسخة الهيثمي كذلك، فقد ذكر ابن حجر في «التعجيل» أنه رأى ضَبْطَه في ترتيب المسند ـ لابن المحبِّ ـ: حُصَينة، بنون وتصغير، والله أعلم.

ثانياً: الاختلاف في الراوي عن المترجَم، وبيانُه كما يلي:

١ ـ الذي وقع في رواية ابن منده، وأبي نعيم ـ ونقله عنهم ابن الأثير ـ: المغيرة بن عبد الله الحنفي، وقد بحثت كثيراً، فلم أجد من يسمَّى بهذا الاسم، فالله أعلم به.

٢ ـ وقع في رواية أحمد ـ أحمد ٥/٣٦٧ ـ أن اسمه عروة بن عبد الله الجعفي، وليس المغيرة.

فالظاهر أن الذي وقع في المسند أصحُّ؛ لأمرين:

الأول: أن إسناد الإمام أحمد رواه عن غندر، عن شعبة.

وغندر من أعلم الناس بحديث شعبة، وأضبطِهم له، بخلاف الطريق التي رواها ابن منده ـ وغيره ـ حيث روى الحديث من طريق أبي قلابة الرقاشيِّ عن وهب بن جرير، عن شعبة.

وآفة الإسناد من أبي قلابة الرَّقاشي، فقد قال الدارقطني عنه ـ كما في سؤالات الحاكم، رقم (١٥٠) ـ: «صدوقٌ، كثيرُ الخطأ في الأسانيد والمتون، لا يُحتجُّ بما ينفرد به، بلغني عن شيخنا أبي القاسم ابن منيع أنه قال: عندي عن أبي قلابة عشرةُ أجزاء، ما منها حديثٌ سَلِمَ منه، إما في الإسناد، أو في المتن، كأنه يحدث من حفظه، فكثُرت الأوهامُ منه».

وقد لخّص ابن حجر أقوال النقاد فيه، فقال: «صدوقٌ يخطئ، وتغيَّر حفظه لمَّا سكن بغداد»، كما في «التقريب»: (٤٢١٠). =

النبي ﷺ يقال: خَصَفَةُ، أو ابنُ خَصَفَةَ، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنَّ الشَّدِيدَ كُلَّ الشَّديد الذي يُمْسِكُ نَفْسَهُ عندَ الغَضَبِ»[(١)(٢)].

= **الثاني**: أن عروة بن عبد الله الجعفي مشهور، وهو من أهل هذه الطبقة، فقد روى عنه الثوري وجماعة ـ كما في تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٧ ـ وقد صرّح شعبة بسماعه منه، والسند إليه من أصح الأسانيد، ومع هذا فقد فات المزي أن يذكره ضمن شيوخه في «تهذيبه»!
ومن القرائن التي تُرجِّحُ ذلك: أن ابن حجر لمَّا ذكر المترجم ـ خصفة ـ في «التعجيل» ٢/ ٤٣٦ ـ لم يشر إلى الاختلاف في اسمه، ولكن يشكل على هذا أنه أورد إسناد ابن منده في «الإصابة» ولم يتعقبه بشيء، والله أعلم.

(١) الحديث رواه البيهقي في «الشعب» ٣/ ٢١٠، والخطيب البغدادي في المتفق والمفترق ٣/ ١٩٣٨، من طريق أبي قلابة عبد الملك بن محمد، به.
ورواه أحمد ٥/ ٣٦٧، عن محمد بن جعفر «غندر»، عن شعبة، قال: سمعت عروة بن عبد الله الجعفي يحدث عن أبي حصبة، أو ابن حصبة، عن رجل شهد النبي ﷺ يخطب، فذكره بنحوه مطولاً.
وهذا اختلاف على شعبة، وعلى مَنْ دونه في إسناده:
فقد رواه غندر، عن شعبة، عن عروة، عن أبي حصبة، أو ابن حصبة.
بينما رواه وهب بن جرير ـ فيما رواه عنه: أبو قِلابة الرقاشي ـ عن شعبة، عن يزيد بن عبد الله بن خصيفة، عن المغيرة بن عبد الله الحنفي.
ورواية غندر أصحُّ؛ لأن أبا قلابة يخطئ في الأسانيد والمتون، كما تقدم في كلام الدارقطني آنفاً.
وههنا وهمان لأبي قلابة:
الأول: في اسم شيخ شعبة: أنه لا يُعرف في الرواة ـ حسب البحث والتتبع ـ من يُسمَّى: المغيرة بن عبد الله، لا حنفي، ولا جعفي.
الثاني: وهمُه في الإسناد؛ فقد أدخل بين الراوي عن المترجَم، وبين شعبة: يزيدَ بن عبد الله بن خصيفة.
ويزيد هذا لا يُعرف لشعبةَ روايةٌ عنه ـ رغم رواية طبقة شعبة عنه؛ كالثوري ـ ولم يذكره المزي الذي يعتني بتتبع الرواة عمن يترجم له، ولو كان شعبة، بل من هو أقلُّ من شعبة بمراحلَ يروي عنه لذكره، وقد تتبعتُ ـ قدر الطاقة ـ في ترجمة يزيد، فلم أقف على ذكر شعبة فيمن روى عنه.
والصواب رواية غندر كما تقدم.
ويمكن القول بعد هذا: إن الراجح في اسم المترجَم هو ما وقع في رواية غندر: ابن حصبة، أو أبو حصبة، وهو **مجهول** على اصطلاح ابن منده، وعلى القواعد المقرَّرة في إثبات الصحبة، فإن أبا حصبة، أو ابن حصبة صحابي؛ لصحة السند إليه، والله أعلم.

(٢) معرفة الصحابة، رقم (٣٣٦).

٣١ ـ رَكْب[١] المصري[٢]:

قال ابن منده: «**رَوى عن النبيِّ ﷺ، مَجْهُولٌ لا تُعْرفُ له صُحْبَةٌ، وقال بعضهم: عن رَكْب مِنْ أهل مصر، روى عنه: نَصيح العَنْسِي**»[٣].

أخبرنا أحمد بن محمد بن زياد، قال: حدثنا خلف بن محمد الواسطي، قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا إسماعيل بن عيَّاش (ح) وأخبرنا محمد بن عبد الله بن معروف الأصبهاني، قال: حدثنا عبيد بن شَرِيك، قال: حدثنا آدم بن أبي إياس، قال: حدثنا إسماعيل بن عيَّاش، عن المُطْعِم بن المِقْدَام الصنعاني، وعنبسةَ بن سعيد، عن نَصِيح العَنْسِي، عن رَكْبِ المِصْري، قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: طوبى لِمَنْ تواضع في غير منقصةٍ، وذَلَّ نَفْسه مِنْ غير مسكَنةٍ، وأنْفق مِنْ مالٍ جمعهُ في غيرِ مَعْصِيةٍ، وخالط أهل الفقه والحكمة، ورحم أهْلَ الذُّل والمَسْكنةِ، طُوبى لِمَنْ طاب كسْبُه، وصلُحتْ سَرِيرتهُ، وكَرُمَتْ عَلَانيته، وعَزل عن النَّاسِ شَرَّه، طوبى لِمَنْ عمل بعلمه، وأنْفَق الفَضْل مِنْ ماله، وأمسك الفَضْلَ مِنْ قَوْلِهِ»[٤][٥].

❐ التعليق:

ذكر ابن منده، وأبو نعيم، وغيرهما، بل قال ابن عبد البر: «كندي،

---

(١) ضبطه ابن نقطة: بفتح الراء، وسكون الكاف، كما في تكملة الإكمال ٢/ ٧١٤.

(٢) ينظر: الآحاد والمثاني ٥/ ٢٥٥، معرفة الصحابة ٢/ ١١٢٩، الاستيعاب ٢/ ٥٠٨، أسد الغابة ٢/ ١٨٨، الإصابة ٢/ ٤٩٨.

(٣) له ترجمة في التاريخ الكبير للبخاري ٨/ ١٣٦.

(٤) رواه البخاري في التاريخ الكبير ٣/ ٣٣٨، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٥/ ٢٥٥، والطبراني في المعجم الكبير ٥/ ٧١، وفي مسند الشاميين ٢/ ٥٦، والبيهقي في السنن ٤/ ١٨٢، وفي الشعب ٣/ ٢٢٥، ٤/ ٢٤٣، بإسنادهم إلى إسماعيل بن عياش، به.
قال **البغوي** ـ في معجم الصحابة ٢/ ٤١٧ ـ: لا أدري أسمع من النبي ﷺ أم لا؟
وقد ضعَّفه **ابن حبان** بقوله: «إسناده لا يعتمد عليه» ـ كما نقله ابن حجر في الإصابة ـ، والذهبي ـ في السير ٨/ ٣٢٨ ـ حيث عدّه من غرائب إسماعيل بن عياش، والهيثمي ـ في «المجمع» ١٠/ ٢٢٩ ـ حيث قال: «فيه نصيح العنسي، لم أعرفه»، **وابن حجر بقوله**: «إسناد حديثه ضعيف».

(٥) معرفة الصحابة، رقم: (٤١٩).

له حديثٌ واحدٌ حسنٌ[١] عن النبي ﷺ فيه آدابٌ، وحضٌّ على خصالٍ مِنَ الخير، والحكمة، والعلم، **وأجمعوا** على ذكره فيهم».

وقد تبين مِنَ التخريج أن الحديث لا يثبُت. وعليه، فلا تثبُت صحبتُه بمثل هذا الإسناد، وحكم ابن منده عليه بالجهالة؛ لأنه لم يرو عنه غير نصيح، بناءً على أصله في الحكم على الصحابي بالجهالة، وإلا فإنه لم يتعرَّض للإسناد بأيِّ حكم كعادته في مثل هذه الأحوال، والله أعلم.

٣٢ ـ روح بن صلاح ابن سيابة (... ـ ٢٣٣):

قال ابن منده: «**أبو الحارث، روح بن صلاح ابن سيابة المصري، وسيابة أمه، حديث عن يحيى بن أيوب المصري، وسفيان الثوري، صاحب مناكير، كناه أحمد بن سيار المروزي**»[٢].

قال أبو سعيد ابن يونس: مِنْ أهل الموصل، قدم مصرَ وحدَّث بها، رُويت عنه مناكيرُ.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال الحاكم أبو عبد الله: ثقة مأمون.

وقال ابن عدي: ضعيف، وفي بعض حديثه نكرة.

وقال الدارقطني: كان ضعيفاً في الحديث.

وقال أحمد بن ميمون بن زكريا: اتفقنا على أن لا نكتب بمصر حديث ثلاثة، وذكر منهم: روحَ بن صلاح[٣].

❐ **التعليق:**

تبين ـ مما سبق ـ أن الأكثر على توهينه، ولم يوثِّقْه سوى الحاكم،

---

(١) علق ابن حجر بقوله: «قلت: إسناد حديثه ضعيف، ومراد ابن عبد البر بأنه حسنٌ لفظه!».

(٢) فتح الباب (٢٥١) رقم (٢١٣٩).

(٣) ينظر: الثقات ٨/ ٢٤٤، «الكامل» ٣/ ١٤٦، المؤتلف والمختلف للدارقطني ٣/ ١٣٧٧، «الميزان» ١/ ٤٧٣، الإكمال ٥/ ١٥، «اللسان» ٢/ ٤٦٥، ٤/ ٢١٣.

وأما ذِكْرُ ابن حبان له في الثقات ـ مع جرح الجارحين ـ فلا عبرةَ به.

وأما توثيق الحاكم، فهو مرجوح بثلاثة أمور:

الأول: أنَّ الأكثر على تضعيفه.

الثاني: أنَّ جرح الجارحين قد فُسِّر.

الثالث: أنَّ مِمَّنْ جرَّحه أبا سعيد ابن يونس، وهو أعلم بالمصريين، كما قال الذهبي وابن حجر[١].

والذي يظهر لي أنَّ ابن منده أخذ كلمته مِنْ شيخه أبي سعيد، فإني رأيتُه شديدَ الحفاوة بنقل كلامه في كتابه «فتح الباب»، والله أعلم.

٣٣ ـ سالم بن وَابِصةَ[٢]:

قال ابن منده: «**مجهولٌ، روى عنه: الفُضَيل بن عمرو.**

أخبرنا خيثمة بن سليمان وسعيد بن يزيد، قالا: حدثنا أبو عتبة، قال: حدثنا بقيَّةُ، قال: حدثنا مُبَشِّر بن عُبيد، عن الحَجَّاج بن أرطأة، قال: حدثني الفُضَيلُ بن عَمْرو، عن سالم بن وَابِصة، قال: سَمِعتُ رَسُولَ الله ﷺ يقولُ: أَلَا إِنَّ شَرَّ هذه السِّبَاعِ الأَثْعَلُ[٣].

---

(١) ينظر: «الميزان» ١/ ٤٧٣، تعجيل المنفعة ١/ ٣٧٠، ٢/ ٢٣٠، اللسان ٢/ ٦٩.

(٢) معجم الصحابة للبغوي ٣/ ١٥٢، معرفة الصحابة ٣/ ١٣٦٥، أسد الغابة ٢/ ٢٤٩، الإصابة ٣/ ١٢.

(٣) رواه البغوي في المعجم، وابن عدي في الكامل ٦/ ٢٤١٢، وأبو نعيم في المعرفة من طرق عن بقية، به.

قال البغوي: مبشر ضعيف جداً، ولا أعلم بهذا الإسناد غيرَ هذا الحديث.

وعزاه ابن حجر ـ في الإصابة ـ إلى إسحاق بن راهويه، والحسن بن سفيان، والطبري، وقال: «وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جداً».

وقال الهيثمي في «المجمع» ٤/ ٤٠: وفيه مبشر بن عبيد، وهو ضعيف!

تنبيه: وقع في المطبوع من أبي نعيم ـ عند سياق الطريق الثاني، الذي رواه سليمان بن عبد الرحمٰن ـ سقط، حيث سقط ذكر الحجاج بن أرطاة بين مبشر والفضيل.

وأما قوله في الحديث: (الأثعل)، فقد جاء في «اللسان» ١١/ ٨٣: «ويقال: أخبث الذئاب الأثعل. وفي أسنانه شخصٌ، وهو اختلاف النبتة».

رواهُ حَيْوَةُ بن شُرَيح، عن بَقِيَّة، و[أبيه][١] شُرَيح بن يزيد، عن مُبَشِّر، نحوه.

ورواهُ سليمانُ بن عبد الرحمٰن، عن محمد بن شُعَيب، عن مُبَشِّر بن عبيد، عن الحَجَّاج عن الفُضَيلِ بن عمرو، عن سالم، عن وَابِصَةَ، عن النبي ﷺ بهذا»[٢][٣].

❐ التعليق:

أدخل ابن منده سالمَ بن وابصَةَ في كتابه ـ وتبعه أبو نعيم ـ ثم حكم على سالم بالجهالة، ولم يذكر مِنَ الرواة عنه سوى الفُضيل بن عمرو، وفي كلامه هذا نظر مِنْ وجهين[٤]:

الأول: أن سالماً هذا غير مجهول، بل هو معروف، وهو مِنَ التابعين، عرفه غيرُ واحدٍ مِنَ الأئمة.

قال ابن حبان في الثقات: «سالم بن وابصة بن معبد، يروي عن أبيه، روى عنه أهل الجزيرة»[٥].

ترجم له ابن أبي حاتم، وقال: «سالم بن وابصة بن معبد، روى عن أبيه وابصة، روى عنه جعفر بن برقان»[٦].

---

(١) قال محقق «المعرفة» ـ د.عامر ـ: في الأصل: ابنه، وهو خطأ ظاهر.

(٢) رواه ابن قانع في المعجم ٣/ ١٨٥، وابن عساكر ـ في تاريخ دمشق ٢٠/ ٨٢ ـ من طريق بقية بن الوليد عن مبشر، عن حجاج، حدثني فضيل بن عمرو، عن سالم بن وابصة، **عن أبيه، عن النبي** ﷺ.
قال ابن حجر في «الإصابة»: «وهذا الإسناد يدل على أن الإسناد الأول قد **وقع فيه تصحيف**، وأنه عن سالم عن وابصة، وهو ابن معبد».

(٣) معرفة الصحابة، رقم (٤٦٤).

(٤) كان يمكن أن يذكر وجهٌ ثالث، وهو تعقُّب ابن منده بإدخاله في الصحابة، ولكنه لَمَّا حكم عليه بالجهالة كان التعقُّب محتملاً غير مجزوم به، وله عذرٌ في ذلك حيث اعتمد على الإسناد الذي فيه رواية سالم عن النبي ﷺ، ولكن سيأتي ـ في التخريج ـ أن هذا الإسناد وهمٌ، وصوابه: عن سالمٍ، عن أبيه وابصة.

(٥) الثقات ٤/ ٣٠٦.

(٦) الجرح والتعديل ٤/ ١٨٨.

وقال ابن عساكر في «تأريخه»: «سالم بنُ وابصةَ بنِ معبد الأسدي الرّقِّي، حدث عن أبيه، روى عنه: جعفر بن برقان، وابنُ أخيه صخر بن عبد الرحمٰن بن وابصة، وفضيل بن عمرو»[(١)].

وقال ابن حجر: «ذكره الطبري وغيره في الصحابة، فإن كان وابصةُ أباه، فهو ابن معبد، فلا صُحبَةَ لسالم، وقال ابن منده: مجهول، **قلت**: إن كان هو ابنَ معبد، فليس بمجهول، وأبوه مجهول في الصحابة»[(٢)][(٣)].

وقد جزم الحافظ ابن حجر بأن سالماً ابنٌ لوابصة بن معبد الصحابي المشهور في كتابين مِنْ كتبه ـ في ترجمة وابصة نفسه ـ وهما: الإصابة[(٤)]، والتهذيب[(٥)]، وقد سبقه إلى ذلك المزيُّ في «تهذيبه»[(٦)].

الثاني: أن ظاهر كلامه يوحي بأنه لم يرو عنه سوى الفضيل بن عمرو، ولذا حكم عليه بالجهالة، وليس الأمرُ كذلك، فقد تبيَّن مِنْ كلام ابن أبي حاتم، وابن عساكر أنه روى عنه ثلاثة.

وبذلك ينبغي أن ترتفع عنه الجهالة بناءً على اصطلاحه الذي سبقت الإشارة إليه مراراً.

ومِنَ العجيب أن ابن الأثير ـ على تدقيقه، وقوة تحقيقه ـ، لم يزد على نقل قول ابن منده وأبي نُعيم فقط، وأن الطبري ذكره فيمن أسلم مِنَ الصحابة مِنْ بني أسد.

وخلاصة القول: أن ذكر سالم في الصحابة وهمٌ، والصواب أنه تابعيٌّ معروف، روى عنه جماعة، وأنه ابنٌ لوابصةَ بن معبد الأسدي، الصحابي المشهور، والله أعلم.

---

(١) تاريخ دمشق ٢٠/ ٨١.
(٢) أعياني فهم هذه الكلمة من كلام ابن حجر، وقد حاولت تلمُّس معناها، فلم أستطع؛ لأن مقتضاه أن وابصة مجهول! وليس الأمر كذلك، فهو مشهور بحديث الذي صلى منفرداً خلف الصف.
(٣) الإصابة ٣/ ١٢.
(٤) المرجع السابق ٦/ ٥٩٠.
(٥) تهذيب التهذيب ١١/ ٨٩.
(٦) تهذيب الكمال ٣٠/ ٣٩٣.

٣٤ ـ سَلْمُ بنُ عصام الأصبهاني (... ـ ٣٠٨):

قال ابن منده: «**أبو أمية، سَلْمُ بن عصام بن سَلْمٍ الأصبهاني، أحد الثقات**»[(١)].

قال أبو الشيخ الأصبهاني ـ وهو مِنْ تلاميذه[(٢)] ـ: كان شيخاً صدوقاً، صاحب كتابٍ، وكتبنا عنه أحاديثَ غرائبَ.

وقال أبو نعيم: صاحبُ كتابٍ، كثيرُ الحديثِ، والغرائب.

وأقرَّهم الذهبي في «تاريخه»، فقال: له غرائب[(٣)].

❑ **التعليق:**

بمقارنة كلام ابن منده بكلام ـ تلميذه ـ أبي الشيخ، وأبي نعيم، نجد أن في حكمه عليه بكونه مِنَ الثقات تسامحاً؛ إذ وصفه أحد أصحابه بأنه شيخ، صدوق، وحدّث بغرائب، ونحوه لأبي نعيم، والذهبي.

ومثل هذا الصنيع إذا عرف به المحدث حطّ مِنْ رتبته، وهذا الحطُّ قد لا يُسقطه عن حدِّ القبول ـ كما يدل عليه كلام أبي الشيخ ـ وقد يُسقطه، وهذا بحسب القرائن، والله أعلم.

٣٥ ـ سُلَيم بن أُكَيْمة اللَّيْثي[(٤)]:

قال أبو عبد الله ابن منده: «**مجهولٌ**.

أخبرنا سهل بن السَّري، قال: حدثنا حبيب بن أبي حبيب، قال: حدثنا

---

(١) فتح الباب (٧٦) رقم (٤٥٧).

(٢) روى عنه في «طبقات المحدثين بأصبهان» في عدة مواضع، منها: ٢/٢١٣، ٢٢٢، ٢٧١، و٣/٧٢، ٥٠٩.

(٣) ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان ٣/٥٠٩، تاريخ أصبهان ١/٣٩٦، تاريخ الإسلام ٢٣/٢٣٤.

(٤) معرفة الصحابة ٣/١٣٦٨، أسد الغابة ٢/٣٤٦، الإصابة ٣/١٦٦، وقد وقع تسميته: سليمان بن أكيمة، عند الطبراني في الكبير ٧/١١٧، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٣/٣٠١، وينظر: مجمع الزوائد ١/١٥٤.
وقد أشار ابن حجر إلى هذا الاختلاف في اسمه في الإصابة ٣/١٦٦، وفصّل ذلك في ٦/٣٤١ كما سيأتي قريباً.

أحمد بن مصعب، قال: حدثنا عمر بن إبراهيم، عن محمد بن إسحاق بن سُلَيم بن أُكَيمةَ، عن أبيه عن جَدِّه، قال: قلتُ: يَا رَسُولَ الله، إنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ الحَدِيثَ ولا أَسْتَطِيعُ أَنْ أُؤَدِّيه كَمَا أَسْمَعُ، أَزِيدُ حَرْفاً أو أُنْقِصُ حَرْفاً، قالَ: إذا لم تُحِلُّوا حَرَاماً، أو تُحَرِّمُوا حَلالاً فَأَصَبْتُم المَعْنَى، فَلَا بَأْسَ[(١)].

رواه سليمان بن معبد، عن أحمد بن مصعب.

ورواهُ الوليد بن سلمة الطَّبَراني عن يعقوب بن عبد الله بن سُلَيم بن أُكَيْمَةَ عن أبيه عن جده، ثم ذكر نحوه»[(٢)].

---

(١) أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ٣/ ١٧ من طريق عمر بن إبراهيم، عن محمد بن إسحاق، عن أبيه، عن جده: محمد بن عبد الله بن سليمان بن أكيمة الليثي، فسمّى الجدَّ سليمان، وزاد ذكر عبد الله بين محمد وسليمان. وسيأتي توضيح هذا الاختلاف الذي وقع في الإسناد.

(٢) رواه الطبراني في المعجم الكبير ٧/ ١١٧، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٣/ ٣٠١ من طريق الوليد بن سلمة، به.
وقد حكم ابن الجوزي بوضعه، واتهم به الوليدَ بن سلمة، وتعقبه ابن حجر بقوله: وليس كما زعم، فقد أخرجه ابن منده من طريق أخرى عن عمر بن إبراهيم عن محمد بن إسحاق بن أكيمة، عن أبيه، عن جده نحوه، **ولكن عمر في زمن الوليد.**
وأخرجه ابن منده من طريقٍ أخرى عن عمر بن إبراهيم، فقال: عن محمد بن إسحاق بن عبد الله بن سليم ـ زاد في نسبه عبد الله ـ ثم أورده في ترجمة عبد الله بهذا السند». اهـ كلام الحافظ.
قلت: وقد أخرج أبو نعيم السند الذي وقعت فيه الزيادة ـ أي: زيادة اسم عبد الله ـ في «المعرفة» ٣/ ١٦٨١ في ترجمة عبد الله بن سليم بن أكيمة الليثي، ولم يذكره ابن الأثير في أسد الغابة بهذا الاسم، بل ذكره باسم: عبد الله بن سليمان بن أكيمة، وقال: «فعلى قول أبي نعيم، وابن منده تكون الصحبة لسليمان لا لعبد الله». اهـ كلام ابن الأثير من أسد الغابة ٣/ ١٧٨.
وقد فصّل ابنُ حجر الاختلافَ في طرقه في ترجمة محمد بن عبد الله بن سليم بن أكيمة ٦/ ٣٤١ وقال: «**وعمرُ مذكورٌ بوضع الحديث**، وقد اضطرب في تسمية آبائه في هذا الحديث، . . . ـ ثم قال: ـ وهذا يمكن الجمع بينه وبين الذي قبله بأن يكون الضمير في قوله: عن جده، يعود على إسحاق، فيكون سُليمٌ هو الصحابي، . . . ـ ثم أورد أوجهاً أخرى للاختلاف في طرقه، ثم قال: ـ وكل هذه الطرق لا توافق رواية ابن قانع بوجه من الوجوه، والذي أظنه أنه وقع فيه تقديم وتأخير، وأنه كان عن محمد بن إسحاق عن عبد الله بن سليم بن أكيمة عن أبيه عن جده، فتقدم قوله: عن أبيه، عن جده على قوله =

❐ التعليق:

تبين مِنَ التخريج أن المترجَم مختلف في اسمه على ما تم تفصيلُه هناك.

كما ظهر أن مدار حديث هذا المترجَم ـ والذي اعتمد المصنفون في الصحابة عليه ـ لا يخرج عن أحد رجلين: عمر بن إبراهيم الهاشمي، والوليد بن سلمة الطبراني، وكلاهما رمي بالوضع، فسقط الاعتماد على خبرهما، وبالتالي فلا يمكن إثبات صحبة المترجم إلا من جهة أخرى، والله أعلم.

٣٦ ـ سليمان بن أبي داود الجزري الحراني:

قال أبو عبد الله ابن منده: «**أبو أيوب، سليمان بن أبي داود الجزري، الحرَّاني ـ واسم أبي داود: سالم**[١] **ـ عن أبي عمر سالم بن عبد الله بن عمر العدوي، وأبي عبد الله نافع مولى عبد الله بن عمر، وعن عون بن عبد الله بن عتبة الهُذَلي، في حديثه بعض المناكير. روى عنه: أبو سهل كثير بن هشام الكلابي، وأبو الحسن محمد بن مصعب القرقسائي وشبابة بن سوار الفزاري**»[٢].

= ابن عبد الله بن سليم، فخرج منه هذا الوهم، والله أعلم». اهـ.

وفي نظري أنه لا حاجةَ إلى هذا التكلُّف في الجمع بين الطرق التي رواها عمر بن إبراهيم، فقد رماه الدارقطني بوضع الأحاديث ـ كما في السنن ٣/ ٥ ـ وجاء عنه في «اللسان» ٦/ ٦١ أنه كذّاب خبيث، وحديثُ مثلِ هذا لا يستحق أن ينفق الوقت في توجيه اضطرابه، فهو كذّاب وكفى.

ومثله يقال في حق الوليد بن سلمة الطبراني، فقد نقل ابن أبي حاتم ـ في «الجرح» ٩/ ٦ ـ عن دحيم أنه كذاب ونقل عن والده أبي حاتم أنه قال: ذاهب الحديث، وأما أبو زُرعة، فقد قال فيه: آه آه، أتينا ابنه، وكان صدوقاً، وكان يحدث بأحاديثَ مستقيمةٍ، فلما أخذ في أحاديث أبيه جاء، يعني: بالأوابد، ورماه بالوضع غير دحيم كابن حبان في «المجروحين» ٣/ ٨٠.

(١) وقيل: عطاء، ذكر ذلك الحافظ استطراداً في ترجمة حفيده، ينظر: «التقريب»: (٥٩٢٧).

(٢) فتح الباب (٦٤) رقم (٣٧١).

قال البخاري: منكر الحديث.

وقال أبو زرعة: ليِّن الحديث.

وقال أبو حاتم مرةً: ضعيف الحديث، وقال مرةً: ضعيف جداً.

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات حتى خرج عن حد الاحتجاج به، إلا فيما وافق الأثبات مِنْ رواية ابنه[1] عنه.

وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير.

وقال الدارقطني: ضعيف[2].

❐ **التعليق:**

كلمة ابن منده ـ كما يتبين مِنَ العرض المتقدِّم ـ مطابقةٌ لكلمة أبي أحمد الحاكم، وموافِقة لكلام النُّقَّاد فيه ـ في الجملة ـ وهي ـ أيضاً ـ قريبةٌ مِنْ كلمة ابن حبان فيه؛ لأن ابن حبان فصّل فيه، فلم يجعل حديثَه كلَّه منكراً، بل جعل المقبول مِنْ روايته ما تحقق فيه شرطان:

الأول: ما وافق فيه الأثبات.

والثاني: ما يرويه عنه ابنه ـ ويعني به: محمد ـ كما سبقت الإشارة إليه، والله أعلم.

٣٧ ـ سليمان بن داود الشاذكوني (... ـ ٢٣٤):

قال ابن منده: «**أبو أيوب، سليمان بن داود الشاذكوني، البصري، منكر الحديث حدث عن حماد بن زيد**»[3].

وقال ابن معين: كذاب، عدوُّ الله، كان يضع الحديث.

---

(١) واسمه محمد، ويلقب بومة، من رجال «التقريب»، قال عنه الحافظ (٥٩٢٧): «صدوق».

(٢) ينظر: التاريخ الكبير ٤/ ١١، الجرح والتعديل ٤/ ١١٥، علل الحديث ١/ ١١٥، ١٥٩، «المجروحين» ١/ ٣٣٥، سنن الدارقطني ٣/ ١٦٠ ح(٢٢٩٠)، سؤالات البرقاني: (١٩١)، «الكنى» للحاكم ١/ ٢٩٨: (١٨٨).

(٣) فتح الباب (٦٧) رقم (٣٩٦).

وسأل الأثرمُ الإمامَ أحمد عنه، فقال: هو مِنْ نحو عبد الله بن سلمة الأفطس، يعني: أنه يكذب، ونقل أحمد عن يحيى القطان أنه كان يسمي الشاذكونيَّ الخائبَ!

وقال أبو حاتم ـ فيما رواه عنه ابنه ـ: ليس بشيء، متروك الحديث، وترك حديثه، ولم يحدِّث عنه.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال صالح جَزَرَة: يضع الأسانيد في الوقت[1].

وقال ابن حبان: «وكان يحفظ، حتى ذُكر في الحُفَّاظ، إلا أنه لم يصف نفسه حتى يرد في القلوب، ثنا عنه أبو يعلى وغيره مِنْ شيوخنا ونحن نسأل الله ـ تعالى ـ جميل السّتر بمنِّه وفضله».

وقال ابن عدي: «حافظٌ، ماجنٌ، عندي مِمَّن يسرق الحديث، وله حديثٌ كثيرٌ مستقيمٌ، وهو مِنَ الحُفَّاظ المعدودين مِنْ حفاظ البصرة، وهو أحدُ مَنْ يُضم إلى يحيى، وأحمد، وعلي، وأنكرُ ما رأيت هذه الأحاديث التي ذكرتُها، بعضُها مناكيرُ، وبعضها سرقة، وما أشبه صورة أمره بما قال عبدان: إنه ذهبت كتبُه، فكان يحدِّثُ حفظاً فيغلط، وإنما أُتي مِنْ هناك يشتبه عليه، فلجرأته واقتداره على الحفظ يمر على الحديث، لا أنه يتعمَّده». اهـ.

وقال أبو أحمد الحاكم: منكر الحديث[2].

❏ **التعليق:**

الشاذكوني ـ كما قال الذهبي ـ: «مَعَ تقدمه في الحفظ متَّهم عندهم بالكذب»، لذا تتابع الأئمةُ على الحطِّ عليه، واستنكارِ حديثه، ومِنْ هؤلاء ابن منده.

---

(١) يقصد أنه يضع الأسانيد في الحال إذا أعيته الحيلة، وانظر قصةً تدل على ذلك في «اللسان» ٤/ ١٤٥.

(٢) ينظر: التاريخ الأوسط ٢/ ٣٦٤، العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٤٣٠، ضعفاء العقيلي ٢/ ١٢٨، الجرح والتعديل ٤/ ١١٤، الثقات ٨/ ٢٧٩، «الكامل» ٣/ ٢٩٥ ـ ٢٩٨، «الكنى» للحاكم ١/ ٢٩٩: (١٩٠)، سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٩، لسان الميزان ٣/ ٨٤.

ومن الغرائب: أنه على سَعَةِ حفظه، ورواية بعض الأئمة عمَّن هو مثله أو أشدُّ، إلا أنه ليس له روايةٌ في السنن الأربع، ولا مسند أحمد!

٣٨ ـ سليمان بن زيد المحاربي[١]:

قال ابن منده: «**أبو إدام، سليمان بن زيد المحاربي، الكوفي، ليس بالقوي عندهم. حدث عن عبد الله بن أبي أوفى، روى عنه الثوري، ومكي بن إبراهيم، قال يحيى عنه: ليس بثقة، كذاب، وليس يسوي حديثُه فلساً**»[٢].

قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وهو أحسن حالاً وأصلحُ مِنْ فائد[٣].

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال ابن عدي: أكثر روايته عن ابن أبي أوفى، على أنه قليل الحديث، ولم أرَ له حديثاً منكراً جداً فأذكره.

وقال ابن حبان: أبو إدام، شيخٌ يروي عن البراء بن عازب[٤] ما لا أصلَ له، وعن الثقات ما لا يُشبه حديثَ الأثبات، لا يُحتَجُّ بخبره[٥].

❑ التعليق:

تبين ممَّا تقدم أن ابنَ معين أشدُّ الأئمة جرحاً له، ولم أر أحداً رماه بالكذب غيره، بينما تلتقي عبارةُ بقيةِ الأئمة على أنه ليس بالقوي، كما هو

---

(١) روى له البخاري في «الأدب المفرد»، ينظر: «التقريب»: (٢٥٦١).

(٢) فتح الباب (١٠٤) رقم (٦٥٣).

(٣) و«فائدٌ» الذي أشار إليه أبو حاتم، هو: فائد بن عبد الرحمٰن، أبو الورقاء العطار، روى عن عبد الله بن أبي أوفى ومحمد بن المنكدر، قال عنه أبو حاتم: لا يُشتغَلُ به، ذاهبُ الحديث، لا يُكتب حديثه، وأحاديثه عن ابن أبي أوفى بواطيلُ لا تكاد ترى لها أصلاً، كأنه لا يشبه حديث ابن أبي أوفى، ولو أن رجلاً حلف أن عامَّة حديثه كذبٌ لم يحنث، كما في الجرح والتعديل ٧/ ٨٣.

(٤) لم أقف له على رواية عن البراء، والمشهور روايته عن ابن أبي أوفى، بل لم أجد من ذكر له شيخاً غيره.

(٥) التاريخ الكبير ٤/ ١٤، الجرح والتعديل ٤/ ١١٧، «الكامل» ٣/ ٢٥٨، المجروحين ١/ ٣٣٦.

صريح قول أبي حاتم ـ بدليل مقارنته بابن فائد ـ وكما تدلُّ عليه عبارة النسائي، وابن عدي، وابن حبان.

وكأن الحافظ ابنَ حجر لم يرتَضِ كلمةَ ابن معين، فقال عنه: ضعيف، رماه يحيى بن معين، بخلاف الذهبي الذي اعتمد كلمةَ يحيى، فلم يورد سواها في «المغني»[(١)].

والخلاصة: أن عبارة ابن منده لا تخرج عن قول جمهور النقاد؛ إذْ عبارته، وإن كانت لا تدلُّ على الضعف الشديد، إلا أنه لمّا ذكر كلمةَ ابن معين، ولم يتعقَّبْها بشيءٍ دلّ على شدة ضعفه عنده، وأنه مِمَّن لا يُحتجُّ بخبره، والله أعلم.

٣٩ ـ سليمان بن سلمة الخبائري:

قال ابن منده: «**أبو أيوب، سليمان بن سلمة الخبائري، ليس بالقوي عندهم، عن: بقية، ومحمد بن شعيب بن شابور القرشي، والوليد بن مسلم الدمشقي، روى عنه: يعقوب بن سفيان الفارسي، وعثمان بن خرزاد الأنطاكي، كناه أبو عَروبة الحراني**»[(٢)].

قال البخاري: ليس بشيء.

قال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي ولم يحدِّث عنه، وسألته عنه، فقال: متروك الحديث، لا يُشتغَلُ به، فذكرت ذلك لابن الجنيد، فقال: صدق! كان يكذب، ولا أحدِّثُ عنه بعد هذا.

وقال النسائي: ليس بشيء.

ولمَّا ذكره ابن عدي في «الكامل» ـ وذكر له بعض ما يستنكر مِنْ حديثه ـ قال: ولسليمان بن سلمة أحاديثُ صالحةٌ غير ما ذكرته عن محمد بن حرب، وبقية، وغيرهما، وله عن ابن حرب عن الزبيدي غير حديث أُنكِرتْ عليه.

---

(١) المغني في الضعفاء ١/ ٢٧٩، «التقريب» (٢٥٦١).

(٢) فتح الباب (٦٨) رقم (٣٩٨).

قال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[١].

❐ التعليق:

اتفقت كلمة الأئمة في المترجَم بالحكم عليه بالضعف، وبعضُهم اتَّهمه بالكذب، وهو ما عبَّر عنه ابنُ منده بكلمته السابقة، كالمعتاد فيمن يكون حالُه كذلك.

٤٠ ـ سليمان بن محمد الخُزاعي (... ـ ٣١٩):

قال ابن منده: «**أبو أيوب، سليمان بن محمد الخُزاعي الدمشقي، حدث عن هشام بن عمار، كناه لي أبو الوليد بكر بن شعيب، فيه نظر**»[٢][٣].

قال أبو أحمد الحاكم: فيه نظر.

ومِمَّن تكلم فيه ـ مِمَّن أتى بعد ابن منده ـ الحافظُ أبو عمر ابن عبد البَر، حيث قال ـ لَمَّا خرّج له حديثاً مِنْ طريقه، في «جامع بيان العلم» ـ: سليمان لا يحتج به[٤].

❐ التعليق:

أن ابن منده وافق أبا أحمد في حكمه، وهي تدل على أن سليمان الخزاعيَّ ليس بقوي وكلمة ابن عبد البر فيه أوضح، وهي ـ في الجملة ـ تدل على أنه غير مشهور بالرواية، مَعَ أنه حدَّث عنه ابنُ حبان، وابن عدي، وابن السني وغيرهم مِنَ الأئمة!

---

(١) ينظر: «الضعفاء» للبخاري رقم (٢٥٣)، «الكامل» ٣/ ٢٩٣، الجرح والتعديل ٤/ ١٢١، «الكنى» للحاكم ١/ ٢٩٩: (١٩٠)، «اللسان» ٣/ ٩٣.

(٢) فتح الباب (٦٨) رقم (٤٠٣).

(٣) روى عن محمد بن مصفى، وأبي جعفر محمد بن إسحاق البغدادي المؤدب، وصفوان بن سبرة بن صفوان، وروى عنه: أبو زُرعة وأبو بكر ابنا أبي دُجانة، وأبو أحمد بن عدي، ينظر: تاريخ دمشق ج٢٢/ ص٣٦٠.

(٤) ينظر: «الكنى» للحاكم ١/ ٣١٠: (٢١٠)، تاريخ دمشق ٢٢/ ٣٦٠، جامع بيان العلم ٢/ ٢٤.

٤١ ـ سليمان بن معبد السنجي، أبو داود (... ـ ٢٥٧):

قال ابن منده: «**أبو داود، سليمان بن معبد السنجي، المروزي، صاحب عربية ومعرفة، حدث عن النضر بن شُميل، والنضر بن محمد الخرشي، والأصمعي، روى عنه: مسلم بن الحجاج**»(١).

قال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في «الثقات»(٢).

❐ التعليق:

أشار ابن منده في قوله: «صاحب عربية، ومعرفة» إلى مشاركته في علم الحديث، بينما دلالة كلمة أبي حاتم على ذلك أظهر.

والملحوظ أن كلمة ابن منده لم تبيّن رأيه في المترجَم، إلا أنها ـ بكل حال ـ دالةٌ على التعديل، والله أعلم.

٤٢ ـ سهل بن السَّري البخاري:

قال ابن منده: «**أبو حاتم، سهل بن السَّري البخاري، مِنْ أهل المعرفة، كتبت عنه**»(٣).

مع وصف المترجَم بالحفظ مِنْ قبل المتأخرين، إلا أنني لم أقف له على ترجمة خاصة، وإنما يرد ذكره كثيراً عند المتأخرين في مسألة، وهي تعيين أحد شيوخ البخاري في أحد المواضع مِنْ صحيحه حينما ذكره مهملاً، وهو الحسن، في باب قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [٦٨] ـ في تفسير سورة الزمر ـ فتوارد شُرَّاح البخاري، والمصنفون في رجال البخاري، على نقل كلمة سهل بن السَّري في أنه جزم في تعيين شيخ البخاري، وأنه: الحسن بن شجاع البلخي(٤).

---

(١) فتح الباب (٣٠٦) رقم (٢٦٧٩).
(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٤/ ١٤٧، الثقات ٨/ ٢٨١.
(٣) فتح الباب (٢٠٨) رقم (١٦٨٩).
(٤) ينظر: رجال البخاري للكلاباذي ١/ ١٦٨، تقييد المهمل ٣/ ٩٨٩، فتح الباري ٨/ ٤١٤.

كما أنه ذكر له قولٌ في ترجمة محمد بن عكاشة الوضاع، ومحمد بن مقاتل الفاريابي.

وقد وصفه بالحفظ كلٌّ مِنْ: محمد بن العباس الضبي، وابنِ عساكر في «تاريخه»[(١)].

❐ التعليق:

وصف ابن منده شيخه بأنه مِنْ أهل المعرفة ـ أي: بالحديث ـ، ووصفه غيرُه بالحفظ ـ كما سبق ـ ونقْلُ المتأخرين عنه دليل على اعتبار مكانته في هذا العلم، وهي كلُّها تدل على توثيقه، لعدم وجود معارض.

وقد أطلق ابن منده هذه العبارة ـ أعني: «مِنْ أهل المعرفة، كتبت عنه» ـ على الإمام الحافظ ابنِ حبان ـ كما سيأتي ـ فإذا استصحبنا مكانةَ ابن حبان، ووَصْفَ ابن منده له بمثل هذا الوصف وتنزيله على المترجَم، لا شكَّ أنها تدل على قيمة هذه الكلمة في حق سهل.

٤٣ ـ سُويد بن عَلْقمة بن معاذ الأنصاري[(٢)]:

قال ابن منده: «**مجهولٌ، لا تُعْرَفُ لهُ صُحْبَةٌ، عَقِبهُ بأصبهانَ، مِنْ وَلَدِهِ: إبراهيمُ بنُ حيَّانَ**»[(٣)(٤)].

❐ التعليق:

حكم ابن منده على المترجَم بالجهالة، بل ونصّ على أنه لا تُعرف له صحبةٌ، وقد تبعه على هذا أبو نعيم، بل إنه نقل ترجمته حرفياً، ولم أقف على ما يخالف ما ذكره ابن منده، ومَنْ تبعه كأبي نعيم، وابن الأثير.

(١) ينظر: تاريخ دمشق ٣٦/٢٥٦، ٢٥٨، ٥٤/٢٣٤، الكشف الحثيث ص(٢٥٠)، لسان الميزان ٥/٢٨٦.

(٢) معرفة الصحابة ٣/١٤٠١، أسد الغابة ٢/٣٧٩، الإصابة ٣/٢٢٧.

(٣) هو إبراهيم بن حيان بن حكيم بن حنظلة بن سويد بن علقمة الأشهلي، ذكره أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ١/١٨٣.

(٤) معرفة الصحابة، رقم (٥٣١).

٤٤ ـ صالح بن أحمد بن يونس (... ـ ٣١٦):

قال ابن منده: «**أبو الحسين، صالح بن أحمد بن يونس، يعرف بابن أبي مقاتل**[١]**، حدث عن الأشج، صاحب غرائب، حدثنا عنه: أبو إسحاق بن حمزة، وكناه**»[٢].

قال ابن حبان: يسرق الحديث، يقلبه، ولعلَّه قد قلب أكثرَ مِنْ عشرة آلاف حديث فيما خرَّج مِنَ الشيوخ والأبواب، شهرتُه عند مَنْ كتب الحديث مِنْ أصحابنا تُغني عن الاشتغال بما قلب مِنَ الأخبار، لا يجوزُ الاحتجاج به بحال.

وقال ابن عدي: يسرق الأحاديث، ويلزق أحاديثَ تُعرف بقومٍ لم يرهم على قوم آخرين لم يكن عندهم وقد رآهم، ويرفع الموقوف، ويُوصل المرسل، ويزيد في الأسانيد، وهو بيِّنُ الأمر جداً، تجسُّره على رفع أحاديث موقوفة، وعلى وصل أحاديث مرسلة، وعلى أحاديث يسرقها مِنْ قوم حتى لا يفوته شيء!

وقال أبو أحمد الحاكم: فيه نظر.

وقال الدارقطني: كذاب دجال، يحدِّثُ بما لم يسمعه، وقال مرة: متروك[٣].

❑ التعليق:

أبو الحسين متفق على ضعفِه وطرْحِ حديثه ـ كما تبين من العرض

---

(١) هناك راوٍ آخر يدعى: صالح بن أحمد بن أبي مقاتل، فرّق بينهما الذهبي وابن حجر في كتابيهما «الميزان» ٢/ ٢٧٨ و«اللسان» ٣/ ١٦٤ ـ ١٦٥، وبتأمل الترجمتين يتضح أنهما لراوٍ واحد، وهذا ما فعله أبو أحمد الحاكم في «الكنى» ٣/ ٣٩٤: (١٦٠١). وهو ظاهر صنيع ابن منده؛ فإنه لم يُورد راوياً آخر ـ كعادته في الاستيعاب ـ وهو الذي رجَّحه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ أيضاً ـ فقال في تعليقه على الترجمة الثانية من «اللسان»: «وهو ابن أبي مقاتل الماضي بلا شك، وغفَل الحافظ عن التنبيه عليه» كما في تحقيقه لـ«للسان» ٤/ ٢٧٩.

(٢) فتح الباب (٢٤٦) رقم (٢٠٩٨).

(٣) ينظر: «المجروحين» ١/ ٣٧٣، «الكنى» لأبي أحمد ٣/ ٣٩٤: (١٦٠١)، «الميزان» ٢/ ٢٨٨، «اللسان» ٣/ ١٦٥.

السابق ـ إلا أن عبارة أبي أحمد الحاكم، وابن منده لا توحي بالضعف الشديد التي تدل عليه كلمات الحُفَّاظ الذين سبقوهم.

وبإعمال القواعد، فإن جرح ابن حبان، وابن عدي، والدارقطني مقدَّمٌ، وقد اتهموه بالوضع، وصرَّح به الدارقطني، وجرْحُهم مفسَّرٌ، فهو أوْلى مِنْ وصف ابن منده له بأنه صاحبُ غرائبَ، فإن هذه قد تطلق أحياناً على بعض الثقات، بله الضعفاء[(١)].

٤٥ ـ عبد العزيز بن الحُصين المروزي:

قال ابن منده: «**أبو الأصبغ، وقيل: أبو سهل، عبد العزيز بن الحُصين بن الترجمان المروزي، المؤذن، ضعيف الحديث، حدَّث عن عبد الله بن دينار، ومحمد بن مسلم الزهري، كناه البخاري**»[(٢)(٣)].

قال أبو مسهر ـ لمَّا سأله أبو زرعة الدمشقي عن الأخذ عن عبد العزيز بن الحُصين؟ ـ: أمّا أهل الحزم، فلا يفعلون[(٤)].

وقال ابن المديني: ـ فيما نقله عنه ابنه عبد الله ـ: روى عنه معنٌ وغيره، بلاءٌ مِنَ البلاء، وضعَّفَه جداً.

وقال ابن معين ـ في رواية ـ والدارقطني: ضعيف، وقال ابن معين ـ في رواية ـ: ليس بشيء، لا يسوى حديثه فلساً.

وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم، وقال مرة: متروك الحديث.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي، منكر الحديث، وهو في الضعف مثلُ عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم[(٥)].

---

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: تاريخ أصبهان ١/ ٢٦٦، تاريخ بغداد ١٢/ ٤٧، الكاشف ١/ ٤٧٠.

(٢) فتح الباب (٩٧) رقم (٥٩٦).

(٣) روى عنه الوليد بن مسلم، ومحمد بن شعيب بن شابور، وهشام بن عمار، تنظر المصادر الآتية.

(٤) النص في الجرح والتعديل ١/ ٢٨٨ لكنه بسند منقطع، وقد رواه الخطيب البغدادي موصولاً في تاريخه ١٠/ ٤٣٩.

(٥) وقد روى عنه ابنه أنه قال عن عبد الرحمٰن هذا: ليس بقوي الحديث، كان في نفسه =

وقال أبو زرعة الرازي: لا يُكتب حديثه.

وقال ابن عدي: ضعيف الحديث، بيِّن الضعف فيما يرويه.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال مرةً ـ فيما رواه ابن عساكر في «تأريخه» عنه ـ حديثه ليس بالقائم.

وقال أبو عبد الله الحاكم: ثقة، وإن لم يخرجاه!

❑ التعليق:

تبين بهذا أن المترجم ـ كما قال ابن منده ـ ضعيف الحديث.

وأما كلمة الحاكم أبي عبد الله، فقد علَّق ابن حجرٍ عليها ـ بعد أن ساق جملةً مِنْ كلام الأئمة فيه ـ فقال: «وأعجب مِنْ كلِّ ما تقدم، أن الحاكم أخرج له في المستدرك، وقال: إنه ثقة!».

وهذا ظاهرٌ في الحكم على كلمة الحاكم بالشُّذوذ، وهو كذلك[(١)].

٤٦ ـ عبد العظيم بن حبيب الفهري:

قال ابن منده: «**أبو بكر، عبد العظيم بن حبيب الفهري، حدَّث عن مالك بن أنس والزبيدي**[(٢)]**، والأعمش بمناكيرَ، كناه محمد بن عمر الأوصابي، الحمصي**»[(٣)].

ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما خالف.

وقال أبو أحمد الحاكم: منكر الحديث.

= صالحاً، وفي الحديث واعياً، ضعَّفه علي ـ يعني: ابن المديني ـ جداً، ينظر: الجرح والتعديل ٥/ ٢٣٣.

(١) ينظر: التاريخ الكبير ٦/ ٣٠، الضعفاء الصغير: (٢٢٥)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ٣٦٦، الجرح والتعديل ١/ ٢٨٨، ٥/ ٣٨٠، «الكامل» ٥/ ٢٨٦، «الكنى» للحاكم ٢/ ٣٠: (٤٠٧)، سنن الدارقطني ١/ ٣٠١ ح(٦١٠)، المستدرك ١/ ١٧، تاريخ بغداد ١٠/ ٤٣٩، تاريخ دمشق ٣٦/ ٢٧٨، «اللسان» ٤/ ٢٨.

(٢) في المطبوع: الزبيري! وصوابه ما أثبتُّه، فإن الزبيري متأخر، والزبيدي ـ وهو محمد بن الوليد ـ في طبقة مالك. وقد جاء على الصواب في كنى الحاكم ٢/ ١٦٨: (٥٦٩).

(٣) فتح الباب (١٣٠) رقم (٩٤٦).

وقال الدارقطني: ليس بثقة، كثير الغلط، وقال مرةً ـ عن حديث رواه عبد العظيم عن مالك ـ: تفرَّد به عبد العظيم، ولم يكن بالقوي في الحديث[(١)].

❐ التعليق:

وصف ابن منده المترجم بأن عنده مناكيرَ عن بعض شيوخه، وكلام الدارقطني، وأبي أحمد الحاكم أعمُّ، فهما يريان أنه كثيرُ الخطأ، والتفرُّد عن الأئمة مِنْ غير تخصيص ذلك بشيخ معين.

وقد بيّنتُ مرادَه بمثل هذا الاصطلاح عند دراسة اصطلاحاته في الجرح والتعديل[(٢)]، وأنه يُطلق هذه اللفظة: (حدث عن فلان بمناكيرَ) في الرواة الذين تضعيفهم متَّفَقٌ عليه، أو على رأي الأكثر، وأن ابن منده يعبِّرُ بمثل هذه العبارة، ويمثِّلُ بأبرز شيوخ المترجَم الذين أكثرَ الرواية عنه.

وهي ـ بهذا التقرير ـ لا تعارض مع ما قرَّره أبو أحمد والدارقطني.

٤٧ ـ عبد الله بن محمد بن العباس بن بَيَان الكوفي:

قال ابن منده: «**أبو القاسم، عبد الله بن محمد بن العباس بن بيان، الكوفي، البزاز. نزل بغداد، وحدَّث عن إسماعيل بن بهرام، ومصرف بن عمر، فيه نظر**»[(٣)].

قال أبو أحمد الحاكم: فيه نظر[(٤)(٥)].

❐ التعليق:

وهذه العبارة التي ذكرها ابن منده متفقةٌ مَعَ كلمة أبي أحمد كما هو ظاهر.

---

(١) ينظر: «الثقات» ٨/ ٤٢٤، «الكنى» للحاكم ٢/ ١٦٨: (٥٦٩)، علل الدارقطني ٩/ ٢٤١، «اللسان» ٤/ ٤٠.

(٢) في المبحث الرابع من الفصل الثاني، من هذا الباب.

(٣) فتح الباب (٢٨) رقم (٤٥).

(٤) وقد بيّن ابن حجر ـ في اللسان ٤/ ٥٦٨ ـ وهم الذهبي في نسبة هذا القول للخطيب البغدادي، وهذا التعقُّب ظاهرٌ لمن قرأ ترجمة الراوي في تاريخ بغداد ١٠/ ١٠٦.

(٥) ينظر: لسان الميزان ٤/ ٥٦٨.

٤٨ ـ علي بن عبد الصمد:

قال ابن منده: «**أبو الحسن، علي بن عبد الصمد، يُعرف بـ«ماغمه»**[(١)]، **الحافظ، حدَّث عن أبي كامل، وبني أبي شيبة**[(٢)].

قال الخليلي: حافظٌ، علّام، أخذ العلم مِنَ ابن معين.

ونقل الخطيب في ترجمة محمد بن إبراهيم الأنماطي عن أبي نعيم الحافظ قوله: بلغني عن جعفر بن محمد بن كزال، قال: كان يحيى بن معين يلقِّبُ أصحابه، فلقب... ـ فذكر جماعة، ثم قال: ـ...، وعلي بن عبد الصمد بعلَّان ماغمه، قال: **وهؤلاء مِنْ كبار أصحابه، وحُفَّاظ الحديث.**

وقال الخطيب: كان ثقةً.

وقال الذهبي: الشيخ المحدث الحافظ[(٣)].

❏ **التعليق:**

الرجل ثقة حافظ، وبذلك تتفق كلمة ابن منده مَعَ كلام غيره في الثناء عليه بالحفظ.

٤٩ ـ عمر بن عمرو العسقلاني:

قال ابن منده: «**أبو حفص، عمر بن عمرو بن بشر العسقلاني، حدث عن الثوري وخُليد بن دِعْلِج، تُرِكَ حديثُه**»[(٤)].

قال الأزدي: منكر الحديث.

وقال ابن عدي: حدث بالبواطيل عن الثقات، وعامة ما يرويه موضوع، وهو في عِداد مَنْ يضع الحديث[(٥)].

---

(١) الذي في كتب التراجم أنه يعرف بـ«علان ماغمه»، فكأن ابن منده اختصر ذلك.

(٢) فتح الباب (٢٣٦) رقم (١٩٩١).

(٣) ينظر: الإرشاد ٢/٦٠٩، تاريخ بغداد ١/٣٨٨، ١٢/٢٨، سير أعلام النبلاء ١٣/٤٢٩، نزهة الألباب ٢/٣٣.

(٤) فتح الباب (٢١٨) رقم (١٨٠٢).

(٥) ينظر: «الكامل» ٥/٦٦، «اللسان» ٦/١٢٧.

❑ التعليق:

تبين مما سبق أن الراوي متروك الحديث على أحسن أحواله، كما قال ابن منده.

٥٠ ـ عنبسة:

قال ابن منده: «**أبو سليمان، عنبسة، عن ثابت، مجهول**»[(١)].

ذكره أبو أحمد الحاكم في الكنى كما في مختصره «المقتنى»، ولم يذكر فيه شيئاً[(٢)].

❑ التعليق:

لقد جهدتُ في البحث عن كلام لأحدٍ فيه، فلم أقف على شيء، وقرأت جميع مَنِ اسمُه عنبسة مِنَ «اللسان»، وعِدَّتُهم ثلاثةَ عشرَ نفساً، فلم أجدْه فيهم.

وخليقٌ براوٍ كهذا، ويروي عن ثابت[(٣)] ـ أيضاً ـ أن يكون مجهولاً كما قال ابن منده، والله أعلم.

٥١ ـ المبارك بن مجاهد الخراساني:

قال ابن منده: «**أبو الأزهر، المبارك بن مجاهد الخراساني، البلخي، المروزي، سكن الري، ومات بها، ليس بالقوي عندهم، وكان قدرياً، ضعيفٌ[(٤)] جداً**»[(٥)(٦)].

---

(١) فتح الباب (٣٩٠) رقم (٣٤٨٥).

(٢) «المقتنى» ١/ ٢٩٢، «اللسان» ٦/ ٢٣٧ ـ ٢٤٥.

(٣) والمعروف أن ثابتاً إذا أُطلق، فالمقصود به البُناني، الإمام البصري المشهور، صاحب أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٤) يحتمل أن تكون مرفوعةً على الابتداء، وإلا فالأصل أن تكون منصوبةً عطفاً على قوله: كان قدرياً، ونظراً إلى أن المطبوع كثير الأخطاء، فأخشى أن يكون هذا من قلة العناية بتصحيح للكتاب.

(٥) فتح الباب (٩٢) رقم (٥٦٠).

(٦) حدث عن عبيد الله بن عمر، روى عنه سلمة بن الفضل، وعصام بن يوسف، تنظر المصادر الآتية.

نقل البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم عن قتيبة بن سعيد قوله: كان قدرياً، وضعفه جداً[١].

وقال أبو حاتم: ما أرى بحديثه بأساً.

وقال ابن عدي: يروي عنه أهل مرو، وهو مروزيٌّ، وليس هو بالكثير الحديث.

وقال ابن حبان: منكر الحديث، مِمَّن ينفرد عن الثقات بما لا يُشبه حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم[٢].

❑ **التعليق:**

ومما سبق يتبين أن النُّقَّاد في هذا الراوي على قولين:

القول الأول: مَنْ مشَّاه، وهو أبو حاتم.

القول الثاني: مَنْ ضعّفه وجرّحه، وهم: قتيبةُ، وهو ظاهر كلام البخاري، فإنه نقل كلمة شيخه قتيبةَ في كتبه الثلاثة، وهذا منه إقرار على أقلِّ الأحوال، وابنُ عدي ـ حيث أورده في «كامله» ـ، وابن حبان، وهو أشدُّ النُّقَّاد، وأبو أحمد الحاكم، وابن منده.

وظاهرٌ أن قول الجمهور أرجحُ؛ فإن جرحه مفسّر، كما تبين مِنْ كلام ابن حبان وقتيبةَ بن سعيد.

والقول بالتضعيف هو الذي يميل إليه ابنُ الجوزي، والذهبي، وصريح صنيع الحافظ ابن حجر.

---

(١) كلمة (جداً) جاءت في التاريخ الكبير والأوسط، والضعفاء الصغير، كلها للبخاري، والجرح والتعديل و«الكامل»، وهي التي اعتمدها الحافظ في «اللسان»، ولم ترد في سؤالات البرذعي ٦٦٢، ولا في «الكنى» لمسلم ولا ضعفاء العقيلي.

تنظر المصادر الآتية ـ بعد قليل ـ بالإضافة إلى المواضع التالية: التاريخ الكبير ٧/ ٤٢٧، سؤالات البرذعي ٢/ ٦٦٢، «الكنى» لمسلم ص(٩٦).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير ٧/ ٤٢٧، التاريخ الأوسط ٢/ ١٠٥، الضعفاء الصغير (٣٦٥)، الجرح والتعديل ٨/ ٣٤٠، ضعفاء العقيلي ٤/ ٢٢٥، المجروحين ٣/ ٢٣، «الكامل» ٦/ ٣٢٣، بيان الوهم ٣/ ٥١٨، لسان الميزان ٥/ ١٢.

أما ابن الجوزي، فإنه أورده في ضعفائه، وذكر فيه كلمةَ قتيبة، وابن حبان، ولم يتعَّقب ذلك بشيء.

وأما الحافظ الذهبي، فقد أورده في «المغني»، وقال: ضعَّفه قتيبة وغيره، إلا أنه قال في «الميزان»: ولم يُترَكْ، ثم أورد كلمةَ أبي حاتم.

وأما ابن حجر، فإنه أورده في «اللسان»، وذكر كلمة قتيبة، وابنِ عديٍّ، وابنِ حبان، والحاكم أبي أحمد، ثم قال: وذكره ابنُ الجارود، والدُّولابي، والعُقيلي في الضعفاء[(١)].

وظاهرٌ مِنْ كلمة الذهبي أنه يميل إلى أن ضعفه ليس بالشديد، وهو في ذلك ـ فيما يظهر ـ يجمع بين قول قتيبة ومَنْ وافقه، وبين كلمة أبي حاتم.

وبالجملة، فإن قول ابن منده فيه موافقٌ لقول جمهور النقاد فيه، وهو القول الراجح، والله أعلم.

٥٢ ـ المتوكل بن فضيل الحداد:

قال ابن منده: «**أبو أيوب، المتوكل بن فضيل**[(٢)] **الحداد، ليس بالقوي عندهم**»[(٣)].

قال البخاري ومسلم: عنده عجائب[(٤)].

وقال أبو حاتم: مجهول.

وقال ابن عدي: ليس بالمعروف.

---

(١) ينظر: الضعفاء لابن الجوزي ٣/ ٣٣، المغني في الضعفاء ٢/ ٥٤٠، الميزان ٣/ ٤٣٢، لسان الميزان ٥/ ١٢.

(٢) سماه ابن أبي حاتم: متوكل بن الفضيل، وتبعه ابن الجوزي في «الضعفاء»، وبقية المصادر على ما ذكر ابن منده، ينظر: الجرح والتعديل ٨/ ٣٧٢، «الضعفاء» ٣/ ٣٤.

(٣) فتح الباب (٦٤) رقم (٣٦٧).

(٤) علق ابن عدي على هذه الكلمة في «الكامل» ٦/ ٤٢٩ بقوله: «والبخاري يشير في هذا إلى حديثٍ واحدٍ يرويه متوكل هذا».

تنبيه: كذا ورد في المطبوع من «الكامل»: «واحد» والذي يظهر لي أن صوابها: «واهٍ»؛ فالسياق يدل عليها.

وقال الدارقطني: ضعيف[١].

□ التعليق:

ظهر ـ بهذا العرض ـ أن كلمة أبي حاتم وابن عدي تتفق في وصفه بالجهالة، والتي ارتفعت بمعرفة الشيخين والدارقطني له؛ إذ ضعفّوه، بل وظاهرٌ مِنْ عبارة الشيخين أن عنده مناكيرَ، والله أعلم.

٥٣ ـ محمد بن أحمد العسال (٢٦٩ ـ ٣٤٩):

قال ابن منده: «**أبو أحمد، محمد بن أحمد بن إبراهيم العسال، أحد الأئمة، حدث عن: محمد بن أيوب الرازي، ومحمد بن عبد الله بن الحسن**»[٢][٣].

قال أبو الشيخ: مِنْ كبار الناس في العلم، والإتقان، والحفظ، والمعرفة، مقبول القول، استُقْضِيَ، وحكم بين الناس، وصنف الشيوخ، وعامة المسند.

وقال أبو بكر بن أبي علي الذكواني القاضي: الثقة، المأمون، الكبير في الحفظ والإتقان.

وقال أبو نعيم: أبو أحمد مِنْ كبار الناس في المعرفة، والإتقان، والحفظ، صنف الشيوخ والتفسير وعامة المسند، ولي القضاء.

وقال الخليلي: حافظٌ، متقنٌ، عالم بهذا الشأن، كان على قضاء أصبهان، مِنْ شرط الصحاح.

وقال ابن مردويه ـ وهو مِنْ تلاميذه ـ: كان العسال يتولى القضاء

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير ٨/٤٣، «الكنى» لمسلم ١/٦٩، الجرح والتعديل ٨/٣٧٢، الكامل في ضعفاء الرجال ٦/٤٢٩، سنن الدارقطني ١/٢٠١ ح(٣٩٥).

(٢) فتح الباب (٥٩) رقم (٣٤٣)، وقد ذكر الذهبي في السير ١٦/٧ أن الحافظ أبا موسى المديني أفرد ترجمته بجزء.

(٣) وممن حدث عنه: أولاده، وابن عدي، وابن منده، وغيرهم.
ولأبي أحمد مصنفات كثيرة، منها: «تفسير القرآن»، و«التاريخ»، و«السنة»، و«أحاديث مالك»، وغيرها كثير، تنظر المصادر الآتية.

خلافةً لعبد الرحمٰن بن أحمد الطبري، وهو أحد الأئمة في علم الحديث فهماً، وإتقاناً، وأمانة.

وقال الحاكم: كان أحدَ أئمة الحديث.

وقال أبو سعيد النقاش: أخبرنا أبو أحمد العسال، ولم نر مثله في الإتقان والحفظ[(١)][(٢)].

❐ التعليق:

وكلام ابن منده لا يخرج عن كلام أحد مِنْ هؤلاء الأعلام في الثناء عليه، ولا غَرْوَ! فهو شيخُه، وقد وصفه بأنه: أحدُ الأئمة.

ولابن منده عبارة أخرى، هي أوضح في الدلالة على مكانة شيخه أبي أحمد العسّال عنده، فقد نقل الذهبي عنه قوله: كتبتُ عن ألفٍ وسبع مئة شيخ، فلم أجد فيهم مثلَ أبي أحمد العسال وإبراهيم بن محمد بن حمزة[(٣)].

والحاصل أن أبا أحمد العسال إمامٌ، لا نزاع في توثيقه وجلالته رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥٤ ـ محمد بن إسحاق بن خزيمة:

قال ابن منده: «**أبو بكر، محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر النيسابوري، أحد الأئمة في الفقه والحديث، حدث عن: علي بن حُجْر، وإسحاق**[(٤)]»[(٥)].

سُئل ابن أبي حاتم عنه؟ فقال: ويحكم! هو يُسألُ عنا ولا نُسألُ عنه، هو إمام يُقتدى به.

---

(١) علق الذهبي على ذلك بقوله: قلت: وقد رأى النقاش الحاكمين، والدارقطنيَّ، وأبا بكر الجِعابي، وأبا إسحاق بن حمزة، وأخذ عنهم، وهو مع ذلك يقول هذا القول! ينظر: السير ١٦/٨.

(٢) ينظر: تاريخ أصبهان ٢/٢٥٣، طبقات المحدثين بأصبهان ٤/٢٢٧، تاريخ بغداد ١/٢٧٠، سير أعلام النبلاء ١٦/٨، تذكرة الحفاظ ٣/٨٨٦.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/٧ ـ ١١.

(٤) هو ابن راهويه، كما في مصادر ترجمته الآتي بعضها.

(٥) فتح الباب (١٥٩) رقم (١٢٤٣).

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: لم أر أحداً مثلَ ابن خزيمة[١]!

وقال تلميذه ابن حبان: كان أحدَ أئمة الدنيا: علماً، وفقهاً، وحفظاً، وجمعاً، واستنباطاً، حتى تكلم في السنن بإسنادٍ[٢] لا نعلم سُبق إليها غيرُه مِنْ أئمتنا، مَعَ الإتقان الوافر، والدين الشديد.

وقال أبو أحمد الحاكم: كان إمامَ أهل المشرق في زمانه علماً، وإتقاناً، ومعرفة.

وقال الدارقطني: كان إماماً ثبتاً، معدومَ النظير[٣].

❏ **التعليق:**

إمامةُ ابن خزيمة كنارٍ على عَلَم، وهي أشهر مِنْ أن تُذكرَ، وفيما تقدم مِنْ إشارات كفاية، وما أجمل قولَ الذهبي: «ولابن خزيمة عَظَمَةٌ في النفوس، وجلالةٌ في القلوب؛ لعلمه ودينه، واتِّباعه السنة»[٤].

٥٥ ـ محمد بن الحجاج اللخمي:

قال ابن منده: «**أبو إبراهيم، محمد بن الحجاج اللخمي، ذاهب الحديث، قال يحيى بن معين: محمد بن الحجاج الواسطي كان يحدث بحديث «يطعمني جبريلُ الهريسةَ». كان ينزل فصيل الكرخ[٥]، ليس بثقة، واسطيٌّ، حدَّث عن عبد الملك بن عُمير، كناه البخاري**»[٦][٧].

قال ابن معين، والدارقطني: كذاب.

(١) علق الذهبي على هذه الكلمة بقوله: «قلت: يقول مثل هذا وقد رأى النسائي».
(٢) هكذا في المطبوع، ولعل صوابها: بأشياء، وبها يتضح المعنى.
(٣) ينظر: «الثقات» ٩/ ١٥٦، «الكنى» للحاكم ٢/ ٢١٣: (٦٧١)، سؤالات السلمي للدارقطني رقم (٣٣)، «السير» ١٤/ ٣٦٥.
(٤) «السير» ١٤/ ٣٧٤.
(٥) في المطبوع ـ وما أكثر أخطاءه ـ «فضيل الكرخي»، والتصويب من تاريخ بغداد ٢/ ٢٨٠، ولم أجد ما يوضح المراد بها في كتب البلدان.
(٦) ذكر ابن منده كنيته كذلك في الفتح (٣٨) رقم (١٢٤).
(٧) ممن روى عنه: سريج بن يونس، ومحمد بن سفيان الأسدي، ينظر المصادر الآتية.

وقال ابن معين مرة ـ كما نقله ابن منده ـ: ليس بثقة[١].

وقال أبو زرعة: يروي أحاديث موضوعة عن عبد الملك بن عمير وغيره.

وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال ابن عدي: وضع حديث الهريسة[٢].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا تحِلُّ الرواية عنه ولا الاحتجاج به[٣].

❐ **التعليق:**

اتفق العلماء على أنه متروك الحديث، لا يجوز الاحتجاج به.

وكلمة ابن منده في الراوي تلتقي مع كلمات الأئمة في تركه وتكذيبه.

٥٦ ـ محمد بن القاسم الأسدي الكوفي:

قال ابن منده: «**أبو إبراهيم، محمد بن القاسم الأسدي، الكوفي، حدَّث عن الأوزاعي، وفِطْرِ بن خليفة، كنَّاه محمد بن يحيى الذهلي، ليس بالقوي عندهم، كذبّه أحمد**»[٤][٥].

قال ابن معين ـ في رواية ـ: ثقة، وقد كتبت عنه.

وقال العجلي: كان شيخاً صدوقاً، عثمانياً.

أما الإمام أحمد، فقد كذّبه، وقال عنه البخاري والدارقطني: متروك.

(١) وهذه مع أنها مجملة، إلا أن الكلمة الأولى تفسرها.

(٢) وهو حديث حذيفة أن رسول الله ﷺ قال لجبريل: أطعمني هريسة أشُدُّ بها ظهري لقيام الليل، وقد اشتهر محمد بن الحجاج به.

(٣) ينظر: سؤالات الدارمي لابن معين (٢١٤)، سؤالات البرذعي ١/ ٣٣٧، الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٤، ضعفاء العقيلي ٤/ ٤٤، والمجروحين ٢/ ٢٩٥، سؤالات البرقاني (٦٣)، لسان الميزان ٥/ ١١٦.

(٤) فتح الباب (٤٠) رقم (١٣٨).

(٥) لقبه كاو، روى عنه: أحمد بن عبد الله بن يونس، ويوسف بن عدي، وأبو بكر بن أبي شيبة، ينظر المصادر الآتية.

وقال أبو حاتم: ليس بقوي، لا يعجبني حديثُه.

وقال أبو زرعة: شيخ.

وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن محمد بن القاسم الأسدي؟ فقال: غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال ابن عدي ـ بعد أن ساق بعض أحاديثه ـ: ولمحمد غير ما ذكرتُ، وعامة أحاديثه لا يُتابَعُ عليه.

وقال ابن حبان: كان مِمَّن يروي عن الثقات ما ليس مِنْ أحاديثهم، ويأتي عن الأثبات بما لم يحدثوا، لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه بحال، كان ابن حنبل يكذبه[١].

❐ **التعليق:**

مما سبق مِنْ عرض أقوال الأئمة يتبين أن قولَ مَنْ ضعَّفوه أكثرُ، وهو أيضاً أرجح؛ لسببين:

الأول: أن هذا قول الأكثر.

الثاني: أن قول مَنْ جرحه مفسَّر، بأنه يكذب، وبأن عامة أحاديثه لا يُتابَعُ عليها.

وأما قول مَنْ وثّقه وقواه، فهو مرجوح بمن فسّر جرحه.

وبهذا يتبين أن قول ابن منده فيه موافِقٌ لقول الجمهور، وعبارته فيه مقاربة للمتوسطين مِمَّن جرحوه.

٥٧ ـ محمد بن حبان، صاحب «التقاسيم والأنواع» المعروف بـ«الصحيح» (بعد ٢٧٠ ـ ٣٥٤):

قال ابن منده: «**أبو حاتم، محمد بن حبان البستي، مِنْ أهل المعرفة،**

---

(١) ينظر: الضعفاء والمتروكين للبخاري (٩٥)، ثقات العجلي (٤١١)، ضعفاء العقيلي ٤/ ١٢٦، الجرح والتعديل ٨/ ٦٥، المجروحين ٢/ ٢٨٨، الكامل ٦/ ٢٤٩، علل الدارقطني ٤/ ٤٠، تهذيب الكمال ٢٦/ ٣٠٣، «الميزان» ٤/ ١١، التقريب (٦٢٢٩).

كتبت عنه»[١].

ابن حبان أحد كبار الأئمة في زمانه، وشُهرته في هذا الفن تُغني عن الإطناب في ترجمته، ولكن لا بأسَ مِنْ إيراد شيء مِنْ ثناء الأئمة عليه:

قال تلميذه الحاكم: كان مِنْ أوعية العلم في اللغة، والفقه، والحديث، والوعظ، مِنْ عقلاء الرجال.

وقال الخطيب البغدادي: كان ثقةً، ثبتاً، فاضلاً، فَهِماً.

وقال الإدريسي: كان على قضاء سمرقند مدة طويلة، وكان مِنْ فقهاء الدين، وحُفَّاظ الآثار، والمشهورين في الأمصار والأقطار، عالماً بالطب والنجوم، وفنون العلوم.

وقال ابن عساكر: أحدُ الأئمة الرحَّالين والمصنفين المحسنين.

ومَعَ هذا الثناء العاطر، إلا أنه أُخذ عليه أوهامٌ كثيرة في بعض أقواله واختياراته.

وينظر في ذكر هذه الأوهام، والاعتذار عنها له، كتب التراجم[٢].

❐ التعليق:

كلمة ابن منده ـ تلميذه ـ فيه تركزت على الثناء عليه بكونه مِنْ أهل المعرفة، وهو كذلك ـ كما تقدم ـ، ولم يتعرَّض لِمَا أُخذ عليه مِنْ بعض الأوهام، ولعل ذلك لقلَّتها في جانب علمه الواسع، أو لعدم وقوف ابن منده عليها.

وما أجملَ استصحاب كلمة الذهبي في هشام بن حسان ـ لَمّا أشار إلى بعض ما أُخذ عليه ـ في هذا المقام مَعَ حافظ مُطَّلِع، واسعِ الرواية كابن حبان، حيث قال: «وله أوهام مغمورةٌ في سَعَةِ ما روى»[٣].

وأما كلامُه في مسألة النبوة، فهي زَلَّةٌ، يمكن أن يُعتذَرَ له عنه كما بين

---

(١) فتح الباب (٢٥٦) رقم (٢١٨٢).

(٢) ينظر: تاريخ دمشق ٥٢/ ٢٤٩، «الميزان» ٣/ ٥٠٦، لسان الميزان ٥/ ١١٤.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٦٢.

ذلك الذهبي[(١)].

وإذا الحبيب أتى بذنب واحدٍ   جاءت محاسنُه بألف شفيع

٥٨ ـ محمد بن عبد الرحمٰن البياضي (... ـ ١٣٠):

قال ابن منده: «**أبو جابر، محمد بن عبد الرحمٰن البياضي، مديني اسمه محمد بن عبد الرحمٰن**[(٢)]**، روى عنه ابن أبي ذئب، منكر الحديث**»[(٣)].

قال الإمام مالك: لم يكن برضا، وفي رواية: ليس بثقة، وقال مرةً يُتَّهم بالكذب.

وقال الإمام الشافعي: مَنْ حدث عن أبي جابر البياضي، بيّض الله عينيه.

وقال يحيى القطان، والبخاري، وأبو حاتم: متروك الحديث، زاد أبو حاتم: ضعيف الحديث، ما أقربَه مِنَ ابن البيلماني.

وقال ابن معين: هو كذاب، وقال مرةً: كلُّ مَنْ روى عنه ابن أبي ذئب فثقةٌ، إلا أبا جابر البياضي.

وقال ابن المديني: ليس عندنا مِنْ أهل الثقة.

وقال الإمام أحمد، والفلاس: منكر الحديث جداً، إلا أن الفلاس لم يقل: جداً.

وقال أبو زرعة، وابن عدي: ضعيف الحديث.

وقال ابن حبان: كان مِمَّن يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات.

قال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وكلام الأئمة في توهينه، وتضعيفه الشديد، كثير[(٤)].

---

(١) ينظر: «الميزان» ٣/٥٠٦، السير ١٦/ ٩٥ ـ ٩٦، لسان الميزان ٥/ ١١٤.

(٢) كذا في المطبوع، وهو تكرار لا قيمة له. (٣) فتح الباب (١٩٨) رقم (١٦١٢).

(٤) ينظر: الطبقات الكبرى (القسم المتمم) ص(٢٩٦)، سؤالات ابن أبي شيبة، رقم: (٩٥)، =

❐ التعليق:

تبين مما سبق ذكرُه مِنْ كلام الأئمة أن كلمةَ ابن منده متفقةٌ مَعَ جرحهم لأبي جابر البياضي، وأن الراوي متروك الحديث، منكرُه، وكلمته ـ مِنْ حيث اللفظ ـ تتفق مع كلمة الإمام أحمد والفلاس.

٥٩ ـ محمد بن عبد الله الأنصاري [فق]:

قال ابن منده: «**أبو سلمة، محمد بن عبد الله الأنصاري، متروك الحديث، حدَّث عن مالك بن دينار، روى عنه المتأخرون مِنْ أهل البصرة**»[(١)].

قال العُقيلي: منكر الحديث.

وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي عن الثقات ما ليس مِنْ أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وقال الأزدي: منكر الحديث جداً، روى عن مالك بن دينار أحاديثَ معاضيلَ.

وقال أبو أحمد الحاكم: روى يحيى بن خذام عنه، عن مالك بن دينار أحاديث منكرة، والله أعلم الحَمْل فيه على أبي سلمة، أو على يحيى.

وقال ابن طاهر: كذاب، قيل: إنه مات وقد زاد على مائة سنة.

وقال الحاكم أبو عبد الله: يروي أحاديثَ موضوعةً.

وقال ابن حجر: كذبوه[(٢)].

= التاريخ الكبير ١/ ١٦٣، الضعفاء والمتروكين للبخاري رقم: (٥٢٣)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٣/ ١٩٠، ضعفاء العقيلي ٤/ ١٠٢، الجرح والتعديل ١/ ٢٣٥، ٧/ ٣٢٤، المجروحين ٢/ ٢٥٨، الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ١٨١، «الكنى» للحاكم ٣/ ١٣١: (١١٧١)، سير أعلام النبلاء ٧/ ١٤٧.

(١) فتح الباب (٣٥٩) رقم (٣١٧٠).

(٢) ينظر: ضعفاء العقيلي ٤/ ٩٦، المجروحين ٢/ ٢٦٦، تهذيب التهذيب ٩/ ٢٢٨، «التقريب»: (٦٠١٩).

فائدة: مَنْ يقال له محمد بن عبد الله ـ وهو أنصاري ـ جماعةٌ، لكن ليس فيهم وضَّاعٌ ـ فيما أعلم ـ غير المترجم، والله أعلم، ينظر: الكشف الحثيث: (٢٣٥).

❐ التعليق:

لم تخرج كلمة ابن منده ـ في دلالاتها على ترك الراوي ـ عمَّا أفادته كلمات مَنْ ذكرتهم مِنَ الحُفَّاظ رحمهم الله تعالى، والله أعلم.

٦٠ ـ محمد بن علي النقاش (٢٨٢ ـ ٣٦٩):

قال ابن منده: «**أبو بكر، محمد بن علي النقاش، التنيسي، من أهل المعرفة بالحديث، أدرك أبا عبد الرحمٰن النسائي، وسمع منه**»[(١)][(٢)].

❐ التعليق:

لم أجد في ترجمة أبي بكر النقاش كلاماً للمتقدمين عن ابن منده إلا كلمةً للدارقطني ـ ذكرها عنه الذهبي في «الميزان» ـ حيث قال فيه: «ثقة».

وتظهر قيمة هذه الكلمة كون الدارقطني مِمَّن أخذ عنه، كما ذكره في «السير».

ولعل السرَّ في ذلك ما قاله الذهبي في «السير»: وكان منزوياً بتِنِّيس، فلم ينتشرْ حديثُه!

أما المؤلفون في التراجم بعد ابن منده، فإنهم مطبقون على وصفه بالعناية بعلم الحديث.

قال الذهبي عنه: الشيخ، الإمام، الحافظ، الثقة.

وقال السيوطي: وكان مِنْ علماء الحديث.

وقال ابن العماد الحنبلي: وكان مِنَ الحُفَّاظ والعلماء بهذا الشأن[(٣)].

٦١ ـ محمد بن عمر الجعابي (٢٨٤ ـ ٣٥٥):

قال ابن منده: «**أبو بكر، محمد بن عمر الجعابي، الحافظ، قدم**

---

(١) فتح الباب (١٥٣) رقم (١١٩٨).

(٢) سمع أبا عبد الرحمٰن النسائي، وابن جرير الطبري، وأبا يعلى الموصلي، وطبقتهم، تنظر المصادر الآتية.

(٣) ينظر: السير ١٦/ ٢٣٤، العبر في خبر من غبر ٢/ ٣٥٩، طبقات الحفاظ ١/ ٣٨٤، شذرات الذهب ٣/ ٧٠.

أصبهان، وحدّث عن يوسف القاضي وأقرانه»[(١)].

قال الدارقطني ـ لمَّا سأله السلمي: هل تُكلِّمَ فيه إلا بسبب المذهب؟ فقال ـ: خلط.

وقال الدارقطني ـ لمَّا سأله الحاكم بالله: هل اتهمه في الحديث؟ فقال ـ: إي والله. ثم ذكر الدارقطني نموذجاً يبين سبب تهمته في الحديث، ثم بيّن أنه اتُّهم في ترك الصلاة، عياذاً بالله.

ووصفه الحاكم في مستدركه ـ لمَّا حدّث عنه ـ: بالحافظ.

وقال البرقاني ـ لما سأله الخطيب البغدادي عنه ـ: حدثنا عنه الدارقطنيُّ، وكان صاحبَ غرائبَ، ومذهبُهُ معروفٌ في التشيّع. قلت: هل طعن عليه في حديثِه وسماعِه؟ فقال: ما سمعت إلا خيراً[(٢)].

❐ **التعليق:**

تبين أن المترجم حافظٌ لا نزاعَ في حفظه، ومطالعةُ ترجمته في الكتب توقف المطالع على هذا، إلا أنه ـ والعياذ بالله ـ لحِقَ بمذهب أكذب الناس وأجهلِهم: الرافضة، ورقّ دينُه، حتى اتُّهم في حديثه ودينِه بترك الصلاة، والعياذ بالله.

ووصْفُ ابن منده له ـ كما هو ظاهر ـ لا يتجاوز الحفظ، وهو لا يعني التوثيق في الديانة، وهو في ذلك جارٍ على سنَنِ أكابر المحدثين ـ المعتنين بإخراج الصحيح، وعلى رأسهم: الشيخان ـ الذين يصفون الراوي فيما يتعلق بالحفظ والضبط؛ إذ هذا غرضُهم، ولا يردُّون روايته لمجرد مذهبه العقائدي ما دام ضابطاً متقناً، وهذه المسألة أشهرُ مِنْ أن يمثَّلَ لها، فمطالعة الصحيحين، أو أحدهما كافية في التدليل عليها، فقد روى البخاري عن عمرانَ بن حِطَّانَ، وهو من غلاة الخوارج، وروى مسلمٌ عن عديٍّ بن ثابت، وهو مِنْ دُعاة الشيعة.

---

(١) فتح الباب (١٥٣) رقم (١١٩٩).

(٢) ينظر: سؤالات السلمي رقم: (٣٩٩)، مستدرك الحاكم، سؤالات الحاكم رقم: (٢٢٥)، تاريخ بغداد ٣/٢٦، تاريخ دمشق ٥٤/٤١٩، السير ١٦/٨٨.

٦٢ ـ محمد بن مخلد الرعيني:

قال ابن منده: «**أبو أسلم، محمد بن مخلد الرُّعيني، المصري**[(١)]، **حدث عن مالك بن أنس بمناكير**»[(٢)].

محمد بن مخلد الرُّعيني حمصي، يكنى أبا أسلم، روى عن مالك بن أنس، وإسماعيلَ بن عياش، وسليمانَ بن أبي كريمة، وعنه: محمد بن مصفى الحمصي، وسعد بن محمد البيروتي.

قال أبو حاتم: لم أر في حديثه منكراً.

وقال ابن عدي: يحدث عن مالك وغيره بالبواطيل، وهو منكر الحديث عن كلٍّ من يروي عنه.

وذكره أبو أحمد الحاكم في «الكنى»، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وقال الدارقطني ـ في غرائب مالك ـ: متروك.

وقال الخليلي[(٣)]: يروي عن مالك أحاديثَ لا يُتابَعُ عليها، يتفرَّد بها، وهو صالح[(٤)].

❑ **التعليق:**

اتضح مِنْ سياق كلمات الحُفَّاظ أنهم مختلفون فيه على قولين:

---

(١) جاءت نسبته إلى مصر في التاريخ الكبير ١/ ٢٤١، و«المقتنى» ١/ ٨٦، وربما نُسِبَ إلى حمصَ، كما في الجرح والتعديل ٨/ ٩٢، و«الكامل» ٦/ ٢٥٦، والمغني في الضعفاء ٢/ ٦٣٠؛ لأنه رحل إلى حمص، ولا تعارُضَ بين هذا وذاك، فإن (الرعيني) ـ بضم الراء، وفتح العين المهملة، وبعدها الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها النون ـ هذه النسبة إلى ذي رُعَين من اليمن، وكان من الأقيال، وهو قَبِيلٌ من اليمن، نزلت جماعة منهم مصر، الأنساب ٣/ ٧٦.

(٢) فتح الباب (١٠٤) رقم (٦٥٢).

(٣) كلمة الحافظ الخليلي هذه أثبتها محققُ «الإرشاد» في صُلب الكتاب، معتمداً على ذكر ابن حجر لها في «اللسان» ٥/ ٣٧٥!!

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٨/ ٩٢، الكامل في ضعفاء الرجال ٦/ ٢٥٦، «الكنى» للحاكم ٢/ ٧٥: (٤٤٦)، والإرشاد ١/ ٢٦٤، لسان الميزان ٥/ ٢٩٦، ٧/ ٤٩٦.

القول الأول: مَنْ لم يَرَ به بأساً، ولم يَرَ في حديثه ما يوجب ردَّه، وهو أبو حاتم.

القول الثاني: هو مذهب جمهور النقاد، وهو تضعيفه، والحكم على رواياته بالتَّرك، وهم: ابن عدي، والدارقطني، والخليلي.

وظاهرٌ أن ابنَ منده يختار القول الثاني، وهو أرجحُ؛ لأن جرح المجرِّحين مفسَّرٌ، وأبو حاتم إنما نفى علمه، ومَنْ حفظ حُجةٌ على مَنْ لم يحفظ.

بقي الترجيح بين رأي ابن عدي والدارقطني، وبين ابن منده والخليلي.

والذي يظهر لي أنه لا تعارُضَ بينها أصلاً، بل غايةُ ما هنالك أن ابن منده والخليليَّ خصصا النكارة بحديثه عن مالك، بينما رأى ابن عدي والدارقطني أن الضعف والنكارة غيرُ مختصة بشيخٍ مِنْ شيوخه، كما هو صريحٌ عبارة ابن عدي.

والذي يظهر لي أن سبب تخصيص ابن منده والخليلي بذكر مالك؛ لأنه أشهر شيوخه، ولأن له أصحاباً كثيرين، ومثله يتبين مَنْ ينفرد عنه، بخلاف بقية شيوخه، فليس لهم مِنَ الشهرة كشهرة مالكٍ رحمه الله.

وثمة مرجِّحٌ آخرُ، وهو أن ابن عدي تبين له ـ مِنْ خلال سبره لحديث الراوي ـ أن حديثَه منكرُ كلّه، لا فرق بين مالكٍ وغيره.

وأما قول الخليلي: صالح، فهذا محمول على الصلاح المتعلِّق بديانة محمد بن مخلد، والله أعلم.

٦٣ ـ محمد بن يحيى بن زكريا الحرَّاني:

قال ابن منده: «**أبو بكر، محمد بن يحيى بن زكريا الحرَّاني، أحد الثقات، حدث عن النُّفيلي، كناه أبو عروبة الحراني**»[(١)].

(١) فتح الباب (١١٢) رقم (٧١٢).

ذكره أبو أحمد في «الكنى» ولم يزد على قوله: كناه لنا أبو عروبة الحراني[١].

❑ التعليق:

لم أقف له على ترجمة ـ بعد البحث الكثير ـ في المصادر الممكنة، وكلمةُ ابن منده فيه تدلُّ على أن استفادتَه مِنْ أبي أحمد الحاكم استفادَةُ الناقد، لا الناقلِ المجرد.

٦٤ ـ وهب بن وهب بن كثير (... ـ ٢٠٠):

قال ابن منده: «**أبو البختري، القاضي وهب بن وهب بن كثير بن عبد الله بن زمعة بن الأسود القرشي، عن عبيد الله بن عمر، وجعفر بن محمد، صاحب مناكير، قال البخاري: أبو البختري: وهب بن وهب، سكتوا عنه**»[٢].

قال ابن معين: كذاب خبيث، يضع الأحاديث.

وقال الإمام أحمد: مطروح الحديث، وقال مرة: كان قاضياً، كان كذاباً يضع الحديث، روى أشياءَ لم يروِها أحدٌ، وقال مرة: أبو البختري أكذب الناس.

وقال البخاري: سكتوا عنه. كان وكيعٌ يرميه بالكذب.

وقال الجوزجاني: كان يكذب، ويجسر، فسقط ومال.

وقال أبو حاتم: كان كذاباً.

وقال أبو زرعة: كذاب، وقال ـ لمَّا سأله ابن أبي حاتم عنه ـ: لا تجعل في حوصلتك شيئاً مِنْ حديثه.

وقال ابن عدي: مِمَّن يضع الحديث.

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث[٣].

---

(١) ينظر: «الكنى» للحاكم ٢/ ١٩١: (٦١١). (٢) فتح الباب (١٦٥) رقم (١٣٠١).

(٣) ينظر: التاريخ الكبير ٨/ ١٦٩، أحوال الرجال: (١٣٤)، سؤالات البرذعي ٢/ ٦٦٦، الجرح والتعديل ٩/ ٦، ٢٥، «الكامل» ٧/ ٦٦، «الكنى» للحاكم ٢/ ٣٢٨: (٨٦٥).

□ **التعليق:**

الرجل كذاب يضع الحديث باتِّفاق الأئمة، مِمَّن ذكرتُهم أو لم أذكرهم.

وقد أوضحتُ عند دراسة اصطلاحات ابن منده في الجرح والتعديل[١] أنه يطلق مثل هذه اللفظة على مَن رُمي بالكذب، أو كثُرتِ المناكيرُ في حديثه، وضُعِّفَ جداً، والله أعلم.

٦٥ ـ يزيد بن عياض بن جعدبة:

قال ابن منده: «**أبو الحكم، يزيد بن عياض بن جعدبة الليثي، المدني، حدَّث عن شعيب بن عبيد السباق، روى عنه: عمرو بن دينار، وشيبان بن فروخ، وتكلم فيه**»[٢].

سئل الإمام مالك عن ابن سمعان؟ فقال: كذاب، فقيل له: يزيد بن عياض؟ قال: أكذبُ وأكذبُ.

وقال ابن المديني: ضعيفٌ، ضعيفٌ ـ بالتكرار ـ ليس بشيء.

وقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء، وقال مرة: ليس بشيء، ولا يُكتبُ حديثُه.

وقال أحمد بن صالح المصري: أظن يزيد بن عياض كان يضع للناس، يعني الحديث.

وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث.

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث.

وقال البخاري ومسلم: منكر الحديث، وقال مرةً: متروك الحديث.

وقال الجوزجاني: ذهب حديثه، سكت الناس عنه.

وقال النسائي، وأبو أحمد الحاكم: متروك الحديث، زاد الحاكم: رماه مالك بن أنس.

وقال ابن حبان: كان مِمَّن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، والمقلوبات

---

(١) في المبحث الرابع من الفصل الثاني، من هذا الباب.

(٢) فتح الباب (٢٥٩) رقم (٢٢٠٨).

عن الثقات، فلما كثُر ذلك في روايته، صار ساقطَ الاحتجاج به.

وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه غير محفوظ[(١)].

❐ التعليق:

يزيد بن عياض متروك الحديث، ضعيف جداً، وكلام الأئمة فيه كثيرٌ، كلُّه يلتقي على تركه، ورميهِ بالكذب، وهذا مما لا توحي به عبارة ابن منده، وهي قوله: تُكلِّم فيه، وكأن الكلام فيه يسيرٌ، أو غيرُ مؤثر، ولذا فإن عبارة أبي أحمد الحاكم ـ الذي يستفيد منه غالباً ـ أدقُّ وأقربُ إلى الصواب.

٦٦ ـ يوسف بن بحر الشامي:

قال ابن منده: «**أبو القاسم، يوسف بن بحر بن عبد الرحمن، الشامي، سكن حمص وكان قاضيها ـ وربما كان ببجلة ـ روى عن أبي الحسن محمد بن مصعب القرقسائي، ليس بالمتين عندهم، روى عنه: أبو محمد عيسى بن محمد بن صاعد الهاشمي، وأبو عبد الله محمد بن المسيب الأرغياني**»[(٢)].

ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه شيئاً، وكذا ذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن عدي: ليس بالقوي، رفع أحاديثَ، وأتى عن الثقات بالمناكير.

وقال الدارقطني: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي[(٣)].

❐ التعليق:

بهذا العرض يتبين أن الراوي ـ كما قال ابن منده ـ: ليس بالمتين عندهم.

وأما ذِكْرُ ابن حبان له في الثقات ـ مَعَ وجود هذا الجرح فيه ـ فهو مما

(١) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني: (١٦١)، التاريخ الكبير ٨/٣٥١، أحوال الرجال: (١٢٨)، «الكنى» لمسلم ١/٢٤١، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) ١/٢٢٧، «العلل الكبير» للترمذي: (٣٩٠) الجرح والتعديل ٩/٢٨٢، «المجروحين» ٣/١٠٨، «الكامل» ٧/٢٦٥، «الكنى» للحاكم ٤/٢٣: (١٦٧٠).

(٢) فتح الباب (٣٤) رقم (٩٧).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٩/٢١٩، الثقات: ٩/٢٨٢، «الكامل» ٧/١٧٠، تاريخ بغداد ١٤/٣٠٥، لسان الميزان ٦/٣١٨.

يدل على ضعف الاعتماد على مجرَّدِ ذكر ابن حبان للراوي في كتابه هذا.

❖ الكُنى ❖

٦٧ ـ أبو الأسود المالكي:

قال ابن منده: «**أبو الأسود المالكي، حدَّث عن أبيه، عن جده، روى حديثه بقية، عن خالد بن حميد المهري، ذكره أبو سعيد بن يونس في المصريين، حديثه ليس بالقائم**»[(١)].

قال أبو أحمد الحاكم: ليس حديثه بالقائم[(٢)].

ولم أجد فيه كلاماً ـ بعد البحث الكثير ـ لغير أبي أحمد الحاكم.

وقد ترجم له الحافظ في «اللسان»، وذكر كلمة أبي أحمد، وأضاف أنه روى عن أبيه عن جده حديث « ما عدَل والٍ تجر في رعيته». وهو حديث رواه ابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني»، وابن عساكر في «تاريخه»[(٣)]، ولما ترجم الحافظ في «الإصابة لأبي الأسود، ذكر أن ابن أبي حاتم أورد في ترجمة عبد الله بن الأسود القرشي الحديث الآنف الذكر. ولم أجده في المطبوع من «الجرح والتعديل»، فالله أعلم[(٤)]».

❐ التعليق:

اتفقت كلمة ابن منده مع كلمة أبي أحمد في شأن أبي الأسود، ولم أقف على ما يعارض قولهما.

٦٨ ـ أبو أمية الثقفي:

قال ابن منده: «**مجهول، حدث عن عرفجة أن علياً كان يأمر بالقيام**

---

(١) فتح الباب (٨٠) رقم (٤٨٣).

(٢) ينظر: «الكنى» للحاكم ١/ ٣٧٥ رقم (٣١٠)، المغني في الضعفاء ٢/ ٧٧٠، لسان الميزان ٧/ ١٠.

(٣) الآحاد والمثاني ٥/ ١٥٩ ح(٢٦٩٧، ٢٦٩٨)، وتاريخ دمشق ٣٧/ ٣٤٨، ولسان الميزان ٩/ ١٤.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل ٥/ ٢، والإصابة ٧/ ٧.

في رمضان، رواه عبد الرزاق[(١)]، عن محمد بن عمارة عنه، أخبرنا محمد بن محمد بن الأزهر، ثنا إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق، عن أبي خالد، عن أبي أمية الثقفي، عن نافع، وأراه ابن يعلى»[(٢)].

❐ التعليق:

هذه الكلمة الأخيرة من ابن منده، أشار فيها إلى أن المترجَم يُحتمل أن يُرادَ به الذي حدّث عن عرفجة، ويحتمل أنه الذي حدّث عن نافع مولَى ابن عمر ـ وقد تقدم قريباً[(٣)] ـ ثم رجَّح أنه: ابن يعلى، الذي حدّث عن نافع.

والظاهر أن ابن منده في ذلك متابعٌ لأبي أحمد الحاكم، فإنه جعل ترجمة أبي أمية هذا في الذي روى عن يعلى، فقال في «الكنى»: «أبو أمية: إسماعيل بن يحيى، ويقال: ابن يعلى الثقفي، البصري. . . ، ليس بالقوي عندهم»[(٤)].

٦٩ ـ أبو أيوب اليمامي:

قال ابن منده: «**أبو أيوب اليمامي، حدث عن عبد الله بن دينار، مجهول**»[(٥)].

❐ التعليق:

بحثت عن هذا الراوي كثيراً، فلم أجد ما يبيِّنُ حالَه، ولم يترجم له أبو أحمد الحاكم الذي استفاد منه ابنُ منده كثيراً في كتابه الكنى.

ويمكن القول ـ أيضاً ـ: إن راوياً يروي عن مثل عبد الله بن دينار، ولا يوجد له ذكر في كتب التراجم خليقٌ بأن يُوصفَ بالجهالة كما صنع ابن منده، والله أعلم.

٧٠ ـ أبو بشر الفُقيمي:

قال ابن منده: «**أبو بشر الفقيمي، مجهول، حدث عن إبراهيم بن**

---

(١) في المصنف ٤/٢٥٨.
(٢) فتح الباب (٧٥) رقم (٤٤٦).
(٣) وأنه قال فيه: ليس بالقوي عندهم، تنظر ترجمة إسماعيل بن يعلى.
(٤) ينظر: «الكنى» للحاكم ١/٣٤٢: (٢٦٤).
(٥) فتح الباب (٦٥) رقم (٣٧٨).

أدهم، روى عنه: مؤمل بن إهاب»[١].

❐ التعليق:

بعد البحث لم أقف على ترجمة له توضِّح رأيَ غير ابن منده مِنَ النُّقَّاد في أبي بشر، وقد ترجم له أبو أحمد الحاكم في «الكنى» ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً[٢].

٧١ ـ أبو بشر الموصلي:

قال ابن منده: «**أبو بشر الموصلي، مجهول، حدث عن أبي إسحاق السَّبِيعي، روى عنه: عامر بن سيار»**[٣].

❐ التعليق:

لم أقف ـ بعد البحث ـ على ترجمة له توضِّح رأي غير ابن منده مِنَ النُّقَّاد في أبي بشرٍ الموصلي، ولم يترجم له أبو أحمد الحاكم.

٧٢ ـ أبو جارية الأنصاري:

قال ابن منده: «**أبو جارية الأنصاري، مجهول، روى حديثه حرب بن ثابت، عن إسحاق بن جارية، عن جده في الصحابة»**[٤].

لم أقف له على ترجمة، لكن قال الحافظ ابن حجر في «الإصابة»: أبو جارية الأنصاري، حدث عن النبي ﷺ أنه قال: «**القرآن كلُّه صواب**»، وروى حديثَه حربُ بن ثابت، عن إسحاق بن جارية، عن أبيه، عن جده، ذكره ابن منده هكذا، والدارقطني في «المؤتلف» رواية جارية بن إسحاق، عن أبيه، عن جده أبي الجارية في الصلاة على النجاشي، وتبعه ابن ماكولا**!** اهـ.

ولم يذكره أبو أحمد الحاكم في «الكنى».

وقد وقع له ذِكْرٌ في ترجمة حفيده إسحاق في التاريخ الكبير وغيره،

(١) فتح الباب (١٦٢) رقم (١٢٧٤).
(٢) ينظر: «الكنى» للحاكم ٢/ ٣٠٥: (٨٤٣).
(٣) فتح الباب (١٥٩) رقم (١٢٤٣).
(٤) المرجع السابق (٢٠١) رقم (١٦٣٩).

لشهرة الحديث الذي أشار الحافظ إليه مِنْ روايتهم[١].

❐ التعليق:

المترجَم معدود في الصحابة ﵃، وقد ذكره ابنُ منده نفسُه في «المعرفة» ـ كما قال ابن حجر ـ ولأجل ذلك أورده الحافظ في «الإصابة»، ولكنه يقول عنه ـ أي: ابن منده ـ في «فتح الباب»: مجهول! فما مرادُه؟!

تقدم قريباً[٢] أن لابن منده اصطلاحاً خاصّاً في هذا الباب، وهو أن الصحابيَّ إذا روى عنه تابعي ـ وإن كان مشهوراً، مثل: الشّعبي، وسعيد بن المسيب ـ **يُنسب إلى الجهالة**، فإذا روى عنه رجلان صارَ مشهوراً، واحتُجَّ به، والله أعلم.

٧٣ ـ أبو جعونة:

قال ابن منده: «**أبو جعونة، عن هاشم[٣] الأوقص، مجهول، روى حديثَه: بقيةُ بن الوليد، عن يزيدَ الجُهني عنه**»[٤].

ذكره البخاري في تاريخه الكبير، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال عنه: شيخ يروي الحكايات عن عمر بن عبد العزيز، روى عنه عمرو بن ميمون، وأهل الشام!

وذكره أبو أحمد الحاكم، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وترجم له ابن عساكر في «تأريخه»، فقال: «جعونة بن الحارث بن خالد، ويقال: ابن جعونة بن قرة النميري العامري، روى عن عمر بن عبد العزيز، والزهري، واستعمله عمر بن عبد العزيز على الدروب».

وقال المزي: لا يعرف.

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير ١/ ٣٨٢، الإصابة في تمييز الصحابة ٧/ ٣٠.

(٢) في المبحث الرابع من الفصل الثاني في الباب الأول.

(٣) في المطبوع: هشام، وفي بقية المصادر الآتية: هاشم، فأثبتُّه لأنه أصح.

(٤) فتح الباب (٢٠٨) رقم (١٦٨٩).

وقال الذهبي في «المقتنى»: «أبو جعونة: عن هاشم الأوقص، ولم يصحَّ خبرُه»[(١)].

❐ **التعليق:**

عبارات الأئمة ـ رحمهم الله ـ في الحكم على المترجم متقاربة، فهو ـ بلا شك ـ ليس بالمشهور، وليس هو مِنْ حَمَلَةِ العلم، وهذا ما توحي به عبارة ابن حبان، وابن منده والمزي.

وعبارة الذهبي، فهي لا تخرج عما ذكره مَنْ قبلَه، إلَّا أنها أفادت أنه حديث صحيح[(٢)].

والذي يظهر أن المترجَم مِنْ حيثُ العدالة الدينية، فهو ثقةٌ؛ لأن تولية عمر بن عبد العزيز له تعديلٌ عمليٌّ منه له، وقد قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في «البداية»: وقد صرَّح كثيرٌ مِنَ الأئمة بأن كلَّ مَنِ استعمله عمر بن عبد العزيز: ثقة»[(٣)].

وبهذا يتَّضح حالُ هذا الرجل، وأنه مِنْ حيثُ العدالة الدينية ثقة، لكنه في الحديث لا يُعرفُ، فهو في عداد المجاهيل، بل في عبارة ابن حبان ما يُشعر بأنه مِنَ القُصَّاص، وليس مِنَ المحدِّثين، ولعل هذا مراد ابن منده، والله أعلم.

٧٤ ـ أبو الجهم بن صخير:

قال ابن منده: «**أبو الجهم بن صخير، حدث عن سالم بن عبد الله، روى عنه: الوليد بن الوليد، وروى الليث عن أبي الجهم، مجهول**»[(٤)].

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير ٢/ ٢٥٠، الثقات ٦/ ١٥٧، «الكنى» للحاكم ٣/ ٢٠٣: (١٢٤٩)، تاريخ دمشق ١١/ ٢٤٢ «المقتنى» في سرد الكنى ١/ ١٥٠، تنقيح التحقيق ١/ ٣٠٤.

(٢) والحديث الذي اشتهر به هو حديث ابن عمر مرفوعاً: من اشترى ثوباً بعشرة دراهم حراماً لم يقبل الله تعالى له صلاة ما دام عليه!! وقد وقع فيه اضطراب، وقد نص ابن عساكر في تاريخ دمشق أن الاضطراب من قِبَلِ بقية بن الوليد، فقال ١١/ ٢٤٤: «وذلك الاضطراب في الحديث من بقيةَ؛ فإنه كان يخلط فيه!».

(٣) ينظر: البداية والنهاية ١٢/ ٧١٠.

(٤) فتح الباب (١٩٨) رقم (١٦٠٩).

سئل أبو زرعة عنه، فقال: مديني ثقة.

ذكره أبو أحمد الحاكم في «الكنى»، ولم يذكر فيه شيئاً[١].

❐ التعليق:

توثيق أبي زرعة ـ إذا أُخِذَ بالمعنى الاصطلاحي ـ يرتفع به حال الرجل عن حدِّ الجهالة، لكنه ـ بلا ريب ـ ليس في مصافِّ الحُفَّاظ والثقات المشهورين.

وإذا حملنا كلمة أبي زرعة على التوثيق المتوجِّه إلى العدالة، فإن هذا لا يخالف كلمةَ ابن منده فيه، وذلك لأمرين:

الأول: أنه يقال: إذا كان هذا مِمَّن يروي عن سالم ـ كما ذكر الحاكم وابن منده ـ فأين كلامُ الأئمة فيه، وسالمٌ هو سالمٌ في جلالته وإمامته، وكثرة أصحابه؟!

الثاني: أن رواياتِه نادرةٌ جداً، بل لم أقف له على روايةٍ في كتب السنة المتوفرة بين يدي[٢].

وهذا التوجيه ـ أعني: حمل كلمة أبي زرعة على العدالة ـ أقربُ عندي للأمرين اللذين ذكرتُهما، والله أعلم.

٧٥ ـ أبو الحجاج الفرساني:

قال ابن منده: «**أبو الحجاج الفرساني، الحافظ الأصبهاني، حدث عن عُبيد الله بن موسى**»[٣].

قال أبو نعيم: كان مِنَ الحُفَّاظ، يعارض أبا مسعود الرازي في الحفظ، صنف الشيوخ، توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين.

ومما يدل على عنايته بالرواية وتثبُّته: ما جاء في ترجمة علي بن بشر ـ أحد الضعفاء[٤] ـ قول محمد بن يحيى بن منبه: رأيت أبا الحجاج

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٩/ ٣٥٤، «الكنى» للحاكم ٣/ ١١٤: (١١٥٨)، «المقتنى» ١/ ١٥٥.

(٢) وقد اجتهدت في البحث عن روايةٍ له في السنة، فلم أجد شيئاً، والله أعلم.

(٣) فتح الباب (٢٦٧) رقم (٢٢٧٧).

(٤) تنظر ترجمته والقصة في: طبقات المحدثين بأصبهان ٢/ ١٣٨.

الفرساني قد لزم عليَّ بن بشر، ويقول: بيني وبينك السلطان؛ فإنك تكذب على رسول الله ﷺ[(١)].

فإذا أُضيف إلى ذلك ثناءُ ابن منده عليه بالحفظ، تبيَّن حالُ الرجل، وأنه ثقة يحفظ.

٧٦ ـ أبو الحكم[(٢)]:

قال ابن منده: «**أبو الحكم، روى عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، مجهول**»[(٣)].

جهِدْت في البحث عنه، فلم أجد ما يتبين به حاله.

٧٧ ـ أبو داود السجستاني، صاحب السنن (٢٠٢ ـ ٢٧٥):

قال ابن منده: «**أبو داود سليمان بن الأشعث**[(٤)] **السجستاني، أحد الأئمة**»[(٥)].

ومثل أبي داود ـ في إمامته وجلالته ـ لا يحتاج إلى تفصيل في ترجمته، لكن سأذكر شيئاً يسيراً يشير إلى مكانته وإمامته:

قال محمد بن إسحاق الصاغاني، وابراهيم بن إسحاق الحربي ـ لمَّا صنَّف أبو داود كتاب السنن ـ: أُلِينَ لأبي داود الحديثُ كما أُلِينَ لداودَ الحديدُ.

وقال ابن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا: فقهاً، وعلماً، وحفظاً، ونُسُكاً، وورعاً وإتقاناً، مِمَّن جمع وصنَّف، وذبَّ عن السنن، وقمع مَنْ خالفها، وانتحل ضِدَّها.

وقال أبو عبد الله ابن منده ـ في موضع آخر مِنْ كتبه ـ: «الذين أخرجوا

---

(١) ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان ٢/١٣٨، تاريخ أصبهان ٢/٣٢٦، تكملة الإكمال ٤/٥٦٤ لأبي بكر البغدادي، «اللسان» ٤/٢٠٧.

(٢) هكذا ذكره غفلاً من أي نسبة.

(٣) فتح الباب (٢٥٧) رقم (٢١٩٥).

(٤) في المطبوع: الأعمش!!

(٥) فتح الباب (٣٠٧) رقم (٢٦٨٦).

الصحيح وميزوا الثابت من المعلول، والخطأ مِنَ الصواب، أربعةٌ: البخاري، ومسلم، وبعدهما: أبو داود السجستاني، وأبو عبد الرحمٰن النسائي»[١].

❐ التعليق:

أبو داود ـ كما قال ابن منده: ـ أحد الأئمة، وكفى.

٧٨ ـ أبو عمرو[٢]:

قال ابن منده: «**مجهول**»[٣].

وقع ذِكْرُ أبي عمروٍ هذا في إسنادٍ ساقه أبو عبد الله ابن منده في ترجمة تميم ـ غير منسوب ـ فقال: «روى حديثه ـ أي: تميم ـ: عبد الوهاب بن نَجْدة الحَوْطي، عن أبي عمرو، عن الليث بن سعد، عن موسى بن عُلَيّ، عن يزيد بن حُصَين، عن تَميم، قال: سئل النبي ﷺ عن سبأ: أَرَجُلٌ كَانَ أو امْرَأَةٌ؟ وذكر الحديث» ثم قال: «أبو عمرو هذا مجهول».

فتعقَّبه ابن حجر، وقال: «لكن أخرجه ابن أبي خيثمة عن عبد الوهاب بن نجدة[٤]، **عن عثمان بن كثير**، عن الليث، عن موسى بن علي، عن يزيد بن حصين، عن تميم الداري: أن رجلاً... فذكره.

ففيه تعقُّبٌ على ابن منده مِنْ وجهين:

أحدهما: قوله: إن أبا عمرو مجهول، فقد عُرِفَ أنه عثمان بن كثير».

انتهى المقصود مِنْ كلام الحافظ.

إذا تحرر أن أبا عمروٍ هو: عثمان بن كثير، فقد قال الحافظ الهيثمي: لم أر مَنْ ذكره بثقة ولا جرح.

قلت: غاية ما وقفت عليه: هو أن الحاكم أخرج له في المستدرك،

---

(١) الثقات ٨/ ٢٨٢، شروط الأئمة لابن منده: (٤٢)، تهذيب الكمال ١١/ ٣٦٥.

(٢) واسمه عثمان بن كثير، ولكنني أُورِدُه بكنيته؛ لأن ابن منده أورده هكذا في المعرفة، وهو من أسباب جهالته له، كما سيأتي.

(٣) معرفة الصحابة: رقم (١٤٠) في ترجمة تميم، هكذا غير منسوب.

(٤) وقع في المطبوع: عبدة، والتصويب من كتب الرجال.

وصحَّح إسناداً رُوِيَ مِنْ طريقه[١].

❐ التعليق:

الحكم على أبي عمرو بالجهالة يحتمل أن يكون المراد بها خفاء اسمه عليه ـ كما يشير إليه تعقب الحافظ ابن حجر ـ ويحتمل أن يكون المراد بها الجهالة الاصطلاحية؛ فإن أبا نُعيم قال عن أبي عمرو: «فيه نكارة وجهالة»[٢] والله أعلم.

وبعد:

فها هي تسع عشرة ومائة ترجمة[٣]، نقلتُ فيها مِنَ أقوال الأئمة ما يُعين على تبيُّن حال كلِّ مُتَرجم، مع محاولة الاستقصاء قدْر الطاقة، ثم مقارنة كلام ابن منده في كل ترجمة بكلام مَنْ ذكرتُه مِنَ الأئمة، حتى يتَّضحَ منهجُه في جرح الرواة وتعديلهم.

والذي أستطيع قولَه ـ بعد عشرات التراجم التي أظهرت منهجه في علم الجرح والتعديل ـ ما يلي:

١ ـ أن الإمام أبا عبد الله ابن منده يمكن عدُّه في متوسطي النُّقَّاد، فلا هو بالمتشدِّد، ولا هو بالمتساهل، وغنيٌّ عن القول أن وصف أيِّ ناقد بالشدة والتساهل أمرٌ أغلبيٌّ.

٢ ـ أنه لا يخرج عن عبارات الأئمة، حيث لم أجد له لفظةً انفرد بها.

٣ ـ أنه وإن اختار عبارةَ أحد الأئمة، فهو اختيارُ ناقد لا ناقل.

٤ ـ أنه اصطلح في باب «الصحابة» على وصف الراوي بالجهالة بوصف خاصٍ، كما تقدم بيانه.

٥ ـ أنه يعتني بعلم الجرح والتعديل كثيراً، ويتَّضح هذا مِنَ التأمُّل في

(١) ينظر: المستدرك ٤/ ٥٢٤، مجمع الزوائد ١/ ٦٠، الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٣٨١.

(٢) معرفة الصحابة لأبي نعيم ١/ ٤٥٨ رقم (٣٧٠).

(٣) وهو مجموع من تمت دراستُهم من رواة الستة، وغيرهم، وهم على التفصيل: (٤١) (واحدٌ وأربعون) راوياً من رواة الستة، و(٧٨) (ثمانيةٌ وسبعون) راوياً من غير رجال الستة.

التراجم التي هي موضع الدراسة، فجميعها لم تنقل مِنْ كتاب مختص بالجرح والتعديل، بل هي: إما كتب لا علاقة بها بالجرح والتعديل؛ كالتوحيد والإيمان، والرد على الجهمية، أو كتب في الرجال، لكنها ليست مصنفةً في هذا الباب، وهو كتاب: «فتح الباب في الكنى والألقاب».

وهذا لا شكَّ يُوحي بعنايته بذلك؛ إذ الظن به لو أنه صنَّف استقلالاً في الجرح والتعديل، لأتى في ذلك المصنَّف بالفوائد والفرائد، التي تناسب مكانتَه العلمية، وحِفْظَه واطلاعَه رَحِمَهُ اللهُ، والله تعالى أعلم.



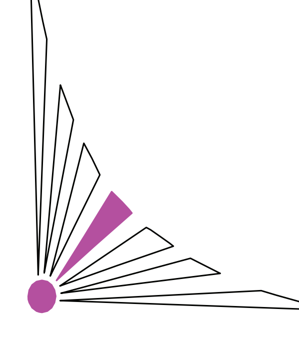


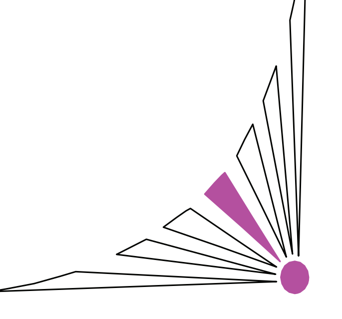
الباب الثاني

منهج ابن منده في علوم الحديث

الفصل الأول: مصنفاته في علوم الحديث

الفصل الثاني: آراؤه في علوم الحديث



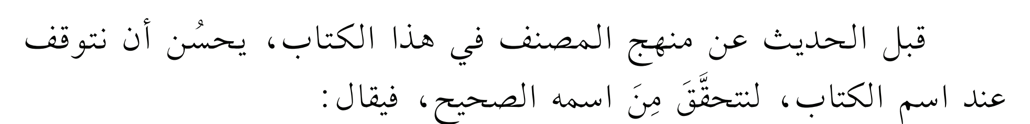


الفَصْلُ الأَوَّلُ

مصنفاته في علوم الحديث

المبحث الأول: كتاب «شروط الأئمة»

المبحث الثاني: رسالة في بيان الأخبار، وشرح مذاهب أهل الآثار ومنهجه فيه



المبحث الأول

شروط الأئمة

قبل الحديث عن منهج المصنف في هذا الكتاب، يحسُن أن نتوقف عند اسم الكتاب، لنتحقَّقَ مِنَ اسمه الصحيح، فيقال:

النسخة الخطية[١] التي اعتمد عليها الناشر ليس فيها ذكر لجملة «**شروط الأئمة**»، بل جاء في أولها ما نصه:

رسالة أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده بن الوليد في بيان فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن وتصحيح الروايات![٢].

وهذا العنوان مطابق تماماً لِمَا ذكره أبو سعدٍ السمعانيُّ[٣] كما في «المنتخب مِنْ معجم شيوخه» حيث ذكر رَحِمَهُ اللهُ في ترجمة شيخه أبي عدنان محمد بن أحمد بن المطهر الأصبهاني[٤]؛ أنه كتب إليه بجميع مسموعاته، ومنْ جملتها هذه الرسالة.

ولا أدري ما مستَنَدُ الناشر في نشر الرسالة بهذا الاسم؟!

---

(١) وهي النسخة نفسها التي صَوّرتهُا من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وهي برقم (١٠٥٢)، وهي ـ في الأصل ـ مصورة عن المكتبة السليمانية بتركيا، وتقع في ثمان ورقات في أربع عشرة صفحةً ونصف الصفحة، في كل صفحة (٢٩) تسعة وعشرون سطراً، وكُتِبَ في آخرها: **قوبلت**، وقد ألحق الناسخ بآخرها وصيةً من الحافظ الذهبي (ت:٧٤٨) لابن رافع السلامي (ت:٧٧٤) بمقدار صفحة ونصف.

(٢) شروط الأئمة: (١٧).

(٣) هو أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي، السمعاني، الخراساني، المروزي صاحب المصنفات الكثيرة، له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٢٠/٤٥٦.

(٤) ترجم له في «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/١٣٩٢، وله ترجمة ـ أيضاً ـ في سير أعلام النبلاء ١٩/٤٥٧.

اللهم إلا أن يكون مستندُه هو قول سبط ابن العجمي في كتابه «**التبيين في أسماء المدلسين**»[١] ـ لَمَّا ترجم للبخاري ـ: ذكر ابن منده أبو عبد الله في جزء له في «**شروط الأئمة**» في القراءة، والسماع، والمناولة، والإجازة: أخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها: **قال لنا فلان**، وهي إجازة... **!** انتهى[٢].

وإذا كان مِنَ المهم بيانُ الراجحِ في الاسم الصحيح للكتاب الذي سماه به مؤلفه، فيمكن القول بأن التسمية الخالية مِنْ جملة «**شروط الأئمة**» هي الأرجح والأصح؛ أي: إن اسم الكتاب الصحيح هو:

رسالة في بيان فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن وتصحيح الروايات لثلاثة أسباب:

السبب الأول: أن هذا هو المثبت أول الرسالة، كما تقدم نقل النص.

وفي نظري أن هذا أقوى الأسباب المرجِّحة لاختيار هذه التسمية، ولهذا قدَّمْته.

وقد كرر المصنف هذه التسمية **مختصرةً** في أثناء كتابه، في عدة مواضع؛ منها: قوله: «وقد ذكرتُ في **شرح الرسالة** جميعَ مَنِ اتَّفق محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج على الإخراج عنهما في كتابيهما الصحيح...»[٣].

وكان قبل ذلك قد قال ـ وهو يتحدث عن طبقات الرواة ـ: «وطبقة أخرى متروكة وهم على مراتبَ في الضعف...، وسنذكر أحوالَهم وطبقاتهم في **شرح لكتابنا** هذا، ونبين أمرهم بياناً واضحاً إن شاء الله»[٤].

السبب الثاني: أن هذا هو الذي ذكره السمعاني في «معجمه»، كما تقدم.

---

(١) ص(١٧٤).

(٢) الظاهر أن هذا في شرح الرسالة؛ لأن هذا ليس في المطبوع، وانظر: كتاب ابن حجر في «التدليس»؛ فقد نقل كلمة ابن منده من غير أن ينسبها إلى كتاب.

(٣) شروط الأئمة: (٧١).

(٤) المرجع السابق: (٣٢).

وإذا علمنا أن شيخه ـ الذي أجازه بمسموعاته ـ ولد سنة (٤٣٤) أربع وثلاثين وأربع مئة[١] ـ فإنَّ بين ولادته ووفاة ابن منده قرابةَ تسع وثلاثين سنة، فإن هذا يؤكد أن هذه هي التسمية الصحيحة.

والظاهر أن هذه التسمية ـ بإدراج «**شروط الأئمة**» ـ متأخرة، فإن سبط ابن العجمي رَحِمَهُ اللَّهُ إنما توفي سنة إحدى وأربعين وثمانمائة (ت: ٨٤١)[٢]؛ أي: إن بين وفاته ووفاة شيخ ابن السمعاني ـ وهي سنة (٥١٦) ـ: ثلاثمائة وخمساً وعشرين سنة.

السبب الثالث: أنه هو المطابق لمضمون الرسالة؛ فإنَّ مَنْ قرأها، لن يجدَ فيها كلاماً على شروط الأئمة إلا لِمامًا، والله أعلم.

وبعدُ: فإذا تحرر اسمُ هذا الكتاب، فليكن الحديثُ عن منهج المصنف فيه، والذي يمكن إيضاحُه في المعالم التالية:

١ ـ افتتح كتابه بمقدمة حافلة ضمنَّها المسائلَ الآتية:

أ ـ وجوب الإيمان بالنبي ﷺ، وطاعته في أمره ونهيه.

ب ـ استطرد في بيان أن الرسول ﷺ بلّغ البلاغ المبين، فأوضح المحكَم، وبين المجمَل.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: فكان صلى الله عليه وآله وأصحابه وأزواجه وسلم للمُحْكَم مبلِّغاً، وللتأويل مُبيِّناً، وللمجمَل مفسِّراً، فلم يبق مِنْ دين الله شيء يخرج عن جملة كتابه، ولا سنة نبيه ﷺ![٣].

ج ـ أشار إلى فضيلة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وعظيم مِنَّتِهم في نقل الشريعة، حيث نقلوا أقوالَ النبي ﷺ، وأفعالَه، بل وسكناتِه.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فاجتهدوا، ونصحوا، وبلَّغوا عن تواتُرٍ وآحادٍ في حياة رسول الله ﷺ، وبعد وفاته، كما أمرهم الله عَزَّ وَجَلَّ»[٤].

---

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٩/٤٥٧.
(٢) كما في ذيل تذكرة الحفاظ ١/٣١٥.
(٣) شروط الأئمة (٢١).
(٤) المرجع السابق (٢٥).

كما أشار إلى جهدهم في الذب عن حياض الدين، والمحافظة على بيضة الإسلام أن تكسر، منوِّهاً بجهود الصحابة ﷺ في عهد أبي بكر الصديق ﷺ بقتالِ المرتدين، وجَمْع القرآن.

د ـ أشاد بما قام به التابعون لهم بإحسان ـ رحمهم الله ـ مِنَ العناية بالقرآن، ونقلِ الشريعة التي تلقَّوْها مِنَ الصحابة ﷺ.

قال ﷺ: ثم أخذ التابعون بإحسان عنهم، فقاموا بتلاوته، وعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه، وقالوا: كلٌّ مِنْ عند الله، فلم يختلفوا في آية منه... فهم الذين بلَّغُوا عن الصحابة ما جاؤوا به عن الله ورسوله ﷺ مِنَ الكتاب والسنة، ونقلوا فرائضه، وحدودَه، وأوامرَه، ونواهيَه، وناسخَه ومنسوخَه...![1].

٢ ـ وفي استطراده في الحديث عن التابعين وأثرِهم في نقل الشريعة، بيّن مراتبَهم في العلم، وتفاوُتَ منازلهم في الحفظ والفهم.

يقول ﷺ: «ثم فضل بعضهم على بعض[2] فيما علّمهم مِنَ العلم؛ ليكون التفاوت في الرُّتَب، والاختلافُ باعثاً لهم على الخوض في التعليم، وسبباً إلى التوسعة في طلب العلم ورحمة بهذا الخلق...»[3].

ثم بيّن أنهم ثلاثُ طوائف:

الطائفة الأولى: قصدت «تعليم القرآن، وحفظَه، ومعرفةَ اختلاف القراءات فيه، ومعانيه ومشكله، ومتشابهه، وغريبه، ومصادره»[4].

الطائفة الثانية: قصدت «تعليم فرائضه، وأحكامه، وحظره، وإباحته، وأوامره، وزواجره، وناسخه ومنسوخه، وما يستدلون به مِنْ ذلك على السنن والآثار»[5].

الطائفة الثالثة: قصدت «حفظَ جُمَلِه، وإدامةَ تلاوتِه درساً، وقراءةً،

(١) شروط الأئمة (٢٧).
(٢) أي: التابعين رحمهم الله تعالى.
(٣) شروط الأئمة (٢٨).
(٤) المرجع السابق (٢٨).
(٥) المرجع السابق (٢٩).

مِنْ غير أن يعرفوا منه معنىً في الإعراب، ولا وجهاً في قراءة، ولا عدد آي، ولا معنىً، ولا مشكلاً»[١].

٣ ـ بعد أن فرغ مِنْ بيان أقسام حَمَلَةِ القرآن، شرع في بيان أحوال نَقَلَةِ الآثار والسنن **مِنْ جهة الفهم**، وقسّمهم ـ أيضاً ـ ثلاثَ طبقات:

الطائفة الأولى: قصدت «حفظَ الأسانيد مِنَ الروايات عن رسول الله ﷺ وأصحابه. . .، فاشتغلت بتصحيح نَقْلِ الناقلين عنهم، ومعرفةِ المسندِ مِنَ المتصلِ، والمرسلِ مِنَ المنقطع، والثابتِ مِنَ المعلول، والعدلِ من المجروح، والمصيبِ مِنَ المخطئ، والزائدِ مِنَ الناقص، **فهؤلاء حُفَّاظ العلم والدين، النافون عنه تحريفَ غالٍ، وتدليسَ مدلس، وانتحالَ مبطل، وتأويلَ جاحدٍ، ومكيدةَ ملحدٍ**، . . .»[٢].

الطائفة الثانية: «اشتغلتُ بحفظ اختلاف أقاويل الفقهاء في الحرام والحلال، واقتصروا على ما ذكرتْ أئمةُ الأمصارِ مِنَ المتون عن رسول الله ﷺ، وعن الصحابة في كتبهم، وقصروا عمَّا سبقت إليه أهل المعرفة بالروايات، وثابتِ الإسناد، وأحوالِ أهل النقل مِنَ الجرح والتعديل، فهم غيرُ مستغنين عن أهل المعرفة بالآثار عند ذكر خبر ـ عن الرسول ﷺ، أو الصحابة، أو التابعين لهم بإحسان ـ فيه حكم؛ ليعرفوا صحة ذلك مِنْ سقمه، وصوابه مِنْ خطئه»[٣].

الطائفة الثالثة: طائفةٌ «أكثرتِ الجَمْعَ والكتابة، غير متفقِّهين في متنٍ، ولا عارفين بعلةِ إسنادٍ، فإنهم[٤] في الجمع والاستكثار والتدوين، فهم داخلون ـ إن شاء الله ـ في قول رسول الله ﷺ «**رحم الله امرءاً سمعَ مقالتي حتى يُبلِّغَها مَنْ هو أفقَهُ منه**» وكلٌّ ـ والحمد لله ـ على خيرٍ كثيرٍ»[٥].

---

(١) شروط الأئمة (٢٩).
(٢) المرجع السابق (٢٩).
(٣) المرجع السابق (٣٠).
(٤) هكذا في المطبوع والمخطوط، ووجه ذلك: فإنهم في الجمع والاستكثار والتدوين؛ **أي: مشتغلون**.
(٥) شروط الأئمة (٣٠ ـ ٣١).

٤ ـ ثم بعد أن فرغ مِنْ بيانِ أحوال نَقَلَةِ الآثار والسنن **مِنْ جهة الفهم**، أخذ في بيان مرتبهم ومنازلهم مِنْ **جهة الإتقان والضبط**، وقسّمهم ثلاثَ طبقات:

الطبقة الأولى: «**مقبولة باتفاق**، وهم على رُتَبٍ ومنازلَ، فليس الحافظ المتقن، المؤدي كما سمع، كالمؤدي على المعنى، الواهم في بعض ما يؤدي ويحدِّثُ، ولا المؤدي الثقةُ مِنْ كتابه ـ مِمَّن لا معرفةَ له بما يؤدي ـ كالحافظِ المتقن»[(١)].

الطبقة الثانية: طبقةٌ «قَبِلها قومٌ، وتركها آخرون؛ لاختلاف أحوالهم في النقل والرواية»[(٢)].

الطبقة الثالثة: طبقةٌ «متروكةٌ، **وهم على مراتبَ في الضعف**، فليس الواهمُ المخطئ الذي دخل الوهمُ والخطأُ عليه مِنْ سوء حفظه، أو عِلَّةٍ لحقته، فتُرِكَ حديثُه لكثرة اضطرابه فيها كالمتَّهم، ولا المتَّهمُ منهم كالمصرِّح بالكذب والوضع»[(٣)].

٥ ـ انتقل إلى حديثٍ مفصّل عن الطبقة الأولى ـ المقبولة باتفاق ـ واستطرد كثيراً في الحديث عن هذه الطبقة، بحيث استغرق كلامُه فيها قريباً مِنْ نصف الرسالة[(٤)].

وقد وصفهم رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: هم أئمةُ الدين، وحُفَّاظُه، الذين تقدم ذكرهم وصفتُهم، وإليهم انتهى علم الأسانيد، **وبهم تلزم الحجة** على مَنْ خالفهم، **ويُقبل انفرادُهم**؛ إذ كانوا المقدَّمين في عصرهم لمعرفتهم بما جاء عن الرسول ﷺ، ثم عن الصحابة بعده، وعن التابعين، ومَنْ بعدَهم بإحسان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ[(٥)].

وخلاصة كلامه على هذه الطبقة فيها ينتظم العناصر التالية:

أ ـ نقل كلمة الإمام علي بن المديني ـ المشهورة ـ في الرواة الذين

---

(١) شروط الأئمة (٣٢).
(٢) المرجع السابق (٣٢).
(٣) المرجع السابق (٣٢).
(٤) من ص(٣٢ ـ ٦٨).
(٥) المرجع السابق (٣٢).

تدور عليهم الأسانيد، وابتدأ بالستة المشهورين في زمانهم؛ وهم:

الزهري (ت:١٢٤) في المدينة، وعَمرو بن دينار (ت:١٢٦) بمكة، وقتادةُ (ت:١٢٦)، ويحيى بن أبي كثير (ت:١٢٩) في البصرة[(١)]، وأبو إسحاق السبيعي (ت:١٢٧)، والأعمش (ت:١٤٨) في الكوفة[(٢)].

ثم ساق بقيةَ كلمة ابن المديني التي انتهت عند ذكر مَن انتهى إليهم علم مَنْ سبقهم إلى أن بلغ طبقةَ عصرِه، **وهم ستة** مِنْ شيوخه أو مَنْ كان في طبقتهم؛ وهم:

يحيى القطان (ت:١٩٨)، ويحيى بن أبي زائدة (ت:١٨٢)، ووكيعٌ (ت:١٩٩)، وابن المبارك (ت:١٨١)، وابن مهدي (ت:١٩٨)، ويحيى بن آدم (ت:٢٠٣)[(٣)].

ب ـ بعد أن أكمل كلمةَ ابن المديني، شرع المصنِّفُ في التوسُّع في بيان أعلامٍ آخرين يرى أنهم يُلحَقُون بتلك الطبقات التي ذكرها ابن المديني، مع اعترافٍ ابن منده نفسه بأنهم دون مَنْ ذكرهم ابنُ المديني في الرواية واللُّقِيِّ، وعلَّل ذكره لهم بثلاثة أمور:

الأول: أنهم مِمَّن قَبِلَ الأئمةُ انفرادَهم، وجُعِلُوا حجةً على مَنْ خالفهم.

---

(١) وقع في المطبوع والمخطوط، ص(٣٤): «**ولأهل مكة** عمرو بن دينار...، **ويحيى بن أبي كثير**...، **ولأهل البصرة** قتادة بن دِعامة السدوسي...، **ولأهل الكوفة** أبو إسحاق...».
والملحوظ أنه لم يُنسب علم يحيى إلى بلد كبقية الرواة، والظاهر أن هذا وهمٌ من الناسخ، **والصواب** ذكر يحيى بعد قتادة، ليكونا الراويين اللذين يدور إسنادُ أهل البصرة عليهما، فإن النص في عدة مصادر ـ ومنها العلل لابن المديني نفسه ـ يجعل يحيى بعد قتادة.
ينظر: العلل لابن المديني (٣٩ ـ ٤٥)، الجرح والتعديل ١/٣٣، ٥٩، ١٢٨، ١٨٦، ٢٣٤، المحدث الفاصل (٦١٤ ـ ٦١٥)، تذكرة الحفاظ ١/٣٦٠، سير أعلام النبلاء ٩/٥٢٦.

(٢) ينظر: شروط الأئمة (٣٤).

(٣) ينظر: المرجع السابق (٣٥ ـ ٤٠).

الثاني: أنهم كانوا في عصرهم أئمة.

الثالث: أنهم ممَّن احتج بهم الأئمة الأربعة الذين أخرجوا الصحيح، وميَّزوا الثابت مِنَ المعلول، والخطأ من الصواب: البخاري، ومسلم، **وبعدهما**: أبو داود، وأبو عبد الرحمٰن النسائي.

ومِنْ بعدهم ـ مِمَّن أخذوا طريقتَهم، وقصدوا قصْدَهم، وإن كانوا دونَهم في الفهم ـ: عبد الله بن عبد الرحمٰن السمرقندي، وأبو عيسى الترمذي، وابن خزيمة، وأحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل[1].

ثم استطرد ابنُ منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذِكْرِ هؤلاء استطراداً طويلاً، **وطريقتُه في ذلك**:

أنه يذكر حَمَلَةَ العلم في كل بلد حسب طبقاتهم، إلى أن يفرُغ منهم، ثم ينتقل إلى بلدٍ أخرى، فبدأ بأهل المدينة، مبتدئاً بالزهري، ومنتهياً بإسماعيلَ بن أبي أويس، ابنِ أخت الإمام مالك، ثم ثنّى بأهل مكة، وثلّث بأهل اليمن، وربّع بأهل الكوفة، وخمّس بأهل البصرة وواسط، وسدّس بأهل الشام والجزيرة، وسبّع بأهل مصر وأيْلَةَ، وثمّن بأهل خراسان والرَّيِّ، والجبل[2]، ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ثم انتهى عِلْمُ جميع مَنْ ذكرناهم مِنَ المتقدمين إلى هؤلاء الأئمة، وهم: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأبو بكر، وعثمان ابنا أبي شيبة، وأبو خيثمة زهير بن حرب، ومحمد بن عبد الله بن نُمير.

ومِنْ بعدِهم انتهى علم جميع مَنْ ذكرناهم مِنْ أهل الأمصار، وأئمةِ البلدان إلى هؤلاء النفر ـ وهم أهل المعرفة، والصحيح ـ وهم:

البخاري، والحسن الحلواني، والذهلي، والدارمي، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، ومسلم، وأبو داود السجستاني، وأبو عبد الرحمٰن

---

(١) ينظر: شروط الأئمة (٤٢ ـ ٤٣).
(٢) ينظر: المرجع السابق (٤٤ ـ ٦٨).

النسائي، **فهؤلاء الطبقة المقبولة بالاتفاق وبعلمهم يحتجُّ على سائر الناس**»[(١)].

٦ ـ ثم انتقل إلى الحديث عن الطبقة الثانية، التي وصفها ـ فيما سبق ـ بقوله عن تلك الطبقة: «قَبِلَها قومٌ، وتركها آخرون؛ لاختلاف أحوالهم في النقل والرواية»[(٢)]، ثم ذكر جملةً مِنْ هؤلاء الرواة، وبيّن أنهم: إمَّا أن يكون أخرج عنهم البخاري، وتركهم مسلم، أو أخرج عنهم مسلم وتركهم البخاري، لكلامٍ في حديثه أو غُلُوٍّ في مذهبه.

ثم بيّن أنَّ أبا داود والنسائي ـ وجميع مَنْ أخذ طريقتهم في الحديث ـ تَبَعَا الشيخين ـ البخاري ومسلم ـ في ذلك.

وأشار إلى أنه بيّن ـ على وجه التفصيل ـ في شرح رسالته هذه أسماءَ مَنْ أخرج لهم الشيخان على الاتفاق والانفراد، وطريقة إخراج الشيخين أو أحدهما، هل هي على سبيل الاحتجاج أو الاستشهاد، ثم قال رحمه الله:

«**وكل هؤلاء مقبولون** على مذهب أبي داود السجستاني، وأبي عبد الرحمٰن النسائي، **إلا نفر**، نذكرُهم، ونبيِّنُ مذهبَهم فيهم، إن شاء الله تعالى»[(٣)].

٧ ـ ذكر بعد هذا الاستطراد الطويل كلمات عن بعض الحفاظ تتعلق بالثناء على بعض أصول الإسلام، أو بيان شرطٍ من شروطها، وبيان ذلك على النحو التالي:

أ ـ نقل كلمة النيسابوري في الثناء على صحيح مسلم، وأنه أصحُّ كتاب تحت أديم السماء.

ب ـ نقل كلمة شيخه محمد بن يعقوب الأخرم في أنَّ الشيخين ـ البخاري ومسلم ـ قلّ ما يفوتُهما شيءٌ مِنَ الحديث الصحيح.

ج ـ نقل كلمة شيخه محمد بن سعد الباوَرْدي في مذهب النسائي فيمن

---

(١) شروط الأئمة: (٦٧ ـ ٦٨) بتصرف. (٢) المرجع السابق (٣٢).
(٣) ينظر ـ فيما تقدم ـ المرجع السابق (٧١).

يخرّج له مِنَ الرجال، وأنه يُخَرِّجُ عن كلٍّ مَنْ لم يُجْمَعْ على تركه، وأن أبا داود كذلك يأخذ مأخذه، ويخرج الإسناد الضعيف؛ لأنه أقوى عنده مِنْ رأي الرجال.

٨ ـ ثم عاد بعد ذلك إلى الحديث عن آخر طبقة مِنْ طبقات رواة الآثار، وهي الطبقة الثالثة التي وصفها ـ فيما سبق ـ بقوله عن هذه الطبقة: «**متروكةٌ، وهم على مراتبَ في الضعف**، فليس الواهمُ المخطئ الذي دخل الوهمُ والخطأُ عليه مِنْ سوء حفظه، أو عِلَّةٍ لَحِقَتْه، فتُرِكَ حديثُه لكثرة اضطرابه فيها كالمُتَّهم، ولا المتهمُ منهم كالمصرِّحِ بالكذب والوضع»[1].

وهنا **أضاف قيداً يوضِّحُ مُراده بالترك**؛ فقال عن هذه الطبقة: «وهي المتروكةُ باتفاقٍ مِنَ البخاري ومسلم وغيرهما؛ لأحوال شتىٰ»[2].

ثم بيّن سبب ترك هذه الطبقة مِنْ قِبَلِ الشيخين، فقال: «هذه الطبقة متروكة: **إمَّا لكثرة الوهم** في حديثهم، **أو لسوء حفظهم**، **أو لعلة** دخلت عليهم، فاضطربوا في الروايات، **أو لجهالة** فيهم، **أو للتُّهمة** الواقعة عليهم، **أو لشهرتهم** بالكذب»[3].

٩ ـ ثم ختم حديثه عن طبقات الرُّواة بذكر جملة مِنَ الرُّواة اشتهروا بوضع الأسانيد، وقد مثّل بسبعة مِنَ الرواة[4]، وهو لم يفرد هؤلاء بطبقةٍ، بل ذكرهم تَبَعَاً للطبقة السابقة، إلا أنه ميّزهم بقوله، بعد فراغه مِنَ الطبقة الثالثة:

«والمشهورون بوضع الأسانيد والمتون... ثم ذكرهم»[5]، ثم قال بعد ذلك:

«وفيما بيّنَّا مِنْ أمر الناقلين للآثار كفايةٌ لمن أراد معرفةَ أهل النقل، وتدبّر أحوالهم. **وسنذكر مِنْ أحوال الناقلين للآثار في الشرح ومراتبهم في**

(١) شروط الأئمة (٣٢).
(٢) المرجع السابق (٧٤).
(٣) المرجع السابق (٧٤).
(٤) المرجع السابق (٨١).
(٥) المرجع السابق (٨١).

الأخذ والسماع والجرح والتعديل ما يكتفي به الناظر إذا أراد اللهُ رشدَه. وبالله التوفيق»[(١)].

ثم بيّن عُذرَه في هذا التتبُّع، وهو يشبه في كلامه كلامَ الإمام مسلمٍ في مقدمة صحيحه، فقال رحمه الله:

«**وبعدُ ـ رحمك الله ـ**: فلولا ما روينا عن المصطفى في التشديد في الرواية عنه، ونطقَ به الكتاب في التثبُّت عن شهادة المتهم، وقبولِ العدل وأهلِ الرضا، ثم عن الصحابة المختارة لصحبته ﷺ، والتابعين بعدَهم، مِنَ التوقُّف، والتشديد في هذا الأمر، ووجدنا جماعةً مِنْ أهل العلم بعدَهم اقتصروا على الأخبار الثابتة الصحيحة عندهم، مِنْ روايات الثقات المعروفين بالصدق والأمانة، فروَوْها وطرحوا كثيراً مِنَ الحديث الضعيف، والروايات المنكرة، لما استجرأت على ذلك، ولكني اقتديتُ في هذا الأمر بمن تقدَّم ذكرهم في صدر هذا الكتاب، وسنعيدُ ذكرَهم في الشرح إن شاء الله تعالى»[(٢)].

١٠ ـ **ثم ختم** هذه الرسالةَ بذكر كلمة علي ابن المديني في طبقات علماء الصحابة ومَنْ أوثَقُ أصحابِهم، وأعلمُهم بكل واحدٍ مِنَ الصحابة الذين ذكرهم، ومَن سمع مِنْ شيخه ومَنْ لم يسمع[(٣)].

وبعد: فإننا ـ مِنْ خلال هذا العرض ـ نستطيع أن نلخِّصَ منهجَ ابن منده في كتابه هذا في المعالم الآتية:

١ ـ **تقديمه** لكتابه بمقدمة حافلة في وجوب العمل بالكتاب والسنة، وأن ذلك لا يمكن ـ بالنسبة إلى السنة ـ إلا بمعرفة صحيحها مِنْ سقيمها، وهذا لا يتأتَّى إلا بمعرفة أحوال الرواة ونَقَلَةِ السنن والآثار.

٢ ـ **إشارته** إلى جهود الصحابة والتابعين في حفظ الشريعة ونقلها، وأن التابعين ـ الذين نقلوا الشريعة ـ ليسوا على مرتبةٍ واحدةٍ، بل ثلاث طوائف، كما سبق.

---

(١) شروط الأئمة (٨٣).
(٢) ينظر: المرجع السابق (٨٣).
(٣) ينظر: المرجع السابق (٨٥ ـ ٩٦)، وينظر ـ أيضاً ـ: العلل لابن المديني: (٦٤ ـ ٧٨).

٣ ـ **تفصيله** لطبقات نَقَلَةِ الآثار مِنْ جهة الضبط وعدمه، وأنهم ـ أيضاً ـ ثلاث طبقات: مَنْ قُبِلتْ باتِّفاق، ومَنْ تُركت باتِّفاق، ومنهم مَنْ هو وسط بين ذلك.

وقد نقل ـ في أثناء حديثه عن الطبقة المقبولة باتفاق ـ كلمة ابن المديني فيمن تدور الأسانيدُ عليهم، ثم توسَّع هو في بيان مَنْ يمكن أن يلحق بهذه الطبقات حسب البلدان، إلى أن انتهى إلى أئمة العصر الذي عاش فيه.

ثم انتقل إلى الحديث عن الطبقة الثانية، وبيّن أن فيها مَنْ يخرِّج له الشيخان أو أحدهما، أو يتركه أحدهما، كما أن هذه الطبقة كلَّها على شرط أبي داود والنسائي.

ثم ختم كلامه ـ عن هذه الطبقات ـ بالطبقة الثالثة التي اتفق الشيخان على تركها، مبيِّناً أسبابَ تركهما لها، وقد أجملها في أربعةِ أسباب، كما تقدَّمتِ الإشارةُ إليه.

٤ ـ **ختم** كتابه بذكر كلمة علي ابن المديني في طبقات علماء الصحابة، ومَنْ أوثقُ أصحابهم، وأعلمُهم بكلِّ واحدٍ مِنَ الصحابة الذين ذكرهم، ومَن سمع مِنْ شيخه ومَنْ لم يسمع.

فإذا تحرَّر منهجُ المؤلف في هذا الكتاب، وأنَّ غالبَه في بيان طبقات الرواة، فما وجهُ إدخاله في أنواع علوم الحديث؟ أليس مِنَ الأوْلى إلحاقُه بجهود ابن منده في علم الرجال؟!

والجواب أن يقال: لا ريب أن علاقته بعلم الرجال قويةٌ جداً، وإذا كانت علوم الشريعة ـ بعامة ـ بينها وشائجُ وصِلاتٌ، فما الظنُّ بمفردات العِلْمِ الواحد؟!

ولكن لمَّا كان الكتابُ مشتملاً على عدة موضوعات[1]، وصلتها ـ من

(١) وهي على سبيل الإيجاز:
١ ـ علم طبقات الرواة.
=

حيث المجموع ـ بعلوم الحديث أكثر، ناسبَ إلحاقُها بهذا الباب الذي تركَّز الحديث فيه على جهوده في علوم الحديث.

وقد تبيَّن مِنْ خلال المبحث السادس مِنَ الفصل الثاني في الباب الأول صلةُ هذا النوع بعلوم الحديث، وكيف أن المصنِّفين في المصطلح يُفردون علم «طبقات الرواة» بنوعٍ مستقلٍّ. والله أعلم.



= ٢ ـ الإشارة إلى مكانة الصحيحين (كلمة أبي علي النيسابوري، ومحمد بن يعقوب الأخرم).

٣ ـ الإشارة إلى شرط النسائي.



المبحث الثاني

شرح رسالة في بيان الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار ومنهجه فيه

كان الحديث في المبحث الماضي عن رسالة ابن منده في فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السنن وتصحيح الروايات، والتي طبعت باسم «شروط الأئمة»، وسيكون الحديثُ في هذا المبحث عن شرح تلك الرسالة.

وقبل الحديث عن هذه الرسالة، فإنني أقول: إنَّ مِنَ المؤسف أن تكون هذه الرسالة في عِدَاد ما فُقِدَ مِنْ تُراث أئمتنا رحمة الله عليهم.

والذي يظهر لي أن فَقْدَ هذا الشرح قديمٌ ـ أيضاً ـ ومِمَّا يدل على هذا أمران:

الأول: أنني لم أقف ـ بعد البحث والتنقيب ـ على ذكرٍ له في المؤلفات التي تعتني بالكتب، ولا في معاجم الشيوخ، التي هي مظِنَّةٌ لذكر مثل هذه الرسالة المهمة، بل إن الكتب التي ذكرت أصلَ الرسالة لم تتعرَّض لذكر هذا الشرح البتة.

الثاني: أن موضوعات هذا الشرح ـ وهي كثيرة ـ يحتاجها أهل العلم، خاصةً مَنْ تصدَّى لشرح أحد الصحيحين؛ لأنه نصّ ـ في الأصل ـ على أنه سيذكر مَنْ أخرج لهم الشيخان على الاتفاق والانفراد، وسبب ترك أحدهما للراوي وانفراده بالإخراج عنه دون الآخر، وغير ذلك مِنَ الموضوعات المهمة، ولم أرَ في تلك الشروح ذِكْراً لها، بل ولا تعريضاً.

وإذا كان بعض الشُّرَّاح احتفى بذكر كلام ابن منده في رسالته التي صنَّفها في رجال البخاري(١)، فأين هم عن هذا الشرح؟!

---

(١) سبق الكلام عنها مفصلاً في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الأول.

الذي يظهر أنه نفيس؛ لجلالة مؤلِّفه، وحفظه واطلاعه، وعنايتِه بالصحيحين.

فإن قيل: لعل المصنِّف عزم على تأليف الرسالة، ولكنه لم يفعل؟!

فيقال: أكثرُ المواضع في الرسالة تجعل الأمر محتملاً، ولو كان الأمر كذلك لخفّ الأسى، ولبردت اللوعةُ، وهذه هي عباراته بنصها:

الموضع الأول: «وطبقة أخرى متروكة، وهم على مراتبَ في الضعف...، وسنذكر أحوالَهم وطبقاتِهم في **شرحٍ لكتابنا هذا**، ونبيِّنُ أمرَهم بياناً واضحاً إن شاء الله»[(١)].

الموضع الثاني: «وسنذكر مِنْ أحوال الناقلين للآثار **في الشرح** ومراتبهم في الأخذ والسماع والجرح والتعديل ما يكتفي به الناظرُ إذا أراد الله رُشدَه. وبالله التوفيق... وسنعيدُ ذِكْرَهم **في الشرح** إن شاء الله تعالى...»[(٢)].

إلا أنه في أحد المواضع مِنْ رسالته ذكر عبارةً لا تساعد على القول بأنه لم يصنِّفْها، فإنه قال رحمه الله: «**وقد ذكرتُ في شرح الرسالة جميعَ** مَنِ اتَّفق محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج على الإخراج عنهما في كتابيْهما الصحيح...»[(٣)].

فهذه العبارة ـ في نظري ـ لا تحتمل إلا أنه قد فرغ منها، والله أعلم.

ومَعَ كون هذه الرسالة في عالم المفقودات، إلا أن في **الأصل** ما يُمكن أن نستخرج منه بعض الموضوعات، والتي يمكن إجمالُها في الموضوعات الآتية:

١ ـ **تفصيل** الكلام في رُواة الصحيحين، وذلك في ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: مَنِ **اتَّفق** الشيخان على الإخراج له في صحيحهما.

---

(١) شروط الأئمة: (٣٢).
(٢) المرجع السابق (٨٣).
(٣) المرجع السابق: (٧١).

الاتجاه الثاني: مَنِ **انفرد** أحدهما عن الآخر بالإخراج عنه على سبيل الاحتجاج.

الاتجاه الثالث: مَنْ أخرج عنه أحدُهما **احتجاجاً**، والآخر أخرج عنه على سبيل **الاستشهاد**.

وهذا ما يوضِّحُه قوله رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد ذكرتُ في **شرح الرسالة** جميعَ **مَنِ اتَّفق** محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج **على الإخراج عنهما** في كتابيهما الصحيح، **ومَنْ تفرَّد** البخاري بالإخراج عنه مِمَّن لم يخرِّج عنه مسلم بن الحجاج، أو أخرج عنه مسلم ولم يخرِّج عنه البخاري، **أو أخرج** عنه واحد منهما **واستشهد** به الآخر»(١).

٢ ـ **تفصيل الحال** في بقية الرُّواة الذين لم يُخَرِّجْ لهم الشيخان، سواءٌ كانوا مِنَ الطبقة الثانية ـ والتي وصفها بقوله: «قَبِلَها قومٌ، وتركها آخرون؛ لاختلاف أحوالهم في النقل والرواية»(٢)، أو مِنَ الطبقة الثالثة **المتروكة**، التي سيأتي التفصيل فيها قريباً.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفيما بيَّنَّا مِنْ أمر الناقلين للآثار كفايةٌ لِمَنْ أراد معرفةَ أهل النقل وتدبُّرَ أحوالهم. وسنذكر مِنْ أحوال الناقلين للآثار **في الشرح** ومراتبهم في الأخذ والسماع والجرح والتعديل ما يكتفي به الناظر إذا أراد الله رشده وبالله التوفيق»(٣).

وكان قبل ذلك قد أشار ـ بعد ذِكْرِه للطبقة الثالثة «المتروكة» ـ إلى أنه سيفصِّلُ الكلامَ على الطبقة الثالثة مِنْ طبقات الرواة الذين اتفق البخاري ومسلم على تركها.

وقد ألمح إلى سبب التفصيل فيهم، وهو أنَّ هؤلاء الذين أعرض عنهم الشيخان ليسوا على مرتبة واحدة، بل هم على مراتبَ.

وقد ذكر ابنُ منده رَحِمَهُ اللَّهُ ستةَ أسباب لترْكِ الشيخين لهذه الطبقة؛ وهي:

---

(١) شروط الأئمة: (٧١).
(٢) المرجع السابق: (٣٢).
(٣) المرجع السابق: (٨٣).

السبب الأول: الوهم والخطأ بسبب سوء الحفظ.

السبب الثاني: كثرة الاضطراب.

السبب الثالث: تهمة الراوي في حديثه.

السبب الرابع: كَذِبُ الراوي في حديثه.

وقد عبَّر عن ذلك بقوله رحمه الله: «**وطبقةٌ متروكةٌ**، وهم على مراتبَ في الضعف، فليس **الواهمُ المخطئ الذي دخل الوهمُ والخطأُ عليه مِنْ سوء حفظه، أو علةٍ لحقته**، فتُرِكَ حديثُه **لكثرة اضطرابه فيها كالمتَّهم، ولا المتَّهمُ منهم كالمصرِّح بالكذب، والوضع**، وسنذكر أحوالَهم وطبقاتِهم في **شرحٍ** لكتابنا هذا، ونبيِّنُ أمرَهم بياناً واضحاً إن شاء الله»[1].

هذا ما أفصح به المصنف في الكتاب الأصل، والله أعلم.



(١) شروط الأئمة: (٣٢).

الفَصْلُ الثَّانِي

آراؤه في علوم الحديث

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الأنواع المتعلقة بدرجات الأحاديث

المبحث الثاني: الأنواع المتعلقة بالحكم على السند من حيث اتصاله وانقطاعه

المبحث الثالث: الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي

المبحث الرابع: الأنواع المتعلقة بصفة من تقبل روايته ومن ترد

المبحث الخامس: الأنواع المتعلقة بطبقات الرواة، وبلدانهم، وأسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وصلة القرابة بينهم

المبحث السادس: الأنواع المتعلقة بمتن الحديث

المبحث الأول

الأنواع المتعلقة بدرجات الأحاديث، وفيه أربعة أنواع

النوع الأول

الصحيح

هذا النوع هو أولُ نوعٍ يذكره عامة المصنِّفين في المصطلح، ولذلك أسبابٌ؛ أبرزها سببان:

الأول: أنه الغاية التي يسعى المحدِّثُ إلى الحصول عليها، وتفقد شروطه، ومدى تحققها في الرواية.

الثانية: أن جُلَّ الأنواع التي بعده ـ على تنوعها ـ هي في الحقيقة نتيجة لفقد شرطٍ أو أكثرَ مِنْ شروطه، أو هي وسيلةٌ مُعينَةٌ على تحقُّق شرط أو أكثرَ[١].

ولذا؛ فإن الأنواع ـ التي يظنُّ أنها ليست ضرورية[٢] ـ كلها بحثت، ودونت مِنْ أجل التحقُّق مِنَ انطباق شروط الحديث الصحيح على الرواية التي وقعت للمحدث.

والعلماء يعرِّفون الحديث الصحيح بأنه:

والصحيح في اللغة كما قال ابن فارس: «الصاد والحاء: **أصل** يدل على البراءة من المرض والعيب، وعلى الاستواء، مِنْ ذلك: الصحةُ ذهاب السقم، والبراءةُ مِنْ كل عيب، والصحيح والصحاح بمعنى»[٣].

(١) كبحثهم في صلة القرابة بين الرواة، وأوطانهم، وبلدانهم، وتعيين المهمَلين، وتمييز المبهَمين، وغيرها كثير.

(٢) كمعرفة الإخوة والأخوات، والآباء، والبلدان، والمدبَّج، ونحوها.

(٣) مقاييس اللغة ٣/ ٢٨١، وينظر: مختار الصحاح: (١٥٠)، لسان العرب ٢/ ٥٠٧.

واصطلاحاً: «ما رواه العدل، الضابط، عن مثله، مِنْ غير شذوذ، ولا علة»[(١)].

والعلاقة بين التعريفين جليَّةٌ: فالصحيح سُمِّيَ كذلك لسلامته مِنْ عوارض الصِّحةِ، والعلل التي تؤثر فيه.

ولابن منده بعضُ الآراء في هذا النوع مِنْ أنواع علوم الحديث؛ وهي كما يلي:

المسألة الأولى: التثبُّتُ في رواية الأخبار، والاقتصار على الثابت مِنَ الحديث، والبعد عَنِ المتروك والمنكر.

المسألة الثانية: حدُّ الحديث الصحيح عنده.

المسألة الثالثة: منهجُه في الحكم على الأحاديث بالصحة.

❖ أما فيما يتعلق بالمسألة الأولى:

فقد قال ﵀: «وبعدُ ـ رحمك الله ـ؛ فلولا ما روينا عن المصطفى ﷺ في التشديد في الرواية عنه، ونطقَ به الكتاب، في التثبُّت عن شهادة المتَّهم، وقَبول العدل، وأهلِ الرضا، ثم عن الصحابة المختارة لصحبته ﷺ، والتابعين بعدهم، **مِنَ التوقُّف والتشديد في هذا الأمر**، ووجدنا جماعةً مِنْ أهل العلم بعدهم **اقتصروا على الأخبار الثابتة الصحيحة عندهم مِنْ روايات الثقات المعروفين بالصدق، والأمانة، فروَوْها، وطرحوا كثيراً مِنَ الحديث الضعيف، والروايات المنكرة**، لَمَا استجرأت على ذلك، ولكني اقتديت في هذا الأمر بمَنْ تقدَّم ذِكرُهم في صدر هذا الكتاب، وسنعيد ذِكْرَهم في الشرح، إن شاء الله تعالى»[(٢)].

وهذه العبارة قريبة جداً مِنْ عبارة الإمام مسلمٍ ﵀ في صحيحه؛ حيث يقول:

---

(١) ينظر: علوم الحديث: (١١)، اختصار علوم الحديث ١/ ٩٩، نكت الزركشي ١/ ٨٨، المقنع ١/ ٤١، نزهة النظر: (٨٢)، فتح المغيث ١/ ١٤، تدريب الراوي ١/ ٦١.

(٢) شروط الأئمة: (٨٣).

«وبعد ـ يرحمك الله ـ؛ فلولا الذي رأينا مِنْ سوء صنيع كثيرٍ مِمَّن نصب نفسه محدِّثاً، فيما يلزمهم مِنْ طرحِ الأحاديث الضعيفة، والروايات المنكَرة، وتركِهم الاقتصار على الأحاديث الصحيحة المشهورة ـ مما نقله الثقات المعروفون بالصدق والأمانة ـ بعد معرفتهم، وإقرارهم بألسنتهم، أن كثيراً مما يُقذفون به إلى الأغبياء مِنَ الناس، هو مستنكرٌ ومنقولٌ عن قوم غير مرضيين ـ مِمَّن ذمَّ الرواية عنهم أئمة أهل الحديث: مثل مالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وغيرهم مِنَ الأئمة ـ لَمَا سهُل علينا الانتصابُ لمَا سألتَ، مِنَ التمييز والتحصيل، ولكن مِنْ أجل ما أعلمناك مِنْ نشر القوم الأخبار المنكرة، بالأسانيد الضِّعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوامِّ الذين لا يعرفون عيوبَها، خفَّ على قلوبنا أجابَتُك إلى ما سألت»[(١)].

❖ المسألة الثانية: حد الحديث الصحيح عنده:

لم أقف على تعريفٍ منصوصٍ عنه، ولكن الظن ـ مِنْ خلال معايشتي للبحث ـ أنه يشترط الشروط الخمسة التي نص عليها أهل الحديث، وشهرتها تغني عن ذكرها.

وسيأتي معنا[(٢)] ـ إن شاء الله ـ أن ابن منده حصل عنده شيء مِنَ التساهل في تطبيق هذه الشروط، ومِنْ صور تساهله في ذلك: تصحيحُه للمنقطعات، أو تصحيحُه لبعض الأحاديث التي في أسانيدها ضعافٌ لا يخفون على طلبة علم هذا العلم، فضلاً عن إمامٍ كابن منده!

وقد أوضحتُ وبيّنت الأدلةَ على حكمي هذا في الموضع المشار إليه، وبالله التوفيق.

---

(١) صحيح مسلم ١/٧.

(٢) هو المطلب الرابع من المبحث الأول في الفصل الأول من الباب الثالث.

❖ المسألة الثالثة: منهجه في الحكم على الأحاديث بالصحة:

أما حكمه على الأحاديث، فله صلةٌ بما تقدم في المسألة الثانية، وسيأتي معنا(١) ـ إن شاء الله ـ أن ابن منده، قد استخدم في حكمه على الأحاديث بالصحة أربع وسائل:

الوسيلة الأولى: حكاية الإجماع على صحة الحديث.

الوسيلة الثانية: الحكم على الحديث بالصحة، حسب ما أدّاه إليه اجتهاده.

الوسيلة الثالثة: تصحيح الحديث؛ لكونه على رسم الشيخين، أو أحدهما.

الوسيلة الرابعة: تصحيح الحديث؛ لكونه على رسم أصحاب السنن الثلاث ـ أبي داود، والترمذي، والنسائي ـ أو أحدهم.

ومِنْ خلال دراسة أحكامه على تلك الأحاديث ـ بهذه الوسائل الأربع ـ تبين لي أنه ﵀ مَعَ ما له مِنْ صوابٍ كثير، إلا أن عنده شيئاً مِنَ التساهل في هذا الباب، كما دلّلتُ على ذلك، وبرهنتُ عليه في موضعه، والله المستعان.

النوع الثاني

الحسن

تنوعت المسائل التي حُفِظَ لابن منده فيها رأيٌ ـ مما يذكره المحدثون ـ تحت هذا النوع.

وهذا عرض موجز للمسائل التي حُفِظَ له فيها رأي:

المسألة الأولى: تطبيقه لمصطلح (حسن) في كتبه.

المسألة الثانية: كلامه على شرط أبي داود في السنن.

---

(١) هو المطلب الرابع من المبحث الأول في الفصل الأول من الباب الثالث.

المسألة الثالثة: كلامه على شرط النسائي، وذلك في مقامين:

المقام الأول: في وصفه لسننه بالصحة.

المقام الثاني: كلامه على شرط أبي عبد الرحمٰن النسائي.

ويحسُن ـ قبل الدخول في التفاصيل ـ أن أشير ـ بإيجاز[١] ـ إلى تعريف الحديث الحسن، لغةً، واصطلاحاً.

لغةً: يقول ابن فارس: «الحاء، والسين، والنون، **أصلٌ واحد**، فالحُسْنُ ضدُّ القُبْح، يقال: رجل حسنٌ، وامرأةٌ حسناء، وحسانة»[٢].

وكلام بقية أئمة اللغة، لا يخرج عن هذا الأصل الذي قرره ابن فارس رحمه الله[٣].

أما تعريفه اصطلاحاً: فلعلَّ مَقُولةَ الحافظ الذهبي ـ وهي قوله ـ: «لا تطمعْ بأن للحسن قاعدةً تندرج كلَّ الأحاديث الحِسان فيها، فأنا على إياسٍ مِنْ ذلك!

فكم حديث تردَّد فيه الحُفَّاظ: هل هو حسن، أو ضعيف، أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغيَّرُ اجتهاده في الحديث الواحد، فيوماً يصفه بالصحة، ويوماً يصفه بالحُسْن، ولربما استضعفه»[٤]!

أقول: لعل هذه الكلمة ـ التي صدَرَتْ مِنْ إمام ناقد ـ تُجَلِّي صعوبة إيجاد تعريف سالمٍ مِنَ الانتقاد لهذا المصطلح[٥].

ووجه الصعوبة أشار إليها الذهبي؛ وهي تردُّدُ الحديث الحسن بين نوعين مِنْ أنواع هذا العلم الشريف، وهما: الصحيح، والضعيف.

ولكن يمكن أن يقال ـ بتعريفٍ مجمل ـ وهو ما عبّر عنه الذهبي

---

(١) وقد طبع ـ أثناء عملي في البحث ـ رسالة علمية قيمة، للباحث الدكتور خالد بن منصور الدريس، بعنوان: «الحديث الحسن لذاته، ولغيره» أتى فيها بالمحاسن في هذا الباب، فجزاه الله خيراً، وبارك فيه.

(٢) مقاييس اللغة ٢/ ٥٧.

(٣) ينظر: المحكم ٣/ ١٩٧، القاموس المحيط: (١٥٣٥)، لسان العرب ١٣/ ١١٤.

(٤) الموقظة: (٢٨).

(٥) ينظر: كتاب «الحديث الحسن» ١/ ٩.

بقوله: «الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلُغْ درجة الصحة»[(١)].

وليس المقامُ مقامَ تحرير للتعريف، فقد أُلِّف في ذلك رسائلُ، بل المقصودُ الإشارة إلى ذلك[(٢)].

ثم إذا تقرر هذا، فإلى تفصيلِ ما أوجزتُه آنفاً:

❖ المسألة الأولى: تطبيقه لمصطلح (حسن) في كتبه:

سيأتي ـ قريباً[(٣)] ـ أن الأحاديث التي حكم على أسانيدها بالحسن ـ فيما وقفت عليه مِنْ كتبه المطبوعة والمخطوطة ـ لا تتجاوز أربعة أحاديث، وحديثان وصفهما بأنهما حسنان، ولم يحدِّد مُرادَه بذلك، وقد بيّنت ـ هناك بالتعليل ـ أنه لا يريد بالأحاديث الأربعة التي حكم عليها بحُسْنِ أسانيدها حُسْنَ متونها، بخلاف الحديثين الآخرين، اللذَيْن وصفهما بأنهما حديثان حسنان، فقد ظهر لي أنه يريد حُسْنَ متونِهما.

ومعلومٌ أن مثل هذا العدد جعل استخراجَ رأي ابن منده في الحديث الحسن ـ فضلاً عن تعريفٍ له عنده ـ صعباً، لسببٍ بينته هناك.

❖ المسألة الثانية ـ كلامه عن شرط أبي داود في السنن[(٤)]:

كتاب السنن لأبي داود أشهرُ كتبه على الإطلاق، وأكثرُها انتشاراً، وعنايةً، وثناءً مِنْ قِبَلِ أهل العلم، وهو كذلك مِنْ أعظم دواوين الإسلام.

وقد تتابعتْ كلماتُ الأئمة في الثناء على هذا الكتاب، وأولُ مَنْ أثنى عليه أبو داود نفسه، حيث قال في رسالته إلى أهل مكة: «وقد ألفتُه نَسَقاً

(١) الموقظة: (٢٨).
(٢) وأحيل إلى رسالة د.الدريس التي أشرت إليها آنفاً، فقد شفى وكفى أثابه الله ٤/١٦٤٣ ـ ١٧٦٣.
(٣) في المطلب الخامس من المبحث الأول، في الفصل الأول من الباب الثالث.
(٤) يلحظ أنني أطلت في الحديث عن بيان كلام أبي داود الذي ذكره في رسالته إلى أهل مكة، وهذا أمرٌ لا بد منه في هذا المقام؛ **لتتَّضح كلمةُ ابن منده**، والتي هي المقصودة بالبحث.

على ما وقع عندي، فإن ذكر عن النبي ﷺ سنةٌ ليس مِمَّا خرجتُه، فاعلم أنه حديثٌ واهٍ، إلا أن يكونَ في كتابي مِنْ طريق آخر، فإني لم أخرِّجِ الطُّرقَ؛ لأنه يكبُر على المتعلم، ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيري، . . . وهذا لو وضعه غيري لقلتُ أنا فيه أكثر.

وهو كتاب لا ترد عليك سنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه، إلا أن يكون كلامٌ استخرج منَ الحديث، ولا يكاد يكون هذا.

ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزَمُ للناس أن يتعلَّموه مِنْ هذا الكتاب، ولا يضرُّ رجلاً أن لا يكتب مِنَ العلم ـ بعدما يكتب هذه الكتب ـ شيئاً، وإذا نظر فيه، وتدبَّره وتفهَّمه، حينئذٍ يعلم مقداره»(١).

وما قاله أبو داود عن كتابه أقرَّه عليه أهلُ العلم في الجملة، بل زادوا على ذلك. ومِنْ ذلك: **قولُ ابن الأعرابي ـ شيخ الإمام ابن منده ـ**:

«لو أنَّ رجلاً لم يكن عنده شيءٌ مِنَ العلم، إلا المصحفُ الذي فيه كلامُ الله تعالى، ثم كتابُ أبي داود، لم يحتَجْ معَهما إلى شيء مِنَ العلم البتة».

وقد علَّق الخطابي على كلمة شيخه ابن الأعرابي، فقال: «وهذا كما قال لا شكَّ فيه، . . . وقد جمع أبو داود في كتابه هذا مِنَ الحديث في أصول العلم، وأمَّهات السنن، وأحكام الفقه، ما لا نعلم متقدِّماً سبق إليه، ولا متأخراً لَحِقَه فيه»(٢).

والثناءُ عليه مِنْ أئمة الإسلام كثيرٌ جداً، يصعُب حصرُه في هذا المقام(٣)، وإنما ذكرتُ ما سبق؛ ليكون توطئةً للحديث عن **شرطه في كتابه، فيقال**:

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص(٢٧ ـ ٢٨).

(٢) معالم السنن ١/ ١٢.

(٣) ينظر: فهرست ابن خير ص(١٠٧)، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩٣، تاريخ الإسلام ٢٠/ ٣٦٠، السير ١٣/ ٢١٥، تهذيب السنن ١/ ٨.

قبل أن أذكر عبارة ابن منده، يحسُن أن أبدأ بكلمة مصنف السنن نفسه رَحِمَهُ اللَّهُ التي لها اتصالٌ بكلام ابن منده؛ فإن أبا داود أبان عن منهجه في إيراد الأحاديث، في رسالته إلى أهل مكة، فقال: «وليس في كتاب السنن الذي صنَّفتُه عن رجلٍ متروكِ الحديث شيءٌ، وإذا كان فيه حديثٌ منكَرٌ بيّنتُ أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره»[(١)].

علَّق ابنُ رجب على هذه الجملة، فقال:

«ومرادُهُ: أنه لم يخرِّج لمتروكِ الحديث عنده على ما ظهر له، أو لمتروك متفقٍ على تركُه؛ فإنه قد خرّج لِمَنْ قيل إنه متروك، ومَنْ قيل إنه متَّهمٌ بالكذب، وقد كان أحمدُ بن صالح المصري ـ وغيره ـ لا يتركون إلا حديثَ مَنْ أُجمِعَ على تركه، وحُكي ذلك عن النسائي»[(٢)].

وابنُ رجب يشير في قوله: «حُكي» إلى ما نقله ابنُ منده سماعاً مِنْ محمد بن سعد الباوَردي ـ بمصر ـ حيث يقول: «كان مِنْ مذهب النسائي أن يخرِّج عن كلِّ مَنْ لم يُجْمَعْ على تركه»، فعلّق ابن منده هنا قائلاً:

«وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذ مأخذَه، ويخرِّجُ الإسنادَ الضعيف؛ لأنه أقوى عنده مِنْ رأي الرجال»[(٣)].

وكلام ابن منده هذا يؤيد تفسيرَ ابن رجب لكلمة أبي داود.

ثم قال أبو داود: «وما كان في كتابي مِنْ حديث فيه وهن شديد، فقد بيَّنْتُه، ومنه ما لا يصحُّ، وما لم أذكُر فيه شيئاً، فهو صالحٌ، وبعضُها أصحُّ مِنْ بعض»[(٤)].

وقال ابن داسةَ: «سمعتُ أبا داود يقول: كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، وانتخبتُ منها ما ضمَّنتهُ هذا الكتابَ ـ يعني: كتاب السنن ـ جمعت فيه أربعةَ الآف وثمانمائة حديث، ذكرتُ الصحيحَ، وما يشبهه، وما يقاربه»[(٥)].

---

(١) رسالته ص(٢٦).
(٢) شرح العلل ٢/ ٦١٢.
(٣) شروط الأئمة: (٧٣).
(٤) رسالته ص(٢٥).
(٥) تاريخ بغداد ٩/ ٥٧، شروط الأئمة الخمسة ص(٦٨).

علق الذهبي على كلمة أبي داود الأخيرة بقوله:

«**قلت**: قد وفّى رَحِمَهُ الله بذلك حسب اجتهاده، وبيَّن ما ضعفُه شديدٌ، ووهْنه غيرُ محتَمَلٍ، وكاسرَ عمَّا ضعْفُه خفيفٌ محتَمَلٌ، فلا يلزم مِنْ سكوته ـ والحالة هذه ـ عن الحديث أن يكون حسناً عنده، ولا سيما إذا حكمنا على حدِّ الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث، الذي هو في عُرْفِ السلف يعود إلى قسم مِنْ أقسام الصحيح الذي يجب العملُ به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغب عنه أبو عبد الله البخاري، ويُمشِّيه مسلمٌ، وبالعكس، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة، فإنه لو انحطَّ عن ذلك؛ لخرج عن حدِّ الاحتجاج؛ ولَبَقي متجاذباً بين الضعف والحسن، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه مِنَ الثابت:

ما أخرجه الشيخان، وذلك نحوٌ مِنْ شطر الكتاب.

ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورَغِبَ عنه الآخر.

ثم يليه ما رغِبَا عنه، وكان إسنادُه جيداً، سالماً مِنْ عِلَّةٍ وشذوذ.

ثم يليه ما كان إسنادُه صالحاً، وقَبِلَه العلماء لمجيئه مِنْ وجهين لَيِّنين فصاعداً، يعضدُ كلُّ إسنادٍ منهما الآخرَ.

ثم يليه ما ضعُفَ إسنادُه لنقصِ حفظِ راويه، **فمثلُ هذا يمشِّيه أبو داود، ويسكتُ عنه غالباً**.

ثم يليه ما كان بيِّنَ الضَّعف مِنْ جهة راويه، فهذا لا يسكت عنه، بل يُوَهِّنُه غالباً، وقد يسكُت عنه بحسب شهرته ونكارته، والله أعلم»[1].

وقال الذهبي في موضع آخر ـ بعد أن ذكر كلمةَ ابنِ داسةَ ـ: «قلت: وقال رَحِمَهُ الله بذلك[2]، فإنه يبيِّنُ الضعيف الظاهرَ، ويسكت عن الضعيف المحتمل، فما سكت لا يكون حسناً عنده ولا بدَّ، بل قد يكون

(١) السير ١٣/ ٢١٤.

(٢) كذا في المطبوع من تاريخ الإسلام، ولعل الصواب: «وفّى رَحِمَهُ الله بذلك»، كما سبق في «السير».

فيه ضعف ما»[١].

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر قريباً مِنْ كلام الذهبي، وبعد أن ذكر أن أبا داود يخرِّجُ أحاديثَ جماعةٍ مِنَ الضعفاء في الاحتجاج، ويسكت عنها؛ مثل: ابن لهيعةَ وصالح مولى التوأمة، . . . ثم ذكر جماعة:

«فلا ينبغي للناقد أن يقلِّدَه في السكوت على أحاديثهم، ويتابعه على الاحتجاج بهم، بل طريقُه أن ينظُرَ: هل لذلك الحديث متابعٌ فيعتضد به، أو هو غريبٌ فيتوقف فيه؟ لا سيما إن كان مخالفاً لرواية مَنْ هو أوثق، فينحط إلى قَبيل المنكر، . . . إلى أن قال:

فالصوابُ عدمُ الاعتماد على مجرَّد سكوته، لِمَا وصفنا أنه يحتج بالأحاديث الضعيفة ويقدِّمُها على القياس؛ إن ثبت ذلك عنه.

والمُعتمِدُ على مجرد سكوته لا يرى الاحتجاج بذلك، فكيف يقلِّدُه فيه؟ وهذا جميعه إن حملنا قوله: «وما لم أقل فيه شيئاً فهو صالح» على أن مرادَه أنه صالحٌ للحجة، وهو الظاهرُ، وإن حملناه على ما هو أعمُّ مِنْ ذلك ـ وهو الصلاحية للحجة أو للاستشهاد أو للمتابعة ـ فلا يلزم منه أنه يحتجُّ بالضعيف»[٢].

وقد تبع السخاويُّ شيخَه على هذا التقرير في «فتح المغيث»[٣].

وما ذكره الحافظان الذهبي وابن حجر، ذكره قبلَهما ـ على وجه مختصر ـ الحافظُ ابن طاهر المقدسيُّ في رسالته «شروط الأئمة الستة»[٤].

وخلاصة ما سبق ثلاثة:

الأول: أن يُحمَلُ مرادُ أبي داود في عدم إخراجه عن المتروكين: أي المتَّفق على تركهم أو المتروك بحسب، اجتهاده ونظره.

الثاني: أن ما يسكت عنه أبو داود ليس على درجةٍ واحدةٍ، بل هو درجاتٌ؛ أعلاها المخرَّج في الصحيحين، وأدناها الذي فيه وهن شديد.

---

(١) تاريخ الإسلام ٢٠/ ٣٦٠.
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٤٣٩ ـ ٤٤٤.
(٣) ١/ ٨٩ ـ ٩٣.
(٤) ص(١٩ ـ ٢٠).

وعليه فلا ينبغي الاحتجاجُ بسكوته عليه، أو تقليدهُ في ذلك.

الثالث: أنَّ ما قرره ابن منده: مِنْ أن أبا داود يخرِّج ما فيه ضعف، وأنه خيرٌ عنده مِنْ رأي الرجال، صحيحٌ وافقه عليه مَنْ تكلَّم على شرط أبي داود، وهو في ذلك مقتفٍ طريقةَ شيخِه أبي عبد الله أحمد بن حنبل[(١)]، رحمهم الله جميعاً.

❖ المسألة الثالثة: كلامه عن سنن النسائي، وذلك في مقامين:

المقام الأول: في وصفه لسننه بالصحة، وبيانه في الآتي:

حظي كتاب أبي عبد الرحمٰن النسائي (ت:٣٠٣) ـ كسابقه ـ بالثناء والإعجاب مِنْ قِبَلِ أهل العلم، خاصةً أن شرطه في الرجال أقوى مِنْ شرط أبي داود، والترمذي، كما سيأتي.

ولعل أبرزَ ثناءٍ أُثني به على هذا الكتاب ـ أعني: «**المجتبى**» ـ هو وصفه بالصحةِ.

ومِنَ الطريف أنْ يكون أول مَنْ يصفُ هذه السنن بالصحة، هو المصنفُ نفسَه: الإمام أبو عبد الرحمٰن النسائي ـ فيما نقله عنه تلميذُه ابن الأحمر (ت:٣٥٨)[(٢)]، أحد رواة السنن الكبرى ـ حيث وصفَ النسائي كتابه «المجتبى»، بقوله:

---

(١) نقل شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٤/ ٢٥ عن الإمام أحمد أنه قال: «ضعيف الحديث خيرٌ من رأي فلان». وعلى هذا سار ابنُ تيمية، وتلميذُه ابنُ القيم في تقرير هذا الأصل، يقول ابن تيمية في «المنهاج» ٤/ ٣٤١:
«وأما نحن، فقولنا: إنَّ الحديث الضعيف خيرٌ من الرأي، ليس المراد به الضعيف المتروك، لكن المراد به: الحسن؛ كحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وحديث إبراهيم الهَجَري، وأمثالهما ـ مِمَّن يُحَسِّنُ الترمذيُّ ـ إما صحيح، وإما ضعيف، **والضعيف نوعان**: ضعيف **متروك**، وضعيف **ليس بمتروك**، فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح، فجاء مَنْ لم يعرف إلا اصطلاح الترمذي، فسمع قولَ بعض الأئمة: الحديث الضعيف أحبُّ إلي من القياس، فظنَّ أنه يحتجُّ بالحديث الذي يُضَعِّفُه مثل الترمذي، . . .»، وقارن بإعلام الموقعين ١/ ٧٦.

(٢) له ترجمة في السير ١٦/ ٦٨، ومن لطائفها: ما ذكره الذهبي من أنه: «وصل إلى الهند =

«كتاب السنن كلُّه صحيح، وبعضُه معلول، إلا أنه لم يبيِّن علَّتَه، **والمنتخب منه ـ المسمى: المجتبى ـ صحيح كلُّه»**[1].

وتَبِعَه على هذا جماعةٌ مِنَ الأئمة أطلقوا اسم الصحة على سننه؛ منهم:

أبو علي النيسابوري، وابن عدي، وأبو علي ابن السكن، والدارقطني، **وابن منده**، وعبد الغني بن سعيد، والحاكم، والخطيب البغدادي، وأبو طاهر السِّلَفي، والخليلي، والذهبي، وغيرهم، كما نقل ذلك الحافظ ابن حجر[2].

وفيما يتعلق بابن منده، فإن عُمدةَ مَنْ نسب إليه هذه الكلمة ـ فيما يظهر لي[3] ـ هو قولُه في كتابه المطبوع باسم «شروط الأئمة» ـ بعد أن ذكر كلمة علي ابن المديني في أسماء الأئمة الذين تدور عليهم الأسانيد في الأمصار[4] ـ:

«وأنا ذاكرٌ ـ إن شاء الله، مع هذه الطبقة التي ذكرها علي ابن المديني، ونسب هذا العلم إليهم ـ جماعةً مِنَ الأئمة كانوا في أزمنتهم مِمَّن قُبِلَ انفرادهم، وجُعِلوا حجةً على مَنْ خالفهم ـ وإن كانوا دون مَنْ ذكرهم

= تاجراً، وكان يقول: رجعت من الهند وأنا أقدر على ثلاثين ألف دينار، ثم غرقت، وما نجوتُ إلا سباحةً، لا شيء معي! ثم رجع إلى الأندلس، **وجلب إليها السنن الكبير للنسائي**، وحمل الناس عنه».اهـ، فرحمه الله رحمةً واسعةً، وخلف عليه ما ذهب من دنياه بجنة عرضها السماوات والأرض، ووالدينا، ومشايخنا، ومن له حقٌّ علينا.

(١) هكذا جاءت العبارة في النكت ١/ ٤٨٤.

(٢) النكت ١/ ٤٨١، ٤٨٢، وينظر في وصف الذهبي للنسائي بأنه صحيح: تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٨، ترجمة يحيى بن أبي كثير.

(٣) وما زلت متردداً في كون هذه الكلمة هي المعتَمَدَ في نسبة القول بتسمية كتاب النسائي «صحيحاً» إلى ابن منده؛ لأننا لو جعلناها كذلك، للزم أن يكون ابنُ منده يرى أن سنن أبي داود ـ أيضاً ـ يسمى **صحيحاً**، ولم أر أحداً وصفه بذلك من أهل العلم، بله أن يكون لابن منده فيه قولٌ، وهذا ـ عند التأمل ـ تفريق بين متماثلين إن كانت هذه الكلمة هي العمدة، والله أعلم.

(٤) ينظر: العلل لابن المديني (٣٩ ـ ٤٥).

علي ابن المديني في الرواية واللُقيّ ـ فهم في عصرهم أئمة، وقُبِلَ انفرادهم، واحتجَّ بهم الأئمة الأربعة؛ **الذين أخرجوا الصحيح، وميَّزوا الثابت مِنَ المعلول، والخطأ مِنَ الصواب**: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، وبعدهما: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني، **وأبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي**»[(١)].

فقوله: «أخرجوا الصحيح...» كالصريح في وصف السنن بالصحيح.

وقال أبو الحسن المعافري (ت:٤٠٣)[(٢)]: «إذا نظرت إلى ما يخرِّجُه أهل الحديث، فما خرَّجه النسائي أقربُ إلى الصحة مِمَّا خرجه غيره»[(٣)].

❑ التعليق:

وصفُ سنن النسائي بالصحة مِنْ أولئك الأئمة الفضلاء فيه ما فيه، ولهذا اعترض عليه بعضُ أهل العلم، وعلى رأسهم ابنُ الصلاح[(٤)]، والعراقي.

وقد عبّر الحافظ العراقي عن ذلك في «ألفيته» بقوله:

ومَنْ عليها أطلَقَ الصَّحيحا ... فقد أتى تساهُلاً صريحا[(٥)]

وعلل السخاوي ذلك بقوله: «لأن فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفاً، أو منكَراً، أو نحو ذلك مِنْ أوصاف الضعيف...

وبالجملة، فكتاب النسائي أقلُّها ـ بعد الصحيحين ـ حديثاً ضعيفاً، ولذلك قال ابن رُشَيْد: إنه أبدعُ الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً، وأحسنُها ترصيفاً، وهو جامِعٌ بين طريقتي البخاري ومسلم، مَعَ حظٍّ وافرٍ مِنْ بيان

---

(١) شروط الأئمة: (٤٢).
(٢) له ترجمة في السير ١٧/١٥٨.
(٣) النكت ١/٤٨٤، القول المعتبر ص(٥١).
(٤) علوم الحديث ص(٤٤).
(٥) الألفية مع شرحها فتح المغيث للسخاوي ١/٧٨، وينظر: التقييد والإيضاح ص(٦١)، وفتح المغيث للعراقي ص(٤٥).

العلل، بل قال بعض المكِّيِّن مِنْ شيوخ ابن الأحمر: إنه أشرفُ المصنفات كلِّها، وما وضع في الإسلام قبلَه، انتهى»[(١)].

وقال ابن حجر: «وبالجملة، فكتاب النسائي أقلُّ الكتب ـ بعد الصحيحين ـ حديثاً ضعيفاً، ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود، والترمذي، . . . »[(٢)].

والذي يظهر لي: أنَّ ما قاله ابنُ الصلاح، والعراقيُّ، وابنُ حجر أصحُّ؛ لمطابقتها للواقع، اللهم إلا أن يقال: إن هذا الوصف مِنْ أولئك كوصف ابن خزيمة، وابن حبان لكتابيهما بالصحيح، وفيهما من الأحاديث الضعيفة شيءٌ ليس بالقليل، ربما يفوق سنن النسائي أو يقاربها، فهذا متَّجه، وما دام أنَّ الإمام نفسَه سمّاه صحيحاً، فلِمَ لا يُسَمَّى صحيحاً، وتبيّن منزلته، وأنه ليس كالصحيحين، والله أعلم.

المقام الثاني: كلامه عن شرطه في سننه:

سبق في الكلام على شرط أبي داود إشاراتٌ إلى قوة شرطه.

وابنُ منده حينما نقل كلمة شيخه الباوَرْدي ـ السابقة ـ علَّق عليها كالمؤيد، ولذا اعتبرتُ تأييده وتعليقه عليها رأياً له في شرط النسائي.

❐ التعليق:

يحسُنُ ـ قبل التعليق على كلمة ابن منده ـ أن أُورِدَ ما وقفت عليه مِنْ كلام أهل العلم بخصوص شرط النسائي، ثم أذكر ما يظهر لي في هذه المسألة.

نقل ابنُ طاهر المقدسي عن أحمد بن محبوب الرملي قولَه: «سمعت أبا عبد الرحمٰن بن شعيب النسائي يقول: لَمَّا عزمتُ على جمع كتاب السنن، استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعضُ الشيء، فوقَعَتِ الخِيرَةُ على تركهم، فنزلت في جملةٍ مِنَ الحديث كنت أعلُو فيه عنهم.

---

(١) فتح المغيث ١/ ١٠٠، ١٠١، وينظر: بغية الراغب ص(٩٠)، والقول المعتبر ص(٤٩ ـ ٥٦).
(٢) النكت ١/ ٤٨٤.

قال ابن طاهر: سألتُ الإمام أبا القاسم سعدَ بن علي الزنجاني ـ بمكة ـ عن حال رجلٍ من الرواة فوثَّقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمٰن النسائي ضعَّفه! فقال: يا بنيَّ، إن لأبي عبد الرحمٰن في الرجال شرطاً أشدُّ مِنْ شرط البخاري ومسلم»[(١)].

علَّق الذهبي بقوله: «صدق، فإنه ليَّنَ جماعةً من رجال صحيحي البخاري ومسلم»[(٢)].

ولنعُدِ الآن إلى كلمة الباوردي، والتي أقره عليها ابنُ منده، وهي قوله: «كان من مذهب النسائي أن يخرِّج عن كلِّ من لم يُجْمَعْ على تركه، . . .»[(٣)].

فقد بيّن العراقي[(٤)]، وابن حجر[(٥)]، والسخاوي[(٦)]، مراده من هذا الكلام: «إجماعاً خاصاً».

قال الحافظ ابن حجر: «وذلك أنَّ كلَّ طبقة من نُقَّاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط. . .، ثم ذكر جملةً من الطبقات، ثم قال:

وقال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمِعَ الجميعُ على تركه.

قال الحافظ ابن حجر: فأما إذا وثقَّه ابن مهدي، وضعَّفه يحيى القطان ـ مثلاً ـ فإنه لا يترك؛ لِمَا عُرفَ من تشديد يحيى ومن هو مثلُه في النقد.

وإذا تقرَّر ذلك، ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهبٌ متَّسعٌ ليس كذلك، فكم مِنْ رجل أخرج له أبو داود، والترمذي، تجنَّب النسائيُ إخراجَ حديثه. . .، بل تجنَّب النسائيُّ إخراجَ حديث جماعةٍ من رجال الصحيحين»[(٧)].

قال السخاوي معلقاً على كلمة النسائي التي أوردها شيخُه:

«ومن ثَمَّ خرّج لعبد الله بن عثمان بن خُثيم، وقال ـ أي: النسائي ـ:

---

(١) شروط الأئمة الستة ص(٢٦).
(٢) السير ١٤/ ١٣١.
(٣) شروط الأئمة لابن منده ص(٧٣).
(٤) فتح المغيث للسخاوي ١/ ٨٧، ٩٨
(٥) النكت ١/ ٤٨٢.
(٦) بغية الراغب ص(٥٤).
(٧) النكت ١/ ٤٨٣.

إن يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي لم يتركاه، وقال علي ابن المديني: إنه منكر الحديث، وكأن عليَّ ابن المديني خُلِقَ للحديث»[(١)].

ومن شدة تحرِّي النسائي في كتابه: أنه إذا أخرج للضعيف اعتذر عن ذلك، وبيَّن سبب إخراجه، فقد أخرج حديثاً من طريق سعيد بن سلمة، ثم قال: «سعيد بن سلمة شيخٌ ضعيف، وإنما أخرجناه للزيادة في الحديث»[(٢)].

فإن قيل: لم أخّروا كتاب النسائي عن كتاب أبي داود والترمذي مَعَ قوة شرطه؟

أجاب عن ذلك السخاوي بقوله: ولكن إنما أخروه عن أبي داود والترمذي ـ فيما يظهر ـ لتأخُّره عنهما وفاةً، بل هو آخرُ أصحاب الكتب الستة وفاةً وأسنُّهم، لم يعمَّر منهم أحدٌ كتعميره»[(٣)].

والخلاصة:

أن الكلمة التي نقلها ابن منده عن شيخه، لا يفهم منها أن شرط النسائي متَّسِعٌ، بل هو على العكس، فشرطُه في الرجال أقوى من شرط غيره من أصحاب السنن، كما تقدم إيضاحُه من كلام الحُفاظّ، رحمهم الله تعالى أجمعين.

النوع الثالث

الضعيف

سيأتي ـ بمشيئة الله[(٤)] ـ الحديثُ عن منهجه التفصيلي في الحكم على الأحاديث بالرد، وسأذكر هنا خلاصةَ ما سيأتي، فيما يلي:

أسباب الرد عنده للأسانيد تنقسم قسمين:

---

(١) المصدر السابق، وكلام النسائي الذي ذكره السخاوي، في السنن ٥/٢٤٨، كتاب مناسك الحج، باب الخطبة قبل يوم التروية، ح(٢٩٩٣).

(٢) السنن الصغرى ٨/٢٥٨، كتاب الاستعاذة، باب الاستعاذة من الحزن، ح(٥٤٥٣).

(٣) بغية الراغب ص(٩٠).

(٤) في المطلب السادس من المبحث الأول في الفصل الثالث من الباب الثالث.

القسم الأول: الزيادة في الإسناد.

القسم الثاني: الزيادة في المتن.

وأن المسالك التي سلكها في الحكم برد الأحاديث من جهة السند مسلكان:

المسلك الأول: الحكم الفرديُّ على إسنادٍ بعينه بالردِّ. وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يحكُمَ عليه بالرد فقط مِنْ غير أن يبين وجه الخطأ.

الصورة الثانية: أن يحكُمَ عليه بالرد، ويبين وجه الخطأ، ويبين ـ أيضاً ـ وجه الصواب، وهذا البيان **إمَّا أن يكون صريحاً، أو غيرَ صريح**.

المسلك الثاني: الحكم الإجمالي، أو العام، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون مخرج الحديث عن صحابيٍّ واحد، فيحكم على عدة طرق رُوِيَ بها الحديثُ عن صحابي واحد، بأنها لا تثبُت، وهذا على قسمين:

القسم الأول: أن يصرِّح ببيان وجه الصواب، وهذا قليل عنده.

القسم الثاني: أن لا يصرِّح ببيان وجه الصواب.

الصورة الثانية: أن يكون الحديث مروياً عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم، فيحكم على جميع تلك الطرق بالرد، من غير بيانٍ للسبب، إلا الاكتفاء بكونها فيها مقال، وهذا على قسمين:

القسم الأول: أن يصرِّح بذكر أسماء الصحابة الذين رُوِيَ عنهم حديثُ الباب.

القسم الثاني: أن لا يصرِّح بذكر أسمائهم، بل يُبْهِمُ.

أما من جهة نقد المتن: فقد تبيَّن أن نقدَه للمتون ينقسم قسمين:

القسم الأول: نقد المتن كاملاً، وهذا نادر.

القسم الثاني: نقد الزيادة في المتن.

وسيأتي ـ أيضاً[(١)] ـ نقدُ بعض العلماء له على سكوته على ما يورده من الأحاديث الضعيفة والواهية، والجواب عن ذلك إن شاء الله.

وسيأتي[(٢)] رأيُ الذهبي في تصحيحات ابن منده، وسكوتُه على الحديث، وذكرتُ أن كلام الذهبي تعوزه الدقة، وفيه جورٌ على الإمام أبي عبد الله ابن منده فيما يتعلق بكلامه على الأحاديث.

النوع الرابع

الموضوع

يُعَرّفُ الموضوع **لغةً**، فيقال:

«الواو، والضاد، والعين **أصل واحد** يدل على: الخفض للشيء، وحَطِّه، ووضعته بالأرض وضعاً، ووضعت المرأة ولدها... الوضيع: الرجل الدنيُّ، والدابةُ تضع في سيرها وضعاً، وهو سَيْرٌ سهل يخالف المرفوع»[(٣)].

واصطلاحاً: «المختلَق، المكذوب على رسول الله ﷺ»[(٤)].

والعلاقة بين التعريفين ظاهرةٌ، فالموضوع سمي موضوعاً؛ لدنوه، وانحطاط شأنه.

والمسألتان اللتان تتعلَّقان بهذا النوع من أنواع علوم الحديث عند الإمام أبي عبد الله ابن منده، هما:

المسألة الأولى: رواية الحديث الموضوع من غير بيان حاله.

المسألة الثانية: ذكر أسماء بعض المعروفين بالوضع.

---

(١) في النوع الرابع (نوع الموضوع)، وهو النوع الآتي.
(٢) في المطلب الخامس من المبحث الأول، في الفصل الأول من الباب الثالث.
(٣) مقاييس اللغة ٦/١١٧.
(٤) ينظر: علوم الحديث: (٩٨)، الشذا الفياح ١/٢٢٣، اختصار علوم الحديث ١/٢٣٧، المقنع ١/٢٣٢، فتح المغيث ١/٢٩٣، التدريب ١/٣٢١.

❖ أما فيما يتعلق بالمسألة الأولى:

فمِنَ المعلوم من الدين بالضرورة تحريمُ الكذب على الناس ـ من حيثُ الأصل ـ فضلاً عن الكذب على الرسول ﷺ، وقد حكى الإجماعَ عليه غيرُ واحدٍ من أهل العلم(١).

والعلماء يقسمون رواية الحديث الموضوع قسمين:

القسم الأول: روايته لبيان وضعه، واختلاقه، فهذا مِمَّا اتفق العلماء على جوازه، بل هو مُثابٌ ومأجور على عمله هذا(٢).

القسم الثاني: رواية «الموضوع» من غير بيان لحاله، فهذا ـ من خلال النظر في عمل المصنفين من العلماء ـ يتبيّن أنه محلُّ خلاف على قولين:

القول الأول:

أنه حرام مطلقاً، إلا إذا بيّن حالَه، وهذا اختيار الخطيب، وابن الجوزي، والنووي، والذهبي، والسخاوي، وغيرهم من المحققين.

وقد بوَّب الخطيب البغدادي في «جامِعِه» باباً، فقال: «تحريم رواية الأخبار الكاذبة، ووجوب إسقاط الأحاديث الباطلة»، ثم قال:

«يجب على المحدِّث أن لا يروي شيئاً من الأخبار المصنوعة، والأحاديث الباطلة الموضوعة، فمَنْ فعل ذلك باء بالإثم المبين، ودخل في جملة الكذابين، كما أخبر الرسول ﷺ... إلى أن قال: ومن روى حديثاً موضوعاً على سبيل البيان لحال واضعه، والاستشهاد على عظيم ما جاء به، والتعجُّب منه، والتنفير عنه، ساغ له ذلك، وكان بمثابة إظهار جرح الشاهد في الحاجة إلى كشفه، والإبانة عنه»(٣).

ونقل الذهبي في «الميزان» عن الخطيب البغدادي، أنه قال عن أبي

---

(١) تنظر المصادر السابقة.
(٢) تنظر المصادر السابقة ـ أيضاً ـ بالإضافة إلى: «الوضع في الحديث» ١/ ٣٢٤.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ١٣٤ ـ ١٣٦.

نعيم وابن منده الأصبهانيين: «لا أعلم لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات، **ساكتين عنها!**»(١).

وشدّد ابنُ الجوزي النكيرَ على أولئك المحدِّثين، الذين يظنون أن روايته بالسند تُبرئ من العهدة، فقال ـ في معرض استنكاره على الواحدي تفريقَ الحديث الوارد في فضائل السور وهو حديث أُبَيِّ بن كعب المشهور ـ: «إن شَرَهَ جمهورِ المحدثين يحمل على ذلك، فإنَّ من عاداتهم تنفيقَ حديثهم ولو بالأباطيل، وهذا قبيح منهم»(٢).

وقال النووي: «وتحرُم روايته، مع العلم به، في أيِّ معنىً كان، إلا مبيناً»(٣).

ويقول الذهبي ـ في ترجمة ابن منده ـ: «ذنْبُه وذنب أبي نعيم أنهما يرويان الأحاديث الساقطة، والموضوعة، ولا يهتكانها، فنسأل الله العفو»(٤).

وقال السخاوي: «وكذا لا يبرأ من العهدة في هذه الأعصار، بالاقتصار على إيراد إسناد بذلك؛ لعدم الأمن من المحذور به، وإن صنعه أكثر المحدثين في الأعصار الماضية في سنة مائتين وهلم جراً، خصوصاً: الطبراني، وأبو نعيم، وابنُ منده، فإنهم إذا ساقوا الحديث بإسناده اعتقدوا أنهم برئوا من عهدته»(٥).

القول الثاني:

أنه إذا ساق السند برئ من عهدته، ولا يأثَم بذلك، وهذا هو اختيار

(١) الميزان ١/ ١١١.
(٢) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٣٩٢، ولا ينقضي عجبك حينما تقرأ هذا الكلام المتين لابن الجوزي ـ وغيره ـ من تشديده المشكور في هذا الباب ـ عندما تمر مروراً سريعاً على بعض كتبه ـ خاصة المتعلقة منها بالوعظ ـ وتتساءل: هل الذي قال ذلك الكلام في التشديد هو نفسه المؤلف لهذا الكتاب أم هو شخص آخر؟! فسبحان من تفرَّد بالكمال!.
(٣) التقريب، مع التدريب ١/ ٣٢٣.
(٤) السير ١٧/ ٤١.
(٥) فتح المغيث ١/ ٢٩٦.

ابن منده، وأبي نعيم، وهو ظاهر كلام ابن تيمية، والزركشي، وابن حجر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والذين جمعوا المنقولات فيهم من يمكنه التمييز بين الصحيح والضعيف ـ في الغالب ـ كالدارقطني، وأبي نعيم، والخطيب، والبيهقي، وابنِ ناصر، وابن عساكر، وأبي موسى المديني، وابن الجوزي، وأمثالِهم، لكن قد يروون في كتبهم الغرائبَ المنكراتِ والأحاديثَ الموضوعات للمعرفة بها...

وهم ـ فيما يقولونه ـ من أصدقِ الناس وأثبتِهم، لكن الشأن فيمن قبلَهم من الإسناد، فإنهم كثيراً ما يتركون التمييز فيه، بخلاف الأئمة الكبار الذين يعتمدون على الحديث، ويحتجون به فيما بينهم وبين الله تعالى؛ كمالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وعبد الرحمٰن بن مهدي، ويحيى بن سعيد، والبخاري، وأبي داود، فإنهم يحررون الكلام في المتن والإسناد، والله الهادي إلى سبيل الرشاد»[1].

وقال ـ في موضع آخر من كتبه، في معرض حديثه عما يقع من المنكرات والغرائب والموضوعات في بعض كتب الزهد والفضائل ـ:

«وقد روى أبو نعيم ـ في أول «الحلية» ـ في فضائل الصحابة، وفي كتاب مناقب أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي أحاديثَ، **بعضها** صحيحة، **وبعضها** ضعيفة، **بل منكرة**، وكان رجلاً عالماً بالحديث ـ فيما ينقله ـ لكن هو وأمثالُه **يروون ما في الباب ما لا يُعرف أنه روي**، كالمفسر الذي ينقل أقوال الناس في التفسير...، ليذكر ما ذكروه، وإن كان كثيرٌ من ذلك لا يعتقد صحته، بل يعتقد ضعفه؛ **لأنه يقول أنا نقلت ما ذكر غيري، فالعهدة على القائل لا على الناقل**.

وهكذا كثيرٌ مِمَّن صنف في فضائل العبادات، وفضائل الأوقات، وغير ذلك، يذكرون أحاديثَ كثيرةً، وهي ضعيفة، بل موضوعةٌ باتفاق أهل العلم،... جرَوْا على العادة المعروفة لأمثالهم ـ ممن يصنف في الأبواب ـ

---

(١) الرد على البكري: (٧٨ ـ ٧٩) باختصار.

أنه يروي ما سمعه في هذا الباب»[١].

ولمّا تعرض العلامة بدر الدين الزركشي لهذه المسألة، اعتذر عن الثعلبي والواحدي، بخلاف الزمخشري الذي كان يورد الأحاديث بلا أسانيدَ، فإنه لم يَعذُره[٢].

وأما الحافظ ابن حجر، فقد أوسع في العذر قليلاً لمن يروون بالأسانيد، فقال ـ في معرض تعليقه على انتقاد ابن الصلاح لمن يوردون الأحاديث الموضوعة في كتبهم ـ:

«والاكتفاء بالحَوالة على النظر في الإسناد طريقةٌ معروفةٌ لكثير من المحدثين، وعليها يُحمل ما صدر من كثير منهم من إيراد الأحاديث الساقطة، معرضين عن بيانها صريحاً، وقد وقع هذا لجماعة من كبار الأئمة، وكأن ذكرَ الإسناد عندهم من جملة البيان، والله أعلم»[٣].

إذا تقرر هذا، فإن من أبرز ما انتُقد على ابن منده رحمه الله هو ما تقدمت الإشارة إليه في كلام الخطيب، والذهبي، والسخاوي من إيراده للأحاديث الموضوعة في كتبه من غير نقدٍ وبيان لحالها.

فإن قيل: إن هذه المسألة من موارد الاجتهاد، وابنُ منده كان يرى أن مجرد سياق الإسناد يبرئ عهدته، والاجتهاد لا ينقض باجتهاد، ما لم يكن هناك نصٌّ واضح، وكان الأوْلى بمثله، ومثلِ أبي نعيم أن يبيِّنا، ولكن الأفضلَ شيءٌ، والواقعَ شيءٌ آخر.

فيقال: يا له من جواب ما أجملَه! ومن اعتذار ما ألْيَقَه! لولا أنَّ ابنَ منده نفسه لا يرضى هذا المذهب، بصريح كلامه، حيث قال:

«وبعد ـ رحمك الله ـ؛ فلولا ما روَيْنا عن المصطفى ﷺ في التشديد في الرواية عنه، ونطقَ به الكتاب، في التثبت عن شهادة المتهم، وقبول

(١) منهاج السنة ٣٨/٧ ـ ٣٩ باختصار.
(٢) نكت الزركشي على ابن الصلاح ٢٩٧/٢.
(٣) نكت ابن حجر على ابن الصلاح ٨٦٣/٢.

العدل، وأهلِ الرضا، ثم عن الصحابة المختارة لصحبته ﷺ، والتابعين بعدهم، **من التوقف والتشديد في هذا الأمر**.

ووجدنا جماعةً من أهل العلم بعدهم **اقتصروا على الأخبار الثابتة الصحيحة عندهم من روايات الثقات المعروفين بالصدق، والأمانة، فروَوْها، وطرحوا كثيراً من الحديث الضعيف، والروايات المنكرة**، لما استجرأت على ذلك، ولكني اقتديت في هذا الأمر بمن تقدم ذِكرُهم في صدر هذا الكتاب، وسنعيد ذكِرَهم في الشرح إن شاء الله تعالى»[(١)].

وبكل حال، فاللوم الذي ذكره أبو بكر الخطيب، والحافظ الذهبي **قويٌّ، ومتَّجه** على ابن منده، والله المستعان.

وبعد: فقد تبين من عرض هذا الخلاف أن حكاية الاتفاق من بعض الباحثين ـ في الصورة التي وقع فيها ابن منده، وأبو نعيم، وغيرهما من أكابر المحدثين ـ ليس دقيقاً، بل هو متعقَّبٌ بما سبق من ذكر الخلاف[(٢)].

وأختم حديثي عن هذه المسألة بذكر مثالٍ عملي على رواية ابن منده الموضوعات وسكوته عنها، مِنْ كتابه ـ الذي ملأه بالموضوعات ـ وهو مسند إبراهيم بن أدهم، أو أحاديث إبراهيم بن أدهم[(٣)]:

فقد روى ابن منده من طريق عبد الرحيم بن حبيب، ثنا داود بن عجلان، ثنا إبراهيم بن أدهم، عن مقاتل بن حيان، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**الصلاة في المسجد الحرام مائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي عشرة آلاف صلاة، والصلاة في مسجد الرباطات ألف صلاة**»[(٤)].

(١) شروط الأئمة: (٨٣).
(٢) كما ذكر ذلك مؤلف كتاب «الوضع في الحديث النبوي» ١/ ٣٢٤.
(٣) سبق التعريف به في التمهيد.
(٤) مسند إبراهيم بن أدهم: (٣٩) ح(٣٠)، وتنظر الأمثلة التالية من مسند ابن أدهم ـ الذي لا يبلغ عدد ما فيه من المرفوعات خمسين حديثاً ـ: ح(٤، ٥، ٨، ٩، ١١، ٢٨، ٣٠، ٣٦) هذا فضلاً عن الواهيات وأشباه الموضوعات، فهي جُلُّ الكتاب، ولا يكاد يصح منها إلا بضعة أحاديث.

وفي سنده عبد الرحيم بن حبيب، قال عنه ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات وضعاً، لا تحلُّ الرواية عنه، ولا كتابةُ حديثه إلا للمتبحر في هذه الصناعة، . . . ولعله قد **وضع أكثر من خمسمائة حديث** على رسول الله ﷺ رواها عن الثقات».

وقال أبو نعيم: **روى** عن ابن عيينة، وبقية **موضوعات**(١).

❖ وأما فيما يتعلق بالمسألة الثانية:

وهي ذكر أسماء بعض المعروفين بالوضع، فقد نص ابن منده على جملة منهم ـ في أثناء حديثه عن طبقات الرواة من حيثُ القبول والرد ـ بعد ذكره للطبقة الثالثة: المتروكة باتفاق من البخاري ومسلم، حيث قال رحمه الله:

«**المشهورون بوضع الأسانيد، والمتون:**

١ ـ عبد الله بن مسور(٢).

٢ ـ وعمرو بن خالد(٣).

٣ ـ وأبو داود النخعي: سليمان بن عمرو(٤).

٤ ـ وغياث بن إبراهيم(٥).

---

(١) ينظر: المجروحين ٢/١٦٣، لسان الميزان ٥/١٥٨.

(٢) له ترجمة في «الكامل» ٤/١٦٦، والكشف الحثيث: (١٦١).

(٣) من يسمّى بهذا الاسم اثنان، ساقهما ابن الجوزي في «الضعفاء والمتروكين» ٢/٢٢٥ فقال:

«ـ **عمرو بن خالد**، أبو يوسف، الأعشى، يروي عن هشام بن عروة، وأبي حمزة الثمالي، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات الموضوعات، لا تحل الرواية عنه.

ـ **عمرو بن خالد**، أبو خالد القرشي، الكوفي، الواسطي، يروي عن زيد بن علي، عن أبيه، كذبه أحمد، ويحيى، والدارقطني، وقال وكيع: كان في جوارنا يضع الحديث، فلما فُطن له تحول إلى واسط، وقال إسحاق بن راهويه، وأبو زرعة: كان يضع الحديث» اهـ.

(٤) قال عنه البخاري في الضعفاء الصغير: (٥٣) رقم (١٤٤): «معروف بالكذب، سمعت قتيبة يقوله»، ونقل ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢/٢٢ أقوال النقاد فيه، وهو ـ كما قال قتيبة ـ: معروف بالكذب.

(٥) نقل العقيلي في «الضعفاء» ٣/٤٤١ عن ابن معين يقول: «كذاب ليس في حديثه ثقة، ولا مأموناً، وقال البخاري: تركوه». وكذلك ممن تركه: النسائي، والدارقطني، ينظر: =

٥ ـ ومحمد بن سعيد الشامي[(١)].

٦ ـ وعبد القدوس بن الحبيب[(٢)].

٧ ـ وغالب بن عبد الله[(٣)] الجزري[(٤)(٥)].

والله تعالى أعلم.



= الضعفاء والمتروكين للنسائي: (٨٦) رقم: (٤٨٥)، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢/ ٢٤٧.

(١) قال ابن حجر في «التقريب»: (٥٩٠٧): «كذّبوه، وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث، وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة، وصلبه».

(٢) روى مسلمٌ في مقدمة صحيحه ١/ ٢٦ من طريق عبد الرزاق، قال: ما رأيت ابن المبارك يُفصح بقوله: كذاب، إلا لعبد القدوس؛ فإني سمعته يقول له: كذاب، وقال ابن عدي في «الكامل» ٥/ ٣٤٢: «وعبد القدوس له أحاديثُ غير محفوظة، وهو منكر الحديث إسناداً ومتناً».

(٣) كذا في المطبوع، والذي في المصادر: عبيد الله.

(٤) أطال ابن حجر ترجمته في «اللسان» ٦/ ٢٩٧، وحاصلها ما يلي: **تركه** وكيع، وأبو حاتم، والنسائي ـ في أحد قوليه ـ والدارقطني، وزاد أبو حاتم: منكر الحديث، **وقال** ابن معين: ليس بثقة، **وقال** ابن المديني: كان ضعيفاً، وليس بشيء، **وقال** ابن سعد، والساجي: كان ضعيف الحديث، زاد ابن سعد: ليس بذاك، وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، **وقال** ابن عدي ـ بعد أن أورد له أحاديثَ ـ: والغالب غير ما ذكرت، وله أحاديثُ منكرةُ المتن، مما لم أذكره، وقال الجوزجاني: غير مقنع، وقال الحاكم: ساقط الحديث.

(٥) شروط الأئمة: (٨١).

المبحث الثاني

الأنواع المتعلقة بالحكم على السند من حيث اتصاله وانقطاعه، وفيه خمسة أنواع

النوع الأول

المسند والمتصل

والبحث هنا سيكون في مسألتين:

المسألة الأولى: **في الفرق بين المتصل والمسند.**

المسألة الثانية: **في تطبيقات ابن منده لهذا المصطلح في كتبه.**

❖ أما المسألة الأولى:

فإن مستندي في ذكر رأي ابن منده في هذه المسألة موضعان:

الموضع الأول: قوله ـ في معرض حديثه عن أصناف الناس في حَمْلِ العلم ـ:

«وكذلك أفهامُ حَمَلَةِ العلم ـ من السنن والآثار ـ متفرقةٌ، وإراداتهم متفاوتة، وهِمَمُهم إلى التباين مصروفة، وطبقاتهم فيما حملوه غير متساوية:

فطائفة منهم قصدَتْ حفظ الأسانيد من الروايات عن رسول الله ﷺ، وأصحابِه؛ الذين ندب اللهُ جلَّ وعزَّ إلى الاقتداء بهم، فاشتغلت بتصحيح نقل الناقلين عنهم، **ومعرفة المسند من المتصل**(١)، والمرسل من المنقطع، والثابت من المعلول، والعدل من المجروح والمصيب من المخطئ، والزائد

(١) وقد راجعت مخطوطة الكتاب ـ وعندي منها صورة ـ للتثبُّت من هذا الحرف، فإذا هو كما هو في المطبوع وسياق كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يدل على التفريق بينهما، وهذا هو موضع البحث.

من الناقص، فهؤلاء حُفَّاظ العلم والدين، النافون عنه تحريف غالٍ، وتدليس مدلسٍ، وانتحال مبطل، وتأويل جاحد، ومكيدة ملحد، . . . إلخ»[١].

الموضع الثاني: في كتاب الرد على الجهمية، وسيأتي ذكرُه بعد قليل في موضعه المناسب.

وقبل مناقشة هذا التفريق، لا بد من ذكر كلام أهل الاصطلاح في تعريف المسند والمتصل، ثم بيان موقع كلمة ابن منده من ذلك كله.

يُعَرِّفُ العلماء **المتصل** لغةً: هو اسم فاعل من اتصل، وأصل الفعل مشتق من الثلاثي وصل، «والواو والصاد واللام: **أصلٌ واحدٌ** يدل على ضم شيء إلى شيء حتى يعلقه، ووصلتُه به وصلاً، والوصل ضد الهُجران، . . . والواصلة ـ في الحديث ـ التي تصل شعرها بشعرٍ آخرَ زوراً»[٢].

واصطلاحاً: «هو الذي اتَّصل إسنادهُ، فكان كلُّ واحدٍ من رُواته قد سمعه مِمَّن فوقَه حتى ينتهي إلى منتهاه»[٣].

وأما المسند، فهو لغةً: «السين، والنون، والدال **أصلٌ واحدٌ** يدل على انضمام الشيء إلى الشيء، يقال: سندت إلى الشيء أُسْنِدُ سُنوداً، واستندت استناداً، وأسندت غيري إسناداً، وفلان سندٌ؛ أي: معتمد، **والإسناد ـ في الحديث ـ أن يُسْنَد إلى قائله**»[٤].

وأما تعريفه اصطلاحاً، فحاصل كلام أهل العلم ـ في تعريفه ـ يعود إلى ثلاثة أقوال:

---

(١) شروط الأئمة: (٢٩).

(٢) معجم مقاييس اللغة ٦/ ١١٥، وينظر: القاموس المحيط: (١٣٨٠).

(٣) علوم الحديث: (٤٤)، وينظر: نكت الزركشي ١/ ٤١٠، المقنع ١/ ١١٢، نكت ابن حجر ١/ ٥١٠، فتح المغيث ١/ ١٢٢.

(٤) مقاييس اللغة ٣/ ١٠٥، وينظر: تهذيب اللغة ١٢/ ٢٥٤، القاموس المحيط: (٣٧٠)، لسان العرب ٣/ ٢٢٠.

الأول: تعريف أبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥) حيث قال:

«والمسند من الحديث: أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه، لسن يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه، إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ»[(١)].

ثم أكّد هذا الحد بقوله في آخر حديثه عن هذا النوع:

«ثم للمسند شرائطُ غير ما ذكرناه؛ منها: أن لا يكون موقوفاً، ولا مرسلاً، ولا معضلاً، ولا في روايته مدلس.

ومن شرائط المسند: أن لا يكون في إسناده أُخْبرت عن فلان، ولا حُدِّثت عن فلان، ولا بلغني عن فلان، ولا رفعه فلان، ولا أظنُّه مرفوعاً، وغير ذلك ما يفسُد به، ونحن مع هذه الشرائط لا نحكم لهذا الحديث بالصحة، فإن الصحيح مِنَ الحديث له شرط، نذكره في موضعه إن شاء الله»[(٢)].

الثاني: تعريف أبي بكر، الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣):

«وصفهم[(٣)] الحديث بأنه مسند يريدون: أن إسناده متصل بين راويه، وبين من أسند عنه، **إلا أنَّ أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أُسْنِدَ عن النبي ﷺ خاصةً.**

واتصال الإسناد فيه: أن يكون كلُّ واحدٍ من رُواته سمعه مِمَّن فوقَه، حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يبيِّن فيه السماع، بل اقتصر على العنعنة»[(٤)].

الثالث: تعريف الحافظ أبي عمر ابن عبد البر (ت: ٤٦٣):

«وأما المسند، فهو ما رُفع إلى النبي ﷺ خاصةً». ثم ذكر أنه قد

(١) معرفة علوم الحديث: (١٧). (٢) المرجع السابق: (١٨).
(٣) يقصد بذلك أهل الحديث، كما صرح باسمهم قبل ذلك بقليل.
(٤) الكفاية في علم الرواية: (٢١).

يكون **متصلاً**، وقد يكون **منقطعاً**[(١)].

والعلاقة بين التعريفات الاصطلاحية والتعريف اللغوي أشار إليها ابن فارس في كلامه السابق بما يغني عن الإعادة.

❐ التعليق:

تبين من العرض السابق أن هناك ثلاث تعريفات للمسند، والفرق بينها كما يلي:

١ ـ أن الحاكم شرط فيه أمرين: ثبوت اتصاله، وكونه عن النبي ﷺ، فلو رُوي خبرٌ بالإسناد المتصل إلى الصحابي، فلا يُسمَّى هذا عنده مسنداً.

٢ ـ أن الخطيب شرط فيه الاتصال، ولم يحدد منتهاه، هل هو: عن النبي ﷺ، أم الصحابي، أم التابعي؟ وعلى هذا، فالموقوف والمقطوع يسمى ـ عنده ـ مسنداً إذا كان متصلاً.

وأما ابن عبد البر، فقد تعقَّبه الحافظ ابن حجر بقوله:

«وأما ابنُ عبد البر، فلا فرق عنده بين المسند، والمرفوع مطلقاً، فيلزم على قوله أن يتَّحد المرسل والمسند، **وهو مخالف للمستفيض** من عمل أئمة الحديث في مقابلتهم بين المرسل والمسند، فيقولون: أسنده فلان، وأرسله فلان»[(٢)].

قلت: وهو ـ أيضاً ـ خروج عن الحد اللغوي في إدخاله المنقطع في حد المسند؛ لأن الانقطاع لا يتناسب مع معنى الإسناد لغةً.

وغنيٌّ عن القول أن هذه التعريفات هي حصيلةُ تأمُّل لهؤلاء الأئمة في صنيع من قبلهم من النُّقَّاد، وكلٌّ ذكر ما تراءى له، فأيُّ هذه التعريفات أقرب؟

أقربُ هذه التعريفات إلى الدقة ـ في نظري ـ هو تعريف الحاكم.

وما ذكره أبو عمر ابن عبد البر إنما يلتقي مَعَ قول الحاكم في بعض الصور، كما نبه عليه ابن حجر.

---

(١) التمهيد ١/٢١.

(٢) النكت على ابن الصلاح ١/٥٠٦.

فإن قيل: كيف يُجاب عن عمل الأئمة المصنفين للمسانيد، الذين يذكرون ما وقع لهم من الأحاديث التي مُنتهاها إلى النبي ﷺ، مع وقوع بعض الانقطاع عندهم في أثنائها؟

فيجيب عن هذا الإيرادِ، الحافظُ المطّلع، أبو الفضل ابن حجر، فيقول:

«والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث، وتصرُّفهم أن المسند عندهم: ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه بسند **ظاهرُه** الاتصالُ»[١].

فعبارة الحافظ هنا دقيقة، فالمعوَّل عليه: كوْنُ ظاهر الإسناد متصلاً، ولا يقدح فيه أن يظهر بعد التفتيش على انقطاع.

ويشهد لكلام الحافظ تتابعُ أصحاب المسانيد على إخراج حديث أبي عُبيدة بن عبد الله بن مسعود، مع أن جمهور النُّقَّاد على أنه لم يسمع منه[٢]، وكذلك رواية أبي سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف عن أبيه، مع أن عامة النُّقَّاد على أنه لم يسمع منه[٣]، وغيرها كثير.

ولكن هذا منهم على سبيل التجوُّز في إدخالها في المسانيد ـ كما تقدم ـ ولهذا قال أبو حاتم عن رواية سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب: «سعيد بن المسيب، عن عمر **مرسل**، يدخل في المسند على **المجاز**»[٤].

وقال ابن أبي حاتم: سمعت أبي، وسئل: هل سمع زرارة من عبد الله بن سلام؟ قال: «ما أراه! **ولكن يدخل في المسند**»[٥].

إذا تحرَّر هذا، فقد ظهر أن المسند أخصُّ من المتصلِ، وأن المتصلَ عام في كل إسناد ثبت اتصالُه بين رُواتِه، ولو كان موقوفاً، أو مقطوعاً، بخلاف المسند، فهو خاصٌّ بما يُروى عن النبي ﷺ، **فكل مسند متصل ـ من حيث الأصل ـ وليس كلُّ متصل مسنداً.**

---

(١) النكت على ابن الصلاح ١/٥٠٧.
(٢) ينظر: تحفة التحصيل: (١٦٥).
(٣) ينظر: المرجع السابق: (١٨٠).
(٤) المراسيل لابن أبي حاتم: (٧١).
(٥) المرجع السابق: (٦٣)، وينظر: (٤١)، العلل له ١/٤١.

ولعل هذا هو مرادُ أبي عبد الله ابن منده ـ في ثنائه على أولئك القوم ـ فيكون أثنى عليهم بعنايتهم بالنظر في المسانيد، التي هي الأحاديث المرفوعة، وأثنى على عنايتهم بالآثار، التي هي أقوال الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم.

ويؤيد هذا أنه قال في كتابه الرد على الجهمية[(١)]:

«ذكر خبر آخر يدل على أن نور الجنان من نور وجه الله ﷻ. . .، ثم ساق بسنده أثراً عن ابن مسعود رضي الله عنه، ثم قال: «**وفي هذا المعنى خبر مسندٌ** عن النبي ﷺ رواه وهب بن جرير عن ابن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر أن النبي ﷺ. . . ثم ذكره»[(٢)].

فقد نصّ على تسمية ما رُفع إلى النبي ﷺ مسنداً في مقابل أثر ابن مسعود رضي الله عنه الموقوف عليه.

وعليه: فيمكن القول بأن رأي ابن منده ورأي أبي عبد الله الحاكم في تعريفهم للمسند واحد، والله أعلم.

❖ وأما المسألة الثانية: ففي تطبيقات ابن منده لهذا المصطلح في كتبه:

طبّق الإمام ابن منده هذا المصطلح «متصل» على بضعة عشر حديثاً فيما وقفت عليه من كتبه، وجُلّها في كتاب التوحيد، وهو في استعماله لهذا المصطلح سلك طريقتين:

الطريقة الأولى: أن يضيف مع هذا المصطلح مصطلحاً آخر يفيد ثبوت الحديث، أو يقوي ثبوته، وهي ـ بالتتبع ـ ثلاث عبارات:

الأولى: إسناد متصل صحيح، أو ثابت. وهي الأكثر[(٣)].

---

(١) هذا هو الموضع الثاني الذي اعتمدت فيه على ذكر هذه المسألة عن ابن منده.
(٢) الرد على الجهمية: (٩٩) ح(٩٠).
(٣) تنظر الأحاديث التالية من كتاب التوحيد: (٤٧، ٨٤، ٩١، ١١٢، ٤٩١، ٥١٢، ٧٧٢).

الثانية: إسناد متصل على رسم أبي عيسى، أو النسائي، أو كلاهما[1].

الثالثة: إسناده متصل، مشهور، ونحو هذه العبارة[2].

وقد يجمع ـ أحياناً ـ بين بعض هذه العبارات السابقة[3].

الطريقة الثانية: أن يكتفي بذكر هذا المصطلح لوحده[4].

أما العبارة الأولى، وهي قوله: إسناد متصل صحيح، أو ثابت، فظاهرٌ أن مراده التأكيد على قضية الاتصال، وسلامة السند من الانقطاع؛ إذ من لوازم الصحة أن يكون سالماً من هذه العلة.

ولم يظهر لي معنىً واضحٌ من ذكره لمصطلح (متصل) مع (صحيح) التي تفيد ثبوت الحديث عنده، اللهم إلا أن يكون التأكيد على تحقق شرط الاتصال، وانتفاء أي شبهة تتعلق بالانقطاع في ذلك السند بعينه.

وأما العبارة الثانية، وهي قوله: إسناد متصل على رسم أبي عيسى، أو النسائي، أو كلاهما، فلم يتبيَّن لي ما يمكن **الجزمُ به** أنه هو مراده، فستَّةُ أمثلة لا تكفي لاستنباط منهجٍ يُنسَبُ إليه.

إلا أنه يمكن الاقتراب من مراده بأن يقال: أمّا كون رجاله على شرط أحد أصحاب السنن الذين ينص عليهم ـ من وجهة نظره ـ فهذا ما لا يحتاج إلى استنباط.

ثم إن ابن منده يضيف إلى ذلك فائدةً أخرى للقارئ، وهي أنه متصلٌ عنده؛ أي: سالمٌ من الانقطاع.

---

(١) تنظر الأحاديث التالية من كتاب التوحيد: (٤٦، ٨٩، ٤١٦، ٦٤٣، ٧٧٢، ٨٨٥).

(٢) تنظر الأحاديث التالية من كتاب التوحيد: (٤٨، ٦٣، ٨٤، ٨٩، ١١٢، ١١٨، ١٢٣، ٤١٦، ٤٩١).

(٣) فقد قال في التوحيد عن ح(٨٤): «إسناد مشهور، متصلٌ، صحيحٌ»، وينظر: ح(٨٩، ٩١، ٤١٦، ٦٤٣، ٧٧٢).

(٤) تنظر الأحاديث التالية من كتاب التوحيد: (٤٦، ٤٨، ٦٣، ٨٩، ٩١، ١٢٣، ٢٦٧، ٤١٦، ٤٥٦، ٥٣٣)، وفي الإيمان ح(١٠٦٤).

فيبقى دور الباحث في التأكُّد من ثقة رواته، وسلامته من الشذوذ والعلة، والله أعلم.

وأما العبارة الثالثة، وهي قوله: إسناده متصل، مشهور، ونحو هذه العبارات، فهي بالإضافة إلى أنها تفيد اتصال الإسناد من وجهة نظر ابن منده، فهي تضيف فائدةً أخرى ـ أيضاً ـ وهي كونُ الإسناد مشهوراً، ومعروفاً، فليس هو من الغرائب المستنكَرة[١].

أما إذا أطلق العبارة من غير ربطها بأي عبارة أخرى، فهذا لا يخرج عمّا تقدم.

وبتتبعي لجملة من الأسانيد التي حكم عليها بالاتصال، وجدت فيها بعض العلل؛ كاختلاف النقاد في سماع بعض رواتها من بعض[٢]، أو جهالة بعض رواتها[٣]، أو ضعفهم[٤]، أو تكون سلسلة السند من السلاسل التي تكلَّم فيها الأئمة[٥]، أو يكون الحديث منكراً[٦].

وعليه، فلا يصح أن تكون كلمة متصل دالةً على الصحة بأي حال من الأحوال، لِمَا تقدم إيضاحُه قبل قليل.

وثمّة ملحوظةٌ عامة في جميع الأسانيد التي يحكم ابن منده عليها بالاتصال؛ وهي أن هذه الأسانيد يكثُر فيها صِيَغُ التحديث، وما يدل عليها من ألفاظ السماع، الدالة على الاتصال، إلى أن يتصلَ السندُ بالتابعي، أو مَنْ دونه مِمَّن هو ـ غالباً ـ يدور عليه الإسناد. والله أعلم.

---

(١) لأنه ـ كما هو معلوم ـ في الغرائب ما هو غاية في الصحة؛ كغرائب الصحيحين، وأول حديث في البخاري، وآخر حديث فيه شاهدٌ على ذلك.

(٢) كالحديث (٤٦) من كتاب التوحيد.

(٣) كحديث (٤٨، ٨٩) من كتاب التوحيد.

(٤) كحديث (٤٥٦) من كتاب التوحيد.

(٥) كحديث (٢٦٧) من كتاب التوحيد.

(٦) كحديث (٥٣١ ـ ٥٣٣)، وينظر: تعليق المحقق على الحديث (٥٣١) في ٣/ ١٢٢ فقد نقل بعض أقوال النقاد في الحديث.

النوع الثاني

المرفوع والموقوف

المرفوع: **لغةً**: «الراء، والفاء، والعين **أصلٌ واحدٌ** يدل على خلاف الوضع، تقول: رفعت الشيء رفعاً، وهو خلاف الخفض، . . . ومن الباب: الرفعُ: تقريب الشيء، قال الله جل ثناؤه: ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٤] أي: مقربةٍ لهم»(١).

واصطلاحاً: هو ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصةً من قول أو فعل أو تقرير، سواءٌ كان متصلاً، أم منقطعاً(٢).

وقد احتُرز بقولهم: «**خاصة**» ما يضاف إلى الصحابة، وهو النوع التالي، أو إلى التابعين، من المقاطيع.

وخرج بقولهم: منقطع، المسند، كما تقدم قريباً في النوع السابق.

وشمل قوله: «ما أضيف إلى النبي ﷺ» كلُّ من أضاف ذلك إليه، سواءٌ كان المضيف صحابياً، أم تابعياً، أم من دون ذلك(٣).

وقد قيّد الخطيب رحمه الله في «الكفاية» المرفوع بقيد، وهو أن يكون الرافع للخبر صحابياً(٤)، فأخرج بذلك المرسَل، وأبى ذلك الجمهور(٥).

والعلاقة بين المعنى اللغوي، والاصطلاحي متناسبة، فالمرفوع ـ في الاصطلاح ـ سُمِّي كذلك نسبةً إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبي ﷺ، ولذا يقال: رُفِعَ أمرُ فلانٍ إلى السلطان؛ لعلوِّ مكان السلطان بالنسبة إلى بقية الرعية(٦).

---

(١) مقاييس اللغة ٢/ ٤٢٣، وينظر: لسان العرب ٨/ ١٣١، تاج العروس ٢١/ ١٠٤.

(٢) فتح المغيث ١/ ١١٨، وينظر: علوم الحديث: (٤٥)، المقنع ١/ ١١٣، اختصار علوم الحديث ١/ ١٤٦، التدريب ١/ ٢٠٢.

(٣) ينظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٥١١، والمصادر السابقة.

(٤) الكفاية: (٢١).

(٥) تنظر المصادر المتقدمة قريباً.

(٦) تنظر المصادر اللغوية السابقة.

أما الموقوف: **لغةً**: هو اسم مفعول من الوقف، و«الواو، والقاف، والفاء **أصل واحد**، يدل على تمكُّثٍ في شيء»[(١)].

واصطلاحاً: «هو المرويُّ عن الصحابي قولاً، أو فعلاً، أو نحو ذلك، سواء كان متصلاً أم منقطعاً»[(٢)].

والعلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ظاهرة، فكأن الراوي تمهّل، فلم يكمل سلسلة الإسناد، بل وقف بها عند الصحابي، ولم يرفع الحديث إلى النبي ﷺ.

وعلى هذا التفريق بين المصطلحين ـ أعني: المرفوع والموقوف ـ جرى عملُ ابن منده في وصفه للروايات في كتبه؛ ومن ذلك هذا المثال الذي جمع فيه بين المصطلحين، حيث قال في «المعرفة» في ترجمة أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها:

«حدثنا الحسين بن جعفر الزَّيّات بمصر، حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا عبد الله بن عبد الحكم، حدثنا الليث بن سعد، عن عبد الله بن أبي بكر، عن ابن شهاب الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن حفصة رضي الله عنها عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، قالَ: «**مَنْ لم يجْمع الصِّيام قبل الفجْر، فلا صيام له**»[(٣)].

رواه يحيى بن أيوب، وابن لهيعة، عن عبد الله بن أبي بكر نحوه **مرفوعاً**، والمشهور عن الزهري **موقوفاً**»[(٤)].

(١) مقاييس اللغة ٦/ ١٣٥.

(٢) التقريب للنووي ـ مع التدريب ـ ١/ ٢٠٢، وينظر: علوم الحديث: (٤٦)، اختصار علوم الحديث ١/ ١٤٦، نكت الزركشي ١/ ٤١٢، نكت ابن حجر ١/ ٥١٢، فتح المغيث ١/ ١٢٣.

(٣) رواه أبو داود ٢/ ٨٢٣ ح(٢٤٥٤)، وأخرجه الترمذي ٣/ ١٠٨، باب ما جاء «لا صيام لمن لم يعزم من الليل» ح(٧٣٠)، والنسائي ٤/ ١٩٦، ١٩٧، باب ذكر اختلاف الناقلين لخبر حفصة (٢٣٣٩)، ابن ماجه ١/ ٥٤٢ باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم ح(١٧٠٠) وغيرهم، وقد اختلف في رفعه ووقفه، والأرجح ـ كما قال بضعة عشر إماماً ـ وقفُه على حفصة رضي الله عنها، كما بيّنت ذلك بالتفصيل في رسالتي الماجستير، عند دراستي لهذا الحديث، برقم (٦١).

(٤) معرفة الصحابة، الترجمة رقم (٦٥٨).

وقال في التوحيد ـ عقب حديث اختلف في رفعه ووقفه على الأعمش ـ:

«رواه سيف بن محمد عن الأعمش **مرفوعاً**، والصواب **موقوف**»[(١)].

وقد يعبِّر عن الوقف بقوله: عن فلان ـ أي: من الصحابة ـ «**قوله**»، كما قال في اختلاف الرواة في رواية حديث عبد الله بن سلام، في ساعة العصر:

«ورواه ابن أبي ذئب، وابن عجلان وغيرهما عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن سلام **قوله**»[(٢)].

النوع الثالث

المرسل

لعل هذا النوع هو أكثر أنواع علوم الحديث اختلافاً بين العلماء من جهة تعريفه، وقد صرَّح الحافظ العلائي في مقدمة كتابه «جامع التحصيل» بذلك؛ فقال: «وأما من حيثُ الاستعمال، ففيه اختلاف كثير»[(٣)]، وقد صُنِّفت في «المراسيل» مصنفاتٌ مستقلةٌ[(٤)].

= وتنظر بعض الأمثلة في «**المعرفة**»، في التراجم الآتية: (٧٠، ٣٢٤، ٣٤٣، ٤٠٤، ٤٧٣، ٦٥٧).

ومن **الإيمان**، الأحاديث ذوات الأرقام: (١٩٤، ٤٤٢، ٥١٨، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٥٦، ٨٧٥، ١٠٣٩).

ومن **التوحيد**، الأحاديث ذوات الأرقام: (٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٧١، ٨٥، ١٥٩، ٣١٨، ٦٩٠).

ومن **الرد على الجهمية**، الحديثان ذا الرقمين: (١٥، ٦٠).

ومن **فتح الباب**، التراجم ذوات الأرقام: (١٠٣١، ٢١٨٥، ٣٤١٨، ٣٤٢٦).

(١) التوحيد ١/ ٢٠٣ ح(٧١).

(٢) المرجع السابق ١/ ١٨٤ ح(٥٩)، وينظر ح(٨٥).

(٣) جامع التحصيل: (٢٥)، ونحوه لابن حجر في «النكت» ٢/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣.

(٤) ومن تلك الكتب: المراسيل لابن أبي حاتم، جامع التحصيل للعلائي، وتحفة التحصيل لأبي زرعة العراقي، وكلها مطبوعة.

وحسبي ـ هنا ـ أن أقتصر على المشهور من تلك التعاريف ـ بعد ذكر التعريف اللغوي ـ إذْ بَسْطُ ذلك يُبتغى في مظانِّه من المصنفات المستقلة، أو كتب علوم الحديث المطولة[١].

تعريف المرسل لغةً:

قال ابن فارس: «الراء والسين واللام **أصلٌ واحدٌ، مطَّردٌ، منقاسٌ**، يدل على الانبعاث والامتداد»[٢].

وقال صاحب القاموس: «والإرسال: التسليط، والإطلاق، والإهمال، والتوجيه، والاسم: الرسالة، والترسيل في القراءة: الترتيل، والأحاديث المرسَلة التي يرويها المحدِّث إلى التابعي، ثم يقول التابعي: قال رسول الله، ولم يذكر صحابياً»[٣].

وأما تعريفه اصطلاحاً، فسأقتصر على ثلاثة تعريفات مشهورة:

التعريف الأول: هو ما رواه التابعي الكبير عن النبي ﷺ:

علق ابن حجر على هذا التعريف بقوله: لم أره صريحاً عن أحد، لكن نقله ابن عبد البر عن قوم[٤].

وقد حكى ابن عبد البر الإجماعَ على أن ما رواه التابعي الكبير يسمى: مرسلاً[٥].

---

(١) هناك تعريفات تُذكرُ في المرسل، لكنها من حدود الأصوليين لا المحدثين، والذي ينبغي ـ فيما أرى ـ الاقتصارُ في الحدود على أهل الصنعة، فهم آباء عُذرتها، وأبناء بَجْدتها، وهذا ما اقتصرت عليه في هذا النوع.
وليس هذا محلُّ ذكر الآثار السلبية لتسرُّب الآراء الأصولية إلى علم الصناعة الحديثية، وآثار ذلك في إحداث بعض التباين بين منهج الأئمة المتقدمين، وبين منهج من جاء بعدهم بقرون في الجانب التطبيقي بالذات، الذي هو ثمرةٌ للجانب التنظيري.

(٢) مقاييس اللغة ٢/٣٩٢، وينظر: تهذيب اللغة ١٢/٢٧٢، لسان العرب ١١/٢٨١، تاج العروس ٢٩/٦٨.

(٣) القاموس المحيط: (١٣٠٠).

(٤) ينظر: التمهيد ١/١٩ ـ ٢٠، نكت ابن حجر ٢/٥٤٠ ـ ٥٧١.

(٥) المصدر السابق.

فأخرج هذا التعريفُ ما رواه التابعيُّ الصغير[١]؛ كالزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري وأشباههم، وهذا أضيق التعريفات للمرسل.

وسبب التفرقة بين الكبير والصغير ـ عند أصحاب هذا القول ـ هو أن التابعي الصغير جُلُّ روايته عن التابعين[٢].

التعريف الثاني: هو ما رواه التابعي عن النبي ﷺ[٣]:

وهذا الذي عليه أكثر أهل الحديث كما يقول الحاكم في «المعرفة»:

«فإن مشايخ الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسَل، هو: الذي يرويه المحدث بأسانيدَ متصلةٍ، إلى التابعي، فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ»[٤].

وقد حكى ابن عبد البر عن أهل العلم أن ما هذه صورتُه يسمى مرسلاً[٥].

التعريف الثالث: هو الانقطاع في السند في أي موضع كان:

وهذا هو المشهور عند الفقهاء والأصوليين، ونصرَه من المحدِّثين الخطيب في «الكفاية»[٦]، وهو رأيُ الحاكم الآخر في «المدخل»[٧].

وعلى هذا، فيدخل في حد المرسل عندهم: المنقطع، والمعضل،

---

(١) التابعي الصغير هو ـ كما يقول ابن عبد البر في «التمهيد» ١/ ٢١ ـ الذي لم يلْقَ من الصحابة إلا الواحد والاثنين. وينظر: النكت لابن حجر ٢/ ٥٥٨.

(٢) ينظر: التمهيد ١/ ٢١.

(٣) والحافظ ابن حجر في: «النزهة»: (١٠٩)، عبّر بعبارة أخرى ـ تؤدي الغرض نفسه ـ فقال: «ما سقط من آخره مَنْ بعدَ التابعي».

(٤) معرفة علوم الحديث: (٢٥).

(٥) التمهيد ١/ ١٩ ـ ٢٠، وينظر: الكفاية: (٣٨٤)، علوم الحديث: (٥١)، نكت الزركشي ١/ ٤٣٩، نكت ابن حجر ٢/ ٥٤٠ ـ ٥٧١، فتح المغيث ١/ ١٥٦، التدريب ١/ ٢١٩.

(٦) ينظر: الكفاية: (٣٨٤)، ومقدمة شرح النووي لصحيح مسلم ١/ ٣٠.

(٧) فإنه صرّح في كتابه «المدخل إلى كتاب الإكليل»: (٤٣) بإضافة تابع التابعي، فقال في تعريف المرسل:

«هو قول الإمام التابعي، **أو تابع التابعي** قال رسول الله ﷺ، وبينه وبين رسول الله ﷺ **قرنٌ أو قرنان**، ولا يذكر سماعه فيه من الذي سمعه».

لكن يقول الخطيب البغدادي: «وأما المرسل فهو ما انقطع إسناده، بأن يكون في رُواتِه مَنْ لم يسمعْه مِمَّن فوقه. **إلا أن أكثر ما يُوصَفُ بالإرسال من حيثُ الاستعمال**: ما رواه التابعي عن النبي ﷺ.

وأما ما رواه تابع التابعي عن النبي ﷺ فيسمونه المعضَلَ، وهو أخفضُ مرتبةً من المرسل»[(١)].

وما ذكره الخطيب من استعمال الأئمة لكلمة «مرسل» في التعبير عن مطلق الانقطاع بين الراوي ومَنْ روى عنه ـ من غير تحديده بطبقة ـ حقٌّ، وأمثلته كثيرةٌ جداً لا تكاد تُحصى.

يقول الحافظ السخاوي: «ومِمَّن أطلق المرسل على المنقطع ـ من أئمتنا ـ: **أبو زرعة وأبو حاتم، ثم الدارقطني، ثم البيهقي**، بل صرح **البخاري** في حديثٍ لإبراهيم بن يزيد النخعي، عن أبي سعيد الخدري **بأنه مرسل**؛ لكون إبراهيم لم يسمع من أبي سعيد.

وكذا صرح هو، **وأبو داود**، في حديثٍ لعَوْنِ بنِ عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن ابن مسعود **بأنه مرسل**؛ لكونه لم يدرك ابن مسعود.

والترمذيُّ في حديث لابن سيرين، عن حكيم بن حزام **بأنه مرسل**، وإنما رواه ابن سيرين عن يوسف ابن ماهك، عن حكيم، وهو الذي مشى عليه أبو داود في «مراسيله» في آخرين»[(٢)(٣)].

قلت: ومن كبار الأئمة الذين استعملوا كلمة «مرسل» في المنقطع ـ مِمَّن لم يذكرهم السخاوي ـ: **ابنُ المديني، وابنُ معين، وأحمد**[(٤)]،

---

(١) الكفاية: (٢١).

(٢) يشير بقوله: «في آخرين» إلى ابن أبي حاتم في كتابه «المراسيل»؛ فإن موضوعه لبيان السماعات وعدمها بين الرواة من أي طبقة كانوا.

(٣) فتح المغيث ١/١٥٩ ـ ١٦٠.

(٤) ينظر ـ مثلاً ـ: العلل لابن المديني: (١٢٠، ١٦٦، ١٩٩)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٣/٨٧، ٢٦١، ٣٢٨، ٥٧٢، ٤/١٧٢، ٢١٤، ٢٤١، العلل ومعرفة الرجال ١/٤٠٤، ٢/٣٨٣، ٣/١٢٣، ١٨٩.

واستعمله **أبو نعيم** الأصبهاني في المعلَّق، فسمّى التعليق مرسلاً[(١)].

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أبان عنها الحافظ العلائي بقوله:

«فكأن المرسلَ أطلق الإسناد ولم يقيِّدْه.

قلت: ومنه الحديث «إن الناس دخلوا على النبي ﷺ بعد موته، فصلَّوْا عليه **أرسالاً**؛ أي: فِرَقاً متقطعة، يتبع بعضهم بعضاً، فكأنه تُصُوِّرَ من هذا اللفظ الاقتطاع، فقيل للحديث ـ الذي قطع إسناده، وبقي غير متصل ـ: مرسل؛ أي: كل طائفة منهم لم تلق الأخرى، ولا لحقتها.

ويحتمل: أن يكون أصله من الاسترسال، وهو الطمأنينة إلى الإنسان، والثقة به فيما يحدثه، فكأن المرسِل للحديث اطمأن إلى من أرسل عنه، ووثِق به لمن يوصله إليه، وهذا اللائق بقول المحتجِّ بالمرسل، لكن يرِدُ عليه أن خلقاً من الرُّواة أرسلوا الحديث، مع عدم الثقة براويه، الذي أرسلوا عنه.

ويجوز ـ أيضاً ـ أن يكون المُرْسَلُ من قولهم: ناقة مِرْسال؛ أي: سريعةُ السير، فكأن المرسِل للحديث أسرعَ فيه عجلاً، فحذف بعض إسناده، والكل محتمل»[(٢)].

❐ التعليق:

تحصَّل من التعريفات السابقة: أن غالب صنيع المحدثين على تسمية ما رواه التابعي ـ صغيراً كان أم كبيراً ـ عن النبي ﷺ: مرسل، وأن المحدثين استعملوا كلمة «مرسل» في التعبير عن الانقطاع، وهذا حاصل التعريفين الثاني والثالث.

والإمام أبو عبد الله ابنُ منده ـ وهو الذي تلقى هذا العلم على أهله، ورضع لِبانَه في بيته ـ لم تخرج عباراتُه في التعبير عن «المرسل» عن هذين الاستعمالين:

---

(١) فتح المغيث ١/ ١٥٩.

(٢) جامع التحصيل: (٢٣ ـ ٢٤) بتصرف.

الأول: استعماله لمصطلح «مرسل» فيما رواه التابعي عن النبي ﷺ، ومن ذلك ـ مثلاً ـ قوله في كتاب «الإيمان»:

«**أخبرنا** حمزة، ثنا أحمد بن شعيب، ثنا قتيبة، **وأنبأ** أحمد بن إسحاق بن أيوب، ثنا بشر بن موسى، ثنا أبو زكرياء يحيى بن إسحاق، قال: ثنا الليث بن سعد، عن الزهري؛ أن عروة بن الزبير حدَّثه؛ أن عبد الله بن الزبير حدثه، أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبيرَ بن العوام... فذكر الحديث. ثم قال ابن منده ـ: رواه يونس وشعيب بن أبي حمزة وابن جريج، ورواه ابن المبارك، وغندر، عن معمر **موصولاً**، وعبد الرزاق عن معمر لم يذكر ابن الزبير **مرسلا**»[(١)].

الثاني: استعماله لمصطلح «مرسل» مريداً به مطلَقَ الانقطاع، ومن ذلك ـ مثلاً ـ قوله في «المعرفة»: «...، وروى حاتم بن إسماعيل عن عيسى بن أبي عيسى، عن **محمد** بن يحيى بن حَبَّان، **عن رَبَاح** بن المُعْتَرِف؛ أنَّ النبيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الغَنَمِ»[(٢)].

علق ابن منده على هذا الإسناد بقوله: «**وهذا حديث مُرْسَلٌ، ومحمد بن يحيى لم يلقَ رَبَاحَاً**»[(٣)]، والله تعالى أعلم.

---

(١) الإيمان ٢/ ٧٤ ح(٢٥٢)، وينظر بعض الأمثلة لاستعماله المرسل بهذا المعنى في: «**المعرفة**» التراجم ذوات الأرقام: (٦١، ١٠٣، ١٧٥، ١٩٠، ٣٣٠، ٣٤٠، ٤١٨، ٤٤٤، ٤٥٤، ٤٦٦).
وفي **الإيمان**، ح(١٢٨، ٢٥٢، ٧١٧، ٧١٨، ٩٦٩)، وفي **فتح الباب**، التراجم ذوات الأرقام: (٩٨، ٥٠٣، ٢٦١٢)، وفي **الرد على الجهمية**، ح: (٥٦).

(٢) رواه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٥/ ٣٤٩، من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، عن حاتم بن إسماعيل به، ورواه من طريقه: أبو نعيم في «المعرفة»، والحديث في الصحيحين وغيرهما من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه، ينظر: رواه البُخاري في كتاب «اللقطة» في ثلاثة أبواب متتالية: باب ضالة الإبل، وباب ضالة الغنم، وباب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة، فهي لمن وجدها ح(٢٤٢٧ ـ ٢٤٢٩)، صحيح مسلم ٣/ ١٣٤٦ ح(١٧٢٢).

(٣) ومن أمثلة تعبيره عن المنقطع بالمرسل: في «**المعرفة**» الترجمة ذات الأرقام: (٣٦٤). وفي **الإيمان**: ح(٩٢٥).

النوع الرابع

المدلس

التدليس: **لغةً**: مصدر، وأصلُ «الدال، واللام، والسين **يدل** على ستر، وظلمة.

فالدَّلَسُ: دلس الظلام، ومنه: التدليس في البيع، وهو: أن يبيعه من غير إبانة عن عيبه، فكأنه خادعه، وأتاه به في ظلام»[(١)].

«قلت: ومِنْ هذا أُخِذ التدليسُ في الإسناد، وهو أن يُحدِّث به عن الشيخ الأكبر، وقد كان قد رآه، وإنما سمعه عمن دونه مِمَّن سمعه منه»[(٢)].

واصطلاحاً: لما كان التدليس أنواعاً مختلفة[(٣)]، فإنَّ حاصل ما تلتقي عليه هذه التعاريف هو: إخفاء الراوي ما يفسدُ الإسنادَ، وإظهارُه بصورةٍ تُوهِمُ سلامتَه منها[(٤)].

والمسألة التي تتصل بهذا النوع من آراء ابن منده، هي أنه جعل قول المحدث: قال فلانٌ تدليساً، وترتَّب على ذلك وصفُه للإمامين البخاري ومسلمٌ بالتدليس.

وسيأتي[(٥)] بيانُ رأي ابن منده في قول البخاري ـ وكذلك مسلم ـ: «قال فلان»، ومناقشته في ذلك.

= وفي **فتح الباب** التراجم ذوات الأرقام: (٣٧٥، ٤٧٥، ٥٥٣، ٥٧٠، ١٤٣٠، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ١٨٣٤، ٢١٣٢، ٢١٦٦، ٢٥٨٠، ٣١٦١، ٣٢٧٣، ٤٠٦١).

(١) مقاييس اللغة ٢/ ٢٩٦ بتصرف يسير.

(٢) تهذيب اللغة ١٢/ ٢٥٣، وينظر: القاموس المحيط: (٧٠٣)، لسان العرب ٦/ ٨٦.

(٣) وهي ـ حسب التتبع ـ خمسة أنواع: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس العطف، وتدليس التسوية، وتدليس البلاد. ينظر: المصادر الآتية.

(٤) ينظر: الكفاية في علم الرواية: (٢٢، ٣٥٥ ـ ٣٦٥)، معرفة علوم الحديث: (١٠٣)، علوم الحديث: (٧٣)، اختصار علوم الحديث ١/ ١٧٢، النكت للزركشي ٢/ ٦٧، المقنع في علوم الحديث ١/ ١٥٤، النكت لابن حجر ٢/ ٦١٤.

(٥) في النوع الأول من المبحث الثالث، من هذا الفصل.

والذي يتصل ببحثنا هنا: هو وصفه الإمامين: أبي عبد الله البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج **بالتدليس**، وهو فرعٌ عن حكمه على تلك المسألة.

وتَبَعَاً لوصف ابن منده لهما بالتدليس، ذكرهما بعضُ المصنفين في التدليس؛ كأبي زرعة العراقي في كتابه «المدلسين»[(١)]، والحافظ ابن حجر في كتابه «تعريف أهل التقديس، بمراتب الموصوفين بالتدليس»[(٢)].

وهؤلاء العلماء يذكرون في كتبهم ـ من باب الاستيعاب ـ وإلا فقد ردُّوا على ابن منده كلامه، كما سيأتي.

قال الحافظ العراقي: «وليس البخاري مدلساً، ولم يذكره أحدٌ بالتدليس ـ فيما رأيت ـ إلا أبا عبد الله ابن منده، وهو مردودٌ عليه، ولم يوافقه عليه أحدٌ علمتُه. **والدليل على بطلان كلامه**: أنه ضمَّ مع البخاري مسلماً في ذلك! ولم يقل مسلمٌ في «صحيحه» ـ بعد المقدمة ـ عن أحد من شيوخه: قال فلان، وإنما روى عنهم بالتصريح، فهذا يدلُّك على توهين كلام ابن منده»[(٣)].

وقال أبو زرعة ابن الحافظ العراقي (ت: ٨٣٢): «وما علمنا لابن منده موافقاً على ذلك، ولم ينسب أحدٌ البخاريَّ إلى شيءٍ من التدليس»[(٤)].

وأما الحافظ ابن حجر، فقد قال: «ولم يوافَقِ ابنُ منده على ذلك»[(٥)].

ولعله لضعف قول ابن منده في هذه المسألة، أعرض سبط ابن العجمي عن ذكر الشيخين في المدلِّسين أصلاً، ولم يحفَل بهذا القول، والله تعالى أعلم.

---

(١) كتاب المدلسين: (٨٢).
(٢) تعريف أهل التقديس: (٩١).
(٣) التقييد والإيضاح: (٣٤)، وينظر: فتح المغيث ٢/١٦٢ ـ ١٦٤.
(٤) كتاب المدلسين: (٨٣).
(٥) تعريف أهل التقديس: (٩١)، وستأتي تتمة كلام ابن حجر في توجيه صنيع البخاري في النوع الأول من المبحث القادم.

ويطول عجبي ـ وحُقَّ لي ـ أنَّني لم أقف على راوٍ آخرَ صرّح ابن منده بوصفه بالتدليس غير الشيخين الكبيرين، الإمامين ـ صاحبي الصحيح ـ: البخاري، ومسلم.

النوع الخامس

المعلق

التعليق: **لغةً**: يقول ابن فارس: «العين، واللام، والقاف **أصل كبيرٌ، صحيحٌ**، يرجع إلى معنىً واحدٍ، وهو: **أن يُناط الشيءُ بالشيء العالي، ثم يتَّسع الكلام فيه.**

والمرجع كلُّه إلى الأصل الذي ذكرناه، تقول: علَّقتُ الشيء أعلِّقُه تعليقاً، وقد عَلُقَ به: إذا لزمه، والقياس واحد...، وقوله تعالى: ﴿فَتَذَرُوهَا كَٱلْمُعَلَّقَةِۚ﴾ [النساء: ١٢٩]، هي التي لا تكون أيِّماً، ولا ذاتَ بعلٍ، **كأن أمرها ليس بمستقر**، وكذلك قول المرأة ـ في حديث أم زرع ـ: إن أنطق أُطَلَّقْ، وإن أسكت **أُعَلَّقْ**...»[(١)].

واصطلاحاً: «الذي حُذِفَ من مبتدأ إسناده واحد، أو أكثر»[(٢)].

وقد أبان الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ عن العلاقة بين التعريفين اللغوي والاصطلاحي، فقال: «كأنه مأخوذٌ من تعليق الجدار، وتعليق الطلاق ونحوه؛ **لِمَا يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال**، والله أعلم.

قلت: أخذه من تعليق الجدار فيه بعد، وأما أخذُه من تعليق الطلاق وغيرِه، فهو أقربُ للسببية؛ لأنهما معنويان»[(٣)].

وقد استعمل ابن منده المعلَّقات ـ وإن لم يصرِّح باسمها[(٤)] ـ في كتبه

---

(١) مقاييس اللغة ٤/ ١٢٥.

(٢) علوم الحديث: (٢٤).

(٣) تغليق التعليق ٢/ ٧.

(٤) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في تغليق التعليق ٢/ ٧: «فأما تسمية هذا النوع بالتعليق، فأول ما وُجد ذلك في عبارة الحافظ، الأوحد، أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، وتبعه عليه من بعده».

المسندة ـ على طريقة من سبقه من الأئمة ـ وقد رأيت أن يُقسّم النظر إليها بالاعتبارات التالية:

الاعتبار الأول: هي ـ من حيثُ وصلها في نفس الكتاب وعدمه ـ على نوعين:

النوع الأول: معلَّقات وصلها في نفس الكتاب، أو كتاب آخر له.

النوع الثاني: معلَّقات ذكرها، ولم يصِلْها في كتاب آخر من كتبه التي وقفت عليها.

وقد وقفتُ على موضع جمع فيه بين هذين النوعين، وهو قولُه في التوحيد ـ مبوباً ـ:

«ومن أسماء الله ﷻ: النور، الناصر، والنذير، قال الله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥]، وقال: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال: ٤٠] في الأنفال، **وفي حديث أبي هريرة، عن النبي** ﷺ أنه ذكر أسماء الله ـ وفيه: «**النور، والنافع**» ـ، ومن حديث ابن سيرين عنه ذكر فيه النصير والنذير، وروي عن النبي ﷺ قال: إن الله نظيف يحب النظافة».

فحديث أبي هريرة ﷺ الذي علّقه، وصله المصنف نفسُه فيما بوَّب عليه بقوله: «ومِنْ أسماء الله ﷻ المضافة إلى صفاته وأفعاله»[1] في آخر حديث في الباب[2].

وأما حديث: «إن الله نظيف يحب النظافة»، فقد وصله الترمذي في جامعه[3]، وغيره من الأئمة[4].

---

(١) التوحيد ٢/ ٢٠٢ الباب (١٠٥).
(٢) المرجع السابق ٢/ ٢٠٥ ح(٣٦٦).
(٣) سنن الترمذي ٥/ ١١١ ح(٢٧٩٩).
(٤) التوحيد ٢/ ١٩٤ الباب رقم (١٠٢).
ينظر بعض الأمثلة للنوع الأول:
في **الإيمان**: الأبواب التالية: (٣٨، ٣٩، ٤٧، ٥٥).
وفي **التوحيد**: الأبواب التالية: (٤٠، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٦، ٧٩، وغيرها كثير).
في **الرد على الجهمية**، الباب: (٢). =

الاعتبار الثاني: النظر إليها بحسب من عُلِّقت عنه، فهي على نوعين:

النوع الأول: معلقات لأحاديث عن النبي ﷺ، وسبق التمثيل لها قريباً.

النوع الثاني: معلقات عن الصحابة ﷺ فمَنْ دونَهم.

ومن أمثلة هذا النوع: قوله في كتاب الإيمان: «وذَكَر عثمان بن عطاء بن أبي مسلم[(١)]، عن أبيه[(٢)] قال: ضُرِبَ مَثَلُ الإسلام كمَثَل بعيرٍ: فرأسه بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، . . . إلخ»[(٣)].

الاعتبار الثالث: النظر إليها بحسب موضعها، فهي على نوعين:

وأما المعلقات بحسب موضعها، فهي على نوعين ـ أيضاً ـ:

النوع الأول: معلقات يوردها في صدر الترجمة.

وكل ما تقدم من الأمثلة في الأنواع السابقة تصلح للتمثيل لهذا النوع.

النوع الثاني: معلقات يذكرها عقب إخراجه لحديثٍ ما، فيذكر بعض المعلقات، وهي على قسمين:

القسم الأول: أن تكون المعلقات متعلقة بحديثٍ أخرجه، فساقها

= **وينظر** بعض الأمثلة للنوع الثاني:

في **الإيمان**: الباب: (٤٤).

وفي **التوحيد**: الأبواب التالية: (٤٥، ٦٢، ٦٧، ٧٨، ٨٣، وغيرها كثير).

(١) من رجال «التقريب»، وهو عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، أبو مسعود المقدسي، ضعيف (ت:١٥٥)، وقيل: (١٥١)، كما في «التقريب»: (٤٥٠٢).

(٢) هو عطاء بن عبد الله ـ وقيل: ميسرة ـ أبي مسلم، الخراساني (ت:١٣٥) بأريحا، وفي «التقريب»: «صدوق، يهم كثيراً، ويرسل، ويدلس»، ينظر: «المجروحين» ٢/ ١٣٠، «فتح الباب» رقم (٣٦٨)، «التقريب»: (٤٦٠٠).

(٣) الإيمان ١/ ٣١٠، الباب: (٣٤)، وينظر مزيد من الأمثلة في:

الإيمان في الأبواب: (٣٦ [أكثر من مثال]، ٣٨، ٤٥ [مثالان]).

وفي **التوحيد** ـ كثير جداً ـ ومن ذلك الأبواب التالية: (٤٤، ٤٧ [ذكر في هذا الباب ثلاثة عشر معلقاً عن الصحابة والتابعين]، ٥٣، ٦٧، ٧٠، ٨٠، ١٣٠).

وفي **الرد على الجهمية**: ص(٦٣ أثر ابن عمر، ٦٤ ـ ٦٥ آثار عن محمد بن كعب القرظي، والحسن، ومجاهد، وابن عباس، ٩٥ أثر حذيفة) وغيرها كثير.

لبيان شهرة الإسناد عن المدار، أو لبيان ضعفها، أو لغير ذلك من الأغراض، وهذا كثير.

ومن ذلك: قوله ـ لَمَّا روى حديثاً من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمٰن، ويحيى بن عبد الرحمٰن بن حاطب، أسامة بن زيد، عن أبيه رضي الله عنهما قال ـ: خرج النبي ﷺ وهو مُرْدِفي، فذبحنا له شاةً... الحديث في قصة زيد بن عمرو بن نفيل:

«هذا حديث مشهور، رواه القعنبي، عن يحيى بن عمير، عن عبد الله بن يزيد، عن زيد بن حارثة، بطوله نحو معناه، **ورواه** موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله، عن زيد بن عمرو، قال: وأراه سمعه من أبيه بطوله،[1]... رواه إبراهيم بن الحجاج، عن وهيب بن خالد، **ورواه** ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه بطوله، **ورواه** ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أسماءَ بنت أبي بكر، قالت: رأيت زيد بن عمرو بن نُفَيل ـ في الجاهلية ـ عند الكعبة، بطوله ـ وفيه أبيات شعر[2]. **ورواه** يحيى بن سعيد الأموي عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر بن عبد الله بطوله، **وروي** من حديث عكرمة، والضحاك، عن ابن عباس بطوله، **وهذه أسانيدُ فيها مقال**، إلا حديث يحيى بن عبد الرحمٰن، وحديث موسى بن عقبة»[3].

---

(١) هذا التنقيط في أصل المطبوع، وليس اختصاراً مني.

(٢) الخبر برواته في مجمع الزوائد ٩/٤١٧ ـ ٤١٨، وقال عنه الهيثمي: «رواه الطبراني، وإسناده حسن».

(٣) التوحيد ١/٣٠٦ ـ ٣٠٨ ح(١٥٠)، وينظر أمثلة أخرى في نفس الكتاب ـ وهي بالعشرات ـ لكن أذكر منها بعض الأمثلة في الأحاديث: (٥٩ ـ ٦١، ٩٩، ١٥٧، ١٧٧، ١٨١، ٢١٨، ٢٥١، ٣١٧، ٤١٦، ٥١٥، ٥٧١).
وكذلك في **الإيمان** هي كثيرةٌ جداً، أذكر منها ـ على سبيل المثال: (٥٣، ٩٨، ١١٧، ١٣٠، ١٤٩، ٢١٠، ٢٥٢، ٣١٣، ٣٧٩، ٤٤٢، ٤٥٦، ٥٨٨، ٦٤٢، ٧٢٦، ٨٧٥، ٩٥٧، ٩٦٩، ١٠٨٧).
وفي **فتح الباب**: ص(١٨، ٢٠).

القسم الثاني: أن تكون المعلَّقات بالإشارة إلى أحاديث جماعة من الصحابة رضي الله عنهم.

ومن ذلك قوله رحمه الله لَمَّا روى حديث جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: يا مقلب القلوب... الحديث ـ: «روي هذا الحديث عن **عائشة، وأم سلمة وأسماء بنت يزيد، وعن أبي ذر، وعبد الله بن مسعود، وأبي هريرة، وغيرهم، من طرق فيها مقال**»[(١)].



(١) التوحيد ٣/ ١١٢ ح(٥١٥)، وينظر أمثلة أخرى في الكتاب نفسه برقم (٩٩، ٢٩١، ٥١٢).
وفي **الإيمان**: في الأحاديث: (٦٥٦، ١٠٤٧، ١٠٦٤).
وفي **الرد على الجهمية**: (٨٩)
وفي **فتح الباب**: ص(١٨، ١٩).

المبحث الثالث

الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي، وفيه ستة أنواع

النوع الأول

أقسام التحمُّل والأداء

في هذا النوع ـ من أنواع علوم الحديث ـ يتكلم علماء المصطلح عن أقسام التحمُّل والأداء، التي يتلقى بواسطتها التلميذ من شيخه الحديثَ، وكيفية روايته[1].

وقد حُفِظَ للإمام أبي عبد الله ابن منده اختيارات في بعض مسائل هذا النوع، وهي على النحو التالي:

١ ـ حكم قول البخاري: قال لنا فلان، وقال فلان.

٢ ـ مسالة تتعلق بالتحمل عن الشيخ بطريقة العرض.

٣ ـ مسائل تتعلق بالإجازة.

٤ ـ استعمال (أنا) في الأداء ـ جمعاً وإفراداً ـ لما سمعه من لفظ الشيخ.

أولاً: حكم قول البخاري: قال لنا فلان، أو قال فلان:

قال الإمام أبو عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ: «أخرج البخاري في كتبه الصحيحة ـ وغيرها ـ: **قال لنا فلان**، وهي إجازة، **وقال فلان** وهو تدليس، وكذلك مسلمٌ أخرجه على هذا» اهـ[2].

---

(١) يقسم أهل الاصطلاح طرق التحمل إلى ثمانية أقسام ـ في الجملة ـ وهي: **السماع، والعرض، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، وإعلام** الراوي للطالب أن هذا الكتاب أو الحديث سماعه، والوصية، وثامن هذه الأقسام: **الوجادة**.

(٢) التقييد والإيضاح: (٣٤)، وقد نقله العراقي من جزءٍ لابن منده «في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة»، وينظر: نكت الزركشي على ابن الصلاح ٣/ ٥٠٧.
وعبارة ابن حجر في الفتح ١/ ١٨٨ في نهاية تعليقه على الباب (٧) من كتاب العلم: =

وهذا النص ـ عن ابن منده ـ تضمَّن صورتين من صُور الأداء التي يحدث بها الإمام الكبير أبو عبد الله البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ:

الأولى: حكمه على قول البخاري ومسلم: (قال لنا فلان، أو قال لي فلان) بأنه إجازة.

الثانية: حكمه على قول البخاري ومسلم: (قال فلان) بأنه تدليس.

أما الصورة الأولى: وهي أن قول الشيخين: (قال لنا فلان، أو قال لي فلان) إجازة.

فقد وافقَ ابن منده عليها الحافظ أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم القرّاب[1].

وخالفهما أبو جعفر بن حمدان[2] فقال إنها: عرضٌ ومناولة[3].

وموضع البحث هنا هو مناقشة اختيار ابنِ منده ومن وافقه فيما ذهبوا إليه من كونها إجازة.

وقد جَهِدْتُ في تلمُّس السبب الذي جعل ابنَ منده يحكم على قول البخاري بهذه الصيغة بأنها إجازة، فلم أجد ما أجزم أنه هو الحاملُ لابن منده على اختياره هذا.

وأقول ـ احتمالاً ـ: إن هذه العبارة: (قال لنا، قال لي) كثرُ استعمالها

= «وقد ادَّعى ابن منده أن كل ما يقول البخاري فيه «**قال لي**» فهي إجازة».

(١) هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عبد الرحمٰن السرخسي، ثم الهروي، المعروف بالقرَّاب، ولد سنة: (٣٥٢)، قال عنه الذهبي: «بالغ في الطلب إلى الغاية، وكان ممَّن يرجع إليه في العلل، والجرح والتعديل»، توفي سنة: (٤٢٩). ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٧٠ ـ ٥٧٢.

(٢) هو الإمام، الحافظ أبو جعفر أحمد بن حمدان بن علي الحِيري، النيسابوري، ولد في حدود (٢٤٠)، أو قبل ذلك **وسمع** أحمد بن الأزهر، ومحمد بن يحيى الذهلي فمن بعدهم ببلده، وارتحل، وحج وأخذ عن إسماعيل القاضي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وأمثالهم، **حدث عنه**: أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري، الزاهد، وأبو علي الحسين بن علي الحافظ، وابن عقدة، وابناه وطائفة، ينظر: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٠٠.

(٣) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: (٧٠).

في عصره بهذا القصد، فأطلق ابنُ منده ذلك على صنيع البخاري، والله أعلم.

وقد نُوقِشَ ابنُ منده ـ ومن وافقه ـ بعدم التسليم بأنَّ ذلك إجازة أصلاً، في حق كلِّ أحد، إذ يُطالب المدعي بذلك بالدليل، خاصةً إذا كان النقاش مَعَ إمام الصنعة أبي عبد الله البخاري رَحِمَهُ اللهُ فإن القاضي عِياضاً لَمَّا بدأ بذكر أصول الرواية قال:

«الضرب الأول: السماع من لفظ الشيخ، وهو منقسم إلى: إملاء، أو تحديث، وسواء كان من حفظه، أو القراءة من كتابه، وهو أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين، **ولا خلاف** أنه يجوز ـ في هذا ـ أن يقول السامع منه: حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعت فلاناً يقول، **وقال لنا فلان**، وذكر لنا فلان»[(١)].

وبخصوص البخاري، فقد قال الحافظ ابن حجر ـ وهو من أهل الاستقراء التام لصحيح البخاري ـ في معرض ردّه على ابن منده دعواه هذه:

«وقد ادَّعى ابنُ منده أن كل ما يقول البخاري فيه: قال لي، فهي إجازة، **وهي دعوى مردودة**، بدليل أني استقريت كثيراً من المواضع التي يقول فيها ـ في الجامع ـ قال لي، فوجدته في غير الجامع يقول فيها: حدثنا. **والبخاري لا يستجيز في الإجازة إطلاقَ التحديث**، فدل على أنها

---

(١) الإلماع: (٦٩).

وقد تعقبه ابن الصلاح بقوله ـ في علوم الحديث: (١٣٢) ـ: «قلت: في هذا نظر، وينبغي فيما شاع استعمالُه من هذه الألفاظ مخصوصاً بما سُمع من غير لفظ الشيخ ـ على ما نبينه إن شاء الله تعالى ـ أن لا يطلق فيما سُمع من لفظ الشيخ لما فيه من الإيهام والإلباس».

وتعقب العراقيُّ ابنَ الصلاح، فقال: «ما ذكره عياض، وحكى الإجماعَ عليه متَّجِهٌ، ولا شك أنه لا يجب على السامع أن يبين: هل كان السماع إملاءً أو عَرْضاً، نعم! إطلاق أنبأنا ـ بعد أن اشتهر استعمالها في الإجازة ـ يؤدي إلى أن نظنَّ بما أداه بها أنه إجازة، فيسقِطُه من لا يحتجُّ بها، فينبغي أن لا يستعمل في السماع؛ لما حدث من الاصطلاح» انتهى من التبصرة ٢/ ٢٤.

وقد حكى الاتفاق في هذه الصورة ابن القيم في تعليقه على مختصر السنن ٥/ ٢١٧.

عنده من المسموع، لكن سبب استعماله لهذه الصيغة؛ ليفرق بين ما يبلُغ شرطَه وما لا يبلُغ، والله أعلم»[١].

وأما بخصوص الإمام مسلم، فالأمر في حقِّه أظهر مِنْ أن يفصَّلَ؛ لأن مسلماً ـ كما قال العراقي ـ: «لم يقل في صحيحه ـ بعد المقدمة ـ عن أحد من شيوخه: قال فلان، وإنما روى عنهم بالتصريح، فهذا يدلك على توهين كلام ابن منده»[٢].

وقد تتبعتُ صحيح مسلم، فوجدت الأمر كما قال الحافظ العراقي.

❐ **التعليق:**

ابنُ منده ـ ومن وافقه ـ يشيرون في كلامهم إلى أن صنيع البخاري في قوله: قال لنا فلان، لا يدل على سماعهم، بل هو من قَبيل الإجازة.

وقد تبين ـ مِمَّا تقدم ـ وَهْمُ ابن منده في حكايته ذلك عن البخاري، فإنه ـ كما قال ابن حجر ـ لا يستجيز في الإجازة إطلاقَ التحديث، وذلك باستقرائه لكثيرٍ من المواضع التي يقول فيها ـ في الجامع ـ قال لي، فوجدها ـ في غير الجامع ـ يقول فيها: حدثنا.

وأما فيما يتَّصل بالصورة الثانية: فالكلام عنها يتحرَّر في ثلاث مقامات:

المقام الأول: هل هذه الصورة من صور الأداء ـ في استعمال المحدِّثين ـ تفيد الاتصال، أم الانقطاع؟

المقام الثاني: وهو هل هذه الصورة في صنيع البخاري ـ في جامعه بالذات ـ محمولةٌ على الاتصال أم الانقطاع؟

المقام الثالث: لو صحَّ أنها لا تدل على الاتصال، فهل يلزم منها وصفُ الإمام البخاري بالتدليس، كما يقول ابن منده؟[٣].

---

(١) الفتح ١/١٨٨ في نهاية تعليقه على الباب (٧) من كتاب العلم، وسيأتي التعليق على صحيح مسلم عند الحديث عن الصورة الثانية.

(٢) التقييد والإيضاح: (٣٤)، وينظر: الشذا الفياح: ١/١٠٠.

(٣) يلحظ أن الحديث هنا سيقتصر على مناقشة قول ابن منده في صنيع الإمام البخاري؛ =

أما الحديث عن المقام الأول؛ فقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن هذه الصيغة ـ في أصل وضعها ـ لا تدلُّ على الاتصال.

ومِمَّن صرّح بهذا الحافظ الذهبي؛ حيث قال: «فصيغة **(قال)** لا تدل على اتصال، وقد اُغْتُفِرَتْ في حَقِّ الصحابة، . . . فحكمها الاتصال إذا كان مِمَّن تُيقِّنَ سماعُهُ من رسول الله ﷺ وكذلك **(قال)** في التابعي المعروف بلقاء ذلك الصحابي؛ كقول عروة: قالت عائشة، وكقول ابن سيرين: قال أبو هريرة، **فحكمه الاتصال**»[(١)].

ووافقه العلائي، فقال: «وبهذا يتبين أن رتبة «**قال**» ـ مجردةً ـ منحطةٌ عن رتبة «**عن**» و«**أن**» ـ أيضاً ـ، إلا أن يصرِّحَ الراوي بأنه لا يقولها إلا فيما سمعه، أو يُعْرَفُ ذلك من عادته»[(٢)].

القول الثاني: أنها تدل على الاتصال، بشرطين ـ ذكرهما الخطيب في كلامه الآتي قريباً ـ وهما:

الأول: سلامة قائلها من وصمة التدليس.

الثاني: أن يعرف أن هذا الراوي لا يروي إلا سماعاً، ويتثبَّت في رواياته، بحيث لا يأخذ عن كلِّ أحد، وهذا مذهب الجمهور، بل حكى القاضي عياض الإجماعَ عليه، كما تقدم ذكر ذلك قريباً.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: «وقول المحدِّث: ثنا فلان، قال ثنا فلان، أعلى منزلةً من قوله: ثنا فلان، **عن** فلان؛ إذْ كانت «**عن**» مستعملةً كثيرة في تدليس ما ليس بسماع.

= إذ الجواب عن صحيح مسلم ـ عن الصورتين ـ تقدم في كلام العراقي، حيث قال عن الإمام مسلم: «لم يقل في صحيحه ـ بعد المقدمة ـ عن أحد من شيوخه: قال فلان، وإنما روى عنهم بالتصريح، فهذا يدلك على توهين كلام ابن منده».

(١) الموقظة: (٥٨ ـ ٥٩)، وله كلام في ص(٤٧) صرّح فيه بأن حكمَ (قال) حكمُ (عن).

(٢) جامع التحصيل: (١٢٤).

وأما قول المحدث: قال فلان: **فإن كان المعروفُ من حاله** أنه لا يروي إلا ما سمعه، جُعل ذلك بمنزلة ما يقول فيه غيرُه: ثنا[(١)] **وإن كان** قد يروي سماعاً، وغيرَ سماع، لم يحتجَّ من رواياته إلا بما بيّن الخبر فيه.

والحكم الذي ذكرناه، إنما فيمن روى غير سماع، وكان مِمَّن يجوز عليه التدليس، وأَخْذُ الأحاديث من كل جهة، فأمَّا من كان يروي ما لم يسمعْه، غيرَ أنه أُجيز له، وعُرف من حاله الاحتياطُ في أخذ ذلك من الجهات الموثوق بها، **فإن حديثه يحتج به، وإن لم يبين الخبر فيه، على الأصل في تصحيح الإجازة**»[(٢)].

وقد استدل هؤلاء ـ بالإضافة إلى ما تقدم من كلام الخطيب والقاضي ـ بما يلي:

١ ـ بما حكاه ابن عبد البر عن جمهور أهل العلم من:

«أن **الاعتبار ليس بالحروف، وإنما** هو باللقاء، والمجالسة، والسماع، والمشاهدة.

فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحاً، كان حديث بعضهم عن بعض ـ أبداً بأي لفظٍ ورد ـ محمولاً على الاتصال، حتى تتبين فيه علة الانقطاع»[(٣)].

وقد علق ابن الصلاح على هذا النقل، فقال:

«وهكذا أطلق أبو بكر الشافعي الصيرفي ذلك، فقال: كل من عُلم له

---

(١) علق ابن الصلاح هنا تعليقاً أرى أهمية نقله، حيث قال ـ في علوم الحديث: (١٣٦ ـ ١٣٧) ـ:

«وأما قوله: «قال لنا فلان، أو ذكر لنا فلان»، فهو من قبيل قوله: حدثنا فلان، **غيرَ أنه لائق بما سمعه منه في المذاكرة** وهو به أشبه مِنْ حدثنا، وقد حكينا في فصل التعليق ـ عقيب النوع الحادي عشر ـ عن كثير من المحدثين استعمالَ ذلك معبِّرين به عما جرى بينهم في المذاكرات، والمناظرات».

(٢) الكفاية في علم الرواية: (٢٨٨ ـ ٢٩١) بتصرف.

علق ابن الصلاح هنا تعليقاً موافقاً لتقرير الخطيب، ينظر علوم الحديث: (١٣٦ ـ ١٣٧).

(٣) التمهيد لابن عبد البر ١/٢٦.

سماعٌ من إنسان فحدَّث عنه، فهو على السماع، حتى يعلم أنه لم يسمع منه ما حكاه، وكل مَنْ عُلِمَ له لقاءُ إنسان فحدث عنه، فحكمه هذا الحكم، **وإنما قال هذا** فيمن لم يظهر تدليسه»(١).

٢ ـ أنه يلزم من حكاية المحدث بهذه الصيغة ـ مع عدم ذكر الواسطة ـ أن يكون مدلساً، والكلام مع من لم يعرف بتدليس.

وفي ذلك يقول ابن الصلاح رحمه الله: «ومن الحجة في ذلك ـ وفي سائر الباب ـ أنه لو لم يكن قد سمعه منه، لكان بإطلاقه الرواية عنه ـ من غير ذكر الواسطة بينه وبينه ـ مدلساً، والظاهر السلامةُ من وصمة التدليس، والكلام فيمن لم يُعرف بالتدليس.

ومِنْ أمثلة ذلك: قوله: قال فلان كذا وكذا، وكذلك لو قال عنه: ذكر، أو فعل، أو حدث، أو كان يقول كذا وكذا، وما جانس ذلك، **فكل ذلك محمول ظاهراً على الاتصال**، وأنه تلقَّى ذلك منه من غير واسطة بينهما، مهما ثبت لقاؤه له على الجملة»(٢).

وقال ابن حزم في «الإحكام»: «وإذا علمنا أن الراوي العدلَ قد أدرك من روى عنه من العدول، فهو على اللقاء، والسماع؛ لأن شرط العدل القبول، والقبول يضاد تكذيبَه في أن يسند إلى غيره ما لم يسمِعْه منه، إلا أن يقوم دليل على ذلك من فعله، وسواء قال: (حدثنا)، أو (أنبأنا)، أو قال: (عن فلان)، أو **قال: (قال فلان)**: كل ذلك **محمول**

---

(١) علوم الحديث: (٦٥) بتصرف.
وله في كتابه «صيانة صحيح مسلم» كلام نفيس في هذا الموضوع ـ بعد أن تكلم على المنقطعات في صحيح مسلم تعرض للرد على ابن حزم في توهين حديث المعازف، وزعمه أنه منقطع بين هشام بن عمار، والبخاري ـ أذكر ما يتصل بمسألتنا، بعيداً عن قضية المعازف: «وهذا خطأ من وجوه ـ والله أعلم ـ **أحدها**:
أنه لا انقطاع في هذا أصلاً، من جهة أن البخاري لقي هشاماً وسمع منه، **وقد قرَّرنا** ـ في كتاب معرفة علوم الحديث ـ أنه إذا تحقَّق اللقاءُ والسماعُ ـ مع السلامة من التدليس ـ حُمل ما يرويه عنه على السماع، بأي لفظ كان».
(٢) المرجع السابق: (٦٥ ـ ٦٦) بتصرف.

على السماع منه»[١].

وأكّد ذلك الحافظ ابن رجب بقوله: «واعلم أن الراوي ـ في روايته ـ تارة: يصرح بالسماع، أو التحديث، أو الإخبار، وتارة يقول: «**عن**»، ولا يصرح بشيء من ذلك، وقد ذكرنا حكم هذا كلَّه آنفاً، وتارة يقول: «**قال فلان كذا**»، فهذا له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون القائل لذلك مِمَّن يُعلم منه عدم التدليس، **فتكون روايته مقبولةً محتجاً بها**.

والحال الثاني: أن يكون القائل لذلك معروفاً بالتدليس، فحكم قوله: «**قال فلان**» حكم قوله: «عن فلان»، كما سبق.

الحال الثالث: أن يكون حالُه مجهولاً، فهل يُحملُ على الاتصال أم لا؟... إلخ»[٢].

٣ ـ ذكر الحافظ ابن حجر: «أن «**عن**» ـ في عرف المتقدمين ـ **محمولةٌ على السماع** ـ قبل ظهور المدلسين ـ **وكذا** لفظة: «**قال**»، لكنها لم تشتهر اصطلاحاً للمدلسين مثل لفظة «**عن**»»[٣].

وإذا كان هذا هو عُرفَ المتقدمين، ورأيَ جمهور أهل الحديث، وليس ثمة دليلٌ ظاهرٌ يمنع من الحكم بالاتصال ـ مَعَ سلامة الراوي من التدليس ـ فينبغي الأخذ به؛ لأنهم هم واضعوا قواعد هذه الصناعة، والمعوَّلُ فيها عليهم، والله تعالى أعلم.

❐ التعليق:

الظاهر لي ـ بعد تأمُّل القولين ـ أنه ليس هناك تباين بينهما، فالذهبي حكم على الصيغة باعتبار أصلِ وضعها؛ فهي لا تدلُّ على الاتصال، كما أنها لا تنفيه.

والجمهور لَمَّا اشترطوا الشرطين، دلّ على أنها في أصل وضعها لا

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ١٥٨، وينظر: المصدر نفسه ١/ ١٣٢.
(٢) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٠٠.
(٣) تغليق التعليق ٢/ ١٠.

تدلُّ على الاتصال، وإلا لو كانت تدلُّ على الاتصال لَمَا اشترطوهما، والله أعلم.

أما الكلام عن المقام الثاني: وهو: هل هذه الصورة في صنيع البخاري ـ في جامعه بالذات ـ محمولةٌ على الاتصال أم الانقطاع؟

فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: من يرى أن هذه الصورة غيرُ داخلة في المعلَّقات، بل هي من قَبيل المتصل؛ كقول البخاري: سمعت، وحدثنا، وهذا مذهب الجمهور، حكاه الحافظ ابن حجر عن الأكثر[١].

ومِمَّن اختاره من المحققين: أبو عمرو ابن الصلاح ـ في أحد قوليه ـ وهو الذي أكثرَ من ذكره في كتبه[٢]، والعلامة ابن القيم[٣]، والحافظ ابن رجب[٤]، والحافظ العراقي[٥] وعلى تقرير الخطيب. والقاضي عياض السابقين، فينبغي أن يكون هذا اختياراً لهما، وإلا، فإني لم أجدْه صريحاً عنهما[٦].

وقد استدل هؤلاء بالآتي:

١ ـ تقدم تقرير أن الأصلَ في «**قال**» إفادتُها للاتصال، وهذا لئن كان

---

(١) الفتح ٩/ ٥٠٤، وينظر: ١٠/ ٥٤ ـ ٥٥.

(٢) علوم الحديث (٧٦، ١٣٢، ١٣٦ ـ ١٣٧)، صيانة صحيح مسلم: (٨٣).

(٣) حاشية ابن القيم على تهذيب السنن ٥/ ٢٧٠، وله كلام في إغاثة اللهفان ١/ ٢٦٠ يفهم منه أن هذا من قبيل المعلَّقات المتصلة، وهو القول الثالث في المسألة، كما سيأتي.
وحاصل كلامه فيما يتصل بهذا الموضع قوله ـ في معرض رده على ابن حزم على تضعيف حديث المعازف ـ: «أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه، فإذا روى عنه معنعَناً، حُمل على الاتصال **اتفاقاً**؛ لحصول المعاصرة والسماع، فإذا قال: **قال** هشام، لم يكن فرقٌ بينه وبين قوله: **عن** هشام أصلاً».

(٤) نزهة الأسماع: (٥٤)، وينظر: فتح الباري لابن رجب ٨/ ٤٣٢، فقد قرر هناك أن البخاري سمع حديث المعازف من هشام بن عمار.

(٥) التقييد والإيضاح: (٣٣، ٩١)، والمغني عن حمل الأسفار: ٢/ ٢٦٩.

(٦) بناءً على تقريره الذي تقدم نقله.

عاماً في عموم الرواة الذين ينطبق عليهم الشرط، فأوْلى الناس الذين تنطبق عليهم تلك الشروط، هو الإمام البخاري.

٢ ـ أنه وُجد أن البخاري روى بهذه الصيغة أحاديثَ عن شيوخٍ له صرح فيها بالتحديث في نفس الصحيح[١]، بله كتبه الأخرى[٢].

بل إن نُسَخَ الصحيح تختلف أحياناً، فيأتي في بعضها صيغةٌ لا يختلف في كونها دالةً على الاتصال: كـ(حدثنا) ونحوها، وأخرى بهذه الصيغة[٣]، وهذا الصنيع منه يدل على أنه يراها جميعاً للاتصال.

القول الثاني: أن هذه الصيغة داخلة في معلَّقات البخاري.

وهذا اختيار جَمْعٍ مِنَ الأئمة؛ منهم: الإسماعيلي صاحب المستخرَج، **وابنُ منده**، وأبو نعيم الأصبهاني، والحميدي، وعبد الحق الإشبيلي[٤]، وابنُ العربي، وأبو عمرو ابن الصلاح في أحد قوليه[٥]، وابنُ دقيق العيد، والذهبي[٦] وابن حجر، والسخاوي[٧][٨].

ويدخل في جملة القائلين بهذا مَنْ يجعل هذه الصورة داخلةً في المعلَّق، إلا أنه في حكم المتصل، كما هو اختيار جماعة من الأئمة المتأخرين؛ كالحافظ المزي، وشيخِ الإسلامِ ابن تيمية ـ فيما يظهر من كلامه[٩] ـ وابنِ

---

(١) ينظر ـ مثلاً ـ: تغليق التعليق: ٣/٤٢٦، ٤٤٤، ٤/١٩٠.
(٢) ينظر بعض الأمثلة من المرجع السابق: ٥/٢٠٣، ٥/٢٨٦.
(٣) ينظر ـ مثلاً ـ المرجع السابق: ٢/٦١، ٥/٢٠٣.
(٤) ينظر: الجمع بين الصحيحين: ١/٢٢٤، ٢/٢٦٠، ٣/٢٤٩.
(٥) علوم الحديث (٢٤).
(٦) الموقظة: (٥٨).
(٧) وإنما عددت السخاوي في جملة هؤلاء؛ لأنه ساق أقوال هؤلاء ولم يتعقَّبها بشيء، وهو ـ في الغالب ـ يقفو أثر شيخه الحافظ ابن حجر. رحم الله الجميع.
(٨) فتح المغيث ١/٦٧.
(٩) حيث قال في الاستقامة ١/٢٩٤: «والآلات الملهية **قد صح** فيها ما رواه البخاري في صحيحه، **تعليقاً، مجزوماً به، داخلاً في شرطه**، عن... ثم ذكر حديث المعازف»، وينظر: الاستقامة ٢/١٨٧.
وقد صرّح في موضع آخر ـ كما في مجموع الفتاوى: ١١/٣٥٣ ـ بنسبته للصحيح من =

القيمِ، فكلامه ـ في بعض كتبه ـ يحتمله[(١)].

قال الحافظ السخاوي: «وعلى الحكم بكونه تعليقاً مشى المزي في أطرافه، ولم يقل: إن حكمه الانقطاع»[(٢)].

ويقول الحافظ السخاوي ـ في معرض دفاعه عن حديث المعازف ـ: «. . .، وحينئذ، فلا يكون تعليقاً، خلافاً للحميدي ـ في مثله ـ وإن صوَّبه ابنُ دقيق العيد مع حكمه بصحته عن قائله. . .، ولكن قد حكم عبد الحق، وابن العربي **بعدم اتصاله**.

وقال الذهبي: حكمه الانقطاع، ونحوه قول أبي نعيم: أخرجه البخاري بلا رواية، وهو مقتضى كلام ابن منده، حيث صرَّح بأنَّ «**قال**» تدليس»[(٣)].

وقال ابن الصلاح: «وأما المعلق ـ وهو الذي حُذف مِنْ مُبتَدَأ إسناده واحدٌ، أو أكثر ـ. . .، وينبغي أن نقول: ما كان مِنْ ذلك ـ ونحوه ـ بلفظٍ فيه جَزْمٌ، وحُكْمٌ به على من علَّقه عنه، فقد حكم بصحته عنه، مثاله: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا. . .، **قال عفان كذا، قال القعنبي كذا**[(٤)]»[(٥)].

ويقول الحافظ ابن حجر في كتابه «التغليق» بعد أن ذكر أسباب تعليق البخاري للأحاديث:

= دون تفصيل، فقال: «وقد ثبت في صحيح البخاري ـ وغيره ـ أن النبي ﷺ ذكر الذين يستحلون الحِرَّ والحرير والخمر والمعازف على وجه الذم لهم. . .»، وتحسن مقارنته بما في الفتاوى الكبرى ٦/ ٣٧.

(١) حيث قال في الإغاثة ١/ ٢٦٠: «هذا حديث صحيح، أخرجه البخاري في **صحيحه محتجاً به، وعلقه تعليقاً مجزوماً به**».

(٢) فتح المغيث ١/ ٦٥.

(٣) المرجع السابق ١/ ٦٥ ـ ٦٦، وينظر: النكت لابن حجر ٢/ ٦٠٢، فتح الباري ١/ ٤٢٥، ٢/ ١٦١، ١٦٤.

(٤) وعفان، والقعنبي من شيوخ البخاري، وقد اعترض عليه الحافظ ابن حجر في كلامه الذي سيأتي بعد كلام ابن الصلاح.

(٥) علوم الحديث: (٢٤ ـ ٢٥).

«فهذا حكم جميع ما في الكتاب من التعاليق، إلا إذا ما علَّق الحديث عن شيوخه **الذين سمع منهم**، فقد ذكر الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح: أن حكمَ «**قال**» حكمُ «**عن**»، وأن ذلك محمول على الاتصال[١]، ثم اختلف كلامه في موضع آخر، فمثَّل التعاليق التي في البخاري بأمثلة ذكر منها شيوخ البخاري كالقعنبي[٢].

والمختار الذي لا محيد عنه: أن حكمَه مثلُ غيره مِنَ التَّعاليق، فإنه وإن قلنا يفيد الصحة؛ لجزمه به، فقد يحتمل أنه لم يسمعه من شيخه الذي علّق عنه، بدليل أنه علّق عدة أحاديث عن شيوخه الذين سمع منهم، ثم أسندها في موضعٍ آخر من كتابه بواسطة بينه وبين من علَّق عنه.

وقد رأيته علَّق في «تاريخه»[٣] عن بعض شيوخه شيئاً، وصرّح بأنه لم يسمعْه منه، فقال في ترجمة معاوية: قال إبراهيم بن موسى ـ فيما حدثوني عنه ـ عن هشام بن يوسف. فذكر خبراً»[٤].

وقال رَحِمَهُ اللهُ في «هدي الساري»: «وقد استعمل المؤلف هذه الصيغة فيما لم يسمعْه من مشايخه في عدة أحاديثَ يوردها عنهم بصيغة (قال فلان)، ثم يوردها في موضع آخرَ بواسطة بينه وبينهم، وسيأتي لذلك أمثلةٌ كثيرةٌ في مواضعها ـ ثم ساق المثال الذي في سبق نقله في التاريخ، ثم قال: ـ ولكن ليس ذلك مطَّرداً في كل ما أورده بهذه الصيغة، لكن مع هذا الاحتمال **لا يجمُلُ حملُ جميع ما أورده بهذه الصيغة على أنه سمع ذلك من شيوخه**، . . .»[٥].

وقد علَّق السخاوي على ما تقدم من كلام شيخه: «وحينئذ، فكل ما يجيء عنه بهذه الصيغة محتمل للسماع وعدمه، بل وسماعُه محتمل لأنْ يكون في حالة المذاكرة، أو غيرها، ولا يسوغ ـ مع الاحتمال ـ الجزم

(١) علوم الحديث: (٦٥).
(٢) المرجع السابق: (٢٤).
(٣) التاريخ الكبير ٧/٣٢٦.
(٤) تغليق التعليق ٢/٨ ـ ٩.
(٥) هدي الساري: (١٩).

بالانقطاع، بل ولا الاتصال»[١].

ويمكن أن يقال: إن حاصل ما يستدل به أصحاب هذا القول ـ من خلال تتبع كلامهم ـ ما يلي:

١ ـ عدم التسليم بأن صيغة «قال» دالةٌ على الاتصال مطلقاً، وما ادَّعاه القاضي عياض ـ ومن تبعه عليه ـ من الإجماع منقوضٌ بثبوت الخلاف فيمن قبله عن الإسماعيلي وأبي نعيم.

٢ ـ أنه ثبت بالتتبُّع أن البخاري يستعمل هذه الصيغة ـ أحياناً ـ فيما لم يسمعْه من شيوخه، فلا يسوغُ ـ مَعَ الاحتمال ـ الجزمُ بالانقطاع، بل ولا الاتصالُ، كما قال الحافظ السخاوي.

❐ التعليق:

تبيّن من خلال العرض السابق: قوةُ والخلاف في هذه الصورة ودقَّته.

والذي يظهر لي أنَّ أصحَّ القولين هو القولُ الثاني؛ لقوة ما علَّلوا به، ولثبوت بعض الأمثلة على ما علَّلوا به من صنيع البخاري.

وأصحاب القول الأول ـ فيما يظهر ـ نظروا إلى الفاعل ـ وهو الإمام البخاري ـ فحكموا عليه بالاتصال، باعتبار توافر الشرطين السابقين ـ اللذَيْن تقدم ذكرُهما في كلام الخطيب وغيره ـ في حق الإمام البخاري.

والأمثلة التي ذكرها أصحابُ القول الثاني كافيةٌ في التدليل على ضعْف القول الأول. والله أعلم.

أما الكلام على المقام الثالث: وهو لو صح أنها لا تدل على الاتصال، فهل يلزم منها وصف الإمام البخاري بالتدليس، كما يقول ابن منده؟

وقبل الجواب عن هذا، يحسُن أن أُبيّن مأخذَ الإمام ابن منده، ووجهة نظره في حكمه على صنيع البخاري بأن قوله: **(قال فلان)** تدليس، وذلك بأن يقال:

(١) فتح المغيث: ١/ ٦٧.

تقدم الكلام على أن (قال) لا تفيد الاتصال، كما أنها لا تنفيه، وبناءً على ذلك ـ فيما يظهر ـ اعتمد ابن منده في حكمه على من استعمل هذه الصيغة في روايته للحديث بأنه **تدليس**؛ لأن مثل هذا الصنيع يوهم الناظرَ أنه سمعه منه، وهو ليس كذلك، وهذه هي حقيقة التدليس[(١)].

وهذا الذي قرره ابن منده ـ من حيثُ الأصل ـ صحيحٌ، ولا اعتراض عليه؛ فقد قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمَّا ذكر كلام ابن منده:

«والذي يظهر لي أنَّ مرادَ ابن منده أن صورته صورة التدليس؛ لأنه يورده بالصيغة المحتملة، ويوجد بينه وبينه واسطة، **وهذا هو التدليس بعينه**، لكن الشأن في تسليم أن هذه الصيغة من غير المدلس لها حكم العنعنة»[(٢)].

إذن، فالأمر كما قال الحافظ: «لكن الشأن في تسليم أن هذه الصيغة من غيرُ المدلس لها حكم العنعنة»، وسيتبين أن تنزيل ابن منده لهذا الحكم على الإمام البخاري غيرُ دقيق. **ووجه ذلك**: أن البخاري ـ بل ومَنْ قبله من الأئمة حتى الصحابة ـ لهم في حكاية هذه الصيغة (قال) أغراض كثيرة، ليس التدليسُ منها، وإلا للزم أن يُوصَفُ ابنُ عباس، وعائشة ـ وغيرهم من صغار الصحابة ـ بالتدليس؛ لكونهم روَوْا أخباراً عمَّن سمعوا منه، وهم لم يسمعوها يقيناً.

قال الإمام ابن رُشَيْد السَّبْتي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يتحدث عن الأسباب الحاملة لبعض الأئمة على وصفِ صنيع راوٍ ما بأنه تدليس، وعدمِ وصفِ راوٍ آخر بالتدليس، مع وجود الصورة نفسها عنده:

«فإن قيل: قد وُجِدَ الإرسالُ من الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ومِمَّن بعدَهم، مِمَّن **يُعلم** أو يُظن أنه لا يدلس عمَّن لقيه، وسمع منه! قلنا:

أما حال الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ في ذلك ـ الذين وجبت محاشاتُهم عن قصد التدليس ـ فتحتمل وجوهاً:

---

(١) ينظر: الكفاية: (٣٥٧، ٣٦١)، والسنن الأبين لابن رُشَيد: (٦٢ ـ ٦٥).

(٢) فتح الباري ١٠/٥٥، وله نحوٌ من هذا الكلام في التغليق ٢/٩. وسيأتي كلامه قريباً.

منها: أن يكونوا فعلوا ذلك اعتماداً على عدالة جميعهم ﵃ فالمَخُوف في الإرسال قد أُمِن...

ومنها: أن يكونوا أتوْا بلفظ (قال)، أو (عن)، ولفظ (قال) أظهر؛ إذ هو مَهْيَعُ الكلام قبل أن يغلب العرف في استعمالهما للاتصال.

ومنها: أن يكونوا فعلوا ذلك عند حصول قرينة مفهمة للإرسال، **مَعَ تحقُّق سلامة أغراضهم، وارتفاعهم عن مقاصد المدلِّسين، وأغراضهم**...

وأما من سوى الصحابة، فإنما فعل ذلك من فعَلَه منهم بقرينة مفهمة للإرسال ـ في ظنه ـ وإلا عُدَّ مُدلساً.

وبالجملة، **فلولا ما فهم قصد الإيهام بالإفهام من جماعة من الأعلام ما جاز أن يُنْسَبُوا إلى ذلك، ولَعُدُّوا مرسلين،** كما عُدَّ من تحقَّق منه أنه لا يدلس إذا أرسل»[(١)].

إذا تبين هذا، وأنَّ قصدَ الإيهام أمرٌ معتبر في تصرُّف الراوي، فلنَعُد إلى الإمام أبي عبد الله البخاري؛ لنقف على الأغراض التي حملته على صنيعه ذلك.

وأحسن من رأيتُه أوضح هذه الأغراض، هو الحافظُ ابن حجر ﵀ في كتابه تغليق التعليق ـ في معرض حديثه عن الأسباب الحاملة للبخاري في إيراد المعلَّقات في صحيحه ـ فقال:

«...، فإن جَزم به ـ يعني: المعلَّق ـ فذلك حكمٌ منه بالصحة إلى من علَّقه عنه، ويكون النظر إذ ذاك فيمن أبرز من رجاله: فإن كانوا ثقاتٍ، **فالسبب في تعليقه: إما** لتكراره، **أو لأنه أسند** معناه في الباب ـ ولو من طريق أخرى ـ فنبه عليه بالتعليق اختصاراً، أو ليبين سماع أحد رواته من شيخه ـ إذا كان موصوفاً بالتدليس ـ **أو كان** موقوفاً؛ لأن الموقوف ليس من موضوع الكتاب ـ، **أو كان** في رواته من لم يبلُغْ درجة الضبط والإتقان ـ وإن

(١) السنن الأبين (٦٣ ـ ٦٥) باختصار، وللخطيب نحوه في الكفاية (٣٥٧، ٣٦١)، وينظر: التنكيل ٧٨/١، والاتصال والانقطاع، لشيخنا د. إبراهيم اللاحم: (٢١٤ ـ ٢٢١).

كان ثقةً في نفسه ـ فلا يرتقي إلى شرط أبي عبد الله المؤلف في الصحيح، فيعلِّق حديثه تنبيهاً عليه: تارةً أصلاً، وتارةً في المتابعات، **فهذه عدة أوجه** من الأسباب الحاملة له على تعليق الإسناد المجزوم به. ثم تكلم على المعلقات التي صاغها بأسلوب التمريض، ثم قال:

فهذا حكم جميع ما في الكتاب من التعاليق، **إلا إذا ما علَّق الحديث عن شيوخه الذين سمع منهم**[(١)] **ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلِّساً عنهم**...، إلى أن قال:

فإن قلت: هذا يقتضي أن يكون البخاري مدلساً، ولم يصفْه أحدٌ بذلك إلا أبو عبد الله ابن منده، وذلك مردودٌ عليه.

قلت: لا يلزم من هذا الفعل **الاصطلاحي له**، أن يُوصَفَ بالتدليس؛ لأنا قد قدمنا الأسبابَ الحاملةَ للبخاري على عدم التصريح بالتحديث ـ في الأحاديث التي علقها ـ[(٢)] حتى لا يسوقَها مَساقَ أصل الكتاب، فسواءٌ عنده: علَّقها عن شيخه، أو شيخ شيخه، وسواء عنده كان سمعها من هذا الذي علقه عنه، أو سمعها عنه بواسطة»[(٣)].

إذا تقرر هذا، فإن العلماء تتابعوا في الرد على دعوى ابن منده في وصفه البخاري بالتدليس، وخلاصة أجوبتهم ـ بالإضافة إلى ما تقدم ـ هي كما يلي:

١ ـ ما ذكره ابن حجر ـ أيضاً ـ بخصوص هذه المسألة ـ وهو أحد من يعتمد عليهم في استقراء منهج البخاري، خصوصاً في هذا النوع بالذات[(٤)]، في معرِض ردِّه على ابن منده في وصفه البخاري بالتدليس ـ فقال:

(١) سبق نقل تتمة كلامه قبل قليل، والذي يهمنا هنا هو حديثه عن الأغراض، وجوابه عن كلام ابن منده.
(٢) ينظر: التغليق ٢/٨، وينظر: الفصل الرابع من هدي الساري: (١٩).
(٣) التغليق ٢/٩، وقد أعاد شيئاً من ذلك في تعريف أهل التقديس: (٩١)، كما سأذكره قريباً.
(٤) قاله السخاوي في فتح المغيث ١/٦٢.

«والذي يظهر أنه كان يقول ـ فيما لم يسمع ـ: **قال**، وفيما سمع: **قال لنا** ـ لكن لا يكون على شرطه ـ أو موقوفاً: **قال لي**، أو **قال لنا**، وقد عرفتُ ذلك **بالاستقراء** من صنيعه»[(١)].

٢ ـ أن وصفَ ابنِ منده للبخاري ـ من أجل صنيعه المتقدم ـ بالتدليس، لم يقل به أحدٌ قبلَه، ولم يوافِقْه عليه أحدٌ بعده بسبب صنيعه هذا، كما يقوله الحافظان: العراقي وابن حجر[(٢)]!

وكيف يوصف البخاري بالتدليس؟ وهو الذي سُئل مرةً عن سماعه في حديثٍ ذكره، فقال: يا أبا فلان! أتراني أُدَلِّس؟ وأنا تركت عشرة آلاف حديثٍ لرجل لي فيه نظر!

قال ابن حجر ـ موضحاً ـ: «يعني: إذا كان يسمح بترك هذا القدر العظيم، كيف نشْرُه لقدرٍ يسير، فحاشاه من التدليس المذموم!»[(٣)].

٣ ـ ما ذكره العراقي بقوله: «والدليل على بطلان كلامه: أنه ضم مع البخاري مسلماً في ذلك! ولم يقل مسلمٌ في «صحيحه» ـ بعد المقدمة ـ عن أحد من شيوخه: قال فلان، وإنما روى عنهم بالتصريح، فهذا يدلُّك على توهين كلام ابن منده»[(٤)].

٤ ـ أن يُقال: غاية ما يُقال: إن هذا رأيُ ابن منده، ولا يلزم أن يكون تدليساً عند البخاري، وقد ذكر هذا الجوابَ الحافظُ في «نكته على ابن الصلاح»[(٥)].

❐ **التعليق:**

اتَّضح بهذا العرض أن ابن منده ـ فيما يظهر ـ اعتمد في وصفه للإمام

---

(١) تعريف أهل التقديس: (٩١).
(٢) التقييد والإيضاح: (٣٤)، تغليق التعليق ٢/ ٩، تعريف أهل التقديس: (٩١)، وينظر: نكت الزركشي ٣/ ٥٠٧، المقنع في علوم الحديث ١/ ٢٩٦، نكت ابن حجر ٢/ ٦٠٢.
(٣) القصة والتعليق عليها في: تغليق التعليق ٢/ ١٠ ـ ١١.
(٤) التقييد والإيضاح: (٣٤)، وينظر: فتح المغيث ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٤.
(٥) النكت ٢/ ٦٠٢.

البخاري بالتدليس على أصل وَضْعِ صيغة (قال) من غير إعمال للأغراض الحاملة للبخاري على عمله هذا، والَتي بينَّها ابنُ حجر.

ولذا تتابع الحفاظ على الإنكار على ابن منده وصفه البخاري بالتدليس، وعدُّوا هذا من الأقوال الشاذة التي لم يوافِقْه عليها أحدٌ.

وغاية ما يقال: إن ذلك ـ وإن كانت صورتُه صورةَ التدليس ـ إلا أنه لا يلزم أن يكون هذا مُراداً وغرضاً للبخاري، بل له أغراض أخرى ـ كما تقدم ـ والله تعالى أعلم.

ثانياً: فيما يتعلَّق بمسألة السماع بطريقة العرض، فهي:

حكم رواية ما يفوت على التلميذ في مجلس التحديث، وهل يجوز له روايته كلُّه على أنه لم يفُتْه شيءٌ؟

وقبل ذلك ينبغي أن يُعلم أن هذه المسألة مبنية على مسألةٍ لا بد من ذكرها قبل بحث مسألتنا المقصودة، وهذه المسألة هي: **هل يصحُّ سماع من ينسخ وقت القراءة؟**

في المسألة ثلاثةُ أقوال لأهل العلم:

القول الأول: المنع، وهذا منقولٌ عن الإمام إبراهيم الحربي، وابن عدي، وأبي إسحاق الإسفرائيني، وغيرهم.

القول الثاني: **الجواز**، وهو مرويٌّ عن ابن المبارك، والحافظ موسى ابنِ هارون الحمال، وأبي حاتم الرازي، وغيرهم.

القول الثالث: التفصيل: **فلا يصح** السماع إذا كان الناسخ لا يفهم ما يُقرأ، حتى يكون الواصل إلى سمعه كأنه صوتٌ غُفْلٌ، **ويصح** إذا كان بحيث لا يمتنع معه الفهم. وهذا اختيار الخطيب، وابن الصلاح، ويشبه أن يكون قولاً للمزي، كما سيأتي[1].

(١) نقل هذا كله مسنداً: الخطيب في الكفاية: (٦٦ ـ ٦٧)، وينظر: علوم الحديث: (١٤٤ ـ ١٤٦).

❐ التعليق:

لئن كان القولُ الأولُ أحوطَ، فإن القولَ الثالث ـ فيما أرى ـ أعدلُ الأقوال، وأقربُها إلى الإنصافِ وواقعِ المحدثين، فإنهم ليسوا على درجة واحدة.

وقد ساق ابنُ الصلاح حكايةً عجيبةً عن الدارقطني، كما ذكر ابن كثير حكايةً عن شيخه الحافظ المزي ـ رحمهم الله جميعاً ـ تقوِّي هذا التفصيلَ[(١)].

إذا تحرَّرت هذه المسألة، فلننظر في صورة المسألة المقصودة بالبحث، وهي كالآتي:

«إذا كان الشيخ، أو السامع: **يتحدث**، أو كان القارئ **خفيفَ القراءة** يُفرط في الإسراع، أو كان **يُهَيْنِم**[(٢)] بحيث يُخفي بعض الكلام، أو كان **السامعُ بعيداً** عن القارئ، وما أشبه ذلك»[(٣)]، فما حكم ذلك؟

اختلف أهل العلم في حكم رواية التلميذ ذلك كله على أنه سماع، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: المنع، وقال به جماعة من الأئمة؛ منهم: زائدة بن قُدامة، وأبو نعيم الفضل بن دُكَيْن، وهو ظاهر كلام أحمد فيما نقله عنه ابنه صالح[(٤)]، ويشبه أن يكون قولاً للحافظ الذهبي[(٥)].

---

(١) علوم الحديث: (١٤٥ ـ ١٤٦)، اختصار علوم الحديث ١/ ٣٤٠.

(٢) قال ابن منظور ـ في لسان العرب ١٢/ ٦٢٤ ـ: «الهَيْنَم، والهَينَمة، والهَينام، والهَينوم، والهَيْنَمان، كله: **الكلام الخفي**، وقيل: الصوت الخفي».

(٣) علوم الحديث: (١٤٦).

(٤) ينظر: الكفاية في علم الرواية: (٦٩)، وعلوم الحديث: (١٤٦)، اختصار علوم الحديث ١/ ٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٥) فإنه ذكر عن شيخه المزي ما نصه: «وكان شيخنا أبو الحجاج **يترخَّص** في الأداء من غير أصول، ويصلح كثيراً من حفظه، **ويتسامح** في دمج القاري، ولغط السامعين، **ويتوسع**، فكأنه يرى أن العمدة على إجازة المسمع للجماعة، وله في ذلك مذاهبُ عجيبة، **والله تعالى يسمح لنا وله بكرمه**، وكان يتمثَّل بقول ابن منده: يكفيك من الحديث شمُّه»، =

ومأخذهم في هذا: أنه لا يطابق الواقع، من دعوى السماع لشيءٍ لم يسمعه، وفيه تساهل في الأداء كبير[(١)].

القول الثاني: **الجواز**، ورُوي القولُ به عن الأعمش، وحماد بن زيد، وابن عيينة، **وابنِ منده**[(٢)]، وهو اختيار المزي من المتأخرين، كما نقله ابن كثير[(٣)]، ويحتمل أن يكون رأياً لابن مهدي[(٤)].

ومأخذهم في هذا: أنه «الأصلح للناس»، «والأرفق»، كما قال ابن كثير وغيرُه[(٥)].

وقد وصف ابن الصلاح هذا القول بأنه تساهلٌ بعيدٌ[(٦)].

القول الثالث: التفصيل الذي ذكره ابن الصلاح في المسألة السابقة[(٧)].

= ينظر: ثلاث تراجم نفيسة للذهبي: (٥٦)، والدرر الكامنة ٦/ ٢٣٠.

(١) وهذا ظاهرٌ من تأسُّف الذهبي على شيخه في كلمته السابقة، وسيأتي تعليق ابن الصلاح على القول بالجواز، بأنه تساهلٌ بعيد.

(٢) علوم الحديث: (١٤٨ ـ ١٤٩).

(٣) في «اختصاره» ١/ ٣٤٢، وينظر: ثلاث تراجم نفيسة للذهبي: (٥٦).

(٤) إنما ذكرته احتمالاً لما سيأتي في توجيه الكلمة التي رويت عن ابن مهدي في هذه المسألة.

(٥) اختصار علوم الحديث ١/ ٣٤٣، وفتح الباقي للأنصاري ٢/ ٥٦.

(٦) علوم الحديث: (١٤٩).

(٧) المرجع السابق: (١٤٤ ـ ١٤٦)، ونص ابن الصلاح على أنه يُعفَى ـ في كل ذلك ـ عن القدْر اليسير، نحو الكلمة، والكلمتين، وأنه يستحبُّ للشيخ أن يَجْبُرَ ذلك النقص، بأن يجيز لجميع السامعين روايةَ جميع الجزء أو الكتاب الذي سمعوه؛ لأنه قد يغلط القارئ، ويغفل الشيخ، أو يغلط الشيخ، ويغفل السامع، فينجبر له ما فاته بالإجازة، وقد علّق ابن كثير ـ في «اختصاره» ١/ ٣٤٣ ـ بعد كلام ابن الصلاح هذا، فقال:
«**قلت**: هذا هو الواقع في زماننا اليوم، أنه يحضر مجلس السماع من يفهم ومن لا يفهم، والبعيد من القارئ، والناعسُ، والمتحدث، والصبيان، الذين لا ينضبط أمرُهم، بل يلعبون غالباً، ولا يشتغلون بمجرد السماع. **وكل هؤلاء** قد كان يُكتب لهم السماع بحضرة شيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي رَحِمَهُ اللَّهُ.
وبلغني عن القاضي تقي الدين، سليمان المقدسي، أنه زُجِرَ في مجلسه الصبيانُ عن اللعب، فقال: لا تزجروهم، فإنا إنما سمعنا مثلهم».اهـ.

ثم قال ابن الصلاح عن هذا التفصيل: **وهذا الذي ذكرناه تحقيق حسن**[(١)].

وأجاب ابن الصلاح عمَّا روي عن ابن مهدي، وابن منده، من أنهم قالوا: «**يكفيك من السماع شَمُّهُ**»[(٢)]، فقال: «وهذا: إمَّا متأول، أو متروك على قائله، ثم وجدت عن عبد الغني بن سعيد الحافظ، عن حمزة بن محمد الحافظ[(٣)]؛ يعني: إذا سُئل عن أول شيء عرفه، وليس يعني التسهيل في السماع، والله أعلم»[(٤)] انتهى كلام ابن الصلاح.

وهذا التأويل الذي ذكره حمزة هو الأقربُ، والألْيَق بديانة ابن مهدي وورعه، وأرى أنه يمكن أن تُوَجَّه به كلمةُ ابن منده أيضاً؛ إذ لا مانع من ذلك، خصوصاً وأنَّ المطالع لتصانيفه رَحِمَهُ اللهُ يرى فيها دقةً وتحريراً، الذي لا يتناسب مع القول بالتساهل، والكمالُ عزيزٌ، والعصمة في غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام متعذِّرَةٌ.

❐ **التعليق:**

الظاهر أن ما اختاره الخطيب، وابن الصلاح في هذه المسألة هو أقربُ الأقوال وأعدلُها؛ فإن القول بالمنع فيه صعوبة من جهة تطبيقه على واقع مجالس التحديث، كما أنَّ ترك الأمر غُفْلاً من غير ضبط فيه تساهلٌ بعيد، كما قال ابن الصلاح.

وعندي ـ بعد تأمُّل ـ أن قول الخطيب، وابن الصلاح، يمكن أن يلتقي مَعَ رأي ابن مهدي، وابن منده ـ على التأويل الذي تقدم ذكره ـ من جهة أن ظاهر كلام ابن مهدي وابنِ منده فيه تسهيل لِمَنْ عَرف طرفَ الحديث، لا لكل مَنْ حضر مجلس التحديث مِمَّن لا

---

(١) وأضاف ابن كثير ـ في «اختصاره» ١/٣٤٣ ـ معلقاً: «**فهذا هو الأصلح للناس**، وإن كان قد تورع آخرون، وشددوا في ذلك، **وهو القياس. والله أعلم**».

(٢) وبهذه العبارة ذاتها كان يستشهد المزي، لمَّا عُوتِبَ في التساهل في هذا الباب، يستأنس بها، كما تقدم نقله عنه من كلام تلميذه الذهبي، ينظر: ثلاث تراجم نفيسة للذهبي: (٥٦).

(٣) أي: في توجيه كلمة ابن مهدي.

(٤) علوم الحديث: (١٤٤ ـ ١٤٩) بتصرف.

يعرف، ولا يفهم، فهذا بعيد أن يصدر مثلُ هذا عن هذين الإمامين.

وكون هذا الأمر هو الأصلحَ للناس والأرفق ـ كما يقول الحافظ ابن كثير، وغيره ـ لا يسوّغ القولَ به على إطلاقه، فإن ضبط السنة، وحِفْظَها، وإتقان الأصول التي تُروى بها **مقدَّمٌ** على التسهيل للناس، كما أنه **أَوْلى وأحوط** للدين، وأبرأُ للذمة، وأقوى في ردّ شُبُهات المتصيدين المآخذَ عليها من المستشرقين، وأذنابهم.

ولذلك ظهر في عبارة الذهبي تأسُّفٌ كبير على صنيع شيخه المزي من تساهله في هذا الباب، وحُقَّ له أن يعتب، فمثل المزي يستكثر منه هذا، رحم الله الجميع[(١)]، والله تعالى أعلم.

ثالثاً: فيما يتعلق بمسائل مبحث الإجازة، فيقال:

قبل الحديث عن المسألتين المقصودتين، لا بد من تعريف الإجازة في اصطلاحهم، ثم بعد ذلك نعرِّجُ على رأي ابن منده في تلك المسألتين.

الإجازة: هي إِذْنُ الشيخ في الرواية عنه: إما بلفظه، وإما بخطه، بما يفيد الإخبار الإجماليَّ عُرفاً»[(٢)].

وأما المسألتان اللتان لابن منده فيهما رأي في هذا النوع، فهما:

١ ـ حكم الرواية بالإجازة: هل هي معتبرة وصحيحة، أم لا؟

٢ ـ حكم الإجازة العامة.

❖ أما المسألة الأولى:

فقد ادَّعى بعض المحدثين الإجماع على صحة العمل بها، وهذا الإجماع منقوض بثبوت الخلاف فيها، كما يقول أبو عبد الله ابن منده، وابن الصلاح، وغيرهما.

أما ابن منده، فقد حكى الخلاف فيها، حيث نسب القول بجوازها

(١) نقلت كلمة الذهبي في الحاشية، عند ذكر رأي الذهبي مع أصحاب القول الأول.

(٢) نص على هذا التعريف الصنعاني في توضيح الأفكار ٢/ ٣١٠.

إلى جمهور المحدثين، وهذا إثباتٌ منه لأصل الخلاف في المسألة[١]، ثم نقل رَحِمَهُ اللهُ في جزء «الإجازة» القولَ بها عن الزهري، وابن جريج، ومالك بن أنس، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم، ثم قال؛ أي: ابن منده:

«فهؤلاء أهل الآثار ـ الذين اعتمد عليهم في الصحيح ـ رأوا الإجازة صحيحةً، واعتدُّوا بها دون غيرها، ودوَّنوها في كتبهم، وقد أخرج البخاري في «صحيحه»: «قال لنا فلان»، وهو إجازة، وكذلك مسلم بن الحجاج.

وأخرج في كتاب «الإجازة» وقال في جملته: «أنا هناد»، ولم يشكُّوا في أنها إجازة.

قال[٢]: وحجَّتُهم كتبُ النبي ﷺ إلى الملوك، والجيوش، وقبلوها وروَوْها عنهم، وكذلك قوله ﷺ: **«ليبلغ الشاهدُ الغائبَ»**، ولم يشترط فيه سماعاً ولا إجازة»[٣].

وقد سبقه إلى حكاية الخلاف الترمذي في «علله الصغير»[٤].

ومِمَّن نقض دعوى الإجماع هذه أبو طاهر السِّلَفي (ت:٥٧٦)؛ حيث أثبت الخلاف فيها[٥].

ويقول ابن الصلاح ـ في معرض رده على دعوى الإجماع ـ:

«قلت: هذا باطل؛ فقد خالف في جواز الرواية بالإجازة جماعاتٌ من أهل الحديث والفقهاء، والأصوليين، وذلك إحدى الروايتين عن الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»[٦].

---

(١) أكثر من بسط القول فيها ـ فيما وقفت عليه ـ القاضي عياض في «الإلماع»: (٨٨ ـ ١٠٧)، والعلامة بدر الدين الزركشي في نكته على ابن الصلاح ٣/٥٠٢ ـ ٥١٥.
(٢) هذا من كلام الزركشي الناقل لكلام ابن منده.
(٣) نقله الزركشي في نكته على ابن الصلاح ٣/٥٠٧.
(٤) ينظر: شرح العلل لابن رجب ١/٥٢٩.
(٥) ينظر: الوجيز في ذكر المجاز والمجيز: (٣٧، ٣٩ ـ ٤٣).
(٦) علوم الحديث: (١٥٠).

❐ التعليق:

استقرار العمل بهذا النوع من أنواع التحمُّل منذ عقود طويلة إلى عهد ابن منده[(١)] ـ فضلاً عمَّن بعده ـ، وتصحيح أكابر أئمة هذا الشأن ـ الذين ذكر ابن منده بعضهم ـ العمل بها، ونُدرة المانعين لها، كافٍ في تصحيحها، والله أعلم.

❖ وأما المسألة الثانية ـ التي نُقِلَ رأيُ ابن منده فيها؛ فهي: حكم الإجازة العامة:

والحديث عنها في مقامين:

المقام الأول: بيانُ صورتها.

المقام الثاني: التعريج على الخلاف في المسألة.

أما الكلام على المقام الأول:

فيقول الإمام أبو عمرو ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان صورتها:

«**النوع الثالث ـ مِنْ أنواع الإجازة ـ**: أن يجيز لغير معيَّنٍ بوصف العموم، مثل أن يقول: أجزت للمسلمين، أو أجزت لكل أحد، أو أجزت لِمَنْ أدرك زماني، وما أشبه ذلك»[(٢)].

وقد أشار القاضي عياض إلى أن هناك صوراً أخرى ـ ليس هذا محل بحثها ـ وقع في بعضها اختلافٌ عند القائلين بالإجازة[(٣)].

وأما الكلام على المقام الثاني:

فتتميماً لكلام ابن الصلاح السابق[(٤)]، فإني سأذكره ثم أُعلِّق عليه.

---

(١) قد يقال: كان ينبغي أن تنزل في إثبات استقرار العمل إلى زمن ابن الصلاح؛ ليكون أقوى في استقرار العمل. فالجواب: أن هذا صحيح، لكن المقصود بالبحث هنا **رأي ابن منده نفسه**، أما الأزمان التي بعده فلا قيمة لها هنا في معرفة رأي ابن منده وموازنته بغيره.

(٢) علوم الحديث: (١٥٤).

(٣) «الإلماع»: (٩٨ ـ ١٠٢)، حيث قال: «فهذه الوجوه تفترق وفي بعضها اختلاف».

(٤) وإلا فقد سبقه في حكاية الخلاف القاضي عياض في «الإلماع»: (٩٧ ـ ١٠٢) ولكن عبارة ابن الصلاح أوضح وأسهل.

يقول رَحِمَهُ اللَّهُ بعد كلامه الذي نقلته آنفاً:

«فهذا نوع[١] تكلم فيه المتأخرون ـ مِمَّن جوّز أصل الإجازة ـ واختلفوا في جوازه:

فإن كان ذلك **مقيَّداً بوصف حاصر**، أو نحوه، فهو إلى **الجواز** أقرب.

ومِمَّن جوز ذلك كلَّه: أبو بكر الخطيب الحافظ (ت:٤٦٣)، وروينا عن أبي عبد الله ابن منده الحافظ (ت:٣٩٥) أنه قال: «**أجزت لِمَن قال لا إله إلا الله**»[٢]، وجوّز القاضي أبو الطيب الطبري (ت:٤٥٠) الإجازةَ **لجميع المسلمين**: من كان منهم موجوداً عند الإجازة، وأجاز أبو محمد بن سعيد (ت:٤٣٦)[٣] ـ أحد الجِلَّة من شيوخ الأندلس ـ **لكل من دخل قرطبة من طلبة العلم**، ووافقه على جواز ذلك جماعةٌ.

وأنبأني من سأل الحازميَّ أبا بكر (ت:٥٨٤) عن الإجازة العامة هذه، فكان من جوابه: أنَّ من أدركه من الحُفَّاظ، نحو أبي العلاء الحافظ[٤] (ت:٥٦٩)، وغيره، **كانوا يميلون إلى الجواز**، والله أعلم.

قلت: ولم نر ولم نسمع عن أحد مِمَّن يُقتدى به أنه استعمل هذه الإجازةَ، فروى بها[٥] ولا عن الشِّرذمة المستأخرَة الذين سوَّغوها، والإجازة

---

(١) أي: الإجازة العامة.

(٢) هذه الصورة إحدى الصور التي وقع فيها اختلاف ـ عند القائلين بصحة الإجازة العامة ـ: فقد نص عليها ابن منده وخالفه في صحتها الماوردي الشافعي، كما حكاه عياض في «الإلماع»: (٩٨ ـ ١٠٢)، حيث قال: «فهذه الوجوه تفترق وفي بعضها اختلاف».

(٣) هو عبد الله بن سعيد الشنتجالي، له ترجمة في الديباج المذهب ١/٤٣٨.

(٤) قال عنه الذهبي في «السير» ٢١/٤٠: «الإمام، الحافظ، المقرئ، شيخ الإسلام، أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل، الهمذاني، العطار، شيخ همذان بلا مدافعة».

(٥) ستأتي مناقشة كلام ابن الصلاح هذا وتعقُّبه بعد قليل، وليست من صلب بحث هذه المسألة؛ لأن هذا رأي ابن الصلاح، ونحن بصدد دراسة رأي ابن منده، رحم الله الجميع. فينظر فيها:
التقريب والتيسير لسنن البشير النذير ـ مع التدريب ـ، للنووي ١/٤٥٢، الشذا الفياح ١/٢٩٩، والتقييد والإيضاح للعراقي: (١٨٢).

في أصلها ضعف، وتزداد بهذا التوسُّع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتمالُه، والله أعلم»[١].

والذي يتحرر، ويتلخَّص من كلام ابن الصلاح: ثلاثُ مسائل:

❖ المسألة الأولى:

أن هذه المسألة إنما يبحثها مَنْ جوّز العمل بالإجازة؛ لوجود الخلاف القديم في أصلها، وإن كان الجمهور على تصحيحها، وابنُ الصلاح لا يرى صحتَها إلا في حالة الوصف الحاصر، كما سيأتي.

❖ المسألة الثانية:

أنه حكى الخلاف في المسألة عن المتأخرين، في صحة الإجازة العامة على قولين:

❐ **الأول**: المنع، إلا في حالة تقييد الإجازة بوصف حاصر، أو نحوه، فإنه قال عنها: «فهو إلى الجواز أقرب»[٢]، وهو يلتقي مَعَ قول أبي الطيب الطبري في بعض الصور، فإنه قيَّد جواز تعميم الإجازة، لكن خصها بالأحياء دون المعدومين[٣]، وكذلك مَعَ قول أبي الحسن الماوردي، فإنه منعها في المجهول كلِّه، كأن يقول: أجزتُ للمسلمين مَنْ وُجد منهم ومن لم يُوجَد[٤]، ونقل الحافظ ابن حجر عدمَ الاعتداد بها عن مُتقِني شيوخه[٥].

واستدلوا بما يلي:

١ ـ عدم جواز الوقف على المجهول[٦].

---

(١) علوم الحديث: (١٥٤) بتصرف.

(٢) وهذه الصورة المحصورة التي جوَّزها ابن الصلاح، حكى ـ مِنْ قبله ـ القاضي عياض (ت: ٥٤٤) الاتفاق على صحتها عند القائلين بالإجازة. انظر: «الإلماع»: (١٠١).

(٣) ينظر: «الإلماع»: (٩٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) فتح المغيث ٢/٢٤٢.

(٦) ينظر: بدائع الصنائع ٦/٢٢٠، البحر الرائق ٥/٢١٣ ـ ٢١٦، حاشية الدسوقي ٤/٨٨، روضة الطالبين ٥/٣٢٧، كشاف القناع ٤/٢٤٩، «الإلماع»: (٩٩)، وفتح المغيث ٢/٢٣١.

ونوقش هذا الدليلُ: بأن هذه المسألةَ مختَلَفٌ فيها على قولين عند الفقهاء، فإذا كان الأصلُ المَقيس مختلَفَاً فيه، فلا يصح الإلزامُ بأحد القولين فيه.

٢ ـ قاله ابن الصلاح، وهو: «لم نر ولم نسمع عن أحدٍ مِمَّن يُقتدى به، أنه استعمل هذه الإجازة فروى بها[١]، ولا عن الشِّرْذِمة المستأخرة الذين سوَّغُوها»[٢].

ونوقش هذا الاستدلال بأمرين:

الأول: أن الظاهرَ خلافُ ما قاله ابن الصلاح؛ فإن من أجاز هذا النوع من أولئك الأئمة، إنما يريد جوازَ العمل بها، وإلا لم يكن لهذا القول فائدة.

الثاني: أن غاية قول ابن الصلاح أنه لم ير ولم يسمع، وقد أحسن من انتهى إلى ما سمع ومع ذلك يقال: قد عمل بها أئمة قبل ابن الصلاح، منهم: عمل بها ابنُ خير الإشبيلى في برنامجه المشهور[٣]، والدمياطي، بل جمع بعضهم مصنفاً في أسماء من جوزها وكتب بها[٤]

٣ ـ ذكره ابن الصلاح ـ أيضاً ـ، وهو أن الإجازة في أصلها ضعف، وتزداد بهذا التوسع والاسترسال ضعفاً كثيراً لا ينبغي احتمالُه[٥].

---

(١) هناك مناقشات وتعقبات على كلام ابن الصلاح هذا، ليست من صلب بحث هذه المسألة، لأن هذا رأي ابن الصلاح، ونحن بصدد دراسة رأي ابن منده ـ رحم الله الجميع ـ فينظر فيها:
التقريب والتيسير لسنن البشير النذير ـ مع التدريب ـ، للنووي ١/٤٥٢، الشذا الفياح ١/ ٢٩٩، والتقييد والإيضاح للعراقي: (١٨٢).

(٢) علوم الحديث: (١٥٤) بتصرف.

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ: (١٦٩، ٢٠٩، ٢٣٢، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٣٤، ٣٩٥، ٤٠١).

(٤) ينظر: التقريب والتيسير لسنن البشير النذير ـ مع التدريب ـ، للنووي ١/٤٥٢، الشذا الفياح ١/٢٩٩، والتقييد والإيضاح للعراقي: (١٨٢)، والمقنع في علوم الحديث ١/٣١٦ ـ ٣١٧.

(٥) علوم الحديث: (١٥٤) بتصرف.

وأجيب عن ذلك: بأنه لا شك أن الإجازة ليست كالسماع، ولكن هذا لا يُلغي العملَ بها، بل هي معتبرة وصحيحة عند أكابر المحدثين، كما تقدم.

والتوسع شيءٌ، وجوازها شيءٌ، ويقال ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ: «الرواية بها ـ في الجملة ـ أوْلى من إيراد الحديث معضلاً»[(١)].

❐ **الثاني**: الجواز مطلقاً: للأحياء، والمعدومين، وهو مذهب الجمهور، ومِمَّن اختار هذا القول: **الحافظ أبو عبد الله ابن منده**، والخطيب البغدادي، وأبو العلاء العطار، وأبو بكر الحازمي، وأبو طاهر السِّلفي، ونسبه القاضي عياض إلى غير واحد من مشايخ الحديث[(٢)].

وذكر الحُفَّاظُ: العراقي، وابنُ الملقن، والبلقينيُّ، والسخاويُّ ـ رحمهم الله تعالى ـ جماعةً كثيرة مِمَّن روى بها من طبقة شيوخهم، ومَنْ فوقَهم؛ كابن خير الإشبيلي في برنامجه المشهور[(٣)]، والمنذري، وابن دِحْيَة، والنووي، والدمياطي، والمزي، والذهبي، والبرزالي، والعلائي، وغيرهم كثير[(٤)].

واستدلوا بما يلي:

١ ـ قوله ﷺ ـ فيما رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ـ: «**بلِّغوا عني ولو آية**»[(٥)].

وجه الاستدلال: أن الحديث عامٌّ في إباحة أي وسيلة تُعين على تبليغ شرعه ﷺ، والإجازة فردٌ من أفراد هذا العموم، ومن أخرجها، فعليه

---

(١) نزهة النظر: (١٧٥).

(٢) ينظر: «الإلماع»: (٩٩)، الوجيز: (٤١ ـ ٤٣)، نزهة النظر: (١٧٤ ـ ١٧٥)، فتح المغيث ٢/ ٢٣٢.

(٣) فهرسة ابن خير: (١٥ ـ ١٦)، حتى قال: (واعلموا ـ رحمكم الله ـ أن الإجازة أمر ضروري في الرواية).

(٤) ينظر: التقييد والإيضاح: (١٨٣)، والمقنع ١/ ٣١٧، ومحاسن الاصطلاح: (٣٣٦).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب «الأنبياء» باب ما ذكر عن بني إسرائيل ح(٣٤٦١).

الدليل[١].

٢ ـ ما رواه ابن سعد في «الطبقات»[٢] عن عمر رضي الله عنه قال ـ لمَّا احتضر ـ: «مَنْ أدرك وفاتي من سَبْيِ العرب، فهو حرٌّ»[٣].

ونوقش بأمرين:

الأول: أن الأثر فيه ضعف، فهو من رواية علي بن زيد بن جُدعان، وهو ضعيف[٤].

الثاني: على فرض صحته، فإن العِتْقَ النافذ لا يحتاج إلى ضبط، وتحديث، وعمل بخلاف الإجازة[٥].

٣ ـ صحة الوقف على المجهول، في أحد قولي الفقهاء.

ويجاب عنه بما أجيب عن دليل أصحاب القول الأول.

٤ ـ أنه متى عُدم السماعُ المضاهي للشهادة، فلا معنى للتعيين[٦].

❐ **التعليق:**

تبيَّن مما سبق قوةُ القول الذي اختاره ابن الصلاح رحمه الله خلافاً لِمَا عليه جمهور المحدثين ـ القائلين بالإجازة ـ بصحة الرواية بالإجازة العامة مطلقاً.

ولقد قال الحافظ العراقي ـ وهو أحد المجيزين لها ـ كلمةً تُشعِرُ بعدم قوة ما اختاره، فقال رحمه الله: «وبالجملة، ففي النفس من الرواية بها شيء، والاحتياطُ ترك الرواية بها. والله أعلم»[٧].

---

(١) محاسن الاصطلاح: (٣٣٧).

(٢) تتابع المصنفون في المصطلح على نسبة هذا الأثر إلى طبقات ابن سعد، مع أنه في مسند الإمام أحمد ـ أيضاً ـ كما سيأتي في التخريج.

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات ٣/ ٣٤٢، والإمام أحمد ١/ ٢٨٠ ح(١٢٩) من طريق علي بن زيد بن جُدعان، عن أبي رافع، به.

(٤) ينظر: التاريخ الكبير ٦/ ٢٧٥، الجرح والتعديل ٦/ ١٨٦، التقريب: (٤٧٣٤).

(٥) محاسن الاصطلاح: (٣٣٦).

(٦) فتح المغيث ٢/ ٢٣٢.

(٧) التقييد والإيضاح: (١٨٣).

رابعاً: استعمال (أنا)[(١)] في الأداء ـ جمعاً وإفراداً ـ لِمَا سمعه من لفظ الشيخ:

للمحدثين أساليبهُم، وصِيَغُهم التي يعبِّرون بها عن صورة تحمُّلِهم للحديث، وقد أولَوْها عنايةً فائقة، واهتماماً بالغاً، وصنفوا في ذلك التصانيف[(٢)].

وقد وقع خلافٌ قديم بين المحدثين في التفضيل بين هذه الصِّيَغ، وكيفية استعمالها، التي هي مبنيةٌ على طريقة تحمُّل التلميذ من شيخه، وهي ـ عندهم ـ ثمانيةُ أنواع سبقت الإشارة إليها، والبحث في ذلك مبسوط في المطوَّلات.

والذي يعنينا في هذا المقام: هو إبراز اختيار ابن منده لجواز التعبير بـ(أنا) في الأداء ـ جمعاً، وإفراداً ـ لِمَا **سمعه** من لفظ الشيخ.

يقول الخطيب رَحِمَهُ اللهُ بعد أن ذكر أن ترتيب صِيَغِ الأداء هي: **سمعت**، ثم **حدثنا** ووجه تقديمها:

«ثم قول أخبرنا[(٣)]، وهو كثير في الاستعمال، حتى إن جماعةً مِنْ أهل العلم لم يكونوا يخبرون عمَّا سمعوه إلا بهذه العبارة، منهم: حماد بن سلمة، وعبد الله بن المبارك، وهُشيم بن بشير، وعبيد الله بن موسى، وعبد الرزاق بن همام، ويزيد بن هارون، وعمرو بن عون، ويحيى بن يحيى التميمي، وإسحاق بن راهويه، وأبو مسعود أحمد بن الفرات، ومحمود بن أيوب الرازيان، ثم ساق بسنده عن نُعيم بن حماد قوله: ما رأيت ابن المبارك يقول قط: **حدثنا، كأنه يرى أخبرنا أوسعَ**، وكان لا يَرُدُّ على أحدٍ حرفاً إذا قرأ، ثم قال الخطيب موضِّحاً وجه اختيار هؤلاء الأئمة لهذه الصيغة مطلقاً ـ: **وإنما** استعمل من استعمل **أخبرنا**؛ ورعاً ونزاهة لأمانتهم،

---

(١) هذا الاختصار يقصد به عند المحدثين، كلمة: (أخبرنا).

(٢) وفي طليعة هذه الكتب الكتاب الماتع: «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»، للقاضي المتفنن عياض بن موسى اليحصبي رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٥٤٤).

(٣) أي: إن أخبرنا تأتي ثالثاً في الترتيب بعد: سمعت، وحدثنا.

فلم يجعلوها ـ لِلِيْنِها ـ بمنزلة حدثنا، ونبأنا، وإنْ كانت نبأنا تحتمل ما تحتمله حدثنا وأخبرنا. **وبالجملة**، فإن النية هي الفارقة بين ذلك على الحقيقة»[1].

وأضاف السخاوي ـ في جملة من كان يعبر بـ(أخبرنا) دون حدثنا ـ: إمامَنا أبا عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ[2]، وهذا هو بيت القصيد.

هكذا قال السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ وهو غير دقيق في حقِّ ابن منده، إذْ وجدتُ له بعضَ المواضع التي صرّح فيها بالتحديث في بعض كتبه[3]، ولعله يقصد بذلك أنه هو الغالب.

❑ **التعليق:**

موضع الاختيار هنا: هو أن **ابن منده** ـ ومَنْ قبله من الأئمة رحمة الله عليهم ـ كانوا يعبّرون عما سمعوه من شيوخهم ـ حال الأداء ـ بـ(أخبرنا)، ولم يكونوا يقولون (سمعتُ)، أو (حدثني، أو حدثنا).

وقد تبين أن ابن منده إنما يفعل ذلك في الغالب، لا دائماً.

وقد حكى القاضي عياض الاتفاقَ على جواز هذا الفعل، فقال ـ وهو يتحدث عن أصول الرواية ـ: «**الضرب الأول**: السماع من لفظ الشيخ، وهو منقسم إلى: إملاء، أو تحديث، وسواء كان من حفظه، أو القراءة من كتابه، وهو[4] أرفع درجات أنواع الرواية عند الأكثرين، **ولا خلاف** أنه

---

(١) الكفاية: (٢٨٤ ـ ٢٨٧) بتصرف واختصار، وينظر: الجزء العاشر من مسند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ليعقوب بن شيبة ـ ضمن موسوعة أعماله العلمية ـ: (٦٥٤)، النزهة: (١٦٩)، **ويظهر لي: أن مراده بالنية، هو**: أن العمدة في اختيار هذه الصيغ والتبديل بينها على حسن القصد، وصحة النية، بحيث يكون الحامل هو الورع، لا شيءٌ آخر من العوارض التي قد تعرض للمحدثين، والتي قد توهم التكثّر، أو لغير ذلك من الأغراض التي لا تُرضى شرعاً.

(٢) فتح المغيث ٢/١٥٩.

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ: **الإيمان** ح(٩٧٢، ١٠٠٨، ١٠٤٩)، التوحيد (٢٨٦، ٤٣٩، ٤٦٥)، **المعرفة**، التراجم رقم (٤، ٢٧، ٣٦، ٤٠، ٢٢٠، ٢٣٣، ٤٢٠، ٤٤٠، ٥٣٤، ٦٧٢)، **الرد على الجهمية** ح(١، ٦٠).

(٤) أي: السماع.

يجوز ـ في هذا ـ أن يقول السامع منه: حدثنا، **وأخبرنا**، وأنبأنا، وسمعت فلاناً يقول، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان»[(١)].

فإن قيل: ما دام أن هذا متفقٌ عليه، فكيف جعلتَ هذا اختياراً لابن منده؟!

قيل: موضع الاختيار له ﷺ هو أنه اختار التعبير بهذه الصيغة (أخبرنا)، ونزل عن لفظة: (حدثنا)، ولا يعني ذلك أنه لم يسمع ذلك من شيوخهم ـ خاصةً وقد تأخر زمنهُ قليلاً عن زمن الأئمة المتقدمين ـ حتى لا يأتي أحدٌ بعدهم ويظن أن روايته بهذه الصيغة: **إجازةٌ** ـ كما هو مذهب بعض المحدثين[(٢)]، أو أنها **قراءةٌ على الشيخ**[(٣)]، أو أنها **عَرْضٌ على العالم**، كما هو اختيار جماعةٍ آخرين[(٤)]، والله تعالى أعلم.

النوع الثاني

آداب طالب الحديث

يذكر العلماء تحت هذا النوع جملةً من الآداب التي ينبغي على طالب الحديث أن يتحلَّى بها، ويراعيها، رعاية لشرف هذا العلم، وصيانةً لحامله عما يَشينهُ، أو ينفر منه، أو يلحق الذم به وبفنه الذي يتعاطاه، ويعانيه.

ولأهمية هذا الأمر أوْلاه أهلُ العلم عنايةً خاصة، فلم يكتفوا بالتنصيص عليه ضمن علوم الحديث، بل أفردوه بالتصنيف، مبالغةً في النصح لطالب الحديث، فجزاهم الله تعالى عن طلاب الحديث خاصةً، وطلاب العلم عامةً خيرَ الجزاء[(٥)].

---

(١) الإلماع: (٦٩).
(٢) تنظر: الكفاية: (٣٠٢).
(٣) تنظر: المرجع السابق: (٣٠٣).
(٤) تنظر: المرجع السابق: (٣٠٥ ـ ٣١٠).
(٥) ومن أشهر هذه المصنفات التي أفردت في هذا الباب: كتاب الخطيب البغدادي «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، وكتاب ابن جماعة «تذكرة السامع والمتكلم، في آداب العالم والمتعلم».
ومن الكتب التي تحدثت عن هذه الآداب ضمناً: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر، و«الإلماع» للقاضي عياض (في أول الكتاب وآخره عقد أبواباً في هذه الآداب)، وغيرها كثير.

والمسألة التي نُقِلَتْ عن إمامنا أبي عبد الله في هذا الباب: هي تفسيرُه لكلمةٍ رُويت عن أبي عاصم النبيل، وهي قوله ـ فيما رواه الحاكم بسنده ـ: «من استخفَّ بالحديث استخف به الحديث»[(١)]، وتُروى هذه الكلمة عن غيره[(٢)].

وقد نقل السخاوي تفسيرَ الإمام ابن منده لهذه الكلمة فقال: «وفسره ابن منده: **بطلبه للحجة على الخصم، لا للإيمان به، والعمل بمضمونه**»[(٣)].

وكلام أهل العلم، والورع ـ في هذا المعنى ـ يطول تتبُّعُه جداً، ولكن أكتفي في هذا المقام ببعض الكلمات التي نصح بها بعض أئمة السلف والخلف الذين كانوا أئمة في العلم والعمل ـ رحمة الله عليهم أجمعين ـ والتي تعضُدُ هذا المعنى الذي ذكره أبو عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللهُ.

قال الإمام ابن شهاب الزهري رَحِمَهُ اللهُ: «إن هذا العلم أدَبُ الله الذي أدَّبَ به نبيَّه ﷺ، وأدَّب النبيُّ ﷺ أمتَه، أمانة الله إلى رسوله، ليؤديه على ما أُدِّيَ إليه، فمن سمع علماً، فليجعله أمامه حُجَّةً فيما بينه وبين الله عَزَّ وَجَلَّ»[(٤)].

وقال الإمام سفيان الثوري رَحِمَهُ اللهُ: «إنما يطلب العلم ليُتَّقَى اللهَ به، فمِنْ ثَمّ فُضِّل، فلولا ذلك لكان كسائر الأشياء»[(٥)].

وقال مالك بن دينار رَحِمَهُ اللهُ: إذا تعلم العبد العلمَ ليعملَ به كسره علمه، وإذا تعلم العلم لغير العمل به، زاده فخراً»[(٦)].

وقال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: «فمَنْ طلب العلم للعمل كسَرَهُ العلم،

(١) معرفة علوم الحديث: (١٦).
(٢) ينظر: المدخل إلى كتاب الإكليل: (٦٣).
(٣) فتح المغيث ٣/ ٢٧٥.
(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/ ٧٨.
(٥) حلية الأولياء ٦/ ٣٦٢.
(٦) المرجع السابق ٢/ ٣٧٢، ضمن ترجمة مالك نفسه، وينظر في ترجمته ـ أيضاً ـ: السير ٥/ ٣٦٢، ومما قاله الذهبي فيه: «وثقه النسائي وغيره، واستشهد به البخاري، **وحديثه في درجة الحسن**، قال علي ابن المديني: له نحو من أربعين حديثاً».

وبكى على نفسه، ومن طلب العلم للمدارس، والإفتاء، والفخر، والرياء: تحامق، واختال، وازدرى بالناس، وأهلكه العُجْبُ، ومقَتَتْه الأنفس»[(١)].

نسأل الله تعالى أن يرزُقَنا الإخلاص في القول والعمل، وأن يجعل ما علِمْناه حجةً لنا لا علينا، إن ربي لطيف لما يشاء، إنه هو العليم الحكيم.

النوع الثالث

العالي والنازل

العلوّ والنزول مسألةٌ لها شأن عند أهل الحديث ـ رحمهم الله ـ، فللّه كم من محدِّث رحل الأيامَ والليالي، وأنفق الغالي والنفيس من أجل طلب العُلُوِّ!

ولا تسأل عن الحسرة واللوعة التي يجدها طالبُ الحديث ـ في نفسه ـ عندما يبلُغُه موت الشيخ الذي قصده المحدث من مسافة بعيدة، خاصة عندما تكون الوفاة قُبَيل وصوله البلد بزمن يسير!

وأعظم ما تكون الحسرةُ حينما يكون الميت سيد ولد آدم ﷺ!

ومن اللطائف أن أبا عبد الله الحاكم جعل هذا النوعَ أولَ نوع من أنواع علوم الحديث التي استفتح بها كتابه[(٢)].

وقد بوَّب الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ في كتابه «الرحلة في طلب الحديث» على هذا المعنى باباً، فقال: (ذِكْرُ مَنْ رحل إلى شيخ يبتغي عُلُوَّ إسناده، فمات قبل ظفر الطالب منه ببلوغ مراده)[(٣)]. ثم ساق جملةً من الآثار في هذا؛ منها:

ما رواه بسنده من طريق عبد الله بن داود الخُريبي، قال: (كان سبب دخولي البصرة لأَنْ ألقى ابنَ عون، فلما صرتُ إلى قناطر بني دارا، تلقَّاني

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٢.
(٢) معرفة علوم الحديث: (٦).
(٣) الرحلة في طلب الحديث: (١٦٦ ـ ١٨٥)، وينظر استدراك المحقق عليه بعض ما فاته في هذا الباب.

نعي ابن عون، فدخلني ما الله به عليم)[١].

وفي فضل طلب العُلُوِّ يقول أبو الفضل ابن طاهر المقدسي:

«اعلم أن طلب العُلُوَّ مِنَ الحديث مِنْ عُلُوِّ همة المحدِّث، ونُبل قدره، وجزالة رأيه، وقد ورد في طلب العُلُوِّ سنة صحيحة ـ ثم ساق حديث ضِمام بن ثعلبةَ، ثم قال: ـ فهذا دليلٌ على طلب المرء العلوَّ في الإسناد، والرحلة فيه، فإنَّ هذا الرجل لمَّا جاءه رسولُ رسولِ الله ﷺ فأخبره بما فُرض عليهم، لم يقنعه ذلك حتى وصل إلى النبي ﷺ يسمع منه، فلو كان طلبُ العلُوِّ غيرَ مستحب، لأنكر عليه ﷺ سؤالَه عمَّا أخبره رسولُه عنه ـ والله أعلم بالصواب ـ فقد أجمع أهلُ النقل على طلبهم العُلُوّ، ومدحه، إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحدٌ منهم.

ثم وجدنا الأئمة المقتدى بهم في هذا الشأن سافروا الآفاقَ في سماعه، ولو اقتصروا على النزول؛ لوجد كلٌّ منهم ببلده من يخبره بذلك الحديث»[٢].

كما أن طلبَ العُلُوَّ له فوائدَ كثيرة؛ من أبرزها ما أشار إليه ابن الصلاح (ت: ٦٣٤) بقوله: «العلُوُّ يُبعد الإسناد مِنَ الخلل؛ لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته: سهواً، أو عمداً، ففي قلَّتهم قلةُ جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرةُ جهات الخلل، وهذا جليٌّ واضح»[٣].

والبحث في موضوع العلُوِّ والنزول طويل، فالمصنفون في المصطلح يذكرون في هذا النوع ـ من أنواع علوم الحديث ـ مسائل؛ وهي:

١ ـ فوائد العلو.

٢ ـ المفاضلة بين العلو والنزول.

---

(١) الرحلة في طلب الحديث: (١٧٧).

(٢) مسألة العلو والنزول في الحديث: (٥١ ـ ٥٤) بتصرف، وهو ملخَّص من كلام الحاكم في المعرفة: (٦ ـ ١٢)، وينظر: تعليق ابن دقيق على هذه المسألة في «الاقتراح»: (٤٦).

(٣) علوم الحديث: (٢٥٥).

٣ ـ أقسام العلو والنزول[١].

والذي يهمنا في هذا الموضع: هو ذكر رأي ابن منده في أحد أقسام العلو، وهو النوع الرابع من أنواع العُلُوِّ.

وقبل هذا، يحسُن التعريف[٢] بالمراد بالإسناد العالي والنازل، فيقال:

العلُوُّ: هو وصول المحدث إلى غرضه من الإسناد بأقلِّ عدد ممكن من الرواة[٣].

النزول: عكس العُلُوِّ، وهو: وصول المحدث إلى غرضه من الإسناد بعددٍ من الرواة يمكن النقص عنه.

والآن إلى الشروع في المقصود: فقد أوضح الحافظُ ابن الصلاح النوعَ المقصودَ بالدراسة هنا بقوله:

«الرابع من أنواع العلُوِّ: **العلُوُّ المستفاد مِنْ تقدُّم وفاة الراوي**، مثاله:

ما أرويه عن شيخ أخبرني به، عن واحد، عن البيهقي الحافظ، عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ، أعلى من روايتي لذلك عن شيخ أخبرني به عن واحد، عن أبي بكر بن خلف، عن الحاكم، وإن تساوى الإسنادان في العدد لتقدم وفاة البيهقي على وفاة ابن خلف؛ لأن البيهقي مات سنة (٤٥٨)، ومات ابن خلف سنة (٤٨٧).

روينا عن أبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي الحافظ رَحِمَهُ اللهُ قال: «قد

---

(١) ينظر: مسألة العلو والنزول في الحديث: (٥٧ ـ ٩٢)، علوم الحديث: (٢٥٥)، المنهل الروي: (٦٩)، اختصار علوم الحديث ٢/ ٤٤٣، المقنع في علوم الحديث ١/ ٤٢٢، فتح المغيث ٣/ ٣٣١، تدريب الراوي ٢/ ٦٠٤.

(٢) المصنفون في المصطلح يدخلون مباشرة إلى تقسيمات العلو ـ من علو مطلق، ونسبي ـ ثم يعرِّفون كل نوع على حدة، ولم أر أحداً عرّفه تعريفاً عاماً؛ لذا اخترت التعريف الآتي راجياً أن يكون جامعاً مانعاً، وشاملاً لجميع أنواع العلو، وبالله التوفيق.

(٣) وهو بهذا يشمل من غرضُه الوصولُ إلى النبي ﷺ بأقل عدد ممكن، ومَنْ غرضُه الوصولُ إلى إمام ذي رتبة عليّة، بغضِّ النظر عمن فوقه من الإسناد.

والتعريف الذي ذكرتُه يشمل أنواع العلُوَّ كلها التي ذكرها العلماء في هذا الباب؛ والله أعلم، تنظر: المصادر السابقة.

يكون الإسناد يعلو على غيره بتقدُّم موت راويه، وإن كانا متساوِيَيْن في العدد، ومثل ذلك من حديثُ نفسه بمثل ما ذكرناه».

ثم إن هذا كلام في العُلُوِّ المنبني على تقدم الوفاة المستفاد من نسبة شيخ إلى شيخ، وقياس راوٍ براو، وأما العلو المستفاد من مجرد تقدم وفاة شيخك من غير نظر إلى قياسه براو آخر، فقد حده بعض أهل هذا الشأن **بخمسين سنة**، وذلك ما رويناه عن أبي علي الحافظ النيسابوري، قال: سمعت أحمد بن عمير الدمشقي ـ وكان من أركان الحديث ـ يقول: إسناد خمسين سنة من موت الشيخ إسناد عُلُو[1].

وفيما يروى عن أبي عبد الله ابن منده ـ الحافظ ـ قال: «إذا مر على الإسناد **ثلاثون سنة** فهو عالٍ، وهذا أوسعُ من الأول[2]، والله أعلم» انتهى[3].

وحاصل كلامه رَحِمَهُ اللهُ أنَّ المحدثين اختلفوا في السنوات التي إذا مضت، صحَّ وَصْفُ السند فيها بالعُلُوِّ على قولين:

الأول: **أنها خمسون سنة**، وهذا رأيُ الحافظ أحمد بن عُمير الدمشقي (ت: ٣٢٠)[4]، ويشبه أن يكون رأياً لأبي علي النيسابوري ـ فإنه نقله كالمقرِّ له ـ وأبي عمرو ابن الصلاح كذلك، فإن تعليقه على رأي ابن منده بأنه أوسعُ من الأول، فيه إشارة إلى اختياره. والله أعلم.

الثاني: **أنها ثلاثون سنة**، وهذا اختيار أبي عبد الله ابن منده.

الثالث[5]: أن من مات شيخُ شيخِه قبل أن يُولَدَ، فسماعُه مِنْ شيخه عالٍ، وهذا اختيار المزي، وقال السخاوي: إنه أوسعُ من القولين

(١) نقله الذهبي في السير ١٥/١٦.
(٢) سيأتي إيضاح ذلك قريباً.
(٣) علوم الحديث مع المحاسن للبلقيني: (٤٤٦).
(٤) له ترجمة في السير ١٥/١٥.
(٥) لم يذكره ابن الصلاح؛ لأن القائل به متأخرٌ عنه، وهو الحافظ المزي رَحِمَهُ اللهُ. فتح المغيث ٣/٣٥٨.

السابقين[١].

ويلحظ على كلمة ابن منده أنه لم يقيد ذلك بوفاة ولا حياة. وعلى هذا، فلو حدّث الشيخُ بحديث، ومضى عليه ثلاثون سنة، وهو حيٌّ، فالإسناد ـ إذن ـ عالٍ.

إلا أن الحافظ السخاوي استظهر غيرَ هذا، فقال ـ في تعليقه على كلمة ابن الصلاح «وهذا أوسع من الأول» ـ:

«قال ابن الصلاح: وهذا أوسع من الأول، يعني: سواء أراد قائلُه مضيَّها مع موته، أو من حين السماع منه، ولكنه في ثانيهما ـ كما قال المصنف ـ بعيد؛ لأنه يجوز أن يكون شيخُه إلى الآن حياً، قال: والظاهر أنه أراد إذا مضى على إسناد كتابٍ، أو حديثٍ ثلاثون سنة، وهو في تلك المدة لا يقع أعلى من ذلك»[٢].

وقول السخاوي إن قولَ المزي أوسعُ الأقوال غيرُ دقيق في نظري؛ ذلك أن المزي ضبطه بوصف لا بزمن.

❐ التعليق:

ليس ثمة مرجِّحٌ قويٌّ يُرجَعُ إليه في هذا؛ إلا أنه يمكن القول بأن المدة التي ذكرها ابن منده قصيرة، عطفاً على واقع كثير من الشيوخ الذين يجلسون للتحديث، أو تؤخذ عنهم الأسانيد، والله أعلم.

النوع الرابع

المشهور، والغريب، والعزيز

توارد المصنفون في المصطلح على نقل كلمة ابن منده التالية:

«الغريب من الحديث: كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ـ مِمَّن يجمع حديثُهم ـ إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث، يسمى: غريباً.

---

(١) فتح المغيث ٣/٣٥٧.

(٢) علوم الحديث: (٢٧٠)، وينظر: الاقتراح: (٢٧١).

فإذا روى عنهم رجلان، وثلاثة ـ واشتركوا في حديث ـ يُسَمّى: عزيزاً.
فإذا روى الجماعةُ عنهم حديثاً، سُمِّيَ: مشهوراً»[(١)].

ولما كان عامة المصنفين في المصطلح ـ كابن الصلاح، ومن تَبِعَه على طريقة ترتيبه ـ يبدؤون بالمشهور، ثم الغريب، ثم العزيز، فإن الحديث عن هذه المصطلحات سيكون بهذا الترتيب.

أولاً: المشهور:

قبل أن أُعلِّقَ على كلام ابن منده في هذا النوع، فسأذكر تعريفه لغةً، ليتسنى استكمالُ التعليق ـ إن شاء الله تعالى ـ فيقال:

المشهور لغة: هو الواضح الظاهر، ومن ذلك: الشهرةُ؛ وهي ظهور أمر الشيء حتى يُعرَفَ ولا يخفى، فيقال: فلان مشهور، ومكان مشهور، ويقال: شَهرَ سيفَه: إذا انتضاه، وقد شُهِرَ فلانٌ في الناس بكذا، فهو مشهور، وقد شهروه[(٢)].

أما تعريف ابن منده له، فحاصله: **أن يروي جماعةٌ يزيدون على الثلاثة الحديثَ عن إمام مِمَّن يُجمَعُ حديثُه.**

فتعريفه تضمن ضابطين اثنين:

- أن يكون المرويُّ عنه إماماً يُجمَعُ حديثه؛ كالزهري وقتادة.
- أن يكون الرواةُ عنه أكثرَ من ثلاثة.

والعلاقة بين التعريفين ظاهرة، فلكون الحديث رواه جماعة، فهذا يعني أنه اشتهر وظهر. وهذا هو المطلوب.

❏ **التعليق:**

لعل هذا التعريفَ هو **أقدمُ تعريف** ـ على طريقة الحدود ـ ينقل عن أهل الحديث؛ فإني لم أجد أحداً قبل، ولا معاصراً لابن منده، ذكره. حتى عصريه، بل وتلميذه الحاكم (ت: ٤٠٥) ـ لَمَّا ذكر المشهور ـ إنما مثّل له

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة ٣/ ٢٢٢، أساس البلاغة: (٣٤٢)، القاموس المحيط: (٥٤٠).

بمثال، ولم يُعَرِّفه[(١)]، ولم أر أحداً اعترض على ابن منده في تعريفه للمشهور، بل كلُّهم ينقله على سبيل التقرير[(٢)].

وههنا تنبيهان يتعلقان بهذا التعريف:

الأول: تعريف ابن منده اقتصر على المشهور من جهة الإسناد بالمعنى الخاص، الذي يعرفه أهل الصنعة، و«التي لا يقف على شهرتها غيرُ أهل الحديث، والمجتهدين في جمعه ومعرفته» ـ كما يقول الحاكم[(٣)] ـ، فلم يتعرَّض للمشهور من جهة المتن بقسميه: المشهور عند أهل الحديث، والمشهور عند غيرهم[(٤)].

الثاني: حدّ ابن منده في تعريفه هذا الشهرة بأن يكون الرواة أكثرَ من ثلاثة، وهو موافق لمصطلح «المستفيض» الذي ذكره بعض المتأخرين من أهل الاصطلاح عن بعض الأصوليين[(٥)].

وهو خلاف ما حرَّره بعض المتأخرين، الذين حدُّوا الشهرة بأنها تبدأ من ثلاثة فأكثر ـ وذلك عند حديثهم عن العزيز والغريب ـ ومن أشهرهم الحافظُ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(٦)].

الثالث: أن استعمال المشهور في لسان أهل الاصطلاح بهذا المعنى كثيرٌ جداً والأحاديث به بالألوف، كما يقول الحاكم[(٧)].

ولعل ابن منده نفسه من أكثر الأئمة استعمالاً لهذا المصطلح ـ بهذا

---

(١) معرفة علوم الحديث: (٩٣).

(٢) ينظر ـ مثلاً ـ: اختصار علوم الحديث ٢/٤٥٥، المقنع ٢/٤٢٧، فتح المغيث ٤/٨، تدريب الراوي ٢/٦٣٢، توضيح الأفكار ٢/٤٠٦.

(٣) معرفة علوم الحديث: (٩٣).

(٤) ينظر ـ مثلاً ـ: علوم الحديث: (٢٦٥)، الشذا الفياح ٢/٤٣٤، اختصار علوم الحديث ٢/٤٥٥، المقنع ٢/٤٢٧، فتح المغيث ٤/٨، تدريب الراوي ٢/٦٣٢.

(٥) والعدد الذي يصدق عليه وصفُ المستفيض مختلَفٌ فيه بين الأصوليين؛ فقيل: إنه ما رواه أكثر من اثنين، وقيل: ما رواه أكثر من ثلاثة، ينظر: المنهل الروي: (٣٢)، نزهة النظر: (٦٢)، فتح المغيث ٤/٨، تدريب الراوي ٢/٦٢١.

(٦) ينظر: نزهة النظر: (٦٢).

(٧) معرفة علوم الحديث: (٩٣).

المعنى ـ فإنه كثيراً ما يعبِّر عن الحديث الذي يُروى عن إمام ـ يجمع حديثه ـ من جماعة من أصحابه: بالمشهور، في عشرات المواضع من كتبه، فمثلاً:

قال في كتاب الإيمان ـ عقب حديث أخرجه من طريق الزهري ـ:

«هذا إسنادٌ مجمَعٌ على صحته من حديث الزهري، **وعنه مشهور**: رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، ومحمد بن الوليد الزبيدي، وشعيب بن أبي حمزة، وعبد الرحمٰن بن خالد بن مسافر، ومحمد بن[(١)] . . .، وسليمان بن كثير، ومحمد بن إسحاق، وكل هؤلاء مقبولةٌ على رسمهم»[(٢)].

وقد ينص على أن جماعة روَوْه عن إمام مشهور؛ كالأعمش، أو الزهري، ولا ينص على هذا الاصطلاح[(٣)].

وقد تبين لي بالتتبع أن ابن منده سلك في التعبير عن شهرة الحديث أربع طرق، وهي على النحو التالي:

الطريقة الأولى: تقييد الشهرة بالراوي المدار، وهذا كثيرٌ جداً عنده، وظاهر.

ومن أمثلة ذلك قوله ـ عن حديث رواه من طريق إسرائيل بن يونس، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس ـ: «هذا حديث مشهور عن

---

(١) بياض في الأصل.

(٢) الإيمان ١/ ١٧٥ ح(٢٤).
وينظر تعليقه على الأحاديث التالية في **كتاب الإيمان**: (٢، ٢٣، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٤٠، ١٩٢، ٢٢١، ٤٤٣، ٦٠٠) وغيرها كثير.
وفي **كتاب التوحيد**، تنظر الأحاديث التالية: (٧٢، ٧٤، ٧٥، ٨٦، ٢٠٣، ٢٣٨، ٤٩١، ٥٩٤، ٨٧٥). وفي **الرد على الجهمية**: (١٢، ١٦، ٧١، ٩١).
وفي **فتح الباب**: ص(١٧١، ١٧٢) رقم (١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٦).
وفي **معرفة الصحابة**، تنظر التراجم ذوات الأرقام الآتية: (٢، ٥، ٧٧، ٨٠، ٢٥٥، ٢٨٤، ٤٠١).

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ في **كتاب الإيمان** الأحاديث: (٣٧، ٨٠، ١١٧، ١٢٨، ١٤٩، ١٦١، ١٧٠، ٢٤١، ٣١٨، ٣٣٨، ٦٩٢، ٧٢٦)، وغيرها.
وفي **التوحيد**: (٦٧، ٨٢، ١٤٨، ١٧٥، ١٩٣، ٥٧٩).

إسرائيل»[(١)].

وقد يقيد الشهرة بشهرة رواة الإسناد كلِّهم ـ وهذا نادر ـ ومن ذلك قوله ـ لما أخرج حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً: «ما من نبي إلا وقد حذر أمته الدجال...» ـ: «وهذا إسناد، مشهور الرواة»[(٢)].

الطريقة الثانية: تقييد شهرة الإسناد بالبلد، وهذا نادر، ولم أقف إلا على مثال واحد فقط، وهو قوله في التوحيد ـ بعد روايته حديث ابن عمروٍ[(٣)] بن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً: «إن الأرضين بين كل أرض...» ـ: «هذا إسنادٌ، متصلٌ، **مشهور عند المصريين**»[(٤)].

الطريقة الثالثة: إطلاق الشهرة، من غير تقييدها براوٍ معين، وهذا قليل بالنسبة للذي قبله؛ كقوله ـ بعد ما روى حديث أنس رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] قال: هكذا، وأشار صلى الله عليه وسلم بطرف الخنصر ـ: «وهذا حديث مشهور، وقد روي من طرق عن أنس بن مالك»[(٥)].

---

(١) التوحيد ٢/ ١٢٢ ح(٢٦٧)، وينظر مزيد من الأمثلة في:
ـ **الإيمان**، الأحاديث التالية: (٢٨، ٨٤، ١٤١، ١٩٢، ٢١١، ٦٠٣).
ـ **التوحيد**، الأحاديث التالية: (٥٥، ٧٤، ٧٥، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٩٧، ٣٣٩، ٤٠٦، ٤٠٩، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٩٤، ٧٣٥).
ـ **الرد على الجهمية**، الأحاديث التالية: (١١، ١٦، ٩٢).
ـ **معرفة الصحابة**، تنظر التراجم التالية: (٢، ٥، ٣٠، ٧٧، ٨٠، ١٩٦، ٢٢٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٨٥، ٢٨٨، ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٣، ٤١٧، ٤٢٨، ٥٠٦، ٥٢٧، ٦٥٨، ٦٦٣).

(٢) التوحيد ٣/ ٥٨ ح(٤٢١).

(٣) وقع في المطبوع: ابن عمر، والإسناد مصري، والصواب أنه ابن عمرو، كما جاء مصرحاً به في مصادر أخرى، منها: الميزان ٢/ ٢٥، والذي نقل فيه قول ابن منده على الحديث.

(٤) التوحيد ١/ ١٨٧ ح(٦٣).

(٥) **الرد على الجهمية**: (٨٨) ح(٧١)، وينظر مزيد من الأمثلة في:
ـ **الإيمان**: (١٠٦٤).
ـ **التوحيد**: (١٥٠، ٢٥١)، ولم أجد في «الرد على الجهمية»، ولا «المعرفة» شيئاً.

الطريقة الرابعة: ربط الشهرة بحكمه على درجة الحديث، وهذا كثير، وهو على قسمين:

القسم الأول: ربط الشهرة بالحكم على الحديث بالقبول: إما صحةً، أو حسناً:

ومن ذلك قوله ـ لَمَّا أخرج حديث أبي جمعة رضي الله عنه: قال تغدينا مع رسول الله ﷺ. . الحديث ـ: «وروي هذا الحديث عن صالح بن جبير: معاوية بن صالح، ومرزوق بن نافع وغيرهما، وهذا **إسناد صحيح، مشهور**»[1].

القسم الثاني: ربط الشهرة بالحكم على الحديث بالتضعيف، وهذا قليل جداً:

ومِنْ ذلك قوله ـ لَمَّا أخرج حديثاً من طريق الحكم بن الرَّيان، عن اللَّيث بن سعد، عن يزيد بن حَوْشب الفهري، عن أبيه رضي الله عنه مرفوعاً: «لو كان جريج الراهب فقيهاً عالِماً، لعلمَ أنَّ إجابتَه أُمَّه أفضلُ منْ عبادته رَبِّهِ عز وجل» ـ قال عَقِبَه: «هذا حديث غريب، لا يُعرف إلَّا من هذا الوجه، تفرّد به الحكم، وعنه مشهورٌ، رواه إبراهيم بن المُسْتَمر وغيرُه»[2].

وهذا القسم الثاني يبين بوضوح أنه لا تلازُمَ بين الشهرة والصحة، بل قد يكون مشهوراً وهو ضعيف، كما في هذا المثال.

وعليه، فيكون كلام ابن منده في مراده بالشهرة منصَبّاً على صورة الإسناد الذي يرويه جماعة عن إمام، بغضِّ النظر عن صحته، وضعفه.

---

(١) الإيمان ٢/٣٧ ح(٢١٠)، وينظر مزيد من الأمثلة في:
- **الإيمان** ـ وفيه أمثلة كثيرة ـ منها: (٤٤، ٧٥، ١٠٦٤).
- **التوحيد** ـ وفيه أمثلة كثيرة ـ منها: (٤٨، ٨٤، ٨٩، ١٠٩، ١١٢، ١١٨، ١٢٣، ١٤٢، ٢٢١، ٤٥٦، ٤٨٦، ٤٩١، ٥٠١).
- **معرفة الصحابة**، تنظر التراجم التالية: (٢٩٩، ٦٥٨)، ولم أجد في الرد على الجهمية شيئاً.

(٢) معرفة الصحابة، رقم الترجمة: (٢٢٧)، وتنظر الترجمة رقم: (٣٩٣)، ولم أجد في بقية كتبه أمثلة توافقها.

وهذا المثال[١] يمكن أن يستدرَك على ابن منده؛ فإن الحَكَمَ ليس بثقة، ولا معروفٍ، فضلاً عن أن يكون إماماً، بل هو في عِداد المجاهيل[٢].

وأما استعمال الأئمة ـ قَبْل ابن منده ـ لهذا الاصطلاح على هذا النحو فكثير أيضاً[٣].

ثانياً: الغريب:

يعرِّفُ أهلُ اللغة الغريب بعدة تعريفات، وأقتصر هنا على ما يليق ببحثنا هنا:

يقول ابن سِيْدَه: «والغَرْبُ: الذهاب والتَّنَحِّي عن الناس، وقد غَرَبَ عَنا، يَغْرُب غرباً وغَرَّب، وأغرب، **وغرَّبه** وأغربه نحّاه...، ونَوىً غَرْبةٌ: بعيدة، ودارهم غَرْبةٌ: نائية. والغُرْبة والغُرْب: النُّزوح عن الوطن، ورجل غُرُب، وغَريب: بعيد عن وطنه، والجمع غُرباء»[٤].

عرّف ابن منده الغريب، فقال: «**الغريب من الحديث: كحديث الزهري، وقتادة وأشباههما من الأئمة ـ مِمَّن يُجمَع حديثُهم ـ إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث، يسمى: غريباً**».

فتعريفه للغريب تضمَّن ضابطين اثنين:

- أن يكون المروي عنه إماماً يُجمَع حديثُه؛ كالزهري وقتادة.
- أن ينفرد راوٍ عنه بالحديث، ولم يحدِّد درجة المنفرد بالحديث: هل هو إمام حافظ، أو دون ذلك.

وقد يعبّر عن الغرابة بمصطلح آخر مشهور، وهو: التفرد، أو عدم المتابعة، كما سيأتي[٥].

---

(١) مع المثال الذي أحلتُ عليه في الحاشية، وهو الترجمة (٣٩٣).

(٢) قال البيهقي في شعب الإيمان ٦/ ١٩٥ ـ بعد أن أخرج هذا الحديث من طريق الحكم ـ: «وهذا إسناد مجهول».

(٣) ينظر بعض الأمثلة: علل الترمذي: (٣٤٨)، العلل لابن أبي حاتم ١/ ٧٧، ٣٠١.

(٤) المحكم ٥/ ٥٠٦، وينظر: القاموس المحيط: (١٥٣)، اللسان ١/ ٦٣٧.

(٥) ينظر: النوع الثاني من المبحث السادس في هذا الفصل.

والعلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي جلِيَّة، فالغريب في الاصطلاح سُمِّيَ غريباً؛ لتفرُّده بالرواية عن ذلك الشيخ، وهو ما يلتقي مع أحد معاني الغريب في اللغة، وهو تفرُّد الإنسان، وبُعدُه، وكونه نائياً عن داره.

❐ **التعليق:**

هذه الصورة التي ذكرها ابنُ منده يتفق الأئمة على تسميتها «غريباً»، وقد طبّق رَحِمَهُ اللهُ هذا المصطلح بالتعريف الذي ذكره في بعض كتبه؛ منها:

أنه روى في «الإيمان» مِنْ طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب الزهري، حدثني سعيد بن المسيب. أن أبا هريرة أخبره؛ أن رسول الله ﷺ قال... فذكر الحديث، ثم قال: «هذا حديث **غريبٌ من حديث الزهري**، عن سعيد، عن أبي هريرة، **رواه جماعة عنه، غير يونس، فيهم مقال**»[1].

وهذا المثال التطبيقي أفادنا أمراً مهماً في باب التفرُّد، وهو أن الإمام ابن منده لا يعدُّ رواية الضعفاء ناقضةً للوصف بالتفرد، فقد وَصَفَ الحديث بالغرابة، مَعَ أنه رواه جماعة عن الزهري، ولكن لمَّا كانت روايتهم لم تثبُت عنده، فلم يعدَّها شيئاً مؤثراً في نفي الغرابة عن هذا الإسناد؛ أي: إنه رَحِمَهُ اللهُ يرى أن حدّ الغرابة مقترناً بالثقة أيضاً.

لكن الغريب عند جمهور أهل الحديث أوسعُ من أن يقيّد التفرد فيه عن إمام يجمع حديثه، بل مطلق التفرد كافٍ ـ عندهم ـ في الحكم على الحديث بالغرابة، ولهذا قال الحافظ العراقي في ألفيته:

وما به مطلقاً الراوي انفردْ ... فهو الغريبُ، وابن منده، فحدْ
بالانفرادِ عن إمام يُجْمَعُ ... حديثُه، فإن عليه يُتْبَعُ
من واحدٍ، واثنين فالعزيزُ، أو ... فوقُ، فمشهورٌ وكلٌ قد رأوْا[2]

---

(١) الإيمان ١/١٧٣ ح(٢٤)، وينظر: الرد على الجهمية: (٨٢) ح(٦٠).
(٢) ألفية العراقي: (١٣١) الأبيات رقم: (٧٤٨ ـ ٧٥٠).

إذن، فالغريب ـ عند جماهير أهل الاصطلاح ـ: «ما يتفرَّد بروايته شخصٌ واحدٌ في أيِّ موضع وقع التفرُّد به من السند»[(١)].

ومن الأئمة المتقدمين ـ كالقطَّان، وأحمد، والبرديجي ـ من يسمِّي الصورة التي ذكرها ابن منده **منكراً**[(٢)].

وقد ذكرَ الإمامُ مسلمٌ في مقدمة صحيحه هذه الصورة، ونصَّ على ردِّها، وهي إشارة منه إلى أنه منكر، فهو ـ إذن ـ يلتقي مَع قول القطان ومن معه.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما من تراه يعمَدُ لمثل الزهري ـ في جلالته، وكثرة أصحابه الحُفَّاظ، المتقنين لحديثه، وحديث غيره ـ أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط، مشترك، قد نقل أصحابُهما عنهما حديثَهما على الاتفاق منهم ـ في أكثره ـ فيُروى عنهما، أو عن أحدهما العددُ من الحديث مِمَّا لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما، وليس مِمَّن قد شاركهم في الصحيح مِمَّا عندهم، **فغير جائز** قَبول حديث هذا الضرب من الناس»[(٣)].

وأرى من المهم أن أسوقَ بعض الأمثلة التي تُجلِّي مقصود أولئك

---

(١) نزهة النظر: (٧٠).

(٢) قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح علل الترمذي ٢/٦٥٣:

«ولم أقف لأحد من المتقدمين على **حدِّ المنكر** من الحديث وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي، الحافظ ـ وكان من أعيان الحُفَّاظ المبرِّزين في العلل ـ أن المنكر: **هو الذي يحدِّث به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين، عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث ـ وهو متن الحديث ـ إلا من طريق الذي رواه فيكون منكراً.**

وهذا كالتصريح بأن كلَّ ما ينفرد به ثقة، عن ثقة، ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق، فهو منكر، كما قاله الإمام أحمد في حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر، عن النبي ﷺ «في النهي عن بيع الولاء وهبته»»... ثم ساق أمثلةً عن الإمام أحمد، وعن شيخه القطان في تقرير هذا الحد عندهم.

وينظر: شرح العلل ٢/٦٢٧ ـ ٦٣٠، ٦٥٢ ـ ٦٥٩.

(٣) صحيح مسلم ١/٧.

الأئمة ـ رحمهم الله ـ الذين أطلقوا النكارة، مذيِّلاً بتعليقٍ نفيسٍ للحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قال أحمد في بُريد بن عبد الله بن أبي بردة: **يروي أحاديثَ مناكيرَ**.

وقال أحمد في محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي ـ وهو المنفرد برواية حديث «الأعمال بالنيات» ـ: في حديثه شيء، **يروي أحاديثَ مناكيرَ**، أو قال: **منكرة**.

وقال في زيد بن أبي أُنيسة: إن حديثه لَحَسَنٌ مقارِبٌ، وإن فيها **لبعضَ النكارة**، قال: وهو على ذلك حسنُ الحديث، قال الأثرم: قلت لأحمد: إن له أحاديثَ **إن لم تكن مناكيرَ، فهي غرائبُ**، قال: نعم».

علق ابن رجب قائلاً: «وهؤلاء الثلاثة[١] متفق على الاحتجاج بحديثهم في الصحيح، **وقد استنكر أحمدُ ما تفردوا به**، وكذلك قال في عمرو بن الحارث: **له أحاديثُ مناكيرُ**، وفي الحسين بن واقد، وخالد بن مخلد، وجماعة خُرِّجَ لهم في الصحيح بعض ما ينفردون به.

وأما تصرُّف الشيخين والأكثرين، فيدلُّ على خلاف هذا، وأن ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه، **وليس له علة**، فليس بمنكَر.

وقد خرَّجا في الصحيحين حديثَ بُريد بن عبد الله بن أبي بردة، وحديثَ محمد بن إبراهيم التيمي، وحديثَ زيد بن أبي أنيسة»[٢].

والخلاصة:

١ ـ أن ظاهر كلام ابن منده: هو حصر الغريب في تفرُّد أحد الرواة عن إمام مشهور بإسناد، وخالفه في ذلك الأكثرون.

وعندي أنه يمكن أن يقال: إن ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ أراد التعريف بأخص صُوَرِ الغرابة، بدليل أنه أطلق الغرابة في عشرات المواضع على أحاديث أقوام ليسوا مِمَّن يُجمَع حديثُهم ـ على حد تعبير ابن منده ـ بل مراده بها ـ

(١) يقصد: بُريداً، والتيميَّ، وابن أبي أنيسة. (٢) شرح العلل ٢/٦٥٧.

بلا ريب ـ الغريب: **إما الغريب المطلق، أو الغريب النسبيُّ** ـ كقوله في «المعرفة»: «هذا حديثٌ غريبٌ مِنْ حديثِ يزيدَ بنِ رُوَمانَ موصولاً»[(١)].

وقوله: «هذا حديثٌ غريب عن يعقوب»[(٢)]، يقصد به يعقوب بن عطاء!

وكقوله ـ عن حديث في رُواته مجاهيلُ، وليس فيهم مَنْ يوصف بالإمامة: «هذا حديث غريب، لا يعرف إلا بهذا الإسناد»[(٣)].

لكن يمكن أن يناقَشَ هذا الجوابُ بأن يقال: هذا لا يصلُح على صناعة الحدود، اللهم إلا أن يقال: إن ابن منده أصلاً لم يُرِدِ التعريفَ الحاصر، بل أراد التوضيح بأظهر الصور، والله أعلم.

ثالثاً: العزيز:

مادة **العزيز لغةً** تعود إلى العين والزاي المشدَّدة، وهي ـ في أصل وضعها ـ تدل على عدة معانٍ، وهي: **القوة، والشِّدَّة:** ومنه قوله تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]؛ أي: قوَّينا وشددنا أزر الرسولين مِنْ قبلهما بهذا الرسول الثالث[(٤)] **والغلَبَة**، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَزَّنِي فِي ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣] أي: غلبني، **والرِّفْعة:** ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهْلِهَآ أَذِلَّةً﴾ [النمل: ٣٤] وقوله ﷻ: ﴿لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨] **والامتناع والأَنَفَة:** ومنه قوله تعالى: ﴿بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ﴾ [ص: ٢]، وتطلق العزةُ، ويراد بها **الندرةُ، والقِلَّةُ**، يقال: عزَّ الشيء حتى يكاد لا يوجد،

(١) معرفة الصحابة، ترجمة رقم (٣٢٤).
(٢) المرجع السابق، ترجمة رقم (٣٢٩)، وتنظر الترجمة: (٣٥١).
(٣) المرجع السابق، ترجمة رقم (٤١).
وينظر أمثلة كثيرة على ذلك في كتابه **معرفة الصحابة**، منها التراجم الآتية: (٤، ٤١، ٤٤، ٥٤، ٦١، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ١٣١، ١٩٥، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٤٥، ٢٦٩، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٢٤، ٣٢٦، ٣٥٨، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٨٦، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٣٣، ٤٧٢، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥٥٩، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦١١، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٩، ٦٦٤، ٦٦٦).
(٤) ينظر: تفسير ابن كثير ٣/٥٦٨.

ولا يُقْدرُ عليه[1].

وفيما يتصل بتعريفه **اصطلاحاً**، فقد عرفه ابن منده، فقال: «**فإذا روى عنهم رجلان، وثلاثة ـ واشتركوا في حديث ـ يُسمَّى: عزيزاً**».

فتعريفه للعزيز تضمن ضابطين اثنين:

- أن يكون المرويُّ عنه إماماً يجمع حديثه، كما تقدم.
- أن يكون عددُ المنفرد عن هذا الإمام بالحديث راويَيْن أو ثلاثة فقط.

والمعاني اللغوية التي تناسب المعنى الاصطلاحي أحدُ معنيين:

الأول: أن يكون مأخوذاً من التعزيز، وهو التقويةُ، والشَّدُّ، فكأنَّ العزيز كان غريباً، فلما جاءت طريقٌ أخرى قَوِيَ بها، واشتد.

الثاني: أن يكون مِنَ العزة، وهي الندرة والقِلَّةُ، حتى لا يكاد يُوجَدُ.

وسأذكر ـ بعد قليل ـ أيَّ المعنيين أليقُ مِنْ خلال استعمال الأئمة له.

❐ **التعليق:**

هذا النوع مِنْ أنواع علوم الحديث له من اسمه نصيب، من جهة استعمال الأئمة له؛ سواءٌ بهذا الاصطلاح الذي حدّه به ابنُ منده، وتَبِعَه عليه ابنُ الصلاح[2]، أو بالحدّ الذي حرَّره ابنُ حجر من قصر العدد على اثنين فقط[3].

ومنذ درستُ علم المصطلح، وأنا أبحثُ، وأسأل أشياخي وغيرَهم من

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٤/٣٨، المحكم ١/٧٢، القاموس المحيط: (٦٦٤)، تاج العروس ١٥/٢١٩، لسان العرب ٥/٣٧٤.

(٢) علوم الحديث: (٢٧٠).

(٣) مع أن على كلام الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ **اعتراضاً**، حيث حصرَ العزيز بأقلَّ من اثنين، مع أن ابن منده ـ وهو من أهل الاصطلاح ـ قال: اثنين، أو ثلاثة، وتبعه على ذلك ابن الصلاح، وابن جماعة، فلماذا حصره باثنين مع عدم حصر من قبله بذلك؟ الله أعلم.
ينظر: المنهل الروي: (٥٦)، اختصار علوم الحديث ٢/٤٦٠، النزهة: (٦٤)، فتح المغيث ٤/٥ ـ ٧، التدريب ٢/٦٣٢.

أهل العلم عن استعمال الأئمة المتقدمين لهذا المصطلح بهذا المعنى ـ الذي حرَّره ابن منده أو ابن حجر ـ فلم أجد إلا مثالاً واحداً ذكره ابن حجر، وفي تطبيقه صعوبة[(١)].

ولهذا جزم ابن حبان ـ فيما نقله عنه الحافظ ابن حجر ـ: «أن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي **لا تُوجَدُ أصلاً**»، ثم علّق ابن حجر قائلاً:

«إن أراد به أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط، لا توجد أصلاً، **فيمكن أن يُسَلَّمَ**، وأما صورةُ العزيز التي حررناها[(٢)] **فموجودةٌ**، بأن لا يرويه أقلُّ من اثنين، عن أقلَّ من اثنين»[(٣)].

والمتتبع لكلام الأئمة ـ رحمهم الله ـ واضعي هذه الاصطلاحات يقطع بأنهم لم يستعملوا العزيز بالمعنى الذي ذكره ابن منده وغيرُه من أهل الاصطلاح، بل استعملوا العِزَّة، ويريدون بها نُدرَةَ حديث الراوي[(٤)].

والواقع أن هذا التقسيم الثلاثي: غريب، وعزيز، ومشهور، لا حاجة له أصلاً، بل الأوْلى الاقتصارُ على القسمة الثنائية: غريب، أو مشهور؛ لأمرين:

الأول: أن أئمة هذا الشأن اقتصروا على القسمة الثنائية: غريب، أو مشهور في استعمالاتهم، وتطبيقاتهم، ولا يُعرف عن إمام واحد أطلق العِزَّةَ يريد بها عددَ الطرق؛ سواء اثنان أو ثلاثة، فينبغي الوقوفُ على ما وقفوا عليه.

الثاني: أن إضافة مصطلح العزة، هذه القسمة الثلاثية ـ كما أنها لا أثرَ لها من حيثُ الحكمُ الأوليُّ ـ فهي تخالف ما ينبغي من تسهيل هذا

(١) ينظر: النزهة: (٦٤)، واعتراض تلميذه السخاوي في فتح المغيث ٤/ ٥ ـ ٧.
(٢) سيذكره بعد كلمات، وهي: أن لا يرويه أقلُّ من اثنين، عن أقلَّ من اثنين.
(٣) النزهة: (٦٩).
(٤) ينظر بعض الأمثلة: العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٠٩، سنن النسائي ٨/ ٢٨٤، مسند أبي عوانة ١/ ٢٥٧، الجرح والتعديل ٦/ ٢٧٥، علل الدارقطني ٩/ ١٩٠.

العلم وإيضاحه لطلابه، إذْ توضيح مِثْلِ هذا النوع، ثم البحث عن مثال ـ ودون ذلك خَرْطُ القَتاد ـ يأخذ وقتاً وجهداً من المدرِّس والطالب، يدركه من عاناه.

ثم إن القسمة الثنائية ـ وهي: غريب، أو مشهور ـ أسهل وأوضح، فالحديث: إما أن يكون غريباً، أو يخرج عن حدّ الغرابة إلى الشهرة، ويستريح المدرس والطالب، ولن يعسُرَ عليه أن يمثِّلَ بعشرات الأمثلة لكل نوع، والله أعلم.

النوع الخامس

المتابعات والشواهد

المتابعة: **لغة**: مصدر، واسم الفاعل منه: متابع ـ بكسر الباء ـ أي: موافق، وسُمِّي ولدُ البقر تبيعاً؛ لأنه يتبع أمَّه في سن معينة، وتبعت الشيء تبوعاً: سرت في إثره، واتَّبعه وأتبعه، وتتبعه قفَّاه، وتطلبه متبعاً له، وفي التنزيل: ﴿إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا﴾ [إبراهيم: ٢١]؛ أي: موافقين ومؤتمرين فيما يأمرونهم به.

وقد لخص ابنُ فارس هذا كلَّه، فقال عن مادة (ت ب ع): «**أصلٌ واحدٌ** لا يشذُّ عنه من الباب شيء، وهو: التُّلُوُّ والقُفُوُّ، يقال: تبعت فلاناً إذا تلوته، واتبعتُه، وأتبعته: إذا لحقته»[(١)].

واصطلاحاً: هي السند الذي يتَّحد مَعَ إسناد آخر ـ لنفس المتن ـ في أحد طبقات الإسناد، مع اتحاد الصحابي، وقد تكون المتابعة تامَّةً، أو قاصرةً[(٢)].

والعلاقة بين التعريفين بينة، إذِ الإسناد الآخر بالنسبة إلى الإسناد

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/ ٣٦٢، وينظر: المحكم ٢/ ٥٦، ولسان العرب ٨/ ٢٨، تفسير ابن كثير ٢/ ٥٢٩.

(٢) ينظر: اختصار علوم الحديث ١/ ١٨٤، المقنع ١/ ١٨٧، نكت ابن حجر على ابن الصلاح ٢/ ٦٨١، فتح المغيث ١/ ٢٤٠.

الأصلي، لَمَّا التقى في أحد طبقات السند، فكأنه لَحِقَ ذلك التلميذ في الرواية عن شيخه، واقتفى أثرَه، وتَبِعَه على رواية السند نفسه.

أما الشاهد، **لغةً**: فإن مادة الشين والهاء والدال ـ كما يقول ابن فارس ـ: «**أصل يدل** على حضور، وعلم، وإعلام، **لا يخرج شيء من فروعه عن الذي ذكرناه**[1]، من ذلك الشهادة، يقال: شهد، يشهد، شهادة، والمشهد: محضَر الناس، ومن الباب: الشهود، جمع الشاهد»[2]، وشهد الشاهد عند الحاكم؛ أي: بيَّن ما يعلمه وأظهره[3].

وأما تعريفه اصطلاحاً: **فالشاهد**: هو الحديث الذي يشارك حديثاً آخرَ بلفظه ومعناه، أو بمعناه مَعَ اختلاف الصحابي[4].

والعلاقة بين التعريفين، فظاهرة من جهة أن الصحابيَّ الآخر ـ الذي روي الحديث عنه ـ كأنه يشهد بروايته لأخيه الصحابيِّ الآخر بأن النبي ﷺ قال ذلك الحديث، إما باللفظ نفسه أو بالمعنى نفسه.

وقد صرّح غير واحدٍ من أهل الاصطلاح المتأخرين[5] بأن ثمة إطلاقاتٍ للشاهد والمتابعة ـ عند بعض الأئمة أهل الاصطلاح ـ على غير ما تقدَّم تحريرُه.

يقول الحافظ ابن حجر: «**وخَصَّ قومٌ المتابعةَ** بما حصل باللفظ، سواءٌ كان من رواية ذلك الصحابي أم لا، والشاهدَ بما حصل بالمعنى كذلك، **وقد تُطلَقُ** المتابعةُ على الشاهد، وبالعكس، **والأمر فيه سهلٌ**[6]»[7].

---

(١) ثم استدرك في ٣/ ٢٢٢، فقال: «ومما شذ عن هذا الأصل: الشهد، العسل في شمعها، ويجمع على الشهاد».

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٢٢١. (٣) لسان العرب ٣/ ٢٣٩.

(٤) ينظر: اختصار علوم الحديث ١/ ١٨٦، المقنع ١/ ١٨٨، نكت ابن حجر على ابن الصلاح ٢/ ٦٨٤، فتح المغيث ١/ ٢٤٢.

(٥) تنظر المصادر السابقة.

(٦) وسبب التسهيل فيه أنه لا يترتب عليه كبيرُ شيء بالنسبة إلى التصحيح والتضعيف.

(٧) النزهة: (١٠٢).

ولعل من القوم الذين عناهم الحافظ ابن حجر ـ الذين قد يُطلقون الشاهدُ على المتابعة أو بالعكس: إمامَنا أبا عبد الله ابن منده، وكذلك أحد معاصري ابن منده، بل وتلميذه، وهو أبو عبد الله الحاكم في المستدرك[(١)].

وجاء من بعدهما تلميذُ الحاكم: الحافظ الكبير أبو بكر البيهقي (ت:٤٥٨)[(٢)]، ومن أئمة القرن الثامن الحافظ ابن كثير في «اختصاره»[(٣)].

وابن منده رحمه الله لم يكن يُكثر من اللَّهَج بهذه المصطلحات في كتبه، وينصُّ عليها ـ كما هو الحال عند الحاكم، والبيهقي ـ بل كان يستعملها كثيراً في تطبيقاته ـ أعني إيراد الشواهد والمتابعات ـ من غير تنصيص على لفظها الاصطلاحي إلا نادراً.

وهذا مِمَّا صعّب مهمة تحرير رأيه في هذه المسألة، إلا أن في الأمثلة التي وقفتُ عليها في كتبه ـ على نُدرتها ـ ما يساعد على تلمُّس رأيه، فأقول:

سمّى ابنُ منده المتابع ـ بالاصطلاح المتأخر ـ **شاهداً**، وذلك حينما ساق بعض الطرق لحديث الرؤية من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ثم من حديث أبي سعيد رضي الله عنه، والطرق إلى هذين الصحابيين مدارُها على **سهيل بن أبي صالح، عن أبيه**. ثم ساق طرقاً أخرى عن مخرِّجها عن نفس الصحابيين ـ أبي هريرة، وأبي سعيد رضي الله عنهما ـ لكن من طريق **الأعمش، عن أبي صالح**؛

(١) ينظر ـ مثلاً ـ: ١/ ١٢، ٣٩ (عدة أمثلة)، ٦٩، ٣٠٤، ٣١٢.
تنبيه: الحاكم يطلق الشاهد أحياناً ـ مع اختلاف الصحابي، كما هو رأي أكثر المتأخرين ـ، وهذا كثير عنده، ومن أمثلته: ١/ ١٤، ٢٦، ٢٨، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٢، ٣٣٩.
كما أنه يطلق المتابعة على المصطلح الذي حرره ابن حجر وغيره، وهو كثير، ومن أمثلته: ١/ ١٩، ٤٣، ٤٤، ٤٧، ٣٠٢.

(٢) ينظر ـ مثلاً ـ السنن الكبرى: ١/ ١٦، ٢٨٣، ٣/ ١٤١، وشعب الإيمان ٢/ ٥٣٩، ٧/ ١٧٧.

(٣) اختصار علوم الحديث ١/ ١٨٤.

ليدفع بذلك ما يُظَنُّ من خطأ سهيل، وأنه هذه الطرق كلَّها محفوظة، ثم علَّق على ذلك بقوله: «**هذه الأحاديث عن الأعمش شاهد لحديث سهيل عن أبي صالح، ولحديث أبي سعيد**»[(١)].

فهو جَمَعَ في هذا المصطلح (شاهداً) بين متابعة الأعمش لسهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، ولمتابعته، عن أبيه، عن أبي سعيد.

وقد أطلق المتابعةَ بالمعنى الذي عليه الأكثرُ في بعض المواضع؛ كقوله في «الإيمان»:

«أنبأ أحمد بن محمد بن زياد، ثنا عبد الرحمٰن بن محمد الحارثي، ثنا معاذ بن هشام، ثنا أبي. ح، وأنبأ محمد بن سعد، وعلي بن نصر، قالا: ثنا محمد بن أيوب. ح، وأنبأ الحسين بن أحمد، ثنا إبراهيم بن حاتم، قال ثنا **مسلم بن إبراهيم**، ثنا هشام الدَّسْتُوائي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ صام رمضان إيماناً واحتساباً، غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً، غُفِرَ له ما تقدَّم من ذنبه**». **تابعه** خالد بن الحارث، ورواه أبو خيثمة عن معاذ وجماعة **عن هشام**، منهم: أبو عامر، وقال: «**من قام رمضان**»»[(٢)].

فظهر أن مدار الحديث على هشام الدَّسْتُوائي، وقد نصَّ على تسمية رواية خالد بن الحارث، عن هشام: **متابعةً**؛ أي: لمسلم بن إبراهيم.

ثم لم يُسَمِّ الطرق الأخرى التي أشار إليها عن هشام متابعات، كما هي عادته الغالبة[(٣)].

وخلاصة القول:

أن الأمر عند ابن منده واسعٌ في هذا، وهو أنه يطلق الشاهد على المتابعة،

---

(١) الإيمان ٣/ ٤٢ ح(٨١٤)، وينظر مثال آخر في: التوحيد ٣/ ١٢٣ ح(٥٣٣).

(٢) الإيمان ٢/ ٥٤ ح(٢٢٥).

(٣) ينظر بقية الأمثلة: الإيمان ٣/ ١٦٤ ح(١٠٠٢)، التوحيد ٣/ ١١٨ ح(٥٢٨)، الرد على الجهمية: (٤٩) ح(٢٢).

كما أنه مِمَّن يُطلق المتابعة بالمعنى المشهور عند المتأخرين، والله أعلم.

النوع السادس

المدرج

الإدراج في اللغة: مأخوذٌ من لَفِّ الشيء في الشيء، يقال: دَرَجَ الشيءَ في الشيءِ يدرجه دَرَجاً، وأدرجه: طواه، وأدخله، ويقال لِمَا طويته: أدرجته؛ لأنه يُطوى على وجهه. وأدْرَجْتُ الكتابَ: طويتُه، وأدرجَ الكتابَ في الكتابِ: أدخله، وأدرجَ الميتَ في الكفن والقبر: أدخله[(١)].

وفي اصطلاح أهل الحديث: أن يُدخل الراوي في الإسناد أو في المتن ما ليس منه[(٢)].

وعلاقة المعنى الاصطلاحي باللغوي ظاهرةٌ، فالمُدرجُ في الإسناد، أو المتن، أُدْخِلَ فيه ما يُتوهَّمُ أنه منه؛ لكونه على نَسَقِه، وسياقه.

وقد استعمل ابن منده هذا الاصطلاح، لكنه لم ينصَّ عليه باسمه، بل عبّر عنه، وذلك في بعض المواضع.

ومِنْ أكثر هذه المواضع شهرةً: الإدراجُ الواقع في حديث الأسماء الحسنى المشهور، فإنه لَمّا رواه بإسناده من طريق عمرو بن ثور، عن محمد بن يوسف، قال: حدثنا سفيان عن عاصم، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لله تسعةٌ وتسعون اسماً، مائة إلا اسماً، من أحصاها دخل الجنة**»، قال ابن منده: **وذكر** عمرو بن ثور الأسماء، وفيه: جميل[(٣)].

---

(١) ينظر: القاموس المحيط: (٢٤٠)، لسان العرب ٢/ ٢٦٩.

(٢) ينظر: علوم الحديث: (٩٥)، اختصار علوم الحديث ١/ ٢٢٤، النكت للزركشي ٢/ ٢٤١، المقنع ١/ ٢٢٧، محاسن الاصطلاح: (٢٧٤)، النكت لابن حجر ٢/ ٨١١، التدريب ١/ ٣١٤.

(٣) التوحيد ٢/ ٩٩ ح(٦٢)، وينظر مثالان آخران يصلحان مثالان للمدرج: الإيمان ٢/ ٣٩٣ ح(٧٠٨)، ٣/ ٣٨ ح(٨٠٩).

فقوله: «**وذكر**»، هو حقيقة المدرج.

وهذا ترجيحٌ من ابن منده للقول بأن ذِكْرَ الأسماء الحسنى ليس مرفوعاً، كما هو قول جَمْعٍ من كبار محقِّقي أهل الحديث[(١)].

ومن بيانه للإدراج: قولُه ـ لما روى حديث عبد الله بن عمروٍ رضي الله عنهما من طريق وهب بن جابر عنه: «**كفى بالمرء إثماً أن يضيِّع من يقوت**». ثم أنشأ يحدِّث عن الشمس... الحديث ـ قال ابن منده: «أول الحديث رواه الثوري وغيره، **وآخر الحديث من قول** عبد الله بن عمروٍ»[(٢)]، والله تعالى أعلم.



(١) ينظر: مستدرك الحاكم ١/١٦، وجزء أبي نعيم الأصبهاني في طرق حديث الأسماء الحسنى، مع تعليق المحقق على الحديث رقم: (١٣) ص(٩٣)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٦/٣٧٩، ٨/٩٦، ٢٢/٤٨٢، وتفسير ابن كثير للآية (١٨٠) من سورة الأعراف، وفتح الباري ١١/٢١٥ ـ ٢١٧، والأمالي المطلقة: (٢٣٧)، وجزء لابن حجر في تخريج طرق حديث الأسماء الحسنى.

(٢) التوحيد ١/١٣٩ ح(٣٤)، وقد أخرجه النسائي في الكبرى ٨/٢٦٨ (٩١٣١ ـ ٩١٣٤) مقتصراً على الجزء المرفوع فقط.
ومن أمثلة بيانه للإدراج: الإيمان ح(١٩٩ ـ ٢٠٠).

المبحث الرابع

الأنواع المتعلقة بصفة من تقبل روايته ومن ترد
وفيه نوعان

النوع الأول

معرفة الثقات والضعفاء

لا ريب أن معرفة هذا النوع من أهم الوسائل التي يتوصل بها إلى غرض المحدث من معرفة صحة الحديث وضعفه، وقد صُنِّفت في ذلك التصانيفُ المشهورة، والتي تنقسم ـ في الجملة ـ ثلاثةَ أقسام:

القسم الأول: الكتب المفردة في الثقات؛ ككتاب الثقات للعجلي، وابن حبان، وابن شاهين، وغيرها.

القسم الثاني: الكتب المفردة في الضعفاء؛ ككتاب «الضعفاء» للبخاري، والنسائي والعُقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وغيرها.

القسم الثالث: مشترَك وشامل للقسمين السابقين، وأشهرها: كتاب البخاري «التاريخ الكبير»، وكتاب ابن أبي حاتم «الجرح والتعديل»، و«المعرفة والتاريخ» للفسوي.

ولم أقف لابن منده ـ بعد التفتيش ـ على كتاب خاصٍّ بالجرح والتعديل، بل إن مؤلفاتِه الخاصة بعلم الرجال اثنان فقط، وهما:

١ ـ معرفة الصحابة.

٢ ـ فتح الباب في الكنى والألقاب.

وكلاهما تقدمت دراستهما، والحديث عنهما بالتفصيل، وقد بيّنتُ في دراستي للكتابين الماضيين مدى استفادتِه من كتب الرجال التي سبقته[١].

(١) ينظر: المبحثان الأول والثاني من الفصل الأول في الباب الأول.

ومع أن الكتابين المذكورين ليسا مختصَّيْن بالجرح والتعديل، إلا أن قريحته الحديثية، وسَعَة اطلاعه، وتبحُّره في هذا العلم، ظهرت في هذين الكتابين، وخاصة «الفتح»، بل حتى كتبه الأخرى التي لم تصنَّف في الرجال أصالةً[١]، فتكلم على مئات الرواة جرحاً وتعديلاً على طريقة الأئمة ونَفَسِهم، وقال بما أداه إليه اجتهادُه.

ونظرة سريعة ـ بله الفاحصة ـ في كتب الرجال التي ألَّفها من جاء بعده تُوْقِفُ الباحثَ على مكانة هذا الإمام، ومدى عناية العلماء بنقل كثيرٍ من أقواله في هذا الباب، ولا غرْوَ! فهو مِمَّن يُرْجعُ إليهم في هذا الفن، ومِمَّن يُعتمد قولُه في الجرح والتعديل، كما قال الحافظان الذهبي والسخاوي[٢].

وقد تقدَّم ما يوضِّحُ هذا الأمرَ بجلاء بالأمثلة، والنقول عن الأئمة والحُفَّاظ الذين جاؤوا بعدَه، فلا حاجة للتكرار[٣].

النوع الثاني

معرفة ألفاظ الجرح والتعديل

سبق أن قمت[٤] بدراسة اصطلاحات الإمام أبي عبد الله ابن منده في الجرح والتعديل بما يُغني عن الإعادة هنا، إلا أن مِنَ المناسب هنا أن أذكر خُلاصة ذلك البحث في هذا النوع، فأقول:

أولاً: عبارات التعديل:

* **أحد الأئمة:**

وقد ظهر أن ابن منده يطلق هذه الكلمة على من بزَّ أقرانه، وفاق

---

(١) كالتوحيد، والإيمان، والرد على الجهمية، كما يتبين ذلك من النظر في الرواة الذين تكلم فيهم ابن منده، وسبقت دراستهم في الفصل الثالث من الباب الأول.

(٢) ينظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (٢١٠) رقم (٥١٥)، والمتكلمون في الرجال: (١١٣) رقم (١٠٢).

(٣) في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الأول.

(٤) في المبحث الرابع من الفصل الثاني في الباب الأول.

أترابه في هذا الفن وعُرف بالحفظ، وسعة الرواية، على تفاوتهم في ذلك.

*** لم يخرّج عنه أحد الشيخين، ومحلُّه الصدق:**

أطلقها ابن منده في حق بعض الرواة، والظاهر لي أنَّ تنصيصه على ترك البخاري للإخراج عنه مِمَّا يؤثر فيه عند ابن منده، وقد ذكرت تعليل ذلك فيما سبق.

*** ثقة، أحد الثقات:**

حُكْمُ ابن منده على الرواة بهذا الوصف، تبيَّن ـ بعد الدراسة ـ أنه مقاربٌ للدقة.

*** صالح:**

لم يطلق ابن منده هذه الكلمة ـ فيمن درستُ تراجمَهم ـ إلا على راوٍ واحد، وقد بيّنت فيه رأيي هناك.

*** أحد الحفاظ:**

خمسة من الرواة أطلق عليهم ابن منده هذا الوصف، وكلُّهم موصوفون بالحفظ.

*** الحافظ:**

هذا الوصف قريب جداً من قوله: أحد الحفاظ، ويبدو لي أنه من التفنُّن في العبارة.

*** أحد المذكورين بعلم الحديث:**

لم يطلق ابن منده هذه الكلمة ـ فيما وقفتْ عليه ـ إلا في راوٍ واحد، وهو الإمام الحافظ حمزة بن محمد الكناني.

*** يُجمع حديثه:**

هذه العبارة قليلة الاستعمال في كلام ابن منده، ولم أره أطلقها ـ في الرجال موضع الدراسة ـ إلا في ثلاثة رواةٍ، وقد ظهر لي أن هذا المصطلح استخدمه أئمة القرن الرابع أكثر من غيرهم ـ كما تقدم ـ وبتتبُّع إطلاقها عند

الأئمة الذين استعملوها، يتَّضح أنها تُطلق ويُراد بها معنيان:

المعنى الأول: إطلاقُها على الإمام المكثر المتقن؛ كالزهري، مِمَّن تدور الأسانيد عليهم.

المعنى الثاني: إطلاقُها على الراوي الذي ليس له كثيرُ حديث، بغض النظر عن الراوي، هل هو ثقة أم لا؟

وبيّنت بالأدلة ـ فيما سبق ـ أن المعنى الثاني هو المرادُ، وخاصة أن ابن منده قرن بينها وبين عبارة: (عزيز الحديث)؛ إذ ليس لمن ذكر هذه العبارة فيهم إلا حديث قليل.

* من أهل المعرفة:

هذه إحدى العبارات التي أطلقها ابنُ منده في التوثيق، لكن لفت نظري أنه يطلقها في معاصريه، مع أنهم مشهورون في زمانهم بالعناية بالحديث، بل بعضهم معدود ـ عند مَنْ أتى بعدَهم ـ من الأئمة.

ثانياً: عبارات الجرح:

* ليس بالقوي عندهم، وليس بالمتين عندهم:

تحصّل من الدراسة المتقدمة أن ابن منده أطلق هاتين العبارتين في رواة اختلفت درجاتهم عند أئمة النقد، فما بين من وثَّقه الجمهور إلى مَن رُمي بالكذب، فالظاهر أنه في هذا يتفق مع منهج أبي أحمد الحاكم[1] الذي يطلق هذه العبارة ـ أحياناً كثيرة ـ على من اختُلف فيهم من الرواة، بغض النظر عن قوة هذا الاختلاف وتفاوته، والله أعلم.

* في حديثه بعض المناكير:

هذه العبارة أطلقها ابن منده على راويين، مختلفي الرتبة ـ حسب ما تبيَّن من دراسة حال الراويين ـ، وقد بينتُ وجه استغرابي للتسوية بينهما في الدراسة المتقدمة.

---

(١) أفاد بتتبع اصطلاح أبي أحمد الحاكم محقق كتابه «الكنى» ١/ ٤١٣، فجزاه الله خيراً.

* صاحب مناكير، أو صاحب غرائب:

هاتان عبارتان أطلقهما ابن منده على جملة من الرواة، تبيّن ـ بعد دراسة التراجم ـ أنه يطلقهما على مَن رُمي بالكذب، أو كثُرت المناكير في حديثه، وضُعِّفَ جداً.

* حدث عن فلان بموضوعات:

لم يختلف قول ابن منده فيمن أطلق عليهم هذه العبارة، حيث أطلقها فيمن حدّثوا بموضوعاتٍ وبواطيلَ عن شيوخهم.

* ضعيف الحديث:

لم أقف إلا على راوٍ واحد أطلق عليه ابن منده هذا الوصف، وهو كما قال ابن منده.

* حديثه ليس بالقائم، أو حديثه ليس بالمعروف:

أطلق ابن منده اللفظة الأولى على ثلاثة رواة، والظاهر أن مراد ابن منده فيها هو مرادُ الأئمة من قبله: البخاري، والعقيلي، وابن عدي، وهو أنهم يطلقونها كثيراً في الراوي المجروح، أو غير المشهور بهذا العلم، وليس له إلا حديثٌ قليل جداً واحدٌ أو اثنان.

* حدث عن فلان بمناكير، أو بغرائب:

هذه الجملة من ألفاظ الجرح أطلقها ابن منده في عدد من الرواة، كلهم يشتركون في كونهم مضعفّون إما بالاتفاق، أو على قول الأكثر.

والملحوظ أن ابن منده يخصص النكارة في بعض شيوخ المترجَم، مع أن بعض الأئمة ـ الذين سبقوه ـ يطلقون النكارة في حديثه كله ـ في بعض الرواة ـ كما تقدم بيانه.

وإذا تقرر أن ابن منده يكتفي بذكر أبرز شيوخ الراوي، لم يكن بين العبارات تعارُضٌ، وهي تؤكد أنه يطلق هذه العبارة فيمن يروي المنكرات والموضوعات.

* متروك:

هذا اللفظ من ألفاظ الجرح أطلقه ابن منده على المتروكين، الذين كثُرت المناكير في رواياتهم، فاستحقوا الترك، سوى راوٍ واحدٍ بيّنت حاله هناك.

* ذاهب الحديث:

وصف ابن منده بهذا اللفظ راوياً واحداً ممن شملتهم الدراسة.

وكَلِمَةٌ لم يطلقها الإمام إلا في راوٍ واحدٍ يصعُب الجزم بمراده منها، لكن يحتمل أنه يريد بها أحد معنيين:

الأول: أنه يريد بها أنه: كذاب.

الثاني: أنه يريد بها أنه: متروك الحديث.

وكأن الاحتمال الثاني أقربُ، وقد بينتُ السبب فيما تقدم.

* منكر الحديث:

هذه اللفظة مِنَ العبارات التي لم يكثُر ابن منده من استعمالها، وقد تبين أنه يطلقها على من اتُّهم بالكذب.

* فيه نظر:

هذه اللفظة أطلقها ابن منده، وظهر لي أنه يُطلقها في الرواة الذين لا يحتجُّ بمثلهم، أو تكلم فيهم بما لا يوجب تركهم، والله أعلم.

* مجهول:

لعل هذه اللفظة أكثر لفظة استعملها ابن منده في كلامه في هذا الباب ـ باب الجرح ـ ذلك أن الرواة الذين أطلق عليهم هذه اللفظة بالعشرات، وهم على قسمين:

القسم الأول: مَنْ ترجم لهم في كتابه «معرفة الصحابة» على أنهم من شرط كتابه «معرفة الصحابة».

القسم الثاني: مَنْ ذكرهم في كتبه الأخرى، أو ورد ذكرهم في «المعرفة» عَرَضاً، لا أنهم على شرط الكتاب.

أما أهل القسم الأول، فقد بلغوا اثني عشر نفساً، وسبب حكم ابن منده على أهل هذا القسم بالجهالة، هو أن عنده أصلاً قرره في هذا الباب كما تقدم.

وأما أهل القسم الثاني، فقد بلغوا عشرة أنفس، وقد ظهر لي أن شرطه في حد الجهالة ليس خاصاً بالصحابة، بل هو عام، فكلُّ مَنْ ذكرهم لم يذكر عنهم سوى راوٍ واحد فقط. وبعد التتبع والبحث لم أجد مزيداً على ما قال، إلا فيما ندر؛ كما بيّنت ذلك بالتفصيل في الدراسة.

وبهذا يتبيّن أن حدّ الجهالة عند ابن منده، مطابق ـ في الجملة ـ لِمَا ذكره محمد بن يحيى الذهلي؛ وهو: أن الراوي يكون مجهولاً ما لم يرو عنه اثنان، فأكثر[١].

فتحصَّل من تلك الدراسة ما يلي:

١ ـ أن ابن منده يستعمل عبارات الأئمة الذين سبقوه في الجرح والتعديل؛ أي: إنه لم يتفرَّد بلفظة من الألفاظ لم يسبق إليها حسبما وقفت عليه.

ولعل أكثر الأئمة الذين تأثر باصطلاحاتهم وأحكامهم هو أبو أحمد الحاكم، وهذا عجيب؛ لكون أبي أحمد معاصراً له تقريباً، إذ توفي سنة: ٣٧٨هـ.

٢ ـ أن مجموع عبارات التعديل التي استخدمها ـ فيما وقفت عليها ـ: عشر عبارات.

٣ ـ بالنظر في الألفاظ التي أطلقها في باب التعديل ـ وبعد دراستها ـ يمكن تقسيم هذه الألفاظ على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: أحد الأئمة، أحد الحُفَّاظ، الحافظ، ثقة، أحد الثقات.

---

(١) سيأتي مزيد إيضاح لهذه المسألة عند دراسة اصطلاح المجهول في المبحث الرابع من الفصل الثاني في الباب الثاني.

المرتبة الثانية: لم يخرِّج عنه أحد الشيخين ومحلُّه الصدق، صالح، من أهل المعرفة.

المرتبة الثالثة: أحد المذكورين بعلم الحديث، يُجمع حديثه.

٤ ـ أن مجموع عبارات الجرح التي استخدمها ـ فيما وقفت عليه ـ: ست عشرة عبارة.

٥ ـ أن مراتب الجرح ـ بالنظر في الألفاظ التي أطلقها ـ وبعد دراستها وتطبيقها على الرواة الذين وصفوا بها ـ يمكن تقسيمها إلى خمس مراتب أذكرها من الأخف إلى الأشد[1]:

المرتبة الأولى: مجهول، فيه نظر.

المرتبة الثانية: ليس بالقوي عندهم، ليس بالمتين عندهم، حديثه ليس بالقائم، حديثه ليس بالمعروف.

المرتبة الثالثة: ضعيف، في حديثه بعض المناكير.

المرتبة الرابعة: متروك، ذاهب الحديث، صاحب مناكير، صاحب غرائبَ، حدث عن فلان بمناكيرَ، حدث عن فلان بغرائبَ، منكر الحديث.

المرتبة الخامسة: حدث عن فلان بموضوعات.

والله تعالى أعلم.



(١) ولا يخفى أن توزيع بعض الألفاظ اجتهاديٌّ؛ نظراً إلى تقارب بعض المراتب من بعض، خاصة كلما زاد عددها ـ كما صنع السخاوي حينما جعلها ثنتي عشرة مرتبة ـ فإن دائرة الاجتهاد تتسع، ولذا قد توجد عبارة يذكرها بعض الحفاظ في أدنى مراتب التعديل، وآخرون يضعونها في أول مراتب الجرح.

المبحث الخامس

الأنواع المتعلقة بطبقات الرواة، وبلدانهم، وأسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وصلة القرابة بينهم، وفيه اثنا عشر نوعاً

النوع الأول

معرفة الصحابة

الصحابةُ: **لغةً**: مأخوذ من الصُّحبة، يقال: صَحِبَهُ يَصْحَبُهُ صُحْبَةً ـ بالضم ـ وصَحَابةً ـ بالفتح ـ وصاحبه: عاشره، والصَّحْبُ: جمع الصاحب، مثل راكب ورَكْب. والصَّحابة ـ بالفتح ـ: الأصحاب، وهو في الأصل مصدر، وجمع الأصحاب أصاحيبُ. وأما الصُّحبة، والصَّحْب، فاسمان للجمع، وكلُّ ما لازم شيئاً فقد استصحبه[1].

واصطلاحاً: من لَقِيَ النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على ذلك[2].

والتعبير باللقي، أدق من التعبير بالرؤية؛ ليشمل ذلك الأعمى كابن أم مكتوم رضي الله عنه.

والعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي قد يقال: إنها تقوّي قولَ من يشترط في حد الصحابيِّ أن يكون مِمَّن لزم النبي ﷺ زمناً طويلاً، كسنة أو أكثر، أو غزا معه، وهذا المذهب مرويٌّ عن سعيد بن المسيب رحمه الله[3].

---

(١) ينظر: المحكم ٣/١٦٧، مختار الصحاح: (١٤٩)، لسان العرب ١/٥٢٠.

(٢) هذا هو الذي استقر عليه المصنفون في المصطلح، بل إن ابن الصلاح ـ علوم الحديث: (٢٩١) ـ عزا هذا التعريف إلى طريقة أهل الحديث، وهذا **كلام دقيق**، نابعٌ من تتبُّع طريقتهم في المسانيد، والمعاجم.
وينظر: الكفاية: (٤٩ ـ ٥٢)، اختصار علوم الحديث ٢/٤٩١، التبصرة والتذكرة ٣/٣ ـ ٨ [مهم]، نزهة النظر: (١٤٩)، فتح المغيث ٤/٧٧، التدريب ٢/٦٧٠ ـ ٦٧٢، الإحكام لابن حزم ٢/٢١١، ٤/٥٦٣.

(٣) ينظر: علوم الحديث: (٢٩١)، **وقد نص العراقي في «التبصرة»** ٣/٨ على أن هذا القول =

ولكن مذهب سعيدٍ يجاب عنه بأمرين:

الأول: أنه لا يصح عنه، كما تقدم بيانُه في كلام العراقي.

الثاني: أنه ـ لو صحّ ـ فيمكن حملُه على الصُّحبة الخاصة، لا أنه ينفي بذلك مُطلقَ الصُّحبة، والعلم عند الله.

وبكل حالٍ، فهذا المذهب يكاد يكون مهجوراً[(١)]، وقد ردّه عامةُ أهل العلم، وهذا ظاهرٌ من خلال تصرُّفات المصنفين في المسانيد، والمعاجم، والجوامع.

إذْ لا خلافَ بينهم ـ كما يقول ابن الصلاح ـ في عدِّ جرير بن عبد الله في الصحابة، رغم تأخر إسلامه[(٢)]، وكذلك، فقد أدخل الشيخان في صحيحيهما حديث مالك بن الحُويرث، الذي لم يبق عند النبي ﷺ سوى عشرين ليلة، كما ثبت ذلك في الصحيحين[(٣)].

= لا يصح عن سعيد؛ لأن في إسناده الواقديَّ، المتروك، ومن الطريف أن الواقدي قال ـ فيما نقله عنه الخطيب: (٥٠) بعد روايته لأثر سعيد ـ: «ورأيتُ أهل العلم يقولون: كل من رأى رسول الله ﷺ، وقد أدرك الحُلُم، وأسلم، وعقل أمر الدين، ورضيه، فهو عندنا ممن صحب النبي ﷺ ولو ساعة من نهار، ولكن أصحابه على طبقاتهم وتقدُّمهم في الإسلام».

(١) **ومن عجب** أن يتشبَّث بعض المعاصرين ـ من أهل الأهواء ـ بهذا القول المهجور ـ الذي لم يعوِّل عليه أحدٌ من الأئمة المعتبرين ـ ويحاول نشره في وسائل الإعلام؛ ليصل به الأمر لإخراج مسلمة الفتح، فضلاً عمَّن لم يسلم إلا بعدهم؛ ليدخل من هذا القول إلى مذهبه الفاسد القبيح، في الطعن على بعض الصحابة ﷺ؛ كمعاوية بن أبي سفيان ﷺ. والفَطِنُ اللبيب يدرك تماماً أن معاوية ﷺ إنما هو بوابةٌ للدخول في هذا المرتع الوخيم، وهو الكلام في أخطاء الصحابة وما جرى بينهم من فتنة، **وهذا ما أدركه السلف الأوائل** ـ رحمهم الله ـ فهذا الإمام وكيع بن الجراح يقول ـ كما في تاريخ دمشق ٥٩/ ٢١٠ ـ: «معاوية بمنزلة حلقة الباب، من حركه **اتهمناه** على من فوقه»، ويقول أبو توبة الحلبي ـ كما في تاريخ دمشق ٥٩/ ٢٠٩ ـ: «معاوية ستر لأصحاب النبي ﷺ، فإذا كُشف الرجلُ السترَ، اجترأ على ما وراءه»، وسيأتي مثالٌ لتعلُّقهم بالأقوال الشاذة في النوع التالي «معرفة التابعين».

(٢) ينظر: علوم الحديث: (٢٩١)، نزهة النظر: (١٤٩)، فتح المغيث ٤/ ٧٧، وبقية المصادر المتقدمة.

(٣) ينظر: صحيح البخاري ١/ ٢١١ ح(٦٢٨)، صحيح مسلم ١/ ٤٦٥ ح(٦٧٤).

وقد لَحَظَ بعضُ العلماء شيئاً من التوسُّع في استعمال هذا المصطلح في حقِّ الصحابة رضي الله عنهم ـ ومنهم أبو المظفر السمعاني ـ فقال:

«أصحاب الحديث يُطلقون اسمَ الصحابة على كلِّ من روي عنه حديثٌ، أو كلمةٌ، **ويتوسَّعون**، حتى يعدُّون من رآه رؤيةً من الصحابة، **وهذا لشرف منزلة النبي** ﷺ أعطوْا كلَّ من رآه حكم الصحبة، وذكر أن اسم الصحابي ـ من حيثُ اللغةُ، والظاهر ـ يقع على مَنْ طالت صحبتُه للنبي ﷺ، وكثُرت مجالسته له على طريق التَّبَع له، والأخذ عنه، قال: وهذا طريق الأصوليين»[(١)].

مع أن لجمهور أهل الحديث[(٢)] ما يقوي قولهم من **جهة اللغة**، فالعرب تُطلق الصحبة بين الاثنين ولو قصرت مدَّتُها، كما قال أبو بكر الباقلاني: «لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابيَّ مشتقٌّ من الصحبة، جارٍ على كل من صَحِبَ غيرَه: قليلاً أو كثيراً، يقال: صحِبَه شهراً، ويوماً، وساعةً، وهذا يُوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صَحِب النبي ﷺ ولو ساعةً، هذا هو الأصل، قال[(٣)]: ومع هذا، فقد تقرَّر للأمة عُرفٌ في أنهم لا يستعملونه إلا فيمن كثُرت صحبتُه، واتَّصل لقاؤه، ولا يُجرى ذلك على من لقي المرءَ ساعةً ومشى معه خطوات، وسمع منه حديثاً، فوجب أن لا يجرى في الاستعمال إلا على من هذا حالُه»[(٤)].

علَّق النووي ـ بعد نقله لهذا الكلام ـ، فقال: «هذا كلام القاضي المجمَع على أمانته وجلالته، وفيه تقرير للمذهبين، **ويستدل به على ترجيح مذهب المحدثين**، فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم يتناول صحبةَ ساعة، وأكثرُ أهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشرع والعُرف،

---

(١) نقله عنه ابن الصلاح في: «علومه»: (٢٩١).

(٢) تنظر بعض النصوص المنقولة عنهم في أن مجرد الرؤية أو الصحبة القليلة كافية في إثبات الصحبة، في: الكفاية للخطيب: (٥١)، فتح المغيث ٤/ ٧٧.

(٣) أي: القاضي الباقلاني.

(٤) الكفاية: (٥١).

على وَفق اللغة، فوجب المصيرُ إليه، والله أعلم»[(١)].

وأضاف السخاوي قائلاً: «قلت: إلا أن الإسلام لا يُشترط في اللغة، والكفار لا يدخلون في اسم الصحبة بالاتفاق، وإن رأوْه»[(٢)].

ولكون هذا المبحث يحتاج إلى تفاصيلَ كثيرةٍ، وفيه خلاف طويل، فقد صنّف ابن رُشيد الفهري كتاباً سماه: «إيضاح المذاهب فيمن ينطبق عليه اسم الصاحب»[(٣)]، وأرجو أن يكون ما ذكر محققاً للمقصود في هذا الموضع.

وعناية العلماء بهذا النوع من أنواع علوم الحديث لها أسباب مهمة، بيّنتُها في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول، وأنا أذكّر بها هنا:

السبب الأول: ثبوتُ شرف الصحبة، والذي يتفرَّع عنه ثبوتُ عدالتهم، وما يترتَّب على ذلك من اعتقاد في شأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وهذا مفصّل في كتب الاعتقاد، وفي صدر بعض الكتب المصنفة في الصحابة، وكتب المصطلح.

السبب الثاني: تعلُّق ذلك بمسألة الاتصال والانقطاع، ومن ثم الاحتجاجُ بما يرويه ذلك الراوي، فمَنْ ثبتت صحبتُه، فروايته عن النبي ﷺ على الاتصال، بخلاف من لم تثبُت، فهو في حكم المرسل، والفرق بين حكم النوعين أشهرُ من أن يُشار إليه.

السبب الثالث: وهو بحث أصوليٌّ، وهو متعلق بمسألة الاحتجاج بأقوال الصحابة رضي الله عنهم.

السبب الرابع: ثبوت تابعية من روى عن ذلك الذي ثبتت صحبته، وهذا له علاقة بمسألة الاحتجاج بمراسيل التابعين، رحمهم الله.

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١/٣٦، وينظر: التبصرة للعراقي ٣/٧، فتح المغيث ٤/ ٧٧ ـ ٧٨.

(٢) فتح المغيث ٤/٧٨.

(٣) ذكره السخاوي في فتح المغيث ٤/٧٧.

ويتبع ذلك ثبوتُ رتبة تابعي التابعي، فيمن يروي عن هذا التابعي، وهكذا.

من هنا تتابع الأئمة ـ رحمهم الله تعالى ـ منذ القدم ـ على التصنيف في هذا الباب لأهميته البالغة.

وبعدُ: فإن المسائل التي تتصل بإمامنا أبي عبد الله ابن منده ـ في هذا الباب ـ تتلخص في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: في حدِّ الصُّحْبة:

نقل ابن كثير عن ابن منده أنه يكتفي في إثبات الصحبة بمجرد الرؤية، فقال:

«وقد نص على أن مجرد الرؤية كافٍ في إطلاق الصحبة: البخاريُّ، وأبو زرعة، وغيرُ واحدٍ مِمَّن صنف في أسماء الصحابة: كابن عبد البر، **وابنِ منده**، وأبي موسى المديني، وابنِ الأثير...»[(١)].

وأعمُّ من ذلك: أن ابن منده يرى أن من أدرك زمن النبي ﷺ ولو لم يره، فإنه معدودٌ في الصحابة، وهذا نصُّ ما نقله عنه أبو موسى المديني عن ابن منده الذي قال:

«فيما يغلب على ظني، أن جماعةً في أحياء العرب كانوا قد أسلموا، ولم يهاجروا، **فخضرموا** آذان إبلهم؛ ليكونَ علامةً لإسلامهم، لا يُغار عليهم، ولا يُقاتَلون، فسُّمُّوا **مُخَضْرِمين**، قال: وأصحاب الحديث يفتحون الراء، **قال: هؤلاء صحابة، فإنهم كانوا في زمن النبي ﷺ وإن لم يروْه**»[(٢)].

وبما أن مقدمة الكتاب مفقودة ـ كما بينتُ ذلك في دراستي له ـ فإن هذين النقلين دالان على أمرين:

الأول: أن ابن منده مع الجمهور في إثبات الصحبة بمجرد الرؤية.

---

(١) اختصار علوم الحديث ٢/ ٤٩٢.

(٢) نقله عن أبي موسى: ابنُ الملقن في «المقنع» ٢/ ٥٠٩.

الثاني: أن ابن منده يرى أن مجرد إدراك زمن النبي ﷺ كافٍ في إثبات الصحبة للشخص المخضرَم.

أما الاكتفاء بمجرد الرؤية، فلا إشكالَ فيه، وهو رأيُ عامة المحدثين، كما تقدم.

أما إدخاله المخضرمين ـ بالاصطلاح الذي تقدم إيضاحه ـ في طبقة الصحابة فضعيف من وجهين:

الأول: بعدُه من مدلول كلمة «صحب» لغةً؛ إذ لا يصحُّ في حق المخضرَم أدنى صحبة لا قليلة ولا كثيرة.

وإذا كان السمعاني صرّح بتوسُّع المحدثين في تطبيق مدلول الصحبة ـ بالاصطلاح المشهور ـ فكيف بتطبيقه على المخضرَم؟!

الثاني: أنني ـ بعد البحث ـ لم أرَ أحداً وافقه عليه من أهل العلم، بل رأيت خلافه؛ فقد حكى الحافظُ ابن حجر، والسخاوي الاتفاقَ على أنهم ليسوا بصحابة، بل هم معدودون في كبار التابعين[(١)].

وبغضِّ النظر عن دقة هذه الحكاية للاتفاق، إلا أنه ـ جزماً ـ قول عامة أهل العلم.

ولهذا حكى ابن عبد البر، وابن حجر الاتفاق على أن أحاديث المخضرَمين عن النبي ﷺ **مرسلة**[(٢)].

وأبو عبد الله الحاكم ـ رُغم ذكره لتلك الكلمة عن بعض أشياخه ـ لم يتردد في ذكر المخضرَمين في نوع «التابعين».

وابن الملقن الذي حكى كلمة ابن منده، لم يجزم بذلك، بل قال بعد استطراده في التعريف اللغوي ـ: «قلت: فكذلك المخضرَم يتردَّد بين

---

(١) نزهة النظر: (١١٤) [ضمن حديثه عن المرسل الخفي]، فتح المغيث ١/ ١٦٠.
(٢) نزهة النظر: (١١٤)، وكلام ابن عبد البر نقله السخاوي في الفتح ١/ ١٦٠، وقد بحثت عنه في مظانِّه من «التمهيد»، و«الاستيعاب» فلم أجده.

الصحابة للمعاصرة، وبين التابعين لعدم الرؤية»[١].

وأما ذِكْر بعض المصنفين في الصحابة ـ سوى ابن منده ـ كابن عبد البر للمخضرَمين، فإنما غرضُهم استيعاب من أدرك زمن النبي ﷺ، لا أنهم عنده صحابةٌ[٢].

المسألة الثانية: في إطلاق لفظ «الجهالة» على بعض الصحابة، الذين ذكرهم في كتابه «المعرفة».

وقد بيّنت مأخذَه واصطلاحَه في هذه المسألة فيما مضى[٣].

المسألة الثالثة: جهوده في هذا الباب:

جهود الإمام ابن منده في هذا الباب عظيمة وكبيرة، ويُمكن تلخيصُها في الآتي:

❐ **أولاً**: التصنيف فيه، وقد صنّف كتاباً حافلاً في هذا، اسمه «**معرفة الصحابة**»، والذي نقل منه واستفاد كلُّ من صنف في هذا الباب، كما بيّنت ذلك عند دراستي لهذا الكتاب على وجه التفصيل[٤]، وبيّنت في ذلك الموضع، ما يلي:

أ ـ التعريف بالكتاب.

ب ـ بيان منهجه فيه، وَفْقَ ثلاثة اعتبارات:

الأول: باعتبار شرطه في الكتاب.

الثاني: باعتبار ترتيبه للكتاب عموماً.

الثالث: باعتبار سياقه للترجمة.

ج ـ جوانب التميز في كتابه.

---

(١) «المقنع» ٢/ ٥١١.

(٢) المصدر السابق، ونزهة النظر: (١٥٣)، وينظر ما تقدم في دراسة كتاب ابن منده «معرفة الصحابة».

(٣) ينظر: النوع الثاني من المبحث الرابع في هذا الفصل.

(٤) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول.

د ـ أوجه القصور فيه.

❏ **ثانياً**: محاولته استيعاب كثيرٍ من التراجم في كتابه الذي صنَّفه، فذكر من ثبتت صحبتهم، أو غلب على الظنِّ صحبتُهم، أو مِمَّن اُحْتملت صحبتُهم، أو من قيل إنه صاحبٌ.

❏ **ثالثاً**: عنايته بتمييز من لم تصحَّ صحبته عنده في كتابه المذكور.

❏ **رابعاً**: عنايته ـ في كتابه ـ بالتعقُّب، وبيان الأوهام التي وقعت من العلماء الذين سبقوه، إما: في نسب المترجَم، أو كنيته، أو وفاته زماناً، ومكاناً، أو ما ذكر في ترجمته من الأخبار، أو سوى ذلك.

وليس هذا الاهتمام في معرفة الصحابة، وتمييزهم، والتنصيص عليهم خاصاً بكتابه «**المعرفة**»، بل تعداه إلى كتابه «**فتح الباب في الكنى والألقاب**»، كما بينتُ ذلك في دراستي ـ التي تقدمت ـ للكتاب(١)، والله أعلم.

النوع الثاني

معرفة التابعين

تقدم ـ في بحث المتابعة(٢) ـ تعريف التابع في اللغة.

أما في الاصطلاح، فعبارات أهل الاصطلاح متفاوتة في هذا، وحاصلها يعود إلى تعريفين(٣)، أذكرهما، ثم أُبيِّنُ المختار إن شاء الله:

---

(١) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الأول.

(٢) في النوع الخامس من المبحث الثالث من هذا الفصل.

(٣) وهناك تعريفات يذكرها غير أهل الحديث، فلم أعوِّل عليها، لكونها عن غير أهل الفن، ولضعفها الظاهر؛ ومن ذلك قول ابن العربي ـ في أحكام القرآن ٢/ ١٠٠٤ (في تعليقه على آية ١٠٠ من سورة التوبة) ـ: «وقد اختُلف في التابعين: **فقيل**: هم من أسلم بعد الحديبية؛ كخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص، ومن داناهم من مُسلمة الفتح...».
قلت: وهذا عجيب وغريب من ابن العربي سامحه الله وغفر له! وعلى مثل هذه الأقوال الشاذة ـ كما تقدمت الإشارة إليه في نوع «معرفة الصحابة» ـ يُعوِّلُ بعض أهل الأهواء ممن يريد الطعن في بعض أفاضل الصحابة كعمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان ـ وغيرهما ـ رضي الله عنهم أجمعين.

١ ـ قال الخطيب في «الكفاية»: «والتابعي: **من صحِبَ الصحابيَّ**»[(١)].

علق ابن كثير عليه بقوله: «**قلت**: لم يكتفوا بمجرد رؤيته الصحابيَّ، كما اكتفَوْا في إطلاق اسم الصحابيِّ على من رآه ﷺ. والفرق عَظَمَةُ شرف رؤيته ﷺ»[(٢)].

وفي قول ابن كثير: «ولم يكتفوا» ما يُوهِمُ أنَّ هذا قول المحدثين، أو أكثرِهم، وليس الأمر كذلك، كما سيتبين في التعريف الثاني.

وهذا التعريف اللفظي من الخطيب خالفه في تطبيقاته، فقد اعترض عليه الحافظ العراقي بقوله:

«إن الخطيب وإن كان قال في كتاب «الكفاية» من أن التابعي: من صَحِبَ الصحابيَّ ـ فإنه عَدَّ منصور بن المعتمر من التابعين، في جزءٍ له ـ جمع فيه رواية الستة من التابعين بعضِهم عن بعضٍ ـ. . .، قال الخطيب: منصور بن المعتمر له [له صحبة لـ][(٣)] ابن أبي أوفى.

قلت: وإنما له رؤية فقط، دون الصُّحبة والسماع، وقد ذكره مسلم وابن حبان ـ وغيرهما ـ في طبقة أتباع التابعين، ولم أرَ مَنْ عدَّه في طبقة التابعين، **فيُحمل** قولُه في «الكفاية» من صحب الصحابي على أن المراد: اللُّقِيُّ، جمعاً بين كلاميه، والله أعلم»[(٤)].

٢ ـ كلام الحاكم في «المعرفة» ـ كما قال ابن الصلاح ـ «مُشعِرٌ بأنه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي، **أو يلقاه**، وإن لم تُوجَدِ الصحبةُ العرفية،

---

(١) الكفاية: (٢٢).
(٢) اختصار علوم الحديث ٢/ ٥٢٠.
(٣) هكذا العبارة في التقييد في ط. عبد الرحمن عثمان: (٣١٩) جاءت العبارة هكذا: (قال الخطيب: منصور بن المعتمر، له ابن أبي أوفى)، وهي كذلك في الطبعة التي ذيلت بتعليقات الشيخ محمد راغب الطباخ: (٢٧٦).
وقد رجعت إلى **أربع نسخ مطبوعة** من «التقييد» فإذا العبارة مضطربة، فمرة كما أثبته هنا، ومرة ـ كما في ط. الخياط: (له رؤية من الصحابة ابن أبي أوفى)، وجاءت في ط.محمد شاهين: (٢٥٠): (قال الخطيب: منصور بن المعتمر له **(صحبة لـ)** ابن أبي أوفى»، وهذه الأخيرة هي الأوضح، ويليها ط. الخياط، والله أعلم.
(٤) التقييد والإيضاح: (٣١٩) بتصرف.

والاكتفاءُ[١] في هذا بمجرد اللقاء والرؤية، أقرب منه في الصحابي، نظراً إلى مقتضى اللفظين فيهما[٢]»[٣].

وقال العراقي ـ معلقاً على كلام ابن الصلاح، والحاكم ـ:

الراجح الذي عليه العمل: قولُ الحاكم وغيره، في الاكتفاء **بمجرد الرؤية**، دون اشتراط الصحبة، وعليه يدلُّ عملُ أئمة الحديث: مسلم بن الحجاج، وأبي حاتم ابن حبان، وأبي عبد الله الحاكم، وعبد الغني بن سعيد، وغيرهم.

وقد ذكر مسلمُ بن الحجاج في كتاب الطبقات، وابنُ حبان، والحافظُ عبدُ الغني بن سعيد سليمانَ بن مِهران الأعمش في طبقة التابعين، وقال ابن حبان: إنما أخرجناه في هذه الطبقة؛ لأن له لُقِيّاً وحفظاً، رأى أنسَ بن مالك، وإن لم يصحَّ له سماعُ المسند عن أنس.

وكذلك عدَّ عبدُ الغني بن سعيد يحيى بنَ أبي كثير، وجرير بن حازم؛ لكونهما لقيا أنساً، وعدّ موسى بن أبي عائشة؛ لأنه لقي عمرو بن حريث[٤].

لكن ابن حبان **قيّد الرؤية** بأن تكون في سنٍّ يحفظ فيها مثلُه، فقال في ترجمة خلف بن خليفة ـ من «الثقات» ـ: «لم يدخل خلف بن خليفة في التابعين، وإن كان له رؤيةٌ من الصحابة ـ لأنه رأى عمرو بن حريث **وهو صبي صغير، ولم يحفظ عنه شيئاً**.

فإن قال قائل: فلم أدخلتَ الأعمشَ في التابعين، وإنما له رؤيةٌ دون رواية، كما لخلف بن خليفة سواء؟

يقال له: إن الأعمش رأى أنساً بواسط يخطب، والأعمش بالغٌ، يعقلُ، وحفظَ منه خطبته، ورآه بمكة يصلي عند المقام، وحفظ عنه أحرفاً حكاها، فليس حكمُ البالغ إذا رأى وحَفِظَ، كحكم غيرِ البالغ إذا رأى

(١) وهذا من تعليق ابن الصلاح. (٢) أي: في الصحابي والتابعي.
(٣) علوم الحديث لابن الصلاح: (٣٠٢)، وينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم: (٤١ ـ ٤٥).
(٤) التقييد والإيضاح: (٣١٧) بتصرف واختصار، ويقارن بما في فتح المغيث ١/ ١٤٥.

ولم يحفظ»[١].

علَّق العراقي على كلام ابن حبان بقوله: «وما اختاره ابن حبان له وجه»[٢].

وهذا التعريف ـ كما أنه اختيار ابن حبان، والحاكم، وابن الصلاح، والعراقي ـ فهو اختيار النووي، وابن حجر، والسخاوي، والسيوطي[٣]، وغيرهم من المحققين.

وحاصل تعريف هؤلاء الأئمة صاغه الحافظ ابن حجر بقوله: «**من لقي الصحابي ومات على الإسلام**»[٤]. لكن ينبغي اعتبارُ القيد الذي ذكره ابن حبان في كونه مِمَّن يميز ويحفظ مثله.

فقوله: «من لقي» ليشمل المبصر والأعمى، وفيه الاكتفاءُ باللقاء دون طول الصحبة.

وفي قوله: «ومات على الإسلام» التنبيه على أنه لا يُشترط أن يكون ـ حين لُقِيِّه للصحابي ـ مؤمناً، كما في الصحابي الذي اشترط إسلامه عند رؤيته للنبي ﷺ[٥].

إذا تحرر هذا، فإن العلاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي للتابعي ظاهرةٌ من جهة أن التابعي مقتفٍ أثرَ من قبلَه، سائرٌ على طريقته، وهو الصحابي، كما قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] جعلَنا الله منهم بمنِّه وكرمه.

---

(١) الثقات ٦/ ٢٧٠، وقد لخَّص كلامه هذا في كتابه الآخر مشاهير علماء الأمصار: (١٧٥) فقال: «وقد رأى عمرو بنَ حريث، وهو صغير، رؤيةً لا اعتبار بها في صحبته».
(٢) التقييد والإيضاح: (٣١٩).
(٣) ينظر: التقريب والتيسير ـ مع التدريب ـ ٢/ ٧٠٠، نزهة النظر: (١٥٢)، فتح المغيث ٤/ ١٤٧.
(٤) ينظر: نزهة النظر: (١٥٢).
(٥) ينظر: فتح المغيث ١/ ١٤٥ ـ ١٤٧.

❐ **التعليق:**

تبين من العرض السابق للخلاف في تعريف التابعي، أنه يمكن القولُ بأن الأئمة ـ في تعريفهم للتابعي ـ يكادون يتفقون على أنه لا تُشترط الصحبةُ والملازمةُ، بل يكفي مجردُ اللقاء، وأن كلام الخطيب في «الكفاية» يُمكن حملُه على ذلك؛ لوجود القرينة على ذلك من تطبيقاته في كتبه، ومتى ما أمكن التوفيق بين كلام العالم وتطبيقه، فهو أوْلى من ضرب بعضه ببعض، وحملِه على التناقض.

وهذا ـ فيما أرى ـ أهمُّ قيد ينبغي تحريرُه في التعريف، وقد تم بحمد الله.

وبالنظر في كلام العلماء، فإنه يمكن أن تتَّضحَ أهمية العناية بهذا النوع في الفصل بين الصحابة والتابعين، وتحرير حال الراوي؛ لِمَا يترتب على ذلك من المسائل التي أشرتُ إليها في الحديث عن أسباب عناية العلماء بمبحث الصحابة رضي الله عنهم؛ كمعرفة المتَّصل والمرسَل، وغيرها من المسائل.

يقول أبو عبد الله الحاكم ـ وهو يتحدث عن نوع معرفة التابعين ـ:

«وهذا نوع يشتمل على علوم كثيرة؛ فإنهم على طبقات في الترتيب، ومهما غفَل الإنسان عن هذا العلم، **لم يفرق** بين الصحابة والتابعين، ثم لم يفرق ـ أيضاً ـ بين التابعين وأتباع التابعين»[(١)].

والحديث في هذا النوع ـ فيما يخصُّ آراء ابن منده فيه ـ محصور في مسألتين:

المسألة الأولى: في جهوده في بيان الأوهام التي وقعت لبعض العلماء في عدِّ بعض التابعين في الصحابة، وهذا أحد جوانب التميُّز التي سبق ذكرها لكتابه «المعرفة»، بالإضافة إلى عنايته بالتنصيص عليهم في كتابه

(١) معرفة علوم الحديث: (٤١)، وينظر: فتح المغيث ٤/ ١٤٤.

الحافل: «فتح الباب»، كما بينت ذلك عند دراستي للكتاب[(١)].

المسألة الثانية: في تعريف المخضرم.

يذكر علماء المصطلح في نوع «معرفة التابعين» المخضرمين، جمع مخضرم.

وهو لغةً: مأخوذ من قولهم ناقة مخضرمة؛ أي: قُطِعَ طرفُ أذنها. والخضرمة: قطع إحدى الأذنين، وهي سمة الجاهلية، **وأصل الخضرمة**: أن يجعل الشيء بينَ بينَ، ومنه قيل لكل من أدرك الجاهلية والإسلام: مخضرَم؛ لأنه أدرك الخضرمتين، ومن أدرك عهدين مطلقاً، يقال له: مخضرم[(٢)].

وقد شارك ابن منده في ذكر أصله اللغوي، فذكر: «أن جماعةً في أحياء العرب كانوا قد أسلموا، ولم يهاجروا، **فخضرموا** آذان إبلهم؛ ليكون علامة لإسلامهم، لا يُغار عليهم، ولا يُقاتَلون، فسموا **مُخَضْرِمين**، وأصحاب الحديث يفتحون الراء»[(٣)].

علق ابن الملقن على كلام ابن منده بقوله: «وفي هذه المقالة نظرٌ لا يخفى، ونحوها حكاه الحاكم عن بعض مشايخه[(٤)].

وكسرُ الراء محكيٌّ عن بعض أهل اللغة؛ لأنهم خضرموا آذان الإبل[(٥)].

ووجه الفتح: أنه اقْتُطع عن الصحابة، وإن عاصر؛ لعدم الرؤية.

---

(١) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الأول.

(٢) ينظر: المحكم ٥/ ٣٣٠، تهذيب اللغة ٧/ ٢٦٤، لسان العرب ١٢/ ١٨٥، تاج العروس ٣٢/ ١١٠، المعجم الوسيط ١/ ٢٤١.

(٣) نقله أبو موسى المديني عنه، كما ذكره ابنُ الملقن في «المقنع» ٢/ ٥٠٩.

(٤) يحتمل أن يكون المقصود بالبعض هنا هو ابن منده، فإنه أحد مشايخه، ولكن يبعُدُ هذا الاحتمال أنه ـ أي: الحاكم ـ وصف شيخَه هذا بأنه من الأدباء ـ كما في المعرفة: (٤٥). وعليه، فيمكن أن يقال: إن ابن منده ـ لكثرة اشتراكه مع الحاكم في الأخذ عن الشيوخ ـ أخذ هذه المعلومة من نفس الشيخ الذي أشار إليه الحاكم. والله أعلم.

(٥) فيكون الكسر هنا ـ على اسم الفاعل ـ لأنهم هم الذين فعلوا الخضرمة.

وقال الجاحظ في كتابه «الحيوان»: قد علمنا أن قولهم مخضرم لمن لم يحجَّ صرورة[(١)]، ولمن أدرك الجاهلية والإسلام.

وقال الهروي: قال أبو إسحاق الحربي: يقال: خضرم أهل الجاهلية نَعَمَهم؛ أي: قطعوا من آذانها شيئاً، فلما جاء الإسلام أمر النبي ﷺ أن يُخضرموا من غير الموضع الذي خضرم فيه أهل الجاهلية، فقيل ـ لهذا المعنى ـ لكلٍّ من أدرك الجاهلية، والإسلام: مخضرَمٌ؛ لأنه أدرك المخضرمين»[(٢)] انتهى كلام ابن الملقن.

ولم أفهم وجه قول ابن الملقن رحمه الله: «وفي هذه المقالة نظرٌ لا يخفى»!

فإن كان اعتراضُه على كسر الراء، فقد أبان ابن منده ـ ثم ابن الملقن ـ عن حجته، ولها وجاهتُها، **وإن** كان اعترض على سبب التسمية، فهو أبعد من الصواب، فإن ذلك قولُ جَمْعٍ من أئمة اللغة[(٣)].

أما تعريفه في الاصطلاح، فقد اختلفت عبارات المحدِّثين في هذا، وبيان ذلك على النحو التالي:

١ ـ «**من أدرك الجاهلية والإسلام، ولم ير النبي ﷺ**»[(٤)] وهذا رأي أكثر المحدثين، ومنهم إمامُنا أبو عبد الله ابن منده، حيث يقول في تعريفهم: «إنهم كانوا في زمن النبي ﷺ وإن لم يرَوْه، انتهى»[(٥)].

٢ ـ **أنه من عاش في الكفر ستين سنة**، وفي الإسلام ستين سنة، وهذا

---

(١) الصرورة **له معانٍ؛ منها**: هو الرجل الذي لم يحجَّ قط، ينظر: مشارق الأنوار ٢/ ٤٢، النهاية ٣/ ٢٢، لسان العرب ٤/ ٤٥٣.

(٢) «المقنع» ٢/ ٥٠٩ ـ ٥١٠.

(٣) ينظر: المحكم ٥/ ٣٣٠، تهذيب اللغة ٧/ ٢٦٤، لسان العرب ١٢/ ١٨٥، تاج العروس ٣٢/ ١١٠، المعجم الوسيط ١/ ٢٤١.

(٤) ينظر: معرفة علوم الحديث: (٤٥)، المقنع ٢/ ٥٠٨، التقييد والإيضاح: (٣٢٢)، فتح المغيث ٤/ ١٥٦، التدريب ٢/ ٧٠٥، وينظر: الإرشاد ٢/ ٥٦٢، سير أعلام النبلاء ٤/ ٦٤، ٢٥٣، ٣٥١.

(٥) نقله أبو موسى المديني عنه، كما ذكره ابنُ الملقن في «المقنع» ٢/ ٥٠٩.

اختيار ابن حبان (ت: ٣٥٤)[(١)].

ولكن هذا التفسير استنكره ابن الملقن واستغربه منه، بل قال: «لا أعلم أحداً وافقه عليه، وهو من أعاجيبه»[(٢)].

والحقُّ أن ابن حبان لم يُغرب في قوله هذا، فقد وجدت له أصلاً في كلام بعض أئمة اللغة، حيث قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: «والمخضرم من الناس: الذي كان عمره نصفاً في الجاهلية، ونصفاً في الإسلام»[(٣)]، والعبارة بعينها في لسان العرب[(٤)].

وفي كلام الزمخشري في أساس البلاغة ما يشير إلى ذلك، حيث قال:

«ومنه: المخضرم، الذي أدرك الجاهلية والإسلام، كأنما **قطع نصفه** حيث كان في الجاهلية»[(٥)].

ويوضح الحافظ العراقي العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، فيقول:

«**قلت**: فكأنه مأخوذ من الشيء المتردد بين أمرين: هل هو من هذا، أو من هذا»[(٦)].

❐ **التعليق:**

ظاهرٌ مما سبق أن التعريف الأول ـ الذي اختاره ابن منده ـ أصحُّ؛ لموافقته المدلولَ اللغويُّ الذي عليه أكثرُ أهل اللغة.

ويمكن توجيه قول ابن حبان: بأنه أراد التمثيل لا التعريف، فإن كان قصد التعريف، فقد سبقه إلى القول بذلك بعضُ أئمة اللغة، وليس بعجيب ولا غريب كما قال ابن الملقن. والله تعالى أعلم.

---

(١) صحيح ابن حبان ٤/ ٣٤١ ح(١٤٧٧).
(٢) المقنع في علوم الحديث ٢/ ٥١٠، باختصار.
(٣) العين ٤/ ٣٢٩.
(٤) لسان العرب ١٢/ ١٨٥.
(٥) أساس البلاغة ١/ ١٦٦.
(٦) التقييد والإيضاح: (٣٢٢)، ونحوه في التدريب ٢/ ٧٠٥.

النوع الثالث

معرفة الإخوة والأخوات

تفنَّن أهل الاصطلاح في التنويع لعلوم الحديث، رغبةً في تسهيل، وضبط هذا العلم، فجزاهم الله تعالى عنا أحسن الجزاء.

ومن هذا الضرب في التفنُّن: ذكرهم لهذا النوع؛ وهو: معرفة الإخوة والأخوات.

يقول السيوطي: «هو إحدى معارفهم، أفرده بالتصنيف علي ابن المديني، ثم النسائي، ثم أبو العباس السراج، وغيرهم؛ كمسلم، وأبي داود»[(١)].

ومن فوائد ضبطه: «الأمنُ من ظنِّ من ليس بأخٍ أخاً عند الاشتراك في اسم الأب»[(٢)].

وقد وصفه الحاكم بقوله: «وهو علم برأسه عزيز»[(٣)].

ولأجل ذلك؛ فقد اعتنى الإمام أبو عبد الله ابن منده ـ وهو الإمام المحدث ـ بإبراز هذا النوع في مصنفاته في الرجال، إلى درجةٍ ملفتةٍ للنظر، تدل على عنايته، واهتمامه بهذا النوع. وهذه المصنفات هي: معرفة الصحابة، وفتح الباب، وأسامي مشايخ البخاري، كما أوضحتُ ذلك عند دراستي لهذه الكتب[(٤)].

وأكثر كتبه ظهوراً لهذه المزية، هو كتابه «فتح الباب»، ومن ذلك:

قوله في ترجمة أبي القاسم عبد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري القرشي: «سكن بغداد، **أخو**

---

(١) التدريب ٢/ ٧١٩.

(٢) المرجع السابق ٢/ ٧١٩، وينظر: فتح المغيث ٤/ ١٧٢.

(٣) معرفة علوم الحديث: (١٥٢).

(٤) ينظر: الفصل الأول من الباب الأول، المباحث: الأول، والثاني، والثالث.

عبيد الله، سمع عمَّه يعقوب بن إبراهيم بن سعد. . . إلخ»[١].

النوع الرابع

معرفة المفردات

المفرد: **لغةً**: المفردات جمع مفرد، وهو اسم مفعول من فَرْد، الذي يدل لغةً على وحده، يقال: ظبيةٌ فارد؛ أي: انقطعت عن القطيع، وكذلك يقال: شجرة فاردٌ؛ أي: متنحِّية عن باقي الشجر[٢].

واصطلاحاً: هو انفراد الراوي باسم، أو كنية لا يشاركه فيها أحد[٣].

يقول ابن الصلاح: «هذا نوعٌ مليحٌ، عزيزٌ، يوجد في كتب الحُفَّاظ المصنَّفة في الرجال، مجموعاً، مفرَّقاً في أواخر أبوابها، وأُفرد ـ أيضاً ـ بالتصنيف»[٤].

وابنُ منده رَحِمَهُ اللَّهُ قد اعتنى بهذا النوع في كتابه الفتح بشكل جليٍّ، فهو إذا انتهى من ذكر كنى الباب الواحد ـ كحرف الألف مثلاً ـ فإنه يُتبع هذا

---

(١) فتح الباب: (٢٨) رقم الترجمة: (٤٢). وتنظر بقية الأمثلة في هذا الكتاب: (٤٩، ٥٥، ١١٥، ٢٠٩، ٢٢١، ٢٣٠، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٨٢، ٤٠٧، ٤٢٢، ٥٠٩، ٥١٧، ٥٩٣، ٦١١، ٦٢١، ٦٢٧، ٦٧٩، ٦٩٥، ٦٩٩، ٩٢٤، ١٠٧٦، ١١٢١، ١١٤١، ١١٩٤، ١١٩٥، ١٣٩٧، ١٤٠٤، ١٤١٨، ١٦١٩، ١٦٢٤، ١٧٧٤، ١٩٧٦، ٢٢٥٩، ٢٢٩٤، ٢٣٣٨، ٢٣٤٩، ٢٥١٤، ٣١٠٣، ٣١٩١، ٣٣٩٦، ٣٤١٦، ٣٥٥٦، ٣٦٤٢، ٣٦٥٥، ٣٦٧٣، ٣٦٧٩، ٣٨١١، ٣٩٠٨، ٣٩٣٨، ٤٢٦٦، ٤٥٥٨، ٤٧٠٧).

وفي **معرفة الصحابة**، **تنظر** التراجم ذوات الأرقام: (٧، ١٠، ١٥، ١٦، ٨٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٦، ١١٨، ١٣١، ١٤٢، ١٥١، ١٥٣، ١٧٨، ٢٠٤، ٢٢١، ٢٣٥، ٣٩٢، ٤٢٢، ٤٣٨، ٤٨٣، ٥٢١، ٥٤٠، ٥٦٣، ٥٨٦، ٦١٠، ٦٢٣، ٦٥٨، ٦٦١، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٢).

وينظر في **أسامي مشايخ البخاري**، التراجم ذوات الأرقام: (٦، ٢٥، ٦٢، ٢١٥، ٢٤١، ٢٦٦، ٣٠٠).

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٤/٥٠٠، المحكم ٩/٣٠٦، القاموس المحيط: (٣٩٠)، لسان العرب ٣/ ٣٣١.

(٣) ينظر: فتح المغيث ٤/٢٠٧، التدريب ٢/ ٧٥٠.

(٤) علوم الحديث: (٣٢٥).

الباب بذكر الأفراد فيه؛ أي: الذين لا يُعرف غيرهم بتلك الكنية ـ وهذا في الغالب ـ إذ قد يذكر تحت هذا الباب أكثرَ من شخص، كما وقع له في حرف الألف[١]، وهذا إن وجد[٢] ـ ويقسم ذلك قسمين:

القسم الأول: الأفراد من الصحابة.

القسم الثاني: الأفراد من التابعين.

وسأذكر مثالاً لكل قسم، لتتَّضحَ طريقتُه في هذا النوع.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة واثلةَ بن الأسقع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أبو الأسقع**، وقيل: أبو قرصافة، واثلة بن الأسقع بن كعب بن عامر بن بشر بن بكر، . . .»[٣].

ومن أفراد التابعين: «**أبو الجودي**، حدث عن أبي ذر، . . .»[٤].

النوع الخامس

معرفة الأسماء والكنى

يبحث المحدثون في هذا النوع أسماءَ من اشتُهر بكنيته، وكُنى من اشتُهر باسمه.

يقول ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذا فنٌّ مطلوب، لم يزل أهل العلم بالحديث يُعنَوْن به، ويتحفظونه، ويتطارحونه فيما بينهم، ويتنقَّصون من جهِلَه»[٥].

وتكمُن أهمية العناية به «لئلا يُذكر مرةً الراوي باسمه، ومرةً بكنيته،

---

(١) ص(١٠٥) فيمن يكنى أبا إياس، فقد ذكر سبعةً كلهم يكنى أبا إياس! بالأرقام الآتية (٦٥٦ ـ ٦٦١، ٦٦٤) **وهذا لا يصلح على حد الأفراد، فذِكْرُه لهم بهذا العنوان وهمٌ**.

(٢) لأن بعض الأحرف الكنى فيها قليلةٌ جداً؛ كحرف التاء، والثاء، والخاء، والذال، والظاء، فالقارئ يدرك ـ من غير عناءٍ ـ الأفرادَ من غيرها.

(٣) فتح الباب: (١٠٠) رقم (٦١٧).

(٤) المرجع السابق: (٢٠٦) رقم (١٦٧٨)، وينظر ـ لمزيد من الأمثلة ـ: فتح الباب: (٩٩) حرف الألف، (١٧٠) حرف الباء، (٢٠٥) حرف الجيم، (٢٧٥) حرف الحاء، (٣٥٣) حرف الزاي.

(٥) علوم الحديث: (٣٢٩).

فيظنها ـ من لا معرفة له ـ رجلين، وربما ذُكر بهما معاً، فيتوهم رجلين»[(١)].

ولقد كان لأبي عبد الله ابن منده القدحُ المعلَّى في هذا الباب، حيث صنّف كتاباً مستقلاً في هذا النوع، والذي تقدمت دراسته مفصلةً، بيّنتُ فيها جوانبَ التميُّز، وأوجُهَ القصور في هذا الكتاب، فلتنظر هناك[(٢)].

ولم يكن هذا الاهتمام منحصراً في كتابه «الفتح»، بل ظهرت عنايته به في بقية كتبه التي صنفها في الرجال، والتي مرّ ذكرها قريباً[(٣)].

النوع السادس

تعيين المهمل

المهمل: **لغةً**: اسمُ مفعول من الإهمال، وهو الترك، يقال: ما ترك الله الناس هَمَلاً؛ أي: سدىً بلا ثواب وبلا عقاب، ويقال: إبلٌ هواملُ؛ أي: مسيَّبة لا ترعى، وأمرٌ مهمَل؛ أي: متروك[(٤)].

وهو اصطلاحاً: «أن يروي الراوي حديثاً عن أحد اثنين متَّفقَيْن في الاسم فقط: من كنية، أو غيرها، أو فيه وفي اسم الأب، أو فيهما وفي اسم الجد، أو فيهن وفي النسبة، معبراً عنه بما فيه الاتفاق من غير أن يتميَّز عن الآخر»[(٥)].

---

(١) تدريب الراوي ٢/ ٧٦٣.

(٢) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الأول.

(٣) تنظر أمثلة لعنايته بهذا النوع في كتابه «**المعرفة**» في التراجم الآتية: (٢، ٨، ٦٨، ٧٨، ٨٣، ٨٤، ٩٨، ١٠٥، ١٠٦، ١١٨، ١٢٨، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٤، ١٧٤، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٨، ٢٣٤، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٢، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٩٥، ٤١٢، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٦٠، ٤٧٧، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٦، ٥٠٩، ٥٤٢، ٥٧٦، ٦١٧، ٦٢٩، ٦٣٧، ٦٤٣، ٦٥١).
وأما في كتابه «**أسامي مشايخ البخاري**»، فقد كنَّى جميع المترجمين، ولم يَفُتْه من التراجم سوى ست تراجم، وهي: (٢، ٦، ١١، ١٢، ١٥، ١٦).

(٤) ينظر: العين ٤/ ٥٦، معجم مقاييس اللغة ٦/ ٦٧، لسان العرب ١١/ ٧١٠، تاج العروس ٣١/ ١٦١.

(٥) قفو الأثر: (١٠٤)، وينظر: اليواقيت والدرر ١/ ٣٨٩، ٢/ ٢٦٧.

وبهذا تتبيَّن العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، ذلك أن الراوي الذي ذُكر اسمُه فقط، من غير أن ينسبه بما يميزه عن غيره مِمَّن يشاركه في الرواية عن نفس الشيخ، فقد ترك اسمه مهملاً من النسبة، ومن هنا سُمِّي: المهمل.

وقد عُني أهلُ العلم بهذا النوع؛ لأنه قد يوجد في الشيوخ من يشترك في الرواية عنه راويان اثنان أحدهما ضعيف والآخر ثقة، فيقع إهمالٌ لاسم أحدهما، فيلتبس هذا بهذا، مِمَّا يجعل الناقدَ أو الباحثَ يتوقف في الحكم على الحديث حتى يتبين له مَنْ هو الراوي المهمل.

وقد يقع هناك إهمالٌ لا يضر في الحكم على الحديث بالصحة، وذلك حينما يكون كلا الراويين ثقةً.

وقد كان لابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ مشاركةٌ في هذا النوع من أنواع علوم الحديث، من خلال تنصيصه في بعض كتبه عليه، أو من خلال نقل العلماء لكلامه في تعيين بعض المهملين.

ولعل من أشهر الأمثلة ـ التي أطبق المعتنون بصحيح البخاري على نقلها ـ هي كلمته في تعيين من يهمله البخاري مِمَّن اسمُه أحمد من شيوخه؛ وهي قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«كلُّ ما في «الجامع» (أحمد، عن ابن وهب) فهو ابن صالح، وإذا حدث عن أحمد بن عيسى نسبه، ولم يخرِّج عن ابن أخي بن وهب شيئاً»[(١)].

---

(١) ينظر: هدي الساري: (٢٥٤، ٤٧٧)، وفتح الباري ٥/ ٣٥٥ ح(٢٦٩٧)، وتهذيب التهذيب ١/ ٤٤ ترجمة: أحمد بن أبي شعيب الحراني، وفي ١/ ٨٢ ترجمة: أحمد بن يزيد بن إبراهيم بن الورتنيس، وفي ٢/ ٢٢٩ ترجمة حسان بن حسان البصري، وفي ٧/ ٢٤١ ترجمة علي بن إبراهيم، وفي ١٠/ ١٦٩ ترجمة مظفر بن مدرك ـ **وهو غير موجود في النسخة المطبوعة من شيوخ ابن منده** ـ، وعمدة القاري ٢٠/ ٤٢ ح(٦٢٠٥).
وتنظر التراجم الآتية من كتابه «الأسامي»: (٤٨، ٧٨، ٢٥٣، ٣٠٥).
ومن **كتاب التوحيد** ١/ ١٥٧ ح(٤٣).

ومن أمثلة ذلك عنده في كتابه «الفتح» ـ والذي هو أكثر كتبه أمثلةً لهذا النوع ـ قوله في ترجمة أبي عبد الله الجعفي: «حدث عن أبي عبد الرحمٰن السُّلَمي، روى عنه هشيم، **أراه صاحب عطاء**»[(١)].

ومن جملة جهوده في هذا الباب: تعيينُه لأسماء من تَرِدُ كناهم مهملةً في الأسانيد، ولهذا أمثلةٌ وافرةٌ في كتابه «الفتح»؛ منها:

قوله في ترجمة أبي سبأ: «عتبة بن تميم، عن علي بن أبي طلحة، والوليد بن عامر، روى عنه: بقية، وإسماعيل بن عياش، روى حدير الحمصي عن **أبي سبأ**[(٢)] عن أبي ذر، **أراه هذا**»[(٣)].

النوع السابع

معرفة ألقاب المحدثين

اللقب في اللغة: النَبْزُ. ولقّبَهُ بكذا، فتلَّقب به، وهو اسم وُضِعَ بعد الاسم الأول؛ للتعريف، أو التشريف، أو التحقير، والأخير منهيٌّ عنه[(٤)].

وسبب عناية المحدِّثين بهذا النوع، وإفراده بالذكر، أن «من لا يعرفه، يوشك أن يظنها أسامي، فيجعل من ذُكر في مكان باسمه، وفي مكان بلقبه شخصين»[(٥)]، وقد وقع ذلك لبعض أكابر الحفاظ، كابن المديني[(٦)].

---

(١) **فتح الباب** (٤٧١) رقم (٤٢٨٩)، وتنظر بعض الأمثلة في كتابه **الفتح** في: (٦٥) رقم (٣٧٤)، (٦٨) رقم (٤٠٦)، (٨٠) رقم (٤٨٤)، (٩٤) رقم (٥٧٣)، (١٤٥) رقم (١٠٩٨)، (١٨٢) رقم (١٤٤٠)، (١٨٢) رقم (١٤٤٥)، (٢٠٢) رقم (١٦٤٦)، (٢١٠) رقم (١٧١٦)، (٢٥٥) رقم (٢١٦٨)، (٢٧٧) رقم (٢٣٦٩)، (٢٨٨) رقم (٢٤٩٢)، (٣٤٤) رقم (٣٠١٨)، (٣٧٠) رقم (٣٢٧٩)، (٣٨٣) رقم (٣٤١٥)، (٤٥٢) رقم (٤٠٩٣).

(٢) في المطبوع: ابن سبأ، والصواب ما أثبته.

(٣) **فتح الباب**: (٤١٤) رقم (٣٧١٧)، وينظر مزيد من الأمثلة: (٧٥) رقم (٤٤٦)، (٢٨٤) رقم (٢٤٤٩)، (٢٩٩) رقم (٢٥٩٥)، (٣٦٧) رقم (٣٢٣٩)، (٤٠٢) رقم (٣٥٩٩)، (٤٤٨) رقم (٤٠٥٦)، (٤٦٩) رقم (٤٢٥٣).

(٤) ينظر: لسان العرب ٥/ ٤١٣، والقاموس المحيط (٦٧٧).

(٥) المنهل الروي: (١١٨).

(٦) تنظر قصته في: التدريب ٢/ ٧٨٠.

ومن هنا كانت عناية المحدثين بهذا النوع، لتقليل احتمال اللبس، والاشتباه بين الرواة؛ ليكون الحكم على الإسناد أقربَ للدقة.

وقد كان لابن منده اهتمامٌ بهذا النوع في كتبه التي صنفها في التراجم، وخاصةً في كتابه «الفتح»، ومن ذلك ـ مثلاً ـ في ترجمة أبي صالح: أحمد بن منصور بن راشد المروزي: «**يعرف بزاج**»[(١)].

بل قد تجاوزت عنايتهُ بهذا النوع إلى ذكر سبب اللقب ـ وهذا نادر ـ كقوله في ترجمة أبي إسماعيل مرة بن شراحيل **الطيب** الهمداني، الكوفي: «وسمِّي طيباً لعبادته»[(٢)].

النوع الثامن

معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها

«قد يُنسب الراوي إلى نسبةٍ: من مكان، أو وَقْعةٍ به، أو قبيلةٍ، أو صنعةٍ، وليس الظاهرُ الذي يسبق إلى الفهم من تلك النسبة مراداً، بل لعارضٍ عرَضَ من نزوله ذلك المكان، أو تلك القبيلة، ونحو ذلك»[(٣)].

---

(١) **فتح الباب**: (٤٣٤) رقم (٣٩٣٣).
وتنظر بقية الأمثلة في كتابه هذا في التراجم التالية: (٢، ٤٠، ٧٣، ١٢٠، ١٥٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٢، ٢١١، ٢١٤، ٢٢٨، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٨٥، ٣٠١، ٦٢٠، ٦٧١، ٧٠١، ٧١٥، ٧٣٤، ٧٤٢، ٧٤٥، ٧٥٠، ٧٩٠، ٨٧١، ٨٧٥، ٩٠٨، ١١٢٠، ١١٢٦، ١١٤٠، ١١٩٧، ١٢١٣، ١٢٤١، ١٢٧٢، ١٣٢٧، ١٤٧٥، ١٧٢٨، ١٩٣٩، ١٩٩١، ٢٠١١، ٢٠٢٥، ٢٠٣٦، ٢٠٤١، ٢٠٥٠، ٢٠٩٤، ٢٠٩٨، ٢١٣٩، ٢٢٥٣، ٣١٤٨، ٣٢٢٤، ٣٦٦٣، ٣٧٧٥، ٣٩٣٣، ٤٤٨٨، ٤٥٢٠، ٤٥٢٦، ٤٥٣٧، ٤٥٤٦، ٤٥٧٠، ٤٦٨٤، ٤٧١٦).
وفي **أسامي مشايخ البخاري**، تنظر التراجم ذوات الأرقام: (١١، ٢٠، ٢٩، ٤١، ٤٣، ٩٩، ١٠٦، ٢٢٣، ٢٤٩، ٢٩٥). وأندر كتبه ذكراً لهذا، هو «**المعرفة**»: ولم أقف إلا على ترجمتين فقط، وهما: ترجمة آبي اللحم، رقم (٣)، وترجمة بشر بن المعلى، رقم (٤٨)، ولعل ذلك لندرة الألقاب في عصر الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) المرجع السابق: (٤١) رقم (١٤٣)، وينظر مثال آخر في الترجمة رقم: (١٤٦٦).

(٣) تدريب الراوي ٢/ ٨٥٠.

وقد كان لابن منده ﷺ عنايةٌ بهذا النوع، وقد ظهر أن عنايتَه به يمكن تقسيمها قسمين:

القسم الأول: التصريح بأن تلك النسبة على خلاف ظاهرها، وهذا نادر عنده، ولم أقف صراحةً فيه إلا على ثلاثة أمثلة في كتابه «الفتح»، هذا أحدها:

وهو قوله في ترجمة هشام الدَّستوائي: «أبو بكر: هشام بن أبي عبد الله، واسم أبي عبد الله: سنبر، الدستوائي، بصري...، وسمعت إسحاق بن إبراهيم أبو مخلد يقول: دستوا قرية بالبصرة، يكون فيها الحاكة، وكانوا يبيعون الثياب، فكان هشام يشتري منهم، **فنُسب إليها**»[(١)].

القسم الثاني: التنبيه على هذا النوع، والإشارة إليه من خلال حرصه الشديد على تمييز البلد التي نزل بها المترجَم، أو نُسب إليها ـ غير بلده الأصلي ـ أو رحل إليها وحدَّث بها ـ وإن لم يستقرَّ بها ـ حتى لا يُنْسَبَ إلى غير بلده الأصلي، أو يُنسب إلى غير ما اشتهر به، وهو أحد أساليب المدلِّسين فيما يُسمَّى بتدليس البلاد[(٢)].

ومن عباراته التي استعملها في هذا، قوله:

- «فلان البغدادي نزل الثغر».
- أو: «أصله أصبهاني نزل الكوفة».
- أو: «بغدادي كان ينزل الخُريبة».
- أو: «كوفي نزل همدان»، ونحو هذه العبارات[(٣)].

---

(١) **فتح الباب**: (١٣٣) رقم (٩٧٤)، والمثالان الآخران في: (٣٠٣، ٢٩٣٥).

(٢) ينظر: فتح المغيث ١/٢٢٩.

(٣) سبق في دراستي لكتابه «**فتح الباب**» أن ذكرت ما وقفت عليه على سبيل الحصر ـ قدر الطاقة ـ وأكتفي هنا بذكر بعض تلك الأمثلة، ومنها: ١٩، ١٤٠، ٢٢٥، ٣٠٤، ٤٧٦، ٥٩٧، ٥٩٩، ٧٠٣، ٨٤٠، ٩٢١، ١١٠٨، ١٢٤٧، ١٣٤٦، ١٥٠٥، ١٧٩٦، ١٩٦٠، ٢٠١٤، ٢١٢٤، ٢٤٠٩، ٢٥١٦، ٣٠٣٠، ٣٣٥٨، ٣٦٦٤، ٣٩٠٣، ٣٩٦٣، ٤٤٣٨، ٤٤٥٦، ٤٤٩٧، ٤٥٢٩، ٤٧٠٧، ٤٧٢٥.

النوع التاسع

معرفة المبهمات

المبهمات: **لغةً**: جمع مبهم، وهو اسم مفعول للفعل: أَبْهَم، وأصل المادة تعود إلى (الباء، والهاء، والميم) وحقيقتها: أن يبقى الشيء لا يُعرف المأتى إليه، يقال: هذا أمر مبهم، ومنه البهيم اللون، الذي لا يخالطه غيره؛ سواداً كان أو غيره، وأبهم الأمر: اشتبه، كاستبهم، والمُبهم كمكرم: المُغلق من الأبواب[(١)].

واصطلاحاً: هو من لم يصرَّح باسمه في الإسناد أو المتن من الرجال والنساء[(٢)].

وقد أوْلى العلماء هذا النوع أهميةً كبيرةً، وقد تجلَّت مظاهر هذه العناية فيما يلي:

١ ـ إفراده بالتصنيف، ومن أحسن هذه المصنفات: كتاب أبي زرعة العراقي «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد»، كما يقول السيوطي[(٣)].

وقد يُفرد بعض العلماء مبهماتِ كتابٍ ما بالتصنيف، كما فعل سبط ابن العجمي في كتابه «تنبيه المعلم بمبهمات صحيح مسلم»[(٤)].

٢ ـ إفراد بعض العلماء للمبهمات بفصل، أو باب في أثناء كتبهم، وصنيعُ النووي في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات» من أشهر ما يُمثَّل له بذلك.

٣ ـ اهتمام بعض العلماء ـ رحمهم الله ـ ببيان المبهمات في أثناء تصانيفهم، وهذا أشهر من أن يُمَثَّلَ له.

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١/٣١١، وينظر: القاموس المحيط: (١٣٩٨)، وشرحه: تاج العروس ٣١/٣١٠.

(٢) ينظر: علوم الحديث: (٣٧٥)، التدريب ٢/٨٥٣.

(٣) التدريب ٢/٨٥٤.

(٤) مطبوع بتحقيق الأخ الشيخ مشهور حسن سلمان.

أما فوائده، فمِنْ أبرزها:

١ ـ أن بيان المبهم في الإسناد ـ في غير الصحابة ـ له أثر في قبول الإسناد أو ردِّه؛ إذ بقاء الإبهام فيه مِمَّا يضعفه؛ للجهل به.

٢ ـ أن بيان المبهم في المتن: إن كان في فضيلة، فهو إظهارٌ لمنقبةِ ذلك المبهم ـ كما سيأتي التمثيل له ـ وإن كان رذيلةً كان مذمةً، فتُضاف إلى ترجمته[(١)].

٣ ـ قد يفيد بيان المبهم ـ في بعض الأحيان ـ في الترجيح عند التعارُض من جهة التأريخ، بحيث يعلم أن وفاة هذا قبل هذا، ونحو ذلك.

إذا تبين هذا، فإن الإمامَ أبا عبد الله ابن منده كان له مشاركة في هذا النوع من أنواع علوم الحديث، من خلال التنصيص على أسماء من ترد أسماؤهم مبهمةً في بعض الأسانيد، ومن ذلك:

أنه روى في كتاب التوحيد[(٢)] قصة الرجل الذي بعثه النبي ﷺ على سرية، وكان يقرأ لأصحابه، فيختم في صلاته بسورة الإخلاص، ثم قال ابن

---

(١) وقد ظهر لي ـ بالتتبع ـ أنه في أحيانٍ كثيرة لا يُفصحُ الرواة باسم من وقف موقفاً قد يلحق الذمُّ به ـ خصوصاً في حق الصحابة ـ وفي المقابل يحرصون ـ قدر الإمكان ـ إذا كان الموقف فضيلةً أن يذكروا اسمه، ومن أبرز الأمثلة على ذلك: قصة كعب بن مالك في تخلُّفه عن غزوة تبوك، فإن النبي ﷺ لمَّا بلغ تبوكاً قال: ما فعل كعب بن مالك؟ **قال رجل** من بني سلمة: يا رسول الله! حبسه برداه، والنظر في عطفيه! **فقال له معاذ بن جبل**: بئس ما قلت! والله يا رسول الله! ما علمنا عليه إلا خيراً، ينظر: صحيح البخاري ٣/ ١٧٦ ح(٤٤١٨)، صحيح مسلم ٤/ ٢١٢٢ ح(٢٧٦٩).

فيكاد يجزم القارئ أن الرجل الذي أُخفي اسمُه لم يكن مجهولاً، بل كان معروفاً، بدليل نسبته إلى قبيلته، وتوقف الأمر عند هذا الحد، لئلا يقع في قلب أحدٍ عليه شيءٌ، مع أنه معه بعض العذر في انتقاده لكعب، إذ كيف يبقى كعبٌ ـ وهو شاب ـ في الظل، والماء ومع الزوجة والأولاد، ورسول الله ﷺ في حر الشمس، والصحراء اللاهبة؟! بدليل أن النبي ﷺ لم ينكر عليه انتقاده، بينما لمَّا كان موقف معاذ رضي الله عنه محسوباً له بكل المقاييس، ذكر اسمه، والله أعلم.

وينظر تعليق ابن القيم رحمه الله على هذه القصة في زاد المعاد ٣/ ٥٧٥؛ ففيه نفائس وفوائد.

(٢) التوحيد ١/ ٦٦ ح(٤).

منده عقبه: «الذي بُعِثَ على السرية: **كلثوم بن زهدم**، قاله ابن عباس رضي الله عنهما».

فهذه فضيلة، ومنقبة لكلثوم رضي الله عنه، حينما شهد له النبي ﷺ بأن الله عز وجل يحبه، فما فوق ذلك مِنْ مَفْخَر![١].

النوع العاشر

معرفة طبقات الرواة والعلماء

سبقت دراسة هذا النوع بالتفصيل[٢]، وقد تضمَّنت دراستي تلك ما يلي:

أ ـ تعريف الطبقة لغةً واصطلاحاً.

ب ـ فوائد علم طبقات الرواة، وسبب اهتمام العلماء به، وألخِّصُها في الآتي:

١ ـ تمييز ثبوت السماع بين الرواة، أو غَلَبَة الظن بذلك.

٢ ـ تمييز الانقطاع في الإسناد، وهذا ظاهرٌ فيمن يروي عن طبقة لم يدرِكْها الراوي، كما لو روى راوٍ من طبقة الإمام أحمد عن راوٍ من طبقة الثوري، أو راوٍ من طبقة شعبة عن صحابي.

٣ ـ كشف دعوى السماع إما بسبب غلط الراوي، أو كذبه.

٤ ـ وهي ثمرةٌ لِمَا سبق: جرح الرواة، أو تعديلهم، وذلك من خلال ثبوت دعوى الراوي لسماعه، أو بطلانها.

ج ـ ذكر الأمثلة الموضِّحة لمنهج ابن منده في هذا الباب، من خلال كتبه، وحاصل ما ذكرتُه هناك، ألخصه في الآتي:

١ ـ اهتمامه بمسألة السماع والإدراك والرؤية بين الرواة، وقد برز هذا جليّاً في كتابه «فتح الباب في الكنى والألقاب».

---

(١) تنظر بعض الأمثلة: الإيمان لابن منده ٢/٤٣ ح(٢١٢)، وإيضاح الإشكال، لابن طاهر: (٤٢، ١١٦، ١٢١، ١٢٤، ١٥٧).

(٢) ينظر: المبحث السادس من الفصل الثاني في الباب الأول.

٢ ـ وهو متصلٌ بما سبق: أنه كان مهتماً جداً ـ في كتابه «الفتح» ـ بذكر بعض شيوخ المترجَم، وبعض تلاميذه، وغالباً ما يقتصر على اثنين منهما؛ لأن الغرض من ذكرهما يحقق المقصود، وهو بيان الطبقة لو قُدِّر أن هناك اشتباهاً، في تفاصيلَ أخرى ذكرتها هناك.

٣ ـ أشار ـ على سبيل التمثيل ـ في آخر كتابه «الشروط» لبعض طبقات الرواة الخاصة بالرواة عن بعض الصحابة المشاهير ﷺ.

٤ ـ وله في كتابه «أسامي مشايخ البخاري» إشاراتٌ في هذا الموضوع من جهة تبيين من اشتبهت أسماؤهم من شيوخ البخاري، كما بيَّنتُه مفصّلاً في الحديث عن منهجه في هذا الكتاب، في المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا الباب.

٥ ـ من مظاهر عنايته بطبقات الرواة: تنصيصُه على بلد المترجَم، وهذا برز بشكل جليٍّ في كتابين متخصصين في الرجال؛ وهما: فتح الباب، ومعرفة الصحابة.

٦ ـ عنايته ببيان سنة الوفاة في بعض الأحيان، وهذا ظهر في كتابيه: «فتح الباب»، و«معرفة الصحابة»، «وأسامي مشايخ البخاري».

النوع الحادي عشر

معرفة تواريخ الرواة

المقصود بذلك: معرفة تاريخ مواليدهم، ووفياتهم ولعل هذا النوع من أهم الأنواع وأقوى الوسائل التي استخدمها الأئمة للتثبُّت من اتصال السند وانقطاعه.

وكلمات الأئمة في بيان أهمية هذا النوع لا تكاد تحصر. وسيأتي ذكر بعضها.

وتظهر هذه العناية ـ من الأئمة ـ عملياً في النظر في كتب الرجال، والتواريخ التي صنفها الأئمة ـ رحمة الله عليهم ـ إذْ لا تكاد تخلو ترجمة من

التراجم من ذكر تأريخ يخص المترجم؛ إما: ولادةً، أو وفاةً، أو ما يتصل بتأريخ اللُّقِيِّ، والسماعِ.

وما أمرُ أميرِ المؤمنين عمر رضي الله عنه بتأريخ الكتب التي تصله من عماله إلا شاهد قويٌّ على إدراك الفاروق رضي الله عنه لأهمية التأريخ في شأن إدارة الدولة وسياستها، فكيف بضبط حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

وقد عقد الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية فصلاً خاصاً بهذا النوع، فقال:

«فصل: **ومما يُستدَلُّ به على كذب المحدث ـ في روايته عمَّن لم يدرك ـ معرفةُ تاريخ موت المرويِّ عنه، ومولد الراوي.**

ـ ثم ساق بسنده الآثار التالية:

١ ـ من طريق عُفير بن معدان الكلاعي، قال: قدم علينا عمر بن موسى حمصَ، فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخُكم الصالح، فلما أكثرَ، قلتُ له: مَن شيخُنا هذا الصالح؟ سمِّه لنا نعرفه! قال: فقال: خالد بن معدان! قلت له: في أيِّ سنة لقيتَه؟ قال: لقيتَه سنة ثمان ومائة! قلت: فأين لقيتَه؟ قال: لقيتُه في غزاة أرمينية! قال: «فقلت له: اتق الله يا شيخ، ولا تكذب، مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعُم أنك لقيتَه بعد موته بأربع سنين! وأزيدُك أخرى: أنه لم يغزُ أرمينيةَ قطُّ، كان يغزو الروم.

٢ ـ عن سفيان الثوري قوله: لمَّا استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التاريخ.

٣ ـ عن حفص بن غياث، قال: إذا اتهمتمُ الشيخَ، فحاسبوه بالسنين، يعني: احسبوا سِنَّه، وسِنَّ من كتب عنه»[(١)].

ويقول السخاوي، مبيناً أهميته، وشيئاً من جهود الأئمة فيه:

---

(١) الكفاية: (١١٩).

«وهو فنٌّ عظيم الوقع من الدين، قديمُ النفع به للمسلمين، لا يُستغنى عنه، ولا يُعتنى بأعمَّ منه، خصوصاً ما هو القصد الأعظم منه، وهو: البحث عن الرواة، والفحصُ عن أحوالهم، في ابتدائهم، وحالهم، واستقبالهم. . .، فكان التعريف بهم من الواجبات، والتشريف بتراجمهم من المهمات؛ ولذا قام به في القديم والحديث أهلُ الحديث، بل نجوم الهدى، ورُجوم العدى، ووضعوا التاريخ المشتمل على ما ذكرناه، مع ضمهم له الضبط لوقت كلٍّ من السماع، وقدوم المحدث البلد الفلاني ـ في رحلة الطالب ـ وما أشبهه:

١ ـ[(١)] ليختبروا بذلك من جهلوا حاله في الصدق والعدالة حتى بان، وظهر به كذبهم، وبطلان قولهم الذي يرجون به على من أغفله لمّا حُسب سِنُّهم، وسِنُّ مَنْ زعموا لُقياهم إياه، وافتضحوا بذلك.

٢ ـ وكذا يتبين به: ما في السند من انقطاع، أو عَضْل، أو تدليس، أو إرسال ظاهر، أو خفيٍّ، للوقوف به على أن الراوي ـ مثلاً ـ لم يعاصر من روى عنه، أو عاصره، ولكن لم يلْقَه؛ لكونه في غير بلده، وهو لم يرحل إليها مع كونه ليست له منه إجازة، أو نحوها.

٣ ـ وكون الراوي عن بعض المختلطين سمعَ منه قبل اختلاطه، ونحو ذلك.

٤ ـ وربما يتبين به التصحيفُ في الأنساب.

٥ ـ وهو ـ أيضاً ـ أحدُ الطرق التي يتميز بها الناسخ والمنسوخ[(٢)].

٦ ـ وربما يُستدلُّ به: لضبط الراوي، حيث يقول ـ في المروي ـ: وهو أول شيء سمعته منه، أو رأيتُه في يوم الخميس يفعل كذا، أو كان فلانٌ آخرَ من روى عن فلان، أو سمعتُ من فلان قبل أن يحدث ما

---

(١) هذا الترقيم مني؛ لتسهيل ضبط فوائد هذا الفن من غير بترٍ لكلام السخاوي.

(٢) وهذه الفائدة تظهر في تواريخ الصحابة، ورواياتهم، لا في غيرهم؛ لأنهم هم نَقَلَةُ الشريعة عن المعصوم ﷺ.

حدث، أو قبل أن يختلط»[١].

والإمام أبو عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللهُ من هؤلاء المحدثين، الذين أدركوا أهمية هذا الأمر، فظهرت عنايتُه به في كتبه التي صنفها في الرجال، فهو بالإضافة إلى تصنيفه كتاب «التاريخ» = تاريخ أصبهان، الذي وصفه الذهبي بأنه كبيرٌ جداً[٢] ـ فإن أدنى مطالعة لبقية كتبه التي صنفها في الرجال، وهي: «المعرفة»، و«فتح الباب»، و«أسامي مشايخ البخاري»، تُظهر للقارئ مدى عنايته بهذا الأمر.

وعلى سبيل المثال:

ففي كتابه «أسامي مشايخ البخاري» ـ الذي اشتمل على اثنتين وثلاثمائة ترجمة، ورغم صغر حجمه ـ لم يَفُتْه في تعيين وفاة المترجَمين سوى أربع عشرة ترجمة[٣]، فإنْ كان في وفاته خلافٌ ذكره[٤]، وقد يعين مكان الوفاة[٥].

وقد بيّنت ـ في دراستي لكتابيه «المعرفة»، و«الفتح» ـ عنايته بهذا الأمر، فلتنظر هناك.

النوع الثاني عشر

معرفة أوطان الرواة وبلدانهم

اعتنى علماء الحديث بهذا النوع من العلم عنايةً فائقة؛ فقد «كانت العرب إنما تنتسب إلى قبائلها، فلما جاء الإسلامُ، وغلبَ عليهم سُكْنى

---

(١) فتح المغيث ٤/٣١٠، بتصرف واختصار.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/٣٣.

(٣) وهي ذوات الأرقام التالية: (٤، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨ ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣١) ولا أدري، هل هو سهو، أم لم يقف على ذلك؟

ومن دقائق عنايته بهذا الأمر: أنه في ترجمة أحمد بن سنان بن أسد، رقم (٣٠) قال: **توفي بعد البخاري، لا شك أنه مات بعد البخاري** من سنة ست إلى ثمان وخمسين.

(٤) ينظر ـ مثلاً ـ: ٢١.

(٥) ومن أمثلة ذلك: ٣، ١٠، ١٧، ١٣٥، ١٦٤، ١٧٠، ١٨٠، ١٩٠.

القرى، والمدائن، حدث فيما بينهم الانتساب إلى الأوطان، كما كانت العجم تنتسب، وأضاع كثيرٌ منهم أنسابَهم، فلم يبْقَ لهم غير الانتساب إلى أوطانهم»(١).

وفائدته: «الأمن من تداخل الاسمين ـ إذا اتَّفقا؛ أي: لفظاً وخطاً ـ لكن افترقا في النَّسَب»(٢)، ولذا صُنِّفت المصنفاتُ في الأنساب، وتواريخ البلدان(٣).

وتظهر هذه الفائدة لِمَن عانى دراسة الأسانيد، عند اشتباه بعض أسماء الرواة ببعض، فلا يجد الباحث ـ في أحيانٍ كثيرة ـ فصلاً إلا تمييز البلد التي ينتسب إليها الراوي، وقد سبقت الإشارة ـ قريباً ـ إلى شيءٍ من عناية الإمام ابن منده بهذا النوع، عند الحديث عن نوع: **معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها**.

والمُطالع لمصنفات الإمام ابن منده، يلحظ لَهَجَه بهذا الأمر، وعنايتَه به في كتبه التي صنفها في الرجال، وهو يعبِّر عن ذلك بعبارات مختلفة، كأن يقول: عداده في الشاميين، في البصريين، أو سكن البصرة، نزل الرَّقَّة، فلان البغدادي نزل الثغر، أو أصله أصبهاني نزل الكوفة، بغدادي كان ينزل الخُريبة، أو كوفي نزل هَمَذَان، مديني، واسطي، ونحو ذلك.

ومن الأمثلة العملية في كتبه ـ وهي كثيرة جداً ـ: قوله في كتابه

---

(١) علوم الحديث: (٤٠٤).

(٢) شرحُ شرحِ نخبة الفكر للقاري: (٧٢٣).

(٣) ككتاب السمعاني «الأنساب»، وأما كتب تواريخ البلدان، فكثيرة جداً، حتى لو قال قائل: إن كل حاضرةٍ من حواضر العلم في العالم الإسلامي آنذاك صُنِّف في تاريخها كتاب أو أكثر، لم يكن مبالغاً، وعلى سبيل المثال: فإن أصبهان ـ بلد ابن منده ـ ألّف ابن منده، وابنه عبد الرحمٰن، وأبو نعيم، ومن قبلهم: أبو الشيخ، كتباً في تاريخها.
أما بقية الحواضر، فلا تقلُّ عنها: كمكة، والمدينة، وبغداد، ونيسابور، وخوارزم، ودمشق، وحلب، وإربل، وواسط، والقاهرة، وغرناطة، وعموم بلاد الأندلس، وغيرها من حواضر العالم الإسلامي، ينظر ـ مثلاً ـ: كشف الظنون ١/ ٢٧١ ـ ٣٢٩، فقد ذكر عشرات التواريخ.

«المعرفة»: في ترجمة الأسود بن حازم بن صفوان بن عِرَار رضي الله عنه: «نزل بخارى»[(١)].

وقال في فتح الباب - في ترجمتين متواليتين -:

* «**أبو القاسم**: نصر بن الفتح بن الشخير الصوفي، **البصري، نزل بغداد**، حدث عن أبي موسى محمد بن المثنى، ومحمد بن الوليد البسري.

* **أبو القاسم**: نصر بن محمد **الموصلي نزل مصر**»[(٢)].

وقال في كتابه «أسامي مشايخ البخاري» - في ترجمة الحسن بن الصباح -:

«الحسن بن الصباح، **مروزي**، البزاز، **الواسطي، بغدادي**»[(٣)].



(١) **المعرفة**، رقم الترجمة: (٢٢)، **وتنظر بقية الأمثلة** في هذا الكتاب في التراجم ذوات الأرقام: (٩، ١٤، ٢٨، ٣٤، ٤٠، ٤٥، ٥٠، ٦٠، ٦٦، ٧٨، ٨٦، ٩٢، ١١٣، ١٧٢، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٦، ٢٢٦، ٢٥١، ٢٧٤، ٣٢٧، ٣٥٩، ٣٨٢، ٤٠٥، ٤١٧، ٤٤٦، ٤٥٩، ٥٠٠، ٥٢٧، ٥٧٤، ٥٩٧، ٦٢١، ٦٣٤، ٦٥١).

(٢) **فتح الباب**: (٣٣) رقم (٨٨، ٨٩)، **وتنظر بعض الأمثلة** في هذا الكتاب في التراجم ذوات الأرقام: (١٩، ١٤٠، ١٥٢، ١٦٠، ٢٢٥، ٢٥٩ ٣٠٧، ٤٧٦، ٥٧٢، ٧٠٣، ٨١٨، ٩١١، ١١٠٨، ١٢٤٧، ١٥٦٠، ١٥٨٦ - ١٥٨٨، ١٧٩٦، ١٩٠٢، ٢٠١٤، ٢١٢٤، ٢٢٧٥، ٢٤٠٩، ٢٥١٦، ٣٠٣٠، ٣٣٣٤، ٣٣٥٨، ٣٤٧٨، ٣٤٩٧، ٣٥٦٠، ٣٦٢٢، ٣٦٦٤، ٣٧٤٢، ٣٨٢٣، ٣٩٦٣، ٤٠١٥، ٤٣٦٧، ٤٣٧٩، ٤٤١٩، ٤٤٥٦، ٤٥٢٩، ٤٥٤٨، ٤٥٧٠، ٤٥٨٨، ٤٦٦١، ٤٦٦٣ ٤٦٦٥، ٤٦٧٠، ٤٧٠٧).
وبقية الأمثلة ذكرتها بالتفصيل عند دراسة الكتاب في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الأول.

(٣) **أسامي مشايخ البخاري**: (٤٠) رقم (٦٥)، **وتنظر بقية الأمثلة** في هذا الكتاب في التراجم ذوات الأرقام: (٢١، ٢٨، ٣١، ٦٥، ٦٩، ٨٠، ٩٢، ١٠٦، ١١٤، ١٧١، ١٧٩، ١٨٣، ١٩٠، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٤٩، ٢٦٨، ٢٨٢، ٣٠٢).



المبحث السادس

الأنواع المتعلقة بمتن الحديث

النوع الأول

معرفة غريب الحديث

يَحْسُنُ في البدء أن أشير باختصار ـ كبَلّةِ الظمآن ـ إلى أمرين:

الأول: ما المراد بغريب الحديث؟

لا ريب أن علومَ الناس وأفهامَهم تتفاوت، ومن هنا فتصنيف بعض المفردات على أنها من الغريب قد يختلف فيه النظر من شخص لآخر، بيْدَ أن من المتفَق عليه ـ فيما أحسب ـ أن ثمة كلماتٍ جاءت في النصوص الشرعية، قليلة الاستعمال، بل ونادرة على ألسنة العرب، وربما نطق بها قوم دون غيرهم، فيخفَى معناها على كثيرين من أهل العلم، بله غيرهم.

ولا يختلف اثنان ـ عندها ـ أن هذا من الغريب الذي يحتاج إلى إيضاح، لذا قال أبو سليمان الخطابي رحمه الله:

«الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيدُ من الفهم، كما أن الغريب من الناس إنما هو البعيد عن الوطن، المنقطع عن الأهل، . . .، ثم إن الغريب من الكلام يقال به على وجهين:

أحدهما: أنْ يراد به أنه بعيد المعاني، غامضُه، لا يتناوله الفهم إلا عن بعد، ومعاناةِ فكر.

والوجه الآخر: أنْ يراد به كلامُ مَنْ بعُدت به الدار، من شواذِّ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمةُ من لغاتهم استغربناها، وإنما هي كلام القومِ وبيانهم»[(١)].

---

(١) غريب الحديث للخطابي ١/٧١، وقد أبان ابن الأثير عن سبب وقوع الغريب بكلام محرَّر =

ومن هنا نشأت الحاجة إلى وجود مصنفات تُعنى بذلك، فبدأ التصنيف مبكراً في أواخر القرن الثاني على يد أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢١٠)[١].

الثاني: سبب وجود الغريب في النصوص الشرعية، وهل هذا ينافي البيان الذي اتسمت به هذه الشريعة؟!

وهل هو يتعارض مع قوله ﷻ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾؟ [النحل: ٤٤].

فيقال: إن ذلك لا يتعارض ـ بلا ريب ـ ولكن ينبغي أن يُعلمَ أن سبب غرابته هو «قلة استعماله، بحيث يبعُد فهمُه، ويحتاج إلى التفتيش عنه من كتب اللغة، **ولعلَّه** في عصره ﷺ، وحين تكلُّمه به، لم يكن غريباً، إنما لَمَّا تطاولت الأزمنة، واختلطت الألسنة صار غريباً»[٢].

هذا هو الجواب المجمَل. أما الجواب المفصّل، فقد أوضحه العلامة ابن الأثير في مقدمة «النهاية»، وأنا أذكر خلاصته:

«أن الله تعالى قد أعلمه ما لم يكن يعلمه غيرُه من بني أبيه، وجمع فيه من المعارف ما تفرَّق، ولم يوجد في قاصي العرب ودانيه، وكان أصحابه رضي الله عنهم يعرفون أكثر ما يقوله، وما جهلوه سألوا عنه، فيوضحه لهم.

واستمر عصره ﷺ إلى حين وفاته على هذا السَّنن المستقيم، وجاء عصر الصحابة رضي الله عنهم جارياً على هذا النمط، سالكاً هذا المنهجَ، فكان اللسان العربي عندهم صحيحاً، محروساً، لا يتداخله الخلل، إلى أن فُتحتِ الأمصارُ، وخالطَ العربُ غيرَ جنسهم من الروم، والفرس، والحبش، والنبط، وغيرهم من أنواع الأمم، فامتزجت الألسنُ، ونشأ بينهم الأولاد،

= في مقدمة كتابه «النهاية» ١/ ٤ ـ ٥، فليراجع.

(١) له ترجمة في: السير ٩/ ٤٤٥، وينظر: مقدمة محققي النهاية في غريب الحديث ١/ ٣ ـ ٨، فقد أجادا، رحمهما الله تعالى.

(٢) توضيح الأفكار ٢/ ٤١٣، وينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: (١٧٢).

فتعلموا من اللسان العربي ما لا بدَّ لهم في الخطاب منه، وتركوا ما عداه، وتمادت الأيام إلى أن انقرض عصر الصحابة، والشأن قريب.

وجاءَ التابعون، فسلكوا سبيلهم، فما انقضى زمانُهم إلا واللسان العربي قد استحال أعجمياً، فلمَّا أعضل الداء، ألهم الله ﷻ جماعةً من أُولي المعارف والنُّهى، أن صرفوا إلى هذا الشأن طرفاً من عناياتهم، وجانباً من رعايتهم، فشرّعوا للناس فيه مواردًا، ومهَّدوا فيه لهم معاهداً، حراسةً لهذا العلم الشريف»[(١)].

وبعد: فإن الناظر في مصنفات الأئمة المتقدمين ـ الذين يروون الأحاديث والآثار بالأسانيد ـ لا يجد تلك العناية والحفاوة بتفسير غريب الحديث الذي يرد في مصنفاتهم إلا على سبيل الندرة.

وقد تلمَّستُ ما يمكن أن يكون عذراً لهم في ذلك، فوجدتُه لا يكاد يخرج عن سبب من الأسباب الأربعة ـ وقد يجتمع في حق أحدهم سبب أو أكثر، وربما كلها ـ وهي:

السبب الأول: أن غرضهم الأصلي من التصنيف هو رواية الحديث بالإسناد، لا الشرح والتعليق، إذْ لو فعلوا ذلك لطال جداً.

السبب الثاني: أن بعض الأئمة يسلك ـ في بيان الغريب ـ طريقة غير مباشرة، وهي: ذكر الروايات التي يفسر بعضُها بعضاً، وهذا ـ عند أهل العلم بالمصطلح ـ من خير ما يفسَّر به غريب الحديث، كما يقول ابن الصلاح والسخاوي وغيرهما[(٢)].

السبب الثالث: خوفهم ـ عند تفسير الغريب ـ أن يفسِّر أحدهم شيئاً من حديث الرسول ﷺ على غير مراده، فيقع في الوعيد فيمن كذب عليه متعمِّداً ﷺ.

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ٤ ـ ٥ بتصرف، وينظر مقدمة ابن الجوزي لكتابه: غريب الحديث ١/ ١، فقد اعتصر هذه الأسباب وذكر بعض الفوائد في هذا الموضوع.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: (١٧٤)، فتح المغيث ٣/ ١٧٤، ٤/ ٢٢، ٣١، تدريب الراوي ٢/ ٦٣٩.

وقد وقع هذا لبعض الأكابر، فهذا الأصمعي[١] ـ وهو أحد أئمة اللغة الكبار ـ كان يتَّقي أن يفسِّرَ حديث رسول الله ﷺ كما يتقي أن يفسر القرآن[٢]!

ولمَّا سُئل عن حديث: «**الجار أحقُّ بسَقبه**»، فقيل له: يا أبا سعيد! ما قوله: «**أحقُّ بسَقبه**»؟ قال: أنا لا أفسِّرُ حديث رسول الله ﷺ، ولكن العرب تقول: السقبُ، اللزيق[٣].

فتأمل في تورُّعه واحتياطه، وقوله: ولكن العرب تقول، فإذا كان هذا قولُ الأصمعي، وهو هو في علم اللغة، فكيف بمَن دُوَنه؟!

ومن قرأ ترجمة الأصمعي، وعرف موضعه الكبيرَ من هذا العلم، أدرك موقع هذه الكلمات منه رحمه الله.

وهذا الإمام الورع الحجة أحمدُ بن حنبل ـ وناهيك به علماً واطِّلاعاً ـ يُسأل عن حرفٍ من الغريب، فيقول: «سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن»[٤].

السبب الرابع: وهو في المتأخرين[٥] أظهرُ في العذر منه عند

---

(١) هو: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك، أبو سعيد الأصمعي، صاحب اللغة، والنحو، والغريب، والأخبار، والمُلَح (ت: ٢١٥، وقيل غير ذلك)، تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٠/ ٤١٠، تاريخ دمشق ٣٧/ ٥٥، السير ١٠/ ١٧٥.

(٢) تاريخ بغداد ١٠/٤١٦.

(٣) تاريخ دمشق ٣٧/ ٨١، وقد ذكر ابن عساكر في ترجمته أشياء نحو هذا، فرحمه الله، وغفر له.

(٤) فتح المغيث ٣/ ١٧٩، ٤/ ٣٠، وينظر: الفصل الذي شرح فيه السخاوي مسألة إصلاح اللحن والخطأ ٣/ ١٦٨ ـ ١٨٠، فقد ذكر عدة قصص وأخبار عن أكابر الأئمة الذين وقع لهم شيء من هذا.
وينظر: تدريب الراوي ١/ ٥٤٦، ٢/ ٦٣٨.

(٥) مرادي بالمتقدمين والمتأخرين في هذا الموضع: هو بالنسبة إلى التصنيف في الغريب. وعليه؛ فيمكن أن يقال: إن جملة المصنفين من أئمة السنة في الصحاح والمسانيد والمعاجم وغيرها الذين ماتوا في أوائل القرن الثالث من المتقدمين، ومن بعدهم من المتأخرين، على اعتبار أن أبا عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢١٠) هو أولُ من صنّف في هذا الفن ـ كما تقدمت الإشارة إليه ـ والله أعلم.

المتقدمين من المصنفين في الحديث المسند، وهو أنهم رأوْا أن للغريب كتباً تخصُّه، فمَنْ أراد أن يعرف معنى لفظةٍ أشكلت عليه، فعليه بمراجعتها، والوقتُ والمِدادُ يضيقان عن تفسير كلِّ غريب يرد في الحديث.

قدّمت بهذه المقدمة المختصرة؛ لتكون عذراً بين يدي حديثي عن قلة تعرض إمامنا أبي عبد الله لبيان الغريب الواقع في الأحاديث التي يرويها، مع أهمية ذلك، كما سبق.

وسيأتي ما يجلِّي هذا الموضوعَ بالأمثلة، عند الحديث عن منهجه في هذا النوع من أنواع علوم الحديث مفصلاً ـ إن شاء الله ـ في المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الرابع.

النوع الثاني

معرفة الشاذ

البحث في تحرير مصطلح الشاذ معتركٌ صعبٌ، ومَهْيعٌ واسعٌ، لأمور، منها:

الأول: أن عدداً من الأئمة ـ رحمهم الله تعالى ـ أطلق كلٌّ منهم تعريفاً للشاذ؛ فالشافعي، وصالح جَزَرَة، والحاكم، والخليلي؛ كلٌّ منهم ذكر تعريفاً، وفي مناقشتها والخلوص منها بتعريف محرَّر يطول جداً، ويخرج عن مقصد البحث هنا[١].

الثاني: أن كثيراً من أئمة النقد المتقدمين كانوا يطلقون كلمة منكر، ويريدون بها الشاذَّ، وهذا واضحٌ جداً من عباراتهم، وتصرُّفاتِهم[٢].

---

(١) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: (٧٦ ـ ٧٨)، شرح علل الترمذي ٢/ ٥٨٢، ٦٢٥، ٦٣٧، ٦٥٨.

(٢) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: (٨٠)، شرح علل الترمذي ٢/ ٦٥٢ ـ ٦٥٤، وقد سبق ذكر بعض الأمثلة من كلام الإمام أحمد عند الكلام على نوع الغريب، في النوع الثاني، من المبحث الثالث في هذا الفصل.
وقد اعترف الحافظ ابن حجر بهذا التداخل ـ على حد تعريفات المتأخرين ـ فقال في «النكت» ٢/ ٦٧٤ معلقاً على قول ابن الصلاح: «وإطلاق الحكم على التفرد بالرد، أو النكارة، أو الشذوذ، موجود في كلام كثير من أهل الحديث» ـ: =

الثالث: كون هذا النوع مرتبطاً بنوع من أدقِّ أنواع علوم الحديث وأغمضها، ألا وهو الشذوذ والتفرُّد.

وهذا كلُّه يؤكد أن ذكر تعريفاتٍ دقيقة جداً لكل مصطلح، على طريقة الحدود بحيث لا تتداخل معه صورة من الصور التي تدخل ضمن نوعٍ آخر **صعبٌ جداً**، خصوصاً في مثل هذه الأنواع الدقيقة.

وسأذكر هنا ما وقفت عليه من تعريفات الأئمة للشاذِّ، ليتضح هذا الأمر، مرتباً ذكرها حسب الوفيات، ثم أعلق عليها بإيجاز:

قال الشافعي (ت:٢٠٤) في تعريفه: «ليس الشاذُّ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يرويه غيره، هذا ليس بشاذ، **إنما الشاذُّ** أن يروي الثقة حديثاً يخالف فيه الناس»[(١)].

وقال الأثرم (ت: بعد ٢٦٠): «**فالشاذُّ عندنا**: هو الذي يجيء بخلاف ما جاء به غيره، **وليس الشاذُّ** الذي يجيء وحده بشيءٍ لم يجِئ أحدٌ بمثله، ولم يخالفه غيره»[(٢)].

وقال صالح بن محمد البغدادي، المعروف بصالح جَزَرَة: (ت:٢٩٣): «**الشاذ**: الحديث المنكر الذي لا يعرف»[(٣)].

وقال أبو عبد الله الحاكم (ت:٤٠٥): «**الشاذ**: فإنه حديث يتفرَّد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصلٌ متابعٌ لذلك الثقة»[(٤)].

= «**قلت**: وهذا مما ينبغي التيقُّظ له، فقد أطلق الإمام أحمد، والنسائي، وغير واحد من النقاد، لفظ المنكر على مجرد التفرُّد، لكن حيث لا يكون المتفرد في وزن من يحكم لحديثه بالصحة، بغير عاضد يعضده». اهـ.

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث: (١١٩)، الإرشاد ١/١٧٦، علوم الحديث: (٧٦)، الاقتراح: (٢١١).

(٢) ناسخ الحديث ومنسوخه للأثرم: (١٨١).

(٣) شرح علل الترمذي ٢/٦٢٥.

(٤) معرفة علوم الحديث: (١١٩)، وهذا اختيار الميانشي من المتأخرين، كما حكاه عنه الزركشي في «نكته على ابن الصلاح» ٢/١٣٩.

وقال **الخليلي** (ت:٤٤٦) ـ في تعريفه الذي نسبه **إلى حُفَّاظ الحديث**[١] ـ: «والذي عليه حُفَّاظ الحديث: **الشاذ**: ما ليس له إلا إسنادٌ واحدٌ، يشذُّ بذلك شيخٌ ثقةٌ كان، أو غيرَ ثقةٍ: فما كان عن غيرَ ثقة، **فمتروك لا يقبل**، وما كان عن ثقة يتوقف فيه»[٢].

❐ **التعليق:**

عامة المتأخرين من أهل الاصطلاح استروحوا إلى تعريف الشافعي، والأثرم، وتقريرِ ابن الصلاح لتعريف الشافعي، فجعلوه حدّاً للشاذ.

والحقيقة: أن تعريف الشافعي ـ ومن تَبِعَه ـ **أسهلُ** في التصوُّر، وقد ترتَّب على اعتماده دون غيره إشكالاتٌ كثيرةٌ من جهة ردِّ بعض المتأخرين، بله المعاصرين، أحكاماً كثيرةً للأئمة، حكموا بالشذوذ على بعضها، فردَّها أولئك بسبب استقرار تعريف الشافعي عندهم، وعدم استحضار أقوال بقية النقاد ـ أهل الاصطلاح ـ في تعريفهم للشاذ!

والذي يظهر لي أن سبب انتصار ابن الصلاح وأكثر المتأخرين لتعريف الشافعي: هو أنهم فهموا من كلام صالح جَزَرَة، والحاكم، والخليلي أنه يلزم منه ردُّ أحاديثَ أجمعَ العلماء على صحتها؛ كحديث النية، وحديث نهى عن بيع الولاء وهبته ـ الذي لا يصحُّ إلا عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ـ[٣]، وغيرها من الأحاديث الغريبة، التي لا تُعرَفُ إلا عن راوٍ واحد؛ كيحيى الأنصاري، أو عبد الله بن دينار، أو الزهري!

وهذا ـ قطعاً ـ ليس مراداً لهم؛ إذ كيف يحكمون عليه بالشذوذ، ثم يصحِّحَونه؟

هذا تناقضٌ لا يليق بصغار الطلبة، فضلاً عن أمثال هؤلاء الأئمة!

(١) وهذا مهم جداً، أن يكون التعريف منسوباً إلى أهل الاصطلاح.

(٢) ينظر: الإرشاد١/١٧٦، علوم الحديث: (٧٦).

(٣) حتى قال الإمام مسلم في صحيحه ٢/١١٤٥ ـ بعد روايته هذا الحديث ـ: «الناس كلُّهم عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث».

إذن، ما مرادهم بذلك؟

مرادهم: ما ذكره الخليلي، وهو التوقُّف، فإن تبيّن ـ بعد الفحص، والتفتيش، والنظر في القرائن ـ أنه أخطأ، فحينئذٍ يكون مردوداً، وإن كان راويه إماماً حافظاً.

أما إذا تبيّن أنه حفِظه، وضبطَه، فلا يُسمَّى حينئذٍ شاذاً ـ إلا عند الحاكم[١] ـ بل يكون غريباً صحيحاً فقط، ولهذا قال الإمام مسلم لمَّا أخرج حديثاً من طريق الزهري ـ في صحيحه ـ: «هذا الحرف ـ يعني: قوله: «**تعال أقامِرُك، فليتصدق**» لا يرويه أحدٌ غير الزهري! قال: وللزهري نحوٌ من تسعين[٢] حديثاً، يرويه عن النبي ﷺ، **لا يشاركه فيه أحد** بأسانيدَ جيادٍ»[٣].

وقد صرّح الإمام ابن منده **بقبول تفردات الثقات، الأثبات**[٤] في كتابه «شروط الأئمة»؛ حيث يقول ـ في معرض حديثه عن طبقات رواة السنة ـ:

«فالطبقة الأولى ـ من الثلاث ـ: هم أئمةُ الدينِ، وحُفَّاظُه ـ الذين تقدم ذِكرُهُم، وصفتهم[٥] ـ وإليهم انتهى علم الأسانيد، وبهم تلزم الحجة على من خالفهم، **ويُقبَلُ انفرادُهم**؛ إذْ كانوا المقدَّمين في عصرهم؛ لمعرفتهم بما جاء عن الرسول ﷺ، ثم عن الصحابة بعده، وعن التابعين، ومن بعدهم بإحسان رضي الله عنهم...»، ثم ساق كلمة علي ابن المديني المشهورة في الذين تدور عليهم الأسانيد[٦]، ثم قال:

«وأنا ذاكرٌ ـ إن شاء الله، مع هذه الطبقة التي ذكرها علي ابن المديني، ونسب هذا العلم إليهم ـ جماعةً من الأئمة كانوا في أزمنتهم مِمَّن

---

(١) ينظر: نكت ابن حجر ٢/ ٦٧٠ ـ ٦٧١.

(٢) قال ابن حجر في النكت ٢/ ٦٧٢: «واختلفت النسخ في العدد، والأكثر تقديم التاء على السين، والله أعلم».

(٣) صحيح مسلم ٣/ ١٢٦٨ ح(١٦٤٧).

(٤) ومراده ـ بلا ريب ـ ما لم يتبين خطؤه.

(٥) وهو قوله فيهم ص(٣٢): «فطبقه منها مقبولة باتفاق، وهم على رُتب ومنازلَ، فليس الحافظ المتقن المؤدي كما سمع كالمؤدي على المعنى، الواهم في بعض ما يؤدي ويحدث، ولا المؤدي الثقة من كتابه ـ ممن لا معرفة له بما يؤدي ـ كالحافظ المتقن».

(٦) ينظر: العلل لابن المديني (٣٩ ـ ٤٥).

قُبِلَ انفرادهم، وجُعِلوا حجةً على من خالفهم ـ وإن كانوا دون من ذكرهم علي ابن المديني في الرواية واللُّقيّ ـ **فهم في عصرهم أئمةٌ، وقُبِلَ انفرادُهم**، واحتجَّ بهم الأئمة الأربعة ـ الذين أخرجوا الصحيح، وميَّزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب ـ: أبو عبد الله البخاري، ومسلم بن الحجاج، وبعدهما: أبو داود السجستاني، وأبو عبد الرحمٰن النسائي»[(١)].

ولهذا، فإن الحاكم لَمَّا ذكر نوع الشاذِّ، قال: «معرفة الشاذِّ من الروايات، **وهو غير المعلول**، فإن المعلول ما يُوقف على علته أنه دخل حديث في حديث، أو وَهِمَ فيه راوٍ، أو أرسله واحدٌ، فوصله واهم، **فأما الشاذ**، فإنه حديث يتفرَّد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصلٌ متابع لذلك الثقة»[(٢)].

بل إن الأثرم، مَعَ اختياره للتعريف السابق إلا أنه أشار إلى ما أشار إليه أولئك الأئمة كالخليلي، والحاكم ـ فقال: «وقد يكون من الحافظ الوهم ـ أحياناً ـ فالأحاديث إذا تظاهرت فكثرت، كانت أثبتَ من الواحد الشاذِّ»[(٣)].

وقوله: «وقد يكون من الحافظ الوهم...»، هذا هو الخطأ، وقد يعبِّرُ عنه الأئمة بالنكارة، أو بالشذوذ.

وقال ابن رجب ـ معلقاً على تعريف الشافعي ـ:

«وأما أكثر الحُفَّاظ المتقدمين، فإنهم يقولون ـ في الحديث إذا انفرد به واحد، وإن لم يرْوِ الثقات خلافَه ـ: إنه لا يُتابع عليه! ويجعلون ذلك **علةً فيه، اللهم إلا** أن يكون مِمَّن كثرُ حفظُه، واشتهرت عدالتُه وحديثُه، كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفرُّدات الثقات الكبار ـ أيضاً ـ ولهم في كل حديث نقدٌ خاصٌّ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[(٤)] اهـ، وهو في غاية النفاسة.

---

(١) شروط الأئمة: (٣٢ ـ ٤٢) بتصرف.
(٢) معرفة علوم الحديث: (١١٩).
(٣) ناسخ الحديث ومنسوخه: (١٨٠).
(٤) شرح علل الترمذي ٢/ ٥٨٢.

وبهذا التقرير تتفق كلمات الأئمة المتقدمين، ويتَّحد مرادُهم، ويتبيّن دقة كلامهم، وشفوفُ نظرِهم ـ رحمة الله عليهم ـ وأن تعريفهم للشاذِّ أدقُّ مما ذكره الشافعي وغيره، رحم الله الجميع.

إذا تحرر هذا، فإن أهل الفن متفقون على أن الشذوذ نوعان ـ بحسب موقعه ـ: شاذ سنداً، وشاذ متناً[١].

وفيما يتصل بابن منده، فإني لم أقف له رحمه الله على كلمة واحدة، نصّ فيها ـ في نقده لسند أو متن ـ على كلمة «شاذ»[٢]، إلا أنه عبّر عن الشذوذ بكلمتين أُخريين، وهما: التفرُّد، وعدم المتابعة، أو أنه لا يُعرَفُ إلا من حديث فلان، وقد يضيف ـ أحياناً ـ كلمة غريب، وبذلك يتأكد أن مرادَه بذلك الشذوذُ.

وسأسوق مثالاً **جمع فيه** رحمه الله **بين النوعين**: شذوذ السند، وشذوذ المتن، وهو قوله في كتابه الرد على الجهمية:

«أخبرنا خيثمة بن سليمان، ثنا إسحاق بن سيار النَّصيبي، ثنا أبو حاتم. **ح**، وثنا إبراهيم بن محمد بن عمارة، ثنا أحمد بن يحيى الصوفي، **ثنا شجاع بن مخلد،** ثنا أبو عاصم، عن سفيان، عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ قال شجاع في حديثه: إنه سأل النبي ﷺ ـ عن قول الله جل وعز: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال: كرسيه: موضع قدمه، والعرش لا يقادر قدره.

قال أبو عبد الله[٣]: هكذا رواه شجاع بن مخلد في «التفسير» مرفوعاً، عن النبي ﷺ.

---

(١) ينظر: علوم الحديث: (٧٦)، المقنع ١/ ١٦٥، النكت لابن حجر ٢/ ٦٥٢ ـ ٦٧٣، فتح المغيث ١/ ٢٣٠.

(٢) في كتابه الرد على الجهمية: (١٠٢) ح(٩٢) أطلق ابن منده كلمة شاذ، لكن على غير المعنى الاصطلاحي، إذ وصف قولاً من الأقوال التي قيلت في تفسير معنى قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣] بأنه **شاذ**.

(٣) هو: ابن منده.

وقال إسحاق بن سيار ـ في حديثه ـ عن أبي عاصم من **قول** ابن عباس.

وكذلك رواه أصحاب الثوري عنه، وكذلك رُوي عن عمار الدُّهني **موقوفاً**.

ورواه أبو بكر الهُذَلي ـ وغيره ـ عن سعيد بن جبير من **قوله**.

ورواه جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: الكرسي علمه، **ولم يتابَع عليه جعفرٌ**، وليس هو بالقوي في سعيد بن جبير ـ ثم ساق إسناده لهذا الأثر، ثم قال ـ: قال أبو عبد الله:

وهذا حديث مشهور عن مطرف، عن جعفر بن أبي المغيرة **لم يتابَعْ عليه**، وروي عن أبي موسى الأشعري أن الكرسي موضع القدمين ـ ثم ساق الأثر بسنده ـ ثم قال:

قال أبو عبد الله: وروى نهشل، عن الضحاك، عن ابن عباس: وسع كرسيه السماوات، قال: علمه، **وهذا خبر لا يثبُت**؛ لأن الضحاك لم يسمع من ابن عباس، نهشل متروك.

ومما يدل على صحة قول ابن عباس، وأبي موسى ـ في الكرسي ـ ما ذكره الربيع بن أنس عن أصحاب النبي ﷺ أنهم قالوا للنبي ﷺ: هذا الكرسيُّ وسع السماوات والأرض! فكيف بالعرش؟ فأنزل الله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٦٧]»[(١)].

فالشذوذ في السند ـ الذي أشار إليه ابن منده ـ هو تفرُّدُ شجاع بن مخلد[(٢)] من بين أصحاب أبي عاصم النبيل، وكذلك هو لم يتابَع من قبل طبقة شيوخه عن الثوري برفع هذا الخبر إلى النبي ﷺ، بينما بقية أصحابه يُوقفونه على ابن عباس، وبعضُهم يُوقِفُه على سعيد بن جبير.

---

(١) الرد على الجهمية (٤٥ ـ ٤٦) ح(١٥ ـ ١٦).

(٢) وقد ساق الخطيب في «تأريخه» ٩/٢٥١ طرق هذا الأثر، وتوسَّع فيها، فجزاه الله خيراً ورحمه.

والشاهد أن عبارةَ ابن منده واضحةُ الدلالة على تخطئته لرواية شجاع، وهي على قواعد الحديث: **شاذة؛** لأن شجاعاً ثقة على الصحيح[(١)].

أما الشذوذ في المتن: فإن جمهور الرواة الذين نقلوا تفسير ابن عباس للآية، ففسروها بأن الكرسيَّ موضعُ قدمَي الربِّ، وليس علمه كما قال جعفر، أو كما رُوي من وجه آخرَ لا يثبُت عن ابن عباس.

وقد استدل ابن منده على غَلَطِ هذا التفسير، **وشذوذه متناً**، بأن الروايات الأخرى ـ التي هي أصح عنده ـ على تفسير الكرسي بأنه موضع قدمَي الربِّ جل وعلا، وتبارك وتقدس، والله أعلم[(٢)].



(١) قال عنه **ابن معين**: أعرفه ليس به بأس، نعم الشيخ ثقة، وقال **إبراهيم الحربي**: لم نكتب ها هنا عن أحد خيرٍ منه، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال أحمد: كان ثقةً، وكان كتابه صحيحاً، وقال **صالح جَزَرَة**: صدوق، وقال ابن سعد: ثقة ثبت.
ذكره **العقيلي** في «الضعفاء»، وأورد له.. ثم ذكر الأثر الذي نحن بصدد الحديث عنه، وقال: رواه الرمادي، والكَجِّي عن أبي عاصم، فلم يرفعاه، وكذا رواه ابن مهدي، ووكيع عن سفيان موقوفاً، وذكره ابن حبان في الثقات.
وقال الذهبي عنه «حجة، خيِّر»، وقال ابن حجر في «التقريب»: «**صدوق**، وهم في حديثٍ واحد رفعه، وهو موقوف، فذكره بسببه العقيلي».
وظاهرٌ مما تقدم: أن كلمة العقيلي فيها تشدُّد، ومن ذا الذي لا يَهِمُ، أو يخطئ؟! ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٣٥٢، تاريخ بغداد ٩/ ٢٥١، «الكاشف» ١/ ٤٨٠، تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧٤، «التقريب»: (٢٧٤٨).
تنبيه: بحثت عن ترجمة شجاع في «الضعفاء» للعقيلي فلم أجدها في أكثر من نسخة مطبوعة!.

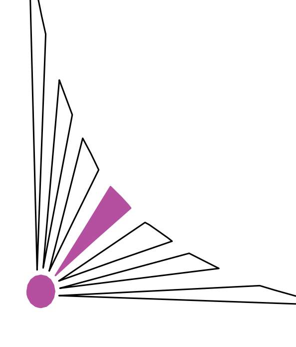
(٢) تنظر بقية الأمثلة ـ للنوعين: شذوذ المتن والسند ـ في:
معرفة الصحابة في التراجم ذوات الأرقام التالية: (١٦، ٣٢، ١٠٧، ٣٥١، ٥٩٨، ٦٤٩، ٦٥٣، ٦٥٧، ٦٥٨).
فتح الباب: (٥٨) رقم (٣٢٧)، و(٩٩) رقم (٦٠٦)، و(٣٩٥) رقم: (٣٥٤٤).
الرد على الجهمية: (٥٨) ح(٢٩).
الإيمان ٣/ ١٣٨ ح(٩٦٩) [محتمل].

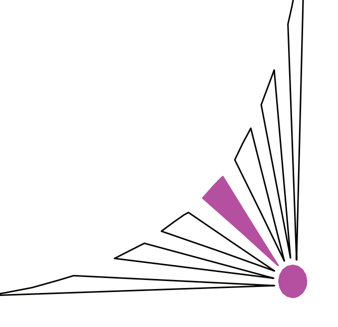




الباب الثالث

منهج ابن منده في نقد المرويات





الفَصْلُ الأَوَّلُ

الطرق التي سلكها في نقد المرويات

المبحث الأول: النقد الصريح للحديث

المبحث الثاني: منهجه في الاختلاف في الحديث ووجوه الترجيح

المبحث الأول

النقد الصريح للحديث، وفيه ثمانية مطالب

المطلب الأول

حكاية الإجماع على صحته، وفيه مسألتان

❖ المسألة الأولى: ما كان في الصحيحين أو أحدِهما:

سلك ابن منده في حكمه على الأحاديث عباراتٍ مختلفةً؛ تارةً بالتصريح، وتارة بغير ذلك.

ومن أساليبه في ذلك: أن يحكيَ الإجماع على صحة ذلك الحديث الذي رواه، كأن يقول: «هذا حديث مُجمَع على صحته»(١)، وقد أكثر رَحِمَهُ ٱللَّهُ من استعمال هذه العبارة فيما يرويه الشيخان أو أحدُهما.

أو يقول: «هذا حديث ثابت باتفاق»(٢).

وقبل أن أذكر العدد التفصيليَّ للأحاديث التي أطلق عليها هذه العبارة، أرى أنه من المهم معرفة أمرين يتصلان بهذه العبارة:

الأول: تاريخ ظهور هذه الكلمة.

الثاني: مراده بحكاية الإجماع.

أما الأمر الأول: تاريخ ظهورها بهذه الصيغة، أو نحوها، فإنني ـ بعد

---

(١) ينظر ـ مثلاً ـ: **كتاب التوحيد**: ١/٦٦، ٩٩، ٢١٩، ٢/١٧٩، ٣/٣٣، ٥١.
الإيمان: ١/١٣٢، ١٦٨، ١٧٨، ١٨٩، ٢١٢، ٢٣٤، ٢/١٨، ٣٢، ٨٢، ٣/١١٨.

(٢) والغريب أن هذه العبارة أكثر ما وُجدت عنده في كتابه الصغير «الرد على الجهمية»، تنظر الأحاديث التالية في الرد على الجهمية: (٢، ٩، ١٠، ٤٣، ٤٦، ٥٠، ٦٤، ٦٩، ٧٦).
وفي **الإيمان**: الحديث رقم: (٥٣).
وفي **التوحيد** ـ علق الاتفاق على قبول رواته، لا على تصحيح سنده كعادته ـ في موضعين: (٤٢٣ ـ ٤٢٤، ٦٨٤).

التتبع ـ لم أجد أحداً سبق أبا عبد الله ابن منده في الحكم على الأحاديث بهذه الطريقة.

ويبدو أن صنيعه هذا أثّر في عصريِّه، وبلديِّه أبي نعيم؛ فإنه أكثرَ من ذلك في كتابه «الحلية»، وإن كان أبو نعيم لا يستخدم عبارة «مجمع على صحته»، بل هو يعبر عن ذلك بقوله «**متفق عليه**»[(١)].

وقد بلغ من تواطئهما على هذا المسلك أنهما اشتركا في حكاية الاتفاق على أحاديثَ هي أحد مفردات البخاري، أو مفردات مسلم، بل وأبلغَ من ذلك ـ كما سيأتي في المسألة التالية ـ أنهم حكَوْا الاتفاق على ما لم يخرِّجْه واحدٌ منهما.

ثم تتابع العلماء بعد ذلك، واصطلحوا على حكاية لفظ المتفق عليه فيما أخرجه الشيخان فحسب.

وقد يطلق بعض أهل العلم هذا الاصطلاح «متفق عليه» على صورةٍ معينة في كتابٍ له كما صنع المجد ابن تيمية في كتابه «المنتقى»، فإنه اصطلح على تسمية ما أخرجه الإمام أحمد والشيخان بالمتفق عليه[(٢)].

أما الأمر الثاني: وهو ما يتعلق بمراد ابن منده بحكاية الإجماع:

فإن ظاهر العبارة عند قراءتها تدل على أن مراده بذلك أنه يحكي إجماع المحدثين على أن ذلك الحديث صحيح، ولم يقف على مخالفٍ في ذلك.

ولكن الذي ظهر لي ـ بعد تأمل وتتبع للأحاديث التي أطلق الإجماع على صحتها ـ أنه يريد بذلك انطباق شروط الصحة ـ التي أجمع عليها أهل الحديث[(٣)] ـ على ذلك الإسناد، لا أنه يحكي الإجماع.

---

(١) ينظر ـ مثلاً ـ: ١/ ٣٣٨، ٢/ ١٩٥، ٣/ ١٧١، ٤/ ٣٠٠، ٥/ ٣٦١، ٦/ ١٩١، ٧/ ١٠٨، ٨/ ٢٥٨، ٩/ ٢٢٤، ١٠/ ٣٨٠.

(٢) منتقى الأخبار ١/ ٣.

(٣) وهي: عدالة الرواة، وضبطهم، واتصال السند من أوله إلى منتهاه، مع سلامته من الشذوذ والعلة، ينظر: مقدمة ابن الصلاح: (١١).

ويؤيد أن هذا هو مراده: أنه نصّ في أكثرَ من موضع من هذه المواضع ـ مما حكم عليها بالإجماع، أو الاتفاق ـ على أن أحد الشيخين تركَ رواية ذلك الحديث بذلك الإسناد لسببٍ ما، ومن ذلك قوله في كتاب «الإيمان» ـ بعد أن ساق حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه **«من رأى منكم منكراً»** من عدة طرق:

«وهذه أسانيد **مُجمَع على صحتها** على رسم الجماعة، أخرجها مسلم، وتركها البخاري، ولا عِلَّةَ لها»[(١)].

فقوله: «لا علة لها» يؤكد على أن مراده بذلك ما تقدم، وهو أن شرائط الصحة اجتمعت فيه، وكأنه يتعجب من عدم إخراج البخاري لهذا الحديث!

وقال في تعليقه على قصة وفاة أبي طالب ـ لَمَّا رواها من طرقٍ؛ منها: طريق يزيد بن كَيْسان عن أبي حازم، عن أبي هريرة رضي الله عنه ـ: «هذا حديث **مجمع على صحته** على رسم الجماعة، إلا البخاري لم يخرج في كتابه ليزيد بن كيسان، استغناءً بغيره»[(٢)].

وقال ـ بعد إخراجه لحديث انفرد به مسلم ـ: «هذا حديث **مُجمَع على صحته**، إلا البخاري لم يخرِّج لآدم بن سليمان، ومحلُّه الصدق، وروى هذا الحديث عطاء بن السائب وغيره عن سعيد بن جبير عن ابن عباس»[(٣)].

ولعل من أقوى الأدلة على ما رجَّحتُه: قوله ـ بعد أن روى حديث جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يُكثر أن يقول: **«يا مقلِّبَ القلوب ثبِّت قلبي على دينك»**... الحديث ـ: «**هذا حديث ثابت باتفاق**، وكذلك حديث النواس بن سمعان[(٤)]: **حديث ثابت، رواه الأئمة المشاهير، مِمَّن لا يمكن**

(١) الإيمان ٢/ ٨ ح(١٨٢).
(٢) المرجع السابق ١/ ١٩٠ ح(٣٧).
(٣) المرجع السابق ٢/ ١٨ ح(١٨٩).
(٤) هو الحديث الذي رواه ابن منده قبل حديث جابر رضي الله عنه، وقد قال عنه ابن منده في كتاب التوحيد ٣/ ١١١ ح(٥١٢): «وروى هذا الحديث النواس بن سمعان الكلابي، عِداده في الصحابة، من أهل الشام، وعبد الله بن عمرو بن العاص، بأسانيدَ **ثابتةٍ قَبِلَها الأئمة**، =

الطعن على واحد منهم»[(١)].

فقوله: «**مِمَّن لا يمكن الطعن على واحدٍ منهم**» يؤكد أنه مراده هو ما حررتُه آنفاً.

وبعد التتبُّع لِمَا في كتبه التي وقفتُ عليها، فقد بلغ عددُ الأحاديث التي حكم عليها بالإجماع، أو الاتفاق على صحتها ـ وهي في الصحيحين ـ: اثنين وأربعين حديثاً.

وهو ـ في أحيان كثيرة ـ يحتاط، فيقيِّد حكاية الإجماع على صحة الحديث الذي رواه بحديث إمام مشهور مِمَّن تدور عليهم الأحاديثُ، كأن يقول: «مُجمَعٌ على صحته من حديث الزهري، . . . من حديث الأعمش، . . . من حديث الليث»[(٢)].

أو يقول ـ على قلة ـ: «مُجمَعٌ على صحته من هذا الوجه»[(٣)].

أما الأحاديث التي حكم عليها بالإجماع، أو الاتفاق على صحتها، وهي من مفردات أحد الشيخين، فقد بلغت: ستة أحاديث، على التفصيل الآتي:

مفردات البخاري: حديث واحدٌ فقط[(٤)]، **ومفردات مسلم**: خمسة أحاديث[(٥)].

= وأخرجوها، وروي عن جماعة من الصحابة بأسانيد فيها مقال».

(١) الرد على الجهمية: (٨٧ ـ ٧٩).

(٢) تنظر المواضع الآتية ـ وهي لِمَا حكم عليه بالإجماع من غير تقييد بحديث إمام ـ:
التوحيد: (٤، ١١، ٨٢، ٤١٥).
الإيمان: (٢١، ٣٧، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٧، ١١٧، ١٢٦، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٩، ١٨٢، ١٨٩، ٢٠٤، ٢١٦، ٢٥٨، ٢٥٩).
وهذه مواضع للأحاديث التي حكم عليه بالإجماع مقيداً بوجه مطلقاً:
التوحيد: (١٠١، ٣٢٣)، **الإيمان**: (١٩، ٢٤، ٢٧، ٥٧، ٦١، ٨٢، ٨٧، ١٠٩، ١٣٤، ١٦٢، ٣٧٢، ٦٠١).

(٣) تنظر الأحاديث الآتية في كتابه «**الإيمان**»: (٢٧، ٥٢، ١٢٩).

(٤) في **التوحيد** ٣/ ٣٣ ح(٣٨٨).

(٥) وهي في **الإيمان** ثلاثة أحاديث: ح(٢، ٣٩، ١٨٢) وقد صرح في الموضعين الأخيرين =

وقد تتبعتُ كلام عصريِّه الإمام الحافظ أبي الحسن الدارقطني في تتبُّعاتِه للشيخين، فلم أجد حديثاً واحداً ذكره الدارقطني مِمَّا حكى ابنُ منده الإجماع على صحته، بالمعنى الذي رجَّحتُه.

❖ المسألة الثانية: ما حكم عليه بالإجماع، وهو خارج الصحيحين:

وهذه الأحكام ليست كثيرةً، فلم يطلق حكاية الإجماع، أو الاتفاق على صحة حديثٍ خارج الصحيحين إلا في أربعة مواضع[(١)] أكتفي بعرض اثنين منهما، وبيان وهم ابن منده في هذه الحكاية؛ وهما:

الحديث الأول: حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: الحمد لله الذي وَسِعَ سمعُه الأصواتِ؛ لقد جاءت المجادِلة إلى رسول الله ﷺ تكلمه في جانب البيت، ما أسمع ما تقول، فأنزل الله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [المجادلة: ١].

قال ابن منده: «هذا حديث **مجمع على صحته**»[(٢)].

الحديث الثاني: حديثٌ رواه من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق، عن صلةَ بن زُفر، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: «يُجمَع الناسُ في صعيد واحد، ينفذهم البصر، ويسمعهم المنادي، حفاةً، عراةً كما خُلِقوا، فيقال: يا محمد! فأقول: لبيك وسعديك، والخير في يديك، والمهديُّ من هديت، وعبدك بين يديك، وبك وإليك، تباركت وتعاليت، لا

= بأن البخاري لم يخرِّجها، وفي **الرد على الجهمية** حديثان، برقم (٤٤، ٧٦).

(١) وأرى أن هذا العدد كثيرٌ في مثل هذه الحال، إذْ حكاية الإجماع، أو الاتفاق على ثبوت حديثٍ ـ وهو خارج الصحيحين ـ فيه مجازفة، كما سيأتي في كلامي على الحديثين التاليين.

(٢) التوحيد ٣/ ٥١ ح(٤١٤).

والحديث أخرجه النسائي ٦/ ١٦٨ في كتاب الطلاق، باب الظهار ح(٣٤٦٠)، وابن ماجه في المقدمة ١/ ٦٧ باب فيما أنكرت الجهمية ح(١٨٨)، وفي كتاب الظهار، باب المظاهر يجامع قبل أن يكفر ١/ ٦٦٦ ح(٢٠٦٣)، وأخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم ٤/ ٣٨١، كتاب التفسير، الباب (٩).

ملجأ ولا منجى منك إلا إليك، قال: فذلك المقام المحمود».

قال ابن منده: «هذا إسناد **مجمع على صحته**، وقَبول رُواته»[(١)].

وقد تبين من تخريج هذين الحديثين أن حكاية ابن منده الإجماعِ على حديثٍ خارجِ الصحيحين فيه تساهل ظاهر؛ لأمرين:

الأول: إعراض الشيخين عنهما، وهذا كافٍ في نقد إطلاقه للإجماع على صحتهما.

الثاني: أن حديث المجادلة أصلٌ في بابه، فإعراض الشيخين عن الحديث الذي بهذه الصفة قرينةٌ قوية على أنه ليس على شرطهما، أو لا يكاد يخلو من عِلَّة.

أما الحديث الثاني، فقد اكتفيا بإخراج معناه من حديث أنس رضي الله عنه ـ ضمن حديث الشفاعة الطويل ـ، وفي آخره: «فإذا رأيتُه[(٢)] وقعت له ساجداً، فيدَعُني ما شاء الله أن يدَعَني، ثم يقول: ارفع محمد، وقل يُسمَعْ، واشفع تُشَفَّع، وسلْ تُعْطَه، قال: فأرفع رأسي، فأُثني على ربي بثناءٍ وتحميدٍ يُعلِّمُنيه[(٣)] قال: ثم أشفع، فيحُدَّ لي حداً، فأخرج فأدخلهم الجنة، قال

---

(١) **الإيمان** ٣/ ١١٨ ح(٩٣٠).

والحديث أخرجه النسائي في الكبرى ١٠/ ١٥٣ ح(١١٢٣٠)، والطيالسي ١/ ٣٣٠ ح(٤١٤)، والبزار ٧/ ٣٢٩ ح(٢٩٢٦)، والحاكم ٢/ ٣٦٣.

قال البزار: «وهذا الحديث هكذا رواه شعبة عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة، ورواه غير شعبة عن أبي إسحاق عن غير صلة، عن حذيفة».

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

وقال ابن أبي حاتم ـ كما في «العلل» ٢/ ٢١٧ ـ: «سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة، عن عبد الله بن المختار، عن أبي إسحاق، عن صلة بن زفر، عن حذيفة... (فذكر الحديث) قال أبي: لا يرفع هذا الحديث إلا عبد الله بن المختار، وموقوف أصح».

(٢) يعني: الرب جل جلاله.

(٣) هذا الثناء المجمل في رواية الشيخين، هو الذي جاء تفصيله في رواية حذيفة التي أخرجها ابن منده وغيره. ومما يدل على ضعف رواية ابن منده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ـ كما في رواية البخاري ـ: «**فأحمد ربي بمحامدَ علمنيها**»، وفي لفظ مسلم: «**فيؤذَنُ لي، فأقوم بين يديه فأحمده بمحامدَ لا أقدِر عليه الآن**».

=

قتادة: وقد سمعته يقول: فأرجع فأخرِجُهم من النار، وأدخلهم الجنة حتى ما يبقى في النار إلا من حبسه القرآن ـ أي: وجب عليه الخلود ـ قال: ثم تلا هذه الآية: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحۡمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، قال: وهذا المقام المحمود الذي وعده نبيكم ﷺ»[(١)].

وخلاصة ما تقدم ما يلي:

١ ـ أن ابن منده عنده بعض التوسُّع في حكاية الإجماع على صحة ما ليس في الصحيحين[(٢)].

٢ ـ أن هذا المسلك لم ينفرد به ابن منده، بل وافقه عليه عصريُّه أبو نُعيم، والله تعالى أعلم.

= ينظر: البخاري ٤/٣٨٧ كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [ص: ٧٥] ح(٧٤١٠)، ومسلم ١/١٨٣ ح(١٩٣).

(١) البخاري ٤/٣٨٧ كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ ح(٧٤١٠)، ومسلم ١/١٨٣ ح(١٩٣).

وينظر الحديثان الباقيان ـ مما حكى الاتفاقَ على ثبوتهما ـ: **الرد على الجهمية**: ح: (٦٨، ٦٩)، ويكفي في بيان خرق الإجماع الذي ادعاه ابن منده: قول الترمذي [٤/٤٤٨ ح(٢١٤٠)] ـ بعد أن أخرج حديث الباب من حديث الأعمش عن أبي سفيان، عن أنس رضي الله عنه، قال: «وفي الباب عن النواس بن سمعان، وأم سلمة، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وهذا حديث حسن.

وهكذا روى غير واحد عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن أنس، **وروى بعضهم** عن الأعمش عن أبي سفيان، عن جابر عن النبي ﷺ، **وحديث أبي سفيان عن أنس أصح**»!.

ـ **ومِنْ موافقات أبي نعيم لابن منده** ـ في حكمه على حديث خارج الصحيحين بأنه متفق عليه، وليس فيهما أصلاً ـ أنه حكم على حديث ـ في الحلية ٥/١٢ ـ من رواية محمد بن سُوقَةَ عن نافع، عن ابن عمر بأنه متفق عليه، مع أنه لا توجد لابن سوقة، عن نافع، عن ابن عمر رواية أصلاً في الصحيحين، بل ليس له في الكتب الستة بهذه السلسلة سوى حديث واحد، وهو حديث: «إن كنا لنعُدُّ لرسول الله ﷺ في المجلس الواحد يقول: ربِّ اغفر لي، وتُبْ عليَّ؛ إنك أنت التواب الرحيم، مائة مرة»، قال أبو نعيم: «صحيحٌ، متفق عليه من حديث محمد بن سُوقَةَ، عن نافع»! ينظر: تحفة الأشراف ٦/٢٢٦.

(٢) وإن كنتُ أرى أن الأمثلة ليست كافية **للجزم بتوسُّعه**، لذا قلتُ: عنده بعض التوسع، ولكن هذه الأمثلة تشير إلى شيء من منهجه ـ فيما يظهر لي ـ، والله أعلم.

المطلب الثاني

تصحيحه لكونه على رسم الشيخين أو أحدهما

لمّا ذاع ذكر الصحيحين، وطبَّقت شهرتهما الآفاق، وتلقَّتهما الأمة بالقبول، صارا محلَّ اهتمام أهل العلم، بالموافقة تارةً، وبالتعقُّب تارةً، وبالتخريج عليهما تارةً، وبالتأليف في رجالهما، ودراسة شرطهما في الكتابين تارةً أخرى، ومن ثَمّ البحثُ عما وافق شرطهما في الكتاب ولم يخرّجاه.

ولعل صنيع أبي عبد الله الحاكم ـ تلميذ ابن منده وقرينه ـ في «مستدركه» أشهرُ ما يمكن التمثيلُ له على هذه العناية بمسألة شرط الكتابين، ثم حفَلت كثير من المصنفات التي جاءت بعد ذلك بالإشارة إلى هذه المسألة.

وأبو عبد الله ابن منده من جملة العلماء الذين احتفَوْا بهذه المسألة في مصنفاتهم، فحكم على جملة من الأحاديث بأنها على شرط الشيخين أو أحدهما.

وكان ابنُ منده يستعمل في التعبير عن ذلك ـ أي: شرط الشيخين أو أحدهما ـ بكلمة «رَسْم»، فيقول: «على **رسم** الجماعة[(١)]، على **رسم**

---

(١) **مراده بالجماعة**: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي من غير ذكرٍ لابن ماجه. هذا الأكثر على استعماله.
وقد يطلق «الجماعة» ويريد بها أصحاب السنن مع أحد الشيخين، كما تبين لي ذلك من استقراء صنيع ابن منده في أحكامه على الأحاديث.
أما الأول، فأمثلته كثيرة، بحيث يطلق كلمة الجماعة ولا يستثنى، كما سيأتي التمثيل له قريباً.
ومن أقوى القرائن على أن ابن ماجه غيرُ داخل في حد كلمة «الجماعة»: أن ابن منده نفسه، لم يتعرَّض البتة إلى ذكر ابن ماجه في كتابه «شروط الأئمة».
وليس ابنُ منده الوحيد الذي لم يكن يرى إلحاق سنن ابن ماجه ببقية السنن، بل وافقه على ذلك جماعة، وقد بيّنت وجهة نظرهم، وقوتها بالتفصيل في أطروحتي الماجستير، الموسومة بـ«زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الصيام» ص(٧٦ ـ ٧٩). =

البخاري، على **رسم** مسلم»، وهكذا كما سيأتي تفصيله قريباً.

ويحسن قبل الولوج إلى منهجه في هذه المسألة أن أعرض ـ بإيجاز ـ إلى مراد أهل العلم بقولهم عن إسنادٍ ما: إنه على شرط الشيخين، أو أحدهما، أو شرط أحد أصحاب السنن، وأوجه الخلل التي تصاحب تطبيق هذا المصطلح.

وأحسن من تكلَّم على الصور التي استخدم فيها هذا المصطلح ـ فيما وقفت عليه ـ هو الحافظ ابن حجر في «النكت»، فسأذكر كلامه ملخصاً في النقاط التالية:

ما يُروى من الأسانيد، ويقال فيه إنه على شرط الشيخين، فإنه ينقسم ثلاثةَ أقسام:

«**القسم الأول**: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرِّجه محتجاً برواته في الصحيحين، أو أحدهما **على صورة الاجتماع، سالماً من العلل**.

واحترزنا بقولنا: على صورة الاجتماع، عمَّا احتجَّا برواته على صورة الانفراد؛ كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجَّا بكلٍّ منهما على الانفراد، ولم يحتجَّا برواية سفيان بن حسين، عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

فإذا وُجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين؛ لأنهما احتجَّا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجَّا بكل منهما على صورة الاجتماع.

= **وأما كونه يطلق** كلمة «الجماعة»، ويريد بها أصحاب السنن مع أحد الشيخين، فالذي حملني عليه أني وجدت أمثلةً تدل على ذلك، منها قوله ـ لمَّا أخرج حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «من رأى منكم منكراً» ـ: «وهذه أسانيدُ مجمع على صحتها، **على رسم الجماعة، أخرجها مسلم، وتركها البخاري**، ولا علة لها»، كما في ح(١٨٢) من **الإيمان**.

ومن الأمثلة ـ أيضاً ـ الأحاديث التالية:

في كتاب **الإيمان**: (٢٢، ٢٦، ٤٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٤٨١، ٥٧٩).

ومن كتاب **التوحيد**: (٥٧١).

وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كلٌّ منهما برجل منه، ولم يحتجَّ بآخر منه؛ كالحديث الذي يروى عن طريق شعبه ـ مثلاً ـ عن سماك بن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، فإن مسلماً احتج بحديث سماك ـ إذا كان من رواية الثقات عنه ـ ولم يحتجَّ بعكرمة، واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد ـ والحالة هذه ـ على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع.

واحترزت بقولي: أن يكون سالماً من العلل، بما إذا احتجَّا بجميع رُواته على صورة الاجتماع، إلا أنَّ فيهم من وُصف بالتدليس، أو اختلط في آخر عمره، فإننا نعلم ـ في الجملة ـ أن الشيخين لم يخرِّجا من رواية المدلِّسين بالعنعنة إلا ما تحقَّقا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرِّجا من حديث المختلطين عمَّن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحقَّقا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط.

فإذا كان كذلك، **لم يجُزِ** الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع مِمَّن اختلط بعد اختلاطه بأنه على شرطهما، **وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه**، إلا إذا صرَّح المدلس من جهةٍ أخرى بالسماع، وصحَّ أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يُوصف بكونه على شرطهما، أو على شرط أحدهما.

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته، لا على سبيل الاحتجاج، بل في الشواهد، والمتابعات، والتعاليق، أو مقروناً بغيره.

ويلتحق بذلك: ما إذا أخرجا لرجلٍ، وتجنَّبا ما تفرد به، أو ما خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ما لم يتفرَّد به، فلا يحسُن أن يقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم؛ لأنه ما خرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرِّجا له، لا في الاجتماع، ولا في المتابعات.

وهذا قد أكثر منه الحاكم، فيخرِّجُ أحاديث عن خلقٍ ليسو في الكتابين، ويصحِّحها، لكن لا يدَّعي أنها على شرطِ واحدٍ منهما[١].

وبناءً على ما سبق، فلا يصح الحكم على إسنادٍ ما بأنه على شرط الشيخين، أو أحدهما إذا تطرق إليه الخلل من أحد الأوجه التالية:

«**أولاً**: أن يُوجَدَ في الإسناد راوٍ أو أكثر، لم يخرِّج له الشيخان.

ثانياً: أن يُوجَدَ في الإسناد راوٍ قد أخرج له البخاري، عن راوٍ أخرج له مسلمٌ، أو بالعكس، فلا يصح أن يقال عن هذا الإسناد إنه على شرطهما، وأشهر ما يُمثَّلُ له بذلك: رواية سِماك عن عكرمة، فسِماك من رجال مسلم فحسب، ولم يخرِّج له البخاري، والعكس في عكرمة، فهو من رجال البخاري، ولم يخرِّج له مسلم، بل تكلم العلماء على رواية سماك عن عكرمة، فلا يصح أن يقال عن إسناد اجتمعا فيه: إنه على شرطهما، ولا على شرط واحدٍ منهما[٢].

ثالثاً: أن يُوجَدَ في الإسناد راوٍ أخرج له البخاري ومسلم، وشيخه في هذا الإسناد قد أخرجا له ـ أيضاً ـ لكن لم يخرِّجا لهما مجتمعين، بل أخرجا لهذا منفرداً عن الآخر، ومن أشهر الأمثلة: إخراج الشيخين لهُشيم، وللزهري، ولكنهما لم يخرِّجا شيئاً من رواية هشيم عن الزهري.

رابعاً: أن يُوجَدَ في الإسناد راوٍ أو أكثر، قد أخرج له الشيخان أو أحدُهما مقروناً بغيره، أو في المتابعات والشواهد لا في الأصول؛ **أي إنهما لم يعتمدا عليه**.

وحينئذٍ، فلا يكون الإسنادُ الذي فيه هذا الراوي على شرطهما، ولا

---

(١) النكت ١/٣١٢ ـ ٣١٧ بتصرف واختصار، وينظر: المنار المنيف: (٢١)، ونكت الزركشي ١/٢٥٧ ـ ٢٧٣.

(٢) ينظر مثال لهذا التلفيق في: كتاب الإيمان ح(١٠٦٤)، بل ادعى: أنه على شرط الجماعة!

على شرط واحدٍ منهما ـ إذا كان الحديث أصلاً في بابه ـ وهذا الضرب من الرواة كثيرون في الصحيحين.

خامساً: أن يُوجَدَ في الإسناد راوٍ متكلَّمٌ فيه، لكن الشيخين انتقيا من حديثه ما علما أنه ضبطه وأتقنه، دون ما أخطأ فيه، أو وهِم فيه؛ كانتقاء مسلم لحديث العلاء بن عبد الرحمٰن، عن أبيه، وعدم إخراج جميع ما روي بتلك السلسلة[(١)]، وعليه: فلا يصح طرد الشرطية فيما كان هذا سبيله.

سادساً: ـ وهو أدق هذه الأوجه ـ أن يكون الإسناد ظاهراً على شرط الشيخين ـ إي: إنه لا يُوجَدُ فيه أيُّ وجهٍ مِنْ أوجه الخلل الخمسة التي سبقت ـ لكن يتبين بعد التفتيش، وجمعِ الطرق أن له علةً أوجبت للشيخين أو أحدهما تركَ إخراجه، فلا يصحُّ ـ والحال هذه ـ أن يُدَّعى أنه على شرطهما، أو على شرط واحدٍ منهما»[(٢)].

وتبعاً لهذا الوجه الأخير، فإن الظاهر ـ والله أعلم ـ أن الحديث إذا كان أصلاً في بابه، ولم يخرِّجه الشيخان، فقلَّ أن يسلم من علّة كما ذكر ذلك أبو عمر ابن عبد البر بقوله:

«إن البخاري ومسلماً إذا اجتمعا على ترك إخراج أصلٍ من الأصول، فإنه لا يكون له طريق صحيحه وإن وجدت، فهي معلولة»[(٣)].

وفي معرِض حديثه ـ أي: ابن عبد البر ـ عن ضعف أدلة القائلين بسقوط فرض الجمعة، فضلاً عن سقوط الجمعة والظهر، فيمن صلَّى العيد في اليوم الذي يجتمع فيه العيد والجمعة ـ قال: «ليس منها حديثٌ إلا وفيه مطعن لأهل العلم بالحديث، **ولم يخرِّج البخاري ولا مسلمٌ بن الحجاج منها حديثاً واحداً، وحسبك بذلك ضعفاً لها!**»[(٤)].

---

(١) ينظر: هدي الساري: (٤١٠) في بيان انتقاء البخاري لحديث إسماعيل بن أبي أويس ـ وهو متكلَّم فيه ـ وتعليق الخليلي ـ في الإرشاد ١/٢١٨ ـ على ترك مسلم لحديث: «إذا انتصف شعبان، فلا تصوموا».

(٢) ينظر: كتاب الاتصال والانقطاع: (٤٥٦ ـ ٤٥٩) باختصار وتصرف.

(٣) النكت على ابن الصلاح ١/٣١٩.

(٤) التمهيد ١٠/٢٧٧.

وأدقُّ من هذا: ما نقله الحافظ ابن حجر عن ابن عبد البر، بقوله: «وقد بالغ ابن عبد البر فقال ـ ما معناه ـ إن البخاريَّ ومسلماً إذا اجتمعا على **ترك إخراجِ أصلٍ من الأصول**، فإنه لا يكون له طريقٌ صحيحةٌ، وإن وُجدت، فهي معلولة»[(١)].

وأقول: لقد تبرهن لي دقةُ كلمة ابن عبد البر ﷺ من خلال عملي في رسالة الماجستير في زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الصيام.

إذا تحرر هذا، فلننظر في صنيع ابن منده من أي الأقسام هو؟ وما مدى دقته في تلافي أوجه الخلل التي أشرت إليها؟

وقبل ذلك أرى أنه من الأنسب إبرازَ طريقته في الحكم على الأحاديث لكونها على شرط الشيخين، ثم أبيّن بأي الأقسام الثلاثة يلحق صنيعه ﷺ، ومدى دقته في ذلك.

فقد تبين لي أن ابن منده ـ في حكايته الشرطية على شرط الشيخين ـ تفنَّن في التعبير عن ذلك بعدة طرق، وهي ـ بعد التأمل ـ تعود إلى ثلاثة طرق:

الطريقة الأولى: أن يصف الإسناد بأنه على شرط الشيخين، أو أحدهما، وهذا على ضربين:

الضرب الأول: أن يفرد الشيخين أو أحدهما بالذكر:

ومن أمثلة ذلك: أنه لمَّا أخرج حديث «**إن الشمس لتدنو حتى يبلُغَ...**»، قال: «هذا إسناد ثابت، **على رسم البخاري**»[(٢)]، وصنيعه في هذا الضرب قليل جداً[(٣)].

الضرب الثاني: أن يضيف إلى حكمه بأنه على رسم الشيخين كلمةً

(١) النكت على ابن الصلاح ١/٣١٩. (٢) الإيمان ٣/١٠١ ح(٨٨٤).

(٣) ومجموع ما وقفت عليه من هذا الضرب أربعة أمثلة، أحدها ما ذكرته في المتن، والبقية في **الإيمان** مثالان، في الحديثين: (٩٣٢، ٩٧٦)، وفي **التوحيد**، في الحديث: (٥٧١).

أخرى؛ كالحكم عليه بالثبوت، والمثال السابق يدل عليه، بالإضافة إلى ما سيأتي ذكره في الطريقة الثالثة.

الطريقة الثانية: أن يكون ذِكرَه للشيخين، أو أحدهما تبعاً لبقية الجماعة[1]، بحيث لا ينص عليهما، ولا ريب أنهما مقدَّمان من بين أصحاب الكتب؛ كقوله ـ لمَّا أخرج حديث وفد عبد القيس ـ: «هذا إسناد صحيح على **رسم الجماعة**»[2].

الطريقة الثالثة: أن يضيف إلى وصفه للإسناد بأنه على شرط الشيخين أو أحدهما حكماً بالقبول، وهذا له صورتان:

الأولى: أن يحكي الإجماع على صحة ذلك الإسناد.

ومن ذلك قوله ـ لمَّا روى حديثَ سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه: «أعط فلاناً، فإني أراه مؤمناً...» ـ: «**حديث مجمَعٌ على صحته** من حديث معمر وصالح، ورواه جماعة عن الزهري؛ منهم: يونس بن يزيد، وشعيب بن أبي حمزة، ومحمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ذئب، وابن أخي الزهري، **وكلُّها مقبولة على رسم الجماعة**»[3]، وهذا قليل جداً.

الثانية: أن يحكم عليه بالثبوت، مجرداً عن حكاية الإجماع، كأن يصفه بأنه صحيح، أو ثابت.

ومن ذلك قوله ـ لمَّا أخرج حديث ابن عمرو رضي الله عنهما: «أكبر الكبائر الإشراك بالله...» ـ: «**هذه أسانيد صحاح، على رسم الجماعة إلا**

---

(١) تقدم قريباً إيضاح مراده بالجماعة.

(٢) **الإيمان** ١/٣١٩ ح(١٥٦)، وتنظر الأمثلة التالية: (١٥، ٢٢، ٢٦، ٣٩، ٤٢، ١١٣، ١١٥، ١٦٢، ١٨٢، ١٨٩، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٤٨١، ٥٧٩، ٩٣٢، ٩٩٩، ١٠٦٤).
وفي **التوحيد**، ح(٩١، ٤٨٦).

(٣) **الإيمان** ١/٣٢٦ ح(١٦٢)، وقد تقدمت أمثلة ما يحكي فيه الإجماع في المطلب الأول.
لكن الأمثلة التي أعنيها هنا هي التي جمعت بين وصفه للإسناد بأنه على شرط الشيخين أو أحدهما مع حكاية الإجماع على صحته الحكم، فلتنظر أمثلته في الأحاديث ذوات الأرقام: (١٨٢، ١٨٩).

البخاري»[(١)]، وهذا هو أكثر الأنواع ذكراً في كلامه[(٢)].

وبعد: فهذه هي طريقته ومنهجه الذي تبيَّن لي في وصفه للأحاديث على رسم الشيخين أو أحدهما.

والسؤال: ما مدى دقة حكمه على الأسانيد بهذا الوصف؟ وبعبارة أخرى: من أي الأقسام الثلاثة يمكن إلحاق أحكام ابن منده على تلك الأحاديث؟

فالجواب: أن دقة هذا الجواب تنبني على تتبُّع أحكامه، ومطابقتها للحقيقة، وقد فعلتُ ذلك؛ رغبةً في الخروج بحكم دقيق على أحكامه.

والذي ظهر لي بالتتبع أن أحكامَ ابن منده ﷺ دقيقةٌ في كثيرٍ من الأحيان، وأنه يريد بذلك انطباق صورة الإسناد كما وجدت عند الشيخين، أو أحدهما ـ كما في القسم الأول ـ إلا أن تطبيقه بالدقة على الوجه السادس من أوجه الخلل ـ التي أشرتُ إليها في تطبيق هذا المصطلح[(٣)] ـ يحتاج إلى **دراسة معلَّلة**[(٤)]؛ حتى يتبين للباحث مدى الدقة التي التزمها الإمامُ ابن منده في أحكامه تلك.

ولَفَتَ نظري أن ابن منده يدقق في العبارة، رغبةً منه في تقليل الثغرات التي يمكن أن يُدخل منها عليه في أحكامه تلك، وليكون

---

(١) **الإيمان** ٢/٢٣٩ ح(٤٨١).

(٢) تنظر أمثلة في الأحاديث ذوات الأرقام في كتاب **الإيمان**: (١٥، ٢٢، ٢٦، ١١٣، ١١٥، ١٥٦، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧، ٥٧٩، ٨٨٤، ٩٣٢، ٩٧٦، ٩٩٩، ١٠٦٤).
وفي كتاب **التوحيد** تنظر الأحاديث: (٩١، ٤٨٦، ٥٧١).

(٣) وقد سبق قريباً في القسم السادس من أقسام ما يتطرَّق إليه الخلل مما قال فيه: إنه على شرط الشيخين أو أحدهما.

(٤) لأن الدراسة المعللة هي التي تكشف دقة الكلمة من عدمها، وتبين العلل الخفيّة التي جعلت الشيخين أو أحدهما يعرضان عن هذا الحديث أو ذاك، وهذه أمثلة أذكرها ـ لمن أراد أن يدرسها ـ، وهي في كتاب **الإيمان**: (١٥، ٢٢، ٢٦، ١١٥، ١٥٦، ١٦٢، ١٨٢، ١٨٩، ٢٠٣، ٢٠٦، ٨٨٤، ٩٣٢، ٩٧٦).

أقربَ إلى الحقيقة في وصفه لإسنادٍ ما بأنه على شرطهما، أو شرط أحدهما.

ومن ذلك قوله ـ بعد أن روى حديثَ العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه ـ: «**ذاق طعم الإيمان...**» من طريق يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن عامر بن سعد، العباس به ـ «رواه ابن أبي حازم، وسعيد بن سلمة، وغيرهما عن ابن الهاد.

هذا إسناد صحيحٌ على رسم الجماعة، أخرجه مسلم من هذا الوجه، **ولا علة له على رسمهم**»[1].

فهو رحمه الله بقوله: «ولا علة له على رسمهم» يشير بذلك إلى استغرابه من عدم إخراج البخاري له، مَعَ أنه لا علة له من وجهة نظره.

وابن منده احتاط في عبارته، فنصَّ على إخراج مسلمٍ دون البخاري، إلا أنه أبدى استغرابَه في عدم إخراج البخاري، مَعَ عدم وجود علةٍ تمنع من إخراجه من وجهة نظره[2].

وقد يحصل عنده توسُّع في حكاية الشرطية ـ تماماً كما وقع له في حكايته الإجماعَ في المبحث السابق ـ ومراده بحكاية الشرطية: أنَّ مثل هذا الإسناد يُخَرِّجُ مثلُه البخاري، أو مسلم، أو بقية أصحاب السنن.

ومن الأمثلة على ذلك: أنه قال ـ لمَّا أخرج بعض طرق حديث ابن عمر رضي الله عنهما ـ «**بُني الإسلام على خمس**» من طريق أبي مالك الأشجعي، عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر رضي الله عنهما:

«وهذا إسناد **مجمع على صحته على رسم الجماعة**، إلا البخاري لم يخرِّج أبا مالك الأشجعي، وهو مشهور عن أبي مالك، رواه ابن فضيل

(١) **الإيمان** ١/ ٢٦٠ ح(١١٥).

(٢) وذكر العبارة نفسها في تعليقه على حديث أبي سعيد ـ **الإيمان** ٢/ ٨ ح(١٨٢) ـ: «من رأى منكم منكراً» ـ الذي انفرد به مسلم ـ: فقال: «وهذه أسانيد مجمَع على صحتها، **على رسم الجماعة، أخرجها مسلم وتركها البخاري ولا علة لها**».

وأبو خالد الأحمر أتَمَّ من هذا»[١].

فتعليقه يدل على أن مدار الحديث عنده على أبي مالك ـ كما هي عادته في ردِّ الطرق إلى المدار ـ وبعد التتبُّع لم أجد لأبي مالك روايةً عن سعد بن عبيدة، عن ابن عمر، سوى طريقين أخرجهما مسلم[٢].

ففي قوله: «على رسم الجماعة» **توسُّع**؛ إذ لم يخرِّج أحد من أصحاب السنن بهذه السلسلة شيئاً، إلا أن يريد ما سبق ذكره، من أن مثله ـ في العدالة والاتصال ـ يخرِّج أهل السنن مثله.

فإن قيل: يحتمل أنه يريد بذلك رواية سعد، عن ابن عمر؟

فالجواب: أن هذا الاحتمال ليس بصحيح؛ لأمرين:

١ ـ السياق لا يساعده، فإن مدار هذا الحديث على أبي مالك، كما قال ابن منده نفسه: «وهو مشهور عن أبي مالك».

٢ ـ أنه علق على ذلك بأن البخاري لم يخرِّج لأبي مالك.

فتبين من هذا أنه يريد رواية أبي مالك، لا رواية سعد، والله أعلم.

ومن أكثر الأمثلة التي توسَّع في حكاية الشرطية فيها على رسم أحد الشيخين، قوله ـ لمَّا أخرج حديثاً رواه من طريق زيد بن أبي أُنيسة، عن القاسم بن عوف، عن ابن عمر: «لقد لبثنا بُرهةً من دهرنا...» ـ: «هذا إسناد صحيح على رسم مسلم والجماعة إلا البخاري»[٣].

ووجه توسُّعِه أمران:

الوجه الأول: حكايته الشرطية على رسم الجماعة إلا البخاري، مع أن القاسم لم يخرِّج له مِنْ أصحاب الكتب الخمسة إلا مسلم[٤].

الوجه الثاني: أن مسلماً لم يخرِّج رواية زيد بن أبي أنيسة عن القاسم، بل لا توجد رواية في الكتب الستة بهذا السند! فكيف يقال: إنه

(١) **الإيمان** ١/ ١٩٦ ح(٤٢).

(٢) تنظر: تحفة الأشراف ٥/ ٤٢٠.

(٣) **الإيمان** ٢/ ٣٥ ح(٢٠٧).

(٤) تنظر: ترجمته في تهذيب الكمال ٢٣/ ٣٩٩.

على رسم مسلم؟![1].

وخلاصة القول في هذا المبحث ما يلي:

١ ـ أن أحكام ابن منده على الأسانيد بأنها على شرط الشيخين دقيقة في كثيرٍ من الأحيان.

٢ ـ أنه يريد بحكاية الشرطية ـ في الأغلب ـ انطباق صورة الإسناد كما وجدت عند الشيخين، أو أحدهما، كما تقدم بيانه في **القسم الأول**.

٣ ـ أنه يتوسع ـ أحياناً ـ في حكاية الشرطية، وقد ينسبها إلى الجماعة، مَعَ أن بعضهم لم يخرِّج لبعض الرواة أصلاً، أو قد لا تكون صورة الإسناد موجودةً عندهم، والله أعلم.

المطلب الثالث

تصحيحه على شرط أحد أصحاب السنن الأربع

حظيت السنن الثلاث ـ أبو داود، والترمذي، والنسائي ـ بعناية كبيرة من أهل العلم نظراً إلى مكانة مصنفيها، ومكانة تلك السنن في الإسلام.

ومن صور تلك العناية: الاهتمامُ بشروط هؤلاء الأئمة في مصنفاتهم، كما سبق الحديث عن شرط أبي داود، والنسائي[2].

---

(١) وأغرب من هذا قول الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولا أعرف له علَّةً، ولم يخرجاه»!
ومن الأمثلة التي توسع في حكاية الشرطية فيها على رسم الشيخين أو أحدهما، بحيث يقال: ليست هي من القسم الأول من الأقسام التي تقدم ذكرها في بيان مراد العلماء بالشرطية، وقد لا تكون ولا من القسم الثاني:
من كتاب **الإيمان**: الأحاديث ذوات الأرقام: (٤٨١، ٥٧٩، ٩٩٩، ١٠٦٤)، ومن كتاب **التوحيد**: (٥٧١).
وعلى العكس مما تقدم، فقد وقفتُ على مثالٍ واحد كان ينبغي أن يقول فيه ابن منده ـ على طريقته، وكما هو حال القسم الأول ـ: «على شرط البخاري ومسلم»، وهو حديث (٨٨٤) من **الإيمان**، فإن صورة إسناده موجودة بعينها في الصحيحين، ومع ذلك اقتصر في العزو إلى البخاري، فقال: «إسناد ثابت على رسم البخاري».

(٢) وقد أوضحت الكلامَ على شرط أبي داود والنسائي في كتابيهما في النوع الثاني من =

وأما بالنسبة إلى شرط أبي عيسى الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ فأشير إليه باختصار:

قال ابن طاهر المقدسي: «وأما أبو عيسى الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ فكتابه وحده على أربعة أقسام:

قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلماً، **وقسم** على شرط الثلاثة، دونهما، كما بينا[(١)]، **وقسم** أخرجه للضدِّيَّة وأبان عن علته، ولم يُغفِلْه، **وقسم** رابع أبان هو عنه، فقال: ما أخرجت في كتابي إلا حديثاً قد عمل به بعض الفقهاء.

وهذا شرطٌ واسع، فإن على هذا الأصل كلِّ حديث احتج به محتج، أو عمل بموجبه سواء صحَّ طريقه أو لم يصحَّ، وقد أزاح عن نفسه الكلام، فإنه شفى في تصنيفه، وتكلم على كل حديث بما يقتضيه»[(٢)] اهـ.

وقال الحافظ ابن رجب ـ وهو أحد شُرَّاح الترمذي ـ مبيناً شرط أبي عيسى الترمذي في كتابه:

«واعلم أن الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ خرّج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب كما سيأتي.

والغرائب التي خرَّجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرَّج عن متّهم بالكذب متَّفقٍ على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد، إلا أنه قد يخرِّج حديثاً مروياً من طرق، أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متَّهم، وعلى هذا الوجه

= المبحث الأول في الفصل الثاني من الباب الثاني، وبقي الحديث عن شرط الترمذي.

(١) مراده بذلك، أبو داود، والترمذي، والنسائي؛ لأنه سبق أن ذَكَر أن أحاديث أبي داود على ثلاثة أقسام، القسم الثاني منها: «صحيح على شرطهم، حكى أبو عبد الله ابن منده، أن شرط أبي داود، والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم، إذا صح الحديث باتصال الإسناد، من غير قطع ولا إرسال، ويكون هذا من القسم الصحيح...».اهـ. وينظر: «شروط الأئمة» لابن منده ص(٧٣).

(٢) شروط الأئمة الستة (٢٦).

خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي، نعم، قد يخرج عن سيِّئ الحفظ، وعمَّن غلب على حديثه الوهمُ، ويبين ذلك غالباً، ولا يسكت عنه.

وقد شاركه أبو داود في التخريج عن كثير من هذه الطبقة، مع السكوت على حديثهم؛ كإسحاق بن أبي فروة، وغيره...، والترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ يخرج حديث الثقة الضابط ومن يَهِم قليلاً، ومن يَهِم كثيراً، ومن يغلِب على حديثه الوهم يخرِّج حديثه نادراً، ويبين ذلك، ولا يسكت عنه...، وأبو داود قريب من الترمذي في هذا، بل هو أشدُّ انتقاداً للرجال منه»[1] اهـ.

إذا تبين هذا، فإن ابن منده من جملة العلماء الذين اهتمُّوا بالإشارة إلى شرط أصحاب السنن الثلاث في حكمه على الأحاديث.

وقد ظهر لي ـ بعد تتبُّع جميع الأسانيد التي حكم عليها بالقبول على شرط أحدهم[2] ـ أنه يمكن تقسيم أحكامه عليها ستةَ أقسام:

القسم الأول: ما كان فيه حكمُ ابن منده دقيقاً، وموافقاً للحال، بحيث وجدتُ صورة ذلك الإسناد عند من أحال الحكم عليهم من أصحاب السنن، وهذا قليل عنده؛ إذ لم أجد سوى حديثين انطبق عليهما كلامه[3].

القسم الثاني: ما كان الإسناد على شرط أكثر من واحد من أصحاب السنن، ولكنه اقتصر في العزو على واحدٍ منهم، ومن أمثلة ذلك:

قوله في التوحيد ـ عقب إخراجه حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «إني قد حدثتكم عن الدجال...» ـ: «هذا الإسناد من رسم النسائي، والإسناد الأول مقبول الرواة باتفاق»[4].

---

(١) شرح العلل ٢/ ٦١١ ـ ٦١٣.
(٢) ولم أدخل في البحث هنا ما شارك فيه أصحابُ السننِ الشيخين، أو ما كان على رسم الجماعة؛ لأنه تقدم البحث فيه.
(٣) تنظر الأحاديث الثلاثة ـ في كتاب **التوحيد** ـ: (٣٥، ٤٥٦، ٧٧٢).
(٤) **التوحيد** ٣/ ٥٩ ح(٤٢٤).

وبالنظر في «التحفة» يتبين أن الحديث أخرجه أبو داود ـ أيضاً[١] ـ، ففي الاقتصار على العزو إلى النسائي قصور[٢].

القسم الثالث: ما وهم فيه بالعزو، بحيث عزاه إلى أكثر من إمام، وإنما هو لإمام واحد فقط[٣]، وقد وقفت له على أربعة أوهام في هذا؛ منها:

قوله في التوحيد ـ عقب إخراجه حديث رُميثة ﵂ مرفوعاً: «اهتز عرش الرحمٰن لموت سعد بن معاذ» ـ: «وهذا إسناد صحيح من رسم أبي عيسى وأبي عبد الرحمٰن النسائي»[٤].

وبالنظر في «التحفة» يتبين أن هذا الحديث من رواية يوسف بن يعقوب بن الماجشون، عن أبيه، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن جدته رُميثة ﵂.

وهذه السلسلة لم يُرْوَ بها شيء في الكتب الستة حاشا النسائي في الكبرى ـ كما سيأتي ـ ولا يوجد لرُميثة حديثٌ في الستة من مسندها، وإنما روى لها أحمدُ في مسنده حديثاً واحداً فقط[٥].

وقد روى الترمذي هذا الحديث بعينه ـ في «الشمائل» ـ من طريق يوسف، به[٦].

وسلسلة يوسف بن يعقوب، عن أبيه، عن عاصم، عن جدته رُميثة، روى بها النسائي في الكبرى ـ أيضاً ـ لكن الحديث ليس من مسند رُميثة،

---

(١) أما النسائي، فرواه في الكبرى، ورواه أبو داود، كما في التحفة ٤/ ٢٤٥.
(٢) تنظر مثال آخر ـ في **التوحيد** ـ: الحديث رقم (٣٤).
(٣) ولا يعترض على هذا بأن ابن منده قد يكون وقف على بعض الروايات لهذه السنن، فيقال: إن هذا وإن كان محتملاً، إلا أنه ليس بقوي، خصوصاً وأن الحافظ المزي في «التحفة» استوعب ـ أو كاد ـ جميع روايات السنن.
(٤) **التوحيد** ٣/ ٢٦٥ ح(٨٢٧).
(٥) ينظر: المسند ٤٤/ ٣٧٦.
(٦) ينظر: التحفة ١١/ ٣٢٠، وينظر المثال الآخر في **التوحيد** ح(٤١٦) حيث عزاه إلى الترمذي والنسائي، والصواب أن النسائي لم يخرجه مطلقاً، كما في التحفة ٧/ ١٥٥، بالإضافة إلى وهمه في عدم عزو الحديث إلى صحيح مسلم، كما سيأتي التنبيه عليه قريباً.

بل من مسند عائشة، رضي الله عن الجميع[(١)].

القسم الرابع: ما وهم فيه بحيث عزاه إلى أحد أصحاب السنن، وهو في الصحيح، وقد وقفتُ على مثالين من أوهامه في هذا، وهما:

الأول: قوله ـ عقب إخراجه حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: «إني لمستتر بأستار الكعبة...» ـ: «هذا إسناد مشهور متَّصل على النسائي، وأبي عيسى»[(٢)].

وهذا الحديث أخرجه ابن منده من طريق عُمارة بن عمير، عن وهب بن ربيعة، عن ابن مسعود، وهو بعينه عند مسلم في صحيحه.

ويحتمل أنَّ ابنَ منده ظنَّ أن مسلماً أخرجه في المتابعات[(٣)]؛ لأنه ـ أي: مسلم ـ إنما ساق هذا الإسناد بعد الإسناد الأول، الذي اتفق عليه الشيخان[(٤)]، والله أعلم[(٥)].

الثاني: قوله ـ عقب إخراجه حديث سَمُرةَ بن جندب رضي الله عنه مرفوعاً: «أحب الكلام إلى الله أربع...» ـ: «وهذا إسناد ثابت على رسم أبي داود، وأبي عيسى، والنسائي»[(٦)].

وهذا الحديث بعينه رواه مسلم من طريق هلال بن يَساف عن الربيع بن عُمَيْلَة[(٧)]، عن سمرة رضي الله عنه.

---

(١) كما في التحفة ١٢/ ٣٩٠. **ينظر مزيد** من الأمثلة في **التوحيد**: (٦١٤، ٨٢٧)، وفي **الإيمان**: (٨١٤).

(٢) **التوحيد** ٣/ ٥٣ ح(٤١٦).

(٣) ينظر: صحيح مسلم ٤/ ٢١٤٢ ح(٢٧٧٥).

(٤) ينظر: صحيح البخاري كتاب **التوحيد** ٤/ ٤١٠ باب قول الله تعالى: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ...﴾ [فصلت: ٢٢] ح(٧٥٢١)، ومسلم ٤/ ٢١٤١ ـ ٢١٤٢ ح(٢٧٧٥).

(٥) **أخرجه مسلم**، والترمذي. أما النسائي، فلم يخرِّجه مطلقاً، كما في التحفة ٧/ ١٥٥.

(٦) **التوحيد** ٣/ ٢٣٠ ح(٧٣٥).

(٧) ضبطَ اسمَ (عميلة) الحافظُ ابن حجرٍ في «التقريب» (١٨٩٧) فقال: «بمهملة، ولام، مصغر»، ولم أجد ضبطه في كتب المشتبه، ككتاب «الإكمال»، ولا في كتاب «التحرير» لابن ناصر الدين، ولا في كتاب ابن حجر «التبصير».

وبقية عزوه هو كما قال: على رسم الثلاثة، إلا أن النسائي أخرجه في عمل اليوم والليلة[(١)].

القسم الخامس: ما عزاه إلى أحد أصحاب السنن، وليس في أي كتاب منها، وقد وقفتُ على أربعة أمثلة، وهذا أحدها؛ وهو:

قوله ـ عَقِبَ إخراجه حديثاً من طريق أبي عُشَّانة[(٢)]، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما مرفوعاً: «إن الله ليدعو يوم القيامة الجنة...» ـ: «هذا إسناد صحيح على رسم أبي عيسى، والنسائي»[(٣)].

وبتتبُّع طرق الحديث، تبين أن الإسناد ليس على شرط واحد منهما، فأبو عُشَّانة ـ أحد رواة الإسناد ـ لم يخرِّج له الترمذي أصلاً[(٤)]، والنسائي لم يخرِّج لأبي عُشَّانة عن ابن عمرو شيئاً.

فتبين بهذا وَهْمُ ابن منده في حكمه هذا[(٥)].

القسم السادس: ما عزاه إلى إمام، والحديث عند إمام آخر ليس الذي سمّاه، وقد وقفتُ على أربعة أوهام له في هذا، وهذا أحدها، وهو:

قوله ـ في الإيمان ـ عَقِبَ إخراجه حديث عوف بن مالك رضي الله عنه قال: كنا في بعض السفر، فعرّس رسول الله ﷺ...» ـ: «هذا إسناد صحيح على رسم النسائي، إلا أن فيه إرسالاً»[(٦)].

هذا الحديث رواه ابن منده من طريق قتادة، عن أبي المليح، عن عوف بن مالك، ولم يرو أحدٌ بهذا الإسناد سوى الترمذي[(٧)]، ولم يرمز المزي ـ في تهذيبه ـ لرواية أبي المليح عن عوف إلا برمز الترمذي[(٨)].

---

(١) كما في التحفة ٤/ ٧٥ ـ ٧٦.
(٢) بضم العين المهملة، وتشديد الشين المعجمة، ينظر: تبصير المنتبه ٣/ ١٠٤٥، تقريب التهذيب: (١٦٠٣).
(٣) **التوحيد** ٣/ ١٥٨ ح(٦٠٤).
(٤) ينظر: تهذيب الكمال ٧/ ٤٨٥.
(٥) ينظر أمثلة في **كتاب التوحيد**: (٦٨٤، ٧٣١، ٨٨٥).
(٦) **الإيمان** ٣/ ١١٥ ح(٩٢٥).
(٧) كما يتبين من التحفة ٨/ ٢١٧.
(٨) تهذيب الكمال ٣٤/ ٣١٧.

ولا يصح أن يقال: إن ابن منده أراد رواية قتادة عن أبي المليح فحسب؛ لأن هذه السلسلة روى بها مسلم حديثاً في صحيحه من مسند معقِل بن يسار[(١)]، ولو كان هذا مراداً له لقال: على رسم مسلم، والله أعلم[(٢)].

وخلاصة ما تقدم: أن عزو ابن منده للتصحيح على رسم أصحاب السنن، وقع فيه أوهام كثيرة له، تبينَتْ من خلال تتبُّعِ أحكامه، وعرضِها على السنن، والله أعلم.

المطلب الرابع

الحكم على الحديث بالصحة[(٣)]

سار ابنُ منده رَحِمَهُ اللَّهُ على طريقة من قبله من الأئمة في إصدار ما يراه من أحكامٍ تناسب حال الإسناد الذي يخرِّجه في كتاب من كتبه، وقد فعل هذا في عشرات الأسانيد التي ساقها بروايته عن شيوخه إلى منتهاها.

وبعد جمع كلامه على الأسانيد، والنظر في أحكامه التي تتعلق بهذا النوع ـ أعني: الصحيح ـ ظهر لي أنه سلك ـ في أحكامه تلك ـ مسلكين[(٤)]:

---

(١) ينظر: صحيح مسلم ١/١٢٦ ح(١٤٢).

(٢) ينظر مزيدٌ من الأمثلة في **التوحيد**: (٦٦، ٦٤٣، ٨٨٥).

(٣) والمقصود بهذا المبحث دراسة ما لم تتقدم دراسته في المباحث السابقة، وهو ما حكى الإجماع والاتفاق على صحته؛ لأنها قد تقدمت دراستها.

(٤) ومن المهم جداً أن أنبه إلى أن بعض الأمثلة قد يقع فيها تقاطع، فتصلح مثالاً لأكثرَ من صورة، وهنا ألحقها بأقرب الصور شبهاً؛ لأن المقصود هو التمثيل، لا الحصر ـ مع حرصي عليه ـ فالمقام مقام حديث عن منهج، لا مناقشة لأفراد الأمثلة.

ومثال ذلك: أنه قال عن حديثٍ رواه في **الإيمان** ١/١٧٩ ح(٣٠): «**صحيح من حديث الثوري، أخرجه مسلم** من هذا الوجه، وهو مشهور عن الثوري...».

فهذا المثال يمكن أن يوزع على صورتين ـ من الصور الآتي ذكرها ـ، وهي:

١ ـ الأحاديث التي حكم عليها بالصحة، اعتماداً على إخراج صاحبي الصحيح لها، أو لأحدها.

٢ ـ الحكم الجزئي على الحديث بالصحة، بربطه بأحد رواة السند ـ وهو الثوري في هذا الإسناد ـ.

=

المسلك الأول: التصريح بصحة السند، وهذا جاء على أربع صور:

الصورة الأولى: الحكم على السند بالصحة، رابطاً تصحيحَه له بإخراج الشيخين أو أحدِهما للحديث.

الصورة الثانية: الحكم على السند بالصحة، بما أدَّاه إليه اجتهاده، من غير ربطٍ لذلك بتخريج الشيخين أو أحدهما للحديث[(١)].

الصورة الثالثة: الحكم بطريقة الجملة على عدة أسانيدَ بأنها صحيحة.

الصورة الرابعة: الحكم الجزئي بالصحة؛ كقوله: «صحيح من حديث فلان».

المسلك الثاني: الحكم على الحديث بالثبوت[(٢)]، وهذا جاء على ثلاث صور:

الصورة الأولى: الحكم على السند بالثبوت، رابطاً ذلك بإخراج الشيخين أو أحدهما للحديث.

= فأنا هنا أربطه بالصورة الأولى؛ لأنها هي الأكثر عنده، ويعوّل عليها في التصحيح أكثر، وهي الأقوى في الوقت ذاته من حيثُ الصحةُ، إذْ ذِكْرُه للثوري، هو من باب الإشارة إلى أن مداره عليه، كما هي عادته التي يسلكها كثيراً في التنبيه على صاحب المدار ـ كما نبهت عليه مراراً في مواضع متفرقة ـ، **وقد أكرر** المثال ـ في أحيان قليلة ـ إذا قوي ارتباطه بالصورتين جميعاً.

(١) نعم قد يحكم على السند بالصحة بناءً على أنه على شرط الشيخين، أو أحدهما، أو لكونه على رسم أصحاب السنن، أو بعضهم، ولكن هذا ـ كما هو معلوم ـ ليس كالحديث الذي يخرجه الشيخان، أو أحدهما، إذْ مسألة الشرطية فيها ملاحظ كثيرة، كما تقدم الكلام عليه قريباً.

(٢) كقوله: «هذا حديث ثابت».

وقد يقال: لماذا لم تلحق حكمه على الحديث بـ«ثابت» بالحسن؛ لاحتمال أنه يريد بذلك الحسن؟ فالجواب من وجهين:

الأول: أنه لما كان الأمر محتملاً لأن يلحق بأحد المصطلحين، أبقيتُه في حيّز الصحيح؛ لأن إلحاقه به أولى، إذ مصطلح الحسن لم يشتهر إلا في القرن الثالث، بخلاف مصطلح الصحيح، فقد نشأ منذ نشأة علم المصطلح في القرن الأول.

الثاني: أن غاية المحدث هي أن يصل إلى صحة الحديث، وتحقق أكبر قدر من شروط الصحة فيه.

الصورة الثانية: الحكم على السند بالثبوت، بما أداه إليه اجتهاده، من غير ربطٍ لذلك بتخريج الشيخين أو أحدهما للحديث[(١)].

الصورة الثالثة: الحكم بطريقة الجملة على عدة أسانيد بأنها ثابتة.

وبعد هذا الإجمال، أعود إلى التفصيل، فأقول:

أما الصورة الأولى من المسلك الأول ـ وهو الحكم بالصحة على الإسناد أو الحديث بناءً على إخراج الشيخين أو أحدهما للحديث ـ فقد وقفتُ له على عشرة أحاديثَ حكم لها بالصحة بناءً على ذلك، ومن ذلك قوله عن حديث ابن عباس ﵄ مرفوعاً: «**نُصرت بالصبا، وأُهلكت عادٌ بالدَّبور**»: «حديث صحيح أخرجه البخاري من حديث شعبة في مواضع»[(٢)].

وأما الصورة الثانية من المسلك الأول ـ وهو الحكم على السند بالصحة من غير ربط التصحيح بإخراج الشيخين ـ فهذه أكثر الصور التي طبَّقها ابنُ منده ـ ﵀ ـ إذْ بلغت الأسانيدُ التي وصفها بذلك ـ حسب تتبعي ـ ثمانيةً وثلاثين حديثاً.

وقد تبين لي ـ من خلال النظر في الأسانيد التي صحَّحها[(٣)] ـ أنه مع

---

(١) وما ذكرته ـ قبل قليل ـ من إشكالية الحكم على السند بالصحة بناءً على أنه على شرط الشيخين، أو أحدهما يقال هنا ـ أيضاً ـ في حكمه على حديثٍ ما بالثبوت.

(٢) **كتاب التوحيد** ١/١٧٣ ح(٥١)، وهذا هو الموضع الوحيد في كتاب التوحيد، وبقية المواضع في **كتاب الإيمان**، تنظر الأحاديث التالية: (٢٢، ٣٠، ٣٢، ٣٦، ٣٨، ٧٥ مع ٧٧، ١١٥، ١٨٤، ٤٧٩).

(٣) وهاهنا لا بد من تنبيهين:

الأول: أن نظري في السند يبدأ من شيخ المصنف إلى منتهاه.

الثاني: أن الاعتماد إنما هو على السند الذي أبرزه المصنف، فلستُ أنظر هل متنُ الحديث ثابت أم لا؟ لأن المصنف نصّ على كلمة «إسناد».

ولهذا فرّقتُ بين قوله: «هذا حديث صحيح»، وبين قوله: «هذا إسناد صحيح»، فما حَكَمَ به للسند بالصحة، فتتبُّعي سيكون للسند الذي ساقه، وما حَكَمَ فيه للحديث ـ وليس للسند فحسب ـ بالصحة، فإنني أنظر إليه بمجموع طرقه، كما في الحديث رقم (١٩٩) من **كتاب الإيمان** ـ على سبيل المثال ـ فالحديث متنه في صحيح مسلم، إلا أن في إسناد ابن منده من لم أعرفه من شيوخه.

إصابته في أحيان كثيرة، إلا أنه ـ وفي مواضعَ ليست بالقليلة ـ يتساهل في الحكم على الإسناد بالصحة.

وإذا كانت موافقتُه للصواب هي الأصل[١]، فليكن الحديث منصباً على ذكر بعض الأمثلة ـ التي تُبيِّنُ تساهُلَه في ذلك ـ مَعَ الإحالة على بقية الأمثلة لمن أراد المزيد.

المثال الأول: قال في كتاب التوحيد ـ عقب حديث الأعرابي الذي قال: إنا نستشفع بك على الله... الحديث ـ: قال عنه: «إسناد صحيح، متصل، من رسم أبي عيسى والنسائي»[٢]، وليس الأمر كما قال، ففيه علتان:

الأولى: جُبير بن محمد بن جبير بن مطعم، وهو في عِداد المجاهيل، وقد قال عنه الحافظ: «مقبول»[٣].

الثانية ـ وهي محلُّ تأمُّل[٤] ـ: فيه محمد بن إسحاق، صاحب المغازي، وهو ـ على الراجح ـ صدوق مدلس، ومع ذلك عنعن في السند.

المثال الثاني: قال في الإيمان ـ عقب إخراجه حديث عوف بن مالك رضي الله عنه: كنا في بعض السفر... الحديث ـ وفيه قصة ـ: «هذا إسناد صحيح على رسم النسائي، إلا أن فيه إرسالاً»[٥].

---

(١) وهذا بيانٌ للأحاديث التي ظهر لي أنه وُفِّقَ فيها للصواب، وهي على النحو التالي:
في **التوحيد**، الأحاديث التالية: (٤٧، ٨٤، ٩٠، ١٤٢، ٣٣١، ٤٩١، ٥٠١، ٥٧١، ٦٠٤).
في **الإيمان**، الأحاديث التالية: (٤٤، ١١٣، ٢٠٣، ٥٧٩، ٧٠٠، ٨٤٤، ٨٧٧).
في **معرفة الصحابة**، التراجم التالية: (٢٢٩، ٦٥٨).

(٢) **التوحيد** ٣/ ١٨٨ ح(٦٤٣).

(٣) التقريب: (٩٠٢).

(٤) ومحل التأمل أنه قد يقال: إن ابن منده قد يرى أنه في عداد من يصحح حديثه، إذْ هذا مقتضى قول من يوثقه، ولكن حمل قول ابن منده ـ في ابن إسحاق ـ على رأي الجمهور ـ الذين يتوسطون فيه ـ أوْلى من حمله على الموثقين، أو المضعفين.
وبكل حال، فإن العلة الأولى باقية، وعنعنة ابن إسحاق باقية ـ أيضاً ـ وتقدحان في حكم ابن منده على السند.

(٥) **الإيمان** ٣/ ١١٥ ح(٩٢٥).

وليس الأمر كما قال ـ فيما يتصل بحكمه على الصحة ـ؛ لأن شيخ ابن منده في هذا الإسناد، هو عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث البخاري، أبو محمد الحارثي الكلاباذي الحنفي، المشهور بالأستاذ، قال الذهبي: «كان ابن منده يحسن القول فيه»، وهو يشير بذلك إلى نقد الحُفَّاظ وجرحهم له، مع خفاء حاله على ابن منده، وهذا حاصل كلامهم:

قال أبو سعيد الرواس: يُتَّهم بوضع الحديث، وقال أحمد السليماني: كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد، وهذا ضربٌ من الوضع. وقال حمزة السهمي: سألت أبا زرعة أحمد بن الحسين الرازي عنه، فقال: ضعيف، وقال الحاكم: هو صاحبُ عجائبَ وأفرادٍ عن الثقات، وقال الخطيب: صاحب عجائبَ، ومناكيرَ، وغرائبَ، وليس بموضع الحجة، وقال الخليلي: له معرفةٌ بهذا الشأن، وهو ليِّن، ضعَّفوه، حدثنا عنه الملاحمي، وأحمد بن محمد البصير بعجائبَ، وكان يدلس[1].

فالمقصود أن ابن منده خفِيَ عليه حال شيخه ـ كما تشير إليه كلمة الذهبي ـ وعرفه بقية النُّقَّاد، فبيَّنوا حاله.

وأما الصورة الثالثة من المسلك الأول ـ وهي الحكم على السند بالصحة بطريق الجملة[2] ـ فهذا وقع لابن منده، لكن في مواضعَ قليلة، لا تتجاوز أربعة مواضع، حسب ما وقفت عليه.

أذكر منها المثال التالي، من كتابه الرد على الجهمية ـ وهو أنه لمَّا ساق جملةً من الآثار في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾، وأن حاصل المعنى: هو أنه نسي تحذيرَ الله له بعدم الأكل من الشجرة ـ، قال ابن منده:

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد ١٠/١٢٦، الميزان ٢/٤٩٦، سير أعلام النبلاء ١٥/٤٢٤، لسان الميزان ٤/٥٧٩.

(٢) مقصودي بطريق الجملة ـ كما سيأتي إيضاحه ـ: أي حُكْمُه الذي يطلقه على مجموعةٍ من الأسانيد بشكل إجمالي؛ كقوله ـ مثلاً ـ: بأسانيد صحاح، أو: بأسانيد فيها مقال، من غير أن يبرز بعض هذه الأسانيد أو كلَّها.

«ومما يشهد لهذا المعنى ما جاء عن النبي ﷺ، **وثبت عنه بأسانيد صحاح**، وهو...».

ثم ساق حديثاً مِنْ طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وصححه، ثم قال: «هذا حديث صحيح من حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح عن أبي هريرة، رواه خلَّاد وغيره، **وروى هذا الحديث صفوان بن**[1] **عيسى**، عن الحارث بن أبي ذباب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مثله، **وهو صحيح** أيضاً.

ورواه عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم عن أبيه، فقال: عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة»[2].

وهذه الطريقة في الحكم الجماعي ليست بدقيقةٍ ـ في الغالب ـ وهذا المثال الذي ذكرتُه يؤكد هذا، وبرهان ذلك: أن طريق عطاء بن يسار عن أبي هريرة ـ التي أشار إليها ابن منده ـ قد حكم عليها أبو زرعة بالوهم[3]، ولو استُقصِيَتْ بقيةُ الطرق لوُجِدَ فيها أو في بعضها شيءٌ يؤثِّر على ذلك[4].

ومما يؤكد عدم دقته رحمه الله في إطلاق هذه العبارة: أنه في تبويبه على بعض الأحاديث الواردة في الصفات ـ في كتاب التوحيد ـ قال: «ذِكْرُ أخبار جاءت عن رسول الله ﷺ **بأسانيدَ مقبولةٍ**، رضيَتْها الأمة... إلخ»[5]، ثم أورد تحت هذا الباب أحاديثَ، بعضُها في الصحيحين، وبعضُها أحاديث نصَّ جماعة من الحُفَّاظ على نكارتها، بل نص هو على أن في بعضها مقالاً

---

(١) في المطبوع: صفوان، عن عيسى!! (٢) ص(٤٩).

(٣) كما في العلل لابن أبي حاتم سؤال رقم (١٧٥٧).
وقد يقال: إن هذا من اختلاف وجهات النظر، فيقال: نعم هذا وارد، ولكن إذا تبين من جمع الطرق، أو كلام النقاد الآخرين أنه وهمٌ، دلَّ ذلك على أن هذه الطريقة في الحكم ليست بدقيقة.

(٤) تنظر بقية الأمثلة في: **التوحيد**: ١/ ٢٩٦ ح(١٤٥)، وفي ٣/ ١١٥، الباب رقم (١٢٠)، وفي **الإيمان** ٣/ ٤٢ ح(٨١٤).

(٥) **التوحيد** ٣/ ١١٥ الباب رقم (١٢٠).

في تعليقه على الإسناد رقم (٥٣٣)[١].

وبالجملة، فإني مطمئن ـ بعد دراسة عشرات الأسانيد التي حكم عليها ابن منده بالصحة ـ إلى أن التعقُّب الحاصل على المصنف رحمه الله في حكمه على تلك الأسانيد المفردة سيقع على ذات التعقُّب على حكمه الجماعي، إن لم يكن التعقُّبُ هنا أظهرَ، وأكثرَ.

وأما الصورة الرابعة من هذا المسلك ـ وهي الحكم الجزئي بالصحة للحديث عن أحد رواة الإسناد ـ فهذه هي أقلُّ الصور الأربع تطبيقاً عند ابن منده رحمه الله إذْ لم أجد لها إلا مثالاً واحداً، وهو في كتابه «الرد على الجهمية»، بعد أن ساق حديث أبي هريرة رضي الله عنه في قصة تنازُل آدم عن أربعين سنةً من عمره لداود:

«هذا حديث **صحيح من حديث هشام بن سعد** عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح عن أبي هريرة، رواه خلاد وغيره»[٢].

أما تفصيل منهجه في المسلك الثاني ـ وهو الحكم على الحديث بالثبوت ـ فعلى النحو التالي:

فبالنسبة إلى الصورة الأولى: الحكم على السند بالثبوت، رابطاً ذلك له بإخراج الشيخين أو أحدهما للحديث، فلم أقف إلا على ثلاثة أمثلة، وكلُّها في كتاب الإيمان، ومنها قوله ـ بعد أن روى حديثاً من رواية أبي مالك الأشجعي سعد بن طارق عن أبيه مرفوعاً: «من وحّد الله...» ـ قال عنه: «حديث **ثابت، أخرجه مسلم والجماعة**، إلا البخاري لم يخرجه[٣] لأبي مالك الأشجعي، ومحله الصدق»[٤].

والذي ظهر لي أنه إنما يطلق كلمة (ثابت) ـ في هذه الصورة ـ من

(١) كالحديث رقم (٥٣١).
(٢) **الرد على الجهمية**: (٤٩) ح(٢٣).
(٣) كذا في المطبوع، والأصح: لم يخرج، إلا أن يكون مراده: لم يخرجه لأبي مالك، أي: من أجل أبي مالك، فهنا يتضح المقصود، والأسلوب الأول أشهر، والله أعلم.
(٤) **الإيمان** ١/١٨٦ ح(٣٣)، وينظر المثالان الآخران: ح(٢٦، ١٣٩).

باب التأكيد، لا أنه يريد حكماً إضافياً، فهو قد اكتفى بإخراج أحد الشيخين أو كلاهما للحديث.

وأما الصورة الثانية ـ وهي الحكم على السند بالثبوت، بما أداه إليه اجتهاده، من غير ربطٍ لذلك بتخريج الشيخين أو أحدهما للحديث ـ: فهي أكثر الصور عنده في هذا المسلك؛ إذْ بلغت الأسانيد التي حكم عليها بذلك في هذه الصورة أحدَ عشرَ إسناداً.

وما ذكرته من وجود التساهل ـ في حكمه على الأسانيد بالتصحيح ـ، يقال هنا أيضاً. فبعد دراستي لتلك الأسانيد ظهر لي أن ابن منده تساهل في أربعة أسانيدَ منها؛ أي: أكثر من الثلث.

وكما قلت ـ في الصورة الثانية من المسلك الأول ـ فإنني لن أذكرَ ما أرى أنه وُفِّقَ فيه للصواب ـ فهذا هو الأصل[(١)] ـ، بل سأذكر مثالين فقط من هذه الأمثلة الأربعة لتُدَلِّلَ على المقصود، وهما:

المثال الأول: قوله في التوحيد ـ لمَّا روى حديثاً من طريق العوام بن حوشب عن سليمان بن أبي سليمان، عن أنس رضي الله عنه ـ: «هذا **إسناد ثابت** على رسم النسائي، وسليمان بن أبي سليمان بصري، روى عنه أبو مسلمة سعيد بن يزيد، وغيره»[(٢)].

وليس الأمر كما قال؛ لأن سليمان المذكور في عداد المجاهيل، وعبارة ابن منده تشعر بهذا، فإنه ذكر أنه روى عنه غير واحد، وليس ذلك برافعٍ من حاله، فيما يظهر لي من كلام النُّقَّاد؛ منهم ابن معين، حيث قال: لا أعرفه، وقال الحافظ الذهبي: «سليمان بن أبي سليمان مولى ابن عباس، لا يُعرَفُ، تفرَّد عنه العوام بن حوشب»، ولذا قال عنه الحافظ: «مقبول»[(٣)].

---

(١) وهذه هي المواضع: في **التوحيد**: ح(٣٥، ٩١، ١٢٠، ٢٢١)، وفي **الإيمان** ح(٨٨٤، ٩٣٢، ١٠٦٤).

(٢) **التوحيد** ١/ ١٩٢ ح(٦٦).

(٣) المغني في الضعفاء رقم (٢٥٩٧)، التقريب (٢٥٦٧)، وينظر: الديوان رقم (١٧٥٦)، الميزان ٢/ ٢١١.

ويحتمل ـ والله أعلم ـ أن يكون ابنُ منده لحَظَ أن الراوي المذكور لمَّا كان في طبقة التابعين، ولم يوجد فيه ما يجرِّحُه، ولا في خبره ما يُستنكَرُ، جعل ذلك مِمَّا يقوِّي قَبول روايته.

المثال الثاني: قوله في التوحيد ـ لمَّا روى حديث عمران رضي الله عنه مرفوعاً: «**لأدفعن الراية...**» الحديث ـ: «هذا حديث مشهور الرواة[١]، ثابت على رسم النسائي، وأبي عيسى»[٢].

فإن كان يعني ثبوت متنه فنعم، فهو في الصحيحين من حديث جماعة من الصحابة رضي الله عنهم؛ منهم: سهل بن سعد رضي الله عنهما[٣]، وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وغيره[٤].

وإن كان يعني السند فلا؛ فإن في إسناده إبراهيمَ بن فهد بن حكيم، وهو متهم، كما يتبين من ترجمته[٥].

أما الصورة الثالثة: ـ وهي الحكم بطريقة الجملة على عدة أسانيدَ بأنها ثابتة ـ فهذا لم أقف له إلا على مثال واحدٍ[٦]، جَمَع فيه بين الحكم بالصحة والثبوت، وهو قوله عن حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «**أذْهِبِ البأسَ، ربَّ الناس...**» ـ بعد ما ساق بعضَ طرقه، والاختلاف فيها على الأعمش ـ: «**وكلُّها** صحاح **ثابتة**»[٧].

والنقد المتوجِّه إلى الحكم الجملي على الأسانيد بالصحة يتوجه على هذا ـ أيضاً ـ فالكل سواء.

(١) في المطبوع: الرواية، والصواب ما أثبته، فهي عادته في التعبير في مثل هذه الحال.
(٢) **التوحيد** ٣/ ٢٢٩ ح(٧٣١).
(٣) صحيح البخاري ٢/ ٣٦١ ـ في مواضعَ؛ منها: ـ في الجهاد والسير، باب فضل من أسلم على يديه رجل ح(٣٠٠٩)، صحيح مسلم ٤/ ١٨٧٢ ح(٢٤٠٦).
(٤) صحيح مسلم ٤/ ١٨٧١ ح(٢٤٠٥).
(٥) ينظر: طبقات المحدثين بأصبهان ٣/١٥٨، تاريخ أصبهان ١/ ٢٢٧، وتنظر بقية الأمثلة: **التوحيد**، ح(٨١، ٧٣٥).
(٦) وفي **الرد على الجهمية** ص(٤٩) مثال محتمل.
(٧) **التوحيد** ١/ ٢٩٦ ح(١٤٥).

وقد حاولتُ ـ من خلال نظري في الأسانيد التي حكم عليها ابن منده بالثبوت ـ أن ألتمس ما يوضِّحُ مُرادَه بذلك، وهل هو يريد به شيئاً غيرَ الحكم بالصحة؟ أو الحُسْن؟ فلم يظهر لي شيءٌ يمكن الاعتمادُ عليه، إذْ بعض الأحاديث التي حكم عليها بالثبوت فقط يصلح وصفها بالصحة ـ وهي الأكثر ـ وبعضها في مرتبة الحسن[١]، وبعضها دون ذلك ـ كما تقدم ـ والله أعلم.

المطلب الخامس

الحكم على الحديث بالحُسْن[٢]

استعمل ابن منده كلمة (حسن) في وصف بعض الأسانيد[٣]، اقتداءً بمَنْ سبقه من أئمة هذا الشأن، إلا أنه كان مقلاً جداً من ذلك، إذ لم أقف إلا على أربعةٍ فقط في جميع كتبه المطبوعة، وما تيَّسر لي الوقوف عليه من المخطوط.

والواقع أن أربعة أحاديث لا تعطي حكماً دقيقاً يكشف عن منهجه في هذا الباب، إلا أنها قد تعطي مؤشراً على ذلك.

ومن الموافقات أنَّ حكمَه على الأسانيد بالحُسْنِ، انحصر في كتابه التوحيد فحسب.

وقد استخدم في حكمه على الأحاديث بالحسن العبارات التالية:

- هذا إسناد حسن (حديثان).
- هذا إسناد متصل حسن (حديثٌ واحد).
- هذا إسناد حسن صحيح (حديثٌ واحد).

وسأذكر محصِّلة دراستي لهذه الأحاديث الأربعة، ثم أذكر ما يمكن استظهارُه من منهجه في الحكم على الأسانيد بالصحة:

---

(١) كالحديث رقم (٣٥) من **كتاب التوحيد** ١/١٣٩.

(٢) تقدم تعريف الحديث الحسن، في المبحث الأول من الفصل الثاني، في الباب الثاني.

(٣) وأما المتون فلم أقف إلا على مثالين فقط، وسيأتي الحديث عنهما.

الحديث الأول: قال ابن منده:

أخبرنا عبد الرحمٰن بن يحيى[١]، ثنا إبراهيم بن فهد[٢]، ثنا يوسف بن موسى[٣]، ثنا عبد الرحمٰن بن محمد المحاربي[٤]، عن محمد بن

---

(١) هو: عبد الرحمٰن بن يحيى بن منده ـ عم والد المصنف ـ سبق التعريف به في التمهيد، ولم أقف على ما يبين حاله من جرح ولا تعديل، إلا أنه ـ من خلال معايشتي للبحث في أسرة آل منده ـ تبين لي أن جميع المعروفين بالرواية والعلم منهم ـ كعبد الرحمٰن ـ لم يُطعن عليه بشيء من جهة الرواية، وهذا ـ على الأقل ـ يجعل الباحث ينظر في بقية الرجال، ويتأمل المتن، ثم يبدي وجهة نظره، والله أعلم.

(٢) هو: إبراهيم بن فهد بن حكيم بن ماهان، البصري، أبو إسحاق، قدم إصبهانَ، وحدَّث بها، روى عن يوسف بن موسى، وقرة بن حبيب، وعنه: عبد الرحمٰن بن منده، وابن صاعد، (ت: ٢٨٢)، وقيل: (ت: ٢٧٥).

قال ابن عدي: «كان ابن صاعد إذا حدثنا عنه، يقول: إبراهيم بن حكيم ينسبه إلى جده؛ لضعفه...، وسائر أحاديث إبراهيم بن فهد مناكيرُ، وهو مظلم الأمر»، وقال أبو الشيخ: «كان مشايخنا يضعِّفونه، قال البَرْذَعي: ما رأيت أكذبَ منه!»، وقال أبو نعيم: «ضعفه البرذعي، ذهبتْ كتبه، وكثُر خطؤه؛ لرداءة حفظه».

وحاصل حال إبراهيم هذا، أنه **ضعيف جداً** على أحسن الأحوال.

ينظر: الكامل ١/ ٢٧٠، طبقات المحدثين بأصبهان ٣/ ١٥٨، تاريخ أصبهان ١/ ٢٢٧، لسان الميزان ١/ ٣٣٥.

(٣) هو: يوسف بن موسى بن عبد الله بن خالد بن حموك المَرْوَالرُّوذي ـ بفتح الميم والواو، بينهما الراء الساكنة، بعدها الألف واللام وراء أخرى مضمومة، بعدها الواو، وفي آخرها الذال المعجمة ـ، روى عن ابن راهويه، وأحمد بن صالح المصري، وأبي كريب، وغيرهم كثير، وعنه: أبو العباس ابن عقدة، وأكثَرَ عنه، وأبو حامد ابن الشرقي، وابن الأخرم، وغيرهم، (ت: ٢٩٦).

وثَّقه الخطيب البغدادي، وأثنى عليه السمعاني، فقال: «مِنْ مشاهير المحدثين، وأعيان محدثي خراسان، والمشهورين بالطلب والرحلة»، ينظر: تاريخ بغداد ١٤/ ٣٠٨، الأنساب: ٥/ ٢٦٤، السير ١٤/ ٥١.

(٤) هو: عبد الرحمٰن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو محمد الكوفي، روى عن الأعمش، والليث بن سعد، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وعنه: الإمام أحمد، ويوسف بن موسى المروروذي (ت: ١٩٥).

وثقه الجمهور، واستُنكر عليه تحديثُه ببعض المنكرات، وذلك إذا حدّث عن المجاهيل، كما قال أبو حاتم: «صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن المجهولين أحاديثَ منكرةً، فيفسد حديثه بروايته عن المجهولين»، ووصفه الإمام أحمد بالتدليس، وقال الذهبي: ثقةٌ، يغرب، وقال ابن حجر فيه: لا بأس به، وكان يدلس، قاله أحمد. =

عمرو[١]، عن أبي سلمة[٢]، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أعمار أمتي ما بين الستين إلى السبعين**».

وهذا إسناد حسن مشهور عن المحاربي[٣].

وبالنظر في رواة هذا الإسناد، يتبين أن حكم الإمام ابن منده على الإسناد بأنه حسن ليس بحسن؛ إذ يكفي لإسقاط الاعتبار بهذا الإسناد ـ بله الاحتجاج به ـ وجودُ شيخ شيخه: **إبراهيم بن فهد**، فهو ضعيف جداً، بل اتُّهم[٤].

= والظاهر أن كلمة الذهبي فيه أدقُّ من كلمة ابن حجر، مع أهمية الإشارة إلى تدليسه الذي ذكره الإمام أحمد.
ينظر: الجرح والتعديل ٥/٢٨٢، تهذيب الكمال ١٧/٣٨٧، الكاشف ١/٦٤٢، التقريب: (٣٩٩٩).

(١) هو: محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، المدني (ت:١٤٥)، روى عن أبيه، وأبي سلمة بن عبد الرحمٰن وغيرهم، وعنه: حماد بن سلمة، وشعبة، والسفيانان وغيرهم.
والخلاف في محمد بن عمرو أشهر من نار على عَلَم، وأقرب العبارات فيه ـ فيما ظهر لي بعد تأمل ترجمته ودراستها ـ هي عبارة الحافظ ابن حجر فيه: «صدوق له أوهام».
ينظر: طبقات ابن سعد [القسم المتمم لتابعي أهل المدينة (٣٦٣)]، أحوال الرجال ص(٢٤٣)، الكامل ٦/٢٢٥، الميزان ٣/٦٧٣، الرواة المتكلَّم فيهم بما لا يوجب الرد: (١٦٨)، شرح علل الترمذي ١/٤٠٣، تهذيب التهذيب ٩/٣٣٣، هدي الساري: (٤٦٣)، التقريب: (٦١٨٨).

(٢) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري، المدني، وهو ثقة متَّفق عليه، ينظر: تهذيب الكمال ٣٣/٣٧٠، التقريب: (٨١٤٢).

(٣) **التوحيد** ١/٢٥٢ ح(١٠٩).

(٤) ولم أتعرض لتدليسه هنا، وكون روايته عن محمد بن عمرو بالعنعنة؛ لسببين:
الأول: أنه لم يصفه بالتدليس إلا الإمام أحمد، وعبارته لا تشعر بجزم، فقد قال: «بلغَنا أنه كان يدلس».
الثاني: أن المصنفين في المراسيل لا يذكرون في كتبهم سوى كلمة أحمد فيه، وأنه لم يسمع من معمر شيئاً.
ولعله لأجل ذلك لم يذكره ابن أبي حاتم في كتابه المراسيل.
ينظر: جامع التحصيل: (١٠٨)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: (٢٠٦)، وبقية المصادر التي أحلتُ عليها في ترجمته آنفاً.

ولم أتعرَّض لشيخه ـ وهو عمّه ـ للسبب الذي أبديته آنفاً، وإن كان التعليلُ به محتملاً، والعلم عند الله.

وأما قوله: **مشهور**، فقد صرّح بموضع الشهرة، وأنه عن المحاربي، وهو كذلك[(١)].

فهل يريد الإمام ابن منده بذلك أن يبيّن لنا أنه ـ وإن كان في إسناده الذي رواه من تكلّم فيه ـ مشهور عن المحاربي فقد رواه عنه غير يوسف بن موسى، وهو الحسن بن عرفة[(٢)]؟

هذا محتمل، فقد صحَّحه بعض العلماء؛ كابن حبان، والحاكم. وأما الترمذي، فقد حسنه مَعَ استغرابه ـ كما تقدم في تخريجه ـ **كلُّهم** روَوْه من طريق الحسن بن عرفة، عن المحاربي به.

ولكن يُشكل على هذا ـ عندي ـ قوله: «هذا إسناد حسن»، وهذا ما يجعلُني لا أسترْوِحُ إلى هذا الاحتمال؛ لأنه يتكلم عن إسنادٍ أبرزَه وأظهرَه، لا عن أسانيدَ أخرى لم يُشر إليها على الأقل ولو تعليقاً ـ كما هي عادته في بعض الأحيان ـ، **وتنْصيصُه** على الشهرة إنما هو على عادته في الإشارة إلى الراوي المدار، والله أعلم.

الحديث الثاني: قال ابن منده:

أخبرنا محمد بن يعقوب بن يوسف[(٣)]، ثنا محمد بن

(١) ينظر: تحفة الأشراف ١١/٨، وعلى سبيل المثال: سنن الترمذي ٥/ ٥٥٣ ح(٣٥٥٠)، سنن ابن ماجه ٢/ ١٤١٥ ح(٤٢٣٦)، مسند أبي يعلى ١٠/ ٣٩٠ ح(٥٩٩٠)، صحيح ابن حبان ٧/ ٢٤٦، المستدرك ٢/ ٤٢٧، سنن البيهقي الكبرى ٣/ ٣٧٠.
قال الترمذي: «هذا حديث **حسن غريب** من حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد رُوي عن أبي هريرة من غير هذا الوجه».
وجميعهم يرويه عن **الحسن بن عرفة العبدي**، أو من طريقه، وهو صدوق كما يتبين من ترجمته في تهذيب التهذيب ٢/ ٢٥٥، والتقريب: (١٢٥٥).
ولم أقف على أحدٍ تابعه عن المحاربي إلا يوسفَ بن موسى أحد رواة إسناد ابن منده.

(٢) سبق بيان حاله، وأنه صدوق.

(٣) هو المعروف بابن الأخرم، قال عنه الذهبي: «الإمام، الحافظ، المتقن، الحجة»، تنظر =

إسحاق[١]، ثنا يحيى بن أبي بكير[٢]، ثنا الليث بن سعد[٣]، عن زيادة بن محمد الأنصاري[٤]، عن محمد بن كعب القُرظي[٥]، عن فَضالة بن عبد الله[٦]، عن أبي الدرداء ﵁ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ينزل الله تعالى في آخر ثلاث ساعات يبقَيْن من الليل، فيفتح الذكر في الساعة الأولى الذي لا يراه أحد غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، ثم ينزل الساعة الثانية إلى جنة عدن، وهي دارُه الذي لم ترَهَا عينٌ...**» **الحديث**.

هذا إسناد حسن مصري، رواه ابن وهب، وأبو صالح، ورُوِيَ هذا الحديثُ، عن علي بن أبي طالب، وابن عباس، وجابر، وعبادة، وابن مسعود[٧]، وروي عن أبي بكر، وعلي وجابر، وأبي موسى، وعائشة، وأبي

= ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٥/٤٦٦، وقد فصّلتُ ترجمته في الثَّبَت الذي صنعته لشيوخه في آخر البحث.

(١) لم يتبين لي مَنْ هو! وقد جهدت في تتبُّع شيوخ ابن الأخرم، وتلاميذ ابن أبي بُكير، فلم أجد فيهم من ذُكر بهذا الاسم، ويترجَّح عندي أنه: محمد بن إسماعيل بن علية؛ **لسببين**: **الأول**: أن التصحيف في المطبوع كثير، **الثاني**: أنه مذكور في أصحاب يحيى بن أبي بُكير، كما في تهذيب المزي.
وهو ثقة حافظ، كما قاله عنه تلميذه الإمام النسائي، وغيره من الأئمة.
ينظر: تهذيب الكمال ٢٤/٤٦٩، تهذيب التهذيب ٩/٤٧، التقريب: (٥٧٢٨).

(٢) وهو ثقة، ينظر: تهذيب الكمال ٣١/٢٤٥، التقريب: (٧٥١٦).

(٣) هو الإمام المشهور، قال عنه الحافظ ابن حجر: «ثقة، ثبت، فقيه، إمام، مشهور» التقريب: (٥٦٨٤).

(٤) هو: زيادة بن محمد الأنصاري، تتابعت كلمات الأئمة على جرحه، فقد قال عنه البخاري، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم: منكر الحديث، وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروي المناكيرَ عن المشاهير، فاستحق الترك.
ينظر: التاريخ الكبير ٣/٤٤٦، ضعفاء العقيلي ٢/٩٣، الضعفاء والمتروكين للنسائي، رقم (٢٢١)، الجرح والتعديل ٣/٦١٩، المجروحين ١/٣٠٨.

(٥) ثقة عالم، كما في التقريب: (٦٢٥٧).

(٦) كذا في المطبوع من كتاب **التوحيد**: عبد الله، وفي بقية المصادر: عبيد، وقد جاءت صورة الإسناد نفسها عند أبي داود في سننه، ح(٣٨٩٢)، وهو الصحابي المشهور.

(٧) في المطبوع: **عبادة بن مسعود**، ولا يوجد راوٍ بهذا الاسم ـ بعد التتبع ـ فالصواب ما أثبت.

ثعلبة، ليلة النصف من شعبان[١].

وهذا الحديث منكرٌ سنداً، وفي بعض متنه نكَارةٌ[٢]:

فأما نكارة إسناده: فإن فيه زيادةَ بن محمد، وقد تقدمت ترجمته، وأن الأئمة مطبقون على أنه منكر الحديث.

وأما نكارته بعض ألفاظ متنه: فقد قال الحافظ أبو جعفر العقيلي ـ بعد أن ساق متن الحديث الذي سقتُ طَرَفه ـ: «والحديث في نزول الله ﷻ إلى السماء الدنيا ثابتٌ، فيه أحاديثُ صِحاحٌ، **إلا أن زيادةَ هذا جاء في حديثه بألفاظٍ لم يأت بها الناس، ولا يتابِعُه عليها منهم أحد**»[٣]، فهو ـ مَعَ ضعفه الشديد ـ تفرَّد به!

ولعل هذا هو سببُ جزم ابن الجوزي بأن هذا الحديث من وضعه؛ فقال: «هذا الحديث من عمل زيادة بن محمد، لم يتابعْه عليه أحد»[٤].

وبهذا تبين التساهلُ الكبير من أبي عبد الله ابن منده في حكمه على هذا الحديث بأنه حسن! خاصةً وأن زيادة لم يختلف النقاد فيه، ويبعُد على مثل ابن منده أن يخفى عليه حال مثل زيادة.

ولو خفي عليه حال السند، فإن التأمُّل في بعض ألفاظ متنه تكفي للجزم بنكارته، كما أشار إلى ذلك الحافظ العقيلي.

الحديث الثالث: قال ابن منده:

أخبرنا[٥]. . .، ثنا محمد بن إسماعيل، أبو إسماعيل الترمذي[٦]، ثنا

---

(١) **التوحيد** ٣/ ٨٨٤ ح(٢٩٩).

(٢) ولم أقل: في متنه كله؛ لأن أصل النزول الإلٰهي إلى السماء الدنيا ثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة وجابر ﵄، ينظر: حديث أبي هريرة في: صحيح البخاري أبواب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل ح(١١٤٥)، وصحيح مسلم ١/ ٥٢١ ح(٧٥٨)، وحديث جابر انفرد به مسلم ١/ ٥٢١ ح(٧٥٧).

(٣) ضعفاء العقيلي ٢/ ٩٣.

(٤) العلل المتناهية ١/ ٣٩.

(٥) هكذا في المطبوع.

(٦) هو محمد بن إسماعيل بن يوسف السُّلَمي، أبو إسماعيل الترمذي، نزيل بغداد، ثقة حافظ. =

أبو نعيم الفضل بن دُكين[(١)]، ثنا مرزوق مولى طلحة[(٢)]، عن أبي الزبير[(٣)]، عن جابر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إذا كان يومُ عرفة، ينزل الله تعالى إلى سماء الدنيا، فيباهي بهمُ الملائكةَ، فيقول: انظروا إلى عبادي أتوْني شُعْثاً غُبْراً، مِنْ كل فجٍّ عميق، أُشهِدُكم أني قد غفرت لهم، فتقول الملائكة: فيهم**

= ينظر: تهذيب التهذيب ٩/ ٥٣، التقريب: (٥٧٣٨).

(١) هو: الفضل بن دُكين الكوفي، واسم دُكين: عمرو بن حماد بن زهير التيمي، ثقة ثبت.
ينظر: تهذيب الكمال ٢٣/ ١٩٧، التقريب: (٥٤٠١).

(٢) هو: مرزوق الباهلي، أبو بكر البصري، مولى طلحة.
قال أبو زرعة: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ، وقال ابن خزيمة: أنا بريء من عُهدته، ولخص حاله الحافظ، فقال: (صدوق).
ينظر: الثقات ٧/ ٤٨٧، تهذيب التهذيب ١٠/ ٧٨، التقريب: (٦٥٥٥).

(٣) هو: محمد بن مسلم بن تدْرُس ـ بفتح المثناة وسكون الدال المهملة وضم الراء ـ الأسدي، مولاهم، أبو الزبير المكي، وترجمتُه تطول، والخلاف فيه مشهور، ولهذا لما استعرض ابن منده طبقات رواة الحديث ـ في كتابه «شروط الأئمة» ـ قال: «الطبقة الثانية: وهم الذين قبِلَهم جماعةٌ من أهل المعرفة والتمييز، وردَّهم آخرون: أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس». فبدأ بأبي الزبير.
وأقربُ ما يقال فيه: إنه ثقة كما هو قول الجمهور ـ ولكن ليس في الذروة ـ ويدلس، لم يخرِّج له البخاري إلا تعليقاً، وقد احتجَّ به مسلم، وانتقى جِيَاد حديثِه، ولم يتوقف فيه إلا شعبة ـ كما نص عليه الذهبي ـ، وأكثر ما وقع النقد عليه من جهتين:
الأولى: تدليسه، إلا إذا روى عنه شعبة والليث فمحمولة على الاتصال، وكذا ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه؛ لأنه كان ينتقي من حديثه.
قال الحافظ الذهبي ـ في السير ـ: «وقد عِيبَ أبو الزبير بأمور لا توجب ضعْفَه المطلق، منها: التدليس».
ويبقى ما سوى ذلك من عنعناته ـ كما قال الذهبي في «الميزان» ـ: «وفي صحيح مسلم عدة أحاديث، مما لم يوضِّح فيها أبو الزبير السماعَ عن جابر، وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء».
الثانية: من جهة عدم صَوْنِ نفسه عمَّا يليق بأهل العلم، فطُعن عليه في عدم إحسان صلاته، وترجيحُه في الوزن، وأشياءُ من هذا القبيل.
إلا أن هذه الأخيرة، دافع عنه ابن حبان فيها، فقال: «ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن مَنِ استرجح في الوزن لنفسه لم يستحقَّ الترك من أجله».
ينظر: الجرح والتعديل ٨/ ٧٤، ثقات ابن حبان ٥/ ٣٥١، الكامل ٦/ ١٢١، شروط الأئمة: (٦٨)، تهذيب الكمال ٢٦/ ٤٠٢، الميزان ٤/ ٣٩، التهذيب ٩/ ٣٩٠، جامع التحصيل: (١١٣)، تعريف أهل التقديس: (١٠٨)، التقريب: (٦٢٩١).

فلانٌ مُرَهَّق[(١)]، **فيقول: قد غفرت لهم فما من يوم أكثرُ عتيقاً من النار من يوم عرفة»، هذا إسناد متصل حسن**، من رسم النسائي، ومرزوق روى عنه الثوري وغيره، ورواه أبو كامل الجحدري، عن عاصم بن هلال، عن أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر. ومحمد بن مروان، عن هشام، عن أبي الزبير عن جابر[(٢)].

وبالنظر في تراجم رواته، فإن القول بتحسين هذا الحديث له حظٌّ من النظر، من أجل الكلام اليسير في مرزوق، إن سَلِمَ من علَّة عنعنة أبي الزُّبير، فلا أدري: هل ابنُ منده مِمَّن يردُّ بعنعنة أبي الزبير أم لا؟

الحديث الرابع: قال ابن منده:

أخبرنا أحمد بن إسحاق[(٣)]، ثنا يعقوب بن يوسف بن إسحاق القزويني[(٤)]، ثنا محمد بن سعيد بن سابق[(٥)]، ثنا عمرو بن أبي قيس[(٦)]، عن منصور بن المعتمر[(٧)]، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن عَبيدةَ السَّلماني،

---

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» ٢/ ٢٨٤: «أي: متهم بسوء وسَفَهٍ، ويروى مُرَهِّق، أي: ذو رَهَق».

(٢) **التوحيد** ٣/ ٨٨٥ ح(٣٠١).

(٣) هو: أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد، أبو بكر الصِّبْغي، النيسابوري، الشافعي، أثنى عليه الحاكم جداً، وأطراه، وكذلك الخليلي، والذهبي، ينظر: الإرشاد ٣/ ٨٤٠، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٨٣.

(٤) وثّقه الخطيب البغدادي، روى عن: القاسم بن الحكم، ومحمد بن سعيد بن سابق، وروى عنه: محمد بن مخلد ومحمد بن العباس بن نجيح البزاز، وأبو بكر الشافعي. ينظر: تاريخ بغداد ١٤/ ٢٨٦.

(٥) سبقت دراسة ترجمته في المبحث الأول من الفصل الثالث، رقم الترجمة (٢٠)، وهو ثقة.

(٦) سبقت دراسة ترجمته في المبحث الأول من الفصل الثالث، رقم الترجمة (٢٤)، وهو ثقة له أوهام، وهو ـ كما ترى ـ ثقة عند ابن منده.

(٧) من منصور إلى منتهى السند ـ وكلهم أئمة ثقات أثبات ـ أخرجه الشيخان كلاهما من طريق إسرائيل بن يونس عن منصور به بنحو حديث عمرو بن أبي قيس.
ينظر: صحيح البخاري، **كتاب التوحيد** ٤/ ٤٠٦، باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم ح(٧٥١١)، صحيح مسلم ١/ ١٧٣ ح(١٨٦).

عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «**إني لأعلم آخِرَ أهل النار خروجاً من النار، وآخر أهل الجنة دخولاً الجنة...**» **الحديث. هذا إسناد حسن صحيح، وعمرو بن أبي قيس كوفيٌّ نزل قزوينَ، ومحمد بن سعيد ثقة، روى هذا الحديثَ إسرائيلُ، وشيبانُ، وجرير بن عبد الحميد**[١].

وبعد هذا العرض لأحوال رواة هذا الإسناد، ما الذي عناه ابن منده بقوله: حسن صحيح؟ الحقيقة أنه يصعُب الجزم بمراده من خلال حديث واحدٍ يتيم؛ إذ لم أجد لحُكمه هذا نظيراً.

لكن يحتمل أن يكون مرادُه بذلك أن الإسناد رواه أئمة ثقات، أثبات؛ لأن الإسناد من أوله إلى منتهاه ثقات عن آخرهم، وخاصةً من منصور فما فوق، فهم أئمة أهل الكوفة في زمانهم علماً، وعملاً، والله تعالى أعلم.

وأخيراً: ألا يمكن أن يكونَ مرادُ ابن منده بتحسينه لتلك الأحاديث حسنَ المتن، كما هو جارٍ في استعمال بعض المحدثين[٢]؟

والجواب: أن هذا، وإن كان مستعمَلاً في لسان المحدثين، إلا أن حمل كلام ابن منده على ذلك فيه بُعد؛ لأمرين:

الأول: تقييد ابن منده لحكمه بعبارة: (هذا إسناد حسن) لا تساعد على احتمال هذا التأويل.

الثاني: أني وجدت له عبارةً حكم بها على حديثين مختلفَي الدرجة، بأنهما من حِسان الأحاديث، ويغلب على ظني أنه يريد بذلك حُسْنَ المتن، وذلك في ترجمته لأسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، حيث قال ـ بعد أن ساق شيئاً من مناقبها ـ: «**ومن حسان حديثها...** »، ثم ساق حديثين:

الأول: قوله: أخبرنا الحسن بن يوسف الطَّرائفي، حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، حدثنا أبو ضمرة أنس بن عِياض، عن هشام بن

---

(١) **التوحيد** ٣/ ٢٠١ ح(٦٦٣).

(٢) ينظر ـ بعض الأمثلة في استعماله بهذا المعنى ـ كتاب «الحديث الحسن لذاته ولغيره» ٢/ ٩٩٤.

عروة عن أبيه، عن أسماء بنت أبي بكر، قالت: قَدِمَتْ عَلَيَّ أمي ـ وهي مشركة، في عهد قريش إذ عَاهَدُوا رَسُولَ الله ﷺ ـ فاستفتيتُ رسولَ الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! إن أمي قدمتْ ـ وهي راغبةٌ ـ أفأَصِلُها؟ فقالَ النبيُّ ﷺ: «**نعم، صِلِي أُمَّك**».

الثاني: قوله: أخبرنا خيثمة بن سليمان، ومحمد بن يعقوب، قالا: حدثنا العبّاس بن الوليد بن مَزْيد، أخبرني أبي، **وحدثنا** علي بن محمد بن زياد، حدثنا محمد بن العبّاس بن خلف، حدثنا بِشر بن بكر، قالا: حدثنا الأوزاعي، حدثني يحيى بن أبي كثِير، حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمٰن، حدثني عروة بن الزبير، حدثتني أسماء بنت أبي بكر، قالت: سمعت رسول الله ﷺ ـ وهو على المنبر ـ يقول: «**لا شَيء أغيرُ من الله** ﷻ»[(١)].

وكلا الحديثين متَّفق عليه من حديثها ﵂[(٢)]، وقد شاركها في رواية الحديث الثاني جماعةٌ من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

وبعيد جداً أن يكونَ مرادُه الحسن بالمعنى الاصطلاحي؛ فابن منده من أخبر الناس بالصحيحين، فلم يبْقَ إلا حملُهما على حُسْنِ المتون، والله أعلم.

وما سبق ـ من قلة الأحاديث التي حكم عليها بالحُسْن ـ يجعلني أجد صعوبةً في استخراج تعريفٍ، أو تقريب لمراده بحُسْن الإسناد، مع قناعتي بأنه لا يريد بذلك حُسْنَ المتن إلا في الحديثين اللذَيْن ساقهما في «المعرفة» ـ لما ذكرته آنفاً ـ والله أعلم.

وبعد هذه الدراسة عن منهجه في الحكم على الأحاديث بالصحة والحُسْن، يطول عجبي من قول الذهبي ؒ في «السير» ـ في ترجمته لابن منده ـ:

---

(١) معرفة الصحابة، ترجمة أسماء، رقم (٦٧٢).

(٢) أما الحديث الأول: فأخرجه البخاري ٢/ ٢٤٢ في كتاب الهبة، باب الهدية للمشركين ح(٢٦٢٠)، ومسلم ٢/ ٦٩٦ في الزكاة ح(١٠٠٣)، وأما الحديث الثاني: فأخرجه البخاري ٣/ ٣٩٣ في النكاح، باب الغيرة ح(٥٢٢٢)، ومسلم ٤/ ٢١١٥، كتاب التوبة ح(٢٧٦٢).

«وإذا روى الحديث وسكت أجاد، وإذا بوَّب أو تكلَّم من عنده انحرف وحَرْفَش»[(١)].

وفي نظري ـ وبعد دراستي لمنهجه في هذا الباب، وفي حكمه على الأحاديث بالردِّ ـ أنَّ هذا الحكم من الذهبي في حقِّ أبي عبد الله ابن منده **جائرٌ**، فإن من تتبَّع كلام ابن منده على الأحاديث، وجد أن نقدَه ـ في بعض الأحيان ـ يُشبه طريقة الأئمة الكبار. والمبحثُ الآتي سيكشف هذه الحقيقة، والله المستعان.

المطلب السادس

الحكم على الحديث بالرد

سلك ابن منده في حكمه على الحديث بالرد من جهة السند مسلكين:

المسلك الأول: الحكم الفردي على إسنادٍ بعينه بالردِّ، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يحكم عليه بالرد فقط من غير أن يبيِّن وجه الخطأ؛ كقوله ـ لمَّا روى حديثاً من طريق زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً: «**أن موسى قال: يا رب!...**» ـ: «روي من حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمر **بإسناد فيه مقال**»[(٢)].

فهو صرّح بردِّه، إلا أنه لم يبينِ السببَ[(٣)].

الصورة الثانية: أن يحكم عليه بالرد ويبين وجه الخطأ، ويبين ـ أيضاً ـ وجه الصواب، وهذا البيان **إمَّا أن يكون صريحاً، أو غيرَ صريح**:

فمثال الصريح: قولُه ـ بعدما روى حديثاً من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري، عن حُميد بن عبد الرحمٰن، عن عبيد الله بن عدي بن الخِيار، عن المقداد بن الأسود رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله!

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤١.

(٢) **التوحيد** ٣/ ١٤٢ ح(٥٧٣).

(٣) ينظر مثالين آخرين في **الإيمان** في الأحاديث: (١٦٠، ٩٩٥).

رجل قطع يدي... الحديث ـ قال: «**هذا حديثٌ وَهْمٌ من حديث الأوزاعي، وتفرَّد به** الوليد، وعنه مشهور، وأخرجه مسلم من هذا الوجه، **والصواب من حديث الأوزاعي** عن إبراهيم بن مُرَّةَ، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن عبيد الله بن عدي»[(١)].

فقد صرح ابن منده بالرد، وبيان علتين بقوله: «**وهذا وهم** من حديث الأوزاعي **وتفرَّد به الوليد**».

فقوله: «وهم» إشعار بالرد، وهي في الوقت ذاته علةٌ في الإسناد، بالإضافة إلى «على التفرد».

ثم بيّن الصواب فيما يرى، بأنه من رواية **الأوزاعي** عن إبراهيم بن مرة عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن عبيد الله بن عدي.

ومثالٌ غيرُ الصريح: قوله ـ عندما روى حديثاً من طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن معاذ بن جبل ﵁ قال: كنت رِدْفَ النبي ﷺ على حمارٍ يقال له: عُفَيْر،.. الحديث ـ قال: «رواه جماعة عن أبي الأحوص، وفيه زيادة: أن الحمار يقال له: عُفَير، ورواه أبو مسعود، عن أبي داود، عن شعبة، وفيه هذه الزيادة، **وهو وَهْمٌ**، ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق».

فقوله: «**وهو وَهْمٌ**»: يشير إلى أن ذِكْرَ الزيادة في حديث شعبة عن أبي إسحاق **وَهْمٌ**، وأنها محفوظةٌ في حديث أبي الأحوص، عن أبي إسحاق[(٢)].

---

(١) **الإيمان** ١/٢١٣ ح(٥٩).

(٢) وهذا الوجه ـ أعني: رواية أبي الأحوص، عن أبي إسحاق ـ هو الذي أخرجه الشيخان في صحيحيهما، ينظر: البخاري ٢/٣٢٠ كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار ح(٢٨٥٦)، ومسلم ١/٥٨ ح(٣٠).
ولم أقف ـ بعد البحث ـ على رواية شعبة التي أشار إليها المصنف ﵀.
وينظر مثال آخر: في **كتاب الإيمان**، ح(١٢٨)، وفي «**فتح الباب**»، التراجم رقم: (١٤٣٠، ٢١٣٠، ٢٢٥٧).

المسلك الثاني: الحكم الإجمالي، أو العام، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون مخرج الحديث عن صحابيٍّ واحد، فيُحْكَمُ على عدة طرق روي بها الحديث عنه، بأنها لا تثبت، وهذا على قسمين:

القسم الأول: أن يصرِّح ببيان وجه الصواب، وهذا قليل عنده، ومن أمثلة ذلك:

قوله ـ لَمَّا روى حديثاً من طريق أبي الزِّناد عبد الله بن ذكوان عن محمد بن محمد بن يحيى بن حبان، عن ابن محيريز، أن أبا سعيد الخدري حدَّثه أن بعض الناس كلَّموا رسول الله ﷺ في شأن العزل... الحديث ـ: «رواه موسى بن عقبة[1]، والضحاك بن عثمان، ومحمد بن إسحاق، وغيرُهم، عن محمد بن يحيى بن حبان. ورواه محمد بن مسلم الزهري ومكحول الشامي، ويحيى بن أبي عمرو الشيباني عن ابن محيريز،... ـ ثم ساق طرقاً كثيرةً للحديث، وفيها ما فيه اختلاف في تسمية الصحابي، ثم قال ـ: **وكلُّها وهم، والصحيح** حديث ابن محيريز»[2].

القسم الثاني: أن لا يصرِّحَ ببيان وجه الصواب، ومثال ذلك:

قوله ـ لمَّا روى حديثاً من طريق ابن عيينة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «**إن لله تسعةً وتسعين اسماً مائة غير واحد...**» الحديث ـ: «مشهور عن ابن عيينة، ورَوى هذا عن عبد الرحمٰن بن هُرمز الأعرج جماعة؛ منهم موسى بن عقبة، وعبد الله بن الفضل، وروي عن أبي هريرة **من طرق فيها مقال**، منهم: عطاء بن يسار، وسعيد بن المسيب، وأبو سلمة، وعِراك بن مالك، ومحمد بن جُبير بن مطعم، وأبو

---

(١) في المطبوع: عتبة، والصواب ما أثبت، كما في بقية المصادر، ومنها الصحيحان ـ فقد أخرجا حديث الباب من طريق موسى ـ، **ينظر**: صحيح البخاري ٤/ ٣٨٥ في **التوحيد**، باب قول الله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨] ح(٧٤٠٩)، وصحيح مسلم ٢/ ١٠٦٢ ح(١٤٣٨).

(٢) **التوحيد** ١/ ٢٤٢ ح(٩٩)، وينظر المثال الآخر في **التوحيد**: (١٥٠، ٢٥١، ٥١٥).

رافع الصائغ»[(١)].

الصورة الثانية: أن يكون الحديث مروياً عن عِدَّة من الصحابة ﵃، فيُحكم على جميع تلك الطرق بالرد، من غير بيانٍ للسبب، إلا الاكتفاء بكونها فيها مقال، وهذا على قسمين:

القسم الأول: أن يصرِّح بذكر أسماء الصحابة الذين رُوي عنهم حديثُ الباب؛ ومن ذلك قوله ـ لِمَّا روى حديث أنس ﵁ أنه قال لثابت البُناني: أفلا أَرقيك برُقية رسول الله ﷺ... الحديث ـ: «وروي هذا الحديث عن **علي، وعبد الله، وعبادة، وأبي الدرداء، وأبي هريرة، ودغفل بن حنظلة**[(٢)]**، من وجوه لا تثبُت**»[(٣)].

القسم الثاني: أن لا يصرِّح بذكر أسمائهم، بل يُبهم، ولم أقف إلا على مثالٍ واحد في هذا، وهو قوله ـ لمَّا روى حديث النواس بن سمعان ﵁ مرفوعاً: «**ما قلبُ رجل إلا وهو بين أصبعين...**» ـ: «**وروي عن جماعة من الصحابة** بأسانيدَ فيها مقال»[(٤)].

أما من جهة نقد المتن:

فإن ابن منده ﵀ وجّه عنايتَه إلى نقد الأسانيد أكثرَ من كلامه في نقد المتون، وإن كان نقدُه لبعض الأسانيد كان بسبب بعض ما استغربه في المتن، كما سيأتي التمثيل له.

إلا أنه ـ بكل حال ـ لم يكن مُكثراً من ذلك، وهذا ربما يعود إلى أن

---

(١) **التوحيد** ٢/ ١٦ ح(١٥٧) **وينظر** أمثلة أخرى في **كتاب التوحيد**، في الأحاديث: (٥٧١)، ومن أمثلته في **الإيمان**: (٩٣٢)، وفي **الرد على الجهمية** (٢٩، ٣٢).

(٢) هو دغفل بن حنظلة السدوسي، ترجم له المصنف في «المعرفة» برقم: (٣٤٣)، ونقل في الترجمة قول الإمام البخاري: «ولا يعرف لدغفل إدراك للنبي ﷺ» ولم يتعقبه بشيء.
وتنظر ترجمته في: الإصابة ٢/ ٣٨٨، وقد نقل هناك أقوال الأئمة في صحبته، وأكثرهم على قول البخاري، وهو الذي رجحه الحافظ في «التقريب»: (١٨٢٦).

(٣) **التوحيد** ٢/ ١٤٠ ح(٢٩١)، وينظر مثالان آخران في الكتاب نفسه برقم (٩٩، ٥١٢).

(٤) **التوحيد** ٣/ ١١١ ح(٥١٢).

أغلب ما يورده من المتون ثابت عنده، ولا يوجد فيه ما يُوجب نقد المتن.

ورغم قلة نقده للمتون، إلا أن نقده غالباً ما يتوجَّه إلى الزيادات التي تقع في المتون، وقلَّما يتَّجِه نقده للمتن كلِّه.

وعلى هذا، فيمكن تقسيم منهجه في نقد المتون قسمين:

القسم الأول: نقد المتن كاملاً، وهذا نادر.

القسم الثاني: نقد الزيادة في المتن.

فمن أمثلة القسم الأول: أنه بوّب في «الرد على الجهمية» ـ في سياق حديثه عن صفة الوجه لله جل وعلا ـ فقال:

«ذكرُ خَبَرٍ آخرَ يدلُّ على إجازةِ السؤالِ بوجه الله ﷻ. ثم ساق بعض ما وقع له في الباب من المرفوعات، ثم قال:

«وفي هذا الباب أحاديثُ؛ منها «**من سألكم بوجه الله فأعطوه**»، ومنها: حديث «**ملعوْن من سأل بوجه الله**»، **ولا يثبُتُ من جهة الرواة** ـ والله أعلم ـ **وذلك أنه ثبت عن النبي ﷺ أنه سأل بوجه الله، واستعاذ بوجه الله، وأمر من يَسألُ بوجه الله أن يُعْطِيَ، من وجوه مشهورة بأسانيدَ جيادٍ**، ورواها الأئمة عن عمار بن ياسر، وزيد بن ثابت، وأبي أسامة، وعبد الله بن جعفر، وغيرهم»[1].

فقد استدل ابن منده رحمه الله على نقد حديث: «**ملعون من سأل بوجه الله**» بأمرين:

الأول: الإسناد، وهذا تقدمت الإشارةُ إليه.

الثاني: مخالفتُه لِمَا هو أصحُّ منه من المتون الدالة على جواز سؤال الله تعالى بوجهه.

ومن أمثلة القسم الثاني، وهو أكثرُ من الأول:

ما تقدم التمثيل له قريباً من قوله ـ لِمَّا أخرج حديثاً من طريق أبي

---

(١) **الرد على الجهمية**: (٩٨) ح(٨٩).

الأحوص، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: كنتُ رِدْفَ النبي ﷺ على حمارٍ يقال له: عفير،.. الحديث ـ: «رواه جماعة عن أبي الأحوص، وفيه زيادة: أن الحمار يقال له: عُفير، ورواه أبو مسعود، عن أبي داود، عن شعبة، وفيه هذه الزيادة، وهو **وَهْمٌ**، ورواه إسرائيل عن أبي إسحاق».

فقوله: «**وهو وَهْمٌ**»، يشير إلى أن ذكر الزيادة في حديث شعبة عن أبي إسحاق **وَهْمٌ**، وأنها محفوظة في حديث أبي الأحوص، عن أبي إسحاق[(١)].

ويحسُن هنا أن أختم هذا الموضع بذكر عباراته التي استخدمها في التعبير عن الرد، ذلك أنه تبيّن أنها تنقسم قسمين:

القسم الأول: الألفاظ الصريحة، وهي كالآتي: (فيه مقال، وَهْم، لا يثبت، لا تثبت).

القسم الثاني: الألفاظ غير الصريحة، وهي كالآتي: (الرد بمخالفة الجماعة، الرد بمخالفة ما هو أصحُّ من المتون، التفرُّد[(٢)]).

وخلاصة ما سبق: أن أسباب الرد عنده للأسانيد تنقسم قسمين:

القسم الأول: الزيادة في الإسناد.

القسم الثاني: الزيادة في المتن.

وأن المسالك التي سلكها في الحكم برد الأحاديث من جهة السند مسلكان:

المسلك الأول: الحكم الفردي على إسنادٍ بعينه بالرد، وهذا له صورتان:

---

(١) ينظر أمثلة لنقده بعض الزيادات في المتون في: **الإيمان**: (١٢٨، ١٦٩، ٢٠٠)، **الرد على الجهمية**، الأحاديث: (١٥، ١٦، ١٧، ٥٣، ٥٤)، ولم أقف في كتاب «التوحيد»، ولا «المعرفة» على شيء، والله أعلم.

(٢) التفرُّد مما يحتمل وضعُه في القسم الأول، إلا أنني آثرت وضعَه في القسم الثاني؛ لأنه ليس كلُّ تفرد يُرَدُّ به الخبر كما هو معلوم، ولا أدلَّ على ذلك من الحديثين اللذَيْن افتتح وختم بهما البخاري كتابه الصحيح.

الصورة الأولى: أن يحكم عليه بالرد فقط من غير أن يبين وجه الخطأ.

الصورة الثانية: أن يحكم عليه بالرد ويبين وجه الخطأ، ويبين ـ أيضاً ـ وجه الصواب، وهذا البيان **إما أن يكون صريحاً، أو غيرَ صريح**.

المسلك الثاني: الحكم الإجمالي، أو العام، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون مخرج الحديث عن صحابيٍّ واحد، فيحكم على عدة طرق روي بها الحديث عنه حديثٌ عن صحابي واحد، بأنها لا تثبُت، وهذا على قسمين:

القسم الأول: أن يصرح ببيان وجه الصواب، وهذا قليل عنده.

القسم الثاني: أن لا يصرح ببيان وجه الصواب.

الصورة الثانية: أن يكون الحديث مروياً عن عِدَّةٍ من الصحابة ﷺ، فيحكم على جميع تلك الطرق بالرد، من غير بيان للسبب، إلا الاكتفاء بكونها فيها مقال، وهذا على قسمين:

القسم الأول: أن يصرِّح بذكر أسماء الصحابة الذين روي عنهم حديثُ الباب.

القسم الثاني: أن لا يصرح بذكر أسمائهم، بل يُبهم.

أما من جهة نقد المتن: فقد تبين أن نقده للمتون ينقسم قسمين:

القسم الأول: نقد المتن كاملاً، وهذا نادر.

القسم الثاني: نقد الزيادة في المتن، والله تعالى أعلم

المطلب السابع

ما اكتفى فيه بالنقل عن الأئمة

وهذا المسلك لم يفعلْه ابنُ منده إلا نادراً، بل لم أقف إلا على أثرٍ واحدٍ فقط نقل فيه تصحيح أحد الأئمة، وهو أنه روى من طريق محمد بن المنذر بن سعيد المروزي، قال: سُئل أبو زرعة الرازي[1] عن حديث ابن

(١) تقدمت ترجمته في المبحث الأول من الفصل الثالث في الباب الأول.

عباس رضي الله عنهما: «الكرسي موضع القدمين»، فقال: «**صحيح**»[١].

المطلب الثامن

اكتفاؤه بشهرة رواة الإسناد[٢]

والمعنى: أنه يكتفي ـ في بعض الأحيان ـ بوصف الإسناد بالشهرة فقط، مجرداً عن أي وصفٍ آخرَ من الأوصاف التي يُوصَفُ بها السند عادةً، كالصحة والحسن؛ كقوله ـ مثلاً ـ: «هذا حديث مشهور».

وقد سبق الحديث ـ بالتفصيل ـ عن نوع المشهور[٣]، وخلاصة ما تقدم أُجمِلُه في الآتي:

أولاً: أن ابن منده نصّ على أن المشهور عنده هو: **أن يروي جماعةٌ يزيدون على الثلاثة الحديثَ عن إمام ممن يجمع حديثه.**

ثانياً: أن ابن منده سلك ـ في حكاية الشهرة، وإطلاقها على الأسانيد ـ طرقاً أُلخِّصُها في الآتي:

الطريقة الأولى: تقييد الشهرة بالراوي المدار، وهذا كثيرٌ جداً عنده، وقد يقيِّدُ الشهرة بشهرة رواة الإسناد كلهم، وهذا نادر.

الطريقة الثانية: تقييد شهرة الإسناد بالبلد، وهذا نادر جداً.

الطريقة الثالثة: إطلاق الشهرة من غير تقييدها براوٍ معين، وهذا قليل بالنسبة إلى ما قبله.

الطريقة الرابعة: ربط الشهرة بحكمه على درجة الحديث، وهذا كثير، وهو على قسمين:

القسم الأول: ربط الشهرة بالحكم على الحديث بالقبول: إما صحةً، أو حسناً.

---

(١) **كتاب التوحيد** ٣/ ٣٠٩ رقم (٩٠٢).

(٢) والمقصود بذلك: ما خلا عن أي وصف آخر من الأوصاف التي يُوصَفُ بها السند عادةً، كالصحة والحسن.

(٣) ينظر: النوع الرابع في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.

القسم الثاني: ربط الشهرة بالحكم على الحديث بالتضعيف، وهذا قليل جداً.

وقد أثبتُ هناك أنه لا تلازُمَ ـ عند ابن منده ـ بين الشهرة والصحة، بل قد يكون مشهوراً، وهو ضعيف.



المبحث الثاني

منهجه في الاختلاف في الحديث ووجوه الترجيح

لم يكن الإمام أبو عبد الله ابن منده رَحِمَهُ الله مجرَدَ محدثٍ يروي الأسانيد فحسب، بل كان ناقداً في هذا الباب، يشهد على ذلك أدنى تأمُّلٍ في سياقه للأحاديث في كتبه.

وما هذه الأطروحة ـ بمختلف أبوابها وفصولها ـ إلا برهانٌ ناصعٌ على إمامته في علم الحديث.

وهذا الفصل ـ الذي نحن بصدده ـ سيجلِّي شيئاً من إمامته في أدقِّ أنواع علم الحديث وأغمضِها، ألا وهو الحديث المعلل.

وقد ذكر العلّامة ابن الأثير أن من جملة المؤاخذات على أبي عبد الله ابن منده ـ في كتابه «المعرفة» ـ كونَه أطال في الكلام على علل الأحاديث، فقال: «ورأيتُ ابن منده وأبا نعيم، قد أكثرا من الأحاديث والكلام عليها، وذكرا عِلَلها»، ثم تعقَّبهما بقوله: «أما ذكر الأحاديث وعللِها وطرقها، فهو بكُتب الحديث أشبه»[(١)].

والمقصود ـ من إيراد كلمة ابن الأثير ـ هو الإشارة فحسب[(٢)] إلى أنَّ عناية ابن منده بهذا العلم مما اشتُهر عنه، وفيما سيأتي في المباحث ـ في الفصل الثاني ـ ما يجلِّي هذه القضية بشيءٍ من التفصيل.

وغرضي في هذا المبحث أن أُشير إلى منهجه على سبيل الإجمال في الاختلاف في الحديث، ووجوه الترجيح، وذلك في ضوء المعالم الآتية:

❑ **الأول**: كان ابن منده رَحِمَهُ الله حريصاً كل الحرص على إبراز أوجه

(١) أسد الغابة ١/ ٥.

(٢) ينظر ما ذكرته عنه في ترجمته في التمهيد.

الاختلاف في الأحاديث التي يخرِّجها، بل ولم يكتَفِ بذلك، حتى أشار إلى الاختلاف بين الأحاديث التي يُورد أسانيدَها معلقةً، وهذا كثير جداً عنده، وجميع الأمثلة التي سيأتي الإشارةُ إليها لاحقاً[١] دائرةٌ بين هذين الأمرين: إما أحاديثُ مسندةٌ، أو معلَّقةٌ.

وهو ـ في طريقة عرضه للطرق بنوعيها: المسندة والمعلَّقة ـ يميل إلى الإطالة، وبسط الطرق في كثير من الأحيان ـ وخصوصاً في كتابه «المعرفة» ـ وهذا خلاف طريقة الأئمة المتقدمين الذين ـ غالباً ـ ما يكتفون بالإشارة إلى الاختلاف بأقصر عبارة، وألطف إشارة، وفي النادر ما يحصل عندهم هذا البسط الذي ظهر عند ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ.

ومن الأمثلة على ذلك:

أنه ساق في ترجمة السائب بن خلاد طرقاً كثيرة لحديثه الذي رواه عن النبي ﷺ أنه قال: «**أتاني جبريلُ** عَلَيْهِ السَّلَامُ **فأمرني أنْ آمُرَ أصْحابي أنْ يرفعوا أصْواتَهم بالإهْلَالِ**»، فبعد أن ساق الطريق الأول بسنده قال:

«**رواه مالكٌ، وابنُ جريج** عن عبد الله، عن عبد الملك، عن خَلَّاد، عن أبيه... ـ ثم ساق إسناده إلى مالك ـ ثم قال: **ورواهُ الثوريُّ** عن عبد الله بن أبي لبيد، عن المُطَّلِب بن عبد الله، عن خلَّاد، عن زيد بن خالد.

ورواهُ قَبِيصَةُ **عن الثوري**، عن ابن أبي لَبِيد، عن المُطَّلِب، عن خَلَّاد، عن أبيه، عن زيد بن خالد... وقال عفان: عن وهيب، عن **موسى بن عقبة**، عن ابن أبي لبيد، عن المطَّلب عن خَلَّاد، عن زيد بن خالد.

ورواهُ زهير **عن موسى بن عقبة**، عن أبي المغيرة من بني زُهْرةَ، عن المُطَّلِب، عن خَلَّاد، عن زيد بن خالد.

---

(١) أعني في الفصل الثاني من هذا الباب.

ورواه حمادُ بن سلمة عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي لبيد، عن المُطَّلِبِ، عن السَّائب بن خَلَّاد: أنَّ جبريل.

ورواهُ محمد بن عمرو عن ابن أبي لَبِيد، عن المطَّلب، عن خَلَّاد بن السَّائب»[١].

❐ **الثاني**: أنه كان حريصاً على إيضاح أوجه الاختلاف في الطريق التي يسوقها، وهذا البيان له صورتان:

الصورة الأولى: أنه يسوق من الطرق ما يتبيَّن به للقارئ صورة الاختلاف على الراوي: هل هي في وصله وإرساله؟ أم في رفعه ووقفه؟ أم في تسمية الشيخ؟ أم في الاختلاف في متنه؟ من غير أن يصرّح بأن الاختلاف هو في أحد الصور السابقة أو غيرها.

وهذه الصورة كثيرة في كتبه، ولعله تأثَّر بطريقةِ من قبلَه من كبار الأئمة في هذا الشأن ممَّن صنّفوا في السنة، وعلى رأسهم الأئمة الخمسة: الشيخان، وأبو داود، والترمذي، والنسائي[٢]. ومن أمثلة ذلك: قوله في كتاب المعرفة:

«أخبرنا عبد الرحمٰن بن يحيى، قال: حدثنا أبو مسعود، قال: حدثنا الحسين بن علي الجُعْفي، قال: حدثنا زائدة، قال: حدثنا الرُّكَين بن الرَّبيع عن أبيه، عن يُسَيرِ بن عُميلة عن خُرَيم بن فاتك عن النبيِّ ﷺ، قال: «**منْ أنفق نفقةً في سبيل الله كُتبتْ بسبعمائة ضعف**».

رواه أبو غسان، ومعاوية بن عمرو عن سلمة بن جعفر، عن الرُّكَين بن

(١) ينظر ـ أمثلة على ذلك ـ في: «**المعرفة**» التراجم التالية: (٤٤٤، ٥٢١، ٥٤٣، ٦٢٥، ٦٤٩، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٦٥).
وفي **الإيمان** ح: (١١٧، ١٣٠، ٢٦٣، ٢٩٣، ٦٥٦، ٧٢٧، ٨٥١، ١٠٨٧).
وفي **التوحيد** ح: (٣، ٣٦، ٩٩، ١٥٠، ١٧٧، ٤٦٦، ٤٩١، ٥٠٠، ٥٤٦، ٦٨٩).
وفي **الرد على الجهمية** ح(١٥، ٢٩).

(٢) وقد سُجِّلت في ذلك رسائل علمية؛ أذكر منها: رسالة «الأحاديث التي أشار أبو داود إلى تعارض الوصل والإرسال فيها»، وهي أطروحة الماجستير لزميلي د.تركي الغميز.

الرَّبيع، قال: **حدثني عمِّي** عن أبيه، عن خُريم، وذكر حديثاً طويلاً، **فيه هذا الحرف**[(١)].

وأخبرنا محمد بن عبد الله البغدادي، قال: حدثنا محمد بن أبي العَوَّام، قال: حدثنا أبو الجَوَّاب، قال: حدثنا عمَّار بن رُزَيق، عن الرُّكَين بن الرَّبيع، **عن عمِّه أُسَير**، عن خُرَيم، قال: أنبانا النبيُّ ﷺ: «**أنَّ الأعمال ستٌّ، وأنَّ الناس أربعةٌ**»، ثم ذكر الحديث بطوله.

وكذلك رواه شيبان، وقيس، وعبيدة بن حميد، عن الرُّكَين بن الرَّبيع»[(٢)].

الصورة الثانية: أنه يسوق ما وقع له من الطرق، ثم يبين وجه الاختلاف بصراحة، بحيث ينصُّ على العلة، أو يرجِّح أحد الوجهين، أو يذكر ما وقع في اللفظ من الاختلاف، أو نحو ذلك من العبارات التي تبين وقوع الاختلاف في إسناده، من غير حاجة للتأمُّل، وهذه الصورة ـ في كتبه ـ أكثرُ من سابقتها.

ومن ذلك: قولُه في الإيمان ـ لمَّا ساق حديث بعث معاذ إلى اليمن، هل هو من مسند معاذ أم من مسند ابن عباس رضي الله عنه ـ: «**ولم يذكر واحدٌ منهم**[(٣)] عن ابن عباس، عن معاذ إلا في رواية ابن أبي شيبة عن وكيع، وربما قال في حديثه: عن ابن عباس، عن معاذ، وربما قال: عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذاً»[(٤)].

---

(١) يقصد حديث التضعيف لمن أنفق في سبيل الله.

(٢) المعرفة، ترجمة خريم بن فاتك الأسدي رقم (٣١٨)، ومن الأمثلة في ذلك:
في **التوحيد** ح(٣٦، ٤٥، ١٣١ ـ ١٣٢، ١٥٠، ١٦٧، ٢٢٩، ٣٩١، ٤٦٥ ـ ٤٦٦، ٥٤٦، ٦٨٩، ٨١٨).
والإيمان ح(٦٥، ٧٧، ١٤٩، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢٦٣، ٣١٣، ٤٥٦، ـ ٤٥٨، ٤٩١، ٥٨٨، ٩٥٧).
والرد على الجهمية ح(١٥، ١٨، ٢٥، ٢٩، ٦٠، ٧٤، ٩١).
والمعرفة، التراجم ذوات الأرقام: (٢٥، ١٤١، ٢٣٨، ٣١٨، ٤٨٧، ٥٢٤، ٦٣٥).

(٣) أي: من الرواة عن زكريا بن إسحاق المكي.

(٤) **الإيمان** ١/ ٢٦٣ ح(١١٧)، وينظر بعض الأمثلة في: =

❑ **الثالث**: لئن كان ابن منده كثيراً ما يصرّح بوجود الاختلاف، إلا أنه نادراً ما يبين سبب الترجيح بصراحة[(١)]، ولم يظهر لي سبب ذلك، إلا أن يكون اعتمد على أن القارئ سيفهم من سياقه للطرق ما الذي يميل إليه ابن منده نفسه؟.

ولم أقف إلا على موضعٍ واحد فقط بيّن فيه سبب الترجيح صراحةً، وهو قوله في «المعرفة» ـ في ترجمة أبي سلمى ـ:

«أخبرنا محمد بن عبيد الله بن أبي رجاء، حدثنا موسى بن هارون، حدثنا أبو كامل الفُضيل بن الحسين، حدثنا عبَّاد بن عبد الصمد أبو مَعْمَر، قال: بَيْنَا أَنا بالكُوفَةِ إذ قِيلَ: هذا رجل من أصحاب محمد ﷺ، وكان خادماً لرسول الله ﷺ، فناداه رجل...

قال موسى: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا أبو الأحوص، عن أبي فَرْوَةَ، عن أبي مَعْشَرٍ، حدثني رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ جَلَسَ مَجْلِسَاً...

قال موسى بن هارون: هذا عندنا أبو سَلْمَى، روى عنه: أبو مَعْشَرٍ، وعبادُ بن عبد الصمد،...

ورواه ابنُ زَبْرٍ، عن أبي سلامٍ، فقال: عن ثوبان، عَنِ النبيِّ ﷺ...

حدثناه ابن أبي رجاء، حدثنا الفضل بن يعقوب، حدثنا زيد بن يحيى، **وحديثُ ثوبان وَهْمٌ، والدَّليل على ذلك**: رِوَايةُ هشام بن أبي عبد الله،

= **التوحيد** ح(٥٧، ١٥٨، ١٧٧، ٢٠٦، ٢٣١، ٣١٨، ٤١٦، ٥٠٠، ٥٨٧، ٦٩٠، ٧١٨، ٧٤٣).

والإيـــمـــان ح(٣٥، ٣٦، ٤٤، ٧٣، ٩٨، ١١٧، ١٦٩، ١٩٤، ٢٥٢، ٣١٦، ٤٣١، ٤٤٢، ٥١٨، ٥٦٥، ٧٢٦، ٨٧٥، ٩٣٢، ٩٥٩، ٩٦٩، ١٠٨٧).

والرد على الجهمية ح(٥٣، ٥٤، ٧٧، ٧٨).

والمعرفة، التراجم ذوات الأرقام: (٣٣، ٤٦، ٤٧، ٥١، ٥٧، ٨١، ١٤٥، ١٥١، ١٨٦، ١٩٠ ٣٢٧، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٩٩، ٤٥٢، ٥٦٨، ٦٤٩، ٦٥٩).

(١) ومقصودي بذلك: التصريحُ المقرون ببيان السبب، أما أنه قد يسوق الطرق، ويرجح، ويفهم القارئ سبب الترجيح، فهذا له أمثلة متعددة.

عن يحيى بن أبي كثير، حدَّثني أبو سلامٍ، قال: حَدَّثني رَجُلٌ سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقولُ هذا.

وقالَ أبان بن يزيد، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن حديثِ مولى رسول الله ﷺ، فدلَّت روايته على أنَّه أبو سلمى.

ورواه موسى بن خَلَف ـ أيضاً ـ عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام»[1].

❒ **الرابع**: فيما يتعلق بالترجيح بين الأوجه، فلم يخرُج منهجُه في هذا عن طريقتين:

الطريقة الأولى: سياق الطرق مِنْ غير ترجيح بينها، وهذا هو الأكثر عنده، وقد بلغ مجموع الطرق التي تتبعتُها في كتبه ـ مما يدخل تحت موضوعنا هذا ـ فوجدتها بلغت قُرابةَ سبعةٍ وسبعين إسناداً، مِنْ مائتين وسبعةٍ وعشرين إسناداً تقريباً، أي إنه لم يرجِّح[2] في ثُلُثَي المواضع.

الطريقة الثانية: الترجيح بين الأوجه، وهذا ـ كما تقدم آنفاً ـ في حدود ثلث المواضع، إلا أنَّ ابنَ منده لم يسلك قاعدةً واحدةً في ترجيح الأوجه التي تُروى بها الأسانيد ـ كما هو حال كثير من المتأخرين ـ بل هو على نَفَسِ الأئمة الكبار الذين ـ كما يقول ابن رجب ـ «لهم في كل حديث نقدٌ خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه»[3].

وستأتي الأمثلة ـ التي ستوضحُ الأمرَ بشكل أكثر ـ في مباحث الفصل الثاني مِنْ هذا الباب، حيث سنجد أنَّ مِنْ جملة الأوجه التي يعلها أوجُهاً أُخْرِجَتْ في الصحيح.

وقد سلك ﵀ في الترجيح بين الأوجه مسلكين:

---

(١) **المعرفة**، رقم الترجمة (٦٢٥) بتصرف.

(٢) وسيأتي أن هذا الترجيح نوعان: صريح وغير صريح.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ٥٨٢.

المسلك الأول: الصراحة في ترجيح أحد الوجهين: وقد استخدم في التعبير عن ذلك طريقتين:

الطريقة الأولى: أن يرجِّحَ بنفسه، وهذا هو الأكثرُ، كأن يقول: هذا **وهم**، أو: **والصواب** قول فلان، أو **حديث فلان أشبه**، ومِنْ ذلك قوله في المعرفة، في ترجمة حنظلة بن الربيِّع الأسيدي:

«أخبرنا خيثمة بن سليمان، قال: حدثنا السَّري بن يحيى، قال: حدثنا عُبيد الله بن موسى، وقَبيصة. ح، وأخبرنا أحمد بن محمد بن إبراهيم المديني، ومحمد بن عبد الله بن المنذر البُخاري، قالا: حدثنا محمد بن أحمد بن النضر، قال: حدثنا معاوية بن عمرو، قال: حدثنا أبو إسحاق الفَزَاري، **كُلُّهم عن سفيان**، عن أبي الزِّنَاد، **عن المُرَقَّع بن صيفي**، عن حنظلة الكاتب، قال: لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ... الحديث ـ ثم قال ابن منده ـ: **رواه المغيرة بن عبد الرحمن، وابن أبي الزِّناد وغيرهم، فخالفوا الثوريَّ**، وقالوا: عن أبي الزِّناد، عن المُرَقَّع، **عن جدِّه رَبَاح** بن الرَّبيع، **وهو الصواب**»[(١)].

الطريقة الثانية: أن ينقل ترجيح غيره مِنَ الأئمة، وهذا نادر، ولم أقف إلا على ثلاثة أمثلة، منها: قوله ـ في ترجمة حَرِيزِ بن شَراحيل الكندي ـ: «روى عنه: عمرو بن قيس الكِنْدي، قاله الوليد بن مسلم، عن عمرو بن قيس، وقال إسماعيل بن عيَّاش: عن عمرو بن قيس، عن حَرِيز، عن رجل مِنْ أصحاب النبي ﷺ.

قال أبو زُرْعة الدِّمشقي: قولُ إسماعيل أولى، وأصحُّ»[(٢)].

---

(١) **المعرفة**، ترجمة (١٩٠)، وتنظر بعض الأمثلة في: **المعرفة** (٢٩، ٣٣، ٤٧، ٥٧، ١٤٥، ١٨٦، ٢٢٩، ٤٣٨، ٤٥٢، ٥٨٦)، وفي **التوحيد** ح(٧١، ١٥٠، ٢٠١، ٢٠٦، ٢١٨، ٥١٥، ٨٤٣) وفي **الإيمان** ح(٥٩، ١٠٨، ١٣٣، ١٩٩ ـ ٢٠٠، ٧٢٦، ٩٣٢، ١٠٨٧)، وفي فتح الباب ترجمة (١٤٣٠، ٢١٣٢، ٢٢٥٧) وفي **الرد على الجهمية** ح(٢٩، ٦٠).

(٢) **المعرفة**، ترجمة (٢٤١)، والمثالان الآخران في: **المعرفة**، رقم (٦٢٥)، **والإيمان** ح(١٢٨) وهذا المثال جمع فيه بين النقل عن غيره، وبين اختياره هو.

المسلك الثاني: الإشارة في الترجيح، وهذا أقلُّ مِنْ سابقه، كما تقدّم. ومِنْ أساليبه في ذلك: أن يسوق مِنَ الطرق، ويذكر مِنَ العبارات التي تُوحي بميْلِه إلى أحد الوجهين. ومِنْ أمثلة ذلك قولُه في الرد على الجهمية:

«أخبرنا خيثمة بن سليمان، ثنا إسحاق بن سيار النصيبي، ثنا أبو حاتم **ح، وثنا** إبراهيم بن محمد بن عمارة، ثنا أحمد بن يحيى الصوفي، **ثنا شجاع** بن مخلد، ثنا أبو عاصم، عن سفيان عن عمار الدهني، عن مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

قال شجاع ـ في حديثه ـ: أنه سأل النبي ﷺ، عن قول الله جل وعز: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، قال: «**كرسيُه موضعُ قدمِه، والعرشُ لا يقادر قدره**».

قال أبو عبد الله[(١)]: هكذا رواه شجاع بن مخلَد في التفسير **مرفوعاً** عن النبي ﷺ.

وقال إسحاق بن سيَّار ـ في حديثه ـ عن أبي عاصم **مِنْ قول ابن عباس**، وكذلك رواه أصحاب الثوري عنه، **وكذلك** رُوي عن عمار الدهني موقوفاً...»[(٢)].

فابن منده لم يصرّح في هذا المثال بالترجيح بين المرفوع والموقوف، إلا أن سياق كلامه ظاهرٌ في ترجيح الموقوف، بدليل أنه اعترض على رواية الرفع، بثلاثة أمور:

الأول: بمخالفة إسحاق بن سيَّار له في روايته عن أبي عاصم.

---

(١) هو ابن منده نفسه.

(٢) **الرد على الجهمية** ص(٤٥) ح(١٥)، وينظر بعض الأمثلة في:
الإيمان ح: (٣٥ ـ ٣٦، ٩٣، ٩٩ ـ ١٠٥، ١٢٨، ١٦٩، ٢٥٢، ٢٦٩، ٤٣١، ٦٥٦).
المعرفة، التراجم ذوات الأرقام: (٢٤١، ٣٢٤، ٣٤٠، ٣٦٧، ٣٧١، ٥٠٦، ٥٦٩، ٦١١، ٦٢٥، ٦٥٨).
ولم أجد في **كتاب التوحيد** أي مثال يصلح لهذا الموضع.

الثاني: أن أصحاب سفيان روَوْه عنه موقوفاً، وهو يوافق رواية إسحاق عن أبي عاصم.

الثالث: أن الحديث رُوي عن عمار الدُّهني ـ من غير طريق الثوري ـ موقوفاً كذلك، والله أعلم.

❐ **الخامس**: أنه كان يسوق ـ في بعض الأحيان ـ أوجهاً رُوِيت بها الأسانيدُ، إلا أن المخالف فيها لا يصحُّ أن تُورَدَ مخالفتُه إلا على جهة بيان أنه لا يلتفت إليها وإن رُوي بها الحديث، وقد وقفت على بعض الأمثلة، فمن ذلك قوله في ترجمة أبي السائب رضي الله عنه:

«أخبرنا محمد بن محمد بن عبد الله بن حمزة، حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، حدثنا يحيى بن بُكَيرٍ، حدثنا عبد الله بن سويد بن حيَّان، عن عيَّاش بن عبّاس، عن بُكَيرِ بن الأشجِّ، عن علي بن يحيى، عن أبي السَّائب ـ رجل من أصحاب النبيِّ ﷺ ـ ثم ذكر الحديث، ثم قال ـ: هكذا رواه يحيى بن بُكير، عن عبد الله بن سويد بن حيَّان.

ورواه حسَّان بن غالب، عن عبد الله بن عيَّاش بن عباس، عن بُكير بن الأشجِّ، عن عليِّ بن يحيى، عن أبي السَّائب، رجل مِنْ أصحاب النبيِّ ﷺ.

ورواه جارية بن هرم، عن عبد الله بن سليمان بن أبي السائب عن أبيه، عن جَدِّه: أَنَّهُ سَمِعَ النبيَّ ﷺ يقرأ»[(١)].

والملحوظ أن حسان بن غالب، وجارية بن هرم، كلاهما متروك الحديث[(٢)]، بل إن إسناده إلى جارية بن هرم فيه محمد بن المهلّب، وهو مَرْميٌّ بوضعِ الحديث[(٣)]! ومع ذلك لم يبيِّن شيئاً مِنْ ذلك، وأنه لا أثرَ لمخالفة حسان ولا جاريةَ لرواية يحيى بن بكير[(٤)]؛ فبين يحيى وبينهما

(١) **المعرفة**، ترجمة أبي سلمى (٦٣٥).
(٢) ينظر في ترجمة جارية: التاريخ الكبير ٢/٢٣٨، الجرح ٢/٥٢٠، لسان الميزان ٢/٤١٣. وفي ترجمة حسان: المجروحين ١/٢٧١، الميزان ١/٤٧٩، اللسان ٣/١٨.
(٣) وهو محمد بن المهلّب الحراني، ينظر: اللسان ٧/٥٣٤.
(٤) تنظر ترجمة يحيى في: تهذيب الكمال ٣١/٤٠١.

مفاوز في الحفظ والضبط، تنقطع فيها أعناق المَطِيِّ!

وهذا مأخذٌ كبير على أبي عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إذْ في سَوْق هذه الطرق ـ بهذه الصورة ـ ملحوظتان مهمتان:

الأولى: تطويل الطرق، كما تقدم نقلُه عن ابن الأثير قريباً.

الثانية: عدم بيان حال المخالفات الأخرى، وأنها لا يصحُّ أن تعارَضَ بها أحاديثُ الثقات[1].

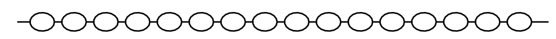
ولئن كانت الملحوظة الثانية قد تزول ـ أحياناً ـ بترجيحه للوجه الآخر المخالف؛ إلا أن ذلك لا يكفي ـ فيما أرى ـ وكان الأولى ـ عند ذكره له ـ أن يبين عدم الاعتبار به، فمثل هؤلاء المتروكين لا يصحُّ أن يعتَبَر بأحاديثهم، بله معارضتها بأحاديث الثقات، أو مَنْ يعتبر بحديثهم، والله أعلم.



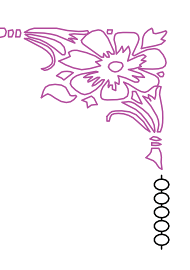
(١) ينظر بعض الأمثلة لأحاديث ساق فيها اختلافاً، وفي إسنادها متروك، أو مجهول: **المعرفة** في التراجم (١١٣، ١٤١، ٤٣٨، ٤٥٤، ٤٨٧، ٦٤٤، ٦٤٩).
أما التراجم التي أورد في أسانيدها اختلافاً، والمخالف ضعيف، فهي ـ أيضاً ـ موجودة، ولم أتعقَّب ابن منده بهذا؛ لأن مثل هذا قد يخرجه الأئمة لأغراض معروفة، ومن هذه التراجم: (٧٠، ١٥١، ١٥٣، ١٨٦، ١٩٠، ٣٤٤، ٥٠٠)، فهذا ما تيسر لي الوقوف عليه من **كتاب المعرفة**؛ فهو أكثرُ كتبه التي ظهرت فيها هذه الملحوظة؛ لأنه أكثر كتبه التي يستطرد فيها بذكر الاختلاف.

الفَصْلُ الثَّانِي

أنواع العلل
عند ابن منده في تعليل الأحاديث







المبحث الأول

تعارض الوصل والإرسال

تمهيد:

سبق أن أشرت ـ في المبحث الثاني مِنَ الفصل الماضي ـ إلى أن الإمام أبا عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ لم يكن مجردَ محدِّث يروي الأسانيدَ فحسب، بل كان إماماً في هذا الباب، يشهد على ذلك أدنى تأمُّل في سياقه للأحاديث في كتبه.

وهذا الفصل ـ الذي نحن بصدده ـ سيجلِّي شيئاً مِنْ إمامته في أدق أنواع علم الحديث وأغمضِها، ألا وهو نوع الحديث المعلَّل، الذي تظهر صورُه في أحد الأوجه التالية:

- تعارُض الوصل والإرسال، وهو هذا المبحث.
- تعارُض الرفع والوقف.
- التعليل بالانقطاع.
- زيادة الثقات.
- الاختلاف على الراوي في تسمية الشيخ.
- الإدراج.

فإلى المبحث الأول ـ وهو مبحث تعارُض الوصل والإرسال؛ فأقول، ومن الله أستمد التوفيق، والعون، ولا حول ولا قوة لي إلا به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ـ:

تقدم تعريف المرسل[1]، وسبق أن التعريف المختار ـ وهو الذي عليه عملُ جماهير أئمة المحدثين ـ: هو ما رواه التابعي ـ صغيراً كان أم كبيراً ـ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الثاني.

ويحسُن قبل أن أذكُرَ منهج ابن منده في هذه المسألة، أن أشير ـ بإيجاز ـ إلى خلاصة أقوال العلماء في مسألة تعارُض الوصل والإرسال، وهو خلافٌ يصحُّ طردُه في جميع صورة الاختلاف التي تقع في الأسانيد، أو المتون: كالرفع والوقف، والإدراج، والاختلاف في ألفاظ المتون.

قال الخطيب البغدادي ـ في معرِض حديثه عن الاختلاف المشهور الواقع في حديث «**لا نكاح إلا بولي**» ـ: «أكثرُ أصحاب الحديث أن الحكم في هذا ـ أو ما كان بسبيله ـ للمرسِل.

وقال بعضهم: إن كان عدد الذين أرسلوه أكثرَ مِنَ الذين وصلوه، فالحكم لهم.

وقال بعضُهم: إن كان مَنْ أرسله أحفظَ مِنَ الذي وصله، فالحكم للمرسل، ولا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله.

ومنهم مَنْ قال: الحكم للمسند إذا كان ثابتَ العدالة، ضابطاً للرواية، فيجب قَبولُ خبره، ويلزم العمل به، وإن خالفه غيرُه، وسواء كان المخالف له واحداً، أو جماعةً، وهذا القول **هو الصحيح عندنا**»[(١)].

وقد تتابع عامة مَنْ جاء بعد الخطيب البغدادي ـ مِنْ أهل الاصطلاح ـ على نقل هذا القول عنه، وقد انقسموا في نظرهم إلى كلامه هذا قسمين: فمنهم مَنِ اعترض عليه؛ سواءً في نَقْلِ هذه الأقوال، أو في اختياره الذي صرّح به في خاتمة كلامه، رحمة الله على الجميع[(٢)].

قال الحافظ ابن رجب: «وقد صنَّف في ذلك الحافظ أبو بكر الخطيب مصنَّفاً حسناً سماه «تمييز المزيد في متصل الأسانيد»، وقسمه قسمين: أحدهما ما حكم فيه بصحة ذِكْرِ الزيادة في الإسناد وتركها، والثاني: ما حكم فيه برد الزيادة وعدم قبولها.

---

(١) ينظر: الكفاية: (٤١١).

(٢) ينظر: علوم الحديث: (٧١)، نكت الزركشي ١/ ١٠٥، ٢/ ٥٨، المقنع في علوم الحديث ١/ ١٥١، نكت ابن حجر ٢/ ٦٠٣، فتح المغيث ١/ ١٧٤.

ثم إن الخطيب تناقض! فذكر في كتاب الكفاية للناس مذاهبَ ـ في اختلاف الرواة في إرسال الحديث ووصله ـ كلُّها لا تُعرف عن أحد مِنْ متقدِّمي الحُفَّاظ! إنما هي مأخوذة مِنْ كتب المتكلمين، ثم إنه اختار أن الزيادة مِنَ الثقة تُقبَلُ مطلقاً، كما نصره المتكلمون وكثيرٌ مِنَ الفقهاء، وهذا يخالف تصرُّفَه في كتاب تمييز المزيد، وقد عاب تصرُّفَه في كتاب «تمييز المزيد» بعضُ محدثي الفقهاء، وطمِع فيه؛ لموافقته لهم في كتاب «الكفاية»»[١].

وليس ابنُ رجب بأولِ مَنِ اعترض على الخطيب، بل سبقه إلى ذلك جماعة مِنْ أهل العلم ـ سيأتي النقل عن بعضهم ـ ولكن صدّرتُ بكلام ابن رجب؛ لتنصيصه على أمرين مهمين:

الأول: أن بعض هذه الأقوال لم تخرج يوماً مِنْ مشكاتهم، ولا دخلت إيوانَهم!

الثاني: تناقُضُ الخطيب في تطبيقه لِمَا قرّره في «الكفاية» مَعَ ما في كتابه «المزيد».

ويوضح ما قرَّره ابن رجب كلام بعض أهل العلم ـ ممن سبقه ـ الذين انتقدوا بعض الإطلاقات في كلام الخطيب، ومِنْ ذلك:

قول الإمام ابن دقيق العيد ـ فيما نقله عنه الزركشي في «نكته» فقال[٢] ـ:

«وأما مَنْ حكى شيئاً مِنْ هذه الأقوال[٣] عن أهل الحديث أو أكثرهم، فقد أنكره الإمام الحافظ أبو الفتح القُشيري ـ في مقدمة شرح الإلمام ـ وقال: «إن ذلك ليس قانوناً مطَّرداً. **وبمراجعة أحكامهم الجزئية** يعرف صواب ما نقول، فإنهم يروُون الحديث مِنْ رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل فيه تمنعهم مِنَ الحكم بصحته؛ لمخالفة جَمْعٍ كثيرٍ للأقل، ومَنْ هو

(١) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٣٧.
(٢) أي: الزركشي.
(٣) أي: التي ذكرها الخطيب البغدادي.

أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غَلَبَةُ ظنٍّ بغلطه، وإن كان هو الذي وصل، أو رفع، ولم يَجْروا في ذلك على قانون واحدٍ يستعمل في جميع الأحاديث. قال: وأقربُ الناس إلى اطِّراد هذه القواعد، بعضُ أهل الظاهر»[1].

قال الحافظ ابن حجر: «وبهذا جزم الحافظ العلائي؛ فقال: كلام الأئمة المتقدمين ـ في هذا الفن ـ كعبد الرحمٰن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري وأمثالهم، **يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلِّيٍّ، بل عملهم في ذلك دائرٌ مَعَ الترجيح** بالنسبة إلى ما يقوَى عند أحدهم في كل حديث»[2].

وقال الحافظ ابن رجب: «وقد تكرر في هذا الكتاب ذِكْرُ الاختلاف في الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وكلامُ أحمد وغيره مِنَ الحُفّاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك والأحفظ ـ أيضاً ـ، وقد قال أحمد ـ في حديث أسنده حماد بن سلمة ـ: أيُّ شيء ينفع وغيرُه يرسلُه؟»[3].

وقال الحافظ في شرح النخبة ـ في مقام حديثه عن مسألة زيادة الثقة ـ: «والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين ـ كابن مهدي، والقطان، وأحمد، وابن معين، وابن المديني، والبخاري، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والنسائي، والدارقطني، وغيرِهم ـ **اعتبارُ الترجيح** فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، **ولا يُعرف عن أحدٍ منهم إطلاقُ قبول الزيادة**»[4].

وقال في «النكت»: «ثم إن تعليلَهم الموصولَ بالمرسل، أو المنقطعَ والمرفوع بالموقوف، أو المقطوع، ليس على إطلاقه، بل ذلك دائر على غَلَبَة الظن بترجيح أحدهما على الآخر، بالقرائن التي تَحُفّه»[5].

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢/ ٦٠.
(٢) النكت لابن حجر ٢/ ٦٠٤، ثم نقل عنه ابن حجر كلاماً مطولاً في ٢/ ٧١٢، حاصله موجود فيما نقلته في هذا الموضع.
(٣) شرح علل الترمذي ٢/ ٦٣٧.
(٤) نزهة النظر: (٩٦).
(٥) النكت ٢/ ٧٤٦.

ويلوح ـ بكلام هؤلاء الحُفَّاظ ـ أن كلام أبي بكر الخطيب ليس دقيقاً، بل وفي بعض ما نسبه إلى **أهل الحديث المتقدمين غلطٌ**[١]، وأن المعتبر عند أئمة هذا الشأن هو التعويلُ على القرائن، وأن لهم في كل حديثٍ نظراً خاصاً، وهم في ذلك يُعْمِلونَ قرائنَ كثيرةً يصعُب حصْرُها، والله أعلم.

إذا تقرر هذا، فما منهج أبي عبد الله ابن منده في هذه المسألة؟

لم تتجاوز الأحاديث ـ التي وقع فيها اختلاف في الوصل والإرسال مِمَّا وقفت عليه في كتبه ـ سبعةَ عشرَ حديثاً، لم يرجِّح في أحدَ عشرَ حديثاً[٢]، ورجح في الباقي، وهي ستة أحاديث.

وبالنظر في هذه الأحاديث الستة، نجد أنه لم يلتزم قاعدةً واحدة في الترجيح، فمرةً يصرِّح بترجيح الموصول، ومرةً يصرح بترجيح المرسل، وثالثةً يشير إلى أحدهما.

ومِنْ أمثلة ترجيحه للمرسل قوله في فتح الباب ـ في ترجمة أبي ثوبان: مزداد بن جميل الحمصي ـ:

«حدث عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، عن عبد الرحمٰن الأوزاعي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله تبارك وتعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس**». وذكر الحديث، هكذا رواه موصولاً، **وتابعه** أحمد بن عبد الرحمٰن الحوضي، عن أبي المغيرة، **والصواب مرسَل من حديث الأوزاعي**»[٣].

---

(١) وهو نسبته إليهم بأنهم يرجِّحون قول الثقة مطلقاً، وإنما قيدته بالمتقدمين؛ لأن بعض المحدثين من علماء القرن بالذات، كابن حبان، والحاكم، أطلقوا القول بقبول زيادة الثقة، وهذا ظاهرٌ بلا تأمل لمن طالع كتابيهما.

(٢) وهي على النحو التالي: **التوحيد** ح(٣٧، ٥٥٧ ـ ٥٥٩).
والإيمان ح(٩٦٩)، **والرد على الجهمية** ح(٧٤).
والمعرفة، التراجم ذوات الأرقام: (٦١، ١٠٣، ١٩٠، ٤١٨، ٤٥٤، ٤٨٦).

(٣) **فتح الباب**، ص(١٧٩) رقم (١٤٣٠)، ومن أمثلة ترجيح المرسل: **المعرفة** (٣٢٤، ٦٤٩).

ومن أمثلة ترجيحه للموصول، قوله في «المعرفة»:

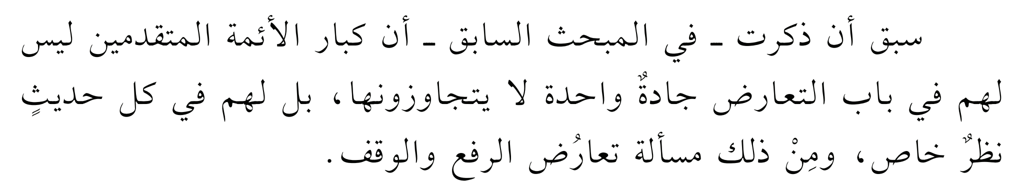
«أخبرنا سعيد بن عثمان، قال: حدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا سلمة بن الفضل، عن ابن إسحاق، عن عمران بن أبي أنس، عن حنظلة بن علي الأسلمي **عن بُسر بن مِحْجَن الدُّؤلي،** قال: صلَّيتُ الظُّهرَ في منزلي، ثم خرجت بإبلٍ لي لأصدرها، فمررَتُ برسولِ الله ﷺ ـ فذكر الحديث، ثم قال ابن منده ـ: رواه زيد بن أسلم، **عن بسر بن محجن**[1]**، عن أبيه، وهو الصواب**»[2].



(١) وهو تابعي، ترجم له الحافظ في «التقريب»، وقال عنه: «**صدوق**»، وقال في «الإصابة»: «**تابعي مشهور**، جزم بذلك البخاري والجمهور، ذكره البغوي وغيره في الصحابة» ونقل في موضع آخر من «الإصابة» كلمةَ ابن منده في تصويب الوجه الذي ذكره ابن منده، ينظر: «الإصابة» ١/١٨٦، ٦/٤٧، التقريب: (٦٦٨).

(٢) **المعرفة**، ترجمة (٨١)، ومن أمثلة ترجيح الموصول: **الإيمان** ح(٢٥٢)، المعرفة (٣٤٠).





المبحث الثاني

تعارض الرفع والوقف

سبق أن ذكرت ـ في المبحث السابق ـ أن كبار الأئمة المتقدمين ليس لهم في باب التعارض جادةٌ واحدة لا يتجاوزونها، بل لهم في كل حديثٍ نظرٌ خاص، ومِنْ ذلك مسألة تعارُض الرفع والوقف.

ولم يختلف منهجُ ابنِ منده ـ في هذه المسألة ـ عن منهجه في مسألة تعارُض الوصل والإرسال مِنْ حيثُ طريقةُ الترجيح، إلا أن عدد الأحاديث التي ذكر فيها هذه العلة تزيد على عدد الأحاديث التي اختلف فيها بالوصل والإرسال بعشرة، فمجموع الأحاديث التي ذكر فيها اختلافاً في رفعها ووقفها ستةٌ وعشرون حديثاً، رجَّح في سبعة منها أحدَ الوجهين، وترك تسعةَ عشرَ حديثاً مِنْ غير ترجيح.

وترجيحُه ـ في الأحاديث السبعة ـ على قسمين:

القسم الأول: الترجيح الصريح، ومجموع أحاديث هذا القسم أربعة.

ومِنْ أمثلة هذا القسم: قولُه في التوحيد: «أخبرنا خيثمة، ومحمد بن أيوب بن حبيب، قالا: حدثنا هلال بن العلاء، قال: حدثنا سليمان بن عبيد الله الغيلاني، قال: حدثنا عبيد الله بن عمر، **عن زيد بن أبي أُنَيسة**، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. . . ـ فذكره، ثم قال ابن منده ـ: رواه سيف بن محمد، عن الأعمش، **والصواب: موقوف**»[(١)].

القسم الثاني: الترجيح غير الصريح، ومجموع أحاديثه ثلاثةٌ، ومِنْ

(١) **التوحيد** ١/٢٠٣ ح(٧١)، **وينظر** بقية الأمثلة: في **التوحيد** ح(٢٠٦)، في **الرد على الجهمية** ح(٢٩، ٦٠).

أمثلته: أنه لمَّا ساق ـ في ترجمة أم المؤمنين حفصةَ رضي الله عنها ـ اختلافَ الرواةِ على الزهري في رفعِ ووقفِ حديثِ: «**مَنْ لم يُجْمع الصِّيام قبل الفجر، فلا صِيامَ له**»، قال: «**المشهور عن الزهري موقوفاً**»[(١)].

فقوله رحمه الله: «المشهور... إلخ» يشير بذلك إلى أن الوجه الذي رُوي به الحديث مرفوعاً عن الزهري مرجوحٌ، والله أعلم.

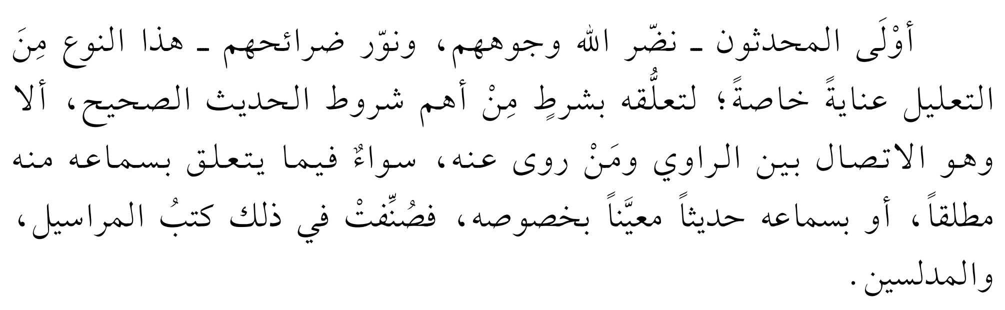
وأمَّا ما لم يرجِّح فيه في هذا النوع، فهو الأكثر، فقد بلغت تسعَ عشرةَ حديثاً، ومِنْ ذلك قولُه في الإيمان:

«أنبأ محمد بن إبراهيم بن الفضل، وأحمد بن إسحاق، قالا: ثنا أحمد بن سلمة، ثنا إسحاق، أنبأ النضر بن شُميل، عن هشام بن حسان. **ح** وأخبرني أبي، قال: حدثني أبي، ثنا محمد بن العلاء، ثنا أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**مَنْ همَّ بحسنة...**» لفظ أبي خالد، ...، رواه وهب بن جرير وغيره عن هشام **موقوفاً**»[(٢)].

فيُلحظ أنه ساق الاختلاف، ولم يرجِّح بين الوجهين.



(١) **المعرفة**، رقم (٦٥٨)، وينظر المثالان الباقيان في **الإيمان** ح(٦٥٦)، وفي **الرد على الجهمية** ح(١٥).
(٢) **الإيمان** ٢/ ١٧٥ ح(٣٧٩).



المبحث الثالث

التعليل بالانقطاع

أوْلَى المحدثون ـ نضّر الله وجوههم، ونوّر ضرائحهم ـ هذا النوع مِنَ التعليل عنايةً خاصةً؛ لتعلُّقه بشرطٍ مِنْ أهم شروط الحديث الصحيح، ألا وهو الاتصال بين الراوي ومَنْ روى عنه، سواءٌ فيما يتعلق بسماعه منه مطلقاً، أو بسماعه حديثاً معيَّناً بخصوصه، فصُنِّفتْ في ذلك كتبُ المراسيل، والمدلسين.

ومِنْ أهم الوسائل التي كان العلماء يستعملونها للتأكد مِنْ مسألة السماع، ووصفِهم للراوي بالتدليس، هي تتبُّع الطرق، فينظرون في الأسانيد التي تدور على راوٍ ما: هل اتفق الرواة على شيخهم في تسمية شيخه أم لا؟ فإن لم يتفقوا، بحثوا في الأرجح، ثم إن ترتَّب على هذا الاختلاف وجود واسطة بين الشيخ وشيخه بوجود راوٍ بينهما، نظروا في موضع الزيادة: هل هي دالَّةٌ على الانقطاع، أم أن الراوي المدار له في الإسناد شيخان؟ وهل ثبت السماع في الطريق الأخرى في موضع الزيادة أم لا؟ فإن ثبت كان مِنْ نوع المزيد في متصل الأسانيد، وإلا فيتبيَّن مِنْ ذلك أن الشيخ دلّس، إلا أن يكون مكثراً، ويُحْتَملُ مِنْ مثله ذلك، ولم يُعرف بتدليس، وهكذا في تتبُّع دقيق جداً، يجعل الباحث يطمئن جداً إلى أحكام أولئك الأئمة رحمة الله عليهم.

مِنْ أَجْلِ هذا كلّه صار العلماء يهتمون بهذا النوع مِنَ الاختلاف، ويولونه عنايةً خاصة، ومِنْ جملة هؤلاء العلماء: أبو عبد الله ابن منده، حيث ظهر اهتمامُه بهذا النوع بشكل جليٍّ مِنْ خلال تفنُّنه في سياق الأسانيد التي تكشف هذه العلة المؤثرة في الأسانيد.

وبعد تتبُّعي ـ لِمَا أورده مِنْ كتبه التي وقفت عليها ـ وجدت قُرابةَ

سبعين إسناداً تبيَّن مِنْ خلال سياقها حرصه على إبراز هذه العلة، وهذا سوى ما يتعلق بتسمية الصحابي؛ إذ سيأتي الكلام على هذه المسألة قريباً[١].

ومنهجُ ابن منده ـ في هذه المسألة ـ لا يختلف عن منهجه في المسألتين السابقتين ـ مِنْ حيثُ اختيارُه وترجيحاتُه لِمَا يسوقه مِنَ اختلاف ـ إذِ انقسم عمله في هذا قسمين:

القسم الأول: الأسانيد التي رجّح فيها أحد الوجهين، وهذا يُنظر إليه باعتبارين:

الاعتبار الأول: باعتبار ترجيح الوجه الذي فيه الزيادة أم الوجه المنقوص، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: ترجيح الوجه الذي فيه الزيادة، وهذا هو الأكثر ـ رغم قلة ترجيحه[٢] ـ ومِنْ أمثلة ذلك، قوله في الإيمان:

«أنبأ أحمد بن محمد بن إسماعيل بن مهران النيسابوري، حدثني أبي، ثنا دُحيم، وهُشام، قالا: ثنا الوليد بن مسلم، **عن الأوزاعي، عن الزهري**، عن حميد بن عبد الرحمٰن، عن عبيد الله بن عدي بن الخِيار، عن المقداد بن الأسود، قال: قلت: يا رسول الله! رجل قطع يدي، ثم لاذ مني بشجرة، أأقتله؟ فذكر الحديث.

هذا حديث وَهْمٌ مِنْ حديث الأوزاعي، وتفرَّد به الوليد، وعنه مشهور. وأخرجه مسلم مِنْ هذا الوجه، **والصواب** مِنْ حديث الأوزاعي **عن إبراهيم بن مُرَّةَ عن الزهري، عن عطاء بن يزيد**، عن عبيد الله بن عدي»[٣].

فابن منده رَحِمَهُ اللهُ رجَّح هنا الوجه الذي فيه الزيادة، وفيه تسميةٌ لشيخ

(١) في المطلب الأول من المبحث الخامس.
(٢) حيث لم يرجح سوى في ثمانية مواضع فقط ـ كما ستأتي الإشارة إليها ـ من ستة وعشرين موضعاً بحث فيها هذه المسالة.
(٣) **الإيمان** ١/ ٢١٣ ح(٥٩).

الزهري ـ أيضاً ـ وأنه عطاء بن يزيد، وليس حُمَيداً، مع أن هذا الوجه الذي حكم عليه بالوهم **أخرجه مسلم**[(١)].

الصورة الثانية: ترجيح الوجه المنقوص، ولم أقف إلا على موضع واحد فقط، وهو إن لم يصرّح به، فسياقُه للطرق كالصريح في ترجيح للوجه المنقوص.

وهو قولُه في الإيمان ـ بعد الحديث الذي رواه من طرق كثيرة[(٢)] عن عامر بن شراحيل الشعبي، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄، أن النبي ﷺ قال: «**المسلم مَنْ سلم المسلمون مِنْ لسانه ويده...**» الحديث ـ:

«رواه وُهيب عن داود، **عن الشعبي، عن رجل**، عن عبد الله بن عمرو، وروى هذا الحديث مغيرة، وعاصم، وفراس، عن الشعبي، عن ابن عمرو. وروي من طرق عن ابن[(٣)] عمرو»[(٤)].

فقوله: «رواه وُهيب عن داود، عن الشعبي، عن رجل، عن عبد الله بن عمرو...» ـ بعد سياقه الطرق الكثيرة المصرّحة بسماع الشعبي من ابن عمرو ـ كأنه يريد أن يبين بذلك أن هذه الرواية وهم، أو أن هذه الرواية لا تدل على عدم سماع الشعبي من ابن عمرو، فقد تبين مِنَ الطرق التي ساقها أنه وإن كان بينه وبين ابن عمرو رجلٌ ـ كما في هذا الطريق ـ فقد تبين مِنَ الطرق الأخرى أنه سمع هذا الحديث منه.

الاعتبار الثاني: باعتبار صراحة الترجيح مِنْ عدمه، وهذا له صورتان:

---

(١) ينظر: صحيح مسلم ١/٩٦ ح(٩٥)، **وتنظر** بقية الأمثلة التي رجّح فيها الزيادة: في **الإيمان** ح(٦٨٨)، وفي **التوحيد** ح(١٣١)، وفي **المعرفة**: (١٨٦، ٣٢٧، ٦٥٠، ٦٥٩)، وسيأتي ـ بعد قليل ـ أن هذه الأمثلة تنقسم قسمين: صريح وغير صريح.

(٢) بلغت خمس طرق.

(٣) في المطبوع: أبي عمرو، والصواب ما أثبت، فمراده أن الحديث مروي عن عبد الله بن عمرو من عدة طرق.

(٤) **الإيمان** ٢/١٢٧ ح(٣١٣).

الصورة الأولى: الأسانيد التي صرّح فيها بالترجيح، وهذه لم تبلغ سوى أربعة أحاديث، وقد تقدم التمثيلُ لها ـ قريباً ـ في الصورة الأولى من الاعتبار الأول[(١)].

الصورة الثانية: الأسانيد التي لم يصرّح فيها بالترجيح، ولكن سياقه للطرق، أو عبارته، توحي بترجيح أحد الوجهين ـ وهي ثلاثة أحاديث أيضاً، ومِنْ أمثلة ذلك: قوله في التوحيد:

«أخبرنا حمزة بن محمد الكناني بمصر، قال: حدثنا أحمد بن شعيب النسائي، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا عبد الرحمٰن بن مهدي، حدثنا عبد الله بن المبارك، **عن موسى بن عقبة، عن سالم بن عبد الله بن عمر،** عن أبيه قال: كانت يمين رسول الله ﷺ: «**لا ومقلب القلوب**».

وقال سليمان بن بلال: عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن سالم.

أخبرنا محمد بن أحمد بن إبراهيم، قال: حدثنا الحسن بن علي بن زياد، حدثنا إسماعيل بن أبي أُوَيس، حدثني أخي، عن سليمان بن بلال، **عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن سالم بن عبد الله بن عمر،** عن أبيه، قال: كانت يمين النبي ﷺ ـ كثيراً ما سمعت يقول: ـ لا ومقلِّبَ القلوب»[(٢)].

فإذا رجعنا لكتاب التوحيد، فسنرى أن أبا عبد الله ابن منده ساق رواية ستةٍ مِنْ أصحاب موسى؛ وهم: الفضل بن سليمان النميري، والثوري، ووهيب، والدراوردي، ويحيى بن عبد الله، وابن المبارك، كلُّهم يروونه عن موسى، عن سالم، عن أبيه، بينما ينفرد سليمان بن بلال، فيذكر واسطةً بين موسى وسالم، هو: نافع!

وسليمان لو خالف الثوريَّ وحده لرجحت روايةُ الثوري، فكيف ومعه ابنُ المبارك، بله بقيةُ الستة؟! خصوصاً أن بعض روايات هؤلاء في صحيح

---

(١) وهذه الأحاديث الأربعة في: **الإيمان** ح(٢١٠)، وفي **المعرفة**، التراجم (١٨٦، ٣٢٧، ٦٥٩).

(٢) **التوحيد** ١/ ٢٨١ ح(١٣١ ـ ١٣٢).

البخاري، والله أعلم[١].

القسم الثاني: الأسانيد التي لم يرجِّح فيها ـ وهي الأكثر ـ حيث بلغت أربعين حديثاً تقريباً، ولا أظنُّ أنني بحاجة لذكر أمثلة، فالأمثلة التي سبقت ـ في المباحث السابقة وفي صدر هذا المبحث ـ تكفي لبيان منهجه في سياق الطرق[٢].



(١) بقية الأمثلة في: **الإيمان** ح(٦٨٨)، **التوحيد** ح(١٣١)، **المعرفة**، الترجمة (٦٥٠).

(٢) تنظر هذه الأمثلة: في **الإيمان** ح(٢٧، ٢١١)، في **التوحيد** ح(٦٧، ٢٣١، ٢٢٩، ٢٦٧، ٤٧٢، ٤٩١، ٥٣١ ـ ٥٣٢، ٥٨٤، ٧٢٨، ٧٤٧) وفي **الرد على الجهمية** ح(١٨، ٢٥)، وفي **المعرفة**، التراجم (١٥١، ٢٤٣، ٣٠٦، ٤٧٣، ٤٨٧).



المبحث الرابع

زيادة الثقات في السند والمتن: وفيه مطلبان

المطلب الأول

الزيادة في المتون

أوْلى ابن منده ـ كغيره مِنَ المحدثين ـ ما يتعلق بفروق المتن ـ فضلاً عن زيادة الألفاظ المؤثِّرة في الحُكم ـ عنايةً بالغة، يدركها كلُّ مَنْ يقرأ كتبه.

وقد تبين لي مِنْ قراءة كتبه حرصَه الكبيرَ على إبراز هذه المسألة ـ أعني الزيادة في المتون، سواءٌ أثّرتْ أم لم تؤثِّر ـ وكان يعبِّر عن ذلك بالعبارات المعروفة؛ كقوله: «رواه فلان بأتمَّ مِنْ هذا»، «رواه فلان مختصراً»، «رواه فلان، فخالفه في اللفظ».

ومِنَ الأمثلة التي تدلُّ على عنايته بهذا الأمر، قوله في «الإيمان» ـ لَمَّا روى حديثاً مِنْ طريق **ابن وهب** عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ قال: «**الفخر والخُيلاء في الفَدَّادين أهلِ الوبر، والسكينة في أهل الغنم**» ـ قال ابن منده: «رواه جماعة عن ابن وهب، ورواه شعيب **أتمَّ مِنْ هذا، ومَيّزَ ألفاظها**، ورواه معمر عن همام، عن أبي هريرة **نحو حديث يونس**»[(١)].

ومِنْ أبلغ الأمثلة التي تدل على اهتمامه بهذا النوع مِنَ العلم ـ أيضاً ـ أنه ساق في «الإيمان» حديثاً مِنْ طريق حماد بن زيد، ثم قال: «رواه جماعة عن حماد بن زيد، ورواه حجاج بن منهال، **وفيه زيادة** ـ ثم ساقها، ثم قال: ـ **وليس في روايات حماد المشهورة هذه الزيادة**»[(٢)].

---

(١) **الإيمان** ٢/ ٢٠٩ ح(٤٣١).

(٢) المرجع السابق ١/ ٣٤٢ ح(١٦٩).

فهذا المثال ـ بلا شك ـ كما يدلُّ على اهتمامه بهذا الأمر، فهو في الوقت نفسه يدلُّ على حفظٍ واطِّلاعٍ مِنْ هذا الإمام الحافظ رَحِمَهُ اللهُ.

إلا أن ابن منده ـ في أحيان كثيرة ـ يشير إلى الاختلاف في اللفظ ولا يسوق ذلك اللفظ الآخر، وهذا بدوره يجعل الباحث لا يدري هل اللفظ الآخر المختصر، أو المطول فيه ألفاظ مؤثرة أم لا؟

ومِنْ أمثلة ذلك: أنه ساق في كتاب التوحيد حديثاً مِنْ طريق أبي ظبيان، عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قال: أولُ ما خلق اللهُ القلمَ... الحديث، ثم قال: «رواه سعيد بن جبير، عن ابن عباس **أتمَّ مِنْ هذا**»[(١)].

ولم يسق ابنُ منده لفظَ ابن جبير، حتى يتبين وجهُ تمامه، وفرَّقه عن المتن الذي قبله، إلا أن الملحوظ مِنْ عمل الأئمة ـ في مثل هذا الموضع ـ أنهم **إذا أشاروا إلى فروق المتن، وتركوا التنصيص على شيء مِنْ ألفاظ المتن**، فهو دليلٌ على أن الاختلاف غير مؤثر، وإنما هو إشارة إلى تفاوت الرواة في ألفاظهم فحسب، والله أعلم.

وكعادة ابن منده رَحِمَهُ اللهُ لم يكن يرجِّح كثيراً عند سَوْقِ الاختلاف ـ ولكن يمكن التماسُ بعض الأسباب لعدم ترجيحه في هذا الباب بالذات؛ ولعل أهمَّها سببان:

١ ـ أنه مِنَ المعلوم أن كثيراً مِنْ هذه الاختلافات في الألفاظ تعود إلى ألفاظ الرواة وتصرُّفهم في الرواية، كما أشرت إليه آنفاً.

٢ ـ أن كثيراً منها يعود إلى طول الرواية وقصرها بشكل لا يؤثر على الحكم ـ كما تقدم قريباً ـ، لذا ـ والله أعلم ـ لم يكن ابن منده حفِيّاً بالترجيح.

وبعد تتبُّعي للأسانيد التي ساق المصنف فيها اختلافاً ـ مما يدخل

---

(١) **التوحيد** ١/ ٩٤ ح(١٥)، ومثله في **التوحيد** ح(٤٦٩، ٦٠٩، ٦٣٥، ٦٧٩، ٧١٣)، وفي **الإيمان** ح(٢٤١، ٤٣١، ٥٦٥، ٨٧٣، ٩٩٤)، وفي **المعرفة** التراجم: (١٤٧، ٢٥٠، ٢٧٤، ٣٠٠، ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٩٦، ٤٠٥، ٤٥٩).

تحت موضوعنا هذا ـ تبين لي أن منهجَه فيها يمكن أن ينتظم المعالم الآتية:

الأول: حرصه على إثبات فروق المتن، كما تقدم.

الثاني: أن المتون التي تذكر الفروق بين ألفاظها ـ مِنْ حيث تأثيرها وعدمه ـ تنقسم قسمين:

القسم الأول: الألفاظ التي تذكر، ولها تأثير لها على الحكم المستنبط مِنْ هذا المتن، سواءٌ كان الحكم عقدياً، أو فقهياً، أو أصولياً ـ كتبيين مجملٍ، أو تقيد مطلقٍ، أو تخصيص عامٍ ـ أو له علاقة بالراوي نفسه، كإثبات الصحبة، ونحو ذلك، أو فيه زيادةُ كلمةٍ تزيل إبهاماً، أو تُعيِّنُ مهملاً، أو تذكر تأريخاً مهماً، ونحو ذلك مِنْ أنواع الزيادات، وهذا هو الأكثر بالنسبة إلى القسم الثاني[1].

ومِنْ أمثلة ذلك: قوله في كتاب التوحيد ـ لمَّا ساق الحديث المشهور «**يا عبادي، إني حرمتُ الظلم على نفسي...**» مِنْ طريق أبي أدريس الخولاني عن أبي ذر[2] ـ: «وروى عن ابن غنم عن أبي ذر، عن النبي ﷺ **نحوه، وزاد فيه: «إني جوادٌ ماجد، عطائي كلام، وعذابي كلام، وإذا أردت أمراً، فإنما أقول له: كن فيكون»**[3].

فهذه الزيادة ـ لو صحّت ـ لأمكن مِنْ خلالها إثباتُ اسمين لله تعالى، وهما: الجواد والماجد، وبه يتبين أن هذه الزيادة مؤثرة[4].

---

(١) ومن المعلوم أن الأنظار ـ في إثبات كون هذه زيادة مؤثرةٌ أم لا؟ ـ تختلف، بحسب سعة علم القارئ، ودقة فهمه، واطلاعه، فقد يرى شخص أن هذه الزيادة مؤثرة، ويخالفه آخر في ذلك، وهذا بحرٌ لا ساحلَ له، فبين الأفهام من التفاوت كما بين السماء والأرض، وصدق الله؛ إذ يقول: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾، [يوسف: من الآية ٧٦].

(٢) كذلك أخرجه مسلم في صحيحه ٤/ ١٩٩٤ ح(٢٥٧٧).

(٣) **التوحيد** ٣/ ١٢٩ ح(٥٤٦).

(٤) **وتنظر** بعض الأمثلة للزيادات التي ألفاظها مؤثرة ـ فيما أرى ـ في:

التوحيد ح(٨٠، ٨٤، ١٧٠، ١٧٧، ٣١٣، ٣٧٦، ٣٨٥، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٢، ٥٢٤، ٥٢٦ ـ ٥٢٨، ٥٤٦، ٧٤٢، ٨٣٩، ٨٤٥).

الإيمان ح(٣٥، ٤٢، ٤٤، ٩٣، ٩٨، ١٠٨، ١٢٨، ١٩٩ ـ ٢٠٠، ٢٦٩، ٣١٣، ٤٣١، ٦٣١ ـ ٦٣٢، ٧٤٠).

=

القسم الثاني: الألفاظ التي لا تأثيرَ لها على المتن بحكم مؤثر ـ مما ذكرتُه في القسم الأول ـ وهذا ـ عنده ـ أقلُّ مِنَ القسم الأول[١].

ومِنْ أمثلة ذلك قوله في «الإيمان» ـ لمَّا ساق حديثاً مِنْ طريق حامد بن عمر، عن حماد بن زيد، عن أبي جمرة، قال: سمعت ابن عباس يقول: قدم وفد عبد القيس ـ وفيه: فقال «**آمرُكم بأربعٍ، وأنهاكم عن أربع: الإيمان بالله وشهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدُّوا حقَّ الله في خُمس ما غنِمْتُم، وأنهاكم عن الدُّبَّاء، والحنتم، والنقير والمُزَفَّت**». قال ابن منده: «رواه جماعة عن حماد بن زيد، ورواه حجاج بن منهال، **وفيه زيادة**:

أنبأ محمد بن محمد بن الأزهر، ثنا علي بن عبد العزيز. ح، وأنبأ أحمد بن إسحاق، ثنا إبراهيم بن حاتم، قال: ثنا **حجاج بن منهال**، ثنا حماد بن زيد بإسناده **نحوه**، وقال فيه: «**الإيمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله**». وعدَّ بيده كما تعد النساء[٢]، وباقي الحديث **مثله**، **وليس في روايات حماد المشهورة هذه الزيادة**»[٣].

= **الرد على الجهمية** ح(٥٣، ٦٤، ٧٧ ـ ٧٨).
المعرفة، **التراجم** (٣٤٥، ٣٩٩)..

(١) مع أنني أضفت لهذا القسم ما لم يذكر فيه المتن الآخر، بل يشير إليه إشارةً، فيقول: أتمّ من هذا، أو: مختصراً، ونحو هذه العبارات.

(٢) حاولت أن أجد تفسيراً لهذه الكلمة، فلم أجد مَنْ صرّح بذلك، لكن وقفت على حديث رواه عباس الدوري في تاريخه (٣/ ٥٢) من طريق أبي رافع ـ مولى أم سلمة ـ عن أبي هريرة أن النبي ﷺ **أخذ بيده**، قال: **فأخذ أبو هريرة بيدي** كما أخذ رسول الله ﷺ بيده، فقال: «**خلق** الله التربة يوم السبت، **وخلق** فيها الجبال يوم الأحد **وخلق** فيها الشجر يوم الاثنين، **وخلق** المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبَثَّ فيها الدواب يوم الخميس **وعدَّ كما تعد النساء**...»، فأفادتني هذه الرواية أن المقصود: الإشارة إلى أن النساء ـ لقلة علمهن وغلبة الجهل عليهن مقارنة بالرجال ـ يبالغن في العدِّ والحساب بأصابعهن، خشية الغلط، أو إرادة التأكد مما سمعه من الطرف المقابل حين عدّه لأشياء متتالية، **ولا مانع** من أن يكون هناك غرض آخر، وهو الرغبة في الجمع بين الوسيلة السمعية (الأذن)، والأخرى (وهي الإشارة) التي تعين على ضبط المعلومة وعدم نسيانها، والله أعلم.

(٣) **الإيمان** ١/ ٣٤٢ ح(١٦٩).

ومعلومٌ أن هذه الزيادة التي نصّ عليها ابنُ منده ليست مؤثرةً في الحكم، على ما سبق إيضاحه في أول كلامي في هذا القسم. نعم! هي تدل ـ لو صحّت ـ على شدة العناية بهذه الوصية منه ﷺ لوفد عبد القيس[(١)].

الثالث: ـ مِنْ معالم منهجه في هذا الباب ـ أنه ـ كعادته ـ قليلُ الترجيح بين الأسانيد التي يزيد بعضُها على بعض في المتون، سواءٌ كانت مؤثرةً أو غيرَ مؤثرةٍ، علماً أن الترجيح الصريح قليل بالنسبة إلى ما يُفْهم أنه رجَّحه.

وما قيل في المباحث السابقة ـ مِنْ جهة الصراحة في الترجيح وعدمها ـ يقال هنا؛ فقد انقسم منهجه ـ في باب زيادات الألفاظ ـ قسمين:

القسم الأول: ما صرّح فيه بالترجيح، بحيث يبين رأيه في الزيادة قَبولاً ورَدّاً، ومِنْ ذلك قوله في «الإيمان» ـ لمَّا ساق حديث إرداف معاذ المشهور، وما وقع في بعض طرقه مِنْ زيادة تبين اسم الحمار الذي كان يركبه النبي ﷺ ـ:

«رواه جماعة عن أبي الأحوص، وفيه زيادة أن الحمار يقال له عُفير، **ورواه** أبو مسعود عن أبي داود، عن شعبة، وفيه هذه الزيادة، **وهو وهم**»[(٢)].

ومرادُه رحمه الله أن تسميةَ الحمار ذِكْرُها وهمٌ في حديث شعبة، لا في أصل الحديث؛ فتسمية الحمار ثابتةٌ في الصحيحين[(٣)]، لكن من طريق أبي

---

(١) **وتنظر** بعض الأمثلة للزيادات التي ألفاظها غير مؤثرة ـ فيما أرى ـ في:
التوحيد ح(١٥، ٥٩ ـ ٦١، ٧٥ ـ ٧٦، ١٦٢، ٤٦٩، ٦٠٩، ٦٣٥، ٦٧٨ ـ ٦٧٩، ٧١٣، ٨١٨ ـ ٨٢٧).
الإيمان ح(١٦٩، ٥٦٥).
المعرفة، التراجم (١٥٣، ٢٧١، ٤٥٧).

(٢) **الإيمان** ١/ ٢٥٣ ح(١٠٨).

(٣) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب اسم الفرس والحمار ٢/ ٣٢٠ ح(٢٨٥٦)، صحيح مسلم ١/ ٥٨ ح(٣٠).

الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي، عن عمرو بن ميمون، عن معاذ رضي الله عنه[(١)].

القسم الثاني: ما أشار فيه إلى الترجيح إشارةً، ومِنْ أمثلة ذلك:

أنه روى في كتابه «الرد على الجهمية» حديثاً مِنْ طريق عبد الله بن صالح، معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن عبد الرحمٰن بن قتادة، عن هشام بن حكيم أن رجلاً قال: يا رسول الله! أنبتدئ الأعمال، أم قد قُضِيَ القضاء؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن الله أخذ مِنْ بني آدم مِنْ ظهورهم ذرِّيَّتهم، وأشهدهم على أنفسهم، **ثم أفاض بهم في كفِّه**، فقال: هؤلاء إلى الجنة، وهؤلاء إلى النار، فأهلُ الجنة مُيَسَّرون لعمل الجنة، وأهل النار مُيَسَّرون لعمل النار». ثم قال ابن منده: «رواه **جماعة** عن معاويةَ بن صالح، **فلم يذكروا فيه هذه اللفظة: (ثم أفاض بهم في كفه)**»[(٢)].

فقوله: «رواه **جماعة** عن معاوية بن صالح، **فلم يذكروا فيه هذه اللفظة...**» كأنه يشير بذلك إلى أن عبد الله بن صالح وَهِمَ فيها؛ لمخالفته روايةَ الجماعة، والله تعالى أعلم[(٣)].

الرابع مِنْ هذه المعالم: أنه قد يترك ـ في أحيان كثيرة ـ ما يسوقُه مِنَ اختلاف في الزيادات في المتون مِنْ غير ترجيح: لا تصريحاً، ولا إشارةً، وأمثلة هذا كثيرة[(٤)].

---

(١) **تنظر** بقية الأمثلة التي صرّح فيها، في: **الإيمان** ح(١٢٨، ١٩٩ ـ ٢٠٠)، وفي **المعرفة**، ترجمة (٣٩٩).

(٢) **الرد على الجهمية** ص(٧٨) ح(٥٤).

(٣) ومن الأمثلة التي يصرح فيها بالترجيح، بل أشار إلى ذلك ـ فيما أرى ـ: في **الإيمان** ح(٩٣، ٩٨، ١٦٩، ٢٦٩، ٤٣١)، وفي **التوحيد** ح(٨٠)، وفي **الرد على الجهمية** ح(٥٣).

(٤) **تنظر** في: في **الإيمان** ح(٣٥، ٤٢، ٤٤، ٣١٦، ٥٦٥، ٦٣١ ـ ٦٣٢، ٧٤٠)، وفي **التوحيد** ح(١٥، ٥٩ ـ ٦١، ٧٥ ـ ٧٦، ١٦٢، ١٧٠، ١٧٧، ٣١٣، ٣٧٦، ٣٨٥، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٢، ٤٦٩، ٥٢٤، ٥٢٦ ـ ٥٢٨، ٥٤٦، ٦٠٩، ٦٣٥، ٦٧٨، ٧١٣، ٧٤٢، ٨١٨ ـ ٨٢٧، ٨٣٩، ٨٤٥)، وفي **الرد على الجهمية** ح(٧٧ ـ ٧٨)، وفي **المعرفة**، التراجم (٨٤، ١٥٣، ١٩٢، ٢٧١، ٣٤٥، ٤٥٧).

المطلب الثاني

الزيادة في الأسانيد

هذا النوع مِنَ الزيادات قسيمُ للنوع الأول ـ الزيادات في المتون ـ وقد تقدَّم ـ في المبحث الثالث ـ الحديثُ مفصّلاً عن هذا النوع مِنَ الزيادات بما لا حاجة معه إلى التكرار، وإنما ذُكر هذا النوع هنا مِنْ باب تكميل القسمة، كما ذكرت آنفاً.

وحاصل ما تقدم: أن ابن منده ـ في الأعمِّ الأغلب ـ يميل إلى ترجيح الأسانيد التي تقع فيها الزيادة، وقد ذكرتُ هناك بعضَ الأمثلة، وأحلتُ إلى بقيتها، والله تعالى أعلم.



المبحث الخامس

الاختلاف على الراوي في تسمية الشيخ، وفيه مطلبان

المطلب الأول

الاختلاف في تسمية الصحابي

سبق أن تحدثت[١] عن سبب عناية الأئمة بمسانيد الصحابة، وحرصهم على تحرير اسم الراوي الذي خرج منه الحديث، وذكرت هناك أربعة أسباب مهمة، أذكرها هنا ملخصةً:

١ ـ ثبوت شرف الصحبة، والذي يتفرَّع عنه ثبوتُ عدالتهم، وما يترتب على ذلك مِنَ اعتقاد في شأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

٢ ـ تعلُّق ذلك بمسألة الاتصال والانقطاع بين الراوي وبين النبي ﷺ، ومِنْ ثَمَّ الاحتجاج بما يرويه ذلك الراوي عن النبي ﷺ.

٣ ـ **وهو مِنْ أهم المقاصد ببحثنا هنا**، التأكدُ مِنَ اتصال الراوية بين الراوي وبين مَنْ دلّت ظواهر الأسانيد أنه صحابيٌّ ـ وهذا غير الذي قبله ـ إذْ فرقٌ كبير بين أن يكون الصحابي متقدِّمَ الوفاة، وبين أن يكون متأخرَها، والراوي عنه في الإسنادين واحد، وهذا بيِّنٌ لا يخفى بحمد الله.

٤ ـ ثبوت تابعيَّة مَنْ روى عن ذلك الذي ثبتت صحبته، وهذا له علاقة بمسألة الاحتجاج بمراسيل التابعين ـ رحمهم الله ـ، ويتبع ذلك ثبوت رتبة تابعي التابعي، فيمن يروي عن هذا التابعي، وهكذا.

٥ ـ وهو بحث أصولي، وهو متعلق بمسألة الاحتجاج بأقوال الصحابة رضي الله عنهم.

---

(١) عند دراستي لكتاب المصنِّف: «**المعرفة**» في المبحث الأول، من الفصل الأول في الباب الأول.

ومِنْ هنا تتابع الأئمة ـ رحمهم الله تعالى ـ على العناية بهذه المسألة تصنيفاً وبحثاً في الأسانيد التي هي العُمدة في إثبات الصحبة أو نفيها، ولذا فليس غريباً أن تكون أكثرُ الأسانيد التي وقع فيها اختلاف في تسمية الصحابي في كتابه «المعرفة»، فهو غنيٌّ بذلك، وحافلٌ به.

وقبل الدخول في التفاصيل، أسوق مثالاً يُجلِّي عناية ابن منده بهذه المسألة، وحرصه على التدقيق فيها، حيث قال في «المعرفة»، في ترجمة سويد بن هبيرة:

«أخبرنا أحمد بن محمد بن زياد، قال: حدثنا محمد بن سليمان الوَرَّاق أبو جعفر البصري، قال: حدثنا أبو أسامة. ح، وأخبرنا عبد الرحمٰن بن يحيى، قال: حدثنا أبو مسعود، قال: حدثنا **رَوْح بن عُبَادة**، قال: حدثنا أبو نعامة العدوي، عن مسلم بن بُدَيل، عن إياس بن زهير، عن **سويد بن هبيرة** عن النبيِّ ﷺ، قال: «**خيرُ مال الرَّجُلِ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ، وسِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ**».

مشهورٌ عن رَوْحٍ، قال رَوْحٌ: هكذا في كتابي، **سمعت النبيَّ** ﷺ.

ولم يقل: سمعت النبيَّ ﷺ **إلَّا رَوْحٌ**، قاله المسندي عبد الله بن محمد.

ثم ساق ابن منده طرقاً أخرى، ثم قال: ورواه معاذ بن معاذ عن أبي نَعَامةَ، حدثنا مسلم بن بُدَيل، عن إياس، **عن سُوَيد بن هُبَيرةَ، بلغني عنِ النبيِّ** ﷺ»[1].

فسياق ابن منده للطريق الأخرى التي قال فيها سويدٌ: بلغني، كأنه يريد بذلك تأكيدَ ما قاله المسندي، وأن ما قاله روحٌ ـ في إثبات السماع ـ وهمٌ، وهذا ظاهر بحمد الله.

ولقد ظهرَتْ إمامةُ أبي عبد الله في هذا الفن مِنْ خلال كثرة ما يسوق مِنَ الطرق، ومِنْ قوة نقده لبعض الطرق، حيث أعلّ بعض الأوجه التي وقع

(١) **المعرفة** (٥٢٧).

فيها اختلاف في تسمية الصحابي ـ مع أنها في صحيح البخاري ـ، وذلك أن ساق عدة طرق لحديث ابن عباس، قال: «انطلقنا مع رسول الله ﷺ مِنْ مكةَ إلى المدينة، فلما أتينا وادي بني الأزرق...» الحديث. ومنها طريق محمد بن كثير عن إسرائيل، عن عثمان بن المغيرة، عن مجاهد، عن ابن عباس، ثم قال ابن منده ـ: «أخرجه البخاري عن ابن كثير[1]، فقال: عن

(١) أخرجه في كتاب الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: ١٦] ح(٣٤٣٨).

تنبيه مهم:

وقع في النسخة التي شرحها ابن حجر: (مجاهد، **عن ابن عمر**)، وكذلك هو في أصح نسخ البخاري الموجودة اليوم ـ في حدود علمي ـ ثم علّق ابن حجر على ذلك بكلام مهم، فقال: «قوله: (عن ابن عمر) **كذا وقع في جميع الروايات التي وقعت لنا من نسخ البخاري**، وقد تعقّبه أبو ذر ـ في روايته ـ فقال: كذا وقع في جميع الروايات المسموعة عن الفِرَبْري: (مجاهد عن ابن عمر)، قال: ولا أدري أهكذا حدَّث به البخاري أو غلط فيه الفِرَبْرِي؛ **لأني رأيته في جميع الطرق** عن محمد بن كثير وغيره عن مجاهد، عن ابن عباس. ثم ساقه بإسناده إلى حنبل بن إسحاق، قال: حدثنا محمد بن كثير، وقال فيه: ابن عباس، قال: وكذا رواه عثمان بن سعيد الدارمي، عن محمد بن كثير، قال: وتابعه نصر بن علي، عن أبي أحمد الزبيري، عن إسرائيل، وكذا رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن إسرائيل. انتهى.

وأخرجه أبو نعيم في «المستخرج» عن الطبراني، عن أحمد بن مسلم الخزاعي، عن محمد بن كثير، وقال: رواه البخاري عن محمد بن كثير، فقال: مجاهد عن ابن عمر، ثم ساقه من طريق نصر بن علي عن أبي أحمد الزبيري، عن إسرائيل، فقال: ابن عباس، انتهى.

وأخرجه ابن منده في كتاب الإيمان من طريق محمد بن أيوب بن الضريس، وموسى بن سعيد الدنداني، كلاهما عن محمد بن كثير، فقال فيه: ابن عباس، ثم قال: قال البخاري: عن محمد بن كثير، عن ابن عمر، **والصواب عن ابن عباس.**

وقال أبو مسعود ـ في الأطراف ـ: إنما رواه الناس عن محمد بن كثير، فقال: مجاهد عن ابن عباس، ووقع في **البخاري في سائر النسخ: مجاهد عن ابن عمر، وهو غلط،** قال: وقد رواه أصحاب إسرائيل؛ منهم: يحيى بن أبي زائدة، وإسحاق بن منصور، والنضر بن شُميل، وآدم بن أبي إياس، وغيرهم عن إسرائيل، فقالوا: ابن عباس. قال: وكذلك رواه ابن عون عن مجاهد، عن ابن عباس. انتهى».

فأفادنا هذا النقل عن الحافظ ابن حجر أن حافظَيْن آخَرَيْن ـ وهما: أبو نعيم، وأبو مسعود الدمشقي ـ وافقا ابنَ منده على وقوع هذا الوهم الإسناد في البخاري، ينظر: فتح الباري ٦/٥٥٩، صحيح البخاري (النسخة المصورة عن ط.بولاق) ٤/١٦٦.

ابن عمر، **والصواب عن ابن عباس رواه جماعة عن إسرائيل**»[(١)].

فهو ـ كما هو ظاهر ـ يخطِّئُ الوجه الذي جعل مخرج الحديث عن ابن عمر، وأشار إلى علة الخطأ بقوله: «رواه جماعة عن إسرائيل»[(٢)].

ولم يقتصر بحثُ ابن منده في هذا الباب على التدقيق في رواية التابعي عن الصحابي، بل امتد ليشمل ما وقع مِنْ رواية بين الصحابة بعضهم عن بعض؛ للتحقيق: هل الحديث مِنْ مسند فلان أم فلان؟ مَعَ أن كليهما مِمَّن سمع مِنَ النبي ﷺ قطعاً.

ومثال ذلك: حديثُ إردافِ النبي ﷺ معاذاً رضي الله عنه، فقد روى الحديثَ مِنْ طريق همام بن يحيى، عن قتادة، عن أنس، عن معاذ بن جبل، قال: كنت رِدْفَ النبي ﷺ... الحديث.

ثم ساقه مِنْ طريق معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن قتادة، عن أنس بن مالك **أن رسول الله ﷺ قال ـ ومعاذ رديفُه على الرحل ـ**... الحديث.

ثم ساقه مِنْ طريق شعبة عن قتادة، قال: سمعت أنس بن مالك **يحدِّث عن معاذ** بن جبل... الحديث، ثم ساق له طريقاً أخرى عن شعبة، عن قتادة، **عن أنس عن معاذ**.

ثم ساقه مِنْ طريق عبيد الله بن عمر القواريري، وسليمان بن حرب، قالا: أنبأ حماد بن زيد، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس: **أن رسول الله ﷺ قال: يا معاذ بن جبل**... الحديث.

ثم ساقه من طريق عارم عن حماد بن زيد، عن عبد العزيز بن

(١) **الإيمان** ٢/٤٢١ ـ ٤٢٣، الأحاديث (٧٢٣ ـ ٧٢٦)، وقد تقدم في المبحث الثالث مثال أعلّ فيه ابن منده طريقاً اختلف فيه على الأوزاعي في تسمية شيخه، مع أنه في صحيح مسلم.

(٢) وهذا ـ كما هو ظاهر ـ اختلاف على محمد بن كثير، وابن منده يرجح الوجه الذي أشرت إليه أولاً، ولا يوافق البخاري على تصحيحه للوجه الثاني، والله أعلم.

صهيب، **عن أنس عن معاذ** أن رسول الله ﷺ قال: يا معاذ... الحديث.

ثم ساق سنده من طريق أبي شهاب عبد ربه بن نافع عن سليمان التيمي، **عن أنس بن مالك عن معاذ بن جبل**... الحديث، ثم قال ابن منده: **رواه سعيد بن سليمان عن عباد بن العوام عن سليمان نحوه، وخالفهم يزيد بن زُرَيع والمعتمر**.

ثم ساقه من طريق يزيد بن زُرَيع عن التيمي، عن أنس بن مالك، قال: **ذكر لنا أن النبي ﷺ قال لمعاذ**... الحديث.

ثم ساقه مِنْ طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه، قال: كان أنس بن مالك يحدثنا بهذا الحديث، فكنتُ أشتهي أن **أسمعه مِمَّن سمعه** مِنْ معاذ بن جبل، فحدثني أبو المليح عن روح ـ رجل مِنْ قومه ـ عن أبي العوام، عن معاذ بن جبل، قال... الحديث بألفاظ مختلفة. فعلَّق ابن منده على ذلك بقوله:

هكذا رواه معتمر بن سليمان عن أبيه، **وفيه ما يدل على أن أنساً لم يسمَعْه مِنْ معاذ،** وكذلك في حديث يزيد بن زُرَيع ـ وغيره ـ ما يدل على نحو ما رواه معتمر بن سليمان، **وذكر يحيى القطان أن سليمان التيميَّ كان لا يحدِّث بهذا الحديث قديماً**.

ثم ساقه مِنْ طريق القطان، قال: حدثونا عن سليمان التيمي، عن أنس بن مالك، قال: **ذكروا أن النبي ﷺ قال لمعاذ بن جبل**... الحديث.

ثم قال ابن منده: وروى أبو سفيان: طلحةُ بن نافع عن أنس بن مالك ما يخالف رواية سليمان التيمي، **ويُثبت رواية قتادة** بن دِعامة، ثم ساق بإسناده إلى الأعمش عن أبي سفيان، **عن أنس بن مالك، قال: أتينا معاذَ بن جبل**، فقلنا: حدثنا من غرائب حديث رسول الله ﷺ، فقال: كنتُ رِدْفَ رسول الله ﷺ... الحديث»[1].

(١) **الإيمان** ١/ ٢٤٣ ح(٩٢ ـ ١٠٥) بتصرف.

فهذه ثلاثة عشر طريقاً ساقها؛ لتحرير مخرج الحديث، ولا أظنّ أني بحاجة إلى بيان ما في هذه السياقات مِنَ الدلالة على تمكُّن أبي عبد الله ابن منده في هذا الباب، وحرصِه البالغ على بيان صاحب الحديث، مَعَ أن كلّاً مِنْ أنس، ومعاذ مِنْ خاصة أصحاب النبي ﷺ ولكن ـ لِمَا تقدم مِنْ أسباب ـ حرَص المصنف رحمه الله على تحقيق القول في ذلك، فجزاه الله خير الجزاء وأوفاه.

إذا تبين هذا وتقرر، فإن منهج إمامنا أبي عبد الله في هذا الباب ـ من خلال معايشتي لكتبه، وتأمُّلي لطريقته في هذا الباب ـ يمكن أن يوضَّح في المعالم الآتية:

الأول: حرصه على إبراز هذه المسألة ـ كما أشرتُ إليه آنفاً ـ مِنْ خلال سوْق الطرق، سواءٌ كان ذلك في **كتب التراجم**، وهما كتاباه: «المعرفة»[(١)]، و«فتح الباب»[(٢)]، أو في بقية كتبه الأخرى، وذلك أثناء سوْق اختلافٍ وقع في إسنادٍ ما لحديثٍ ساقه في بابٍ مِنَ الأبواب.

الثاني: ترجيحه ـ أحياناً ـ بين الأسانيد التي يُختَلَفُ فيها في تسمية الصحابي.

وما قيل في المباحث السابقة ـ مِنْ جهة الصراحة في الترجيح وعدمها ـ يقال هنا، فقد انقسم منهجه ـ في الأسانيد التي يختلف فيها في تسمية الصحابي ـ قسمين:

القسم الأول: ما رجَّح فيه، وهذا، بحيث يبين رأيه في مخرج الحديث عمَّن هو؟ وهذا قليل بالنسبة إلى عدد الأسانيد التي يسوقها لهذه الغاية.

---

(١) ستأتي الإحالة على كتابه هذا بعد قليل.

(٢) ومن أمثلة ذلك: (٢٧٥٤، ٢٨١٨، ٢٨٧٧، ٣٣٧٢، ٣٨٤١، ٣٨٦٩)، وجميع هذه المواضع لم يذكر فيها اختلافاً بالمعنى المعروف، وإنما يبين أنه وقع في بعض الأسانيد ما يدل على صحبته، فنفاها. ومن المعلوم أن هذا النفي ليس تخرصاً، بل لوجود أسانيدَ أخرى تبيِّن وهم ما وقع من أسانيدَ تدل على القول بصحبته.

ومِنْ أمثلة ذلك ما تقدم ذكره ـ قريباً ـ في ترجيح كون الحديث مِنْ مسند ابن عباس لا مِنْ مسند ابن عمر[(١)].

القسم الثاني: ما أشار فيه إلى الترجيح إشارةً، ومِنْ أمثلة ذلك: قوله في «المعرفة» ـ في ترجمة أبي خراش السلمي ـ:

«أخبرنا أحمد بن محمد بن زياد حدثنا محمد بن إسماعيل الصَّايغ، حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، حدثنا حَيْوَةُ بن شُريح، حدثني أبو عثمان **الوليد بن أبي الوليد**؛ أنَّ عمران بن أبي أنس حدثه **عن أبي خِرَاشٍ**، أنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يقولُ: . . .

رواه بقية عن معاوية بن يحيى، عن سعيد بن أبي أيوب، عن **الوليد بن أبي الوليد**، عن عمران بن أبي أنس، **عن أبي خِرَاشٍ**، عن النبيِّ ﷺ، نحوه.

ورواه يحيى بن يعلى عن سعيد بن مِقْلَاص ـ وهو ابن أبي أيوب ـ **عن الوليد بن أبي الوليد**، عن عمران بن أبي أنس، **عن حَدْرد الأسلمي، هكذا قال**»[(٢)].

فقوله ـ عن الوجه الذي جعل الحديث فيه مِنْ مسند حدرد الأسلمي ـ: «هكذا قال»، يوحي بتوهينه، خصوصاً وأنه ساق قبل ذلك طريقين ـ أحدهما مِمَّا اختُلف فيه على ابن أبي أيوب ـ كلاهما جعلاه مِنْ مسند أبي خراش رضي الله عنه، والله أعلم[(٣)].

(١) **تنظر** بعض الأمثلة التي صرّح فيها بالترجيح، في: **المعرفة**، التراجم (١٢، ٢٩، ٣٣، ٤٧، ٥٧، ١٢٠، ١٩٠، ٢١٨، ٢٢٩، ٢٧٩، ٣٤٨، ٣٩٢، ٣٥٦، ٥٦٨، ٦٢٥، ٧٢٦).
الإيمان ح(٩٢ ـ ١٠٥، ٩٣٢، ١٠٨٧).
التوحيد ح(٣ و٢٠١ ـ ٢٠٢ [هذا حديث واحد فرّقه في موضعين، إلا أن تصريحه بالترجيح ذكره في الموضع الثاني]، ٧٢٠، ٨٤٣).

(٢) **المعرفة**، ترجمة (٥٦٩).

(٣) **تنظر** بعض الأمثلة التي أشار فيها إلى الترجيح ـ فيما أرى ـ في: **المعرفة**، التراجم (٢٤١، ٥٠٦، ٥٦٩، ٦٣٧)، **والإيمان** ح: (٣٥ ـ ٣٦).

الثالث ـ مِنْ هذه المعالم ـ: أنه قد يترك ـ في أحيان كثيرة ـ ما يسوقه مِنَ اختلاف في التسمية مِنْ غير ترجيح؛ لا بتصريح ولا بإشارة، وهذا كثير عنده[(١)]، ولا حاجة لذكر مثال فما تقدم يغني في بيان كيفية سياقه للأسانيد في هذا الباب.

الرابع: أن الأسانيد التي يوردها ـ مما يقع فيها اختلاف في تسمية الصحابي ـ على نوعين:

النوع الأول:

ما يكون الخلاف فيه في اسمه، والشخص واحد، أي إن الصحابي واحد، ولكن يقع بين الرواة اختلاف في تعيين اسمه؛ إما بتقديم أو تأخير في بعض أحرف اسمه، أو بتقديم أو تأخير في اسمه واسم أبيه، ونحو ذلك، وأمثلة ذلك قليلة، ومع قلتها فجميعها انحصر ـ حسب تتبُّعي ـ في كتابه «المعرفة»، ومِنْ ذلك: قوله في ترجمة رباح بن الربيع: «أخو حنظلة بن الرَّبيع الأَسِيدي، وقال بعضهم: رِياح بن الرَّبيع، **وَوَهِمَ فيه**»[(٢)].

النوع الثاني:

ما يكون الخلاف فيه في اسمه، بناءً على وقوع اختلاف بين الرواة في تعيين مخرج الحديث، وهل هذا بين صحابيين فقط، أم بين اثنين وأكثر[(٣)].

ومِنْ أمثلة ذلك: أنه ساق في «التوحيد» اختلافاً على **عطاء بن يسار**، في تسمية شيخه الصحابي ـ في حديث: «**إن في الجنة مائةَ درجةٍ، ما بين**

---

(١) **تنظر** في: **الإيمان** ح(١٣٠، ٢٦٣، ٤٥٦، ٩٥٧ ـ ٩٥٩).
وفي **التوحيد** ح(٣٦، ٤٥، ١٨١، ٢٢٩، ٤٢٣، ٤٦٥، ٤٨٤، ٥٩٦، ٦٤٥، ٧٤٤، ٧٤٥، ٨٧٥).
وفي **المعرفة، التراجم** (٤٣، ٦٢، ١١٣، ١٥٠، ٢٠٥، ٢٣٦، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣٢٤، ٣٤٤، ٤٨٢، ٤٨٧، ٦٤٤، ٦٤٧، ٦٦٥).

(٢) **المعرفة** (٣٩٢)، وهذه بعض الأمثلة على هذا المعنى في **المعرفة**، التراجم: (٢٩، ٣٣، ٤٣، ٤٧، ٥٧، ٦٢، ١٢٠، ١٥٠، ٢٠٥، ٢٧٩، ٣٠٦، ٤٨٢، ٥٠٦، ٥٦٨، ٦٤٤).

(٣) أي: إن بعض الاختلافات في الأسانيد قد يصل الاختلاف فيها إلى أن يكون الصحابي المسمى ثلاثة أشخاص، كما سيأتي التمثيل له قريباً.

كل درجتين كما بين السماء والأرض، أعدَّها الله للمجاهدين في سبيل الله» ـ: هل هو **أبو هريرة**، **أم عبادة بن الصامت**، **أم معاذ بن جبل** ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ؟[(١)]، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني

الاختلاف في تسمية غير الصحابي

لم تكن عناية العلماء بهذا النوع مِنَ الاختلاف بأقلَّ اهتماماً منها في الاختلاف الواقع في تسمية الصحابي، إذِ الكل له علاقة متينة بمسألة الاتصال والانقطاع.

وقد سبق ـ في المبحث الثالث مِنْ هذا الفصل ـ عند الحديث عن منهجه في التعليل بالانقطاع ما يوضح منهجه في هذه المسألة ـ مسألة الاختلاف في تسمية غير الصحابي ـ إذ كان الحديث هناك منصبّاً على الاختلاف على الراوي في تسمية شيخه، سوى الصحابة.

وليس مِنْ جديد يمكن ذكره هنا، وإنما ذكرتُ هذا المطلب هنا من باب تكميل القسمة، وحاصل ما يدخل تحته تقدُّم الحديث عنه في المبحث المشار إليه، والله أعلم.



(١) **التوحيد** ٣/ ١٨٩ ح(٦٤٥ ـ ٦٤٨)، ومن أمثلة ذلك في **التوحيد** ح(٣ و٢٠١+ ٢٠٢ [هذا حديث واحد فرَّقه في موضعين] ٣٦، ٤٣، ٤٥، ٢١٨، ٢٢٩، ٤٢٣، ٤٨٤، ٥٩٦، ٧٢٠، ٧٤٤ ـ ٧٤٥، ٨٤٣، ٨٧٥).

وفي **الإيمان** ح(٣٥ ـ ٣٦، ٩٢ ـ ١٠٥، ١١٧، ١٣٠، ٢٦٣، ٤٥٦، ٧٢٦، ٩٣٢، ٩٥٧ ـ ٩٥٩، ١٠٨٧)، وفي **المعرفة**، التراجم (١٩٠، ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٤١، ٣٠٣، ٣٤٨، ٣٥٦).

المبحث السادس

الإدراج

سبق[١] أن درستُ هذا النوع مِنْ أنواع علوم الحديث، وبيّنت تعريفَه لغةً، وأن تعريفه اصطلاحاً هو أن يُدخلَ الراوي في الإسناد أو في المتن ما ليس منه[٢].

وتقدم ـ أيضاً ـ أن ابن منده استعمل هذا الاصطلاح، لكنه لم ينصَّ عليه باسمه، بل عبّر عنه، وذلك في بعض المواضع، ولم يكن التعليل عنده به كثيراً.

وإنما ذكرت هذا النوع هنا؛ لأنه أحدُ أنواع العِلَل التي يعلِّل بها الأئمة، خاصةً فيما له أثر في صحة السند، أو الحكمِ الفقهي المستنبط مِنَ المتن، فلا حاجة لتكرار ما سبق.



(١) في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.
(٢) ينظر: علوم الحديث: (٩٥)، اختصار علوم الحديث ١/ ٢٢٤، النكت للزركشي ٢/ ٢٤١، محاسن الاصطلاح: (٢٧٤)، النكت لابن حجر ٢/ ٨١١، التدريب ١/ ٣١٤.

وبعد:

فهذا مجموع ما بلغه علمي مِنْ أنواع العلل عند هذا الإمام الكبير.

وإني لأعجب ـ وحُقَّ لي ـ مِنْ سَعَة اطِّلاعِ هذا الإمام!

فهذه الاختلافات ـ التي حاولتُ حصر أنواعها، وتلمُّسَ منهجه مِنْ خلالها ـ لم تَرِدْ في كتابٍ ألّفه لبيان العلل، ولا إجابةً عن أسئلةٍ طُرحت عليه في هذا الموضوع، بل هي اختلافاتٌ جاءتْ عَرَضَاً في كتبٍ صُنّفتْ في موضوعاتٍ هي أبعدُ ما تكون ـ عادةً ـ عن مثل هذه الأنواع الدقيقة مِنْ علم الحديث، إذْ جرت العادة أن تُبْسَطَ مثلُ هذه الاختلافات في الكتب المصنّفة في أحاديث الأحكام، أو التي صُنِّفت ابتداءً لبيان العلل!

وصرتُ ـ والحال هذه ـ أتساءل: ماذا سيكون الحال لو أن الإمام ابن منده صنّف كتاباً متخصصاً في العلل؟!

أظنه سيأتي بالفوائد، والدُّرر، وسيتفنن في سياق الطرق، وستظهر للقارئ ـ بسهولة[1] ـ القرائن التي اعتمد عليها في ترجيحاته بين الأوجه المختلفة.

إذا تقرر هذا، فإنه سيعيننا على الجواب عن السؤال الذي قد يُطرح: لماذا ترك ابن منده أكثرَ الطرق ـ التي يسوقها ـ غُفْلاً مِنَ الترجيح، وتعليل الترجيح؟ فطبيعةُ الكتب التي سيقت فيها هذه الطرق ـ كما أشرت آنفاً ـ لها أثرها ـ فيما يظهر ـ في عدم ترجيحه في أكثر المواضع.

وهذا الجواب نفسه، يسندنا ـ أيضاً ـ في بيان السبب الذي جعل

(١) وأقول هذا بناءً على تجربة عملية تطبيقية، أثناء دراستي في الفصل التمهيدي في مرحلة الدكتوراه.

قرائنَ الترجيح التي اعتمدها في الترجيح غيرَ ظاهرة في بعض الأحيان.

وفي بعض الأحيان تكون القرائن ـ التي اعتمد عليها في ترجيح أحد الوجهين على الآخر ـ ظاهرة، وهو ما حاولت استخلاصَه مِنْ خلال تأمُّل ترجيحاته الصريحة التي بلغت قُرابةَ الخمسين حديثاً.

وقد قمت بالنظر في سياقه للطرق في الأحاديث التي **صرّح فيها بالترجيح**، فظهر لي خمسُ قرائنَ[1]، سأذكرها مرتِّباً لها بحسب كثرة استعمالها[2]، وهي كما يلي:

١ ـ **الترجيح بالأكثر**، وهي أكثر القرائن التي وقفت عليها، إذ تجاوزت أمثلتُه أكثرَ مِنَ النصف؛ لذا سأذكر مثالين:

المثال الأول: قوله في «المعرفة» في ترجمة دلجة بن قيس رضي الله عنه:

«روى حديثه المُسَيَّب بن واضح عن ابن المبارك، عن سليمان التيميِّ، عن أبي تميمة

عن دلجة بن قيس، قال لي الحكم الغفاري: أَتذكر يوم نهى رسول الله ﷺ عَنِ الدُّبَاءِ والحَنْتَمِ، واليَقْطِينِ؟ قالَ: قلتُ: نَعَمْ، وأَنا شاهد على ذلك.

أخبرنا محمد بن محمد بن يعقوب المُقرئ، قال: حدثنا الحسين بن محمد، قال: حدثنا المُسَيَّب.

ورواه جَمَاعةٌ عن ابن المبارك، عن التَّيْمي، عن أبي تميمة، **عن**

---

(١) يقع ـ في بعض الأحيان ـ تداخل بين بعض هذه القرائن؛ فمخالفة الأكثر ـ مثلاً ـ قد تلتقي ـ أحياناً ـ مع التفرُّد، ولذلك يصلُح تكرار المثال الواحد ـ أحياناً ـ في نوعين من القرائن، وهذا أمرٌ ظاهر ومعروف في هذا الباب، والله أعلم.

(٢) علماً أنني قمت ـ في بعض المواضع ـ بمراجعة طرق أخرى ـ رواها غير ابن منده ـ لطرق الحديث الذي يورده؛ محاولةً مني للوقوف على القرينة التي جعلتْه يرجح هذا الوجه على ذاك، ولذا قد يبدو للوهلة الأولى ـ عند النظر في الأمثلة ـ أن تصنيفَها غيرُ دقيق، وليس الأمرُ كذلك ـ إن شاء الله ـ لأنني لم أكتب قرينةً إلا بعد التأكد منها.
وفي بعض الأحيان لا تظهر لي القرينةُ، ولا أتوصل إلى السبب، وهذا يحتاج إلى دراسة معلّلة، فبها ينكشف ـ غالباً ـ سبب الترجيح.

دُلَجةَ بن قيس؛ أنَّ رَجُلاً قال للحكم الغفاريِّ، ثُمَّ ذكر الحديث.

وكذلك رواهُ يحيى القَطَّان وغيره عن سليمان التَّيْمي، **وهو الصَّوابُ**»[(١)].

فظهر مِنْ قوله: «**رواه جماعة**» بعد رواية المسيب بن واضح: أن سبب الترجيح هو كون رواة الوجه الأخير جماعة، فلذلك رجّح روايتهم[(٢)].

المثال الثاني: أنه ساق في كتابه «الرد على الجهمية» حديثاً مِنْ طريق **جرير بن حازم** عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «**أخذ الله الميثاق مِنْ ظهر آدم** عليه السلام...» الحديث، ثم قال ابن منده:

«وهذا حديث **تفرَّد به** حسين المروزي عن جرير بن حازم، وهو حد الثقات.

ورواه حماد بن زيد، وعبد الوارث، وابن عُلية، وربيعة بن كلثوم، **كلهم عن كلثوم بن جبر**، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس **موقوفاً**، وكذلك رواه حبيب بن أبي ثابت، وعلي بن بَذِيمَة، وعطاء بن السائب، **كلهم** عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس **مثله**»[(٣)].

٢ ـ **التفرُّد**[(٤)] وقد ذكرت له مثالاً ـ قبل قليل[(٥)] ـ وهو تفرُّد الوليد بن مسلم بحديث عن الأوزاعي، حيث نصَّ على وهمِ الوليد، وتفرُّدِه به عن الأوزاعي.

---

(١) المعرفة: ترجمة (٣٤٨).

(٢) ينظر أمثلة أخرى رجح فيها بالأكثر: في **الإيمان** ح(٧٣، ١٣٣، ١١٧، ١٤٩، ٧٢٦)، في **التوحيد** ح(٣ مع ٢٠١ + ٢٠٢، ٢٠٦، ٢١٨)، **الرد على الجهمية** ح(٥٤)، وفي **المعرفة**: (١٢، ٢٩، ٣٣، ٤٧، ٥١، ١٨٦، ٢٢٩، ٢٧٩، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٩٢، ٦٢٥، ٦٥٩).

(٣) **الرد على الجهمية** ص(٥٧) ح(٢٩).

(٤) مقصودي بهذه القرينة: ما ينفرد به الراوي من دون مخالفة للجماعة، بحيث يتفرَّد بزيادة في متنٍ متَّفقٍ على أصله، لكن تفرَّد أحد الرواة فزاد لفظةً، أو تفرَّد فزاد شيخاً مع الشيخ المتفق على ذكره في السند.

(٥) في أول المبحث الثالث من هذا الفصل.

٣ ـ **الترجيح بالأحفظ**، ومِنْ أمثلته: قوله في «المعرفة» في ترجمة سلمة بن سلامة بن وقش الأنصاري رضي الله عنه:

«أخبرنا عبد الرحمٰن بن يحيى، قال: **حدثنا أبو مسعود**، قال: حدثنا عبد الله بن صالح، قال: حدثني الليث بن سعد، عن زيد بن جُبَيرةَ، قال: **حدثني محمود بن جُبَيرةَ**، عن سلمةَ بن سلامة، أنهما دخلا وليمةً، وسلمةُ على وضوء، فأكَلُوا...» الحديث، ثم قال ابن منده: هكذا رواه أبو مسعود[1]، ورواه **أبو حاتم** عن أبي صالح[2]، عن الليث، عن زيد بن جُبَيرة عن أبيه جبيرة بن محمود، عن سلمة بن سلامة بن وَقْش صاحب النبيِّ ﷺ، وكان آخرَ مَنْ بقي، فذكر نحوه، **وهو الصَّوابُ**»[3].

فابن منده رحمه الله لم يذكر في الرواة عن عبد الله بن صالح غيرَ هذين الراويين ـ أبي مسعود وأبي حاتم ـ وكلاهما ثقة، إلا أن أبا حاتم مقدَّمٌ عليه في الحفظ، فهو أشهر مِنْ نار على علَم.

٤ ـ **انتقال الراوي مِنْ حديث إلى حديث**: ولم أقف إلا على مثال واحد، وهو قوله في «الإيمان» ـ لمَّا ساق حديثَ إرداف معاذٍ المشهور، وما وقع في بعض طرقه مِنْ زيادة تُبَيِّن اسمَ الحمار الذي كان يركبه النبي ﷺ ـ: «رواه جماعة عن أبي الأحوص، وفيه زيادة أن الحمار يقال له: عفير، **ورواه** أبو مسعود، عن أبي داود، عن شعبة، وفيه هذه الزيادة، **وهو وهم**»[4].

ومرادُه رحمه الله أن تسمية الحمار ذِكْرُها وهمٌ في حديث شعبة، لا في

(١) يعني: هكذا رواه أبو مسعود، وهو أحمد بن الفرات، شيخُ شيخِ المصنّف، وهو ـ كما يقول ابن حجر في التقريب: (٨٨) ـ: «**ثقة، حافظ، تُكُلِّم فيه بلا مستند**»، وهو كما قال، كما يتبين من النظر في ترجمته من تهذيب التهذيب ١/ ٥٨.

(٢) هو: عبد الله بن صالح كاتب الليث الذي رواه عنه أبو مسعود في الطريق السابق.

(٣) **المعرفة**: (٤٣٨)، وينظر مثال آخر في **المعرفة**: (٨١).

(٤) **الإيمان** ١/ ٢٥٣ ح(١٠٨).

أصل الحديث، فتسميةُ الحمار ثابتةٌ في الصحيحين[١]، لكن مِنْ طريق أبي الأحوص عن أبي إسحاق السبيعي، عن عمرو بن ميمون، عن معاذ رضي الله عنه.

فالظاهر أن أحد الرواة عن شعبة انتقل ذهنُه مِنْ حديث أبي الأحوص إلى حديث شعبة، فذكر تسمية الحمار، والصواب أنه إنَّما نُصَّ على تسميته في حديث أبي الأحوص عن أبي إسحاق، والله أعلم.

٥ ـ **سلوك الجادة**[٢]: ولم أقف إلا على مثال واحد، وهو أنه ساق في «المعرفة» ـ في ترجمة ذؤيب بن حَلْحَلَةَ رضي الله عنه ـ حديثاً مِنْ طريق **عبد الوهاب بن عطاء، قال: حدثنا سعيد بن أبي عَرُوبة،** عن قتادة، عن سنان بن سلمة ـ أُراه قال: عن ابن عبّاس ـ أنَّ ذُؤَيباً أبا قبيصة حَدَّثهُ أنَّ رسول الله ﷺ كان يبعث معه بالبُدْنِ... الحديث، ثم قال ابن منده: رواهُ عبد الأعلى، وابن بشر وغيرهما عن سعيد بإسناده نَحْوَه.

---

(١) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب اسم الفرس والحمار ٢/ ٣٢٠ ح(٢٨٥٦)، صحيح مسلم ١/ ٥٨ ح(٣٠).

(٢) لتوضيح المراد بسلوك الجادة عند الأئمة أسوق هذا الكلام المحرَّر من كلام الحافظ ابن رجب رحمه الله في شرح علل الترمذي ٢/ ٨٤١ ـ حيث قال:
«فإن كان المنفردُ عَنِ الحُفَّاظ ـ مع سوء حفظه ـ **قد سلك الطريق المشهور**، والحفَّاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ **لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه مَنْ لا يحفظ**، ومثال ذلك: روى حماد بن سلمة عن ثابت، عن حبيب بن أبي سبيعة الضّبعي، عن الحارث أن رجلاً قال: يا رسول الله! إني أحب فلاناً... الحديث.
هكذا رواه حماد بن سلمة ـ وهو أحفظُ أصحابِ ثابتٍ، وأثبتُهم في حديثه ـ كما سبق ـ وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت، كمبارك بن فَضالة، وحسين بن واقد، ونحوهما، فرووه عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ.
وحَكَمَ الحفاظ هنا بصحة قول حماد، وخَطَأ من خالفه؛ منهم: أبو حاتم، والنسائي، والدارقطني.
قال أبو حاتم: **مبارك لزم الطريق،** يعني أن رواية ثابت عن أنس **سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قَلَّ حفظه،** بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يُستغرَبُ، فلا يحفظه إلا حافظٌ، **وأبو حاتم كثيراً ما يعلل الأحاديث بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمة**» انتهى، وهو في غاية النفاسة.
تنظر بعض الأمثلة ـ التي أشار إليها ابن رجب ـ من كتاب «العلل» لابن أبي حاتم: ١/ ١٠٦، ٢٠٣، ٤٢٧، ٢/ ١٠٩، ٢٤٩، ٢٦٦.

ورواه ابن وهب **عن جرير بن حازم، عن قتادة، عن أنس**، عن النبيِّ ﷺ نحوه، **وهو وَهَمٌ**، وهذا حديثٌ مشهورٌ عن سعيد.

وروا عبد الرَّزاق عن **مَعْمَر، عن قتادةَ، نحو حديث سعيد**»[١].

فظاهرٌ جداً ـ بل هو كالصريح ـ أن سببَ توهيم الإمام ابن منده لجرير بن حازم في روايته هو سلوكُه الجادة، فرواية قتادة، عن أنس، جادة مشهورة، وتسبق إلى الذهن، أما رواية: قتادة عن سنان بن سلمة، عن ابن عباس، غير مشهورة، ولا يأتي بها إلا حافظ ضابط، وهو ابن أبي عَروبة ـ في هذا الإسناد ـ، وقد أيّد ابنُ منده ترجيحَه هذا بمتابعة معمر لابن أبي عَروبة على هذا الوجه.

والحقيقة أن ابن أبي عَروبة لو لم يُتابَع، لكان ترجيح روايته ظاهراً، فكيف إذا تابعه مثلُ معمر، عن قتادة؟![٢].

وختاماً:

فإن هناك بعضَ الأحاديث التي صرّح فيها ابنُ منده بالترجيح، لم يظهر لي فيها سببُ ترجيحه، مع اجتهادي في تلمُّس ذلك، وهي ـ بكل حال لو ظهرتْ ـ فلا تكاد تخرج عن هذه الأنواع الخمسة السابقة، والتي هي غالب القرائن التي يستخدمها الأئمة في الترجيح، كما هو ظاهر مِنْ تتبُّع كلام الأئمة في هذا الباب[٣].

---

(١) **المعرفة**، ترجمة (٣٥٠).

(٢) مع أن للأئمة في رواية معمر عن قتادة كلاماً، إلا أن هذا الحديث من جملة ما ضبطه معمر عن قتادة، والله أعلم، ينظر: شرح العلل لابن رجب ٢/٦٩٨.

(٣) وهذا أقولُه من خلال عشرات الأمثلة التطبيقية التي وقفتُ عليها أثناء عملي مع زملائي في الفصل التمهيدي لمرحلة الدكتوراه ـ ضمن مادة العلل التي يدرِّسها فضيلة المشرف على هذه الرسالة ـ في جرد عشرات الكتب، من كتب العلل، والسؤالات، والتخريج، للأئمة المتقدمين، وبعض الأئمة المتأخرين الذين يعتنون بهذا الجانب.

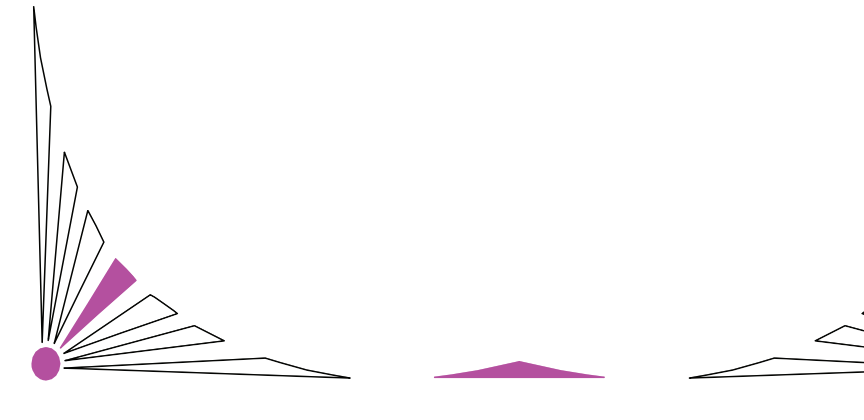
وهذه الأمثلة التي لم يظهر لي فيها سبب الترجيح: في **الرد على الجهمية** ح(٦٠)، **الإيمان** ح(١٩٩ ـ ٢٠٠، ١٠٨٧)، **التوحيد** ح(٧١، ٩٩، ١٥٠، ٥١٥، ٧٢٠)، **فتح الباب**: (١٤٣٠، ٢١٣٠، ٢٢٢٥٧)، **المعرفة** (٤٦، ٥٧، ١٢٠، ١٤٥، ٣٢٧، ٤٥٢، ٥٦٨).

البَابُ الرَّابِعُ

منهج ابن منده في فقه السنة

الفصل الأول: فقه السنة في تراجمه وسياقه للأدلة

الفصل الثاني: فقه السنة من خلال تعليقاته وإيضاح الغريب



الفَصْلُ الأَوَّلُ

فقه السنة في تراجمه وسياقه للأدلة

المبحث الأول: فقه السنة من خلال تراجمه على الأحاديث

المبحث الثاني: فقه السنة من خلال طريقة سياقه للأدلة

المبحث الأول

فقه السنة من خلال تراجمه على الأحاديث

يحسُن قبل الخوض في غمار هذا المبحث أن أقدِّمَ بتعريف موجز لمعنى الترجمة لغةً واصطلاحاً، فأقول:

أما تعريفها لغةً: فبين أهل اللغة معترَكٌ في أصل هذه الكلمة: هل هو عربيٌّ أصلاً أم مُعَرّبٌ، ثم اختلف الذين رجَّحوا كونه عربياً: هل هو رباعيٌّ أم ثلاثي؟ والأكثر على أنه رباعيٌّ، وليس هذا موطنَ مناقشة هذه المسألة، وإنما أردت الإشارة إليها[1].

والذي يهمنا في هذا الموضع بيانُ معناها لغةً:

يقول الزمخشري: «كل ما ترجم عن حال شيء، فهو تَفْسِرَتُه».

وقال النووي: «التعبير عن لغة بلغة».

وقال الفيروزآبادي: «الترجمان: المفسر للسان، وقد ترجمه، وعنه».

وقال ابن منظور: «التُّرجمان ـ بالضم، والفتح ـ: هو الذي يترجم الكلام؛ أي: ينقله مِنْ لغةٍ إلى لغة أخرى، والجمع: التراجم».

وقال الزَّبيدي: «المُفَسِّر للسان، وقد ترْجَمَهُ، وترْجم عنه: إذا فسَّر كلامه بلسانٍ آخَرَ، قاله الجوهريّ، **وقِيلَ**: نَقَلَه مِن لُغَةٍ إلى أُخْرَى»[2].

فتحصَّل مِنْ كلام أئمة اللغة في تعريفهم لهذه الكلمة، أنها لا تخرج عن ثلاثة معان:

---

(١) ينظر: المحكم لابن جني ٧/ ٤٢١، تهذيب الأسماء واللغات ٣/ ٣٨، القاموس المحيط: (١٣٩٩)، المصباح المنير للفيومي: (٢٩)، تاج العروس ٣١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٢) ينظر فيما تقدم: أساس البلاغة: (٤٧٣)، شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٨٦، القاموس المحيط ١/ ١٣٩٩، مختار الصحاح ص(٩٩)، لسان العرب ١٢/ ٦٦، تاج العروس ٣١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

الأول: تفسير كلام المتحدِّث إلى لسان آخر معروف.

الثاني: التعبير عن اللغة بلغة أخرى.

الثالث: تبليغ كلام المتحدث إلى الغير مَعَ اتحاد اللغة.

قال في «المصباح»: «وفيه لغاتٌ: أجودُها: فتح التاء وضم الجيم، والثانية: ضمُّهما معاً، بجعْل التاء تابعةً للجيم، والثالثة: فتحُهما بجعل الجيم تابعةً للتاء والجمع تراجم»[(١)].

وقال الزَّبيدي عن اللغة التي جوّدها الفيومي: «وهذه هي المشهورة على الألسنة»[(٢)].

وأما تعريفُها اصطلاحاً: فأحسنُ ما وقفت عليه في تعريف الترجمة: هو قول العلامة الصنعاني: «والتراجم جمع ترجمة، وهي: عنوان الباب الذي تُساق فيه الأحاديثُ»[(٣)].

ويمكن أن يُستفادَ من مقدمة الحافظ العراقي لكتابه «التقريب» ما يوضِّحُ هذا المعنى الذي ذكره الصنعاني؛ حيث قال:

«ولمَّا رأيتَ صعوبة حفظ الأسانيد في هذه الأعصار؛ لطولها، وكان قِصَرُ أسانيد المتقدمين وسيلةً لتسهيلها، رأيتُ أن أجمع أحاديثَ عديدةً، **في تراجمَ** محصورةٍ، وتكون **تلك التراجمُ** فيما عُدَّ من أصحِّ الأسانيد»[(٤)].

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي يمكن إيضاحُها بأن يقال:

لمَّا كان من معاني الترجمة ـ لغةً ـ: تفسير الكلام، والتعبير عنه، كان ذلك مطابقاً لحال المُتَرْجِم على الأحاديث، فهو كأنه يفسِّر حديثَ الرسول ﷺ بما يكتبه من ترجمة قبل الأحاديث التي يُورِدها، وكأنه يعبّر عن معناها الذي فهمه منها.

(١) المصباح المنير للفيومي: (٢٩).

(٢) تاج العروس ٣١/٣٢٧.

(٣) توضيح الأفكار ١/٤٠.

(٤) تقريب الأسانيد (مع شرحه: طرح التثريب ١/١٧)، وهو بهذا يبيّن أنه بنى كتابه على أحاديثَ رُويت بتلك التراجم التي أطلق عليها بعض الأئمة: أصحُّ الأسانيد.

يقول الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح: «وقد أطلقوا على قولهم: باب كذا وكذا اسمَ **الترجمة**؛ لكونه يعبِّر عمَّا يَذْكُرُ بعده»[(١)].

وهي ـ عند التأمل ـ أشبه ما تكون بما يضعه الفقهاء وغيرُهم في مصنفاتِهم من تمييزهم المسائلَ التي تنتظم موضوعاً واحداً داخل الكتاب الواحد ـ كالصلاة أو الزكاة ـ بقولهم: فصلٌ، ونحو ذلك.

ولا ريبَ أن التراجم ـ في كتب السنة ـ من محاسن التأليف، وبدائع التصنيف، ولها من الفوائد الشيءُ الكثير؛ منها:

١ ـ أنها تُعين على تقسيم الأحاديث والآثار المروية موضوعياً، مما يُسَهِّلُ الوصول إليها عند البحث.

٢ ـ أنها سُلّم يُوصِل إلى فهم المرويات التي ذكرت تحت الترجمة ـ ولو على سبيل الإجمال ـ وعلى قدر ما يتفنَّن المصنف في التراجم، فإن الفائدة ستكون أكبرَ، كما هو الحال في تراجم إمام المتفنِّنين في التراجم: أبي عبد الله البخاري رحمه الله.

٣ ـ أنها تقطع الملل على القارئ، وتُنشِّطه في الوقت ذاته؛ إذ لو كان القارئ يمرُّ بمئات أو آلاف الأحاديث والآثار دون فاصلٍ، فإن ذلك مدعاةٌ للملل والسآمة.

٤ ـ أنها تُفصح عن مُراد المصنف، ومنزلته في فهم السنة؛ إذ التراجم ـ كما هو ظاهر ـ مئِنَّةٌ مِنْ فقه المصنف؛ ولذا بزَّ البخاريُّ غيرَه في هذا الباب، كما كان لبعض الأئمة مشاركةٌ جيدة في هذا، ولعلَّ من أشهرهم الإمامَ ابن خزيمة رحمه الله، كما يتبين من مطالعة صحيحه.

تنبيه: تُطلق الترجمة في كلام أهل الاصطلاح ـ أيضاً ـ في قولهم عن

---

(١) صيانة صحيح مسلم: (١٥٢).
ومن باب رد الفضل لأهله، فقد استفدت ـ في بعض مباحث هذه الجزئية ـ من مقدمة د. علي الزبن في تحقيقه لكتاب ابن جماعة: «تراجم البخاري»، وقد أحسن ـ أثابه الله ـ في بحثه حول الترجمة من حيثُ اللغةُ والاصطلاحُ، وأركان الترجمة، وشروطها، وغير ذلك من المباحث المفيدة، في دراسته التي صدرّ بها تحقيقه للكتاب: (٣٧ ـ ٥٣).

سلسلة رُويت بها عدةُ أحاديثَ ـ كسلسلة مالك عن نافع، عن ابن عمر ـ: ترجمة، كما قال يحيى بن معين: «عبيد الله بن عمر عن القاسم، عن عائشة، **ترجمةٌ** مشبَّكة بالذهب»[١].

وفي كلام العراقي ـ الذي نقلتُه قريباً لمقدمة كتابه «التقريب» ـ ما يوافق هذا المعنى ـ أيضاً ـ وهو مشهور في استعمالهم[٢].

وبعد:

فإنَّ الحديث عن فقه السنة عند الإمام أبي عبد الله ابن منده من خلال تراجمه، يمكن أن يقسمَ قسمين:

القسم الأول: تفصيل منهجه العام في فقه السنة من خلال تراجمه.

القسم الثاني: أبرزُ مزايا تراجمه، وما يمكن أن يُذكَرَ من مؤاخذات عليه في هذا الباب بشكل عام.

أما القسم الأول، فيمكن تجليته في المعالم الآتية:

١ ـ سلك ابن منده طريقةَ من سبقه في وضْعِ ترجمةٍ لكلِّ ما يرويه من أحاديثَ وآثارٍ تنتظم موضوعاً واحداً داخل المصنَّف.

وكان ابن منده يعبِّر عن ذلك بقوله ـ في الأعمِّ الأغلب[٣] ـ: «ذِكْرُ كذا وكذا. . .» وهي بمعنى: باب كذا وكذا.

وقد يذكر تحت الترجمة عناوينَ جانبيةً، ويعبِّر عنها بقوله: «بيان آخر. . . » أو: «بيان يدل على أن كذا. . .»، وغالباً ما تكون شرحاً تفصيلياً لمضمون الترجمة[٤].

---

(١) معرفة علوم الحديث: (٥٥).

(٢) ينظر ـ مثلاً ـ: النكت للزركشي ١/ ١٥٥، محاسن الاصطلاح: (٨٦)، فتح المغيث ١/ ٢٠، تدريب الراوي ١/ ٨٣.

(٣) ولم يقع تصدير التراجم عنده ـ فيما وقفتُ عليه من كتبه ـ بقوله: باب، إلا في كتابه «**الرد على الجهمية**».

(٤) وإنما قيَّدتُ ذلك بالأغلب الأعم؛ لأنه ـ أحياناً ـ يذكر مثل هذه العناوين، وهي في موضوعات مستقلة لا علاقة لها بالترجمة، من وجه ظاهر، مثل قوله في «**التوحيد**»: «ذكر =

والكتبُ التي حظِيت بالتراجم من كتبه ـ التي وقفت عليها ـ ثلاثة فقط، وهي: التوحيد، والإيمان، والرد على الجهمية.

وأما بقية كتبه؛ كالمعرفة، وفتح الباب؛ فهما في التراجم.

وأما كتابه: «مسند إبراهيم بن أدهم»، فلم يجعل له تراجم، إذْ لم تجْرِ عادة الأئمة بالترجمة لكتب المسانيد، ويُقال مثل ذلك في أماليه الكثيرة، والتي سبقت الإشارة إلى شيءٍ منها في المقدمة[(١)].

٢ ـ تأثّرَ الإمام ابن منده بطريقة من قبله من الأئمة الذين لهم مصنَّفاتٌ مليئة بالتراجم، ولكن الذي لفت نظري: هو تأثُّره الواضح بطريقة إمامين من الأئمة؛ هما: الإمام البخاري، والإمام ابن خزيمة.

أما تأثره بشيء من منهج البخاري في التراجم، فقبل أن أبيِّنَ ذلك، أرى أنه من المستحسن أن أذكر شيئاً من منهج البخاري في تراجمه ـ على سبيل الإجمال ـ مستفيداً من كلام بعض شُرَّاح الصحيح؛ ليتبيَّنَ وجهُ تأثُّره به.

يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ويقع في كثير من أبوابه الأحاديثُ الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديثٌ واحد، وفي بعضها ما فيه آيةٌ من كتاب الله، وبعضها لا شيء فيه البتة...، ثم ظهر لي أن البخاري ـ مَعَ ذلك ـ فيما يورده من تراجم الأبواب ـ **على أطوار**:

= ما يدل على أن الله وصف نفسه بالحياء، وأن النبي ﷺ قال: «**إن الله يستحي من عبده!**»، ثم ذكر جملةً من العناوين، ومنها:

١ ـ ذكر الأخبار المأثورة في الغيرة.

٢ ـ ذكر الأخبار المأثورة في الصبر.

٣ ـ ذكر الأخبار المأثورة في التعجب.

٤ ـ ذكر الأخبار المأثورة في الملالة، وأن الله عَزَّ وَجَلَّ لا يسأم حتى يسأمَ عبدُه.

٥ ـ ذكر الأخبار المأثورة في الإقبال والإعراض من الله على عبده... إلخ الأبواب التي قد يجد الباحث لبعضها مدخلاً ولو بتكلُّف، إلا أن البعض منها لا يستطيع معها ذلك.

ينظر: «**التوحيد**» ٣/٢٤٧ ـ ٢٦٥ الباب (١٢٧).

(١) ينظر ما تقدم في الحديث عن الأمالي في: التمهيد.

إنْ وجد حديثاً يناسب ذلك الباب ـ ولو على وجهٍ خفيٍّ ـ ووافق شرطَه أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه، وهي: حدثنا، وما قام مقام ذلك، والعنعنة بشرطها عنده.

وإنْ لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه ـ مَعَ صلاحيته للحجة ـ كتبه في الباب مغايراً للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه، ومن ثمة أورد التعاليق، كما سيأتي في فصل حكم التعليق.

وإنْ لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه، ولا على شرط غيره ـ وكان مِمَّا يُستأنَسُ به، وقدَّمه قوم على القياس ـ استعمل لفظ ذلك الحديث، أو معناه **ترجمةَ باب،** ثم أورد في ذلك: إما آيةً من كتاب الله تشهد له، أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر... ـ إلى أن قال مبيِّناً أقسام التراجم من حيثُ الظهورُ والخفاءُ ـ **وهي ظاهرة، وخفية: أما الظاهرة،** فليس ذِكْرُها من غرضنا هنا، وهي أن تكون الترجمةُ دالةً بالمطابقة لِمَا يورد في مضمَّنها، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة، كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت وكيت، أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني ـ مثلاً ـ وقد تكون الترجمة بلفظ المترجَمِ له، أو بعضِه، أو بمعناه، **وهذا في الغالب... إلخ**»[1].

ويقول العلامة بدر الدين العيني ـ ملخِّصاً منهجَه في التراجم ـ:

«اعلم أن عادة البخاري ـ رحمه الله تعالى ـ أن يضمَّ إلى الحديث الذي يذكره ما يناسبه من قرآن، أو تفسير له، أو حديث على غير شرطه[2]، أو أثرٍ عن بعض الصحابة، أو عن بعض التابعين، بحسب ما يليق عنده ذلك المقام. ومن عادته ـ في تراجم الأبواب ـ ذكرُ آيات كثيرة من القرآن،

(١) هدي الساري: (١٠ ـ ١٥).
(٢) هذه الجزئية ـ الحديث الذي ليس على شرطه ـ ليس لها صلة بمنهج ابن منده، وإنما سقتُها لتتمة كلام العيني.

وربما اقتصر ـ في بعض الأبواب ـ عليها، فلا يذكر معها شيئاً أصلاً»[(١)].

وموضع تأثُّر ابن منده ببعض طريقة البخاري الذي ظهر لي، يمكن أن يحدَّدَ في أربعة معالم:

الأول: ما لخّصَهُ العيني في عبارته السابقة بقوله: «يضم إلى الحديث الذي يذكره ما يناسبه من قرآن، أو تفسير له،...» إلى آخر كلامه.

ومِنْ ذلك قوله في «التوحيد»: «ومن أسماء الله ﷻ: الحقّ، قال الله ﷻ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، وقال الله ﷻ: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤]، وقال: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ﴾ [الأنفال: ٨]، «ثم ساق حديث ابن عباس رضي الله عنهما في دعائه ﷺ عند قيامه في التهجُّد، وفيه الشاهد من السنة على ثبوت اسمه الحق سبحانه وتعالى[(٢)]، وستأتي بعض الأمثلة بعد قليل، في المعلم الرابع من معالم تأثُّره بمنهج البخاري.

الثاني: تأثره به في مسلك التنويع في التراجم على الحديث الواحد، للاستكثار من الاستدلال بالحديث الواحد على عدة مسائل[(٣)].

ومن أمثلة ذلك: أنه ترجم على حديث جبريل المشهور من رواية عمر رضي الله عنه[(٤)] بتسع تراجم:

---

(١) عمدة القاري ١/١٦.

(٢) التوحيد ٢/١٠٣، الباب (٦٣)، وحديث ابن عباس رقمه عنده: (٢٤٩)، وينظر أمثلة أخرى لربط الترجمة بآيات كريمة، في الأبواب التالية:
من **الإيمان**: ٣٤، ٣٨، ٤٢، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٨٨، ٩٠، ١٠٥، ١٠٦.
ومن **التوحيد**: ٢، ٥، ٦، ٧، ٩ ـ ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦ ـ ٢٨، ٢٩، ٤١، ٥٨ ـ ٦١، ٦٣ ـ ٦٥، ٦٧ ـ ٦٩، ٧١ ـ ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٤ ـ ٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢.

(٣) ولئن كان البخاري: يقطع الحديث ويختصره ـ كما فعل في عدة أحاديث؛ كصحيفة معمر عن همام، عن أبي هريرة ـ فإن ابن منده ليس كذلك ـ غالباً ـ بل هو يكرر المتون ولو كانت أحاديثُها طويلةً جداً؛ كأحاديث الشفاعة، وأحاديث الإسراء به ﷺ، ولا يقتصر على موضع الشاهد، كما سيأتي التنبيه على ذلك في الحديث عن أبرز المآخذ عليه في سياقه للأحاديث التي يترجم عليها.

(٤) وإنما قيدته برواية عمر رضي الله عنه التي خرجها مسلم؛ لأن ابن منده ترجم على حديث جبريل، =

فقال في الترجمة الأولى: «ذِكْرُ ما يدل على أن الإيمان الذي أمر الله ﷻ عباده أن يعتقدوه ما سأل جبريلُ ﵇ رسولَ الله ﷺ؛ ليتعلم أصحابُه أمرَ دينهم».

وقال في الثانية: «ذِكْرُ ما يدل على الفرق بين الإيمان والإسلام عن[1] سؤال جبريل رسول الله ﷺ».

وقال في الثالثة: «ذِكْرُ ما يدل على أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنىً واحد، وأن الإسلام: الإقرارُ باللسان، والعملُ بالأركان، وأن الإيمان اعتقاد بالقلب».

وقال في الرابعة: «ذِكْرُ ما يدل على أن ابتداء الإيمان: أن يؤمن العبد بالله ﷻ وحده وكتبه، ورسله: من الملائكة والنبيين صلى الله عليهم وسلم».

وقال في الخامسة: «ذِكْرُ ما يدل على أن من الإيمان: أن يؤمن بالقدر خيره وشره».

وقال في السادسة: «ذِكْرُ ما يدل على أن من الإيمان: أن يؤمن بحُلْوِ القدر ومُرِّه، خيرِه وشرِّه»[2].

وقال في السابعة: «ذِكْرُ ما يدل على أن من الإيمان: أن يؤمن بالبعث بعد الموت».

وقال في الثامنة: «ذِكْرُ ما يدل على أن من الإيمان: أن يؤمن العبد بأن لله جنةً وناراً».

وقال في التاسعة: «ذِكْرُ خبر يدل على أن الإيمان ينقص حتى لا يبقى

= لكن من رواية أبي هريرة ـ وهي في الصحيحين ـ في الباب رقم (٩) ١/١٦١، وإلا لو أُضيفت هذه الترجمة، لكان مجموعُ ما ترجم به يبلغ عشرَ تراجم.

(١) هكذا في المطبوع، ولعلها: من.

(٢) يلحظ تشابه كبيرٌ بين هذه الترجمة والتي قبلَها، وسبب ذلك ـ كما سيأتي ـ أنه يترجم عند اختلاف الألفاظ التي تزيد المعنى إيضاحاً، ولو كان المعنى لا يتغير.
وقريب من ذلك ما سيأتي في الترجمتين السابعة والثامنة.

في قلب العبد مثال حبة خردل، وأن المجاهدة بالقلب واللسان واليد من الإيمان»[(١)].

الثالث: تأثُّره بمنهج البخاري في التبويب بمتن الحديث، أو ببعضه.

قال الحافظ ابن حجر: «من عادة البخاري أن يترجِمَ ببعض ما تشتمل عليه ألفاظ الحديث ولو لم يُورِدْها»[(٢)].

وقد سبق قريباً نقلُ كلام الحافظ ـ عند تقسيمه للتراجم إلى ظاهرة وخفيّة ـ: «أما الظاهرة، فليس ذِكْرُها من غرضنا هنا، **وهي أن تكونَ الترجمةُ دالةً بالمطابقة لِمَا يُورِدُ في مُضمَّنها**».

وقد وقع للإمام ابن منده في بعض تراجمه شيءٌ من ذلك؛ فترجم في بعضها بالمتن كاملاً، وفي بعضها ببعض المتن.

ـ فمن أمثلة الترجمة بالمتن كاملاً:

قولُه في «الإيمان»: «ذِكْرُ قول النبي ﷺ: من لقي الله بشهادة أن لا إله إلا الله، وأنه رسول الله لم يُحجَبْ عن الجنة»[(٣)].

---

(١) ينظر: الإيمان ١/١٢٦ ـ ١٦٠، الأبواب من (١ ـ ٨)، وينظر بعض الأمثلة في الأبواب التالية:
من **الإيمان**: الباب ١٠ مع ٤٤، والباب ١١ مع ١٢ في ١/١٦٦ ـ ١٦٩، وفي الباب ١٩ ح(٤٠) مع الباب ٣٤ ح(١٤٨)، والباب ٢٨ مع ٢٩، والباب ٣٢ ح(١٤٠) مع الباب ٣٧ ح(١٦٥)، والباب ٧٢ ح(٣٧٢) مع الباب ٩٣ ح(٦٩٥)، والباب ٩٤ ح(٧٠٦ ٧١١) مع الباب ٩٥ ح(٧١٢ ـ ٧١٤) في ٣/٣٨٦ ـ ٤٤١.
من **التوحيد**: الباب ٢١ ح(٨٢) كرره في الباب ٢٥ (٩٢)، والباب ١١ ح(٤٥) مع الباب ١٦ ح(٥٩)، والباب ٥٠ ح(٢٠٨) مع الباب ٧١ ح(٢٦٤) + الباب ١٠٥ ح(٣٥٨)، والباب ٨٩ ح(٣٠٨) مع الباب ١٠٥ ح(٣٦٢)، والباب ٦٣ ح(٢٤٩) مع الباب ٩١ ح(٣١٢)، والباب ٤٠ ح(١٥٤ ـ ١٦١) ـ وهو حديث فضل إحصاء الأسماء الحسنى ـ كرره في بضعة مواضع، وهي: الباب ٥٨ ح(٢٣٢) + الباب ٦٢ ح(٢٤٤، ٢٤٥) + الباب ٦٩ ح(٢٦٠) + الباب ١٠٣ ح(٣٥١) + الباب ١٠٥ ح(٣٦٦)، والباب ٧٧ ح(٢٨٦) مع الباب ٩٢ ح(٣١٤).
من **الرد على الجهمية**: ح(٢٣) كرره في ح(٢٦، ٢٧).

(٢) فتح الباري ٢/٦٦.

(٣) الإيمان ١/١٨٧، الباب (١٧).

ثم أورد تحته حديث أبي سعيد أو أبي هريرة ـ الشكُّ من الأعمش ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، من لقي الله بهما لم يُحْجَبْ عن الجنة**»[1].

ـ ومن أمثلة الترجمة ببعض المتن:

قوله في «التوحيد»: «ذِكْرُ ما يدل على أن الله قدَّر مقاديرَ كلِّ شيءٍ قبل خلْق الخلق»[2] ثم ساق ـ تحت هذه الترجمة ـ حديثَ عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**قدَّر الله عز وجل المقادير قبل أن يخلُقَ السماوات والأرض بخمسين ألف سنة**»[3].

الرابع: تأثُّره بوضوح البخاري في غالب تراجمه[4]، وخصوصاً في أبواب العقائد:

ولئن كان هذا المنهج غالباً عند البخاري، فإنَّني أجزم ـ حسب التتبع والاستقراء لجميع تراجمه التي وقفت عليها ـ أنه عند ابن منده دائمٌ مطرَّد، لا أكاد أستثني منه ترجمةً واحدة[5].

---

(١) الإيمان ١/١٨٧، ح(٣٥)، ولمزيد من الأمثلة على الترجمة بالمتن كاملاً، ينظر الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ١٥.
ومن **التوحيد**: ٤١ (وتحته عناوين مستقلة ترجم بها لبعض متون الأحاديث كاملةً).

(٢) **التوحيد** ١/٩٢ الباب (٤).

(٣) المرجع السابق ١/٩٢ ح(١٢)، ولمزيد من الأمثلة على الترجمة ببعض المتن، ينظر الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ٤، ٥، ٦، ٧، ١٢، ١٦، ١٨، ٢٠، ٦٠، ٦٨، ٨١، ٩٢، ٩٤.
ومن **التوحيد**: ٤، ويمكن اعتبار **جُلِّ المجلد الثاني** من كتابه **التوحيد** مثالاً للترجمة ببعض المتن؛ لأن أغلب تراجمه في التبويب لِمَا رآه من الأسماء الحسنى التي ورد ذكرها في الكتاب والسنة.

(٤) سبق ـ قريباً ـ ذكر كلام ابن حجر في تقسيمه للتراجم من حيث وضوحها وخفاؤها قسمين.

(٥) وأخفى التراجم التي مرت بي، وهي ـ في الحقيقة ـ ليست خفيّةً، ولكنها ليست بذاك الظهور الذي ظهر على جميع تراجمه، بل تحتاج إلى تأمُّل قليل، ترجمتان:
الأولى: قوله في كتاب الإيمان ١/٣٠٦ باب (٣٨): «ذكر استدلال من لم تبلُغْه الدعوة، =

ومن الأمثلة على ما سبق تقريره[١]، قوله في كتاب الإيمان:

«ذِكْرُ معنى الإيمان ومن وصف الرسول ﷺ، وأنها بضع وسبعون شعبة وبيان ذلك من الأثر: قال الله ﷻ: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، معناه: صدَّق الرسول، وقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣]، يصدقون، وقوله: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾ [البقرة: ٥٥]، لن نصدِّقك، وقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف: ١٧]، يعني: بمصدق لنا.

وللإيمان أولٌ وآخرٌ، فأوله الإقرار، وآخره إماطة الأذى عن الطريق، كما قال المصطفى ﷺ، والعباد يتفاضلون في الإيمان على قدر تعظيم الله في القلوب، والإجلال له، والمراقبة لله في السر والعلانية، وترك اعتقاد المعاصي، فمنها قيل: يزيد وينقص.

وذَكَرَ عثمان بن عطاء بن أبي مسلم عن أبيه، قال: ضُرِبَ مثلُ الإسلام كمثل بعير، فرأسُه بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، والإيمانُ بما هو كائنٌ من بعد الموت، والبعث، والحساب، والجنة، والنار، والصلاة، والزكاة، وصوم رمضان، والحج قائِمة[٢]، وذروةُ سنامه الجهاد في سبيل الله، وقد يحمل البعير وهو مجبوب، والمجبوب: الذي لا سنام له، قال: وقد يحمل البعير الوَسْق، وهو ظالِعٌ، فإن قطع رأسٌ، أو كسرت قائم، برِكَ البعير فلم ينهض، وأن الفرائض لا تُقبَلُ إلا جميعاً، لا يقبل الله منها شيء[٣] دون شيء. قال: وكان ابن

= ولم يأته رسول، قال الله تعالى مخبراً عن إيمان إبراهيم عليه السلام بالله ﷻ قبل الرسالة ـ: ﴿إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا ۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، [الأنعام: ٧٩].

الثانية: قوله في كتاب التوحيد ٣/ ١٢٥ باب (١٢١): «ذكر صفةٍ جاءت عن النبي ﷺ على معنى القرب والبعد من الله ﷻ».

(١) أَحَلتُ عند ذكر المعْلم الأول إلى هذا المثال؛ لكونه جَمَعَ بين أكثرَ مِنْ مَعْلَمٍ، وخشية التكرار والإطالة.

(٢) كذا في الأصل، والأولى: قوائمه، كما نبه على ذلك محقق الكتاب.

(٣) كذا في الأصل، والصواب لغةً: شيئاً، على أنه مفعول به.

مسعود يقول: لا يقبل نافلةً حتى يؤدوا فريضتها، بيان ما تقدم من الأثر...، ثم ساق ما وقع له من الأحاديث في الباب»(١).

وقال في كتاب التوحيد:

«ذِكْرُ نهي النبي ﷺ عن المجادلة في ذات الله، قال الله ﷻ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾ [الحج: ٨]، وقال ﷻ: ﴿وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ﴾ [الرعد: ١٣] **بيان** ذلك من الأثر، **رُوي** عن ابن عباس، وابن عمر ـ رفعه ـ قال: «**تفكَّروا في كلِّ شيء، ولا تفكَّروا في ذات الله**»، ثم ساق ما وقع له مسنداً(٢).

وقال في الرد على الجهمية:

«باب في قوله جل وعز: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَأَشۡهَدَهُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدۡنَآۚ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] وذكر ما ثبت عن النبي ﷺ في ذلك، وما جاء عن الصحابة ﷺ في معنى صفة خلقهم وإقرارِهم، وإشهادِهم على أنفسهم»(٣).

وأما تأثُّره بمنهج ابن خزيمة في التبويب:

فقد تأثَّر به تأثّراً ظاهراً في جانب إطالة الترجمة بشكل عام، إلى حدٍّ تكاد تكون الترجمةُ تلخيصاً لموضوعات الأحاديث التي أوردها في الباب، بل قد تكون كالشرح للباب كلِّه.

---

(١) **الإيمان** ١/٣١٠ باب رقم: ٣٤، وينظر أمثلةٌ أخرى في: **كتاب الإيمان** في الأبواب ذوات الأرقام: ٣٨، ٤٢، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٨٨، ٩٠، ١٠٥، ١٠٦.

(٢) **التوحيد** ٣/١٩، باب (١٠٨)، ومن الأمثلة في: **كتاب التوحيد** ـ بترقيم الأبواب: (٢، ٥، ٦، ٧، ٩ ـ ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦ ـ ٢٨، ٢٩، ٤١، ٥٨ ـ ٦١، ٦٣ ـ ٦٥، ٦٧ ـ ٦٩، ٧١ ـ ٧٤، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٢، ٨٤ ـ ٩٦، ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٢).

(٣) **الرد على الجهمية**: (٥٣)، ومن الأمثلة في هذا الكتاب بترقيم الصفحات؛ لأن الأبواب لم ترقَّم: ٣٥، ٤١، ٤٧، ٧٤، ٩٤.

ولمّا كانت الإطالة أمراً نسبياً، تتفاوت في تحديده الأفهامُ، فلا بد من إيضاح مرادي بذلك؛ فأقول:

إن المعنى الذي لا يتَّضح إلا بخمسة أسطر ـ مثلاً ـ وحُرّر في خمسة أسطر، فهذا لا يُعَدُّ تطويلاً، كما أن المعنى الذي يتَّضح بسطر، ويُكتب في سطرين، فإن الكاتب يُعَدُّ مُطنباً مخالفاً لِمَا تقتضيه البلاغة من الإيجاز غيرِ المخِلِّ، وهذا هو مرادي بالتطويل هنا.

ومن تأمل تراجم ابن منده في كتابيه «الإيمان» و«التوحيد»، يجد سمةَ التطويل ـ بهذا المعنى ـ ظاهرةً وبارزةً، بحيث يمكن اختصارُ كثيرٍ من التراجم، مع عدم الإخلال بمقصود المُتَرْجِم.

وهذا التطويل هو في كتاب التوحيد أظهرُ منه الإيمان، سوى ما يتعلق بتبويبه على الأسماء الحسنى في «التوحيد»، فإنه يبوِّب على الاسم نفسه، فتكون الترجمة قصيرةً لهذا السبب[(١)].

وفي الأمثلة التي سقتُها آنفاً من كتب ابن منده ما يدلُّ بوضوح على تطويله للتراجم، فلعلِّي أسوقُ مثالاً واحداً من كتاب التوحيد لابن خزيمة؛ ليتبيَّن مدى تأثُّر ابن منده بهذا المنهج، حيث يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«باب ذكر البيان أن النار إنما تأخذ من أجساد الموحِّدين، وتصيب منهم على قدر ذنوبهم، وخطاياهم، وحَوْباتِهم التي كانوا ارتكبوها في الدنيا، مَعَ الدليل على ضِدِّ قول من زعم ـ مِمَّن لم يتحرَّ العلم، ولا فهم أخبار النبي ﷺ ـ أن النار لا تصيب أهل التوحيد، ولا تمسُّهم، وإنما يصيبهم حرُّها وأذاها وغمُّها وشدتُها، مَعَ الدليل على أنه قد يدخل النارَ بارتكاب المعاصي في الدنيا ـ إذا لم يتفضَّلِ اللهُ ولم يتكرَّم بغفرانها ـ من

(١) ينظر بعض الأمثلة التي أطال فيها التراجم:
من **الإيمان**، الأبواب ذوات الأرقام: ٣٥، ٣٧، ٤٤، ٨٩، ٩٤، ١٠٥.
ومن **التوحيد**: ١٩، ٢٦، ٢٧، ٣١، ١٠٧، ١٠٩ ـ ١١٩، ١٢٣ [٢١ سطراً]، ١٢٨، ١٢٩.

كان في الدنيا يعمل الأعمال الصالحة من الصيام والزكاة والحج والغزو، وكيف يأمن ـ يا ذوي الحِجا ـ النارَ من يوحِّدُ الله ولا يعمل من الأعمال الصالحة شيئاً»[١].

فهذا ـ كما هو ظاهر ـ كالشرح للباب، مع التأكيد على أن تراجمه[٢] ليست كلُّها على هذا النحو، بل أغلبُها على النصف من هذه الترجمة تقريباً، وتبقى ـ مَعَ ذلك ـ طويلة بالمعنى الذي ذكرته آنفاً.

ولعل السببَ في إطالة تراجمه في كتاب «التوحيد» ـ ومثله ابن منده في كتبه المشار إليها ـ كثرةُ البدع التي نشأت في الأمة، وبلغت أوجَها في القرنين الثالث والرابع الهجريين، وهما: عصر ابن خزيمة وابن منده، فكانا ـ رحمهما الله ـ حريصَيْن على بيان الحجة بأوضح عبارة، وأبلغ بيان، حتى لا يبقى لأحد مِنْ أهل البدع مُسْتدل، ولا منزِع في النصوص التي يستدل بها على بدعته التي ينصرها.

ولهذا لا تكاد تجد في كتب العقائد المسندَة تراجمَ تبتدئ بالاستفهام[٣] بل هي بطريقة التقرير؛ لأنها ـ عند مصنفي تلك الكتب ـ واضحةٌ، جليَّةٌ.

ومما يؤيد ذلك: قلةُ تطويل ابن خزيمة للتراجم في كتابه «الصحيح»

---

(١) **كتاب التوحيد** ٢/ ٧٦٥، باب رقم (٧٨)، وينظر أمثلة لتراجمه الطويلة ـ حسب ترقيم الأبواب ـ:
٦ ـ ١٠، ١٣، ١٦ ـ ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٨، ٣٩، ٤٨، ٤٩، ٥٥، ٥٨، ٦٣، ٧٦، ٨٠.

(٢) أعني: ابن خزيمة.

(٣) أما في كتب ابن منده الثلاثة، فلم أجد فيها ترجمةً بوّب عليه باستفهام صريح، وغاية ما في كتبه الثلاثة قوله في **الإيمان** ١/ ٣٤١، باب (٣٩): ذكر اختلاف أقاويل الناس في الإيمان ما هو؟
وهي ترجمة محتملة كما ترى، وهي ـ في نظري ـ إلى التقرير أقربُ منها إلى الاستفهام؛ لأن غرض ابن منده ليس هو السؤال عن حقيقة الإيمان، بل هو تقرير مذاهب الناس في هذه المسألة، كما يظهر من قراءة ما تحت الترجمة، والله أعلم.
وعلى هذا، فلا يوجد في كتبه الثلاثة ترجمةٌ واحدةٌ استفهامية.

ـ الذي موضوعُه أحاديثُ الأحكام ـ والخطْبُ فيها ـ بالنسبة إلى العقائد ـ سهلٌ، وفي الخلاف سَعَةٌ إذا صدر من أهل الاجتهاد.

وقد استعرضت تراجم كتاب الطهارة ـ من صحيح ابن خزيمة ـ وهي (٢٢٥) مئتان وخمسة وعشرون ترجمةً، فلم أجد ما يصدُقُ عليه الطولُ على نحو ما في كتابه التوحيد، سوى تراجمَ قليلةٍ لا تشكل سوى ١٢٪ تقريباً من مجموع التراجم[(١)].

والملحوظ أن تراجم البخاري في «صحيحه» قصيرة ـ في الجملة ـ إلا أنها في كتابي «الإيمان» و«التوحيد» وقع فيها طولٌ ظاهر[(٢)]، يشبه تبويب ابن خزيمة وابن منده الذي ذكرت بعض أمثلته آنفاً، ولعل السبب في ذلك هو ما ذكرتُه قريباً من خطورة هذه الأبواب.

فإن قيل: لماذا لم تقل: ما دام أن البخاريَّ أطال في هذا العدد من التراجم، فلماذا لا يُقال: إن ابن خزيمة تأثَّر بالبخاري في ذلك، وتأثَّر ابنُ منده بابن خزيمة، أو بالبخاري؟!

فالجواب: أنه لمّا لم يكن التطويل سمةً بارزةً في منهج البخاري، لم يصِحَّ جعلُها منهجاً للبخاري ـ على الأقل في كتابيه «الإيمان» و«التوحيد»؛ إذ إن لغة الأرقام تكشف لنا أن نسبة التطويل لا تتجاوز ٢٢٪ من مجموع التراجم؛ أي: إن ٧٨٪ تراجم قصيرة.

ويمكن أن يقال: لعل ابن خزيمة وابن منده استفادا أصلَ التطويل من صنيع البخاري في بعض تراجمه، فطَرَّداه في عامة تراجمهم لكتبهم التي

---

(١) وهي التراجم ذوات الأرقام: ١٠، ١٣، ١٤، ٢٠، ٢٢، ٤٣، ٤٤، ٥٩، ٧٤، ٧٩، ٨٠، ٨٩، ٩١، ١٠٧، ١١٢، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٧١، ١٧٤، ١٧٦، ٢٠٠، ٢١١، ٢٢٣.

(٢) ينظر مثلاً ـ في كتاب **الإيمان**، وعدة أبوابه ٤٢ باباً ـ الأبواب ذوات الأرقام: ١ [١١ سطراً]، ٣، ١٨، ١٩، ٢٢، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٢.
وينظر مثلاً ـ في كتاب **التوحيد**، وعدة أبوابه ٥٨ باباً ـ الأبواب ذوات الأرقام: ٤، ٧، ٢٣، ٣١، ٣٢، ٣٩ [٨ أسطر]، ٤٠ [١٠ أسطر]، ٤٢، ٤٥، ٤٦ [٩ أسطر]، ٤٧ [٨ أسطر]، ٥٤، ٥٥، ٥٦ [٩ أسطر].

صنّفوها في أبواب العقائد، والله أعلم[١].

٣ ـ غلب على تراجمه التطويل، كما سبق تفصيلُه والتمثيلُ له[٢].

٤ ـ أنه ينوِّع التراجم على الحديث الواحد، كما سبق تفصيلُه والتمثيلُ له.

٥ ـ يكرر الحديث الواحد تحت الترجمة الواحدة، حتى إن تكراره ليَصِلُ إلى العشرات في بعض الأحيان، وهذا ظاهرٌ جداً في كتابه الإيمان. أما كتاب التوحيد، فالتكرار فيه قليل، وأقلُّ منهما: كتاب الرد على الجهمية.

ولما تقرّر أن البخاري ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ: «لا يعيد الحديث إلا لفائدةٍ، لكن: تارةً تكون في المتن، وتارة في الإسناد، وتارة فيهما، وحيث تكون في المتن خاصةً لا يعيده بصورته، بل يتصرَّف فيه، **فإن كثُرت طرقُه أورد لكلِّ باب طريقاً**، وإن قلَّت اختصر المتن أو الإسناد»[٣] لئن كان صنيعُ البخاري كذلك، فإن ابن منده **وافقه في بعض هذه الجزئية، وخالفه في بعضها**، وهي أنه يُكثِرَ من ذكر الطرق للحديث الواحد، لكن تحت الترجمة الواحدة، ولا يفرِّقُها مَعَ اتِّصافها بأمرين:

الأول: كثرة طرق الحديث الواحد التي يذكرها تحت الترجمة الواحدة غالباً.

---

(١) ولعلَّ مما يؤيد ما سبق تقريره: أن ابن منده: في أول المجلد الثالث من كتابه «**التوحيد**» ٣/٧، الباب (١٠٦) ترجم بقوله: «ذكر معرفة صفات الله ﷻ التي وصف بها نفسه، وأنزل بها كتابه، وأخبر بها الرسول ﷺ على سبيل الوصف لربه ﷻ مبيناً ذلك لأمته، نقول وبالله التوفيق...». ثم شرع في شرح هذه الترجمة **في صفحتين ونصف**، يقرر معتقَدَه في هذا الباب ـ بعد أن ذكر ما بلغه من الأسماء الحسنى ـ ويشير إلى طريقة السلف في باب الأسماء والصفات، وخطأ مسلك أهل البدع في الباب نفسه.

(٢) وإفرادي لهذا المنهج ليس تكراراً، فإن ما تقدم كان من باب التمثيل لإثبات تأثُّره بالإمام البخاري، وأما ذكره هنا، فهو من باب إبراز منهجه في التراجم، **وأكتفي بهذا الإيضاح هنا** عن تكرار ذكره في المعالم الآتية، والتي قد يظن أن فيها تكراراً.

(٣) فتح الباري ١/٨٤، وينظر له نحو هذا التقرير في ١/٨٢، و٦/١٢٢، وعمدة القاري ١/١٩٩.

الثاني: عدم وجود اختلاف يُذكر في المتون التي ساقها عند النظر في الترجمة. فمَلْحَظُه ـ فيما يغلب على ظني ـ متَّجه إلى تنويع الطرق، مراعياً اختلافَ الشيوخ، أو شيوخِ الشيوخ.

ومن أمثلة ذلك:

أنه ساق في كتاب الإيمان[(١)] تحت باب «ذكر قول النبي ﷺ: الإيمان ها هنا، نحو اليمن، ومعنى قوله أنه أراد الحجاز؛ لأن مكة يمانية» تسعة عشر طريقاً[(٢)] لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: أن رسول الله ﷺ قال: «**الإيمان يمان، والكفر قِبَلَ المشرق، والسكينةُ في أهل الغنم، والفخرُ والرياء في الفدَّادين أهل الخيل والوبر**».

ثم أتبعه ببقية الطرق التي لم تتَّفق في إسنادٍ واحدٍ تماماً، وغالبها يختلف في شيخه، وإلا ففي شيخِ شيخه.

ومن الطرق التي ساقها مَعَ عدم وجود فروق تذكر ـ مِمَّا له صلة بالترجمة ـ أنه ساق بسنده طريقاً لحديث أبي هريرة المشار إليه بلفظ: «**الإيمان يمان، والحكمة يمانية، ورأس الكفر في أهل المشرق، والخُيَلاء والكبرياء في الفدَّادين أهلِ الوبر أهل الحكم، والسكينةُ في أهل الغنم**»[(٣)].

وبقية الطرق ـ التي ساقها ـ أكثرُها إمَّا ألفاظ مقاربة، أو متون مختصرة، حسب ما وقع له مِنَ الرواية[(٤)].

---

(١) ٢/٢٠٧ ـ ٢١٦، باب رقم (٨١).

(٢) هذا حسب ترقيم المحقق، وإلا فهي أقلُّ من ذلك؛ لأن بعضها ـ عند التأمُّل ـ متابعات قاصرة، علَّقها المصنف وساق متنها، فجعل لها المحقق رقماً خاصاً، يُوهم أنها طرق جديدة، وليس الأمر كذلك.

(٣) **الإيمان** ٢/٢٠٩ ح(٤٣٠).

(٤) ينظر أمثلة لتكراره للحديث الواحد تحت الترجمة الواحدة في الأبواب ذوات الأرقام: من **الإيمان**: ٤٠، ٤٢، ٤٢، ٥١، ٥٣، ٥٦ [كرر حديث جرير بألفاظه ٨ مرات]، ٥٨، ٥٩، ٦١ [وقد كرر تحت هذه الترجمة حديث أنس ٦ مرات، وحديث أبي هريرة ٣ مرات، وحديث أبي شريح مرتين، وحديث أبي هريرة ٣ مرات]، ٦٣ [١١ طريقاً]، ٦٤، ٦٩، ٧١ [١٤ طريقاً لحديث الوسوسة في الإيمان]، ٨١. =

٦ ـ أنه يترجم على معنىً واحدٍ من أحاديث الباب فقط، بحيث يكون في دخول بقية الأحاديث التي ذكرها ـ تحت الترجمة ـ صعوبةٌ، أو يمكن إدخالُها على وجهٍ مستكرَهٍ.

وهذا لم ألمَسْه إلا في كتاب الإيمان فحسب، وله فيه أمثلة كثيرة، ومن ذلك:

أنه قال في كتاب الإيمان: «ذكر اختلاف ألفاظ حديث ابن عباس ﵄ في الرؤية ليلة المعراج». ثم ساق بعض الأحاديث الموقوفة على ابن عباس، ثم أتبعها بأربعة أحاديث ـ بطرقها ـ وهي:

ـ حديث أبي موسى ﵁: «**جنتان من فضة آنيتُهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتُهما وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن**»[(١)].

ـ وحديث صُهيب في تفسير «الزيادة»[(٢)] الواردة في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

ـ وحديث عدي بن حاتم: «**ما منكم من أحد إلا سيكلِّمه ربُّه ليس بينه وبينه حجاب ولا ترجمان...**» الحديث[(٣)].

ـ وحديث ابن عمر في النجوى[(٤)].

وهذه الأحاديث حقَّها أن تكونَ في الترجمة التي عقدها ابن منده بعد ذلك بقوله: «ذكر وجوب الإيمان برؤية الله ﷻ»[(٥)]؛ لأن حديث ابن

= ومن **التوحيد**: ٢ (مرتين)، ١١ (مرتين)، ٢٦ (مرتين)، ٣٣ (مرتين)، ٤٤ (مرتين)، ٥٠ (٣ مرات)، ٥٧ (مرتين)، ٧٥ (مرتين)، ٤٠ (٨ مرات)، ٧٦ (مرتين)، ٧٤ (مرتين).

ومن **الرد على الجهمية**: كرر حديث ابن عمر في (٤٦، ٥٧)، وكرر حديث ابن مسعود في ذكر اليهودي للأصابع من ح(٦٢ ـ ٦٥) وكرر حديث اختصام الملأ الأعلى من ح(٧٢ ـ ٧٥)، وكرر حديث أنس رقم (٥٩، ٧٠).

(١) **الإيمان** ٣/ ١٨ ح(٧٨٠).
(٢) **الإيمان** ٣/ ١٨ ح(٧٨٣).
(٣) **الإيمان** ٣/ ٢١ ح(٧٨٧).
(٤) **الإيمان** ٣/ ٢٢ ح(٧٩٠).
(٥) **الإيمان** ٣/ ٢٥، باب (٩٧)، وقد نبه على ذلك ـ أيضاً ـ محقق الكتاب في تعليقه على أحاديث ذلك الباب ٣/ ٢٤.

عباس ﵄ وما في معناه إنما هو في رؤية النبي ﷺ لربِّه في الدنيا، والأحاديثُ التي ساقها إنَّما هي في رؤية المؤمنين لربِّهم في الجنة، وهذا أمرٌ متَّفق عليه عند أهل السنة، وإنما وقع الخلاف ـ قديماً بين الصحابة ﵃ ـ في رؤية النبي ﷺ لربِّه في المنام[١].

ويندُر جداً أن تصل الترجمة إلى أن تكون بعكس ما أورده تحتها من نصوص.

ولم أقف إلا على مثالٍ واحد، حيث بوّب في «الإيمان» بقوله: «ذِكْرُ أمر النبي ﷺ الوفودَ إذا قدِمُوا عليه أن يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً». ثم ساق تحت هذه الترجمة حديثَ ابن عباس ﵄ في قصة بعْثِ النبي ﷺ كتاباً إلى هرقلَ يدعوه إلى الإسلام[٢].

فالترجمة ـ كما هو ظاهر ـ في أمره ﷺ الوفودَ... إلخ. أما الحديث فهو في رُسُلِه الذين يبعثهم ﷺ لدعوة ملوك الأرض[٣].

٧ ـ يتفنَّن ـ أحياناً ـ في التعبير عن المعنى الذي يريد تقريره بأكثرَ من ترجمة مع اتحاد المعنى عند التأمل، ومن ذلك قوله في كتاب الإيمان:

---

(١) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٦/٥٠٧، وزاد المعاد ٣/٣٧.
وينظر مزيدٌ من الأمثلة في كتاب **الإيمان** لهذه الجزئية، في الأبواب ذوات الأرقام: ٤١ ح(١٨٥، ١٨٦)، ٤٥ ح(٢٠٢)، ٤٨ ح(٢٢٠، ٢٢١)، ٥٤ ح(٢٦٠)، ٧٢ ح(٣٧٢)، ٨٣ ح(٤٥٤ ـ ٤٥٩)، ٨٨ ح(٥٠٣ ـ ٥٠٩)، ٩٢ (ذكر ٩٤ حديثاً، الذي له صلة واضحة بالترجمة ١٠ أحاديث فقط، والبقية لا علاقة لها بالترجمة إلا على ما ذكره المحقق ٢/٣٦٤)، ٩٧ (الترجمة في الرؤية، ومع ذلك أدخل تحتها أحاديث الشفاعة وغيرها، ولعل العذر هو سقوط ترجمة من الناسخ كما استروح إلى ذلك المحقق في تعليقه على الأحاديث نهاية الباب رقم (٩٧) ٣/١٥٣، فلينظر؛ فإنه مهم)، ١٠٩ ح(١٠٨٨، ١٠٨٩).

(٢) **الإيمان** ١/٢٦٩، الباب (٣٠).

(٣) ويمكن التمحُّل في تسويغ دخول الحديث تحت الترجمة بأن يقال: إن ابن منده أراد أن يشير إلى أن هؤلاء ـ إذا أسلموا ـ فسَيفِدون كعادة العرب الذين أقبلت وفودهم من أنحاء الجزيرة للبيعة على الإسلام، فأراد أن يخبرهم بحقيقة دعوته قبل أن يَفِدُوا إليه، والله أعلم.

«ذِكْرُ ما يدل على أن الإيمان بما أتى به النبي ﷺ من الكتاب والحكمة من **الإيمان**، قال الله ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥][(١)].

ثم قال في موضع آخرَ: «ذِكْرُ **وجوب** الإيمان بما أتى به المصطفى عليه السلام عن الله ﷻ من الكتاب والحكمة»[(٢)].

فهو في الترجمة الأولى بيّن أن ما جاء به النبي ﷺ من الكتاب والسنة من الإيمان، ثم صرّح في الترجمة الثانية بوجوب الإيمان. مَعَ أن الآية التي ترجم بها في الترجمة الأولى صريحةٌ في وجوب الإيمان بذلك، إذ ليس بعد نفي الإيمان عمَّن لم يحكم السنة شيء!

٨ ـ قد يُفرِدُ ترجمةً لمجرد وجود زيادة في أحد الألفاظ، مَعَ ثبوت المعنى المترجم عليه بالترجمة التي سبقته، أحياناً.

فقد بوَّب في «الإيمان» بترجمة هي كالتعبير عن منهجه في هذه المسألة؛ حيث قال:

«ذِكْرُ الخصال التي سأل جبريلُ المصطفى ﷺ مِمَّا تقدم **وزيادة الألفاظ التي أوردها الناقلون لها**:

فروى كهمس بن الحسن عن ابن بريدة، وقال فيه: «**ويؤمن بالقدر خيره وشره**».

وقال سليمان التيميُّ في حديثه: «**ويؤمن بالجنة، والنار، والميزان، والبعث بعد الموت**».

وروى علقمةُ بن مرثد، عن ابن بريدة، وذكر فيه الاغتسالَ من الجنابة.

---

(١) **الإيمان** ٣/ ٧٤ باب (٥٢).

(٢) **الإيمان** ٣/ ٣٦٥ باب (٩٣).

وفي خبر أبي هريرة، وابن عمر من حديث المقرئ، وعبد الله بن دينار عنهما، أنه قال: «**الإسلام أن تُسلِمَ وجهَك لله**»، وذكرا فيه: «**وتؤمن بالحساب**»، وفي حديث أبي فروة عن أبي زرعة، عن أبي هريرة: «**وتؤمن بالكتاب والنبيِّين**».

وهذه الخصال تقدَّم ذكرُها، ويُستغنَى عن إعادتها في هذا الموضع»[(١)].

وقد ذكرت مثالاً على ذلك ـ قريباً ـ في ترجمته على حديث جبريل بعدة تراجم؛ ومنها قوله في الترجمة الخامسة: «ذكر ما يدل على أن من الإيمان: أن يؤمن بالقدر **خيره وشره**»، ثم أردفها بقوله في الترجمة السادسة: «ذكر ما يدل على أن من الإيمان: أن يؤمن **بحلو القدر ومُرِّه**، خيرِه وشرِّه».

والسبب في هذا ظاهر، وهو أنه وقع له في بعض طرق الحديث، قوله: أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، ورسله، وبالقدر خيره وشره، وحُلْوِه ومرِّه»[(٢)].

٩ ـ تتسم أكثر تراجمه بأنها أشبه ما تكون ببيان موضوع تلك الأحاديث التي سيذكرها تحت الترجمة، أو ما يعبَّر عنه في الاصطلاح المعاصر بالمعنى الإجمالي.

وأمثلة ذلك كثيرةٌ جداً؛ منها قوله في كتاب التوحيد: «ذِكْرُ الفرقِ بين الريح والرياح»[(٣)].

وقال في موضع آخر: «ذِكْرُ ما يدل على الفرق بين سماع الخالق،

---

(١) **الإيمان** ٢/١٠٣، الباب (٥٧)، وله نحوٌ من هذا في ٢/٣٠٦ الباب (٩٢)، وقد تقدم في الفقرة رقم (٦) قوله: «ذكر اختلافِ ألفاظِ حديث ابن عباس ﵄ في الرؤية ليلة المعراج».

(٢) **الإيمان** ١/١٤٢ ح(٧)، ومن الأمثلة على ذلك في كتابه **الإيمان**: تبويبه للباب ٨ مع الباب ٩، والباب ١٧ مع ٢٤ و٢٥، والباب ٩٥ [ينظر تعليق المحقق ـ مهم ـ (٢/٤٣٣ ـ ٤٣٦)].

(٣) **التوحيد** ١/١٧٦، الباب (١٥).

وسمع المخلوق المُحْدَث»[١].

١٠ ـ وعكس هذا المَعْلَم: أن بعض تراجمه تكون كالشرح للباب، كقوله ـ في «التوحيد» ـ: «ذكر آية تدل على وحدانية الله ﷻ، وأنه مقلِّبُ القلوب، يحُول بين المرء وقلبه إلى ما يريده من السعادة والشقاء، قال الله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤]، وقال: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ﴾ الآية [الأنعام: ١١٠].

قال ابن عباس: يحول بين المرء وقلبه: يحول بين المؤمن وبين أن يكفر، وبين الكافر وبين أن يؤمِنَ، ورُويَ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: يحول بين الكافر وبين أن يعِيَ باباً من الخير أو يعلمَه.

قال مجاهد: يتركه حتى لا يعقل»[٢].

ثم ساق تحت هذه الترجمة طرقاً لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: كانت يمين رسول الله ﷺ: «**لا ومقلِّبَ القلوب**»[٣].

وبهذا يظهر أن الترجمة ـ بما ذكره هو، وبما حكاه عن ابن عباس، ومجاهد ـ كالشرح للحديث.

وقال في الإيمان: «ذِكْرُ ما يدل على أن النفاق على ضروب: نفاقِ كفرٍ، ونفاقِ قلبٍ ولسانٍ، وأفعالٍ، وهي دون ذلك، قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]»[٤]، ثم ساق أحاديثَ كثيرةً تدل على خصالٍ من النفاق؛ منها:

---

(١) **التوحيد** ٣/ ٥١، الباب (١١٣)، ينظر مزيد من الأمثلة في الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ٢١، ٢٦، ٢٧، ٤٧، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩١، ٩٨ ـ ١٠٩.
ومن **التوحيد**: ١، ٤، ١٨، ٢١، ٢٢، ٣١، ٣٢، ٣٧، ١١٣ ـ ١١٧، ١٢١، ١٢٢.
ومن **الرد على الجهمية**: جميع الأبواب، وعدتها: (٧).
(٢) **التوحيد** ١/ ٢٧٩، الباب: (٣٣).
(٣) **التوحيد** ١/ ٢٧٩ من ح(١٢٦ ـ ١٣٢).
(٤) **الإيمان** ٢/ ٢٧١، الباب (٩٠).

ـ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: «**أربعٌ من كنَّ فيه كان منافقاً خالصاً**...».

ـ وحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**آية المنافق ثلاث**...».

ـ وحديث علي أنه لا يُبغِضُه إلا منافقٌ.

ـ وأحاديثُ تدلُّ على أن بُغْضَ الأنصار نفاقٌ، وغيرها من الأحاديث[١].

وبذلك يتبين وجه كون الترجمة كأنها شرحٌ لأحاديث الباب[٢].

أما في تعليقه على ما يترجم به للأسماء الحسنى، فهو أظهر من أن يمثَّلَ له، فقد علّق على أربعةٍ وعشرين ترجمةً[٣] ترجم بها للأسماء الحسنى، وترك الباقي ـ وهي تسعةٌ وثلاثون ترجمةً ـ غُفْلاً من التعليق[٤].

ولما بوّب في أوائل المجلد الثاني ـ بما يشبه التَّقْدِمَة بين يدي ذِكْرِ الأسماء الحسنى ـ بقوله: «ذِكْرُ معرفة اسم الله الأكبر الذي تسمّى به، وشرّفه على الأذكار كلِّها»[٥] **أتبعَ** هذه الترجمة بأحدَ عشرَ عنواناً داخل هذه الترجمة؛ ليبيِّن بالأحاديث ـ التي بلغت ثمانيةً وعشرين حديثاً ـ منزلةَ هذا الاسم العَلَمِ على الربِّ جل وعلا[٦].

ولكثرة تعليقه[٧] **على الأحاديث**، أرى أنه مِنَ المهم أن أُجْمِلَ الحديثَ

(١) تنظر في **الإيمان** ٢/ ٢٧١ ـ ٢٨٩ ح(٥٢٢ ـ ٥٦١).

(٢) ينظر مزيد من الأمثلة، الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ١٤، ٢٢، ٤٤، ٧٧، ٨١، ٨٧، ٨٩.
ومن **التوحيد**: ٣، ٣٣، ٣٩، ٤٠، ١١٦، ١١٧.

(٣) وهي التراجم ذوات الأرقام: ٤٢ ـ ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٨٠ ـ ٨٣، ٨٦، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ١٠٣.

(٤) وهي هذه التراجم ـ حسب التبويب ـ: ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٦٠ ـ ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧١ ـ ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٧ ـ ٨٩، ٩١، ٩٣، ٩٥، ٩٦ ـ ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥.

(٥) **التوحيد** ٢/ ٢١، الباب (٤١).

(٦) **التوحيد** ٢/ ٣٠ ـ ٤٥.

(٧) **ومرادي بالتعليق في هذا الموضع**: هو أن تتجاوز الترجمة حدّ إيراد النصوص، والأحاديث، والآثار إلى التعليق عليها من عنده: إما بكلامه، أو بكلام غيره، فليس الضابط ـ إذن ـ هو الطول أو القصر.

عن منهجه في هذه المسألة، والتي يمكن النظر إليه من جهتين:

الجهة الأولى: تعليقه على التراجم، سوى الأسماء الحسنى.

الجهة الثانية: تعليقه على الأبواب المتعلقة بالأسماء الحسنى[(١)].

أما معالم الجهة الأولى، فأُجْمِلُها في الآتي:

أ ـ تعليقه على التراجم في كتاب الإيمان ـ سواءٌ من كلامه، أو من كلام غيره من أهل العلم ـ أطول وأكثر منه في كتاب التوحيد، بل غالب تعليقه في «التوحيد» مقتضَبٌ، أشبه ما يكون بالربط بين الآيات التي يوردها تحت الترجمة.

ب ـ ظهر من تتبُّع تعليقه على التراجم: أنه لم يُطِلِ التعليقَ إلا على المسائل التي اشتهر النزاع فيها بين أهل السنة أنفسهم ـ وهي قليلة ـ، أو بين أهل السنة وبين مخالفيهم من أهل القبلة؛ كمسألة الفرق بين الإسلام والإيمان، وزيادة الإيمان ونُقصانه، ودخول الأعمال في مُسمَّى الإيمان، والنزاع في الصفات؛ كمسألة الاستواء[(٢)].

(١) وإنما أفردتُها بالحديث لاستقلال موضوعها، ولكثرة عددها، فقد بلغت ٦٥ باباً، شملت المجلد الثاني كلَّه تقريباً.

(٢) **ينظر الأمثلة التالية ـ حسب ترقيم الأبواب:**

من **الإيمان**: في الباب (٣٤) ركز على موضوع الإيمان وتفاضُل الناس فيه [يريد تقرير زيادته ونقصه]، وفي الباب (٣٦) ركز على موضوع الفرق بين الإيمان والإسلام من خلال كلام أئمة الأثر [يلحظ عليه عدمُ ترتيب أقوال الأئمة ـ زمنياً ـ عند عرضها]، وفي الباب (٣٧) ركز على موضوع الفرق بين الإيمان والإسلام، والباب (٣٨، ٤٢، ٤٤) ركز فيه على موضوع دخول الأعمال في مسمى الإيمان، والباب (٣٩) ركز فيه على موضوع اختلاف الناس في الإيمان، وفي الباب (٥٥) ركز على تفسير النصيحة، مبيناً أنها في شمولها للدين، تشبه شمولَ معنى الإسلام والإيمان الذين فسَّرهما جبريل في حديثه.

ومن **التوحيد**: الباب (٧) ركز على عَظَمَة خلق السماوات، وبيّن ما أجملَتْه الآيات بالسنة، والباب (١٢، ١٤) تعليق مقتضب على أسماء الرياح في القرآن، والباب (١٧) ركز على موضوع خلق الجبال، ودلالتها على وحدانية الله، والباب (١٩) ركز على موضوع خلق الماء، ودلالته على وحدانية الله، والباب (٢٠) ركز على موضوع خلق البشر من تراب، ودلالته على وحدانية الله، والباب (١١٠) علق على الآيات التي تبيّن =

ج ـ تتسم تعليقاته بالوضوح كتراجمه.

د ـ يُكثر من الاستدلال بالنصوص من الوحيين على المسألة التي يريد أن يقررَها.

ولعلي أسوقُ هذا المثال الذي يصلُح أن يكون شاملاً لهذه العناصر الأربعة ـ مكتفياً بما أحلْتُ عليه في الحاشية لمن أراد المزيد ـ وهو قوله في «الإيمان»:

«ذِكْرُ الأخبار الدالة، والبيان الواضح من الكتاب: **أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنىً واحد**، وأن الإيمان الذي دعا الله العبادَ إليه، وافترضه عليهم: هو الإسلام، الذي جعله اللهُ ديناً، وارتضاه لعباده، ودعاهم إليه، وهو ضدُّ الكفر، الذي سخِطه ولم يرْضَه لعباده؛ فقال الله ﷻ: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]، وقال: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقال: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقال: ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٢٢].

فمدح الله الإسلام بمثل ما مدح به الإيمان، وجعله اسمَ ثناءٍ وتزكيةٍ، وأخبر أن من أسلم فهو على نورٍ من ربِّه وهدىً، وأخبر أنه دينه الذي ارتضاه، ألا ترى أن أنبياء الله ورُسُلَه رغبوا فيه إليه، وسألوه إياه؟!

فقال إبراهيم خليل الرحمٰن ﷺ وإسماعيل ﷺ سألا فقالا[1]: ﴿وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: ١٢٨].

وقال يوسف عليه السلام: ﴿تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١].

وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

= الفرق بين صفات الخالق وبين صفات المخلوق، والباب (١١٨) علَّق باختصار شديد على الفرق بين يد الخالق والمخلوق، والباب (١٢٢) علَّق باختصار شديد على صفة كلامه ﷻ، والفرق بين كلامه وخلقه، والباب (١٢٤، ١٢٨) علَّق باختصار على الآيات التي تدلُّ على استواء الرب ﷻ على عرشه، وكونه بائناً من خلقه.

(١) كذا في المطبوع، وهو كذلك في المخطوط كما نبَّه عليه المحقق، وهي بهذا السياق فيها خلل، فلو حُذفت (سألا فقالا) لاستقام الكلام.

وقال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩].

وقال ﷻ: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبۡرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعۡقُوبُ ...﴾ إلى قوله: ﴿فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢].

وقال: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ فَإِنۡ أَسۡلَمُواْ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ﴾ [آل عمران: ٢٠].

وقال في موضع: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ ... فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ﴾ [البقرة: ١٣٧ ـ ١٣٨].

فحكَمَ الله ﷻ بأن من أسلم فقد اهتدى، ومن آمن فقد اهتدى، فسوّى بينهما.

وقال في موضع آخر: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٦٩].

وقال ـ في قصة لوط ـ: ﴿فَأَخۡرَجۡنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدۡنَا فِيهَا غَيۡرَ بَيۡتٖ مِّنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥ ـ ٣٦].

وقال: ﴿وَإِذَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبۡلِهِۦ مُسۡلِمِينَ﴾ [القصص: ٥٣].

وقال: ﴿إِن تُسۡمِعُ إِلَّا مَن يُؤۡمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [النمل: ٨١].

فدل ذلك على أن من آمن فهو مسلم، وأن من استحقَّ أحد الاسمين استحقَّ الآخر ـ إذا عمل بالطاعات التي آمن بها ـ فإذا ترك منها شيئاً مُقِرّاً بوجوبها، كان غير مستكمل. فإن جحد منها شيئاً كان خارجاً من جملة الإيمان والإسلام، وهذا قول من جعل الإسلام على ضربين: إسلامَ يقين وطاعة، وإسلامَ استسلامٍ من القتل والسبي.

قال الله ﷻ: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ **وقال**: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [الحجرات: ١٤][1].

(١) **الإيمان** ١/ ٣٣١، الباب (٣٧).

فابنُ منده ـ في سبيل تقرير رأيهِ في هذه المسألة ـ يسرُد خمس عشرة آيةً، ويعلِّق على بعضها، وهذا هو المقصودُ هنا من إيراد هذا المثال.

وأما تفصيلُ الحديث عن الجهة الثانية، فيقال:

إن تعليقه على الأبواب المتعلِّقة بالأسماء الحسنى، يمكن أن ينقسم قسمين:

القسم الأول: إما أن يعلِّقَ عليها بنفسه، أو بما ينسبه إلى أهل التأويل، فيقول: قال أهل التأويل، وهذا القسم هو الأغلب والأكثر في توضيحه لمعاني الأسماء الحسنى التي يوردها. ومن ذلك: قوله في «التوحيد»:

«ومن أسماء الله ﷻ: الحميد؛ قال أهل التأويل: الحميد: اسم الفردانية، لا يُحمَدُ ولا يُشكَرُ غيرُه»(١).

القسم الثاني: وهو قليل: أن يوضح المعنى بحديث مرفوع يُورِدُه معلَّقاً، أو ينقل كلام بعض السلف من الصحابة والتابعين، وأئمةِ التفسير لتوضيح معنى الاسم الذي ترجم له، وقد يجمع بين هذه الأساليب كلِّها، ويكتفي بها عن إيراد الحديث بإسناده.

ومن ذلك قوله في «التوحيد» ـ فيما ترجم به لاسم الله ﷻ الصمد:

«ومن أسماء الله ﷻ: الصمد، **قال** عبد الله بن مسعود: الصمد: الذي قد انتهى سؤدُده، وعنه مشهور، **وقال** أُبَيُّ بن كعب: الصمد: الذي لا يخرج منه شيءٌ، ولم يخرج من شيءٍ، الذي لم يلد ولم يولد، **وقال** ابن عباس: الصمد: الذي يُصمَدُ إليه في الحوائج، **ورُوِيَ** عن ابن عباس أنه قال: الذي لا جوفَ له، **وكذلك رُوِيَ عن بُريدةَ الأسلمي، وأبي هريرة مرفوعاً ـ أيضاً ـ وروي** عن مجاهد، وسعيد بن جبير، وعطاء، وعكرمة، وعطية، والضحاك وغيرهم، **وقال** عامرٌ الشّعبي: الذي لا يأكل الطعام، **وقال** عكرمة: الذي لا

(١) **التوحيد** ١٠٨/٢، الباب (٦٦).

يخرج منه شيء، **وقال** الحسن بن أبي الحسن: الباقي بعد خلقه، الدائم»[(١)].

١١ ـ أنه قد يترجم بالمتن كلِّه، وقد يترجم ببعضه، وقد سبق بيانُ ذلك[(٢)].

١٢ ـ أنه يشير في تراجمه إلى المسائل الخلافية بين أهل السنة أنفسهم ـ على نُدرتها في أبواب العقائد[(٣)] ـ أو بين مخالفيهم من أهل البدع بطريقة التقرير للمسألة، لبيِّنَ اختيارَه وفهمَه لِمَا يذكرُه تحت الترجمة من نصوص وآثار، وهذا كثيرٌ في تراجمه ـ لِمن كان لديه تصوُّر عن المسائل التي وقع فيها النزاع ـ ومن أمثلة ذلك:

قوله في «التوحيد»: «ذِكْرُ ما يدلُّ على أن المتلوَّ، والمكتوبَ، والمسموعَ من القرآن كلامُ الله ﷻ الذي نزل به جبريل؛ من عند الله ﷻ على قلب محمد ﷺ. . .إلخ»[(٤)].

في إشارة منه إلى مسألة اللفظ، والتي كتب فيها مصنفاً[(٥)].

والخلافُ فيها وفي بعض تفاصيلها بين أئمة السنة ـ فضلاً عن أهل البدع ـ مشهور جداً[(٦)].

وقال في «الإيمان»: «ذِكْرُ ما يدل على أن اسم الإيمان واقعٌ على من يُصدِّق بجميع ما أتى به المصطفى ﷺ عن الله: نيةً، وإقراراً، وعملاً، وإيماناً، وتصديقاً، ويقيناً، وأن من صدق ولم يقرَّ بلسانه ولم يعملْ بجوارحه الطاعاتِ التي أُمِرَ بها لم يستحقَّ اسمَ الإيمان، ومن أقر بلسانه وعمل بجوارحه، ولم يصدِّق بذلك قلبُه، لم يستحقَّ اسمَ الإيمان»[(٧)].

---

(١) **التوحيد** ٢/ ٦٢، الباب (٤٧)، وينظر بعض الأمثلة في كتابه هذا: ٧٠، ٨٣، ٩٨.
(٢) في الفقرة الأولى، عند بيان أوجه تأثُّره بمنهج البخاري في التراجم.
(٣) كمسألة اللفظ، والفرق بين الإسلام والإيمان، وحديث الصورة، ورؤية النبي ﷺ لربه في المنام.
(٤) **التوحيد** ٣/ ١٦٨ الباب (١٢٣).
(٥) كما تقدمت الإشارة إليه في معرض الحديث عن مصنفاته.
(٦) ينظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٧/ ٦٥٨ وما بعدها.
(٧) **الإيمان** ١/ ٣١٥، الباب (٣٥).

وهذه الترجمة ظاهرةٌ في الرد على المرجئة[١].

١٣ ـ لئن كان من مزايا تراجم البخاري في صحيحه: حُسْنُ ترتيبه لها ـ كما قال الحافظ ابن حجر ـ: «لا يُعرَفُ لأحد من المصنِّفين على الأبواب من اعتنى بذلك غيرُه، حتى قال جمعٌ مِنَ الأئمة: فقهُ البخاري في تراجمه، وقد أبديتُ في هذا الشرح من محاسنه، وتدقيقه في ذلك ما لا خفاءَ به»[٢]، فلقد كان لابن منده نصيبٌ لا بأس به من ذلك في بعض التراجم، وإن كان وقع في ضدِّ ذلك، كما سأذكر ذلك في الحديث عن المؤاخذات على تراجمه إن شاء الله[٣].

والمقصود هنا: إبرازُ بعض الأمثلة على حُسن الترتيب في التبويب التي وُفّقَ لها ابنُ منده ـ فيما أرى ـ والتي يمكن حصرها في جهتين:

الجهة الأولى: حسن الترتيب بين الترجمة والتي تليها، بحيث يظهر الترابُط بينهما بشكل ظاهر: فإما أن تكون الأولى متقدمةً من حيثُ الزمنُ، أو تكون الترجمة الأولى عامةً والتي تليها مخصَّصةً، أو تكون الترجمة الأولى مطلقةً والتي تليها مقيَّدةً، ونحو ذلك من صور الترابط. ومن الأمثلة على ذلك:

أنه قال في كتاب الإيمان: «**ذِكْرُ ما بعث اللهُ** ﷻ **به رسولَه** ﷺ **إلى**

---

(١) ينظر مزيد من الأمثلة، الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ٢ ـ ٦، ١٢ ٢٢، ٢٩، ٣٦ ـ ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٤٨، ٥٣، ٨٧، ٨٩، ٩٧.
ومن **التوحيد**: ٨، ٣٩، ١١٧، ١٢٣، ١٢٤، ١٩٧، ١٢٦.
ومن **الرد على الجهمية**: جميع الأبواب السبعة التي حواها، فالكتاب كلُّه مصنَّف في الرد، فلا غرْوَ أن تكون أبوابه وتراجمه كذلك.

(٢) فتح الباري ١/٢٤٣.

(٣) **تنبيه**: لم أجعل هذا المعْلَم من المعالم التي تأثر بها ابن منده بالبخاري في تراجمه؛ لسببين:
الأول: أن هذا ليس بظاهر في كتابه، ولا سمةً عامة له، بعكس حال كتاب البخاري.
الثاني: أن ابن منده وقع بضد ذلك من سوء الترتيب بين بعض التراجم في عدة أمثلة، كما سأذكره قريباً.

عباده؛ ليدعُوَهم إليه، وهي: شهادةُ أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ». ثم ساق تحت هذه الترجمة حديث: «**أمرت أن أقاتل الناس...**»(١).

ثم أتبعَ هذه الترجمةَ بالترجمة التالية:

«ذِكْرُ **بيان حقِّ الله** ﷻ **على عباده بعد** شهادة أن لا إله إلا الله». ثم ساق تحت هذه الترجمة حديثَ أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُمرت أن أقاتلَ الناسَ حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويستقبلوا قِبلتَنا، وأكلوا ذبيحتنا**(٢)**، وصلوا صلاتنا، حرِّمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم**»(٣).

وهذا من حُسنِ الترتيب؛ فإن الترجمة الأولى دلّت على بيان الغاية من القتال، ثم جاءت الترجمةُ التي تليها؛ لتبيِّنَ الحقوقَ التي تلزم مَنْ شهد بالتوحيد، وتبين ما يجب له من حقوق(٤).

الجهة الثانية: أن يسرُدَ عدة تراجمَ متتابعة ينتظمها موضوعٌ واحد:

ومن الأمثلة على ذلك: أنه ساق في كتاب الإيمان **اثنين وعشرين باباً**، كلُّها وحدةٌ موضوعية واحدة، ذلك أنها تتعلق بشهادة التوحيد، حيث ذكر في ضمن تلك التراجم فضلَها، ولوازمَها، وشروطَ الانتفاعِ بها، والأحكامَ التي تترتب عليها في الدنيا والآخرة(٥).

---

(١) **الإيمان** ١/ ١٧٢، الباب (١٣).

(٢) هكذا في المطبوع، وقد رواه ابن منده من طريق ابن المبارك، عن حميد الطويل، عن أنس، وهي بعينها إحدى طرق الحديث عند البخاري ح(٣٩٢)، ولفظه عنده: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حُرِّمت علينا دماؤهم وأموالُهم إلا بحقها، وحسابُهم على الله»، وبهذا يتضح أن في المطبوع أو في النسخة الخطية خللاً.
وقد رواه ابن منده من عدة طرق في ٢/ ٢١ باب (٤٣) ح(١٩٠ ـ ١٩٥) ولم يقع فيها هذا الخلل، فهذا مما يقوي الظنَّ بأن الخللَ من المطبوع، والله أعلم.

(٣) **الإيمان** ١/ ١٨٢، الباب (١٤).

(٤) **الإيمان** ١/ ١٨٢، ح(٣١).

(٥) وهي الأبواب من (١١ ـ ٣٣)، من ١/ ١٦٦ ـ ٣٠٤.

ومن ذلك ـ أيضاً ـ ما سبق ذِكْرُه ـ في أول هذه المعالم ـ من جمعه تراجمَ كثيرةٍ متتابعةٍ على حديث جبريل عليه السلام.

ومن ذلك ـ أيضاً ـ أنه ساق في كتاب التوحيد تسعة أبواب متتالية تتعلق بموضوع واحدٍ؛ وهو الدلالة على كمال قدرة الله تعالى في خَلْقِه، من حيثُ أصلُ خلقِ آدمَ، وكيفية خلق النُّطفة، ثم تنويعهم إلى ذكرٍ وأنثى، في تناسق جميل[(١)].

١٤ ـ سلك في كتابه الإيمان ـ بالذات ـ عند ذكر بعض الأمور الغيبية مسلَكَ التصريح بوجوب الإيمان بها. ومن ذلك ـ مثلاً ـ قوله: «ذِكْرُ وجوب الإيمان بما أخبر به النبي ﷺ عمَّا رأى في بدْءِ أمره حين شُقَّ صدره ومُلِئَ حكمةً وإيماناً، ثم أراهم أثرَ المخيط فيه، معجزةً له وتصديقاً بما أخبر به»[(٢)].

١٥ ـ أنه قد يترجم بما هو أخصُّ على ما هو أعمُّ ـ وهذا قليلٌ عنده ـ أي: إن الحديث أو الأحاديث التي يوردها تكون أعمَّ مما ترجم به، فيترجم بالأخصِّ الذي يوهم الحصرَ. وبالمثال يتبين المقال؛ فمن ذلك قولُه في «الإيمان»:

«ذِكْرُ ما بعث الله ﷻ به رسولَه عليه السلام إلى عباده؛ ليدعُوَهم إليه، وهي: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ»[(٣)]، ثم ساق تحت هذه الترجمة حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله...**» الحديث[(٤)].

---

(١) وهي الأبواب من (٢٠ ـ ٢٩) من ١/٢٠٧ ـ ٢٦١، وينظر مزيد من الأمثلة على القسمين المذكورين أعلاه في الأبواب ذوات الأرقام:
من **الإيمان**: ١٠ مع ما سبقها من أبواب، ١٣ مع ١٤، ٤٨ ـ ٥٠، ٦٩ ـ ٧١، ٧٨ مع ٧٩، ٩٨ ـ ١٠٥، ١٠٧ ـ ١٠٩.
ومن **التوحيد**: ١ ـ ٤، ٩ ـ ١٢، ١٤ مع ١٥، ٣٥ ـ ٣٧، ٤٠ ـ ٤١، ١١٤ ـ ١١٨، ١٢٨ ـ ١٣٢.

(٢) **الإيمان** ٢/٣٨٦، الباب (٩٤).

(٣) **الإيمان** ١/١٧٢، الباب (١٣).

(٤) **الإيمان** ١/١٧٢، ح(٢٣).

فقوله: «وهي شهادة... » فهذا من الترجمة بالأخص على الأعم، **وهو ليس بجيد؛** إذْ قد يُفهم من الترجمة ـ إذا ربطناها بالحديث ـ انتهاءُ غاية القتال بالنطق بالشهادتين فقط. وهذا ـ في الواقع ـ مخالفٌ لما دلَّ عليه هذا الحديث، وما في معناه من الأحاديث التي ساقها في الباب.

ووجه المخالفة أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه فهم أن الزكاة من حقِّها، فلو نطقوا بالشهادتين وصلَّوْا، ولكنهم امتنعوا من أداء الزكاة، فإن قتالهم باقٍ، وقتالُهم من حقِّ الشهادتين، لا كما يوحيه صنيعُ ابن منده في ترجمته، وأنا أجزم أن هذا ليس مراداً له، ولكن هي ملحوظة على صياغة الترجمة[١].

وقد يقع العكس، فتكون الترجمة أعمَّ مما استدل به، وهذا أندر من الذي قبله، كقوله في «الإيمان»: «ذِكْرُ الأبواب والشُّعَب التي قالها النبي ﷺ أنها الإيمان، وأنها قول باللسان، ومعرفة بالقلب، وعمل بالأركان ـ التي علَّمهنَّ جبريلُ عليه السلام الصحابةَ، وكذلك رُوي عنه من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبيّنَ المصطفى مجملَها»[٢].

ثم فصّل شيئاً من هذه الأعمال بكلامه هو، فقال:

«**فمِنْ** أفعال القلوب: النيات، والإرادات، ...

ومِنْ أفعال اللسان: الإقرار بالله، وبما جاء من عنده، ...

ثم أفعال سائر الجوارح: من الطاعات، والواجبات التي بنى عليها الإسلام، ...، وترْكُ الصلاة كفرٌ، وكذلك جحود الصوم، والزكاة، والحج.

والجهادُ فرض على كفاية مع البَرِّ والفاجر، وسائر الأعمال التطوع، التي يستحق بفعلها اسمَ زيادة الإيمان، والأفعال المنهي عنها التي بفعلها يستحق نقصانَ الإيمان»[٣].

ثم لم يزد على ذكر حديث عمر المشهور في النية[٤].

---

(١) ينظر مثالان آخران في **الإيمان**: ١/٢٢٢ الباب (٢٤) [محتمل]، ٢/١٣٨، الباب (٦٦).
(٢) **الإيمان** ٢/٢٧، الباب (٤٤).
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق ٢/٢٨، ح(٢٠١).

فعند التأمُّل، نجد أن حديث عمر في أعمال القلوب أظهرُ منه في أعمال الجوارح، ولو أنه أردف حديث النية بحديث عائشة ﵂: «**مَنْ أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رَدٌّ**» الحديث[(١)] لكانت ترجمتُه أقربَ إلى الدقة.

١٦ ـ أنه ـ في بعض الأحيان[(٢)] ـ إذا طالت الأحاديث داخل الترجمة، فإنه يُعنْوِنُ لها بعناوين جَانبيةٍ، أشبه ما تكون بالترجمة داخل ترجمة، كما تقدمت الإشارة إليه.

وهذا صنَعَه في كتابيه: التوحيد، والرد على الجهمية. **ولعل** سبب هذا التقسيم ـ والله أعلم ـ يعود إلى أمرين:

الأول: الرغبة في زيادة الإيضاح، والشرح للترجمة.

الثاني: قطع الملل الذي يحدث ـ أحياناً ـ إذا كثُرت الأحاديث داخل الترجمة الواحدة، وتنشيط القارئ للمواصلة، ومن أمثلة ذلك: قوله في التوحيد:

«ومن صفات الله ﷻ التي وصف بها نفسه، قوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، وقال: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وكان النبي ﷺ يستعيذ بوجه الله من النار، والفِتَنِ كلِّها، ويسأل به»[(٣)]. ثم ساق تحت هذه الترجمة أحاديثَ، قسّمها عناوينَ جانبيةً، وهي كما يلي مرتبةً كما ذكرها المصنف ﵀:

ـ بيان آخر يدل على ما تقدم.

ـ بيان آخر يدل على ما تقدم، وأن الله تعالى محتجب بالنور والكبرياء.

---

(١) أخرجه البخاري في الصلح ٢/٢٦٧، باب إذا اصطلحوا على جور، فالصلح مردود ح(٢٦٩٧)، ومسلم ٣/١٣٤٣ ح(١٧١٨).

(٢) وفي أحيان أخرى لا يصنع ذلك، مع وجود الحاجة إلى مثل هذا التقسيم الذي يصنعه في بعض الأبواب.

(٣) **التوحيد** ٣/٣٦، الباب (١١١).

ـ بيان آخر يدل على أن الله محتجب بالكبرياء.

ـ بيان آخر يدل على أن العباد ينظرون إلى وجه ربهم.

ـ بيان آخر يدل على ما تقدَّم، وأن الله ﷻ يتجلَّى لعباده كيف شاء[(١)].

وبهذا المَعْلَم ينتهي الحديث عن منهجه العام في فقهه للسنة مِنْ خلال تراجمه.

وأما القسم الثاني: وهو الحديث عن أبرز مزايا تراجمه، وما يمكن أن يُذكَرَ من مؤاخذات عليه، فيمكن إيضاحُه في النقاط الآتية:

أولاً: أبرز المزايا:

١ ـ تنويعه للتراجم على الحديث الواحد، لاستخراج أكبر قدر ممكن من مسائله التي تناسب موضوع الكتاب، كما سبق التمثيلُ له.

٢ ـ عنايته ـ في بعض الأحيان ـ بالألفاظ التي تقع في الروايات، وإفراده لذلك تراجمَ مستقلة، وهذا نوعٌ من العلم له صلةٌ بفقه الحديث، وله صلةٌ بالصناعة الحديثية كما هو ظاهر.

٣ ـ وضوح صياغة التراجم، وسهولة فهمها ـ كما سبق ـ وهذا مهمٌّ جداً في أبواب العقائد التي كثُر النزاع فيها بين أهل القبلة.

٤ ـ مع وضوح تراجمه، فقد جعل كثيراً منها كالتلخيص لمحتوى الباب من الأحاديث ـ في الجملة ـ وهذا له أثره في فهم النصوص، وعقْلِ معناها المراد.

٥ ـ إبداعه ـ في بعض الأحيان ـ في ترتيب التراجم، كما تقدم التمثيل له.

---

(١) ينظر لما تقدم: **التوحيد** ٣/ ٣٧ ـ ٤١، وينظر مزيد من الأمثلة في الأبواب ذوات الأرقام: **لم أقف على شيءٍ من ذلك في كتاب الإيمان، أما من التوحيد:** ٢٠، ٤١، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٦ ـ ١١٨، ١٢١ ـ ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧ ـ ١٢٩.
ومن **الرد على الجهمية**: جميع أبواب الكتاب.

٦ ـ عنايته بالقرآن العظيم، ورَبْطِ كثيرٍ من التراجم ـ التي هي في الأصل وُضعت للأحاديث ـ بالآيات الكريمة؛ ليتَّضح للقارئ تواطؤُ النصوص الشرعية، وأن بعضها يفسِّرُ بعضاً، أو يؤيده ويعضُدُه، ليس في قضايا الاعتقاد فحسب، بل في كل قضية شرعية، كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

وابنُ منده ـ في هذا ـ سائرٌ على طريقة أهل العلم والإيمان الذين وصفهم ربنا تعالى بقوله ـ لمَّا ذكر ما يقع في القرآن من متشابه ـ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]، على خلاف طريقة مَنْ في قلوبهم زيغ، الذين وصفهم الله ﷻ بقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ﴾ [آل عمران: ٧].

ثانياً: أبرز الملحوظات:

١ ـ إطالته المفرطة في بعض التراجم ـ كما سبق التمثيل له ـ والتي تجعل الباحث يجزم بأنه يريد بها الشرحَ، أو التعليقَ على أحاديث الباب، لا أنها جميعاً تسمى ترجمةً.

وهذا بدوره أحدث خللاً واضطراباً في منهج المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التعليق على الأحاديث، فمرةً يجعلها قبل النصوص التي يوردها، ومرةً بعد ذلك.

ولكن ـ من باب ضبط منهج البحث ـ فقد اعتبرت ما يعلقه على الأحاديث امتداداً للترجمة، تابعاً لها، وأنه من جملة فقهه للسنة من خلال تراجمه.

أما ما يعلِّقه على الأحاديث بعد ذكرها، فهذا أمرُه ظاهر، وهو ما سيأتي الحديث عنه في المبحث الثاني، إن شاء الله.

٢ ـ سبق أن ذكرتُ أن ابنَ منده وُفِّق في ترتيبه للتراجم في بعض المواضع، ولم يوفَّق في بعضها. وهذا أدَّى إلى ظهور ثلاث ملحوظات:

الأولى: تكرار التراجم التي تدل على معنى واحدٍ، والتي يمكن دمجُها في ترجمة واحدة.

الثانية: الفصل بين التراجم التي حقَّها أن تكون متتابعةً؛ لاتحاد موضوعها، وتناسُقِها.

الثالثة: تأخيرُ ما حقُّه التقديم ـ أو بالعكس ـ في التراجم، وذلك بالنظر إلى الموضوعات التي طرقها في تراجمه.

ومن أمثلة السلبية الأولى، وهو التكرار:

قولُه في الإيمان في ثاني أبواب الكتاب: «ذِكْرُ ما يدل على الفرق بين الإيمان والإسلام عن[1] سؤال جبريل رسول الله ﷺ»[2].

ثم أعاد الموضوع نفسه في الباب السادس والثلاثين، فقال: «ذِكْرُ الأخبار الدالة على الفرق بين الإيمان والإسلام، ومن قال بهذا القول من أئمة أهل الآثار»[3].

والعجيب أنه صدَّر هذا الباب بحديث جبريل الذي نص عليه في الترجمة الأولى[4].

وأما أمثلة السلبية الثانية ـ وهو فصله بين التراجم التي حقُّها أن تكون متتابعةً ـ فكثيرة[5]، ومن ذلك: أنه قال في «الإيمان» في الباب الثمانين: «ذكر ابتداء الإسلام والإيمان وتغرُّبه، وأنه سيعود غريباً كما بدأ».

---

(١) هكذا في المطبوع، ولعلها: من.

(٢) **الإيمان** ١/ ١٣٠، الباب (٢).

(٣) **الإيمان** ١/ ٣٢١، الباب (٣٦).

(٤) وهذه بعض الأمثلة:
من **الإيمان**: الباب (٢٨) مع (٣١) ويلحظ هنا رغم اتحاد الموضوع إلا أنه فصل بينها بثلاث تراجم، والباب (٣٣) مع (٣٤) [ينظر تعليق المحقق]، والباب (٥٢) مع (٩٣)، والباب (٧٩) مع الباب (١٠٥).
ومن **التوحيد**: الباب (٣١) مع الباب (٣٤)، والباب (٣٢) مع الباب (٣٣)، وسيأتي أمثلة للتكرار عند الحديث عن السلبية الثالثة الآتية.

(٥) الأمثلةُ التي ذكرتُها في السلبية الأولى ـ والتي فُصِلَ بينها بفاصل طال أم قَصُر ـ يصلح التمثيل بها؛ إذ الأصل أن تكون متتابعةً ما لم يكن للفصل بينها معنى معتبر.

ثم ذكر في الباب الواحد والثمانين ما نصّه: «ذكر قول النبي ﷺ: الإيمان ها هنا، نحو اليمن، ومعنى قوله: أنه أراد الحجاز؛ لأن مكةَ يمانيةٌ».

ثم قال في الباب الثاني والثمانين: «ذكر ما يدل على أن الإسلام يعود كما بدأ، حتى لا يبقى منه شيء»[(١)].

ولا ريب أن الأَوْلى أن تتقدمَ الترجمةُ الثانيةُ والثمانون؛ لتكون بعد الترجمة الثمانين[(٢)].

وعند التأمُّل في تراجمه على الأسماء الحسنى ـ في «التوحيد» ـ يلحظ أنه حصَل عنده فصلٌ بين بعض الأسماء التي جاءت النصوص بالجمع بينها، ولم أفهم لماذا صنع ابن منده ذلك؟! مَعَ أن الأَوْلى الالتزامُ بما ورد، فهو أكملُ بلا شك.

ومجمل ملحوظاتي في ترتيبه لتراجمه على الأسماء الحسنى أُلخِّصه في ملحوظتين:

الأولى: أن بعض التراجم كان يمكن ضمُّ بعضها لبعض، مثاله: تفريقه بين اسمي: السُّبُّوح والقُدُّوس، مع ورودهما في الحديث في موضعٍ واحد[(٣)].

الثانية: أنه يكرر الترجمة لبعض الأسماء.

فمثلاً: كرر الترجمة لاسم الصمد ثلاث مرات![(٤)].

---

(١) **الإيمان** ٢/ ٢٠٣ ـ ٢١٨، الأبواب (٨٠ ـ ٨٢).

(٢) ينظر بعض الأمثلة:
من **الإيمان**: الباب (٨٣) كان حقه أن يكون بعد (٨٠)، والباب (٩٣) كان حقه أن يكون بعد (٥٢)، والباب (١٠٥) كان حقه أن يكون بعد (٧٩).
ومن **التوحيد**: الباب (١٤) كان حقه أن يكون بعد (١٢)، والباب (١٢٨) كان حقه أن يكون بعد (١٢٤). وانظر ما سيأتي في بيان بعض الملحوظات على ترتيبه للأسماء الحسنى.

(٣) تنظر الأبواب ذوات الأرقام: (٧٧ مع ٩٢).

(٤) تنظر الأبواب ذوات الأرقام: (٤٦ مع ٤٧ + ٨٠ تكرر اسم الصمد).

وفيما يتصل بالسلبية الثالثة: وهو تأخير ما حقُّه التقديم، أو بالعكس ـ في التراجم ـ، ففيما مضى من الأمثلة على السلبية الثانية ما يوضِّحُ هذا، خاصةً فيما يتعلق بترتيبه لبعض الأسماء الحسنى، فلا حاجة للتكرار.

٣ ـ أنه قد يذكر ـ على ندرة ـ في الترجمة قيداً لا يُوجَدُ في الأحاديث التي أوردها. ومثال ذلك قوله في «الإيمان»: «ذكر ما يدل على أن من لقي الله بالتوحيد غيرَ مشركٍ، **ولا شاكٍّ**، دخل الجنة»[(١)].

وإذا قرأت جميع أحاديث الباب لم تجد فيها حديثاً يدل على ما ترجم به في مسألة الشك، نعم! جاءت أحاديثُ كثيرةٌ باشتراط اليقين في الشهادة لكي ينتفعَ بها قائلُها ـ كما ساقها هو في الباب التالي ـ لكنه لم يذكر منها شيئاً في هذا الباب، وهذا هو موضع القصور فيما أرى.

٤ ـ قد يبوِّبُ ابنُ منده على عدة معانٍ، ولا يذكر لبعض هذه المعاني ما يشهد له من الأدلة شيئاً؛ لا من القرآن، ولا من السنة، وهذا نادر.

ومن ذلك قوله في التوحيد: «ذِكْرُ النزول ليلة النصف من شعبان وعشية عرفه»[(٢)]. ثم لم يذكر إلا حديثاً واحداً ليس فيه ذِكْرٌ للنزول ليلة النصف من شعبان، بل هو خاصٌّ بالنزول الإلٰهي عشيةَ عرفةَ[(٣)].

= وهذه بعض الأمثلة: (٤٦ مع ٥٦ تكرر الأحد)، و(٤٨ مع ٦١ + ٧٢ تكرر الرحيم)، و(٤٩ مع ٥٠ تكرر اسم السلام)، و(٥٠ مع ٦٢ تكرر الجبار)، و(٥٠ مع ٩٦ تكرر المتكبر)، و(٥٣ مع ٥٤ + ٩٦ تكرر المصور)، و(٥٣ مع ٦٨ تكرر الخالق)، و(٥٦ مع ٩١ تكرر القيوم). **وكان الأَوْلى** أن يصنع كما صنع في (٦٦ ح٢٥٢ مع ٩٦ ح٣٢٣)؛ فإن الترجمة (٦٦) كانت على اسم الحميد، وكانت الترجمة (٩٦) على أسماء الله: (المجيد، الماجد، المتكبر، المصور، المعز، المذل)، ومع ورود اسم الحميد في تلك النصوص التي أوردها تحت الترجمة، إلا أنه لم يكرر الترجمة له، فهذا هو المنهج الصواب، والذي أجاد فيه ـ أيضاً ـ في المواضع الآتية: في (٨٢ ح ٢٩٨ مع ١٠٥ ح ٣٦٤)، وفي (٦٨ ح ٢٥٨ مع ٩٧ ح ٣٣٠) وفي (٦٦ ح ٢٥٤ مع ٩٠ ح ٣١١)، وفي (٧٥ ح ٢٧٤ مع ١٠١ ح ٣٤٢).

(١) **الإيمان** ١/ ٢٢٢، الباب (٢٤) ح(٦٦ ـ ٨٧).

(٢) **التوحيد** ٣/ ٣٠١ الباب (١٣١).

(٣) المرجع السابق ٣/ ٣٠١ ح(٨٨٥)، ومن الأمثلة: في **الإيمان**: ١/ ٣١٠ الباب (٣٤)، ٢/ ٢٣٠ الباب (٨٥)، ٣/ ٢٢٤، الباب (١٠٩).

تنبيه: المصنف مِمَّن يرى أن الإيمان والإسلام لا فرق بينهما[١]؛ لذا لا يحسُن التعقُّب عليه في بعض التراجم التي تأثرت بهذا الاختيار، ومثال ذلك:

قوله في «الإيمان»: «ذِكْرُ معنى الإيمان، من وصْفِ الرسول ﷺ، وأنها بضع وسبعون شعبة، وبيان ذلك من الأثر»[٢].

ثم لم يذكر تحت الباب إلا حديثَ ابن عمر في أركان الإسلام[٣]، مَعَ أن الحديث متمحِّضٌ في ذكر أركان الإسلام فحسب، وقد جاء ـ أيضاً ـ تفسيرُ الإسلام بحديث جبريلَ بهذه الأركان، فلعل اختيار ابن منده في هذه المسألة هو السبب في ذكره لحديث ابن عمر رضي الله عنهما، والله أعلم.



(١) وقد صرّح بذلك في «**الإيمان**» في أكثرَ من موضع، ومن أصرحها ما ذكره في ١/ ٣٣٠ الباب (٣٧) بقوله: «ذكر الأخبار الدالة، والبيان الواضح من الكتاب: أن الإيمان والإسلام اسمان لمعنى واحد، وأن الإيمان الذي دعا اللهُ العبادَ إليه وافترضه عليهم هو الإسلام ـ الذي جعله الله ديناً وارتضاه لعباده، ودعاهم إليه ـ وهو ضدُّ الكفر الذي سَخِطَه ولم يرْضَه لعباده»، وقد صرّح بتعليل اختياره لهذا المذهب، وأطال في ذلك تحت هذه الترجمة، وينظر: ١/ ١٣٣ الباب (٣).

(٢) **الإيمان** ١/ ٣١٠، الباب (٣٤).

(٣) المرجع السابق ١/ ٣١١ ـ ٣١٤، الباب (١٤٨ ـ ١٥٠).



المبحث الثاني

فقه السنة من خلال طريقة سياقه للأدلة

أظهرَ المبحث السابق جوانبَ من فقه السنة عند إمامنا أبي عبد الله ابن منده فيما يخصُّ فقهه في التراجم، وفي هذا المبحث سأتناول فقه السنة عنده فيما يتصل بسياقه للأدلة داخل التراجم.

ومن نافلة القول أنَّ بين المبحثين وشيجةً قويةً من جهة الربط **بين** الترجمة **وبين** ما يذكره المصنف تحت الترجمة من أحاديث.

ولئن كان الإمام أبو عبد الله ابن منده إماماً في حُسْنِ التبويب، ودقة التراجم، وجَوْدة الترتيب بين التراجم، فلقد كان له نصيب(١) ـ أيضاً ـ من جَوْدَة الترتيب داخلَ أحاديث الباب الواحد.

وأجدُني مضطراً ـ هنا على غير العادة ـ أن أقدم ذكرَ أبرزِ الملحوظات في طريقة سرده للأدلة؛ حتى لا أُكثِرَ من الإحالة عليها فيما سيأتي أثناء الحديث عن فقهه من خلال سياقه للأحاديث داخل الترجمة الواحدة، والتي أجمِلُها فيما يلي:

١ ـ أكثرَ ابنُ منده رحمه الله من إعادة الحديث الواحد برُمَّته، مَعَ طوله الظاهر ـ في أغلب الأحيان ـ من أجل الترجمة عليه!

ومن أشهر الأحاديث التي كررها ـ من حيثُ الطولُ ـ: أحاديثُ الرؤية، وقصة بدء الوحي، وأحاديث الشفاعة، وروايات حديث الإسراء، وهي أحاديثُ يمكن الاقتصار منها على موضع الشاهد، بعد إيرادها بطولها

---

(١) وحينما أقول: له نصيب، فمرادي بذلك أن شهرته في التراجم أكثرُ وأكبرُ من شهرته في موضوع سياق أحاديث الباب.

في أول موضع[١].

٢ ـ كثرة الطرق التي يوردها ابن منده للحديث الواحد، والتي يكون مخرجها عن صحابيٍّ واحد ـ كما تقدم التمثيل له في المبحث الأول ـ مع عدم وجود ألفاظ مؤثِّرة تستدعي ذلك التكرار.

فإن قيل: إن هذا من ابن منده من باب إشعار الخصم من أهل البدع بأن الحديث له طرق كثيرة مشهورة، فلا مجال لردها! فيقال عن هذا جوابان:

الأول: أن يقال: وما تغني كثرة الطرق إذا كان مدارها على راوٍ واحد؟! كما هو الواقع في كثير مما يورده ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ.

الثاني: أن كثيراً من أهل البدع لديهم أصلٌ باطل ـ لا تُغني معه كثرةُ الطرق عندهم ـ ألا وهو: ردُّ أحاديث الآحاد في أبواب العقائد[٢].

وكان يمكن ـ إن كان لا بد من تكثير الطرق ـ أن تكثَّف الشواهد، بحيث يذكر الحديث من رواية غير واحد من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

فإن قيل: ربما يكون في بعض الطرق ضعفاً، لذا فإنه يحاول جبرها بذكر الطرق الأخرى؟

فالجواب عن ذلك: أن هذا الاعتراضَ ـ لمن تأمَّل صنيعَ الإمام ابن منده ـ ضعيفٌ؛ فإن أكثر الأحاديث التي يوردها إما في الصحيحين أو أحدهما، وما مَثّلتُ به من الأحاديث ـ آنفاً ـ كلُّها في الصحيحين بلا استثناء! ولا بأس بضرب مثالٍ تفصيلي يتَّضح به المقصود:

فقد أورد في كتاب الإيمان حديث الإسراء من رواية أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من

---

(١) ينظر بعض الأمثلة: من **الإيمان**: ١/١٤٧ ـ ١٦٣ ح(٩ ـ ١٦)، ٢/٣٦٦ ـ ٣٧١، ٣٧١ ح(٦٨١ ـ ٦٨٣، ٦٨٥)، ٣٨٦ ـ ٤١٩ ح(٧٠٦ ـ ٧١٩)، ٣/٣٠ ـ ٣٩ ح(٨٠٣ ـ ٨١٠)، و٣/٤٢ ـ ٥٠ ح(٨١٥ ـ ٨١٩)، و٣/٧٦ ـ ١٠٠ ح(٨٦١ ـ ٨٨٤).

(٢) ينظر: رسالة الشيخ الألباني «وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة، والرد على شبه المخالفين»، وكتاب «أخبار الآحاد في الحديث» للشيخ ابن جبرين.

ستة طرق، أربعة منها مدارها على حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس[(١)].

وفي معرض روايته لحديث الإسراء من رواية مالك بن صعصعةَ رضي الله عنه ساق الحديث بطوله أربع مرات، والحديث ـ بجميع طرقه ـ مدارُه على قتادة، عن أنس بن مالك، عن مالك بن صعصعة رضي الله عنه[(٢)]!

ولا يمكن القول بأن ابن منده لا يرى جواز تقطيع الحديث أو اختصاره، فقد فعل ذلك مراراً في كتبه[(٣)].

ونتيجة لما سبق: فقد يجد الباحث عشراتِ الأحاديث تحت الترجمة الواحدة، وكان يمكن الاكتفاءُ ببعضها؛ إذ الغرض ليس الحصر ـ كما هو ظاهر ـ بل هو التدليل على ما تضمَّنَته الترجمة.

وبالتتبع، فقد قمت ـ لتأكيد هذه المعلومة ـ بعدٍّ إجماليٍّ للأحاديث التي ذكرت تحت التراجم، فجاءت على النحو الآتي في كتاب الإيمان:

أ ـ التراجم التي اكتفى فيها بحديث واحد فقط، وهي سبع عشرة ترجمة[(٤)].

ب ـ التراجم التي اكتفى فيها بحديثين فقط، وهي عشر تراجم[(٥)].

ج ـ التراجم التي ذكر فيها ثلاثة أحاديث، وهي خمس وستون ترجمة، وكثيرٌ من هذه التراجم يتكرر فيها الحديث الواحد من عدة طرق[(٦)].

---

(١) **الإيمان**: ٢/ ٣٨٦ ـ ٣٩٥ ح(٧٠٦ ـ ٧١٢).

(٢) المرجع السابق: ٢/ ٤٠٤ ـ ٤١٨ ح(٧١٥ ـ ٧١٩).

(٣) وينظر بعض الأمثلة: في **الإيمان**: ١/ ٢٤٣، ح(٩٢ ـ ١١٠)، ١/ ٢٧١ ح(١٢٠)، ٢/ ٤٢٨ ح(٧٣٣)، ٢/ ٤٣٢ ح(٧٤٠)، وغيرها كثير.
وأما في **كتاب التوحيد**، فيكفي النظر في المجلد الثاني، للوقوف على صنيعه في حديث: «إن لله تسعةً وتسعين اسماً...»؛ فإنه ذكره بالرواية التي أدرجت الأسماء ٢/ ٢٠٥ ح(٣٦٦)، وكان قبل ذلك قد قطّعه على تراجمَ كثيرةٍ، بحسب ما يُترجم به من الأسماء.

(٤) ينظر: ١ ـ ٤، ٦، ٧، ١٠، ١٤، ١٦، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٤٤، ٦٠، ٨٧، ١٠٥، ١٠٧.

(٥) ينظر: ٥، ٩، ١٢، ١٥، ١٧، ٢٨، ٣١، ٣٤، ٥٥، ٦٦.

(٦) وما بعد الثلاثة قد يصل إلى العشرات، ينظر: ٨، ١١، ١٣، ١٨ ـ ٢٥، ٣١، ٣٢، =

وجاءت في كتاب التوحيد على النحو الآتي:

أ ـ التراجم التي اكتفى فيها بحديث واحد فقط، وهي إحدى وعشرون ترجمة[(١)].

ب ـ التراجم التي اكتفى فيها بحديثين، وهي ثمان وعشرون ترجمة[(٢)].

ج ـ التراجم التي ذكر فيها ثلاثة أحاديث، وهي ثمان وستون ترجمة، وكثير من هذه التراجم يتكرر فيها الحديث الواحد من عدة طرق[(٣)].

وبعد:

فإن معالم فقه أبي عبد الله ابن منده في سياقه للأحاديث لم تظهر كظهورها في جانب التراجم، وسبب ذلك ظاهر ـ مما سبق ذكره ـ وألخص ذلك في أربعة أسباب رئيسة:

الأول: أن موضوعات الكتب ـ التي هي محل الدراسة ـ ليست في أبواب فقهيّة، بل هي في أبواب العقائد، والظنُّ أنني لو وقفت على كتاب فقهيٍّ لابن منده، فلا أستبعد أن تظهر بعض جوانب التميّز في الترتيب.

الثاني: كثرة الأبواب التي لا يذكر فيها سوى حديثٍ واحد، أو حديثين.

الثالث: أن عدداً ليس بالقليل من الأبواب، يتكرر الحديث الواحد فيه

= ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٤٧ ـ ٥٤، ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦١ ـ ٦٥، ٦٧ ـ ٨٦، ٨٨ ـ ١٠٠، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩.

(١) ينظر: ٣، ٢١، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٦٣ ـ ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٣، ٧٩، ٨١، ٨٣، ٨٧، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ١٠٦، ١٠٧، ١٣١.

(٢) ينظر: ٦، ١٢، ١٣، ١٧، ١٨، ٢٣، ٢٩، ٣٦، ٣٨، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٥٢، ٥٥، ٥٨ ـ ٦٠، ٧٠، ٧٢، ٧٨، ٨٤، ٨٦، ٨٩ ـ ٩١، ٩٥، ٩٨، ١٠٣، ١٠٨.

(٣) ينظر: ١، ٢، ٤، ٥، ٧ ـ ١١، ١٤ ـ ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٤ ـ ٢٨، ٣٠ ـ ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤٣، ٤٤، ٤٩ ـ ٥١، ٥٣، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٦١، ٦٢، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٧٤ ـ ٧٧، ٨٠، ٨٢، ٨٥، ٩٤، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠ ـ ١٠٢، ١٠٤، ١٠٥، ١١٦ ـ ١٣٠، ١٣٢.

في متنه، مع فروق في اللفظ ـ أحياناً ـ لا تساعد على تلمُّس ملحظٍ فقهيٍّ في الترتيب، بل الظاهر أن الملحظ الإسنادي ـ وهو تنويع الطرق مَعَ اختلاف شيوخه، أو شيوخ شيوخه ـ هو الملحظ الأقرب في صنيعه، كما سبق أن أشرت إليه في المبحث السابق[(١)].

الرابع: أن الإمام ابنَ منده لم يُعْرف عنه العنايةُ بجانب الفقه كما هو الحالُ عند الإمام البخاري، وابن خزيمة، رحم الله الجميع.

إذا تبيّن هذا، فلأَشرع في إبراز ما ظهر لي من صنيعه في هذا الموضوع، من خلال المعالم الآتية:

١ ـ أنه يبدأ بالحديث الذي لفْظُه أو معناه أقرب إلى مطابقة الترجمة من باقي الأحاديث التي ذكرها في الباب[(٢)]، وهذا هو الغالب على تراجمه، ومن ذلك:

قوله في «الإيمان»: «ذكر أمر النبي ﷺ السرايا أن يدعو إلى توحيد الله، ويقاتلوا عليه»، ثم بدأ بحديث بُرَيْدَة رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ إذا أمّر أميراً، أو بعث جيشاً أوصاه في خاصَّة نفسه، وبمن معه من المسلمين خيراً، وقال: «**اغزوا بسم الله، قاتلوا من كفر بالله. وإذا لقيت عدوَّك من المشركين، فادْعُهم إلى ثلاث خِلالٍ، فأيَّتهم ما أجابوك إليها فاقبل منهم، وكُفَّ عنهم: ادعُهم إلى الإسلام، فإن أجابوك...**» الحديث، ثم أَتْبَعَه بحديث سهل بن سعد رضي الله عنهما في قصة فتح خيبر، وقوله ﷺ: «**لأعطين الراية...**»، وفيه قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه: «**قاتِلْهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فإذا فعلوا ذلك، منعوا منك دماءَهم وأموالهم إلا بحقِّها، وحسابُهم على الله عز وجل**»[(٣)].

---

(١) في المعْلَم الخامس من معالم فقهه في التراجم.

(٢) الأبواب التي ليس فيها إلا حديثٌ واحد ـ وإن تعدَّدت طرقُه ـ لا تدخُل في هذا المعلم كما ذكرت قريباً، بل صِلَتُها بمطابقة الحديث للترجمة أظهر، وهذا ما سبقت دراستُه في المبحث السابق.

(٣) ينظر: **الإيمان** ١/ ٢٧١، الباب (٣١) ح(١٢٠ ـ ١٢١).

=

وقال في التوحيد: «ذِكْرُ آية تدل على وحدانية الخالق، وأنه المُمْرِض المداوي، الشافي لعباده»، ثم أورد تحته حديث أنس: «**اللهم ربَّ الناس، أذهِب البأس، اشْفِ وأنت الشافي، لا شافِيَ إلا أنت، شفاءً لا يغادر سَقَماً**»[١].

وقال في الرد على الجهمية: «باب في ذِكْرِ ما ثبت عن النبي ﷺ، مِمَّا يدل على معنى قول الله جل وعز: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]»[٢].

ثم ساق بإسناده حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**إن الله يبسُط يدَه بالنهار ليتوب مسيءُ الليل حتى تطلُعَ الشمس من مغربها**»[٣].

مَعَ العلم أنه قد يكتفي بما يذكره ـ من معلَّقات أو آثار ـ في صدر الترجمة؛ لمطابقتها للترجمة، ومن ذلك قولُه في التوحيد:

«ذكر الفرق بين الريح والرياح، ومن قال: إن الله يرسل الريحَ للنقمة، والرياحَ للرحمة، ومن قال: إن معنى الرياح واحد». ثم علّق عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ يدعو إذا رأى الريح: «**اللهم اجعلْها رياحاً، ولا تجعلْها ريحاً**»، ثم أتبعه مباشرةً بتعليق عن أُبَيِّ بن كعب رضي الله عنه، أنه قال: ما كان في القرآن الرياح فهي الرحمة، والريح العذاب[٤].

ومع هذا، فقد ساق بسنده ـ لكنه ليس الحديث الذي صدّر به الباب ـ

= ينظر مزيد من الأمثلة في الأبواب ذوات الأرقام:

من **الإيمان**: ٨ [ينظر ـ للأهمية ـ تعليق المصنف بعد ح(٩)]، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٣٢، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦٣، ٦٩، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٧٩، ٨١ ـ ٨٦، ٨٨ ـ ٩٨، ١٠٠ ـ ١٠٦، ١٠٨، ١٠٩.

ومن **التوحيد**: ١، ٢، ٤، ٧، ٩ ـ ٣٠، ٣٢ ـ ٣٧، ٣٩ ـ ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٩ ـ ٦٢، ٦٦، ٦٨، ٧٠ ـ ٧٢، ٧٤ ـ ٧٨، ٨٠ ـ، ٨٢، ٨٤ ـ ٨٦، ٨٩ ـ ٩١، ٩٤، ٩٦ ـ ١٠٥، ١٠٨ ـ ١٣٠.

ومن **الرد على الجهمية**: جميع الأبواب سوى ٥.

(١) **التوحيد** ٢/ ٢٩٦ ح(١٤٥).
(٢) **الرد على الجهمية**: (٧٤).
(٣) المرجع السابق: (٧٤) ح(٤٥).
(٤) **التوحيد** ١/ ١٧٦، الباب (١٥).

حديث أبي هريرة رضي الله عنه ـ وفيه طول وفيه: وإني سمعت النبي ﷺ يقول: «**الريح من رَوْحِ الله ﷻ تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب، فلا تسبُّوها، وسلُوا الله ﷻ خيرَها، واستعيذوا بالله من شرِّها**»[(١)].

وتأخيره لهذا الحديث ظاهرٌ، فإنه ليس صريحاً في التفريق، بخلاف حديث ابن عباس وأَثَرِ أُبَيٍّ رضي الله عنهم.

وقد يوجد ـ على ندرة ـ ما لا يجعل لأحد أحاديث مزيةً على الآخر من جهة التقديم والتأخير بالنظر إلى الترجمة، ولم أقف إلا على مثالٍ واحد[(٢)].

٢ ـ قد يذكر تحت الترجمة أحاديثَ هي أقربُ إلى باب الفضائل منها إلى باب الاستدلال بها على موضوع الكتاب، بدليل أنه يذكر الأحاديث ـ التي هي محل الاستدلال ـ في صدر الباب.

ولعل سبب ذكر ذلك ـ والله أعلم ـ هو الترغيب في ذلك العمل، ومن ذلك **قوله في «الإيمان»**: «ذكر ما يدل على أن الجهاد في سبيل الله ﷻ من الإيمان، قال الله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩]».

ثم ساق من الأحاديث ما تدل صراحةً على دخول الجهاد في مسمى الإيمان، كما ترجم به، ثم أتبع ذلك بشيءٍ من فضائل الجهاد في سبيل الله ﷻ[(٣)].

وهذان المعْلمان هما أبرز المعالم التي ظهرت لي من خلال قراءتي لكتبه أكثر من مرة من أجل استخراج ما يتصل بهذا المبحث.

ولم أجد شيئاً ـ بعد طول تأمل ـ ما يمكن أن ينتظم شيئاً يستحق أن يُوصفَ بأنه كالمنهج، والله أعلم.

---

(١) **التوحيد** ١/١٧٧، ح(٥٥).
(٢) ينظر: **الإيمان** ٢/١١٦، الباب (٦٢).
(٣) المرجع السابق ٢/٦٠ ـ ٧٢، الباب (٥١) ح(٢٣٢ ـ ٢٥١)، وينظر الأمثلة التالية حسب ترقيم الأبواب:
من **الإيمان**: ٣٢، ٤٦، ٥٠.
ومن **التوحيد**: ٤١ [وقد ذكر فيه من فضائل اسم (الله) عشرات الأحاديث] ٦٦، ٩٠.

ولعلي أختم بأبرز ملحوظةٍ ظهرت فيما يتصل بهذا المبحث، وهي:

أنه سبق أن ابن منده ـ في ترتيبه للأحاديث ـ يقدِّم ما هو أقرب للفظ الترجمة أو معناها، إلا أنه ـ في أحيانٍ قليلة ـ قد يخالف هذه الطريقة، فيقدم ما حقُّه التأخير، ومن ذلك قوله في «الإيمان»:

«ذِكْرُ ما يدل على أن صوم رمضان من الإيمان، وأحد الأركان الذي قاله رسول الله ﷺ»[1]، ثم ساق تحته حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن أعرابياً قال: يا رسول الله! دُلَّني على عمل يدخلني الجنةَ، فذكر الصلاة المكتوبة، والزكاة المفروضة، وصوم رمضان[2].

ثم ذكر بعد هذا الحديثِ حديثَ وفد عبد القيس ـ وفيه: «... **أمرهم بالإيمان بالله وحده، ثم قال: أتدرون ما الإيمانُ بالله وحده؟ قالوا: الله ورسولُه أعلم! قال: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسولُ الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان...**» الحديث[3]، وبعده حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**من صام رمضان إيماناً...**»[4].

وبتأمُّل بسيط، فإن الحديث الأول ليس صريحاً في كون صيام رمضان من الإيمان؛ بل غايته أنه دالٌّ على فضيلة الصيام، وأنه أحدُ أسباب دخول الجنة، بعكس دلالة الحديثين بعده، فكان الأوْلى أن يقدِّمَ حديث وَفْدِ عبد القيس، أو حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه؛ لدلالتهما الصريحة على ما ترجم به المصنفُ، والله أعلم[5].

---

(١) **الإيمان** ٢/٥٣، الباب (٤٩).
(٢) المرجع السابق ٢/٥٣، ح(٢٢٢).
(٣) المرجع السابق ٢/٥٣، ح(٢٢٣).
(٤) المرجع السابق ٢/٥٤، ح(٢٢٤).
(٥) ينظر بعض الأمثلة ـ على تقديمه ما حقُّه التأخير ـ في الأبواب الآتية:
من **الإيمان**: الباب (٢٠) بدأ بالحديث (٤٤) مع أن ح(٤٥) أقرب مطابقة للترجمة، الباب (٢٢) بدأ بحديث عتبان (٥٢)، مع أن حديث المقداد (٥٥) أقرب لمطابقة الترجمة، بل ليس في حديث عُتبان ما يطابق الترجمة إلا من طرف خفي، الباب (٤٥) بدأ بحديث سبب نزول (اليوم أكملت...) (٢٢٢)، ثم ذكر حديثاً مطابقاً للترجمة، وهو سبب نزول آخر البقرة (٢٠٣)، وكان الأوْلى أن يصدِّرَ به الباب، الباب (٥١) كان الأوْلى أن يكون ح(٢٣٢) هو الأول؛ لأنه هو المطابقُ، الباب (٨٠) فالحديث (٤٢١) =

على أنه ـ بتأملي لهذه المواضع التي يقع فيها تقديم ما حقُّه التأخير ـ تبيّن أن بعضها ـ وهي الأحاديث ذات المخرج الواحد ـ من باب اختلاف الألفاظ.

وهو مع هذا يبقى محلاً للملحوظة؛ إذ الأَوْلى تقديمُ ما هو أقربُ للفظ الترجمة ما دام ذلك ممكناً، والله أعلم.



= كان حقه أن يصدر به الباب.

ومن **التوحيد**: لم أقف إلا على مثال واحد، وهو الباب (٨) فإن الأوْلى أن يقدم الحديث (٢٧) في الباب على ما صدّر به أحاديث الباب.

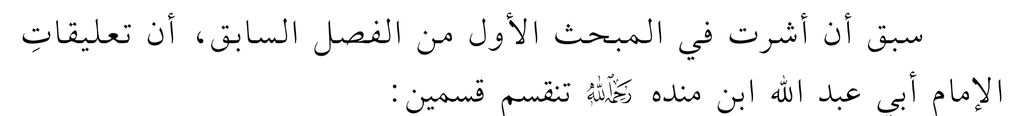
ومن **الرد على الجهمية**: الباب الخامس، فدلالة ح(٣٩) على ما ترجم به أقرب من ح(٣٨) وهو الذي صدّر به الباب.

الفَصْلُ الثَّانِي

فقه السنة
من خلال تعليقاته وإيضاح الغريب

المبحث الأول: تعليقاته على الأحاديث

المبحث الثاني: بيانه لغريب الحديث



المبحث الأول

تعليقاته على الأحاديث

سبق أن أشرت في المبحث الأول من الفصل السابق، أن تعليقاتِ الإمام أبي عبد الله ابن منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ تنقسم قسمين:

القسم الأول: ما كان تابعاً للترجمة، وهذا سبقت دراستُه في المبحث السابق[(١)].

القسم الثاني: التعليقات التي يذكرها عَقِيب الأحاديث، وهذا ما سأتعرَّض له في هذا المبحث بشيءٍ من التفصيل.

ويمكن القول ـ ابتداءً ـ: إن تعليقات ابن منده التي من هذا النوع قليلة، عطفاً على كثرة الأحاديث التي رواها وأخرجها في كتبه[(٢)]، إذْ لا تتجاوز في كتبه المطبوعة بضعة عشر تعليقاً[(٣)].

وابنُ منده رَحِمَهُ ٱللَّهُ سائرٌ في هذا على سَنَنِ من تقدَّمه من أئمة الحديث ـ الذين يروُون الأحاديث بالأسانيد ـ إذْ الملحوظ هو قلة تعليقاتهم على ما يروُونه من جهة المعاني.

ومن اللطائف أن أصغر هذه الكتب حجماً ـ وهو كتاب الرد على

---

(١) وقد بيّنت عذري ـ في المبحث السابق ـ في التفريق بين ما كان بعد التراجم، وما كان بعد الأحاديث، وهو انضباط المنهج.

(٢) بلغت أحاديث كتاب **الإيمان** ـ حسب ترقيم المطبوع ـ: ١٠٨٩ حديثاً.
وبلغت أحاديث كتاب **التوحيد** ـ حسب ترقيم المطبوع ـ: ٩١٤ حديثاً.
وبلغت أحاديث كتاب **الرد على الجهمية** ـ حسب ترقيم المطبوع ـ: ٩٢ حديثاً.
وبلغت الأحاديث المرفوعة في كتاب مسند إبراهيم بن أدهم: ٢١ حديثاً، **فالمجموع ٢١١٦** حديثاً.
هذا عَدَا تعليقاته المبثوثة في بعض كتبه، وثنايا أماليه، وأجزائه الحديثية، والتي سأشير إلى شيءٍ منها لاحقاً.

(٣) سيأتي تعيينها بعد قليل.

الجهمية ـ هو أكثرُها حظاً من تعليقاته، وأكثرها حديثاً ـ وهو «الإيمان» ـ هو أقلها نصيباً من تعليقاته!

وبعد قراءة هذه التعليقات قراءةً متأنية، يمكن تجلية معالمها في الآتي:

١ ـ أن مسائلَ الاعتقاد ـ التي وقع فيها النزاع بين أهل السنة أنفسهم، أو بين أهل السنة وبين مخالفيهم من أهل القبلة ـ هي القاسم المشترك في تعليقات ابن منده على الأحاديث، كما سيأتي التمثيل له لاحقاً.

وهي ـ بلا شك ـ تُعبِّرُ عن طبيعة المرحلة التي عاشها ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ من جهة كثرة وقوة الصراعات العقائدية، وافتتان كثيرٍ من الناس بالمقالات المخالفة لمنهج السلف الصالح[(١)].

وعلى ندرةٍ شديدة قد يعلِّقُ تعليقاً يتصل ببيان المعاني، وفقِهْ الحديث ـ خارج نطاق العقائد ـ ولم أقف إلا على مثال واحد، وهو قوله ـ لَمَّا روى حديثَ وفْد عبد القيس الذي لم يذكر فيه الحجَّ ـ: «وإنما خاطبهم النبي ﷺ بما وجب عليهم في الوقت، وما بُني عليه الإيمانُ والإسلامُ»[(٢)].

٢ ـ الوضوح في العبارة، كما كان ميزةً لتراجمه، فتعليقاتُه كانت كذلك، فلا غموض فيها، ولا تعقيدَ، بل هي واضحةٌ، معبرةٌ عن المقصود بعبارة سهلةٍ.

وهذا شاهدٌ على هذا المعْلَم، وهو تعليقُه على حديث أركان الإسلام ـ لمّا ساقه في مقدمة كتابه «شروط الأئمة» ـ حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فقد بيَّنَ ﷺ أنها دعائمُ الدين، وعليها بُنِيَ الإسلامُ، فقال عليه الصلاة والسلام: «**بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت**»[(٣)].

ثم بيَّن صلوات الله وسلامه عليه عددَ الصلوات، ووجوبَ أحوال

(١) وجميع المواضع التي أُحيلُ عليها في المعالم الآتية يصلُح كلُّ واحد منها للتمثيل.
(٢) **الإيمان** ١/ ٣١٧ ح(١٥٤).
(٣) أخرجه البخاري في مواضع، منها: ١/ ٢٠ ح(٨)، ومسلم ١/ ٤٥ ح(١٦).

الزكاة، والصيامَ والحجَ، وكذلك سائر المفترضات المجملة لأصحابه المختارين لرسوله ﷺ فقال: «**صلوا كما رأيتموني أصلي**»(١) فنقلوا ذلك عنه: قولاً، وعملاً من حين قيامه، والدخول فيها وإحرامه بها، والنية في أدائها، وقيامها، وركوعها، وسجودها، إلى منتهى الخروج منها.

وكذلك فسر جملة الزكاة، وما الذي يجب فيها؟ ومقدار ما يجب فيها، ووقتَ وجوبِها ومنْ يستحقها.

وكذلك أحوالَ الصوم، وأعمالَ الحج والعمرة، والطوافَ، وأوقاتها.

وكذلك سائر المفترضات: المجملات، والمبهمات، فقال ﷺ: «**إنما أنا لكم مثلُ الوالد أعلمكم ما جهلتم**»(٢).

فلمَّا أكملَ الله ﷻ دينَه، وأعزَّ أمره، وفتحَ لنبيِّه ﷺ ما وعدَه، وأعلمَه وفاتَه، أنزَل عليه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] عَلِمَ(٣) ﷺ أنه مقبوض، فسأل ﷺ أصحابَه عند ذلك، فقال: «**هل بلغتُ**»؟ فقالوا: نعم! فقال: «**اللهم اشهد، فليبلِّغِ الشاهدُ منكم الغائبَ**»(٤)(٥).

وبالتأمل في تعليقه ـ الآتي ـ على حديث الصورة، يتضح هذا جلياً(٦).

---

(١) أخرجه البخاري في مواضع، منها: ١/ ٢١٢ ح(٦٣١).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: النسائي ١/ ٣٨ ح(٤٠)، ابن ماجه ١/ ١١٤ ح(٣١٢، ٣١٣)، وأحمد ١٢/ ٣٢٦، وصححه ابن خزيمة ١/ ٤٣ ح(٨٠)، وابن حبان ٤/ ٢٧٩، ٢٨٨ ح(١٤٣١، ١٤٤١).
وللحديث ألفاظ أخرى، ينظر تخريج المسند الموضع السابق.

(٣) كذا في المطبوع، والأقومُ لغةً: أن تذكر الفاء الرابطة، فتكون العبارة: فعلم.

(٤) أخرجه البخاري في مواضع، منها: ١/ ٥٥ ح(١٠٥)، وأصل الحديث في الصحيحين، لكنه بهذا اللفظ في البخاري دون مسلم.

(٥) «شروط الأئمة» ص(٢٣).

(٦) ينظر أمثلة على هذا المعلم في: **الإيمان** ٢/ ١٠ ح(١٨٤)، **التوحيد** ١/ ٢٢٢، ٣/ ٣٣، ٣/ ١٦٣، **الرد على الجهميّة** ص(٣٦ ح ٢)، (٣٩ ح ٧)، (١٠١ ح ٩٢)، **شروط الأئمة**: =

٣ ـ تتسم تعليقاتُه ـ في الأعم الأغلب ـ بالتوسط، وعدم التطويل، ومن ذلك قوله في كتاب التوحيد لمَّا روى حديث «الصورة» المشهور[(١)]:

«اختلف أهل التأويل في معنى هذا الحديث، وتكلموا على ضروبٍ شتى، والأحسنُ منها: أن الله تعالى خلق آدم عليه السلام على صورته، **معناه**: لم يخلُقْه طفلاً، ثم صبياً، ثم شاباً ثم كهلاً، ثم شيخاً، **هو الأصح منها**[(٢)] جاء عن النبي ﷺ بالإسناد الثابت»[(٣)].

فهو بهذا التعليق أشار إلى الخلاف ولم يذكرْه، ثم بيّن اختيارَه رحمه الله بكلام مختصر وواضح[(٤)].

ويندر جداً أن يطيلَ في التعليق، وأطولُ تعليق وقفتُ عليه: هو تعليقه ـ في أماليه التي أملاها في شهر رمضان من سنة ٣٨٨ ـ على بعض الأحاديث التي رواها بإسناده في أبواب الصفات، حيث استغرق التعليق من المخطوط صفحتين وثلثاً[(٥)].

= (٢٧)، **فتح الباب** (١٧ ـ ٢٠) حيث بحث في مقدمة كتابه مسألة الجمع بين ما ورد من النهي عن التكنِّي بكنيته، وبين إباحته لجماعة من أصحابه أن يسمُّوا أولادهم باسمه، ويكنوهم بعده.

(١) وهو ما رواه بسنده ـ في **التوحيد** ١/ ٢٢٢ باب (٢٢) ح(٨٣) ـ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**خلق الله عز وجل آدمَ عليه السلام على صورته، وطولُه ستون ذراعاً**».

(٢) وابن منده في هذا التأويل موافق لابن خزيمة ـ الذي انتصر انتصاراً بالغاً لرأيه في تفسير هذا الحديث ـ كما في كتابه «**التوحيد**» ١/ ٨١.

وهذا التأويل للحديث مما أُنْكِرَ على ابنِ خزيمةَ رحمه الله ومن وافقه، إذْ جمهور الأئمة على أن هذا هو تفسير الجهمية، كما قال الإمام أحمد ـ فيما رواه ابن بطة عنه في «الإبانة» ٣/ ٢٦٦ ـ «من قال: إن الله تعالى خلق آدم على صورة آدم، فهو جهمي، وأي صورة كانت لآدمَ قبل أن يخلُقَه؟!».

وينظر ـ في هذه المسألة ـ: «الإبانة» لابن بطة ٣/ ٢٤٤ وما بعدها، بغية المرتاد لابن تيمية (٢١٠) وما بعدها، وما علّق به محقق كتاب التوحيد لابن خزيمة ١/ ٨٨.

(٣) **التوحيد** ١/ ٢٢٢ باب (٢٢) ح(٨٣).

(٤) ينظر أمثلة على هذا المعلم في: الإيمان ٢/ ١٠ ح(١٨٤)، **التوحيد** ١/ ٢٢٢، ٣/ ٣٣، ٣/ ١٦٣، **الرد على الجهميّة** ص(٣٦ ح ٢)، (٣٩ ح ٧)، (١٠١ ح ٩٢)، **شروط الأئمة**: (٢٧).

(٥) ٥٢/ب ـ ٥٤أ من أماليه التي أملاها في شهر رمضان من سنة ٣٨٨.

وله تعليق ـ فيه طول ـ على حديث ابن مسعود ﷺ: أقرأني رسول الله ﷺ: «**إني أنا الرزاق ذو القوة المتين**»[(١)]، فقال رَحِمَهُ اللهُ:

«قد ذكر الله ﷻ اسمَه الرزاق ـ في كتابه ـ قبل أن يخلُقَ خلقه، ورزق عباده، فأسماء الله بخلاف أسماء خلقه، وكذلك صفاتُه بخلاف صفاتهم؛ لأن أفعال الله ﷻ مشتقَّةٌ من أسمائه، وأسماءُ عبيده مشتقَّةٌ من أفعالهم، . . . إلى أن قال ـ بتعليقٍ يقارب الصفحة ـ: . . . وهذا ردٌّ على من يقول: إن أسماء الله ﷻ مشتقةٌ من الأفعال؛ مثل: الخالق، والرازق، والجواد، والوهاب، كاسم المخلوق، نعوذ بالله من الضلالة»[(٢)].

٤ ـ مَعَ قلة تعليقاته، إلا أنه يرجِّح ما يراه من أحد المعاني ـ أحياناً ـ وهذا أحد أوجه التميُّز في تعليقاته، ومن ذلك ما تقدم نقلُه في تعليقه على حديث الصورة[(٣)].

ومن ذلك ـ أيضاً ـ قوله في «الرد على الجهمية» ـ لَمَّا ذكر خلاف السلف في تفسير «الذرية» الوارد في قوله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ـ قال: «وأوّلُها **أصحُّها** في الرواية: أن اللهَ أخذ عليهم الميثاقَ، حين أخرجهم من صُلْب آدم، كأنهم

(١) أخرجه أبو داود ٤/ ٣٥ ح(٣٩٩٣)، والترمذي ٥/ ١٩١ ح(٢٩٤٠)، والنسائي في الكبرى ٧/ ١٤٤ ح(٧٦٦٠)، ١١/ ٢٧٢ ح(١١٤٦٣)، وصححه ابن حبان ١٤/ ٢٣٦ ح(٦٣٢٩)، والحاكم ٢/ ٢٣٤، ٢٤٩.

(٢) ٥١/ب ـ ٥٢/أ من أماليه التي أملاها في شهر رمضان من سنة ٣٨٨.
وإذا اعتبرنا تعليقَه على آية [الأعراف: ١٧٢] ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ . . .﴾ الآية موضوعاً واحداً، فهو إذن أطولُ تعليقاته، بما في ذلك: الآثار التي يرويها مسندةً عندما ينسب قولاً ما إلى أحد أئمة التفسير وغيرهم، فقد استغرق تعليقه الصفحات من (٥٣ ـ ٦٨).

(٣) ينظر أمثلة أخرى ـ غير ما تقدم ـ لاختياراته: **الرد على الجهمية**: (٦٦ [محتمل]، ٩٨، ١٠١ ـ ١٠٣).

الذر من آذيٍّ مِنَ الماء»[(١)][(٢)].

وقد يترك الأمر من غير ترجيح، كما فعل حينما ساق الآثار عن السلف في تفسير معنى «الساق» الوارد في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]، وأطال في ذلك[(٣)].

وإن كنتُ أستروحُ إلى أن طريقة عرضه توحي بترجيحه للقول بأن المرادَ هو ساقٌ حقيقةً تليق بالله جلّ جلاله.

هذه هي أهم المعالم التي ظهرت لي في تعليقاته على الأحاديث، وهي ـ كما أسلفتُ ـ ليست بالكثيرة، والله أعلم.



(١) كذا في المطبوع، والذي في الرواية ـ كما رواه ابن منده نفسه بعد كلامه هذا ـ: «كأنهم الذر في آذي الماء»، قال ابن الأثير في «النهاية» ١/ ٣٤: «**الآذي** ـ بالمد والتشديد ـ: الموج الشديد، ويجمع على أواذي».

(٢) **الرد على الجهمية**: (٦٠)، وينظر أمثلة أخرى: **التوحيد**: ٣/ ٣٣، **الرد على الجهمية**: (١٠٢).

(٣) ينظر: **الرد على الجهمية**: (٣٥ ـ ٤٠)، وينظر مثالان آخران في:
التوحيد: ٣/ ١٦٣، **والرد على الجهمية**: (٥٨) كلامه عن معنى قوله تعالى: ﴿شَهِدۡنَآۛ﴾ [١٧٢] في آية الأعراف السالفة الذكر.

المبحث الثاني

بيانه لغريب الحديث(١)

أشرت باختصار ـ فيما تقدم(٢) ـ إلى ثلاث مسائل مهمة ـ فيما أرى ـ في موضوع الغريب، وهما:

الأولى: ما المراد بغريب الحديث؟

الثانية: سبب وجود الغريب في النصوص الشرعية، وهل هذا ينافي البيانَ الذي اتسمت به هذه الشريعة؟!

الثالثة: سبب قلة العناية والحفاوة بتفسير غريب الحديث الذي يرد في مصنفاتهم، إلا على سبيل الندرة.

وقد ذكرت هناك أربعة أسباب الأربعة، يمكن أن يُعتذَرَ بها كلِّها، أو بأحدها عن ذلك، وخلاصتها:

السبب الأول: أن غرضهم الأصليَّ من التصنيف هو رواية الحديث بالإسناد، لا الشرح والتعليق، إذْ لو فعلوا ذلك لطال جداً.

السبب الثاني: أن بعض الأئمة يسلك ـ في بيان الغريب ـ طريقة غير مباشرة؛ وهي: ذكر الروايات التي يفسر بعضها بعضاً، وهذا ـ عند أهل العلم بالمصطلح ـ من خير ما يفسِّر به غريب الحديث، كما يقول ابن الصلاح والسخاوي وغيرهما.

السبب الثالث: خوفهم ـ عند تفسير الغريب ـ أن يفسر أحدهم شيئاً من حديث الرسول ﷺ على غير مراده، فيقع في الوعيد فيمن كذب عليه متعمداً ﷺ، كما وقع هذا للأصمعي ـ أحد أئمة اللغة الكبار ـ، وللإمام الوَرِع الحجة أحمدَ بنِ حنبل.

(١) الغريب في اصطلاحهم ـ من خلال النظر في مصنفات الغريب ـ يتناول ما خفِيَ معرفةُ وجهه، من معاني الكلمات، أو أسماء البلدان، ونحو ذلك.

(٢) ينظر: المطلب الأول من المبحث السادس في الفصل الثاني من الباب الثاني.

السبب الرابع: وهو في المتأخرين أظهر في العذر منه عند المتقدمين، أنهم رأوا أن للغريب كتباً تخصُّه، فمن أراد أن يعرف معنى لفظةٍ أشكلت عليه، فعليه بمراجعتها، والوقت والمِداد يضيقان عن تفسير كلِّ غريب يرِدُ في الحديث.

ذكّرت بهذه المقدمة المختصرة؛ لتكون عذراً بين يدي حديثي عن قلة تعرُّض إمامنا أبي عبد الله لبيان الغريب ـ الواقع في الأحاديث التي يرويها ـ مَعَ أهمية ذلك؛ «إذ لا يتم فهم معناه، حتى يُعرفَ ويُبحثَ عنه»[(١)].

ولئن كانت أكثرُ الأحاديث التي رواها ابن منده في كتبه مفهومةَ المعنى، واضحةَ الدلالة، إلا أن ثمةَ أحاديث ـ تبلغ العشرات ـ يحتاج الباحث فيها مراجعةَ كتب الغريب؛ ليعرف المعنى، وقد حاولت حصر الأحاديث التي اشتملت على غريب، ولم يتعرَّض لها ابن منده بالتعليق، فإذا هي تتجاوز المائة[(٢)].

وعلى سبيل المثال، فنظرة في روايات حديث الدجال توضِّحُ الحاجة لذلك[(٣)].

---

(١) توضيح الأفكار ٢/٤١٣.

(٢) تنظر الأحاديث التالية في **الإيمان**: ج١: ١، ١٨، ٢١، ٣٦، ٨٨، ٩١، ١٤٣.
ج٢: ١٨٤، ١٩٥، ٢١١، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٢ ـ ٢٥٥، ٣٣٦، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٧٦، ٤١٢، ٤٢٥، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٧٦، ٥١٠، ٥٣٢، ٥٦٢، ٥٨١، ٦٠٣، ٦٠٤ ـ ٦١٠، ٦٢٧، ٦٤٣ ـ ٦٤٩، ٦٦٩، ٦٧٠ ـ ٦٨٤، ٧٠٦ ـ ٧٠٩، ٧٢٤ ـ ٧٣٠، ٧٣٥، ٧٤٠.
ج٣: ٧٨١، ٧٩١، ٨٠٣، ٨٠٥، ٨٠٩، ٨١٦، ٨٢٠، ٨٢٥، ٨٢٨، ٨٣٥، ٨٤١ ـ ٨٤٣، ٨٥٠، ٨٥٥، ٨٥٨ ـ ٨٦٣، ٨٧٣، ٨٧٩، ٩٢٥، ٩٣١، ٩٦٧، ٩٨٢، ٩٩٨، ١٠٢٦ ـ ١٠٣٠، ١٠٣٣، ١٠٤٠، ١٠٥٨، ١٠٦١، ١٠٦٥، ١٠٧٥.
وفي **التوحيد**: ج١: ٣٧، ٣٨، ٤٤، ٥١، ٥٦، ٧٢، ٧٤، ٨٢، ١٣٩، ١٤٤.
ج٢: ٢١٤، ٢١٨، ٢١٩، ٣٠٧، ٣٠٨.
ج٣: ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٢٢ ـ ٤٢٤، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٨٠، ٤٩٨، ٥٢٦، ٥٣١، ٥٩٤ ـ ٥٩٦، ٨٦٥.
الرد على الجهمية: ١، ٣١، ٣٩، ٥٤.

(٣) ينظر: **الإيمان** ٣/١٧٨، الباب (١٠٣) ح(١٠٢٦ ـ ١٠٣٤).

ومع هذا كُلِّه، فلم تخْلُ كتبه من تعرُّضٍ لبيان بعض الغريب، بل أستطيع أن أقول: إن جميع تعليقاته التي سبقت الإشارةُ إليها ـ في المبحث السابق ـ داخلةٌ في هذا الباب ـ أيضاً ـ إذْ أكثر تعليقاته من باب إيضاحِ معنىً اختلف الناس في تفسيره، كما تقدمت الإشارة إليه(١).

ومن خلال قراءتي، وتأمُّلي، فقد ظهر لي أن منهجَه في بيان الغريب يمكن حصرُه في طريقتين:

الطريقة الأولى: التفسير المباشر للكلمة؛ إما بنفسه، أو بنقله عن غيره مِمَّن سبقه من الصحابة، والأئمة.

أما تفسيره بنفسه: ففيما تقدم التمثيل به ـ في المبحث السابق ـ غُنْيةٌ عن الإعادة لبيان طريقته في بيان الغريب؛ كتفسيره لحديث الصورة، وغيره مما سبقت الإشارة إليه(٢).

وأما نقله عن غيره: فهو أكثر من تفسيره بنفسه.

وطريقته أنه يعمَد إلى النقل عن السلف المتقدِّمين من الصحابة والتابعين، خاصةً إذا كان الأمر متعلقاً بآيات تتعلق بأبواب الصفات، ويَستدلُّ بها ليعضُدَ به ما ترجم به على أحاديثَ أو آثارٍ؛ ليقرر به مذهب السلف الصالح في هذا الباب، **أو كان بيانُ الغريب** متعلقاً ببيان معنى اسمٍ من أسماء الله ﷻ، وقد ينقل عن غيره في غير ذلك من الأبواب.

فمن أمثلة النوع الأول ـ وهو تفسير الآيات ـ قولُه في الرد على الجهميّة ـ في تبويبه على قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] ـ:

«وقد اختلف الصحابة في معنى قوله جل وعز: ﴿يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾» ثم ساق بسنده عن ابن مسعود ـ في قوله ﷻ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ ـ: «قال: عن ساقيه».

---

(١) وقد ينازع منازع في أن أكثر ما تعرض له ابن منده ليس من الغريب، بل أغلبُه من المجمل الذي يفهم معناه لغةً، لكن قد يختلف العلماء في تبيينه، والله أعلم.
(٢) وينظر: تبويبه على الباب (٨٩) من **الإيمان** ٢/ ٢٦٢.

قال أبو عبد الله[(١)] هكذا في قراءة ابن مسعود، ويَكشف: **بفتح** الياء، **وكسر** الشين.

ثم ساق بسنده إلى ابن عباس قوله: يكشف عن أمر عظيم، ثم قال[(٢)]: قد قامت الحرب على ساق.

قال إبراهيم: وقال ابن مسعود: يَكشف عن ساقه، فيسجد كلُّ مؤمن، ويقسو كلُّ كافر، فيكون عظماً واحداً.

ثم ساق بسنده عن مجاهد وقتادة ـ في تفسير الآية ـ قال: عن شدة الأمر، قال ابن عباس[(٣)]: أشد ساعة تكون يوم القيامة.

قال أبو عبد الله[(٤)]: اختلفت الروايات عن عبد الله بن عباس في قوله جل وعز: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ ثم ساقها، وهي باختصار: بالياء المضمومة، وبالياء المفتوحة.

ثم نقل ابن منده عن الإمام أبي حاتم[(٥)] السجستاني[(٦)] قوله:

«من قرأ بالتاء؛ أي: تكشف الآخرة عن ساق، يستبين منها ما هو غائب عنه.

ومن قرأ يَكْشِفُ: يبين عن شدة، وهي قراءة الأئمة السبعة، وكذلك قرأ طلحة بن مصرِّف، والأعمش.

قال أبو عبد الله[(٧)]: عن ابن مسعود، يوم يَكشف عن ساق، بفتح الياء وكسر الشين.

---

(١) هو: الإمام ابن منده.
(٢) أي: ابن عباس رضي الله عنهما.
(٣) هذا من نقل مجاهد عن ابن عباس، وليس تعليقاً من ابن منده.
(٤) هو: الإمام ابن منده.
(٥) هو: سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني (ت: ٢٥٠، وقيل: ٢٥٥)، له ترجمة في معرفة القراء الكبار، للذهبي: (٢١٩)، وطبقات المفسرين للداودي: (٣٤)، سير أعلام النبلاء ١٢/٢٦٨.
(٦) وقع في المطبوع: السختياني، وهو تصحيف.
(٧) هو: الإمام ابن منده.

ثم عاد ابنُ منده إلى النقل عن أبي حاتم، فقال: «**قال أبو حاتم**: وقرأ الأخفش: **نكشف** عن ساق، بالنون على **معنى** قراءة عبد الله»(١).

فأنت ترى أنه نقل نقلاً موسَّعاً عن غيره، وعلّق تعليقاتٍ يسيرةً؛ لكشف معنى هذه الآية الكريمة(٢).

وأما أمثلة النوع الثاني ـ وهو بيان معنى اسمٍ من أسماء الله الحسنى ـ فهي كثيرة، فقد علّق على أربعةٍ وعشرين ترجمةٍ ترجمَ بها للأسماء الحسنى(٣)، وقد سبق أن مثّلتُ لذلك في المبحث الأول من الفصل السابق(٤).

وهذا مثال آخر يشفع لذلك المثال، وهو قوله في كتاب «التوحيد»:

«ومن أسماء الله ﷻ: السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر»، ثم شرع في بيان معناها، فقال:

«قال أهل التأويل: معنى المؤمن: المصدق الصادقين، دعا خلقه إلى الإيمان به، **وقيل: الذي يملك أمان خلقه في الدنيا والآخرة، ويقال: الموحِّد نفسه يقول**: «شهد الله أنه لا إله إلا هو الحي القيوم»، والأصل فيه التصديق، والعبدُ مؤمن به، مصدِّقٌ، ومن الأسماء المستعارة للعبد.

قال ابن عباس: المهيمن، المؤتمن عليه، الشاهد عليهم.

قال: ومعنى السلام: أن ذاتِ الله ﷻ خلصت بانفراد الوحدانية من كل شيء، وبانت عن كل شيء، وأخلصت به القلوب إلى توحيد الله ﷻ وسلمت، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٩](٥).

---

(١) ينظر: **الرد على الجهمية**: (٣٧ ـ ٤٠).

(٢) ومن الأمثلة: **الرد على الجهمية**: ص(٤٧) في بيان معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]، فقد ساق في الأحاديث (١٨ ـ ٢٥) ما يوضح المعنى، وله تعليق يسير في الربط بين الروايات.

(٣) ٤٢ ـ ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٦، ٦٧، ٧٠، ٨٠ ـ ٨٣، ٨٦، ٩٠، ٩٢، ٩٤، ١٠٣.

(٤) في المعلم العاشر من معالم الحديث عن منهجه في التراجم.

(٥) **التوحيد** ٢/٦٨، الباب (٥٠).

ومن أمثلة النوع الثالث: وهو نقله عن غيره فيما سوى ذلك من الأبواب، نقلُه تفسير معنى النصيحة من كلام الإمام محمد بن نصر المروزي؛ حيث قدم بين يدي كلمة ابن نصر بقوله: «فجمعَتْ هذه الكلمةُ كلَّ خير يؤمن به وكلَّ شر يُتَّقى ويُنهى عنه»(١).

ثم قال: «قال محمد بن نصر المروزي: جِماعُ تفسير النصيحة على وجهين:

أحدِهما: فرض، **والآخرَ**: نافلة: **فالنصيحة المفروضة لله**: هي شدة العناية من الناصح، لاتِّباع محبة الله في أداء ما افترض، ومجانبة ما حرَّم، **وأما النصحية التي هي نافلة**: هي إيثار محبته على محبة نفسه.

فأما الفرض منها: فمجانبة نهيه، وإقامة فرضه بجميع جوارحه، ما كان مطيقاً له.

وأما النصيحة التي هي نافلة لا فرض: فبذل المجهود، بإيثار الله على كل محبوب بالقلب، وسائر الجوارح، حتى لا يكون في الناصح فضل عن غيره.

وأما النصيحة لكتاب الله: فشدة حبه، وتعظيم قدره؛ إذ هو كلام الخالق، وشدة الرغبة في فهمه، ثم شدة العناية لتدبره، والوقوف عند تلاوته، بطلب معاني ما أحب الله أن يفهمه عنه، فيقوم به لله بعد ما يفهمه، بما أمر به، كما يحب ويرضى، ثم ينشر ما فهم في العباد، ويديم دراسته، والتخلُّق بأخلاقه، والتأدُّب بآدابه.

وأما النصيحة لرسول الله ـ في حياته ـ: فبذْلُ المجهود في طاعته، ونصرته، ومعاونته والمسارعة إلى محبته، وأما بعد وفاته: فالعنايةُ بطلب سنته، والبحثُ عن أخلاقه وآدابه، وتعظيمُ أمره، ولزومُ القيام به، وشدةُ الغضب، والإعراضُ عمَّن يدين بخلاف سنته، والإعراضُ عمَّن ضيَّعها لدنيا

(١) **الإيمان** ٢/ ٩٤ الباب (٥٥).

يُؤْثِرُه عليها، كان منه قريباً أو بعيداً، ثم التشبُّه به في جميع هدْيِه.

وأما النصيحة لأئمة المسلمين: فحبُّ صلاحهم، ورشدِهم، وعدِلهم، واجتماعُ الأمة عليهم، وكراهيةُ افتراق الأمة عليهم، والتدينُ بطاعتهم في طاعة الله، والبغضُ لمن أراد الخروج عليهم.

وأما النصيحة للمسلمين: فأن يحبَّ لهم ما يحبُّ لنفسه، ويكرهَ لهم ما يكره لنفسه، ويُشفِقُ عليهم، ويرحم صغيرَهم، ويوقِّرَ كبيرهم، ويفرحَ بفرحهم، ويحزنَ بحزنهم، ويحبَّ صلاحهم، وأُلفتَهم، ودوامَ النعم عليهم، ونصرهم على عدوهم»[(١)][(٢)].

أما الطريقة الثانية التي سلكها في تفسير الغريب، فهي:

تفسير الغريب من خلال سرد الروايات الأخرى التي توضح معنى الغريب في الروايات التي ورد فيها الغريب، وهذا منه قليل جداً، ومن ذلك:

أنه ذكر في «الإيمان» ـ تحت الترجمة «ذِكْر فضل من أسلم على ما سلف من الخير في الجاهلية»[(٣)]، ثم ساق حديث حكيم بن حزام برواياته، وفيها سؤالُه للنبي ﷺ: أرأيتَ أموراً كنت أتحنَّثُ بها؟ قال له: «**أسلمتَ على ما أسلفتَ من خيرٍ**».

فكلمة «أسلفت» كلمة قد تستغرب، فساق بعضَ الروايات الأخرى التي تبين معناها، ومنها: «**أسلمت على ما سبق من خير**»[(٤)].

---

(١) **الإيمان** ٢/ ٩٤، الباب (٥٥)، ومن الأمثلة ما سأذكره في الحاشية الآتية.

(٢) وقع في **كتاب الإيمان** ٢/ ٣١٩ ح(٦٠٩) ـ لمَّا روى ابن منده حديث: «**لا يدخل الجنة قتَّات**» ـ قال: والقتات: النمام.
وكنت أظن هذا التفسير ـ أول الأمر ـ من تفسير ابن منده، فإذا هو من تفسير الأعمش، كما بيّنتْ ذلك رواية أبي عوانة ١/ ٣٩، والبيهقي في الكبرى ٨/ ١٦٦، ووقع في الترمذي ٤/ ٣٧٥ ح(٢٠٢٦) تفسيره من قول ابن عيينة، لكن رواية الترمذي ليست مِنْ طريق الأعمش.

(٣) **الإيمان** ٢/ ١٨٢ الباب (٧٥).

(٤) تنظر روايات الحديث في **الإيمان** ٢/ ١٨٢ ـ ١٨٤ ح(٣٨٨ ـ ٣٩٣)، وينظر أمثلة أخرى =

وأختم هذا المبحث، بالإشارة إلى تفسير الغريب ـ بالبيان السابق ـ من حيثُ المكانُ لا يخرج عن موضعين:

فهو إمَّا أن يقع قبل الأحاديث، أثناء التراجم ـ كتفسيره لمعاني الأسماء الحسنى ـ وهذا هو الأكثر، أو يكون بعد الأحاديث، والله تعالى أعلم.



= في: الإيمان: ح(٦١٧، ٦١٨) في تفسير كلمة المنان الواردة في ح(٦١٦)، وفي (٩٣١) كلمة طحربة، يتضح معناها من قراءة ح(٩٣٠).

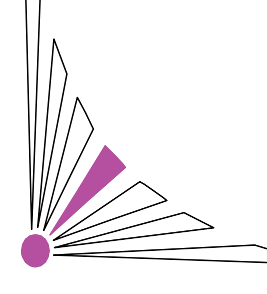
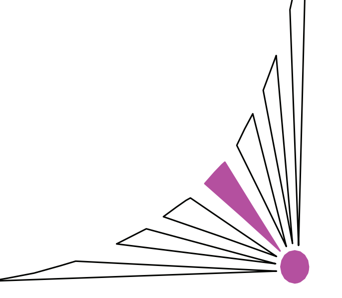
الباب الخامس

المقارنة

الفصل الأول: موازنة منهجه في الرواة مع منهج ابن عدي في «الكامل»

الفصل الثاني: موازنة منهجه في فقه الحديث مع منهج ابن خزيمة في كتاب التوحيد

الفصل الثالث: موازنة منهجه في الحكم على الحديث مع منهج الدارقطني في سننه

الفَصْلُ الأَوَّلُ

موازنة منهجه في الرواة
مع منهج ابن عدي في «الكامل»

الفصل الأول

موازنة منهجه في الرواة مع منهج ابن عدي في «الكامل»

تقدم في الحديث عن مؤلفات أبي عبد الله ابن منده أنه ليس له في الرجال إلا كتابان:

أحدهما: معرفة الصحابة.

والثاني: فتح الباب في الكنى والألقاب.

وقد تقدمت دراسة الكتابين، ومنهج المصنف فيهما[١]، وهما ـ كما هو ظاهر ـ في نوعين محدَّدَيْن من أنواع التصنيف في علم الرجال، وهما: الصحابة، والكنى، وليس له ـ بعد التفتيش الشديد ـ كتابٌ في الجرح والتعديل، بله «الضعفاء».

وبهذا يظهر أن الموازنة بين منهجه في الرجال ـ من خلال الكتابين ـ مع كتاب ابن عدي في «الكامل» فيه صعوبة بالغة؛ لأن الموازنة حينما تطلب بين كتابين، فينبغي أن يكون بينهما قدرٌ كبير من القواسم المشتركة، على الأقل من حيثُ الموضوعُ، وهذا غير متحقق هنا.

ولمَّا كان كتابه «فتح الباب» أقربَ الكتابين لكتاب ابن عدي، فقد حاولتُ ـ قدر الطاقة ـ إبراز هذه المقارنة، والله المستعان.

أما أوجه الموازنة بين الكتابين، فيمكن إجمالها في الآتي[٢]:

أولاً: أوجه التشابه العامة[٣]:

١ ـ اشترك الكتابان في ترتيب أسماء الرواة على حروف المعجم، إلا

---

(١) في المبحثين الأول، والثاني من الفصل الأول في الباب الأول.

(٢) سبق أن مثّلت وعزوت لكل معْلَم من معالم منهجه في كتابه «الفتح»؛ لذا ـ ومنعاً للتكرار والإطالة ـ فينظر في الأمثلة ما ذكرته هناك، كلٌّ في موضعه، إلا ما كانت أمثلتُه نادرةً، فأذكرها هنا.

(٣) لو كان الكتابان في موضوع واحدٍ؛ لأمكن أفراد عنوان يبين أوجهَ التشابُه الدقيقة بين الكتابين.

أن ابن منده استثنى من ذلك من كنيتهُ أبو القاسم، لكونها كنيةَ النبي ﷺ.

٢ ـ كلا المصنفين قدّم بمقدمة لكتابه، بيد أن مقدمة ابن عدي أطولُ وأشملُ، وأكثرُ فوائدَ تتصل بموضوع الكتاب، حيث ذكر فيها منهجه في كتابه، ثم أتبع ذلك بالحديث عن خطورة الكذب على النبي ﷺ وعقوبته، وذكر فيه أحاديثَ وآثاراً عن الصحابة ومن بعدَهم، وتحدث عن مسألة كتابة الحديث، ثم ذكر طائفةً طيبةً من المتكلمين في الرجال من أئمة الإسلام من الصحابة إلى طبقة شيوخه، ثم ختم مقدمتَه بالحديث عن صفة من تُقبَلُ روايتُه ومن تُرَدُّ[١].

بينما اقتصر ابنُ منده في مقدمة «الفتح» على بيان سبب ابتدائه بكنية أبي القاسم والجمع بين ما ورد من النهي أن يكتنى بكنيته ﷺ في حياته، والسبب الذي أوجب نهيَ النبي ﷺ عن ذلك، وإباحته لجماعة من أصحابه أن يسمُّوا أولادهم باسمه، ويكنوهم بعده[٢]، ثم ذكر أدلةَ النهي عن ذلك، ثم إباحتَه، ثم بيَّن من كنيتُه أبو القاسم من الصحابة، ثم التابعين ومن بعدهم[٣].

٣ ـ اتفق الكتابان في كثرة التراجم، حيث بلغت تراجمُ ابن عدي (٢٢٠٩) ألفين ومائتين وتسع تراجم، بينما هي في «الفتح» ـ مع اعتبار أن الكتاب المطبوع توقف في أثناء من يكنى أبا عبد الله ـ (٤٧٤٨) أربعة آلاف وسبعمائة وثمانية وأربعين ترجمة.

وقد أوضحت بالقرائن ـ عند حديثي عن منهجه[٤] ـ أن مجموع تراجم كتابه قد تبلغ قُرابةَ ثمانية آلاف ترجمة، أو تزيد قليلاً، والله أعلم[٥].

---

(١) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٢١.
(٢) **فتح الباب**: (١٧). (٣) **فتح الباب** ص(١٧ ـ ٣٥).
(٤) في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الأول.
(٥) وهذا الوجه من أوجه التشابه يمكن لباحثٍ أن يجعلَه من أوجه الاختلاف لا الاتفاق، وهذا ـ فيما أرى ـ له حظٌّ من النظر؛ للتفاوت الكبير بين عدد التراجم في الكتابين، **ولكن** من المهم ـ أيضاً ـ ملاحظةُ الفرق بين موضوعي الكتابين، وطبيعة التصنيف في كل =

٤ ـ اتفق الكتابان ـ أيضاً ـ على ذكر اسم المترجَم، واسم أبيه. وإن كان في اسم المترجم خلاف ذكراه، ويبيِّنان نسبَ المترجم: إما إلى قبيلتِه، أو بلدِه، أو حرفتِه، أو غير ذلك من أنواع النسبة التي يُعرف بها المترجَم، ويحصل تمييزه عن غيره[(١)].

وكذلك اعتنيا بذكر كنية المترجَم، واتفقا في قلة ذكر ألقاب المترجَمين[(٢)].

كما كانت لهما عناية بالفصل بين التراجم المتشابهة، على قلَّتها[(٣)(٤)].

٥ ـ اعتنى المؤلفان بذكر النسب العلمي للمترجم، وذلك بذكر بعض شيوخ المترجم وبعض تلاميذه، وغالباً ما يقتصران على اثنين منهما، وقد اتفقا على الاكتفاء بعددٍ قليل في ذكر الشيوخ والتلاميذ، ونادراً ما يقتصر ابنُ منده على ذكر الشيوخ دون التلاميذ، أو بالعكس، وأندر منه أن يغفل ذكر ذلك[(٥)].

٦ ـ اشتركا في الإقلال من ذكر سنة الوفاة، وأندرُ منه ذكرُ سنة الولادة[(٦)].

٧ ـ من المعالم التي اتفقا فيها: ذِكْرُ المُلَحِ التي تتعلق بالمترجَم، فقد

= منهما، فالتصنيف في الضعفاء يحصر البحث فيهم، بعكس الكنى، فهو عام في كل الرواة الذين حُفظت كناهم، سواءٌ كانوا من الأئمة أم من الكذَّابين، أم ما بين ذلك، ولهذا الاعتبار ـ وهو النظر إلى الكثرة النسبية ـ جعلت هذا المعْلَمَ في أوجه الشبه.

(١) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٧٩.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/ ١٨٠.

(٣) أعني: التراجم المتشابهة.

(٤) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٨٣، والذي وقفت عليه في «الفتح» من التراجم المتشابهة ثلاث فقط وهي: ٢٤٨١، ٤٠٠٥ (نقلاً عن أبي موسى الزَّمِن)، ٤٢٦٧.

(٥) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٨٢.

(٦) ينظر: المرجع السابق ١/ ١٨٢.

يذكران في الترجمة بعض اللطائف المتعلقة بالمترجم؛ كاسم أمه، أو وظيفته التي تقلدها؛ كالقضاء، أو الأذان، أو الإمامة، أو الإمارة، أو غيرها من الوظائف والمناصب[(١)].

٨ ـ اشترك الإمامان في نسبة المعلومات التي ينقلانها فيما يخص المترجَم ـ كلٌّ حسب موضوعه ـ إلى من نقلاها عنه من الأئمة: سواء في الجرح والتعديل، أو في اسم المترجم ـ عند الاشتباه ـ أو في كنيته، وغير ذلك من المعلومات التي ينقلانها[(٢)].

٩ ـ مع تبيان مَوْضوْعَي الكتاب، إلا أنهما اتفقا في أنهما يملكان قدرةً نقديةً في الحكم على الرجال، فلئن كان كتابُ ابن عدي في الضعفاء، وظهرت فيه شخصيته بشكل بارز، فإن ابن منده ـ كما سبق في دراسة الرواة[(٣)] ـ أظهر ما يدل على أنه ذو مَلَكَةٍ في النقد، بل وأكثر الرواة الذين وقفتُ لابن منده على كلامٍ فيهم، كان في كتابه «الفتح»[(٤)]، ولعلي أُفَصِّلُ في هذه الجزئية في الآتي:

أ ـ اتفق الإمامان: ابن عدي، وابن منده في انفرادهم في الحكم على بعض الرواة الذين لم يتكلم عليهم النقاد قبلهما[(٥)].

ب ـ موافقتهما لأحكام بعض الأئمة في النقد[(٦)].

---

(١) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٨١.
(٢) ينظر: المرجع السابق ١/ ١٨٤، ٢٠٦.
(٣) سبق دراسة عشرات الرواة، ومقارنة كلام ابن منده بكلام أئمة النقد في الفصل الثالث من الباب الأول.
(٤) ينظر: المبحث الثاني في الفصل الأول من الباب الأول، وابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢٠٨.
(٥) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢٠٨، وأما ابن منده، فقد تبين ذلك من خلال دراسة بعض التراجم في الفصل الثالث من الباب الأول، ومن ذلك: ترجمة الأضبط السُّلمي، وإبراهيم بن ناصح الأصبهاني، وثابت بن عامر السنجاري، وحنظلة الثقفي، وسويد بن علقمة الأنصاري، محمد بن يحيى الأنصاري، وأبو أيوب اليمامي، وأبو بشر الفقيمي.
(٦) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢٠٩، وأما ابن منده، فهذا كثيرٌ عنده، ومن أمثلة =

ج ـ مخالفتهما لأحكام بعض الأئمة: ولا غَرْوَ! فكلاهما إمامٌ مجتهد، وإن كان هذا عند ابن منده في حكم النادر(١).

١٠ ـ اتفق الإمامان على اعتدالهما في باب الجرح والتعديل.

أمّا ابن عدي، فقد نصّ على اعتداله في هذا الباب الحافظان: الذهبيُّ، والسخاويُّ(٢).

وأما ابن منده، فلم أجد أحداً نصَّ على منزلته، ولعل السبب في ذلك كونه لم يُفرِدْ مصنَّفاً في هذا الباب ـ باب الجرح والتعديل ـ ولكونه غيرَ مكثر من نقد الرواة إذا ما قورن ببقية الأئمة الذين عاصروه أو تقدموه،

= ذلك: إبراهيم بن محمد العمري، سليمان بن داود الجزري، وسليمان بن محمد الخزاعي، عبد الله بن محمد بن بيان الكوفي، وأبو الأسود المالكي، كما تقدم تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب الأول.

(١) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢١٠، وأما الإمام ابن منده، فأمثلة هذا عنده نادرة ـ كما ذكرت ـ منها: جعفر بن أبي المغيرة، وأبو الجهم بن صخير، كما تقدم تفصيل ذلك في الفصل الثالث من الباب الأول.

(٢) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (١٧٢)، والمتكلمون في الرجال للسخاوي، فإنه ذكر كلمة الذهبي في كونه من المعتدلين، وأقرَّه: (١٤٥).

وأنبه هنا إلى أن صاحب كتاب «ابن عدي ومنهجه في الكامل» قد نسب إلى ابن حجر ـ في ٢/ ١٦٧ ـ أن ابن عدي في المعتدلين.

وحجته فيما ذهب إليه هي الاعتمادُ على قول ابن حجر في رده على الجوزجاني جرحَه لأبان بن تغلب، فقال الحافظ ـ كما في «التهذيب» ١/ ٨٥ ـ: «وقال الجوزجاني: زائغٌ، مذموم المذهب، مجاهر...، وقال ابن عدي: له نسخٌ عامتها مستقيمة، إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات، وإن كان مذهبُه مذهبَ الشيعة، وهو في الرواية صالحٌ لا بأس به. قلت ـ أي: ابن حجر ـ: **هذا قولٌ منصفٌ**، وأما الجوزجاني، فلا عبرةَ بحطِّه على الكوفيين... إلخ».

ولا ريب أن الاعتماد على هذه الكلمة فقط ـ في نسبة هذا القول إلى ابن حجر ـ غير دقيق؛ لأن كلام الحافظ في مقام الرد على قولٍ متعسف من وجهة نظره، فالحافظ حكم على كلمة ابن عدي في ذلك الراوي بعينه ووصفها بالإنصاف، لا أنه يصف منهج ابن عدي في الرواة عموماً.

وهذا الصنيع ـ من الإنصاف ـ كما أنه هو الأصل فيما يصدر من أئمة النقد، فهو ـ أيضاً ـ يقع من كل طبقات النقاد: المتشددين، والمتوسطين، والمتساهلين، والله أعلم.

ولكن ظهر لي ـ من خلال دراسة عشرات الرواة ـ أنه يمكن عدُّه في جملة المعتدلين[١].

١١ ـ اتفقا ـ أيضاً ـ في عدم الترجمة للنساء.

أما ابن عدي ـ فعلى سبيل الجزم ـ أنه لم يخصِّص فصلاً خاصاً بالنساء[٢]، ولم يترجم إلا لامرأة واحدة فقط[٣]، ولعل السبب في ذلك أنه لا يُعرَفُ في النساء من تُركت، ولا من اتَّهموها، كما يقول الحافظ الذهبي رحمه الله[٤].

وأما ابن منده، فإن النصف الثاني من كتابه مفقود، ولكن بالنظر في صنيع المصنفين في الكنى؛ كالإمام أحمد، والأزدي، ومسلم ـ الذي استفاد ابن منده منه كثيراً ـ والدولابي، فكل هؤلاء لم يذكروا فصلاً خاصاً بكنى النساء، فيغلب على الظن أن ابن منده تبعهم في هذا، والله أعلم.

١٢ ـ اشترك الإمامان في الإشارة إلى بعض أنواع علوم الحديث في أثناء التراجم، وإن اختلفت مفرداتها، فمِمَّا اتفقا فيه:

أ ـ تحديد مكان تحمُّل الحديث عن الشيخ، مما يدل على الحفظ والضبط[٥].

ب ـ تحديد بلد الراوي، وهو ما يُسمَّى بمعرفة أوطان الرُّواة، وبلدانهم[٦].

---

(١) ينظر: نهاية المبحث الثاني من الفصل الثالث في الباب الأول.

(٢) وهذا ليس خاصاً بابن عدي وحده، بل كل من ألّف في الجرح والتعديل لا يكاد يذكر النساء، والسبب ـ والله أعلم ـ هو ما ذُكِرَ من كلام الذهبي رحمه الله.

(٣) هي بهية، مولاة القاسم، كما في «الكامل» ٢/٧١، وقد أفاد بهذه المعلومة صاحب كتاب: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/٢١٨.

(٤) ميزان الاعتدال ٤/٦٠٤. وينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/٢١٨.

(٥) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/٢٠٤.

وفي فتح الباب أمثلة كثيرة، منها: ٢٨٩، ٢٠٨٩، ٣٢٢٧، ٣٨٩٥، **ومن أغرب الأمثلة** التي وقفت عليها: أنه في الترجمة رقم (٣٨٩٥) قال فيها: أخبرنا جعفر بن محمد الموسائي **بمكة، وبالمدينة، وبمصر!** فهذه ثلاثة مدن متباعدة، والشيخ واحد.

(٦) ينظر: الكامل: ١/١٨٩، ٢٢٥، ٢/١٩، ٣٠٩، ٣/١٦، ٢٠٩، ٢٣٥، ٤/٢٩١، ٥/٦٣، ٦/١٧١، ٧/٥٦، ١٥١.

=

ومن المفردات التي اختلفا فيها:

أ ـ أن ابن عدي أكثرَ من التمثيل بالغريب[(١)]، ومثّل بالتصحيف، لكن بصورة أقل بكثير من الغريب[(٢)].

ب ـ تميَّز ابن منده بالتنصيص على تمييز الصحابة في كتابه، والتابعين ـ في بعض الأحيان ـ[(٣)]، وهما من أنواع علوم الحديث.

فهذه أبرز أوجه التشابه العامة ـ مع تفصيلٍ في بعضها ـ بين الكتابين، أما أبرز أوجه الاختلاف العامة، فهو ما سأوضحه في:

ثانياً: أوجه الاختلاف العامة:

وقبل أن أذكر هذه الأوجه، أود أن أشير إلى أن السببَ الأكبر في هذه الفروق هو اختلافُ طبيعة الكتابين كما أسلفت، ولذا لست بحاجة لذكر هذا السبب في كل فقرة من الفقرات الآتية إلا على سبيل الربط بين كلامٍ سأذكره وبين هذا السبب، وإلى أوجُه الاختلاف التي يمكن إبرازها في الآتي:

١ ـ غلب على تراجم كتاب ابن عدي الطولُ ـ في الجملة ـ إذا ما قيست بتراجم «فتح الباب»، فهي في الأعمِّ الأغلب قصيرةٌ، بل لا تكاد تتجاوز السطرين أو الثلاثة، وقد يطيل في بعض التراجم، ولكنه قليلاً ما يفعل ذلك[(٤)]، وأحياناً لا يزيد على كلمة أو كلمتين في المُتَرجم[(٥)].

= وينظر: فتح الباب: ٣٦٣، ٥٠٠، ٥٣١، ٥٥٥، ٦٣١، ٦٦١.

(١) ينظر الكامل: ١/ ٢٣٢، ٢٩٥، ٢/ ١٣٤، ١٩٢، ٣/ ٢١٣، ٣٧٥، ٤٤٤، ٤/ ٨٠، ١٨٤، ٥/ ١٣٣، ٢٨٦، ٦/ ٧٢، ١٤٦، ٧/ ٦٧، ٢١١.

(٢) ينظر الكامل: ٣/ ٦٤، ٧/ ٢٧٧.

(٣) تنظر دراستي للكتاب التي أحلت عليها مراراً.

(٤) كترجمة أمير المؤمنين عثمان س (٤١٣٧)، وأبي رجاء العطاردي (٢٧٣٤)، وأبي الأسود الدؤلي (٤٦٤).
وقد ذكرت في دراستي للكتاب أمثلةً أخرى، فلتنظر هناك.

(٥) انظر: ـ مثلاً ـ التراجم (٧٤٥ ـ ٨٧١)، وقد ظهر لي أن أغلب التراجم القصيرة جداً هي في شيوخه.

وكما أسلفت، فإن طبيعة موضوعي الكتاب تفرض على المصنف نوعاً من الإطالة أو التقصير، ففرْقٌ بين مصنف يريد أن يثبت ضعفَ راوٍ ما أو ينفيَه، ويذكر شيئاً من حديثه، وشيئاً من أقوال الأئمة فيه، وبين مصنِّفٍ غرضُه الأساس أن يذكر كنية المترجم.

٢ ـ أن كتاب ابن عدي لا تكاد تخلو ترجمةٌ منه من ذكر شيءٍ يبيِّن حالَ الرجل ـ جرحاً أو تعديلاً ـ بينما كتابُ ابن منده ليس كذلك[(١)].

٣ ـ تميز كتاب ابن عدي ـ أيضاً ـ بأنه لا يكاد يخلي ترجمةً من التراجم إلا وذكر فيها للمترجَم حديثاً[(٢)]، بعكس كتاب ابن منده، فهذا قليل جداً عنده إذا ما قيس بعدد التراجم.

٤ ـ انفرد أبو أحمد ابن عدي بإصداره ـ في الأعم الأغلب ـ حكماً على الرُّواة الذين يُوردهم، ويذكر ما يراه فيه[(٣)].

أما ابن منده ـ فلطبيعة كتابه ـ لا يذكر الجرح والتعديل إلا عرَضاً.

٥ ـ أن أبا أحمد ابن عدي تميز بأنه يحكم على الأحاديث التي يُورِدُها في كتابه؛ إما صراحةً أو ضمناً[(٤)]، أما ابن منده، فيندُرُ جداً أن يُصدِرَ حكماً على حديث يذكره.

فهذه هي أبرز صور الاختلافات العامة بين منهجيهما في الرجال من خلال هذين الكتابين المختلفين في موضوعيهما، والله أعلم.

❖ ❖ ❖

(١) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٨٤ ـ ١٨٨.
(٢) ويندر جداً أن تخلو ترجمة من حديث، ولذلك أسباب تُنظر في كتاب ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ١٩٢.
(٣) ينظر: ابن عدي ومنهجه في «الكامل» ١/ ٢٠٨.
(٤) ينظر: المرجع السابق ١/ ١٩٧.

الفَصْلُ الثَّانِي

موازنة منهجه في فقه الحديث[1]
مع منهج ابن خزيمة في كتاب التوحيد

(١) **تنبيه**: حوى كتاب ابن خزيمة على جملة كبيرة من نصوص الوحيين: كتابٍ وسنة، وله تعليقاتٌ على الآيات الكريمة، واستنباطات، واحتجاج بالسنة على صحة مذهبه فيما اختاره في معنى الآية، فهذه لا تدخُل ضمن عنوان المبحث.



الفصل الثاني

موازنة منهجه في فقه الحديث
مع منهج ابن خزيمة في كتاب التوحيد

كشفت مباحث الباب الرابع عن فقه الحديث عند إمامنا أبي عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللهُ من خلال العناصر التالية:

١ ـ فقه الحديث من خلال تراجمه.

٢ ـ فقه الحديث من خلال سياقه للأدلة.

٣ ـ فقه الحديث من خلال تعليقاته على الأحاديث.

٤ ـ فقه الحديث من خلال بيانه للغريب.

وفي هذا المبحث سأحاول إبراز أوجه الشبه والاختلافات العامة بين هذين الإمامين، من خلال هذه العناصر الأربعة، وذلك بالموازنة بين كتاب التوحيد للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق ابن خزيمة (ت: ٣١١)[(١)] وبين ما سبق تفصيله من فقه الحديث عند ابن منده حسب الترتيب المذكور في هذه العناصر.

ومن نافلة القول أن يقال: إن ابنَ خزيمة أشهرُ بكثيرٍ من أبي عبد الله ابن منده فيما يتعلق بفقه الحديث، حتى قال تلميذه أبو حاتم ابن حبان البُستي: «كان أحدَ أئمة الدنيا: علماً، وفقهاً، وحفظاً، وجمعاً، واستنباطاً، حتى تكلم في السنن بإسنادٍ[(٢)] لا نعلم سبق إليها غيره من أئمتنا، مع الإتقان

---

(١) سبقت ترجمة موجزة للإمام ابن خزيمة في المبحث الثاني في الفصل الثالث من الباب الأول، ولا بأس أن أشير هنا إلى بعض أقوال الأئمة التي تذكر بمكانته ومنزلته، محيلاً ـ في عزوها ـ إلى الموضع السابق:
سئل ابن أبي حاتم عنه، فقال: ويحكم! هو يُسأَلُ عنا، ولا نُسأَلُ عنه، هو إمام يُقتدى به، **وقال الحافظ أبو علي النيسابوري**: لم أر أحداً مثلَ ابن خزيمة! **وقال الدارقطني**: كان إماماً ثبتاً، معدوم النظير.

(٢) هكذا في المطبوع، ولعل صوابها: بأشياء، وبها يتَّضح المعنى.

الوافر، والدين الشديد»[١].

وأجد من المهم ـ ونحن في مقدمة هذه الموازنة بين هذين الإمامين ـ أن أذكّر بأمرين مهمين ـ أشرت إليهما سابقاً ـ[٢] فيما يتعلق باستخراج فقه الحديث من الكتب المتخصصة في العقيدة، لهما أثرهما في قلة استخراج جوانب فقه الحديث في هذه الأبواب:

الأول: أن موضوعات الكتب ـ التي هي محلُّ الدراسة والموازنة ـ ليست في أبواب فقهيّة، بل هي في أبواب العقائد.

ولا ريب أن هذه الأبواب تضيق فيها دائرة الاجتهاد جداً، وليست كأحاديث الأحكام العملية في الحلال والحرام، والتي صُنِّفت فيها كتب شروح الحديث، أو كتب الفقه على اختلاف مدارس مصنفيها.

وقد أشار إلى هذا المعنى ابنُ خزيمة ـ بعد سَوْقِه لحديث لا يرى ثبوته ـ فقال:

«ومثل هذا الخبر لا يكاد يحتجُّ به علماؤنا من أهل الأثر، **لا سيما إذا كان الخبرُ في مثل هذا الجنس، فيما يوجب العلمَ ـ لو ثبت ـ لا فيما يوجب العملَ بما قد يستدل على صحته وثبوته بدلائلَ من نظرٍ، وتشبيه، وتمثيلٍ بغيره** من سنن النبي ﷺ من طريق الأحكام والفقه»[٣].

ولهذا، فلا غرو أن تظهر شخصية ابن خزيمة في فقه الحديث في كتابه «الصحيح» بشكل جليٍّ جداً، حتى إن الباحث ليلمَسُ ذلك في تراجمه، فضلاً عن تعليقاته على المتون[٤]، بخلاف كتابه «التوحيد»؛ فهو وإن كان تكلّم في هذه الأبواب بما فتح الله عليه، إلا أن الملحوظَ أن غالبها في تقرير دلالة النص، ومحاولة إقناع الخصم بالأخذ **بظاهره**، كما

(١) الثقات لابن حبان ٩/١٥٦.
(٢) في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب السابق.
(٣) **التوحيد** ١/ ٨٧.
(٤) ينظر: «ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» ٢/ ٤٠٤ وما بعدها.

هي طريقة السلف ـ في الجملة[(١)] ـ في باب الصفات بالذات.

الثاني: أن عدداً ليس بالقليل من الأبواب، يتكرر الحديث الواحد فيه في متنه، مَعَ فروق في اللفظ ـ أحياناً ـ لا تساعد على تلمُّس ملحظٍ يتصل بفقهه للحديث من جهة الترتيب، أو السياق، وهذا كثير عند هذين الإمامين رحمة الله عليهما[(٢)].

لذا، فإن تلمُّسَ فقه الحديث في هذه الكتب يحتاج إلى مناقيشَ؛ ليستخرج منها، وربما لم يستطع الباحث ذلك إلا بشيءٍ من التكلُّف؛ لطبيعة موضوعات هذه الكتب، والله المستعان. وإلى الشروع في المقصود:

العنصر الأول: فقه الحديث من خلال تراجمه، والحديث عنها في جانبين:

الأول: جوانب التشابه العامة[(٣)]:

١ ـ اتفق الإمامان في وضع تراجمَ على الأحاديث التي تنتظم موضوعاً واحداً داخل المصنَّف، وكان ابن خزيمة: يصرح بقوله: (باب كذا وكذا)، كقوله: (باب صفة تكلُّم الله بالوحي، وشدة خوف السماوات منه، وذكر صَعْقِ أهل السماوات وسجودهم لله ﷻ)[(٤)].

وأما ابن منده ـ فكما سبق ـ فإنه يعبِّر عن ذلك بقوله: «**ذِكْرُ** كذا وكذا...»، وهي بمعنى: باب كذا وكذا.

---

(١) لأن السلف ـ كما هو متقرر في بابه ـ قد يقع منهم تأويل لبعض ظواهر نصوص الصفات؛ لكنهم لا يفعلون ذلك تشهيّاً، بل لا يؤوِّلون إلا بدليل، في قواعدَ وضوابطَ متقنةٍ ومحررةٍ.

(٢) أما ابن منده فقد سبق التمثيلُ من كتبه على هذه المسألة، وأما بالنسبة إلى ابن خزيمة، ففي كتابه أبواب كثيرة لم يزد فيها على حديثٍ واحد كرَّره أكثر من مرة، وربما ذكر سنده وأحال على متنه دون أن يذكر طرفه، ومنها الأبواب ذوات الأرقام:
الباب (١٣، ١٥ [أعاد حديثاً واحداً **ست عشرة مرة!**] ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٨، ٥١، ٥٤ [١١ مرة]، ٥٥، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٧٣).

(٣) نظراً إلى تقدم الدراسة المفصَّلة عن منهج ابن منده، فلن أحيل على الأمثلة، بل تنظر في مواضعها منعاً للتكرار.

(٤) التوحيد لابن خزيمة ١/٣٤٨، باب (٣٤).

كما اتفقا على ذكر بعض العناوين الجانبية ـ التي تدخل في الموضوع نفسه غالباً[(١)] ـ تحت الترجمة، إلا أن ابنَ خزيمة يعبِّر عن ذلك بقوله: (باب ذكر أبواب الشفاعة) ـ مثلاً[(٢)] ـ ثم ذكر عدة أحاديث في الشفاعة تحت هذا الباب.

بينما يعبِّر عنها ابن منده بقوله: «بيان آخر...» أو: «بيان يدل على أن كذا...» وغالباً ما تكون شرحاً تفصيلياً لمضمون الترجمة[(٣)].

٢ ـ تأثّرَ الإمامان بطريقة من قبلَهما من الأئمة الذين لهم مصنفات مليئة بالتراجم.

وإذا كان قد سبق بيان تأثُّر ابن منده بمن سبقه ـ وهما الإمامان البخاري وابن خزيمة ـ فليكن البيان هنا لأوْجُه **تأثُّر ابن خزيمة بشيخه أبي عبد الله البخاري** ـ بالذات ـ في المعالم الآتية:

الأول: وضوح التراجم، ولَئِن كانت التراجم واضحةً في أغلبها عند البخاري، فهي ـ جزماً ـ عند ابن خزيمة تصل ـ في وضوحها ـ إلى حد الكلية، فلا تكاد تجد ترجمةً تحتاج إلى إيضاح، أو شرح، وهذا ظاهر لمن قرأ تراجم الكتاب، وقد سبق[(٤)] أن ذكرتُ نموذجاً من تراجم ابن خزيمة، فلا حاجة للتكرار[(٥)].

الثاني: أنه يضم إلى الحديث الذي يذكره ما يناسبه من قرآن، أو تفسير له.

وظهور هذا المَعْلَم عند ابن منده أكثرُ من ظهوره عند ابن خزيمة.

---

(١) ولم يقع تصدير التراجم عنده ـ فيما وقفتُ عليه من كتبه ـ بقوله: باب، إلا في كتابه «الرد على الجهمية».

(٢) التوحيد ٢/٥٨٨، وينظر: ١/٣٢٨.

(٣) وهذه الأغلبية مقيَّدة بابن منده، كما سبق إيضاحُه عند دراسة فقه السنة من خلال تراجمه، ينظر: «التوحيد» ٣/٢٤٧ ـ ٢٦٥ الباب (١٢٧).

(٤) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الرابع.

(٥) ينظر في مسألة تأثر ابن خزيمة بشيخه البخاري في عموم باب التراجم: كتابُ: «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» للكبيسي ٢/٤٠٤.

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «التوحيد»: «باب ذكر الأخبار المأثورة في إثبات رؤية النبي ﷺ خالقه العزيز العليم، المحتجب عن أبصار برِيَّتِه قبل اليوم الذي تُجزى فيه كلُّ نفس بما كسبت، يوم الحسرة والندامة، وذكر اختصاص الله نبيه محمداً بالرؤية، كما خص نبيه إبراهيم بالخُلَّة، من بين جميع الرسل، وخص الله كلَّ واحد منه بفضيلة، وبدرجة سَنِيَّة، كرماً منه وَجُوداً، كما أخبرنا ﷻ في مُحكم تنزيله في قوله: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]»[(١)].

الثالث: تأثرُ ابن خزيمة بالبخاري في مسلك التنويع في التراجم على الحديث الواحد، للاستكثار من الاستدلال بالحديث الواحد على عدة مسائل.

وقد سبق أن مثّلت لمنهج ابن منده في هذه المسألة بترجمته على حديث جبريل المشهور بتسع تراجم[(٢)].

أما ابنُ خزيمة، فقد فعل ذلك في عدة مواضعَ من كتابه، منها تقطيعه لحديث محاجَّة آدمَ وموسى عليهما الصلاة والسلام، فقد ترجم عليه تحت: «باب ذكر البيان من سنة النبي ﷺ على إثبات يد الله جل وعلا، موافقاً لِمَا تلونا من تنزيل ربنا، لا مخالفاً...»[(٣)].

ثم ذكره تحت: «باب ذكر استواء خالقنا ـ العلي، الأعلى، الفعال لما يشاء ـ على عرشه، فكان فوقَه، وفوقَ كل شيء عالياً...»[(٤)].

ولئن كان ابن منده ـ في الغالب ـ يعيد الحديث بطوله، فإن ابن

---

(١) التوحيد ١/٤٧٧ باب (٤٧)، وينظر أمثلة أخرى: ١/١١٨، ٢٣١، ٣٢٨، ٢/٧٢٤.

(٢) يلحظ تشابه كبيرٌ بين هذه الترجمة والتي قبلها، وسبب ذلك ـ كما سيأتي ـ أنه يترجم عند اختلاف الألفاظ التي تزيد المعنى إيضاحاً، ولو كان المعنى لا يتغير.
وقريب من ذلك ما سيأتي في الترجمتين السابعة والثامنة.

(٣) التوحيد ١/١١٩ ح(٥٨) باب (١١).

(٤) المرجع السابق ١/٢٣١ ح(١٥٩) باب (٢٧)، وينظر أمثلة أخرى: ح(٣٨٥) باب (٥٤) كرره في ح(٥٣٥) باب (٧٢)، و(٣٢٩) باب (٤٩) كرره في ح(٤٨٣) باب (٧٦).

خزيمة يذكر طرفه، ويُحيل عليه، ويقول: وذكر الحديث بطوله ـ كما في المثال السابق في احتجاج آدمَ وموسى عليهما الصلاة والسلام ـ فهي مزيَّةٌ لابن خزيمة من هذه الجهة.

٣ ـ من السمات المشتركة بينهما ـ والتي تظهر لأدنى مطالع ـ طول[(١)] تراجمهما في الجملة، حتى إن الترجمة لتكون كالشرح لمُجْمَل أحاديث الباب، وبيان موضوعه، وقد سبق ـ عند دراسة تأثُّر ابن منده بابن خزيمة في هذه المسألة[(٢)] ـ التمثيلُ لذلك بما يُغني عن الإعادة[(٣)].

٤ ـ ظهر من تتبُّع تعليقاتهما على التراجم أنهما يطيلان التعليق على المسائل التي اشتهر النزاع فيها بين أهل السنة أنفسهم ـ وهي قليلة ـ، أو بين أهل السنة وبين مخالفيهم من أهل القبلة، وكلُّها في أبواب الصفات: كتفسير حديث الصورة ـ وسيأتي التمثيل له بعد قليل ـ وكمسألة الاستواء، وغيرها من المسائل التي وقع النزاع فيها مع الجهمية أو المعتزلة وغيرهم من الفرق[(٤)].

٥ ـ حرصهما على الإكثار من الاستدلال بالنصوص من الوحيين على المسألة التي يريدان أن يقرِّراها.

ولعلي أسوقُ هذا المثال ـ من صنيع ابن خزيمة ـ الذي يصلُح أن يكون شاملاً لهذه المعالم الثلاثة السابقة ـ مكتفياً بما أحلْتُ عليه في الحاشية لمن أراد المزيد ـ وهو قوله:

---

(١) وقد بيّنتُ هناك ـ في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الرابع ـ مرادي بالطول، كما بيّنت سبب إطالتهم في التراجم في هذه الأبواب، وأذكره هنا ملخصاً، وهو كثرة البدع التي نشأت في الأمة، وبلغت أوجَها في عصرهما ـ رحمهما الله ـ فكانا حريصَيْن على بيان الحجة بأوضح عبارة، وأبلغ بيان، حتى لا يبقى لأحد من أهل البدع مُسْتَدَلٌّ، ولا منزع في النصوص التي يستدل بها على بدعته التي ينصرها.

(٢) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الرابع.

(٣) وهنا أضيف بعض المواضع من كتاب ابن خزيمة، وهي الأبواب ذوات الأرقام: ٣، ٧، ١٣، ٢٦، ٣٩، ٤١، ٤٨، ٧٩.

(٤) وبمطالعة سريعة لفهرس الأبواب يتبين ذلك بجلاء، وهذه بعض الأمثلة: (٣ صفة الوجه، ١٣ صفة اليد، ٢٧ الاستواء).

«باب ذكر صورة ربنا جل وعلا، وصفة سُبُحات وجهه ﷻ، تعالى ربُّنا أن يكون وجه ربِّنا كوجه بعض خلْقِه، وعزَّ ألا يكون له وجهٌ؛ إذ اللهُ قد أعلمنا في محكم تنزيله أن له وجهاً ذوّاه بالجلال والإكرام، ونفى عنه الهلاك»[١]، ثم ساق بضعة أحاديث رُويت في هذا المعنى، ثم علّق عليها[٢]، ثم بوّب بعد ذلك بهذا الباب، فقال:

«باب ذِكْر أخبار رُويت عن النبي ﷺ تأوّلها بعضُ من لم يتحرَّ العلم على غير تأويلها، ففتن[٣] عالَمَاً من أهل الجهل والغباوة، حملهم الجهلُ بمعنى الخبر على القول بالتشبيه، جلَّ وعلا عن أن يكون وجْهُ خلْقٍ من خلْقِه مثلَ وجهه الذي وصفه الله بالجلال والإكرام، ونفى الهلاكَ عنه»[٤]، ثم ساق أحدَ عشرَ حديثاً ينصر فيها مذهبه في هذه المسألة.

٦ ـ ومن صور الاتفاق بينهما: تكرار الحديث الواحد تحت الترجمة الواحدة، حتى إنها لتصل إلى العشرات في بعض المواضع[٥].

والملحوظ أنهما ـ أي: ابن خزيمة وابن منده ـ لا يكادان يكرران إسناداً ومتناً واحداً من كلِّ وجه، فإن اتفق المتنُ اختلف الشيخ، والعكس. ومن أمثلة ذلك عند ابن خزيمة: أنه ساق حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة**»، وقلت: من مات يشرك بالله دخل النار، ثم ساق بعده الحديث نفسه باللفظ التالي: عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ كلمة، وأنا أقول أخرى: «**من مات**

---

(١) التوحيد ١/٤٥ الباب (٥).

(٢) وهذه التعليقات سيأتي بيان منهجه فيها لاحقاً عند الحديث عن العنصر الثالث.

(٣) هذا من الوصف الذي لا ينبغي من ابن خزيمة عفا الله عنه؛ فإن القائلين بخلاف قول ابن خزيمة في تأويل حديث الصورة هم أكابر أئمة السنة؛ كالإمام أحمد وغيره، كما بيّنت ذلك في تعليقي على اختيار ابن منده في المبحث الأول من الفصل الثاني في الباب الرابع.

(٤) التوحيد ١/٨١ الباب (٦).

(٥) ومن ذلك: أنه ذكر تحت الباب (٧٨) تسعةً وسبعين حديثاً (٧٩) ما بين مكرر وغير مكرر، وتحت الباب (٨١) ستة وعشرين حديثاً.

وهو يجعل لله أنداداً دخل النار»، وقلت: ومن مات وهو لا يجعل لله أنداداً دخل الجنة، ثم ساق نحواً من هذا اللفظ من ثلاثة طرق، وجميعها عن شيوخ مختلفين[١].

٧ ـ يعمَد الإمامان ـ أحياناً ـ إذا طالت الأحاديث داخل الترجمة، إلى عنوان آخر، أشبه ما يكون بالترجمة داخل ترجمة، كما تقدمت الإشارة إليه.

وقد بيّنت ـ فيما سبق[٢] ـ أن هذا سبب هذا التقسيم ـ والله أعلم ـ يعود إلى أمرين:

الأول: الرغبة في زيادة الإيضاح والشرح للترجمة.

الثاني: قَطْع الملل الذي يحدث ـ أحياناً ـ إذا كثُرت الأحاديثُ داخل الترجمة الواحدة، وتنشيط القارئ للمواصلة.

وقد سبق التمثيلُ لصنيع ابن منده، وأما التمثيلُ لصنيع ابن خزيمة؛ ففي المثال الآتي:

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**أبواب** إثبات صفة الكلام لله عَزَّ وَجَلَّ، باب ذكر تكليم الله كليمه موسى[٣] ـ ثم ساق أحاديثَ، ثم قال: ـ «**باب** ذكر البيان أن الله جل وعلا كلَّم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ من وراء حجاب، من غير أن يكون بين الله تبارك وتعالى وبين موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ رسولٌ يبلِّغه كلامَ ربِّه، ومن غير أن يكون موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ يرى ربه عَزَّ وَجَلَّ في وقت كلامه إياه»[٤]، ثم ساق أحاديثَ، ثم قال: «باب صفة تكلُّم الله بالوحي، وشدة خوف السماوات منه، وذكر صَعْق أهل السماوات وسجودهم لله عَزَّ وَجَلَّ»[٥]، ثم ساق أحاديثَ، ثم قال: «باب صفة نزول الوحي على النبي ﷺ، والبيان أنه قد كان يسمع بالوحي

---

(١) ينظر: التوحيد ٢/٨٤٨ ح(٥٦٢ ـ ٥٦٥)، وينظر مثال آخر: ١/٣٦٩ ـ ٣٧٤ ح(٢٢٠ ـ ٢٢١).

(٢) عند دراستي لمنهج ابن منده في هذا الباب.

(٣) التوحيد ١/٣٢٨ الباب (٣٢).

(٤) المرجع السابق ١/٣٤٦ الباب (٣٣).

(٥) المرجع السابق ١/٣٤٨ الباب (٣٤).

في بعض الأوقات صوتاً كصلصلة الجرس»[١]، ثم ساق ستةَ تراجمَ، كلُّها في موضوع صفة الكلام لله جلّ جلاله.

فهذه أبرز معالم الاتفاق والتشابه بين الإمامين، رحمهما الله، في فقه الحديث من خلال تراجمهما على الأحاديث.

الثاني: جوانب الاختلاف العامة:

١ ـ تقدم أن من الملحوظات التي أُخذت على ابن منده في هذا الباب هو تكراره ـ في أغلب الأحيان ـ للأحاديث ولو كانت طويلةً، وكان ذلك له أثرُه في كِبَرِ حجم الكتاب.

وهذا ما لم يفعلْه ابن خزيمة، فقد أحسن كلَّ الإحسان حينما كان يُحيل على الحديث ـ بعد أن يخرِّجَ متنه كاملاً في أول مرة ـ حتى ولو لم يكن طويلاً.

ومثال ذلك: أنه ساق حديث الرؤية بطوله[٢]، ثم لمَّا أراد أن يسوقَه من طريق شيوخٍ آخرين اختصره، فذكر طرفه، ثم قال: فذكر الحديث بطوله[٣].

بل أبلَغُ من هذا: أنه إذا كان أخرج هذا الحديث في كتابٍ سابقٍ في التأليف على كتابه «التوحيد» أحال عليه، وهذا كثيرٌ عنده، ومن ذلك: قوله في «باب ذكر ما يعطي الله ﷻ من نِعَم[٤] الجنة وملكها ـ تفضُّلاً منه ﷻ، وسَعَة رحمته ـ آخِرَ من يخرج من النار، فيدخل الجنة مِمَّن يخرج من النار حَبْواً وزحفاً، لا من يخرج منها بالشفاعة بعد ما محشتهم النار، وأماتهم فصاروا فحماً قبل أن يُخرِجَه الله بتفضُّلِه وكرمِه وجودِه»[٥].

ثم ساق بسنده حديث ابن مسعود رضي الله عنه في خبرِ آخِرِ مَنْ يدخل الجنةَ

---

(١) التوحيد ١/٣٥٨ الباب (٣٥).
(٢) المرجع السابق ١/٣٦٩ الباب (٣٩) ح(٢٢٠).
(٣) المرجع السابق ١/٣٦٩ الباب (٣٩) ح(٢٢١ ـ ٢٢٤).
(٤) كذا في المطبوع، وهو محتمل، ولعل الأقرب أنها: نعيم، وهذا ما يرجحه سياق الحديث.
(٥) التوحيد ٢/٧٥١ الباب (٧٦).

وآخر من يخرج من النار، فلمَّا ساق طرفاً منه قال: «. . .، فذكر الحديث بطوله **خرّجته في كتاب «ذكر نعيم الآخرة»**»[(١)].

٢ ـ وهي متصلة بالمعْلَم السابق: أن ابن خزيمة إذا أورد الحديث ـ وكان طويلاً ـ فإنه يقتصر على موضع الشاهد منه، ولا يسوقُه كلَّه، بخلاف ابن منده، فإنه يسوق المتن كلَّه، ونادراً ما يقتصر على موضع الشاهد[(٢)].

٣ ـ تميز أسلوب ابن خزيمة بالقوَّة، بل والشِّدَّة في العبارات في مناقشة الخصوم، وهذا ظاهرٌ جداً لمن طالع تراجمه في التوحيد، بخلاف ابن منده؛ فقد كان أسلوبُه هادئاً في عرْض ما لديه.

وإليك هذا المثال، الذي يناقش موضوعاً واحداً طرحاه في كتابيهما «التوحيد»؛ ليتبين الفرقُ بين أسلوبيهما:

يقول ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب ذكر البيان من كتاب ربنا المنزَّل على نبيه المصطفى ﷺ، ومن سنة نبينا محمد ﷺ على الفرق بين كلام الله ﷻ الذي به يكوِّنُ خلْقَه، وبين خلقه الذي يكوِّنه بكلامه وقوله، والدليل على نبذ قول الجهمية الذين يزعمون أن كلام الله مخلوق جل ربنا وعز عن ذلك، قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤].

ففرّق الله بين الخلق والأمر الذي به يخلُق الخَلْق بواو الاستئناف، وعلمنا الله جلَّ وعلا في محكم تنزيله أنه يخلُق الخلْق بكلامه، وقوله: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

فأعلَمَنَا جل وعلا أنه يكوِّن كلَّ مكوَّن من خلْقِه، بقوله: ﴿كُن

(١) التوحيد ٢/ ٧٥٥ ح(٤٨٣)، وقد أحال على الكتاب نفسه في ١/ ٣٤١ ح(٢٠٣)، وينظر أمثلة أخرى: ١/ ٣٨١ ح(٢٢٨)، ١/ ٤٦٠ ح(٢٧٠)، ٢/ ٧٦٧ ح(٤٩٤).

(٢) وفي الأمثلة التي أحلت عليها في الحاشية السابقة ما يوضح هذا، ويضاف إليها: من كتاب التوحيد لابن خزيمة: ١/ ١١٩ الباب (١١) حيث ساق طرف حديث جبريل، واقتصر منه على موضع الشاهد الذي لا يتجاوز أربعة أسطر، الباب (١٢).

﴿فَيَكُونُ﴾ وقوله: ﴿كُن﴾ هو كلامه الذي به يكون الخلق، وكلامه ﷻ الذي به يكوِّن الخلق غيرُ الخلق الذي يكون مكوناً بكلامه، فافهم، ولا تغلط، ولا تُغالِطْ.

ومن عقَل عن الله خطابَه، علم أن الله سبحانه لمَّا أعلم عباده المؤمنين أنه يكوِّن الشيء بقوله: ﴿كُن﴾ أن القول الذي هو ﴿كُن﴾ غير المكون بكن المقول له ﴿كُن﴾.

وعَقَلَ عن الله أن قوله: ﴿كُن﴾ لو كان خلقاً على ما زعمت الجهمية المفترية على الله، كان الله إنما يخلق الخلق ويكوِّنه بخَلْق، لو كان قوله: ﴿كُن﴾ خلْقاً.

فيقال لهم: **يا جَهَلَةُ!** فالقول الذي يكون به الخلق ـ على زعمكم ـ لو كان خَلْقاً، ثم يكونه على أصلكم أليس قَوْد مقالتكم ـ الذي تزعمون ـ أن قوله: ﴿كُن﴾ إنما يخلقه بقولٍ قبله، وهو عندكم خلق، وذلك القول يخلقه بقولٍ قبلَه، وهو خلقٌ حتى يصيرَ إلى ما لا نهايةَ له، ولا عدد، ولا أول، وفي هذا إبطال تكوين الخلق وإنشاء البرية، وإحداثُ ما لم يكن قبل أن يُحدِثَ اللهَ الشيءَ، وينشئه، ويخلُقَه.

وهذا قولٌ لا يتوهَّمه ذو لبٍّ لو تفكَّر فيه، ووُفِّق لإدراك الصواب والرشاد.

قال الله ﷻ: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ [الأعراف: ٥٤].

فهل يتوهم مسلم ـ يا ذوي الحِجا ـ أن الله سخر الشمسَ، والقمرَ، والنجومَ مسخرات بخلقه[(١)].

أليس مفهوماً ـ عند من يعقِل عن الله خطابَه ـ أن الأمر الذي سخّر به المسخرَّ، غيرُ المسخَّر بالأمر؟! وأن القولَ غيرُ المقول له؟!

فتفهَّموا ـ يا ذوي الحِجا ـ عن الله خطابَه، وعن النبي المصطفى ﷺ

(١) هكذا في المطبوع، ولو حذفت كلمة «مسخرات» لكان أحسن.

بيانَه، لا تصدُّوا عن سواء السبيل، **فتضِلُّوا كما ضلت الجهمية عليهم لعائنُ الله!**

فاسمعوا الآن الدليلَ الواضح البيِّنَ، غيرَ المشكل من سنة النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه، على الفرق بين خلق الله وبين كلام الله»[(١)] . . . ثم ساق بعض الأحاديث.

أما ابن منده، فإنه عرض لهذه المسألة بما يلي:

«ذِكْرُ ما يُستَدَلُّ به من الكتاب والأثر على أن الله تعالى لم يزل متكلماً، آمراً ناهياً بما شاء، لمن شاء من خلقه، موصوفاً بذلك.

قال الله ﷻ ـ واصفاً لكلامه، وأمره، وإرادته الذي به خلق الخلق ـ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وقال ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فبان بقوله أن أمره غيرُ خلقه، وبأمرِه خلق ويخلق.

وقال ﷻ: ﴿حمٓ ۝١ عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: ١، ٢] إلى قوله: ﴿أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ﴾ الآيات [الدخان: ٥]»[(٢)] .

ولعل السبب في حدة أسلوب ابن خزيمة في كتابه: أنه ألّف كتابه ـ ابتداءً ـ في الرد على تلك المقالات الشنيعة التي تفوَّه بها أربابُ التجهُّم والاعتزال ـ كما أشار إلى ذلك في المقدمة[(٣)] ـ، كما أنه قد تأخذه الحمِيَّة لله، فيردُّ حالَ غضبه من تلك المقالات التي بلغته أو قرأها، أو سمعها.

وقد قال ﷺ في معرِض اعتذاره عن خطأ عائشةَ في تأويل قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]: «هذه لفظةٌ أحسب عائشة تكلمت بها في وقتِ غضبٍ، كانت لفظةٌ أحسنُ منها يكون فيها دركاً لبغيتها، كان أجملَ بها، . . . ولكن قد يتكلَّم

(١) التوحيد ١/ ٣٩٠ ـ ٣٩٣.
(٢) التوحيد، لابن منده ٣/ ١٢٩.
(٣) التوحيد، لابن خزيمة ١/ ١٠.

المرءُ عند الغضب باللفظة التي يكونُ غيرُها أحسنَ وأجملَ منها»[(١)].

ولا ريب أن مقام الإغلاظ قد يناسب في بعض المواضع، لكنه ليس هو الأصلَ.

وكوْنُ مقام الرد على المخالفين أحد أسباب حدة ابن خزيمة، فهو وإن كان قائماً في حق كتاب ابن منده، بل كتبه الثلاثة[(٢)] ـ إلا أن ثمة سبباً آخر، له أثره في هذه الطريقة، وهي: طَبْعُ المصنّف، وما جُبِلَ عليه من حِدَّةٍ قد تعتريه ـ أحياناً ـ ورغبته في تفنيد كلِّ شبهة يتعلق بها الخصم لتقرير باطله، وهذا ليس غريباً، فمن تأمل في سيرة الشيخين: أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، عرف ما قسَمَه الله تعالى من أساليبَ، وطرقٍ في معالجة الخطأ، حتى إن الشديد لينقلب إلى ليِّن، والعكس صحيح في بعض المواطن، وما قِصَّةِ قتال المرتدين، مع قِصَّة فداءِ الأسرى في بدر إلا نموذجٌ على ذلك.

وقد يُلتَمَسُ لابن خزيمة بعضُ العذرِ في ذلك، وهو خطورة الباب الذي يخوض فيه، وعِظَمُ الأثر الذي أحدثَتْه تلك المقالات في الناس، وتشكيكهم في دينهم، ولهذا لا تجد هذه الحِدَّة في النقاش في صحيحه رحمه الله.

٤ ـ تقدم أن الإمام ابن منده قد يُترجم بالمتن أو ببعضه ـ أحياناً ـ بخلاف ابن خزيمة، فهذا عنده كالنادر أو المعدوم.

٥ ـ رغم أن الكتاب في العقائد، إلا أن مقدرة ابن خزيمة الأصولية ظهرت في كتابه عموماً، وفي التراجم، وتعليقاته على الأحاديث خصوصاً، فقد طوّع رحمه الله هذا العلم لنُصرة مذهب السلف؛ لذا ظهر في كلامه من عبارات الأصوليين ما يلفت النظر؛ كالتعبير بالعام والخاص[(٣)] ونحو ذلك من الاصطلاحات الأصولية.

---

(١) التوحيد ٢/٥٥٦.
(٢) أعني بها: التوحيد، والإيمان، والرد على الجهمية.
(٣) ينظر ـ مثلاً ـ: ١/٣٥٩، ٢/٦٧٤، ٧٢٧، ٧٢٨.

وقد صرّح ـ في كتابه التوحيد ـ بأن من لم يُحسن هذا الباب، فلا يحِلُّ له أن يتكلَّم في النصوص الشرعية.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ضمن حديثه عن أحاديثَ وقع فيها اختصار، بعضُها في أولها، وبعضها في آخرها:

«فأصحاب النبي ﷺ ربما اختصروا أخبارَ النبي ﷺ إذا حدَّثوا بها، وربما اقتصُّوا الحديث بتمامه، وربما كان اختصارُ بعض الأخبار، أو بعض السامعين يحفظ بعض الخبر ولا يحفظ جميع الخبر، وربما نسي بعد الحفظ بعضَ المتن، فإذا جُمعت الأخبار كلُّها، عُلِمَ حينئذ جميعُ المتن والسند، دلَّ بعض المتن على بعض، كذِكْرِنا أخبارَ النبي ﷺ في كتبنا، نذكر المختصر منها والمقتصِّي منها، والمُجْمَل والمفسَّر، **فمن لم يفهم هذا الباب** لم يحِلَّ له تعاطي علم الأخبار، ولا ادِّعاءَها»[1].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يزال يسمع أهل الجهل والعناد، ويحتجُّون بأخبار مختصرةٍ غير متقصّاة، **وبأخبار مجملة غير مفسَّرة**، لا يفهمون أصول العلم، يستدلون بالمتقصِّي من الأخبار على مختصَرِها، وبالمفسَّر منها على مجمَلها»[2].

ومن نظر في «صحيحه» استبان له ذلك بشكل أجلى[3].

٦ ـ تميز ابن خزيمة باستخدام الحُجج العقلية ـ بالإضافة إلى النقلية ـ في رد شُبَه المخالفين، وهذا من أجود ما يكون في مقام الحِجاج والمناظرة، أن يُحاكَمَ المخالف ويُجادَلَ بأصوله وطريقته.

ومن ذلك قوله ـ في مناظرة الجهمية الذين ينفون الصفات، ومنها: السمع والبصر ـ: «وتدبَّروا ـ أيها العلماء، ومقتبسو العلم ـ مخاطبةَ خليل الرحمٰن أباه، وتوبيخَه إياه؛ لعبادته مَنْ كان يعبد تعقِلوا ـ بتوفيق خالقنا جل وعلا ـ صحةَ مذهبنا، وبطلان مذهب مخالفينا من الجهمية المعطلة.

(١) التوحيد ٢/ ٦٠١.
(٢) المرجع السابق ٢/ ٨١٦.
(٣) ينظر: «ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» ١/ ٢٣٠ ـ ٢٣٤.

قال خليل الرحمٰن صلوات الله وسلامة عليه لأبيه: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٤٢].

أفليس من المُحال ـ يا ذوي الحِجَا ـ أن يقول خليل الرحمٰن لأبيه آزرَ: ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾، ويَعيبُه بعبادة ما لا يسمع ولا يبصر، ثم يدعوه إلى عبادة من لا يسمع ولا يبصر؟! كالأصنام التي هي من الموتان لا من الحيوان أيضاً!

فكيف يكون ربُّنا الخالقُ، البارئ، السميع، البصير كما يصفه هؤلاء الجُهَّال المعطلة...» إلخ كلامه[1].

أما ابن منده، فلم يكن هذا المسلكُ ظاهراً عنده. وإن كان موجوداً، لكنه قليل.

العنصر الثاني: فقه الحديث من خلال سياقه للأدلة[2]، والحديث عنه فيما يلي:

الأول: جوانب التشابه العامة:

١ ـ لعل من الطريف أن تكون أُولى صور التشابه العامة هي اتفاقهما في عدم ظهور منهجٍ واضح لهما في سياق الأدلة داخلَ الباب الواحد.

٢ ـ أنهما يحرصان ـ إلى حدٍّ كبير ـ على البداءة بالحديث الذي لفظه أو معناه أقربُ إلى مطابقة الترجمة من باقي الأحاديث التي ذكرها في الباب[3].

ومن ذلك قول ابن خزيمة في أول أبواب الكتاب: «باب ذِكْر البيان

---

(١) التوحيد ١/١٠٩.

(٢) أشرت في المبحث الثاني في الفصل الأول في الباب السابق (الرابع) إلى أن بين المبحثين وشيجةً قويةً من جهة الربط **بين** الترجمة **وبين** ما يذكره المصنف تحت الترجمة من أحاديث، وهذا يجعل الفصل بينهما فيه شيء من الصعوبة.

(٣) الأبواب التي ليس فيها إلا حديثٌ واحد ـ وإن تعددت طرقُه ـ لا تدخل في هذا المعلم كما ذكرتُ قريباً، بل صلتها بمطابقة الحديث للترجمة أظهرُ، وهذا ما سبقتْ دراستُه في المبحث السابق.

من خبر النبي ﷺ في إثبات النفس لله ﷻ على مثل موافقة التنزيل الذي بين الدفتين مسطور، وفي المحاريب والمساجد، والبيوت، والسكك مقروء»[١].

ثم صدّر الباب بحديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**فإن ذكرني في نفسه ذكرتُه في نفسي،...**» الحديث[٢].

ثم أتبعَه بحديث جويرية رضي الله عنها المشهور، وفيه: «**سبحان الله عدد خلقه، ورِضى نفسه...**» الحديث[٣].

ولا شك أن كلامَ الرب عن نفسه أبلغُ من كلام غيره عنه، ولو كان رسولَه ﷺ، والله أعلم[٤].

وقد يوجد ـ على قِلّةٍ ـ ما لا يجعل لأحدِ الأحاديث مزية على الآخر من جهة التقديم والتأخير بالنظر إلى الترجمة، ولم أقف إلا على مثالٍ واحد[٥].

٣ ـ اتفاقهما على كثرة ما يُورِدان في الباب من أحاديثَ يستدلان بها على ما ترجما به، حتى إنَّ الباب ليشتمل أحياناً على عشرات الأحاديث. ومن صور الإطالة في ذلك:

كثرةُ ما يذكُران من الطرق للحديث الواحد، كما سبق الإشارة إليه قريباً[٦].

فهذه الثلاثة المعالم ـ من معالم اتفاقهما في منهجهما في سياق الأدلة ـ هي أبرزُ ما ظهر لي اتفاقهما فيه، والله أعلم.

الثاني: جوانب الاختلاف العامة:

١ ـ أكثر ابنُ منده رحمه الله من إعادة الحديث الواحد برُمَّته، مع طوله الظاهر ـ في أغلب الأحيان ـ من أجل الترجمة عليه، بخلاف ابن خزيمة؛

---

(١) التوحيد ١/١٣، الباب (١).
(٢) المرجع السابق ١/١٤، الحديث (١).
(٣) المرجع السابق ١/١٦، الحديث (٥).
(٤) ينظر بعض الأمثلة، في الأبواب ذوات الأرقام: (٢، ١٢، ٢٤، ٢٥، ٤٥).
(٥) ينظر ـ مثلاً ـ الأبواب ذوات الأرقام: (٣٤، ٣٧، ٤٣، ٤٩، ٥٢، ٥٥، ٧٥).
(٦) في الفقرة السادسة من أوجه الاتفاق بينهما في باب التراجم.

فإنه يختصر، ويقتصر على موضع الشاهد عند سياقه للأدلة، ويحيل على موضع إخراجه، كما نبهتُ عليه قريباً[١]!

٢ ـ تميّز ابن خزيمة بالإكثار من التعليقات على الأحاديث التي يسوقُها، ويوردها بعد روايته للأحاديث، وهذه التعليقات لا تخرج عن أمرين من حيث العموم:

أ ـ التعليق عليها بما يوضِّح معانيها، ويُجلِّي وجه الاستدلال بها ـ إن كان فيه خفاءٌ ـ وفي ضمن ذلك: الكلامُ على ما يتصل بالغريب ونحوه[٢].

ب ـ التعليق عليها من جهة الصناعة الحديثية، وسيأتي الحديث عن ذلك قريباً.

أما ابن منده، فالتعليقات عنده ـ على الأحاديث ـ تكاد تكون نادرةً، وهي بمجموعها في كتبه الثلاثة: التوحيد، والإيمان، والرد على الجهمية، لا تكاد تبلغ ربعَ ما في تعليقات ابن خزيمة على الأحاديث في كتاب التوحيد فقط.

ولا ريب أن هذه إحدى مزايا كتاب ابن خزيمة، رحمة الله على الجميع.

العنصر الثالث: فقه الحديث من خلال تعليقاتهما على الأحاديث فالحديث عنها ـ أيضاً ـ في جانبين:

الأول: جوانب التشابه العامة:

قبل البدء في ذكر أوجه التشابه بينهما في هذا الموضوع، أرى من المناسب أن أذكِّر بطريقة ابن خزيمة ـ إجمالاً ـ في تعليقاته؛ فهي تنقسم قسمين:

القسم الأول: ما كان تابعاً للترجمة، وهذا سبقت دراسته في العنصر الأول.

(١) في الفقرة الثانية من أوجه التشابه بينهما.

(٢) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث عن العنصرين الأخيرين: (الثالث، والرابع).

القسم الثاني: التعليقات التي يذكرها عَقِيبَ الأحاديث، وهذا ما سأتعرَّض له في هذا العنصر بشيءٍ من التفصيل.

١ ـ الوضوح في العبارة، كما كان مِيزةً لتراجم ابن خزيمة وابن منده، فتعليقاتُهما كانت كذلك، فلا غُموضَ فيها، ولا تعقيد، بل هي واضحةٌ، معبرةٌ عن المقصود بعبارة سهلةٍ، مع الاختلاف في الأسلوب ـ كما ذكرته قريباً ـ ولعل فيما سقتُه من الأمثلة ما يغني عن الإعادة.

٢ ـ مع قلة تعليقات ابن منده، إلا أنه اشترك مع ابن خزيمة في ترجيح ما يراه كلٌّ منهما لأحد المعاني التي ذُكرت في النصوص التي أورداها في الكتابين.

وهذا أحد أوجه التميز في تعليقاتهما ـ رحمة الله عليهما ـ ومن ذلك ما تقدم نقلُه في تعليقهما على حديث الصورة، بغضِّ النظر عن صواب اختيارهما من خطئه.

وهذا شاهد شافعٌ، يبين هذا المعْلَمَ عند ابن خزيمة، ويوضحه، وهو قوله ـ في تعليقه على حديث أبي ذر رضي الله عنه: «**نورٌ أنّى أراه**»[(١)] ـ:

«وقوله: نورٌ أنّى أراه! يحتمل معنيين:

أحدهما: نفْيٌ؛ أي: كيف أراه، وهو نور؟

والمعنى الثاني: أي: كيف رأيتُه؟ وأين رأيتُه؟ وهو نور لا تدركه الأبصارُ إدراكَ ما تدركه الأبصار من المخلوقين، كما قال عكرمة: إن الله إذا تجلَّى بنوره لا يدركه شيء.

والدليل على صحة هذا التأويل الثاني...»[(٢)]، ثم ساق وجه ترجيحه.

هذه هي أهم المعالم التي ظهر لي اشتراكُهما فيها في موضوع تعليقاتهما على الأحاديث وهي ـ كما أسلفتُ ـ عند ابن خزيمة أوفرُ وأكثرُ منها عند ابن منده، رحمة الله عليهما.

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في التوحيد ٢/ ٥١٠ ح(٣٠٥).

(٢) التوحيد ٢/ ٥١٢، وينظر أمثلة أخرى ـ غير ما تقدم ـ لاختياراته ـ: (١/ ٩٢، ٣٩٨، ٢/ ٤٩٧، ٦٣٠، ٦٣٤، ٦٩٩، ٧٠٦، ٨٧١).

الثاني: جوانب الاختلاف العامة:

١ ـ ذكرتُ ومثّلتُ فيما تقدم أن تعليقاتِ ابن منده ـ على قلَّتها ـ تتسم في الأعم الأغلب بالتوسط، وعدم التطويل، وهذا بخلاف تعليقات ابن خزيمة فهي؛ في الأغلب تتسم بالطول، خاصة إذا كانت في بيان وجه الاستدلال من الحديث أو الرد على المخالف.

ومن ذلك أنه علَّق على أحاديث الباب الخامس بتعليق بلغ ثلاثين صفحةً من صفحات المطبوع(١).

وقد ذكرت في حديثي عن منهج ابن منده ـ في هذا الموضوع ـ أن أطول تعليق وقفتُ عليه، هو تعليقُه في أماليه ـ التي أملاها في شهر رمضان من سنة ٣٨٨ ـ على بعض الأحاديث التي رواها بإسناده في أبواب الصفات، حيث استغرق التعليقُ مِنَ المخطوط صفحتين وثُلثاً(٢).

٢ ـ قوة الأسلوب، وجزالة العبارة ـ إلى مستوى الحِدّة ـ في الرد على الخصوم كانت سمةً بارزةً في تعليقات ابن خزيمة، بخلاف تعليقات ابن منده، فقد كانت هادئة العبارة سهلة المبنى. وقد تقدم هذا أكثر مِنْ مرّة.

٣ ـ أن تعليقات ابن خزيمة على الأحاديث انفردت ـ أيضاً ـ بميزتين، وهما:

أ ـ التعليق عليها بما يوضِّح معانيها، ويُجَلِّي وجه الاستدلال بها ـ إن كان فيه خفاء ـ وفي ضمن ذلك: الكلام على ما يتصل بالغريب ونحوه(٣).

ب ـ التعليق عليها من الناحية الإسنادية، إما كلاماً في الرجال، أو تضعيفاً لطريق، أو دفاعاً عن صحة حديث، أو بياناً لوهم، أو جواباً عن إيراد قد يُورده بعض من يتعاطون علم الصناعة الحديثية، ولها عدة أمثلة؛ منها:

---

(١) التوحيد ١/٥١ ـ ٨١، وينظر بعض الأمثلة في: (١/٨٤ ـ ٩٢، ١١٤ ـ ١١٧، ١٩٣ ـ ٢٠١، ٣٩٦ ـ ٣٩٩ ٢/٥٥٦ ـ ٥٦٠، ٨٧٥ ـ ٨٧٨).

(٢) ٥٢/ب ـ ٥٤أ من أماليه التي أملاها في شهر رمضان من سنة ٣٨٨.

(٣) سيأتي تفصيل ذلك في الحديث عن العنصرين الأخيرين: (الثالث، والرابع).

قوله ـ بعد أن ساق حديثاً من رواية القطان عن الأعمش ـ:

«الجوادُ قد يعثِرُ في بعض الأوقات؛ **وَهِمَ** يحيى بن سعيد في إسناد خبر الأعمش ـ مع حفظه، وإتقانه، وعلمه بالأخبار ـ فقال: عن عبيدة، عن عبد الله، وإنما هو عن علقمة.

وأما خبر منصور: فهو عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله.

والإسنادان ثابتان صحيحان: **منصور** عن إبراهيم، عن عبيدة، عن عبد الله، **والأعمش** عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله.

وغير مستنكَر لإبراهيم النخعي ـ مع علمه، وطول مجالسته أصحابَ ابنِ مسعود ـ أن يرويَ خبراً عن جماعة من أصحاب ابن مسعود عنه»[(١)].

أما ابن منده، فالتعليقات عنده ـ على الأحاديث ـ تكاد تكون نادرةً، وهي بمجموعها ـ في كتبه الثلاثة: «التوحيد»، و«الإيمان»، و«الرد على الجهمية» ـ لا تكاد تبلُغ ربعَ ما في تعليقات ابن خزيمة على الأحاديث في كتاب التوحيد فقط.

ومِمَّا يتفرَّع عن الحديث عن هذه التعليقات:

الحديث عن الفرق بين أسلوب الإمامين في التعليق، وهذا أشرتُ إليه مِراراً.

٤ ـ يعوِّلُ ابنُ خزيمة ـ كثيراً ـ في تعليقاته على لغة العرب في مناقشة الخصوم الذين يرميهم بالجهل بسنَنِ اللسان العربي، وعدم فِقههم لمقاصد العرب في خطابها، ومدلولاتِ اللغة العربية. وسيأتي مزيدُ إيضاح لهذه المسألة عند الحديث عن فقهه للحديث من خلال تفسيره للغريب.

وهذا المَعْلَمُ لا يكاد يُوجَد له أثرٌ في تعليقات ابن منده، على قِلَّتها.

---

(١) التوحيد ١/١٨٣ ح(١٠٤)، وتنظر بعض الأمثلة في كلامه على الأحاديث ذوات الأرقام: من الجزء الأول: ح(٣٤، ٤٢، ٨٦، ١١٠، ١٧٩، ١٨٦، ٢٦٥، ٣٠٥، ٣٢٠).
ومن الجزء الثاني: ح(٣٢٨، ٣٤٢، ٣٦٢، ٣٨٣، ٣٩٨، ٤٧٨، ٥٢٠).

٥ ـ أشرت في الحديث عن منهج ابن خزيمة في التراجم: أن من جملة ما انفرد به، هو مقدرته الأصولية التي ظهرت في تراجمه، ويقال ذلك ـ أيضاً ـ في تعليقاته على الأحاديث، كالتعبير بالنَّسخ[(١)]، والعام والخاص[(٢)].

وأسوق هذا المثال الذي جمع بين أكثرَ من مصطلح أصوليٍّ؛ حيث يقول رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قال أبو بكر: فاسمعوا الخبرَ المصرِّحَ بصحة ما ذكرتُ: أن الجنة إنما هي جِنانٌ في جنة، وأن اسمَ الجنة واقعٌ على كل جنةٍ منها على الانفراد؛ لتستدلُّوا بذلك على صحة تأويلنا الأخبارَ التي ذكرنا عن النبي ﷺ: من فعل كذا وكذا ـ لبعض المعاصي ـ لم يدخل الجنة، إنما أراد بعض الجنان؛ التي هي أعلى، وأشرف، وأفضل، وأنبل، وأكثر نعيماً وأوسع، إذْ محالٌ أن يقول النبي ﷺ: من فعل كذا وكذا لم يدخل الجنة، يريد لا يدخل شيئاً مِنَ الجنان، ويخبر أنه يدخل الجنة، فتكون إحدى الكلمتين دافعةً للأخرى، وأحدُ الخبرين دافعاً للآخر؛ **لأن هذا الجنس مِمَّا لا يدخله التناسخ، ولكنه من ألفاظ العام الذي يراد بها الخاص**»[(٣)].

٦ ـ مِمَّا انفرد به ابن خزيمة عن ابن منده في هذا الباب: عنايتُه بما يُسَمَّى عند العلماء بـ«مختلف الحديث»، ولا غرْوَ؛ فابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ من أئمة الدنيا في هذا الباب، وقد تقدم ثناءُ ابن حبان عليه في هذا، وكلامُ العلماء في تميُّز ابن خزيمة في هذا الجانب أشهرُ من أن يُذكَرَ[(٤)].

وقد تمدّح ابن خزيمة بهذه الصفة في غير ما موضع من كتابه

(١) ينظر ـ مثلاً ـ: ٢/ ٨٧١.
(٢) ينظر ـ مثلاً ـ: ١/ ٥١٩، ٢/ ٨٧١، ٨٧٧.
(٣) التوحيد ٢/ ٨٧١.
(٤) ينظر: «ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» ٢/ ٤٤٤؛ فقد ساق نقولاً عديدةً عن العلماء في هذا.

التوحيد، ونعى على أولئك الذين يردُّون النصوص، بسبب توهُّمهم تعارضَها؛ ومن ذلك قوله:

«كل خبرين يجوز أن يؤلف بينهما في المعنى، لم يجُزْ أن يقال: هما متضادَّان متهاتران على ما قد بيَّنَّاه في كتبنا»[(١)].

«قال أبو بكر: فلعلَّ متوهماً يتوهم ـ ممن لم يتحرَّ العلم، **ولا يحسن صناعتَنا في التأليف بين الأخبار** ـ فيتوهم أن خبر ابن مسعود يضادُّ خبرَ ابن عمر، وخبرُ أبي سعيد يضادُّ خبرَهما، **وليس كذلك هو عندنا** بحمد الله ونعمته»[(٢)].

ونظراً إلى قلة تعليقات ابن منده على الأحاديث، وكثرتِها عند ابن خزيمة ـ رحمهما الله تعالى ـ فإن ذكر مزايا تعليقات ابن خزيمة، على أنها فروقٌ فرديةٌ تميَّز بها عن ابن منده ليس بظاهرٍ من الناحية العلمية ـ فيما أرى ـ لذا اكتفيتُ بما ظهر فيه وجه المقارنة، مما اشتركا في أصله وجملته، والله أعلم.

العنصر الرابع: فقه الحديث من خلال بيانه للغريب، فالحديث عنه ـ أيضاً ـ في جانبين:

الأول: جوانب التشابه العامة:

أشرتُ في الحديث عن هذا الجانب عند ابن منده[(٣)] إلى سبب قلة العناية بتفسير غريب الحديث الذي يرِدُ في مصنفات الأئمة ـ إلا على سبيل النُّدرة ـ وذكرت لذلك أسباباً ثلاثة، أرى من المناسب أن أسوقَها باختصار، وهي:

السبب الأول: أنَّ غرضَهم الأصليَّ من التصنيف هو روايةُ الحديث بالإسناد، لا الشرح والتعليق، إذْ لو فعلوا ذلك لطال جداً.

---

(١) التوحيد ١/٢٥١.
(٢) المرجع السابق ١/١٨٥، وينظر: ٢/٦٩٣، ٨٣٢، ٩٠٥.
(٣) في المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الرابع.

السبب الثاني: أن بعض الأئمة ـ رحمهم الله ـ في سبيل بيان الغريب، يسلك طريقةً غيرَ مباشرة، وهي: ذكر الروايات التي يفسِّرُ بعضُها بعضاً، وهذا ـ عند أهل العلم بالمصطلح ـ من خير ما يفسَّر به غريبُ الحديث.

السبب الثالث: خوفهم ـ عند تفسير الغريب ـ أن يفسِّر أحدُهم شيئاً من حديث الرسول ﷺ على غير مراده، فيقع في الوعيد فيمن كذب عليه متعمِّداً ﷺ، كما وقع هذا للأصمعي، والإمام أحمد رحمهما الله تعالى.

السبب الرابع: وهو في المتأخرين[1] أظهرُ في العُذر منه عند المتقدمين من المصنفين في الحديث المسند، وهو أنهم رأوا أن للغريب كتباً تخصُّه، فمن أراد أن يعرف معنى لفظةٍ أشكلت عليه، فعليه بمراجعتها، والوقت والمِداد يضيقان عن تفسير كل غريب يرد في الحديث.

وقلتُ هناك: إن أكثر الأحاديث ـ التي رواها ابن منده في كتبه ـ مفهومةُ المعنى، واضحةُ الدلالة، إلا أن ثمة أحاديثَ ـ تبلغ العشرات بل دخلت في المئين ـ يحتاج الباحث فيها مراجعةَ كتب الغريب؛ ليعرف المعنى، ولم يتعرَّض لها ابنُ منده بالتعليق.

وبيّنت ـ فيما سبق ـ منهجَ ابن منده في هذا الباب، فإلى بيان أوجه التشابه بين هذين الإمامين في هذا الباب:

١ ـ أنهما اشتركا في تفسير بعض الغريب الوارد في الأحاديث، وإن كان نصيبُ ابن خزيمة من ذلك أكثرَ، كما تبين لي من قراءة كتابه.

٢ ـ أنهما اتفقا في تفسيرهما الغريبَ على سلوك طريقتين، هما:

الطريقة الأولى: التفسير المباشر للكلمة؛ إما بنفسه، أو بنقله عن غيره مِمَّن سبقه من الصحابة، والأئمة.

وقد اختلف الإمامان في هذا الموضع من حيث الكثرةُ والقِلَّة:

فتفسير ابن خزيمة للغريب بنفسه هو الأكثرُ عنده من نقله عن غيره، إذْ

---

(١) بيّنتُ فيما سبق (في المبحث الثاني من الفصل الثاني في الباب الرابع) مرادي بالمتقدمين والمتأخرين في هذا الموضع.

هو بالعشرات، كما سيأتي التمثيل له، بخلاف ابن منده؛ فالنقل عن الغير هو الأكثر[١].

ومن أمثلة ذلك عند الإمام ابن خزيمة قوله عن الحديث المشهور في النار: «... فيضع قدمه عليها، فتنزوي وتقول: قط قط قط»[٢]:

«قال أبو بكر: اختلف رُواة هذه الأخبار في هذه اللفظة في قوله: «**قَط أو قِط**»، فروى بعضهم بنصب القاف، وبعضهم بخفضها[٣]، وهم أهل اللغة، ومنهم يُقتبس هذا الشأنُ.

ومحال أن يكون أهلُ الشعر أعلمَ بلفظ الحديث من علماء الآثار ـ الذين يَعْنَوْنَ بهذه الصناعة، يروونها، ويسمعونها من ألفاظ العلماء، ويحفظونها ـ وأكثرُ طلاب العربية إنما يتعلمون العربية من الكتب المشتراة أو المستعارة من غير سماع.

ولسنا ننكر أن العرب تنصب بعضَ حروف الشيء، وبعضها يخفض ذلك الحرف لسعة لسانها، قال المطَّلبي[٤] رحمة الله عليه: لا يحيط أحدٌ علماً بألسنة العرب جميعاً غيرُ نبيٍّ.

فمن ينكر من طلاب العربية هذه اللفظة ـ بخفض القاف على رواة الأخبار ـ مغفلٌ ساهٍ؛ لأن علماء الآثار لم يأخذوا هذه اللفظة من الكتب غير المسموعة، بل سمعوها بآذانهم من أفواه العلماء، فأما دعواهم أن «**قط**» أنها الكتاب، فعلماء التفسير قد اختلفوا في تأويل هذه اللفظة، ولسنا نحفظ عن أحد منهم تأوَّلُوا «قط» الكتاب»[٥].

وقال ﷺ: ـ في تفسير جملةٍ جاء ذِكْرُها عَرَضاً، فيها ذكرٌ لشيءٍ من نعيم أهل الجنة ـ جعلنا الله من أهلها ـ وفيه: «**غير أن لا تَوالُدَ**»:

---

(١) وقد تقدم التمثيل لابن منده فيما سبق.
(٢) ينظر: التوحيد ١/٢١٨ ح(١٢٤ ـ ١٣٧).
(٣) أي: بفتح القاف، وكسرها، وليس مقصوده بالنصب والخفض هنا، أنه العلامة الإعرابية اللتان تدلان على النصب والجر؛ إذِ الإعراب خاص بأواخر الكلمات كما هو معلوم.
(٤) يقصد به الإمام الشافعي رحمه الله.
(٥) التوحيد ١/٢٢٧.

«معنى قوله: «**غير أن لا توالُدَ**»؛ أي: لا يشتهون الولد؛ لأن في خبرِ أبي الصديق النَّاجي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**إذا اشتهى أحدكم الولد في الجنة كان حمله ووضُعه وسِنُّه في ساعة واحدة**»[١]، والله عز وجل قد أعلم أن لأهل الجنة فيها ما تشتهي الأنفس، وتَلَذُّ الأعين، ومحالٌ أن يشتهي المشتهي في الجنة ولداً، فلا يُعطى شهوتَه، والله لا يُخلف الوعدَ، والأولادُ في الدنيا قد يكون على غيرِ شهوة الوالدين، فأما في الجنة، فلا يكون لأحد منهم ولدٌ إلا أن يشتهي، فيُعطَى شهوتَه على ما قد وعد ربُّنا: أن لهم فيها ما تشتهي أنفسهم»[٢].

وأما النقل عن الغير: فهو عند ابن خزيمة أقلُّ بكثير من تفسيره بنفسه، بل لم أقف إلا على أربعة مواضع فقط نقل فيها عن غيره[٣]، بعكس ابن منده.

أما الطريقة الثانية التي اشتركا فيها في تفسير الغريب، فهي:

تفسير الغريب من خلال سرد الروايات الأخرى التي توضح معنى الغريب في الروايات التي ورد فيها الغريب، **وهذا منهما قليلٌ جداً**.

ومن ذلك أن ابن خزيمة ساق ـ في باب «ذكر سُنَّةٍ خامسةٍ تثبت أن لمعبودنا يداً يقبل بها صدقة المؤمنين، عزَّ ربنا وجل عن أن تكون يدُه كيد المخلوقين» ـ حديثَ أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**إن أحدَكم ليتصدق بالتمرة من طيِّب ـ ولا يقبل الله إلا طيِّباً ـ فيجعلها الله في يده اليمنى، ثم يربِّيها كما يربِّي أحدُكم فَلُوَّه، أو فصيلَه، حتى تصير مِثْلَ أُحُدٍ**». ثم ساق بعده اللفظ الآخر، وفيه: «... **فيربِّيها كما يربِّي أحدكم مهره، أو فصيله...**»»[٤].

---

(١) أخرجه الترمذي ٤/ ٦٩٥ ح(٢٥٦٣) وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه ٢/ ١٤٥٢ ح(٤٣٣٨)، وأحمد في مسنده ١٧/ ١١٦، ١٨/ ٢٨٧.

(٢) التوحيد ٢/ ٤٧٠ ح(٢٧١).

(٣) وهي في التوحيد: ١/ ٢٠٥ ح(١١٢)، ٢/ ٦٧٤ ح(٤١٩)، ٢/ ٦٨٦ ح(٤٣٢)، ٢/ ٦٨٩ (٤٣٦).

(٤) التوحيد ١/ ١٣٨ ح(٧٣، ٧٤).

فكلمة: (مهره) في الرواية الثانية، بينت معنى (فَلُوَّه) في الرواية الأولى[(١)].

الثاني: جوانب الاختلاف العامة:

١ ـ أهم الفروق بينهما في هذا الباب: هو أن ابنَ خزيمة أوفرُ حظاً، وأكثرُ عنايةً من ابن منده في بيان الغريب، حتى إن مواضع بيانه للغريب بلغت العشراتِ، بخلاف عددها عند ابن منده؛ فهو قليل[(٢)].

٢ ـ أن الغالبَ على ابن خزيمة في بيان الغريب الإطالةُ، حتى لكأنه يشرح الحديث شرحاً، ومن ذلك ما سبق التمثيلُ به في المعْلَم الثاني من معالم فقه الحديث عنده في تفسير حديث أبي ذر رضي الله عنه: «**نورٌ أنّى أراه**»[(٣)].

٣ ـ عناية ابن خزيمة باللغة العربية، وهذا يلحظه من طالع الكتاب أدنى مطالعة.

والذي ظهر لي أن عنايته بلغة العرب ليست خاصةً بكتابه هذا، أو حتى في كتابه «الصحيح»[(٤)]، بل هي في كتبه كلِّها، وهذا ما يدلُّ عليه قوله في تعليقه على قوله ﷺ في الحديث: «**وهل أخرجكم من الجنة إلا خطيئةُ أبيكم؟**»: «هذه اللفظة من إضافة الفعل إلى الفاعل، الذي **قد بينتُه في مواضعَ من كتبنا**: أن العرب قد تضيف الفعل إلى الفاعل؛ لأنها تريد أن

---

(١) ينظر بعض الأمثلة التي فسّرتْ فيها بعض الأحاديث بعضاً، في الأبواب ذوات الأرقام: ٣١ ح(١٩٠ مع ١٩٢)، ٣٧ ح(٢١٥ مع ٢١٨) ويقرن هذا بالباب (٣٨).

(٢) تنظر المواضع الآتية ـ عند ابن خزيمة ـ: ١/ ١٣٩ ح(٧٤)، ١/ ١٧٧ ح(٩٩)، ١/ ١٩٠ ح(١٠٨)، ١/ ٢١٣ ح(١٢٠)، ١/ ٢٢٤ ح(١٣٣)، ١/ ٢٢٧ ح(١٣٧)، ١/ ٣٤١ ح(٢٠٣)، ١/ ٣٩٥ ح(٢٣٤)، ٢/ ٤١٩ ح(٢٤٢)، ٢/ ٤٣٢، ٢/ ٤٣٧، ٤٧٠ ـ ٤٧٦، ٢/ ٥٠٦ ح(٣٠٠)، ٢/ ٥١٢ ح(٣٠٦) مع ٥١٤ح(٣٠٩) و٥١٨ ح(٣١٣)، ٢/ ٥٦٨ ح(٣٣١)، ٢/ ٦٠٩ ح(٣٥٤)، ٢/ ٦٢٩ ح(٣٧٢)، ٢/ ٦٣٢ ح(٣٧٦)، ٢/ ٦٣٤ ح(٣٧٨)، ٢/ ٦٥٦ ح(٣٩٧)، ٢/ ٦٥٨ [في الترجمة]، ٢/ ٦٩٠ ح(٤٣٧)، ٢/ ٧١٣ ح(٤٥٥)، ٢/ ٧٢٢ ح(٤٥٩)، ٢/ ٧٢٨ ح(٤٦٣)، ٢/ ٧٣٢ ح(٤٦٥)، ٢/ ٧٤٣ ح(٤٧٢)، ٢/ ٧٤٤ ح(٤٧٣)، ٢/ ٨٩٨ ح(٦٠٩).

(٣) تنظر المواضع السابقة، فكثير منها نحا منحى الإطالة.

(٤) ينظر: «ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح» ١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٨.

الفعل بفعل فاعل»[١].

وإن الناظر في كلامه ـ في هذا الباب ـ ليتذكَّر طريقةَ رفيقِه في الطلب الإمامَ الكبير محمد بن جرير الطبري رحمه الله والذي كانت له عنايةٌ بالغة بهذا الجانب، يدركها كلُّ من طالع تفسيرَه العظيم، ولا غرْوَ! فباللسان العربي نزل الكتاب، وبه نُقِلَتْ إلينا سنّة أفصحِ من نطق بالضاد ﷺ.

وقد أحصيتُ المواطن التي نصَّ فيها ابن خزيمة على اعتبار لغة العرب، وتأمُّلِ سَنَنها في كلامها، وتخطئةِ ما فهمه كثيرٌ من أهل البدع ـ بسبب جهلهم بلغة العرب ـ فإذا هي تبلغ خمسةً وثلاثين موضعاً[٢]، وفيما نقلته من كلامه في «قط، قط» ما يدل على ذلك.

وهذا مثالٌ آخرُ يزيد هذه المسألةَ وضوحاً، وهو قوله في تعليقه على لفظة «الجهنَّميِّين» الواردة في حديث:

«قال أبو بكر: قد كنت أحسب زماناً أنَّ الاسمَ لا يقع على مثل هذه اللفظة!

كنت أحسب زماناً أن هذا من الصفات لا من الأسامي!

كنت أحسب أنه غير جائز أن يقال لأهل المحلة: إن هذا اسمٌ لهم، وإن أهل المدينة، أو أهل قرية كذا، أو أصحاب السجون، إيقاع الاسم على مثل هذا؛ لأنه محال عندي ـ **في قدر ما أفهم من لغة العرب** ـ أن يقال: أهل كذا اسمهُم أهل قرية كذا، أو أهل مدينة كذا، وإن اسم أهل السجون هذه صفات أمكنتهم، والاسم اسم الآدميين: كمحمد، وأحمد، والحسن، والحسين، وغير ذلك، وقد أوقع في هذا الخبرِ الاسمَ على الجهنَّميِّين، يُسَمَّون الجهنميُّون نسبةً لِلِسان العرب.

---

(١) التوحيد ١/٣٤١، وينظر ـ أيضاً ـ: ٢/٦٢٩، ٦٣٣.

(٢) **من الجزء الأول**: ١/٥١ ـ ٥٦، ٧٤ ـ ٧٦، ٨٠، ١١٤، ١١٧، ١٤٠، ١٩٦، ١٩٩، ٢٢٧، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٩٠، ٣٤١، ٤٥٩، ٥٠٨، ومن الجزء الثاني: ٦١٠، ٦٩٠، ٧٣٢، ٨٧٧، ٨٩٨.

وقد كنت أعلمتُ أصحابي مذ دهر طويل: أن الأسامي إنما وُضعت بمعنيين:

أحدهما: للتعريف؛ ليُعرَفَ الفرقُ بين عبد الله، وعبد الرحمٰن، ويُعلَمَ مَنْ محمد؟ ومنْ أحمدُ؟ ومنْ الحسن؟ ومنْ الحسين؟ فيفرَّق بين الاثنين وبين الجماعة بالأسامي.

وهذه الأسامي ليست من أسماء الحقائق، وقد يُسَمَّى المرءُ حسناً وهو قبيح، ويسمَّى محمود[1] وهو مذمومٌ، ويسمى المرء صالح[2] وهو طالح.

والمعنى الثاني: هو أسامي الصفات على الحقائق، إذا كان المرء صالحاً، فقيل: هذا صالح، فإنما يراد صفته على الحقيقة كذلك، إنما يقال لمحمود المذهب: فلانٌ محمود، على هذه الصفة، كذلك يقال للعالم: عالم، وللفقيه: فقيه، وللزاهد: زاهد، هذه أسامي على الحقائق، وعلى الصفات»[3].

ونظراً إلى تمكُّن الإمام ابن خزيمة في هذا الباب، فقد كان يتحدث، ويناقش، ويفند بثقة كبيرة، وحجة قوية، شفعهما بأسلوب رصين، وتعبير متين، فرحمه الله، وجزاه الله عن الإسلام خيرَ الجزاء.

٤ ـ عناية ابن خزيمة بإزالة الإشكالاتَ التي تتَّصل بالألفاظ، وهو ما يُسمَّى عند العلماء بـ«مشكل الحديث»، وهو أعمُّ من الغريب من جهة أن الإشكال قد يقع بسبب لفظةٍ معيّنة في ذاتها، لا لغرابة معناها، ولكن لكونها تتعارض ـ في الظاهر ـ مع نصوص أخرى، إما من القرآن، أو السنة، وهو بهذا الاعتبار ـ أي: مشكل الحديث ـ أعمّ من مختلف الحديث؛ لأن مختلف الحديث خاصٌّ بما يقع التعارض فيه بين الأحاديث، بينما جهة

---

(١) كذا في المطبوع، ومقتضى القواعد أن يقال: محموداً، كما قال في حسن: حسناً، ويحتمل أن تصح على أن (محمود) نائب فاعل، لكن السياق يرجح أنه مفعول به.

(٢) يقال فيه ما قيل في (محمود).

(٣) التوحيد ٢/ ٦٩٠.

التعارض في المشكل أعمُّ من أن تُخَصَّ بالحديث فقط[(١)].

ومن ذلك كلامُه على الإشكال الواقع في حديث الصورة، وقد سبق ذكره[(٢)].

وبعد: فهذه ما ظهر لي من أوجه المقارنة بين هذين الإمامين فيما يتعلق بفقه الحديث من خلال كتبهم التي صُنِّفت في العقائد، والله تعالى أعلم.



(١) ينظر: مختلف الحديث بين الفقهاء والأصوليين: (٣٠ ـ ٣٩)، منهج التوفيق والترجيح: (٥٦).

(٢) ينظر بعض الأمثلة: ١/ ٣٨٤ أحاديث الباب (٣٩)، ٢/ ٤٥٩ ح(٢٦٩)، ٢/ ٧٧٠ ح(٤٩٥)، ٢/ ٨٧٤ ـ ٨٧٨ ح(٥٩٠).

الفَصْلُ الثَّالِثُ

موازنة منهجه في الحكم على الحديث
مع منهج الدارقطني في سننه

الفصل الثالث

موازنة منهجه في الحكم على الحديث مع منهج الدارقطني في سننه

ما أسلفته في الحديث عن صعوبة الموازنة بين كتاب ابن عدي في «الكامل» مع منهج ابن عدي في الرواة، أكرِّر معناه هنا ـ أيضاً ـ فيما يتعلق بالموازنة بين منهج ابن منده في الحكم على الحديث، مع منهج الدارقطني في سننه ـ؛ لسببين رئيسين:

الأول: أن موضوعَ كتاب سنن الدارقطني أحاديثُ الأحكام، بل وفي دائرة أخصّ، حيث اعتنى بإيراد الأحاديث المعلّلة والموضوعة، مرتبةً على أبواب الفقه، مع بيان عِلَلِها واختلاف طرقها ـ في الغالب ـ، وتوسّع في ذلك[(١)]، حتى إن الأحاديث الصحيحة إنما يذكرها في كتابه لبيان مخالفتها للأحاديث الضعيفة التي ضعّفها[(٢)]، بخلاف موضوعات أغلب كتب ابن منده؛ فهي في العقائد، أو التراجم، ولا أعلم ـ بعد البحث الشديد ـ لابن منده كتاباً ـ لا مطبوعاً ولا مخطوطاً ـ على نَسَقَ كتب الأحكام، فضلاً عن كتابٍ على نسق سنن الدارقطني!

وقد تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن غرض الدارقطني في تصنيف كتابه السنن؛ فقال: «قصد به غرائبَ السنن، ولهذا يروي فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن مجرد العزو إليه لا يبيحُ الاعتمادَ عليه»[(٣)].

(١) كما سيأتي التمثيل له في الفقرة (٦) من أوجه التشابه بينهما.
(٢) ينظر: كتاب «أبو الحسن الدارقطني، وآثاره العلمية»، ص(٢٤٩ ـ ٢٥١، ٢٥٦ ـ ٢٦١)، ومقدمة محققي سنن الدارقطني ـ ط. الرسالة ـ: ١/ ٣٢ ـ ٣٣.
(٣) مجموع الفتاوى ٢٧/ ١٦٦.

وقال الحافظ ابن عبد الهادي: «يجمع في كتابه غرائب السنن، ويُكثر فيه من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة، بل والموضوعة، ويبين علة الحديث، وسببَ ضعفه، وإنكارَه في بعض المواضع»[(١)].

وقال الزيلعي عن الدارقطني ـ في سننه ـ: «يروي في سننه غرائبَ الحديث»[(٢)]، بل قال ـ في موضع آخر ـ: «مجمع الأحاديث المعلولة، ومنبع الأحاديث الغريبة»[(٣)].

الثاني: أن نسبة ما تكلم عليه الدارقطني من الأحاديث لا تُقارَنُ بعدد ما تكلم عليه ابن منده من الأحاديث تصحيحاً وتحسيناً.

فمثلاً: في الحديث الحسن، لم أقف لابن منده ـ في كتبه كلِّها ـ إلا على أربعة أحاديث فقط حكم عليها بحُسْنِ إسنادها، بينما في سنن الدارقطني ـ وحدها ـ قرابة خمسةٍ وعشرين حديثاً، فضلاً عن بقية كتبه الأخرى؛ كالعلل، والمؤتلف، وغيرها كثير!

أما الأحاديث التي حكم عليها ـ في السنن فقط ـ بالصحة في سننه، فهي بالعشرات، مع أن الكتاب ـ كما تقدم ـ إنما تُذكر فيه هذه الأحاديث لبيان مخالفة الأحاديث الضعيفة لها، فهي تُذكَرُ عَرَضاً واستطراداً.

لذا، فإن عقد المقارنة بين هذين الكتابين لن يكون دقيقاً كما ينبغي، بل سيكون فيه شيءٌ من التكلُّف! ومع هذا، فهذه محاولةٌ مني لالتماس أوجه المقارنة: تشابهاً واختلافاً، ومن الله أستمد العون والتوفيق.

أولاً: جوانب التشابه العامة:

١ ـ يشترك الإمامان في قلة الحكم على الأحاديث ـ قبولاً ورداً ـ عطفاً على كثرة ما روياه من أحاديث.

وقد بيّنت هذا عن ابن منده ـ فيما سبق[(٤)] ـ أما ظهوره عند الدارقطني

---

(١) الصارم المنكي: (٢٢).
(٢) نصب الراية ١/ ٣٤٠.
(٣) المرجع السابق ١/ ٣٥٦.
(٤) ينظر: المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثالث.

فجليٌّ جداً؛ إذْ لا تشكل نسبةُ الأحاديث التي حكم عليها قبولاً ورداً ـ بخلاف كلامه على العلل ـ سوى مائة وخمسةٍ وعشرين حديثاً[(١)] من (٤٨٣٦) أربعة آلاف وثمانمائة وستة وثلاثين حديثاً، أي ما نسبته ٢,٥٪ من مجموع أحاديث الكتاب، ومِنَ الطريف أن هذه هي نسبة الواجب من الزكاة في الأموال الزكوية!

٢ ـ يتفق الإمامان أبو عبد الله، وأبو الحسن على استعمال مصطلح الصحيح، والحسن في حكمهما على الأسانيد، مع تفاوتهما في كثرة الاستعمال.

أما ابن منده، فقد سبق التمثيلُ لعمله ذلك، وأما الدارقطني، فقد ذكرت ـ قبل قليل ـ عددَ ما عنده من الأحكام على الأسانيد، رغم أن الدارقطني لم يصنف كتابه لذلك، كما تقدم في كلام ابن تيمية، وابن عبد الهادي، والزيلعي.

٣ ـ اتفقا ـ أيضاً ـ في طريقة التعبير عن الحكم على الأحاديث بالقبول، فمرةً يربط ذلك بالأسانيد؛ كقولهم: إسناده صحيح، أو إسناده حسن، وقد يضيفان كلمة: متصل، وأحياناً يقتصرا على مصطلحي: صحيح، حسن[(٢)].

ومن أمثلة ربطه الحكم بالسند: قول الدارقطني: «ثنا أبو محمد بن صاعد، حدثنا عبد الله بن عمران العابدي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ﵁ أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يَغْلَقُ الرهن، له غُنمه وعليه غُرمه**»، زياد بن سعد أحد الحُفَّاظ الثقات، وهذا إسناد **حسن متصل**»[(٣)].

(١) ينظر: فهرس الأحاديث التي تكلم عليها الدارقطني في سننه ٦/٦١٩ (المجلد السادس من السنن)، وينظر: أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية: (٢٨٢).

(٢) الحكم بالحسن خاص بالدارقطني؛ لأن الأمثلة الأربعة عند ابن منده كلها مربوطةٌ بالإسناد.

(٣) سنن الدارقطني ٣/٤٣٧ ح(٢٩٢٠)، وينظر بعض الأمثلة من سنن الدارقطني: من أمثلة =

ومن أمثلة عدم ربط الحكم بالسند: قول الدارقطني:

«حدثنا أبو محمد بن صاعد، حدثنا إبراهيم بن يوسف الكندي الصوفي ـ بالكوفة ـ حدثنا عبد السلام بن حرب، عن يزيد بن أبي خالد ـ وهو الدالاني ـ عن عمرو بن مرة، عن أبي البُختري، قال: أهلَلْنا هلالَ ذي الحجة قمراً ضخماً، المقلُّ يقول: لليلتين، والمكثر يقول: لثلاثٍ، فلما قدمنا مكة، لقينا ابن عباس، فسألته عن يوم التروية؟ فعدَّ لي من ذلك اليوم، فقلت له: إنا أهللنا قمراً ضخماً، فقال إن النبي ﷺ أمَدَّه إلى رؤيته، **هذا صحيح**»[(١)].

٤ ـ اتفق الإمامان ـ أيضاً ـ في مسألة الكلام على الرجال، إلا أن حظَّ الدارقطني من ذلك أكثرُ وأكبرُ؛ فقد بلغ مجموع الرجال الذين تكلَّم عليهم ابنُ منده في **كتبه كلِّها** ـ مما وقفت عليه[(٢)] ـ (١١٩) مائة وتسعة عشر رجلاً.

بينما اشتمل **كتاب السنن** للدارقطني على نحو من (٥٠٠) خمسمائة حديث[(٣)] فقط، وليس (١٠٠٠) ألف رجل كما قال أحد

= حكمه ربطه الصحة بالسند في ح: (٢٣٧٤، ٢٣٧٥، ٢٣٧٧، ٢٣٧٨، ٢٣٧٩، ٢٣٨٠، ٢٣٨١، ٢٣٨٢، ٢٣٨٤).

من أمثلة حكمه بالحسن في ح: (٧٨، ٩٦، ١٢١٣، ١٢٢٠، ٢٩٢٠، ٣٣٦٢).

(١) سنن الدارقطني ٣/١٢٦ ح(٢٢٠٨)، وينظر بعض الأمثلة لحكمه بالصحة ـ من غير ربط لها بالإسناد في ح: (٢١٤، ١١٤٣، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ٢٢٠٩، ٢٢١٠).

(٢) سبقت دراسة هذه التراجم، في الفصل الثالث من الباب الأول.

(٣) وقد اعتمدتُ في إثبات هذا الرقم على الفهرس الذي وضعه محققو السنن ـ في ط. مؤسسة الرسالة ـ ٦/٥٩٥، وقد بلغ عدّهم (٣٢٥) فقرةً، وداخل بعض هذه الفقرات جرح أو تعديل لأكثر من رجل، وفي بعضها تكرار لنفس الراوي ـ فترتيبهم إنما بحسب مواضع وروده في نفس السنن ـ لذا قمت بعدها، فظهر لي أن مجموع ما ذكره الدارقطني من أحكام بالجرح والتعديل ـ وفي ضمن ذلك بعض الأحكام التي تتعلق بمسألة الاتصال أو الانقطاع ـ: (٤٤٤) أربعمائة وأربعةٌ وأربعون راوياً على سبيل التقريب، وقد ينقصون قليلاً.

وقد نبّهوا هناك ـ في مقدمة فهرسهم ٦/٣٩٥ ـ إلى أنه ورد في الطبعة الهندية كلام في =

الباحثين(١).

٥ ـ من مواطن الاتفاق: تعويلُهما في التصحيح ـ أحياناً ـ على إخراج الشيخين أو أحدهما للحديث، وقد بيّنت أمثلة هذا ـ فيما سبق ـ عند ابن منده(٢)، وهو أكثر من أبي الحسن الدارقطني في هذه المسألة؛ إذْ لم أجد في سننه إلا في تسعة مواضعَ فقط، جعل من مسوّغات تصحيحها إخراجَ الشيخين، أو أحدهما لها.

ومِنْ أمثلة ذلك: قولهُ عن حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما في قصة نوم النبي ﷺ عن صلاة الصبح، وفي ضمنها قصة مزادة المرأة المشركة، حيث أخرجه من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن سلْم بن زرير، عن أبي رجاء، عن عمران: «أخرجه البخاري عن أبي الوليد بهذا الإسناد، وأخرجه مسلم عن أحمد بن سعيد الدارمي، عن أبي علي الحنفي، عن سلم بن زرير»(٣).

= الجرح والتعديل لم يبثتوه في طبعتهم؛ لأنه لم يترجَّح لديهم أنها من كلام الدارقطني، بل هي ملحقة بالنسخة التي كان يملكها الحافظ ابن حجر، واعتمد عليها الناشر للطبعة الهندية.

وعلى فرْض ثبوت هذه الإلحاقات، فهي لا تتجاوز ثلاثين جرحاً وتعديلاً، أو حكماً بالاتصال أو الانقطاع.

فإذا أضفنا هذه الإلحاقات، وهي ـ بالتحديد ـ: (٢٩) تسعةٌ وعشرون قولاً، فسيكون المجموع: (٤٧٣) أربعمائة وثلاثة وسبعين راوياً، أي قريباً من الـ(٥٠٠).

(١) هو: د. عبد الله الرحيلي في كتابه (أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية)، ص(٣٥٧ ـ ٣٥٨)، وسبب هذا الفارق أمران أفصح عنهما الدكتور نفسه:

١ ـ أن الدكتور توسَّع في إثبات التوثيق المجمَل الذي يطلقه الدارقطني على إسنادٍ ما، بقوله: (كلهم ثقات).

٢ ـ أنه أدخل في عدّه كلَّ مَنْ صحَّح، لهم في السنن أو حسّن، بحيث يجعل أمام اسمه عبارة: (صحح حديثه، أو صححه، أو حسّن حديثه).

والاعتراض ـ فيما أرى ـ إنما هو على السبب الثاني؛ إذ هو توسُّعٌ غير مرضي، فدواعي التصحيح، أو التحسين ـ كما هو معلوم ـ لا تتعلق بالإسناد الذي أبرزه المصنف فحسب، بل لذلك أسباب أخرى، والله أعلم.

(٢) ينظر: المطلب الرابع من المبحث الأول في الفصل الأول من الباب الثالث.

(٣) سنن الدارقطني ١/ ٣٦٩ ح(٧٧١)، وهذه الأمثلة التي وقفت عليها محاولاً حصرها، =

وسبب هذا ظاهر؛ فإن كتاب الدارقطني ـ كما تقدم ـ في الغرائب والضِّعاف والمنكرات، وما يذكره من الأحاديث الصحاح إنما هو لبيان مخالفة ما رُوي في الباب من أحاديث ضِعافٍ.

٦ ـ أنهما اشتركا في مسألة الإكثار من إيراد الطرق للحديث الواحد، رغم التباين بين موضوع كتاب الدارقطني، وبين كتب ابن منده التي غالبُها في العقائد، وهذا من الموافقات الغريبة.

ولست بحاجة لأُمَثِّلَ لصنيع ابن منده في هذا، فالفصل الثاني من الباب الثالث كلُّه أمثلة لهذا.

أما الدارقطني، فيكفي لبيان هذه القضية عنده أن يقف الناظر على أول حديث في سننه ـ وهو حديث القُلَّتين ـ فقد ساق له قُرابةَ خمسين طريقاً(١).

ثانياً: جوانب الاختلاف العامة:

١ ـ وإن اتفق الإمامان على استعمال مصطلح الصحيح، والحسن، في حكمهما على الأسانيد، إلا أن الدارقطنيَّ أكثرَ استعمالاً لهذه المصطلحات في كتابه، **وعذرُ** ابن منده بيِّنٌ، فليست أحاديثُ العقائد كأحاديثِ كتابٍ أُلِّفَ لبيان الضِّعاف والغرائب!

٢ ـ لا يكاد الإمام ابن منده أن ينصَّ ـ في كتبه ـ على تضعيف حديثٍ من الأحاديث إلا قليلاً، وربما لجأ إلى الحكم المجمل العام لجملة من الأحاديث والأسانيد(٢)، **بخلاف** أبي الحسن الدارقطني، فهو كثيراً ما ينصُّ على الضعف لكن بالتنصيص على ضعف أحد رُواة الإسناد، وذلك في

= ح(١٤٢٦، ٢١٧٣، ٢٧٠٦، ٣٠٣٩، ٣١٢٤، ٣١٢٩، ٣٥٢٤، ٤٤٢٣).

(١) السنن ١/ ٥ ـ ٣٠ ح(١ ـ ٤٤) وفي ثنايا بعض الأحاديث أكثر من طريق، وقريب منه في التوسع حديث الأذنان من الرأس، حيث ذكر له عشرات الطرق، ينظر: ح(٣٢١ ـ ٣٦٠)، وكذلك قصة أذان أبي محذورة (٩٠١ ـ ٩٠٩)، ومن الأمثلة على توسعه: ح(١٦١٠ ـ ١٦١٧، [٢٧٧٠ ـ ٢٧٧٨ + ٢٧٩٦]، ٣٣٢٩ ـ ٣٣٣٣).

(٢) ينظر: المطلب السادس من المبحث الأول في الفصل الأول من الباب الثالث.

مئات المواضع، تبلغ قرابة (٥٢٠) خمسمائة وعشرين حديثاً[١] ويندر جداً أن يكتفيَ بالنص على استنكار المتن[٢].

٣ ـ أن ابن منده يطلق الحكم العام، أو بالجملة تصحيحاً أو تضعيفاً على بعض المعلَّقات التي يوردها في كتبه، فيقول ـ مثلاً ـ: «وروي عن أبي هريرة **من طرق فيها مقال**؛ منهم: عطاء بن يسار، وسعيد بن المسيب، وأبو سَلَمَة، وعراك بن مالك، ومحمد بن جُبير بن مطعم، وأبو رافع الصائغ»[٣].

أو كقوله: «ورُوي هذا الحديثُ عن علي، وعبد الله، وعُبادة، وأبي الدرداء، وأبي هريرة، ودغفل بن حنظلة، **مِنْ وجوه لا تثبت**»[٤].

أو كقوله: «ومما يشهد لهذا المعنى ما جاء عن النبي ﷺ، **وثبت عنه بأسانيد صحاح**».

والملحوظ هنا هو أنه يعلِّقُ ولا يورد هذه المعلقات ـ غالباً ـ حتى يتسنَّى للباحث أن يطَّلع على الأسانيد، ومن ثمَّ ينظر في حكم الناقد.

وقد تميّز عنه الدارقطني بأنه، مع ممارسته لهذا الأسلوب في الحكم العام، إلا أنه يبرز أسانيدَ ما يحكم عليه من أحاديثَ، فيقول ـ بعد أن يبرزها ـ: «وكلها صحاح»[٥].

٤ ـ أن ابن منده عوّل كثيراً على التصحيح على شرط الشيخين، أو أصحاب السنن ـ وقد تقدم هذا عنه مفصلاً[٦] ـ، وهذا ما لم أرَه للدارقطني

---

(١) ينظر: أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، ص(٣٠٠).

(٢) لم أقف إلا على موضعين حكم عليهما بنفسه: ح(١٥٠١، ٤٠٠٠)، وقد نقل في ثلاثة مواضعَ استنكارَ بعض الحُفَّاظ لأحاديث من كتابه، وليست من غرض البحث هنا، وهي ـ بكل حال ـ تؤكد ندرة حكمه على الأحاديث بالاستنكار، سواء بنفسه، أو بنقله عن غيره وإقراره له.

(٣) التوحيد ٢/١٦ ح(١٥٧)، ويُنظَرُ أمثلةٌ أخرى في كتاب التوحيد، في الأحاديث: (٥٧١)، ومن أمثلته في الإيمان: (٩٣٢)، وفي الرد على الجهمية (٢٩، ٣٢).

(٤) التوحيد ٢/١٤٠ ح(٢٩١)، وينظر مثالان آخران في الكتاب نفسه برقم (٩٩، ٥١٢).

(٥) ينظر بعض الأمثلة في سننه، ح(١٠٣، ١٣٢٣، ٢١٦٢).

(٦) ينظر: المطلب الثاني والثالث من المبحث الأول في الفصل الأول من الباب الثالث.

البتة! وعذره بيِّنٌ، وهو ما أسلفتُه من طبيعة موضوع الكتاب، والله أعلم.

هذا ما ظهر لي من أوجه المقارنة بين منهج ابن منده، وبين منهج الدارقطني في الحكم على الحديث، مؤكداً على ما ذكرته في أول هذا الفصل من ضيق مجال المقارنة، للأسباب التي شرحتها هناك، والله تعالى أعلم.

٥ ـ تقدم من دراسة أحكام الإمام ابن منده على الأحاديث ـ قبولاً وردّاً ـ أنه يمكن عدُّه في جملة مَنْ عندَهم تساهلٌ في الحكم على الأحاديث، وإن كنت لا أرى أنه يوصف بأنه متساهل بإطلاق، لكنه إلى المتساهلين أقربُ منه إلى المتوسطين، بخلاف الإمام أبي الحسن الدارقطني، فإنه معدودٌ في جملة المتوسطين، وهذا ظاهرٌ في النظر في أحكامه، ومقارنتها بأحكام بقية النقاد، والله أعلم[1].



(١) ينظر: أبو الحسن الدارقطني: (٤٨٣).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، حمداً يملأ الأرض والسماوات، ويملأ ما بينهما، ومِلءَ ما يشاء ربُّنا من شيء بعدُ، أما بعد:

فهذا أوان وضع القلم؛ ليستريح قليلاً، بعد تطواف وتَرحال في هذه الرحلة العلمية الشائقة مع هذا الإمام المبارك أبي عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللهُ.

وقبل أن أدخل القلم في غِمده، وأُرْجِعَه إلى محبرته، فسأَرْقُم ـ في هذه الخاتمة ـ أَهَمَّ ما في هذا البحث من نتائج، مقسِّماً ذلك قسمين:

القسم الأول: خلاصة آراء الإمام ابن منده في المسائل التي تناولها البحث، مما ظهر لي رأيُه فيه(١).

القسم الثاني: أهم التوصيات التي أراها مِمَّا يتصل بعلم ابن منده رَحِمَهُ اللهُ خصوصاً، وبعلماء القرن الرابع عموماً.

أما فيما يتصل بالقسم الأول، فيمكن تلخيصُ آرائه في النقاط الآتية، مراعياً في ترتيبها ورودها في البحث(٢):

١ ـ تبيَّن من خلال ترجمة ابن منده ـ في التمهيد ـ المنزلةُ الكبيرة، والمكانة العليّة التي يتبوَّأها هذا الإمام بين أئمة الإسلام، وعلمائه الكبار، من خلال ما يلي:

(١) وقد قصدتُ أن أذكر في هذه الخاتمة ـ والتي قد تطول قليلاً ـ **ملخَّصاً عاماً** للرسالة؛ كونها تتحدث عن منهج إمام مكثر، وله آراؤه واختياراتُه في علم الحديث، فإن هذا ـ في نظري ـ ما ينبغي أن يقوم به الباحثون ـ والذين يبحثون في مناهج الأئمة ـ ثم يُخلون خاتمةَ بحوثهم من هذا الملخص الذي أراه مهماً، ولكي يكون معيناً على تصور منهجه، واختياراته، والله الموفق.

(٢) لن أذكر في هذه المقام ما يتصل بمنهجه في كتبه المختلفة التي تمت دراستها، وإنما غرضي أن أذكر آراه في المسائل العلمية المحددة.

أ ـ كثرة رحلاته، وكثرة شيوخه، وهما في الغالب متلازمان.

ب ـ كثرة تصانيفه.

ج ـ حفاوة أهل العلم بميراث ابن منده العلمي، وسيأتي إيضاحُ هذا بعد قليل.

٢ ـ **جهودُ** ابن منده ـ في علم الحديث بالذات ـ جهودٌ تُضافُ إلى **جهود علماء الحنابلة** في خدمة هذا العلم الشريف.

بل إني أقول ـ وبعد معايشتي لهذا البحث، والتقليب في كثير من تراجم الحنابلة وغيرهم ـ: لم أجدْ أحداً من الحنابلة، بل ولا كثيرٍ من أعلام المدارس العلمية الأخرى، **يُضَارِعُ** ابنَ منده في عنايته وجهوده في هذا العلم الشريف من عصره إلى عصرنا هذا؛ من حيثُ السعةُ في الرحلة، وكثرةُ الشيوخ، والتصنيفُ في هذا العلم، وسعةُ الاطلاع فيه، والله تعالى أعلم.

٣ ـ **كشفَتْ لي دراسة مصنفاتِه في علم الرجال** أنه أوْلى هذا العلمَ عنايةً خاصةً، ظهر ذلك في تصانيفه المستقلة في هذا العلم، والتي سبق دراسةُ أربعةٍ منها بالتفصيل، وهي: «معرفة الصحابة»، و«فتح الباب»، و«أسامي مشايخ الإمام البخاري»، و«جزء في الذب عن عكرمة»، بالإضافة إلى بثِّ علمه في ثنايا كتبه التي لم يصنِّفْها استقلالاً في الرجال.

وقد اتسمتْ مصنفاتُه في هذا العلم بسمات عامة، أُلَخِّصُها فيما يلي[1]:

أ ـ ترتيب الأسماء فيها حسب الحروف الهجائية[2]، وهذا في أول الأحرف، أما بعد ذلك، فلا يكاد ينضبط عنده.

ب ـ حرصه على الاستيعاب في الكتاب الذي هو بصدده، جعله يتوسّعُ في شرطِ الكتاب الذي هو بصدده.

---

(١) وهذه السِّمات تتناول الإيجابيات، والسلبيات، وهي ـ بالتأكيد ـ تقل وتكثر حسب حجم الكتاب، وموضعه، وتفاصيل هذه المفردات تُنظر في دراسة كل كتاب على حدة.

(٢) وانخرم هذا في «المعرفة» في حق العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم، وفيمن اسمه محمد.

ففي «المعرفة» أدخل كلَّ من أدرك زمان النبي ﷺ ـ وإن لم تثبت رؤيته ـ، حتى عدّ المخضرمين من الصحابة ﷺ، **وأوسعُ من هذا** كلِّه أنه حاول أن يستوعب أهل القرن الأول.

وفي كتابه «أسامي مشايخ الإمام البخاري» أدخل من ليسوا من شيوخه، فأدخل من روى عنهم بواسطة.

ت ـ **اهتمامه بنسب المترجم**، وتعيينه إن اشتبه بغيره، والإشارة إلى الخلاف ـ إن وقع في ترجمته أو كنيته خلاف ـ وبيانِ بلده الأصلية، وبلده التي نزلها آخراً، وقد يذكر ـ في بعض الأحيان ـ ما يتعلق بولادة الراوي، ووفاته، ومكان موته، وكذلك اهتمامه ببيان صلة القرابة، أو المصاهرة، أو غيرها من أنواع العلاقات بين المترجَم وبين أحد الأعلام المشاهير.

وكذلك اهتمامه بنسب **المترجَم العلمي**، بذكر بعض شيوخ المترجَم، وبعض من روى عنه.

ث ـ تنصيصه ـ في بعض الأحيان ـ على مصدره في إثبات المعلومات التي أوردها، وهي تعود إلى أحد مصدرين: كتبِ من تقدّمه، **وما تلقَّاه** من أفواه شيوخه.

ج ـ قد يذكر ـ على قِلَّةٍ ـ ما يتعلق بجرح الراوي أو تعديله.

ح ـ التزامه بمنهج عام ـ في الجملة ـ في طريقة سياق التراجم في الكتاب الذي يتصدى لتصنيفه، كلٌّ حسب موضوعه.

خ ـ تكاد تتفق كتبه على خلُوِّها من مقدمات تبيّن منهجه في الكتاب الذي صنّفه.

د ـ عنايته بمسألة السماع بين الرواة.

ذ ـ ظهور شخصية ابن منده العلمية في مصنفاته عموماً، وفي مصنفاته في علم الرجال خصوصاً، فهو إمام محقِّقٌ، وليس مجرد ناقل، وهذا أمثلته كثيرةٌ جداً، كما تقدم التمثيلُ لها في ثنايا هذا البحث.

ر ـ عنايته الظاهرة برجال الشيخين: البخاري ومسلم.

وفيما تقدم ـ في ثنايا البحث ـ من بيان منهجه التفصيلي لكلِّ كتاب، ما يوضح تفاصيل هذه المفردات، وما يبين بعض المزايا لكلِّ مصنّف على حِدَة، وكذلك بعض الملحوظات، والمؤخذات التي لا ينفكُّ عنها كتاب، سوى القرآن الكريم.

٤ ـ **أثبتت هذه الدراسة** أثر ابن منده في علم الرجال، كما أوضحتُ ذلك في الفصل الثاني من الباب الثالث، ومن أهم مظاهر ذلك:

أولاً: استدراكه على من قبله من المصنفين في هذا العلم، وهذا ـ بلا شك ـ له أثرٌ في إثراء البحث العلمي، خاصةً فيمن يقع بين العلماء اختلاف فيه.

ثانياً: نقل الأئمة المصنفين في علم الرجال عن ابن منده، وذكر أحكامه على الرواة.

ثالثاً: عنايته الخاصة برجال الشيخين: البخاري ومسلم.

رابعاً: اهتمامُه الظاهر بالحديث عن طبقات الرواة.

خامساً: عنايته بمسألة السماع بين الرواة، كما أوضحت ذلك بالأمثلة.

سادساً: حكمُه على جَمْعٍ من الرواة ـ جرحاً وتعديلاً ـ بما أدّاه إليه اجتهاده.

٥ ـ **ظهر لي من خلال دراسة أحكامه على الرجال**[١] **ما يلي:**

أولاً: أن ابن منده يمكن عدُّه في متوسطي النُّقَّاد، فلا هو بالمتشدد، ولا هو بالمتساهل، وغنيٌّ عن القول أن وصف أيِّ ناقد بالشدة والتساهل أمرٌ أغلبِيٌّ.

ثانياً: أنه لا يخرج عن عبارات الأئمة، حيث لم أجد له لفظةً انفرد بها.

(١) وهم مائة وتسعة راوياً.

ثالثاً: أنه، وإن اختار عبارةَ أحد الأئمة، فهو اختيارُ ناقد لا ناقل.

رابعاً: أنه اصطلح في باب «الصحابة» على وصف الراوي بالجهالة بوصف خاصٍ، وهو أن الراوي إذا لم يرْوِ عنه إلا راوٍ واحد، فهو مجهول، ولو كان الراوي عنه إماماً مشهوراً كالشعبي، وابن المسيب.

خامساً: ومع كون ابن منده ليس له كتابٌ مستقل في الجرح والتعديل، إلا أن عنايتَه بهذا العلم ظهرت في بقية مصنفاته من خلال كلامه في جملةٍ من الرواة، حيث قاربت التراجم التي وقفت عليها ـ التي عدّل فيها وجرّح ـ قرابة مائة وعشرين ترجمةً.

والظن به لو كان له كتاب مصنَّفٌ في الجرح والتعديل أن يأتي فيه بالفوائد والفرائد التي تناسب مكانتَه العلمية، وحِفْظَه واطلاعه.

٦ ـ **بيّن البحث والتتبُّع لمصنفاته، أنه لم يؤلِّف كتاباً مختصاً بالمصطلح**، إلا أنه شارك بالتصنيف في بعض مسائل المصطلح، في كتابه المطبوع باسم «شروط الأئمة»، وصنّف كتاباً شرح فيه هذا الكتاب.

٧ ـ **أثبتت الدراسة أن لابن منده اختياراتٍ في جملةٍ من أنواع علوم الحديث، ألخصها في الآتي:**

أولاً: في الأنواع المتعلقة بدرجات الأحاديث، وفيه الأنواع التالية:

أ ـ نوع الصحيح، وخلاصة البحث فيه ما يلي:

١ ـ شدد على أهمية رواية الأخبار الصحيحة والإعراض عن المنكرات، ولكن للأسف أنه لم يطبق ذلك في بعض الأحيان، كما سيأتي، .

٢ ـ لم أقف لابن منده على تعريف محدد للحديث الصحيح.

٣ ـ أن ابن منده قد استخدم ـ في حكمه على الأحاديث بالصحة ـ أربعَ وسائلَ:

الوسيلة الأولى: حكاية الإجماع على صحة الحديث.

الوسيلة الثانية: الحكم على الحديث بالصحة، حسب ما أدّاه إليه اجتهاده.

الوسيلة الثالثة: تصحيح الحديث؛ لكونه على رسم الشيخين، أو أحدهما.

الوسيلة الرابعة: تصحيح الحديث؛ لكونه على رسم أصحاب السنن الثلاث: أبي داود، والترمذي، والنسائي، أو أحدهم.

٤ ـ تبين من دراسة أحكامه التطبيقية أن عنده شيئاً من التساهل في باب التصحيح.

ب ـ نوع الحسن، وخلاصة البحث فيه ما يلي:

١ ـ لم أقف له على تعريف للحديث الحسن على صناعة الحدود.

٢ ـ لم أقف إلا على أربعة أحاديث وصف أسانيدها بالحسن، وحديثين وصفهما بالحُسْنِ من غير تقييد لذلك بالأسانيد، وقد بيّنتُ أنه لا يريد بوصف الحديثين الأخيرين الحسن بالمعنى الاصطلاحي.

٣ ـ أن خُلاصة رأي ابن منده **في شرط أبي داود**: أنه يخرج ما فيه ضعف، وأنه خيرٌ عنده من رأي الرجال.

٤ ـ وخلاصة رأيه في سنن النسائي: أنه صحيح ـ وقد بيّنتُ ضعف هذا الاختيار ـ وأن النسائي كان يخرِّجُ عن كلِّ من لم يُجمَعْ على تركه، وبيّنت ـ بكلام الحفَّاظ المتأخرين ـ أن مراده بذلك إجماعاً خاصاً، وإلا فالنسائي أقوى شرطاً ـ في الرجال ـ من بقية أصحاب السنن.

ج ـ نوع الضعيف، وخلاصة البحث فيه ما يلي:

١ ـ لم أقف له على تعريف للحديث الضعيف، كالأنواع السابقة.

٢ ـ أسباب الرد عنده للأسانيد تنقسم قسمين:

القسم الأول: الزيادة في الإسناد.

القسم الثاني: الزيادة في المتن.

وأنه سلك في الحكم برد الأحاديث ـ من جهة السند ـ مسلكين:

المسلك الأول: الحكم الفردي على إسنادٍ بعينه بالرد، وهذا: إما أن يرده **من غير بيان** وجه الخطأ، وإما أن **يبينه**.

المسلك الثاني: الحكم الإجمالي، أو العام، وهذا له صورتان:

الصورة الأولى: أن يكون مَخرَجُ الحديث عن صحابيٍّ واحد، فيحكم على عدة طرق رُوي بها الحديث عنه، بأنها لا تثبُت، وهذا على قسمين: **إما أن يصرح** ببيان وجه الصواب، وهذا قليل عنده، **أو لا يصرح** ببيان وجه الصواب.

الصورة الثانية: أن يكون الحديث مروياً عن عدة من الصحابة رضي الله عنهم، فيحكم على جميع تلك الطرق بالرد، من غير بيانٍ للسبب، إلا الاكتفاء بكونها فيها مقالٌ، وهذا على قسمين: **أن يصرح** بذكر أسماء الصحابة الذين رُوِيَ عنهم حديثُ الباب، وإما **أن لا يصرح**.

أما من جهة نقد المتن: فقد تبين أن نقده للمتون ينقسم قسمين: **نقد المتن** كاملاً، وهذا نادر، **ونقد الزيادة** في المتن.

د ـ **نوع الموضوع، وخلاصة البحث فيه**: أن ابن منده لم يطبِّق ما قرَّره من التشديد في النهي عن رواية المنكرات والموضوعات، بل تساهلَ وروى أحاديثَ موضوعةً، ومنكرةً، كما هو ظاهرٌ في بعض كتبه، ونصَّ عليه جَمْعٌ من الحفَّاظ، وقد بيّنتُ ما قد يكون عذراً.

ثانياً: الأنواع المتعلقة بالحكم على السند من حيثُ اتصالُه وانقطاعُه، وفيه الأنواع التالية:

أ ـ المسند والمتصل، وخلاصة البحث فيه ما يلي:

١ ـ أن رأي ابن منده في حقيقة المسند قريبٌ جداً من تعريف عصريِّه ـ بل وتلميذه ـ أبي عبد الله الحاكم، والذي يعرِّفه بأنه رواية المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه، لسنٍّ يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه، إلى أن يصل الإسناد، إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ».

٢ ـ أن ابن منده استعمل مصطلح المتصل بكثرة في كتبه، وربما قرن معه حكماً آخر يفيد ثبوت الخبر الذي أورده.

٣ ـ تبين لي من خلال دراسة الأحاديث التي حكم عليها بالاتصال أن غيرَه خالفه في حكمه عليها بالاتصال؛ لعِلَلٍ أشرت إلى بعضها في موضعها.

ب ـ المرسل، وخلاصة البحث فيه: أن ابن منده استعمل مصطلح «المرسل»، مريداً به معنيين:

الأول: فيما رواه التابعي عن النبي ﷺ.

والثاني: في مطلق الانقطاع.

ت ـ المُدلّس، وخلاصة البحث فيه: أنني لم أقف له على وصفٍ صريح بالتدليس لأحدٍ من الرواة، إلا للشيخين: البخاري ومسلم! وقد بيّنتُ في موضع آخر[1] أنَّ وصْفه لهما بذلك لم يوافِقْه عليه أحدٌ من الأئمة الذين سبقوه، ولا الذين لحقوه.

د ـ المعلّق، وقد استعمله ابن منده بكثرة، وهو على نوعين: نوعٍ وصله في نفس الكتاب، أو في كتاب آخرَ له، ونوعٍ لم يصلْه مطلقاً، حسب البحث.

وهو يورد هذه المعلقات حيناً في صدر الترجمة، وحيناً بعد حديث الباب.

ثالثاً: الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي، وفيه الأنواع التالية:

أ ـ أقسام التحمل والأداء، وخلاصة آرائه فيه، كما يلي:

١ ـ أن ابن منده يرى أن استعمال عبارة: قال لنا، وقال فلان في الأداء، يلحق الراوي عنده بالمدلسين. ومن أجل هذا حكم على الشيخين ـ البخاري ومسلم ـ بأنهما مُدَلّسين، وقد بيّنتُ مأخذ ابن منده، ومناقشة قوله بما يؤول إلى أنَّ وصفَه للشيخين بهذا ليس بصحيح.

٢ ـ أنه يرى أن سماع المشتغل بالنسخ أثناء مجلس الحديث **صحيح**،

(١) في الحديث عن الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي، وسيأتي بعد قليل تلخيصها.

واختار ـ أيضاً ـ أنه يصحُّ السماع إذا كان الشيخ، أو السامع يتحدث، أو كان القارئ خفيفَ القراءة يُفرط في الإسراع، أو كان يُهَيْنِم ـ بحيث يخفي بعض الكلام ـ أو كان السامع بعيداً عن القارئ، وما أشبه ذلك.

وبيّنتُ أنه ينبغي أن يحمل كلام ابن منده في هذه الصورة على من عرَف طرَف الحديث، لا لكل أحد.

٣ ـ أنه يجيز العمل بالإجازة، وتوسَّع في ذلك حتى قَبِلَ الإجازة العامة، وللمجهول.

٤ ـ جواز التعبير بـ(أنا)[(١)] في الأداء ـ جمعاً، وإفراداً ـ لِمَا سمعه من لفظ الشيخ، ولم يكن يقول: (سمعتُ)، أو (حدثني، أو حدثنا)، وقد تبين أن ابن منده إنما يفعل ذلك في الغالب، لا دائماً.

ب ـ **آداب طالب الحديث**، وقد أُثِرَ عن ابن منده كلمةٌ فسّر بها كلمةً رويت عن أبي عاصم النبيل، وهي قوله: «من استَخَفَّ بالحديث استَخَفَّ به الحديث»، وقد فسّرها ابن منده بقوله: «بطلبه للحجة على الخصم، لا للإيمان به، والعمل بمضمونه».

ت ـ **العلوُّ والنزول**، والمسألة التي أُثِرت عن ابن منده في هذا النوع، هي أنه حدّ العلُوَّ بمرور ثلاثين سنة، وقد وُصِفَ قوله هذا بأن فيه توسعاً.

ث ـ **المشهور، والغريب، والعزيز**، وهذه هي الأنواع الوحيدة التي وجدتُ له فيها تعريفاً يشبه صناعة الحدود، وحاصل آرائه في هذه الأنواع ما يلي:

١ ـ عرّف هذه الأنواع، فقال: «الغريب من الحديث: كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ـ مِمَّن يُجْمَعُ حديثهم ـ إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث، يسمى: **غريباً**.

---

(١) أي: أخبرنا.

فإذا روى عنهم رجلان، وثلاثة ـ واشتركوا في حديث ـ يُسمَّى: **عزيزاً**.

فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً، سُمِّي: **مشهوراً**».

وقد ظهر لي أن هذا أقدمَ تعريف للمشهور، حسب البحث.

٢ ـ أن الغرابة عنده لا ترتفع برواية الضعفاء الحديثَ عن الإمام المشهور الذي يُجمعُ حديثه.

٣ ـ استظهرتُ أن ابن منده لا يريد ـ في تعريفه للغريب ـ حَصْرَ الغريب بما ذكر في تعريفه، بل مرادُه أخصُّ صُور الغرابة.

٤ ـ أن تعريف العزيز ـ بالمعنى الذي ذكره ابن منده ـ لا يوجد له مثالٌ واحدٌ في تطبيق التعريف عليه عسرٌ.

ولذا، فقد ذكرتُ أن تقسيم الحديث قسمين: غريب ومشهور ـ كما جرى عليه عملُ الأئمة الأكابر من واضعي علم هذه الصناعة ـ أصحُّ وأيسر.

ث ـ **المتابعات والشواهد**، وخلاصة رأي ابن منده: جواز إطلاق الشاهد على المتابعة، كما يصحُّ إطلاق المتابعة بالمعنى المشهور عند المتأخرين.

ج ـ **المدرج**، وقد تبين أنه لم يستعمل هذا الاسم صراحةً، وإن كان طبّقه عملياً في عباراته.

رابعاً: الأنواع المتعلقة بصفة مَنْ تقبلُ روايته وتردّ، وفيه الأنواع التالية:

أ ـ **معرفة الثقات والضعفاء**، وقد ذكرتُ شيئاً من جهود ابن منده في بيان أحوال الرواة.

ب ـ **معرفة ألفاظ الجرح والتعديل**، وقد خلصتْ الدراسة إلى ما يلي:

١ ـ أن ابنَ منده يستعمل عبارات الأئمة الذين سبقوه في الجرح والتعديل، أي إنه لم يتفرَّد بلفظة من الألفاظ لم يُسْبَقْ إليها ـ حسبما وقفت

عليه ـ وذكرتُ أن أكثر الأئمة الذين تأثر باصطلاحاتهم وأحكامهم هو أبو أحمد الحاكم.

٢ ـ أن مجموع عبارات التعديل التي استخدمها ـ فيما وقفت عليها ـ: عشر عبارات، وهي: (أحد الأئمة، أحد الحفاظ، الحافظ، ثقة، أحد الثقات، لم يخرِّج عنه أحد الشيخين ومحلُّه الصدق، صالح، من أهل المعرفة، أحد المذكورين بعلم الحديث، يُجمَعُ حديثُه). بينما بلغ مجموع عبارات الجرح التي استخدمها ـ فيما وقفت عليه ـ: ستَّ عشرةَ عبارةً، وهي: (مجهول، فيه نظر، ليس بالقوي عندهم، ليس بالمتين عندهم، حديثه ليس بالقائم، حديثه ليس بالمعروف، ضعيف، في حديثه بعض المناكير، متروك، ذاهب الحديث، صاحب مناكيرَ، صاحب غرائب، حدث عن فلان بمناكيرَ، حدث عن فلان بغرائبَ، منكر الحديث، حدث عن فلان بموضوعاتٍ).

٣ ـ بالنظر في الألفاظ التي أطلقها في باب التعديل ـ وبعد دراستها ـ يمكن تقسيم هذه الألفاظ على ثلاث مراتب، فصّلتها في موضعها.

بينما مراتب الجرح ـ بالنظر في الألفاظ التي أطلقها، وبعد دراستها وتطبيقها على الرواة الذين وصفوا بها ـ يمكن تقسيمها خمسَ مراتب، ذكرتها مفصّلةً في موضعها.

خامساً: الأنواع المتعلقة بطبقات الرواة، وبلدانهم، وأسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وصلة القرابة بينهم، وفيه اثنا عشر نوعاً:

أ ـ **معرفة الصحابة**، وخلاصة آرائه في هذا النوع فيما يلي:

١ ـ أن ابن منده مع الجمهور في إثبات الصحبة بمجرد الرؤية.

٢ ـ يرى أن مجرد إدراك زمن النبي ﷺ كافٍ في إثبات الصحبة للشخص المخضرم، وقد بيّنتُ ما في قوله هذا من التوسُّع غيرِ المرضيِّ.

٣ ـ اصطلح ابن منده على أن الصحابي إذا لم يرْوِ عنه إلا راوٍ واحد، فهو **مجهول**، ولو كان الراوي عنه إماماً مشهوراً؛ كالشعبي، وابن المسيب.

ب ـ **معرفة التابعين**، وخلاصة جهوده وآرائه في هذا النوع في أمرين:

١ ـ كان حريصاً في كتابه «المعرفة»، وكتابه «الفتح» على تمييز الصحابي من التابعي، وبيان ما وقع لغيره من أوهام في هذا الباب.

٢ ـ أنه يرى أن المخضرم صحابيٌّ، وأبى ذلك الجمهور، فهو ـ عندهم ـ تابعيٌّ، لا تثبُتُ له أحكام الصحابة.

ت ـ **معرفة الإخوة والأخوات**، وحاصل ما يقال عن جهوده في هذا النوع أنه كان مهتماً ببيان صلة القرابة بين الراوة في كتبه التي صنَّفها في الرجال، كما تقدم.

ث ـ **معرفة المفردات**(١). وحاصل جهوده في هذا النوع: أنه اعتنى بهذا النوع في كتابه «الفتح» بشكل جليٍّ، بحيث إنه إذا انتهى من ذكر كنى الباب الواحد ـ كحرف الألف مثلاً ـ فإنه يُتبع هذا البابَ بذكر الأفراد فيه؛ أي: الذين لا يُعرَفُ غيرُهم بتلك الكنية. وهذا في الغالب؛ إذ قد يذكر تحت هذا الباب أكثر من شخص.

ج ـ **معرفة الأسامي والكنى**، وحاصل جهوده في هذا النوع: التأليف المستقلُّ فيه، المتمثل في كتابه «الفتح»، مَعَ التنبيه عليه في مواضعَ متفرقة من كتبه.

ح ـ **تمييز المهمل**: فقد اعتنى ابنُ منده بتمييز المهملين؛ لِمَا في ذلك من الفوائد المهمة، وقد برز جهدُه بشكل كبير في كتابه «الفتح»، وأما في بقية كتبه فهو قليل.

خ ـ **معرفة ألقاب المحدثين**، وما قيل في تمييز المهمل، يقال هنا أيضاً.

د ـ **معرفة النِّسب التي على خلاف ظاهرها**، حيث اعتنى بهذا النوع، وقد انحصرت جهوده في هذا ـ حسب تتبعي ـ في كتابه فتح الباب.

---

(١) هو انفراد الراوي باسم، أو كنية لا يشاركه فيها أحد.

ذ ـ **معرفة المبهمات**: وأمثلة هذا في كتبه قليلةٌ، وقد بيّنت مواضِعَها في محلها.

ر ـ **معرفة طبقات الرواة والعلماء**: وأبرزُ كتبه التي تحدث فيها عن هذا النوع: هو كتابه المطبوع باسم «شروط الأئمة»، وله في ذلك إشاراتٌ في كتابه «أسامي مشايخ البخاري».

ز ـ **معرفة تواريخ الرواة**: وله في ذلك مصنّف مستقلٌّ، وهو «تاريخ أصبهان»، وأما بقية كتبه ـ التي صنفها في الرجال، وهي: «المعرفة»، و«فتح الباب»، و«أسامي مشايخ البخاري» ـ فإن أدنى مطالعة لها **تُظهرُ** للقارئ مدى عنايته بهذا الأمر.

س ـ **معرفة أوطان الرواة وبلدانهم**: والمُطالع لمصنفات ابن منده، يلحظ لَهَجَه بهذا الأمر، وعنايتَه به في كتبه التي صنفها في الرجال، وهو يعبِّر عن ذلك بعبارات مختلفة، ذكرتُها في موضعها.

سادساً: الأنواع المتعلقة بمتن الحديث، وفيه الأنواع التالية:

أ ـ **معرفة غريب الحديث**: مع أهمية هذا النوع، إلا أن ظهوره في مصنفات ابن منده لم يكن كثيراً، رغم وجوده في كثير مِنَ المتون التي يرويها، وقد بيّنت عُذْرَ ابن منده في ذلك في موضعه.

ب ـ **معرفة الشاذ، وخلاصة آرائه في هذا النوع، ألخصها فيما يلي**:

١ ـ لم أجد في مصنفات ابن منده موضعاً واحداً نصّ فيه على هذه الكلمة، إلا أنه عبّر عن هذا المصطلح بعبارتين أخريين؛ وهما: التفرُّد، عدم المتابعة.

٢ ـ وقد وجدت ابن منده طبق نوعَيِ الشُّذوذ ـ شذوذ السند والمتن ـ في بعض كتبه.

ت ـ **مختلف الحديث**: وهذا النوع لم أره طبقّه إلا في موضع واحد، وهو حكايته ما وقع من اختلاف في الآثار التي رُويت في التكنِّي بكنية النبي ﷺ، وقد ظهر لي أن اختياره في هذه المسألة هو الأرجحُ، وهو أن

التكنِّي بأبي القاسم كان ممنوعاً منه في حياة النبي ﷺ، وهو جائز بعد وفاته.

٨ ـ **أثبتت الدراسة أن ابن منده سلك في نقده للمرويات ثمانية مسالك؛ وهي:**

١ ـ حكاية الإجماع على صحة الحديث.

٢ ـ تصحيح الحديث لكونه على شرط الشيخين أو أحدهما.

٣ ـ تصحيح الحديث لكونه على شرط أصحاب السنن أو أحدهم.

٤ ـ الحكم على الحديث بالصحة.

٥ ـ الحكم على الحديث بالحسن.

٦ ـ الحكم على الحديث بالرد.

٧ ـ ما اكتفى فيه بالنقل عن الأئمة.

٨ ـ ما اكتفى فيه بشهرة الإسناد.

٩ ـ **تحصَّل** من تتبُّع منهجه في الاختلاف وأوجه الترجيح ما يلي:

١ ـ كان ابن منده حريصاً كل الحرص على إبراز أوجه الاختلاف في الأحاديث التي يخرِّجها، بل إنه يشير إلى الاختلاف بين الأحاديث التي يورد أسانيدها معلقةً، وهو ـ في طريقة عرضه للطرق بنوعيها: المسندة والمعلقة ـ يميل إلى الإطالة، وبسط الطرق في كثير من الأحيان، وخصوصاً في كتابه «المعرفة».

٢ ـ أنه كان حريصاً على إيضاح أوجه الاختلاف في الطريق التي يسوقها، وهذا البيان له صورتان:

الصورة الأولى: أنه يسوق من الطرق ما يتبين به للقارئ صورة الاختلاف على الراوي.

الصورة الثانية: أنه يسوق ما وقع له من الطرق، ثم يبيِّنُ وجه الاختلاف بصراحة، بحيث ينص على العلة، أو يرجح أحد الوجهين، أو

يذكر ما وقع في اللفظ من الاختلاف، أو نحو ذلك من العبارات التي تبيِّنُ وقوع الاختلاف في إسناده، من غير حاجة للتأمل، وهذه الصورة ـ في كتبه ـ أكثر من سابقتها.

ومع كثرة ما يورد من الطرق إلا أنه نادراً ما يبين سبب الترجيح بصراحة، وهو ما يُعرف بسبب الترجيح، أو قرائن الترجيح.

٣ ـ فيما يتعلق بالترجيح بين الأوجُه، فلم يخرج منهجُه عن طريقتين:

الطريقة الأولى: سياق الطرق من غير ترجيح بينها، وهذا هو الأكثر عنده، وهذا يبلغ ثلثَيِ المواضع عنده تقريباً.

الطريقة الثانية: الترجيح بين الأوجُه، وهذا ـ كما تقدم آنفاً ـ في حدود ثلث المواضع، وترجيحه هذا لا يخرج عن أسلوبين: أن يكون ترجيحُه صريحاً، أو غيرَ صريح.

٤ ـ لم يسلك ابن منده قاعدةً واحدةً في ترجيح الأوجه التي تُروى بها الأسانيد ـ كما هو حال كثير من المتأخرين ـ بل هو على نَفَسِ الأئمة الكبار من حيث اعتبار القرائن، والتي بلغت ـ حسب تتبعي ـ خمسَ قرائن:

الأولى: **مخالفة** الجماعة، أو الترجيح بالأكثر.

الثانية: انتقال الراوي من حديث إلى حديث.

الثالثة: التفرد.

الرابعة: سلوك الجادة.

الخامسة: الترجيح بالأحفظ.

٥ ـ أنه كان يورد في باب الاختلاف على الراوي أوجُهاً يرويها المتروكون وأمثالُهم، وأمثال هؤلاء لا يصحُّ أن تُورَدَ مخالفتُهم إلا على جهة بيان أنها لا يلتفت إليها.

١٠ ـ **تحصَّل** من تتبع الأحاديث التي يسوقها: أن أنواع العلل التي تدور عليها هذه الاختلافات ستة أنواع، وهي:

١ ـ تعارض الوصل والإرسال.

٢ ـ تعارض الرفع والوقف.
٣ ـ التعليل بالانقطاع.
٤ ـ زيادة الثقات في السند والمتن.
٥ ـ الاختلاف على الراوي في تسمية الشيخ: إما الصحابي أو غيره.
٦ ـ الإدراج.

١١ ـ **أوضحتِ الدراسةُ**: **أن** لابن منده عنايةً بفقه السنة في كتبه من خلال أربعة أمور:

١ ـ تراجمه على الأحاديث، وقد تبيَّن أنه متأثر بطريقة البخاري، وابن خزيمة.
٢ ـ من خلال سياقه للأدلة داخل الباب الواحد.
٣ ـ تعليقاته على الأحاديث.
٤ ـ بيانه لغريب الحديث.

١٢ ـ **أبانت المقارنة التي عقدتُها بين منهج ابن منده، ومنهج ثلاثة من الأئمة في مصنفاتهم عن الآتي:**

أولاً: فيما يتعلق بالموازنة بين منهجه في الرواة ومنهج ابن عدي في كتابه «الكامل»، فقد كشفتِ الموازنة عما يلي:

١ ـ أوجُهُ التشابه العامة بينهما كثيرة؛ أبرزها: **كثرة** التراجم، **ومراعاة** الترتيب الهجائي للتراجم، مع العناية **ببيان النسب** البشري، والعلمي، **وقلة** الاحتفاء بسنة الولادة، أو الوفاة، ونسبة المعلومات إلى مصادرها، **وكونهما** من المعتدلين في باب الجرح والتعديل، **وعدم** الترجمة للنساء، **والإشارة** إلى جملة من أنواع علوم الحديث أثناء التراجم.

٢ ـ أما أوجه الاختلاف العامة؛ فمن أبرزها: أن التراجم عند ابن عدي **طويلةٌ، ولا تكاد** تخلو ترجمةٌ من تراجمه من جرح أو تعديل، **وحرصه** على بيان حال الراوي، وحال الأحاديث التي يوردها في الترجمة، وهذا كلّه غير ظاهر عند ابن منده، بل هو على العكس من ذلك.

ثانياً: فيما يتعلق بالموازنة بين منهجه في فقه الحديث ومنهج ابن خزيمة في كتابه «التوحيد»، فقد أوضحتِ الموازنة ما يلي:

أولاً: فيما يتصل بفقه السنة من خلال التراجم:

١ ـ **أوجه التشابه العامة بينهما كثيرة، أبرزها: تصديرُ** أحاديث كلِّ باب بتراجم خاصة، **وطويلة، وتأثرهما** بطريقة من قبلهما مِمَّن لهم عناية بالتراجم، **مع التعليق** الطويل على بعض المسائل التي وقع فيها النزاع بين أهل القبلة، أو بين أهل السنة أنفسهم، **مع كثرة الاستدلال بالنصوص** للمسألة المناقَشة، **وتكرار** الأحاديث تحت الترجمة الواحدة، مما طوّل كتابيهما.

٢ ـ **أما أوجه الاختلاف العامة؛ فمن أبرزها**: أن ابن منده كان **يُكْثرُ** مِنْ سرد الأحاديث ولو كانت طويلةً، بخلاف ابن خزيمة، فهو ـ وإن كرر الحديث ـ فإنه يقتصر على موضع الشاهد. وتميز ابن منده بهدوء العبارة مع المخالف ـ مع الحرص على قوة الاستدلال ـ بخلاف ابن خزيمة، فإنه كان شديداً على المخالف، حتى ولو كانت القضيةُ من القضايا التي اختلف فيها السلف.

ومما تميّز به ابن خزيمة: ظهور مقدرته الأصولية التي استفاد منها في نُصرة ما يراه حقاً، ولم يكن هذا ظاهراً عند ابن منده.

ثانياً: فيما يتصل بفقه الحديث من خلال سياقه للأدلة:

١ ـ **فيما يتعلق بأبرز أوجه التشابه العامة بينهما؛ فهي:**

عدمُ وضوح منهجهما في سياق الأدلة داخل الباب الواحد، **مع حرصهما** على البداءة بالحديث الأقرب إلى مطابقة الترجمة ـ غالباً ـ، **واتفاقهما** على كثرة الاستدلال لِمَا تدلُّ عليه الترجمة.

٢ ـ **وأما أوجه الاختلاف العامة، فمن أبرزها: إعادةُ** ابن منده للحديث برمته ـ كما تقدم ـ بخلاف ابن خزيمة، فهو يقتصر على موضع الشاهد عند الإعادة، **مع تميُّز** ابن خزيمة بكثرة التعليقات على الأحاديث التي يوردها.

ثالثاً: فيما يتصل بفقه الحديث من خلال تعليقاته على الأحاديث:

١ ـ **فيما يتعلق بأبرز أوجه التشابه العامة بينهما؛ فهي**: وضوحُ عباراتيهما في التعليق، وحرصهما على ترجيح ما يوردانه من معانٍ، رغم قلَّتها.

٢ ـ **وأما أوجه الاختلاف العامة، فمن أبرزها**: **جنوحُ** ابن خزيمة إلى التطويل في التعليق بخلاف ابن منده، الذي يميل إلى التوسط، **مع جزالة** عبارة ابن خزيمة، بخلاف ابن منده، **وتعويله** كثيراً على **لغة العرب، وعلم الأصول** ـ كما سبق ـ مِمَّا كان له أثرٌ كبير على ظهور علم **مختلف الحديث** في كتبه.

رابعاً: فيما يتصل ببيان الغريب:

١ ـ **فيما يتعلق بأبرز أوجه التشابه العامة بينهما، فهي**: **قلة** تفسيرهما للغريب، وإن كان حظُّ ابن خزيمة منه أكثرَ.

٢ ـ **وأما أوجه الاختلاف العامة، فمن أبرزها**: **ميلُ** ابن خزيمة إلى التطويل في بيان الغريب، حتى لكأنه يشرح المتن شرحاً، مع ـ ما تقدم التنبيه عليه قريباً ـ من عناية ابن خزيمة باللغة، الأمر الذي أكسب تعليقاتِه قوةً وجزالةً، وقدرةً على إزالة الإشكالات التي تتصل بالألفاظ، وهو ما يُسمَّى عند العلماء بـ«مشكل الحديث»، وهو أعمُّ من الغريب، كما بيّنته في موضعه.

أولاً: فيما يتعلق بالموازنة بين منهجه في الحكم على الأحاديث، ومنهج الدارقطني في سننه، فقد كشفتِ الموازنة عما يلي:

١ ـ فمن أظهر صور التشابه العامة بينهما: **اشتراكهما** في قلة الحكم على الأحاديث ـ قبولاً ورداً ـ عطفاً على كثرة ما روياه من أحاديث، **وإكثارهما** ـ رغم تفاوت موضوع كتابيهما ـ من إيراد الطرق موصولةً ومعلقةً، مع اتفاقهما في استعمال المصطلحات المعروفة في الحكم على الحديث ـ قبولاً ورداً ـ على قلة ذلك عند ابن منده، وكذلك **التعويل** على **إخراج**[1] الشيخين للحديث، **واشتراكهما** ـ على تفاوُتٍ بينهما ـ في الحكم على الرجال، واستخدام الحكم

(١) أما التصحيح على شرطهما، فهذا أمرٌ آخر كما سيأتي بعد قليل.

الجماعي على الأسانيد، بيد أن ابن الدارقطني يحرص على إبراز الأسانيد التي يحكم عليها بالجملة، بخلاف ابن منده، فالغالب أنه يعلِّقُها.

٢ ـ وأما أبرزُ أوجه الاختلاف العامة؛ فهي: أن ابنَ منده لا يكاد ينصُّ على تضعيف حديثٍ ما إلا قليلاً، **بخلاف الدارقطني**، الذي كان يعبِّر عن التضعيف، لكن عن طريق تضعيف رواة الإسناد.

كما أن من أبرز مظاهر الاختلاف بينهما، أن **ابن منده** يصحِّحُ الأسانيد على **شرط الشيخين، وأصحاب السنن**، بخلاف الإمام الدارقطني، فلم يستعمِلْه في كتابه السنن؛ لسبب بيّنتُه في موضعه.

وخاتمة أوجه الاختلاف: أن ابن منده يمكن عدُّه في جملة المتساهلين في التصحيح، بخلاف الدارقطني؛ فإنه معدودٌ في المتوسطين، والله أعلم.

أما فيما يتصل بالقسم الثاني من الخاتمة ـ وهو بعض التوصيات التي أراها مهمةً، مما يتصل بعلْم ابن منده : خصوصاً، وبعلماء القرن الرابع عموماً ـ فإنني ألخِّصُها فيما يلَي:

١ ـ أن الحركة العلمية، وجهود العلماء في هذا القرن ـ فيما أحسب ـ لم تلْقَ العناية التي تستحقُّها من قبل الباحثين!

صحيحٌ أن عصر التدوين الزاهر كان القرنَ الثالث، إلا أن جهود علماء القرن الرابع، كان لها أثرها في إثراء حركة التصنيف[1]، بل وفي حفظ بعض ما فقدناه من تراث من سبقهم من علماء القرن الثالث، وهذا يكفي للتشجيع على النشاط للاهتمام بتراث علماء هذا القرن.

٢ ـ ولكي لا تتبعثر الجهود، ولا تتكرر، وتنفق الأوقات في غير طائل ـ بخصوص تراث علماء القرن الرابع ـ، فإنني اقترح أن تضطلع بعض الأقسام العلمية، أو مراكز الدراسات التي تعنى بعلوم الشريعة إلى تكوين لجان علمية من الباحثين المتخصصين؛ لجمع ما بُذل من جهود علمية من باحثي السنة في هذا العصر؛ ومحاولة الخروج بتصوُّرٍ جيد في أمرين مهمين:

---

(١) سبق أن تكلمت بالتفصيل ـ في التمهيد ـ عن مراحل التدوين في السُّنَّة إلى نهاية القرن الرابع.

الأول: في الخدمات التي توجهت لخدمة علوم هذا القرن: تأليفاً، أو تحقيقاً كما فُعِلَ بكثيرٍ من كتب ابن حبان، وابن منده، والحاكم، وغيرِهما من علماء القرن الرابع.

الثاني: محاولة تلمُّس الثغرات التي بقيت ولم تُسَدَّ، ومن أبرز هذه الثغرات ـ فيما أرى ـ اثنتان:

الأولى: تراجم أعلام ذلك القرن، فلقد لقيت ـ والله ـ الألاقي وأنا أبحث وأفتش في تراجم شيوخ ابن منده.

الثانية: نشر ما لم يُنشرْ من تراث أولئك الأعلام، خصوصاً تلك الكتب التي عُرف مصنفوها بالعلم والإمامة في هذا الباب، بدلاً من الانشغال بتحقيق أجزاء صغيرة، غيرها أولى وأهم منها(١).

٣ ـ أظهرت الدراسة أن في كتب ابن منده أنواعاً من البحوث يمكن أن تسجل فيها رسائل علمية، ومن هذه الموضوعات التي أنا متأكد من وجود المادة العلمية لها:

الأول: الأحاديث التي ذكر فيها ابن منده اختلافاً في كتبه الأربعة: «المعرفة»، و«الإيمان»، و«التوحيد»، و«الرد على الجهمية»، دراسة معللة [للدكتوراه].

الثاني: الأحاديث التي حكم عليها ابن منده بالقبول والرد [للماجستير].

وبعد: فهذا ما تيسر تحريرُه، وجاد به العقل المكدود، ومنّ به الرحيم الودود، فله الحمدُ أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً، لا أحصي ثناءً عليه، هو كما أثنى على نفسه.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وإمامنا،
وسيدنا محمد بن عبد الله،
وعلى آله وصحبه أجمعين،
والحمد لله رب العالمين

---

(١) وهذا لا يفهم منه التقليلُ من أهمية نشر مثل تلك الأجزاء، لكن ﴿قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣].



الفهــارس

* ❋ فهرس الفوائد.
* ❋ فهرس المصادر والمراجع.
* ❋ فهرس الموضوعات.

فهرس الفوائد العلمية الواردة في البحث[1]

(١) (ش): يرمز إلى أن الحديث في الحاشية.

الفائدة | الصفحة

الفائدة	الصفحة
ـ ابن الأثير، وابن حجر من أعظم من أنصف ابن منده ممن جاء بعده من المصنفين الذين انتقدوه في كتابه «المعرفة»	١٢٥، ١٣١
ـ من تواضع ابن الأثير وتأدبه مع الأئمة السابقين	١٢٨، ١٣٠
ـ رأي الذهبي في حديث: «لأَنْ يرائي بالخير خيرٌ من أن يرائي بالشر»	١٣٢
ـ انتقاد ابن منده وأبي نعيم التوسع في إيراد الأحاديث المعللة في كتابيهما في الصحابة	١٣١
ـ الاسم الصحيح لكتاب ابن منده «فتح الباب» هو: الأسامي والكنى	١٣٥
ـ استدراك على الاسم الذي طبع به كتاب ابن منده في أسماء شيوخ البخاري، وبيان الاسم الصحيح	١٦٠
ـ مثال لمن تغيرت كناهم	١٤٥
ـ أبو عبد الله الحاكم، وأبو نعيم من تلاميذ ابن منده	
ـ هل ميراث النبي ﷺ خاص بالعلم؟.	١٨٧
ـ أكثر شيوخ ابن منده الذين صرّح بالنقل عنهم في علم الرجال شيخه أبو سعيد بن يونس صاحب «تاريخ مصر»	١٩٠
ـ الصحابي إذا لم يرو عنه إلا راوٍ واحدٍ، فإنه مجهول عند ابن منده، ولو كان الراوي عنه مشهوراً	٢٢٣
ـ أبو أحمد الحاكم هو أكثر الأئمة الذين تأثر ابن منده باصطلاحاتهم في الجرح والتعديل	٢٢٥
ـ بشهادة ابن حجر: أجمع كتب الطبقات كتاب ابن سعد	٢٣٤
ـ رجل ادعى الصحبة في القرن السابع، وتعليق الذهبي على دعواه!	٢٣٥
ـ ما الحديث الذي قال عنه شعبة ـ بعد تتبع شديد وطويل وأسفار ـ: (لو صح الحديث كان أحب إليَّ من أهلي ومالي؟!)	٢٤٠
ـ سلك ابن منده في حكمه على الرواة طريقتين: مجملة، وفردية	٢٦٣
ـ نموذج لأخطاء بعض المعاصرين في تخطئتهم للأئمة بناء على محاكمتهم على بعض الاصطلاحات المختلف فيها.	٢٨١
ـ المزي له اصطلاح خاص في «تهذيبه» في مصطلح «التعليق»	٢٨١
ـ عبد الرحمن بن أنعم الأفريقي أول مولود في الإسلام بأفريقيا	٢٨٧

الفائدة | الصفحة

الفائدة	الصفحة

فهرس المصادر والمراجع(١)

* أولاً: فهرس المصادر والمراجع المطبوعة:

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ **ابن حجر العسقلاني، مصنفاته دراسة منهجه وموارده في كتاب الإصابة**، لشاكر محمود عبد المنعم، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الرسالة، بيروت.

٣ ـ **ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال**، للدكتور زهير عثمان علي نور، الأولى، ١٤١٨هـ، الرشد، الرياض.

٤ ـ **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية** مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي، ت: د. سعدي الهاشمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

٥ ـ **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، للبوصيري، ت: عادل سعد والسيد محمود، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٦ ـ **إتحاف المهرة، بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**، لابن حجر، ت: مجموعة محققين، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومركز خدمة السنة بالمدينة النبوية.

٧ ـ **إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة**، للعلائي، ت: د. مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، الأولى، ١٤٢٥هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٨ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**، لابن القيم، ت: د. عواد المعتق، الأولى، ١٤٠٨هـ، وباقي البيانات لا توجد.

٩ ـ **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام**، لابن دقيق العيد، ت: علي الهندي، الثانية، ١٤٠٩هـ، المكتبة السلفية، القاهرة.

١٠ ـ **أحوال الرجال**، للجوزجاني، ت: صبحي السامرائي، الأولى، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

---

(١) هذا الفهرس مرتب ترتيباً هجائياً مع الأخذ بعين الاعتبار أن (ال) التعريف معتبرة فيه.

١١ ـ **أخبار الآحاد في الحديث النبوي، حجيتها، مفادها، العمل بموجبها**، لعبد الله ابن جبرين، ١٤١٦هـ، دار عالم الفوائد، مكة.

١٢ ـ **أخبار القرامطة في الأحساء، الشام، العراق، اليمن**، للدكتور سهيل زكار، الثانية، ١٤١٠هـ، مكتبة الكوثر، الرياض.

١٣ ـ **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثة**، لمحمد بن إسحاق الفاكهي، ت: د. عبد الملك ابن دهيش، الثانية، ١٤١٤هـ، دار خضر، بيروت.

١٤ ـ **اختصار علوم الحديث**، لابن كثير، ت: علي حسن عبد الحميد، الأولى ١٤١٥هـ، دار العاصمة، الرياض.

١٥ ـ **اختلاف الحديث**، للإمام الشافعي، ت: عامر أحمد حيدر، الثانية ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٦ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، للألباني، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

١٧ ـ **أساس البلاغة**، للزمخشري، ١٣٩٩هـ، دار الفكر، بيروت.

١٨ ـ **أسامي مشايخ الإمام البخاري**، لابن منده، ت: نظر الفاريابي، الأولى، ١٤١٢هـ، مكتبة الكوثر، الرياض.

١٩ ـ **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح**، لابن عدي، ت: بدر العماش، الأولى، ١٤١٥هـ، دار البخاري، المدينة، بريدة.

٢٠ ـ **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح**، لابن عدي، ت: د. عامر حسن صبري، الأولى، ١٤١٤هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢١ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، لابن الأثير، خليل شيحا، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، دار المعرفة، بيروت.

٢٢ ـ **إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر (شرح ألفية السيوطي)**، لمحمد بن علي بن آدم الأثيوبي، الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٢٣ ـ **أطراف الغرائب والأفراد**، للدارقطني، بترتيب ابن طاهر المقدسي، ت: محمود نصار، والسيد يوسف، الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤ ـ **أطراف مسند الإمام أحمد**، لابن حجر، ت: د. زهير بن ناصر الناصر، الأولى ١٤١٤هـ، دار ابن كثير، بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق.

٢٥ ـ **إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان**، لابن القيم، ت: محمد حامد الفقي، الثانية، ١٣٩٥، دار المعرفة، بيروت.

٢٦ ـ **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت: د. يحيى إسماعيل، الأولى، ١٤٢٢هـ، مكتبة الوفاء (المنصورة ـ مصر)، ومكتبة الرشد (الرياض).

٢٧ ـ **إكمال تهذيب الكمال**، لمغلطاي، ت: عادل محمد، وأسامة إبرهيم، الأولى، ١٤٢٢هـ، مكتبة الفاروق، مصر.

٢٨ ـ **الأباطيل والمناكير**، للجوزقاني، ت: عبد الرحمن الفريوائي، الثالثة، ١٤١٥هـ، الصميعي، الرياض.

٢٩ ـ **الاتصال والانقطاع**، للدكتور إبرهيم بن عبد الله اللاحم، الأولى، ١٤٢٦هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٣٠ ـ **الآحاد والمثاني**، لابن أبي عاصم، ت: د. باسم الجوابرة، الأولى، ١٤١١هـ، دار الراية، الرياض.

٣١ ـ **الأحاديث المختارة**، لضياء الدين المقدسي، ت: عبد الملك بن دهيش، الأولى ١٤١٠هـ، دار خضر، بيروت.

٣٢ ـ **الأحكام الوسطى**، لعبد الحق الإشبيلي، ت: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، ١٤١٦هـ، الرشد، الرياض.

٣٣ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**، لابن حزم، الأولى، ١٤١٤هـ، دار الحديث، القاهرة.

٣٤ ـ **الأدب**، لابن أبي شيبة، ت: د. محمد رضا القهوجي، الأولى، ١٤٢٠هـ، دار البشائر، بيروت.

٣٥ ـ **الأدب المفرد**، للإمام البخاري، ت: كمال الحوت، الثانية، ١٤٠٥هـ، عالم الكتب.

٣٦ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، لأبي يعلى الخليلي القزويني، ت: د. محمد سعيد إدريس، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، الرشد، بيروت.

٣٧ ـ **الأسامي والكنى**، لأبي أحمد الحاكم، ت: د. يوسف الدخيل، الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٣٨ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، لابن عبد البر، ت: علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الجيل، بيروت.

٣٩ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**، لابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٠ ـ **الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، لخير الدين الزركلي، الطبعة العاشرة، ١٤١٣هـ، دار العلم للملاين، بيروت.

٤١ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح، وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة في الصحاح**، لابن دقيق العيد، ت: عامر حسن صبري، الأولى، ١٤١٧هـ، دار البشائر الإسلامية.

٤٢ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، لابن ماكولا، ت: عبد الرحمن المعلمي، الثانية، ١٩٩٣م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٤٣ ـ **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، للسيوطي، ت: صلاح عويضة، الأولى، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٤ ـ **الإلزامات والتتبع**، للدارقطني، ت: مقبل الوادعي.

٤٥ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، للقاضي عياض، ت: السيد أحمد صقر، الثانية، توزيع مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٤٦ ـ **الأمالي المطلقة**، لابن حجر، ت: حمدي السلفي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

٤٧ ـ **الأمالي في لغة العرب**، لأبي علي القالي، ١٣٩٨ ـ ١٩٧٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٨ ـ **الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح**، لعبد العزيز الكبيسي، الأولى، ١٤٢٢هـ، دار ابن حزم، بيروت.

٤٩ ـ **الإمام أبو الحسن الدارقطني، وآثاره العلمية**، للدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الأولى، ١٤٢١هـ، دار الأندلس الخضراء، جدة.

٥٠ ـ **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، لابن دقيق العيد، ت: د. سعد الحميد الأولى، ١٤٢٠هـ، دار المحقق، الرياض.

٥١ ـ **الإمتاع بالأربعين المتباينة بالسماع**، لابن حجر، ت: محمد حسن الشافعي، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٢ ـ **الأنساب**، لأبي سعد عبد الكريم التميمي السمعاني، ت: عبد الله عمر البارودي الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، المؤيد، الرياض.

٥٣ ـ **الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف**، للصنعاني، ت: د. عبد الرزاق البدر، الأولى، ١٤١٨هـ، دار ابن عفان، الخُبَر.

٥٤ ـ **الآيات البينات في عدم سماع الأموات**، لعلامة العراق الألوسي، ت: الألباني، الثانية، ١٣٩٩هـ.
٥٥ ـ **الإيمان**، لابن منده، ت: د. علي فقيهي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.
٥٦ ـ **البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي**، ت: أنيس الأندونوسي، الأولى، ١٤٢٠هـ، دار الغرباء، المدينة.
٥٧ ـ **البحر الزخار المعروف بمسند البزار**، لأبي بكر البزار، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
٥٨ ـ **البداية والنهاية**، لابن كثير، ت: د. عبد الله التركي، الأولى، ١٤١٧هـ، دار هجر، القاهرة.
٥٩ ـ **التاريخ**، لابن معين برواية الدوري، ت: د. أحمد محمد نور سيف، الأولى ١٣٩٩هـ، مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز.
٦٠ ـ **التاريخ الإسلامي العام**، لعلي إبرهيم حسن، نشر مكتبة النهضة المصرية، الثالثة، عام ١٩٦٣م.
٦١ ـ **التاريخ الأوسط**، للإمام البخاري، ت: ، محمد بن إبرهيم اللحيدان، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الصميعي، الرياض.
٦٢ ـ **التاريخ الكبير**، للإمام البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٣ ـ **التبصرة والتذكرة**، لزكريا بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٤ ـ **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث «ألفية العراقي»**، ت: العربي الدائز الفرياطي، الأولى، ١٤١٦هـ، نشر دار المنهاج، الرياض.
٦٥ ـ **التبيين لأسماء المدلسين**، لسبط ابن العجمي، ت: محمد الموصلي، الأولى ١٤١٤هـ، مؤسسة الريان، بيروت.
٦٦ ـ **التحبير في المعجم الكبير**، لأبي سعد السمعاني، ت: منيرة ناجي سالم، توزيع دار الأندلس، جدة.
٦٧ ـ **التدوين في أخبار قزوين**، للرافعي، ت: عزيز الله العطاري، ١٤٠٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٨ ـ **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**، للمنذري، ت: مصطفى عمارة ١٤٠٧هـ، دار الريان، دار الحديث، القاهرة.
٦٩ ـ **التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية**، لعبد اللطيف بن عبد الله عزيز البرزنجي، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٠ ـ **التقريب والتيسير لسنن البشير النذير**، للنووي، مطبوع مع تدريب الراوي، للسيوطي، ت: نظر الفاريابي، الثانية، ١٤١٥هـ، الكوثر، الرياض.

٧١ ـ **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، للحافظ ابن نقطة، ت: كمال الحوت الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٢ ـ **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من مقدمة ابن الصلاح**، للعراقي، الثانية ١٤١٣هـ، مؤسسة الكتب الثقافية.

٧٣ ـ **التكملة لكتاب الصلة**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي، ت: عبد السلام الهراس، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، دار الفكر للطباعة، لبنان.

٧٤ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، لابن عبد البر، ت: مصطفى العلوي، ومحمد الكري، ١٣٨٧هـ توزيع مكتبة الأوس.

٧٥ ـ **التمييز**، للإمام مسلم (مطبوع مع كتاب منهج النقد عند المحدثين)، ت: محمد بن مصطفى الأعظمي، الثالثة ١٤١٠هـ، مكتبة الكوثر، الرياض.

٧٦ ـ **التنبيهات السنية على الهفوات العقدية في بعض الكتب العلمية**، لمحمد الخُميِّس، الأولى، ١٤١٨هـ، دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الكويت، الجهراء.

٧٧ ـ **التوحيد وإثبات صفات الرب** ﷻ، للإمام ابن خزيمة، ت: د. عبد العزيز الشهوان، الخامسة، ١٤١٤هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٧٨ ـ **التوحيد ومعرفة أسماء الله** ﷻ **وصفاته على الاتفاق والتفرد**، لأبي عبد الله ابن منده، ت: د. علي الفقيهي، الأولى، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٧٩ ـ **التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**، للسخاوي، ت: عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، الأولى، ١٤١٨هـ، مكتبة أصول السلف، السعودية.

٨٠ ـ **الثقات**، لابن حبان، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ، دائرة المعارف، الهند، دار الفكر.

٨١ ـ **الجامع في الجرح والتعديل**، لمجموعة من المؤلفين، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، عالم الكتب، بيروت.

٨٢ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي، ت: د. محمد عجاج الخطيب، ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٨٣ ـ **الجرح والتعليل**، لابن أبي حاتم، الأولى، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن.

٨٤ ـ **الجزء العاشر من مسند عمر بن الخطاب**، ليعقوب بن شيبة السدوسي، ضمن المجموعة العلمية الشاملة عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي، ت: د. علي بن عبد الله الصيّاح، الأولى، ١٤٢٦هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

٨٥ ـ **الجمع بين الصحيحين**، للحافظ عبد الحق الإشبيلي، ت: حمد الغماس، الأولى ١٤١٩هـ، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض.

٨٦ ـ **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**، لعبد القادر القرشي، الناشر: مير محمد كتب خانه، كراتشي.

٨٧ ـ **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، لشمس الدين السخاوي، ت: إبرهيم باجس عبد المجيد، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، دار ابن حزم، بيروت.

٨٨ ـ **الحديث الحسن لذاته ولغيره**، للباحث: د. خالد الدريس، الأولى، ١٤٢٦هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

٨٩ ـ **الحديث والمحدثون**، لمحمد محمد أبو زهو، نشرة الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٩٠ ـ **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، لأبي الطيب السيد صديق حسن القنوجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩١ ـ **الدر المنثور**، للسيوطي، ١٤١٣هـ، دار الفكر، بيروت.

٩٢ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، لابن حجر العسقلاني، ت: عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة.

٩٣ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، للحافظ ابن حجر، مراقبة محمد عبد المعيد ضان، الثانية، ١٣٩٢، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند.

٩٤ ـ **الدعوات الكبير**، للبيهقي، ت: بدر البدر، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ منشورات مركز المخطوطات والتراث، الكويت.

٩٥ ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، لابن فرحون المالكي، ت: الأحمدي أبو النور، مكتبة التراث، القاهرة.

٩٦ ـ **الذيل على طبقات الحنابلة**، لابن رجب، ت: عبد الرحمن العثيمين، الأولى، ١٤٢٥هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.

٩٧ ـ **الرحلة في طلب الحديث**، للخطيب البغدادي، ت: نور الدين عتر، الأولى، ١٣٩٥، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٨ ـ **الرد على الجهمية**، لأبي عبد الله ابن منده، ت: أ.د. علي الفقيهي، الثالثة، ١٤١٤هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٩٩ ـ **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، لمحمد بن جعفر الكتاني، كتب مقدمتها محمد بن المنتصر الزمزمي، الرابعة، ١٤٠٦هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٠٠ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، لأبي الحسنات اللكنوي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الثالثة، ١٤٠٧هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٠١ ـ **الروح**، لابن القيم، ١٣٩٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٢ ـ **الروض البسام ترتيب وتخريج فوائد تمام**، لجاسم الدوسري، الأولى ١٤٠٨هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٠٣ ـ **السلسبيل فيمن ذكرهم الترمذي بجرح أو تعديل**، لمحمد بن عبد الله بن الشيخ محمد الشنقيطي، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، توزيع دار المؤتمن، السعودية.

١٠٤ ـ **السنن الكبرى**، للبيهقي، ١٤١٣هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٠٥ ـ **السنن الكبرى**، للنسائي، ت: عبد الغفار البنداري، وسيد كسروي حسن الأولى، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٦ ـ **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**، للأبناسي، ت: صلاح هلل، الأولى ١٤١٨هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

١٠٧ ـ **الشكر**، لأبي بكر ابن أبي الدنيا القرشي البغدادي، ت: بدر البدر، الثالثة، ١٤٠٠هـ، المكتبة الإسلامية، الكويت.

١٠٨ ـ **الشمائل المحمدية**، للترمذي، ت: سيد عباس، الثالثة، ١٤١٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٠٩ ـ **الصارم المنكي في الرد على السبكي**، للحافظ ابن عبد الهادي، ت: عقيل المقطري، الأولى، ١٤١٢هـ، دار الريان، بيروت.

١١٠ ـ **الضعفاء**، لأبي زرعة الرازي، ت: د. سعدي الهاشمي، (مطبوع مع كتاب «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية» للمحقق المذكور)، المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، الأولى، ١٤٠٢هـ.

١١١ ـ **الضعفاء الصغير**، للإمام البخاري، ت: محمود إبرهيم زايد، دار الباز ـ مكة المكرمة، دار المعرفة ـ بيروت.

١١٢ ـ **الضعفاء الكبير**، لأبي جعفر محمد العقيلي، ت: عبد المعطي أمين قلعجي الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٣ ـ **الضعفاء والمتروكون**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

١١٤ ـ **الضعفاء والمتروكين**، للنسائي، ت: محمود إبرهيم زايد، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الباز ـ مكة المكرمة، دار المعرفة ـ بيروت.

١١٥ ـ **الضعفاء والمتروكين**، للنسائي، ت: بوران الضناوي، وكمال الحوت، الأولى ١٤٠٥هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١١٦ ـ **الطبقات**، للإمام مسلم بن الحجاج، ت: مشهور بن حسن آل سلمان، الأولى، الأولى، ١٤١١هـ، دار الهجرة، الثقبة، السعودية.

١١٧ ـ **الطبقات الكبرى**، لابن سعد [القسم المتمم] ت: د. زياد محمد منصور، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

١١٨ ـ **الطبقات الكبرى**، لمحمد بن سعد، دار صادر، بيروت.

١١٩ ـ **العبر في خبر من غبر**، للذهبي، ت: صلاح الدين المنجد، الثانية ١٤٠٤هـ، مطبعة حكومة الكويت.

١٢٠ ـ **العقيدة الأصفهانية ـ مع شرحها ـ**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: إبراهيم سعيداي، الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

١٢١ ـ **العلل**، للدارقطني، ت: محفوظ الرحمن زين الله، الأولى، طيبة، الرياض.

١٢٢ ـ **العلل**، لابن المديني، ت: حسام بوقريص، الأولى، ١٤٢٣هـ، دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت.

١٢٣ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، لابن الجوزي، ت: خليل الميس، الأولى ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢٤ ـ **العلل ومعرفة الرجال**، للإمام أحمد، المكتبة الإسلامية، استنبول.

١٢٥ ـ **العلو للعلي الغفار**، للذهبي، ت: أشرف بن عبد المقصود، الأولى، ١٤١٦هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

١٢٦ ـ **العنوان الصحيح للكتاب، تعريفه، وأهميته**، للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني، الأولى، ١٤١٩هـ، دار عالم الفوائد، مكة.

١٢٧ ـ **العين**، للخليل بن أحمد الفراهيدي، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، نشرته مكتبة دار الهلال.

١٢٨ ـ **الفهرست**، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت.

١٢٩ ـ **الفوائد**، لأبي عمرو بن محمد بن إسحاق بن منده، ت: مسعد السعدني، الأولى، ١٤١٢هـ، دار الصحابة، طنطا، مصر.

١٣٠ ـ **الفوائد الشهير بالغيلانيات**، لأبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي، ت: حلمي كامل عبد الهادي، الأولى، ١٤١٧هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.

١٣١ ـ **ألفية السيوطي**، ت: أحمد شاكر، دار كاتب وكتاب، بيروت.

١٣٢ ـ **القاموس المحيط**، الفيروزآبادي، ت: مكتب ت: التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٣٣ ـ **القراءة خلفَ الإمام**، للإمام البخاري، ت: سعيد زغلول، المكتبة التجارية، مكة.

١٣٤ ـ **القند في ذكر علماء سمرقند**، لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي، ت: يوسف الهادي، الأولى، ١٤٢٠هـ، مؤسسة الطباعة والنشر، طهران، إيران.

١٣٥ ـ **القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر**، للسخاوي، ت: جاسم بن محمد الفجي، الأولى، ١٤٢٠هـ، المكتب الإسلامي، دار ابن حزم، دمشق.

١٣٦ ـ **الكاشف قي معرفة من له رواية في الكتب الستة**، للذهبي، ت: محمد عوامة، الأولى، ١٤١٣هـ، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة.

١٣٧ ـ **الكامل في التاريخ**، لابن الأثير، ت: عبد الله القاضي، الثانية، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣٨ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**، لابن عدي، الثالثة، ١٤٠٩هـ، دار الفكر، بيروت.

١٣٩ ـ **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، لأبي بكر بن أبي شيبة، ت: محمد عبد السلام شاهين، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٠ ـ **الكفاية في علم الرواية**، للخطيب البغدادي، ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤١ ـ **الكليات**، لأبي البقاء الكفوي، ١٤١٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٤٢ ـ **الكنى والأسماء**، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٣ ـ **الكنى والأسماء**، للإمام مسلم بن الحجاج، ت: عبد الرحيم القشقري، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

١٤٤ ـ **الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات**، لابن الكيال، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، الأولى، ١٤١٠هـ، دار المأمون للتراث، بيروت.

١٤٥ ـ **اللباب في تهذيب الأنساب**، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، ١٤٠٠هـ، دار صادر، بيروت.

١٤٦ ـ **المؤتلف والمختلف للدارقطني**، ت: موفق بن عبد القادر، الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الغرب، بيروت.

١٤٧ ـ **المتكلمون في الرجال**، للسخاوي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الخامسة، ١٤١٠هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٤٨ ـ **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم، المعروف بابن الأثير، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.

١٤٩ ـ **المجروحين**، لابن حبان، ت: محمود إبرهيم زايد، ١٤١٢هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٥٠ ـ **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، لابن حجر، ت: يوسف المرعشلي، الأولى ١٤١٥هـ، دار المعرفة، لبنان.

١٥١ ـ **المجموع شرح المهذب**، للنووي، دار الفكر.

١٥٢ ـ **المحكم والمحيط الأعظم**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده، ت: عبد الحميد هنداوي الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٥٣ ـ **المحلى**، لابن حزم، ت: أحمد شاكر، دار الفكر.

١٥٤ ـ **المختلطين**، للعلائي، ت: رفعت فوزي، وعلي مزيد، الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٥٥ ـ **المدخل إلى كتاب الإكليل**، للحاكم، ت: د. فؤاد عبد المنعم، من منشورات دار الدعوة بالإسكندرية، مصر.

١٥٦ ـ **المراسيل**، لابن أبي حاتم الرازي، ت: شكر الله قوجاني، الثانية، ١٤١٨هـ، الرسالة، بيروت.

١٥٧ ـ **المراسيل**، لأبي داود السجستاني، ت: شعيب الأرناؤط، الثانية، ١٤١٨هـ، الرسالة، بيروت.

١٥٨ ـ **المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس**، للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الهجرة، الثقة، السعودية.

١٥٩ ـ **المستدرك على الصحيحين**، للحاكم، دار المعرفة، بيروت.

١٦٠ ـ **المستفاد من ذيل تاريخ بغداد**، لابن النجار، انتقاء ابن الدمياطي، ت: د. قيصر أبو فرح، دار الفكر، بيروت.

١٦١ ـ **المستفاد من مبهمات المتن والإسناد**، لأبي زرعة العراقي، ت: د. عبد الرحمٰن البر، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، دار الوفاء، المنصورة.

١٦٢ ـ **المسند الجامع**، لبشار عواد وآخرين، الأولى، ١٤١٣هـ، دار الجيل، بيروت.

١٦٣ ـ **المصنف**، لعبد الرزاق الصنعاني، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي.

١٦٤ ـ **المعجم الأوسط**، للطبراني، ت: أيمن شعبان، وسيد إسماعيل، الأولى، ١٤١٧هـ، دار الحديث، القاهرة.

١٦٥ ـ **المعجم الصغير**، للطبراني، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٦٦ ـ **المعجم الكبير**، للطبراني، ت: حمدي السلفي، الطبعة الثانية.

١٦٧ ـ **المعجم المشتمل على ذكر شيوخ الأئمة النبل**، لابن عساكر، ت: سكينة الشهابي، دار الفكر.

١٦٨ ـ **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية في القاهرة، الثانية، دار الدعوة، تركيا.

١٦٩ ـ **المعجم في مشتبه أسامي المحدثين**، لأبي الفضل الهروي، ت: نظر الفاريابي، الأولى ١٤١١هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

١٧٠ ـ **المعرفة والتاريخ**، ليعقوب بن سفيان الفسوي، ت: د. أكرم العمري، الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة الدار، المدينة.

١٧١ ـ **المغني في الضعفاء**، للذهبي، ت: أبي الزهراء القاضي، الأولى، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٢ ـ **المغني لابن قدامة**، ت: د. عبد الله التركي، ود. عبد الفتاح الحلو، الثانية ١٤١٢هـ، دار هجر، القاهرة.

١٧٣ ـ **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**، لأبي العباس القرطبي، ت: محيي الدين مستو وآخرين، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار ابن كثير، دمشق، دار الكلم الطيب، بيروت.

١٧٤ ـ **المقاصد الحسنة**، للسخاوي، ت: عبد الله بن محمد الصديق، الأولى، ١٣٩٩هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٥ ـ **المقتنى في سرد الكنى**، للذهبي، ت: محمد صالح المراد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

١٧٦ ـ **المقصد الأرشد**، لبرهان الدين ابن مفلح، ت: د. عبد الرحمن العثيمين، الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

١٧٧ ـ **المقنع في علوم الحديث**، لابن الملقن، ت: عبد الله الجديع، الأولى، ١٤١٣هـ، دار فواز، الأحساء.

١٧٨ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لابن القيم، ت: عبد الفتاح أبو غدة الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٧٩ ـ **المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور**، لتقي الدين أبي إسحاق إبرهيم بن محمد الصيرفيني (ت:٦٤١)، ت: خالد حيدر، الأولى، ١٤١٤هـ، دار الفكر، بيروت.

١٨٠ ـ **المنتخب من مسند عبد بن حميد**، لعبد بن حميد، ت: صبحي السامرائي، محمود خليل الصعيدي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، السنة، القاهرة، عالم الكتب، بيروت.

١٨١ ـ **المنتخب من معجم شيوخ السمعاني**، ت: د. موفق عبد القادر، الأولى، ١٤١٧هـ، من منشورات الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

١٨٢ ـ **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، لابن الجوزي، الأولى، ١٣٥٨، دار صادر، بيروت.

١٨٣ ـ **المنتقى من أخبار المصطفى ﷺ**، لمجد الدين ابن تيمية، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

١٨٤ ـ **المنهل الروي**، لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة، ت: د. محيي الدين عبد الرحمٰن رمضان، الثانية، ١٤٠٦هـ، دار الفكر، دمشق.

١٨٥ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**، لابن الجوزي، ت: د. نور الدين بن شكري بن علي بوياجيلار، الأولى، ١٤١٨هـ، أضواء السلف ومكتبة التدمرية، الرياض.

١٨٦ ـ **الموطأ**، للإمام مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨٧ ـ **الموقظة في علم المصطلح**، للذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الثانية ١٤١٢هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٨٨ ـ **النكت الظراف (مع تحفة الأشراف)**، لابن حجر، ت: عبد الصمد شرف الدين، الثالثة، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

١٨٩ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، لابن حجر العسقلاني، ت: د. ربيع بن هادي عمير، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية.

١٩٠ ـ **النكت على مقدمة ابن الصلاح**، لبدر الدين الزركشي، ت: د. زين العابدين بلا فريج، الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

١٩١ ـ **النهاية في غريب الحديث**، لابن الأثير، ت: طاهر الزاوي، ومحمود الطناحي، دار الفكر، بيروت.

١٩٢ ـ **الوافي بالوفيات**، للصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ١٤٢٠هـ، دار إحياء التراث، بيروت.

١٩٣ ـ **الوجيز في ذكر المجاز والمجيز**، لأبي طاهر السلفي، ت: عبد الغفور البلوشي، الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة دار الإيمان، المدينة النبوية.

١٩٤ ـ **الوضع في الحديث**، لعمر فلاته، ١٤٠١هـ، نشر مكتبة الغزالي بدمشق، ومؤسسة مناهل العرفان ببيروت.

١٩٥ ـ **إيضاح الإشكال**، لأبي الفضل بن طاهر المقدسي، ت: باسم الجوابرة، الأولى، ١٤٠٨هـ، مكتبة المعلا، الكويت.

١٩٦ ـ **إيضاح الإشكال**، لأبي الفضل ابن طاهر المقدسي، ت: د. باسم الجوابرة، الأولى، ١٤٠٨هـ، مكتبة المعلا، الكويت.

١٩٧ ـ **بدائع الصنائع**، للكاساني، ١٤٠٢هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٩٨ ـ **بدائع الفوائد**، لابن القيم، ت: علي بن محمد العمران، الأولى، ١٤٢٥هـ، دار عالم الفوائد، مكة شرفها الله.

١٩٩ ـ **برنامج التجيبي**، للقاسم بن يوسف التجيبي، ت: عبد الحفيظ منصور، ١٩٨١م، الدار العربية للكتاب، ليبيا.

٢٠٠ ـ **بغية الراغب المتمني في ختم النسائي**، للسخاوي، ت: د. عبد العزيز العبد اللطيف، الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.

٢٠١ ـ **بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني**، لحماد الأنصاري، الأولى ١٤١٥هـ، دار الغرباء، المدينة النبوية.

٢٠٢ ـ **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، لابن حجر، ت: سمير الزهيري، الأولى ١٤١٧هـ، مكتبة الدليل، الجبيل.

٢٠٣ ـ **بهجة النفوس وتحليها بمعرفة ما لها وما عليها**، لأبي محمد عبد الله بن أبي جمرة الأندلسي، الثالثة (بدون تاريخ نشر)، دار الجيل، بيروت.

٢٠٤ ـ **تاج العروس**، للزبيدي، لمجموعة من المحققين، دار الهداية.

٢٠٥ ـ **تاريخ أصبهان أو (ذكر أخبار أصبهان)**، لأبي نعيم الأصبهاني، ت: سيد كسروي حسن، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٦ ـ **تاريخ ابن يونس**[(١)]، لأبي سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدفي، المصري، ت: د. عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح، الأولى، ١٤٢١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٧ ـ **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**، الأولى، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٨ ـ **تاريخ أسماء الثقات**، لابن شاهين، ت: أبو المعالي أظهر المباركفوري، مكتبة شرف الدين الكتبي، الهند.

٢٠٩ ـ **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**، لابن شاهين، ت: د. عبد الرحيم القشقري، الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢١٠ ـ **تاريخ الإسلام**، للذهبي، ت: عمر عبد السلام تدمري، الطبعة العشرون، ١٤١٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢١١ ـ **تاريخ التراث العربي**، لفؤاد سزكين، ترجمة: محمود حجازي، ١٤٠٣هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

(١) كثيراً ما يسميه ابن منده بـ(تاريخ المصريين).

٢١٢ ـ **تاريخ الثقات**، لأحمد بن عبد الله العجلي، بترتيب الهيثمي، ت: د. عبد المعطي قلعجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢١٣ ـ **تاريخ الخلفاء**، للسيوطي، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، الأولى، ١٣٧١هـ، مطبعة السعادة، مصر.
٢١٤ ـ **تاريخ الدولة العباسية**، لجمال الشيال، دار الفكر العربي [بدون معلومات أخرى].
٢١٥ ـ **تاريخ بغداد**، للخطيب البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الفكر، بيروت.
٢١٦ ـ **تاريخ عثمان ين سعيد الدارمي عن ابن معين**، لعثمان الدارمي، ت: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت.
٢١٧ ـ **تاريخ علماء أهل مصر**، ليحيى بن علي الحضرمي المعروف بابن الطحان، ت: محمود الحداد، الأولى، ١٤٠٨هـ، دار العاصمة، الرياض.
٢١٨ ـ **تاريخ مدينة دمشق**، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر، ت: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، الأولى، ١٤١٥هـ.
٢١٩ ـ **تأويل مختلف الحديث**، لأبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، ت: محمد عبد الرحيم، ١٤١٥هـ، دار الفكر، بيروت.
٢٢٠ ـ **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، لابن حجر، ت: علي البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت.
٢٢١ ـ **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**، لابن عساكر الدمشقي، الثالثة، ١٤٠٤هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٢٢ ـ **تحرير تقريب التهذيب**، لابن حجر العسقلاني، ت: د. بشار عواد معروف، شعيب الأرناؤوط، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الرسالة، بيروت.
٢٢٣ ـ **تحرير علوم الحديث**، لعبد الله بن يوسف الجديع، الأولى، ١٤٢٤هـ، مؤسسة الريان، بيروت.
٢٢٤ ـ **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، لأبي العلاء محمد عبد الرحمن المباركفوري، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٢٥ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**، للمزي، ت: عبد الصمد شرف الدين، الثالثة، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٢٦ ـ **تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل**، لأبي زرعة العراقي، ت: عبد الله نواره، الأولى ١٤١٩هـ، مكتبة الرشد، الرياض.
٢٢٧ ـ **تحفة المودود بأحكام المولود**، لابن القيم، ت: بسام الجابي، الأولى، ١٤٠٩هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٢٨ ـ **تدريب الراوي**، للسيوطي، ت: نظر الفاريابي، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ الكوثر، الرياض.

٢٢٩ ـ **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره**، د. محمد بن مطر الزهراني، الأولى ١٤١٢هـ، مكتبة الصديق، الطائف.

٢٣٠ ـ **تذكرة الحفاظ**، للذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣١ ـ **تراجم البخاري**، لبدر الدين ابن جماعة، ت: علي الزبن، الأولى، ١٤١٢هـ.

٢٣٢ ـ **تسلية أهل المصائب**، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد المنبجي الحنبلي، الأولى، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣٣ ـ **تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة**، لصالح بن عبد العزيز العثيمين، ت: بكر أبو زيد، الأولى، ١٤٢٢هـ، الرسالة، بيروت.

٢٣٤ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، لابن حجر، ت: إكرام الله إمداد الحق، الأولى، ١٤١٦هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٣٥ ـ **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، لابن حجر، ت: د. أحمد بن علي سير المباركي، الأولى، ١٤١٣هـ.

٢٣٦ ـ **تعليقة على كتاب العلل لابن أبي حاتم**، لابن عبد الهادي، ت: سامي بن محمد بن جاد الله، الأولى، ١٤٢٣هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

٢٣٧ ـ **تغليق التعليق**، لابن حجر، ت: سعيد القزقي، الأولى، ١٤٠٥هـ، الكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، الأردن.

٢٣٨ ـ **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار الريان، القاهرة، دار الحديث، القاهرة.

٢٣٩ ـ **تقييد العلم**، للخطيب البغدادي، دار إحياء السنة.

٢٤٠ ـ **تكملة الإكمال**، لأبي بكر بن نقطة، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، الأولى، ١٤١٠هـ، نشر جامعة أم القرى.

٢٤١ ـ **التلخيص الحبير**، لابن حجر، ت: عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.

٢٤٢ ـ **تلخيص كتاب الاستغاثة، المعروف بالرد على البكري**، ت: محمد بن علي عجال، الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة الغرباء الثرية، المدينة النبوية.

٢٤٣ ـ **تهذيب الآثار**، لابن جرير الطبري، ت: ناصر الرشيد، وعبد القيوم عبد رب النبي، ١٤٠٢هـ، مطابع الصفا، مكة.

٢٤٤ ـ **تهذيب الأسماء واللغات**، للنووي، بإشراف مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر، الأولى، ١٤١٦هـ، بيروت.

٢٤٥ ـ **تهذيب التهذيب**، ابن حجر العسقلاني، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، دار الفكر، بيروت.

٢٤٦ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف المزي، ت: د. بشار عواد معروف، السادسة، ١٤١٥هـ، الرسالة، بيروت.

٢٤٧ ـ **تهذيب سنن أبي داود (مطبوع مع مختصر المنذري)**، لابن القيم، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٢٤٨ ـ **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، للصنعاني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة السلفية بالمدينة النبوية.

٢٤٩ ـ **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، ت: محمد نعيم العرقسوسي، الأولى، ١٤١٣هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٥٠ ـ **ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي آشي**، ت: د. عبد الله العمراني، الأولى، ١٤٠٣هـ، دار الغرب، بيروت.

٢٥١ ـ **ثلاث تراجم نفيسة للأئمة الأعلام ابن تيمية والحافظ علم الدين البزرالي والحافظ جمال الدين المزي**، للحافظ الذهبي، ت: محمد بن ناصر العجمي، الأولى، ١٤١٥هـ، دار ابن الأثير، الكويت.

٢٥٢ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لابن جرير الطبري، ت: د. عبد الله التركي، الأولى، ١٤٢٢هـ، دار هجر، مصر.

٢٥٣ ـ **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، للحافظ العلائي، حمدي السلفي، الثانية، ١٤٠٧هـ، عالم الكتب.

٢٥٤ ـ **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**، لابن رجب، ت: شعيب الأرناؤوط وإبرهيم باجس، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، الرسالة، بيروت.

٢٥٥ ـ **جزء في ذكر حال عكرمة مولى عبد الله بن عباس وما قيل فيه**، للحافظ عبد العظيم المنذري، ت: نظام اليعقوبي، الأولى، ١٤٢١هـ، مكتبة البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٥٦ ـ **جزء في مسائل عن أبي عبد الله أحمد بن حنبل**، لعبد الله بن محمد البغوي، ت: محمود الحداد، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، دار العاصمة، الرياض.

٢٥٧ ـ **حاشية الدسوقي**، لمحمد عرفة الدسوقي، ت: محمد عليش، دار الفكر، بيروت.

٢٥٨ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، لأبي نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٥٩ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لصفي الدين الخزرجي، اعتنى بنشره: عبد الفتاح أبو غدة، الرابعة، ١٤١١هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٦٠ ـ **دراسات في الحديث الشريف وعلومه**، لرمضان الزيان وعدنان الكحلوت، الأولى، ١٤٢٢هـ، منشورات جامعة الأقصى بغزة.

٢٦١ ـ **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**، لمحمد مصطفى الأعظمي، الثالثة، ١٤٠١هـ.

٢٦٢ ـ **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، لإبراهيم العسعس، الأولى، ١٤١٦هـ. المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٦٣ ـ **دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهاته**، لمحب الدين الخطيب وآخرين، مطبعة الإمام، بمصر.

٢٦٤ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين**، للذهبي، ت: مجموعة محققين، ١ ١٤٠٨هـ، دار القلم، بيروت.

٢٦٥ ـ **ذكر الإمام الحافظ أبي عبد الله ابن منده، ومن أدركهم من أصحابه الإمامُ أبو عبد الله الحسين بن عبد الملك الخلال**، تخريج الحافظ أبي موسى محمد بن ابي بكر المديني، ت: د. عامر حسن صبري، الأولى، ١٤٢٥هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٦٦ ـ **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه**، لأبي حفص عمر بن شاهين، ت: حماد بن محمد الأنصاري، الأولى، ١٤١٩هـ، مكتبة أضواء السلف، الرياض.

٢٦٧ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، للذهبي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الخامسة، ١٤١٠هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٢٦٨ ـ **ذيل الكاشف**، لأبي زرعة العراقي، ت: بوران الضناوي، الأولى، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦٩ ـ **ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**، لعبد العزيز الكتاني، الأولى، ١٤٠٩هـ، دار العاصمة، الرياض.

٢٧٠ ـ **ذيل طبقات الحفاظ للذهبي (مطبوع مع تذكرة الحفاظ للذهبي)**، للسيوطي، دار الكتب العلمية.

٢٧١ ـ **ذيل ميزان الاعتدال**، للعراقي، ت: عبد القيوم عبد رب النبي، الأولى، ١٤٠٦هـ، مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى.

٢٧٢ ـ **رجال صحيح مسلم**، للإمام أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني، ت: عبد الله الليثي، الأولى، ١٤٠٧هـ، دار المعرفة، بيروت.

٢٧٣ ـ **رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه**، ت: محمد لطفي الصباغ، الثالثة، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٧٤ ـ **روضة الطالبين**، للنووي، ١٤٠٥هـ، نشرة المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٧٥ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**، لابن القيم، ت: شعيب الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الخامسة والعشرون، ١٤١٢هـ، الرسالة، بيروت، المنار الإسلامية، الكويت.

٢٧٦ ـ **سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني**، ت: موفق بن عبد القادر، الأولى، ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٧٧ ـ **سؤالات أبي داود للإمام أحمد**، ت: د. زياد محمد منصور، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

٢٧٨ ـ **سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل**، ت: د. سليمان آتش ١٤٠٨هـ، دار العلوم.

٢٧٩ ـ **سؤالات أبي عبد الله ابن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني**، ت: علي حسن عبد الحميد، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، دار عمَّار، الأردن.

٢٨٠ ـ **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني**، ت: د. عبد العليم البستوي الأولى، ١٤١٨هـ، دار الاستقامة، مكة، ومؤسسة الريان، بيروت.

٢٨١ ـ **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل**، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، المعارف، الرياض.

٢٨٢ ـ **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل**، ت: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، المعارف، الرياض.

٢٨٣ ـ **سبل السلام**، للصنعاني، ت: محمد صبحي حلاق، الأولى، ١٤١٨هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.

٢٨٤ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، للألباني، ١٤١٥هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٨٥ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، للألباني، الأولى، ١٤١٢هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

٢٨٦ ـ **سنن ابن ماجه**، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البابي الحلبي.

٢٨٧ ـ **سنن أبي داود**، ت: عزت الدعاس، الأولى، ١٣٨٩، دار الحديث، القاهرة.

٢٨٨ ـ **سنن الترمذي**، ت: أحمد شاكر وكمال الحوت، دار الحديث، القاهرة.

٢٨٩ ـ **سنن الترمذي المطبوع باسم الجامع الكبير**، للترمذي، ت: د. بشار عواد معروف، الطبعة الثانية، ١٩٩٨م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٢٩٠ ـ **سنن الدارقطني**، لأبي الحسن الدارقطني، ت: شعيب الأرناؤوط وآخرين، الأولى، ١٤٢٤هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٩١ ـ **سنن الدارمي**، ت: د. مصطفى البغا، الأولى، ١٤١٢هـ، دار القلم، دمشق.

٢٩٢ ـ **سنن النسائي (المجتبى)**، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الثالثة، ١٤٠٩هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٢٩٣ ـ **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، ت: مجموعة من المحققين، الطبعة السابعة، ١٤١٠هـ، الرسالة، بيروت.

٢٩٤ ـ **شرح السنة**، للبغوي، ت: شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، الثانية، ١٤٠٣هـ، المكتب الإسلامي.

٢٩٥ ـ **شرحُ شرحِ نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، للملا علي القاري، ت: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، الكويت.

٢٩٦ ـ **شرح علل الترمذي**، لابن رجب، ت: د. همام سعيد، الأولى، ١٤٠٧هـ، مكتبة المنار.

٢٩٧ ـ **شرح مشكل الآثار**، للطحاوي، ت: شعيب الأرناؤوط، الأولى، ١٤١٥هـ، الرسالة، بيروت.

٢٩٨ ـ **شرح معاني الآثار**، للطحاوي، ت: محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق، الأولى، ١٤١٤هـ، عالم الكتب، بيروت.

٢٩٩ ـ **شروط الأئمة**، لابن منده، ت: د. عبد الرحمن الفريوائي، الأولى، ١٤١٦هـ دار المسلم، الرياض.

٣٠٠ ـ **شروط الأئمة الخمسة**، لمحمد بن موسى الحازمي، الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠١ ـ **شروط الأئمة الستة**، لمحمد بن طاهر المقدسي، الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٢ ـ **شعب الإيمان**، للبيهقي، ت: محمد السيد بسيوني زغلول، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٣ ـ **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، ت: شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، الرسالة، بيروت.

٣٠٤ ـ **صحيح ابن خزيمة**، ت: محمد مصطفى الأعظمي، الثانية، ١٤١٢هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٠٥ ـ **صحيح البخاري**، اعتنى بنشره د. زهير الناصر، النشر المصورة الأولى، عن ط. بولاق، سنة ١٤٢٢هـ، دار طوق النجاة، بيروت.

٣٠٦ ـ **صحيح البخاري**، ت: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الأولى، ١٤٠٠هـ، المكتبة السلفية، القاهرة.

٣٠٧ ـ **صحيح مسلم**، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلامية، إسطنبول.

٣٠٨ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، لابن الصلاح، ت: موفق بن عبد القادر، ١٤٠٤هـ، دار الغرب.

٣٠٩ ـ **طبقات الحنابلة**، للقاضي ابن أبي يعلى، ت: عبد الرحمن العثيمين، الأولى، ١٤٢٦هـ، مكتبة العبيكان، الرياض. [تأكد من البيانات].

٣١٠ ـ **طبقات المحدثين بأصبهان**، لعبد الله بن محمد بن جعفر الأنصاري، ت: د. عبد الغفور البلوشي، الثانية، ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣١١ ـ **طبقات المفسرين**، للداودي، دار الكتب العلمية، بيروت [بدون بيانات نشر].

٣١٢ ـ **طبقات النحويين واللغويين**، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، ت: محمد أبو الفضل إبرهيم، الثانية، نشر دار المعارف، القاهرة.

٣١٣ ـ **طرح التثريب في شرح التقريب**، للعراقي، ت: عبد القادر محمد علي، الأولى، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١٤ ـ **علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي**، ت: صبحي السامرائي وآخرين، الأولى، ١٤٠٩هـ، عالم الكتب، بيروت.

٣١٥ ـ **علل الحديث**، لابن أبي حاتم الرازي، ت: محمد بن صالح الدباسي، الأولى، ١٤٢٤هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٣١٦ ـ **علم الرجال، نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع**، لمحمد بن مطر الزهراني، الأولى، ١٤١٧هـ، دارا الهجرة، الثقبة، السعودية.

٣١٧ ـ **علوم الحديث لابن الصلاح**، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن الشهرزوري ت: نور الدين عمر، ١٤٠٦هـ، دار الفكر، دمشق.

٣١٨ ـ **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، لبدر الدين العيني، دار الفكر.

٣١٩ ـ **عمل اليوم والليلة**، للنسائي، ت: د. فاروق حمادة، الثانية، ١٤٠٦هـ الرسالة، بيروت.

٣٢٠ ـ **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، لشمس الحق العظيم آبادي، الأولى، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢١ ـ **عيون الأثر في فنون المغازي والسير**، لابن سيد الناس اليعمري، ت: إبرهيم محمد رمضان، الأولى، ١٤١٤هـ، دار القلم، بيروت.

٣٢٢ ـ **غريب الحديث**، لأبي عبيد القاسم بن سلام، الأولى، ١٣٩٦هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد الدكن، الهند.

٣٢٣ ـ **غريب الحديث**، للخطابي، ت: عبد الكريم العزباوي، ١٤٠٢هـ، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة.

٣٢٤ ـ **غريب الحديث لابن الجوزي**، ت: عبد المعطي قلعجي، الأولى، ١٤٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢٥ ـ **فتح الباب في الكنى والألقاب**، لأبي عبد الله ابن منده، ت: نظر الفاريابي، الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة الكوثر، الرياض.

٣٢٦ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن حجر العسقلاني، ت: محب الدين الخطيب، محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، السلفية، القاهرة.

٣٢٧ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن رجب الحنبلي، ت: محمود عبد المقصود وجماعة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

٣٢٨ ـ **فتح الباقي على ألفية العراقي**، لزكرياء الأنصاري، بعناية محمد بن الحسين العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢٩ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**، للحافظ العراقي، ت: محمود ربيع، الأولى، ١٤١٦هـ، دار الفكر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٣٣٠ ـ **فتح المغيث في شرح ألفية الحديث**، للسخاوي، ت: علي حسين، الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة السنة، القاهرة.

٣٣١ ـ **فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة**، إعداد عمار بن سعيد تمالت، نشرته وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، عام ١٤٢٣هـ.

٣٣٢ ـ **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، وضع حواشيه: محمد فؤاد منصور، الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣٣ ـ **قفو الأثر في صفوة علوم الأثر**، لرضي الدين محمد بن إبرهيم الحلبي الحنفي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الثانية، ١٤٠٨هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

٣٣٤ ـ **كتاب المدلسين**، لأبي زرعة العراقي، ت: رفعت فوزي، ونافذ حسين، الأولى، ١٤١٥هـ، دار الوفاء، المنصورة، مصر.

٣٣٥ ـ **كتاب فيه معرفة أسامي من أردفهم النبي ﷺ**، لأبي زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن منده، ت: يحيى مختار غزاوي، الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة المدينة للتوزيع، ومؤسسة الريان، بيروت.

٣٣٦ ـ كشاف القناع، للبهوتي، ت: هلال مصيلحي، ومصطفى هلال، ١٤٠٢هـ، دار الفكر، بيروت.

٣٣٧ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي، ت: حبيب الرحمٰن الأعظمي، الأولى، ١٣٩٩هـ، الرسالة، بيروت.

٣٣٨ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٣٩ ـ لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ (مطبوع مع التذكرة للذهبي)، لابن فهد المكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤٠ ـ لحظ اللحظ في بيان مسألة اللفظ الواقعة بين الإمامين الذهلي والبخاري، وأثرها في صفوف المحدثين، لسليمان بن سعيد العسيري، الأولى، ١٤٢٢هـ، مكتبة دار البيان الحديثة، الطائف.

٣٤١ ـ لسان العرب، لابن منظور، الأولى، ١٤١٠هـ، دار صادر.

٣٤٢ ـ لسان الميزان، لابن حجر، ت: عبد الفتاح أبو غدة، الأولى، ١٤٢٣هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

٣٤٣ ـ لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، لابن رجب، ت: ياسين محمد السواس، الأولى، ١٤١٣هـ، دار ابن كثير.

٣٤٤ ـ لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، لعبد الفتاح أبو غدة، الرابعة، ١٤١٧هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

٣٤٥ ـ مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، النيسابوري، ت: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

٣٤٦ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي بكر الهيثمي، ١٤٠٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤٧ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع عبد الرحمن ابن قاسم، وابنه محمد.

٣٤٨ ـ محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح، لسراج الدين البلقيني، ت: د. عائشة عبد الرحمٰن (بنت الشاطئ)، الثانية، ١٤١٢هـ، دار المعرفة، القاهرة.

٣٤٩ ـ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، لابن القيم، اختصره محمد الموصلي، ت: سيد إبرهيم، الأولى، ١٤١٢هـ، دار الحديث، القاهرة.

٣٥٠ ـ مختصر سنن أبي داود، للمنذري، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٣٥١ ـ **مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء**، لأسامة خياط، الأولى، ١٤٢١هـ، دار الفضيلة، الرياض.

٣٥٢ ـ **مرآة الجنان**، لليافعي، ١٤١٣هـ، دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة.

٣٥٣ ـ **مسائل الإمام أحمد، رواية إسحاق بن إبرهيم**، ت: زهير الشاويش، الأولى، ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٥٤ ـ **مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله**، ت: د. علي بن سليمان المهنا، الأولى، ١٤٠٦هـ، مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٣٥٥ ـ **مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله**، ت: زهير الشاويش، الثالثة، ١٤٠٨هـ المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٥٦ ـ **مسائل الإمام أحمد لأبي داود**، ت: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت.

٣٥٧ ـ **مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، راويه إسحاق بن منصور**، ت: د. صالح المزيد، الأولى، ١٤١٥هـ، مكتبة المدني، القاهرة.

٣٥٨ ـ **مسند إبراهيم بن أدهم**، لأبي عبد الله ابن منده، ت: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.

٣٥٩ ـ **مسند ابن الجعد**، ت: عامر أحمد حيدر، الأولى، ١٤١٠هـ، مؤسسة نادر، بيروت.

٣٦٠ ـ **مسند أبي داود الطيالسي**، ت د. محمد بن عبد المحسن التركي، الأولى، ١٤١٩هـ، دار هجر، مصر.

٣٦١ ـ **مسند أبي عوانة**، لأبي عوانة الإسفراييني، دار الكتبي.

٣٦٢ ـ **مسند أبي عوانة المستخرج على صحيح مسلم (القسم المفقود)**، لأبي عوانة الإسفراييني، ت: أيمن عارف الدمشقي، الأولى، ١٤١٦هـ، مكتبة السنة، القاهرة.

٣٦٣ ـ **مسند أبي يعلى الموصلي**، ت: حسين سليم أسد، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الثقافة العربية، دمشق، بيروت.

٣٦٤ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ت: شعيب الأرناؤوط وجماعة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، الرسالة، بيروت.

٣٦٥ ـ **مسند الحميدي**، لعبد الله بن الزبير الحميدي، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت.

٣٦٦ ـ **مسند الشاشي**، للهيثم بن كليب الشاشي، ت: محفوظ الرحمن زين الله، الأولى، ١٤١٤هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

٣٦٧ ـ **مسند الشاميين**، للطبراني، ت: حمدي السلفي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ الرسالة، بيروت.

٣٦٨ ـ **مسند الشهاب**، للقاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي، ت: حمدي السلفي، الأولى، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٦٩ ـ **مسند الفاروق**، لابن كثير، ت: عبد المعطي قلعجي، الأولى، ١٤١١هـ، دار الوفاء، مصر.

٣٧٠ ـ **مشيخة ابن شاذان الصغرى**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن إبرهيم بن الحسن بن محمد بن شاذان (ت:٤٢٦)، ت: عصام موسى هادي، الأولى، ١٤١٩هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٣٧١ ـ **مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب**، لمحمد العنسي، الأولى، ١٤٢٦هـ، مكتبة صنعاء الأثرية (صنعاء)، ودار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر (القاهرة).

٣٧٢ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجه**، للبوصيري، ت: كمال الحوت الأولى، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية.

٣٧٣ ـ **معالم السنن (مطبوع مع مختصر المنذري)**، لأبي سليمان الخطابي، ت: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٣٧٤ ـ **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، الطبعة الثانية، ١٩٩٥م، دار صادر، بيروت.

٣٧٥ ـ **معجم الشيوخ**، لأبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي، ت: عمر تدمري، الأولى، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الإيمان، طرابلس، لبنان.

٣٧٦ ـ **معجم الصحابة**، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ت: صلاح بن سالم المصراتي، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٣٧٧ ـ **معجم المؤلفين**، لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٧٨ ـ **معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي لأبي بكر الإسماعيلي**، ت: د. زياد منصور، الأولى، ١٤١٠هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٣٧٩ ـ **معجم ما استعجم**، لعبد الله بن عبد العزيز البكري، ت: مصطفى السقا، الثالثة، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٨٠ ـ **معجم ما طبع من كتب السنة**، لمصطفى عمار منلا، الأولى، ١٤١٧هـ، دار البخاري، المدينة المنورة، بريدة.

٣٨١ ـ **معجم مصطلحات الحديث**، لسليمان الحرش، وحسين الجمل، الأولى، ١٤١٧هـ، مكتبة العبيكان، الرياض.

٣٨٢ ـ **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت.

٣٨٣ ـ **معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد**، للذهبي، ت: إبرهيم إدريس، الأولى، ١٤٠٦هـ، دار المعرفة، بيروت.

٣٨٤ ـ **معرفة السنن والآثار**، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: سيد كردي حسن، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٨٥ ـ **معرفة الصحابة**، لأبي عبد الله ابن منده، ت: د. عامر حسن صبري [نسخة خاصة، قبل نشر الكتاب ـ وأنا في آخر مراحل البحث النهائية ـ أواخر سنة ١٤٢٦هـ، نشرته جامعة الإمارات العربية المتحدة].

٣٨٦ ـ **معرفة الصحابة**، لأبي نعيم الأصبهاني، ت: عادل العزازي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، دار الوطن، الرياض.

٣٨٧ ـ **معرفة القراء الكبار**، للذهبي، ت: بشار عواد وآخرون، الثانية، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٨٨ ـ **معرفة علوم الحديث**، للحاكم، ت: السيد معظم حسين، الثانية، ١٣٩٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٨٩ ـ **من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال رواية أبي بكر المروذي**، ت: صبحي البدري السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، المعارف، الرياض.

٣٩٠ ـ **من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال من رواية أبي الحسن الميموني**، ت: صبحي البدري السامرائي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، المعارف، الرياض.

٣٩١ ـ **منهاج السنة النبوية**، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، توزيع دار أحد.

٣٩٢ ـ **منهج الإمام أبي عبد الرحمٰن النسائي في الجرح والتعديل**، للدكتور قاسم علي سعد، الأولى، ١٤٢٢هـ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث في دولة الإمارات العربية المتحدة، دبي.

٣٩٣ ـ **منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث**، لعبد المجيد السوسوة، الأولى، ١٤١٨هـ، دار النفائس، عَمَّان.

٣٩٤ ـ **موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلله**، لأبي المعاطي النوري، وأحمد عبد الرزاق عيد، ومحمود محمد خليل. الطبعة، الأولى، ١٤١٧هـ، عالم الكتب، بيروت.

٣٩٥ ـ **موضح أوهام الجمع والتفريق**، للخطيب البغدادي، ت: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الأولى، ١٤٠٧هـ، دار المعرفة، بيروت.

٣٩٦ ـ **موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللّقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين**، لخالد منصور الدريس، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، الرشد، الرياض، شركة الرياض.

٣٩٧ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، للذهبي، ت: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

٣٩٨ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه**، لأبي حفص ابن شاهين، ت: سمير الزهيري، الأولى، ١٤٠٨هـ، مكتبة المنار، الأردن.

٣٩٩ ـ **ناسخ الحديث ومنسوخه**، للأثرم، ت: عبد الله المنصور، الأولى، ١٤٢٠هـ.

٤٠٠ ـ **نزهة الأسماع في مسألة السماع**، لابن رجب، ت: د. عبد الله بن محمد الطريقي، طبع سنة ١٤١٣هـ، بدون بقية البيانات.

٤٠١ ـ **نزهة الألباب في الألقاب**، لابن حجر، ت: عبد العزيز السديري، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، الرشد، الرياض

٤٠٢ ـ **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، لابن حجر، ت: علي حسن عبد الحميد، الأولى، ١٤١٣هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.

٤٠٣ ـ **نصب الراية لأحاديث الهداية**، للزيلعي، ت: المجلس العلمي في الهند، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ، دار المأمون، القاهرة.

٤٠٤ ـ **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار**، للشوكاني، دار الحديث، القاهرة.

٤٠٥ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، لابن حجر، ت: محب الدين الخطيب، الثالثة، ١٤٠٧هـ، الدار السلفية، القاهرة.

٤٠٦ ـ **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، لإسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف باستنبول سنة ١٩٥١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٠٧ ـ **وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة، والرد على شبه المخالفين**، للألباني، بدون معلومات نشر.

٤٠٨ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خلكان، ت: إحسان عباس، ١٤١٤هـ، دار صادر، بيروت.

* ثانياً: فهرس المخطوطات، والرسائل العلمية:

٤٠٩ ـ **الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى تعارض الوصل والإرسال فيها، دراسة وتخريجاً**، للباحث تركي بن فهد الغميز، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٨هـ.

٤١٠ ـ **الأحاديث التي بيّن أبو داود في سننه تعارض الرفع والوقف فيها: دراسة وتخريجاً**، للباحث محمد بن عبد العزيز الفراج، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٨هـ.

٤١١ ـ **الأحاديث التي ذكر الإمام الترمذي فيها اختلافاً وليست في العلل الكبير**، للباحث خالد بن محمد باسمح، رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٧هـ.

٤١٢ ـ **الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب حلية الأولياء من ترجمة طاووس بن كيسان إلى نهاية ترجمة مسعر بن كدام**، رسالة دكتوراه للباحث سعيد بن صالح الرقيب في قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤١٣ ـ **الأمالي**، مجموعة مجالس حديثية لأبي عبد الله ابن منده، نسخة خطية صورتها من الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وهي بالأرقام التالية: [١٠١٢/٧ مجموع ١٥٠ (عدد الأوراق: ٤)، ٩٨٠/٣ مجموع ١١٨ (عدد الأوراق: ٣٠)، ٧٠٥٧/ ٤ (عدد الأوراق: ٥)].

٤١٤ ـ **التحقيق في أحاديث التعليق**، لابن الجوزي، حقق جزءاً من هذا الكتاب د. إبرهيم بن عبد الله اللاحم، لنيل درجة الدكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٧هـ.

٤١٥ ـ **تسمية المشايخ الذين يروي عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري** رَحِمَهُ اللَّهُ **على حروف المعجم**، لأبي عبد الله ابن منده، نسخة مصورة عن الأصل بمكتبة تشستربتي برقم [٥١٦٥] مكتوب سنة ٦٣٢ بخط محمد الحسن بن محمد الكاتب البغدادي، بعث بها لي فضيلة الشيخ د. علي بن عبد العزيز الشبل، أثابه الله.

٤١٦ ـ **رسالة في بيان فضل الأخبار، وشرح مذاهب أهل الآثار، وحقيقة السنن وتصحيح الروايات**، نسخة مصورة عن نسخة المكتبة السليمانية بتركيا، صورتها من المكتبة الإسلامية بالمدينة، برقم [١٠٥٢/٢].

٤١٧ ـ **زوائد السنن الأربع على الصحيحين في أحاديث الصيام**، لعمر بن عبد الله المقبل، وهي أطروحتي لنيل درجة الماجستير، أشرف عليها فضيلة الشيخ د. إبراهيم بن عبد الله اللاحم، ونوقشت في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٠هـ.

٤١٨ ـ **فتح الباب في الكنى والألقاب**، ت: د. عبد العزيز الرحماني، وهو أطروحته لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى بمكة، شرفها الله، وقد نوقشت عام ١٤٠٧هـ.

٤١٩ ـ **مختلف الحديث عند الإمام أحمد جمعاً ودراسة**، للباحث د. عبد الله بن فوزان الفوزان، رسالة دكتوراه نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة، عام ١٤٢٤هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

تمّت